

الكلامين بان كلام الروضة وأصلها مفروض فيمن مات مصراً على القتل وكلام الفتاوى وشرح مسلم
 مفروض فيمن تاب ثم أقيم عليه الحد ولو قال في الروضة وأصلها ويتملق بالقتل الحرم وراء استحقاق
 العقوبة الاخرى يتبدل قوله وراء العقوبة لكان أولى لان العقوبة غير مجزوم بها الجواز العفو
 ومذهب أهل السنة أن المقتول لا يموت الاباحله والقتل لا يقطع الاجل خلافاً للمعتزلة فانهم قالوا القتل
 يقطعهم ثم شرع المصنف في تقسيم القتل الى عمد وغيره فقال (الفعل) الصادر من شخص مباشرة أو سبباً
 جرحاً كان أو غيره (المزهي) بكسر الهماء أى القاتل للنفس أقسامه (ثلاثة عمد وخطأ وشبه عمد) وجه
 الحصر في ذلك أن الجاني ان لم يقصد عين المجنى عليه فهو الخطأ وان قصدتها فان كان بما يقتل غالباً فهو
 العمد والاقبشه العمد روى البيهقي عن محمد بن خزيمة أنه قال حضرت بجاس المزني يوم أسأله رجل من
 العراق عن شبه العمد فقال ان الله وصف القتل في كتابه بصفتين عمد وخطأ فلم قلتم انه ثلاثة أصناف
 فاحتج عليه المزني بما روى أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان عن سليمان بن عبيدة عن علي بن
 زيد بن جدعان عن ابيهم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الا ان في قتل
 عمد خطأ قتل السوط أو العاصم مائة من الابل مغالطة منها أربعون خافعة في بطونها أولادها فقال
 المناظر أنتحى على بعلي بن زيد بن جدعان فسكت المزني فقلت للمناظر قد رواه جماعة غيره منهم أبو ب
 السخيتاني وخالد الحذاء فقال للمزني أنت تناظر أم هذا فقال إذا جاء الحديث فهو يناظر لانه أعلم به
 متى ثم أنسكاهم * (تنبيهه) * انما قصد الفعل بالازهاق مع أن الجرح والاطراف حكمها كذلك لانه
 يذكرونها بعد في قوله ويشترط لقصاص الأطراف والجرح باشرط للنفس فان قيل كان الاحسن التعيين
 بالافعال لطابق المبتدأ الخبر أوجب بانه أواد بالفعل الجنس وشبهه بكسر الشين واسكان الباء ويجوز
 فتحهما ويقال أيضاً شبه كمثل ومثل ومثيل * (فائدة) * يمكن انقسام القتل الى الاحكام الخمسة واجب
 وحرام ومكروه ومندوب ومباح فالأول قتل المرئد اذ لم يتب والحربي اذا لم يسلم أو يعط الجزية والثاني
 قتل المعصوم بغير حق والثالث قتل الغازي قريبه الكافر اذ لم يسب الله أو رسوله والرابع قتله اذا سب
 أحدهما والخامس قتل الامام الاسير فانه مخير فيه كإسائتي وأما قتل الخطأ فلا يوصف بحرام ولا حلال
 لانه غير مكاف فيما أخطأ فيه فهو كفعل الجنون والبهيمة (ولا قصاص) في شئ من هذه الثلاثة (الآتي
 العمد) اقله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الآية سواء مات في الحال أم بعده بسراية جراحه
 وأما عدم وجوبه في شبه العمد فله حديث المار وأما في الخطأ فاقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتعز
 رقبته مؤمناً ودية مسلمة فأوجب الدية ولم يتعرض للقصاص (تنبيه) يشترط في العمد أن يكون ظاهراً
 من حيث كونه مرفهاً للروح بخلاف غير الظالم وبخلاف الظالم لامن تلك الحيشية كأن عدل عن الطريق
 المستحق في الاتلاف كأن استحق حر رقبته فودفقده نصفين والقصاص بكسر القاف المماثلة وهو مأخوذ
 من القص وهو القتل أو من اقتصاص الاثر وهو تتبعه لان المقتص ينبغي جناية الجاني ليأخذ مثلهما
 (وهو) أى العمد في النفس (قصد الفعل) العمدون (و) عين (الشخص بما يقتل) قطعاً أو
 (غالباً) وقوله (جرح أو مثقل) جرى على الغالب ولو أسقطها كان أولى ليشمل ذلك القتل بالسحر
 وشهادة الزور ونحو ذلك وهما جرح واران على البسمل من ما ويجوز رفعهما على القطع أوله قصد
 بالتصريح بهما التنبيه على خلاف أبي حنيفة فانه لم يوجب في المقتل كالخبر والديون الثقيلين ودليلاً عليه
 قوله تعالى ومن قتل مؤمناً فقد جعلنا لوليها سلطاناً وهذا قتل مؤمناً وخبر الأصحيين ان جارية وجدت
 وقد رضى رأسها بين حجرين فقتلها من قبل بل هذا أفلان أو فلان حتى سمى به ردى فأومأت برأسها
 فآخذ اليهودى فاعترف فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برض رأسه بالخجارة فثبت القصاص في هذا
 بالنص وقيس عليه الباقي وقد وافقنا أبو حنيفة على أن القتل بالعمد الحريد موجب للقتل وقد ثبت

الص في القصاص غيره في المقتل كحرمه فلا يصح صفة لاهم ود الحديد لان القصاص شرع لاصيانة الناس
 فلم يجب بالمقتل المصاصات الصيانة فان قيل ان أراد بما يقتل غالباً الا لا يور دغرز الا برة في مقتل اوى
 غيره مع الورم والاثم الى الموت فانه عمد والا لا يقتل غالباً وان اراد الفعل ورد اذا قطع آفة الناس فسررت
 الجراحة الى النفس فالقصاص واجب والفعل لا يقتل غالباً أجيب بان المراد الا لا يور دغرز الا برة لانه
 صرح بما يور دخروجهما عن الضابطا وأما مقتل غالباً في هذا المثل الذي غرزن فيه * (تنبيه) * ما جزم
 به المصنف من قصد تعيين الشخص في العمد ووافق لاروضة هذا الماسمائي في موجبات الدية فلو قصد
 اصابة أحد رجلين فاصاب واحداً منهما لم يجب عليه القصاص ولا يتخالف هذين الموضعين ما رخصه قبيل
 الديات من زوائده من وجوب القصاص فيمن روى شخصاً أو جعلاً أو قاصداً اصابة أى واحد منهم فأصاب واحداً
 لان أى لاهوم مكان كل شخص مقصود بخلاف ما اذا قصد واحد الا بعينه فلا يكون عمداً فمضى
 الروايد هو المعتمد وان خالف في ذلك الباقي والاسنوى وغيرهما وبشروط أيضاً مع قصد الشخص أن
 يعرف أنه انسان كما قاله الباقي ولوروى شخصاً اعتقده نكلاً فكان انما لم يكن عمداً على الصحيح وبه قطع
 الشيخ أبو محمد وأورد على المصنف ما اذا قصد الفعل والشخص بما يقتل غالباً بجهة حكم ثم بان الخلل في
 مسنده ولم يقصر الحاكم كما اذا قتله بشهادة من بابا يور دالقتل رقيقين اذ الراح وجوب الدية مخففة وما اذا
 روى حربى أو مرند فاحتمل ثم اصابه السهم ادهوناً وعن النص أنها حالة في مال الجاني وما اذا وكل
 وكبلاً في استيفاء القصاص ثم عفا عن الجاني أو عزل ولم يعلم الوكيل ذلك واستوفى القصاص يجب دية
 معاملة حالة على الوكيل وقديقال انما سقط القصاص في هذه الصور وأراض (فان نقد قصد) هما أو فقد
 قصد (أحدهما) أى الفعل أو الشخص (بان وقع عليه فمات) هذا كما قال الرافعي مثال للادولى فكان ينبغي
 للمصنف أن يزيد ما وأما مثال الثانية فهو قوله (أوروى شجرة) أو نحو ذلك كدابة (فما صابه) فمات
 أوروى آدمياً فاصاب غيره فمات (تغلباً) لعدم قصد عين الشخص * (تنبيه) * فوزع المصنف في
 تصوير قصد الشخص دون الفعل فانه معذور فيل ويمكن تصويره بما اذا قصد ضربه بصفح السيف فاختطأ
 وأصاب بجمده فهذا لم يقصد الفعل بالمد مع أنه قصد الشخص وبما لو توعد امام ظالم وهدده فمات بذلك
 وهذا قصد الشخص بالكلام ولم يقصد الفعل الواقع به لعدم صدوره اذ ذلك منه فوزع في المثال أيضاً بان
 من وقع على شخص لا ينسب اليه نعل أصلاً فضلاً عن كونه خماً لان الخطأ على مقتضى تقسيم المصنف
 الفعل المزهق لا بد منه من فعل وقديعتذر عنه كما قاله بعض شراح الكتاب بان المثال المذكور ربما يهمل
 حكم الخطأ وليس بخطأ أو أن التوعد فيه منسوب الى الشخص الواقع ويصدق عليه حينئذ الفعل المقسم
 وعبرة المهر ظاهرة في المراد حيث قال الفعل المزهق ان وجدوا الشخص غير قاصد للفعل بان صاح على
 مبي فمات أو غير قاصد لمن أصابه كما اذا روى شجرة فاصاب انساناً فهذا خطأ فظاهر من كلامه أن المعترف
 الخطأ أحد أمرين أن لا يقصد أصل الفعل أو يقصد به دون الشخص (وان قصد هما) أى الفعل
 والشخص (بما) أى شئ له مدخل في الإهلاك (لا يقتل غالباً) هذا وانما فمات (قشبه عمد) معنى بذلك
 لانه أشبه العمد في القصد ويسمى أيضاً خطأ عمد وعد خطأ وخملاً شبه عمد (ومنه الضرب بسوط
 أو عصا) للحديث المتروك لكن بشرط أن يكون له فيض وأن لا يور الى بين الضربان وأن لا يكون الضرب
 في مقتل أو الضرب صغيراً أو ضعيفاً وأن لا يكون حراً أو بردهم على الإهلاك وأن لا يشتد الألم وينتج الى
 الموت فان كان به شئ من ذلك فهو عمد لانه يقتل غالباً كفى الشرع والروضة ومثل العصا المذكورة
 الحجر الخفيف وكعب مقبوضة الاصابع لمن يتحمل الضرب بذلك واحتمل موثقه * (تنبيه) * يرد على
 طرده التمزير ونحوه فانه قصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالباً وليس بشبه عمد بل خطأ وعلى عكسه
 ما لو قال الشاهدان الراجعان لم نعلم أنه يقتل بقولنا وكلامنا يخفى عليهم اذ ذلك حكمه محكم شبه العمد مع

وجود قصد الشخص وأفعاله بما يقتل غالبا (ذو غر زارة يقتل) بفتح المثناة الفوقية واحد المقاتل
وهي المواضع التي إذا أصيبت قتلت كمين ودماغ وأصل اذن وحلق وثغرة فخر وخاصة وأخذع
بالدال المهولة وهو عرف العنق والليل واثنين ومثانة بالثناة بداليم مستقر البول من الاكدي وبجنان
وهو بكسر العين المهولة ما بين الخصى والدبر ويسمى العضط بفتح العين المهولة فسات به ولو بلا تورم
(فعمد) ذلك الغرز لخطر المواضع وشدة تأثيره (وكذا) لو غر زارة (بغيره) أي المقتل كقخذ
واليس (ان تورم وتآلم) أي اجتمع الامران واستمرا (حتى مات) فعمد لحصول الهلاك به وظاهر
هذا انه لا قصاص في الالم بلا ورم وليس مراد ابل الاصح كما صححه المصنف في شرح الوسيط الوجوب
وأما الورم بلا ألم فقد لا يتصور وهذا قال الرافعي لو لم يتعرض له الغزالي لم يضر لان الورم لا يتخلو عن الالم
(فان لم ينفجر) للغرز (أثر) بان لم يشهد الالم وليس المراد بان لا يوجد ألم أصلا فإنه لا بد من ألم ما
(ومات في الحال فشهده) في الاصح لانه لا يقتل غالبا فاشبهه الضرب بالسوط الخفيف (وقيل) هو
(عمد) لان في البدن مقاتل خفية وموته حالا يشعر باصا به بعضها (وقيل لاشئ) أي لا قصاص ولادية
احالة للموت على سبب آخر أما اذا تخر الموت عن الغرز فلا ضمان قطعاً كما قاله الماوردي وغيره
* (تنبيه) * ما ذكره من التفصيل بين المقتل وغيره انما هو في حق المعتدل أما اذا غرز في بدن صغير
أو شيخ هرم أو نضر الخلقة في أي موضع كان فإنه يجب القصاص كما نقله عن الرقم للعبادي وأقره
(ذو غرز) ها (فبما لا يؤلم بكلمة عقب) ولم يبلغ في ادخالها فسات (فلاشئ) في غرزها (بحال)
أي سواء أمان في الحال أم بعده للعلم بأنه لم يمت منه وانما هو موافقة قدر كلوا لقي عليه خرقه أو ضرب به بقلم
فان أما اذا بالغ فيجب القود قطعاً كما قاله الشيخ أبو حامد والماوردي والقاضي أبو الطيب (ولو حبسه
ومنع الطعام والشراب) أو أحدهما (و) منعه أيضا (الطالب) لذلك (حتى مات) بسبب المنع
(فان ضمت) عليه (مدة يموت مثله) أي المحبوس (فبما غالب جوعاً أو عطشاً فعمد) لظهور قصد
الاهلاك به وتختلف المدة باختلاف حال المحبوس وقوة وضعفه والزمان حراو برد الان فقد الماء في الحر ليس
كفقد في البرد واحترز بقوله منعه عما اذا كان ذلك عنده وأمكنه تناوله فلم يتناوله خوفاً أو حياءً أو أمكنه
طلبه ولو بالسؤال فلم يفعل أو منعه الشراب فترك الاكل خوفاً العطش أو انهم دم السقف عليه أو أمكنه
الهرب كما قاله الفوراني من غير مخاطرة فسات بذلك فلا قصاص ولادية على حابسه لانه قتل نفسه ومنع الدفاع
في البرد كمنع الاكل في ما ذكر ولو قتله بالدخان بان حبسه في بيت وسد منافذه فاجتمع عليه الدخان فضاقت
نفسه فسات وجب القود كما قاله المتولي وكذا لو منع من اقتصد من شد فصاده حتى مات كما أفتى به الغزالي
* (تنبيه) * قوله حبسه يفهم أنه لو منعه من غير حبس كما لو أخذ زاده أو ماء في مفازة أو عرا فسات جوعاً
أو عطشاً أو برداً أنه لا ضمان وهو كذلك لانه لم يحدث فيه صنعاً فال الاخرى وقضية هذا التوجيه أنه لو أغلق
عليه بيتاً وهو جالس فيه حتى مات جوعاً لم يضمنه وفيه نظر اه هذه القضية ممنوعة لانه في أخذ الطعام
منه يمكن من أخذته بخلافه في الحبس بل هذه داخله في كلام الاصحاب ثم قال وهذا في مفازة يمكنه
الخروج منها أما اذا لم يمكنه ذلك اطولها أو لم يمانته ولا طارف في ذلك الوقت فالنجه وجوب القود كما لمحوس
اه وهو بحث قوى لكنه خلاف المنقول وهذا كاه في الحر أما الرقيق فيضمن باليد مطلقاً سواء راعاه
بالطعام والشراب أم لا كما قاله (والا) بان لم تنص المدق الماذ كورة ومات المحبوس (فان لم يكن به جوع
وعطش) الواو بمعنى أو بدليل افراد الضمير في قوله (سابق) على المنع (فشهده) لانه لا يقتل غالبا
(وان كان) به (بعض جوع وعطش) الواو أيضا بمعنى أو (وعلم الحابس الحال) وكانت مدة حبسه
بحيث لو أضيفت لمدة جوعه أو عطشه السابق باغت المدة القاتلة (فعمد) لظهور قصد الاهلاك أما اذا لم
يبلغ مجموع المدة ذلك فهو كما لو لم يكن به شئ سابق كما قاله ابن النقيب وقال لا بد منه وهو مرادهم بلا شك

اه وتبعه الزكشي وهو ظاهر (دالا) بان لم يعلم الحابس الحال (فلا) أي فليس بعده بل هو شبهه
(في الاطوار) لانه لم يصد اهلا نه ولا أتى بما هو ذلك بخلافه فدعا فيه فاقط على سكب وراعه و
جادل فله لا قصاص والثاني هو عدم فيجب القصاص لحصول الهلاك به كقول ضرب المريض ضربا يموت
ولا يملك الصبي وهو جاهل بعرضه وأجاب الأول بان الضرب ليس من جنس المرض فليكن حالة الهلاك
عليه والجوع من جنس الجوع والقدر الذي يتعلق منه بصفة لا يمكن حالة الهلاك عليه حتى لو ضعف من
الجوع فضربه ضربا يقتل مثله وجب القصاص (تنبيه) مراد بقوله والا فلا وجوب نصف دية شبه
عدوان أو همت عبارته وجوب دية شبهه عد كالملة لحصول الهلاك بالجوعين أو العاطشين والذي منسه
أحدهما ومثله الحبس من السبب فكان الأولى ذكرها به بدقوله (ويجب القصاص بالسبب)
كالبشارة لان ماله دخل من الاعمال في الزهوق امامبشرة وهي ما يؤثر في الهلاك ويحصله كالطرح
السابق فيها القصاص كسر وامسحط وهو ما لا يؤثر في الهلاك ولا يحصله بل يحصل التلف عند تغييره
ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه كالخمر مع التردى فانه لا يؤثر في التلف ولا يحصله واعمال يؤثر التخلف في
صوب الحفرة والحصل للتلف التردى فيها ومصادمتها لكن لولا الحفر لما حصل التلف وهذا يسمى شرطا
ومثله الامسحط للقاتل وهذا القصاص فيه وامسحط وهو ما يؤثر في الهلاك ولا يحصله وجه الحصر في ذلك
ان العمل لا يعمل امانا أن يقصد من الجنى عليه أولا فان قصده بالفعل المؤدى الى الهلاك بلا واسطة وهو
المباشرة وان أدى اليه بواسطة وهو السبب كاشهاده بموجب قصاص وان لم يقصد من الجنى عليه بالكلية
وهو الشرط والسبب ينقسم الى ثلاثة أضرب الأول شرعى كاشهاده ويقصد من شهود الزور بشرط تأتى
والثاني عرفى كتقديمه من يأن كاه وسبأى والثالث حسي كالأكرام على القتل وقد شرع في الضرب
الأول فقال (ولو شهدا) أى رجلان على شخص عند قاض (بقصاص) أى وجوبه في نفس أو طرف أو هدا
على بردة أو سرقة (فقتل) المشهود عليه أو قطع بعد حكم القاضى بشهادتهما (ثم رجما) عنها (وقال تعذبا)
الكذب فيها ولعلنا انه يقتل أو يقطع بشهادتهما (لزمهما) حينئذ (القصاص) لانهما تسببا في اهلاكه
بما يقتل غالبا فاشبه ذلك الاكرام الحسى قال الامام بل ابلغ من الاكرام المكره قديور هلاك نفسه على
سفلت دم محرم والقاضى لا يحصل له عن الحكم بشهادتهما اما اذا قال لا نعلم انه يقتل بشهادتهما فانه ينظر
ان كان ممن يمتنى عليه ما ذلك لقرب هدهما بالاسلام أو بعدهما عن العلماء فيجب عليهما القصاص بل
دية شبهه عد كالأكرام في باب الرجوع عن الشهادة قال البلقيني وكذا لو قال لم نعلم انه يقتل بشهادتنا المهور
أو ورينا تقتضى ردها ولكن الحاكم قصر فوجب دية شبهه عد قال ولم أر من تعرض له اه وان لم يخف
عليهما ذلك فلا اعتبار بقولهما ممن رضى سهما الى شخص واعترف به فعدده ولكنه قال لم أعلم انه يبلغه
(تنبيه) قد يرد على مفهوم قوله تعذبا ما لو قال كل منهما تعذبت ولا أعلم حال صاحبي وكذا لو اقتصر
على تعذبت فانه يلزمهما القصاص واعلم ان المقتضى لوجوب القصاص عليهما هو رجوعهما مع
اعتراضهما بالانعم ولا كذبهما حتى لو تبين كذبهما بان شاعدا المشهود بقتله حيا فلا قصاص لجوار
أنهما لم يتعمدا ولو رجع أحدهما فقلنا فان قال تعذبت أو لصاحبي فعليه القصاص والا فلا ثم استثنى
من وجوب القصاص على الشاهد من قوله (الا أن يترف الولى) أى ولى المقتول (بعله بكذبهما)
في شهادتهما يحى القتل كالحرج في الشر فلا قصاص عليهما حينئذ لانهما لم يبلغنا الى قتله سوا لاشرا
وصار قولا ما شرطنا محضا كالسنة مع القاتل فيجب على الولى القصاص أما لو قال الولى عرفت كذبهما بعد
القتل فلا يسمي القصاص منهما (تنبيه) هذا اذا تعاض القصاص فلو شهدا على قاطع الطريق ثم رجعا
لم يسمي القصاص منهما باعتراف الولى بكذبهما لان حق الله تعالى باق وخرج بولى المقتول ولى القاتل
فانه اذا قال أما أعلم كذبهما في رجوعهما وان مورث قتله فلا قصاص على أحدهما قال البلقيني وهذا

واضح وقد برده على حصره ما لو اعترف القاضي بعلمه بكذب ما جاز الحكم أو القتل دون الولي فالقصاص
عليه دون الشهود وسبب كراهية رجوع الشهود آخر كتاب الشهادات بأبسط مما خاضوا به بالمشاهد
الراوى كالأشكات حادثة على قاض فروى له فيها انسان خيرا فقتل الحاكم به شخصا ثم رجع الراوى
وقال تعددت الكذب فلا قصاص عليه كما نقله في الروضة كاصها قبيل الديان عن الامام وغيره خلافا للبعوى
في فتاويه وقياسه ما لو استغنى القاضي شخصا فافتاه بالقتل ثم رجع كما يحسنه بعض المتأخرين ثم شرع في
الضرب الثاني وهو السبب العرفي فقال (ولو ضيف بمسوم) يقتل غالبا أو ناوله (صبيبا) غير مميز كما
قده به الامام وغيره ونقله الشيخ أبو حامد عن النص (أو مجنوننا) فأكله (فنان) منه (وجب
القصاص) لانه ألبأه الى ذلك سواء أقال له هو مسوم أم لا وفي معناه ما لا يحصى الذي يعتقده وجوب
طاعة أمره وأما المميز فكالبالغ وكذا المجنون الذي له تميز كما قاله البغوى (أو) ضيف به (بالغافل
ولم يعلم) الضيف (خال الطعام فدية) ولا قصاص لانه تناوله باختباره من غير الجلاء (وفي قول
قصاص) ورجحه البغوى وغيره واستدل له المتولي بقتله صلى الله عليه وسلم اليهودية التي سمته الشاة
بغير لما مات بشر بن البراء بن معرور قال في البحر والاستدلال بذلك ضعيف لانها لم تقدم الشاة الى الاضياء
بل بعثها اليه صلى الله عليه وسلم وهو أضاف أصحابه وما هذا من اجله لان القصاص ولا ينافي الاول ما في
الصححين أنه صلى الله عليه وسلم عفا عنها لان ذلك كان في الابتداء فلما مات بشر أمر بقتلها (وفي قول لاشئ)
من قصاص أوديه تغليبا للعباسية على السبب أما اذا علم الضيف حال الطعام فلا شئ على المضيف خرمالانه
المهلك نفسه (ولو دس سميما) بثلاث السنين والفتح أفصح وهو شئ يضاد القوة الحيوانية (في طعام
شخص الغالب أكلم منه فأكلم جاهلا) بالخال فنان (فعلى الاقوال) في المسئلة قبلها وجه الثاني
النسب والاول قال يكفي فيه الدية وعلى الثلاثة يجب له فيه الطعام لان الداس ألتفه عليه ومثل الطعام
في ذلك ماء على ما روى شخص معين والغالب شره منه واحترز بقوله في طعام شخص عما اذا دسه في طعام
نفسه فأكل منه شخص عادية لدخول غيب فانه هدر وقوله الغالب أكلم منه من زيادة على الحرروحي في
الشرحين ولم يتعرض لهما الا كثرون وضبط انه اذا كان أكلم منه نادرا يكون هدر او حرجي على ذلك جمع
من الشراح وليس مرادا وانما هو لاجل الخلاف حتى يأتي القول بالقصاص والا فالواجب دية شبيهه العمد
معاقلته على ذلك شيخنا فتنبه له فانه يغفل عنه كثير من الطلبة * (فروع) * لو قال لعاقل كل هذا الطعام
وفيه سم فأكله فنان فلا قصاص ولادية كائن عليه في الام وخبره المأوردى ولو ادعى القاتل الجهل بكونه
سمافقولا ولا والوجه ما قاله المتولي انه ان كان ممن يخفى عليه ذلك صدق والا فلا فان ادعى الجهل بكونه
قاتلا فلا قصاص ولو قامت بينة ببيان السم الذي أوجره يقتل غالبا وقد ادعى انه لا يقتل غالبا وجب القصاص
فان لم تقم بينة بذلك صدق بيمينه ولو أوجر شخصا سميما لا يقتل غالبا فسميه عمد أو يقتل مثله غالبا فالقصاص
وكذا اكرام جاهل عليه لاعلم وكلام أصل الروضة هنا محمول على هذا بقرينة ذكره في الكلام على
اكرامه على قتل نفسه ولا يجب على المحني عليه معالجة الجنابة بما يدفعها (و) حينئذ (لترك المخرج علاج
جرح مهلك) له (فنان) منه (وجب القصاص) جرحا على الجرح لان البرء غير موثوق به ولو عالج والجراحة
في نفسها مهلكة أما ما لا يهلك كان قصده فلم يعصب العرق حتى مات فانه لا ضمان لانه الذي قتل نفسه كالمو
حسب وعند ما يأتى كل فلم يفعل (ولو ألقاه في ماء) راكدا أو جارا (لا يعد مغرقا) بسكون الغيب وبفتحها وتشد
الراء (كمن سقا فبك فيه مضطجعا) أو جالسا أو مستلقيا (حتى هلك فهدر) لا قصاص فيه ولادية لانه المهلك
نفسه فان ألقاه في الماء اذ كور مكثوفا بحيث لا يمكنه التخلص فنان وجب القصاص (أو) اتى رجلا
أو صبيا مميزا في ماء (مغرق) كنهز (لا يخاص منه إلا بسباحة) بكسر السين مصدر سجع في الماء عام (فان لم
يحسنها أو كان) مع احسانها (مكتوفا أو زمتا) أو ضعيفا فهلك بذلك (فعمد) فيه قصاص * (تنبيهه) *

أفهم كدومه أن الماء الذي لا يتوقع الخلاص منه بالسباحة كسباحة بجوارفة يجب نفسه القصاص سواء كان
يحسن السباحة أم لا وهو كذلك (وان) أمكنه القصاص بسباحة مثلاً ولكن (منع منها عارض كرج
دروج) فهناك سبب: فأن (نفسه) يجب دينه * (تنبيه) * تغييره يقتضي التصور بطرق العارض
وهو يفهم أنه لو كان موجوداً عند الالتقاء يجب القود وهو كذلك فإنه كمن لا يحسن السباحة (وان أمكنه)
سباحة أو غيرها كمن عاق برزق فتركها باختياره كان تركها اختياراً أو إجباراً فلا دية في الاظهار) كما في المرو
وعبر في الروضة كاصحابه قوله وجهان أو قولان لأنه الله لا نفسه بأعراضه عما يقبىه والثاني يجب لأنه قد
منعه من السباحة ودخلة أو عارض باطنى * (تنبيه) * لو شك في إمكان شخصه بأن قال الملقى كان يمكنه الخروج
فما ألقته فيه فقصروا فالولي يمكنه صدق الولي بيمينه لان الظاهر أنه لو أمكنه الخروج لمخرج * (فرع) *
لو رد به وطرحه عند ما يريد البقاء غالباً كالمد بالبرصة فزاد ومات به فعدم أو قد يرد وقد لا يرد فزاد ومات به
فشبهه عدم أو بحيث لا يتوقع زيادة فتفق سبل نادر غلطاً (أو) ألقاه (في نار يمكن) * (الخلاص منها في كثر
فيها) حتى مات (في الدية القولان) في الماء والظهار عدم الوجوب كما يعرف الامكان بقوله أو بكونه
على وجه الارض وإلى جانبه أرض لا نار علمه فان اختلف الملقى والولي في إمكان شخصه صدق لولي كما مر لان
الظاهر أنه لو أمكنه الخروج لمخرج وقبل الملقى لان الأصل براءة دمه (ولا قصاص في الصورتين) وهما
الالتقاء في الماء والالتقاء في النار لأنه الذي قتل نفسه (وفي) الالتقاء في (الساروج) بوجوب القصاص
بخلاف الماء والفرق ان النار تحرق بأول ملاقاتها وتؤثر فرق وحالت فائتة بخلاف الماء على ان في الماء وجهها
أضاف في الروضة فلا مفهوم لتقييد المتن وعلى عدم القصاص يجب على الملقى ارش ما أثرت الساروج من حين
الالتقاء الى الخروج على النص سواء كان أرض عضو أم حكومة فان لم يعرف قدر ذلك لم يجب الاعتزال
كفي البحر عن الاصحاب واستر في قوله يمكنه الخلاص عما اذا لم يمكنه لعلها أول كونها في هذه أو كونه
مكتوماً أو زماناً أو غيراً أو ضعيفاً فعليه القصاص * (تنبيه) * اذا اجتمعت المباشرة مع السبب أو الشرط
فقد يذاب السبب المباشرة كما مر في شهود الزور اذا اختلفوا بالتمتع والعلم فالقصاص عليهم دون الولي
والقاضي الجاهل ينكذب الشهود وقد تغلب المباشرة السبب والشرط كما قال (ولو أمسك) شخص
(فقتله آخر أو حفر بئراً) ولو عدوا (فرداه فيها آخر) وارتدية تقتل غالباً (أو ألقاه من شاطئ)
أى مكان عال (فتلقاه آخر فقد) أى قطعاً نصفين من لاقبل وصوله الارض والفتلعة هو القطع طولا
والقطر عرضاً كقطر القلم وإيس مرادها (فالقصاص على القاتل) في الاولى الحديث اذا أمسك الرجل
الرجل حتى جاء آخر فقتله قتل القاتل وحبس المسلم واه الدارقاني وصحح ابن القطن رفعه وقاسه
الشافعي على أمسك المرأة لانا يجد الرأى دونه وكذا قصاص لاديه بل يعز لانه آمن ولهذا قال في الحديث
يجب أن لو كان المقتول رقيقاً كان للمالك مطالبة المسلم باليد والقرار على القاتل بخلاف مالو أمسك
الحرم صيدا فقتله حلال وهو في يد الحرم فالغلمان على الحرم وفرقوا به ثم ضما يد وهما ضمان ائلاف
وجعلوا سبب القتل للقاتل والمسلم لا يدفع شر الكافر بهما * (تنبيه) * شرط المسئلة المذكورة
في المتن أن يكون القاتل مكافئاً لأمسكه وعرضه لجنون أو سبع ضار فقتله فقصاص على المسلم قطعاً
كما قاله ابن الرضا لانه بعد قاتله عرفاً وبرد على المصنف ما لو وضع صغيراً على هدف بعد الرمي لا قبله فأصابه
سهم الرمي فان القصاص على القدم لانه المباشر فهو كالردي دون الرمي لانه كالحافر بخلاف ما لو وضعه
قبل الرمي فان القصاص على الرمي لانه المباشر (و) على (المردى) في الثانية تقديماً للمباشرة لان
الحفر شرط ولا أثر له مع المباشرة * (تنبيه) * كلامه قديهم تعاقب القصاص بالحافر لو انفرد وإيس مراداً
لان الحفر شرط والشرط لا يتعاقب به قصاص كما هو معلوم أنه لا بد لوجود القصاص من كون الفرد يتعاقب
منه القتل غالباً كما ندرته في كلامه (و) على (القادر) في الثالثة الملتزم للاحكام لان دمه قطعاً أثر السبب

ولاشئ على الملقى وان عرف الحال أو كان القادح من لا يضمن كسر بني نعم لو كان القادح مجنوناً ناضراً بالقصاص
على الملقى كما قاله الامام بقوله (فقط) أي دون المدسك والحافر والملقى على ما تقر (ولو ألقاه في ماء مغرق)
لا يمكنه الخلاص منه كسحبه البحر (فالتقمة حوت) ولو قبل الوصول إلى الماء (وجب القصاص في الاظهر)
لأنه هلك بسببه ولا نظر إلى جهة الهلاك كولو ألقاه في بحر مهلكة في أسفلها سكن لم يعلم بها الملقى فذلك بها
والثاني وهو من تخريج الربيع من صورة الاقامة من شاطئ تجب الدية لأن الهلاك من غير الوجه الذي
قصده فانتقض شبهة في نفي القصاص والاصحاب بين رادله ومضعف (تنبيه) * محمل الخلاف ما لم يرفع
الحوت رأسه وهو باقاه والواجب القصاص قطعاً ومجمله أيضاً إذا لم يعلم بالحوت الذي في اللجة فان علم به وجب
القود قطعاً كولو ألقاه على أسد في زريبة كقوله صاحب المعين انه الذي أفهمه كلام الاصحاب (أو غير مغرق)
فالتقمة حوت ولم يعلم به الملقى فلا قصاص قطعاً لأنه لم يقصده اهلاكه ولم يشعر بسبب الاهلاك كلو دفعه دفعا
خفيفا فوقع على سكنين فمات ولم يعلم بالادافع ويجب في الصورتين دية شبهة * (تنبيه) * قضية التلبيس
انه اذا علم ان هناك حوتاً يجب القود وهو ما صرح به في الوسيط كلو علم السكن ثم شرع في الضرب الثالث
وهو السبب الحسي فقال (ولو أكرهه على قتل) لشخص بغير حق فقتله (فعليه) أي المكروه بكسر الراء
(القصاص) لأنه أهله بما يقصد به الاهلاك غالباً فاشبهه بالورماء بسهم فقتله (وكذا) يجب القصاص
على (المكروه) أيضاً بفتحها (في الاظهر) لأنه قتله عدواً فالاستبقاء لنفسه فاشبهه بالورماء فقتله المضطر
لبأ كاه بل أولى لان المضطر على يقين من التلف لم يأكل بخلاف المكروه والثاني لا قصاص عليه لحديث
رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ولأنه آله لمكروه فصار كما لو ضرب به وقيل لا قصاص على
المكروه بكسر الراء لأنه متسبب بل على المكروه بفتحها فقتله لأنه مباشر والمباشرة مقدمة (تنبيهات) الاول اطلاقه
يقضي انه لا فرق في جريان الخلاف بين كون المكروه الامام أو غيره وهو الصحيح ولكن محمله فيما إذا كان
المكروه عليه غير نبي أما ذلك كنبي فيجب على المكروه بفتح الراء القصاص قطعاً كادل عليه كلامهم في المضطر
الثاني لم يبين المصنف ما يخص به الاكراه اذ كراهه بما ذكره في التلحق ولكن نقل الرافعي هنا عن المعتز
ان الاكراه لا يحصل الا بالتخويف بالقتل أو بما يخاف منه التلف كالقطع والضرب الشديد وقيل يحصل بما
يحصل به الاكراه على التلحق اهـ الاول هو الظاهر ولو قال اقتل هذا والاتقت ولعل في أصل الرواية
في كتاب التلحق انه ليس باكراه على الاصح ولكن قال الرافعي في الصحيح عندي انه اكراه وهذا هو الظاهر
لان واده كنفسه في الغالب لثالث لا يجوز له الاكراه الاقدام على القتل المحرم لذاته وان لم نوجب عليه القصاص
بل يأثم اذا قتل وكذا لا يباح الزنا بالاكراه او بباح به شرب الخمر والقذف والافطار في رمضان على القول
بابالاصوم به والخروج من صلاة الفرض واقتلاف مال الغير وصيد الحرم ويضمن كل من المكروه والمكروه
المسال والصيد والقرا على المكروه بكسر الراء لتعديده وليس لمالك المسال دفع المكروه عن ماله بل يجب عليه أن
يقى روحه بماله ويجب على المكروه أيضاً أن يقى روحه بالتلاف كقوله الغزالي في وسيطه ونقل ابن الرفعة الاتفاق
عليه وللابتيان بما هو كثر قولاً أو فعلاً مع طمأنينة القلب بالايمن وعلى هذا الافضل ان يثبت ولا يأتي بلفظة
المكفر وقيل يأتي به صيانة لنفسه وقيل ان كان من العامة المتعدى بهم فالفضل الثبوت والافلا يستثنى من
املاق المصنف ما اذا كان المكروه بفتح الراء أعجمياً يرى طاعة كل أحد فانه لو أمره بقتل كان القصاص على
الامر فقط الرابع قيد البغوى وجوب القصاص على المكروه بالفتح بما اذا لم يثن أن الاكراه يبيح الاقدام
فان ظن ذلك فلا قود عليه جزاؤه وظاهر ان كان ممن يخفى عليه تحريم ذلك اذ القصاص بسقط بالشبهة
(فان وجبت الدية) في صورة الاكراه كان عقاب القصاص عليها (وزعت) عليها بالسوية كالشركيين
في القتل ولولوا ان يقتض من أحدهما أو يأخذ نصف الدية من الآخر هذا اذا كافاه (فان كافاه) به مرة
أي ساوى المقتول (أحدهما فقط) كان كأن المقتول ذمياً أو عبداً وأحدهما كذلك والا فهو مسلم أو

حر (فالقصاص: باب) أي المكاتب دون الاستعير عليه نصف الضمان لأنهما كالشريكين وشريك
 غير المكاتب يقتص منه كشر يك الالب (ولو أكره بالغ) غافل كافي المحرر (مرادها) أو عكسه على قتل
 شخص فقتله (على البالغ القصاص) لوجوب مقتضيه وهو القتل الحزب العدوان هذا (أن قلنا بعد
 الصبي عدوه والظاهر) فان قلنا عطا فلا قصاص لانه شريك شخصي ولا قصاص على الصبي بحال لعدم
 تكليفه (تنبيه) محل الخلاف في عدم الصبي والمجنون هل هو عدو وأخطأ إذا كان له ما نوع تمييز والابتغاء
 فلما كفاه من القفال وغيره في الكلام على شريك الجنائي وأشار المصنف الى ذلك بالتشديد بالمرأى
 (ولو أكره) بفتح الهمزة بخلافه مكلفا (على رضى شخص علم المكره) بكسر الراء (انه رجل وطنه المكره)
 يقتله (مبدأ) أو جبرا أو نحو ذلك فمقتله (فلا يصح وجوب القصاص على المكره) بكسر الراء لانه
 قتله فاصدا لا يقتل بما يقتل غالباً دون المكره يقتله فانه جاهل بالخال فذلك كالاتي للمكره واثنان لا قصاص
 على المكره أيضا لانه شريك شخصي (تنبيه) هل يجب على من ظن الميعة نصف دينه بخففة على عاقلة
 أولا وجهان روي عن المقرئ الثاني ويؤخذ من كلام الانوار ترجيح الاول وهو كما قال شيخنا الاوجه (أو)
 أكرهه (على رضى صيد فأصاب) آدميا (رجلا) أو غيره فمات (فلا قصاص على أحد) منهم الا انهما
 لم يمتددا ويجب على عاقلة كل منهما نصف الدية (أو) أكرهه (على معود شجرة) أو على ترول يتر
 (مزاقي فمات فقتله) لانه لا قصده القتل غالباً ونصبة هذا وجوب الدية على عاقلة المكره بكسر الراء وهو
 ما يحرمه في التهميز وهو الظاهر قال الزركشي لكن حتى ابن القطان في فروعهم نص السافعي على انما في
 ماله (وقيل) هو (عقد) وهذا ليس بوجه محقق بل هو رأي للغزالي وعليه فيجب به القصاص لانه تسبب الى
 قتله فاشبهه بالمرء ما بهم (تنبيه) محل هذا القول فيما اذا كانت الشجرة مما يارتق على مثاها غالباً كما ذكره
 المصنف في نكت الوسيط أما اذا كانت لا يارتق على مثاها غالباً لا ياتي هذا القول فالتقييد بذلك محل الخلاف
 لا كما فهمه أكثر شراح من انه قد يشبهه العمدة فيكون في هذه الحالة تخملاً فنبه لذلك فانه مما يغفل عنه كثير
 من الطلبة وصحح الباقي ان هذا ليس بشبه عدو بل هو خطأ محض (أو) أكرهه (على قتل نفسه) بأن قال
 له اقتل نفسك أو اشرب هذا السم والقتل فقتلها (فلا قصاص) عليه (في الظاهر) لان هذا ليس باكره
 حقيقة لاتحاد الأمور به والخوف به فصار كأنه مختاره والثاني يجب كما اذا أكرهه على قتل غيره وعلى الاول
 لا يثنى على الأمر من الدية كما ذكره الراعي في باب وجبات الدية وان جرى ابن المقرئ على وجوب نصف
 دية لان القصاص انما يسقط ما لا يتفاء الا كراهية فتفي موجهه فلا يجب على فاعله شيء (تنبيه) محل
 الخلاف كما قاله أبو الفرج الرازي ما اذا خوفه بقتل ذلك القتل فان خوفه بعبودية فوق القتل كالحراق والتشديد
 فهو أكره ويستثنى ما اذا كان المكره بفتح الراء غير مريض أو جنون فانه يجب القصاص على المكره بكسر
 الراء بخلاف البالغ الاجمعي فانه لا يثنى عليه أنه لا يجوز له قتل نفسه بخلاف ما اذا أمره بقتل غيره ففعل نعم
 ان أمره بما جرحه أو بفتح حرفه القاتل فان كان بقتل وجهه كونه فالتلا من الأمر لان الاجمعي حديث
 لا يثبته فان لا يجوز ان يمتد وجوب الطاعة أما اذا علمه فأتلا فلا ضمان على أمره وخرج بالنقيض بالنفس
 المارق ولو قال له اقطع يدك أو بركك أو نحو ذلك والقتل فقتله فاعلمها القصاص منه لانه أكره لان قتله ترجى
 معه الحياة (ولو قال) شخص لا تحرقاني (والقتل فقتله) ذلك الشخص (فالذهب لا قصاص) عليه لان
 الاذن شبهة دائرة للعدو والعريق الثاني ذات قولين فابهم ما يجب عليه القصاص لان القتل لا يباح بالاذن
 فاشبهه بالواو اذن في الزنا بامنه (والظاهر) على عدم القصاص (لادية) أيضا بناء على أنها تثبت لله فقول في
 آخر جزء من حياته ثم تقتل الى الوارث وهو الظاهر ولهذا انتقد منها وصاياه وتقضى منها ديونه ولو كانت
 له ورثة ابتداء لم يكن كذلك والثاني يجب ولا يورثه بناء على أنها تثبت للورثة ابتداء عقب هلاك المقتول
 (تنبيه) لو لم يقتل والقتل كان الحكم كذلك كما سأل في قول المصنف في باب كيفية القصاص ولو قال

اقتضى فعل فهدر هذا كراهة في النفس فلوقال له انقطع يدي مثلاً فقتلها ولم يمت فلا قد ولا دية قولاً واحداً فإنه
 في الروضة فان مات فعلى الخلاف ومجمله فيما ذكره لا يمكن دفعه بغير القتل فان قتله دفعاً فلا ضمان عليه جزماً كما
 ان اريد الشيطان وجزم به ابن الرضا فان قيل اذا أمكن دفعه بغير القتل فقد انتفى الاكراه فينبغي أن يجب
 القصاص جزماً أوجب بان الاذن بلا اكراه مسقط وقد هي الرأى المار يقين في الاذن المجرد ثم قال فان
 انضم الى ذلك اكراه فسقط القصاص وأوجه ولو قال اذقتني والافتاتك فقد فده ولا حرج على الصواب في
 زوائد الروضة ولو كان الاذن بعد المسموعة الضمان وفي القصاص اذا كان المأذون له عبد او جبان أظهرهما
 السقوط ولو أكرهه على اكراه غيره اقتصر منه ولم يأمور بالقتل دفع المكره ولثالث دفعهما وان أفضى
 الى القتل فهدر والمكره هنا هو المحمول على قتل معين لا يجزئ عنه محيصاً (و) حينئذ (لو قال) لشخص (اقتل زيداً
 أو عمراً) والافتاتك (فليس باكراه) حقيقة فغن قتله منها فهو مقتدر لقتله فيلزمه القصاص له ولا شيء على
 الاصر غير الاثم وقال القاضي حسين هو اكراهه لانه لا يتخاض الا بقتل أحدهما فهو واجباً اليه وصححه بالقبض
 قال وليس هذا كما كراهه على طلاق إحدى زوجتيه فان عليه أن يقول أحدهما طالق فاذا طلق معينة كان
 مختاراً * (تتمة) * لو أمر السلطان شخصاً بقتل آخر بغير حق والمأمور لا يعلم ظلم السلطان ولا خطأ ويجب
 القود أو الدية والكفارة على السلطان ولا شيء على المأمور لانه آتاه ولا بد منه في السياسة فلو ضمه فمالم يتول
 الجأ أحد ولان الظاهر ان الامام لا يامر بالبحق ولان طاعته واجبة فيما لا يعلم أنه معصية وبسبب لاهامور
 أن يكفر لمباشرة القتل وان لم يظلمه أو خطئه وجب القود على المأمور ان لم يخف قهره بالبعاش بما يحصل
 به الاكراه لانه لا يجوز طاعته حينئذ كجاء في الحديث الصحيح فصار كل وقت بغير اذن فلا شيء على السلطان الا
 الاثم فيما اذا كان ظالمنا ثم ان اعتقد وجوب طاعته في المعصية فالضمان على الامام لانه لا شيء على السلطان الا
 قتله الاذرى والزركشى عن صاحب الوافي وأقره فان خاف قهره فكالمكره فالضمان بالقصاص وغيره
 عليهم اوحكم سيد البغاة حكم الامام فيما ذكر لان احكامه نافذة بل ان أمره بقتله متعلب فعليه القصاص أو
 الدية والكفارة وليس على الاصر الا الاثم ولا فرق بين أن يعتقه حقاً أو يعرف أنه ظالم لانه ليس بواجب الطاعة
 هذا ان لم يخف قهره كسر والاف كالمكره ولو أكرهه الامام على معصية أو ذنب حرة أو نزول بر ففعل فان لم يخف
 قهره فلا ضمان عليه وان خافه فالضمان على عاقله وهي دية شبهة بعد كسر وان كان ذلك مصلحة المسلمين ولو
 أمر شخص عبده أو عبد غيره المميز الذي لا يعتقد وجوب طاعته في كل أمره بقتل أو اتلاف ظالم ففعل اثم
 الاصر واقتصر من العبد البالغ وتعاقد ضمان المثل بقرته وان كان لصبي أو المجنون تعيين فالضمان عليهم
 دون الاصر وما أضافه غير المميز بلا أمر خطا يمتلئ بدينته ان كان حرار بقرته ان كان رقيقاً لا هدروا ان
 اقتضى كلام أصل الروضة أنه هدر ولو أكره شخص عبداً مميزاً على قتل مثلاً ففعل تعلق نصف الدية بقرته بناء
 على الاصح من أن الحر المكره يلزمه نصف الدية

* (فصل) * في الجنابة من اثنين وما يذكر معها اذا (وجد من شخصين) مثلاً حال كونهما (معاً) أى مجتمعين
 في زمن واحد (فعلان) مثلاً (مزهقان) لا روح بحيث لو انفرد كل منهما لا يمكن احالة الارضاقي عليه وهما
 (مذنبان) بالجمام الذال بخطاه ويجوزهما ما لا يمسرعان للقتل (سكن) للرقبة (وقد) للجنة (أولاً) أى
 غير مذنبين (كقطع عضوين) ومات منهما (فقاتلان) يجب عليهما القصاص وكذا الدية اذا وجبت
 لوجود السبب منهما وقضية كراهه لو كان أحدهما مذنباً دون الآخر كان المذنب هو القاتل وهو
 كذلك واحذر زبونه معاً اذا ترتب فعلهما وسيد كرهه * (تنبيه) * استعمل المصنف هنا معاً للدلالة على
 الاتحاد في الزمان وفاق التعاب وغيره وأما ابن مالك فاختار عدم دلالة على الاتحاد وانها تستعمل بمعنى جميعاً
 وهو ظاهر نص الشافعي فيمن قال لا مراً أتبه ان ولدته معاً أتم ما طالق ان لا يشترط الاتحاد في الزمان واذا
 أفردت عن الاضافة كفي الكتاب أعربت حالاً ومذقتان في كلامه خبر مبتدأ محذوف أى وهما مذقتان

كما صرح في الحرد وليس مسعة لفعلا لتتويعهم الى الذئيف ودمه والفا في قوله فقاتلان جواب
 شرط محذوف كقدرته في كلامه (وان) لم يورد الفعلان معا بل وصف السابق بل ترتبا بان (انهم ادب) مثلا
 (الى حركة مذبح) وهي المسيرة قوله (بان لم يبق) معها (ابصار و) لا (نفاق) اختيارى (و) لا (حركة
 اختيار) وهي التي يبقى معها الادراك وهي المستقرة ويقطع بجوته بعد يوم أو أيام وهي التي لا تستمر
 وجودها في ايجاب القصاص دون المستمرة وهي التي لو ترك معها العاش واحترز بالاختيار عبادا قطع
 الانسان نصيبين وبقيت احداؤه في الذئيف الاعلى فانه وبما يتكلم بكلمات لا تتنظم وان انتقلت
 ولبست عن روية واختيار بل تجري بجري الهذيان الذي لا يصد عن عقل صحيح ولا قلب ثابت حتى ان
 أبي هريرة ان وجد اقطاع نصيبين فتكلم واستنقى ماء فسقى وقال هكذا فعل بالجسيران وان شئت فسموه الى
 حركة مذبح رجوع الى أهل النسبة كما قال الراعي أي وعمل يقول عدلين منهم وحالة المذبح نسي في حالة
 اليأس وهي التي لا يصح فيها السلام ولا ردة ولا شيء من التصرفات وينتقل في اماله لورثته الحاصلين جنته
 لان حدث ولوماته قريب لم يرته (ثم) ان (جنى) شخص (آخر) عليه بعد الانتهاء لحركة مذبح
 (فالاول) منهما (قاتل) لانه صيره الى حالة الموت (و) يبرز الثاني منهما الى تلك الحركة الميت كالمقطع عضو من
 ميت (وان جنى الثاني) منهما (قتل الانماء اليها) أي حركة مذبح (فان ذئيف) الثاني (كمن) للرقبة
 (بعد جرح) سابق من الاول (فالثاني قاتل) فعليه القصاص لان الجرح انما يقتل بالسراية وخز الرقبة
 يقتلع أثرها ولا فرق بين أن يتوقع البرء من الجراحة السابقة أو يتيقن الهلاك به بعد يوم أو أيام لان
 له في الحال حياة مستقرة وقد عهد عمر رضى الله تعالى عنه في هذه الحالة وعمل به بعد يوم وسأله (وعلى الاول
 قصاص العضو او مال بحسب الحال) من عدد أو غيره (والا) أي وان لم يذئف الثاني أيضا كان قطع الاول يده
 من الكوع والثاني من المرفق ومات الجنى عليه بسراية اقطاعه (فقاتلان) بماربى السراية ولا يقال
 ان أثر القاع الثاني ازال أثر القاع الاول (ولو قتل مريض في الترع وعيشه عيش مذبح وجب) يقتله
 (القصاص) لانه قد بعيش فان موته غير محقق قال الامام ولوانتهى المريض الى سكرات الموت وبدين
 بخيله فلا يحكم له بالموت وان كان يظن أنه في حالة المقدود وفرقوا بان انتهاء المريض الى تلك الحالة غير
 مقنوع به وقد يظن ذلك ثم يشفى بخلاف المقدود ومن في معناه ولا المريض لم يسبق فيه فعل يعال القتل
 وأحكامه عليه حتى يدرى الفعل الثاني * (تنبيه) * قضية كلام المصنف ان المريض المذكو به يصح
 اسلامه وورثته وليس مراد ابل ماذا كراهنا من أنه ليس كالميت يحول على انه ليس كالميت في الجنابة وقسمه
 تركته وزوج زوجته أما في غير ذلك من الاحوال فهو فيه كالميت بقرينة ما ذكره في الوصية من عدم صحة
 وصيته واسلامه وقبته ونحوها وحاصله أن من وصل الى تلك الحالة بجنابة فهو كالميت مطلقا ومن وصل اليها
 بغير جنابة فهو كالميت بالنسبة لا قوله وكالميت بالنسبة لغيرها كما جمع به بعض المتأخرين وهو حسن
 * (فصل) * في أركان القصاص في النفس وهي ثلاثة قتل وشرط فيه ما مر من كونه عدا ظاهرا وقبيل وقاتل
 وفيما اذا قتل انما ينافيه على حال فكان بحلله وقد شرع في هذا القسم فقال اذا قتل مسلما ظن كفره
 كان وآء به نام آلهتهم أو كان عليه زى الكفار (بدار الحرب) أو بصفة المحاربين بدارنا كجسيه (للقصاص)
 عليه جزاء لا عذر الظاهر نعم ان قوله ذمى لم يستعن به المسلمون لزمه القصاص كما قاله الباقرين قال وفي نص
 الشافعي ما يشهد له (وكذا الادنية في الاظهار) لانه أسسه ما حرمة نفسه بقاءه في دار الحرب التي هي دار الاباحة
 وسواء سلم في دارهم مسلما أم لا عين شخصاً أم لا والثاني تجب الدية لانها اتيت مع الشهادة أمالك الكفارة
 فتجب جزا لقوله تعالى وان كان من قوم عدا ولكم دهم ومن فخر برقبته فان من يعنى في كفاية الامام
 الشافعي وغيره * (تنبيه) * لا يكفي عن كفره بل لابد من ظن حرايته أما اذا ظن أنه يافى بآتى في كلامه أن
 المذهب وجوب القصاص واحترز بقوله ظن كفره عما اذا لم يظنه وفيه تفصيل ذكره الراعي في الشرحين عن

البغوى وحزمه في الروضة فقال ان عرف مكانه وقصده فكذلك بدرا نعدا وان قصد غيره فاصابه فدية تخففه على
 العاقلة وان لم يعرف مكانه ورعى سهمه الى صف الكفار في دار الحرب سواء علم ان في الدار مساماة لم لا تنظر ان لم
 يعين شخصا أو عين كافر فاقطعوا أو أصاب مساماة فلا قود ولا دية وكذا لو قتله في بيات أو غارة ولم يعرفه وان عين
 شخصا فاصابه فكان مساماة الاقتصاص وفي الدية قولان فالأول يشبه أن يكون هما القولين فيمن ظنه كافر أو لو
 أمس القاتل أحمل دار الحرب وقتل في دارهم مساماة تر يا بزيهم قال الرزكشي فالتجسس وجوب القصاص فيما
 على من عهد به عبد أو كان قد عتق ولم يعلم القاتل أنه عتق اه وهو ظاهر اذا قلنا ان التري بزيهم ليس برده وهو
 الصحيح عند المصنف في باب الردة أما اذا قلنا انه ردة كذا نقل عن النص فإنه لا قصاص عليه (أو) قتل من ذكر
 (بدر الاسلام وجبا) أى القصاص والدية لا على الاجتماع كما هو معلوم وان أوهمه العبارة بل على البديل
 لان الظاهر من حال من هو في دار الاسلام العصمة ويستثنى ما اذا كان في صف أهل الحرب بدرا فاناه لا قصاص
 قطعا ولا دية في الاظهر (وفي القصاص) في قتل من ذكر بدر الاسلام (قول) في الام بعدم وجوبه اذا عهده
 حربيا لانه الذي أبطل حرمة نفسه بخروجه على هيئة الكفار أما اذا ظنه ولم يعهده حربيا فإنه يجب القصاص
 قطعا بخلاف ما اذا كان بدر الحرب فإنه يكفي ظن كونه حربيا واذا لم نوجب القصاص فهل تجب الدية مغناطة
 أو تخففه على العاقلة قولان بالترجيح في الروضة وأصلها أظهره عند الامام الاول (أو) قتل (من عهده
 مرتدا أو ذميا أو عبدا أو) قتل (من ظنه قاتل أبيه فبان خلافه) أى اسلامه أو حرية أو عدم قتله لانيه
 (فالمذهب وجوب القصاص) عليه نظرا الى ما في نفس الامر لانه قتله عدوا وانا والظن لا يبيح القتل أما في
 الذي رخصه والعهد فظاهر وأما في المرتد فقال الراعي لان قتله الى الامام وقضيته انه لا يجب القصاص على
 الامام والمعتصم اذا طلاق الممن اذا كان من حقه الثبوت وادى في الاخيرة فلان من حقه الثبوت وليس معه ما
 يستحقه وفيما عدا الاول قول بعدم الوجوب ما ردى في الاولى وفيما عدا الاخيرة طريق فاطم بالوجوب بحث
 الراعي بحديثه في الاخيرة * (تنبيه) * قوله عهده يقتضى انه اذا ظنه مرتدا أو ذميا أو عبدا من غير أن يعهده
 كذلك وجوب القصاص قطعا وهو كذلك وان حكى الامام فيما اذا ظنه ذميا أو عبدا من غير عهده قولين وبطل
 الخلاف فيما اذا كان القاتل حراما سواء ما اذا كان عبدا أو ذميا فإنه يجب القصاص قطعا (ولو ضرب مريضا
 جهل مرضه ضربا يقتل) مثله (المريض) لا الصحيح فقات منه (وجوب القصاص) على الضارب في الاصح لان
 جهله لا يبيح له الضرب * (تنبيه) * ونحوه من التعليل ان كل صورة أجبنا له فيها الضرب كالزوج والمعلم اذا
 ضرب تأديبا فمضربا لا يقتل الصحيح وهو جاهل بالمرض لا يجب القصاص وهو كذلك كما في الوسوسة وغيره
 بخلاف ما أطلقه المصنف كالحرر (وقيل لا) يجب قصاص لان ما أتى به ليس عهده عندنا واحترز بقوله جهل
 علمه لم فيجب القصاص جزما وبقره لا يقتل المريض عما لو كان يقتل الصحيح فيجب قطعنا ثم شرع في القسم
 الاول وهو الاركان وقدم شرط القتل وأما القتل في شرط كونه معصوما أو القاتل في شرط كونه مكافئا
 وقد بدأ بالاول وهو الركن الثاني فقال (ويشترط لوجوب القصاص) أو الدية (في) نفس (القتيل)
 أو طرفه العصمة بان يوجد منه (اسلام) خبره سلم امرق ان قاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها
 معصومانى دماءهم وأموالهم الابحثة (أو أمان) بعقد دمة أو عهد أو امان مجرد لقوله تعالى قاتلوا الذين
 لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يعطوا الجزية وبقوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك فاجر الآية
 * (تنبيه) * كان الاولى أن يبرر المصنف بوجوب الضمان ليشمل الدية كما قدرتمها في كلامه ويشترط مع
 الاسلام والامن كما قال الباقرى ان لا يكون صائلا ولا فاطع طريق لا يندفع شره الا بالقتل والا فهو غير
 معصوم في تلك الحالة مع انه مسلم وأورد في المسحات على الحصر في الاسلام والامن ضرب الرق على الاسير
 فإنه يصير معصوما بذلك ورد الباقرى بأنه صار بالرق مالا للمسلمين وماله في امان فهو داخل في قول المصنف
 أو أمان واذا شرطنا الاسلام والامن (في بدر الحرب والمرتد) أما الاول فلعموم قوله تعالى قاتلوا المشركين

حيث وجد قتلهم وإنما الثاني فاعلم صلى الله عليه وسلم من بدل دينه من الله - وأما إذا دارى حق المسلم
 أم في حق ذي أمر من مسياني (ومن عليه قصاص) فهو معصوم على غير المستحق (ككبره) فإذا قتل غير
 المستحق اقتصر منه لقوله تعالى ومن قتل فالوفاة دجه لالتولية - أما إذا دارى خص وليه - بقتله فدل على أن قتل
 وليه لا سائر له عليه * (تنبيه) * محل - إذا فبين لم يقتل قتل أم إذا عتق قتل لقطع طريق قاتل العاص
 أنه يقتل قصاصاً ولو قتل غير المستحق لا يقتل به إلا أن كان مثله (والراني) المسلم (المحسن أن قتل ذي نيل
 به) لأنه لا تساماه على المسلم وإذا كان الذي يقتل به غاربت والمعاذ والمؤمن بالأولي وخرج بقوله المسلم
 ما لو كان المحسن دميافان الذي غير الراني المحسن لا يقتل به كما قاله البلقيني فان كان مثله قتل به (أو) قتل
 (مسلم) غير زان محسن (دلا) يقتل به (في الأصح) المخصوص في الام لا ستيفاته حد الله تعالى والثاني يجب
 القصاص لان الاستيفاء لا لامام فاشبهه بالو قتل من عليه القصاص غير مستحقة وعلى الأول لا فرق بين أن يقتل
 قبل أمر الامام قتل - له أم لا ولا بين أن يثبت زنا بالبدنة أم لا ولا بين أن يكون قبل رجوعه عن الاقرار أم لا
 ووقع في تصحيح التنبيه - لا مصنف أن ذلك هي ادا ثبت زنا بالبدنة فان ثبت بالاقرار قتل به أما المسلم الراني المحسن
 ادا قتل فانه يقتل به وتارك الصلاة - داهد أمر الحاكم ما كل راني المحسن تم شرع في الركن الثالث وهو
 القاتل وقال (د) يشترط (في القاتل) تكليف وهو (بلوغ وعقل) فلا قصاص على صبي ومجنون لم يرفع
 القلم عن ثلاث * (تنبيه) * محل - في المجنون اذا كان الجنون معاقباً أم لا المقام في نظر ان كان في زمن
 اقامته فهو كما عاقل الذي لا جنونه وان كان في زمن جنونه فهو كالجنون الذي لا افاقته (والمذهب
 وجوبه) أي القصاص (على السكران) المتعدى بسكره لأنه مكاتب عند غير المصنف ولشلا يودي الى
 ترك القصاص لان من رام القتل لا يجزأ أن يسكر حتى لا يقتص منه وهذا كالاستغنى من شرط العقل وهو
 من قبل ربط الاحكام بالاسباب والحق به من تعدى بشرب دواء ضرر للعقل أما غير المتعدى فهو كالنوة
 ولا قصاص عليه (ولو قال كتب يوم القتل مسيياً أو مجنوناً) وكذب على القاتل (صدق) القاتل (سبعه)
 ان أمكن الصبا وقت القتل (وعند الجنون) قبله لان الاصل بقاؤه بخلاف ما اذا لم يكن صباه ولم يمهله
 جنونه ولو قامت بينة بجنونه وأخرى بعقله ولم يعلم حاله قبل ذلك أو علم حاله وكانت البينتان مقيدتين بحالة
 الموت تعارضا ولو اتفق ولي المقتول والقاتل على زوال عقله لكن الولي يقول بسكره تعدى فيه والقاتل
 يجنون صدق القاتل كما أطاعاه (ولو قال) القاتل (انا) الا سن (صبي) وأمكن (فلا قصاص) عليه
 (ولا يحلف) أنه صبي لان التحليف لا يثبت صباه ولو ثبت له عات يمينه ففي تحليفه ابطال التحليف وسياق هذا
 في الدعوى والبينات مع زيادة (ولا قصاص) ولاديه (على حربي) قتل حال حرابته وان عصم - لذلك
 باسلام أوه قد ذمه لما تواتر من فعله صلى الله عليه وسلم والحدابة بعده من عدم القصاص عن اسم - لم كوشني
 قاتل جزه فرضى الله تعالى عنه ولعدم الترامه الاحكام (ويجب) القصاص (على المعصوم) بايمان أو أمان من
 غير تأويل لا تراه الاحكام أما بالنأويل بان قتل الباقاة من أهل العدل في حال الحرب فلا ضمان عليهم
 كما سيأتي * (تنبيه) * عبارة الحرر ويجب على الذي فعل عنها المصنف الى المعصوم اعمومها وزاد عليه
 قوله (د) على (المرتد) لاجل تعبيره بالمعصوم لشلا يرد على المفهوم فانه غير معصوم وإنما واجبنا عليه
 القصاص لبقاء عاقبة الاسلام فيه * (تنبيه) * محل في المرتد اذا لم يكن له شوكة وقوة والافيه قولان أشهرهما
 عدم البغوى الضمان وهو الناظر وطاهر تعبير الشرح الصغير يقتضى ترجيح المنع (د) يشترط ان ياتى القاتل
 (بكافاة) بالهزوه مساواته لاقتيل بان لم يفضله باسلام أو أمان أو حربية أو أصابية أو سبادة وبغير
 حال الجنانية وحيد (ولا يقتل مسلم) ولو زانيا محصنا (بذمي) ظهير الجذاري الا لا يقتل مسلم بكافر قال ابن
 المنذر ولم يحسن النبي صلى الله عليه وسلم حربه يعارضه ولأنه لا يقاتل المسلم بالكافر في مادون النفس بالاجماع
 كما قاله ابن عبد البر فالنفس بذلك أولى * (تنبيه) * لو عير المصنف بالكافر كل أولى موافقة لفظ الحديث

والشعوب من لم تبغ الدماء وقتل المسلم لا يقتل به على الأصح لكنه انما ذكر الذي ينبغي به على اختلاف الحنفية
فانهم يقولون ان المسلم يقتل به وجعلوا الكافر في الحديث على الحرب ليقوله به مدولا وذو عهد في عهد
وذو العهد يقتل بالمعاهد ولا يقتل بالحرب اتوافق المتعاطفين وأجيب عن حملهم على ذلك بان قوله صلى
الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر يقتضي عموم الكافر فلا يجوز تخصيصه بانما روي قوله ولا ذوه عهد كلام مبتدأ
أى لا يقتل ذوو العهد لاجل عهدهم وانما لو كان كما قالوه خلا عن الفائدة لانه يصير التقدير لا يقتل المسلم اذا قتل
كافر احسبوا مع العلم ان قتله عبادة فكيف يعقل انه يقتل به (ويقتل ذنبه) أى المسلم لشرقه عليه (و) يقتل
أيضا (بذنبه وان اختلفت مانتها) فيقتل يهودى بنصرانى ومعاهد ومستأمن ومجوسى وعكسه لان الكفر كله
مالة واحدة من حيث ان النسخ شمل الجميع وان اقتضت عبارة المتن انه ملل الا ان يريد اختلاف ملتهما بحسب
زعمهما (فلو أسلم) الذى (القاتل) كافر ام كافلا (لم يسقط القصاص) لكانت امالة الجناية لان الاعتبار
فى العقوبة بان يجعل الجناية ولا نظار لما يحدث به عدها ولذلك اذا زنى الرقيق أو قذف ثم عتق يقيم عليه حد
الارتعان قبل فى هذا قتل مسلم بكافر وقد منعتم من ذلك أجيب بالمنع بل هو قتل كافر بكافر لان الموت
تأخر عن حال القتل ومنهم من حمل عليه حديث انه صلى الله عليه وسلم قتل يوم خيبر مسلما بكافر وقال انا
أكرم من وفى بذمته رواه أبو داود فى مراسيله ويقتل رجل بامرأة وخنى كهكسه وعالم يتجاهل كهكسه
وشريف بن عيسى وشيخ بشاب كهكسه - ما لانه صلى الله عليه وسلم كتب فى كتابه الى أهل اليمن أن الذكر
يقتل بالانثى رواه النسائى وصححه ابن حبان والحاكم وقبس بما فيه البقية (ولو جرح ذنبى) أو نحوه (ذمبا)
أو نحوه (فأسلم الجراح ثم مات المجروح) بسرايه تلك الجراحة (فكذا) لا يسقط القصاص فى النفس (فى
الأصح) لانه كما فى حالة الجرح المفضى الى الهلاك وانما اعتبرت لانها حالة الفاعل الداخلة تحت الاختيار
ولهذا لو جرح الجراح ومات المجروح وجب القصاص والثانى يسقط نظرا فى القصاص الى المكافاة وقت
الزهرق وكذا يسقط القصاص لانسقاط الكفارة كالدينون اللازمة فى الكفر * (تنبيهه) * قد علم من
تعليق الثانى ان محل الخلاف اذا لم يسلم المجروح فان أسلم ثم مات وجب القصاص قطعا ومجمله أيضا فى قصاص
النفس أما لو قطع طرفا ثم أسلم القاطع ثم سرى وجب قصاص الطرف قطعا (وفى الصورتين) وهما
اسلام القاتل بعد قتله أو جرحه لا يقتضيه وارثه الكافر بل (انما يقتص) له (الامام) لكن (بطلب
الوارث) ولا يفرضه اليه ثم زان من تسليط الكافر على المسلم فان أسلم ففوض اليه لزوال المانع أما اذا لم
يطلب فليس للامام أن يقتص وان كان هو الوارث فله أن يقتص (والاظهر قتل مرتد) انتقل من اسلام
الى كفر (بذنبى) ومستأمن ومعاهد سواء أعاد الى الاسلام أم لا كما قاله فى الام لا ستواهم - فى الكفر بل
المرتد أسوأ حالا من الذى لانه مدمر الدم ولا تتحل ذبحته ولا ماله الكنه ولا يقرب بالجزية فارلى أن يقتل بالذنب
الناظر له ذلك أى غالبوا لا نقدي يختلف عنه بعضها كالجبوسى اذا عقد له الذمة والثانى لا يقتل به لبقاء عاقبة
الاسلام فى المرتد ويؤخذ من التعليق ان المرتد من اليهود الى التنصر أو عكسه يقتل بالذنب قطعا وهو كذلك
كما قاله الزركشى (و) الاظهر أيضا قتل مرتد (مرتد) انما هو من ان اختلف قولان كما ندرته فى كلامه هو الضواب
المقتول مباح الدم * (تنبيهه) * ما اقتضاه كلامه من ان اختلف قولان كما ندرته فى كلامه هو الضواب
فقد نص عليهم فى الام وان قتله فى الشرحين والروضة وجهين (لاذنبى) بالجرح خطه أى أو نحوه فلا يقتل
(مرتد) فى الاظهر لما مر والثانى يقتل به لما مر أيضا وحتى الجمهور اختلف فى هذه وجهين ويقتل المرتد
بالزنى المسلم كما يقتل بالذنب ولا يقتل زان محصن به لاختصاصه بفضيلة الاسلام وخبر لا يقتل مسلم
بكافر * (تنبيهه) * يقدم قتل المرتد بالقصاص الواجب عليه على قتله بالردة لانه حتى أدى فان عفا على
مال أخذ من تركته وقتل بالردة ولا ذنب المرتد وان قتله مثله كما جزم به ابن القفارى لانه لاقيه لدمه وقتل تجب
وهل هى دية مسلم لبقاء عاقبة الاسلام أو أخس الديان وجهان احدهما الثانى (ولا يقتل حرى فيه رفق)

وابن لقوله تعالى الحار بالحر والعبد بالعبد فانتضى الحصر ان لا يقتل حر بعبد دون تحرير البقي لا بقادر بعبد
 ولا لان ان لا يقطع طرف حر بفارق عبيد فداوى ان لا يقتل به لان حرمة النفس اعظم من حرمة الاطراف
 وسواء في ذلك المكاتب والادبر وام الولد وعبد وعبد غيره واما ما خبر من قتل عبده قتله ومن جرد مع نفسه
 جرد عنه ومن خصا ببناء الذي استدبل به الخفي وابو حنيفة وداود اقول السيد بعبد فمقطع وقال
 البيهقي انه منسوخ وابر المذول ليس بثبت وان صح فمقطع ول على ما اذا اعتقه ثم قتله فيفيد ان تقدم المالك
 لا ينع ذلك (فاودة) حكى الروياني ان بعض فقهاء خراسان سئل في مجلس أمير هاعن قتل الحر بالعبد فقول
 اقدم حكاية ثم قال كنت في أيام تلفة هـي بعد اذ انما ذات ليلة على شاطئ دجلة فسمعت املايا تترنم ويقول
 نذوا بدي هذا الغزال فانه * وما في به من مقلته على بعد
 ولا تقتلوه اني انا عبيده * ولم ارحر اقطا يقتل بالعبد

فقال الامير حبيك قد اغثيت عن الدليل قال النعماني وكان أبو الحسن الماسر نحسي يشد في تدريسه
 هذير البيهقي * (تنبيه) * لو قتل الحر المسلم شخص لا يعلم انه مسلم أو كافر ولا أنه حر أو عبد ولا قصاص
 للشبهة كذا في الامم عن صاحب البحر واقرأ فان قيل هذه المسئلة تشبه مسألة اللقيط سواء وقد صححنا فيها
 وجوب القصاص بقتله قبل البلوغ ولا يوجب الداردار حرية واسلام ولا يفاخر بين المسئلتين فرق
 أوجب بان محل ما ههنا قتل به دار الحرب وما ههنا في قتله دارنا بقرينة تعلمهم وجوب القصاص فيه بان
 الداردار حرية واسلام وأجاب بعضهم بان ما ههنا محله اذا لم يكن له ولي يدعي الكفارة والادهي مسألة
 اللقيط وبعضهم بان مسورة اللقيط مسلم فيه القاطعة فحر عليه حكم الدار و مسورة البحر لم يعلم القاطعة
 حتى يجري عليه حكم الدار واعراض المصنف على البعض ليعلم منه حكم كامل الرق من باب أولى (و يقتل
 قن وادبر ومكاتب وأم ولد وبعضهم ببعض) ولو كان المقتول ككافر والمقاتل مسلم لا تساوى في الملك ولا يطر
 الى ما انعقد له ولا من سبب الحرية وانما المؤثر الحرية الناجزة * (تنبيه) * استثنى المكاتب اذا قتل
 عبده لا يقتل به كالا يقتل الحر بعبد ولو كان المقتول اباه على الاصح في الروضة خلافا لما في الشرح الصغير
 لانه ملوكه والسيد لا يقتل بماله (ولو قتل عبد عبدا ثم عتق القاتل أو) جرح عبد عبدا ثم عتق الجرح
 (بين الجرح والموت فتكبر دوث الاسلام) الذي قتل أو جرح وحكمه كما سبق وهو عدم سقوط القصاص
 في القتل حرما وكذا في الجرح على الاصح ولو سلم الذي أو عتق الرقيق عقب ارسال المسلم في الاول والحر
 في الثاني سها وقيل الاصابة لا قصاص لانه لم يساوه من أول الفعل * (تنبيه) * لو قتل شخص عبدا من
 ثلاثة عتق اربعة منهم مائة ثم خرجت قرعة العتق على المقتول بان أنه قتل حرا وكانت دينته لو رفته وهل يجب
 على قاتله قصاص قال القاضي طاهر المذهب لا بخلاف ما لو قال ابيد أنت حر قبل جرح فلان اياك اليوم
 مثلا فاذا جرحه وسرى الى النفس ومات فالصحيح وجوب القصاص وحكى الرافعي ذلك في باب العتق عن
 بعض الاصحاب وجزمه في التهمة (ومن بعضه حر لو قتل مثله) أي ببعضه سواء ازيدت حرية القاتل على
 حرية المقتول أم لا (لانقص) لانه لم يقتل بالعبد الحر البعض الحر والبعض الحر والرقيق بل قتله جميعه بجميعه
 حرية ورواياتنا تعارض في قتل جزء حرية بجزء رفق وهو ممنوع (وقيل ان لم تزد حرية القاتل وجب) القصاص
 سواء أئساو یا تم كانت حرية المقتول أكثر أو تساوى في الحرية والرقيق في المسورة الاولى ولانه في الثانية
 مفضول والمفضول يقتل بالمفاضل وأصل الخلاف قول الحصر والاشاعة أما اذا كانت حرية القاتل أكثر
 فلا قصاص قطعا لان انتفاء المساواة ولم يرخ في الروضة وأصلها شيان الوجهين بل قالان الاول أصح عند
 المتأخرين والثاني اشهر عند المتقدمين واذا لا يحسن التعبير بقيل بل التعبير بالاصح لقوة الخلاف
 والفضيلة في شخص لا تجبر النقص فيه (و) لهذا قال المصنف (للقصاص) واقع (بين عبد مسلم وحر ذي)
 لان المسلم لا يقتل بالذي والحر لا يقتل بالعبد ولا بغير فضله كما منه ما نقصته اذ في عبد مسلم نفذ

العهد واسبق ليجوز قتله وان صار كفو له لان الاعتبار بوقت الجنابة ولم يكن مكافأ له (ولا) قصاص
(بقتل ولد) للقاتل (وان سفل) خبر الحالكه والبيهقي وصححه لا يقاتل الابن من أبيه ولزاية حرمة
ولانه كان سيافى وجوده فلا يكون سيافى عدمه * (تنبيه) * لو حكم ما حكم بقتل الحر بالبدن والاصل
بالفرع نقض حكمه في الثاني دون الاول لان الأصل أخص من الفرع وذبحه فلا ينقض حكمه لقول مالك
بوجوب القصاص وشمل كلام المصنف الاب والام والجداد والجدات وان علوان قبل الاب والام جميعا لان
الحكم بينهما بالولادة فاستوى فيهما من ذكر كالثقة وذكر كالثقة في مسائل الكفاءة بوجه ان الولد لا يكتفى
أباه وصرح به بعضهم لكن قال في البسيط انه فاسد واستدل بان الولد يكتفى العم وعه يكتفى أباه ومكافئ الكافئ
مكافئ قال ابن الرفعة وقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون تتكافأ دماؤهم يدل عليه وهل يقتل بولده المنفى
بالاعان وجهان ويجريان في القطع بسرقة ماله وقبول شهادته له قال الاذعري والاشبه انه يقتل به مادام
مصرعا على النفي اهـ والوجه انه لا يقتل به مطلقا للشبهة كذا له غيره (ولا) قصاص (له) أى الولد
على الوالد كان قتل زوجته نفسه وله منها ولد أو قتل زوجة ابنته أو لزمه قود فورث بعضه ولده كان قتل أباه زوجته
ثم ماتت الزوجة وله منها ولد لانه اذا لم يقتل بجنايته على ولده فلائ لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق أولى
(ويقتل الولد بالديه) بكسر الهمزة على الفاء الجع وان علوا أى بكل واحد منهم كغيرهم بل
أولى وتقتل الحارم بعضهم ببعض وقد صرح به في المحرر وأسقط المصنف لانه مجهوم مما ذكر * (تنبيه) *
يستثنى من إطلاق المصنف ما اذا قتل المكاتب أباه وهو عاتك كاسر وما اذا قتل القاتل القصاص كاسيافى
ويقتل العبد بعبده ولا يقتل الولد المسلم بالوالد الكافر (ولو تداعيا) قتلا (بجهولا) نسبه (فقتله
أحدهما) قيل تبين حاله فلا قصاص في الحال لان أحدهما أبوه وقد اشبهه الاسرفهوكا واشتبه طاهر بن نجس
لا يستعمل أحدهما بغير اجتهاد بل يعرض على القائف (فان أحققه القائف بالالة خرافتص) الآخر
لثبوت ابوته وانقطاع نسبه عن القاتل فلو اشتركا في قتله وألحقه القائف بأحدهما اقتص من الآخر
لانه شريك الاب (والا) بأن لم يلحقه القائف بالالة خرافتص لعدم ثبوت الابوة وأورد على مفهومه ماله
أحقه بغيره ما فانه يجب القصاص مع انه يصدق انه لم يلحقه بالالة خرافه وظاهر ان قرائن اقتص بضم
الهمزة فان قرائن بكسرها فلا يرد * (تنبيه) * كلامه قديهم انه لو رجع القاتل عن الاستلحاق انه
لا يقتص الاخر منه وليس مراد بل يقتص منه ولو رجعا عن تنازعهما لم يقتل رجوعهما لانه صار ابنا
لأحدهما وفي قبول الرجوع ابطال حق من النسب هذا ان لم يكن لحوق الولد بأحدهما ما بالفرش
بل بالدعوى كما هو الفرض أما اذا كان بالفرش كان وطئت امرأته بنكاح أو شبهة في عدته بنكاح وأنت
بولد وأمكن كونه من كل منهما فلا يكتفى رجوع أحدهما في لحوق الولد بالالة خرافه بالحق به بالقائف ثم
بانتسابه اليه اذا بلغ (ولو قتل أحد أخوين) شقيقين حائرين لأميراث (الابو) قتل (الاخر الام)
وكان زهوق روحهما (معاً) سواء أكان بينهما زوجية أم لا (فالكل) منهما (قصاص) على أخيه
الاخر لانه قتل مورثه هذا يقتص بأبيه وهذا بامه ولا يرث كل قاتل من قتله شيئا والمعية والترتيب الاثنى
بزهوق الروح لا بالجنابة وتعبر المصنف بالقتل بشير اليه فلو عفا أحدهما عن الآخر كان لأمه لموعنه قتل
العافي (و) ان لم يعف واحد منهما أو تنازعا في التقديم لاقصاص فانه (يقدم) له (بقرعة) اذا لم يزل أحدهما
على الآخر ويصح التوكيل في القصاص بان خرجت قرعته لانه يقتص له في حياته دون من لم يخرج قرعته لان
الوكالة تبطل بقتله فلو وكل كل منهما وكلا قبل القرعة ليقص له صح ثم يفرع بين الوكيلين وحين يقتص من
أحدهما ينعزل وكيله لان الوكيل ينعزل بموت موكله قال البلقينى فلو اقتص الوكيلان معا فبلى يقع الموضع
لم أقف فيه على نقل والظاهر ان قتلهما وقع وهما معزولان من الوكالة لان شرط دوام اسحقاق الموكل
قتل من وكل في قتله ان يبقى عند قتله حيا وهو مفقود في ذلك أى فلا يقع الموضع فيجب على كل منهما دية ولا

قصاص عليهم ما كولو كبل اذا اقتص جاهه لابلعد عفو والموكل فان لم يتنازل عا بل طالب أحدهما القصاص دون
 الآخر أجيب العا لم (تنبية) استثنى الباقي من اشتراط القرعة صورتي أحدهما اذا قطع كل منهما
 من مقتوله عضوا وما تابا السراية مع ما دل كل منهما طالب قطع عضو والاخر سالة قطع عضو فانهم الوقت لاهما
 معاق قطع الطريق والا امام أن يقتله ما معا لانه حد وان غلب فيه معنى القصاص لكنه لا يتوقف على الطالب
 (فان اقتص بها) أي القرعة (أو) اقتص (مبادرا) بالقرعة (فلو ائث القصاص منه قتل المقتص) بالقرعة أو
 المبادرة (ان لم توث فالتا لبحق) وهو الاصح كما سبق في كتاب الفرائض أو ورثاه على المرجوح وكان هذا
 ويحجبه كان يكون لذلك الاخ ابن فان ورثاه ولم يكن هنالك من يحجبه - فقط القصاص عنه لانه ورث
 القصاص المستحق على نفسه أو بهضه (وكذا ان قتل) أي الاتوان (مرتبا) بان تأخر زهوق روح أحدهما
 (ولا زوجية) حيث يذهب الابوين فكل منهما حق القصاص على الآخر (تنبية) قضية كلامه أنه يقدم
 بالقرعة وهو ما اعتمد به الباقي ولكن المراجع كما قلناه الامام عن الاصحاب أنه يبدأ بالقاتل الاول لتقدم سببه مع
 تعاق الحق بالعين ولا يصح ترك كبل القاتل الاول في قتل أخيه لانه انما يقتل بعد قتله وبقتله تبعا الى وكالة هذا
 ما نقله الروياني عن الاصحاب وهو المعتمد ثم قال وعندى أن ترك كبله صحيح ولهذا لو يادر وكيله فقتل لم يجره
 شي لكن اذا قتل وكلا بمات الو كالة (فرع) لو علم سبق دون عبي السابق فقتل عبي كلامه التوقف على اليان
 ويحتمل أن يفرع والاول اطهر (والا) بان كانت الزوجية باقية بين الابوين (فعلى) أي فالقصاص على
 القاتل (الثاني فقط) أي دون الاول لانه اذا سبق قتل الاب لم يرث منه قاتله وبرثه أخوه والام واذا قتل
 الآخر الام ورثه الاول فتنقل اليه حصته من القصاص ويسقط باقيه ويستحق القصاص على أخيه
 ولو سبق قتل الام فقط القصاص عن قاتله واستحق قتل أخيه (فرع) الاول أخوة أو بهمة قتل الثاني
 أكبرهم ثم الثالث أصغرهم ولم يخلف القتل لان غير القاتلين ولان الثاني ان يقتص من الثالث ويسقط
 القصاص عنه لما ورثه من قصاص نفسه وذلك لانه لما قتل الاكبر صار القصاص للثالث والا صغر فاذا قتل
 الثالث الصغير ورث الثالث ما كان الا صغر يستحقه (الثاني من استحق قتل من يستحق قتله كان قتل زيد ابنا
 له - وروى عمرو ابن ليد وكل منهما ما مفرد بالارث كان لكل منهما القصاص على الآخر لان القصاص
 لا يجوز في القصاص الثالث لوش - وهذا ثان على أبيهما يقتل قبلت شهادتهما وقتلهم الانتفاء التهمة قبل ذلك
 أبلغ في الحجة وقيل لا تقبل الشهادة لترتب القتل عليها كما أنه لا يقتل بقتل ولده (ويقتل الجميع بواحد) وان
 تفاضلت جراحاتهم في العدد والفحش والارث سواء أقتلوه بمعدنهم بغيره كان ألفه ومن شاق أو في بحرهما
 روى مالك ان عمر رضي الله عنه قتل فخر خمسة أو بهمة بربل قتلوه غيلة أي حيلة بأن يخدع ويقتل في
 موضع لا يراه فيه أحد وقال لو تم لا أي اجتمع عليه أهل صنعاء لعنايتهم به جميعا ولم يترك عليه أحد فصاردلنا
 اجباغا ولان القصاص عقوبة تجب للواحد على الواحد فيجب للواحد على الجماعة كد العذف ولانه شرع
 لحقن الدماء ولو لم يجب عند الاشتراك لكان كل من أراد أن يقتل شخصا استعان بالآخر على قتله واتخذ ذلك
 ذريعة لسفك الدماء لانه صار آمنا من القصاص (تنبية) انما يعترف في ذلك بجراحة كل واحد منهم
 اذا كانت وثرة زهوق الروح فلا عبرة بخدشة خفيفة والولى يستحق دم كل شخص بكماله اذ الروح لا تتجزأ
 ولو استحق بعض دم لم يقتل وقيل البعض بدليل أنه لو آل الامر الى الدية لم يلزمه شي الا بالخصم - ولو كان لا يمكن
 استيفاءه الا بالجميع فاستوفى له ذمته وأبطل الامام القياس على الدية بقتل الرجل المرأة فان دمها مستحق فيها
 وديثها على النصف (ولو لولى العفو عن بعضهم على حصته من الدية) وعن جبهتهم على الدية ثم ان كان
 القتل بجراحات دزعت الدية (باعتبار) عدد (الرؤس) لان تأثير الجراحات لا ينضب وقد يزيد كناية الجرح
 الواحد على جراحات كثيرة وان كان بالضرب فعلى عدد الضربات لانهم اتلاق الظاهر ولا يهضم فيها التفاوت
 بخلاف الجراحات (تنبية) من اندمات جراحته قبل الموت لزمه مئة مضاهادون قصاص النفس

لان القتل هو الجراحة السارية ولو جرحه انسان متعاقبان وادعى الاول ان المال جرحه وانكره الولي ونسب
 وحالف ادعى الاول ان المال سقط عنه قصاص النفس فان عفا الولي عن الاثم لم يلزمه الا نصف الدية اذ لا يقبل
 قول الاول عليه الا ان تقوم بينة بالاندمال فيلزمه كمال الدية (قاعدة) لا يقتص من شريك مختلئ أو شبهه عمد
 وبقتص من شريك من امتنع فوده لمعنى فيه اذا تعدد جرحه او قشرع في القسم الاول بقوله (ولا يقتل شريك
 مختلئ وشبهه عمد) لان الزهوق حصل بغيره ما لم يجره بالوجه والاخر بغيره فغالب المسقط كما اذا قتل
 البعض رقة او فوه من بغيره القتل وجوب الدية فيجب على عاقلة غير المتعمد نصف الدية بخلافه أو مثله وعلى
 المتعمد نصفها معاقلة سواء تعدد الجراح كما هنا ثم اتحد كسائتي واستثنى الزكشي والمبري وابن قاسم ما لو
 قلع شخص طرف رجل عمدًا ثم قطع آخر طرفه الثاني خطأ ثم سرى الى نفسه ومات فعلى المتعمد القصاص
 وهو ممنوع فان شريك المختلئ لا قصاص عليه فان قيل انه يقتص من المتعمد في العارف ولا قصاص على
 فاطم العارف الا سخر عمدًا ولا قصاص عليه ما في النفس للسارية اليها يجنيبتين احدهما خطأ والاخرى
 عمد اوجب بأن هذا ممنوع ايضا لانهم استثنوا ذلك من قول المصنف ولا يقتل شريك مختلئ وأما قصاص
 الطرف فهو ظاهر منه لزم من كلامه ندماس ثم شرع في القسم الثاني من القاعدة المقدمة بقوله (و يقتل
 شريك الاب) في قتل والده وعلى الاب نصف الدية معاقلة وفارق شريك الاب شريك المختلئ بان الخطأ شبهة في
 فعل الخاطئ والمسلم لان مضافا الى محل واحد فأورث شبهة في القصاص كولو صدر من واحد وشبهة الابوة في
 ذات الاب لافي الفعل وذات الاب متميزة عن ذات الاجنبي فلا تورث شبهة في حقه (و) يقتل (عبد شارك حرافي)
 قتل (عبد و) يقتل (ذمي شارك مسلماني) قتل (ذمي) ونحوه لان كلاما من العبد والذي لو انفرد اقتص منه فاذا
 شاركه في العمدية من لا يقتص منه لمعنى فيه وجب ايضا كولو رعى انسان سهما الى واحد ومات أحدهما قبل
 الاصابة فانه يجب القصاص على الاثم وكولو كانا علمدين فبما الولي عن أحدهما (وكذا) يقتل (شريك
 حربي) في قتل مسلم (و) كذا شريك (قاطع قصاصا أو) فاطم (حدا) كان جرحه بعد القاطع المذكور غير
 القاطع ومات بالقاطع والجرح (و) كذا يقتل (شريك) جرح (النفس) كان جرح الشخص نفسه وجرحه
 غيره فمات بهما (و) كذا شريك (دافع الصائل) كان جرحه بعد دفع الصائل فمات بهما وكذا يقتل شريك
 صبي مميز ومجنون له نوع عقبة يرقى قتل من يكافئه وكذا يقتل شريك السبع والحية القاتلتين غالباً في قتل من
 يكافئه وكذا يقتل عبد شارك سيدا في قتل عبده (في الاظهر) حصول الزهوق فيما ذكر بغيره عمدين
 وامتناع القصاص على الاثم لانه يتخصه فصار كشرريك الاب والثاني لا يقتل في الصور المذكورة لانه شريك
 من لا يضمن فهو أخف حالا من شريك الخاطئ الذي فعله مضمون بالدية فاذا لم توجب القصاص على شريكه
 فهنا أولى ويوافق شريك الاب بان فعله مضمون بخلافه هنا * (تنبيه) * ما تقرر في مسألة شريك السبع
 والحية هو ما في الروضة وأما ما وقع في تهيج التنبيه له صنف أنه لا يقتص منه مطلقا وجرى عليه صاحب
 الانوار والاول هو مانص عليه الشافعي في الام ولو جرحه شخص خطأ ونهشته حبة وسبع ومات من ذلك
 لزمه ثلث الدية كولو جرحه ثلاثة نفر وخرج بالخطأ العمد فيقتص من صاحبه كاسر (ولو جرحه) أي واحد
 شخصا (جرحين عمد او خطأ) بالنصب على البدلية من جرحين (ومات بهما أو) جرحه جرحين مضمونا وغير
 مضمون (جرح حرييا ومريدا) أو عبدا نفسه أو صائلا (ثم أسلم) الجروح أو عتق العبد أو رجيع الصائل
 (وجرحه) أي مذكور بعد ذلك (ثانيا ومات بهما) بالجرحين أو جرح شخصاً بحق كقصاص وسرقته ثم
 جرحه عدوانا أو جرح حرييا ثم أسلم ثم جرحه ثانيا فمات بالسارية (لم يقتل) ذلك الواحد أمافي الاول فلان
 الزهوق لم يحصل بالعمد المحض فيجب نصف الدية المخففة على عاقلة ونصف الدية المغفلة في ماله وأما باقي
 الصور فلان الموت حصل بضمه وغير مضمون فغالب المسقط القصاص كاسر ويثبت وجوب الجرح الثاني
 من قصاص وغیره ولو وقع احدهما الجرحين باسرهما ان لا يجيز كان الحد كهم كذلك كما قاله الزكشي لانه

كلا كلة (ولو داوى) الجروح ولو بناتيه (جرحه بسم مذوف) أى قاتل في الحال كأن شربه أو دونه على
الجرح (فلا تخاص) ولاديه (على جرحه) في النفس لأن الجروح قتل نفسه فصار كالجرحه إنسان فزبح
هو نفسه أما الجرح فلي الجراح ضمانه (تنبية) * لوقال المصنف فلا تخاص في النفس كان أولى
واستغنى عما دونه في كلامه وقضية إطلاقه أنه لا فرق بين أن يه الجروح حال السم أو لاديه صرح المارودي
والرويان (دان لم يقتل) ذلك (السم غالباً) أى المداو عليه شبه (عبد) فلا تخاص على جرحه في النفس
لأنه شريك له أحب شبهه عبد عليه نصف الدية المغانة والقصاص في العارف إن اقتضاه الجرح (وإن قتل
غالباً وعلى) الجروح (سأه فشر يك جرح نفسه) في أصح الماريقين وعليه القود في الاطهر كالحق تنزيلاً
افسح الجروح منزلة العمود (وقيل) هو (شريك متعاقب) لأنه قصد الذداوى فانهما فلا تود على
شريكه هذه الماريقة الثانية فلم يرد المصنف هنا بجعل حكمه وجه بل هو إشارة إلى هذه الماريقة بقوله
كان في ذلك خفاء (تنبية) * قضية توجيه الثاني أنه لو قتل نفسه لم يشرع من الألم مثلاً كأن شريك
قاتل نفسه خطماً وهو كذلك واحد ترز بقوله وعلم حاله عما إذا لم يدم فلا تخاص جزأ لانه شريك متعاقب ولو ساء
الجروح جرحه في لحم حتى ولو نذر أو باسباطة تقتل غالباً في القصاص الماريقان بخلاف مالو خطاً في لحم
ميت فإنه لا أثر له ولا له الكاظم بالاولى لعدم الايلام المهلك فعلى الجراح القصاص أو كحل الدية ولو ساء غيره
مداو منه اتهم منه ومن الجراح وإن كان الغير اماماً لندبه مع الجراح فإن خطاه الامام لصبي أو مجنون
مخطئة فلا تخاص عليه بل يجب دية مغلفة على عائلته نصفها أو نصفها الآخر في مال الجراح ولا تخاص
عليه ولو قصد الجروح أو غيره المخططة في لحم ميت فوقع في لحم حتى فالجراح شريك متعاقب وكذلك لو قصد
المخططة في الجلد فوقع في اللحم والى فيه الذكرك كالمخططة فيه ولا أثر لدواء لا يضر ولا اعتبار بما على
الجروح من قروح ولا يجابه من مرض وضئى قال الراعى لأن ذلك لا يضاف إلى أحد ولا يدخل تحت الاختيار
(ولو ضرب بسباطة) مثلاً (فتكلمه وضرب كل واحد) منهم ولو انفرد (غير قاتل في القصاص عليه م أوجه)
أحدهما يجب على الجميع القصاص كلبا يصبر ذرية إلى القتل والثاني لا يجب على واحد منهم لأن فعل كل
واحد شبه عمد والثالث وهو (أصحها يجب) عليهم (أن توأطوا) أى اتفقوا على ضربه تلك الضربات وكان
ضرب كل واحد يؤثر في الزهوب بخلاف ما إذا وقع اتفاقاً قبل يجب عليهم الدية باعتبار عدد الضربات لأن اتفاق
مظاهر البدن فلا يعلم قيمه الفوارق بخلاف الجراحات وبخلاف الجراحات حيث لا يعتبر فيها التواطؤ لأن
نفس الجرح يقتضيه الاهلال بخلاف الضرب بالسوط واحد ترز بقوله وضرب كل واحد غير قاتل عمداً
كان قاتلاً فإن عليهم القصاص عاقلاً ولو ضرب واحد ضرباً يقتل كان ضربه خمسين سوطاً ثم ضربه لا ستر
سوطين أو ثلاثة حال الألم من ضرب الأول عالم لا يضر به اتهم منهم ما انفرد وقصد الاهلاك منهم أو جاء به
فلا تخاص على واحد منهم لانه لم يظهر قصد الاهلاك من الثاني والاول شريك فعلى الاول حصه ضربه من دية
العمد وعلى الثاني حصه ضربه من دية شبهه وان ضربه به بالكس فلا تخاص على واحد منهم إلا أن ضرب الاول
شبهه عمد والثاني شريكه بل يجب على الاول حصه ضربه من دية شبهه عمد وعلى الثاني حصه ضربه من دية
العمد (ومن قتل جمعاً) أو قطع أطرافهم مثلاً (مرتباقتل) أو قطع (باراهم) إن لم ينفك سبق حقه (تنبية) *
شمل كلامه ما إذا كان القتال حراً أو عبداً وهو كذلك وقيل إن كان عبداً قتل بحبهم فإن عاقلاً لا قتل
بالثاني وهكذا الاعتبار في العديم والتاخير بوقت الموت لا بوقت المغناية (أو معاً) أى دفعة كان جرحهم
أو دهم عليهم جداً في قوف وقت واحد أو أشكل أمر المبيعة والترتيب أو علم سبق ولم يعلم عين السابق
(في القرفة) وجوباً وقيل تدافعاً للتزاع فن خرجت فرقة فتسلى أو قطع به وليس لولى الثاني أن يجبر لولى
الاول على المبادرة إلى القصاص أو أنه يوزن حقه على التراخي (وللبائين) من المستحقين (الديان) لتعذر
أصله - كقولهم الحنفى فإن اتهموا بالركعة لم يجرمهم فذلك والاقصمت من الجسم بحسب أهله

*(تنبیه) قضية كلامه تعين القرعة وليس مراد ابل لوراضوا بقديم واحد بلا قرعة جاز اذا الحق لا يردوهم
فان بداهتهم ردوا اليه ساقه الامام وأقره ولو طلبوا الاشتراك في القصاص والديات لم يجابوا بذلك ولو كان
ولي القاتل الاول أو بعض أولياء القتلى ميبا أو مجنوناً أو غائباً حبس القاتل في البلوغ، وفاقته وقدمه (قلت)
كما قال الرازي في الشرح (فلو قتل غير الاول) من المستحقين في الاول أو غير من خرجت قرعته منهم في الثانية
(عسى) لانه قتل نفسه منع من قتله أو عز لا يبطال حق غيره (ووقع) قتله (قصاصاً) لان حقه يتعلق به بدل
ما لو عفا الاول فانه ينتقل الى من بعده (والاول) أو من خرجت قرعته (دية) يعني وللباقين الديات (والله أعلم)
لتعذر القصاص عليهم بغير انتباههم ولو قتلوه كلهم أساقوا ووقع القتل موزعاً عليهم ورجع كل منهم بالباقي
من الدية فلو كانوا ثلاثة أخذ كل واحد منهم ثلث حقه وله ثلثا الدية ولو قتل أحد بني وعفا الوارث على مال
اختص بالدية ولي القاتل الاول وهل المراد دية القاتل أو القاتل حتى المتولي فيه وجهين وفائدتهما اقامة
اختلاف قدر الديتين فعلى الثاني لو كان القاتل رجلاً والقاتل امرأة وجب نحس من الابل وفي العكس
مائة والوجه الاول كادل عليه كلامهم في باب المعفو عن القود

*(فصل) * في تغير حال الجروح من وقت الجرح الى الموت بصفة أو حرية أو اهدار أو بقدر المضمون
به اذا (جرح) مسلم أو ذمي (حرية أو مرتداً) وزاد على المحرر (أو عبد نفسه فاسلم) الحر في أو المرتد أو
أمن الحر في (وعتق) العبد (ثم مات بالجرح) أي بسرايته (فلا ضمان) بمال ولا قصاص لان الجرح
السابق غير مضمون (وقيل تجب دية) مخففة اعتباراً بحال استقرا الجناية والمراد دية حر مسلم ككسائي
في المسئلة عتقها (قاعدة) كل جرح أوله غير مضمون لا ينعاب مضموناً بتغير الحال في الانتفاء وان كان مضموناً
في أوله فقط فالنفس هدر ويحب ضمان تلك الجناية وان كان مضموناً في الحالين اعتبر في قدر الضمان الانتفاء
ويعتبر في اقصاص المكافاة من الفعل الى الانتفاء (و) حينئذ (لورماهما) أي نوع الكافر بصفة من
حرية أو ردة أو نوع عبد نفسه (فاسلم) الحر في أو المرتد أو أمن الحر في (أو عتق) العبد ثم أصابه السهم
(فلا قصاص) قطعاً لعدم المكافاة في أول أجزاء الجناية (والمذهب وجوب دية مسلم) اعتباراً بحال الاصابة
لانها حالة اتصال الجناية والرجح كالقاعدة التي تسبب بها الى الجناية كالحفر بئر اعدوانا وهناك حر في
أو مرتد فاسلم ثم دفع فيها فاته بضمه وان كان هذا السبب مهذراً وقيل لا يجب اعتباراً بحال الرمي وهو مذهب
أبي حنيفة فإنه الدخول تحت الاختيار واختلاف مراتب في الشرح على الخلاف فيما اذا أسلم وعتق بعد
الجرح وأولى منه بالوجوب وكان تعبير المصنف فيه بالمذهب لذلك وعبد نفسه أولى بالضمان لانه معصوم
مضمون بالكفارة وسكت عنه لانه زاد على المحرر كما مر فكان ينبغي أن يقول مسلم أو حر وأن يقول رماهم
ليعود للثلاثة قبله وكان يستغنى عن التناول والتقدير السابقين والاصح وجوب الدية (مخففة) مضروبة
(على العاقلة) لانها دية خطأ كما لو رمي الى صيد فاصاب آدمياً وهذا ما جزم به في المحرر وقيل دية شبهة عمد وقيل
عمد وعكس هذا وهو لو جرح حر في مساهمة أسلم الجراح أو عتق له ذمة ثم مات الجرح فلا ضمان على
الصحيح في زيادة الرضوخ (ولوارثه) المسلم (الجروح ومات بالسراية) مرتداً أو جرحه غير مرتد (فالنفس
هدر) لا قود فيها ولا دية ولا كفارة سواء أكان الجراح الامام أم غيره لانه لو قتل حينئذ مباشرة لم يجب فيه
ثمن فكذا بالسراية أما اذا كان جرحه مرتداً فإنه يجب عليه القصاص كما مر (و) لكن (يجب قصاص
الجرح) ان كان مما يوجب القصاص كالوضحة وقطع الطرف (في الاظهر) لان القصاص في الطرف منفرد
عن القصاص في النفس فهو كالولم يسر والثاني المنع لان الجراحة صارت نفسها وهي مهذرة فكذا الطرف
واحتز بالسراية عمد لو قطع يده سلم فارتد وان مات يده قتله القصاص وان مات قبل استيفائه (يستوفيه قريبه
المسلم) لان القصاص لا تنفي حتى لو كان القريب ناقصاً انتقل كاله ليس توفي *(تنبیه) * لو عبر بالوارث لولا
الردة بدل القريب الشامل لغير الوارث لكان أولى (وقيل) ونسبه ابن كعب وغيره لانه كثير يستوفيه (الامام)

لان المرتد لا وارث له فيستوفيه الامام كما يستوفى نصاص من لا وارث له وعلى الاول يجوز ان يدفعه وقريبه على
 مال باخذ الامام ومائة درهم وفيه اذا اقتضى الجرح قصاصا كما (ان اقتضى الجرح) للمعدن (مالا)
 كما يشاء وقطع طرف شعرا (وجب اقل الاسرين من ارش) أي الجرح (ودية للفلس) لانه المتيقن فان
 كان الارش اقل كما انفة لم يزب بالسراية في الردة حتى وان كانت دية النفس اقل كان قطع يديه ورجليه ثم ارتد
 وما لم يجب أكثر منه لانه لو مات مسلما بالسراية لم يجب أكثر منه لانه هنا أولى (وقيل) وجب
 (ارشه) بالعام بالغ ولو زاد على الدية في قطع يديه ورجليه مدينا (تنبيه) * الواجب على القول
 بانه في لا يخذد الوارث منه شيئا (وقيل) هذا الجرح (هدر) ضمه لانه لان الجراحة اذا سرت صارت
 قتلا وصارت الاطراف تابعة للفلس والفلس مهدرة ~~كذلك~~ لان ما يتبعها هذا كله اذا طرأت الردة بعد
 الجرح فلو طرأت بعد الرمي وقيل الاصابة بضمه مانع لان حين جنى عليه كان مرتدا (ولو ارتد)
 الجروح (ثم ارسلم) فمات بالسراية فلا قصاص في الاصح معطالة لانه انتهى الى الحالة لو مات فيها لم يجب
 القصاص وصار شبهة دائرة للقصاص (وقيل) وهو قول مخصوص في الام (ان قصرت الردة) أي
 زعمها ان لم يحض في الردة زمن يسرى فيه الجرح (وجب) القصاص لانها اذا قصرت لم يغفر فيها أثر السراية
 فان طال لم يجب قطعها (وتجب) على الاول (الدية) بكاملها في ماله لوقوع الجرح والموت في حالة العصمة (وفي
 قول نصه) توزيعا على حائقي العصمة والاحد اربعة وثلاثون ثلثا ثلثا توزع على الاحوال الثلاثة حائقي العصمة
 وحالة الاحد اربعة (تنبيه) * محل الخلاف عند الجمهور اذا طالت المدة والامية قطع بكاملها (ولو جرح
 مسلم زعميا فأسلم أو) جرح (محررا) مسلما الفير (فعتق وما بالسراية فلا قصاص) على الجرح في
 صورتين لانه لم يقصد الجنائية من يكافئه فكان شبهة (وتجب دية) حر (مسلم) لانه كان مضمونا
 في الابتداء وفي الانتهاء حرم مسلم فان كان العبد كافر اوجب دية حر كافر وشرح بالسراية ماله وان لم
 الجرح ثم مات فانه يجب ارض الجنائية ويكون الواجب في العبد لسببه فلو قطع يديه مثلا لزمه كمال قيمته
 سواء كان العتق قبل الاندمال أم بعده (وهي) أي دية العتق اذا ماتت سراية ولم يكن جرحه ارض
 مقدر (السيد العبد) سارت قيمته أو نقصت عنها لانه قد استحق هذا القدر بهذه الجنابة الواقعة في ملكه
 ولا يتعين حقه فيها بل يعاني العبد اقل قيمته وان كانت الدية موجودة فاذا تسلم الدراهم أجبر السيد
 على قبولها وان لم يكن له مطالبة الابالدية (فازادت) دية العبد (على قيمته) فالزيادة لورثته لانها
 وجبت بسبب الحرية (ولو) كان جرحه ارض مقدر كان (قطع يد) أو فأسببه (فعتق ثم مات
 بسراية) وأوجبنا كمال الدية كما (وليس الاقل من الدية الواجبة و) من (نصف قيمته) وهو ارض
 العضو الذي تلف في ملكه لو اندمجت الجراحة لان السراية لم تحصل في الرق حتى يعتبر في حق السيد
 فان كان كل الدية اقل فلا واجب غيره وان كان نصف القيمة اقل فهو ارض الجنابة الواقعة في ماله
 (تنبيه) * لو عبر بارش المقام بدل نصف القيمة كان اعم (وفي قول) لاسيد (الاقل من الدية و) من
 (قيمه) لان السراية حصلت بجنابة مضمونة لاسيد فلا بد من الفداء لها في حقه بقدر ماله ورفيقا وموته حر
 ويجب لاسيد اقل العوضين فان كانت الدية اقل فليس على الجاني غيرها ومن اعترف السيد ساء النقصان
 وان كانت القيمة اقل فليزاد وجبت بسبب الحرية فليس السيد الا قدر القيمة الذي (أخذ لو مات
 رقبيا (ولو قطع) شخص (يده) أي العبد (فعتق جرحه آخران) مثلا كان قطع أحدهما يده الاخرى
 والاخر أحدهما يديه (وما بسرايتهم) الحاصلة من قطعهم (فلا قصاص على الاول ان كان حرا) لعدم
 المكاداة حال الجنابة (ويجب على الآخر) قصاص العارفي قطعها وقصاص النفس على المذهب لانها
 كما ان وسقوطه عن الاول انتهى فيه فاشبهه بشريك الاب (تنبيه) * سكت المصنف عن الدية فيها اذا
 صفاهن الاخرى ويجب جثث دية حر و زعة على الجانيات الثلاث كل واحد ثلثها لان جرحهم صار قتلا

بالسراية ولاحق لاسيد فيه يجب على الاشرين وانما يتعلق بما يؤخذ من الجاني عليه في الرق لانه الجاني على
 ملكه والاشران جنبا على حر وفيه يستحق منه القولان في الصورة المذكورة قبلها فعلى الاول للسيد اقل
 الامر من ثلث الدية ومن أرض القلع في ملكه وهو نصف القيمة وعلى الثاني اقل الامر من ثلث
 الدية وثالث القيمة قال ابن شهبة وقد وقع هنا لابن الملقن في شرحه وهم وجرى عليه الاذرع فاحذره
 اه * (تمة) * لو قطع حر يد عبد فعتق بخر آخر رقبته بعتت السراية فعلى الاول نصف القيمة للسيد
 وعلى الثاني القصاص أو الدية كاملة للوارث فان قطع الثاني يده الاخرى بعد العتق ثم حزن رقبته فان
 خرها ثالث بعتت سراية القلعين فعلى الاول نصف القيمة للسيد وعلى الثاني القصاص في البدأ ونصف
 الدية للوارث وعلى الثالث القصاص في النفس أو الدية كاملة للوارث وان خزه القاطع أو لا قبل الاندمال
 لزمه القصاص في النفس فان قتل به سقط حق السيد وان عفا عنه الوارث وجبت الدية ولا سيد منها الاقل
 من نصفها ونصف القيمة أو خزه بعد الاندمال فعليه نصف القيمة لاسيد وقصاص النفس أو الدية كاملة
 للوارث وعلى الثاني نصف الدية وان خزه الثاني قبل الاندمال أو بعده فلا يتخى الحكم
 * (فصل) * في شروط القصاص في الاطراف والجراحات والمعانى وفي اسقاط الشجاج وغير ذلك (يشترط
 لقصاص الطرف) وهو بفتح الراء ماله حد ينتهي اليه كاذن ويدورجل (و) لقصاص (الجرح) بضم
 الجيم ولغيرهما مما دون النفس (ما شرط للنفس) من كون الجاني مكافا ما ترموا وكونه غير أصل للمعنى
 عليه وكون المجنى عليه معصوما ومكافا للجاني ولا يشترط التساوى في البدل كالا يشترط في قصاص
 النفس فيقتاع العبد بالعبد والمرأى بالرجل وبالعكس والذي بالسلم والعبد بالحر ولا عكس وكون الجناية
 عمدا أو نانا ومن أنه لا قصاص الا في العمدا في الخطا وشبه العمد ومن صور الخطا أن يقصد أن يصيب
 سائقا بجرح فيصيب رأس انسان فيوضحه ومن صور شبه العمد أن يضرب رأسه بلعامة أو بجرح لا يشع
 غالب الصخرة فيتورم الموضع الى أن ينفخ العظام * (تمة) * مراد المصنف الحاق ذلك بالنفس في الجلة
 والا لورد عليه الضرب بالعصا الخفيفة فانه عمد في الشجاج لانه يوضع غالبا وهو شبه عمد في النفس لانه
 لا يقتل غالبا كالحكاه الرافعي عن التهم ذيب وغيره وجزم به في الروضة وما اذا كان الجرح مما يوضح غالبا
 ولا يقتل غالبا فأرضعه وجب قصاص الموضحة ولو لمات منها لم يجب قصاص النفس كما في الشامل عن الشيخ
 أبي حامد وقيد الماوردي بما اذا مات في الحال بالسراية والا فوجبه فيها أيضا وهو حسن وماذا اذ قطع السيد
 طرف مكاتبه فانه يضمنه ولا يضمنه اذا قتله لان المكاتبه تبطل بالموت فيموت على ملك مكاتبه ولا تبطل بقطع
 طرفه وأرشه كسبله في دفع ذلك له وهذه المسئلة لانها لم يزلها وكان ينبغي للمصنف أن يريده قوله ما شرط
 للنفس عند التساوى في العدة الثلاثا برده عليه الطرف الاشل فانه لا يقطع السليم به وان كان كامل الخلق يقتل
 بالزمن والمقطوع (و) تعلق الايدي الكبيرة باليد الواحدة ك(لو) اشترك جمع في قطع كل (وضعوا سبقا)
 مثلا (على يده) أي المجنى عليه (وتحمله او عليه دفعة) أي اليد بتأويل العضو وفي بعض النسخ عليها
 ويدله قوله (فابانوها قطعوا) كلهم ان تهمدوا كما في النفس فان قيل لوسر قرحلان نصا باراحد لم يقطعا
 فهلا كان هنا كذلك أجيب بان القلع حتى لله تعالى والحدود بالساهلات أحق بخلاف القصاص الذي
 هو حق آدمي واحترز بقوله وتحملا او عليه دفعة عما لو تميز فعل بعضهم عن بعض كان قطع كل منهم من
 جانب والتقت الحد يدتان وبقوله وأبانوها عمالو بان كل منهم بعض الطرف أو تعانوا على قطعه بنشر
 جرحه بعضهم في الذهاب وبعضهم في العود فانه لا فود على أحد في الاولى خلافا لصاحب التقرير ولا في
 الثانية عند الجمهور لانه المماثلة لا تشمل الحل على أعصاب مائة وعروق ضاربة وساكنة مع اختلاف
 وضعها في الاعضاء بل على كل منهم حكومة تليق بجنايته بحيث يبلغ مجموع الحكومات دية اليد كما بحثه
 الرافعي وتبمه المصنف (وتشجاج) مجموع (الرأس والوجه) بكسر الهمزة جمع شجة بفتحها وهي جرح فيها

أما غيرهما فبسمي جرحا شعبة (عشر) دليلا استقراء كلام العرب ثم بدأ بآول الشجاج بقوله (حارسة)
بهملات (وهي ماسق الجلد قريبا) كطرس مأخوذ من قولهم حرص القصار الثوب اذا شقه بالمئ
وتسمى أيضا القاسرة بقاف وشين مجة والحرسنة والحريصة (ودامية) بمناء تعيسة شطيفة وهي التي
(تدبسه) بضم أوله أي الشق من غير سيلان دم فان سال فدامة بعين هـ هـ لـ وجم هذا الاعتبار تكون
الشجاج أحد عشر كسائي (وباضعة) بموحدة ومجدة مكسورة ثم عين هـ هـ لـ وهي التي (تقطع) أي تنشق
(العم) الذي بعد الجلد شفا حفا من البضع وهو القطع (ومتلاحة) بهملة وهي التي (تغوص في) أي
العم ولا تبلغ الجلد التي بين العم والعظام سميت بذلك تفرقا بما أول اليه من الالتحام وتسمى أيضا
(الملاحة) (وسمعي) بسين مكسورة وهـ هـ لـ التي (تبلغ الجلد التي بين العم والعظام) سميت
بذلك لان تلك الجلد يقال لها سمعي الرأس مأخوذ من هـ هـ لـ التي (تلقح الجلد التي بين العم والعظام) سميت
هذه الشدة اللطاة والمطاة واللاطية (وموضجة) وهي التي (توضح) أي تكشف (العظام) بحيث
يقرر بالمرود وان لم يشاهد العظام من أجل الدم الذي يستتره حتى لو غرز ابرة في رأسه ووصلت إلى
العظام كان ايضا (وهاشمة) وهي التي (تشمسه) أي تكسره سواء أوضحت أم لا (ومنفلة) بكسر
القاف المشددة أفصح من فتحها وتسمى أيضا المقولة وهي التي (تنفله) بالتخفيف والتشديد من محل
إلى آخره وأوضحته وهشمتها أم لا (ومأمومة) بالهمز جمعها ما سميت ككاسير وتسمى أيضا آمة وهي
التي (تبلغ خريما الدماغ) المحيطة به وهي أم الرأس (ودامغة) بمجمة وهي التي (تخرقها) أي تربط
السماع وتصل اليه وهي مذقة غالباً * (تنبيه) * أنهم كلامه أن جميع هذه الشجاج تنصور في الوجه
وهو ظاهر في الجهة ويتصور ما عد المأمومة والدامغة في ضد وقصبة أنف ولحي أسفل وسائر البدن
وهذه العشرة هي المشهور ورواها أبو عبيد الدامعة بالعين المهملة بعد الدال ولذلك عدّها الماوردى أحد
عشر (ويجب القصاص) من هذه العشرة (في الموضحة فقط) لتيسر منافعها واستيفاء مثلها وأما غيرها
ولا يؤمن الزيادة والنقصان في طول الجراحة وعرضها ولا يوثق باستيفاء المتسل ولذلك لا يجب القصاص
في كسر العظام (وقيل) يجب في الموضحة (وقيل) من الشجاج أيضا (سوى الحارسة) فلا يجب
القصاص فيها جزما وهي الدامية والباضة والمتلاحة والسمعي لا يمكن الوقوف على نسبة المقطوع في
الجزء * (تنبيه) * استثناء الحارسة مما زاده المصنف على الحرر قال في الدقائق ولا بد منه فان الحارسة
لا تصاص فيها قطعا وانما الخلف في غيرها اه وفي الكفاية ان كلام جماعة فيهم خلافا فيها وقال في
المطالب ان كلام الشافعي في المختصر يقتضي القصاص فيها وعلى هذا فلا يحتاج إلى استيفائها (ولو أضح
في باقي البدن) كان كشف عظام الصدر أو العنق أو الساعد أو الأصابع (أو قطع بعض مارت) وهو بكسر
الراء ما لان من الأنف (أو) قطع بعض (اذن) أو شفة أو لسان أو حشفة (ولم يبينه وجب القصاص في
الاصح) وفي الرضة كصلها الاظهر أما في الابضاح فلقوله تعالى والجروح قصاص ولما في الموضحة
وجه عدم الوجوب فيه القياس على الارش فانه لا أرش فيه مقدار ونقصه الاول بالاصبع الزائدة فانه
يقص بثلثها ولا أرش له مقدار وكذا الساعد بلا كب واليد الشلاء وهذا عكس الجائفة فان لها أرشا
مقدرا ولا قصاص فيها وأما في القطع فلتيسر اعتبار المماثلة ويقدر المقطوع بالجزئية كالثالث والرابع
ويستوفى من الجاني مثله لا بالمساحة لان الأطراف المذكورة تختلف كبراً وصغراً بخلاف الموضحة كإسباني
وجه عدم الوجوب فيما ذكر القياس على المتلاحة * (تنبيه) * اقتصار المصنف على بعض المارت
الاذن يقتضي انتفاء القصاص في بعض الكوع ومفصل الساق من القدم اذ لم يبينه وهو الاظهر لعدم
تحقق المماثلة في قطعها لكن يرد عليه بعض الشبهة واللسان والحشفة فان ابانتها كبعض الاذن كقدرته في
كلامه وقد يفهم كلامه أنه اذا أبان ما ذكر لا يكون كذلك وليس مراد ابل العصب الوجوب وقد يفهم أيضا طرد

الخلاف فيما اذا بقي المقطوع معا قبيحة فقط والجزم به في الروضة وأما ما انه يجب القصاص أو كمال
 الدية لانه أبطل فائدة العضو ثم اذا انتهى القطع في القصاص الى تلك الجلدة حصل القصاص ثم يرجع أهل
 الخبرة في تلك الجلدة فيقول فيها المصلحة من قطع أو ترك قال في الروضة ولا قصاص في اطروشة بكسر الهمزة
 وتخفيف المهملة وهو المحيط بالذائب له عدم قدر اه وهذا هو المعتمد كما جرى عليه ابن المقرئ وان قال
 الاسنوي انه غلما وصوابه هنا انه يجهل ما بعدها ما لا فاعا وهو حافة الدبر لان المحيط بالاحد له قالوهى
 كذلك في نسخ الزاوي الصحيحة اه وعلى الاول هما مسئلتان لا قصاص في كل منهما (ويجب) القصاص
 (في القطع من فصل) لانضباطه وهو بفتح ميم وكسر صاد واحد مفصل الاعضاء موضع اتصال عضو باخر
 على مقطع عظامين برباطات واحدة بينهما امام مع دخول أحدهما في الآخر كالكمة أو كالكوع (حتى في
 أصل لخذ) وهو ما فوق الورك (ومنسكب) وهو مجمع ما بين العضد والكف (ان أمكن) القصاص فيهما
 (بلا جافة) وهى جرح ينفذ الى جوف كسبه أى لا مكان للمماثلة (والا) أى وان لم يمكن الإيهام (فلا) يجب
 القصاص (على الصحيح) سواء أجهل الجاني أم لا لان الجوائف لا تنضب ضيقا وسعة وتأثيرا ونسكابة ولذلك
 امتنع القصاص فيها والثاني يجب ان أجافه الجاني وقال أهل النظر يمكن ان يقطع ويحاف مثل تلك الجائفة
 لان الجائفة حثا تابعة * (تنبيه) محل الخلاف اذا لم يمت بالقطع فان مات به قطع الجاني وان لم يكن بلا جافة
 كسبته أى بضاحه (ويجب) القصاص (في فوق عين) أى تعويرها بعين مهملة (وقطع أذن وجفن) وهو
 بفتح الجيم وحكى كسرهما غطاء العين من فوق ومن أسفل (ومارن) وتقديم ضبعاه (وشفة) بفتح الشين سفلى
 أو عايبا وأصلها شفة يدل جمعها على شفاء (ولسان) وبذ كر ويؤث (وذكر واثنين) وان لم يكن لهما مفصل
 لان لهما نهايات مضبوطة فألقت بالمفصل * (تنبيه) شمل الطلاقة وجوب القصاص بقطع الاذن ما لو
 ردها في حرارة الدم والتصقت وهو كذلك لان الحكم متعلق بالابانة وقد وجد جسدت والمراد بالاثنتين البيضتان
 وأما الخصيتان فالجلدان اللتان فيهما البيضتان قاله ابن السكيت (وكذا ألبان) بهمزة مفتوحة ومثناة
 تحتية تنحية ألية وفي لغة قليلة ألبان بزائدة التاء المشددة من فوق وهما اللحمان المتاثمان بين الظهر والفخذ
 (وشفران) وهما ابضم الشين المجعنة تنحية شفر وهو حرف الفرج اللحم المحيط بالفرج احاطة الشفتين بالفم
 وشفر كل شئ حرفة وأما شفر العين فبفتح هاء وحكى فيه الفتح يجب القصاص فيهما (في الاصح) لمسار
 والثاني المنع لانه لا يمكن استيفائها الا بقطع غيرها * (تنبيه) قد يفهم كلامه أنه لا خلاف فيما قبل الالين
 وليس مرادا بل هو جار في الشفة واللسان لكنه ضعيف فيهما ولذا عبر في الروضة فيهما بالصحيح وفي الالين
 والشفر من الاصح (ولا قصاص في كسر العظام) لعدم الوثوق بالمماثلة لان الكسر لا يدخل تحت الضبط
 وسواء أى الكلام على السن (وله) أى الجنى عليه بكسر عظام مع الابانة (قطع أقرب مفصل الى) أسفل
 (موضع الكسر) لان فيه تحصيل استيفاء بعض الحق والميسور لا يسقط باليسور (و) له (حكمومة الباقي)
 لانه لم يأخذ بموضاعته فلو كسر ذراع قص في الكف وأخذ الحكمومة لما زاد له العفو عن الجناية ويعدل
 الى المال كما في الروضة كصاها * (تنبيه) في كلامه أمور أحدها قوله أقرب مفصل يفهم اعتباره اتحاده
 وليس مرادا فلو كسر العظام من نفس الكوع كان له التقاط الاصابع وان تعددت المفاصيل كما جزم به
 في الروضة وأما ما ثانيا فبنيته انه اذا كسر عظام العضد لا يمكن من قلع الكوع وسيأتى في كلامه أن له ذلك
 على الاصح ثالثا لانه أطلق ذلك وقيدته بالبقية بان يحصل بالكسر انفصال العضو كما قدرته في كلام المصنف
 قال ويدل عليه قوله بعد ولو كسر عظامه وابانة قال فلو حصل الكسر من غير انفصال فليس له أن يقطع أقرب
 مفصل الى موضع الكسر (ولو أوضعه وهشم أو ضح) الجنى عليه بالمجانى لا مكان القصاص في الموضحة
 (وأخذ) منه (خسة أبغرة) عن أرض الهشم لتعذر القصاص فيه (ولو أوضعه ونقل) العظام (أوضح)
 الجنى عليه لمسار (وله عشرة أبغرة) أرض التقبل المشتقة على الهشم لتعذر القصاص فيما ذكر * (تنبيه)

لو أوضع وأم أوضع الماسر وأخذ ما بين الموضحة والمأومة وهو غانية وعشرون بعيرا وثلاث لان في المأومة
ثلاث الدية كـ... ياتي (ولو قطع) أي كفه (من الكوع) وكف الجاني والجني عليه كالمثان (فليس له)
ترك الكف و (الانقطاع أصابعه) لانه قادره على محل الجناية ومما يمكنه المأومة لا يعدل عنها بل لو طلب قطع
أغلة واحدة لم يمكن من ذلك فان كانت كف الجني عليه فأقصى أصبعاً مثلاً لم تقطع السليبة بها وله أن يقطعاً أربع
أصابع منها كـ... ياتي في الباب عقب هذا والكوع يضم الكف ويقال له أيضاً الكاع وهو العظام الذي
في مفصل الكف إلى الإبهام وبابى الخنصر كرسوع وأما البوع فهو العظام الذي عند أصل الإبهام من
الرجل يكسر الرء ومنه قولهم لا يعرف كوعه من بوعه أي لا يدري من غيباؤه ما السهم العظام الذي عند إبهام
يده من الذي عند إبهام وجهه وقدمت الإشارة إلى ذلك في باب صفة الصلاة وأما الباع فهو ما بين طرف يدي
الإنسان إذا مدهما بينا وشمالا (فان فعله) أي قطع الأصابع (عزرو) وان قال لأطاب الباقي قصاصا
ولا أورشاله دولة من المستحق نعم ان كان ممسوخا عليه ذلك ينبغي انه لا يعزرو (ولا غرم) لانه يستحق اطلاق
الجملة فلا يلزمه بائلاف البعض عزم (والاصح أن له قطع الكف بعده) لانه مستحقه كما أن مستحق الدفوس لو
قطع يد الجاني له أن يعود ويجزؤ رقبته فان قيل قد قالوا انه لو قطع من نصف ساعده فاقطع أصابعه لا يمكن من
قطع كفه فلا كان هنا كذلك أجيب بانه ثم بالنكس لا يصل إلى تمام حقه بخلافه هو والثاني المنع لار فيه
زيادة ألم آخر وعلى الاول لو ترك قطع الكف وطالب حكمته لم يجب لذلك لان حكمته السكمت تدخل في
دية الأصابع وقد استوفى الأصابع المقابلة بالدية فاشبه ما لو قطع مستحق الدفوس يدي الجاني ثم عفا عن جز
الرقبة وطالب الدية لم يجب اليها لانه قد استوفى ما يقابلها وقد شكل هذا على ما ياتي في الباب الاتي من انه لو
قطع كامل الأصابع يدا فأقصى أصبعاً فان المصنف قال هناك فان شاء الملقطوع أخذ دية أصابعه الأربع وان
شاء لفظها والاصح ان حكومة مئة ابنتين يجب ان لفظا لان أخذ ديتهم وعال بان الحكومة من جنس الدية
بخلاف القصاص فانه ليس من جنسها اذ حدثت فيها دونه وقد يجب بانه هنامتممكن من استيفاء حقه بخلافه
فيما سياتي ولو قطع يده من المرفق فرضى عنها بالكف أو أصبع لم يجز لعدوله عن محل الجناية مع القدرة عليه
فان قطعها من الكوع عزرو ولا غرم عليه الماسر وهو الباقي فليس له قطعها ولا طالب حكمته لانه بقطعها من
الكوع ترك بعض حقه وقطع بعضه كما نقله الامام والبعوى عن الاصحاب وان قال البعوى عنده له حكومة
الساعده ويقارن ماسر في الصورة السابقة من أن له قطع الباقي باق القاطع من الكوع مستوفى يسمى اليد
بخلاف ما نقله الاصابع (ولو كسر عضده وأبانه) أي المكسور (قطع من المرفق) لانه أقرب مفصل
إلى محل الجناية والعضد من مفصل المرفق إلى الكف (وله حكومة الباقي) لتعدو القصاص فيه فان قيل
هذه المسئلة قد عرفت من قوله قبل وله قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر وحكومة الباقي فلا فائدة له كرها
أجيب بانه انما أعادها لأجل التفريع عليها وهو قوله (ولو طلب الكوع) للقطع (مكن) منه (في
الاصح) لانه عاجز عن القطع في محل الجناية وهو بالعدول تارك لبعض حقه فلا يمنع منه وله حكومة الساعده
مع حكومة المقطوع من العضد لانه لم يأخذ عوضا عنه والثاني ورد في الشرح الصغير وصاحب الانوار لعدوله
عنها وأقرب إلى محل الجناية ولم يصرف في الشرح والروضة بترجيح قال البلقيني والاربع مائة المنهاج وتبعه
الدميري وعلى ما في الشرح الصغير لو قطع من الكوع ثم أراد القطع من المرفق لم يمكن كجز ما في الروضة
وأصلها قال لركشي ويحتاج إلى الفرق بينه وبين مسألة النقاط الأصابع فان له قطع الكف بعده اه
وفرق بانه هناك يعود إلى محل الجناية وهنألى غير محلها وانما يجوزنا قطع مادونه للضرورة فإذا قطع مرة
لم يكرره (ولو أوضع) مثلا (فذهب ضوؤه) من عينه معا (أوضع) طلبا للمأومة (عاه ذهب
الضوء) من عينه الجاني فذلك (والا) بان لم يذهب بذلك (أذهب) أن أمكن ذهابه مع بقاء الحرفة
بقول أهل الخبرة (بانخف) أمر (يمكن) في أذهابه كطرح كادور و (كقريب حديدية مجانب)

حدثته) كالأذهب ضوءها شدة ونحوها ثم لا يجري فيه القصاص فإن لم يمكن اذهب الضوء أصلاً أو لم
 يمكن إلا باذهب الحدقة سقط القصاص ووجب الدية كقوله المتولى وغيره وقال الأذرى أنه متعين ولو نقص
 الضوء امتنع القصاص أجمعاً (ولو طامه) أى ضربه على وجهه بباطن راحته (لطامة نذهب ضوءه)
 يفتح الضاد وضه مان عينيه (غالباً فذهب) ضوءه (طامه مثلاً) طلباً للمائلة ليذهب بها ضوءه
 (فإن لم يذهب) باللطامة (أذهب) بالطريق المتقدم مع بقاء الحدقة إن أمكن والأخذت الدية وفي وجهه
 وجهه البغوى واستحسنه في الرضة كاصطلاحه لا يقتض في اللطامة لعدم انضباطها ولهذا لو انفردت عن اذهب
 الضوء لم يجب فيها قصاص أمالو ذهب الضوء من إحدى عينيه فإنه لا يلزم لاحتمال أن يذهب منهما بل يذهب
 بالمعالجة إن أمكن والا فالدية واحترز بغالبها إذا لم يذهب اللطامة غالباً الضوء فإنه لا قصاص فيها كما صرح
 به الروباني (والسمع) أى اذهبها بجناية على الأذن (كالبصر يجب القصاص فيه بالسراية) لأنه
 محال مضبوطاً وقيل لا تؤد فيه لأنه في غير محل الجناية فلا يمكن القصاص فيه قال البلقيني وهو الصواب فقد
 نص عليه في الام وقال الأذرى أنه المذهب المنصوص اه ومع هذا المعتمد ما في المتن (وكذا البطش
 والذوق والشم) أى اذهبها بجناية على يد أو رجل أو فم أو رأس يجب القصاص فيها بالسراية (في
 الاصح) في الجميع لأن لها محال مضبوطة ولاهل الخبرة طرق في إبطالها والثاني المنع إذ لا يمكن القصاص
 فيها * (تنبيه) ذكر المصنف من الحواس أربعة وسكت عن اللبس والكلام والعقل فأما الأول فلأنه إن
 زال بزوال البطش فقد ذكر وإن لم يزل لم يتحقق زوال الأذى وإن فرض تخدير ففقه حكومة وأما الثاني
 فقال الامام لا يبعد إيقاعه بالبصر وأما الثالث فلا قصاص فيه للاختلاف في محله فتقيل في القلب وقيل في
 الرأس (و) لا يجب القصاص في الأجسام بالسراية فعلى (هذه القطع أصبعاً) أو أمثلة أو نحو ذلك
 (فتأكل) أو شل (غيرها) كالصبع أو كف أو أوصفه فذهب شعر رأسه (فلا قصاص في المتأكل)
 والذهب بالسراية لعدم تحقق العمدية بل فيه الدية أو الحكومة في مال الجاني لأنه سرية جناية عمد وإن
 جعلناها خطأ في سقوط القصاص ويطالب بدية المتأكل عقب قطع أصبع الجاني لأنه وإن سرى القطع إلى
 الكف لم يسقط باقي الدية فلامعنى لا انتظار السراية بخلاف ما لو سرت الجناية إلى النفس فاقتصر بالجناية لم
 يطالب في الحال فلعل جراحة القصاص تسرى فيحصل التقاص ويفارق هذا اذهب البصر ونحوه من
 المعاني فإن ذلك لا يباشر بالجناية بخلاف الأصبع ونحوها من الأجسام فيقتصر بمحل البصر مثلاً نفسه ولا
 يقتصر بالأصبع غيرها مثلاً فلو اقتصر في أصبع من خمسة فسرى لغيرها لم تقع السراية قصاصاً بل يجب على
 الجاني للأصابع الأربع أو بعة أجسام الدية ولا حكومة لما ثبت للأصابع بل تدخل في ديتها ولو ضرب يده
 فتورمت ثم سقطت بعد أيام وجب القصاص كالحكماء الشيخان في الفروع المنشورة فتقيل الديات عن البغوى
 ومما يمتنع فيه لأن الجناية على اليد مقصورة فتأخير السقوط لا يمنع القود (خاتمة) لو اقتصر من الجاني
 عليه خطأ أو شبه عمد ففي كونه مستوفياً بخلاف والاصح أنه مستوفى كجرحه عليه شيخنا في شرح الروض
 وإن جرى صاحب الحوى ومن تبعه على عكسه وإن اقتصر من قاتل مورثه وهو وصي أو متجنون لم يكن
 مستوفياً لعدم أهليته للاستيفاء فإن قيل لو أتلف ودبته فإنه يكون مستوفياً لحقه فهذا كان هنا كذلك
 أحجب بان الوديمة لو أتلفت برئ الوديع ولو مات الجاني لم يبرأ وإذا لم يكن مستوفياً فإن الدية تنهاتى بترك
 الجاني ويلزمه دية عمد يقتله الجاني لأن عمده إذاً فإن اقتصر بأذن الجاني أو تمكينه بان أخرجه إليه طرفه
 فقتله فهو ذر والعارف كالنفس فيما ذكر

* (باب كيفية القصاص) بكسر القاف من القص وهو القطع وقيل من قص الانزاد تبعه لأن المقتص
 ينفع الجاني إلى أن يقتص منه (ومستوفيه والاختلاف) بين الجاني وخصمه (فيه) والعفو عن
 القصاص والمصالحة عليه وقد عقد المصنف لكل واحد من ذلك كراهة فلا غير أنه خالف ترتيب الترتيب لأنه قدم

فصل في اختلاف على فصل من يستوفي القصاص (لا تقطع يدا) من يذبح رجل واذا وجفن ومغفر
 (بمين) لاختلاف الحمل والمنفعة والمقصود من القصاص المساواة ولا مساواة بينهم (تنبيه) علم من تخيل
 العكس من باب أولى (ولا شقة سفلى بعليا) ولا (عكسه) ولا جفن أعلى باسفلى ولا عكسه لما سرد
 تراشيق قطع ذلك لم يقع قصاصا ولا يجب في المقابلة بدلا لقصاص بل دية وبسقط قصاص الأولى في الأصح
 (تنبيه) قوله لا تقطع أولى منه لا تؤخذ الشاة وله لأمه ما في وفق العين ونحوه (ولا) تقطع (أعانة) بفتح
 همزهم واضم ياءها في الأصح لعائنه التسع وهي فسخ الهزمة وضعا وكسرها مع تثنية الميم (بأنخرى) ولا
 سن بأنخرى لأنها جوارح مختلفة المنافع والأما كن * (تنبيه) * قد علم من هذا أنه لا يقطع أصبع بأنخرى
 كالسبابة والوسطى كما صرح به في المحرر (ولا) عضو (زائد) في يحمل (زائد في يحمل آخر) كان تكون زائدة
 الجني عليه تحت المختصر وزائدة الجاني تحت الإبهام بل يؤخذ من الزائد الحكومة ولا يؤخذ عضو أصلي
 بزائد ولا زائد باصلي إذا كان الزائد نباتيا غير موضع نبات الأصلي والادية قطع به إذا رضى الجاني عليه إذا
 لم يقطع الدم كاليد الشاة تؤخذ بالصبغة بالشرط المذكور كحسياتي * (تنبيه) * أفهم كلامه أنه يقطع
 الزائد بالزائد عند اتحاد الحمل وهو كذلك الأداة كانت زائدة الجاني أتم كأن كان لأصبعه الزائدة ثلاث فافصل
 وزائدة الجاني عليه ففصل لا يقطع هم على المدهوص لأن هذا أعظم من تفاوت الحمل وكان ينبغي أن يذبح
 ولا حاشا بعد الجناية باصلي ليشمل ما لو قطع سنا ليس له مثلها فلا قصاص وان ثبت له مثلها بعد لأن
 لم تكن موجودة حال الجناية فإله الرابع في الكلام على السن (ولا يضرب) في القصاص عند مساواة
 الحمل (كبر) وصغير (وطول) وقصر (وقوة بعاش) وضعفه (في) عضو (أصلي) فاعلم
 لا مطلق قوله تعالى والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن فإنه يقتضي عدم النظر إلى
 ذلك كإني النفس ولا المماثلة في ذلك لا تكاد تنضب فلو اعتبرت لتعمال حكم القصاص غالباً يستثنى من
 ذلك ما لو كان لا يجني عليه بد أقصر من أن تحتاقها الجاني وهو مستوى الدين فإنه لا قصاص عليه لأنها ماضية
 بل في ما ديتها ناقصة حكومة حكاه في أصل الروضة عن البغوي وأقره * (تنبيه) * شمل إطلاق المصنف
 ماداً كان النقص باقاً فمما ربه أوجبنا به وهو ما صوّبه الزركشي لكن الذي حكاه الإمام هنا وأقره أنه
 لا قصاص إذا كان بجناية وأنه لا تجب دية كاله وهو أوجه (وكذا) عضو (زائد) لا يضربه التفاوت
 المذكور (في الأصح) كالأصلي والثاني يضرب لأن القصاص انما يجب في العضو الزائد بالاجتهاد فإذا
 كان عضو الجاني أكبر كانت حكومته أكثر فلا يؤخذ بذلك هو أنقص منه بخلاف الأصلي فإن
 القصاص يثبت فيه بالنقص فلا يعتبر التساوي فيه (وبعتبر قدر الموضحة) بالمساحة (طولا وعرضا)
 في قصاصها بالأجرية لأن الرأسين مثلاً لا تختلفان صغرا وكبرا ويكون جزء أحدهما أكثر من
 الآخر فيقع الحيف بخلاف الأطراف لأن القصاص وجب فيها بالمماثلة في الجملة فلو اعتبرت أبعادها
 بالمساحة أدى إلى أحد الأنف ببعض الأنف وقد قال تعالى والأنف بالأنف ولا كذلك في الموضحة
 فاعتبرت بالمساحة وكيفية معرفته أن تدرع موضحة المشجوع بعود أو خيط ويعلق ذلك الموضع
 من رأس الشاح إن كان عليه شعر ويخط عليه بسواد أو غيره ويضبط الشاح كيلا يضرب ويروح
 بحذبة حادة كالومى لا بسيف وبحجر وهو ما كان أوضح به كما قاله الفقهاء وجرى عليه ابن مقرئ
 إذا تؤمن الزيادة قال الروياني بعد نقله ذلك عن الفقهاء وفيه نظار وقياس المذهب أنه يقتص بمثل ما دله
 إن أمكن ولعل ما قاله الفقهاء إذا لم يمكن قال الزركشي وهو ما نقله البغوي عن القاضي ولم يذكر غيره وهو
 الظاهر ثم يفعل الجاني ما هو أسهل عليه من الشق دفعة واحدة أو شيئا مشيا إذا ما قاله الأصحاب
 وقال ابن الرفعة الأشبه الاتيان بمثل جنايته أن أضع دفعة دفعة أو التدرج فالتدرج أهـ وهذا ظاهر
 عند النزاع وحمل كلام الأصحاب على غير هذه الحالة * (تسعة) * ما ذكره من أنه علق الشعر عند

الاقتصاد بحله ما اذا كان على رأس الجنى عليه مال الجناية شعر فان كان رأس الشاج شعر دون المشجوج
 في الرضة وأصلها عن نص الام انه لا قودل فيه من اتلاف شعر لم يتلفه الجناني وظاهر نص المختصر وجوبه
 بعد ازالة الشعر من موضع الشجة وعزى للماردي وحمل ابن الرفعة الاول على فساد مثبت المشجوج والثاني
 على ملوحاق وهو حمل حسن قال الاذرى وقضية نص الام ان الشعر الكثيف يجب ازالته ليسهل
 الاستشفاء ويعدن الغلط قال والتوجيه بشعر بانها لا يجب اذا كان الواجب استشفاء الرأس اه
 وهو ظاهر (ولا يضر تفاوت غلظ لحم وحاد) في قصاصها لان اسم الموضحة يتعاقب بانتهاء الجراحة الى
 العظام والتفاوت في قدر العوض قل ما يتفق فيقطع النظر عنه كما يقطع النظر في الصغر والكبر في الاطراف
 (ولو اوضح) شخص آخر في بعض رأسه وقدر الموضحة يستوعب جميع رأس الشاج اوضح جميع رأسه
 لقوله تعالى والجروح قصاص والقصاص المأمثلة ولا يمكن في الموضحة الا بالمساحة وقد استوعبت المساحة
 ورأسه فوجب وان زاد حقه على جميع رأس الشاج أو اوضح (كل رأسه) أي المشجوج (ورأس
 الشاج أصغر) من رأسه (استوعبناه) ايضاً (ولا) يكتفي به ولا (تتمه من الوجه والقفا) لانها غير
 محل الجناية ولو قال ولا تتمه من غيره كان أولى ليشمل سائر الجوانب فان الحكم فيها كذلك وكذلك
 اوضح به منه وجهة الجناني اذ لا يرتقي للرأس لما ذكر (بل يؤخذ قسط الباقي من أرش الموضحة ولو
 وزع على جميعها) لتعينه طريقاً فان كان الباقي قدر الثالث مثلاً فاتهم به ثلث أرشها وطريق معرفته
 بالمساحة (وان كان رأس الشاج أكبر) من رأس المشجوج (أخذ) منه (قدر) موضحة
 (رأس المشجوج فقط) معتبراً بالمساحة لحصول المساواة (والصحيح) وبه قطع الا كثرون يكفي الرضة (ان
 الاختيار في) تعيين (موضعه الى الجناني) لان جميع رأسه محل الجناية فأي موضع أدى منه تعيين يكفي
 الذين بخلاف ما اذ لم يستوعب رأس الجنى عليه فانه يغير ذلك المحل فقواهم ان الرأس كلها محل الجناية فيها
 اذا استوعبت رأس الجنى عليه وكذا لو اوضح من به موضحة غير مندملة غيره في موضع موضحته لا يقتص
 منه وان اندملت موضحته لان محل القصاص لم يكن موجوداً عند الجنانية والثاني الاختيار في ذلك الى الجنى
 عليه ان لم يطلب أزيد من حقه وليس هذا كالدين لانه مسترسل في الزمة وصوبه الاذرى وغيره * (تنبيه) *
 محل الخلاف ما اذا أخذ قدر ذلك القدر من مكان واحد ولو اراد ان يأخذ قدر ما اوضحه منه من مواضع من
 رأسه فلا يصح المنع لانه يؤدي الى مقابلة موضحة بموضحتين فاكثروا تتبع بعض مع امكان استيفائها قصاصاً
 وأرشاً بخلاف الموضحتين فان له ان يقتص في احدهما ويأخذ أرش الاخرى (ولو اوضح ناصية) من
 شخص (وناصيته أصغر) من ناصية الجنى عليه (نعم من باقي الرأس) من أي محل كان لان الرأس
 كله ضر واحد فلا فرق بين تقديمه وغيره بخلاف ما سبق في الوجهه والرأس فانه ما مضى (ولو زاد
 المقتص) عمداً (في موضحة على حقه) لزمه قصاص الزيادة لعمده ولكن انما يقتص منه بعد ان مال
 موضحته (فان كان) الزائد (خطأ) كان اضطررت يده أو شبهه عمداً (أو) عمداً (عقلى) مال
 وجب أرش كامل) لان حكم الزيادة بخلاف حكم الاصل وتغير الحكم كتعدد الجناني (وقيل قسطاً) الزيادة
 فقط بعد توزيع الاوش عليه * (تنبيه) * محل الضمان في الخطا ما اذ لم تكن الزيادة باضطرار من الجناني فقط
 والا فلا ضمان فان كانت بسبب اضطرار اجماع الضمان عليه وان قال الزركشي فيه نظر ولو قال المقتص تولدت
 باضطرارك فانكر في المصدق منها وجهان أو جهه ما كما استظهره الباقي تصديق المقتص منه * (تنبيه) *
 كلام المصنف قد يوهم تمكن المستحق من الاستيفاء وسبب أن لا يمكن في الطرف في الاصع فتقبل كلامه
 هنا مبني على مرجوح أو محمول على ما اذا بدور واستوفى الطرف فزاد على حقه فانه يلزمه قصاص الزيادة
 وان قلنا انه لا يمكن من استيفاء قصاص العارف وصورة الزركشي بصورتين احدهما ان يرضى الجناني
 باستيفاء المستحق وثانيهما أن يترك المستحق في الاستيفاء فيستوفى زائداً قال ابن شهبة وفي الصورة الثانية

بنار (ولو أوصفه جمع) بتمامهم على الواحد مجردا (أو ح من كل واحد) مهموز
(مثلا) اثنان جزء الأول واحد على فاشبه ما إذا اشتركا في قطع عضو (وقيل قسمة) بينهما الأجزاء
التجزئة فتوزع عليهم ويوضح من كل واحد بقدر حصته كالألف المال بخلاف العارف وهذا الخلاف
اعما هو احتمال الإمام * (تنبيه) * فدية تقتضي كلام المصنف ترجيح وجوب دية موضحة كاملة على كل
واحد إذا آل الأمر إلى الدية وهو الأقرب عند الإمام وقطع البغوى بإيجاب القسط وصوبه بالقبضى كقطع
العارف والأوجه الأول كما جرى عليه في الأنوار لأن الموضحة تعدد بتعدد الطاعل ولا كذلك العارف ورواه
في الروضة عز والأول إلى البغوى والثاني إلى الإمام ونسب لـ وهو وقد ذكره الرافعي على البدل
(ولا تفرغ) يدأورجل (صححة بشلاء) بالمدان لم يسر القناع إلى النفس والشلل بإعلان العمل وإن لم يزل
الحس والحركة لم يجرجه ابن الرقعة (وإن رضى) به (الجاني) أو شلت يده أو رجله بعد الجناية أو
تلفه عبارة المصنف لانتفاء الممانعة وقتها (ولو) خالف صاحب الشلاء (فعل) القلع بعير إذا
(لم يقع قصاصا) لأنه غير مستحق (بل عليه ديتها) وله حكمه يده الشلاء (أو سرى) القناع (عليه)
قصاص النفس لتوقيتها بغير حق وإن فهد بذاذه فإن قال له قطعها ولم يقل قصاصا قطعها كان مستوفيا
لحقه ولا يثنى عليه وإن مات الجاني بالسراية لا ذن له في القلع وإن قال قطعها قصاصا فوجبهات أحدهما وهو
الأوجه كقطع به الغوى أن ذلك لا يقع قصاصا بل على الجاني عليه نصف الدية لأنه لم يستحق ما قطع عليه وعلى
الجاني الحكومة لأنه لم يدل بغيره مجاما والثاني يقع وكان الجاني أدى الجية من الردى وقبضه المشور
أما إذا سرى القناع إلى النفس فإن الصححة تقطع بالشلاء كما ذكره الرافعي في العارف الثالث وكذا لو
النفس مستحقة الأذى لا يجنى عليه فإن الصححة تؤخذ بالشلاء وعكسه وإن لم تخصم العروق وبما
ويما يعتبر فيه رعاية الممانعة في الأطراف فتؤخذ كما لا الاصابع بقا قصصتها أو فاقدها كفي الرافعي ثم
الممانعة (وتقطع الشلاء) من يدأورجل بثلاء كما اقتضاه قوله ولا تقطع صححة بشلاء ولكن بجملة
استوى باقي الشال أو كان شال الجاني أكثر ولم ينفذ طرف الدم والألف لا تقطع وتقطع أيضا (بالصححة) كذا
بالأولى لأنهم أدون حقه (الأن يقول أهل الخبرة) أى عدلين منهم وإن قنضت عبارة أنه لا بد من
(لا يقطع الدم) بل تفتح أبواب الدروق ولا تقطع بحسم النار ولا غيره فلا تقطع بها وإن رضى الجاني كذا
عليه في الامم من استيفاء النفس بالعارف فإن قالوا يقطع الدم (و) الحمال أنه (يقنع بها مستوفيا)
بأن لا يصاب أو شال لاشال في قطع من ينفذ بالصححة لاسمهم في الجرم وإن استأنف في الصفة لأن الصفة
لا تقابل بحال ولذا الوقت الذي بالمسلم أو العبد بالحلم يجب لفظة الإسلام والحريية شيئا
يده أصبعها حيث تؤخذ ديتها الآن الاصبع تفرد بالاصبع * (تنبيه) * لو قدم قوله
على قوله إلا أن يقول الخ لا يستغنى عما قدرته ولو قطع الأشل مثله ثم صرح القاطع لم يقطع لوجوده في اليد
الاستيفاء وإن قيل إنما تعتبر الممانعة عند الجناية لا عند الاستيفاء بدليل أنه لو جنى ذمى على ذمى ثم أسلم
فأنه يقتص منه أوجب بان المنافع ادعاء تبيين أنم الم تزل في الحقيقة مما اعتبرنا لاسم الجناية ولو قطع عليه
يدأورجل أشل أو فاقصة أصبع ثم شلت يده في الأولى ونقصت الاصبع في الثانية لم يقطع في الأولى
كما مر في الإشارة إلى لانتفاء الممانعة عند الجناية وتقطع في الثانية شلاء لابن القري لأن القصاص قد تعلق
بها بعد الاصبع المذكورة عند الجناية وقد فالو الوقوع كامل أصبع الوسطى من راقدا عليها ثلث الأصبع
ثم سقت عليها اقتص منه لأنه صار مماثل له (ويقطع) تشو (سلم باعسم وأعرج) إذا سأل
والعسم عهملتين مفتوحتين وهو كفي الروضة كما هو اتبعها الجهور وأهل اللغة تشنج في المرفق أو نصرفي
أو العشد وقال ابن الصباغ هو ميل وأعو جاج في الرسخ وقال الشيخ أبو حامد الأجهم هو الذي
يساره أكثر وهو الأعسر في العرف (ولا أثر) في القصاص في يدأورجل (تخضره أظفار ورو)

لانه هالة ومرض في الذنفر وذلك لا يؤثر في وجوب القصاص * (تنبيهه) * يحل ذلك في حالة الذنفر كذا في
 الاذرعى اذا كان خافه ولم يكن جافا والا فلا قصاص كجزم به في الاول المتولى ونص عليه الشافعي في الثاني
 وجرى عليه الامام وتقطع فائدة الاظفار بقاقتها ولو ثبتت اظفار القاطع لم يقطع لحديث الزيادة ويؤخذ
 منه ان يد الجاني لو ثبت فيه اصبع بعد الجناية لم يقطع (والصحيح قطع ذاهبة الاظفار بساكنها) لان ادونها
 (دون عكسه) لان السكامل لا يؤخذ بالناقص * (تنبيه) * اعترض على المصنف من وجهين أحدهما
 ان عبارته تقتضى طرد وجهين في المسئلتين مع أن الاولى لا تخلف فيها والثانية فيها احتمال للامام لوجه
 فجعله وجها وعبر فيها بالصحيح ولو قال ولا تقطع سائمة اظفارها بذهابها دون عكسه كان أظهر وأخصر
 الثاني تعبيره بذهاب الاظفار يقتضى زوالها بعد وجودها لكنه في الروضة كصالحها صورها بن لم يتخلف له
 ظفر وعليه ينطبق التعليل السابق مع أن الحكم واحد لا يفرق بين ذاهبها وبين الخلوقة بدونها وإذا
 قطعت ذاهبة الاظفار بالسائمة كان لصاحب السائمة حكومة الاظفار كقوله ابن أبي عصرون ويحتمل
 الباقي وقال لم أر من تعرض له (والذ كر صحة وشلال كالبذ) صحة وشلالا في ما سرجيه اذ لا يفرق بينهما
 ويبقى في قطع الذ كر وفي قطع الانثيين وفي اشلالهما القصاص سواء أقطع الذ كر والانثيين معا أم مرتبا
 وفي اشلال احدهما ان علم سلامة الاخرى بقول أهل الخبرة ولو دفعهما اقتص بثلثه ان أمكن والا وجبت
 الدية كما نقله في الروضة عن التهذيب وجرى عليه ابن المقرئ وان قال الراعي يشبهه أن يكون الذ كر
 ككسر العظام * (تنبيهه) * صحة وشلالا منصوبان على الحال من الذ كر ولكن يحىء الحال من المبتدأ
 خلاف مذهب سيويه قال الزركشى ويمكن أن يكونا حالين من الضمير في الجار والمجرور بعدم
 أى كالبذ صحة وشلال (و) الذ كر (الاشلال) كفى تحرير المصنف عن الاصحاب (منقبض لا ينسب
 وعكسه) أى منبسط لا ينقبض أى يلزم حالة واحدة من انقباض أو انبساط ولا يتحرك أصلا وقيل هو
 الذى لا ينفصل في البرد ولا يرسل في الحر وهو بمعنى الاول (ولأن) في القصاص في الذ كر (للاقتضار
 وعدمه فيقطع بقل) أى ذ كره (بخصى) وهو مقطوع الانثيين بجذبتيهما (وعين) وهو العاجز عن
 الوطء خلافا لاثمة الثلاثة أما الثاني فلانه لا شغل في نفس عضو وتعد الانتشار ضامن في القلب والدماع
 وأما الاول فلسلامه ذ كره وقدرته على الايلاج فهو آكد من ذ كر الثاني ولا فرق في الذ كر بين الاكلف
 والمختون وذ كر الكبير والصغير (و) يقطع (أنف صحيح) شهما وغيره (بانخشم) وهو من فقد شهما لان
 الشم لا يحل حرم الانف وباجذم وان اسود ببقاء الجسالم والمنفعة يقطع أنف مسقطا بعضه ولو صح بقاء
 ولو أجذم فان لم يسقط بعضه وكان صحىا قطع من الصحيح مثل ما كان بقى من أنف الجنى عليه ولو أجذم
 ان أمكن (و) يقطع (أذن سميع بأصم) وهو من لا يسمع وعكسه كما فهم بالاولى لان السمع ليس في
 اجرم الاذن وكذا صحة بمسحفة بكسر الشين المعجمة أى بغير حماية وبثقوبة تقباض غير شاش لبقاء الجسالم
 والمنفعة من جمع الصوت ورداها وخلاف اليد والرجل الشلاوين ولا تقطع صحة بمسحفة بمسحفة ومثوبة
 الفوات الجسالم فهما والمخرومة ما قطع بعضها بل يقتص فيها بقدر ما بقى منها كما مروا تقطع مخرومة
 بصحة ويؤخذ أنش ما نقص منها وثقب الاذن الشاش كالجرم فيما ذ كر * (تنبيهه) * التصاق الاذن
 بعد الابانة لا يسقط القصاص ولا الدية لان الحكم يتعلق بالابانة وقد وجدت ولا يوجب قصاصا ولا دية
 بقطعها ثانيا لانها مستحقة الازالة ولا مطالبة للجاني بقطعها وأما التصاقها وقطعها ثانيا قبل الابانة فيسقط
 القصاص والدية عن الاول ويوجبهما على الثاني وللجنى عليه حكومة على الجاني أولا ويجب قطع الاذن
 المانة اذا التصقت ان لم يخف منه محذور النعيم الجسامة باطن الاذن بالدم الذى ظهر في محل القطع فقد
 ثبت له حكم الجسامة فلا يزول بالاستيطان بخلاف ما اذا كانت معلقة بجذبة والتصقت فانه لا يجب قطعها
 وانما أوجبنا القطع ثم للدم لان المتصل منه بالمبان قد خرج عن البدن بالسكينة فصار كالاجنبى وعاد اليه

بالإسكندرية ولهذا لم ينعف عنه وإن قل بخلاف المتصل منها ولواستوفى الجني عليه بعض الأذن والتعدي
فإنه قطع مع باقيها لاستحقاقه الأمانة (لا) تؤخذ (عين صحيحة بحد قنعباء) ولومع بقاها وادها وبياضها
لأن العين القائمة كاليد السليمة فلا تؤخذ بها البصرة لأنها أكثر من حقلان البصري العين بخلاف السمع
والشم وتؤخذ العمياء بالهجة أن رضى بها الجني عليه لأنها دون حقه * (تنبيهه) * لا يصح عطف عين
على ما قبله لأن العامل فيما قبله وهو يقطع لا يصح تقديره هنا ولذلك قدرت في كلامه تؤخذ لأنه أنسب
ويقطع بعين البصير يعني الإعيى أنساوى العضو من في الجرم والصحة والبصر ليس في الجاني لكن
لا يؤخذ جفر له أهداب بما لأهداب له (ولا) يقطع (السان فاطق) أى متكلم (بانوس) لأن
النفق في جرم اللسان ويجوز عكسه أن رضى الجني عليه لأنه دون حقه ولا يجب معه شئ ويقطع لسان
فاطق لسان رضيع إن ظهر فيه أثر النطق بحيث يحركه عند البكاء وغيره كذا قالوا هنا لكن ذكرنا في
كتاب الديان ما حمله أن المذهب وجوب الدية في لسان الرضيع الذي لم يظهر فيه أثر النطق كقطع يده
أوردناه لأن الظاهر السلافة ومقتضى ذلك وجوب القصاص فيه ذكره الأسنوي وأوجب بالله لا يلزم
من وجوب الدية وجوب القصاص لأنه يدرأ بالشبهة والاولى أن يقال إن بلغ أوان النطق ولم يتكلم
لم يجب القصاص وإن لم يبلغ ذلك وجب ويحمل عليه قول شيخنا في شرح الرأض والواجب وجوبه
كما لو قطع يده عقب الولادة فإنه يجب فيه القصاص (وفي قطع السن قصاص) قال زعمى والسن بالسن نعم
لا تؤخذ الذي يمال نفعها أو التي فيها صغر بحيث لم تصلح للامضغ أو كانت بها نقص يقص به أرضها يكن
كانت إحدى تنبيهه أنقص من الأخرى أو كانت مضطربة أضمارا بشد الأبطالها ولا تؤخذ صحيحة
عكسورة ويجوز عكسه مع أو ش الذاهب من المكسورة وتؤخذ العليا بالعليا والسفلى بالسفلى و(لا)
قصاص (في كسرهما) بناء على ما سبق من عدم وجوب القصاص في كسر العظام نعم إن أمكن فيها
القصاص فمن النص أنه يجب لأن السن عظام مشاهد من أكثر الجوانب ولاهل الصنعة آلات قطع
يعتد عليها في الضبط فلم يكن كسائر العظام واحتج بذلك بحديث البخاري عن أنس بن النضر أن أخذه
الربيع كسرت ثنية بارية من الأنصار فطلبوا الأرض وطلبوا العفو فأقر رسول الله صلى الله عليه
وسلم فامر بالقصاص فقال أنس أتكسر ثنية الربيع يا رسول الله لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيها
فقال صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص فرضى القوم وعفوا وبني على ذلك الباقين ثم ألزمت
من لم يشتر معادن ناقة اقتص في الزيادة أن أمكن (ولو قطع) شخص من نور وهو الذي سقطت وإنه
وهي أربع تثبت وقت الرماح بعترسة وطها لاسقوط الكل فإله في الأنوار فسمية غيرها بالزوامع
بما زلزلته المجاورة أو غير مشعور (سن) كبير أو (صغير لم ينفجر) يضم أوله وسكون ثانيه المثلث ونفع
ناله المجمع أى لم تسقط أسنانه الراضع التي من شأنها السقوط ومنها المقلوعة (فلا ضمان في الحال)
بقصاص ولاديه لأنه لم يحقق اتلافها لأنها تعدو غالبا غاشبه الشعر * (تنبيهه) * لو حذف المصنف سبع
لكانت أخصر واستغنى عما قدرته (فإن جاء وقت نباتها بأن سقطت البواق) من الأسنان (وعدن)
أى تبين (دونها) أى المقلوعة (وقال أهل البصر) أى الخبرة (فسد الثبت) بحيث لا يتوقع نباتها
(وجوب القصاص) فيها حيث شد اليأس من عودها فان قالوا يتوقع نباتها إلى وقت كذا انتقار فان مضى
الوقت ولم تعد وجب القصاص (ولا يستوفى له) أى لا صغر (في صغره) بل ينتقل بلوغه ليستوفى لأن
القصاص لا تشفى وإنما ذكر المصنف هذا لأن استغنى عنه بما سباني في قوله وينتقل كمال مبهم لأن
ذاك في الوارث وهذا في المستحق نفسه فان مات قبل بلوغه انتص وارثه في الحال أو أخذ الأرض وإن مات
قبل حصول اليأس وقبل تبسيي الحال فلا قصاص لوارثه وكذا الإديبة على الأصح كما ذكره الشيخان في
الديات * (تنبيهه) * سكت المصنف عما إذا ثبتت سلمة لوضوحه فإنه لا قصاص فيها ولاديه وإن ثبت

سوداء أو موهجة أو بقر شين أو نبت أطول مما كانت أو نبت معها سن ثمانية فحكومة وان نبت أنصر
مما كانت وجب تقدير أرش النقص من الارش أو القصاص ان أمكن كما مر عن الباقي (ولو قلع)
منغور (سن منغور فنبئت) قبل أخذ مثلها من الجاني أو الارش عنها (لم يسقط القصاص في
الانظار) لان عودها نعمة جديدة من الله تعالى اذ لم تجر العادة به ككلو النخلة الجائفة أو اندمات
الموضحة أو نبت الاسنان اذ لا يسقط بذلك دية ما ذكر والثاني يسقط كالصغير اذا عاود سنه لان ما عاود قام
مقام الاول فكأنه لم يسقط وعلى القولين المحضين عليه أن يقتص أو يأخذ الارش في الحال ولا
ينظر عودها فان نبئت بعد أخذ مثلها فليس للجاني قطعها ولا أخذ الارش أو بعد أخذ الارش
فليس له استردادها * (تنبيه) في فاسح سن المنغور النابتة القصاص فان قلعها منه الجاني وقد اقتص
منه وجب عليه الارش للقطع الثاني لان ما وجب فيه القصاص وهو سن الجاني قد فات وان كان قد
أخذ أرشها للقطع الاول اقتص منه للقطع الثاني وأخذ منه الارش وان لم يأخذ منه شيأ ولم يقتص
لزمه قصاص وأرش أو ارشان بلا قصاص وسكت المصنف عما لو قلع بالغ غير منغور سن منغور وحكمه
أن المجني عليه مخير بين الارش والقصاص ولا أرش يكفي أخذ اليد الشلاء بدل الصحبة وانقطع طلبة بذلك
فلو عادت السن لم تقاع ثانياً وخرج بالبالغ الصغير فانه لا قصاص عليه وعمل الو قلع غير منغور سن مثله
وحكمه أنه لا قصاص ولا دية في الحال لما مر فان نبئت سن المجني عليه فلا قصاص ولا دية وان لم تنبت وقد
دخل وقت نبتها اقتص من القاص أو أخذ منه الارش فان اقتص ولم تعد سن الجاني فذلك وان عادت
كان له قلعها ثانياً ليقسد منبتها كما أفسد منبته فان قيل قياس ما مر في قلع غير المنغور سن المنغور انها
لا تقلع هنا ثانياً أجيب بان القصاص ثم انما توجه لسن مماثلة لسن المجني عليه وهي لم توجد بعد فلما
لم يصبر الى وجودها وقلع الموجودة غير المماثلة سقط حقه كقلى الشلاء وهما توجه الى الموجودة لما نلتها
المقاومة فاذا قلعها ولم يقسد منبتها قلع المعادة ليقسد منبتها كمنبت المجني عليه وظاهر هذا التعليل
أنها تقلع ثالثاً وهكذا حتى يفسد منبتها وظاهر ما تقدم أنه اذا طاعت سن المنغور ثانياً أنها نعمة جديدة
أنها لا تقلع وهو الظاهر ولذلك اقتصروا على القلع ثانياً (ولو نقصت يده) أى شخص (اصبعها)
مثلاً (فقطاع) يدا (كاملة) أصابعها فان شاء المجني عليه فله أخذ الارش وان شاء (فقطاع) يدا الجاني
(وعليه) أى الجاني (أرش أصبع) لانه قطع منه أصبع لم يستوف قصاصها فيكون له أرشها وعكس
هذه الصورة (و) هو (لو قطع كامل) أصابع اليد (ناقصة) أصبعها مثلاً (فان شاء المقطوع أخذ
دية أصابعه الاربع وان شاء اقطعا) لانها داخل في الجنابة ويمكن استيفاء القصاص فيها وليس له
قطع اليد الكاملة لما فيه من استيفاء الزيادة ولا لقط البعض وأخذ أرش الباقي (والاصح ان حكومة
متابهن تجب ان تقعا) المقطوع الاصابع الاربع و (لا) تجب لانها من جنس الدية (ان أخذ ديتها)
بل تندرج الحكومة في ذلك لانها من جنس الدية فدخلت فيها دون القصاص فانه ليس من جنسها
والثاني لا تجب اذا اقطعا وتدخل تحت قصاص الاصابع كدخول تحت ديتها فانه أحد موجبي الجنابة
(و) الاصح (أنه يجب في الحالين) وهو محالة للقط وحالة أخذ الدية (حكومة خمس الكف) الباقي
وهي ما يقابل منبت أصبعها لما فيه أمان في حالة لقط الاصابع بقزما كقلى السرح والروضة وان أوههم كلام
المصنف جريان الخلاف فيه وأما في حالة أخذ الدية فعلى الاصح لانه لم يستوف في مقابله شيء يتجمل اندراجه
فيه والثاني المنع وهو خاص بحالة أخذ الدية كما نقرر لان كل أصبع يستتبع الكف كما يستتبعها كل
الاصابع ويأتى ما ذكره في الجاني زائدة أصبع ويد المجني عليه معتدلة فلقا المجني عليه أصابع
الجاني الخمس (ولو قطع) شخص (كنا بلا أصابع) عليها (فلا قصاص) عليه (الأن تكون كفه)
أى القاطع (مثلاً) لفقد المساءة في الاولى ووجودها في الثانية * (تنبيه) قوله الآن تكون كفه مثلاً

ان جعل على حجة الجناية اقتضى ان وجود الاصابع مانع من الوجوب وليس مراداً بل اعماماً ومانع من
الامتناع لا الوجوب فادسه قبل الاصابع حصلت القدرة على القصاص في الكف فيقتصر كالمسؤول
فيه ما اذا منع عليه اليد الاذلة الوصل من دونه فادسه الاذلة العليا كمرت الاشارة اليه وان جعل قوله تمكرو
على قصير مع دونه فادسه لو كان فانها عند الجناية بما ربي الاولى (ولو قطع فانذ الاصابع كلها
قطع) المستحق (كمنه واخذدية الاصابع) لانه لم يستوف شيئاً مقابلتها * (تنبيه) * هذه المسئلة
قد علمت مما مر في قوله ولو قطع ناقص اليد اصبع يد كاملة (ولو شلت) بفتح الشين المحسنة كمن
الصاح وسحق غيره الضم (اصبعه) مثلاً (فقطع يد كاملة فان شاء) المجنى عليه (لغذا) اصابع الجاني
(الثلاث السليمة) لانها مساوية لاصابعه (واخذدية اصبعين) لتعذر الوصول الى تمام حقه مع ثلاثة
اثناس حكومة الكف على الاصبع وسكت المصنف عن ذلك هذا الفهم مما سبق فيم الوقطع كامل فانصة
(وان شاء) المقطوع (قطع يده وقبح بها) وليس له طلب ارض الاصبعين الشلاوس كولو كانت يده
شلاوة جميعها لا يستحق شيئاً قطعها في البض اولى * (تنمية) * لو قطع من له ست اصابع أصابعاً
مستدلة لقط المعتدل خمس اصابع واحذ سدس دية يد وحكومة خمسة اشداس الكف ويحط بقى من
السدس بالاجتهاد ولو التبت الزائدة بالاصابة ولا قطع فان لقط خسا كفاه وبعز ولو قطع ذوات
اصبع معتدل قطعت اصابعه المماثلة للمقاومة واخذ منه ما بين خمس دية اليد وسدسها وهو بعير وثلاث
لار خسة عشرة وسدسها ثمانية وثلاث والتفاوت بينهما ما دام كثرناه ولو قطع معتدل اليد ذات الست
الاصابة قطع يده واخذ منه ثلثي الزيادة المشاهدة فان قطع اصبعه منها فلا قصاص عليه لما فيه من اخذ خمس
سدس بل يجب عليه سدس دية وان قطع اصبعين منها قطع صاحبهما منه اصبعاً واحذ ما بين خمس دية
يد وثلاثها وهو ستة ابعرة وثلاث وان قطع منها ثلاثاً قطع منه اصبعان واحذ ما بين نصف دية اليد وخمسها
وهو خمسة ابعرة وقطع اصبع ذات اربع اناهل اصابة بعمته دية كالجزم به ابن المقرى وجرى عليه
البغوى في تعاقبه اذ لا تفاوت بين الجلتين بخلاف من له ست اصابع لا قطع من له خمس كالموجود الزيادة
في منفصلات العدد وقيل لا تقطع من او جري عليه البغوى في تنبيه بل يقطع ثلاث اناهل ويؤخذ التفاوت
وقطع اثنان من له اربع اناهل بالمعادل مع اخذ ما بين الثلث والرابع من دية اصبع وهو
خسة اشداس بعير لان اكلة المعتدل ثلاث اصبع واكله القاطع ربع اصبع وان قطعها المعتدل
ولا قصاص ولرمه ربع دية اصبع وان قطع منه المعتدل اكلتين قطع منه اكلة واحذ منه ما بين ثلث دية
ونصفها وهو بعير وثلاث

* (قيل) * في اختلاف ولي الدم والجاني اذا (قد) شخص شخصاً (ملفوظاً) في ثوب او هدم عليه جداراً
(وزعم) اى ادعى (موته) حين القتل والهدم رادى الى حياته حينئذ (صدق الولي بيمينه في الاطراف)
وان كان مائة فاعلى هيئة التكفين لان الاصل بقاء الحياة فاشبه من قتل من عهده مسلماً وادعى رذنه والثاني
يصدق الجاني وصحة الشئ في التنبيه واثره المصنف عليه في تصحيحه لان الاصل براءة الذمة وقيل يفرق بين
ان يكون مائة فاعلى هيئة التكفين اوفى ثياب الاحياء قال الامام وهذا الاصل له * (تنبيه) * محصل
الخلاص اذا تحقق حياته قبل ذلك اما اذا لم تحقق فيزني كما قال الباقرى ان يقطع تصديق الجاني لان
الاصل براءة الذمة ولم يعارضه اصل آخر واذا خالف الولي فليخاف عيساً واحداً بخلاف نظيره في القسامة بخلاف
خمين يميناً لان الخلف ثم على القتل وهما على حياة المجنى عليه وسوى الميقين بين البابين والفرق ظاهر
والواجب بخلاف الولي الدية لا القصاص كما صرح به في الرضة لانه يدرباً بالثبته بخلاف ما لو ادعى على الوكيل
في القتل فهو الولي ونسكل عن اليمين وخالف الولي فانه يستحق عليه القصاص لان البهي المرودة
كالبينة او كالاقرار وكلاهما يثبت به القصاص والولى ان يعق بفسه بجملة الملقوف ولين رآه يثبت

أو يدخل البيت الشهادة بجنيته وإن لم يبقه حاله القدر والهدم استحبابا لما كان ولا تقبل شهادته بأنه
رآه يلف أو يدخل البيت (ولو) قتل شخصاً ثم ادعى رقبته وأنكر الولي صدق الولي يمينه لأن الغالب
والظاهر الحرية ولهذا حكمه بالحرية لا ليقطع الجحول وإن (قطع طرفاً) فغيره أوجب على عضوه (وزعم
نقصه) كشال أو خرس أو فقد أصبع وأنكر الجني عليه (فالمذهب تصديقه) أي الجاني يمينه (إن أنكر
أصل السلامة في عضو ظاهر) كاليد والرجل واللسان والعين (والأب) بان اعترف بأصل السلامة وأنكره
في عضو باطن كالنخاع (فلا) يصدق الجاني بل الجني عليه يمينه والفرق عسراً فأما اليمين في الباطن
دون الظاهر والأصل عدم حدوث نقصه والثاني تصديق الجاني مطلقاً لأصل البراءة والثالث تصديق
الجني عليه مطلقاً لأصل السلامة وهذه الأقوال الثلاثة مختصرة من طرق * (تنبيه) * لو قال بدل قطع
جني على عضو لمكان أولى ليشمل ضوء العين وذهاب السمع والشم ونقصهما والمراد بالباطن كإفاله
الرائي ما يعتاد ستره مروءة وقيل ما يجب وهو العورة وعلى هذا يختلف حكم الرجل والمرأة وإذا صدق
الجني عليه قال الشارح فالواجب الدية وهو قياس ما مر في قد المغفوف والذي صرح به الماوردي ونقله
ابن الرفعة عن مقتضى كلام البندنجي والأصحاب وجوب القصاص واستسكانه بما مر في المغفوف
وفرق غيره بأن الجاني ثم لم يعترف ببدل أصلاً بخلافه هنا وإذا صدقنا الجاني احتج الجاني عليه إلى يمينه
بالسلامة ثم الأصح أنه يكفي قول الشهود كان صحيحاً ولا يشترط تعرضهم لوقت الجنابة ولهم الشهادة
بسلامة البدن والذكور براءة الانقباض والانسباط وسلامة البصر براءة توقيفه المبالاة وإطالة تأمله لما
براه بخلاف التأمل اليسير لأنه قد وجد من الاعى ولو قطع شخص كفاً آخر مثلاً واختلف في نقص أصبع
صدق منكر الوجود يمينه (أو) قطع (يديه ورجليه فمات) الجاني عليه (وزعم) الجاني
(سرية) أي أنه مات بالسرية أو قال قتله قبل الاندمال فتجب دية واحدة (و) زعم (الولي) الاندمالاً
(مكناً) قبل موته (أو) زعم سبباً آخر للموت عنه كقوله قتل نفسه أو قتله آخر (فالأصح) المنصوص
(تصديق الولي) يمينه لأن الأصل عدم السرية ولو وافقته الظاهر فتجب ديتان والثاني تصديق الجاني
بيمينه لاحتمال السرية فتجب دية واحدة واحترز به من عمال يمكن قصر زعمه كقوله اندمل الجرح
بعد يوم أو يومين فيصدق الجاني في قوله بلايين كصرح به الرازي أما إذا لم يعين الولي السبب فيفتار أن يمكن
الاندمال صدق الولي يمينه أنه مات بسبب آخر وإن لم يمكن الاندمال صدق الجاني أنه مات بالسرية أو بقتله قال
ابن المقرئ يمينه وهو كإفاله شيخنا ظاهراً في دعوى قتله أماني دعوى السرية فيصدق بلايين كظاير في المسئلة
السابقة ولو قال الولي الجاني أنت قتلت بعد الاندمال فذلك ثلاث ديات وقال الجاني بل قبل الاندمال فعلى
دية وأمكن الاندمال خاف كل منهما على ما دعه وسقطت الثالثة بخلاف الجاني خلفه أفاد سقوطها
وحلف الولي أفاد دفع النقص عن ديتين فلا يوجب زيادة فإن لم يمكن الاندمال حلف الجاني عملاً بالظاهر
(وكذا لو قطع يده) ومات (وزعم الجاني سبباً) آخر له لموت غير القطع كشرب سم موح وهو باضم الميم
وفتح الواو وتشديد الحاء المهملة الذي يقتل في الحال سقى لا يلزمه الانصاف دية (و) زعم (الولي سرية)
من قطع الجاني فعليه كل الدية فإن الأصح تصديق الولي يمينه سواء أعين الجاني السبب أم أمهه لأن
الأصل عدم وجود سبب آخر وقدّم هذا الأصل على أصل براءة الذمة لتحقيق الجنابة فإن قيل قياس
ما تقدم في المسئلة قبلها من صحيح تصديق الولي أنه مات بسبب آخر بشرطه السابق تصديق الجاني هنا لأن
الأصل عدم وجود سبب آخر أجيب بأننا إنما صدقنا الولي ثم مع ما ذكرنا الجاني قد اشتغلت ذمته بظاهراً
بدينين ولم يحقق وجود المسئلة لاحداده وهو السرية فكانت الأحالة على السبب الذي ادعاه الولي أقوى
لادعاءه فداعتضدت بالأصل وهو شغل ذمة الجاني وإن عاد الجاني بعد قطع يده فقتله وادعى أنه قتله قبل الاندمال
حتى يلزمه دية وادعى الولي أنه قتله بعد حتى يلزمه دية ونصف صدق الجاني يمينه لأن الأصل عدم الاندمال

ولو تدارع الولي وقاطع اليدين أو البس في مضى زمن إمكان الاندمال صدق مشكر الامكان بيمينه لان
الامال عدمه ولو قطع شخص أصبع آخر فداوى جرحه ثم سقطت الدكف فقال الجرح تئنا كل من
الجرح وقال الجاني من الدماء صدق الجرح بيمينه عملاً بالظاهر الا ان قال أهل النظر ان هذا الدواء يئنا كل
للم الحى والميت فيصدق الجراح بيمينه (ولو أوصى موصي موصيتين ورفع الجاني) بينهما أو الجميع عد
أو بشبهة أو ضمناً (وزعمه) أى الرفع (قبيل اندماله) أى الايضاح حتى يجب اوش واحد وزعم
الجرح ان الرفع بعد الاندمال حتى يجب أرض ثلاث موصيات (صدق) الجاني بيمينه (ان أمكن)
عدم الاندمال بان قصر الزمان لان الظاهر معه (والا) بان لم يمكن عدم الاندمال بأن طال الزمان (حلف
الجرح) انه بعد الاندمال (وثبت له أركان) للموصيتين الأولى والثانية عملاً بالظاهر في الحالين (قيل
و) أرض (ثالث) لرفع الجاني بعد الاندمال لانه ثبت رفع الجاني بيمينه وثبت الاندمال بيمين الجاني
عليه موصيات موصية ثالثة وأجاب الاول بأن الله دافع للقصاص عن أرضين فلا يجب أرضاً آخر
* (تتمه) * لو قال الجاني عليه أبارقت الجاني أو رفعه آخر وقال الجاني لى أبارقتك أو رفعه بالسراية صدق
الجاني عليه بيمينه لان الموصيتين موصيتان أرضاً فظاهر ثبوتهم أو استمرارهما وان قال الجاني لم أوص
الا واحدة وقال الجاني عليه بل أوصت موصيتين وأبارقت الجاني بيمينه صدق الجاني بيمينه لان الأصل
براءة الذمة ولم يوجد ما يقتضى وجوب الزيادة

* (فصل) * فى مستحق القصاص ومستوفيه (الصحيح) المنصوص (ثبوته) أى القصاص فى النفس ابتداء
لان قيام القتل (الحل وارث) خاص من ذوى الفروض والعصبة أى برته جميع الورثة لا كل فرد فرد
من الورثة كجودهم كلامه والالجواز انفراد الواحد منهم بالقصاص وليس مراداً ويقسم القصاص
بين الورثة على حسب ارثهم لانه حتى يورث فكان كالمال ولو خاف قتل زوجته وابنا كان لها الثلث وللأبن
الباقى وانثاني يثبت للعصبة الذكور خاصة لان الله احصى لرفع العار فاختص بهم كولاية النكاح والثالث
يستحقه الوارثون بالنسب دون السبب لانقضاءه بالموت فلا حاجة الى النسب فى أماتصاص العار فادامان
مستحقه فانه يثبت لجميع الورثة قطعاً قال الباقرى ويحتسب جريان الخلاف الذى فى النفس فيه لكنهم
لم يذكروه * (تنبيه) * قد سبق ان الجرح اذا ارتد ومات بالسراية ففسده ورسو في جرحه تربيته
المس لمع أنه غير وارث وشرح بالوارث الخاص العام فان فيه قولين هل يقتص أولاً وأخيراً هما انه يقتص
وعليه يقتص الامام مع الوارث غير الخنزوله أن يفوع على مال ان رأى المصلحة فى ذلك وقيل من يورث
ذوى الارحام فى غير القصاص أن يقال به فيه أيضاً وحل ثبوته للورثة فى غير قطع الطريق أما فيه
فالقصاص يتم بشرطه الا فى باب قاطع الطريق ويتعلق بالامام دون الورثة (وبنتقار) حتمه انى غير
قاطع الطريق (غالبهم) الى حضوره وأذنه (وكل صبيهم) بالوضع عاقلاً (و) كل (بجنونهم) باقائه لان القصاص
لا يشترط حقه التفويض الى خليفة المستحق ولا يحصل باستيفاء غيره من ولى أو كما هم أو ببيعة الورثة ولو حكم
للكبير كما هم باستيفاء القصاص لم يفتق حكمه فى أصح الوجهين حكاهما والدار وياتى عن جده وإذا كان
الصبي والجنون فقير من محتاجين النفقة جاز لولى الجنون غير الوصى المفوع على الدين دون ولى الصبي على الأصح
فى الروضة فى كتاب القصاص لان الصبي غاية لتفويض الجنون وقيل يجوز لولى فى الصبي أيضاً وجرى عليه
فى التنبيه وأقره عليه المصنف فى تصحيحه ونهت فى شرحه على ضلعه أماني قاطع الطريق فلا ينفق ما ذكر
قوله الزركشى فانه لا يصح العفو عنه (ويحبس القتال) أو القاطع حتماً كما جزم به الماوردى والرويانى
الى أن يزول المانع قطعاً حتى المستحق لانه استحق قتله وفيه اتفاق المحس ومنفعة فاذا تضرع لغيره فله
أن لقضاء نفقته بالحبس ولا يحتاج الحاكم فى حبسه بعد ثبوت القتل عنده الى اذن الولي والغائب كما قاله الرويانى
وغيره (ولا يتخلل بكفيل) لانه قد سبق فى فوط الحق * (تنبيه) * محل الحبس فى غير قاطع الطريق أماني

والقصاص مختتم بشرطه فلا يؤخر (وليتفقوا) أي مستحقه والقصاص المذكور الحاضر (على مستوف) له منهم أو من غيرهم وأبسط أنهم أن يجتمعوا على مباشرة استيفائه لأن فيه زيادة تعذيب للعاني يؤخذ من العلة أن لهم ذلك إذا كان القصاص بغير غرق أو تحريق وهو كذلك كما صرح به الباقيني * (تنبيه) * المستوف في المستوف الذي يتفقون عليه أنه يكون مسلماً إذا كان المقبول مسلماً وأن لا يكون من المستحقين للقصاص إذا كان القصاص في طرف بل يتعين تركه لاجنبى إذا لم يأذن الجاني كما سيأتى (والا) بأن لم يتفقوا على مستوف بل أراد كل منهم أو بعضهم أن يستوفيه بنفسه (نقرة) بينهم واجبة كما قاله الروياني لعدم الزية فن خرجت قرعته تولاها بذن الباقيين بعدها بخلاف نظيره في التزويج فإن من خرجت قرعته من الأولياء تزوج ولا يحتاج إلى إذنهم بعدها لأن القصاص مبنى على الدرء والاسقاط ولجميعهم ولجميعهم تأخيرهم كاسقاطه والنسكاح لا يجوز تأخيرهم عند الطالب * (تنبيه) * محل وجوب القرعة إذا كان القصاص بجراح أو مثقل يحصل به زيادة تعذيب فإن كان بالغرق أو تحريق أو رمى صخرة أو نحو ذلك فلا ورثة للاجتماع عليه كما سطر ولا حاجة للقرعة وعلى وجوب القرعة (يدخلها المعجز) عن الاستيفاء كشيع وأمره لأنه صاحب حق كالقادر (ويستتيب وقيل) وهو الأصح عند الأكثر كما في الروضة (لا يدخل) وصحة في الشرح الصغير ونص عليه في الام وقال الباقيني أنه المعتمد في الفتوى وقال الروياني في البحران الأول غلط لأنها للاستيفاء فيخص بها له وعلى هذا لو خرجت لقوى فحجز قبل الاستيفاء أعيدت للباقيين * (تنبيه) * ظاهر كلامهم في المرأة تخصصها بالعاجزة فلو كانت قوية تجزأها الاستيفاء وبصرح القاضي (ولو بدر) أي أسرع (أحدهم) أي المستحقين للقصاص (فقتله) أي الجاني قبل العقو (فلا يظهر) أنه (للقصاص) عليه لأن له حقاً في قتله في دفع حقه العقوبة عنه كما إذا وطئ أحد الشريكين الأمة المشتركة لا يلزمه الحد (وللباقيين) من المستحقين (قسط الدية) لفوات القصاص بغير اختيارهم (من تركته) أي الجاني لأن المبادر فيما وراء حقه كالاجنبى ولو قتله أجنبى أخذ الورثة الدية من تركته الجاني لأن الاجنبى فكذا هنا ولو ارث الجاني على المبادر قسط ما زاد على قدر حصته من الدية (وفي قول من المبادر) لأنه ألتف ما يستحقه هو وغيره فيلزمه ضمان حق غيره وفي قول يخرج انهم بالخيار ومقابل الاظهر عليه القصاص لأنه استوفى أكثر من حقه فاشبهه ما لو استحق طرفاً فاستوفى نفسه وعلى هذا إذا اقتضى منه استحق ورثته قسطه من تركته الجاني كالباقين * (تنبيه) * محل الخلاف ما إذا علم تعزيم القتل ولم يحكم ما كمل به قصاص ولا منع فإن جهله أو حكم له به أو حكم ما كمل به عنه من القصاص فعليه القصاص جزماً وفيه يحتمل الدية إذا قتله المبادر جاهلاً بالتحريم قولان وأوجههما كما قاله بعض المتأخرين أنها على العاقلة (وان بادر بعد عقو غيره) من المستحقين (لزمه القصاص) في الأصح سواء أعلم بعفو غيره أم لا لارتفاع شبهة لأن حقه من القود سقط بعفو غيره فان قيل لو قيل إذا اقتضى جاهلاً بالفضل لا قصاص عليه فهلا كان هنا كذلك أجب بان الوكيل يجوز له الاقدام بغير إذن ولا يجوز لاحد الورثة الاقدام بعد خروج القرعة الا بالذن منهم * (تنبيه) * بادر له في بدر (وقيل لا) قصاص عليه (ان لم يعلم) بعفو غيره (و) لم (يحكم قاض به) أي بنى القصاص عن المبادر وظاهر عبارته اختصاصه ببيان هذا الوجه بانتهاء العلم والحكم معار وليس مراد ابل أحدهما كاف إلا أن يعمل على أن الواو في كلامه بمعنى أو فيصير وجه عدم القصاص في نفيهما أو العلم فقط بعدم العلم وفي نفي الحكم بشبهة اختلاف العلماء فان منهم من ذهب إلى ان لكل وارث من الورثة الانفراد باستيفاء القصاص * (تنبيه) * أفهم كلامه ان الخلاف وجهان مع انه قولان كما صوبه الزركشي وأفهم أيضاً لزوم القصاص في صورة الجهل بالعفو وهو الظاهر وان لم يصرح فيها في الروضة بتحقيق وافهم أيضاً لزوم القصاص جزماً بعد العلم بالعفو وحكم الحاكم بالسقوط وبه صرح في الروضة وأصلها وإذا اقتضى منه الجاني فخصه لورثته في تركته

الجاني فان دفاعه وارث الجاني عمل يقتضي العفو من من وجوب المال وعدمه (ولا يستوفي قصاص)
في نفس أو غيرها (الاباذن الامام) فيه نظيره ولان وجوبه يقتضي الاجتهاد لاختلاف الناس في شرائها
الوجوب والاستيفاء * (تنبيه) * المراد بالامام هنا الاعلم أو نائبه وكذا القاصي كما صرح به الماوردي
واقضاء كلام الرافعي في باب أدب القضاء فانه ذكر أن القاضي يستفيد بولايته اقامة الحدود وظاهر كلام
المصنف أنه لا يشترط حضور الامام بل يكفي اذنه وهو كذلك لكن بسن حضوره أو نائبه وحضور شاهدين
وأعوان السامعان وأمر المقتض منه بما عليه من صلاة يومه وبالوصية بما له وعليه وبالتوبة والرفق
في سوره الى موضع الاستيفاء وسره ورتبه وشديده وتزكته ودرود العتق وكون السيف صارما الا ان
قتل بكال فيقتض به ويشترط أن لا يكون السيف مسموما ويستثنى من اعتبار اذن الامام صور احداها
السيف فانه يستوفي القصاص من رقيقه على الاصح كما اقتضاه كلام الشافعي ناسها اذا لم يثبت لاربى
كما يحتمل ابن عبد السلام وفيه مناه كما قال الزركشي ما اذا كان يمكن لامام فيه ورافقه ما قول الماوردي
ان من وجبه على شخص حد قذف أو تعزير وكان يباديه بعبد عن السامعان له استيفاءه اذا قدر عليه
بنفسه ناله اذا كان المستحق مضطرا لئلا يقتله قصاصا أو كله قاله الرافعي في بابيه (فان استقل) مستحق
القصاص بالاستيفاء في غير ما استثنى عنه لانه استوفى حقه (عزر) لافتيته على الامام يؤخذ
من ذلك انه اذا كان جاهلا بالمتع أنه لا يعزر وهو ظاهر كما بحثه الزركشي لانه مما يحتق ولو قتل الجاني بكال
ولم تكن الجنابة بمنه أو مجموع كذلك عزر وان استوفى طرفه يوم فوات لزمه نصف الدية من ماله
فان كان السهم وجبا لزمه القصاص (ويأذن) الامام أو من ذكر معه (لاهل) من مستحق القصاص
في استيفائه بنفسه (في نفس) اذا طلب ذلك ليكمل له النشئ واحترز بالاهل عن غيره كالشيخ والزمن
والمرأة فان الامام يأمره أن يستيب ما في استيفائه بنفسه من التعذيب وعما اذا قتل ذمي ذميا ثم أسلم
القاتل فانه لا يمكن الوارث الذمي من القصاص فانه غير اهل في الاستيفاء من مسلم الثلاث تسلط كافر على مسلم
ويأذن له في الانتسابه ويؤخذ من ذلك أنه لا يصح أن يوكل المسلم ذميا في الاستيفاء من مسلم وبه صرح
الرافعي في كتاب البغاة والحق به الشيخ عز الدين عدو الجاني لما بحثي منه من الحيف و (لا) ياذن لاهل
(في طرف في الاصح) المصوص لانه لا يؤمن منه الحيف بترديد الا كالمثلا فيسرى أو يزيد في التعذيب
والثاني ياذن له كالنفس لان ايانة المعارف مضبوطة ولا ياذن أيضا في حد قذف فان تفاوت الضربات كثير
وهو حريص على المبالغة ولوله لم يجز كفي التعزير * (تنبيه) * سكت المصنف عن المانع وحكمه احكم
الطرف فاذا قلع عينه لم يمكن من الاستيفاء بالقلس بل يؤمر بالتوكيل به كذا كره في التنبيه وأقره
المصنف عليه في الصحيح (فان أذن) من مر لاهل في الاستيفاء (في ضرب رقيقه فاصاب غيرها) كان
ضرب كتفه (عدا) بان اعترف به (عزر) لتعديبه (ولم يعزله) الامام في الاصح لوجود الاهلية
وان تعدي به فعله وقيل يعزله لانه لا يؤمن أن يتعدى ثانيا (ولو قال أخطأت وأمكن) الخطأ إعادة كان
ضرب رأسه مما يلي الرقبه (عزله) لان حاله يشبه عجزه فلا يؤمن ان يخفى ثانيا (ولم يعزر) بضم
أوله ان حلف انه أخطأ لعدم تعديبه واحترز بامكان عدا اذا ادعى الخطأ فيما لا يقع الخطأ بمثله كما اذا ضرب
رجله أو وسماه فانه ياتحق بالعهد * (تنبيه) * ما أطلقه المصنف من العزل مخصوص بكما قال الامام عن لم
تعرف مهارته في ضرب الرقاب أما هو ولا يعزل خطا انقله (وأجره الجسد) في الحدود والقصاص وهو
المصوص بالاستيفاء موصف بالغاب أو موصف لولو عبر بالمقتض لسكان أولى لان الكلام في استيفاء القصاص
لا في جلد محدود (على الجاني) المومر (على الصحيح) المصوص ان لم ينصب الامام جسدا دار برزقه
من مال المصالح لانهم مؤمنون بحق لزمه أدائه كالحرق كمال المبيع على البائع ووزن الثمن على المشتري فان نصبه دلا
أجرة على الجاني وان كان معسرا انقض له الامام على بيت المال أو استأجره باجرة مؤجلة أى على بيت

المال أيضا أو يجزئ من يقوم به على ما يراه والثاني هي في الحسد في يث المال وفي القصاص على مقتص
 والواجب حينئذ على الجاني التمكن * (تنبيه) * قد يهون كلام المصنف انه لو قال الجاني أنا أقتص من
 نفسي ولا أؤذي الاجرة فلا يجاب وهو الاصح لفقد التشنق فان أجيب وقيل أجزأ في أصح الوجهين كما قاله
 الاذعري لحصول الزهوق وإزالة العارف بخلاف الجدل لا يجزئ لانه قد لا يؤلم نفسه ويؤلم الايلام فلا يتحقق
 حصول المقصود ولو أذن الامام للسارق في قطع يده جاز وان قال الدم يرى الصحيح أنه لا يمكن من قطع يده نفسه
 فقد نسب السهو ويجزئ عن الحسد وان خالف الرافعي في الباب الثاني من أبواب الوكالة لان الغرض منه
 التسهيل وهو يحصل بذلك بخلاف الزاني والقاذف لا يجوز فيه ذلك ولا يجزئ لاسم (ويقتص) المستحق
 (على الفور) أي يجوز له ذلك في النفس جز ما وفي العارف على المذهب لان القصاص موجب الاتلاف
 فيتمتع كقيم المتلفات والتأخير أولى لاحتمال العفو (و) يقتص (في الحرم) لانه قتل لو وقع في الحرم
 لم يضمن فلا يمنع منه كقتل الحية والعقرب وسواء التجأ اليه أم لا لان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة
 يوم الفتح قيل له ان ابن خطا متعلق باستار الكعبة فقال اقتلوه وفي الصحيحين ان الحرم لا يعيد فارادهم ولان
 القصاص على الفور فلا يؤخر * (تنبيه) * يستثنى من قوله على الفور ما لو التجأ الى الكعبة أو المسجد
 الحرام أو غيره من المساجد كما قاله الامام أو ملك انسان فيخرج منه ويقتل صيانة للمسجد ولانه يتمتع
 استعمال ملك الغير بغير اذنه لان التأخير المذكور يسير وظاهر كلام الرافعي أن الاستيفاء في المسجد
 حرام وهو كذلك ان خيف التلويث والاشكركرو كما قاله المتولي وكذلك التجأ الى مقابر المسلمين ولم يمكن قتله الا
 بإزالة الدم عليها كما قاله البلقيني (و) يقتص (في الحر والبرد والمرض) وان كان مخطرا وكذا الا يؤخر الجلد في
 القذف * (تنبيه) * شمل احلافه قصاص الطرف وهو ما نقله عن قطع العزالي والبعري وغيرهما وما نقل
 عن نص الامم أنه يؤخر محمول على الذنب بخلاف قطع السرقة والجلد في حد ود الله تعالى لان حقوق
 الله تعالى مبنية على التخفيف ولا يجني عليه أن يقطع الاطراف متوالية ولو فرقت من الجاني لانه حقوق
 واجبة في الحال (وتحبس الحامل) عند طلب المستحق حبسها (في قصاص النفس أو الطرف) أو المعنى
 أو حد القذف كما هو مقتضى كلام ابن القري (حق) تضع ولدها (ترضعه البيا) وهو بهمزة وقصر الماين
 أول الولادة ولا بد من انقضاء النفاس كما قاله ابن الرقعة (ويستغنى) ولدها (بغيرها) من امرأة أخرى
 أو بهيمة يحل لبنها (أو فطام حواين) ان فقد ما يستغنى الولد به هذا كالمستثنى من فور بقا القصاص أما
 تأخيرها الى الوضع في قصاص النفس فبالاجماع كما قاله القاضي أبو الطيب ولانه اجتمع فيها حقان حق
 الجنين وحق الولي في التجيل ومع الصبر يحصل استيفاء الجنين فهو أولى من تطويع أحدهما وأما في قصاص
 العارف أو المعنى أو حد القذف فلان في استيفائه قد يحصل اجهاض الجنين وهو متلفه غالباً وهو برىء فلا
 يملك الجبرمة غيره ولا فرق بين أن يكون الجنين من حلال أو حرام ولا بين أن يحدث بعد وجوب العقوبة أو
 قبلها حتى أن المرتدة لو حلت من الزنا بعد الردة لا تقتل حتى تضع حملها وأما تأخيرها لارضاء البيا فلان
 الولد لا يعيش الابن حقيقةاً وغالباً أن التأخير يسير وأما تأخيرها للاستيفاء بغيرها فلا جل حياة الولد أيضاً فانه
 اذا وجب التأخير لوضعه فوجوبه بعد وجوده متيقن حياته أولى ويسن صبر الولي بالاستيفاء بعد وجود
 مرضعات يتناور به أولبن شاة أو نكوة حتى توجد امرأة راتبة مرضعة له لا يفسد خلقه ونشوه بالالسان
 المختلفة وابن البهيمة وتجب المرضعة بالاجرة فلو وجد مرضع وامتنعن أجبر الحساكم من يرى منهن بالاجن
 * (تنبيه) * قوله أو فطام حولين محله اذا تضرر بقطعه قبلها ولم يتضرر به عندهما ولا يفعل ما لا يتضرر به
 من نقص في الأولى مع توافق الابوين أو رضاه السيد في ولد الامامة وزيادة في الشانية فالتقييد بالحوالين كما قال
 ابن الرقعة نظر الغالب وهذا الجنس متعلق بنظر المستحق فلا يحبسها الحاكم بغير طلب بخلاف الجنس لا تتأثر
 الغائب وكل الصبي والجنون فانه متعلق بالحاكم فيحبسها وان لم يطلب المستحق (فروع) * لو بادر المستحق

وقتها بعد انفصال الولد قبل وجود ما يغنيه فثبت له القود فيه بخير من وجوبه ببيت وضعه الطعام حتى مات فان قتله اوهى حامل ولم ينفصل جهله أو انفصل سالما ثم مات فلا ضمان عليه لانه لا يعلم انه مات بالجنابة فان انفصل ميتا فالواجب فيه غرة وكفارة أو متا لما ثم مات فدية وكفارة لان القاتل اهرات تألمه وموته من موته ما والدية والغرة على عاقبته لان الجنسين لا يباشر بالجنابة ولا يتيقن حيلانه فيكون هلا كما شاعرا أو شاعرا بعد اختلاف الكفارة فأنما في ماله وان قتله الولي باسم الامام كان الضمان على الامام علم بالجل أو وجهه لا أو علم الامام وحده لان البحث عليه وهو الاثر به والمباشر كالا لة لصدور فعله من رأيه وبحته وبه فاما فرق المكره حيث يقتض منه فان علم الولي دونه فالضمان عليه لاجتماع العلم مع المباشرة ولو قتله لاجتماع الامام بجاهه فلا ضمان عليه أو عالما فكأولى بضمن ان علم دون الامام وماضيه على عاقبته كأولى وان قال ابن المقرئ انه من ماله فان علم بالجل الامام والجلاد والولي فالقياس على ما سلكه قال الاسنوي ان الضمان على الامام فثبت ايضا خلافا لما في الروضة من انه عليهم أثلاثا وحيث ضمننا الامام الغرة فهي على عاقبته كما قاله الرافعي وهو قياس ما سلكه الاسنوي خلافا لما في الروضة من انه في ماله وليس المراد بالعلم بالجل حقيقة الحلال بل المراد بظن كذب غيابه ولو ماتت الام في حد أو نحو من العقوبة بالتم الضرب لم تضمن لانها سالت بعد وقوعه عليها وان ماتت بالام الولادة فهي مضمومة بالدية أو بغيره ما مضى فيها واقتصاص الولي منها جاز لا يرجع الى الامام من ادله في قتلها كوكيل جهل عزله وكاله أو عقوبة من القصاص وسبباني (والصحيح) المنصوح في الام (تصديقه في جهله) اذا أمكن جهله عادة (بغير شخصه) لقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في ارحامهن أي من حمل أو حيض ومن حرم عليه كتمان شيء وجب قبوله اذا أظهره كالشهادة وقبوله صلى الله عليه وسلم قول الغامدية في ذلك بل قال الزركشي ينبغي أن يقال بوجوب الاخبار عليها بذلك لحق الجنين وقد سجد داود وجهه انما اذا لم يتخبر به وقتلت ان الضمان يجب على عاقبته وهو غريب اه والثاني لا تصدق لان الاصل عدم الحمل وهي متممة بتأخير الواجب فلا بد من بينة تقوم على ظهوره ورجائيه أو اقرار المستحق كصرحه في الروضة وأصلها وعلى الاول هل تخلف أو لا رأيان أو جهلهما الاول كصرحه في المارودي وجزم به ابن قاضي عجّلون في تصحيحه على هذا الكتاب لانها غرضاني التأخير وقال الاسنوي النجاشي الثاني لان الحق لغيرها وهو الجنسين قال الامام ولا أدري الذي يصدّقها يقول بالصبر الى انقضائه مدة الحمل أم الى ظهور الخبايا والاربع الثاني فان التأخير أربع سنين من غير ثبت بعيد اه لا بد في ذلك فان الزوج مادام يغشاها فاحتمال الحمل موجود وان زادت المدة على أربع سنين وقال الله يبرى ينبغي أن يمنع الزوج من الوطء لئلا يقع حمل يمنع استيفاء ولي الدم أما اذا لم يمكن جهله عادة كأيسة فلا تصدق كما نقله الباقريني عن النص فان الحس يكذبها وخرج بقصاص النفس وما ذكره محمد ود الله تعالى فلا تجلس لها ولا تستوفي أيضا مع وجود المرضة بل ترصعه هي ولا بعد الرضاع حتى يوجد له كافل (ومن قتل عمدا) كسيف أو بئقيل كبحر (أو خنق) بكسر النون عن الجوهرى ويسكنونهم عن خاله الفارابي وتبعه المصنف في شعر يرمع فجوز به فنع الخلاء وكسرها ومعه عصر الحلق (وتجوبع ونحوه) كتنفر بق أو تنحرق أو ألقاه من شاطئ (اقتص به) أي اقتص الولي بمثله فان المماثلة معتبرة في الاستيفاء لقوله تعالى وان عاقبتكم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم وقوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلهما وقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعندوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم رضى رأس يهودي بين حجرين وكان قد قتل جارا بذلك وروى البيهقي مرفوعا من حرق حرقناه ومن عرق عرقناه ولان المقصود من القصاص التثني وانما يكمل اذا قتل القاتل بمثل ما قتل وحديث النهي عن المماثلة مجبول على من وجب قتله لا على وجه المكافاة * (تنبيهه) * قوله اقتص به أي له ذلك لانه يتبعين فلو عدل الى السيف جاز جزما كما ذكره بعد وكذا راعى المماثلة في طريق القتل راعى في الكيفية والمقدار في التجويع بحسب مثل تلك المدة ويمنع الطعام وفي الاقاء

في الماء أو النار ياتي في ماء ونار مثلهما ويرك تلك المدة وتشدقوا عنه عند الالقاء في الماء ان كان يحسن
 السباحة وفي الخلق يخنق بمثل ما خنق بمثل تلك المدة وفي الالقاء من الشاهق يلقى من مثله وترعى صلابه
 الموضع وفي الضرب بالثقل راعي الحجم وعدد الضربات واذا تيسر الوقوف على قدر الحجر أو النار أو على عدد
 الضربات أخذ باليقين وقيل يعدل الى السيف هذا اذا عزم على أنه ان لم يمت بذلك قتله فان قال فان لم يمت به
 عاوت عنه لم يمكن كما قاله المتولي وغيره لما فيه من التعذيب (أو) قتل (بسهرة فسيغ) يقتل لان عموم
 السحر حرام لاني مباح فيه ولا يضبطا وتختلف تأثيراته وفي الخبر حد الساحر ضربة بالسيف رواه
 الترمذي * (تنبيه) * هذه المسئلة مستثناة من القاعدة المنتظمة لما ذكره وكذا قوله (وكذا آخر) يقتل
 غالباً يقتل جانها كان أوجرها المجنى عليه فبسهرة يقتل الجاني (ولو لا) يقتل غالباً كان لا يلزم بغير
 فبسهرة يقتل الاثماً (في الاصح) فيها وعبر في الروضة بالصحيح لان المماثلة متممة للخبر المفعول فيمتنع
 السيف والثاني في الخبر بوجوه ما ذكره أو ما عرفت في اللواط يدس في دبره خشبة قريبة من آلهة يقتل ثم ادعى
 معنى اللواط ما لو جامع صغيراً فقتلها كافي للحرر ولكن يمتنع في هذه العدول الى السيف قطعاً قاله الزركشي
 * (تنبيه) * كلام المصنف مشعر باختصاص المماثلة بالنفس وليس مراد بيل يعتبر في الطرف أيضاً ان أمكن
 كفي الروضة وأصلها فان لم يمكن كان أبان طرفه بسحر فلا يستوفي الا بالسيف * (فروع) * لو أوجر بولاً فساكن الحجر
 فيه اذ كرا أو ماء نجسا أو جر ماء طاهر اذ كره في أصل الروضة وان أغرقه بالمخ جاز تغريقه في العذب دون
 عكسه وان لم تأكل الحيوان الاول في جواز القاء الثاني لئلا كل وجهان أقرب ما عدم الجواز ولو قتله
 به ودم من طعام أو آله اقتص منه بمثله اذ لم يكن مهر بائع الغسل ولو أنشده حية فهل يقاد بمثلها أو وجهان
 في الحماوى قال فان كانت تلك الحية موجودة لم يعدل الى غيرها أى اذا قلنا تنهش وهو الظاهر ولو رجع
 شهود الزنا بعد رجم الشهود عليه اقتص منهم بل رجم كما ذكره الرافي أو بعد موته بالجلد اقتص منهم بالجلد
 كفي فتاوى البغوى (ولو جوع) أو حرق أو غرق (كخروجهم) أو تغريقه أو تغريقه أى كدة
 ذلك (فلم يمت) من ذلك الجنس (زبد) فيه حتى يموت ليكون قتله بالطارىق التي قتل به ولا يبال بزيادة
 الايام والتعذيب كالجواب رتبة انسان بضربة واحدة ولم تحز رقبته الا بضربة واحدة وهذا ما صححه المصنف هنا
 وفي تصحيح التنبيه تبعاً للحرر (وفي قول السيف) يقتل به وهذا هو الاصح كما نص عليه في الام والمختصر
 وقال القاضي الحسين ان الشافعي لم يقل بخلافه ولم يخالف مذهب الشافعي فيه وجرى عليه جمع من
 الاصحاب وصوبه بالماضي وغيره لان المماثلة قد حصلت ولم يبق الاتفرق الروح فيجب نفوذها بالاسهل
 ولم يصرح في الروضة ولا الرافي في الشرحين بترجيح واحد من القولين (ومن عدل) عما تجوز فيه
 المماثلة (الى سيفه) سواء أوضى الجاني أم لا لانه أوحى وأسهل بل هو أولى للخروج من الخلاف
 * (تنبيه) * المراد بالعدول الى السيف حيث ذكر حرق الرقبة على الممهور فلو عدل الى ذبحه كالبهيمة لم
 يجوز له تركه الحرمه وجهه بعضهم على ما اذ لم يكن القاتل قد فعل ذلك أما عكس ما ذكره المصنف بان كان
 الجاني قتل بالسيف ويريدولى المقتول قتل الجاني بغيره فانه لا يمكن من ذلك (ولو) قتله بجرح ذي قصاص
 كان (قطع) يده (فسرى) قطعه بالنفس (فلو حرق رقبته) ابتداء لانه أسهل على الجاني من القطع
 ثم الحز (وله القناع) للمماثلة (ثم الحز) للرقبة حالاً للسرية ولا يجاب الجاني اذا قال لولى المجنى عليه
 أهلى مدة بقاء المجنى عليه بعد جنائتي لثبوت حق القصاص ناجزاً (وان شاء) الولي آخر (وانتظر
 لسرية) بد القناع وليس للجاني أن يقول لولى المقتول أرحنى بالقتل أو العفو بل الخبر الى المستحق
 * (تنبيه) * ظاهر الخلاف كالروضة وأصلها ان لولى في صورة السرية قطع العضو بنفسه وان منع عنه من
 القناع حبس لسرية وهو كذلك كما مرر الإشارة اليه عند قول المصنف ويقتص على الفور فهم تعبيره
 بقطع أو محل الحكم المذكور في جراحة سارية بشرع فيها القصاص كقدرته في كلامه وهو احتراز عن

وقتلها بعد انفصال الولد قبل وجود ما يغنيه فمات لزمه القود به كجواب رجل يبيت ومنعه العلم حتى
مات فان قتلها وهي حامل ولم ينفصل جها أو انفصل سالما ثم مات فلا ضمان عليه لانه لا يعلم انه مات بالجنابة
فان انفصل ميتا فالواجب فيه غرة وكفارة أو مائة مائة مات فدرة وكفارة لان الظاهر ان تألم وموته من موته
والدية والغرة على عاتقه لان الجنين لا يباشر بالجنابة ولا يتيقن حياته فيكون هلا كمنهنا أو شبهه
بخلاف الكفارة فانم في ماله وان قتلها الولي باصر الامام كان الضمان على الامام علم بالجنابة أو جوهلا أو علم
الامام وحده لان البحث عليه وهو الاثر به والمباشر كالاتي لصدور قوله عن رأيه وبحكمه وبه ذافق
المكره حيث يقتضيه فان علم الولي دونه فالضمان عليه لا جتماع العلم مع المباشر ولو قتلها لجهلا فلا ضمان
بجاهل فلا ضمان عليه أو عالما فكالولي يضمن ان علم دون الامام وما ضمه على عاتقه كالولي وان قال ابن المقرئ
انه من ماله فان علم بالجنابة والجلاد والولي فالقياس على ما مر كما قال الاسنوي ان الضمان على الامام هنا
ايضا خلافا لما في الروضة من انه اعلمهم اثلاثا بحيث ضمه لنا الامام الغرة فمضى على عاتقه كما قاله الرافعي وهو قياس
ما مر كما قاله الاسنوي خلافا لما في الروضة من انه في ماله وليس المراد بالعلم بالجنابة حقيقة الحساب بل المراد بطن
و كذب عياله ولو ماتت الام في حد أو نحوه من العقوبة لم يضرب بلم تضمن لانها سالت بحد أو عقوبة عليها
وان ماتت بالمراد للولادة فهي مضمونة بالدية أو بغيره ما نضفها واقتصاص الولي منها جاهد لإرجوع الامام عن
اذهله في قتلها كوكيل جهل عزل موكله أو عفو عن القصاص وسبأني (والصحيح) المنصوص في الام
(تصدية لها في جها) اذا أمكن جها اعانة (غير متخيلة) لقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله
في أرحامهن أي من حمل أو يفض ومن حرم عليه كتمان شيء وجب قبوله اذا أظهره كالشهادة وقبوله على
الله عليه وسلم قول العامدية في ذلك بل قال الزركشي ينبغي أن يقال بوجوب الاختيار عليها بذلك لحق الجنين
وقد حكى داود وجهه افيها ما اذا لم تخبر به وقتلت ان الضمان يجب على عاتقها وهو غريب اه والثاني
لا تصدق لان الأصل عدم الحمل وهي متهمه بتأخير الواجب ولا بد من بيضة تقوم على ظهروها خياله أو انفراد
المستحق كصرح به في الروضة وأصلها وعلى الاول هل تخلف أولاد أيات أو جهلها الاول كصرح به
المأوردى وحزمه ابن قاضي عمارون في تصحيحه على هذا الكتاب لان لها غرض في التأخير وقال الاسنوي
المتجه الثاني لان الحق لعبها وهو الجنين قال الامام ولا أدري الذي يصدقها يقول بالصبر الى انقضاء مدة
الحمل ثم الى ظهورها والرجل والاربع الثاني فان التأخير أربع سنين من غير ثبت بعيد اه لا بد في ذلك وان
الزوج ما دام يغشاهما احتمال الحمل موجود وان زادت المدة على أربع سنين وقال الدميري ينبغي أن يجمع
الزوج من الوطء ثلاثا يقع حمل يمنع استيفاء ولي الدم أما اذا لم يمكن حملها اعانة كآيسة فلا تصدق كما قاله البلخي
عن النص فان الحس يكذبها وخرج بقصاص النفس وما ذكره من حد والله تعالى فلا تجنس لها ولا
تستوفي أيضا مع وجود المرضعة بل ترضعه ولا بعد الرضاع حتى يوجد له كافل (ومن قتل عمدا) كسيف
أو بندقية كبحر (أو خنق) بكسر الون عن الجوهري وبسكونه عن خاله العارابي وتبعه المصنف في
خبره مع تجوز فنع الخاء وكسرهما وعصر الحلق (وتجوز بيع ونحوه) كنعريق أو نعريق أو ألقاه
من شاطئ (اقتضيه) أي اقتضى الولي بماله فان المماثلة معتبرة في الاستيفاء لقوله تعالى وان عاقبتهم فاقبوا
بما عاقبتهم وقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها وقوله تعالى فمن اجتهدى عليكم فاعدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم رضى رأسه ودي بين حجرين وكان قد قتل جارية
بذلك وروى البيهقي مرفوعا من حرفه فناء ومن غرق فناء ولان المقصود من القصاص التثقيف والما
يكمل اذا قتل القاتل بما قتل وحديث النهي عن المماثلة محمول على من وجب قتله لاعلى وجه المماثلة
* (تنبيه) * قوله اقتص به أي له ذلك لانه يتعين له بعد الى السيف فجاز جزما كما ذكره بدوي كراعي
المماثلة في طريق القتل تراعى في الكيفية والمقدار في التجويع بحسب مثل تلك المدة ويمنع العلم وفي الالقاء

في الماء أو النار ياتي في ماء ونار مثلهما ويرك تلك المدة وتشدد قائمه عند الاقاء في السماء كان يحسن
 السباحة وفي الخلق يخفى بمثل ما خلق بمنزل تلك المدة وفي الاقاء من الشاهق ياتي من مثله وترعى صلابة
 الموضع وفي الضرب بالمثل يرعى الحجم وعدد الضربات واذا تعدد الوقوف على قدر الحجر أو النار أو على عدد
 الضربات أخذ بالعين وقبل يعدل الى السيف هذا اذا عزم على الله ان لم يمت بذلك قتله فان قال فان لم يمت به
 عوفت عنه لم يمكن كما قاله المتولي وغبر لمسايقه من التعذيب (أو) قتل (بسحر فبسيف) يقتل لان عموم
 السحر حرام لاثني مباح فبشبهه ولا ينضب ولا يتخلف تأثيراته وفي الخبر حد الساحر ضربة بالسيف رواه
 الترمذي * (تنبيه) * هذه المسئلة مستنفاة من القاعدة المتقدمة لما ذكر وكذا قوله (وكذا آخر) يقتل
 غالباً قتل جان بها كان أوجرها الجاني عليه فبسيف يقتل الجاني (ولو ط) يقتل غالباً كان لا يصغير
 فبسيف يقتل الا لا (في الاصح) فيها ما عرفت في الروضة بالصحيح لان المماثلة بمنفعة لتعريم الفعل فبتعين
 السيف والثاني في الخبر يوجهاً كما قيل أو ماء وفي اللواط يدس في دبره خشبة قريبة من آله ثم يقتل مازي
 معنى اللواط ما لو جامع به غيره فقتلها كافي للحرر ولكن يتعين في هذه العدول الى السيف قطعاً قاله الزركشي
 * (تنبيه) * كلام المصنف مشعر باختصاص المماثلة بالنفس وليس مراد ابل يعتبر في الطرف أيضاً ان أمكن
 كافي الروضة وأصلها فان لم يمكن كان أبان طرفه بسحر فلا يستوفي الا بالسيف * (فرو ع) * لو أوجر بولاً فبالحجر
 فيه ما ذكر أو ماء نجساً أو جرماً طاهر اذ كره في أصل الروضة وان أغرقه بالمخ جاز تغريقه في العذب دون
 عكسه وان لم تأكل الحيتان الاول في جواز القاء الثاني لئلا كاه وجهان أقر بهما عدم الجواز ولو قتله
 به سهو ومن طعام أو آلة اقتص منه بمثله اذا لم يكن مهر بائع الغسل ولو أنه شحمية فهل يقاد بمثله او جهان
 في الحواي قال فان كانت تلك الحية موجودة لم يعدل الى غيرها أي اذا قلنا تنهش وهو الظاهر ولو رجس
 شهو الزنا بعد رجس المشهود عليه اقتص منهم بل رجس كاذ كره الرافعي أو بعد موته بالجلد اقتص منهم بالجلد
 كفي فتاوى البغوى (ولو جوع) أو حرق أو غرق (كجوعه) أو تخريقه أو تغريقه أي كدة
 ذلك (فلم يمت) من ذلك الجففس (زيد) فيه حتى يموت ليكون قتله بالطريق التي قتله ولا يبال بزيادة
 الايام والتمذيب كالمضرب ربة انسان بضربة واحدة ولم تخز رقبته الا بضربتين وهذا ما صححه المصنف هنا
 وفي تصحيح التنبيه تبعاً للحرر (وفي قول السيف) يقتل به وهذا هو الاصح كما نص عليه في الام والمختصر
 وقال القاضي الحسين ان الشافعي لم يقل بخلافه ولم يخالف مذهب الشافعي فيه وجرى عليه جمع من
 الاصحاب وصوبه بالقبيني وغيره لان المماثلة قد حصلت ولم يبق الا تطويع الروح فيجب تفويتها بالاسهل
 ولم يصرح في الروضة ولا الرافعي في الشرحين بترجيح واحد من القولين (ومن عدل) عما تجوز فيه
 المماثلة (الى سبب قتله) سواء أراضى الجاني أم لا لانه أوحى وأسهل بل هو أولي للخروج من الخلاف
 * (تنبيه) * المراد بالعدول الى السيف حيث ذكر حر الرقبة على المعهود فلو عدل الى ذبحه كالمهية لم
 يجزئها تنكح الحرمة وجعله بعضهم على ما اذا لم يكن القتال قد فعل ذلك أما عكس ما ذكره المصنف بان كان
 الجاني قتل بالسيف ويريد ان يقتل الجاني بغيره فانه لا يمكن من ذلك (ولو) قتله بجرح ذي قصاص
 كان (قطع) يده (فسرى) قطعه للنفس (فلاولى حر رقبته) ابتداء لانه أسهل على الجاني من القطع
 ثم الحز (وله القطع) للمماثلة (ثم الحز) للرقبة حالاً للسرية ولا يجاب الجاني اذا قال لولى الجاني عليه
 أنه لاني مدة بقاء الجاني عليه بعد جنائبي لثبوت حق القصاص ناجزاً (وان شاء) الولي آخر (وانتظر
 اسرية) بعد القطع وليس للجاني أن يقول لولى المقتول أرحنى بالقتل أو العفو بل الخسيرة الى المستحق
 * (تنبيه) * ظاهراً للاحقة كالروضة وأصلها ان لولى في صورة السرية قطع العضو بنفسه وان منعناه من
 القناع حيث لا سرية وهو كذلك كما عرفت الاشارة اليه عند قول المصنف ويقتص على الفور وفهم تعبيره
 بقطع أرصل الحكم المذكور في جراحة سارية يشرع فيها بالقصاص كما ذكرته في كلامه وهو احتراز عن

جرحاً بالجلابة المذكرة كورسكه في قوله (ولومات بجانة أو كسر عدد) أو نحو ذلك مما لا يخص
 فيه ككسر أعداد (فالمز) فتم لا ولي لان الماتلة لا تنفك في هذه الحالة بدليل عدم ايجاب القصاص في
 ذلك عند الاندمال فتعبر السيف وهذا ما صحه المصنف هنا تبعاً للمعمر (وفي قول) أن الولي أن يفعل
 بالجلاني (كفعله) تنقيحاً للماتلة في فعله وهذا هو الاصح كما صحه المصنف في تصحيح التنبية ونقله في
 الروضة عن ترجيح الاكثرين ووقع في المحرر نسبة الاول الى الاكثرين فتبعه المصنف قال ابن شسبة
 والظاهر أنه سبى فلم يكن أراد أن يقول الثاني فقال الاول * (تنبيه) * محل الخلاف عند الاطلاق
 أما إذا قال أجيبة وأقله ان لم يمت فله ذلك قطعاً فإن قال أجيبة أو ألقيه من شاطئ ثم أقفول لم يكن من ذلك
 مان أضاف بقصد الهو وزر وان لم يبع له مديته ولا يجبر على قتله (فان لم يمت) على القول الثاني كما أشار
 اليه المصنف بمعاذ بالفاء (لم تزد الجوانف في الاظهر) لاختلاف تأثيرها باختلاف محلها بل تحزرت رقبته
 والثاني تراد حتى يموت ليكون ازهاق الروح تصاصاً بما روى ازهاقها عدواناً * (تنبيه) * كلام الرافعي يفهم
 ان معنى الزيادة على هذا الرأي أن يجاف بموضع آخر وفي التتمه وغيرها ان معناه أن توسع الجلابة حتى
 يموت (ولو اقتصر على ع) أي على عوارض عضو رقبته نصف الدية من قاطعه (ثم مات) المقطوع الاول (سراية
 ولوليه سر) رقبه القاطع في مقابلة نفس مورثه (وله عفو بنصف دية) والبد المستوفاه مقابلة بالنصف
 الآخر وان مات الجلاني حنفاً أنه أو قتله غير الولي تعين نصف الدية في تركه الجلاني (ولو قطع يده فاقص)
 المقطوع (ثم مات) سراية (ولوليه المز) رقبه الجلاني في مقابلة نفس مورثه (فان عظم) عن حرها
 (فلا تثنى) له لانه استوفى ما بقا بل الدية بقصاص اليمين * (تنبيه) * محل ما ذكر عند استواء اليمين
 فلونقص دية القاطع كل قطع ذي يده لم أو يديه فاقص منه موات المسلم سراية وعفوا ليه عن النفس
 بالبدل فله في الاول خمسة أسداس دية لان المستحق استوفى ما قابل سدسها وفي الثانية ثلثاها لان المستحق
 استوفى ما يقابل ثلثها صحه في الروضة وأصلها في باب العفو ولو قطع أحد أيديه فاقص منها
 ثم مات الرجل فمات ولوليه عن النفس بالبدل فله في الاول ثلاثة أرباع الدية لان المستحق استوفى
 ما يقابل ربعها وفي الثانية نصفها لان المستحق استوفى ما يقابل نصفها قال ابن النقيب وقياس ذلك في
 عكس المسئلة إذا قطع رجل يده امرأة فاقصت ثم ماتت سراية وعفوا ليه على ما أنه لا تثنى له قال ولم أره
 مسأورا اه وهذا ظاهر لان المستوفى ما يقابل ديتها ولو قطع يده فاقص منه ثم عتقت فماتت الحر
 بالسراية سقط من دية نصف قيمة العبد ولزم السيد الاقل من القيمة وباقي الدية اذعتة اختياراً للفداء
 (ولومات جان) سراية (من قطع قصاص فهدر) نفسه اقله تعالى وان انتصر به مد ظله الاية
 وروى البيهقي عن عمر وعلى رضي الله تعالى عنهم ان مات في حديد أو قصاص فلا دية له والحق قتله ولانه مات
 من قطع مستحق ولا يتعلق بسرايته ضمان كقطع يد السارق (وان مات) أي الجلاني بالقصاص منه والجنى
 عليه بالجنانية (سراية معاً أو سبق الجنى عليه) أي سبق موته موت الجلاني (فقد اقتص) أي حصل قصاص
 البدن قطع يد الجلاني والسراية بالسراية ولا تثنى على الجلاني لان السراية لما كانت كالباشرة في الجناية وجب
 أن تكون كذلك في الاستبقاء (وان تأخر) موت الجنى عليه عن موت الجلاني سراية (فله) أي لولي الجنى
 عليه (نصف الدية) في تركه الجلاني (في الاصح) اذا استوفى ما ياديه والثاني لا تثنى له لان الجلاني مات سراية
 بفعل الجنى عليه فماتت المقابلة ودفع بان القصاص لا يسبق الجنانية فان ذلك يكون في معنى السلم في القصاص
 وهو ممتنع * (تنبيه) * لو كان ذلك في قطع يده بالإلزام يستحق شيئاً لأنه قد استوفى ما يقابل النفس أو في
 موضحة وجب تسعة أعشار الدية ونصف عشرها وقد أخذ الجنى عليه بقصاص الموضحة نصف العشر وقس
 على ذلك ثم اعلم ان هذه المسئلة الاتية تسمى مسئلة الدهشة والمخرج فيها الأحوال الحال الاول ان يقتصد
 الإباحة ككتابه على ذلك بقوله (ولو قال) مكاف (مستحق) قصاص (يعين) للجلاني (أخرجه) أي يجزئك

(فانخرج) له (يساره) عالم باو به دم اجزائها (وقصد اباحتها) فقطعها وهو مكاف حرم مستحق
قصاص اليمين فهو درة لا قصاص فيها ولا دية سواء أعلم القاطع أم اليسار مع ظن الاجزاء أم لا جعلها عوضا
عن اليمين أم لا لان صاحبها بذلها مجانا وان لم يتلفها بالاباحة كقولنا لا نولي متاعا لا قيمه في البحر فتأوله
ولا يجب فيه انه اذا ألقاه في البحر ويبقى قصاص اليمين الا اذا مات المبيع أو ظن القاطع الاجزاء أو جعلها
عوضا فانه يعدل الى الدية لان اليسار وقعت حد واخرج بالمكاف المقدر في كلامه المجنون فانه اذا أخرج
يساره وقطعها المقتصر عالم بالاحال وجب عليه القصاص وان كان جاهلا وجب عليه الدية وصورته أن يجني
عاقلا ثم يجني والا فلا المجنون حاله الجنابة لا يجب عليه قصاص وبالحر المقدر في كلامه أيضا الرقيق فانه لا يتم در
يساره باباحتها قطعه او في سقوط القصاص اذا كان القاطع رقيقا وجهان في الروضة وأصلهما في مسائل
الا كراهة بلاترجيح ورجح الباقي في السقوط وهو الظاهر * (تنبيهه) * كلام المصنف يشعر بمباشرة
المستحق للقطع مع أن الاصح عدم تمكنه من استيفاء القصاص في الطرف كما سبق وصورة ما نولي بما اذا
أذن له الامام في استيفاء القصاص بنفسه الحال الثاني أن يقصد المخرج جعلها عن اليمين كمنه على ذلك بقوله
(وان قال) المخرج بعد قطعهها (جعلتها) حالة الانحراج (عن اليمين وظننت اجزاءها) عنها (فكذب)
القاطع في هذا الظان وقال بل عرفت أنها اليسار وأنهم لا تجزئ عن اليمين (فالاصح لا قصاص في اليسار)
سواء قال القاطع ظننت أنه اباحتها أو أنها اليمين أم علمت أنها اليسار وأنهم لا تجزئ أو قطعتهم عن اليمين
وظننت أنهم تجزئ عنها شبهة بذلها الا أنما ذلك مقام اذنه في القطع وهو لو قال لغيره أقطع يدي فقطعها
لاقصاص عليه (وتجبدية) فيها لا لم يسهلها مجانا والثاني يجب القصاص وهو في الاولى احتمال للامام
وعبر في الروضة عن مقابلة في الثانية بالمذهب وفي الثالثة بالاصح وفي الرابعة بالصحيح * (تنبيهه) * ما ذكره
المصنف في هذه الحال الثاني ليس مطابقة لما في الحرر ولا في الروضة وأصلها عبارة في الحرر ولو قال قصدت
ايةا عن اليمين وظننتها تجزئ عنها أو قال القاطع عرفت ان المخرج اليسار وأنهم لا تجزئ فله القصاص في
الاصح ومراعاة عرفت بضم التاء لا متمسكهم فقل المصنف انها باقتضائه للخطاب فعبر عنه بالتكذيب قال
ابن شهاب وهو غير صحيح لأمري من أحدهما ان هذا اليسر وضع تنازعهما والذي في الروضة وغيره في هذا
القسم كله ظن القاطع أو علمه الأمر الثاني انه يقتضي انه اذا قصده يجب قصاص اليسار والذي في الشرح
والروضة في هذه الحالة أنه لا قصاص أيضا على الاصح (ويبقى قصاص اليمين) في الاولى قطعا وفي الثانية
على المذهب وفي الثالثة على أصح الوجهين لانه في الثلاثة لم يستوف ولا عفا عنه أما الرابعة فيسقط فيها ولو لم
ديه ما قطع الاخر دوسرى القطع الى النفس وجب ديتها ونحو ذلك فيها اليسار قاله في التمهة الحال الثالث
للخروج أن يقول دهشت كمنه على ذلك بقوله (وكذا لو قال) المخرج (دهشت) بضم أوله بخطه
ويجوز فتحه وكسر ثانيه من الدهشة وهي الحسيرة (فظننتها اليمين) أو قال ظننته قال المخرج
يسارك (وقال القاطع) المستحق أيضا (ظننتها اليمين) فالمذهب لا قصاص في اليسار وتجب ديتها
الا اذا قال ظننت اباحتها أو دهشت أو علمت أنها لا تجزئ فانه يلزمه قصاص اليسار أم في الاولى فهو بمن قتل
رجلا وقال ظننت انه اذن في قتله ويفارق عدم لزومه في حاله ان اباحتها مع قصد المخرج جعلها عن اليمين
بان جعلها عن اليمين تسليط بخلاف ان اخرجها دهشة أو ظننا منه انه قال المخرج يسارك وأم في الثانية فلان
الدهشة لا تليق بحال القاطع وأم في الثالثة فلانه لم يوجد من المخرج تسليط ولا يسقط قصاص اليمين الا ان
قال ظننت أنها لا تجزئ عن اليمين أو قطعها عوضا كما مر * (تنبيهه) * حيث أوجبنا الدية في اليسار في
الصورة رامة فهي في ماله لانه قطع متعمدا وكذا من قطع أغنيتين باغلة وقال أخطأت وتوهمت اني أقطع
أغلة واحدة تجب دية الاغلة الزائدة في ماله لا على غلته لان اقراره لا يسرى عليها وان اعترف بتعمده
فقطعت منه الاغلة الزائدة ويصدق بيمينه في أنه أخطأ لانه اعترف بقصده وحيث أوجبنا قصاص اليمين

فوقته بعد ان دمال اليسار الى توالى القطعين من شمار الالهلاك ولو كان المستحق يجزونا وقال اخرج يساراك
او يمنك فانخرجها فقامه اهدرت لانه انا فها ابتليما وان لم يخرجها له وقطع يمينه لم يصح اسبغ فاقوه
لعدم اهليته وجب لكل دية ومقتل القول قول النرج بدفعه فيمضى لانه اعرف بقصد دمه ثم هذا كانه
في القصاص فان جرى في السرقة فقال الجليل لا يسار الخرج يمنك فانخرج يساره وقطعها والمذهب
المنصوص انه يكتفى بما جرى للعدو والفرق أن المقصود بالحد التنكيل وتعليق الالة الباطشة وقد حصل
والقصاص مبنى على الممانعة

* (فصل) * في موجب العمد في العفو (موجب) بفتح الجيم أى مقتضى (العمد) في نفس أو غيرها
(القد) عينا وهو بفتح الواو القصاص اقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وفي الحديث من قتل
عدواه وقود راء أبوداود والنسائي وغيرهما باسناد صحيح ومضى قود الانهم بقودون الجاني بجعل أو غيره
الى محل الاسبق لانه بدل متاف فتمت جنسه كسائر المتلفات (والدية) أو الارش (بدل عنه عند
سقوطه) به أو غيره كونه الجاني وكان ينبغي أن يز يد الارش كقدرته في كلامه يشمل الجراحات
* (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف أن الدية بدل عن القود به صرح الدراري وغيره وقال الماوردي هي
بدل عن النفس لاعتن القود بدليل ان المرأة لو قتلت رجلا وجب عليها دية الرجل فلو كانت بدلا عن
القود وجب عليها دية المرأة وقال المتولي الواجب عند العمدية المغتول لأدية القتال وجمع بعضهم
بين الكلامين بان القود بدل عن نفس الجاني عليه بدل البديل بدل (وفي قول) موجب العمد
(أحدهما مبهما) وفي الحرر لابعينه وهو القدر المشترك بينهما في ضمن أى معين منهما وصحح المصنف
هذا في تصحيح التنبيه ولا اعتماد عليه في المذهب وان قال انه الجديد * (تنبيه) * محل الخلاف كما قاله
ابن النقيب فيما اذا كان العمد يوجب القصاص فان لم يوجب كقتل الوالد ولد والمسلم الذي فان وجبه الدية
جزما ومحلها أيضا عند دخوله الدية يخرج مثل المرتد فان الواجب فيه القود جزما (وعلى القولين)
معا (لولى عفو) عن القود (على الدية بغير رضا الجاني) لما روى البيهقي عن مجاهد وغيره كان في شرع
موسى صلى الله عليه وسلم تحتم القصاص جزما وفي شرع عيسى صلى الله عليه وسلم الدية فقنا تخفف الله تعالى
عن هذه الامة وخبرها بين الامر بين ما في الالزام باحدهما من المشقة ولان الجاني محكوم عليه فلا يعتد به رضاه
كالخالف عليه والمفهوم عنه ولو عفا عن عضو من أعضاء الجاني سقط كله كما ان تطليق بعض المرأة تنال
لكلها ولو عفا بعض المستحقين سقط ما أيضا وان لم يرض البعض الا سخر لان القصاص لا يتجزأ ويناق
فيه جانب السقوط لحقن الدماء ولا يؤثر فيه الجهل فلو قطع عضو رقيق عفا عنه سده قبل معرفته بالعضو المعفو
عنه صح العفو لان العفو مستحب فقد رغب الشارع فيه قال الله تعالى فمن عفا وأصلح فأجره على الله ووروى
البيهقي وغيره عن أس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما رفع اليه قصاص قط الا أمر فيه بالعفو (وعلى
الاول) وهو أن موجب العمد القود (لواطلق) الولي (العفو) عن القود ولم يتعرض للدية بنفي
ولا اثبات (فالمذهب لادية) لان القتل لم يوجب الدية على هذا القول والعفو اسقاط ثابت لا اثبات معدوم
والثاني تحب لقوله تعالى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع المعروف أى اتباع المال وذلك يشعر بوجوبه
بالعفو وأبواب الاول بحمل الآية على ما اذا عفا على الدية فان قيل ما الفرق بين عبارة المصنف وعبارة الروضة
وهي لو عفا عن القود مطلقا الخ أجيب بان الفرق بينهما ان هذه قيدت العفو بالاطلاق بخلاف عبارة
المصنف فانما تقتضيه لابقية دفهسى أعم * (تنبيه) * محل الخلاف ما اذا أمكن ثبوت المال فان لم يمكن
كان قتل أحد عبدي شخص سده الا سخر ما سده أن يقتص وأن يعفو ولا يثبت له على سده مال فان اعتقه
لم يسهما القصاص فان عفا السيد بعد العتق مطلقا لم يثبت المال جزما وعلى ما ثبت كفى الرخصة وأصاها
آخر الباب ونفى المصنف الدية قد يفهم انه لو اختار الدية عقب عفو المملوك لم تحب والمذكور عن ابن كج وجوبها

ويكون اختيارها بعد العفو تنزيلا له، منزلة العفو عما يجادلها من اختلاف ما ذكرنا من اختلافها عن العفو فلا يجب
تلافا لما نقل عن بعض الأصحاب ولم يمارع المصنف على القول المرجوح اعطاه وعدم العمل به (ولو عفا)
الولي على القول الاول (عن الدينة لغا) عفو لانه عفا عما ليس مستحقا له (وله العفو) عن القصاص
(بعد عفا) وانزاعه لان المادغى كالمعذور (ولو عفا) على القولين عن القود (على غير جنس الدينة)
أوصالح غيره عليه (ثبت) ذلك الغير أو المصالح عليه وان كان أكثر من الدينة (ان قبل الجاني) أو المصالح
ذلك وسقط عنه القصاص (والا) بان لم يقبل الجاني أو المصالح ذلك (فلا) يثبت لانه اعتبارا فاشترط
رضاهما كعوض الخلع (ولا يسقط) عنه (القود في الاصح) لانه رضى به على عوض ولم يحصل له
وليس كالمصالح على عوض فاسدلان الجاني هناك قبل والتزم والثاني يسقط لرضاه بالمصالح عنه وعلى هذا هل
ثبتت الدينة قال البغوي هو كالعفو عما طلقا وأقره * (تنبيهه) * لو عفا عن القود على نصف الدينة قال
القاضي حسين هذه معضلة أسهرت الجلالة اهـ والجليلة بكسر الجيم وتشديد اللام الطاعنون في السن قاله
الجوهري وقال غير القاضي هو كعفو عن القود ونصف الدينة كذا قاله الشيخان قال في المهمات وما نقله عن
غير القاضي صرح به القاضي أيضا يسقط القود ونصف الدينة (وليس للمجذور فاس) أو نحوه كوارث
المديون استحق قصاصا (عفو عن مال ان أو جيبنا أحدهما) لا يعينه لانه ممنوع من التبرع به (والا) بان
أو جيبنا القود عينيا (فان عفا) من ذكر (عنه على الدينة ثبتت) قطعا كغيره (وان أطلق) العفو (فكما
سبق) من ان المذهب لالدية (وان عفا) من ذكر (على أن لا مال) أصلا (فالمذهب أنه لا يجب شيء) لان
القتل لم يوجب المال ولو كان هذا المفاس أن يعفو على مال كان ذلك تسكيفا بان يكتسب وليس عليه الا اكتساب
وقيل يجب الدينة بناء على ان اطلاق العفو يوجبها * (تنبيهه) * جرى المصنف هنا على طريقة الخلاف
لكنه في باب التفليس جزم بالصحة سواء أكان على مال أم لا حيث قال فيه ويصح اقتصاصه واسقاطه
واحتذر في مجرور عن المفاس قبل الجرح عليه فانه كمن سرق مفلس عن المجرور عليه بسبب عبارته كصبي
ومجنون فعفو هذا العفو (والمبذر) بمجته حكمه بعد الجرح عليه بالتبذير في اسقاط القود واستيفائه كرشيد
وعنه ما احتذر بقوله (في الدينة) فهو فيها (كفلس) أي كمن عورق فاس بل أولى منه لانه لان الجرح عليه
لحق نفسه لا لغيره وحينئذ فلا يجب الدينة في صورتي عاوه قال في الروضة وبه قطع الجهور (وقيل)
المبذر (كصبي) فلا يصح عفو عن المال بحال وهذا ما قطع عنه الفقهاء ويشهد له ما نقله
الشيخان في السير عن الامام وأقره انه لا يصح اعراض المجرور عليه بسببه عن الغنمة بخلاف
المفاس أماما بنذر بعد رده ولم يجز عليه ثانيا فصرقه نافذ على المذهب كالرشيد ولو كان السفيه
هو القاتل فصالح عن القصاص بأكثر من الدينة فليس ولا يجز لولي فيه كما هو قضية كلام الرافعي في
الجزية قال ولو كان المستحق لا يعفو الا بزيادة ولم يجب السفيه وأجاب الولي قال الامام اتبع رأي من
يرغب في الحق (فرع) عفو المكاتب عن الدينة تبرع فلا يصح بغير إذن سيده وباذنه فيه القولان (ولو
تصالحا) أي الولي والجاني (عن القود دلى) أكثر من الدينة كالمصالح على (ماتى بغير لغا) هذا
الصالح (ان أو جيبنا أحدهما) لا يعينه لانه زياده على الواجب نازل منزلة الصلح من مائة على مائتين
(والا) بان أو جيبنا القود عينيا والدية بدل عنه (فلاصح الصحة) لانه مال يتعاقب باختيار المستحق والتزام
الجاني فلا معنى لتقديره كبدل الخلع والثاني المنع لان الدينة خلفه فلا يزداد عليها * (تنبيهه) * محصل هذا
الخلاف كما قاله في المطلب أن يقع الصلح على ابل بالصفة الواجبة في جناية العمد فان كانت بغير صفتها
امام مينة أو في الذمة فينبغي الجزم فيها بالصحة على القولين معا لان الرافعي جزم في آخر الباب فيما اذا
صالح عن القصاص على ثوب أو عبد بالجواز وظاهره جواز ذلك ولو زادت على الدينة وجرى عليه في
المهمات ولو تصالحا على أقل من الدينة صح بالخلاف كما قاله القاضي (ولو قال) حرمكاف (ورشيد)

أو سب لا خير (أفطنى) أى يدى فلا (فعل فهدر) لاقصاص فيه ولا دية لالادن فيه * (تنبيه) *
 اعترض على المصنف من وجهين أحدهما أنه يقتضى أن السفيه ليس كذلك مع أنه كالرشيد السيد الشافعى
 أنه يقتضى أن اذن الرقيق يسقط المال لأنه رشيد مع أن اذنه لا يسقطه وفى سقوط القصاص باذنه وجهان
 مرت الإشارة اليهما مع ترجيح الباقي السقوط فلو عبر بما قدرته فى كلامه أسلم من الاعتراضين
 وعبارة الحرر والشرحين والروضة المالك لاسره والراية الحر الكامل سواء كان محجورا عليه أم لا يخرج
 العبد والصبي والمجنون هذان وقف القطع (فان سرى) للنفس (أو قال) له ابتداء (اقتضى) فقتله (فهدر)
 فى الاظهار لالادن (وفى قول تجب دية) الخلاف مبنى على أن الدية ثبتت للميت ابتداء فى آ خر جزه من
 حياته ثم تنافها الوارث أو ثبتت لوارث ابتداء عقب هلاك المقتول ان قلنا بالاول وهو الأصح لم تجب
 والاول جيت * (تنبيه) * أطلق وجوب الدية وظاهره أنه على هذا القول تجب دية كاملة فى صورتين
 وهو ظاهر فى صورة اقتضى وأما فى صورة القطع فالواجب نصف الدية لأنه الحادث بالسراية فله ابن الرقة
 وقوله فهدر ليس على عومه فان الكفارة تجب على الأصح لحق الله تعالى والاذن لا يؤثر فيها (ولو قطع)
 بضم أوله عضو من شخص يجب فيه قود (دفعها) المفعول (عن قوده وأرشه) فان لم يسر القطع
 بأن ائدمل (فلا شئ) من قصاص أو أرش لا سقطه الحق بعد ثبوته * (تنبيه) * قصير المصنف هذه
 المسئلة بما إذا عفا عن مجموع الامرين للاحترار عفى الروضة من أنه لو قال عفو عن هذه الجناية ولم يرذ
 كان عفا عن القود على النص أى رضى الارش الخلاف المار واحد ترز به قوله ولو قطع عما إذا كانت
 الجناية بجرح لا يوجب القصاص كالجائفة فعفا المجنى عليه عن القصاص فيها ثم سرت الجناية الى نفسه
 فلو لم يأن يقتص فى النفس لأنه عفو عن القود وهما الاقود فيه فلم يؤثر العفو وحكى الامام فيه الاتفاق ثم
 أبدى فيه احتمالا لنفسه (وان سرى) للنفس كما فى الحر (ولا قصاص) فى نفس ولا طرف لان
 السراية تولدت من مفعوعته فصارت شبهة دفاعة فله قصص أما إذا سرى الى عفو آخره لاقصاص فيه
 وان لم يعرف عن الاول ككسر (وأما أرش العضو) فى صورته سراية القطع للنفس (فان جرى) من المقطوع عفى
 لفنا العفو عن الجاني (لفنا وصية ك) أن قال بعد عفو عن القود (أو ميت له بارش هذه الجناية
 فوصية اقاتل) والاطهر صحتها ككسر فى باب الوصية وجبته بسقط الارش ان خرج من الثلث أو أجاز
 الوارث والامة ما منه القدر الذى يحتسبه الثلث (أو) جرى (لفنا ابراء أو اسقاط أو) جرى (عفو)
 عن الجناية (سقطا) الارش قطعا (وقيل) ما جرى من هذه الثلاثة (وصية) لاعتباره من الثلث فبأنى
 فيه اختلاف الوصية للقاتل ودفع بان ماذ كره اسقاط ناجز والوصية ما عفى بالموت * (تنبيه) * ما حكاه
 المصنف وجهه اوصى الام وقال الباقى انه الحق فكان ينبغي أن يقول وفى قول وصية (وتجب الزيادة عليه)
 أى أرش العضو المفعوع عنه ان كان (الى تمام الدية) للسراية سواء تعرض فى عفو لما يحدث منها أم لا
 (وفى قول ان تعرض فى عفو) عن الجناية (لما يحدث منها عقت) تلك الزيادة والاطهر عدم السقوط لان
 اسقاط الشئ قبل ثبوته غير منقلم نعم ان قاله بلفنا الوصية كلوصيت له بارش هذه الجناية وأرش لما يحدث منها
 أو يتولم منها أو يسرى اليه بنى على القولين فى الوصية للقاتل ويأتى جميع ما سبق فى أرش العضو * (تنبيه) *
 محل ماذ كره من التفصيل فى الارش اذا كان دون الدية أما اذا قطع يديه مثلا فعفا عن أرش الجناية وما يحدث
 منها سقطت الدية بكما فى الاطهر ان وفى جم الثلث سواء أصححنا الابرء على ما يجب أم لا لان أرش البدن
 دية كاملة فلا يزاد بالسراية شئ (ولو سرى) قطع العضو المفعوع عن قوده وأرشه كاصبع (الى عضو آخر)
 كجاني الكف (وان ائدمل) القطع السارى الى ماذ كره (ضمن دية السراية) فقط (فى الأصح) لأنه انما
 عفا عن موجب جنائية موجودة فلا يتناول غيرها والثانى المنع لانهما تولدت من مفعوعته أما القصاص فى
 العضو المقطوع وديته وسقطان * (تنبيه) * كلام المصنف يفهم أنه لا قصاص فى العضو الذى سرى

اليه وهو كذلك لان القصاص لا يجب في الاجسام بالسراية و يفهم ايضا أنه يضم من دية السراية وان
 تعرض لمباح حدث من الجنابة وهو كذلك على الاظهر السابق * (فرع) * لو عفا شخص عن عبد تعاقبه
 قصاص له ثم مات سراية صح العفو لان القصاص عليه أو تعلق به ماله بجنابة وأطلق العفو أو أضافه الى
 السيد صح العفو أيضا لأنه عفو عن حق لزوم السيد في غير ماله وان أضاف العفو الى العبد لغا لان الحق
 ليس عليه ولو عفا الوارث في جنابة خطأ عن الدية أو عن العاقلة أو أطلق صح لانه تبرع صدر من أهله وان
 عفا عن الجنائي لم يصح لان الحق ليس عليه ويؤخذ من هذا ان الدية لو كانت عليه صح العفو كأن كان ذميا
 وعاقلته مسلمين أو حريين وهو كذلك (ومن له قصاص نفس بسراية) قطع (طرف) كأن قطع يده فمات
 بسراية (لو عفا) وبه (عن النفس فلا قطع له) لان المستحق القتل والقطع طريقه وقد عفا عنه وقيل له ذلك
 وجزم به في البسيط وقال البلقيني انه المعتمد (أو) عفا وليه (عن الطرف فله ح الزرقة في الاصح) لان كلا
 منهما حقه والثاني المنع لانه استحق القتل بالقطع الساري وقد عفا عنه وخرج بالسراية المباشرة كالمقطع
 يده ثم قتله فالقصاص مستحق فيهما أصالة فلو عفا عن النفس لم يسقط قصاص الطرف وبالعكس أما اذا كان
 مستحق النفس غير مستحق الطرف كان قطع يده مستحقا ثم عفا عن النفس فقصاص النفس لو رثه
 العتيق وقصاص اليد للسيد ولا شك حينئذ ان عفا أحدهما لا يسقط حق الآخر (ولو عفا) الولي (ثم عفا
 عن النفس مجانا) أو بعوض (فان سرى القطع) الى النفس (بان بطلان العفو) ووقعت السراية
 قصاصا لان السبب وجد قبل العفو وترتب عليه مقتضاه فلم يؤثر فيه العفو فان قيل فما الفائدة بطلان العفو
 أوجب بان فائدته أنه لو عفا على مال لم يلزم وجبته فقله مجانا ليس بقيد كما علم مما قدرته (والا) بان لم يسر
 قطع الولي بل وقف (فيصح) عفو له لأنه أنقضى سقوط القصاص وبسقوط العوض المعفو عليه اذ لم يستوف
 بالقطع تمام الدية ولا يلزم الولي بقطع اليدني لانه حين فعله كان مستحقا بجملة التي المقطوع بعضها فهو
 مستوف لبعض حقه وعفو منه نصب على ما وراء ذلك وكذا الحكم فيما الوقت له بغير القطع وقطع الولي يده
 متعديا ثم عفا عنه لانه قطع عضو من مباح له فمكأن كالمقطع يد سرته * (تنبيهه) * لا يخفى أن قوله ولو
 قطع الخ من تمام حكم قوله (ومن له قصاص النفس بسراية طرف فانه تارة يعفو وتارة يقطع فذكر الاول
 ثم الثاني (ولو وكل) الولي غيره في استيفاء القصاص (ثم عفا) عن القصاص (فانقص الوكيل جاهلا)
 بذلك (فلا قصاص عليه) اعذره بخلاف من قتل من عهده سرته اذ بان مسماحيته يجب عليه القصاص لان
 القتال هناك مقصر بخلاف الوكيل (والاظهر وجوب دية) لانه بان أنه قتل بغير حق والثاني لا تجب لانه
 عفا بعد خروج الامر من يده فوقع لغوا (و) على الاول الاظهر وعبر في الروضة بالاصح (أنها عليه) أي
 الوكيل حالة مغالطة لو رثه الجنائي لالاعوكل كالمقطع يده واسقط حق الموكل قبل القتل (لا على عاقلته)
 لانه عام في فعله وانما سقط عنه القصاص لشبهة الاذن والثاني عليهم لانه فعله مع مقتدا باحتته (والاصح)
 المنصوص في الام (انه) أي الوكيل (لا يرجع بها) أي الدية (على العاني) أمكن الموكل اعلام الوكيل
 بالعفو أم لا لانه محسن بالعفو وما على المحسنين من سبيل والثاني يرجع اذا غرم لانه غره ورجحه بالبقيني
 حيث نسب الموكل الى تقصير بان أمكنه اعلامه ولم يعلمه لان الوكيل لم ينتفع بشئ بخلاف الزوج المغرور
 لا يرجع بالمهر على من غره لانتفاعه بالوطء اما الكفارة فيجب على الوكيل على القولين واحترز بقوله
 جاهلا عما اذا علم بالعفو فغلب عليه القصاص قطعا * (تنبيهه) * لو قال الوكيل قتله بشهوة ونفسي لامن جهة
 الموكل لزمه القصاص وانتقل حق الموكل الى التركة كإتقلا عن فتاوى البغوي وأقرا وان قال القفال
 في فتاويه بعدم جوبه ولو عزل الموكل الوكيل ثم أقتص الوكيل بعد عزله جرى فيه التفصيل المذكور
 (ولو رجب) لرجل (قصاص عليها) أي امرأة (فتسكنها عليه) أي القصاص بان جعله صداقا لها (جاز) أي
 صح النكاح والصداق أما النكاح فواضح وأما المهر فلانه عوض مقصود وقيل لا يصح ويجب المهر مثل

(وسقيا) القصاص لضم ذلک العفو لانما اکت قصاص نفسه (فان فارة) (قيل الوطء ج) عليها
(بنصف الارش) لتلك الجنابة لانه بدل ما وقع العقوبة كولو صدقة لتعليم سورة فعاهها ثم طلقها قبل
المدخول فانه يرجع بنصف أجره التعليم (وقيل قول) نص عليه في الامم يرجع عليها (بنصف مهر مثل)
بناءه على القول الثاني واحترز بقوله وجب قصاص عما اذا اوجبت الجنابة مالا كالخطأ فستكتمها على الارش
فان النكاح يصح دون الصداق للمهر بالدية * (خاتمة) * لو قتل سر عيدا فصالح عن قيمته المعلومة على عين
واسمعت أو ردت بعيب أو تلفت قبل القبض وجع السيد بالارش قطعاً فان كان الحافي فيه اذ كره عيدا
فالسيد مختار للهداء بالصالح وليس بمختار له ان صالح على رقبته واسمعت أو ردت بعيب أو تلفت قبل القبض
ويتعلق الارش حينئذ بها كما كان حتى لو مات سقط حتى الجنى عليه ولو قطع العبد يد الحر فاشترى بالارش
وهو الواجب لم يصح الشراء للعهد بل بوصف الابل وان كان الواجب القصاص سقط وان لم يصح الشراء لانه
اختيار للمال وان كان الشراء بغير الارش لم يسقط كولو قطعاه وهو في ملكه ولو صالحه عن القصاص على عين
فاستحق أو ردها بعيب أو تلفت قبل قبضها وجب على السيد الاقل من قيمة العبد وأرش الجنابة لاختياره
الهداء بالصالح

* (كتاب الديان) *

لما فرغ من القصاص عقبه بالدية لانما ابدل عنه على الصحيح رجوعها باعتبار الاشخاص أو باعتبار النفس
والاخراف ومفردها دية وهي المال الواجب بجنابة على الحر في نفس أوقية ادونها وأصلها اودية يوزن فله
والهاء بدل من فاء الكلمة التي هي واو أصلها اودية مشتقة من الودي وهو دفع الدية كالعدو من الوعد
تقول وديث القاتل أدية وديارية أي أديت دية، والاصل بها الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى
ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته ومئة دية والاحاديث الصحيحة طائفة بذلك والاجماع منعقد على
وجوبه في الجناة تعرض المصنف في آخر هذا الكتاب لبيان الحكمة ومضام الرقيق وبدأ بالدية لان القربة
لها يقال (في قتل) الذكروا (المسلم) المحقون الدم غير جنين انفصل بجنابة بينا والقاتل له لارق فيه
(مائة بعير) لان الله تعالى أوجب في الآية المذكورة دية وبينها النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب عرو بن
حزم في قوله في النفس مائة من الابل رواء النساء وصححه ابن حبان ونقل ابن عبد البر وغيره فيه الاجماع
وان أول من ستمائة عبد المطلب وقيل أبو سيرة الذي أجاز الخراج أربعين سنة في الجاهلية من المزدلفة
الى منى وجاءت الشرع بمائة مائة البعير يطابق على الذكر والانتى كما مر في باب الوسية ولا تختلف
الدية بالفضائل والردائل وان شملت بالاديان والذكورة والانوثة بخلاف الجنابة على الرقيق فان فيه
القيمة المختلفة أما اذا كان غير محقون الدم كارك الصلاة كسلوا الزاني المحصن اذا قتل كالمهم ما سلم
ولادية فيه ولا كفارة وان كان القاتل رقيقا فغير المقبول ولو كان باراً لم يردوا لواجب أقل الامرين من قيمته
والدية وان كان مبعوضا لزمه جلع الحرية القدر الذي يناسبهما من نصف أو ثلث مثلاً وجاهة الرقبة أقل الامرين
من الحصنة من الدية والحصنة من القيمة وقد يعرض لادية ما يعطها رهواً أحد أسباب خسه كون القتل عمداً
أو شبهه عمداً أو في الحرم أو الاشر الحرم أو لذى رحم محرم وقد يعرض لها ما ينقصها رهواً أحد أسباب أربعة
الانوثة والرق وقتل الجنين والكفر فالاول يرد الى التمسك والثاني الى القيمة والثالث الى العرق والرابع
الى الثلث وأقل كما سيأتي بيان ذلك وكون الثاني أنقص جرى على الغالب والا فقدرت به القيمة على الدية
وقد بدأ بالقسم الاول بقوله (مثلثة في) قتل (العمد) سواء أوجب فيه قصاص وعفى عنه أم لا كقتل
الوالد ولده والمراد بتلخيصها اجمالاً ثلاثة أقسام وان كان بعضها أزيد من بعض كما بين ذلك بقوله (ثلاثون حقة
وثلاثون جذعة وأربعون خلفه) أي حاملاً لغير الترمذي بذلك هي مغلفة من ثلاثة أوجه كونهما على
الجاني وحالة ومن جهة السن * (تنبيه) * قد يفهم كلامه اختصاص ذلك بدية النفس وليس بمراد

بنات المقدور في العدة في غير النفس كالطرف نص عليه في الام والمختصر واتفق الاصحاب عليه والخالفه بفتح
الخاء المججمة وكسر اللام وبالفاء ولا جمع لها من لفظها عند الجاهل وبل من معناها وهو مخاض كسر آء
ونساء وقال الجوهري جمعها خاف بكسر اللام وابن سيده خلفات (ومخضة في الخطأ عشرون بنت مخاض
وكذا بنات لبون وبنولبون وحقاق وجذاع) لحبر الترمذي وغيره بذلك * (تنبيه) * كلام المصنف
يؤهم اجزاء عشرين حقار عشرين جسدا عا ولا فائل به فان الحقاق وان اطلقت على الذكور والاناث فان
الجذاع مخصصة بالذكور وجمع الجذعة جذعات فانه الاذرى وغيره وهذه مخضة من ثلثة او جه كونها على
العاقل وهو جله ومن جهة التخسيس ويغلق الخطا في ثلثة اشياء اولها ما ذكره بقوله (فان قتل خطأ في
حرم مكة) فانها ثلثة فيسهل ان له تأثيرا في الامن بدليل ايجاب جزاء الصيد المقتول فيه سواء اكان القاتل
والمقتول فيه أم أصيب المقتول فيه ورمى من خارجه أم قطع السهم في مروره وهو الحرم وهو بالحل أو كان
بعض القاتل أو المقتول في الحل وبعضه في الحرم كالمقتول في الخطأ بالصيد كما قاله البلقيني نعم الكافر
لا تغلق دية في الحرم كما قاله المتولي لانه ممنوع من دخوله فلو دخله لضر ورافضة فسهل تغلق به أو يقال
هذا فادرا لوجه الثاني وخرج بالحرم الاحرام لان حرمة معارضة غير مستمرة وبمكة حرم المدينة بناء على منع
الجزاء بقتل صيده وهو الاصح وثانيها ما ذكره بقوله (أو قتل في) (الاشهر الحرم ذى القعدة) بفتح القاف
(وذى الحجة) بكسر الحاء على المشهور وفيها ما سمي بذلك لانه قتل في الاول ولوقوع الحج في الثاني
(والحرم) تشديد الراء المفتوحة سمي بذلك لتحريم القتال فيه وقيل لتحريم الجذعة فيه على ابلين حكاه صاحب
المستعذب ودخلته اللام دون غيره من الشهور ولانه اولها فعرفوه كانه قيل هذا الشهر الذي يكون ابتداء
اول السنة (ورجب) ويجمع على ارجب ورجائب ورجوب ورجبات ويقال له الاصم والاصب وفي
روضة القتها لم يذهب الله امة في شهر رجب ورد عليه بان الله تعالى أغرق قوم نوح فيه كما قاله النعابي
فثلثة دية هذا المقتول وهذا الترتيب الذي ذكره المصنف في عدد الاشهر الحرم وجعلها من سنتين هو الصواب
كما قال المصنف في شرح مسلم وعدا الكوفيون من سنة واحدة فقالوا الحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة
قال ابن دحية وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا نذر صبيها ما أي مرتبة فعلى الاول يبدأ بذى القعدة وعلى الثاني
بالحرم وينبغي أنه لو رعى في الشهر الحرام وأصاب في غيره أو عكسه أو جرحه فيها ومات في غيرها أو عكسه
أن تغلق الدية كما تقدم في الحرم وغيره كما يؤخذ ذلك من كلام ابن المقرئ في ارشاده وثانيها ما ذكره بقوله
(أو قتل شخص قريباله) (محرم ما ذارحم) كالام والاخت وجواب الشرط السابق وما عطف عليه قوله
(فثلثة) أي دية المقتول في هذه الثلاثة اشياء كما تقر لان العبادلة وغيرهم من الصحابة رضى الله تعالى عنهم
تغلقوا في هذه الاشياء الثلاثة وان اختلفوا في كيفية التغلق ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة رضى الله
تعالى عنهم فكان اجماعا وهذا لا يدرك بالاجتهاد بل بالتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم واحد ترزقه قوله
محرم ما ذارحم عن صورتين احدها لما اذا انقردت المحرمة عن الرحم كافي المصاهرة والرضاع فلا تغلقها بالقتل
قطعا ثانيتهما ان تنفرد الرحمة عن المحرمة كالولاد الاعمام والاحوال فلا تغلق فيهم على الاصح عند
الشيخين لما بينهما من التفاوت في القرابة ورج البلقيني الاكتفاء بعذبي الرحم وان لم يكن محرما * (تنبيه) *
يرد عليه ما لو قتل ابن عم هو أخ من الرضاع أو بنت عم هي أم زوجته فانه لا تغلق فيهم مع أنه رحم محرم
لان المحرمة ليست من الرحم فكان الاولى له تقييد المحرمة بذلك ويدخل التغلق والتخفيف في دية المرأة
والذي ونحوه ممن له عصمة وقطع الطرف وفي دية الجرح بالنسبة لدية النفس ولا يدخل قيمة العبد تغلقا
ولا تخفيف بل الواجب قيمته يوم الناف على قياس سائر قيم المنقومات ولا تغلق في قتل الجنين بالحرم
كما يقتضيه اطلاقهم وصرح به الشيخ أبو حامد وان كان مقتضى النص خلافه ولا تغلق في الحكومات
كما قاله الركني عن تميم الساردي وان كان مقتضى كلام الشيخين خلافه وتقييد المصنف القتل

بانما اشارة الى ان التغلطا اغنياها فيه أما اذا كان عددا أو شبه عدد فلا يتضاعف بالتغليظ ولا خلاف
 فيه كما قاله العمراني لان الشيء اذا انتهى بنهايته في التغلظ لا يقبل التغليظ كالايمان في العسامة وانظر
 المكبر لا يكبر كعدم التثليث في ثلاث الكاب فله الدميري والزركشي (فرع) الصبي والمجنون ولو كانا
 مجزين وقتلا في الاشهر الحرم أو دارهم محرم قال ابن الرفعة لم أرى التغلظا عليه ما بالتثليث نقله فيجتمعا ان
 يقال به ويحصل ان لا يغفلان التغلظا يطبق الخطأ شبه العمد وليس له ما شبه عدد التثني أولى بالعدم
 والاحتمال الاول أظهر وقوله ليس له ما شبه عدد ممنوع لان ما اذا قصدا العمل والتخصص
 بما لا يتصل غالبا يكون شبه عدد (واخطأ وان ثلاث) كما سبق (فعلى العاقلة) دية (مؤجلة)
 عليها واذا كانت عليها وهي مثثة فغير المثثة أولى وسيأتي بيان العاقلة والتأجيل والدليل عليه في باب
 عقوب هذا (والعمد) دية (على الجاني مجلة) عليه في ماله كسائر ابدال المثلقات (وشبه العمد) دية
 (مثثة على العاقلة ومجلة) فهي مخففة من وجهين مغاقتان من وجهه وهو التثليث أما التثليث فله اربعة
 ابروداد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عقل شبه العمد مثل عقل
 العمد ولا يقتل صاحبه وأما كونها على العاقلة ومجلة فلهما ما يأتي في بابهما ولما كان شبه العمد مترددا بين
 الخطأ والعمد أعطى حكم هذا من وجهه * (تنبيه) * يجوز في قوله مجلة ومجلة الرفع والنصب
 (ولا يقل) في ابل الدية (معيب) بما يثبت الرد في العيب (و) لا (مريض) وان كانت ابل من
 لزمته معيبة لان الشرع أطلقها فافتتحت السلامة وخالف ذلك ان كانت لغيره ابل من المال والكفارة لان
 مقصودها تخليص الرقبته من الرق لا استقلال فاعتبر فيها السلامة مما يؤثر في العمل والاستقلال * (تنبيه) *
 عطف المريض على المعيب من عطف الخاص على العام أولئك في وهم أخذ هذه كما في كافة المال فانه قال
 هناك ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة الا عن مثلهما (الابرضاء) أي المستحق بذلك اذا كان أهلا لتبرع لان
 الحق له اسقاطه (ويثبت حمل الخلفاء) المأخوذ من الدية (بأحد خبره) بذلك أي بعدلين منهم عند انكار
 المستحق حملها الخلفاء بالتقويم واذا أخذها المستحق بقولها أو بتصدق المستحق على حاملها ثم مات عند
 المستحق وشق جوفها فبانت حائلها غرما وأخذ بدلها حاملا كمن خرج المسلم فيه على غير الصلوة المشروطة
 فان تنازعا في الحمل بعد موته وقبل شق جوفها شق يعرف فيترتب عليه ذلك فان ادعى الدافع اسقاط الحمل
 كان قال أسقطت عندك وقال المستحق لم يكن حاملا وأمكن الاسقاط صدق الدافع ان أخذها المستحق بقول
 خبيرين لتأيد قوله بأحد الخلفاء فان لم يكن ذلك أو أمكن وأخذها المستحق بقول الدافع مع تصديقه له صدق
 المستحق بلايين في الاولى ويصير في الثانية لان الظاهر معه (والاصح) وفي الروضة الاطهر (البرأؤها)
 أي الخلفاء (قبل خمسين سنة) صدق الاسم عليها وان كان الغالب ان الناقلة لا تحمل قبلها والثاني
 اعتبر الغالب * (تنبيه) * محل الخلاف عند عدم الرضا فان رضى بأخذها جاز قلعها (ومن لزمته) دية
 من جان أو عاقلة (وله ابل فيها) تؤخذ الدية ولا يكف غيرها لانها تؤخذ على سبيل المواساة فكانت
 مما عسده كتنجب الزكاة في نوع النصاب (وقيل من غاب ابل بلده) أو قبيلته ان كانت ابله من غير ذلك
 لانها عوض متلف واعتباره بذلك المتلف بعينه ورجع هذا الامام فان كانت ابله من الغالب أخذت منها
 قلعها (والا) بان لم يكن له ابل (فغالب) أي فتؤخذ من غاب ابل (قبيلة بدوى) لانها ابل متلف
 فوجب فيها ابدال الغالب كفي قيمة المثلقات (والا) بان لم يكن في البلدة أو القبيلة ابل بصفة الاجزاء
 (فاقرب) أي فتؤخذ من غاب ابل اقرب (بلاد) أي اقرب قبائل الى موضع المزدى في لزمه نقلا كخفي
 زكاة ابقار الم تباع وثمنه نقلا مع قيمتها أكثر من ثمن المثل يبلد أو قبيلة العدم فانه لا يجب حينئذ
 نقلا وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو أحسن من الضم بما جاسة الفصر (و) اذا وجب نوع من
 الابل (لا يعادل) عنه (الى نوع) من غير ذلك الواجب (و) لالى (قبيلة) عنه (الابرضاء)

من المؤدى والمستحق * (تنبيه) * ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان يعدل النوع مثلاً أو دونها وأفوقها
وهو ما صرح به في الشرح والروضة وقيل يجبر على الاعلى ويجرى عليه المأوردى وغيره وتقدم في الصلح
انه لا يجوز الصلح عن ابل الدية بالتراضي لجهالتها وحل ابن الرفعة ما هنالك على ماذا كانت مجهولة
الصفة وما هنا على ماذا كانت معلومتها وهو حسن وما تقر من انهما انما تؤخذ من غالب ابل محله عند
عدم ابله هو مافى المذهب والبيان وغيرهما والذي في الروضة وثقة أصلها عن التهذيب التحيير بينهما
وما جرى عليه المصنف هنا أو جبهه جري عليه شيخنا في منهجه وظاهر ما تقر ان ابله لو كانت معينة
أخذت الدية من غالب ابل محله قال الزركشي وغيره وليس كذلك بل يتعين نوع ابله سليماً كما قطع به
المأوردى ونص عليه في الام ولواختلفت أنواع ابله أخذ من الاكثر فان استوت فيما شاء الدافع وكذا
لواختلفت أنواع ابل محله (ولو عدت) ابل الدية حساً بان لم توجد في موضع يجب تحصيلها منه أو شرعاً
بان وجدت فيه باكثر من ثمن مثلاً (فاقديم) الواجب (ألف دينار) على أهل الدنانير (أو اثنا عشر
ألف درهم) فضة على أهل الدراهم الحديث على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف
درهم صححه ابن حبان والحاكم من حديث عمرو بن حزم * (تنبيه) * قضية كلام المصنف تحيير
الجاني بين الذهب والدراهم وهو رأى الامام والذي عليه الجمهور ما قدرته في كلامه والحديث يدل عليه
ولو كان الواجب دية مغلفة كان قتل في الحرم أو عدا اهل براد له التغليف فيه وجهان أحدهما لان
التغليف في الابل انما ورد بالنسب والصفة لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد في الدراهم والدنانير وهذا أحد
ما احتج به على فساد القول القديم (والجديد) الواجب (قيمة) أى الابل وقت وجوب تسليمها
بالغة ما بلغت لانها بديل متافير جسع الى قيمتها عند اعواز أهلها وتقوم (بنقده) الغالب لانه أقرب
من غيره وأضبط فان كان فيه نقدان فاكثر لا غالب فيهما تحيير الجاني بينهما * (تنبيه) * قوله بنقده
قال ابن النقيب لم أدر أى بلد هو أبلد الجاني أم بلد الخنثى عليه أم الولي القابض أم الذي يجب التحصيل
منه لم أر تصريحاً بشئ منه وقال الملقيني كلامهم ان المراد ببلد من لزمته كما سبق في قوله والافغاب
ابل بلده وليس كذلك فالمراد هنا بلد العدم المفهوم من قوله ولو عدت له والمراد المحل الذي يجب
التحصيل منه لو كانت موجودة فيه لان بديل متافير اعصى صفة في التغليف (وان وجد بعض) من
الابل الواجبة (أخذ) الموجود منها (وقيمة الباقي) كمل وجب له على انسان مثل وجد بعض المثل
فانه يأخذ بقيمة الباقي * (تنبيه) * محل ذلك ما اذا لم يحل المستحق فان قال أنا أصبر حتى توجد الابل
لزم الدافع امثاله لانها الاصل فان أخذت القيمة ثم وجدت الابل وأراد رد القيمة لياخذ الابل لم يجب
لذلك لانفصال الامر بالاخذ بخلاف ما لو وجدت قبل قبض القيمة فان الابل تتعين كما صرح به سليم وغيره
تبع النص المختصر (والمرأة والخنثى) المشكل الحران دية كل منهما في نفس أو جرح (ك نصف) دية
(رجل) حر من هما على دينه (نفساً وجرحاً) بضم الجيم لما فرغ من مغالطات الدية شرع في منقعاتها
فمنها الاثوة لما روى البيهقي خبر دية المرأة نصف دية الرجل وألحق بنقصها جرحها وبها الخنثى لان
زياً ته عليها مشكولة فيها نفى قتل المرأة أو الخنثى خطأ عشر بنات بخاض وعشرين بنات لبون وهكذا
وفي قتلها أو قتله عدا أو شبهه خمس عشرة حقة وخمس عشرة جذعة وعشرون خلفاً * (تنبيه) *
اقتصر المصنف بالخافه بالانثى على النفس والجرح وألحق بها في الحرم والاطراف واعل حذف المصنف
لانك ان الخنثى لا يلتحق بالانثى في الاطراف مطاقاً فان في حلتها ديتها وفي حلتها أقل الامر من
دية المرأة والحكمة وسفره كذلك بخلافها (ومؤدى ونصراني) ومعاهد ومسنأ من دية كل منهم
اذا كان معبوماً تحل مناسكتهم (ثلاث) دية (مسلم) نفساً وغيرها مافى النفس فروى مرفوعاً قال
الشافعي في الام قضى بذلك عمر وعثمان رضى الله عنهما ولانه أقل ما أجمع عليه وهذا التقدير لا يعقل

بلا توقف في قتله عدا أو شبهه عدا عشر حقائق وعشر بدعات وثلاث عشرة مخالفة وثلاث وفي قتله حتما
لم تعاقب ستة وثلاثين من كل من بنات المحاص وبنات الآتون وبنى الآتون والحقاق والجذاع وقال أبو حنيفة
ديمة مسلم وقال مالك نصفها وقال أحمدان قتل عدا دية مسلم أو نصفها الماشية المصوم من المرتدين
ومن لا أمان له فإنه مقتول بكل حال وأمان لا يتحصل منا كتمه فهو كالجوسي وأما الأطراف والجراح
بما القياس على النفس * (تبيينه) * السامرة كاليهود والصابئة كالنصارى إن لم يكرهها أهل ملتهما
والأفكهم لا كتاب له (وجوسي) له أمان دية أخس الديانات وهي (ثلاث عشرة) دية (مسلم) كما قال به
عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم فقيهه عند التعليق حقتان وبعثتان وشافئتان وثلاثا خافئة
وعند التحفيف بعير وثلاث من كل سن والمعنى في ذلك إن في اليهودى والنصراني خمس فضائل وهي حصول
كتاب ودين كان حقا بالاجماع وتحصل مما كتمهم وديانتهم - ويقرون بالجزية وليس للجوسي من
هذه الخمسة إلا الترتير بالجزية فكأن دية من الجوس من دية اليهودى والنصراني * (تبيينه) * قوله
ثلاث عشرة أولى منه ثلاث خمس لار في الثلاثين تكبر برأيا فهو الموافق لنصوب أهل الحساب لكونه
أخصر (وكذا رثي) ونحوه كعباد شمس وقرو رنديق وهو من لا يتحل ديتنا من (له أمان) كذا قوله
لدارسولا أمان لا أمان له فهدر * (تبيينه) * سكت المصنف هنا عن دية المتولدين كتابي واتفق مثلا
وهي دية الكفاي اعتبارا بالانصراف سواء كان أبائهم أمال المتولد يتبع أشرف الآتين ديتا والضممان
يغلب فيه جاب التعليق ويحرم قتل من له أمان لآمانه ودية نساء وخنا من ذكر على النصف من دية
رجالهم ولو أن المصنف ذكر المرأة ونطقت إلى هذا الشمل الجميع ويراعى في ذلك التعليق والضعيف والوثق
هو الصنف وذكر السهلي أنه لا يقال ومن الأمال من غير صخرة كهاس وحديد (والمذهب) المصوص
وعبري الروضة بالأصح (إن من) قتل معصوما (لم يبلغه الاسلام) أي دعوة نبينا محمد صلى الله عليه
وسلم (إن غمك بدين لم يبدل دية) أهل (ديته) دية فان كان كتابا فدية كتاب وإن كان مجوسيا
فدية مجوسى وقيل دية مسلم لانه ولد على الفطرة ولم ينافر منه عند ورده فانه غمك بدين منسوخ ولم يثبت له
حكم الاسلام ولكن ثبت له نوع عصمة فالحق بالمستأن من أهل دية فان جهل قدر دية أهل دية وجب
فيه أخس الديانات كما قاله ابن الرودة لانه المتبع وأمان لم يعلم هل بلغته الدعوة أولا في صمائه وجهان
بما على أن الناس قبل ورود الشرع على أصل الإيمان أو الكفر والاشبه بالمذهب كما قال شيخنا الضمان
خللا لا لا ذرى لأن الإنسان يولد على الفطرة وعليه ينبغي أن يجب أخس الديانات (والا) بأن غمك بدين
بدل ولم يداه ما يخالفه ولم تبلغه دعوة نبي أصلا وهذه المسئلة ليست في الحرر وهي التي فيها المارق كأي
الروضة وأصلها وكان تعبير المصنف بالمذهب نظرا لمجموع المسئلةتين والحكم لا يختلف فلا يقال
(فكم جوسي) دية وإن اختلفت مراتب الخلاف وقيل تجب دية أهل دية وقيل لا يجب شيء لانه
ليس على دين حق ولا عهد له ولا ذمة قال الزركشى وعلى المذهب يجب فيه غمك الآن باليهودية
أو النصرانية دية مجوسى لانه لحقه التبديل اه أي إذا لم تحل منا كتمهم * (تمة) * لا يجوز قتل من
لم تبلغه الدعوة ويقص لمن أسلم بدار الحرب ولم يهاجر منها بعد اسلامه وان تمكن لأن العصمة بالاسلام
* (فصل) * في وجوب ما دون النفس وهو ثلاثة أقسام جرح وإبانة طرف وإزالة منفعة وقد بدأ بالتميم
الاول وهو الجرح يقال (في موضحة الرأس) ولولا لعنم الثاني خاف الاذن (أو الوجه) وإن صغرت
ولو استأخت المقبل من اللعين وإن لم يدخل ثلاث في غسيل الوجه في الوضوء نصف عشر دية صاحبها فيها
(لحر) ذكر (مسلم) غير جنين (خسة أبيرة) لما رواه الترمذى وحسنه في موضحة خمس من
الابل فتراعى هذه النسبة في حق غيره من المرأة والكتابي وغيرهما في موضحة الكتابي بعير وثلاث وفي
موضحة الجوسى ونحوه ثلاثه فلو عبر المصنف بما ذكره لمكان أهله - أحسنه كذا يقال في الهاتمة ونحوه

بالرأس والوجه معاً هما كالساق والعضدان فيهما الحكومة كسباني (د) في (هاشمية مع ايضاح) أو
 احتياج اليه بثـق لاخراج عظم أو تقويمه أو ستر اليه (عشرة) من ابعرة وهي عشر دية الكامل بالخرية
 وغيرها ولو عبر به لسكان أولى ليشمل الصور المتقدمة قبل هذا والاصل في ذلك ما روى عن زيد بن ثابت انه صلى
 الله عليه وسلم أوجب في الهاشمية عشر من الابل رواه الدارقطني والبيهقي مرفوعاً عن زيد بن ثابت لا يكون
 الاغن توقيف (د) هاشمية (دونه) أى الايضاح وما ذكره (خمس) من ابعرة على الاصح لان
 العشرة في مقابلة الايضاح والهشم وأرشد الموضحة خمسة فتعين ان الخمسة الباقية في مقابلة الهشم فوجب
 عند انفراذه (وقيل) في الهشم اذا نحر الاعاذ كر (حكومة) لانه كسر عظم بالايضاح فاشبهه كسر
 سائر العظام (ومنقلة) مع ايضاح وهشم كما صورته الراعي (خمس عشرة) بعير اوى النفساني ذلك عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ونقل في الام في الاجماع وكذا ابن المنذر (و) في (مأمومة ثلث الدية) لخبر
 عمرو بن حزم بذلك قال في الجرو هو اجاع وفي الدامغة ما في المأمومة على الاصح المنصوص وقيل تزداد
 حكومة تلحق غشاء الدماغ فله الماردى وهو قياس ما أتى في خرق الامعاء في الجائفة وقيل يجب تمام
 الدية لانها تذوق والاول يمنع ذلك وانما يجب في المأمومة ومقابها ما ذكر ان اتحد الجاني فلو تعدد حكمه
 مذكور في قوله (ولو أوضح) واحدد ذكر احرام مسلم فاشبهه آخر بعد الايضاح أو قبله وليس تعقيب
 الهشم للايضاح بشرط وان أوهمه كلامه (ونقل ثالث وأم رابع فعلى كل من الثلاثة خمسة) من
 الابل أما الاول فبسبب الايضاح وأما الثاني فلانه الزائد عليهم من دية الهاشمية وأما الثالث فلانه الزائد
 عليهم من دية المنقلة (و) على (الرابع تمام الثالث) وهو ثمانية عشر بعيراً وثلث بعير وهو ما بين
 المنقلة والمأمومة وصورة المسئلة ان يهشم الاخر في محل الايضاح كما في دية الامام وغديره * (تنبيهه) *
 ما أطلقه من أن الواجب على الاول خمسة بحاله عند العفو أو لم يكن عداً والا فالواجب القصاص كما
 صرح به في المحرر - في لو أراد القصاص في الموضحة وأخذ الارش من الباقيين يمكن نص عليه في الام هذا
 كما اذا لم يمت مما ذكر فان مات منه وجبت دية هاهم بالسراية لان القتل لا يفرق فيه بين الجرح الكبير
 والصغير فله الفارق في قوائده (والشجاج) الخمس التي قبل الموضحة من خارصة ودامية وباضعة
 ومثلاحة وسجاني (ان عرفت نسبتها منها) أى الموضحة بان كان على رأسه موضحة اذا قيس بها
 الباضعة مثلاً عرفت أن المقام عثا أو نصف في عني اللحم (وجب قصاً من أرشها) بالنسبة فان
 شككنا في قدرها من الموضحة أو جبننا اليقين هذا ما جرى عليه المصنف تبعاً للمحرر والذي في
 الرضة وأصلها عن الاصحاب وجوب الاكثر من الحكومة والقسط من الموضحة لانه وجد سبب كل منهما
 فان استوى باوجب أحدهما (والا) بان لم تعرف نسبتها منها (لحكومة) لا تباع أرض موضحة (كجرح
 سائر) أى باقى (البدن) كالايضاح والهشم والتفصيل فان فيه الحكومة فقط لان أدلة ما مر في
 الايضاح والهشم والتفصيل لم يشهد لاختصاص أسماء الثلاثة بجراحة الرأس والوجه وليس غيرهما
 في معناهما الزيادة الخطر والفتق فيه - ما أو أيضاً فارق نفس العضو لا ينبغي أن ينقص عن أرض الجنابة على
 العضو وليس في الآية الواحدة الا ثلاثة ابعرة وثلاث فكيف نوجب في ايضاح عظمها خسا من الابل (وفي
 جائفة) وان صغرت (ثلاث دية) اثبت ذلك في حديث عمرو بن حزم وهذا كما استثنى مما قبله اذا جرح
 في البدن بقدر غيرها (وهي جرح ينفذ) بالجمجمة أى يصل (الى الجوف) فيه قوة تحيل الغذاء أو الدواء كما
 أشار الى ذلك بقوله (كعبان) أى كدانه (د) داخل (صدر) داخل (بغير فتق) بضم الميمتين وغين
 معجمة ساكنة وهي نقرة بين الترتوين (و) داخل (جبين) بموحدة بعد جيم وهو أحد جانبي الجبهة وفي
 بعض نسخ المتن بنون ساكنة بعد جيم تثنية جنب وبه عبر المحرر والروضة وأصلها والاولى أولى لان
 الجنب علم من التمثيل بالبعان (د) داخل (خاصرة) من الخصر وهو وسط الانسان ولا فرق بين

أن يجب بعدد أوشبها ونحوه بالخروج المسد كور غيره كالهم والالف والجفن والعين وممر البول
اذ لا ينام فيها الخمار كالامور المتقدمة ولا تمنع من الاجواف بل فيها حكومة ولورصات الجراحة الى
الهم أو داخل الانف بإيضاح من الوجه أو بكسر قصبة الالف فأرض موضحة في الاولى أو أرض هاشمة في
الثانية مع حكومة فيها لا نفوذ الى الهم والالف لانها جناية أخرى وان خز بسكين من كنف أو نفذ الى
البطن فأجابه وواجه أرض جافقة وحكومة لجراحة الكنف أو الفخذ لانها في غير محل الجائفة أو خز من
الصدر الى البطن أو الفخذ فأرض جائعة بلا حكومة لان جميعه محل الجائفة ولو أجابه حتى لدغ كبسه أو طعنه
لزمه مع دية الجائفة حكومة في ذلك ولو كسر ضامه كانت حكومه معنوية بنفوذ الجائفة فان نفذت في غير
الضلع لزمه حكومه مع المديونة لم تنفذ الا بكسر ضام حكومه كسره في دية الجائفة * (تنبيه) *
سيأتي أنه لو نفذ العائن الى البطن وخرج من الفخذ كان ذلك جائعة فيه اطلاق الجائفة على ما خرج
من جوف وان أدهم كلامه هنا تعقيب الجائفة بما دخل الجوف (ولا يختلف أرض موضحة بكبرها)
ولا صغرها لاتباع الاسم كالأطراف ولا يكون بابرزة أو مسدودة بالشعر * (تنبيه) * لا يقيس ذلك
بالوضحة بل الجائفة كذلك كحشرت الإشارة اليه حتى لو غرز فيه ابرة فوصلت الى الجوف فهي جائعة
واما اذا قال الشايعي رضي الله تعالى عنه وهكذا كل ما في الرأس من الشجاج فهو على الاسم واعلم أن
الوضحة تعدد صور فوسكيا ومخلا وفاعلاوذ كرها المصنف على هذا الترتيب وبدأوا بها في قوله
(ولو أوضع) الجاني مع اتحاد المصنفين (موضعين بينهما لحم وجلد) مع مساواة أوضاعهما معاً أو
مرتبا (قبل أو) بينهما (أحدهما) أي لحم فقط أو جلد فقط - (فوضعتان) أما في الاولى فلاختلاف
الصورة مع قوة الحاجز وأما الثانية فوجه القائل بالتعدد وجود حاجز بين الموضعين والاصح أنهما
واحدة لان الجناية أتت على الموضع كله كاستيعابه بالإيضاح ولو وقع الجاني الجائز في الصورة الاولى بينهما
أوتاً كل قبل الاندمال عاد الارشان الى واحد على الاصح وكان كالأوضاع في الابتداء موضحة واحدة
ولو أدخل الحديد ونفذها من احدها الى الاخرى في الداخل ثم سلها ففي تعدد الموضحة وجهان أقربهما
عدم التعدد ولو كثرت الموضعات تعدد الارش بحسبها ولا ضيق وقيل لا يجب أكثر من دية النفس كما
قيل به فيما لو استوجب الانسان قاعا الثاني من أسباب التعدد ما ذكره بقوله (ولو انقسمت موضعتان
عدها وضعتا) أو شبه عدها وقصاوه وانا فوضعتان على الصحيح كما سيأتي لاختلاف الحكم
الثالث من أسباب التعدد ما ذكره بقوله (أو ثلثت) بكسر الميم في الانصاع (رأسا ووجهان فوضعتان)
على الصحيح لاختلاف المحل بقوله فوضعتان راجع لكل من المسئلتين وكذا قوله (وقيل موضحة)
نقل الامورة * (تنبيه) * نصب عمدا وضعتا أما على نزاع الخائض أو على المفعول المطلق نيابة عن
المصدر أي موضحة عمدا وضعتا واحترز بقوله رأسا ووجهان عن قبولها رأسا وقفا فيلزمه مع موضحة
الرأس حكومة القفا وعن شمولها الجبهة والوجه فالذهب الاتحاد وقد يروى كلامه شمول الموضحة لكل
من الرأس والوجه مع أنه ليس بقيد فان الحكم كذلك لو أوضع بعض الرأس وبعض الوجه (ولو وضع)
الجاني (موضعتان) مع اتحاد الحكم (فواحدة على الصحيح) كالأوضاع أولا كذلك والثاني وهو
احتمال الامام لا وجهه من قول ثنات لان التوسعة اوضح ثبات أفعال اختلاف الحكم فتعدد كما علم من
قوله ولو انقسمت موضعتان عدها وضعتا الرابع من أسباب التعدد ما ذكره بقوله (أو غير ذنبتان)
لان فعل الانسان لا يثبت على فعل غيره كلقطاع يدر ببل وخر آخر رقبته فان على كل منهما جناية ثم لو
كان الموسع مأمورا بالامور وضع أولا وكان غير مجبر فالوجه عدم التعدد لانه كالآلة وان لم يصرح جوابه
* (تنبيه) * قوله أو غير مجبر يجوز فيه الرفع أي وسعها غيره وما في الحرر ونقل عن خط المصنف أنه
ضبطه بالفتح والكسر فالكسر عطف على التغيير المحرور في موضحته أي وسع موضحة غيره فحذف

وابقى المضاف اليه على حاله وهو ماش على ما اخذناه شيخه ابن مالك تبعه الكوفيين من أنه لا يحتاج في
 المضاف على مجرور إعادة الجواز لافلا للبصريين والفصح على حذف المضاف وإدعاء عرابه المضاف اليه
 كقولهم تعالى واسئل القرية أى أهلها * (فرع) * لو اشترك اثنان في موضحة وعفا على مال هسل يلزم
 كل واحد أورش كامل أو عليه ما أورش واحد كذا لو اشترك في قتل النفس فإن عليه مادية واحدة وجهان
 أو جهة الأولى كما جرى عليه صاحب الانوار ويتفرع على ذلك ما لو أوضعا موضحتين مشتركتين
 فيهما ثم رفع أحدهما الحاجز قبل الاندمال فإن الموضحة تنحذف حققة فإن قلنا بالتعدد فعلى الراجع
 أورش كامل وعلى غيره أورشان وإن قلنا بعدمه لزم الراجع نصف أورش ولزم صاحبه أورش كامل وجرى على
 هذا ابن المقرئ (والجائفة كموضحة في) الاتحاد وفي (التعدد) المتقدم سورة وحكاما وفعلا وفعلا وفي
 رفع الحاجز بين الجائفتين نعم بشرط في وجوب أورش الجائفة على من وسع جائفة غيره أن توسع الظاهر
 والباطن بخلاف الموضحة في ذلك فلا تدخل سكين في جائفة غيره ولم يقطع شيئا ولا ضمان وبغزوان
 زاد في غورها وكان قد ظهر عضو باطن كالكبدة فغور السكين فيه فعليه الحكومة وإن قطع شيئا من
 الظاهر دون الباطن أو بالعكس فعليه حكومة وإن قطع من جانب بعض الظاهر ومن جانب بعض الباطن
 ففي التمسكة أنه ينظر في ثخانة اللحم والجلد ويقسط أورش الجائفة على المقطوع من الجانبين وقد يقتضى
 التقسيع تمام الارش بأن يقطع نصف الظاهر من جانب ونصف الباطن من جانب وأثر الشيطان (ولو)
 طعنه باللمعة (نفذت في بطن وخرجت من ظهر) أو عكسه أرنفذت من جنب وخرجت من جنب
 (جائفتان في الاصح) المنصوص في الام اعتبارا للخارجة بالدخلة وقد قضى أبو بكر رضى الله تعالى عنه في
 رجل رمى رجلا بسهم فأنفذ به باقى الدية وقضى به عمر رضى الله تعالى عنه ولا يخالف لهما ما فكان اجاعا
 كإقالة ابن المنذر والذي في الخارجة حكومة * (تنبيه) * المراد بالبطن والظاهر حقيقةهما لا كل باطن
 وظاهر لما مر في الفهم والذ كر وغيرهما (ولو أوصل جوفه) بالخرق (سنانا) هو طرف الرمح (له طرفان
 شنتان) أن سلم الحاجز بينهما كالأجافه باثنين فإن خربا من ظهوره فأربع جوانف * (تنبيه) *
 هذه المسئلة مكررة فلم أقدمت من قوله والجائفة كموضحة في التعدد وقد سبق له في الموضحة أنه لو
 أوضح في موضعين بينهما لحم وجاد تعدد الارش وكان ينبغي أن يقول ولو طعن جوفه بدل أوصل لأن
 عبارته تصدق لولا ما نذرته بأن يوصله من منفذ مفتوح كلفه مع أن هذا لا يسمى جائفة (ولا يسقط
 الارش) باندمال ولا (بأنختم موضحة وجائفة) لأن مبنى الباب على اتباع الاسم وقد وجد رسوا
 أبقي شئ أم لا ثم شرع في القسم الثانى وهو ابانة الطرف ومقدر البديل من الاعضاء ستة عشر عضوا
 وأنا أسرد هالك اذن عين جفن أنف شفة اسنان سن لحي يد رجل حمة ذكر أثنين
 ألبان شفران جلد ثم ما وجب فيه الدية منها وثنائى كاليدين ففي الواحد منه نصفها أو ثلثا
 كالانف فثنائها أو رباعى كالاجفان فربعا ولا يزيد على ذلك وفي البعض من كل منها بقسطه لأن
 ما وجب فيه الدية وجب في بعضه بقسطه العضو الاول هو ما ذكره بقوله (والمذهب) المنصوص
 (أن في) قطع أو قلع (الاذنين) من أصلهما بغير ابضاح (دية) بالنصب اسم ان سواء أ كان سميا
 أم أصم (لاحكومة) لخبر عمرو بن حزم في الأذن تحسون من الابل رواء الدار فقلنى واليهي ولانهما
 عضوان فيهما جبال ومنفعة فوجب أن يكون فيهما الدية كاليدين وفي وجهه أو قول يخرج تجب فيهما
 حكومة كالشعر * (تنبيه) * المراد بالدية وفيما يأتي من نظائره دية من جنى عليه فان حصل بالجناية
 ابضاح وجب مع الدية على الاول أورش الابضاح (وبعض) بالرفع من الاذنيين (بقسطه) أى
 المقطوع لما مر ويقدر بالساحة * (تنبيه) * شمل قوله بعض ما لو قطع ادهما وما لو قطع البعض
 من احدهما ولهذا لم يحتج أن يقول وفي احدهما نصف الدية كما قاله الحرر (ولو أيسهما) بالجناية

أن يحذف بعد ديدة أرنحت به فخرج بالجوف المسدود وغيره منهم وذهب والجنون والعين ومكر الدول
اذ لا يتنام فيها الحمار كالامور المتقدمة ولانها لا تعد من الاجواف بل فيها حكومة ولورسلت الجراححة الى
الظم أو دانت الالف بياضاح من الوجه أو بكسر قصبة الالف فأرض موضحة في الاولى أو أرض هاشمة في
الثانية مع حكومة فيها لا نفوذ الى الفم والالف لانها جناية أخرى وان حُرِسَ من كُتِفَ أو نفذ الى
البطن فاجابه واجبه أرض جائحة وحكومة بمراحة الكنف أو الفم فلانها في غير محل الجائحة أو حُرِسَ من
الصدر الى البطن أو الخرف أرض جائحة بلا حكومة لان جسيمه محل الجائحة ولو أجاها حتى لنزع كبسه أو طعنه
لزمه مع دية الجائحة حكومة في ذلك ولو كسر ضامه كانت حكومة كسره معتبرة بنفوذ الجائحة فان نفذت في غير
الضلع لزمه حكومة مع الذي توان لم تنفذ ذلك بالكسر دعات حكومة كسره في دية الجائحة * (تنبيهه) *
سبأني أنه لو نفذ العائن الى البطن وخرج من الظاهر كانت للجائحة تقي فيه اطلاق الجائحة على ما خرج
من جوف وان أدهم كلامه هاتقيد الجائحة بما دخل الجوف (ولا يختاف أرض موضحة بكبرها)
ولا صهرها لاتباع الاسم كالاطراف ولا يكون ابازرة أو مستورة بالشر * (تنبيهه) * لا يتغير ذلك
بالوضحة بل الجائحة كذلك كحمرث الاشارة اليه حتى لو غرز فيه ابرة فوصلت الى الجوف فهي جائحة
واهذا قال الشافعي رضي الله تعالى عنه وهكذا كل ما في الرأس من الشجاج فهو على الاسماء واعلم أن
الموضحة تعدد صورتيها وبحلا وفاعلا وذ كرها المصنف على هذا الترتيب وبدأ بأولها في قوله
(ولو أوضع) الجاني مع اتحاد الحكم (موضعين بينهما لم وجد) معساواة أوضاعهما معاً أو
مرتبا (قبل أو) بينهما (أحدهما) أي لم فقط أو جاد فقط (فوضعتان) أما في الاولى فلاختلاف
الصورة مع قوة الحاجز وأما في الثانية فوجهه القائل بالتعدد وجود حاجز بين الموضعين والاصح أنهما
واحدة لان الجناية أتت على الموضع كله كاستيعابه بالابضاح ولورفع الجاني الجائز في الصورة الاولى بينهما
أوتاً كل قبل الاندمال عاد الارشاة الى واحد على الاصح وكان كالأوضح في الابتداء موضحة واسعة
ولو أدخل الحديدة ونفذها من احدها الى الاخرى في الداخل ثم ساهل في تعدد الموضحة وجهان أقرب ما
عدم التعدد ولو كثرت الموضحات تعدد الارشاة بحسبها ولا يضبط وقيل لا يجب أكثر من دية النفس في
قيل به فيما لو استوعب الاساني قلنا الثاني من أسباب التعدد ما ذكره بقوله (ولو انقسمت موضحة
عدداً وخطاً) أو شبهه عدداً وقصا صاعداً ونا فوضعتان على الصحيح كما سبأني لاختلاف الحكم
الثالث من أسباب التعدد ما ذكره بقوله (أو ثمتان) بكسر الميم في الاصح (رأساً ووجهاً فوضعتان)
على الصحيح لاختلاف محل بقوله فوضعتان راجع لكل من المسئلتين وكذا قوله (وقيل موضحة)
نقار الموضحة * (تنبيهه) * نصب عدداً وخطاً أما على نزاع الخاص أو على القول المطلق بنابة عن
الصدر أي موضحة عدداً وخطاً واحترز بقوله رأساً ووجهاً عن شمولها رأساً وخطاً فيلزمه مع موضحة
الرأس حكومة الغاوة من شمولها الجهة والوجه فالمذهب الاتحاد وقد يهجم كلامه شمول الموضحة لشمول
من الرأس والوجه مع أنه ليس بقيد فان الحكم كذلك لو أوضع بعض الرأس وبعض الوجه (ولو وضع)
الجاني (موضحته) مع اتحاد الحكم (فواحدة على الصحيح) كالأوضح أولاً كذلك والثاني وهو
احتمال الامام لا وجهه متقول شتان لان التوسعة ابضاح ثان أمام اختلاف الحكم فتعدد كذا لم ين
قوله ولو انقسمت موضحة عدداً وخطاً الرابع من أسباب التعدد ما ذكره بقوله (أو غير ذننان)
لان فعل الانسان لا ينبغي على فعل غيره كإلحاقه بغيره بل رخصاً لحرمة فانه على كل منهما جناية فتم
كان الموسع مأموراً بالاموضح أولاً وكان غير مجرم ولا وجهه عدم التعدد لانه كالآلة والبرص حوله
* (تنبيهه) * قوله أو غير مجرم يجوز فيه الرفع أي وسعها غيره وهو ما في الحرر ونقل عن خط المصنف أنه
ضبطه بالفتح والكسر فالكسر عطاف على الضمير المجرور في موضحة أي وسع موضحة غيره فخط

وإبق المضاف اليه على حاله وهو ماش على ما اختاره شيخه ابن مالك تبعه الكوفيين من أنه لا يحتاج في
العطف على مجرور إعادة الجار خلافا للبصريين والفصح على حذف المضاف وإعطاء إعرابه المضاف اليه
كقوله تعالى واسئل القرية أي أهلها * (فرع) لو اشترك اثنان في موضع وتوعدا على مال هل يلزم
كل واحد أرش كامل أو عليه ما أُرش واحد كالأشتر كافي قتل النفس فإن عليه مادية واحدة وجهان
أوجههما الأول كما جرى عليه صاحب الأنوار ويتفرع على ذلك ما لو أَوْضَحَا موضعين مشتركين
فيهما ثم رفع أحدهما الحاجز قبل الاندمال فإن الموضحة تقسم في حقه فان قلنا بالتعدد فعلى الرفع
أرش كامل وعلى غيره أرشان وإن قلنا بعدمه لزم الرفع نصف أرش ولزم صاحب به أرش كامل وجرى على
هذا ابن المقرئ (والجائفة كموضحة في) الاتحاد وفي التعداد المتقدم صورة وحكاية وحلا وفاعلا وفي
رفع الحاجز بين الجائفتين نعم بشرط في وجوب أرش الجائفة على من وسع جائفة غيره أن يوسع الظاهر
والباطن بخلاف الموضحة في ذلك ولو أدخل سكيناً في جائفة غيره ولم يقطع شيئاً ولا ضماناً وبزروان
زاد في غورها وكان قد ظهر عضو باطن كالسكبد فقور السكين فيه فعليه الحكومة وإن قطع شيئاً من
الظاهر دون الباطن أو باله كس فعليه حكومة وإن قطع من جانب بعض الظاهر ومن جانب بعض الباطن
ففي التسمية أنه ينظر في تخانة اللحم والجلد ويقسطن أرش الجنابة على المقطوع من الجانبين وقد يقتضي
التقسيم تمام الأرض بأن يقطع نصف الظاهر من جانب ونصف الباطن من جانب وأقره الشيخان (ولو)
طعن بآلة طعنة (نفذت في بطن وخرجت من ظهر) أو عكسه أو نفذت من جنب وخرجت من جنب
(بخائفتان في الأصح) المنصوص في الام اعتباراً للخارجة بالدخلة وقد قضى أبو بكر رضي الله تعالى عنه في
رجل رمى رجلاً بسهم فأنفذ به ثلثي الدية وقضى به عمر رضي الله تعالى عنه ولا يخالف لهما ما كان اجاعاً
كما نقله ابن المنذر والذي في الخارجة حكومة * (تنبيه) المراد بالباطن والظاهر حقيقة متممة لا كل باطن
وظاهر اسمر في الفم والذ كرو غيرهما (ولو أوصل جوفه) بالخرق (سنانا) هو طرف الرمح (له طرفان
مثنان) إن سلم الحاجز بينهما كما يلوأجافه باثنين فإن خرجا من ظهره فأربع جوانب * (تنبيه) *
هذه المسئلة مكررة فانما قد علمت من قوله والجائفة كموضحة في التعدد وقد سبق له في الموضحة أنه لو
أوضح في موضعين بينهما لحم وجاء تعدد الأرض وكان ينبغي أن يقول ولو طعن جوفه بدل أوصل لأن
عبارته تصدق لولا ما ندرته بأن يوصله من منفذ مفتوح كملقه مع أن هذا لا يسمى جائفة (ولا يسقط
الأرض) بئذ يدل ولا (باللحم موضحة وجائفة) لأن بنى الباب على اتباع الاسم وقد وجد سواء
أبقى شيئاً أم لا ثم مرع في القسم الثاني وهو إبانة الطرف ومقدار البذل من الأعضاء ستة عشر عضواً
وأنا أسرد هالك اذن عين جهنم أنف شفة لسان سن لحي يد رجل حمة ذكر أثنيان
ألبان شفران جاد ثم ما وجب فيه الدية منها وهو ثلثي كاليدين ففي الواحد منه نصفها أو ثلثي
الأنف فثانها أو ربع كالأجفان فربها ولا زيادة على ذلك وفي البعض من كل منها بقسطه لأن
ما وجب فيه الدية وجب في بعضه بقسطه العضو الأول هو ما ذكره بقوله (والذهب) المنصوص
(أن في) قطع أوقاع (الاذنين) من أصلهما بغير إضاح (دية) بالنصب اسم إن سواء أ كان سمياً
أم أصم (لأحكامه) لخبر عمرو بن حزم في الأذن نخسون من الأبل رواء الدار قطني والبيهقي ولا يخفى
عضوان فيهما بحال ومنفعة فوجب أن يكون فيهما الدية كاليدين وفي وجهه أو قول يخرج تجب فيهما
حكومة كالشعور * (تنبيه) المراد بالدية وفيما يأتي من نظائره دية من جنى عليه فان حصل بالجنابة
إضاح وجب مع الدية على الأول أرش الإضاح (وبعض) بالرفع من الأذنين (بقسطه) أي
المقطوع لسانه ويقدر بالساحة * (تنبيه) شمل قوله بعض ما لو قطع أحدهما وبالقطع البعض
من أحدهما ولهذا لم يتجوز أن يقول وفي أحدهما نصف الدية كقوله الحر (ولو أيسهما) بالجنابة

عليهم بالبحث لوضوح كالم تنحركا (فدية) كما لو ضرب يده فثابت (وفي قول حكومة) لان منفعتها لا تبطل
 بذلك وهي جميع الصوت لئلا يندى الى محل السماع بخلاف البدأ اذا ثبات فان منفعتها بطالت بالسكينة
 ومال اليه الباقي وقال نص الامية تنصيه وأجاب الاول بان المنفعة الاخرى وهي دفع الهوام بالاحساس
 قد بطالت ويكتفى بذلك في وجوب الدية (ولو دفع) أذنين (بابيتين) بجناية أو غيرها (حكومة) تجب فيها
 في الاطوار (وفي قول) فيها (دية) تلزمه الاول مبنى على الاول والثاني على الثاني كما في الحر رفاق قيل قد مر
 ان الأذن الصحيحة تقطع بالمستحقة والجمع بين جريان القصاص فيها وعدم تكميل الدية مما لا يعقل
 أجيب بأنه لا تلازم بين وجوب القصاص ووجوب الدية وعلى الاول هل يشترط أن تبلغ بالحكومة بين
 مقدار الدية حتى لا تكون قد أسقطنا الدية فيها أو لا يطر يقان أشار اليه الما وردى أوجهها الثاني
 العضو الثاني هو ما ذكره بقوله (وفي) قطع (كل عين) وهي وثنة اسم لحاسة البصر من انسان وغيره
 (نصف دية) نظير عمرو بن حزم بذلك صححه ابن حبان والحاكم وحتى ابن المنذر فيه الاجماع ولانها
 من أعيان الجوارح ثمانية كانت أولى باليجاب الدية (وفي قول) هي (عين أحول) وهو من في عينه خلل دون
 بصره (د) عين (أعشى) وهو من يسيل دمه غالباً مع ضعف رقيقته (و) عين (أعور) وهو
 ذاهب حس إحدى العينين مع بقاء بصره وعين أخفش وهو صغير العين المبصرة وعين أعشى وهو من
 لا يبصر ليلاً وعين أجهر وهو من لا يبصر في الشمس لان المنفعة باقية بأعين من ذكره مقدار المنفعة لا ينظر
 اليه (تنبيه) قد توهم عبارة ان العين العوراء فيها نصف دية وليس مراداً وانما هو في العين الاخرى
 واحتراز بذلك عن يقول كذا وأجدي عين الأعور كل الدية لان بصر الذاهبة أسهل اليها (وكذا من بعينه
 بياض) على بياضها أو سوادها أو فاطرها وهو رقيق (لا ينقص الضوء) الذي فيها يجب في قلعها نصف
 دية لما مر (فان نقص) الضوء وأمكن ضبطه بقص بلا اعتبار بالحيضة التي لا بياض فيها (فقط) ما
 ناقص يسقط من الدية (فان لم ينضم) أي النقص (حكومة) تجب والفرق بينه وبين عين
 الأعشى أن البياض يقص الضوء الذي كان في أصل الحدقة وعين الأعشى لم ينقص ضوءها عما كان في
 الأصل فانه الرافعي ويؤخذ منه كما قاله الأذري وغيره ان العمش لو تولد من آفة أو جناية لا تكتمل فيه الدية
 العضو الثالث هو ما ذكره بقوله (وفي) قطع (كل جف) بفتح جيم وكسر هاء وان اقتصر المصنف
 على الفتح وهو غطاء العين كما مر (وبع دية) سواء الاعلى والاسفل في الاربعة الدية (ولو) كان
 (لاعى) وبلا هاء دب لان فيها جالا ومنفعة وقد انتصت عن غيرها من الاعضاء بكونها رابعة وتدخل
 حكومة الاحداث في دية الاجفان بخلاف ما لو انفردت الاحداث فان فيها حكومة اذا قصد منبها كسائر
 الشعور لان الفأنت بقاعها الزينة والجمال دون المقاصد الأصلية والآن العزير وفي قطع الجفن
 المستشف حكومة وفي احشاف الجفن الصحيح ربع دية تجزأ بخلاف ما تقدم من الاذن فان المنفعة هنا
 قول أصلاً بخلافه هناك وفي بعض الجفن الواحد قسطه من الربع فان قطع بعضه فتنقص باقيه فقيمة
 كلام الرافعي عدم تكميل الدية العضو الرابع هو ما ذكره بقوله (و) في قطع (مارن) وهو ما دن من
 الاف وخلا من العظام (دية) نظير عمرو بن حزم بذلك ولان فيه جالا ومنفعة وهو مشتمل على العارفين
 المسميان بالخضرم وعلى الحاجز بينهما وتندرج حكومة قصته في دية كزجه في أصل الرضة وقبل فيها
 حكومة مع دية قال الاسنوي وعليه الفتوى ولا فرق بين الانخشم وغيره لان الشم ليس فيه (وفي كل من
 طرفيه والحاجز ثلث) توزعها للدية عليها (وقيل في الحاجز) بينهما (حكومة) فقط (وفيها)
 أي العارفين (دية) لان الجمال وكل المنفعة فيها دون الحاجز (تنبيه) ظاهره ان الخلاف
 وجهان وهو ما صححه في الحر والراجح انه قولان ولا تصرح في الرضة كصالحها بترجيح وفي قطع باقي
 المقاموع من المارن بجناية أو غيرها ولو يجزأ قسطه من الدية بالمساحة وفي اسلال المارن الدية وفي

شدة اذالم يذهب منه شيء محكومة وان لم يلتم فان تأكل بالشق بان ذهب بعضه وجب قسطه من الدية وفي
 قطع القصة وحدها دية منفلة العضو الخامس هو ما ذكره بقوله (و) في قطع (كل شفة) وهي في
 عرض الوجه الى الشدين وفي طوله ما يستر الثلاثة كما قاله في المحرر وفي بعض نسخ المناهج وفي نسخة المصنف
 ذكر هذا ثم ضرب عليه (نصف) من الدية علواً أو سفلياً رقت أو غلظت صغرت أو كبرت ففي الشفتين
 الدية لما في كتاب عمرو بن حزم وفي الشفتين الدية ولما فيهما من الجبال والمنفعة اذ الكلام يتميز بهما
 ويمسكان الريق والطعام والاشلال كالقطع وفي شفتيهما بالابانة حكومة ولو قطع شفة مشقوقة وجبت
 ديتها الاحكومة الشق وان قطع بعضهما ففصل البعض الباقيان وبقيما يقطعوا ع الجميع وزعت الدية
 على المقطوع والباقي كما اقتضاه نص الام وصرح به في الانوار وهل تسقط مع قطعها حكومة الشارب
 أولاً وجهان أظهرهما الاول كما في الاهذاب مع الاحقان العضو السادس هو ما ذكره بقوله (و) في قطع
 (لسان) اناطس سليم الذوق (ولو) كان اللسان (لأكن) وهو من في لسانه لكثرة أو عجمة (و) لو لسان
 (أرت) بمثناة (و) لو (انزع) بمثناة وسبق تفسيرها في باب صلاة الجماعة (و) لو لسان (طقل) وان
 لم ينطق وقوله (دية) يرجع لكل من الالسة المذكورة لا مطلق حديث عمرو بن حزم وفي اللسان
 الدية صحه ابن حبان والحاكم ونقل في الام وابن المنذر فيه الاجماع ولان فيه جبالاً ومنفعة يتميز به
 الانسان عن البهائم في البيان والعبارة عما في الضمير وفيه ثلاث منافع الكلام والذوق والاعتماد في
 أكل الطعام وادارته في الملهوات حتى يستكمل طعمه بالاضراس (وقيل شرط) الدية في قطع لسان
 (الطفل) ظهوراً ثم نطقاً بغيره أي اللسان (لكنه عوص) لا تدرى لانها أمارات ظاهرة على سلامة
 اللسان فان لم يظهر فحكومة لان سلامته غير متيقنة والاصل براءة الذمة وعلى الاول لو بلغ الطفل أو ان
 النطق والتحرر لم يولد له فحكومة لاديه لاشعار الحال بحجزه وان لم يبلغ أو ان النطق قدية كما شمله
 كلام المصنف أخذنا بظاهر السلامة كتجب الدية في يده ورجله وان لم يكن في الحال بطش ولا مشي
 * (تنبه) * لو أخذت دية اللسان فثبت لم تسترد وفارق عود المعاني كما يأتي بان ذهبا كان مناناً وقطع
 اللسان محقق والعائد غيره وهو نعمة جديدة ولو أخذت الحكومة لقطع بعض لسانه لاسر اقتضى ايجابها ثم
 نطق ببعض الحروف وعرفنا سلامة لسانه وجب تمام قسط ديته أما اذا كان اللسان عديم الذوق فحزم
 الماوردي وماحب المذهب بان فيه حكومة كالآخرس قال الاذرى وهذا بناء على المشهور أن الذوق في
 اللسان قد يترجمه قول البغوي وغيره اذا قطع لسانه فذهب ذوقه لزمه ديتان اه واللسان ذو الطرفين
 ان استويا خافقة فلسان مشقوق فتجب بقطعهما الدية وبقطع أحدهما قسطه منها وان كان أحدهما
 صلياً والاخر زائداً ففي قطع الاصل الدية وفي قطع الزائد حكومة (و) في لسان (لاخرس حكومة)
 ولو كان خرس عارضا كما في قطع اليد الشلاء قال الرافعي هذا لم يذهب بقطعه الذوق أو كان ذاهب الذوق
 فلما اذا قطع لسان آخرس فذهب ذوقه وجبت الدية للذوق وهذا يعلم من قوله ان في الذوق الدية قال
 الزركشي كالأذرى ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو ولد أصم فقطع لسانه الذي ظهر فيه أمارات النطق
 فان الاصم عدم وجوب الدية لان المنفعة المعتبرة في اللسان النطق وهو مأخوذ من الاصم والصغير انما
 ينطق بما يسمعه واذالم يسمع لم ينطق وفي قطع الالهات حكومة قال الجوهري وهي الهمة المطابقة في أقصى
 سقف الفم العضو السابع هو ما ذكره بقوله (و) في قطع (كل سن) أصلية تامة مشغورة غير مقلدة
 صغيرة كانت أو كبيرة بيضاء أو سوداء نصف عشر دية صاحبها فيها (لذا) كرحم سلم خمسة أبخرة) حديث
 عمرو بن حزم بذلك ولا فرق بين الثنية والثالب والضرس وان انفرد كل منها باسم كالسبابة ولوسلى
 والخامسة في الاصابع وفيها لانتى حرة مسلمة بغير ان ونصف ولذي بغير وثلاثان ولجوسي ثلث بغير ولريق نصف
 عشر قيمته ولو قال ما قدرته في كلامه اشمل جميع هذه الصور واستفيد منه التعليل والتخفيف ويستثنى

من الخلافه صورته ان ادها لوانتهى صغر السن الى أن لا يصلح للمضغ فليس فيها الاحكامه الثانيه
أن الغالب طول الثنانيا على الرباعيات فلو كانت منها أو أقصر ففضية كلام الروضة وأصلها ان الاصح
أنه لا يجب التحصيل بل ينقص منها بحسب نقصانها ثم نبيه بقوله (سواء أ كسر الظاهر منها دون السخ)
وهو بكسر المهملة وسكون النون وانحط الحاء ويقال بالميم أصله المستتر بالعم (أو قاعها به) أى معه
على أنه لا فرق في ديتها بين حاله وجوب القصاص فيها كالتفليس أو كالكسر لان السخ تابع فاشه الكف
مع الاصابع * (تنبيهه) * قضية كلامه انه لو اذهب منفعة السن وهى باقية على حالها عدم وجوب
الدية وليس مراداً فقد صرح الماوردى بوجوب الدية بذلك قال وان اخلفا فاقول قول الجنى عليه
لان ذهاب منافعها لا يعرف الا من جهته والمراد بالظاهر البادى خلقه أملاً لظهور بعض السخ حال
أصاب اللثة لم يلحق ذلك بالظاهر بل يكمل الدية فيما كان ظاهراً فى الاصل وقيل يجب للسرخ حكمه
ومحل الخلاف اذا كان القاع لها واحداً وقاعها معاً كما يشتر به تعبير المصنف فلو قلع الظاهر ثم السرخ بعد
الاندمال وكذا قبله على الاصح أو قلع واحد والسن وآخر السرخ وجب للسرخ حكمه جزماً ولو قلع السن
بقيت معلقة بعروقها ثم عادت الى ما كانت لزمه حكمه لانها التماجب بالابانة ولم توجد وان كسر سدا
مكسورة واختلاف هو وصاحبها فى قدر الفات صدق صاحبها فى قدره بيمينه لان الاصل عدم موات الزائد
وان كسر منه صحبة واختلاف هو وصاحبها فى قدر ما كسر منها صدق الجاني فى قدر ما كسر بيمينه لان
الاصل براءة ذمته (وفى سن زائدة) وهى الخارجة عن صمت الانسان الاصليه لخالفه نباتها (حكمه)
كلاصبع الزائدة * (تنبيهه) * لو عير بالشاغية كالحرر كان أولى واستغنى عما قدرته فان عبارته تشمل
الزائد على الغالب على الفطرة وهى اثنان وثلاثون ولو كانت على صمت الانسان مع أن الراجح ان فيها أروشا
ويعزى قاع سن اتخذت من نخود ذهب كفضة من غير اشر ولا حكمه وان تشبث بالعم واستعدت لامضغ
لانها ليست جزاً من الشخص (وحركة السن) اكبر أو مرض (ان قلت) بحيث لا تؤدى بالقلة لنقص
منفعتها من مضغ وغیره (فكصحة) حكمها فى وجوب القصاص والارش لبقاء الجمال والمنفعة
(وان بطلت المنفعة) منها الشدة حركتها (فكحكمه) تجب فيها الشئ الحاصل بزوال المنفعة ولعل المراد
كما قال الزركشى منفعة المضغ فان منفعة الجمال وحس الطعام والريق وجودة (أو نقصت) تلك المنفعة
المذكورة (فالاصح) وفى الروضة الاظهر انها (كصحة) فيجب الارش لوجود أصل المنفعة من
المضغ وحفظنا الطعام ورد الريق ولا أراضها كضعف البعاش * (تنبيهه) * لو زلت سن صحبة بحماية
ثم سقطت بعد لزمه الارش وان ثبت وعادت كما كانت ففيها حكمه كالجمل يبقى فى الجراحة قص ولا شئ
وان عادت ناقصة المنفعة ففيها أرض كذا فى الشرحين والروضة والذي فى الانوار لزمته الحكمه لا الارش
لان الارش انما يجب بقلها كما مر قال به هذا الموضع منزلة القدم فى الشرحين والروضة فليتأمل اه
وقد يجب بان المراد بنقص المنفعة ذهابها الكلية والاختلافه حبيث (ولو قلع سن صبي) أو غيره لم
يشتر (بجنايته تحتية مضومة ومثلثة ساكنة وغين محبة مفتوحة لم تسقط أسنانه وهى روضه التى من
شأنها غالباً عودها بدمعوطها (فلم تعد) وقت أو ان عودها (ويان فساد المبت) منها (وجب)
القصاص فيها كما سبق فى باب كيفية القصاص أو (الارش) تاماً فان عادت فلا قصاص ولا دية ويجب
الحكمه ان تبقى شين والاولا (والاظهر) وفى الروضة الاصح (انه لو بان قبل البيان) لحال ملوحتها
وعدمه (فلا شئ) على الجاني لان الاصل براءة ذمته والظاهر انه لو عاش لعادت والثانى يجب الارش
لحقق الجناية والاصل عدم العود * (تنبيهه) * ظاهر إطلاقه انه لا حكمه عليه لكن الجزم به فى
الروضة كاصها ونص عليه فى الام وجوبها وظاهره أيضاً انه لو مات قبل تمام نباتها انه لا حكمه عليه
بما رى فى الاولى والراجح وجوب الحكمه وانما لم يجب القسط لانام نتيقن انه لو عاش لم تكمل ولو قلعها

قبل تمام نباتها آخر انتظرت فان لم تثبت فالدية على الآخر والاشكوكمة اكثر من الحكومة الاولى وان
 افسد منبت غير المنغورة آخر بعد قطع غيره لها فعليه حكومة وعلى الاول كذلك في أحداهما ان لا امام
 وجهه في البيان وان سقطت بالاجنابة ثم افسد شخص منبتها لزمه حكومة على قياس ماسر لانه لم يقطع
 سنا (د) الاظهر (انه لو قطع) شخص (من منغور فعادت) تلك المقلوعة (لا يسقط الارش) لان العود
 نعمة مجسدية كوضحة أو جائفة التعمت بعد اخذ ارضها فانه لا يسترد كالايسقط بالتحامها الفصص
 والثاني يسقط لان العائدة فائتة مقام الاولى وان لم تعمر وجب الارش خزا (ولو قطعت الاسنان) كلها
 وهي اثنان وثلاثون في غالب المطرة كاسر أربع ثنانيا وهي الواقعة في مقدم الفم ثنتان من أعلى وثنتان
 من أسفل ثم أربع رباعيات ثنتان من أعلى وثنتان من أسفل ثم أربع ضواحك ثم أربعة أنياب وأربعة
 فواجد واثنا عشر ضرسا وتسمى الطواحين قاله في أصل الروضة فان قيل قضيت أن النواجذ في الاثني
 عشر وليس كذلك بل هي آخرها أجيب بان هذا ليس قضيت لانه عبر في الاول بشم ثم عطف النواجذ
 والاضراس بالواو وهي لا تقتضي ترتيبا وأما خبر انه صلى الله عليه وسلم ضحك حتى بدت فواجذه فالمراد
 ضواحه لان ضحكه صلى الله عليه وسلم كان تبسما (فجساية) ففيه امانة وستون بعير اسواه أقلعها معا
 أم مرتب الماسر أن في كل سن خمسة أبيرة (وفي قول) حكماء الماوردي وغسبره وجها (لا يزيد) ارش
 جميع الاسنان (على دية ان اتحد جان وجنابة) عليها كان أسقطها بشر بدواء أو بضربة أو بضربات
 من غير تخال اندمال لان الاسنان جنس متعدد فأنشبه الاصابع وقرق الاول بانها اعتبرت بالاسنان في
 أنفسها وان زاد ارشها على الدية لانها يختلف نباتها او يتقدم ويتأخر فاحتج الى اعتبارها في أنفسها
 بخلاف الاصابع فانها متساوية في الثبات فقسط الدية عليها فان تخال الاندمال بين كل سن
 وآخرى أو تعدد الجاني فانها أفراد قطعاً * (تنبيه) قضية اطلاقه أنه لو زادت الاسنان على اثنتين وثلاثين
 يجب اسكل سن خمس من الابل وقد مر ما فيه عند قوله وفي سن زائد حكومة هذا كما ان خلقت مفارقة كما
 هو العادة فان خلقت صفيحتان كان فيهما دية فقط وفي احدهما نصفها كالنبي على ذلك الميرى وذ كرهنا
 فائدتين الاولى قال خزم في الجواهر تبعاً لابن سيدة أن من لاجلته والكوسج لا تكمل أسنانه العسدة
 المتقدمة الثانية قال عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس الامير مات بأسنانه التي ولدها ولم ينغر
 وكانت قطعة واحدة من الاسفل وقطعة واحدة من الاعلى وعاش نحو امان ثمانين سنة العضو الثامن هو
 ما ذكره بقوله (د) في (كل حى نصف دية) وهو بفتح لامه وكسرهما واحد اللعين بالفتح لان فيه ما جالا
 ومنفعة فوجب فيها الدية وفي أحدهما نصفها كاللذين وهما عظامان تثبت عليهما الاسنان السفلى
 وماتقاهما الذن أما العلبيات فثبتهما عظام الرأس * (تنبيه) استشكل المتولى ايجاب الدية في اللعين بانه لم يرد
 فيها ما خبر القياس لا يقتضيه لانها من العظام الداخلة في شبهة الترقوة والضماع وأيضاً فانه لا دية في
 الساعد والعضد والساق والفخذ وهي عظام فيها جال ومنفعة وقد يجاب بانها ما كان الوجه كالأشرف
 من غيرها فوجب فيها الدية (ولا يدخل ارش الاسنان في دية) فكذلك اللعين في الاصح لان كلامهما
 مستقل برأسه بديل مقدور واسم يخصه فلا يدخل أحدهما في الآخر كالاسنان واللسان والثاني يدخل
 كاندخل حكومة الكف في دية الاصابع وقرق الاول بان اسم اليد يشمل الكف والاصابع ولا يشمل
 اللعين الاسنان وبان اللعين كاملا لا خلق قبل الاسنان بدليل الطفل بخلاف الكف مع الاصابع لانها
 كالعضو الواحد * (تنبيه) ظاهر كلامهم ان سن المنغور وغيره في ذلك سواء ويتصور افراد اللعين عن
 الاسنان في صغير أو كبير سقطت أسنانه بهم أو غسبره ولو فكها أو ضررها فببها لزم ديتها فان تطل
 بذلك منفعة الاسنان لم يجب لها شيء لانه لم يكن عليها بل على اللعين نص عليه في الام كقوله الاذرى
 وغيره العضو التاسع هو ما ذكره بقوله (د) في (كل يد نصف دية) لخبر عمر بن خزم بذلك رواء النسائي

وغيره * (تنبيه) * لاراد باليد الكف مع الاصابع الخمس هذا (ان قطع) اليد بتأويلها بالعضو
(من) مفصل (كف) وهو الكوع * (تنبيه) * قديهم قوله ان قطع من الكف أنه لا يجب
المص اذا قطع الاصابع وبقي الكف لكنه متروك بقوله بعد وكل أصابع عشرة وانما يذهب ذلك في اليد
دفعاً لتوهم احتمال إيجاب الحكومة لأجل الكف لا لنقص ان تبلغ من دونه وهذا اذا حرم من الكف
فان قطع الاصابع ثم قطع الكف هو أو غيره بعد الاندمال أو قبله وجبت الحكومة كقبي السخ مع السن
وأورد على المص ما لو كانت أصابع إحدى يديه وكفها أنقص من الأخرى فإنه لا يجب في القصيرة أنقص
دية كالملة بل يجب نصف دية ماضية حكومة كما علة عن البغوي وأقره (فان قطع فوقه) أي الكف
(الحكومة) تجب (أيضاً) مع دية الكف لان ما فوق الكف ليس بتابع بخلاف الكف مع الاصابع
فانما كالعضو الواحد بدليل قطعهما في السرقة بقوله تعالى فانقطعوا أيديهم * (تنبيه) * قال بعض
المؤخرين قد يجب في اليد ثلاث الدية وذلك فيما لو قطع انسان يمين آخر حال صباه ثم ساروه حال نوليته عنه ثم
رجليه حال صباه عليه ثانياً فثالث بذلك فعليه ثلث الدية لليد اليسرى اه وهذا ممنوع لان الثالث انما
وجب لأجل ان النفس ماتت بثلاث جراحات فوزعت الدية على ذلك لان اليد وجب فيها ثلث الدية ثم
قال وقد يجب في اليدين بعض الدية كان سلع جلد شخص فبادر آخر وجبانه مستقرة ففقد يديه فالسالح
يلومه دية وقاطع اليدين يلومه دية ينقص منها ما يخص الجلد الذي كان على اليدين اه وهذا أيضاً
ممنوع فانما وجبنا في اليدين الدية بتمامها وانما نقصنا منها شيئاً لأجل ما مات من البدن لا أنما وجبنا
دون الدية في يدين ثامتين (و) في (كل أصبع) أصابعه من يد أو رجل عشر دية صاحبها ولو عبر به كان
أولى فيها المذكور حرم سلم (عشرة أبخرة) كجاء في خبر عمرو بن حزم أما الاصابع الزائدة ففيها حكومة
(و) في كل (أثلة) منها من غير إيهام (ثلث العشرة) لان لكل أصبع ثلاث أثال الا إيهام فله اثنتان كما
قال (و) في (أثلة الإيهام) علة بقسط واجب الاصبع * (تنبيه) * لو انقصت أصبع أربع
أما لم متساوية ففي كل واحدة ربع العشر كما صرح به في أصل الروضة ويقاس به هذه النسبة الزائدة على
الأربع والناقصة عن الثلاث وبه صرح الماوردي ثم قال فان قيل لم لم يقسم ودية الاصابع عليها اذا
زادت أو نقصت كقبي الانامل بل أوجبوا في الاصبع الزائدة حكومة فلنا الفرق ان الزائدة من الاصابع متميزة
ومن الانامل غير متميزة فلذلك اشتركت الانامل وتفرقت الاصابع وأيضاً ان الانامل لما اختلفت في
أصل الحلقة بالزيادة والنقص كان كذلك في الحلقة النادرة ولما اختلفت الاصابع في الحلقة المعهودة
فأرغم احكم الحلقة النادرة ولو لم يكن لاصبعه أنامل ففيه دية تنقص شيئاً لان الانثناء اذا زال سقط ما عنام
منافع اليد العضو العاشر هو ما ذكره قوله (والرجلان) في قطعها أو أصابعها وأما لهما (كاليدين)
في جميع ما ذكر فيها الحديث عمرو بن حزم بذلك والقدم كالكف والساق كالساعد والفخذ كالعضد
والأعرج كالسليم لان العيب ليس في نفس العضو وانما العرج نقص في الفخذ والمثل في الرجل كما
في اليد وتقدم ببيان العضو الحادي عشر هو ما ذكره قوله (وفي حملتها) أي الاثني (ديتها) لان
منفعة الارضاع وجمال الثدي بهما كمنفعة اليدين وجمالها بالاصابع سواء أذهبت منفعة الارضاع
أم لا وفي احدهما نصفها والحلقة كقبي المحرر المجتمع الناتئ على رأس الثدي وهذا التفسير صادق
بحلقة الرجل قال الامام ولون الحلقة يخالف لون الثدي غالباً وحواشيها دائرة على لونها وهي من
الثدي لامنهما ولو قطع باقي الثدي أو قطع غير وجبت فيه حكومة وان قطعها مع الحلقة دخلت حكومته
في ديتها في الاصح كالنكف مع الاصابع فان قطعها مع جلد الصدر وجبت حكومة الجلدة مع الدية
مان وصات الجراحة الباطن وجب أرش الجائفة مع الدية (و) في (حملتها) أي الرجل ومثله الخنثى
(حكومة) اذا ليس فيها منفعة مقصودة بل مجرد جمال (وفي قول ديتها) أي الرجل كالمرأة فالحنثى على

هذا القول تلحق بالانثى كاعلم من قول المصنف سابقا والمرأة والخنثى كنصف رجل * (تنبيه) * يجب
 للعامة التي تحت حيلة الرجل أو الخنثى حكومة أخرى ولا يتدخل لان المقطوع منه عضوان ومن المرأة
 كعضو واحد قال الروياني وليس للرجل ثدى وانما هي قطعة لحم من صدره (فرع) لو ضرب ثدى
 امرأة فقتل بقتل الشين وجبت دية. وان استرسل فحكومة لان الفاتت مجرد جمال وان ضرب ثدى
 خنثى فاسترسل لم تجب فيه حكومة حتى يثبت كونه امرأة لاحتمال كونه رجلا فلا يلحقه نقص بالاسترسال
 ولا يلوته جمال فاذا ثبت امرأة وجبت الحكومة العضو الثاني عشر هو ما ذكره بقوله (وفي اثنين) من
 الذكر (دية) حديث عمرو بن حزم بذلك ولانهم من تمام الخلقة ومحل التناسل وفي احدهما نصفها
 سواء اليمنى واليسرى ولون عيني ومحبوب وطفل وضربهم * (تنبيه) * المراد بالاثني البيضتان كما صرح
 بهما في بعض طرق حديث عمرو بن حزم وأما الخصيتان فالجلدان اللتان فيهما البيضتان العضو الثالث
 عشر هو ما ذكره بقوله (وكذا ذكر) سليم في قطعه دية للرجل عمرو بن حزم بذلك (ولو) كان (الصغير
 وشيخ وعين) وخصى لا تطلق للرجل المذكور ولان ذكر الخصى سليم وهو قادر على الايلاج وانما
 الفاتت الايلاد والعنة عيب في غير الذكر لان الشهوة في القلب والمني في الصلب وليس الذكر يعمل
 لواحد منهما فكان سليما من العيب بخلاف الاشل (وحشنة كذا ذكر) فيجب في قطعها وحدها الدية
 لان ما عدها من الذكر كالتابع لها كالكف مع الاصابع لان معظم منافع الذكر وهولدة المبشرة
 تتعلق بها وأحكام الوطء تدور عليها (وبعضها) أي قطعه يجب (بقسطه) أي الذكر (منها) أي
 الحشفة لان الدية تكمل بقطعها فقسطت على أعضائها (وقيل) يجب بقسطه (من) كل (الذكر)
 لانه المقصود بكل الدية وتبوع المصنف المحرر في حكاية الخلاف وجهين وهما قولان منصوبان في الام
 * (تنبيه) * محل ما ذكر اذ لم يتخل مجرى البول فان اختل فعليه أكثر الامرين من قسط الدية وحكومة
 فساد المجرى كإقتلاه عن المتولى وأقره ولو قطع باقي الذكر بعد قطع الحشفة أو قطعه غيره وجبت فيه
 حكومة بخلاف ما اذا قطعه معها كاعلم مما مر فان شق الذكر طولا فابطل منفعته وجبت فيه دية كما
 لو ضربه فاشله وان تعذر بضربه الجماع به لا الانتقباض والانبساط فحكومة لانه ومنفعته باقيا
 والخلل في غيره ما فلو قطعه فاطع بعد ذلك فعليه القصاص أو كمال الدية كقوله الراعي أما الذكر الاشل
 ففيه حكومة (وكذا حكم) قطع (بعض مارنو) قطع بعض (حيلة) من المرأة هل ينسب المقطوع الى
 المارن والحيلة أو الى الانف والندى فيه الخلاف السابق والاصح التوزيع على الحامة والمارن فقط
 العضو الرابع عشر هو ما ذكره بقوله (وفي الالين) وهما النائتان عن البسطن عند استواء الظهر
 والفخذ (الدية) لما فيها من الجمال والمنفعة في الركوب والقيود وفي أحدهما نصفها وفي بعض
 بقوله ان عرف قدره والا فالحكومة ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ولا تثار الى اختلاف البدن
 الناتج واختلاف الناس فيه كاختلافهم في سائر الاعضاء ولا يشترط في رجوب الدية بلوغ الحديد الى العظام
 ولو ثبت ما قطع لم تنسقط الدية على ظاهر المذهب كقوله البغوي * (تنبيه) * اللحم الناتج على الظهر
 في جانبي السلسلة فيه حكومة وحري في التنبيه على أن فيه دية قيل ولا يعرف لغيره العضو الخامس عشر
 هو ما ذكره بقوله (وكذا سفراها) أي المرأة بضم الشين وهما اللحمان المحيطان بجر في فرج المرأة
 احاطة الشفتين بالفم في قطعهما واشلاهما ديتها وفي أحدهما نصفها لان فيها جمالا ومنفعة اذ بها
 يقع الالتذاذ بالجماع لا فرق في ذلك بين الرقعة والقراء وغيرهما لان النقصان فيها ليس في الشفرين
 بل في داخل الفرج ولا بين البكر وغيرها فلو زالت بقطعها البكارة وجب ارشها مع الدية وان قطع
 العانة معها أو مع الذكر فدية وحكومة ولو قطعها فخرج موضعها آخر بقطع لحم أو غيره لم
 الثاني حكومة العضو السادس عشر هو ما ذكره بقوله (وكذا سلع جلد) فيه دية المساو مخ منه ان لم يثبت

[illegible]

يذبه فزال عقلة انه لا يتأني القول بالتداخل وقال الباقي ان مقتضى نص الام على هذا القول التداخل
 أيضا (ولو ادعى زواله) أي العقل وأنكر الجاني ونسبه الى الشبان اختبر في غفلاته (فان لم ينتظم قوله
 وفعله في ادواته فله دية بلايين) لان عينه ثبت جنونه والجنون لا يحلف فان قيل يستدل بحلفه على عقلة
 أجيب بأنه قد يحرى انتظام ذلك منه اتفاقا وهذا في الجنون المطابق اما المنتظم فانه يحلف في زمن افاقته
 فان انتظم قوله وفعله حلف الجاني لاحتمال صدور المنتظم اتفاقا أو جريا على العادة والاختبار لا يقدر
 عدة بل الى أن يغلب على الظن صدقه أو كذبه ولا بد في سماع دعوى الزوال كما قال الباقي من كون
 الجنانية تختمل زوال العقل والالم تسمع الدعوى ويحتمل على الاتفاق كصول الموت بصعقة خطيفة
 * (تنبيه) * قول المصنف ولو ادعى زواله اهـ ينبغي أن يقر أمينا المالم باسم فاعله أي ادعى ذلك من له
 ولاية الدعوى من ولي أو منسوب حاكم والشارح قدر بعد ادعى المجنى عليه وهو ممنوع وقدره ابن
 الملقن أيضا ذك كيف يصح دعوى الجنون سكن الشارح قال في آخر القولة واستشكل سماع دعواه
 لتضمنه لزوال عقلة وأول بان المراد ادعى وليه ومنه منسوب الحاكم اهـ ولو قدر هذا أولا كان
 أولى وظاهره ان كلام المتن يقر أمينا لافعال ويقدر بما ذكر الشئ الثاني هو ما ذكره بقوله (وفي
 السمع) أي ازالته (دية) * نظير البهق في السمع الدية ونقل ابن المنذرفيه الاجماع ولانه من أشرف
 الحواس فكان كالبر بل هو أشرف منه عند أكثر الفقهاء لانه يدرك الفهم ويدرك من الجهات
 الست وفي النور والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة من ضياء أو شعاع وقال أكثر
 المتكلمين بتفضيل البصر عليه لان السمع لا يدرك به الا الاصوات والبصر يدرك الاجسام والالوان
 والهيات فلما كانت تعلقاته أكثر كان أشرف * (تنبيه) * لا بد في وجوب الدية من تحقق زواله
 فلو قال أهل الخبرة يعود وقدر زواله مدة لا يستبعد أن يعيش اليها انتظرت فان استبعد ذلك أولم يقدر وا
 مدة أخذت الدية في الحال وان قالوا لطيفة السمع باقية في مقرر هاولكن انسد من هذا السمع والسمع
 باق وجبت فيه حكمة ان لم يزوج ففقه لا دية بل بقاء السمع فان ربح لم يجز شئ (وفي) ازالته (من
 اذن نصف) من الدية لان تعدد السمع فانه واحد وانما التعدد في منفذ بخلاف ضوء البصر اذ تلك
 اللطيفة متعددة وحلها الحديقة بل لان ضبط نقصانه بالمنفذ أقرب منه بغيره وهذا مانص عليه في الام
 (وقيل قسط النقص) منه (من الدية) فيعتبر ما نقص من السمع بحالة الكمال على ما سيأتي
 (ولو أزال اذنيه) وسمعه فديتان لان محصل السمع غير محصل القطع فلم يتدخل كماله وأوصحه فمضى
 * (فائدة) * السمع عند الحكماء قوة أو دعه الله في العصب المفروش في الصمياخ وهو بكسر الصاد حق
 الاذن يدرك بها الصوت بناريق وصول الهواء لكيف بكيفية الصوت الى الصمياخ وعند أهل السنة
 ان الوصول المذكور بمشيئة الله تعالى على معنى خالق الله الادراك في النفس عند ذلك الوصول (ولو
 ادعى) المجنى عليه (زواله) أي السمع من اذنيه وكذبه الجاني (وانزعج للصباح في نوم وغفلة فكاذب)
 لان ذلك يدل على التصنع * (تنبيه) * مقتضى تعبيره بكاذب ان الجاني لا يحلف وليس مرادا بل لا بد من
 تحليفه ان سمعه لباقي لاحتمال أن يكون انزعاجه اتفاقا ولا يختص الانزعاج بالصباح بل الرعد وطرح شئ
 له صوت من علو كذلك ويكرر ذلك من جهات وفي أوقات الخسوف حتى يتحقق زوال السمع بها (والا)
 بان لم ينزعج بالصمياخ ونحوه فصادف في دعواه (حلف) حيث لا احتمال بتخلده (وأخذ دية) لسمعه
 قال المناوردي ولا بد في عينه من التعرض لذهاب سمعه بجنابة الجاني لجوارز ذهابه بغير جنابته ثم اذابت
 زواله قال الماوردي يراجع عدول الاطباء فان نفوا عوده وجبت الدية في الحال وان جوزوا عوده الى
 مدة معينة يعيش اليها انتظرت فان عاف فيها لم تجب الدية والا وجبت * (تنبيه) * لو ادعى الزوال من
 إحدى الاذنين خشيت السامية وامتنع في الاخرى على ما سبق (وان نقص) سمع المجنى عليه (فقسطه)

أى القص من الدية (ان عرف) قدر ما ذهب بان كان يسمع من مكان كذا فصار يسمع من قدر نصفه
ملا وطريق معرفة ذلك أن يحدثه شخص وينبأه الى أن يقول لا أسمع فيعلى الصوت قليلا ثم قال أسمع
عرف صدقه ثم يعمل كذلك من جهة أخرى فان انفتحت المسامتان ظهر صدقه ثم ينسب ذلك من مسافة
سماعه قبل الجناية ان عرف ويحجب بصدقه من الدية فان كان التفاوت نصفاً وجب نصف الدية (والا)
بان لم يعرف قدره بالنسبة (مفكومة) تنجب فيه (باجتهاد قاض) فى الاصح المنصوص لانه لا يمكن
تقديره (وقبل يعتبر سمع قرنه) وهو يفتح القاف وسكون الراء من له مثل سته (فى صحته) كان يحبس
القرن بجنبه وينادى ما ربيع الصوت من مسافة لا يسمعه واحد منهما ثم يقرب المنادى شيئاً فشيئاً الى
أن يقول قرنه سمعت ثم يضبط ذلك الموضع ثم يرفع صوته من هذا الموضع شيئاً فشيئاً حتى يقول الجنبى
عليه سمعت (ويضبطا التفاوت) بين سمعيهما ويؤخذ بنسبته من الدية فلو قال الجنبى عليه أما
أعرف قدر ما ذهب من سمعى قال المارودى صدق بسمعيه لانه لا يعرف الامن جهته كالمريض واعلم
فيما اذا لم يمكن معرفته بالطريقين المتقدم وأما القرى بكسر القاف فهو الكف (وان نقص) سمع
الجنبى عليه (من اذن) واحدة (سدت) هذه الناقصة (وضبطا منتهى سماع الاخرى ثم عكس) بان
تسد الصخرة ويضبطا منتهى سماع الناقصة (ووجب ضبطا التفاوت) ويؤخذ من مسافة من الدية فان
كان بين مسافة السبعة والاخرى النصف فله ربع الدية لانه اذهب ربع سمعه وان كان الثلث عليه
سدس الدية وهكذا فالر لم ينسبها فالواجب حكمه قال الراعى بالاتفاق الشئ الثالث هو ما ذكره بقوله
(و) فى اذهاب (ضوء) أى بصر (كل عين) صغيرة أو كبيرة فساداً أو كآفة صحيحة أو عالة عمشاء أو حواء
من شيخ أو طفل حيث البصر سليم (نصف دية) وفى العينين الدية نظيره ما دعى البصر الدية وهو غريب
ولانه من المنافع المقصودة (فائدة) البصر عند الحكماء قوة أو دعة الله فى العينين المحقوقتين الخارجتين
من مقدم الدماغ ثم تنفذ فى العينين الى من الجبهة اليمنى الى الجبهة اليسرى والى من اليسرى الى اليمنى
حتى يتلاقيا ثم تأخذ التى من الجبهة اليمنى يميناً والى من الجبهة اليسرى يساراً حتى تصل كل واحدة الى عين
تذكر تلك القوة الألوان وغيرها وأما دأهل السنة فادرك ما ذكره بشيئة الله تعالى على معنى أن الله تعالى
يخلق ادراكاً مدركاً فى نفس العبد مدد الله له تلك القوة (فلو فاقاً الميزان) على نصف الدية كإقناع يده
بخلاف ادراكه الادنى مع السمع لاسر (وان ادعى) الجنبى عليه (زواله) أى الضوء وأنكر الجنبانى
(سئل أهل الخبرة) بذلك أى إعلان منهم مطلقاً أو رجل وامرأتان كان خديماً أو شبهة عدلهم اذا وقفوا
الشخص فى مقابلة عين الشمس ونظر وادعى عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو موجود بخلاف السمع
لا يراجعون فيه الاطراف يؤلفهم اليه ثم أشار الى طريق آخر فى معرفة زواله بقوله (أو يمتحن) الجنبى عليه
(بقرىب عقرب أو حديد) محبة أو نحو ذلك (من عينيه بقسوة ونظراً هل يترجم) أولاً ما اترجم صدق
الجنبانى بيمينه والى الجنبى عليه بيمينه * (نبيه) * قضية كلامه تبعاً للجمهور التخيير بين الاول والثانى
وبه قال المتولى رجوعه الى أصل الروضة خلافاً لقال وجهان أحدهما هو أنه فى الامم يراجع أهل
الخبرة والخ والثانى يمتحن بتقريب حديد الخ ورتب فى الكفاية فقال يسئلون فان تعذر الاخذ بقولهم
امتنع وظاهر كلامه انه المعتبر وهو كذلك وقال الباقى انه متعين واذا جعلت أوفى كلام المصنف للتوابع
لا للتخيير أى اذا عجز عن أهل الخبرة فنتقل الى الامتحان وافق ذلك ثم ان قالوا يعود قدر واعدة فتنظر
كالسمع فارمات قبل عودته فى المدة وجبت الدية لان الظاهر عدم عوده لو عاش وعمل يجب القصاص أولاً
وجهان أحدهما وهو الوجه كجزي عليه الراعى تبعاً للجمهور وصاحب المذهب الثانى المشبهة وصوب
الزركشى الاول كجزم به الملو ردى رغبة وان ادعى الجنبانى عودته قبل الموت وأنكر الوارث صدق الوارث
بيمينه لا بالاصل عدم عوده (وان نقص) ضوء الجنبى عليه (دك السمع) أى فكمه كقص السمع

ذل عرف قدر النقص بان كان يرى الشخص من مسافة فصار لا يراه الا من انة قد هاشلا ففسده من الدينة
 والا فحكومة ذل نقص بعض ضوه عينه تصبث ووقف شخص في موضع يراه ويؤمن ان يتبعه حتى
 يقول لا اراه فتمزق المسافة ثم تصب الشخص وتطابق العلية ويؤمن الشخص بان يقرب راجعا الى ان
 يراه فينبط ما بين المسافتين ويجب قسمة من الدينة ذل ابصر بالهجة من مائتي ذراع متساو بالاشرى
 من مائة فالتصاف لم لو قال اهل الخبرة ان المائة الثانية تحتاج الى مثلي ما تحتاج اليه المائة الاولى لقرب الاولى
 وبعد الثانية ويجب ثمانية العلية وان اعشاه لزمه نصف دية وفي ازالة عين الاشئ بأفصة سماوية الدينة وان
 كان مائة تضي كلام التهذيب وجوب نصفه لمو زعاع الى ابدارها بالثمن اربعة ابدارها بالليل وان اعشاه
 أو أفضله أو أحوله أو شخص بصرة الواجب حكمه وموتان أذهب أحد شخصين الضوء والاخر
 المدقة واختلفا في عود النقص والى يمينه وان كذب المجني عليه لان الاصل عدم عوده (حاشية) سئل ابن
 الصلاح عن رجل أرمذ أتى امرأته بالدية تدعى الطب لتدوى عينه فكذلكه فتلقت عنه فهل يلزمها فاضمانا
 فأجاب ان ثبت ان ذهاب عينه بتدويم افعلى عاقلة اضمائم فان لم تكن فعلى بيت المال وان تعذر فعلى افعلى
 ما لها لان يكون الارمذ اذن افعلى المدار افعلى هذا الدواء المعين فلا تضمن قال وتفسيره ما اذا اذن البالغ العاقل
 في تلحق سمعته أو فصد فمات لا تضمن أما اذا لم ينص عليه فلا يتناول اذنه ما يكون سببا في اتلافه الشئ
 الرابع هو ما ذكره بقوله (وفي ازالة الشئ) من الخنزير بجناية على رأس وغيره (دية على الصحيح) كما
 جاء في خبر عمر بن حزم وهو غريب ولانه من الحواش المائة فكلمات فيه الدينة كالسمع والثاني لا يل
 حكومة لانه ضميم النفع اذ منفعته ادراك الرأى والاتقان أكثر من الطيبات فيكون التذوي أكثر من
 التلاذد وعلى الاول ففي ازالة شئ كل خنزير نصف دية ولينقص الشئ وجب بقوله من الدينة اذا أمكن معرفته
 والا فلا حكومة وان نقص شئ أحد الخنزيرين اعتبر بالجانب الآخر كإلى السمع والبصر كما يجزئ في أصل
 الروضة فصرح به سالم * (تنبية) * لو نكر الجاني زواله امتحن المجني عليه في غفلة لانه بالرائع الحادة فان
 هش للطيب وعبس لعينه حلف الجاني انه هو ركذب المجني عليه والاشكاف هو انه هو وصده مع انه لا يعرف
 الامنه ولو وضع المجني عليه يده على أنفه فقال له الجاني فمات ذلك لعود شئ فقال بل فعانته اتفاقا أو لغرض
 آخر كاختطاف ورعاف وتفكر صدق بيده لاحتتمال ذلك فان قطع أنفه فذهب شئ فديتان كإلى السمع لان
 الشئ ليس في الانف (فائدة) الشئ عند الحكة قوة أو دعه الله تعالى في الزادتين الناضجتين من مقدم الدماغ
 بين العينين عند منتهى قسبة الانف الشبهتين بحامتي الثديين لما فيه من الشئ يدرك بتلك القوة لروائح
 بطريق وصول الهواء المتكثف بكيفية ذى الرائحة الى الخيشوم وعند أهل السنة ان الادراك المدكور
 بحسبة الله تعالى يعنى ان الله تعالى يتخاطب في الشخص ادراك ما ذكره دراسة ماله تلك القوة الشئ الخامس
 هو ما ذكره في قوله (وفي ابطال الكلام) بجناية على اللسان (الدية) نظير البهيقي في اللسان
 الدينة ان منع الكلام وقال ابن أسلم مات السنة بذلك ولان اللسان عضو مضمون بالدية فكذلك منفعته
 العفاهى كاليد والرجل وانما تؤخذ الدينة اذا قال اهل الخبرة لا يعود كلامه فانه في أصل الروضة أى على
 ما سبق من الفرق بين ان يقدر امدته يعيش اليها أولا فان أخذت ثم عاد استردت ولو ادعى زوال نقطة امتح
 بان يروى في أدلة الطوائف ونظار هل يصدر منه ما يعرف به كذبه فان لم يقارن شئ حلف المجني عليه كل بخلاف
 الاخرس ورجبت الدينة هذا في ابطال نقطة بكل الحروف (و) أما (في) ابطال (بعض الحروف)
 فيعتبر (فسده) من الدينة هذا اذ بقى له كلام متفق مفهوم والافعال كإلى الدينة كما جزم به صاحب الانوار
 (د) الحروف (الموزع) أى التي توزع (عليها) الدينة ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب أى
 من كانت لغته يتخلف كاملة لانها لام ألف وهاء معدودتان في ابطال نصف الحروف نصف الدينة وفي ابطال
 حرف منها ربيع سبعه اوعدها الماردى تسعة وعشر من ثمانية كلمة لانها لا تتركب وحدها والهاء

عدد هاتمة وعشرين بالالف والهاء وواحدة ما الميرد الممزوجة ثمانية وعشرين ومن أطلق هذا الميرد
 على رأى الجهور فهو اسما هو والماستحق العبارة بالاطلاق الالف على اعم من الهمزة والالف الساكنة
 وبما وقع في كلام سيويه جواز اطلاق الالف على الهمزة فتجوز التثنية واحترز بلغة العرب عن غيرها
 فان كانت افتتحة غير حارز ع على حروف الفتحة وان كانت أكثر حروفا وقد انضوت لغة العرب بحرف
 الضاد فلا يوجد في غيرها وفي القفات حروف ليست في لغة العرب كالخاء والمثني والهمزة والسين والجرى
 المذكورة تدعى حروف التسمية والتسمية التي اراها في اللغة عادة ألف أى همزة قبلها في آخرها الهاء اسم
 ومجما به وهكذا الخ (تنبيه) حروف القفات مختلفة بعضها أحد عشر وبعضها أحد عشر وثلاثون
 فلو تكلم بلفظين وحروف احدهما أكثر وبالجنانية بعض حروف كل منهما فهل يوزع على أكثرهما
 حروفا أو على أقلهما أو جهان أرجحهما كماله الباقية ونحوه الأول لان الاصل براءة ذمة الجناني فلا يلزمه
 الا اليقين ولا فرق في توزيع الدية على الحروف بين اللسانية وغيرها كالخروف الحلقية (وقبل لا يوزع
 على غير اللسانية من الشفوية) وهى أربعة الباء والغاء والواو والميم نسبة للشفة على أصلا في الأصم
 وهو شفوية ولكان تنسبها على الألفا فتقول شفى وقيل أصل شفة شفوة فخذت الواو وعابه قول الضرر
 الشفوية (د) من (الحلقية) أى المتسوية للمعاني وهى ستة الهمزة والهاء والعين والحاء
 الهاء المثلث والعين والحاء المعجمة لان الجنانية على اللسان فتوزع الدية على الحروف الخارجية
 منه وهى ما عدا المذكورات وعلى هذا فيكون الموزع عليه ثمانية عشر لان منفعة اللسان
 المتأخر اتمت كمال الدية فيها وأجاب الأول بان الحروف وان كانت مختلفة الخارج الاعتماد في جميعها على
 اللسان وبه يستقيم النطق ويكمل (تنبيه) لو قطع شفوية فذهب الميم والباء فهل يجب أو شهما مع
 دية الشفوية أو لا وجهان أرجحهما كماله شيئا الأول ويضمن أرض حرف فوته ضربة أهله حروفا
 لم يكن يتمكن من التأخر أو لا ينجح برالفات بما حدث لانه نعمة جديدة وهل يوزع على الحروف وفيها
 الحروف الخالصة أو علمها قبل الجنانية قال الامام هـ هذا موضع فثار وقضية كلام الرافعي ترجيح الثاني
 وبما صرح صاحب المنائر (ولو عجز) المجنى على لسانه (عن بعضها) أى الحروف (خالقة) كالألف والألف
 وسبق بيانها في مسألة الجماعة ولم يكن افتته كذلك (أو باقية) وهما دية (كأنه) في ابطال كلام كل
 منهما لانه فائق وله كلام فهو مالأ في فائدة ضعفا وضعة منفعة العضو لا يقدح في كمال الدية كمنع
 البعش والبصر فعلى هذا لو ابطال بالجنانية بعض الحروف فالنوزيع على ما يحسنه لأعلى جميع الحروف
 (وقيل قسما) من الدية بالنسبة لجميع الحروف أمان عجز عن بعضها خالقة وكانت لغته كذلك كالفارسي
 الذى لا ضاد في لغته فالعروف كما قال الزركشى اقطع بالتكميل (أو) عجز عن بعضها (بجنانية) فالذهب
 لا تكمل دية في ابطال كلامه شيئا لا يتضاءل العرم في القدر الذى أبطاله الجناني الأول ومقتضى هذا
 التوجيه تخصيص التصوير بجنانية من تضمن جنانية حتى تكون جنانية الحربي كالألف السيمانية
 قال الأذرى ولا أحسبه كذلك (تنبيه) نعه يره بالذهب يتنذى اثبات طريقين وليس في الروضة
 وأصاها غير سلاف مرتب على الوجهين في المسئلة قبلها أى فان قلنا بالاقطع هالك فهنا أولى أو بالتكميل
 هالك فهنا فيه وجهان وحاصله طريقة قاطعة وما كبة خلاف ولو ابطال بعض ما يحسنه في المسائل
 الثلاث وجب قسما مما ذكر على الخلاف فيه (ولو قطع نصف لسانه) أى المجنى عليه (فذهب)
 حروف هى (ربيع) كلامه أو تكس) بأن قطع ربيع لسانه فذهب حروف هى نصف كلامه (فذهب دية)
 يجب في المسئلتين لان اللسان مضمون بالدية وكذا الكلام ولو لم تؤثر الجنانية الا في أحدهم لوجب الدية
 ه ذا أثر فيها وجب ان ينظر الى الأكثر لانه لو انظر لوجب قسما ولو قطع في الصورتين آخر البنية
 وثلاثة أرباع الدية لانه أبطل في الأولى ثلاثة أرباع الكلام وقطع في الثانية ثلاثة أرباع اللسان وفيه ما قوة

الكلام ولو تأملت نسبة جارم والكلام بان قطع نصف اسنانه ذهب نصف كلامه وجب نصف الدية
 ولا يقتصر على قطع نصف ذهب نصف كلامه من غير قطع نصف ذهب ربع كلامه اذا قطع النصف الثاني للدين
 من لسان الاول وان قيل يربط النقص في بعض الحركات لتمام الاول عن الثاني فيقطع بقية لسان وبقية
 الدية ولا يجب حكومة لافسطة الحركة وكنتي اذ لو وجب ان لم يجب الدية الزكوية في لسان الاخرى
 ولو قطع لسانا ذهب نصف كلامه لا يجنبه على لسان من غير قطع شيء منه فلو يجب الدية لانه يقطع
 جميع اللسان مع بقاء النصف عليه * (تنبيه) * لو قطع نصف اسنانه ذهب نصف كلامه فانقص من الجاني
 فلم يذهب الاربع كلامه يعنى عليه ربع الدية لتمام حقه فان انقص منه فذهب ثلاثة ارباع كلامه
 لم يلزم شيء لان سرية النقص من دية الشيء السادس هو ما ذكره بقوله (وفي) ابطال (الصوت) مع
 ابقاء اللسان على اعتداله وتكملة من التقطيع والترديد (دية) لارواء البيهق عن زيد بن اسلم انه قال
 منعت السنة في الصوت اذا قطع الدية وقول الصحابي من السنة كذا في حكم المرفوع ولانه من المسمع
 المقصود في عرض الاعلام والزجر وغيرهما وقال الباقي في وجوب الدية في الصوت يكاد ان يكون
 خروا لا جاع وقال الاذرى لم اراه غير الامام وحل كلام زيد بن اسلم على الكلام وعلى المعتمد في وجوب
 الدية (فان ابطال معه) أى الصوت (حركة لسان فيجز عن التقطيع والترديد في لسان) لانهم ما نفعان
 في كل واحدة منهما وما اذا انفردت بالتفويث كمال الدية (وقيل دية) لان المقصود الكلام لانه يفوت
 ثابته بالان الصوت وأخرى بجزء اللسان عن الحركة ذال الزركشي وهذا مقتضى ظاهر كلام الشافعي
 والاصحاب رضى الله تعالى عنهم أجمعين * (تنبيه) * لو ذهب بابطال الصوت النفاق واللسان سليم
 الحركة وجبت دية واحدة بناء على ان تعاميل المنفعة ليس كإبطالها او ينفق كإبطال التجنب بحكومة لتعاميل
 النفاق الشيء السابع هو ما ذكره بقوله (وفي) ابطال (الذوق) بجنبه على اللسان (دية) لانه أحد
 الحواس الخمس فاشبهه الشم * (تنبيه) * اختلف في محله هل هو في طرف الحلقوم أو في اللسان نقل
 الرافعي الاول عن الثوري وأقره ويدل له قراهيم في قطع لسان الاخرى حكومة محله اذ لم يذهب الذوق فانه
 لو كان في اللسان ذهب ولا يد وجزم الرافعي في موضع آخر بالثاني وجزمه جماعة منهم ابن جماعة شارح
 المغتاش وقال النسائي وغيره انه المشهور وعليه الحكماء لكنهم يقولون هو قوة منبهة في العصب المفروش
 على جرم اللسان يدرك بها المعامير بخلاف اللسان التي في الفم بالمعروف ووصلها للعصب وعند أهل السنة
 ان الادراك المذكور بمنبهة الله تعالى يعنى ان الله تعالى يخلق ما ذكره عند الخلطة المذكورة وعلى هذا
 القول ينبغي كإبطال شخصان يكون كالنفاق مع اللسان فتجب دية واحدة لسان ثم ذكر أنواع المعامير
 واقتصر كالاصحاب منها على خمسة فقال (و يدرك به) أى الذوق (حلاوة وحوضة وحرارة وبلوحة
 وذوابة) قال الماوردي وفرعها أهل العاطة الى ثمانية ولا تعتبرها في الاحكام لدخول بعضها في بعض
 كالحرارة مع المارة (وتوزع) الدية (عليهن) أى الخمسة فاذا ابطال ادراك واحدة منهن وجب فيها
 خمس الدية وهكذا (فان نقص) الادراك الستة لا يتقدر بان يحس بمذاق الخمس لكن لا يدركها على
 كمالها (الحكومة) تجب في ذلك النقص وتختلف بقوة النقصان وضمة فان عرف قدره فقد سقط من
 الدية ولو اختلف الجاني والمجنى عليه في ذهاب الذوق امتحن بالاشياء المارة ونحوها كالخامسة الحادة بان
 يلقمها غيره معاصرة فان لم يعيس صدق بيمينه والا لجلاني بيمينه الشيء الثامن هو ما ذكره بقوله (وتجب
 الدية في) ابطال (المضغ) كان يجنى على أسنانه فتخدر وتبطل صلاحيتها لاهضع لانه المنفعة العتامة
 لاسنانه وفيها الدية فكذا منفعها كالبرص والعين والبعاث مع اليد * (تنبيه) * قال ابن شهاب يرد
 قيمته ولا أثر ولم يتعرض له الشافعي ولا جمهور الاصحاب وانما ذكروه القوراني والامام وتبعهما من بعدهما
 الشيء التاسع هو ما ذكره بقوله (و) تجب الدية في ابطال (قوة المناء بكسر صاب) لفوات المقصود

وهو النسل بخلاف انقطاع الابن بالخيانة على الشدي فان فيه حكومة فعلا ان الرضاع بطرا ويزول
واستعداد الطبيعة للامناء صفة لازمة للفعول وما زاع الباقي في ذلك وقال الصحيح بل الصواب عدم
وجوب الدية لان الامناء الانزال فاذا ابطال قوته ولم يذهب المني وجبت الحكومة لالدية لانه قد تمتنع
الانزال بما يسهل طريقه فثبت به ارتفاق الاذن اه وهو اشكال قوي ولكن لا يدفع المنقول والصلب
المأثور ويقال الصلب بفحشيين كزرس ذكره ابن فارس الشيء العاشر هو ما ذكره قوله (و) نجب
الدية في ابطال (قوة نجبل) من المرأة افوات النسل فبكمال فيعديتها لانقطاع النسل كذا مقرر الرافعي
قال في المطالب ويحتمل تصويره بانها به من الرجل ايضا بل يجنى على صلبه فيصير منه لا يجعل نجب فيه
الدية قال ويقتضو ذلك ايضا بما اذا جنى على الاثنين فانه يقال انه من الحمل انه قادم المني قال الاذري
ويشبه ان يكون محل ايجاب الدية باذباب الاحبال في غير من ظهره لا طبيا انه عقيم والا فلا تجب الشيء
الحادي عشر هو ما ذكره قوله (و) تجب الدية في (ذهاب جماع) من الجنى عليه بجنسية على صلبه
مع بقاء مائه وسلامته ذكره فيمطل التاديب الجماع لان ذلك من المنافع المقصودة وقد ورد الاخرجه عن
الحقلاء الراشدين ولو ادعى الجنى عليه ذهابه وانكر الجناني صدق الجنى عليه بيمينه لانه لا يعرف الا منه كما اذا
قالت المرأة حضي ولو ابطال امناؤه اولدته جماعه بقطع الانسجين وجب ديتان كذا في اذهاب الصوت مع
اللسان الشيء الثاني عشر هو ما ذكره قوله (وفي افضائها) أي المرأة بجنسية عمدا أو شبهة أو خطأ
بوطئ أو غيره (من الزوج وغيره دية) أي ديتها كما عبره في الحر والمساوي عن زيد بن ثابت وافوات منقوعة
الجماع أو اختلاها وعلاه المازدي بانه يقطع النسل لان الطهارة تستقر في محل العلوي لا مزاجها في البول
فأشبهه بقطع الذكر * (تنبيهه) * انما نص على غير الزوج لان في كلامهم ما يقتضي الاضرار في الزانية
وسواء في ذلك المكروه والمماوعة لان المماوعة لا تقتضي الاذن في الافشاء وأصل الافشاء من الفشاء وهي
البرية الواسعة (وهو) أي الافشاء (رفع ما) أي حاجر (بين مدخل ذكر ودبر) فيصير سبيل جماعها أو غائبا
واحدا اذ به تفوت المنفعة بالكتابة (وقيل) وجزم به في الروضة كما سلمها في اثبات الخيار فقالا لا افشاء
رفع ما بين مدخل (ذكر) يخرج (بول) فيصير سبيل جماعها أو بولها واحدا لان ما بين القبل والدبر
قوي لا يرقعه الذكر وبينهما عظام لا يتأني كسره الاستبدية ونحوها فلا يجعل الافشاء عليه قال البلقيتي
والاصح هو المذكور هنا وأما الذي في الخيار في النكاح فانتصر فيه على تفسير الشيخ أبي حامد وأتباعه
وإذا قلنا بالتأني فصار بولها لا يستملك لزوم الجناني مع الدية حكومة صرح به في أصل الروضة وقياسه ايجاب
الحكومة على الاول أيضا الذي يستملك العائنا وهو ظاهر وفي وجه ثالث صحة المتولى أن كلامهما افشاء
موجب للدية لان التمتع يخل بكل منهما ولو زال الجاهز من لزمه ديتان * (تنبيهه) * محل ايجاب الدية اذا
لم يلحق فان التحم سقطت ديته وتجب حكومة ان بقي أثر كلعاء ضوء البصر بخلاف الجائفة لان الدية
لزمتم بالاسم وهنا فقد الحائل وقد سلم فلامنى للدية (فان لم يكن الوطء) للزوجة (الاباضاء) من
زوجها المال كبرآله أو ضيق منفذها (فليس لازوج) وطؤها لا فاضائه الى الافشاء المحرم وليس لها أن تمسكه
في هذه الحالة وهل لها الفسخ بكبرآله أو الفسخ ضيق منفذها تقدم في باب خيار النكاح التنبيه عليه (ومن
لا يستحق اقتضاها) أي البكر (وارال البكارة) منها (بغير ذكر) كما صبح وخشبة (فارشا) يلزمه وهو الحكومة
بتقدير الرق كما سباني * (تنبيهه) * قوله فارشا اذ فيه هم انه لا فسخ فيها وقد يتصور بيان تريل بكر
بكارة أخرى فيقتض منها كما جزم به الرافعي قال المتولى ولو كان يستحق عليها القود فالزال بكارتها باصبع
وبحوها لثني عليه (أو) أزالها (بدكر) ولومل فوا بخرقة (لشبهة) كان ظنها زوجته (أو) كانت (مكرهة)
على ذلك أو صغيرة أو مجنونة كما يحش به بعض المتأخرين (فهي مثل ثيبا) يلزمه (وارش البكارة) زائد اعليه
ولا يندرج في المهر لان المهر يجب لاستيفاء منفعة البضع والارض يجب لازالة تلك الجلملة وهما جملتان

مختلفان (وقيل يلزمه) (مهر بكر) ولا أورش لان القصد من هذا الفعل الاستمتاع فازالة تلك الجملة
 تحصل ضمن الاستمتاع وعلى الاول لو أفضاه داخل أورش البكارة في الدية لانهم اوجبوا للاتلاف فيدخل
 الاول في الاكثر بخلاف المهر لاختلف الجبهة فان المهر للتمتع والارش لازالة الجملة واحترق بقوله شبهة
 أو مكره عيالو أزالها بنافاته ينظر فان كانت حرة فهو در وان كانت أمة وجب الارش ان قلنا يفردهن المهر
 كما سرفى كمال الغصب وقدمت في خيار النقيصة الفرق بين ما وقع في هذا الباب و باب الغصب والبيع
 الفساد والنكاح الفساد وفي ايجاب الزيادة على مهر مثلها وهي ثيب اذا طلوعته وهي عالة بالخال وجهان
 ربح البليقني منه الوجب لان الذي يستعاضة بما طوعه الامة المهر المنخفض للطوع اما ذهاب شيء من الجسد
 فلا (تنبيه) * هذا كله في المرافعة المتلصق اذا أزيلت بكارة فرجه وجبت حكومة الجراحة من
 حيث هو جراحة ولا تعتبر البكارة من حيث هي لانه لم يتحقق كونه فرجا قاله الرافعي (ومستحقة) أي
 افضاضا له ووزوها (لائي عليه) في ازالة بكارتها بذكر أو غيره لانه مأذون له فيه شرعا فلا يضره الخطأ
 في طريق الاستيفاء (وقيل ان أزال بكارتها (بغير ذكر) كاصبع (فارش) يلزمه اعدوله عن الطريق
 المستحق له فيكون حينئذ كالجاني الشيء الثالث عشر هو ما ذكره بقوله (وفي) ابطال (البطاش) من بدى
 الجاني عليه بجناية عليهما فثلثا (دية) لزوال منفعتي الشيء الرابع عشر هو ما ذكره بقوله (وكذا
 المشى) أي ابطاله من الرجلين بجناية على صاحب فيه دية لفوات المنفعة المقصودة منهما وفي ابطال بطاش
 أو مس يد أو رجل أو أصبع ديتها ولا تؤخذ الدية حتى يندمل فان انجبر وعاد ببلش أو مسه كما كان فلا دية
 وان بقي شين فحكومة (و) في (نقصهما) أي كل من البطاش والمشى ان لم ينضبط (حكومة) لما فات
 ويختلف بحسب القص فقلة وكثر سواء احتاج في مشيه لعصا أم لا فان انضبط وجب القسط كالسمع (ولو
 كسر صلبه) أي الجاني عليه (نذهب) مع سلامة الرجل والذكر (مشيه وجناحه أو) مشيه (ومقبه
 فديتان) لان كل واحد منهما مضمون بالدية عند الانفراد فكذا عند الاجتماع (وقيل دية) لان
 الصاب يحمل المني ومنه يمتدأ المشى وينشأ الجناح واتحاد الحمل يقتضي اتحاد الدية ومنع الاول بحماية الصاب لما
 ذكره على الاول لو شلت رجلاه أيضا وجب عليه ثلاث ديات وان شل ذكره أيضا وجب عليه أربع ديات
 قاله في الكافي * (تنبيه) * قضية كلامه انه لا يفرد كسر الصاب بحكومة وهو كذلك فيما اذا كان الذكور
 والرجلان ساجدين فان شلا وجب مع الدية الحكومة لان المشى منفعة في الرجل فاذا شلت فانت المنفعة
 اشلها فافر دكر الصاب بالحكومة واذا كانت ساجدة ففوات المشى لحال الصاب فلا يفرد بالحكومة
 ويتحقق من ادعى ذهاب مشيه بان يفاجأ به لك كسيف فان مشى علمنا كذبه والاحلف وأخذ الدية
 * (فرع) * في اجتماع ديات كثيرة في شخص بجراحات بمتاع أطراف وابطال منافع قال الغزالي
 وهي ثوب من عشرين دية قال الرافعي واذا تأتت ماسبق وجسدتها أكثر من ذلك وسر دما تقدم ثم قال
 وقد تضاف اليها المواضع وسائر الشجاج والجوائف والحكومات فيجتمع شيء كثير لا ينصهر واعترضه
 الاذرى بانه كيف يجتمع ديتان لليسدين والبطاش وديتان للرجلين والامشي ودية لليسين ودية للمضغ
 وثلاث ديات للسان والفتاق والصوت وترجم المصنف لذلك بالفرع لتفرعها على ما ذكر من وجوب الدية
 في المذكرات اذا (أزال) الجاني (أطرافا) تقتضي ديات كقطع اذنين ويديين ورجلين (واطراف
 تقتضي ديات) كابطال سمع وبصر وشم (فمن سرية) منها كإني الخمر وكذا من بعضها ولم يندمل البعض
 كما اقتضاه نص الشافعي واعتدعه البليقني اذا كان قبل الاندمال للبعض الآخر (فدية) واحدة وسقط
 بدل ما ذكره لانها صارت نفسا اما اذا مات بسرية بعضه او بعد اندمال بعض آخر منها لم يدخل ما ندم في دية
 النفس قطعا وكذا لو جرحه جرحا خفيفا لم يدخل للسرية فيه ثم أجافته فمات بسرية الجائفة قبل اندمال ذلك
 الجرح فلا يدخل أرشه في دية النفس كاهو مقتضى كلام الروضة وأصلها اما لا يقدر بالدية فيدخل أيضا كما

وهم مما قرر بالاولى (وكذا الوجه الجاني) أى قطع عن حق المجنى عليه (قبل انقضاءه) من الجرحاة بلومه
ففسد دية واحدة (فى الاصح) الموصوف لان دية النفس وجبت قبل استقراماعادها وبداخل فيها
بدله كالمسراية والثانى تجب ديات مائة قدمه الا ان المسراية قد انقطعت بالقتل فاشبه انقضاءها بالانقضاء فان قيل
لوقوع اطراف حيوان غير آدمى وسرت الجنابة الى النفس أو عاد وقتله قبل الانقضاء لم يدخل قيمة
اطرافه فى قيمته بل أوجبوا قيمته يوم موته فهو لا كان كنهنا أجيب بان الحيوان مضمون بما نقص من
القيمة وهى تختلف بالكامل والنقصان والادنى مضمون بتقديره ولا يختلف بذلك ولان الغالب فى ضلته
التعبد بكافة الشئ عز الدين وما سبق هو عند اتحاد الفعل المجنى به (فان) كان مختلفا كان (حز) الرقبة
(عداوا الجنائيات) الحاصلة قبل الحز (خطا) أو شبهه (أو عكسه) كان حزم خطا والجنائيات عدا
أو شبهه (فلا تدخل) لثبوت مبادون النفس فيها (فى الاصح) بل يستحق الطرف والنفس لاختلافهما
واختلاف من تجب عليه فلو قطع يديه ورجليه خطا أو شبهه عدتم حزمه حزمه عدا أو قطع هذه الاطراف عدا
ثم حزم الرقبة خطا أو شبهه عدا وعفا الاول فى العمد على دية وجبت فى الاول دية خطا أو شبهه عدا ودية عدا وفى
الثانية دية عدا ودية خطا أو شبهه عدا والثانى تسقط الديات فيهما (ولو حزم) الرقبة (غيره) أى الجاني
المقدم (تعددت) أى الدية لان فعل الانسان لا يدخل فى فعل غيره فيلزم كلامهم اما أو جبة جنائياته ولما
فرغ مما فيه أرشد مقدور من الحشر ع فى الجنابة التى لا تقدر لارضاءه وفى الجنابة على الرقبين مترجما
لذلك بفصل فقال

فصل في تجب الحكومة فيما) أى شئ يوجب بالالبخر ما يوجب تزييرا فقط كقطع سنن من ذهب
وقوله (لا تعد فيه) أى من الدية ولم تعرف نسبته من مقدرات عرفت نسبته منه كأن كان بقرب وضعة
أو بائنة وجب الاكثر من قسمة وحكومة كما مر قال ابن قاسم وقد يقال لاجل هذه القيد فان مثل هذا
لا يسمى حكومة فأمم التى يقدر الحرف فيها رقبة أو يشير الى ذلك قول المصنف فى الفصل فى أول باب الديان
والشجاج قبل الموصوفة ان عرفت نسبتها من ارجب قسمة من أرشها والا لحكومة اه وهذا ظاهر على ما جرى
عليه المصنف وان قلنا بالاصح وهو وجوب الاكثر من قسمة ومن الحكومة فلا بد من هذا القيد فانه
لا بد أن يقدر رقبة حتى يعرف الاكثر وصيحت حكومة لاستقرارها بحكم الحسا كم حتى لو اجتهد غيره فى
ذلك لم يكن له أثر وانما ذكر الحكومة بعد المقدرات لتأخرها عن فى الرتبة لان اجزاء منها كجسيانى والغزالي
ذكرها فى أول الباب قال الراى وذكرها هنا أحسن ليم الكلام على الانتظام وكذا صنع فى الروضة
فذكرها هنا (وهى جزء) من الدية (نسبته الى دية النفس) فى الاصح (وقيل) نسبته الى عضو
الجنابة نسبة نقصها) أى الجنابة (من قيمته) أى المجنى عليه (لو كان رقبة بصفاته) التى هو عليها مثله
بحر حيدم فقال كم قيمة المجنى عليه بصفاته التى هو عليها بغير جنابة لو كان رقبة فاذا قيل مائة يقال كم
قيمته بعد الجنابة فاذا قيل تسعون فالنفاوت العشر فيجب عشرين دية النفس وهو عشر من الابل اذا كان
المجنى عليه حراذ كرام مسلما لان الحلة مضمونة بالدية فتضمن الاجزاء بجزء منها كفى تنظيره من عيب المبيع
والوجه الثانى ان تنسب الى عضو الجنابة الى دية النفس فيجب عشرين دية البسد وهو خمس من الابل فان
كانت الجنابة على أربع ٣ كائنة وجب بعير أو على أربعة وجب ثلث بعير فى غير الإبهام ويقاس على ذلك
ما أشبهه وللحاجة فى معرفة الحكومة الى تقدير الرقب قال الامام العبد اصل الحرفى الجنائيات التى لا تقدر أرشها
كما أن الحرف اصل العبد فى الجنائيات التى تقدر أرشها وتجب الحكومة ابلا كالدية لان مقدارها التقويم فقتضى
كلام المصنف كعبه انه بالقد لکن نص الشاذى على انه بالابل قل فى اذهاب العذرة فيقال لو كانت أمة
تساوى خمسين من الابل كم بقصها ذهاب العذرة من القيمة فان قيل العشر وجب خمس من الابل وان قيل
اقل وكثر وجب حكمه لباقيى ثم قال وهو جار على صفة الديان أن الابل هى الاصل اه والظاهر كذا

قال شيخنا أن كلامنا من الأمرين جائز لأنه يوصل إلى الغرض * (تنبيه) * محل الخلاف إذا كانت الجناية على
عضوه أروش مقدرة فإن كانت على الصدر أو الفخذ أو نحو ذلك مما لا مقدرة فيه اعتبرت الحكومة من دية
النفس قطعاً وتقدر لحية امرأة أزيلت ففسدت منبتها لحية عبد كبير يترن بها ومثلها الخنثى ولو قطع سنناً أو قطع
أصبعاً زائدة ولم ينقص بذلك شيء قدرت زائدة ولا أصلية خلعها ويقوم له الجني عليه منصفاً بذلك ثم يقوم
مقاطع الزائد فيظهر التفاوت بذلك لأن الزائدة تشد الوجه ويحول بها نوع جمال ويستثنى من اعتبار
النسبة ولو قطع أنملة لها طرف زائد فيجب فيها مدية أنملة حكومة بقدرها القاضي باجتهاده ولا يعتبر النسبة
لعدم إمكانها قال الرافعي وكان يجوز أن يقوم له الزائدة بلا أصلية ثم يقوم دونها كقوله في السن الزائدة أو
يعتبر بأصابعه كما اعتبرت لحية المرأة بلحية الرجل ولحيتها كالأعضاء الزائدة ولحيتها كالأعضاء الأصلية وأجاب
شعبي عن ذلك بأننا لو علمنا ما ذكرنا من أن الزائدة تضر بالجاني لأن أروشا يكثر بذلك (وان كانت) أي الحكومة
(لطرف) أي لأجله (له) أروش (مقدر) كالدولرجل (اشتراط أن لا تبلغ) تلك الحكومة (مقدره)
أي الطرف لئلا تكون الجناية على العضو مع بقائه مضمونة بما يضمن به العضو ونفسه فينقص حكومة
الأنملة بجرحها أو قطع طرفها عن يدها وحكومة جراحة الأصبع بطوله عن دية ولا يبلغ بحكومة ما دون
الجائفة من الجراحات على البطن أو نحوها أروش الجائفة (فإن بلغت نقص القاضي) منه (شيئاً باجتهاده)
لئلا يلزم المسذور السابق ولا يكتفى بأقل منه قول (أو) كانت لطرف (لا تقدر فيه) ولا ينفع
لما وردى أقله ما صلح غنائاً أو صداقاً أي يكفي أقل منه قول (أو) كانت لطرف (لا تقدر فيه) ولا ينفع
مقدراً (كفخذ وساعد) وظهر وكف (فإن) أي فالشرطان (لا تبلغ) حكومته (دية نفس)
وهو معلوم أنه لا نهل إلى ذلك لأن السكك أكثر من الجزء المراد أن لا يصير بلوغها أروش عضو مقدر
وان زادت عليه كما صرح به الرافعي تبعاً للبعوى وان كان النص يقتضي أن لا يبلغ بهادية العضو فإن
تباع مقدراً كالكف فإنه يتبع الأصابع فالشرطان لا يبلغ ذلك دية المقدر وان بلغ بحكومة السكف
دية أصبع جاز لأن منفعتها دفعا واحتواشاً تزيد على منفعة أصبع كما أن حكومة البدن السلاء لا تبلغ
دية اليد ويجوز أن تبلغ دية أصبع وأن تزيد عليها وانما لم يجعل الساعد كاليد حتى لا يبلغ بحكومة
جرحه دية الأصابع لأن الكف هي التي تتبع الأصابع دون الساعد وهذا لو قطع من الكوع لزمه
ما يلزمه في لقط الأصابع ولو قطع من المرفق لزمه مع الدية حكومة الساعد (ويقوم) لمعرفة الحكومة
الجني عليه بفرض رقه لكن (بعد اندماله) لا قبله لأن الجراحة قد تسرى إلى اللحم أو إلى ما يكون
واجبه مقدراً فيكون ذلك هو الواجب للحكومة (فإن لم يبق) بعد اندماله (نقص في المنفعة)
ولا الجمل ولا تأثر به القيمة (اعتبر) فيه (أقرب نقص) من حالات نقص فيه (إلى الاندمال)
وهكذا لا تحيط الجناية على المعصوم فإن لم يظهر النقص الحال سبيلان الدم اعتبرنا القيمة حينئذ
واعتبرنا الجراحة دامية * (تنبيه) * مقتضى اعتباره أقرب نقص إلى الاندمال أنه لو لم يكن هناك
نقص كالسن الزائدة ولحية المرأة لم يجب شيء وليس مرادنا كما علم مما صرح بأن كانت الجراحة خفيفة
لا تؤثر في حال سبيلان الدم عز رفقة الحافاها كافي الوسيط بالطامة والضربة التي لم يبق لها أثر للضرورة
لانسداد باب التقويم الذي هو عمدة الحكومة وفي التهمة الحاكمة يوجب شيئاً باجتهاده ورجمه البلقيني
(وقيل يقدره) أي يقدر النقص المذكور (قاضي باجتهاده) لئلا تختلوا الجناية عن غرم (وقيل
لا غرم) حينئذ بل الواجب التعزير كالضربة والصفقة التي لم يبق لها أثر واختاره ابن سريج وقال
الامام القياس (والجرح المقدر) أروشه (كوضحة) ومأومة (تبعه الشين) السكك (حواليه)
ولا يفرد بحكومة لأنه لو استوعب بالإيضاح جميع موضع الشين لم يكن فيه إلا أروش موضحة
* (تنبيه) * هذا إذا كان الشين في محل الإيضاح فإن تعدى شين موضحة الرأس عن محله إلى الفقا

أوالوجه لم يندم في أحد وجهين يظهر ترجيح وجهه البارز لتعديده محل الإباح وكلام أصل
الروضة بشرائه ويستثنى من الاستنباع ما أوضح جديده فأزال حاجبه وعليه الأكثر من أرش
موصفة وحكومة الشين وإزالة الحاجب حكاه عن المتولي وأقره ولو جرحه على بدنه جراحة وبقر بها
جائفة قدرت بها ولزمه الأكثر من أرش القسما والحكومة كما كان بقصر موصفة (وما) أي
والجرح الذي (لا يتقدر) أرشه كدامية (يفرد) الشين حواله (بحكومة) عن حكومة الجرح
(في الأصح) لضعف الحكومة عن الاستنباع بخلاف المقدور وما ألحق به والثاني تتبع الجرح كما
في الارش المقدور * (تنبيهه) * أورد على المصنف المتلاحقة فلم يثبت مقدرة وهي كالوضحة في
استنباع الشين إذا قدرنا أرشها بالنسبة إلى الموصفة على الأصح في أصل الروضة هنا * (فروغ) *
لوضربه أولامه ولم يظهر بذلك شين فعليه التعزير فان ظهر شين كان اسود محل ذلك أو اخضرواني
الانزاع بعد الاندمال وجبت الحكومة والعظم المكسور في غير الرأس والوجه إذا انجبر ولم يبق فيه أثر
التهرب أقرب نقص إلى الاندمال كما مروان بن أتر وهو الغالب وجبت الحكومة ولو انجبر معوجا فكسره
الحاقى ليستقيم وليس له كسره لذلك لزمه حكومة أخرى لأنه جناية جديدة وفي افساد منبت الشهور
حكومة إذا كان فيه جمال كشمع اللبنة وشعر الرأس أماما الجمالي في إزالة كشمع الإبط فلا حكومة فيه
في الأصح وإن كان التعزير واجبا للتعدي كما قاله المازري وإن كان ظاهر كلام ابن القري فيه
وجوب الحكومة أيضا ما دل على عدم منبتها فإنه لا حكومة فيها لاثمها تعود غالباً وضابطها يوجب الحكومة
وما لا يوجبها إن بقي أثر الجناية من ضعف أو شين أو جرح الحكومة وكذا إن لم يبق على الأصح بان
معتبر أقرب نقص إلى الاندمال كما مروان كانت الجناية بغير جرح ولا كسر كالالة الشهور والامامة
ولا حكومة فيه وفيه التعزير كما علم مما مر ثم عقب المصنف الحكومة ببيان حكم الجناية على الرقيق
لاشترائهما في أمر تقديرى وإن كان استوفى الكلام على ضمان الرقيق وغیره من الحيوان في
كتاب المصنف بأبصار مما هنا إلا أنه أعاد الكلام فيه ما ليبين أن الجناية عليه تارة تكون باثبات البدن
عليه كما سبق في الغصب وتارة بغير ذلك كما هنا فقال (و) تجب (في) الجناية على نفس (الرقيق)
المعصوم ذكرنا كان أو أنثى ولو مدبراً أو مكاتباً أو أم ولد (قيمه) بالغلبة بلغت سواء أ كانت الجناية
معداً أم خطأ وإن زادت على دية الحر كسائر الاموال المضافة ولا يدخل في قيمته التغليف أو المارند فلا
ضمان في اتلافه قال في البيان وليس لسانى يصح بيعه ولا يجيب في اتلافه شيء سواء (و) يجب (في)
اتلاف (ذيرها) أى نفس الرقيق من أطرافه وأطرافه (ما نقص) من قيمته سليماً (إن لم يتقدر)
ذلك الغير (من الحر) ولم يتبع مقدراً ولا يبلغ بالحكومة قيمة جله الرقيق المجنى عليه أو قيمة عضوه
على ما سبق في الحر (والا) بان قدرت في الحر كوصفة وقطع عضو (فقيمه) أى فيجب مثل نسبته
من الدية (من قيمته) أى الرقيق لما أنشبه الحر بالرقيق في الحكومة ليعرف قدر التفاوت ليرجع
به في المشابهة أولى ولأنه أشبه الحر في أكثر الاحكام بدليل التكليف فالحق به في التقدير
في قطع يده نصف قيمته وفي يديه قيمته وفي أصبعه عشرة وفي موصفته نصف عشرها وعلى هذا
القياس * (تنبيهه) * قوله والالتفات من قيمته محله في جناية واحدة أو جناية شين بعد اندمال
الاولى فان لم تتدمل الاولى كل أو قطع يده بعد قيمته ألف درهم فصار يساوى ثمان مائة درهم فالأف درهم على
الأظهر خمسة مائة درهم لأن نصف القيمة فإذا قطع آخر يده الأخرى قبل الاندمال ولم يمت منه
لأنه لم يمت بأربعة مائة بل نصف ما أوجبناه على الاول وهو مائتان وخمسون لأن الجناية الاولى لم تستقر
حتى يضربا النقصان وقد أوجبنا بها نصف القيمة فكانه أنقص نصفها لأنه قبل الاندمال لا يقوم
بمؤدومته نصف مائة وتظهر فائدة ذلك فيما لوحى عليه من رقتة (وفي قول) نسبه المصنف في

الغضب للقديم يجب (مانقص) من قيمته لانه ملوك كالقيمة ثم فرع على القولين معا قوله (ولو نطق ذكره وأنشأه) ونحوهما مما يجب للحرق فيه ديتان (في الاظهر) يجب بقطعهما (قيمة)ان كما يجب فيهما من الحر ديتان (و) في (الثاني) يجب (مانقص) من قيمته كالقيمة (فان لم ينقص) عنها أوزاد عليها الرغبة فيه بكونه خصيا (فلاشئ) يجب بقطعهما على هذا القول لعدم النقص وقد اختلف فيه أهو قديم أم مخرج وعلى هذا فالاولى التمييز بالذهب أو النقص أو الجديده * (خاتمة) * قال الماوردي من نصفه حريجه في ماله نصف دية طرف الحر ونصف ماله طرف العبد ففي يد ربع الدية ورابع القيمة وفي أصابعه نصف عشر الدية ونصف عشر القيمة وعلى هذا القياس فيما زاد من الحرية أو نقص

* (باب موجبات الدية) * غير ماسر في الباب قبله مما تجب فيه الدية ابتداء كقتل الوالد والدة وكصور الخطأ وشبه العمد (و) باب (العاقلة) وجناية الرقيق والغرة (والكفارة) للقتل بعطف الجميع على موجبات والعاقلة جمع عائِل وسيأتي بيانهم في الفصل الثاني من فصول هذا الباب وهو ابتداء لانهم يعاقبون الابل بقتل دار القتل وقيل لانهم عنعنون عنه والعقل المنع وقيل لاعتنائهم بالعقل الذي هو الدية والكفارة تقدم الكلام عليها في بابها وأراد بالكفارة كفارة القتل كما قدرته ولوزاد ما ذكره من جناية الرقيق والغرة لكان أولى لانهما من فصول الباب اذا (صاح على صبي لا عيز) أصلا أو ضعيف التمييز أو على بالغ مجنون أو امرأة ضعيفة العقل وكل ممن ذكر كائن (على طرف سطح) أو شفير نهر أو بئر أو غير ذلك صحيحة مذكرة (فوق) بذلك الصياح بان ارتعده (فقات) منه كافي الروضة ولو بعد مدد مع وجود الألم (قدية) أي ففيه دية (مغلظة) بالتثنية السابق في كتاب الديات (على العاقلة) لان هؤلاء كثيرا ما يأتون بذلك (وفي قول) يجب فيه ما ذكر (قصاص) لان التأثير به غاب والاول يمنع غلبته ويجعل وثرة شبهه عمد سواء أعانته من ورائه أم واجهه وسواء أكان في ذلك الصانع أم لا * (تنبيه) * التقييد بالارتعاض عبارة الشرح والروضة قال ابن الرفعة والتقييد به كانه لوحظ فيه أن يغاب على النان كون السقوط بالصياح قال الاذري ولعل الارتعاض ملازم له - فما الحالة فكان ينبغي أن يقول فقات منه كافي الروضة اه - ولهذا لم يتعرض له الجمهور وحذفه من الكتاب ولولم يمت بل اختل بعض أعضائه ضمن أيضا وخرج بالصياح عليه ماله صاح على غيره فوقع من الصياح فهل يكون هدا أو كما لو صاح على صبيد قال الاذري الاقرب الثاني وما لو صاح بدابة الغير أو هيجه بوثبة فسقطت في ماء أو هدة فهل كفت فيه بضمها كالصبي حكاه الرافعي عن فتاوى البغوي قبيل السير وبغير المذهب المميز فإنه لا ضمان بوقوعه لكن قوله بعد ذلك ومراهق متيقنا كالبالغ يقتضى أن غير المراهق ليس كالبالغ وسيأتي التنبيه على ذلك وبطرف سطح ماله كان على وسفنه فإنه يقتضى أنه كالارض لكن عبارة غيره على سطح وهي أهم (ولو كان) المصح عليه ممن ذكر سابقا (بارض) مستوية أو قربية منها فقات من الصحة (أو صاح على بالغ) عاقل كاعلم مما سر كائن (بطرف سطح) فسقط ومات (ولادية في الاصح) المنصوص فيهما لندرة الموت بذلك والثاني في كل منهما الدية لان الصياح حصل به في الصبي ونحوه الموت وعدم التماسك المقتضى اليه وأجاب الاول بان موت الصبي بحجر الصياح في غاية البعد وعدم تماسك البالغ به بخلاف الغياب من حاله فيكون موته ما موافقة قدر * (تنبيه) * كلامه يقتضى نفي القصاص قطعا وهو ظاهر في البالغ كصرح به القاضي الحسين وأما في غيره فقتضى كلام الروضة أثبات الخلاف السابق فيه وأما المجنون ومن يعتريه وسواس والنائم والمرأة الضعيفة فكما صبي الذي لا يميز كافي أصل الروضة ولو صاح على صغير فزال عنه له وجبت الدية كما جزم به الامام ونص عليه في الامران كان بالغاً فلا (وشهر) أي

هل (سلاح) لم يبر برأه أو تمديد شديد (كصباح) فيه إذا ذكر فيه بل هو أولى منه (وسمى حق متيقظاً) ليس
كسلي هو (كبانج) فإلا يدية في الأصح إردم تانير بذلك غالباً (تنبيه) كانه في المصبي المميز تدافع
وكلام الشارح يدل على أنه كالمراعى لانه يدل المراهق في مقابلة غير المميز يدل في هذا المميز والاولى أن
يقال فيه أنه إذا سار من كنهه في التمييز فهو كغير المميز ولو كان قوي التمييز فهو كالمراعى وقد
أمر ركني الاسم نوطاً بانه يميز وعده لا بالبالوغ والمرادقة وعده لمع ان ظاهر كلام الشافعي والاصحاب
ان الصبي لا يضمن ولو كان مراعاة لانه لم يكمل عقده (ولو) لم يقصده بالصبي ونحوه من ذكر بل (صاح)
تخص (هلى) نحو (ميد) ولو كان المصالح على الصبي عزم ما وفى الحرم (فانضرب) به (صبي)
لا يبرماني معاه ممن سبق وهو كان على طرف سلع (وسقط) ومات منه (فدية تخففة على العاقلة)
لانه لم يقصده الشخص (تنبيه) أقام كلامه انه لو لم يضارب لم يضمنه وهو كذلك وما ذكره هناك من
اشتراط اضطرار الصبي مشعر باشتراطه أيضاً في مثله الصباح المذكورة أول الباب وتقدم مانيه (ولو
طالب سلطان من) أى امرأة (ذكرت) عنده (بسوء) وأمر باحضارها (فاجبهت) أى ألقت
بجذباتها في قبيل غلامه (نحو الجنين) بضم أوله أى وجب منه بقرعة على عائلة السلطان (تنبيه)
كان الاول أن يقول أسقطت لان الاجهاض مختص بالابل كما قال ابن سبيد وشرحه ونصيرهم المسئلة
بطالب السلطان قد يفتنى اشتراط كون الطالب مرهوا فإما كان غير مرهوب فلا ضمان وهو ظاهر
والظاهر ملوق القاضي وكذا كل من له سواة في ذلك بالامام وقول المصنف بسوء ليس بتقدير لو كذب
شخص وأمره بالاحضوره الى اسان الامام كان الحكم كذلك وكذا لو ثبت دعه بالاطاب قال البلقيني وكذا
لو طابها في دين فأسقطت من ان كانت بخدرة لانه ربه أو غير شدة السكتة الخفاف من سواته فان لم تخف من
سواته ربه غير بخدرة فلا ضمان وطلبه أيسر يسقطه بل لو طالب سلطان رجلاً عند حاجته فقتل كان الحكم
كذلك على النص وظاهر كلامه ان الضمان على السلطان لكن سيأتى ان القردة انما سخطها العاقلة ولذا قد ثبت
كلامه بذلك فالباقينى وبني لعاكم أن يسأل هل هي حامل قبل أن يطلبها أو من يفعله وهو حين
واستمر بقبوله أجهضت لو ماتت فزادوا ضمان لان مثله لا يفتنى الى الموت نعم لو ماتت بالاجهاض ضمن
عاقلة ديتها لان الاجهاض قد يحصل منه موت الام قاله الباقينى ولو قزع انساناً فاحدث في ثيابه فادسه
فلا ضمان لانه لم يقصده جالساً ولا متفقه (ولو وضع صبياً) حراً كائنه الرافعي كائناً في غيره (في مبيعة)
ميم وباءه واحدة معتزتين اسم لارض كثيرة السباع وجوزى المحكم ضم الميم وكسر اللام واحدة (فأكله)
سبع فلا ضمان) تايه لان الوضع ليس باهلاك ولم يوجد منه ما يلحق السبع بل الغالب انه يفر من الانسان
في المكان الواقع سواء أكله الانتقال عن موضع الهلاك أم لا (وقيل ان لم يتكده الانتقال) منه (ضمن)
لان الوضع والحال ماذ كره به داهلاً كاعرفا والاول يجمع ذلك أما إذا أمكنه فلم ينتقل فلا ضمان عليه طعاماً
وان خالف في ذلك الباقينى كالموضع عرفه فلم يصبه حتى مات ونحوه بالصبي البالغ فانه لا يضمن جزماً كما صرح
به في أصل الروضة واحترز بمبيعة عن وضع صبي بمبيعة فلا سباع فيها فافتى اقراس سبع له فلا ضمان جزماً
وهذا بخلاف مالو وضع الصبي أو البالغ في زريبة السبع وهو فيها أو ألقى السبع على أحده أو ألقاه على
السبع في مضيق أو حبسه معه في بيت أو بر أو حذفه حتى اضطر الى قتله والسبع مما يقتل غالباً كما د
وغيره وذهب فقهاء في الحال أو جرحه جرحاً يقتل غالباً عليه القود لانه أكل السبع الى قتله فان كان جرحه
لا يقتل غالباً به عدوه وهذا بخلاف مالو ألقاه على حية أو ألقاه عليه أو قده وطرحه في مكان فيه حيات
ولو ضرب بقائه لا يضمنه فان قبل فلم يفرقوا في القاء الحية بين الماضي والمنتفع كذا السبع أجيب بانما تفر
عليه وان الأذى بخلاف السبع فانه يشب عليه في المضيق دون المنتفع فان السبع يفر فيه من الأذى كما
والجنون الضارى كالسبع المتفرق في الماضي ولو ألقاه كثر فاقبى يدى السبع في مكان فقتله فلا ضمان

ولولا السحابة لافترقت فان كانت مما يقتل غالباً فعدوا لافترقه (ولو تبسع بسيف) أو نحو ذلك كافراً بصيراً
أوميراً (هنا ما بينه قريته بنفسه بجاء أو نار) أو نحو ذلك من الماهلكات كبر (أومن ستمح) عال أو من شاقق
جبل فبات أولقيه أص في طريقه فقتله أو تبسع فافترسه ولم يجهته اليه بمضيق سواء كان المطلوب بصيراً أم أعمى
(فلا ضمان) له على التابع لأنه فيما عدا الأخيرتين يباشر هلاك نفسه قصدوا والمباشرة مقدمة على السبب
فصار كل واحد بغير أثر فقاء آخر وروى نفسه فيها وفي الأخيرتين لم يوجد من التابع أهلاك ومباشرة السبب
أو الأصل العارضة كعروض القتل على أمساك المسلم أما إذا كان المطلوب ميباً أو مجنوناً لا يعير له فإنه يجب
الضمان في هذه الصورة لأن عددهما خطأ بخلاف ما إذا كان لهما تمييز فإن عددهما عمد كما مر في الكلام
على الإكراه على القتل (فلو وقع) الهارب فيه مذكر (جاءلاً به) (لعمى أو ظلمة) في نهار أو ليل
أو انقطاع بئر (ضمن) التابع لأنه لم يقصد أهلاك نفسه وقد أُلْجَأَ المتبوع إلى الهرب المفضي إلى الهلاك
(وكذا لو تخلف به) أي الهارب ميباً كان أو بالغاً (سقف في هربه) ومات بذلك ضمنه التابع أيضاً
(في الأصح) المنصوص لأنه حمل على الهرب وأُلْجَأَ اليه فاشبهه ما لو وقع في بئر غطا أو الشافي لا لعدم شعوره
بالمهلك * (تنبيه) * محل الخلاف ما إذا كان سبب الانخساف ضعف السقف ولم يشعر به المطلوب أو مالوا أنقى
نفسه على السقف من ولو انخسف لثة لم يضمه التابع قطعه لأنه باشر ما يفضي إلى الهلاك كالأقنى نفسه
في ماء أو نار وأما من لا يميز له أصلاً بل جنون أو صغر فضمنوا عددهما خطأ كمنه على ذلك الزركشي (ولو سلم)
بضم أوله (صبي إلى سباح ليعلمه) السباحة وهي العموم (فغرق) بتعليمه أو بإلقائه في الماء (وجب
ديته) على عاقلة السابح لأنه مات بأعماله وقد اترتم بحفظه فتكون ديته مشبهة عدده على الصحيح كالأهالك
الصبي يضرب المعلم تأديباً وقول المارودي وجوب الدية على السابح أول على أنها تلاقيه ابتداء
وسواء أخذ السابح بيده وألقاه في الماء أو كان الصبي على الشط فاشار إليه بدخول الماء فدخل باختياره
وغرق كباشر به الملاقاة وهو موافق لمبحث البسيط خلاف الجرجاني من تعصبه عدم الضمان فان قيل قد مر
أنه لو ألقاه في مسبعة لم يضمن مع أن الخطر فيها أكثر وهذا الخطر قليل وقد تدعى الحاجة إليه فهل كان هنا
كذلك أن يجب بان الماء مهلك فالتفرط من السباح وليست المسبعة بنفسها مهلكة لاحتتمال بقائه
* (تنبيه) * محل وجوب الدية كقَالَ الْبَلْقَيْنِي إِذَا لَمْ يَقَعْ مِنَ السَّبَّاحِ تَقْصِيرٌ فَلَوْ رَفَعَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِهِ عَمْدًا فغَرِقَ
وجب القصص وأشعر قوله سلم بان السباح لو تسلم بنفسه لاضمان وقوله إلى سباح بان الولي لو كان هو
المعلم للسباحة فلا ضمان أيضاً وليس مراد بل الأصح فيهما الضمان وأشعر أيضاً بانه لا فرق بين كون
المسلم للصبي وليه أو أجنبياً وهو كذلك لكن في تسليم الأجنبي يكون هو والسباح شريكين وخروج بالصبي
البالغ إلى قل ولو سلم نفسه للسباح ليعلمه فغرق هو ولا استقلاله فعليه أن يحتاط لنفسه ولا يغتر بقول السباح
(فائدة) اختلاف في قوله تعالى والسابحات سبحاً فيقول النجوم لأنهم اتسبح في الفلك وقيل الملائكة لأنهم اتسبح في
الأمور بأمر الله تعالى تحي عز وذهب وقيل الشمس والقمر والليل والنهار وقيل السحاب لأنها كالقائمة
في الهواء وقيل المنايا تسبح في نفوس الحيوان وقيل جماعة الخيل ولذلك يقال للفرس سابح وقيل
حياتان البحر وهي من عظيم الخلقوقات فيروى ان الله تعالى بث في الدنيا ألف نوع من الحيوان منها
أربع مائة في البر وست مائة في البحر (ويضمن) الشخص (بحفر بئر عدوان) بحفرها بئراً غير مغير
أذنه أو في مشترك بغير إذن شريكه أو في شارع ضيق أو واسع لمصلحة نفسه بغير إذن الامام فيضمن ماتت فيها
من آدمي حر أو غيره لكن لا آدمي يضمن بالدية ان كان حراً وبالقيمة ان كان رقيقاً على عاقلة الحافر حياً كان
أوميتاً أو أماً غير الآدمي كبهيمة أو زوال آخر فيضمن بالغرم في مال الحافر وكذلك القول في الضمان في جميع
المسائل الآتية * (تنبيه) * يشترط ان يستمر العدوان إلى السقوط فيها فلورضى المالك بإبقائها
زال الضمان في الأصح وكذلك لو ملك البقعة ويشترط ان لا يوجد هناك مباشرتان رداً في البئر غير حافرها

والا فاضمان على المردى لالحافر وان يتجرد التردى لاهلاك فلو تردت بهيمة في بئر ولم تنثر بالخدمة
وبقيت فيها أياما ثم ماتت جوعا أو عطشا ولا ضمان على الحافر وقضية اطلاقه انه لا فرق في تضمين الحافرين
التردى فيها بالليل والنهار وهو كذلك ونقله في البسيما عن اطلاق الاصحاب ونحوه الامام بالتردى ثم ارا
وقوله - وداناه بالجرصة حفر ويجوز ان نصب على الحال ولو تردى شخص فيها ثم قال المالك حفر يا ذى
لم يصعد واحتج الحافر الى بينة باذنة ولو تعدى الداخل بدخوله وقوع فيه لم يضمنه الحافر كرجعه البلقيني
وغيره لتعديه فان اذن له المالك في دخوله امان عرفه بالبر لا ضمان والا فاضمان على المالك في أحد
الوجهين كرجعه البلقيني لانه مصرع عدم اعلامه فان كان ناسيا يانه الى الحافر (لا) يضمن بحفره
(في ملكه) اعدم تعديه وحمله اذا عرفه المالك ان هناك بئرا أو كانت مكشوفة والداخل متمكن من الخرز
فاما اذا لم يعرفه والداخل أعمى فانه يضمن كقوله في التهمة وأقرأه وما اذالم يوسع حفرها فان وسعه على
خلاف العادة أو قربهم من جدار جاره خلاف العادة أو وضع في أصل جداره غير مسرجين أو لم يطرئ به ومن
أرضها ينهار اذا لم يوطئ في الجبيع ما ذلك بذلك التقصير ولا يضمن المتول للذين نارا أو قد هال ملكه
أو على سلمه الا اذا أوقدها أو كثر على خلاف العادة أو في ريج شديد يضمن لان اشتداد الريح بعد الايقاد
فلا يضمن له نذره الا ان أمكنه اطه وذا تركه قال الاذرى في تضمينه نذر إذا والاوجه - عدم تضمينه كذا
لو بنى جداره مستويا ثم مال وأمكنه اسلاحه ولم يلمح حتى وقع على شيء فأنقله فانه لا يضمنه كالمساقى وكالمالك
ما في معناه من المستحق منه عنه أبدا بوصية أو وقف كقوله الاذرى (و) لا يضمن بحفر ثرى (موان)
للملك أو الارتفاق فانه كالحفر في ملكه وعليه بحمل خبره سلم البئر جرحه اجبارا على غير مضمون فان حفر
البئر في الموان ولم يخطر بباله تلك ولا ارتفاق فهو كالحفر في الارض كقوله الامام لانه فعل جائز * (تنبيه) *
قول المصنف لا في ملكه وموان يحتمل أن مراده لا عدوان فيه وهو الموافق لعبارة المحرر ولا ضمان
فيه وان كان عدوانا ورد على كل من الاحتمالين ما اذا حفر حفرة واسعة في ملكه قريبا من أرض
جاره بحيث يؤدي الى اضرار أرض جاره فانه يكون تعديا ضمانا وقع في موضع التعدي كقوله البلقيني
ويرد على الاحتمال الاول ما لو حفر في ملكه المروءة وض بغير اذن الممرتين أو في ملكه الذي أجراه
بمحبة فهو حفر عدوان ولا ضمان فيه لوسعة ما فيه انساني غير مضمون كالمستأجر ويستثنى من اطلاقه
ما لو حفر بالحرم بترافق ملكه أو موان فانه يضمن الصبي الواقع فيه في الحرم في الاصح كافي الرافعي في بحرمان
الاحرام (فردع) لوسق أرضه فخرج المأمن بجره ذلك شيئا لم يضمنه الا ان سقى فرق العادة أو علم بالجر ولم يحتمل
بضمن لتقصيره ولو وضع حجرة على طرف سلع فمقتل برج أو هدم لحاها أو اهلك شيئا أو وقف دابة في
ملكه فرفست شخصا فملكته ولو خارج ملكه أو نجت فوبه أو كسر حبلها في ملكه فقتلها بمنه شيئا فملكها
شيئا لم يضمن ثم استثنى في المعنى مما سبق ما تضمنه قوله (ولو حفر بدله) بكسر الدال (بترادع جلا) الى
الدهليز أو الى بيته ولم يعلم به أو كان الغالب انه يترادعها واجابه (فسمعا) فم اجاه لاجل الحيطة كمن غطية
أو كان أعمى فأت (فلا يظهر ضمائه) لانه غره ولم يقصد هلاك نفسه فاحاله على السبب الظاهر أو الى
والذاني لا يضمنه لانه غير ملحق فهو المباشر لاهلاك نفسه باختياره * (تنبيه) * المراد بالضمان الدية وهي دية
شبهه - عدم اماله قصاص فلا يجب في الاظهار كذا ذكره في أول المباح وخبر بدعاه ما لو دخل بغير اذنه فسمعا فيها
ومات فلا ضمان وظاهر انه يضمن فيما لو اكرهه على الدخول وأدغم قوله رجلا اعتبار التكليف في الداخل
أما غير المكلف فيجب فيه ما سبق في الضيافة بطعام مسموم حتى لو كان غير مريضه قطعاً قال البلقيني
بل يجب القصاص عند التكاثر (أو) حفر (بذلك غيره) بلاذنه (أو) بذلك (مشارك) بينه وبين
غيره (بلاذن) من شريكه (فضمنون) حفره في المساء ثلاثين تعديه ولو ذكر هذا عقب قوله سابقا
ويضمن بحفره عدوانا لكان أولى لانه مثال له وقد مثله به (أو) حفر (بما سبق ضيق بضم المارة

فكذا) يجب ضمان مائة من اذن الامام اذ ليس له ان يأذن فيما يضر (أو يضر) المصلحة
الطارئة أولاً بخلاف البسائر الجادة (وأذن الامام) في الحفر (فلا ضمان) فيه من حفره لمصلحة
المسلمين على المذهب وكذا لمصلحة نفسه على الاصح لعدم التعدي * (تنبيه) * افهم كلامه كغيره اعتبار اذن
الامام قبل الحفر وليس مراد بل لو حفر بغير اذن الامام وأثره عليه فإنه لا يضمن كالحفر ابتداءً باذنه
كما صرح به الجرجاني ونقـله غيره عن الاكثـرين وأفهم أيضاً ان الاذن خاص بالامام لكن قال العبادي
وغيره ان لفظة اذن في بناء مسجد واتخاذ سقاية بطريق واسع حيث لم يضر المارة (والا) بان لم يأذن
الامام في الحفر بل استعمل هو به (وان حفره لمصلحة) هو فقط (فلا ضمان) ان لم يقره الامام كما صرح
لاقتيانه عليه (أو) حفره (لمصلحة عامة) كالحفر للاستقاء أو لاجتماع ماء المطر (فلا) ضمان فيه
(في الاظهار) لما فيه من المصلحة العامة وقد تعمير مراجعة الامام في مثله والثاني يضمن اذا انظر في المصالح
العامة للامام ونحو الماردي الخلفاء بما اذا أحكم رأيها فان لم يحكمها وتركها مفتوحة ضمن مطابقاً
ومحله أيضاً ما اذ لم ينه عنه الامام ولم يقصر عن نهامه فحفر ضمن كما قاله أبو الفرج الرافضياتة على الامام
حينئذ أو قصر كأن كان الحفر في أرض خـوارة ولم يطوها ومثلها ينهار اذا لم يطا أو خالف العادة في سعتها
ضمن وان اذن له الامام بنه عليه الرافعي في الكلام على التصرف في الاملاك * (تنبيه) * لو وقع شخص
في بئر أو نحو فوق عليه آخر عدا بغير جذب فقتله اقتص منه ان قتل مثله مثله غالباً لضمانه أو عصى البئر
أو نحو ذلك كالحفر بما يحجر فقتله فان مات الاخر فلا ضمان في ماله وان لم يقتل مثله مثله غالباً ففسده
وان سقاه عليه خطا بان لم يختر الوقوع أو لم يعلم وقوع الاول ومات بشدة عليه وباتصدامه بالبئر فنصف الدية
على عاقلة لورثة الاول والنصف الاخر على عاقلة الحافر ان كان الحفر عدواً لانه مات بوقوعه في البئر
وبوقوع الثاني عليه وان لم يكن الحفر عدواً وان اذ غرم عاقلة الثاني في صورة الحفر عدواً وان ارجعوا
بما غرموا على عاقلة الحافر لان الثاني غير مختار في وقوعه عليه بل الجأ الحافر اليه فهو كالذكر له على
اتلاف مال بل أولى لاتقاء قصده ههنا بالسكينة ولو نزل الاول البئر ولم ينصدم وقع عليه آخر فكل دية
على عاقلة الثاني وان مات الثاني فضمائه على عاقلة الحافر المتعدي بحفره لان ألقى نفسه في البئر عدا
فلا ضمان فيه لانه القاتل لنفسه (ومسجد) في الحفر فيه (كطريق) في حفر بئره على التفصيل
السابق جزماً وخلافاً * (تنبيه) * قضية اطلاقه أنه يجوز ان يحفر فيه بئر لمصلحة نفسه خاصة باذن الامام
وهو كذلك وان قال الباقي هذا لا يقوله أحد في زوائد الروضة في آخرياب شروط الصلابة لا تنقل عن
الصيرى أنه يكره حفر البئر في المسجد ولم يفرق بينهما أن يكون للمصلحة العامة أو لمصلحة نفسه على
التفصيل السابق واذا قلنا يجوز له يضمن مائة من اذن الامام في حفر البئر في حفره لمصلحة نفسه خاصة باذن الامام
أنه لا بد أن يكون الحفر لا يمنع الصلابة في تلك البقعة اما السعة المسجد أو نحوها وأن لا يتشوش الداخلون
الى المسجد بسبب الاستقاء وان لا يحصل به للمسجد ضرر ولو بنى سقف المسجد أو نصب فيه عموداً أو طين
جداره أو هاتق فيه قنديلاً فسقط على انسان أو مال فأهلكه أو فرس فيه حصيرا أو حشيشاً فزلق به انسان
فهلك أو دختاً شوكة منه في عينه فذهب بما أبصره لم يضمنه وان لم يأذن له الامام لانه فعله لمصلحة المسلمين
ولو بنى مسجداً في ملكه أو موات فهلك به انسان أو جمعة أو سقط جداره على انسان أو مال فلا ضمان
ان كان باذن الامام والا فلي الخلف السابق وبناء سقاية على باب داره في الشارع لشرب الناس منها
كالخفر في الشارع (وما تولد من جناح) بفتح جيمه وهو البارز عن سمات الجدار من خشب أو غيره
(الى شارع مضمون) سواء أكان يضر أم لا اذن الامام فيه أم لا لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة
العاقبة ولو تناهى في الاحتياط فجرت حادثة لا تقع أو صاعقة سقطاها وان قال الامام في هذه الحالة لست
أرى اطلاق القول بالضمان في ذلك فان قيل لو حفر بئر لمصلحة نفسه باذن الامام لم يضمن فهو لا كان هنا

كذلك أجيب بان الامام الولايه على الشارع فحينئذ قد
 عليه ولم يترادف في عدم الضمان والدية في الحر والقيصة في الرقيق على العاقلة ان تلفها ذلك وان تلفه
 مال غير رقيق ففي مال المبرز * (تنبيه) * المراد يكون مضموناً على ما نسب إلى في الميزاب فيضمن الشكل
 بالخارج فقط والنصب بالجميع وقوله فضمن يقتضي الضمان ولو تولد التلف منه بغير سقوطه أو سقوط
 بعضه كما اذا صدمه راكب على شئ عال أو سقطه منه حيوان كقارة فتلف بذل الشئ وهو كذلك وان قال
 الباقي القياس عدم الضمان ولم أر من تعرض له اهـ وخروج الشارع بالوأن يخرج به الى هو املكه
 أو ملك غيره باذنه فلا ضمان لما تولد منه جزا لم يدم تعديده أو الى درب منسد ليس فيه مسجد أو نحو
 أو الى ملك الغير بلاذن من أهل الدرب أو المالك في الضمان وان كان عالياً لتعديده بخلافه بالاذن كولو كان
 في ملك الخارج أما اذا كان مسجداً ونحوه فهو كالشارع كائنه عليه الاذرى وغيره ولو أضره الى ملكه ثم سهل
 ما تحت شارعاً استمر عدم الضمان ولا يضمن ما تولد منه كولو استمر ملكه عليه ولو سهل أرضه المجاورة لبار
 شارعاً واستثنى لنفسه الاشراع لها ثم أضرع لها ما ظاهراً كما قال الدميري لا ضمان (ويحل) للمسلم (الخارج
 الميزاب) العالية التي لا تضر بالمارة (الى شارع) وان لم يأت الامام كالجنح للعاجبة الطاهرة اليها
 ولما روى الحاكم في مستدركه ان عمر رضى الله تعالى عنه مر تحت ميزاب العباس رضى الله عنه فمات
 عليه فماتت امرأته فقلع فخرج العباس فقال أتقلع ميزاباً نصبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر
 والله لا ينصبه الا من يرقى على ظهرى واتخذى للعباس حتى رقى اليه فاعاده الى موضعه أما الذى فقال الباقي
 يمنع كيجنح الخراج الجناح وقد يفرق بان الجناح عيشى عليه ويقعد وينام فكان أشد من اعلابته بخلاف
 الميزاب والارج انه لا فرق اهـ وهذا هو الظاهر * (تنبيه) * جرى المصنف في جميع الميزاب على انه ترك
 الهه في مفردة وهو ميزاب وهى لغة قليلة ولا تفصح في جميع ما ترك به من مفردات جمع مترابهم من مفردة
 ويقال فيه ميزاب بتقديم الزاء على الزاى وعكسه طلعته حينئذ أربع (والثانيها) أو بمسالة من مائها
 (مضمون في الجديد) لانه ارته ابق بالشارع بجواز مشروط بسلامة العاجبة كالجنح وكما لو طرح ميزاباً على الطريق
 لطعن به سبله فزاق به انسان ضمنه والقديم لا ضمان لانه ضرورى لتصرف المياه بخلاف الجناح لانه
 لا تساع المفعة ومنع الجديد كونه ضرورياً فيمكنه أن يتخذ الماء السيل يترافى دارة أو يجري الماء في أعدد
 الجدار من غير اخراج شئ (فان كان بعضه) أى الميزاب ويصم رجوعه للجناح أيضاً بتأويل ماد كمر (فى
 الجدار) وبعضه خارج عنه (فقط الخارج) منه كله أو بعضه فان تلف شيئاً (فكل الضمان) يجب لانه تلف
 بما هو مضمون عليه خاصة (وان سقط كله) أى الميزاب داخله وخارج به بان قلعه من أصله (فصفه) أى
 الضمان يجب (فى الاصح) لان التلف حصل بالداخل فى ملكه وهو غير مضمون وبالخارج وهو مضمون
 فوزع على النوعين سواء أكانت الاصابة بالداخل والخارج أم لا استوى فى القدر أم لا والثانى يوزع على
 الداخل والخارج يجب فقط الخارج ويكون التوزيع بالوزن وقيل بالساحة * (تنبيه) * يلزم هذه
 المسئلة فيقال رجل ان قتل انساناً بحشبة لزم به بعض دية وان قتله بيده لزم تمام دية وقد علم مما تقدم
 انه لو كان كاه خارج الجدار كان سهر عليه تعاق الضمان بسقوطه كله أو بعضه ولو كان كاه فى الجدار فلا
 ضمان بوقوعه كالجدار وأورد على المصنف ملوطة على كل الخارج وبعض الداخل أو عكسه فالظاهر انه
 كسقوطه كله وملوطة كاه وانكسر نصفين فى الهواء ثم أصابته ينظر ان أصاب بما كان فى الجدار
 لم يضمن أو بالخارج ضمن الشكل كما قاله البهوى فى تعليقه ولو أصاب الماء المنزل من الميزاب شيئاً فالتلف ضمن
 نصفه ان كان بعضه فى الجدار وبعضه خارجاً ولو اتصل ماءه بالأرض ثم تلف به انسان قال البهوى فى القياس
 لتسعين أيضاً (وابنى) شخص (بدره) كاه (مادة الى شارع) أو ملك غيره بغير اذنه (فكجناح)
 فى ضمن ما تلف به وان أذن فيه الامم على ممر لانه محب بشرط سلامة العاجبة وخروج بقوله الى شارع

ما لو كان مائلا الى ملكه فلا ضمان لان له أن يبنى في ملكه ما شاء نعم لو كان ملكه مستحقا للغيره باجازه أو وصية كان كالمالك مائلا الى الملك غيره لان منفعة الهواء تابعة لمنفعة التقرار فانه الاذرى والظاهر في هذه عدم الضمان كما مر في حفر البئر في ملكه المستاجر ثم رأيت هذا البحث لشينخي * (تنبية) * لو أسقطنا قوله الى شارع لاستغنى عما قدرته فان بنى بعض الجدار مائلا والباقي بعض الاخر مستويا فسقطت المسائل فقط ضمن الكل أو سقط الكل ضمن النصف في الاصح والميل الى طريق غير نافذ ان كان فيها مسجد أو بئر مسبل فكل الشارع والاقلان الغدير وعلى هذا يحمل قول الزركشي ينبغي أن يكون كالميل للشارع ولا يبرأ ناصب للميزاب أو الجناح أو باقي الجدار المائل من الضمان يبيع الدار غيره حتى لو تواف بهما انسان ضمنته عاقلة البائع كإفلاء عن البغوى وأقرأ نعم لو بنى الجدار الى ملك الغدير عدوانا ثم باعه منه ودفعه اليه فينبغي أن يبرأ بذلك كما لو خدع ماسر في مسئلة البئر اذا حفره عدوانا ثم رضى المالك ببقائها فان الحافر يبرأ بذلك كما قاله الزركشي وغيره وقال الباقينى الاصح عندى لزومه المالك أو عاقلة حالة التواف قال ولو تعلق بالوضع أو بمكانه كما قاله البغوى لتعلق بالمانع له الذى وضعه لملكه اه فان قيل بالفرق على قول الزركشي بين الجدار والميزاب قلت الفرق أن سبب الضمان هنا هو العدوان وقد زال وشم لم يزل لان الانتفاع مشروط بسلامة العاقبة فاستمر الحكم على ما هو عليه ولو كانت عاقلة يوم التلف غير هاب يوم اخراج الجناح أو نصب الميزان أو ميل الجدار كان الضمان عليه كما صرح به البغوى في تعليقه (أو) بنى جداره (مستويا فسال) الى شارع أو ملك غيره (وسقط) على شئ فالتلفه (فلا ضمان) به لانه تصرف في ملكه والميل لم يحصل بفعله فاشبه ما اذا سقط بالميل سواء أمكنه هدمه وإصلاحه أم لا (وقيل ان أمكنه هدمه وإصلاحه ضمن) لتقصيره بترك النقض والإصلاح * (تنبية) * لو اختل جداره فصعد السطح فدمه للإصلاح فسقط على انسان فسات قال البغوى في فتاويه في باب الغصب ان سقط وقت الدق فعلى عاقلة الدية (ولو سقط) ما بناه مستويا بدمه (بالتاريخ) بغيره (شخص) فسات (أو تواف) به (مال فلا ضمان) عليه (في الاصح) لانه بنى في ملكه بالميل والسقوط لم يحصل بفعله سواء أذصر في رفعه أم لا والثانى عليه الضمان لتقصيره بترك رفعه ما سقط الممكن له قال الاذرى وهو المختار وعلى الاول لا فرق بين أن يطالب بالنقض أو لا ولو استهدم الجدار ولم يعل لم يلزمه نقضه كفى أصل الروضة ولا ضمان ما تولد منه لانه لم يجاوز ملكه وقضية هذا انه اذا مال لزمه ذلك وليس مراد ارض صاحب الملك مطالبة من مال جداره الى ملكه بالنقض كغصان الشجرة تنشر الى هوا ملكه فانه المطالبة بالزوال العكس لو تواف به انشئ لم يضمن ما سكها لان ذلك لم يكن بصنعه بخلاف الميزاب ونحوه نقله البغوى في تعليقه عن الاحتجاب (ولو طرح) شخص (قبامات) جمع قبامة بضم القاف أى كداسة (وقشور بطخ) بكسر الموحدة أو رمان أو نحو ذلك (بالتاريخ) فتلّف بذلك شئ (مضمون على الصحيح) وبه قطع الجمهور كفى أصل الروضة سواء أطرعه في من الطريق أم طرفه لان الارتفاق بالتاريخ مشروط بسلامة العاقبة ولان في ذلك ضرر على المسلمين كوضع الحجر والسكين والثانى لاضمان لا طراد العادة بالمساحة به مع الحاجة * (تنبية) * محل الخلاف كفى الروضة وأصلها في مراحها في غير المزابل والمواضع المعدة للثلاث الا في شئ من القطع بنى الضمان ومحلها أيضا اذا كان المتعثر بها جاهلا فان مشى عليها قصد افلا ضمان قطعا كالموتل البئر فسقط وخروج بطرحها ما وقعت بنفسها يرج أو نحوها فلا ضمان قال شيخنا في شرح الروض الان قصر في رفعها بعد ذلك وينظر الى أن هذا بحث والاوجه عدم الضمان أيضا كالمال جداره وسقط وأمكنه رفعه فانه لا يضمن ولو طرحها في ملكه أو موان أو ألقى القمامة في سباطة مباحة فلا ضمان (قروغ) يضمن برش الماء في الطريق للصحة نفسه ما تواف به لا يرشه للصحة المسلمين كدفع الغبار عن المار وذلك ككفر البئر للصلحة العامة هذا ان لم يجاوز العادة ولا يضمن قبل الطريق في الطريق ولتقصيره نعم ان مشى على موضع الرش قصد افلا ضمان كفى الروضة وما ذكر من انه

نفسه وهو أن لا يتأذى بالغبار وبهم ذافارق مالو حفر بئر المصلحة العامة فإنه لا ضمان عليه كما س ولو
فرص أو ضرب رجل أحدا لشيء فحفر وسقط ما هو حامله فمكا كراهه على القائه فيضن كل منهم ولو تعدى
بأسناد شعبة إلى جدار غيره فسقط على شيء فإنه لا ضمان الجدار وما تلف به وإن تأخر السقوط عن الاستاد
بخلاف ما لو وقع في صاعن طائر فطار حيث يفرق قيسه بين طيرانه في الحال وطيرانه بعد مدة كما س في باب
الغضب لأن الطائر مختار والجسد لا اختيار له وإن أسندنا إلى جداره أو جدار غيره فلا ضمان فلو سقط أو مال ثم
سقط بعد حين ضمن ما أنفقه كالأسقط جداره على مال غيره بخلاف ما لو وقع ذلك بعد حين فلا ضمان كالألو
حفر بئرا في ملكه ولو بني دكة على باب داره في الطريق أو وضع مشاعه في الطريق لا في طرف حائطه ضمن
ما تضرع وتلف به لماسر ولأنه بني الدكة لمصلحة نفسه وأعماله ضمن ما تلف بمأرضه به بطرف حائطه لكونه
موضوعا ليعمل به ولو اغتسل شخص في الحمام وترك الصابون والسرير المزلقين بارته أو رمى فيه الخنثاء
فتراق بذلك إنسان فمات أو انكسر قال الرافعي فإن أتى الخنثاء على المعرض والافلاو يقاس بالخنثاء
ما ذكره معها وهذا كقول الزركشي ظاهر وقال الغزالي في الاحياء انه ان كان بموضع لا يظهر بحيث يتعذر
الاحتمراز منه فالضمان متردد بين تاركه والجاسي اذ على الجاسي تغطية الحمام والوجه اعتباره على تاركه
في اليوم الاول وعلى الجاسي في اليوم الثاني اذ تغطية الحمام كل يوم معتاد وقال في فتاويه ان نهى
الجاسي عنه فالضمان على الواضع وان لم يأذن ولا نهى فالعادة جارية بأستعماله فان جاوز العادة واستكثر
منه ضمن والادلا لان وظيفة تتبعية الحمام على الجاسي في العادة لا على المعتدل ثم ما سبق حيث المالك سبب
واحد ثم شرع فيه اذا تعدد فقال (ولو تعاقب سببا هلاك) بحيث لو انفرد كل منهما كان مهاسكا (فعلى
الاول) منهما في التلف لا الوجود بحال الهلاك اذ تخرج بالقوة وذلك (بان حفر) فخص بئرا (ووضع
آخر حجرا) مثلا على طرف البئر حال كون كل من الحفر والوضع (عدوانا) كما يشعرونه كلامه وهو أولى من
جعل بعضهم العدوان حلا من الوضع فقط وسواء كان الوضع قبل الحفر أم بعده كما تقتضاه التعبير بالواد
وقال في المطالب انه ظاهر نص المختصر (فمتر) بالبناء لا مفعول (به) أى الحجر (ووقع العاثر) بغير قصد (أو
أى البئر فذلك) (فعلى الواضع الضمان) لان التعثر هو الذي ألجأه إلى الوقوع فيها فلهلاكه فوضع الحجر بسبب
أول للهلاك وقد تخرج بمأذ كرو حفر البئر بسبب ثابله ولو تخرج الحفر بالقوة كان حفر بئرا عدوانا فوضع آخر
سكينا بها ومات المتردى بالسكين فالضمان على الحافر لان الحفر أقوى السببين لانه المجلئ له إلى السقوط
على السكين فان لم يتعد الحافر كان كان مالكه فلا ضمان عليه أما المالك فظاهر وأما الآخر فلان
السقوط في البئر هو الذي أفضى إلى السقوط على السكين فكان الحافر كالباشر والآخر كالسبب بل هو
غير متعد كما سباني فان استوى السببان كان حفر شخص بئرا قريبة العمق فعمقه اغتربة فضمن من تزدى
فيها عليهما بالسوية ولو تفاضل في الحفر كأن حفر أحدهما ذراعا والآخر ذراعا كالجراحات ولو طمئت
بئر حفرت عد وانما نبشها آخر فالضمان عليه لانه قطع أثر الحفر الاول بالطمء سواء كان الطمء الحافر أم
غيره * (تنبيهه) * أطلق المصنف الواضع ولا بد فيه أن يكون من أهل الضمان فلو تعدى بحفر بئر ووضع
حربي أو سبع الحجر فلا ضمان على أحد على الصحيح ونخرج بقولنا بغير قصد ما لو رأى العاثر الحجر فلا ضمان
كأن حفر البئر ذكره الرافعي بعد هذا الموضع (فان لم يتمعد الواضع) للحفر كان وضعه في ملكه (فالتقول)
كما عبره في الروضة وأماها (ضمن الحافر) لانه المتعدي بخلاف الواضع قال الرافعي وينبغي أن يقال
لا يتعلق بالحافر والواضع ضمان كالألو حفر بئرا عدوانا ووضع السيل أو سبع حجر فغتره إنسان وسقط في البئر
فهو هدر على الصحيح قال ويدل عليه أن المتن لم يقل لو حفر في ملكه بئرا وأصاب غيره وسقط في حفره

في البئر فجرحته الحديدة ومات فلا ضمان على واحد منهما. أما الحافر فظاهر وأما الآخر فلان الوقوع
 في البئر هو الذي أفضى في الوقوع على الحديدة فكان حافر البئر كالبائر والآخر كالتسبب اه
 وفرق الباقي بين مسئلة التنازع في السبل ونحوه بان الوضع في مسئلة التنازع من يقبل الضمان فاذا سقط عنه
 لعدم تعديه فلا يسقط عن المتعدي بخلافه في مسئلة السبل ونحوه فان فاعله ليس مهتما للضمان أصلا فسقط
 الضمان بالسكينة اه. وأما السندل به فيحمل كما قال شيخنا على ما اذا كان الواقع في البئر متعديا بغيره أو
 كان الناصب غير متعدي فان لم يتعد الحافر أيضا فلا ضمان على واحد منهما * (تنبيه) * لما كان
 الحكم في المسئلة مشكلا عبرنا وفي الروضة تبعنا للرابع بالمنقول لالتبيه على ذلك الآن قوله المشكول
 يقتضي ان لا نقل بخلاف ذلك وماتت الامم عن المتولى بخلافه فينبغي أن يجعل قوله المنقول على المشهور
 (فروع) لو كان بيد شخص سكين فالتى رجل رجلا عابها فهاك ضمن الملقى لاصحاب السكين الآن يلقيها
 فيضرب ولو وقع عبيد في بئر فارس لرجل حبلا فشد العبد في وسطه وجرح الرجل فسقط العبد فمات ضمنه
 كما قاله البغوي في فتاويه ولو وقف اثنان على بئر فدفع أحدهما الآخر فلما هوى جسد معه الدافع
 فسقطا فماتا قال الصمري فان جذبه طمعا في التخاص وكانت الحسالة فوجب ذلك فهو مضمون ولا ضمان
 عليه وان جذبه لئلا يلا تلافى المجدوب ولا طريق لخلاص نفسه بمثل ذلك فكل منهما مضمن للآخر
 كما لو تجارحا (ولو وضع) شخص (حجرا) في طريق عدوانا (وأخران حجرا) كذلك (فغيرهم) اه
 آخر فمات (فلا ضمان) عليهم للعائر (أثلاث) وان تفاوت فعلهم نظر الى عدد رؤس الجناة كالأومات
 بجراحة ثلاثة واختلقت الجراحات (وقيل) الضمان (نصفان) على الأول نصف وعلى الآخر
 نصف نظرا الى عدد الموضوع ورجمه الباقي اذ ليس هذا كالجراحات التي لها نكابة في الباطن بل هو
 الى صورة الضربات أقرب بل أولى في الحكم * (تنبيه) * كلام المصنف يفهم أنه لا فرق في حجر الآخر
 بين أن يكون يجنب الأول أو لا لكن الحر والروضة وأصلا قيدوه بكونه يجنبه فيحمل أن يكون لنفي
 الضمان عما لو لم يكن يجنبه ويحمل خلافه والظاهر أنه قيد لصورة المسئلة (ولو وضع) شخص (حجرا)
 في طريق سواها كان متعديا أم لا (فغير به رجل فدحرجه فغير به آخر) فمات (ضمنه المصحح)
 وهو العائر الأول لان الحجر انما حصل ثم يطرأ (ولو عثر) بفتح العين والثاء المثلثة في الاشهر وحكى
 كسر هاما ش (بقاعد أو نائم أو واقف بالطريق وما نا) أى العائر والمثورة (أو أحدهما فلا ضمان) على
 أحد كافي الحر بل يجران وهذا (ان اتسع الطريق) لانه غير متعدي والعائر كان يمكنه التحرز * (تنبيه) *
 تبع في هذا التعبير الحر وظاهره اهدار العائر والقاعد والنائم والواقف ولا يعرف هذا الغير الحر والذي
 في الروضة كالشريحين اهدار العائر وان عاقبته تضمن دية القاعد والنائم والواقف ويمكن أن يؤول قول
 المصنف فلا ضمان يعني على القاعد والنائم والواقف ليوافق المنقول وان كان فيه تعسف وسواء في ذلك
 كان القاعد أو الواقف بصيرا أم أعمى كملوك قد قتل من يمكنه الاحتراز منه فلم يحتز حتى قتله (والا) بان
 ضاق الطريق (فالذهب اهدار قاعد ونائم) لان الطريق للطروق وعما بالقعود والنوم مقصران
 (للاعائرين) اه. فلا يدر لعدم قصيره بل على عاقلة ما ديته (وضمان واقف) لان الشخص قد يحتاج الى
 الوقوف لتعب أو سماع كلام أو انتظار رفيق أو نحو ذلك فالوقوف من مرافق الطريق (للاعائرين) فلا
 يضمن لقصيره والعاريق الثاني ضمان كل منهم والثالث ضمان العائر واهدار المعثور به والرابع عكسه
 * (تنبيه) * هذا كله اذ لم يوجد من الواقف فعل فان وجد بأن انحرف الى الماشي لمناقب منه فأصابه
 في انحرافه ومات فهو كاشحين اصطادما وسيأتى حكمه بخلاف ما اذا انحرف عنه فأصابه في انحرافه
 أو انحرف اليه فأصابه بعد تمام انحرافه فحكمه كالأول وان كان واقفا لا يتحرك والقائم في طريق واسع
 أو ضيق لغرض فاسد كسرقه أو أذى كالفقاع في ضيق كما قاله الاذرى قال المساوردى ولو كان الوقوف

يضر بالمركب كالمثلوس فيضرب به دية العاروان كان القعود والاضطجاع لا يضرهم فكذلك قيام فلو عثر
المائتي بواقف أو قاعد أو قائم في ملكه أو مستحق منقته فهو كالأحد أو أحدهما فالمائتي ضامن ومهر لانه
قتل نفسه وغيره درنهم فليسوا بضامنين ولا مهدرين وأغلبهم المائتي ان دخل بلاذت بمن ذكر فان
دخل باذن لم يهرد ولو وقف أو قعد أو قائم في ملك الغير تعدى فعتبه المالك وهو ماش فهو هدر لتعديه
(تقنة) * المسجد القائم أو قاعد فيه وكذا قائم معتكف فيه كالمائتهم فعلى عائلة المائتين درهم وهو هدر
ولقائم فيه غير معتكف وقائم أو قاعد فيه لما ينزله منه المسجد كالطريق في فصل فيه بين الواسع والضيق كما
مروا تقدم من تضمنين واضع القمامة والحجر والحافر والمدحرج والمائتين وغيرهم المراد به وجوب الضمان
على عائلتهم بالدية أو بعضها كما مرث الاشارة اليه لا وجوب الضمان عليهم أو طمسهم كالمص عليه السامعي
والاصحاب

* (فصل) * فيما وجب الشركة في الضمان وما يذكره اذا (اصعدا) أي حوان كاملان وان كان
أومائسيان أو راكب وماش أو بلي سواء كانا مقبليين أم مدبرين أم أحدهما مقبلا والاخر مدبرا
كما يشعريه اطلاقه وان تعد الرافعي بالمديرين وقيد المصنف الاصطدام بقوله (بلا قصد) كما عدا دام
أعنيين أو غايبين أو كما في طائفة ليسهل ما اذا غلبتهما الدابتان وسبب أي مختار في كلامه واستفاد بتقدير
الاصطدام بالحري من قوله (فعلى عائلة كل) منهما (نصف دية مختطفة) أما كونه نصف دية فلان كل
واحد هلك بفعله وقيل صاحبه فخير والنصف كل واحد مع جرحه مع جرحه نفسه وأما كونه مختطفة على العائلة
فلانه نعمان مختص ولا فرق في ذلك بين أن يقع منكبي أو مستقبليين أو أحدهما منكبا والاخر مستقبليا
اتفق المركوبان كترسين أو لا كقرس وبغير أو بغل اتفق سيرهما أو اختلف كان كان أحدهما بعدو
والاخر عشي على هبته (وان قصد) جميعا الاصطدام (فصفاهما مقطعة) على عائلة بكل منهما للورثة
الاخر أما كونه انه فدية فلما سروا أو كونه عائلة على العائلة فلان القتل حيث قد شبه عدلان الغالب
ان الاصطدام لا يفضي الى الموت فلا يتحقق فيه العمد ولذلك لا يتعاقب به القصاص اذا مات أحدهما
دون الاخر (أو) قصد (أحدهما) الاصطدام دون الاخر وما لنا (فلسل) منهما (حكمه) من
التخفيف والتعاقب * (تنبيه) * محل ذلك ما اذا لم تكن إحدى الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر
لحركتها فان كانت كذلك لم يتعلق بحركتها حكم كقرز الابرة في جلد العقب مع الجراحات العظيمة فلهذا في
الروضة عن الامام وأقره وخزميه ابن عبد السلام ولا ينافيه قول الشافعي رضي الله تعالى عنه سواء كان
أحد الراكبين على قبل والاخر على كبش لانه لا يقطع بأنه لا أثر لحركة الكبش مع حركة القبل ومثل
ذلك يأتي في المشيئين كما قاله ابن الرفعة وغيره (والصحيح ان على كل) منهما في تركته (كفارتين)
احدهما القتل نفسه والاخرى لقتل صاحبه لا شرا كهما في اهلاك نفسيين بناء على ان الكفارة لا تجزأ
وان قاتل نفسه عليه كفارة وهو الاظهر والثاني على كل كفارة بناء على انها تجزأ (وان مانع مركوبيهما
فكذلك) الحكم دية وكفارة (و) يراد على ذلك ان (في تركته كل) منهما (نصف قيمة دابة الاخر) أي
مركوبه لا شرا كهما في الاتلاف مع هدر فعل كل منهما في حق نفسه وقد يجبي النقاص في ذلك ولا يجبي
في الدية الا أن يكون عائلة كل منهما وورثته وعدم الابل * (تنبيه) * هذا اذا كانت الدابتان لهما
فان كانتا لغيرهما كالعمارتين والمستأجرين لم يهردهما شيء لان المار ونحوه مضمون وكذا المستأجر
ونحوه اذا أتاه ذو اليد وقد أشار المصنف الى هذا في السفينتين حيث قال ان كانتا لهما ولا فرق بين
الدابتين والسفيتين وكان ينبغي تعييد المأقدم واطلاق المؤخر ليجعل عليه أمانا غير الحريين الكاملين
فسبب أي حكمهما على الاثر * (مروع) * لو كان مع كل من المصلدين يرضى وهى ما تجعل على الرأس
فكسرت في البحر أن الشافعي رضي الله تعالى عنه قال على كل منهما نصف قيمة بيضة الاخر ولو نجذا

حلالهما أو غيرهما فانقطع وسقطا وما تافعلى عاقلة كل منهما نصف دية الا سخر وهدر الباقي لان كلا
 منهما مات بفعله وفعل الآخر سواء أسقطا منكبين أم مستلقين أم أحدهما منكبا والآخر مستلقيا فان
 قطع غيرهما خاتا فديتهما على عاقلة لانه القاتل لهما وان مات أحدهما بارشاء الآخر الحبل ف نصف
 دية على عاقلة وهدر الباقي لانه مات بفعله وان كان الحبل لأحدهما والآخر ظالم فالظالم هدر وعلى
 عاقلة نصف دية المالك ولو كان شخص يمشى فوق مداسه على مؤخر مداس غيره وتمزق لزمه نصف
 الضمان لانه تمزق بفعله وفعل صاحبه (وصبيان أو مجنونان) أو صبي ومجنون في اصطدامهما
 (ككاهلين) فيما سبق فيها ومنه التغليب بناء على أن عدهما عمد وهو الاصح ان كانا مميزين هذان
 ركبا بانفسهما وكذا ان أركبهما أو لهما المصالحتهما وكانا بمن يضبطا المركوب (وقيل) ونص عليه في الام
 (ان أركبهما الولي تعالى به الضمان) لما فيه من الخطر وجواز مشروط بسلامة العاقبة والاصح المنع كما
 لو ركبا بانفسهما * (تنبيهه) * محل الخلاف كما نقله عن الامام وأقراء ما إذا أركبهما الزينة أو الحاجة
 غير مهمة فان أرهقت الى اركبها حاجة كنهقلها من مكان الى مكان فلا ضمان عليه طعاما فلا وجب له أيضا
 عند ظن السلامة فان أركبهما الولي دابة شرسة جرحوا ضمن الولي لانه دية قال الاذرى ومجمل أيضا فمن
 يستمسك على الدابة فلو أركبه دابة هادية وهو لا يستمسك عليها تعالى به الضمان قال ابن الرفعة ويستثنى
 من عدم تضمين الولي ما إذا كانا غير مميزين كابين سنة وستين فأركبهما الولي فيجب على عاقلة دية كل
 منهما قال الباقي ويبنى أن يضاف الى ما ذكره الامام أن لا ينسب الولي الى تقصير في ترك من يكون
 معهما ممن جرت العادة بإرساله معهما قال والمراد بالولي هنا الولي الحضنة الذي كره لولي المال وذلك ظاهر
 من قول الشافعي رضي الله تعالى عنه وبسط ذلك ثم قال ولم أر من تعرض له وقال الزركشي في التكملة يشبهه
 أنه من له ولاية التأديب من أب وغيره خاص وغيره وقال في الخادم ظاهر كلامهم ولي المال اه
 والوجه كلام الباقي (ولو أركبها أجنبي) بغير إذن الولي ولو لمصالحتهما (ضمنهما ودابتهما)
 لتعديده بأركبهما وحكى ابن المنذرفيه الاجماع * (تنبيهه) * شمل المصالحاة ضمن الاجنبي ما لو عمد
 الصبيان الاصطدام وهو كذلك وان قال في الوسيط يعتمد على اهلاك عليهما بناء على أن عدهما عمد
 واستحسنته الشبان لان هذه المباشرة ضعيفة فلا يعمل عليها كما قاله شيخنا وقوله ضمنهما ودابتهما
 ليس على اطلاقه بل الضمان الاول على عاقلة والثاني عليه وقضية كلام الجمهور ان ضمان المركب بذلك
 ثابت وان كان الصبيان ممن يضبطان الركوب وهو كذلك وان كان قضية نص الام انهما ان كانا كذلك
 فهما كالأركب بانفسهما وجزم به الباقي أخذ من النص المشار اليه وان وقع الصبي فان ضمنه المركب كما
 قاله الشبان وظاهره انه لا فرق بين أن يكون اركبه لغرض من فروسية ونحوها أولا وهو كذلك في
 الاجنبي بخلاف الولي فانه اذا أركبه لهذا الغرض وكان ممن يستمسك على الدابة فانه لا يضمنه وقول المتولي
 لا فرق فيه بين الولي والاجنبي حله ابن الرفعة في الاجنبي على ما إذا أركب باذن معتبر (أو) اصطدم (حاملان
 وأسطمطا) بان ألقا جنيهما أو ماتا (فالدية كما سبق) من وجوب نصفها على عاقلة كل منهما واهدأر
 النصف الآخر لان الهلاك منسوب الى فعلهما (وعلى) أي ويجب في تركه (كل) من الحاملين
 (أر بيع كفارتان على الصحيح) بناء على الصحيح ان الكفارة تجب على قاتل نفسه وانها لا تجزأ فيجب
 كفارة لنفسها وثانية لجنيها وثالثة لصاحبها ورابعة لجنيها لانها مشتركة في اهلاك أربعة أنفس والثاني
 تجب كفارتان بناء على عدم الوجوب وعلى التجزئ (و) يجب (على عاقلة كل) منهما (نصف غرق
 جنيهما) نصف غرة لجنيها ونصف غرة لجنين الاخرى لان الحامل اذا جئت على نفسها فألقت جنيها
 وجبت الغرة على عاقلة كل وجئت على حامل أخرى ولا يمد من الغرة شيء بخلاف الدية فانه يجب
 نصفها ويهدر نصفها كما مر لان الجنين أجنبي عنهما بخلاف أنفسهما * (تنبيهه) * كلامه قد يوهم

وجوب رقيق واحد نصفه لهذا ونصفه لذلك وعبارة ابن بونس له أن يلم نصف رقيق عن واحد ونصف رقيق عن الآخر وعلى هذا فكان الأولى للمصنف أن يقول نصف غرة لهذا ونصف غرة للآخرى (أو) اصطدام (عبدان) وماتا (فهدر) سواء ماتا معا بهذا الاصطدام أم أحدهما بعد الآخر قبل إمكان بيعه وسواء انفقت قيمتهما أم اختلفت لان جنابة العبد تتعلق برقبته وقد فانت * (تنبيه) * يستثنى من الاهداء مسائل الأولى المصعوبان فعلى الغاصب قضاء كل نصف منهما باقل الامر من الثانية اذا أوصى أو وقف على أرض ما يجنيه العبد فانه يصرف منه لسيد كل عبد نصف قيمة عبده قاله الباقرى قال ولم أر من تعرض له لكنه بقه واصح الثالثة ما اذا امتنع بيهما كان كالماتى مستولدين أو موقوفين أو من ذورا اعتاقهما فلا يمدوران لانهما حينئذ كالمتولدين وحكم المستولدين أن على سيد كل واحدة قدر النصف الذى جنت عليه مستولدينه لا لا تخرباقل الامر من قيمتهما وأرض الجنابة لانه باستيلادهما منع بيهما الرابعة المستولدتان أيضا واستثناء هذه انما يأتى على رأى ابن خزم ان لقنا العبد يشتمل الامة أما اذا مات أحدهما فقط فنصف قيمته فى رقبة الحى وكذا نصف قيمته ما كان معه ان تلف أيضا وان أثر فعل الميت فى الحى نقصا لم يمتنع غرمه بنصف قيمة العبد المتعلق برقبة الحى وجاء التقاص فى ذلك المقدار وان اصطدم عبد حر فسان العبد فنصف قيمته على عاقلة الحر ويبرر الباقي أو مات الحر فنصف قيمته تتعلق برقبة العبد وان ماتاهما فنصف قيمة العبد على عاقلة الحر ويتعلق به نصف دية الحر لان الرقبة فانت فتتعلق الدية بيداهما فيأخذ السيد من العاقلة نصف القيمة ويدفع منه أو من غيره لاورثة نصف الدية (أو) اصطدام (سفينة) وغرقنا (فكردابتن) اصطدمتا وماتتاى حكمهما السابق (والملاحان) فيهما متنتية ملاح وهو النوتى صاحب السفينة سمي بذلك لاجرائه السفينة على الماء الملح حكمهما (كرايين) ماتا باصطدام فى حكمهما السابق (ان كانتا) أى السفينتان وما فيهما (لهما) فيهر نصف قيمة كل سفينة ونصف بدل ما فيها فان ماتا بذلك لم كلاً منهما كفارتان كما سبق ولزم عاقلة كل منهما نصف دية الآخر * (تنبيه) * يستثنى من كون الملاحين كلاً راكبين ما اذا قصد الملاحان الاصطدام بما بعده أهل الخبرة مهلكا بغرقا فانه يجب نصف دية كل منهما فى تركة الآخر بخلاف المصطدمين فانهم ساعلى العاقلة ولومات أحدهما بمصادر من المتعمد دون الآخر وجب القصاص على الحى بناء على ايجاب القصاص على شريك جرح نفسه ولو كان فى السفينة من يقتلانه فعليهما القصاص اذا مات بذلك فلو تعدد الغرقى قتل برأى واحد ووجب فى مال كل واحد نصف ديات الباقيين وضمن الكفارات بعدد من أهلها كما وان كان الاصطدام لا يعمدهم لم كلاً غالباً وديم لك فشيء عمد فوجب الدية معاقلة على العاقلة ولو كان الملاحان صبيين وأقامهما الولي أو أجنبي فأنفاهم كما قال الزركشى انه لا يتعلق به ضمان لان الوضع فى السفينة ليس بشرط لان العهد من الصبيين هنا هو المهلك (فان) كانت السفينتان لهما أو (كان فيهما مال أجنبي لزم كلاً) منهما (نصف ضمانه) سواء أ كان للمال فى يد مالكه وهو السفينة أم لا لعدم ما يقتضيه الأجنبي بين أخذ جميع بدل ماله من أحد الملاحين ثم هوى رجع على الآخر وبين أن يأخذ نصفه منه ونصفه من الآخر فان كان الملاحان رقيقين يتعلق الضمان برقبتهما (وان كانتا لأجنبي) والملاحان فيهما أميين أو أجنبي بن للمالك (لم كلاً نصف قيمتهما) لان مال الأجنبي لا يهدمه شئ ويقتير كل من المالكين بين ان يأخذ جميع قيمة سفينته من ملاحه ثم يرجع هو بنصفها على الملاح الآخر أو يأخذ نصفها منه ونصفها من الملاح الآخر فلو كان الملاحان رقيقين تعلق الضمان برقبتهما * (تنبيه) * محل هذا التفصيل اذا كان الاصطدام بفعلهما أو لم يكن وقصر فى الضمان أو سيرا فى ربح شديد فان حصل الاصطدام بغلبة مالى فملا ضمان على الاظهر بخلاف غلبة الدابة فان الضمان لم يمكن بالجماع ونحوه فالقول قولهما بيمينتهما عند التمازج فى إيهما غالباً لان الأصل براءة ذمتهم وان تعمد أحدهما أو قوط دون الآخر فلكل حكمه وان كانت أحدهما

مر بوطاة فالضمان على بحري السائرة * (تتمه) * لو خرق شخص سفينة عمدا خرقا لمالك غالبا كالخرق
الواسع الذي لا مدفع له فغرق به انسان فالقصاص أو الدية المغفلة على الخارق وان خرقها الاصلاح أو اغبر
اصلاحها المكن لايمالك غالبا فبشيء عمد وان سقطا من يده حجر أو غيره غرقها أو أصاب بالآلة غيره موضع
الاصلاح فغرقا لمحض ولو نقلت سفينة بسبعة أعدال فالتقى انسان فيها عثر اعدوا وانا فغرقت به لم يضمن
الكل لان الغرق حصل بتقل الجميع وهل يضمن النصف أو العشر وجهان كالوجهين في الجلد اذا زاد
على الحد المشروع ذكره في أصل الروضة وفضينه ترجع العشر (ولو أشرقت سفينة على غرق) وفيها
متاع وراكب (جاز) لراكبها (طرح متاعها) في البحر فلفظها للروح * (تنبيه) * ظاهر كلامه
طرح جميع المتاع وهو كذلك ان لم يدفع غرقها الا به فان اندفع بطرح بعضه وجب أن يقتصر عليه
(ويجب) طرحه (لرجاء نجات الراكب) المحترم بخلاف غير المحترم كحربي ومزبد وزان محصن
* (تنبيهات) * الأول تعبيره بالمتاع يقتضي انه لا يجوز القاء الحيوان وليس مراد بل يجب القاء
الحيوان ولو محترما لسلامة آدمي محترم ان لم يمكن دفع الغرق بغير القائه فان أمكن لم يجز القاؤه والظاهر
كما قال الاذرى انه لو كان هناك أسرى من الكفار وظهر للامير أن المصلحة في قتلهم فيبدأ بالقائم قبل
الامة وقبل الحيوان المحترم وينبغي كما قال أيضا أن يراعى في الالقاء الاخس فالأخس قيمة من المتاع
والحيوان ان أمكن حفظا للمال ما أمكن الثاني لا يجوز القاء الارقاء لسلامة الاحرار بل حكمهما واحد
فيما ذكره ان لم يبق من لزمه الالقاء حتى غرقت السفينة فهلاك بشيئ آثم ولا ضمان عليه كالأول بتمام مالك
الطعام المضطر حتى مات الثالث لم يجز المصنف حالة الوجوب من حالة الجواز وقوله لرجاء نجات الراكب
ان كان تعليلا للمستلزم فكيف تصلح هذه العبارة الواحدة للجواز نارة والوجوب أخرى وان كان للوجوب
فقط فكيف يستقيم الجواز بدون ذلك والقياس الوجوب لرجاء نجات الراكب مطلقا لان القاعدة الاصولية
ان ما كان ممنوعا عنه اذا جاز وجب وقال البلقيني والذي يقال في ذلك ان حصل هول خفيف منه الهلاك مع
غلبة السلامة جاز الالقاء لرجاء نجات الراكب وان غلب الهلاك مع ظن السلامة بالطرح وجب ثم استشكل
قولهم انه يطرح الا تخف قيمة وما لا روح فيه لتخليص ذي الروح فانه ان جعلت الحسيرة في عين الماروح
للاصلاح ونحوه فهو غير لائق وان توقف على اذن صاحبه فقد لا ياذن فيحصل الضرر ثم قال انه يحتاج الى
اذن المالك في حال الجواز دون الوجوب فلو كانت محجور لم يجز القاؤها في محل الجواز ويجب في محل
الوجوب قال ولو كانت مرهونة أو محجور عليه بفلس أو مكتاب أو عبد مأذون عليه ديون وجب
القاؤها في محل الوجوب وامتنع في محل الجواز الاجتماع الراهن والمرهن أو السيد والمكتاب
أو السيد والمأذون والغرماء في الصورة المذكورة وان أتى الولي في محل الجواز بعض أمتعة محجور ليسلم
به باقية بقياس قول أبي عاصم العبادي فيما لو خاف الولي استيلاء غاصب على المال فله أن يؤدى شيئا
اختصاصه جوازه هنا ويحرم على الشخص القاء المال ولو ماله بلا خوف لانه اضاعة مال (وان طرح مال
غيره بلا إذن) منه ولو في حال الخوف (ضمنه) لانه أتلف مال غيره بغير اذنه من غير أن يلجئه الى اتلافه
فصار كالأول كل المضطر طعام غيره بغير اذنه (والا) أي بان طرحه باذنه أو أتى مال نفسه ولو اختص
الخوف بغيره بان كان بالسط أو بزورق (فلا) ضمان للاذن المبيع في الاولى ولا لقائه مال نفسه في
الثانية ويشترط مع الاذن أن لا يتعاقبه حتى الغير كما مر وفارقت هذه حينئذ مسألة المضطر اذا أطعمه مالك
الطعام فقرا بان الطعام ثم دافع لتلف لا يحال بخلاف الملقى (ولو قال) شخص لا تخرفي سفينة (الى
متاعك) في البحر (وعلى ضمانه أو على ائني ضامن) له أو على أن أضمنه فآلقاه فيه (ضمنه) وان لم
يكن للماتمس فيه شيء ولم تحصل النجاة لانه التمس اتلاف الغرض صحيح بعبوس فيلزمه كما اذا قال اعنق
عبدك وعلى كذا أو طلق زوجتك أو طلق الاسير أو اعف عن القصاص ولك على كذا أو على أن

أعطيتك كذا فأجاب سؤاله قبله ما التزمه فان قيل ينبغي أن لا يصح هذا الضمان لانه ضمان ما لم يجب
أجيب بان هذا ليس على حقيقة الضمان المعروف وان سمى به وانما حقيقة الاقتداء من الهالك فهو
كقولنا اطلع هذا الجائع ولك على كذا * (تنبيهه) * قول الباقيني لابد أن يشير الى ما يليقه أو يكون
معلوماته والا فلا يضمن الا ما يليقه بخضونه ممنوع لان هذه حالة ضرورية فلا يشترط فيها شيء من ذلك
* (مخرج) * لو أتى المتاع شخص أجنبي بعد الضمان لم يضمن المستدعي وكذا لو ألتسه الرج ولا بدق
الضمان من استمراره على الالتزام فلورجع قبل الالتقاء لم يضمن (ولو اقتصر) الملتبس (على) قوله
(التي) متاعك في البحر فالتقاء (فلا) ضمان (على المذهب) لعدم الالتزام وفي وجه من الطريق
الثاني فيه الضمان كقوله أدديني فأداء فانه يرجع عليه في الاصح وقرق الاول بانه بالقضاء يرى قلنا
والالتقاء قد لا ينفعه * (تنبيهه) * هل يفرق الحال بين كون المأمور بالتقاء ماله أمجمعا بعتدة وجوب
طاعة أمره أو لافرق قال الاذرى لم أرفق شيئا وقضية إطلاقهم عدم الفرق لكنهم في مواضع فرقوا بينهما
كالتقدم اه والفرق أوجه وسبب أن ما يؤيد ولو أتى صاحب المتاع متاعه عند خوف الهلاك بلا
استدعاء لم يرجع على الركبان بشئ وان كان في حاله يتعجب فيها الالتقاء (وانما يضمن ملتبس) من
ماله طرح متاعه (لخوف غرق) للسفينة في حالة الامن لا ضمان سواء أقال وعلى ضمانه أم لا كما
لو قال له اهدم دارك أو احرق متاعك ففعل ولم يوجد الخوف ولكنه متوقع قال الزركشي ينبغي تخرج
خلاف فيه من تنزيل المتوقع منزلة الواقع اه والظاهر عدم الضمان ثم أشار المصنف رحمه الله تعالى لشرط
الضمان بقوله (ولم يختص بفع الالتقاء بالمتي) وهو مالك المتاع بان كان معه في السفينة المشرقة على العرق
غيره وهذا صادق بتمام الاول أن يختص الدفع بالملتبس الثانية أن يعود له ولمالك المتاع الثلاثة
أن يختص به - برهما الرابعة أن يختص بمالك المتاع وأجنبي الخامسة أن يعود للملتبس وأجنبي
السادسة أن يعم الثلاثة وفي جميعها يضمن الملتبس ولم يصرح في الشرح والروضة بالثانية ولا السادسة أما
اذا اختص نفع الالتقاء بالمتي وحده بان أشرقت سفينة على العرق وفيها متاعه فقال له آخر من الشط التي
متاعك وعلى ضمانه فالتقاء لم يجب شيء لانه يجب عليه الالتقاء لحفاظ نفسه فلا يستحق به عوضا كقولنا
للمضطر كل طعامك وأنا ضامن له فأكله فلا شيء له على الملتبس * (مخرج) * لو قال شخص لا تخالني
متاعك في البحر وأنا ضامن له وركاب السفينة أو على اني أصممه أما وركابها أو أنا ضامن له وهم ضامنون
أو أنا وركاب السفينة ضامنون له كل منا على الكمال أو على اني ضامن وكل منهم ضامن لزمه الجميع لانه
التزمه أو قال أنا وركاب السفينة ضامنون له لزمه نفسه وان لم يقل معه كل متبا لخصه وان أراد الاختيار
عن ضمان سبق منهم فصدقوا فيه لزمهم وان أنكروا صدقوا وان صدق بعضهم فكل حكمه وان قال
أنشأت عنهم الضمان ثقة رضاهم لم يلزمهم وان رضوا لان العقود لا توثق وان قال أنا وهم صمماء
وضمنت عنهم باذنهم طوبى بالجميع فان أنكروا الاذن فهم المصدقون حتى لا يرجع عليهم وان قال
أنا وهم ضامنون له وأصممه وأخلصه من مالههم أو من مالي لزمه الجميع كقولنا اختلما على ألف أصممه
لك وأصممه لك من مالهات لزمه ألف وان قال على نصف الضمان وعلى فلان ثلثه وعلى فلان سدسه لزمه
النصف فقط لانه الذي التزمه وان قال أنا وهم ضامنون له ثم باشر الالتقاء باذن المالك ضمن الجميع في
أحد وجهين حكاه الرازي عن القاضي أبي حامد وقال الاذرى انه نص الام وقيل بالقسط عملا بقضية
اللفظ ولو قال شخص لعمر أو أتى متاع زيد وعلى ضمانه ففعل ضمن عمرو ودون الاخر لانه المباشر لا التالف
* (تنبيهه) * سكت المصنف عن المضمون أهو المثل ولو صورة كالتقراض أو المثل في المثل في القيمة
في المنقوض أو القيمة مطلقا وتعتبر قيمة الملقى حيث أوجبناها قبيل هيجان البحر اذ لا قيمة له حيث لا
تجعل قيمته في البحر مع انظار كقيمته في البر وظاهر كلامهم الانحسار وان كان الملقى مثليا ورجحه

البلقيني لما في ايجاب المثل من الانحاف وعلله بالبقيني بأنه لا مثل لشرف على الهلاك الا مشرف على هلاكه
 وذلك بعد وجزم في الكفاية بالوسا ورجحه الاذرى وهو كما قال شيخى أوجه من كلام البلقيني خلافا
 لبعض المتأخرين نعم ان كان المأمور أعجميا يعتقد وجوب طاعة أسرته ضمن الامر وهذا هو الذى
 يؤيد ما تقدم ولولفظ البحر المتاع الملقى فيه على الساحل فظفرنا به أخذ هذه المسالك واسترد الضامن
 منه عين ما أعطى ان كان باقيا وبدله ان كان نالها ماسوى الارض الحاصل بالفرق فلا يسترده كما مر
 به الاسنوى وقال الاذرى انه واضح (ولو عاد) أى رجوع (بحر مخنيق) وهو بفتح الميم والجيم في
 الاشهر فارسى معرب يذكر ويؤنث آله ترمى بها الجبارة وحكى كسر الميم ومخنيق بالواو ومخنيق
 باللام واختلوا في زيادة ميمه ونونه فذهب سيديوه الى أن ميمه أصلية ونونه زائدة ولذلك تثبت في
 الجمع (فقتل أحدرمانه) وكانوا عشرة مثلا (هدر قسطه) من دينه وهو في هذا المثال عشرها
 (وعلى عاقله) كل من التسعة (الباقين الباقي) من دينه وهو تسعة اعشارها على كل منهم عشرها لانه
 مات بطله وفعلهم فسقط ما قابل فعله لانه غير مضمون * (تنبيه) صورة المسئلة فيمن مدمعهم الحبال
 ورمى بالبحر أمان أمسك خشبة المخنيق ان احتج الى ذلك أو وضع الحجر في السكفة ولم يعد الحبال فلا
 شئ عليه لانه متسبب والمباشر غيره قاله المساورى والمتولى وغيرهما واستثنى البلقيني من الوجوب
 على العاقلة ما لو حصل ذلك بامر صانعهم وبقاؤه وقصدها الرفيق المذكور اسقطه عليه وغلبت اصابتها
 فهو عد لا تحمله العاقلة بل هو فى أموالهم ولا قصاص عليهم لانهم شركاء بخطي قال ولم ينه عليه أحد
 وكانهم تركوه لانه لا يتصور عندهم ونحن صورناه فلا خلاف بيننا وبينهم (أو) قتل بحر المخنيق (غيرهم)
 أى الرماة (ولم يقصدوه) أى الغير (نقطا) قتله يوجب الدية المخففة على العاقلة (أو قصدوه فعمد
 فى الاصح) قتله يوجب القصاص عليهم أى الدية المغلظة فى مالهم (ان غلبت الاصابة) منهم لا تعاقبه
 حيثئذ على حد العمد والثانى شبه عمد لانه لا يتحقق قصد معين بالمخنيق والاول يمنع هذا واحترز
 المصنف بقوله ان غلبت الاصابة عما اذا لم تغاب اصابتهم بان غاب عدمها أو استوى الامر ان فانه شبه
 عمد * (تنبيه) لو قصدوا غير معين كأحد الجماعة كان شبه عمد وانما لم يكن عمدا لان العمد يعتمد قصد
 العين بدليل أنه لا قصاص على الاكر فى قوله اقتل أحد هؤلاء والاقتلتك فقتل أحدهم لانه لم يقصد عينه
 * (فصل) فى العاقلة وكيفية تأجيل ماتحمله وأشار الى ذلك بقوله (دية الخطأ وشبه العمد) فى
 الاطراف ونحوها وكذا فى نفس غير القاتل نفسه وكذا الحكومات والغرة (تليزم العاقلة) لا الجاني كما مر أول
 كتاب الديات وذكرها هنا توطئة لما بعده وشبه العمد من زيادة الكتاب على الحر فانه ذكر الخطأ فقط
 ولو عكس كان أولى * (تنبيه) ظاهر كلام المصنف ان الوجوب لا يلاقى الجاني أولا بل يلاقى العاقلة
 ابتداء والاصح المنصوص انه يلاقى ابتداء ثم يشهد بانها اعانة له كقضاء دين من غرم لاصلاح ذات
 البين قال العلماء وتغريم غير الجاني خارج عن القياس لكن الجاهلية كانوا يعنون من جنى منهم من
 أولياء القاتل أن يدنوا منه ويأخذوا بشارهم فجعل الشارع بدل تلك النصرة بدل المال وخص ذلك
 بالخطأ وشبه العمد لكثرة ثمنهما شيما فى حق من يتعاطى حمل السلاح فاعين كيلا يقترب بالسبب الذى
 هو معدو رفبه وانما يلزمهم ذلك اذا كانت بيعة بالخطأ أو شبه العمد أو اعترف به فصدقه وان كذبوه لم
 يقبل اقراره عليهم لكن يحلفون على نفي العلم فاذا حلفوا وجب على المقر وهذا حيثئذ مستثنى من كلام
 المصنف ولا يقبل اقراره على بيت المال اما اذا قتل نفسه فاشهور أنه لا يجب على العاقلة شئ هذا كما
 اذا كان القاتل حرا فان كان مبعضا وقتل خطأ تحمات العاقلة نصف الدية كما ذكره الرافعى فى آخر الباب
 عن فتاوى البغوى وشبه العمد كالخطأ فى ذلك وجهات تحمل الدية ثلاثة قرابة وولاء وبيت مال
 لا غيرها كزوجة ومخالفة وقرابة ليست بعصبة ولا العديد الذى لا عشرة له فبدخل نفسه فى قبيلة ليعد

منها وقد ذكر المصنف جهات العمل على هذا الترتيب وقد شرع في أولها بقوله (وهم عصيته) أي
 الجاني الذين يرتبونه بالنسب أو الولاء إذا كانوا ذكورا مكلفين لماني خبر المراتب السابق أوائل كتاب
 الدييات في رواية وان العقل على عصباتها قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا أعلم من المالكان العائزة
 العصبية وهم القرابة من قبل الاب قال ولا أعلم مخالفا في أن المرأة والصبي وإن أيسرا لا يحملان شيئا
 وكذا المعتوه عندى اه ثم استثنى المصنف من العصبية أصل الجاني وفرعه فقال (الاصل) من اب وان
 حلا (د) الا (الفرع) من ابن وان سفل لانهم أبعاضه فكما لا يعمل الجاني لا يعمل أبعاضه وروى
 النسائي لا يؤخذ الرجل بجزيرة أي بحرية بنه وفي رواية لابي داود في خبر المراتب السابق وبراء الولد
 أي من العقل وقيس به غيره من الأبعاض (وقيل بعقل) عن المرأة القتيلة (ابن) لها (هو ابن عمها)
 أو ابن معتقها كما يلي نكاحها والاصح المنع لعدم وهم الأخبار ولأن البعضية متوجودة والفرق بينه
 وبين السكاح ان البنوة هنا مانعة وهناك غير مقتضية لمانعة فاذا وجد المقتضى عمل به (ويقدم) في
 تحمل الدية من العصبية (الاقرب) فالاقرب على الأبوه منهم والاقرب الاخوة ثم بنوهم وان تزواهم
 الاعمام ثم بنوهم وان تزواهم الاعمام الاب ثم بنوهم وان تزواهم ثم بنوهم وان تزواهم (فان)
 لم يوف الاقرب بالواجب بان (نق) منه (شيئان) أي فيوزع الباقي على من (بابه) الاقرب ثم
 على من يليه وهكذا (د) يقدم من ذكر (مدل بابوين) على مدل باب على الجسد كالارث (والقديم
 النسوية) بينهما لان الاثوة لا مدخل لهما في تحمل العائلة ولا تصلح للترجيح (ثم) بعد عصبية النسب ان
 فقدوا أولوف ما عليهم بالواجب في الجزاية يقدم (معتق) ذكر الخبر الوالوجة كلمة النسب (ثم)
 ان قد صد المعتق أولوف ما عليه بالواجب تقدم (عصيته) من نسب غير أصله وان علا فرعه وان سفل كما مر
 في أصل الجاني وفرعه يقدم الاقرب فالاقرب لمار واه الشافعي واليهيقي ان عمر قضى على علي رضي الله تعالى
 عنهما بان يعقل عن موالى صفة بنت عبد المطلب لانه ابس أخوها دون ابنها الزبير واشتهر ذلك بينهم
 وقيس بالابن غيره من الأبعاض وصحح البلقيني انهما يدخلان قال لان المعتق يتحمل فوسما كالعتق لا
 كالجاني ولا نسب بينهما وبين الجاني باصلية ولا فرعية وأجاب شيخنا عن كلام البلقيني بان اعتناق المعتق
 منزل منزلة الجمالية ويكفي هذا السادة للمنعول فان المنقول مشكل (ثم معتقه) أي معتق المعتق (ثم
 عصيته) كذلك وهكذا ما عدا الأصل والفرع على مامر (والا) بان لم يوجد معتق ولا عصبية (فعتق
 أبي الجاني ثم عصيته) من نسب غير أصله وفرعه (ثم معتق معتق الاب وعصيته) غير أصله وفرعه وعبر
 في الحر ربهم وهو أولى (وكذا أبدا) اذ لم يوجد معتق الاب ولا عصبته يتحمل لمعتق الجسد ثم عصيته كذلك
 الى حيث ينتهي كالارث ويفارق الاخذ من البعيد اذ لم يف الاقرب بالواجب الارث حيث يجوز الاقرب
 بأنه لا تقدير لميراث العصبية بخلاف الواجب ما فانه مقدور بنصف دينار أو ربعه كالمسياني * (تنبيهه) *
 حيث ضربها على المعتق فبقي شيء يضرب على عصيته في حياته كما مرّت الاشارة اليه وصرح به صاحب
 الشامل والتمّة وغيرهما وان أشرك كلام الغير بزحان عدم الضرب وقال الزركشي انه القياس
 (ومعيقها) أي المرأة الجاني (يعقله عاقلتها) ولا يضرب عليها لان المرأة لا تتحمل العقل بالاجماع
 فيحمل عنها من يتحمل جنائنها من عصباتها كزوج عتيقها من تزوجها الجاني للعقل بالتزوج لعجزها
 عن الامرين (ومعتقون) في تحملهم جنائية عتيقهم كعتق واحد فيما عليه كل ستة من نصف دينار أو
 ربعه لان الولاء لغيرهم لالكل منهم (وكل شخص من عصبية كل معتق يتحمل ما كان يحمله ذلك المعتق)
 في حياته من نصف أو ربع فان قبل هـ لا وزع عليهم ما كان الميت يحمله أوجب بان الولاء لا يتوزع
 عليهم توزيعه على الشركة ولا يرثون الولاء من الميت بل يرثون به * (تنبيهه) * لا يتخصّز هذا بكون المعتق
 جعاه لولاك واحدا ومات عن اخوة مثلا ضرب على كل منهم ما كان يحمله الميت من نصف أو ربع (ولا

بعض عتيق) عن معتقه (في الاظهر) كجابرث والثاني يعقل ووجهه الباقين لان العقل للمعصية والاعانة
 واعتيق اوليهم ما اصابه العتيق فلا يعقل عن معتقه قداما (فان فقد العاقل) من ذكر (أو) وجود (لم
 ين) مادامه بل واجب (عقل) ذو الارحام ان قلنا بتوريثهم وهو ما يحده المصنف اذ لم يتنظم أسر بيت
 المال كالمسبق في الفرائض ومعلوم أن قوله اذا كان ذكر غير أصل وغير فرع فان انتظم عقل (بيت المال
 عن) الجاني (المسلم) بحريته ونظرنا لوارث من لا وارث له أعقل عنه ووارثه أحرجه أبو داود والنسائي
 وصححه ابن حبان والمسلم يراه المسلمون بخلاف الذمي والمريد والمعاذ ولأنه لا يرثهم وانما يوضع فيه ما لهم
 قيا بل يجب الدية في ما لهم مؤجلة فان ما نواصحت كسائر الذنوب (تنبيه) استثنى من عقل بيت المال
 الرضا اذ جنى على نفسه خطا موقفة مدت عاقلة قاتله في تعاقب الشيخ أبي حامد في باب الاضياع لا يعقل عنه بيت
 المال اذ لا فائدة في أخذها منه لعدم ادبائه ومعالم أن من لا وارث له الا بيت المال كذلك (فان فقد) بيت
 المال بان لم يوجد فيه شيء أولم ينتظم أمره بحيلة الفلانة دونه أولم يف (فكاه) أي الواجب أو الباقي منه
 (على الجاني في الاظهر) بناء على أن التزمه ابتداء ثم تحسرها العاقلة وهو الاصح كالمسرح والثاني لا بناء
 على أن الواجب عليه ابتداء قال الباقي وكان ينبغي التعبير بالاصح بدل الاظهر كافي الروضة وأما ما
 (تنبيه) أفهم كلامه أن الجاني لا يحل مع وجود من ذكره وليس مرادا بل متى وزع الواجب في السنة
 الاولى على العاقلة أربيت المال وفضل شيء منه فهو على الجاني مؤجلا عليه كالعاقلة وقد يجب عليه في
 صور أخر منها ما ألجرح ابن عتيقة أبو هريرة في شخص خطأ أو شبهه عدم انحر الولاء الى موالى الاب بعنته
 ثم مات الجرح بالسرية فعلى موالى الام ارض الجرح ثم ان بقي شيء فعلى الجاني الحصول السرية بعد
 العتيق بجمالية قبله لا على موالى أبيه لمقدم سبيه على الانجرار ولا على موالى أمه لانتقال الولاء عنهم قبل
 وجوبه ولا بيت المال لوجود جهة الولاء بكل حال فان لم يبق شيء بان ساوى أرض الجرح الدية كان قطع
 يديه ثم عتيق الاب ثم مات الجرح فعلى موالى الام دية كاملة لان الجرح حين كل الولاء لهم بوجوب هذا
 القدر ولو جرحه هذا الجرح ثانيا خطأ بعد عتيق أبيه ومات الجرح سرية من الجراحتين لزم موالى الام
 أرض الجرح الاول ولزم موالى الاب باقى الدية ومنها ما ألجرح ذى شخص خطأ ومات الجرح بالسرية بعد
 اسلام الذمي فعلى عاقلة الذمين ما يخص الجرح وباقى الدية ان كان عليه فان لم يبق شيء كان قطع رجله
 فعلى عاقلة الذمين دية كاملة لما مر في نظيره ولو جرحه هذا الجرح ثانيا خطأ بعد اسلامه فعلى عاقلة
 الذمين أرض الجرح الاول وعلى عاقلة المسلمين باقى الدية ومنها ما ألجرح ذى شخص الى صيد فاصاب رجلا بعد
 أن تخلت منه ردة أو اسلام كانت الدية في ماله لا على عاقلة لان شرط نكحها أن تكون سالفة لولاية النكاح
 من الفعل الى الفوات (وتؤجل على العاقلة) ولو من غير ضرب القاضى (دية نفس كاملة) باسلام
 وحرية وذكرية (ثلاث سنين) بنصب ثلاث (في) آخر (كل سنة ثلث) من الدية أما كونها
 في ثلاث فلما رواه البيهقي من قضاء عمر وعلى رضى الله عنهم ما وعزا الشافعي في المختصر الى قضاء النبي
 صلى الله عليه وسلم وأما كونها في كل سنة ثلاث فتوزعها لها على السنين الثلاث وأما كونه في آخر
 السنة فقال الراغب كان سببه أن الفوائد كلزوع والثمار تتكرر كل سنة فاعتبره ضم اليه سمع عندهم
 ما يوقعونه فيواسون عن تمكن (تنبيه) قوله تؤجل يقتضى أنه لا بد من تأجيل بضرب الحاكم
 وليس مرادا قطعا كما قدرته في كلامه والتقييد بالعاقلة يخرج بيت المال والباقي وليس مرادا أيضا فقد
 صرح الفقهاء وغيره بانها اذا وجبت في بيت المال كانت مؤجلة وصرح الاصحاب بتأجيلها على الجاني اذا وجبت
 عليه ولا يتخالفهم الا في أمرين أحدهما أنه يؤخذ منه ثلث الدية عند الحول وكل واحد منهما لا يطالب
 الا بنصف دينار أو ربع ثانيهما أنه لو مات في أثناء الحول يحل الاجل على الاصح كسائر الذنوب المؤجلة ولو مات
 واحد من العاقلة لا يؤخذ من تركته شيء لانها واسطة فبقا بالوفاء والوجوب على الجاني سبيله صيانة الحق

من الضباع فلا يسهل ما كلبا يضيغ ولما كان الاصع عند الاصحاب في معسنى ناجيها في ثلاث سنين
كونها بدل نفس كاملة وان مقابله كونها بدل نفس محترمة أشار الى مسائل تظهر فيها مادة الخلاف
فقال (و) تؤجل دية (ذى) على الاصع (سنة) لانها قدر ثلث دية مسلم (وقيل) تؤجل
(ثلاثا) أى في ثلاث سنين لانها بدل نفس محترمة (و) تؤجل دية (امراة) مسلة (سنتين في)
آخر (الاولى) منهما (ثالث) من دية نفس كاملة والباقي آخر السنة الثانية (وقيل) تؤجل
ديتها (ثلاثا) أى في ثلاث سنين لانها بدل نفس محترمة * (تنبيه) * الحنفى كالراة فيسماذ كر
(وتحمل العاقلة العبد) أى الجنابة عليه من الحر لكن بقيته خطأ كانت الجنابة أو شبهه عود في نفس
أو طرف (في الاظهر) الجديد لانه بدل آدمى وتعالى قصاص وكفارة فاشبه الحر والثانى لا تحمله بل
هى على الجنابة لانه مضمون بالقيمة فاشبه العبيدة وعلى الاول ان كانت قيمته قدر ثلث دية كاملة فأنى
صريت في سنة وان كانت أكثر (ففى) آخر (كل سنة) يؤخذ من قيمته (قدر ثلث دية) كاملة
نقلنا الى المقدار (وقيل) تؤخذ كلها في (ثلاث) من السنين لانها بدل نفس * (تنبيه) * لا يختلف
العاقلة والسيد في قيمته صدقوا بإيمانهم لكونهم غارمين (ولو قتل) شخص (رجلين) مثلا كأمين
معا أو مرتبا (ففى) أى تؤجل ديتها على عاقلة (في ثلاث) من السنين لان الواجب دينان مختلفان
والمتحقق يختلف فلا يؤخر حق واحد باستحقاق آخر كالديون المختلفة اذا اتفق انقضاء آجالها (وقيل)
تؤجل دية من ذكر في كل سنة قدر سدس دية لان بدل النفس الواحدة يضرب في ثلاث سنين
فيراد للآخرى مثله وفى عكس مسئلة الشكيب وهى ما لو قتل اثمان واحد أو جهان أحدهما على
عاقلة كل منهما نصف دية * وتجل في سنتين نقلنا الى اتحاد المستحق والثانى وهو الصحيح على عاقلة كل منهما
كل سنة ثالث ما يخصه بجميع الدية عند الانفراد ولو قتل شخص امرأتين أجات ديتها على عاقلة في
سنتين لما مر (والاطراف) كقطع البدن والحكومات وأروش الجنابات تؤجل (في كل سنة قدر
ثلث دية) كاملة فان كان الواجب أكثر من ثلث دية ولم يزد على ثلثها ضرب في سنتين وأخذ قدر الثلث
في آخر السنة الاولى والباقي في آخر الثانية وان زاد أى الواجب على الثلثين ولم يزد على دية نفس ضرب
في ثلاث سنين وان زاد على دية نفس كقطع البدن والرجلين فى ست سنين (وقيل) تؤخذ (كأها
في سنة) بالغة ما بلغت لانها ليست بدل نفس حتى تؤجل * (تنبيه) * محل الخلاف اذا كان الارش
زائدا على الثالث فان كان قدره أو دونه ضرب في سنة قطعا وهذا كله مبنى على ان بدل الاطراف وأروش
الجنابات تضرب على العاقلة وهو المشهور كدية النفس تكمرت الاشارة اليه (وأجل) دية (النفس)
باعتبار ابتداءه (من الزهوق) لانه وقت استقرار الوجوب (و) أجل دية (غيرها) أى الدبس كقطع
يد أو اذن (من) ابتداءه (الجنابة) في الاصح لانها حالة الوجوب فانها لا ابتداء بها كالجناحة
الزهوق في النفس لانها حالة وجوب ديتها وان كان لا يطالب ببداها الا بعد الاندمال أما اذا لم يندمل
بان سرى من عضو الى عضو كان قطع أصبعه فسرت الى كفه فأجل إلى أرش الاصبع من قطعها والكف
من سقوطها كالجزم به صاحب الحادى المصغير والافوار ورجحه الباقي (ومن مات) من العاقلة
(بعض) أى في أثناء (سنة سقا) من واجب تلك السنة ولا يؤخذ من تركه لانها مواساة كالزكاة
واحترز بقوله يبعث سنة عمالومات بعدها وهو موسر فلا يسهل وتؤخذ من تركه ثم شرع في صفات
من يعقل وهى خمس الذكورة وعدم الفقر والحرية والتكليف واتفاق الدين أما الصلوة الاولى
فقد استغنى المصنف عن ذكرها بقوله سابقا وعتيقها بعتقه عاقلة أى لاهى والحنفى كالراة وانما لم
تعمل المرأة لعدم أهليتها للنصرة وعدم الولاية فلو بان الحنفى ذكرها ليعلم بفرم حصته التى أداها
غيره أولا وجهان قال في الروضة لعل أحصها ما نعم ورجحه ابن المقرى اعتبارا بما فى نفس الامر

حتى شاهد الشكاح ووليه ورج البلقيني الثاني قال لبناء الجرح على الموالاة والمناصرة الظاهرة وقد
 كان هذا في سائر الثوب كالآتي فلا نصرة به اهـ والاول أوجه لان النصرة موجودة فيه بالقوة
 وأما الصفة الثانية فأخوذة من قوله (ولا يعقل فقير) ولو كسوبا لان العقل مواساة وليس الفقير
 من أهلها كنقطة القريب فان قيل الفقير يلزمه الجزية فلهذا كان مشل هذا أجيب بان الجزية
 موضوعة لحقن الدم ولا قراره في دار الاسلام فصارت عوضا وأما الصفة الثالثة فأخوذة من قوله (و) لا
 يعقل (رقيق) ولو مكاتباً اذ لا ملك له فلا مواساة والمكاتب وان ملك فملكه ضعيف وليس من أهل
 المواساة ولهذا لا يتجب عليه الزكاة وألحق بالبقيني المبعوض بالمكاتب لنقصه بالرق وأما الصفة الرابعة
 فأخوذة من قوله (و) لا يعقل (صبي) لا (مجنون) لان مبنى العقل على النصرة ولا نصرة فيها
 لا بالعقل ولا بالرأى بخلاف الزن والشخ الهرم والاعمى فانهم يجهلون لانهم ينصرون بالقول والرأى
 * (تنبيه) * ظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين الجنون المتقطع والمطبق ويحتمل كما قال الاذرى الوجوب
 فيها اذا كان يعين في العام يوما واحدا وليس هو آخر السنة فان هذا لا عبرة به وأما الصفة الخامسة
 فأخوذة من قوله (و) لا يعقل (مسلم عن كفر وعكسه) لانه لا موالاة بينهما ولا تورث فلا مناصرة (و) لا يعقل
 يهودى عن نصراني وعكسه (في الاطهر) كالارث اذا الكفر كله ملة واحدة والثاني لا لانقطاع الموالاة
 بينهم * (تنبيه) * يتعامل ذى ومعاهدان زادت مدة هذه على مدة الاجل بخلاف ما اذا نقصت
 عنها وهو ظاهر أو سوانها تسديا لمانع على المقضى ويكتفى في تحصيل كل حول على انفراد زيادة
 مدة العهد عليه قال الاذرى ومقتضى كلام القاضى وغيره ان ما ذكر من تحصيل الذى ونحوه محله
 اذا كانوا في دارنا لانهم تحت حكمنا ولا تعادل بين ذى وحربى والمعاهد كالذى ثم أخذ المصنف
 رحمه الله تعالى في كيفية توزيع المضروب على العاقلة فقال (وعلى الغنى) من العاقلة وهو من
 عاك فاضلا عما يبق له في الكفاية عشرين ديناراً أو قدرها اعتبارا بالزكاة (نصف دينار) على
 أهل الذهب أو قدره دراهم على أهل الفضة وهو ستة منها لان ذلك أول درجة المواساة في زكاة
 النقد والزيادة عليه لاضابطها (و) على (المتوسطا) منهم وهو من عاك فاضلا عما ذكر
 دون العشرين ديناراً أو قدرها وفوق ربع دينار لثلاثين فقيرا فان قيل ينبغي ان يقاس به الغنى اثنا
 يبقى متوسطا أجيب بان المتوسطا من أهل الشخص بخلاف الفقير (ربع) من ديناراً وثلاثة
 دراهم لانه واسطة بين الفقير الذى لا شئ عليه والغنى الذى عليه نصف دينار ولم تجز الحاقه
 بأحد الطرفين لانه افراط أو تفريط فتوسطا فيه ربع دينار لان الناقص عنه فاقه بديل عدم القطع به
 * (تنبيه) * ما مضى من الغنى والمتوسطا هو ما قاله الامام وتبعه الغزالي وغيره ورجحه ابن المقرئ
 وضبطه البغوى تبعه القاضى بالعسرف ولا ترجيح في الروضة قال الامام وكون الغنى عليه نصف
 الدينار والمتوسطا ربع لا يعرف في ذلك أثر ناص ولا خبر لكنهم راعوا معنى المواساة ويجب
 النصف والربع (كل سنة من الثلاث) لانهم مواساة تتعاقب بالحول فتكرر بتكرره كل كاة بجميع
 ما يلزم الغنى في الثلاث سنين دينار ونصف والمتوسطا نصف وربع (وقيل هو) أى ما ذكر من نصف
 أو ربع (واجب الثلاث) أخذ من قول الشافعى رضى الله عنه في الام ان من كثر ما يعمل اذا قومت
 الدية نصف دينار ومن كان دونه ربع دينار لا يراد على هذا ولا ينقص وعلى هذا يؤدي الغنى كل سنة
 سدس دينار والمتوسطا نصف سدس وعلى الاول لو كثرت العاقلة أو دل الواجب نقص القسط فيؤخذ
 من كل منهم حصته من غير تخصيص أحد منهم لشمول جهة التحمل لهم وان نزلوا أو كثروا واجب بزيادة القسط
 لتضررهم بذلك * (تنبيه) * انما اعتبر مقدار نصف الدينار وربعه لانهما لان الابل هى الواجبة
 وما يؤخذ بعد تمام الحول من نصف وربع يصرف اليها والمستحق أن لا يأخذ غيرها لما مر والدعوى

بالدية المأخوذة من العاقلة لاتوجه عليهم بل على الجاني نفسه ثم هم يدفعونها بعد ثبوتها كما قاله ابن
 القاص في أدب القضاء وهو مقتضى كلام الرافعي فيه أيضا (و) الغنى والمروءة (يعتبران آخر الحول)
 لانه حق مالي متعلق بالحول على جهة اللوازمة فاعتبر بالآخر كالزكاة ولا يؤثر الغنى وضده قبله ولا بعده
 ولو أيسر آخره ولم يؤد ثم أعسر ثبت دينا في دمه (ومن أعسر فيه) أي آخر الحول (سقطا) أراد لم يلزمه
 شيء لانه ليس أهلا للاداء استخفاف الجزية لانها كالاجرة لسكنى دار الاسلام قال الماوردي ولو ادعى
 المقر بعد الغنى صاف ولا يكاف البينة لانه انما يستعمل بعد العلم بغناه ومن كان أول الحول ناقصا بقر أو كافر
 أو جنون أو صبا أو صافي آخره بصفة الكمال لم يؤخذ منه شيء في ذلك الحول ولا فيما بعده قال الرافعي لانهم
 ليسوا أهلا للنصرة بالبدن في الابتداء ولا يكفون النصر بالمال في الانتهاء والمعسر كامل أهل للنصرة وإنما
 يعتبر المال ليمكن من الاداء فثبت بر وقته ولما فرغ مما يجب بحماية الحر شرع فيما يجب بجناية غيره
 من جرمه لذلك بقول فقال

*(فصل) في جناية الرقيق * (مال جناية العبد) الموجهة له مال بان كانت غير عمد أو عمدا وعفا على مال
 (يتعلق برقبته) بالاجماع كما حكاه السهقي اذ لا يمكن الرأيه لسيدته لانه اضار به مع براءته ولأن يكون في
 ذمة العبد الى عتقه لا لاداء الرقيق بالسحق بخلاف معاملة غيره له رضاه بذمته فالتعلق برقبته طريق وسطا في
 رعاية الجاني ولا يجب على عاتله سيده لانها وردت في الحر على خلاف الاصل وما رقت جناية البهيمه حيث
 يضمنها مالها اذ اقصر لان لا تدعى اختيارا * (تنبيه) * معنى التعلق بالرقبة أن يباع ويصرف عنه الى
 الجناية ولا يحاكمه الجاني عليه بنفس الجناية وان كان قيمته أقل من أرشها لمساقيه من ابطال حق السيد من
 التمكن من العداء ويستثنى من التعلق بالرقبة جناية غير المميز والاعمى الذي يمتد طاعة أمره بأمر
 سيده أو غيره فانها تكون على الأمر ولا يتعلق الضمان برقبته على الاصح كذا كراه في الرهن والمبعض يجب
 عليه من واجب جنائيه بنسبة حريته وبقية من الرقبة يتعلق به باقي واجب الجناية في نفسه السيد باقل
 الامر من حصتي واجتهاد القيمة كما يعلم مما ياتي (ولسيده) ولو بنائبه (بيعه لها) أي الجناية ولا بد
 من اذن المستحق ولو كان البيع بعد اختيار العداء وله تسامح ليعاد فيها ولا يباع منها أكثر من أرش الجناية
 الا باذن سيده أو ضرورة كان لم يجد من يشتري بعضه ويتعلق الارش بجميع رقبته ان كان بقدر قيمتها
 أو أكثر وكذا ان كان أقل على ظاهر النص ولو أبرأ المستحق عن بعض الواجب انقل من العبد بقسطه
 على الاصح كذا ذكره الرافعي في دوريات الوصايا واستشكل بان تعلق الرهن بالرهون دون تعلق الجاني عليه
 برقبته العبد ومع ذلك لو أبرأ الرهن عن بعض الدين لم ينفك شيء من الرهن وقد يفرق بان التعلق الجعلي أقوى
 من الشرعي (و) له أيضا (فداءه) فخبير بين الامرين فان اختار الفداء فيفديه في الجديد (بالاقل من قيمته
 وأرشها) لان الاقل ان كان القيمة فليس عليه غير تسليم الرقبة وهي بدلها أو الارش فهو الواجب وتعتبر
 القيمة يوم الجناية كما حكى عن النص وجرى عليه ابن المقرئ في روضه لتوجه طلب الفداء فيه ولانه يوم
 تعلقها واعتبر الفداء يوم الفداء لا ان ينقص قبله لا يلزم السيد بدليل ما لو مات العبد قبل اختيار الفداء
 وحل النص على ما لو منع بيعه حال الجناية ثم نقصت القيمة وجرى على هذا ابن المقرئ في ارشاده وشرحه
 وهذا كما قال الزركشي هو المتجه (وفي القديم) يفديه (بارشها) بالغاياب لانها لو سلمه رجعا يبيعها أكثر
 من قيمته والجديد لا يعتبر هذا الاحتمال (ولا يتعلق) مال جناية العبد (بذمته مع رقبته في الاطهر)
 وان اذن له سيده في الجناية والامانة في رقبته كدبون المعاملات حتى لو بقي شيء لا يتبع به بعد عتقه والثاني
 يتعلق بالذمة والرقبة مردونه بما في الذمة فار لم يوف الثمن به طوبى العبد بالباقي بعد العتق * (تنبيه) *
 قد علم من قول المصنف بذمته مع رقبته ان محل الخلاف فيما اذا تعلق الارش بالرقبة بان قامت بيعة بجناية
 العبد أو اقربها السيد فاد لو تعلق التعلق بالرقبة بان اقربها العبد وكذبه السيد قال الامام ولا وجه

الا انقطع بالحق بدمه العبد وقد ورد على المصنف ما لو أقر السيد بان عبده جنى على عبده خطأ فبمته أوف
 وقال العبد قيمته ألفان ثم العبد بعد العتق القدر الزائد على ما قرره السيد على النص في الام قال
 الباقي وقد اجتمع في هذه الصورة التعاقب بالقبض والتعاقب بالذمة على المذهب لكن لم يحدد محل التعاقب
 * (فرع) * لو طاع سيد العبد على اقساة في يده وأقره عنده أو أهمله وأعرض عنه وفر عنه على الاظهر
 من أنه لا يصح التقاطه فانطلقا أو تعلق عنه تعاقب المال بقرينة وسائر موال السيد كمنه عليه الباقي
 * (فرع) * حل الجناية للسيد لا يتعاقب به الارش سواء كان موجودا قبل الجناية أم حدث بعدها
 فلا تباع حتى تنقضي اذ لا يمكن اجبار السيد على بيع الحل ولا يمكن استئذنه فان لم يطدها بعد وضعها عليه معا
 وأخذ السيد حصه الولد وأخذ الجني عليه حصته (ولو فداء) السيد (ثم جنى) بعد الفداء (سأله للبيع)
 أي لبيع أو بابه بنفسه (أو فداء) كذا تقدم ولو تكرر ذلك مرارا لانه الآن لم يتعاقب به غير هذه الجناية
 (ولو جنى ثانيا قبل الفداء بابه فيها) أي الجنايتين أو سأله لبيع فيها ووزع غنمه عليهما (أو فداء) السيد
 (بالاقل من قيمته والارشين) على الجديد (وفي القديم بالارشين) لما مر * (تنبيه) * محل الخلاف
 اذ لم يجمع من يبيعه مختارا للفداء فان منع لزمه أن يفدى كالمعتق ما كذا لو كان منفردا كما صرح به الشيخان في
 الكلام على جناية المستولدة وما خروجه المصنف من البيع في الجنايتين محله أن يتخلفا ولو جنى خطأ ثم قتل
 عدا لم يفده السيد ولاهما صاحب العمد ففي فروغ ابن القطان أنه يباع في الخطأ وحده وما صاحب
 العمد القود يمكن جنى خطأ ثم ارتد فان تبعه ثم قتل بالردان لم يرب قال الملق عنه فلو لم يتعد من بشرته
 لتمام القوديه فعندى ان القوديه سقطا لان القول اصاحبه ان صاحب الخطأ قدمه فكأن أقدمه لا يطاقا
 حقه فعدل الامور أن تترك فيه ولا يسبيل اليه الا بترك القود كذا نقله الزكشي وأقره وفيه كما قال ابن شهاب
 نثار (ولو أعتقه) أي العبد الجاني (أو بابه) فان أبطلناهما انقضى حكمه (و) ان (صحةهما)
 أي فلما صحهما بان كان المقت مومنا والباع مختارا للفداء وهو في الاولى راجح وفي الثاني مرجوح
 (أو فداء) السيد (فداء) حتما (بالاقل) من قيمته والارش قطعاً لانه قوت محل حقه ثم أشار لطريقة
 حاكمية الجديد والقديم السابقين بقوله (وقيل) في فدايه (القولان) السابقان وما رجه من طريقة
 القاطع جري عليه في الرضوخة هنا جزم في كتاب البيع في بيع العبد الجاني بطريقة الخلاف (ولو هرب)
 العبد الجاني (أومات) قبل اختيار السيد الفداء (برئ سيده) من عهده لان الحق متعاقب بقرينة وقد
 فاتت (الا اذا طاب) منه تسليمه لبيع في الجناية (فمنعه) فانه لا يبرأ بل يصير مختاراً للفداء لتعديده
 بالمنع والمساخني منه صادق بان لم يطاب منه وطاب ولم يمنعه * (تنبيه) * لو علم السيد وضع العبد الهارب
 وأمكن رده قال الزكشي يتجه أنه يجب لان التسليم واجب عليه ولو قتل العبد الجاني أجنبي قبل ان يوجب
 ولا بان قتل خطأ أو شبهه عدا أو يوجب قصاصا وهذا السيد على مال تغلقت جذباياته بقيدته لانها سبيله فاذا
 أخذت سلمها السيد أو بذلها من سائر أمواله فان لم يعف السيد بل اقتص وهو جائز له قال البغوي لزمه
 الفداء للمعنى عليه وأقره وهذا كما قال شيخنا مفرع على القول بان الواجب القصاص أو الدية أما اذا
 فرضنا على الاصح من أن الواجب القصاص فلا يلزمه شيء كالمراهون اذا قتل واقتص السيد (ولو اختار)
 السيد (الفداء والاصح) وفي الرضوخة للشيخ وهو أولى (انه الرجوع) عنه (و) ان عليه (تسليمه)
 حينئذ لبيع في الجناية لانه وعد ولا أثر له والياس لم يحصل من بيعه والثاني يلزمه الفداء عملاً بالاتزامه
 * (تنبيه) * فممن من قوله وتسليمه بقاء العبد فان مات أو قتل فلا رجوع له قطعاً ومحل الرجوع
 اذا كان باقيا كما قال الباقي اذ لم تنقض قيمته بعد اختياره الفداء فان نقص لم يمكن من الرجوع ويلزمه
 الفداء قطعاً لانه قوت باختياره ذلك القدر من قيمته فان قال أنا أسلمه وأغرم النقص قبل وماذا لم يحصل
 بتأخير بيعه تأخير بضر بالجني عليه بالتأخير فان حصل ولا السيد مال غيره فليس له الرجوع قطعاً للضرر

الحاصل للمجنى عليه بالناسخ ولو باه باذن المجنى عليه بشرط الفداء له الداء وشمل كلامه الاختيار
الفعل كان متى الامه الجارية واپس مرادفات الصحيح أنه ليس باختيار وقوله وتساويه منصوب عما
على اسمان والمعنى واحد عليه تساويه كقدرته في كلامه ولا يصح رفعه عما فعلى ضمير خبر لان الاسم
عليه لاله (ويقدم) بفتح أوله السيد وجوبا (أم ولده) الجارية حتما (بالاقل) من قيمتها والارث
فعله لانه بالامه لاد منع من بيعه ماع بقاء الرق فيها فاشبهه ما اذا جنى الفن فلم يسأله للبيع وقال الامام
السيد بالاستيلاء مستمتع بجمعة متصرف في ملكه كجدة له ملزمنا لافدا متجيبا يتحدث من بعده فهو
ولم يكن متفق عليه بين الاصحاب (وقيل) في جناية أم ولده (القولان) السابقة في جناية القن ولعل
ما نذكره جواز بيع أم الولد * (تنبيه) * محل وجوب فدائها على السيد اذا امتنع ببيعها كما اقتضاه التعليل
السابق فلو كانت تباع لكونه اسوة ولدها وهي مرهونة وهو معسر فانه يقدم حق المجنى عليه على حق
المرتحن وتباع وتعتبر قيمتها يوم الجناية على الاصح اعتبار اوقت لزوم فدائها ووقت الحاجة الى بيعها
الممنوع بالايجاب وقيل يوم الاستيلاء لانه السبب في منع البيع وشمل كلامه الامه التي استولدها سيدها
بعد الجناية وهو ظاهر لكن الظاهرهما كما قال شيخنا أن العبرة بقيمة يوم الاحبال الا ان يمنع بيعها حال
الجناية فتعتبر قيمتها حينئذ (وجنبايتها) حكمها (كواحدة في الاطهر) فليمره للكل فداء واحد لان
الاستيلاء منزل منزلة الاتلاف والاتلاف الشيء لا يوجب الاقيمة واحدة كالجنى عبده جنبايات ثم قوله
أو اعتقه ولو كانت قيمتها ألفا وجنت جنبايتين وأرض كل منهما ألف فلكل منهما خمسة مائة فان كان
الأول قبض ألفا استرد منه الثاني نصفه أو أرض الثانية خمسة مائة استرد منه ثلثه أو أرض الثانية ألف
والأولى خمسة مائة استرد منه ثلثها ومن السيد خمسة مائة تمام القيمة ليصير معه ثلثا ألف ومع الأول ثلثه
كدون الميت اذا تمت تركته عليها ثم حدث عليه دين آخر كان حفريرا عدا وما ذاك بهما شي فبراحم
المستحق الغرماء ويسترد منهم حصته واستثنى الباقي من ذلك أم الولد التي تباع بان اسوة ولدها وهي
مرهونة وهو معسر اذا جنت جناية تتعلق برقيتها فان حق المجنى عليه يقدم على المرتحن فلا تكون جنباياتها
كواحدة لانه يحكم ببيعها بل هي كالقن يحق جناية بعد أخرى فيأتي فيها التفصيل المار والثاني يقدمها
في كل جناية بالاقل من قيمتها وأرض تلك الجناية * (تنبيه) * محل الخلاف أن يكون أرض الجناية
الأولى كالقيمة أو أكثر أو أقل والباقي من القيمة لا يفي بالجناية الثانية فان كان أرض الأولى دون القيمة
وفداها به وكان الباقي من قيمتها يفي بالجناية الثانية فداها بارسها قطعاً قال الزركشي وسكنوا عن التعاق
بذمتها ويشبهه القناع به لتعذر التعاق برقيتها وهذا مجموع بل الاشبه كما قال شيخنا القطع بالتعاق بذمة
السيد لانه منع ببيعها ولو ماتت عقب الجناية لم يسقط الارث عن السيد في الاصح بخلاف القن كما قاله الرازي
في كلامه على جناية الموقوف * (تنبيه) * حكم الموقوف حكم المستولدة لعل الواقف بعبه بوقفه والظاهر
كما قال شيخنا أن المندورة معه كذلك وأما المكاتيب فذكر المصنف جنبايتها في باب المكتاتبة

* (وصل في) * دية (الجنين) الحرام السلم (غرة) خبر الصحاح أنه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة
عبد أو أمة بترك تنويم غرة على الاضافة البيانية وينها على أن ما بعدها بدل منها وأصل الغرة البياض
في وجه الفرس ولهذا شرط عمرو بن العلاء أن يكون العبد أبيض والامة بيضاء وحكاها الفاكهاني
شرح الرسالة عن ابن عبد البر أيضا ولم يشترط الا كثرون ذلك وقالوا النسمة من الرقيق غرة لانها غرة
ما ذاك أي أفضله وغرة كل شيء خياره وانما تجب الغرة بيبه (ان انقصه ل مية بجناية) على أمه الحية وغرة
فيه سواء أكانت الجناية بالقول كالتهديد والتخويف المفضي الى سقوط الجنين أم بالفعل كان يضربها
أو بجرها دواء أو غيره فتلقى جنينا أم بالترك كان يجمعها الطعام أو الشراب حتى تلقى الجنين وكانت الاجنة
نسبة بذلك ولودعهما ضرر دواء أو غيره كما قال الزركشي أنها لا تضمن بسببه وليس من الضرورة

الصوم ولو في رمضان اذا خشيت منه الاجهاض فاذا فاعلته فاجهضت ضمنته كما قاله الماوردي ولا ترض منه
 لانها فاعلته وسواء كان الجنين ذكرا أم غيره لا مطلقا لطبرلان دينهما لوانختلفت لكثير الاختلاف في كونه
 ذكرا أم غيره فسوى الشارع بينهما كاصل الصاع من التمر يكون بدل اللبن في المصراة سواء أفل اللبن
 أم كثر وسواء كان الجنين تام الاعضاء أم ناقصا ثابت النسب أم لا لكن لا بد أن يكون معصوما مضمونا على
 الجاني عند الجنائية وان لم تكن أمه معصومة أو مضمونة عند ما أم الجنين الرقيق والكاقر ذكرا هما
 المصنف آخر الفصل ولا أثر لخواطمة خديفة كالأثر في الدية ولا ضربة قوية أفاقت بعدها بالألم ثم ألفت
 جنيته انقله في البحر عن النص * (تنبيه) * سمي الجنين جنينا لاستناره ومنه الجن وقوله (في حياته أو موتها)
 متعلق بانفصال أي انفصل في حياته بجناية أو انفصل بعد موتها بجناية في حياته ويجعل أن يكون في
 حياته أو موتها متعلقا بجناية فيشمل ما لو ضرب ميتة فألفت جنينا ميتا وبه صرح القاضي أبو الطيب
 والرذائي فأوجبوا الغرة لان الأصل بقاء الحياة وقال البغوي لاشئ عليه وبه قال الماوردي وادعى فيه
 الاجماع ورأى الباقين ولم يرجح الشيخان شيئا (وكذا ان ظهر) بعض الجنين (بلا انفصال) من أمه
 تكروج رأسه ميتا تجب فيه الغرة (في الاصح) لتحقيق وجوده والثاني لا بد من تمام انفصاله لان
 ما لم ينفصل كالمضمونها (والا) بان لم يكن معصوما عند الجنائية كجنين حريم من حربي وان أسلم أحدهما
 بعد الجنائية أو لم يكن مضمونا كان كان الجاني ماسكا للجنين ولما به بان جنى السيد على أمته الحامل وجنيتها
 من غيره وهو ماله فعتقت ثم ألفت الجنين أو كانت أمه ميتة أو لم ينفصل ولا ظهر بالجناية على أمه
 (فلا) شئ فيه لعدم احترامه في الأولى وعدم ضمان الجاني في الثانية وانظر وموته بموتها في الثالثة لعدم
 تحقق وجوده في الأخيرتين * (تنبيه) * تعبير الجنين بالعصمة أولى من تعبيره بالامها لانه سام أنه لو جنى
 على حريمه جنيتها معصوم حين الجنائية لاشئ فيه وليس كذلك ولومات الام ولم ينفصل الولد ولم يظهر
 فلا غرة لاننا لم نثبت وجود الجنين فلا توجد بجناية بالشك وكذا لو كانت المرأة مستفخة البطن فضره باضارب
 فزال الانتفاخ أو كانت تجرح كفة في بطنها فانقطعت بالضربة لجواز أن يكون رجا فأنفست وسكن (أو)
 انفصل (حيوا وبقي) بعد انفصاله (زمننا بالألم) فيه (ثم مات فلا ضمان) على الجاني سواء أزال ألم
 الجنائية عن أمه قبل القائه أم لا لان الظاهر أنه مات بسبب آخر (وان مات حين خرج) بعد انفصاله
 أو تحرك تحركا شديدا كقبض يده بسطها ولو حركه مذبح لا اختلاجا (أو دام ألمه ومات) منه (فدية
 نفس) كاملة على الجاني ولو انفصل الجنين لدون ستة أشهر لاننا نعتقنا حياته والظاهر موته بالجناية بخلاف
 مجرد اختلاجه لاحتمال كونه انتشارا بسبب الخروج من المضيق * (تنبيه) * لو حزنه شخص وقد انفصل
 بالجنائية وان لم تكن حياته مستقرة أو بجناية وحياته مستقرة وجب عليه القصاص كالوقتل مريضا
 مشرفا على الموت وان كان بجناية وحياته غير مستقرة فالقاتل له وهو الجاني على أمه ولا شئ على الخازلا
 التعزير ولو خرج رأسه وصاح فخره شخص لزمه القصاص لاننا نعتقنا بالحيات (ولو ألفت) أي
 امرأة بجناية عليها (جنينين) ميتين (فغرتان) تجبان فيهما أو ثلاثا فثلاثة وهكذا لان الغرة متعلقة باسم
 الجنين فتعدد دية عدد ولوا ألفت ميتا وحيوا واستمر ألم الحى حتى مات دفرة لادول ودية للثاني ولو اشترك
 جماعة في الاجهاض اشتركوا في الغرة كأي الدية (أو) ألفت (يدا) أو رجلا وماتت (دفرة)
 تجب لان العلم قد حصل بوجود الجنين والغالب على الفان ان اليد ماتت بالجناية وخرج بماتت مالوعاشت
 ولم تبق جنيته فلا يجب الاصف دفرة كما أن يد الحى لا يجب فيها الاصف دفرة ولا يضمن باقيه لاننا نعتق تلفه
 * (فروع) * لو ألفت بدنين ولوماتهم غرتان اذ الواحد لا يكون له بدنان فالبدينان حقيقة بالترمان
 رأسين فلو لم يكن الرأس فليجمع ع بدن واحد حقيقة فلا تجب الاغرة واحدة ولو ألفت ثلاثا أو أربعين
 الايدي أو الارجل أو رأسين وجب غرة فقط لا مكان كونهم الجنين واحد بعضها أصلى وبعضها زائد وعن

الثاني رضى الله تعالى عنه انه أشبه بامرأة لها أركان فسكنها بامه ثمة دينار وشار إليها وطأها وظاهره
 يجب لا وهو الرائد حكومة ولو ألفت يدانهم جنتنا ميتا بلا يد قبل الاندمال وزال الالم من الام فقرة لان الطاهر
 ان اليد مائة منه بالحياة أوحيا فمات من الحياة فدية ودخل في الارش اليد فان عاش وشهد القوايل أو
 علم أنهم يد من خلقت فيه الحياة فنصف دية اليد وان لم يشهد القوايل بذلك ولم يعلم فمات غرة اليد علم
 مائة بين أو ألفت بعد الاندمال وزال الالم أهدر الجنتين لزوال الالم الحاصل بالحياة ووجب لا يد الملقاة قبل ان
 نرح ميتا نصف غرة أوحيا ومات أو عاش فنصف دية ان شهد القوايل أو علم أنهم يد من خلقت فيه الحياة
 وان انفصل بعد القاء اليد ميتا كامل الاطراف بعد الاندمال فلا شيء قبسه وفي اليد حكومة كما يحتمل شيخنا
 أو قبل الاندمال ميتا فقرة فقط لا حتمال ان اليد التي ألفتها كانت زائدة هذا الجنتين وانفتح أثرها
 أوحيا ومات فدية لا غرة كدفع في أصل الروضة وان عاش فحكومة وتأخر اليد عن الجنتين القاء كندم لذلك
 فيما ذكر (وكذا الحكم) ألفتها امرأة بجناية عليها يجب فيه غرة اذا (قال القوايل) وهن أهل الحيرة
 (في صورة خفية) على غيرهن ولا يعرفها سواهن لحذفهن * (فائدة) * تظهر الصورة الحفية بوضع في
 الماء الحار ويكنى تصور أصبع أو عين أو ظفر أو مائة من خلق آدمي (قيل أولا) صورة أي تجب العرة
 أيضا في القاء علم لا ضرورة فيه أصلا تعرفها القوايل ولكن (قن) انه (لوبيق) ذلك اللحم (لتصور)
 أي تخاق كما تنقضي به العدة والمذهب لا غرة كالأصبر به أم ولد ومرايض هذا في باب العدد * (تنبيه) *
 أهم تعبيره بالعلم تصوير المسئلة بالاضعة ولو ألفت علة لم يجب فيها شيء قطما كالأتمهضي به العدة (وهي) أي
 الفرة الواجبة (عبد أو أمة) كما اتفق به الحبر والحيرة في ذلك الى الغارم ويجبر المستحق على قبولها من
 أي نوع كانت * (تنبيه) * علم من ذلك أنه لا يلزم قبول الحش كإفاله ان ركني لانه ليس بذلك ولا
 أنفي في الظاهر وأشار لوصف العرة قوله (عبد) فلا يلزمه قبول غيره لان العرة هي الخيار كالمرو وغير المميز
 ليس من الخيار لانه يحتاج الى من يكفله ولهذا الجنتين وان كان يشمل المميز وغيره يجوز أن يستبعدا من
 البص معنى يخصه لان المقصود بالفرقة جبر الخلل ولا جبر مع عدم التمييز * (تنبيه) * قضية كلامه
 اعتبار التمييز من غير نظر الى السن حتى لو ميز قبل السبع أجزاء وليس مراد ابل لا بد من هذا السن
 كما قاله الباقي قال وقد نص عليه في الام (سليم من عيب مبسح) لان المغيب ليس من الخيار قال قيل
 قد اكنفي في الكفارة بالمغيب اذا كان العيب لا يخل بالعمل فهلا كان هنا كذلك أجيب بان الكفارة
 حق لله تعالى والعرة حق لآدمي وحقوق الله تعالى مبنية على المسئلة فان رضى المستحق بالعيب جاز لا
 الحق له * (تنبيه) * أهم كلامه قبول الكافر لكن في الشرح والروضة أنه لا يجبر على قبول لهضى
 وشي وكافر وجع بينهما بان ما في الشرح والروضة محمول بقريته مامر في البيع على كافر بلا تفرق فيه
 الرغبة أو على مرتد أو كافر يتمتع وطؤها النجس ونحوه وما هنا على غير ذلك وأهم امتناع الحامل
 لجزمهم في كتاب البيع بأنه عيب في الجوازي وبه صرح صاحب المعتمد فقال لا يلزمه قبول حامل ولا
 موطأ لم يتحقق عدم جاهل اوماذ كره من عدم قبول الموطأة التي لم يتحقق عدم جاهلها من نوع فقد قال
 في البحر بقبولها هنا بخلاف الزكاة لان الغالب من الدواب الحامل بخلاف بذات آدم (والاصح قبول
 رقيق (كبير) من عبد أو أمة (لم يجزهم) لانه من الخيار مالم تنقص منافعه والثاني لا يقبل به
 عشر من ستة عبدا كان أو أمة لان ثمنه ينقص حينئذ والثالث لا يقبل بعهده في الامتعة بعد خمسة عشر سنة
 في العبد وضعف الوجهان بان نقصان الثمن يقابله زيادة المنفعة أما العاجز بالهرم فلا يقبل لعدم استقلاله
 وضبطه سليم في المجرى بان يبلغ الى حد يصير في معنى الطفل الذي لا يستقل بنفسه (ويشترط) في الفهر
 (بلوغها) في القيمة (نصف عشر الدية) من الاب المسلم وهو عشر دية الام المسلمة في الحر المسلم رقبته
 قيمته خمسة أبعرة كزوى عن عرو على وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم قال الماوردي ولم يخالفهم

أحد فكان اجسادها لانه ادية فكانت مقدرة كسائر الديات ولان الجنين على أقل أحوال الانسان فاعتمد
 فيه أقل ما قدره الشرع من الديات وهو دية الموضحة والسسن (فان فقدت) تلك الغرة حسا بان لم توجد
 أو شرعا بان وجدت باكثر من ثمنها (نفسه أبعد) بدلائلها لانه مقدرة بها عند وجودها عند
 عدمها يؤخذ ما كانت مقدرة به ولان الابل هي الاصل في الديات فوجب الرجوع اليها عند فقد المخصوص
 عليه فان فقدت الابل وجب قيمته بها كقيل فقد ابل الدية فان فقد بعضها وجبت قيمته مع الموجود (وقيل
 لا بشرط) بل هوها ما ذكر بل متى وجدت سائمة مقيمة وجب قبولها وان قلت قيمتها لا إطلاقا لفظا العبد
 والامة في الخبر وعلى هذا الوجه المعبر عنه في الروضة بالقول (فلا فقد قيمتها) أي الغرة بالغة ما بلغت كما
 لو غصب عبد افيات * (تنبيه) * الاعتبار من الغرة لا يصح كالاتياف عن الدية (وهي) أي
 الغرة (لورثة الجنين) على فرائض الله تعالى لانها دية نفس ويقدر انفصاله حياته وموته (و) هي أي
 واجبة (على عائلة الجناني) حديث أبي هريرة المار (وقيل اذ تمتد) الجنانية بان قصد ما يباقي غالباً
 (فعليه) وهذا قد فهم أن الجنانية قد تكون عمداً ومعمداً ومع ذلك يجب على العاقلة في الاصح وليس مراداً
 بل الخلاف مبنى على تصور العمدة في الجنانية على الجنين والمذهب انه لا يتصور وانما يكون خطأ أو شبه عمد
 سواء أ كانت الجنانية على أمه خطأ أو عمداً أم شبه عمد لانه لا يتحقق وجوده وحياته حتى يقصد بل قبل انه
 لا يتصور فيه شبه العمدة أيضاً وهو قوي ولكن المنقول خلافه لان حد شبه العمدة لا ينطبق عليه لانه يعتبر فيه
 قصد الشخص كالعمد ومن هذا يؤخذ انه لا يجب القصاص في الجنين اذ اخرج حيا ومات لان القصاص
 انما يجب في العمدة لا يتصور العمدة فيه * (تنبيه) * يغلف في شبه العمدة على القول به فيؤخذ عند فقد الغرة
 حقة ونصف وجدة ونصف وخلفتان قال الروياني وغيره وينبغي أن يغلف في الغرة أيضاً بان تبلغ قيمتها
 نصف عشر الدية المعاطاة واستحسنه واقصاه على العائلة يقتضى تحمل عصبائه من النسب ثم الولاء ثم بيت
 المال على ما مر به صرح الامام فاله لم يكن بيت المال ضربت على الجناني فان لم تف العاقلة بالواجب وجب
 على الجناني الباقي ثم شرع في حكم الجنين الكافر فقال (والجنين اليهودي والنصراني) بالتبع لا بوجه (وقيل
 كسلم) في الغرة (وقيل) هو (هدر) وهذان القولان مبنيان على أن الغرة غير مقدرة بالقيمة (والاصح)
 المنصوص بناء على أن الغرة مقدرة بنصف عشر دية الاب في الجنين المذكور (غرة كئاش غرة مسلم) كافي
 دية وهو بعير وثلاث بعير وفي الجنين المجوسي ثلث خمس غرة مسلم كافي دية وهو ثلث بعير وأما الجنين لحرابي
 والجنين المرتد بالتبع لا بوجه ما فهمه ان ثم شرع في حكم الجنين الرقيق فقال (و) الجنين (الرقيق) ذكر
 كان أو غيره فيه (عشر قيمة أم) قنة كانت أو مدبر أو مكاتب أو مستولدة قياساً على الجنين الحر فان الغرة
 في الجنين معتبرة بعشر ما تضمنه به الام وانما لم يعتبر واقفاته في نفسه لعدم ثبوت استقلاله بانفصاله ميتاً
 واستثنى ما اذا كانت الامة هي الجنانية على نفسها فانه لا يجب في جنينها المملوك للسبب شئ اذ لا يجب للسبب على
 رقيقه شئ وخرج بالرقيق المبعوض وحكمه حكم الحر قاله الحاملي في الباب وينبغي ان توزع الغرة على الرق
 والحرية وتعتبر بقيمة الام (يوم الجنانية) عابها لانه وقت الوجوب (وقيل) يوم (الاجهاض)
 للجنين لانه وقت استقرار الجنانية * (تنبيه) * اطلاقه اعتبار يوم الجنانية يقتضى انه سواء كانت القيمة
 فيه أكثر من وقت الاجهاض أم أقل وبه صرح القاضي الحسين وغيره لكن الصحيح المنصوص كافي أصل
 الروضة أن اناعتبر قيمتها أكثر ما كانت من حين الجنانية الى الاجهاض هذا كله اذ انفصل ميتاً كما علم من
 التعاميل السابق فان انفصل حيا ومات من أثر الجنانية فان فيه قيمة يوم الانفصال قطعاً وان نقصت عن
 عشر قيمة أمه كئاشه في البحر عن النص ويصرف ما ذكر في الرقيق (السببها) أي أم الجنين وعسارة
 الحر والشرح للسبب أي سبب الجنين وهي أولى لان الجنين قد يكون لشخص وصلى له به وتكون الام
 لاخر فالبدل السيد لا السيدا وقد يعتذر عن المصنف بانه جرى على الثواب من أن الحمل المملوك السيد الام

(فان كانت) تلك الام (معاودة) اطرافها (والجنين سليم) اطرافه (فوت) بتقديرها (سليمة
في الاصح) اسلامته كآلو كانت كافر والجنين مسلم فانه يدور فيها الاسلام وتقوم مسلمة وكذلك كانت حرة
والجنين زريق فاما تدور رقيقه وصورة انه تكون الامة لشخص والجنين لا تحرم بوسيلة في معتقه اما الحكم
والثاني لا تقدر سليمة لان نقصان الاعضاء امر شاق وفي تقدير خلافه بعد * (تنبيه) * كلام المصنف
قد يهمل انه لو كان الجنين معاودة والام سليمة فتومت الام معاودة وليس مراد ان تقوم سابعة ايتاني
الاصح لان نقصان الجنين قد يكون من اثر الجنانية واللائق التعليق على الجاني لا الخائف فلو قال وعكسه
اشتمل هذه الصورة (وتحمله) أي العشر المذكور (العاقلة) أي عاقلة الجاني (في الاظهر) لما سرفي
العره وهذا قد علم من قوله ساقى الفصل الثاني من هذا الباب وتحمل العاقلة العبد في الاظهر (تمة) سقط
من ميث فادعى وارثه على انسان انه سقط بخيانته فأسكر الجنانية صدق بيمينه وعلى المدعي البيعة ولا يقبل
الاشهاد في جليين فان أقر بالجنانية وأسكر الاسقاط وقال سقطا ملقطا فهو المصدق أيضا وعلى المدعي البيعة
ويقبل فيه شهادة النساء لان الاسقاط ولادة وان أقر بالجنانية والاسقاط وأسكر كون الاسقاط بسبب
جناية فنرا ان سقطت عقب الجنانية فهي المصدقة باليمين لان الجنانية بسبب ظاهر وان أسقطت بعد مدة من
وقت الجنانية صدق بيمينه لان الظاهر منه الان تقوم بيمينه ان لم تزل متألفة حتى أسقطت ولاية لهنا الا
رجلان وصبتا المتولى المدعى المتخلة بمبارول فيها ألم الجنانية وأثرها غالبا وان اتفقا على سقوطه بحيايته وقال
الجاني سقطا ميتا الواجب العرة وقال الوارث بل حيا ثم مات فالواجب البيعة فعلى الوارث البيعة بما يدينه
من استئلال وغیره ويقبل فيه شهادة النساء لان الاستئلال لا يطلع عليه غالب الا بالنسبة ولو أقام كل بيعة بما
يدعيه فيبيته الوارث أدلى لان معناه زيادة علم

* (فصل) في كفارة القتل التي هي من وجوبه (يجب بالقل) عدا كان أو شبه أو خطأ كما - يأتي
(كفارة) نقوله تعالى ومن قتل ومن قتل برقبة مؤمنة وقوله تعالى فان كان من قوم
عدو لكم وهو مؤمن فخر برقبة مؤمنة وقوله تعالى وان كان من قوم يدينكم ويدينهم ميثاق فدية مسلمة
الى أهله وتخر برقبة مؤمنة وشهدوا له بن الاسقع قال أينما النبي صلى الله عليه وسلم في صاحب له اقد استوجب
النار بالقتل فقال اعتقه رقة يعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من البار واوله أبو داود وصححه الحاكم
وغیره ونحوه ما قتل الاطراف والجروح فلا كفارة فيها اهدم ووده ولا يشترط في وجوب الكفارة
تكميل بل تجب (وان كان القاتل صبيا أو مجنونا) لان الكفارة من باب الضمان تجب في مالها فاعتق الولي
عنه امس ماله او لا يصوم عنه ما يحال فان صام الصبي المميز أجزأه وألحق الشيخان به المجنون في هذا وهو
محمول على أن صومه لا يبطل باريان جنونه والام تنصّر المسئلة ولو اعتق الولي عنه لمن ماله نفسه ما كان
أبأ أو جدا جاز وكانه ملكها ثم ناب عنهم في الاعتاق وان كان ذمه أو وصيالم يجوز حتى يقبل القاضي لهما
التملك كفى الرخصة وأصلها هاتين البعوى وقال في باب الصداق لولم الصبي كفارة قتل لم يجوز له أن
يعتق عنه من ماله ولا من مال نفسه لانه يضمن دخوله في ملكه واعتاقه عنه ولا يجوز اعتاق عبد الطائفة
وكلام المتولى يقتضى ان المراد اعتق التبرع وعلى هذا فلا مخالفة بين كلامي الرخصة كالماله * (تنبيه) *
سكت المصنف كالرخصة وأصلها عن حكم الطهية وذكر في باب الجرائد في كفارة اليمين لا يكره بالعتق بل
بالصوم كما عرفت قد يهمل أن غير هاتين الكفارات كذلك لكن صرح الصيغرى بوجوب كفارة القتل
في ماله وهو القياس وتجب الكفارة أيضا ولا يشترط في وجوبها الحرية بل تجب (و) ان كان القاتل
(عبدًا) كما يتعلق بقتله الفصا والضمائم لكن يكفر بالصوم لعدم ملكه (وذميا) لان التزام الاحكام
ولا فرق بين أن يقتل مسلما وقذافيته فقتله هذه أولا وذميا يشترط اعتاقه بعد اسلامه في صورته ان لم
في ملكه أو يرثه أو يقول لمسلم اعتق عبدك عن كفارتى فانه يصح على الاصح وان لم يتسره اعتاق عبد

مسلم قال القاضى الحسين لا يكفر بالعدوم لأنه ليس من أهله ولا يشرط في وجوبها الخطأ بل نجب وان كان
القاتل (عامدا) حديث وثالثه المار أول الفصل فان فيه في صاحبنا المستوجب النار ولا يستوجب
النار في العمد ولان الكفارة للجهنم والعمد أحوج اليها منه شبه العمد ولو قال المصنف عمدا أولا
دخل شبه العمد واختار ابن المنذر انما لا تجب في العمد وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمدى الرواية عن
أحمد لانها عقوبة لا يدخلها قياس وأما إذا كان (مخطئا) فبالاجماع ولا ريب السابقة * (تنبيهه) *
قضية إطلاقه ان من قتل شخصا فإنه تجب عليه الكفارة وهو الأصح وان اقتضى كلامه في باب القصاص
عدم الوجوب لقوله هدر ويستثنى من إطلاقه الجلاذ القاتل بأمر الامام اذا جرى على يده قتل غير مستحق
وهو جاهل به فإنه لا كفارة عليه كالجزم به في الروضة وأصلها في مسألة الاستيفاء من الحائل لأنه سيف الامام
وأنه سياسة (و) لا يشرط في وجوبه المباشرة بل تجب وان كان القاتل (متسببا) كالمكره والأمر به لمن
لا يميز وشاهد الزور وحافر بئر عدونا ولو حصل التردى به دموت الحافر على الأصح لان اسم القاتل يشمل
الأميرين تشبهتهما الآية وبالقياس على وجوب الدية * (تنبيهه) * الشرط كالسبب وان جعل قوله
متسببا على الأعم دخل الشرط في عبارته وتقدم أوائل كتاب الجراح الفرق بين الشرط والسبب والمباشرة
وانما تجب الكفارة على من ذكر (بقتل مسلم) ولو كان (بدار الحرب) وان لم يجب فيه القصاص
ولا الدية الآية الثانية المتقدمة فقد مر فيها ان من قوم بمعنى في قوم كما قاله الشافعي تبعه الا بن عباس رضى الله
تعالى عنهم ولان دار الحرب لانهم ردوه وسبب العصية وهو الاسلام فأنهم وسوا من كفره أو تترس به العدو أو لا
(و) يقتل ذمى وممن آمن الآية الأخيرة فان الذمة والعهد من المواثيق (و) يقتل (جنين) مضمون بالفرقة
أو غيرها لأنه آدمي مدموم وبذلك قضى عر رضى الله عنه (و) يقتل (عبد نفسه) لعموم الآية وقوان
كانت القيمة لا تجب فيها عليه لانهم ألوه وجبت لوجبت له بخلاف الكفارة فانها حتى الله تعالى واذا وجبت في
عبد نفسه ففي عبد غيره أولى (و) يقتل (نفسه) لأنه قتل نفس معصومة فتجب فيه كفارة لحق الله تعالى
فتخرج من تركه أما اذا لم تكن نفس معصومة بان كانت مهيرة فبني كما قال الزكشي أن لا تجب الكفارة
(وفي) قتل (نفسه وجه) أنه لا يجب لها الكفارة كالا يجب ضمانها بالمال و (لا) تجب الكفارة بقتل
(امرأة) لا يقتل (صبي حريمين) وان كان يحرم قتلهما لان المنع من قتلها ليس لحرمتهما بل لمصلحة
المسلمين لئلا يفرقتهم الاتفاق فيما (و) لا يقتل مباح الدم كقتل (بائع وصال) لانها لا يضمنان فاشبهه
الحربي ومريدو زان محصن بالنسبة لغير المساوي وحرب ولو قتله مثله (ومقتص منه) يقتل المستحق له لأنه
مباح الدم بالنسبة اليه * (تنبيهه) * لو قتله المستحق لبعضه كان انفراد بعض الاولاد بقتل قاتل أبيهم
فلا كفارة عليه قاله المتولي خلافا لابن الرفعة وقال الزكشي انه المتجبه ويمكن الجمع بينهما بان كلام المتولي
عند اذن الباقين وكلام ابن الرفعة عندهم فان قتله من لا استحقاق له في قتله فعليه الكفارة (وعلى كل
من الشركاء) في القتل (كفارة في الأصح) المنصوص لأنه حتى يتعاقب بالقتل فلا يتبع بعض كالقصاص فان
قبله لا يتبعه كالدية أوجب بان الدية بدل عن النفس وهي واحدة والكفارة تكفير القتل وكل واحد قاتل
ولان فيها معنى العبادة والعبادة الواجبة على الجماعة لا تتبع بعض والشأن على الجميع كفارة واحدة كقتل
الصيد (وهي) أى كفارة القتل (كظهار) أى كصفة كفارته في الترتيب فيعتق أولان لم يجز
فصيام شهرين متتابعين الآية (لكن لا عام) فيها عند العجز عن الصوم (في الظاهر) اقتصارا على الوارد
فيها الذم المتبع في الكفارات النص لا القياس ولم يذكر الله تعالى في كفارة القتل غير العتق والصيام فان
قبل لم لا حمل المطاق على المقيد في الظاهر كما فعلوا في قيد الايمان حيث اعتبروه ثم جلا على المقيد دينا
أوجب بان ذاك الحاق في وصف وهذا الحاق في أصل وأحد الاصلين لا يلحق بالآخر بدليل ان
البدل المطابقة في التيمم جلبت على المقيدة بالرافق في الوضوء ولم يحتمل اهمال الرأس والرجلين في التيمم

على ذكره في الوتر، وعلى هذا الزمان قبل الصوم أطعم من ركته كفايت صوم رمضان والثاني يتام ستم
مسك ما كانا نهاراً * (تنبيه) * القول في صفة الرقبة والصيام والاطعام على القول به على ما سبق في كتاب
الكفارة (خاتمة) لا كفارة على من أصاب غيره بالعين واعترف أنه قتله ما وإن كانت العين جعلاً لأن ذلك لا يفيضي
إلى القتل غاباً ولا يدره لكا كاسية أنى شاء الله تعالى في الباب الذي يلي هذا
* (كتاب دعوى الدم) *

أى القتل وعسيرة لازومه غالباً (والقسامة) وهي بفتح أقاف اسم للإيمان التي تقسم على أولياء الدم
مأخوذة من القسم وهو اليمين وقيل اسم للأولياء ود كرى في الباب أيضاً لشهادة على الدم واستعفى عن
الترجمة له لأن الدعوى بالدم تستتبع الشهادة واستغنى الباب في الحر بعد حديث البيهقي على المدعى
واليمين على المدعى عليه إلا القسامة وفي أسناده لين وأول من قضى بين الوليد بن المغيرة في الجاهلية
وأقرها الشارع في الإسلام (بشرط) لكل دعوى بدم أو غيره كغصب وسرقة وإتلاف مئة شرط
أحدها (أن) تكون معلومة غالباً (بأن) يفصل ما يدعيه من عدو وخلاً وشبهه (و) من (الفراد
وشركة) وعدد الشركاء في قتل يوجب الدية لا اختلاف الأحكام بذلك نعم إن قال اطمأنهم لا يزيدون على
عشرة مثلاً بعد دعواه وطالب بحياة المدعى عليه فإن كان واحدًا طالبه بعشر الدية فإن أوجب
القول لم يجب في الأصح بيان عدد الشركاء * (تنبيه) * قال الماوردي يستثنى من وجوب التعديل
العصر فلو ادعى على سحر أنه قتل أباه مثلاً بصره لم يفصل في الدعوى بل يسئل الساحر ويعمل بمقتضى
بيانه وهذا هو الظاهر وإن قال في المطالب الملاحقة غيره بغيره (فإن أطلق) المدعى في دعواه قتله
هذا قتل أبي (استفصله القاضي) ندباً عما ذكر ليصح بتعديل دعواه وإن اقتضى كلام المصنف
الوجوب في قوله كيف قتله عدائهم خطأ أم شبهه عدوان عمن نوعاً من السائل عن صفته لانه اتفاق
عن صفته العدم بمحض (وقيل) لا مدعى يستفصل القاضي المثل (بعرض عنه) لانه ضرب من
التأخير ومنع الإدراك كونه تلقيناً بل التأخيرين أن يقول له قل قتله عدواً أو خطأ أو شبهه (و) تأنيال
تكون ملزمة فلا تنعم دعوى هبة شئ أو يبعه أو اقترابه حتى يقول المدعى وقبضه بإذن الواهب ويحكم
البائع أو المقر التسليم إلى (و) ثالثاً (أن يعين) المدعى في دعواه (المدعى عليه) وأحياناً كان أوجباً
معيناً كالثلاثة حارسين (ولو قال قتله أحدهم) وأذكر وأطلب تحالفهم (لم يحافهم القاضي في الأصح)
لأنهم كل واحد مدعى ديناً على أحدهم جارين والثاني يحالفهم وجزم به الشجاعت في مسقطات الموث قال الأسدي
وغيره وهو خلاف الصحيح فقد مر أول الباب أنه لو قال قتله أحدهم ولا وطالب من القاضي تحالف كل
واحد لم يجبه لأنهم بسبب ما وقع فيه الرافعي هنا أن الغزاة في الوجه يزدكره هنا كذلك وهو بمن
يصح سماع الدعوى على غير المعين نقله ذاهلاً عما مره وجميع شخبي بين الموصلة بين بات ماني أول
الباب عد عدم الموث وهو ما جرى عليه المصنف هنا وماني مسقطات الموث عند وجوب الموث وعلى
هذا فإن نكل واحد منهم عن اليمين بذلك لوث في حقه لأن نكوله يشعر بأنه القاتل فلولى أن يقسم
عليه فلو نكلوا كانوا عن اليمين أو قال عرفته دله تعيينه ويقسم عليه لأن الموث حاصل في حقه
جميعاً وقد ينظر له بهد الاستنباه أن القاتل هو الذي عينه ولا يختص الوجهان المذكوران بدعوى
الدم (و) حينئذ (يجريان في دعوى غصب وسرقة وإتلاف) ونحوها إذا سبب ليس لصاحب الحق
فيه اختيار والمباشر له يقصد السكتان فاشبه الدم * (تنبيه) * ضابط محصل الخلاف أن يكون
سبب الدعوى بفردية المدعى عليه فيقول له يته بخلاف دعوى البيع والقرض وسائر المعاملات
لأنها تنشأ باختيار المتعاقدين وشأنها أن يضبط كل واحد منهما صاحبه * (فرع) * لو نشأت الدعوى
عن معاملة وكيله أو عبده المأذون ومنا أو صدرت عن مورثه قال البلقيني لا يحتمل إجراء الخلاف

للمعنى واحتمل أن لا يجزى لان أصلها معالجوم قال ولم أر من تعرض لذلك اه واجزاء الخلاف
 أوجه (و) رابعها ما تضمنه قوله (انما تسمع) الدعوى (من مكاف) أى بالغ عاقل حالة الدعوى
 فلا تسمع دعوى صبي ولا مجنون ولا بضر كونه صبياً أو مجنوناً أو جديناً حالة القتل اذا كان بصفة السكال
 عند الدعوى لانه قد يعلم الحال بالتسمع ويمكنه أن يخاف في مظنة الخلف اذا عرف ما يخلف عليه باقرار
 الجاني أو سماع كلام من يتق به كالأولادى عينا وقبضها فادعى رجل ملكها فله أن يخلف أنه لا يلزمه
 التسليم اليه اعتماداً على قول البائع * (تنبيهه) * أفهم اشتراطه التكليف ان السكران المتعدي
 بسكره لا تصح دعواه فانه عنده ليس بمكاف كالمكر في الطلاق والاستثناء كما استثناء في الطلاق ويحجب
 بانه سكت عنه هنا لماعلم من هناك وانه لا يشترط في المدعى الرشد فتصح دعوى السفهيه كما صرح به في
 المحرر ~~لا~~ لا يقول في الدعوى وأستحق تسليم ذلك بل يقول تسليمه الى ولي (ما تزم) فلا تسمع
 من حربي لانه لا يستحق قصاصاً ولا غيره قال في المهمات وما ذكره الشيخان من ان دعوى الحربي لا تسمع
 ذهول عن قواعد مذكورة في السيرة فقد نصوا هناك على ان الحربي لو دخل بلان وأودع عندنا مالا ثم
 عاد للاستيطان لم ينقض الامان فيه على الصحيح وذ كر مسائل من ذلك واهذا قال الزركشى ان الصواب
 حذف قيد الالتزام ويحجب عن قول صاحب المهمات بان ما هنا في حربي لأمان له وما في السير في حربي
 له أمان فلا مخالفة وعن قول الزركشى بان المراد بالملتزم من له أمان قيد دخل المعاهد فانه لا توقف في
 سماع دعواه بماله الذي استحقه على مسلم أو ذمى أو مستأمن مثله ولا في دعواه دم مورثه الذي أو
 المستأمن (و) خامسها ان يكون الدعوى (على) مدعى عليه (مثله) أى المدعى في كونه مكافاً فلا تصح
 الدعوى على صبي ومجنون بل ان توجه على الصبي أو المجنون حق ما لى ادعى مستحقه على ولهم ما
 فان لم يكن ولي حاضر فالدعوى عليهم كالدعوى على الغائب فلا تسمع الا ان يكون هناك بينة ويحتاج
 معه الى بين الاستظهار كما سيأتى ان شاء الله تعالى في باب القضاء على الغائب فعلم من ذلك أنه لا تنافي بين
 البابين فما هنا محله عند حضور ولهم ما وهاهناك عند غيبته * (تنبيهه) * دخل في المكاف المحجور
 عليه بالسفه والفلس والرق فتسمع الدعوى عليهم فيما يصح اقرارهم به فتسمع الدعوى على المحجور عليه
 بالسفه بالقتل ثم ان كان هناك لوث سمعت بطلان قسواه أ كان عمداً أم خطأ أم شبهة عد وان لم يكن لوث فان
 ادعى ما يوجب القصاص سمعت لان اقراره به مقبول وكذلك حد القذف فان أقر أمضى حكمه وان
 نكل حلف المدعى واقتصر وان ادعى خطأ أو شبهة عد لم تسمع اذ لا يقبل اقراره بالاتلاف وتسمع على
 كل من المحجور عليه بفلس أو رق فيما يقبل اقراره فيه وسيساقى ان شاء الله تعالى نعر بذلك في
 الدعاوى وأما كونه ملتزماً فليس في المحرر والشرحين والروضة هنا تعرض له وانما فيها اشتراط
 التكليف خاصة لكان اذا شرط الالتزام في المدعى في المدعى عليه أولى قال الزركشى والظاهر انه
 ليس بشرط هنا أيضاً كما سبق اه ويحجب عنه بما مر فتصح الدعوى على المستأمن وأما الحربي فان
 لم يلزمه المدعى به لا تلافة في حال حرايته لم يسمع وان أتلفه في حال التزامه سمعت وهو اذ ذلك ليس
 بحربي (و) سادسها أن لا تناقض دعوى المدعى وحيدته (لو ادعى) على شخص (انفراده بالقتل ثم ادعى
 على آخر) انه شريكه أو منفرد (لم تسمع) الدعوى (الثانية) لما فيه من تكذيب الاولى
 ومناقضتها وسواء أقسم على الاولى ومضى الحكم فيه أم لا * (تنبيهه) * قد يفهم كلامه بقاء
 الدعوى الاولى بحالها وفيها تفصيل وهو أنه ان كان قبل الحكم به لم يمكن من العود اليها كما جزأ
 به في الروضة وأصلها لان الثانية تكذيبها وان كان بعده مكن من العود اليها الا أن يصرح بانه ليس
 بقاتل ومجل عدم سماع الثانية ما اذا لم يصدقه الثاني فان صدقه فهو مؤخذ باقراره وتسمع الدعوى
 عليه على الاصح في أصل الروضة لان الحق لا يبدو وهما (أو) ادعى (عمداً وصفه بغيره) من خطأ

أوشه عود وعكسه، بطل الوصف عكسا (لم يعال الدعوى) وهو دعوى القتل (في الظاهر)
لأنه قد بين ما ليس به دعوى عكسا وحيدته تعدد تفسيره ويقضى حكمه، والثاني بطلان
في دعوى القتل باعتبارها براءة العاقلة (تنبيهه) * ظاهر كلامه به على الأول عدم احتياجها إلى
تجديد دعوى لكن جزم بتجديدها ابن داود في شرح المنتصر ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من شروط
دعوى الدم شرع في المترتب عليها وهي القسامة معرضا لها فقال (وتثبت القسامة) وسبق
تفصيلها (في القتل) لا نفس لأني غيره من جرح أو إتلاف مال كما سيأتي وبه يركون القتل (بطل)
أي مكان (لوث) بالثلاث (وهو) أي اللوث أغرة الفتوة ويقال الضعف يقال لا ث في كذا
أي تكلم كلام ضيف واسمها (قرينة) حالية أو مقابلة (اصدق) أي يدل على صدق (الدعي)
أن يعاب على النان صدقه وفسر القرينة بقوله (بأن) أي كان (وجد قتيلا) أو بهت كرام
إذا تخفى موته (في محلة) منفصلة تلك المحلة عن بلد كبير كما في الروضة وأصلها ولا يعرف قاتله ولا
يؤتم بهتله (أو) في (قرينة) معبرة لأعدائه سواء في ذلك العداوة الدينية والدنيوية إذا كانت
تبعث على الانتقام بالقتل ولم يسألكم في القرينة غيرهم لاحتمال أن الغير قتله وهل يشترط أن
لا يخالفهم غيرهم حتى لو كانت القرينة على قارة العاريق وكان يمارقها المسافرون والمجازون فلا
لوث أولا يشترط وجهان أحدهما في النسخ والروضة الثاني لكن المصنف في شرح مسلم حتى الأول
عن الشافعي وسقوه في المهمات وقال البلقيني أنه المذهب المعتنق والمراد على كلا القولين غيرهم
من لم تعلم صدقته للقتل ولا كونه من أهله كما قاله ابن أبي عسرون (تنبيهه) * قول المصنف
لأعدائه يقتضي اعتبار عداوتهم للقتيل وليس بشرط بل يكفي أن يكونوا أعداء لقبيلته (فروع)
لواحد أهل المحلة أو القرينة بحيث لا يندخلها غيرهم لم يشترط العداوة كما صرح به الغزالي في فوائده
واستفاد منه من الروضة والمارجود بقرب القرينة كمن هو فيها أو لم يكن هناك عبارة أخرى ولا من
يقيم بالحضر، قال الإدري ويظهر اشتراط أن لا يكون هناك طريق جادة كثيرة الطارقين ولو وجد
قتيل بين قريتين أو قبيلتين ولم يعرف بينهما وبين أحدهما عداوة لم يحصل قربه من أحدهما
لأنه كما نقله الرازي عن المولى وأقره ولو وجد بعض قتيلا في محلة أعدائه وبعضه في أخرى لأعداء
له آخرين فلا ولي أن يعصى ويقسم وله أن يدعى عليهم أو يقسم (أو) وجد قتيلا (تفرق)
جمع) كان ازدجوا على أبواب الكعبة ثم تفرقوا عن قتيلا اقوة النان أنهم قتلوه ولا يشترط
هما كونهم أعداء لكن يشترط أن يكونوا محصورين بحيث يتصور اجتماعهم على القتل
قال والالم تسمع الدعوى ولم يقسم ولو ادعى على عدد منهم يتصور اجتماعهم على القتل قال الرازي في
أن تسمع ويجوز من القسامة قال الإدري وقد صرح الدارمي بمقتضى ما قاله الرازي ونقله عن
النص ثم قال وقال ابن سريج لا يقبل لأن شرطه أن لا يعالها غيرهم فإذا أبرأ البعض خالفوهم اه
وهذا إنما يأتي على ما في شرح مسلم وأما على ما في الروضة فلا تضر المحالطة (تنبيهه) * لا يشترط
في اللوث والقسامة ظهور دم ولا جرح لأن القتل يحصل بالخطي وصر الحديث ونحوه ما إذا ظهر
أثره قام مقام الدم ولما لم يوجد أثر أصلا فلا قسامة على الصحيح في الروضة وأصلها وإن قال في المهمات
أن المذهب المصوص وقول الجمهور وثبوت القسامة (ولو تقابل صفان لقتال) واقتلوا (واكتشفوا
عن قتيلا) من أحدهما طري كما قاله بعض المتأخرين (بأن التهم) أي احتمالا (قتال) من
بعضهم لبعض أو لم يلحقهم ولكن وصل سلاح أحدهما لآخر كما في الروضة وأصلها وكان كل
منهما يلزمه ضمان ما أتاه على الآخر كما قاله الفارقي (ولو في حق) أهل (الصف الآخر)
لأن الظاهر أن أهل صفه لا يقتلونه سواء أو حد من الصفين أم في صف نفسه أم في صف غيره

(والا) بان لم يلحقهم قتال ولا وصل سلاح أحدهما لآخر فلوث (في حق) أهل (صفته) أي
 القاتل لان الظاهر أنهم قتلاه (وشهادة العديل) الواحد (لوث) حصول الثابت بصدقه قال في
 المطالب ولا بد من البيان فقد يظن ما ليس بلوث لونا (تنبيه) قضية كالمه اعتبار صبغة الشهادة
 عندها كم بعد دعوى وليس مرادا في أصل الروضة سواء تقدمت شهادته على الدعوى أم تأخرت
 ذكره الرازي بحثا وقال في لفظ الوجيز اشعار به وقال الباقي انه مقتضى كلام الشافعي والاصحاب
 لكن يشترط في شهادته البيان فقد يظن ما ليس بلوث لونا * (تنبيه) انما تكون شهادة العديل لونا في
 القتل المسمد الموجب للقصاص فان كان في خطأ أو شبه عمد لم يكن لونا بل يختلف معه بينا واحدة
 ويستحق المال كالمصرح به المارودي وان كان عمدا لا يوجب قصاصا كقتل المسلم الذي يفسكه محكم
 قتل الخطأ في أصل المال لا في صفته (وكذا عبيد أو نساء) أي شهادتهم لوث لان ذلك يفيد غلبة الظن
 * (تنبيه) تعبه به بالجمع يخرج الاثنين وليس مرادا فان الذي في الشرح والروضة عن التهذيب
 ان شهادة عيدين أو امرأتين كشهادة الجمع بل في الوجيز ان القياس ان قول واحد منهم لوث
 وعليه متى الحاروي الصغير ونقله في الآثار عن اختيار الامام وهو الظاهر وسواء في شهادة من
 ذكر جاؤا مجتمعين أو متفرقين (وقيل يشترط تفرقهم) لاحتمال التواطئ حالة الاجتماع والاصح
 المنع كما اقتضاه كلامه وصرح بتصححه في أصل الروضة لان احتمال التواطئ كاحتمال الكذب
 في شهادة الواحد وقد جنى الرازي في شهادتهم اذا جاؤا دفعة واحدة بين أشهره المنع وأقواها انه لوث
 واقتصر في الروضة على الاصح بدل الاقوى وهذا كما اذا شرطنا التعدد فان لم نشترطه فلا خلاف
 في أنه يكفي فيهم متفرقين ومجتمعين هذا فيمن تقبل روايته وأما غيره فلا بد فيه من جمع كما قال (وقول)
 أي اخبار (فسقة وصبيان وكفار لوث في الاصح) لان الغالب ان اتفاق الجمع على الاخبار عن الشيء
 كيف كان لا يكون الا عن حقيقة والثاني المنع اذا اعتبر بقولهم وصححه الباقي والثالث خص المنع
 بالكفار * (تنبيه) لا فرق على الاول بين ان يخبروا مجتمعين أو متفرقين على الخلاف المتقدم
 ويشترط في اخبارهم البيان كما مر ومن اللوث لاهج الخاص والعام بان فلانا قتل فلانا كما نقلناه عن
 البغوي وأقراءه أو روى في موضعه رجل يحرك من بعده كضارب بسيف أو وجد عنده رجل سلاحه اطخ
 بدم أو على ثوبه أو بدنه أنه لم يكن قرينة تعارضا كأن وجد بقربه سبع أو رجل آخر مول ظهره
 أو غير مول كما في الانوار فلا يكون لونا في حقه ومنه اخبار عدل ان فلانا قتله أحد هذين فلاولى ان
 يدعى عليهما وله أن يعين أحدهما ويدعى عليه بخلاف ما لو اخبر ان فلانا قتل أحد هذين فلا يكون
 لونا لانه لا يقع في القلب صدق ولحق أحدهما ويؤخذ من هذه الالة انه لو كان واحدا كان
 لونا وبه صرح ابن يونس قال ابن الرقعة ويقوى ما قاله ماله كانت ديتهم متساوية قال الاسنوي ويؤيده
 ما لو جاز الشهود عن تعيين الموصفة فانه يجب الارش لانه لا يختلف باختلاف محلها وقدرها
 بخلاف القصاص لتعذر المماثلة وما لو شهدا انه قطع يد زيد ولم يعينا وكان زيد مقطوع اليدين
 فان الدية تجب لا القصاص لما مر ولو كان مقطوع واحدة تزل على المقطوعة كما صوب المصنف
 الجزم به وقول الجروح جرحي فلان أو قلني أودى عنده أو نحو ذلك ليس بلوث لانه مدع فلا يثبت
 قوله وقد يكون بينه وبينه عداوة فيقصدها لا كما ثم شرع المصنف في مسقطات اللوث وهي متعددة ذكر منها
 ثلاثة أمور الاول تكاذب الورثة كما ذكر ذلك بقوله (ولو ظهر لوث) في قتييل (فقال أحد ابني) مثلا
 (قتله فلان) وظهر عليه لوث (وكذبه الإسخر) فقال لم يقتله (بطل اللوث) لان الله تعالى أجرى العادة
 بحرص القريب على الشفي من قاتل قريبه وأنه لا يبرئه فعارض هذا اللوث فسقط فلا يختلف المدعى
 لا تخرام عن القتل بالكذب الدال على أنه لم يقتله وفرقوا بينه وبين من لو ادعى أحد وارثين دية للمورث

وأقامه شاهد أو كذبه الآخر حيث لا يمنع تكذيبه حلف المدعى مع الشاهد بان شهادة الشاهد حجة في
 نفسه أو هي حجة فتنان كذب الآخر والاثبات ليس بحجة وانما هو مثير للظن في بطلان التكذيب قال الباقر
 رحمه الله اذا لم يثبت الاثر بشهادة واحد في خطأ أو شبهة بعد ولا يعلم بحلف التكذيب أحدهما دائما وفيه كتمان
 ابن مشهوره نظر قد مر أن شهادة العدل انما تكون لو ثاب قتل المعد (وفي قول لا) يعلم حقه من الاثر
 ورده الباقر في كذا اثر الدعاوى لا يسقط حق المدعى بتكذيب أحد الوارثين وعليه في حلف المدعى بحسب
 عينا وما أخذ حقه من الدية (وقيل لا يعلم) الاثر (بتكذيب فاسق) لان قوله غير معتبر في الشرع
 والاصح المنصوص أنه لا فرق بينه وبين العدل لان قبول الفاسق فيما يسقط حقه مقبول لانها التهمة
 ما قبل قبله الشاهدي رضي الله تعالى عنه في المختصر بقوله وهو عدل أجيب بان مراد ما بالعدالة كونه
 من أهل القبول فلا يكون مغيرا ولا مجنونا * (تنبيه) محل الخلاف بالنسبة الى المدعى أم بالان الاثر
 بالنسبة الى المكذب فلا خلاف فيه كما صرح به في البيان وغيره قال الباقر رحمه الله أيضا في المعبر لاني أهل
 محلة ونحوهم ثبت في حقه لو ثبت من أحد الوارثين واحد منهم وكذبه الآخر وعين غيره ولم يكذب غيره
 فيما قال ولا يعلم حق الذي كذب من الذي عينه قطعا لبقاء أصل الاثر وانخراعه اتماما في ذلك المعين الذي
 تكاذب فيه وادهم نصير المصنف بالتكذيب أنه لو قال الآخر لا أعلم أنه قتله لا يعلم الاثر وهو كذلك
 قطعا كما قاله ابن الرضا وان سكت ولم يكذب ولم يصدق لم يعلم أيضا كفي المختصر وغيره (ولو) لم يتكذب
 اسما القاتل مثلا (قال أحدهما قتله زيد ومجهول) عندي (وقال الآخر) قتله (مجهول ومجهول)
 عندي (حالف) كل منهما (على من عينه) منهم الدلائل تكاد بينهما لاحتمال أن الذي أبهم ذكره هو
 الذي عينه الآخر وكذلك بامكس (وله) أي لكل منهما (وبمع الدية) لاعتراقات الواجب عليه
 نصفها وحصة منه نصفه ولو رجعا وقال كل منهما ما بان لي أن الذي أبهمه هو الذي عينه أنفي ولكل أن
 يقسم على الآخر ويأخذ ربع الدية وهل يحلف كل منهما في المرة الثانية بحسب عينا أو نصفها فيه خلاف
 ويؤخذ مما سياتي ترجيح الثاني ولو قال المجهول غير من عينه أنفي رد كل منهما ما أشد لتكاذبهما ولكل
 منهما تخليف من عينه وان قال ذلك أحدهما رد صاحبه وحده ما أشد وادحبه أربح حلف من عينه ولو قال
 أحدهما قتله زيد ومجهول وقال الآخر لزيد وحده أقسم على زيد لا تعاقبوا عليه وطالباه بالنصف ولا يقسم
 الاوّل على عمر ولأن أخاه كذبه في الشركة والاوّل تخليف عمر وفيما باطل فيه القسامة ولشأن تخليف زيد
 فيه ثم شرع في الامر الثاني من مسلمات الاثر وهو اسكار المدعى عليه المشاركة المذكورة بقوله (ولو أسكر
 المدعى عليه الاثر في حقه فقال) قبل ان يقسم المدعى (لم أكن مع) القوم (المتفرقين عنه) أي
 القاتل (مدق بيئته) لان الاصل براءة ذمته من القتل وعلى المدعى البيينة على الامارة التي يدعيها وهي
 عدلان كما ذكره القاضي الحسني فان لم يكن بينه حلف المدعى عليه على نفسه أو سقيا الاثر وبيّن مجرد
 الدعوى * (تنبيه) لو قال كنت غائبا وقت القتل فعلى المدعى البيينة فان أقام كل بيينة قدمت بيينة الغيبة
 لزيادة عاها كفي التكذيب قال في الروضة كصاها هذا عند انفاها ما على حضوره من قبل ولم يبين الحكم
 عند عدم الاتفاق وحكمه التعارض ثم شرع في الامر الثالث من مسلمات الاثر وهو ظهور الاثر باصل
 القتل بقوله (ولو ظهر لوث) في قاتل لكن (ماصل) أي مطابق (قتل دون) تقييده بدقة (عدو خطا)
 وشبهه بعد (فلا قسامة) حيثئذ (في الاصح) لان مطابق القاتل لا يطعمه دمه بالبينة القاتل بل لا بد من
 ثبوت العمد ولا مطالبة العاقل بل لا بد أن يثبت كونه خطا أو شبهة بعد والثاني نعم صيانة عن الاضرار ورجح
 في المطالب وعلى هذا يحكم بالانحاف حكما وهو الخطا لانه الحق لكن تكون الدية في ماله لا على عاقلة
 * (تنبيه) أطلق المصنف التلاني وتصوره مشكك فان الدعوى لا تسمع الا مفصلة كما سبق وجعله
 الراعي فيما اذا ادعى الولي وفصل وظهرت الامارة في أصل القتل دون صفته قال وكذا اذا وقعت الدعوى

مطابقة بوزنهما وظهور الاوث في مطالق القتل فيجىء فيه هذا الخلاف أيضا واعلم أن القسامة من خصيصة
قتل النفس (و) حينئذ (لا يقسم في) مادون النفس من قطع (طرف) على الصحيح ولو بانغدية
نفس وجرح (وانتلاف مال) بل القول في ذلك قول المدعى عليه يومئذ ولو قال هناك لو أن النفس
ورد في النفس لم تمتها فلا يتعدى الى مادونها كما اخذت بالكفاية * (تنبيه) * كلام المصنف ناظر عن
عبارة الحرر فإنه قال ولا قسامة في الجراحات وقطع الاطراف والاموال فاستطاع المصنف الجراحات ولو قال
ولا يقسم فيما دون النفس كما قدرته في كلامه لشاها وكان أخرجه وعدم القسامة في المال يجوز به وفي
الاطراف على الصحيح كما قدرته في كلامه أيضا وإن أشعر كلامه بالنسوية بينهما ثم استثنى من عدم القسامة
في المال الرقيق فقال (الافى) قتل (عبد) أو أمة مع لوث فيقسم السبيد على من قتله من حراً
رقيق (في الاطهر) بناء على أن بدل الرقيق تحمله العاقلة ومنهم من قطع به حرمة النفس كالعصا
والثاني لانقاسه فيه بناء على أن بدله لا تحمله العاقلة فهو ملحق بالبهائم * (تنبيه) * جريان الخلاف
لا فرق فيه بين كونه ثناً أو مدبراً أو مكاتباً أو أم ولد ثم شرع في صفة القسامة بقوله (وهي) أى القسامة
(أن يحلف المدعى) الوارث ابتداء (على قتل) النفس ولو ناذرة كما مر أو ذمى (ادعاء) مع وجود الماوث
(نفسين يميناً) ظهر الصحيحين عن سهل بن خيثمة قال انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود الى خيبر
وهو يومئذ صلح ففرقا فأتى محيصة الى عبد الله بن سهل وهو يتشخط في دمه فتبلا فدفنه ثم قدم المدينة
ففتاى عبد الرحمن بن سهل وحوبيصة ومحيصة ابناً مسعوداً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب
عبد الرحمن يتكلم فقال له صلى الله عليه وسلم كبير كبير وهو أحدث القوم فسكت فسكاهم وأنكر اليهود
القتل فقال صلى الله عليه وسلم أتخافون تستحقون دم صاحبكم وفي رواية يخافون نكسبن يميناً
ويستحقون دم قاتلكم أو صاحبكم قالوا كيف تأخذ بقول كفار فعلقه النبي صلى الله عليه وسلم وهذا
مخصص لظاهر البيهقي البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه وقيل ان الخمسين تقسط على المديّة الكاملة
فيحلف في المرأة خمسة وعشرين يميناً وفي اليهودى والنصرانى سبعاً وعشرين وصورة التعدد أن يأتي
الحالف بالقسم خمسين مرة يأتي بعد كل مرة منها بما تقدم اشترطه لأنه يأتي به بعد تمامها لان ذلك تكرير
للقسم لا ليمين ذكره في المطالب عن نص الشافعى وبمثل صرحوا في اللعان وهل يشترط أن يقول في
اليمين وقتله وحده أو مع زيد أو عدا أو خطاً أو شبهة أو لا أو لا وجهان أو وجهها الثاني بل هو مستحب لانه
يذكر ذلك في دعواه والخلف يتوجه الى الصفة التي أحاطها الحاكم عليها فيقول والله لقد قتل هذا ويشير اليه
ان كان حاضراً ويرفع في نفسه ان كان غائباً أو يعرفه بما يتماز به من قبيلة أو حرفة أو لقب * (تنبيه) *
احترز بقوله المدعى عن المدعى عليه فإنه لو حلف ما ابتداء حيث لا لوث أو عند نكول المدعى مع
الماوث لا يسمى قسامة فإنما اعتدنا الايمان التي يحلفها المدعى ولا بد أن يكون اليمين في جهة المدعى ابتداء
حتى لو كانت اليمين في جهة المدعى عليه ابتداء ثم ردها على المدعى وحلف لا يسمى قسامة أيضاً كما
قدت به كلامه وقد بدت المدعى أيضاً بكونه وارثاً احترازاً عن صورته هي ما لو أوصى لله مستولدة سيدها
بقيمة عبده المقتول وهناك لو مات السيد فلها الدعوى على النص وإيس لها أن تقسم في الاطهر
وانما الذي يقسم هو الوارث وقوله على قتل أو رده عليه الخمسين فإنه يقسم عليه ولا يسمى قتيلاً اذ لم يحقق
حياته واجيب بأن منعه التهم للعبادة في معنى القتل وأورد عليه أيضاً قد الملفوف فإنه يقسم فيه مع
انه لا يتحقق فيه حالة القتل حياة مستقرة وأجيب بان المراد تحقق الحياة المستقرة في الجملة وقد تحققت
قبل ذلك ويندب له قضى أن يحذر المدعى إذا أراد أن يخاف ويأمره بتقوى الله عز وجل ويقرأ عليه ان
الذين يشكرون بعد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً الآية ويعرفه اسم اليمين الفاجرة والقول في تعليق اليمين زماناً
ومكاناً ولغظاً فيه ماسبق في الاعان ومنه ما هو مخرج الدعوى واليمينات (ولا يشترط موالاتها) أى

الاعيان فلو خلفه القاضى حسين عينا في حسين يوما مع (على المذهب) لان الاعيان من جالس المحج
 والتج يجوز نفيها كقولهم شهد الشهود متفرقين وقيل بشرط لان الموالاة اثر في الزجر والردع وهذا هو
 الاشبه في الامان وفرق الاول بينهما بان الامان اول بالاحتياط لانه متعلق به العقوبة البدنية ويحتل به
 النسب وتشيع الفاحشة (ولو غفلها) أى الاعيان (جنون) من الخائف (أو غفاه) منه (بني)
 اذا اتفاق على ماضى ولا يجب الاستئناف اعمالى عدم اشتراط الموالاة فظاهر وأما على اشتراطها فاقام
 المذموم وهذا بخلاف ما لو عزل القاضى أو مات في خلافها فإنه لا يبنى بل يستأنف الا ان عاد الموزول قبلى
 المدعى بناء على أن الحاكم يحكم به له وانما يستأنف فيما اذاولى غيره تشييعا بما عزل القاضى أو مات
 بعده مع البينة وقيل الحكم وبما لو أقام شاهد واحد وأراد أن يحلف معه فزول القاضى وولى آخر
 لابد من استئناف المدعى والشهادة (ولو مات) الولي المقسم في انشاء الاعيان (لم يبن وارثه) بل
 يستأنف (على الصحيح) المتخصص لان الاعيان كالخبرة الواحدة ولا يجوز أن يستحق أحد شيئا من غيره
 وليس كما لو أقام شعار البينة ثم مات حيث يضم وارثه اليه الشعار الثاني ولا يستأنف لان شهادة كل شاهد
 مستقلة بدليل انه اذا تضمنت البينة اليها فبالحكم بها بخلاف ايمان القسامة لاستقلال بعضها بدليل
 انه لو انضم اليه شاهد فبالحكم بها مع ما والثاني يبنى لان اذا كانا نبي عينا بعض الورثة على بعض في
 توزيع القسامة عليهم فبناء الوارث على عينا المورث أولى أما اذا تمت ايمانه قبل موته فلا يستأنف وارثه
 بل يحكم له كما لو أقام بينة ثم مات وأما وارث المدعى عليه فيبنى على ايمانه اذا تداخل وثة الاعيان وكذا يبنى
 المدعى عليه لو عزل القاضى أو مات في خلافها وولى غيره والفرق بين المدعى والمدعى عليه أن عينا المدعى
 عليه لا يبنى فتدفع به معها وعينا المدعى لا يثبت فيتوقف على حكم القاضى والقاضى الثاني لا يحكم بحجة
 أقامت عند الاول * (تنبيه) * عزل القاضى وموته بعد تمام الاعيان كهما في أنماها في طرف المدعى
 وطرف المدعى عليه فيأبى فيه مامر (ولو كان للقتل ورتة) خاصة ان كان قاتلا (وزعت) أى الاعيان
 الخمسون عليهم (بحسب الارث) لان ما ثبت بايمانهم يقسم بينهم على فرائض الله تعالى فوجب أن يكون
 البين كذلك ونخرج بقولنا خاصة ما لو كان هناك وارث غير حائر وشريكه يثبت المال فان الاعيان لم توزع
 بل يحلف حسين عينا كما لو نكل بعض الورثة أو غاب يحلف الحاضر حسين في زوجة وبنت تحلف الزوجة
 عشر أو البنت أربعين يجعل الاعيان بينهم ما أختاروا لان سهامها خمسة وللزوجة منها واحد ولا يثبت
 الباقي بذلك بل حكمه كمن مات بلا وارث وسيأتي حكمه * (تنبيه) * قوله بحسب الارث ليس فيه بيان
 انه بحسب أسماء فرائضهم أو سهامهم وذلك لظاهر أثره في العول كزوج وأم وأختين لآب وأختين
 لأم أصها من ستة وقول الى عشرة فهل تقسم الاعيان بينهم على أصل الفريضة أو على الفريضة وهو لها
 وجهان أحدهما كما في الحاوى الثاني فصاف الزوج على هذا خمس عشرة وكل أخت لآب عشرة وكل
 أخت لأم خمسة والام خمسة وفي صور والجميع الاخوة تقسم الاعيان كقسم المال وفي المعادة لا يحلف ولآب
 ان لم يأخذ شيئا وان أخذ شيئا حلف بقدر حقه وظاهر عبارته التوزيع بحسب الارث المحكوم به ناسرا
 وليس مرادا وانما هو بحسب الارث المحتمل فان كانت الورثة ابنا وأختين فلا توزع الخمسين بحسب الارث
 الناجز بل يحلف الابن ثلثي الخمسين ويأخذ النصف ويحلف الخنثى نصف الخمسين ويأخذ الثلث ويتوقف
 الباقي بينهما والضايف بالاحتياط في الطرفين الحالف بالاكثر والاخذ بالافضل (وجبر المنكسر) ان لم
 تنقسم بحجة لان البين لا يتبعه ولا يجوز اقاطه لئلا ينقص نصيب القسامة ولو كان ثلاثة بنين حلف
 كل منهم سبعة عشر أو تسعة وأربعين حالف كل عيني (وفي قول) يخرج (يحلف كل) منهم (خسرين)
 لان العدد في القسامة كاليمين الواحدة في غيرها وأجاب الاول بان اليمين الواحدة لا يمكن قسمتها
 بخلاف ايمان القسامة (ولو نكل) عن الاعيان (أحدهما) أى الوارثين (حالف) الوارث (الاخر)

(خمسین) عینا وأخذ حصته لأن الدية لا تستحق بأقل منها وما سبق من توزيع الأيمان مقيد بحضور
 الوارثين وكألهم (و) حينئذ (لوعاب) أحدهما أو كان صبيا أو مجنونا (حلف الآخر خمسین وأخذ
 حصته) في الحال لأن الخمسين هي الحجة فلو كان الوارث ثلاث عصابات كانوا أحدهم حاضرا وأراد أن يحلف
 حالف خمسین عینا وأخذ ثلث الدية فإذا حضر الثاني حلف خمسة وعشرين وأخذ الثلث فإذا حضر الثالث
 حلف سبعة عشر ويقاس به ذاعيره قال الاسنوي وهذا المنهاج إذا قلنا ان تكذيب بعض الورثة
 لا يمنع القسامة وهو رأي البغوي فان قلنا بمنع وهو الصحيح تعين انتفاض الغائب أي وكل الزايف وقد
 يجاب بأننا حققنا الاستحقاق والاصل عدم المناع فان وجد عمل بمقتضاء ولو حلف الحاضر أو الكامل ثم
 مات الغائب أو الناقص وورثه الحالف لم يأخذ نصيبه إلا بعد أن يحلف حصته ولا يجب مامضى لأنه لم
 يكن مستحقا له حينئذ ولتبين أن الغائب كان ميتا حال الحلف فينبغي كإقال ابن شهاب الأتمةاء بحلفه
 لأنه حينئذ كان هو الوارث فاشبه ما لو باع مال أبيه طائفا حياته فبان ميتا (والا) أي وان لم يحلف الحاضر
 أو الكامل (صبر للعائب) حتى يحضر وللصبي حتى يبلغ وللعجنون حتى يفيق فيحلف ما ينصحه من الأيمان
 ثم ما سبق محله في الأيمان الصادرة من المدعي أما الصادرة من المدعى عليه فإشارتها بقوله (والمذهب
 أن يمين) الشخص (المدعى عليه) قتل (بالوثة) نخسون (و) اليمين (المردودة) منه (على المدعي)
 بان لم يكن لوثة أو كان ونسك المدعي عن القسامة فردت على المدعي عليه فنسك على المدعي مرة ثانية
 نخسون (أو) اليمين (المردودة) (على المدعي عليه) بسبب نسك المدعي (مع لوثة) نخسون (واليمين)
 أيضا (مع شاهد) وقوله (نخسون) راجع للعصبة كالتقير لانها فيها ذكر يمين دم حتى لو تعدد
 المدعي عليه حلف كل خمسين ولا توزع على الاظهر بخلاف تعدد المدعي والفرق أن كل واحد من المدعي
 عليهم ينفي عن نفسه القتل كإلزامه من انفراد كل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يشته الواحد لو انفراد بل
 يثبت بعض الارث فيحلف بقدر الحصة والقول الثاني يحلف بمينا واحدة في الجميع لان ذلك ليس بمماورد
 فيه النص بالخمسین * (تنبيه) * كلامه مشعر بحكاية المذهب في كل من هذه المسائل ولم يحكمه
 في ال روضة الا في الثالثة وحتى فيما عداها الخلاف قولان أظهرهما أن الحلف نخسون واعتد عن
 المصنف بان حكاية المذهب في مجموع المسائل بالنظر للثلاثة والاحسن في المردودة واليمين نصهما عطفًا على
 اسم ان قبل استكمال خبرها ويجوز عند الكسائي رفع وأطاق الشجاعت تعدد اليمين مع الشاهد وينبغي
 أن يقيد بالعمد أما قتل الخطأ وشبه العمد فيحلف مع الشاهد يمين واحدة كالمبر عن تصريح الماوردي
 في الكلام على أن شهادة العدل لوثة (ويجب بالقسامة) من المدعي (في قتل الخطأ أو) قتل (شبه
 العمد دية على العاقل) مخففة في الأول مغلظة في الثاني لقيام الحجة بذلك كقولها قامت به بيعة فان قبل كان
 المصنف مستغنيا عن هذا بما قدمه في فصل العاقلة اجيب بأنه امتداد كرهنا للآيتوهم أن القسامة
 ليست كالبيعة في ذلك كأنهم ليست كالبيعة في العمد فانه لا يجب بها القصاص بل دية كما قال (وفي) قتل
 (العمد) دية حالة (على المقسم عليه) ولا قصاص في الجديد لخبر البخاري أم أن تدوا صاحبكم أو تأذوا
 بحرب وأطاق صلى الله عليه وسلم إيجاب الدية ولم يفصل ولو صلت الأيمان للقصاص لذكره وإن
 القسامة حجة ضعيفة فلا ترجح القصاص احتياطًا لأمراء الدماء كالشاهد واليمين (وفي القديم) عليه
 (قصاص) حيث يجب لوقايت بيعة بخبر الصبيحين أخافون وتستهقون دم صاحبكم أي دم قاتل صاحبكم
 ولانها حجة يثبت بها العمد بالاتفاق فيثبت بها القصاص كشهادة الرجلين وأجاب في الجديد عن الحديث بان
 التقدير بدل دم صاحبكم وعبر بالدم عن الدية لانهم يأخذونها بسبب الدم وعن التعليل بانتقاضها إذا ثبتت
 السرقة فبرجل وامرأتين فانه يثبت المال دون القطع واحترز بالقسامة عما لو حلف المدعي عند نسك
 المدعي عليه وكان القتل عمدًا فانه يثبت القود لانها كالأقار أو كالبيعة والقود يثبت بكل منهما (ولو ادعى)

قتلا (عدا بلوث) أى معه (على ثلاثة حضر أحدهم) فان اعترف بالقتل اقتصر منه وان أنكر
 (أقسم عليه خمسين وأخذ) منه (ثلاث الدية) من ماله على الجريد أوله أن يقتصر منه على القديم
 (وان حضر آخر) واعترف اقتصر منه وان أنكر (أقسم عليه خمسين) فى الاظهر كالأول لأن الإيمان
 السابقة لم تتنوله وأخذ منه ثلث الدية (وفى قول) يقسم (خمسا وعشرين) كالأول حضرا معا قوله
 (ان لم يكن ذكره) أى العائيب (فى الإيمان) التى حلفها للعاصم قيدا لقسمه للأول المرجوح كآثومه
 عبارة المصنف (والا) بان كان ذكره فيها (فينبغي) كالجحيم الحرر (الاكتفاء بها) ولا يحلف (بها)
 على صحة القسامة فى غيبة المدعى عليه (وهو الأصح) كإقامة البينة ووجهه مقابلة ضعف القسامة * (تبيينه) *
 قضية كلام المصنف أن هذا التقييد مقول الأصحاب وليس مرادا وأنها وباحت للراعى كإفادته ويسكت
 عن حكم الثالث اذا حضر وهو كالثانى فيما رفيه ثم ذكر مشابهة من يحلف فى القسامة فى قوله (و) كل
 (من استحق بدل الدم) من سيد أو وارث (أقسم) سواء كان مسلما أم كافرا أم كافرا أم فاسقا أم مجنونا
 عليه أم غيره (ولو) هو (مكاتب لقتل عبده) لانه المستحق لبدله ولا يقسم سيد بخلاف العبد المأذون
 له فى التجارة اذا قتل العبد الذى تحت يده فان السيد يقسم دون المأذون له لانه لاحق له ولو عجز المكاتب
 بعدما أقسم أخذ السيد القيمة كالمكاتبات التى بعد ما أقسم أوة له وقيل ذكره حلف السيد أو بعده فلا
 لبطلان الحق بالسكول كاحكام الامام عن الأصحاب وما ذكره عن نص المختصر وجرى عليه المارودى
 وغيره من ان السيد يحلف بمحمول على هذا التفصيل * (تبيينه) * احترز عن استحقاق الحما
 لو جرح شخص مسلما فأرثه وما ناله لا يثبت توليه القسامة لانه لا يستحق بدلها بل هو فى المملوك
 ويقوما من سيد أو وارث عن مسئلة المستولدة السابقة وهى ما لو أوصى السيد المستولدة بقيمة عبده
 المقتول فان الوصية تصح فاذا مات السيد قبل القسامة فان المستولدة تستحق القيمة ومع ذلك لا تقسم بل
 الوارث لان العبد يوم القتل كالللسيد والقسامة من الحقوق المتعلقة بالقتل فيرثها كسائر الحقوق
 واذا ثبتت القيمة صرفها الى المستولدة بموجب وصيته وتحقيق مراده كانه يقضى دينه (ومن أرث) بعد
 استحقاقه بدل الدم بان يموت الجرح ثم يرثه وليه قبل أن يقسم (فلا فضل) وبعبارة الحرر والأولى ولو
 عبر به كان أولى (ثانيه اقسامه) ايسلم لانه لا يتوزع فى حال ردته عن الإيمان الكاذبة فاذا عاد الى الاسلام
 أقسم أما اذا أرث قبل موته ثم مات الجرح وهو مرتد فلا يقسم لانه لا يرث بخلاف ما اذا قتل العبد وارث
 سيده فانه لا فرق بين أن يرث قبل موت العبد أو بعده لان استحقاقه بالمال لا بالارث (فان أقسم فى الردة
 صح) اقسامه واستحق الدية (على المذهب) لانه عليه الصلاة والسلام اعتد بإيمان اليهود قتل على أن
 عين الكافر صحيحة والقسامة نوع اكتساب للمال ولا يمنع منه الردة كالاختطاب قال الرازى وهو المشهور
 وعن المزنى وحكى قولنا يخرج منصوصا أنه لا يصح * (تبيينه) * محل الخلاف اذا مات أو قتل فى الردة
 فان عاد الى الاسلام اعتد به قتلها ولو أرث قبل موت الجرح وأسلم بعد موته لم يقسم لانه ليس بوارث
 (ومن لا وارث له) خاص (لإقامة فيه) وان كان هناك لو لم يعدم المستحق المعين لان دينه لعامة
 المسلمين وتخليفهم غير ممكن لكن ينصب القاضى من يدعى على من نسب القتل اليه ويحلفه فان نكل
 فهل يقضى عليه بالسكول أولا وجهان جزم فى الأنوار بالأول ومقتضى ما صححه الشبان فيمن مات بلا
 وارث فادعى القاضى أو من صوبه دينه على آخر فأنكر ونكل انه لا يقضى له بالسكول بل يجنب ليحلف
 أو يقر ترجيح الثانى وهو الوجه

* (فصل) * فيما يثبت موجب القصاص وموجب المال من اقرار وشهادة (انما يثبت موجب
 القصاص) بكسر الجيم من قتل أو جرح (باقرار أو) شهادة (عدلين) به لماسيا فى الشهادة ان
 شاء الله تعالى * (تبيينه) * أورد على حصره علم القاضى ونكول المدعى عليه وحلف المدعى فانه يثبت

بهما وأجيب عن الثاني برجوعه الى الاقرار أو اليئسدة ويستثنى من اطلاقه السحر فإنه قد يوجب
 القصاص ومع ذلك لا يثبت بالبينه بل بالاقرار فقط ككسبأتى (و) انما يثبت موجب (المال) من قتل
 أو جرح خطأ أو شبهة عمد (بذلك) أى اقراره أو شهادة عدلين أو علم القاضى (أو رجل وامرأتين أو)
 رجل (ويعين) لا يأسرأتين ويعين لمسايتى في بابه فان هذه المسائل من جملة ما يأتى فى كتاب الشهادات
 ذكرت هنا تبعاً لما فى رضى الله تعالى عنه وباتى ثم الكلام على صفات الشهود والمشهد به مستوفى
 وفى باب القضاء يبان أن القاضى يقضى بعلمه * (تنبيهه) * قوله والمال هو بالجر عطفاً على القصاص
 وحيث نذر على حصره القسامة فى محل الاوث فان المال يثبت باليمين فقبحا والمراد باليمين فى كلامه الجنس
 لا الافراد لما مر من تعدد اليمين مع الشاهد وانما يثبت المال بجرل وامرأتين اذا ادعى به عينا فلو ادعى
 القصاص فشهد له رجل وامرأتان لم يثبت القصاص ولا الدية فان قيل لو أقام فى السرقة رجلاً
 وامرأتين ثبت الغرم لا القطع فهلا كان هنا كذلك أجيب بان الشهادة بالسرقة توجب ماله اذا كانت
 البينة لا يثبت بها القطع ببقى الغرم بخلاف الجنابة فانها توجب القود عينا أو أحدهما لا بعينه فلو
 أو جنى الدية فى العمد أو جنى ما فيه خلاف مقتضى الجنابة (ولو عفا) مستحق قصاص فى جنابة توجب
 (عن القصاص) ليقبل للمال رجل وامرأتان أو رجل وبعين (لم يقبل) أى لم يحكم به بذلك (فى الاصح)
 المنصوص لان المال انما يثبت بعد ثبوت القصاص ولم يثبت قبضى أن يثبت القصاص ليعتبر العفو
 والثانى يقبل وصححه الماوردى لان القصد المال وعلى الاول لو أقام بينة بعد عفو بالجنابة المذكورة
 هل يثبت القصاص لان العفو غير معتبر أولاً لانه أسقط حقه لم أر من تعرض له والظاهر الاول
 * (تنبيهه) * محل الخلاف ان انشأ الدعوى والشهادة بعد العفو أم لو ادعى العمد وأقام رجلاً وامرأتين
 ثم عفا عن القصاص على مال وقصد الحكم له بتلك الشهادة لم يحكم له بها قطعاً لانها غير مقبولة حين أقيمت
 فلم يجز العمل بها كما لو شهد بهى أو عبداً بشئ ثم بلغ الصبي أو عتق العبد (ولو شهد هو) أى الرجل
 (وهما) أى المرأتان (بهاشمة قبلها) ايضاح لم يجب أرشها على المذهب) المنصوص لان الهشم المشتغل على
 الايضاح جنابة واحدة واذا استتمت الجنابة على ما يوجب القصاص احتيل لها فلا يثبت الا بحجة
 كالملة وفى قول يجب ارشها وهو مخرج من نص آخر فيما اذا رضى الى زيد سها ففرق منه الى غيره انه
 يثبت الخطأ الوارد على الثانى بجرل وامرأتين وشاهد وبعين اهـ والمذهب تقرير النصبين والفرق
 ان الهشم المشتغل على الايضاح جنابة واحدة وفى مسألة مرور السهم حصل جذايتان لاتعلق لاحدهما
 بالآخرى ومن ذلك يعلم أن صورة مسألة الكتاب اذا كان ذلك من شخص واحد بجنابة واحدة فان
 كان من جنابيتين أو من جان واحد فى مرتين ثبت ارش الهاشمة بذلك كما نقله فى أصل الروضة فى الثانية
 عن بحث الامام مع الرجل والمرأتين ومثله الرجل مع اليمين وتؤخذ الاولى من هذه بطريق الاولى
 فكلام الوسيط يقتضى القطع بما قاله الامام (وليصرح الشاهد بالمدعى) به بفتح العين وجوبا (ولو)
 قال) الشاهد (ضربه) أى الجنى عليه (بسيوف جرحه) فثبت (هذا القتل المدعى به لاحتمال
 أن يكون مات بسبب آخر (حتى يقول) الشاهد (فمات منه) أى من جرحه (أو فقتله) أو أنه رده
 أو نحو ذلك كضربه فمات مكانه كما نقله الشيخان عن نص المختصر لينتفى الاحتمال المذكور (ولو قال)
 الشاهد (ضرب) الجانى (رأسه) أى الجنى عليه (فادماه أو) ضرب رأسه مثلاً (فأسال) الضرب (دمه)
 ثبتت) بذلك (دائمة) عملاً بقوله بخلاف ما لو قال فسال دمه لم تثبت لاحتمال حصول السبيلان
 بسبب آخر (ويشترط لموضحة) أى فى الشهادة بما أن يقول الشاهد (ضربه فأوضح عظم رأسه) لانه
 لا شئ يحتمل بعده (وقيل يكنى فأوضح رأسه) من غير تصريح بايضاح العظم وظاهر الروضة كالمصالحا
 الجرم به ونقله الباقرين عن نص الام والمختصر وهو المعتمد لفهوم المقصود بذلك عرفاً (ويجب) على

الشاهد (بيان معناه) أى الموضحة (وقدرها) بالمساحة أو بالإشارة إليها إذا كان على رأسه مواضع
 (ليمكن) فيها (القصاص) فإن لم يكن رأسه الموضحة واحدة وشهد الشاهد بأنه أوضع رأسه لم
 يثبت القصاص أيضا لجواز أنه كان على رأسه موضحة صغيرة فوسعها غير الجاني * (تنبيه) * افهم
 قوله ليكن قصاص أنه بالنسبة لوجوب الدية فيه لا يحتاج إلى بيان وهو الأصح المنصوص (ويثبت
 القتل بالسحر باقراره) من الساحر قال قال قتله بسحري وهو يقتل غالبا فعمد فعليه القردوان قال
 يقتل بأدراشه بعد وان قال أشعلت من اسم غيره إلى اسمه نغطا ويجب في هاتين الصورتين دية في مال
 الساحر لا على عائلته لأن اقراره لا يلزمهم إلا أن صدقه العاقلة فالدية عليهم فقوله في الوجيز والدية
 على العاقلة محمول على هذا والجل على هذا أولى من قول الدميري أنه وهم أو سبق قلم ويثبت السحر
 أيضا باليمين المردودة كان يدعى عليه القتل بالمعصر فينكر ويشكل عن اليمين فتدعى على المدعى بناء على
 الأصح من أنها كالأقرار وقد يقال إن هذه داخلة في عبارة المصنف ويجعل قوله باقرار حقيقة أو حكما
 وإن قال إن معصره كفر قتل به الآن يتوب ويثني كما قال بعض المتأخرين إن يستفسر إذا قد يفتن
 ما ليس بكفر كفر ولو قال آذنته بسحري ولم أمرضه نهى عنه فان عاد عزز كذا قاله ولو قيل بأنه يعزر
 على قوله الأول كما قال شيخنا لم يعد وإن قال أمرضته عزز فان مرض به وتأم حتى مات كان لو أنان
 قامت بيئته بأنه تأم به حتى مات ثم يخاف الولي أنه مات بسحره ويأخذ الدية فإن ادعى الساحر برأه من
 ذلك المرض واحتمل برؤه بان مضت مدة يحتمل برؤه فيما صدق بيمينه وإن قال قتل بسحري ولم يمس
 أحدا عذر لا تركابه محرما ولا قصاص عليه ولا حد لأن المستحق غير معين * (تنبيه) * السحر لغة
 صرف النسي عن وجهه يقال مسحك عن كذا أى صرفك عنه واصطلاحا مزاوله النفوس الخبيثة
 لأفعال وأقوال يترتب عليها أمور خارقة للعادة واختلاف به دل وهو تخيل أو حقيقة قال بالاول المعثلة
 واستدلوا بقوله تعالى يخيل اليهم سحرهم أنهم ناسي وقال بالثاني أهل السنة وبطلان السكاب والسنة
 الصحيحة والساحر قد يأتي بفعل أو قول يتغير به حال المسحور فيمرض ويعوت منه وقد يكون ذلك بوصول شيء
 إلى بدنه من دخان أو غيره وقد يكون دونه ويفرق به بين الزوجين ويكفر معتقدا بأباحته فان تعمد
 تعاميا أو تعاميا أو فعلا ثم فسك منها حرام لحوف الافتتان والاضرار بالناس بخلاف ابن أبي هريرة في قوله
 يجوز تعلمه وتعليمه لاوقوف عليه لا للعمل به بل إن احتج فيما إلى تقديم اعتقاد مكفر كفره قال امام الحرمين
 ولا ينافر السحر الا على فاسق ولا تظهر الكرامة على فاسق وليس ذلك بمقتضى العقل بل مستفاد من إجماع
 الامم و (لا) يثبت السحر (بيئته) لأن الشاهد لا يعلم قصد الساحر ولا يشاهد تأثير معصره (تنبيه) * قد
 يفهم كلام المصنف أنه لا مدخل للبيعة في ذلك أصلا لكن في الكفاية أن ما ينشأ عن ذلك السحر يثبت
 بالبيئته أيضا كقولنا محتره بنوع كذا فشهد عدلان كما سحرين ثم تابا بان هذا النوع يقتل غالبا
 أو نادرا فيثبت بما يشهدان به * (فائدة) * لم يبلغ أحد من السحرة إلى الغاية التي وصل إليها القبط
 أيام دلو كما ملكة مصر بعد فرعون فأنهم وضعوا السحر على البرابي وصوروا فيها صور عبادة كبر الدنيا
 فأى عسكر قد هدم أتوا ذلك العسكر المصور فافعلوه به من قلع الاعيين وقطع الاعضاء انفق
 نظيره للعسكر العاصد لهم فيخاف منهم العساكر وأقاموا ستمائة سنة بمصر بعد غرق فرعون
 وجنوده منهم المملوك والأمراء قال الدميري حكاه القراني وغيره وذهب قوم إلى أن الساحر يقبل
 بسحره الاعيان ويجعل الانسان حمارا بحسب قوة السحبر قال الدميري وهذا واضح البطلان لأنه لو
 قدر على هذا القدرة قدر أن يرد بنفسه إلى الشباب بعد الهرم وأن يمنع نفسه من الموت ومن جلة أنواعه
 السيمياء وأما الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل والسحري والشعير والشيخة فمرام تعليمها وتعلمها وفعلا
 وكذا إعطاء العوض أو أخذها عنها بالصلح الصحيح في حلوان السكاكين والباقي بغيره والسكاكين من يخبر

بواسطة النجم من الغيبات في المستقبل بخلاف العراف فإنه الذي يخبر عن الغيبات الواقعة كعين
 السارق ومكان المسروق والضاالة قال في الروضة ولا يغتر بجهالة من يتعاطى الرمل وان نسب الى علم
 وأما الحديث الصحيح كان نبي من الانبياء يخطفن وافق خطه فذلك فعنه من علمهم موافقته له فلا
 بأس ونحن لانعلم الموافقة فلا يجوز لنا ذلك * (فرع) * لو اعترف شخص بقتله انسانا بالعين فلا ضمان
 ولا كفارة وان كانت العين حقا لم يمسلم العين حق ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين لانها
 لا تفضي الى القتل غالبا ويسن للعائن أن يدعو للمعين بفتح العين بالمأثور وهو اللهم بارك فيه ولا تضره
 وأن يقول ماشاء الله لا قوة الا بالله قال في الروضة وأن يغسل داخل ازاره مما يلي الجلد بماء وعبارة
 ابن المقرئ وأن يغسل جلده مما يلي ازاره بماء ثم يصب على المعين قبل وينبغي للسلطان منع من عرف
 بذلك من مخالطة الناس ويأمره بلزوم بيته ويرزقه ما يكفيه ان كان فقيرا فان ضرره أشد من ضرر
 المجنوم الذي منعه عمر رضي الله تعالى عنه من مخالطة الناس وذكر القاضي حسين أن نبيامن الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام استكثر قومه ذات يوم فأمان الله منهم مائة ألف في ليلة واحدة فلما أصبح شكوا
 الى الله تعالى ذلك فقال الله تعالى له انك استكثرتهم فأعنتهم فهلا حصنتهم حين استكثرتهم فقال يارب
 كيف أحصنهم فقال تعالى تقول حصنتكم بالحق القيوم الذي لا يموت أبدا ودفعت عنكم السوء عافاك
 لاحول ولا قوة الا بالله قال القاضي وهكذا السنة في الرجل اذا رأى عينه سليمة وأحواله معتدلة يقول
 في نفسه ذلك وكان القاضي يحصن تلامذته بذلك اذا استكثرهم وذكر الامام نضر الدين في بعض كتبه
 ان العين لا تؤثر بمن له نفس شريفة لانها المستعظام للشيء وبار وماذا القضي عن بعض الانبياء برذلك
 قال الزركشي وسكنوا عن القتل بالخال ولم أرقه نقلا وأفتى بعض المتأخرين بأنه يقتل اذا قتل به لان له
 فيه اختيارا كالساحر والصواب انه لا يقتل به ولا بالدعاء عليه كما نقل ذلك عن جماعة من السلف قال
 مهدي بن ميمون حدثنا غيلان بن جريان عن معارف بن عبد الله بن الشخير كان بينه وبين رجل كلام
 فكذب عليه فقال معارف اللهم ان كان كاذبا فأمتة فخرميتا فرفع ذلك الى ياد فقال قتلت الرجل
 فقال لا ولكنك ادعوه وافقت أجلا (ولو شهد لمورته بجرح قبل الاندمال لم تقبل) للثمة لانه لو مات
 مورته كان الارسله فكأنه شهد لنفسه قال أبو علي الفارقي الا أن يكون على الجرح دين يستغفر
 تركته فتقبل شهادته لانه لا يجوز بذلك لنفسه نفعا وتبعه على ذلك تليذه أبو سعيد بن أبي عمرو قال
 الاسنوي وفيه نظر لان الدين لا يمنع الارث وربما يبرأ منه وقال الاذري فيه وثقة وتقوى فيما اذا
 كانت الديون لا يتصور والابراء منها كالكزوات والوقوف العامة أو كانت لطفل أو مجنون اه والظاهر
 اطلاق كلام الاصحاب لان التهمة موجودة لاحتمال ظهور مال مورته مخفيا قال الرافعي وشهادتهم
 بتركية الشهود كشهادتهم بالجرح * (تنبيه) * أطلق الشيخان الجرح وقيد الامام بجرح يمكن أن
 يفضي الى الهلاك وكلام المصنف قد يروى باعتبار الارث حالة الشهادة حتى لو كان يحججوا ثم زال المسامح
 يقبل والمذهب انه لو مات قبل الحكم بشهادتهم باطلت أو بعده فلا (وبعده) أي الاندمال (يقبل)
 جزم لا انتفاء التهمة حينئذ * (تنبيه) * أطلق المصنف المورث وهو مقيد بغير أصله وقرعه كما يعلم من
 باب الشهادات لان شهادتهم لا تقبل مطلقا للبعضية (وكذا) لو شهدا مورته (بمال في مرض مورته)
 تقبل (في الاصح) عند الاكثرين لما مر والثاني لا تقبل كالجرح وقرق الفارق بينهما بانهما اذا شهدا
 بالمال لم يحصل لهما نفع حال وجوبه لان المال يحصل للمشهد له وينفذ تصرفه فيه في الملاذ وشهواته
 واذا شهدا له بالجراحة كان النفع حال الوجوب لهما لان الدية قبل الموت لم تجب وبعده تجب لهما
 وقرق الرافعي بان الجرح سبب الموت النافق للحق فاذا شهد بالجرح فكأنه شهد بالسبب الذي ثبت
 به الحق وهما بخلافه (ولا تقبل شهادة العاقلة بفسق شهود قتل) أو قطع طرف خطأ أو شبه

عمد (يحملونه) وقت الشهادة لانهم يدفعون عن أنفسهم العرم فان كانوا لا يحملونه اوقت الشهادة
 فقلت فان كانوا من فقراء العاقلة فالنص ردها أيضا أو من أبا عدهم وفي الاقربين وقاءه ولو اوجب فان نص
 قرواها والفرق ان المال غانورائح والمعنى غير مستبعد فحصل التهمة وموت القريب كاستبعاد
 الاعتقاد لا لتحقيق التهمة بمنزلة واحترز المصنف بقوله قتل يحملونه عمالوشهدوا بقتل بينة القتل
 العمد وبينه الاقرار بالقتل فانها مقبولة لعدم التهمة اذ لا تحمل * (تنبيه) * لو قال ولا تقبل شهادة
 العاقلة فسقط شهود ما يحمله ليدخل ما قدرته في كلامه لكان أولى واعلم انه يشترط في الشهادة السلامة
 من النكاذب (و) حينئذ (لشهود اثنين على اثنين بقتله) أى شخص (شهودا) أى المشهود عليهم
 مبادرة (على الاولين) أو غيرهما (بقتله فان صدق لولى الاولين حكم بهما) لسلامة شهادتهما مع
 ائتمه وسقطت شهادة الاخرين لانهم يدفعان بشهادتهما عن أنفسهما القتل الذى شهد به الاولان
 والدافع متهم في شهادته * (تنبيه) * قضية كلامه ان الاولين اعيا بحكم بشهادتهما اذا صدقهما لولى
 وليس مرادى بشرط عدم تكذيبهما فان شهادتهما بعد صدور الدعوى مسعوعة للاقضى الحكم بها
 وان لم يصدقهما لولى لان دعواه القتل على المشهود عليهم وطلب الشهادة كافى في جواز الحكم بكامله
 الباقين (أو) صدق (الاخرين أو) صدق (الجميع أو كذب الجميع) أى الشاهدان في
 المسائل الثلاثة أما الاولى فلان في تصديق الاخرين تكذيب الاولين وعداوة الاخرين له أو أمانى
 الثانية فلا ريب في تصديق كل فريق تكذيب للآخر وأما الثالثة فالامر فيها ظاهر * (تنبيه) * قد
 استشكل تصوير هذه المسئلة بان الشهادة على القتل لا تسمع الا بعد تقديم الدعوى على الصحيح ولا بدنى
 الدعوى من تعيين القاتل فكيف يشهدان ثم يرجع لولى وأجيب بأوجه ذكرتها في شرح التنبيه
 أحدها أن يدعى لولى على اثنين ويشهد له بذلك شاهدان فيبادر المشهود عليهم بشهادته على
 الشاهدين أو غيرهما كحضر بانهم القاتلان وذلك بقرينة للعالم فيراجع لولى وبأله احتياطا
 وينظر هل يستمر على الدعوى أو يعود الى تصديق الاخرين أو الجميع أو يكذب الجميع وهل يبطال
 حقه من الدعوى مقتضى عبارة المصنف عدم البعاطل قال الزركشى وينبغي أن يأتى فيه ما سبق في تكذيب
 بعض الورثة لكن عبارة الجهور عمال (ولو أقر بعض الورثة) ولو فاسقا (بمعلوم بعض) منهم عن القصاص
 سواء عينه أم لا (سقط القصاص) لانه لا يتبع بعض ولو اعترف بسقوط حقه من حق الباقى واحترز
 سقوط القصاص من الدية فانما الاتساع بل ان لم يعين العاقبى فلا ورثة كلهم الدية وان عينه فاسكر فكذلك
 وبصدق يمينه انه لم يعف وان أقر بالمعروف أنا أو مطلقا سقط حقه من الدية والباقيين حصتهم منها
 * (تنبيه) * يشترط لاثبات العفو عن بعض الورثة عن القصاص لانه حصته من الدية شاهدان لان
 القصاص ليس بمال وما لا يثبت بجمعة ناقصة لا يحكم بسقوطه أما اثبات العفو عن حصته من الدية فيثبت
 بالحجة النافذة أيضا من رجل وامرأتين أو رجل وعين لان المال يثبت بذلك فكذا اسقاطه وخرج بقوله
 أقر المشهود فانه ان كان فاسقا أو لم يعف العاقبى فكلا قرار وان كان عدلا وعين العاقبى وشهد بانها
 عن القصاص والدية جميعا بعد دعوى الجاني فثبت شهادته في الدية ويخاف الجاني مع الشاهدان العاقبى
 عن الدية لاعتناء وعن القصاص لان القصاص سقط بالاقرار فسقط من الدية حصته العاقبى وان شهد
 بالعفو عن الدية سقط لم يسقط قصاص الشاهد (ولو اختلف شاهدان في زمان) للقتل كان قال أحدهما
 قتله في الليل والاخر قال في النهار (أو مكان) له كان قال أحدهما قتله في المسجد وقال الاخر قتله
 في الدار (أو آله) له كان قال أحدهما قتله بسيف وقال الاخر قتله برمح (أو هيئة) له كان قال
 أحدهما حرقته وقال الاخر شقه نصفين (لقت) شهادتهما وللولث بهم الا ان كل واحد ناقص
 صاحبه وذكر الهيئة مريد (وقيل) هذه الشهادة (لوث) فيقسم لولى وتثبت الدية لانهما معا على

أصل القتل والاختلاف في الصفة بما يكون غلطاً أو سيئاً فان قيل لم يحلف على الأول مع من وافقه
منهم أو يأخذ البديل كمن ظهروا من السرفة أوجب بان باب القسامة أمره أعظم ولهذا غلطاً فيه بتكرير
الايان * (تنبيهه) * هذا اذا شهد على الفعل ولو شهد على الاقرار لم يضر اختلافهما في الزمان كالحلف
عليه في الام ولا في المكان كما قاله ابن المقرئ لانه لا اختلاف في القتل وصفته بل في الاقرار نعم ان عينا أو ما
أو نحوه في مكانين متباعدين بحيث لا يصل المسافر من أحدهما الى الآخر في الزمن الذي عيناه كان شهد
أحدهما بأنه أقر بالقتل بمكة يوم كذا والآخر بأنه أقر بقتله بمصر ذلك اليوم فتأخروا الشهادة * (حاشية) *
لو شهد أحدهما على المدعي عليه بالقتل والآخر بالاقراؤه فلو ثبت به القسامة دون القتل لانهم
لم يتفقا على شيء واحد فان ادعى عليه الوارث قتل عمداً أقسم وان ادعى خطأ أو شبهه حلف مع أحد
الشاهدين فان حلف مع شاهد القتل فالدية على العاقلة أو مع شاهد الاقرار فعلى الجاني وان ادعى عليه
عمداً فشهد أحدهما باقراره بقتل عمداً والآخر باقراره بقتل مطلق أو شهد أحدهما بقتل عمداً والآخر
بقتل مطلق ثبت أصل القتل لاتفاقهما عليه حتى لا يقبل من المدعي عليه انكاره وطولب بالبيان لصفة
القتل فان امتنع منه جعل ناكلاً وحلف المدعي بين الرد انه قتل عمداً واقتص منه وان بين فقال قتلته عمداً
اقتص منه أو عني على مال أو قتل خطأ فلا مدعي تخليفه على نفي العمدية ان كذبه فاذا حلف لزمه دية
خطأاً اقراره فان نكل عن العمد حلف المدعي واقتص منه ولو شهد رجل على آخر انه قتل زيدا أو آخر انه قتل
عمر أقسم ولياهاما لاصول اللوث في حقهما جميعاً

*) (كتاب البغاة) *

جسع باغ والبغي الظلم ومجاوزة الحد سوا بذلك لظلمهم وعدو لهم عن الحق كما يقال بغت المرأة اذا جرت
وافتحته في المحرر بقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو الآية وليس فيها ذكر الخروج
على الامام لكنها تشمله لعمومها أو تقتضيه لانه اذا طالب القتال لبغي طائفة على طائفة فالبغي على الامام
أولى والاجماع منعقد على قتالهم قال الشافعي رضي الله تعالى عنه أخذت السيرة في قتال المشركين من
النبي صلى الله عليه وسلم وفي قتال المرتدين من أبي بكر رضي الله تعالى عنه وفي قتال البغاة من على رضي الله
تعالى عنه وقد عرف المصنف رضي الله عنه البغاة بقوله (هم) مسلمون (مخالفو الامام) ولو جاورهم عادلون
كما قاله القفال وحكام ابن القشيري عن معظم اصحاب ومافي الشرح والروضة من التقييد بالامام العادل وكذا
دروفي الام والمختصر مرادهم امام أهل العدل فلا ينافي ذلك وبذلك قول المصنف في شرح مسلم ان الخروج
على الاثمة وقتالهم حرام باجماع المسلمين وان كانوا فسقة ظالمين لكن نوزع في الاجماع بخروج الحسين على
يزيد معاوية وابن الزبير على عبد الملك بن مروان ومع كل منهما خلق كثير من السلف وقد يقال ان
مراده الاجماع بعد ذلك وفرق بعضهم بين من تغلب على الامامة فيجوز الخروج عليه اذا جاور وبني وبين من
عقدت له الامامة فلا يجوز ويحصل مخالفة الامام بأحد أمرين اما بخروج عليه (و) اما بسبب (ترك
الانقياد) له (أو) لاهذين الأمرين بل بخروج عن طاعته بسبب (منع حق) مالي لله تعالى أولاً أدى
أو غيره كفصل أو حشد (توجه عليهم) لان الصديق رضي الله تعالى عنه فأنل مائتي الزكاة لمنعه الزكاة
ولم يخرجوا عليه وانما سمنوا الحق المتوجه عليهم وانما يكون مخالفو الامام بغاة (بشرط شوكه لهم) بكثرة
أو قوة ولو لم يحسن بحيث يمكن معهما مقاومة الامام فيحتاج في ردهم الى الطاعة لكافة من بذل مال وتحصيل رجال
(و) بشرط (تأويل) يعتقدون به جواز الخروج عليه أو منع الحق المتوجه عليهم لان من خالف من
غير تأويل كان معاند الحق * (تنبيهه) * يشترط في التأويل أن يكون فاسداً لا يقطع بقضائه بل
يعتقد ونفيه جواز الخروج كتأويل الخارجين من أهل الجمل وصفين على رضي الله تعالى عنه بأنه
يعرف قتلة عثمان رضي الله عنه ويقرر عليهم ولا يقتص منهم لو طأنه اياهم وتأويل بعض مائتي الزكاة

من أبي بكر رضي الله تعالى عنهم بانهم لا يدفعون الزكاة الا الى صلاته سكت لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم
 (و) بشرط (مطاع فيهم) أي متبوع بعمل به فؤة اشركتم وان لم يكن اماما منكم بانهم يصرون
 عن رأيه اذ لا فؤة لمن لا يجمع كلهم مطاع وهذا قوله الرادى عن الامام وظاهر كذا انه ان المطاع شرط لمحصل
 الشوكة لانه شرط آخر غير الشوكة كما يقتضيه تغيير الكتاب. ولذا لم يذكر في المردود غير شرطين وبطل
 المطاع بيد ابي الشوكة (فيلو) بشرط (امام منصوب) فيهم حتى لا تتعامل الاحكام بينهم وهذا ما نسب
 الرادى لغيره ونسب الامام لهم فلم وجزمه بجمع كثير (فتبينان) أحدهما كلام الله فأنهم اقتدار وجوه
 شخصين على هذا الوجه. وليس مراد اهل المراد انه لا بد من مطاع وهل بشرط أن يكون منصوبا به وجهان
 أحدهما ما عدا الأكثرين المع لان عليا رضي الله تعالى عنه قال اهل الجبل ولا امام لهم وأهل سفن قبل نصب
 امامهم وسكت المصنف من شرط آخر وهو المراد البغاة بزيادة أو قربة أو موضع من الصحراء كما سئل
 الروضة وأما ما عدا جمع وحتى الماوردي الاتفاق عليه الثاني ليس أهل البقي بلسنة كما أنهم ليسوا بكفرة
 لانهم اعماخا قبل بتأويل جائز باعتقادهم ليحكمهم بمطاعون فيه وليس اسم النبي ذما والاسانيد الواردة
 فيما يقتضى ذمهم كحديث من حمل علينا السلاح فليس منا وحديث من فارق الجماعة فيدشيرة قد خلع ربة
 الاسلام من عنقه وحديث من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فيقتله جاهلية بخول على من خرج عن الساعة
 بل تأويل أو بتأويل فاسد فاما ما كان قد ثبت فيهم الشروط المذكورة بان خرجوا بالانواريل كالتى حق الشرع
 كالزكاة عناداً أو بتأويل يقطع فساد كذا ويل المرتدين وما نفي حق الشرع كالزكاة الا ان والحوارج
 أولم يكن لهم شوكة بان كانوا أفرادا ليس بهم مطاع وليسوا بقاء لانفساء حرمتهم
 فيرتب على أفعالهم مقتضاها ولان ابن ملجم قتل عليا متأولاً بانه وكيل امرأة قتل على أباهما فاقص منه ولم
 بهما حكمهم في سقوط القصاص لانتفاء شوكة (ولو أظهروا قوم رأى الحوارج) وهم قوم من المبتدعة يكفرون
 من ارتكب كبيرة وبما عرفت بذلك في الاثمة ولا يضررون معهم الجماعة والجماعات كما اشار الى ذلك بقوله (كذلك
 الجماعة وتكفير ذى) أى صاحب (كبيرة) ولم ينكفروهم بذلك كما هو الاصح (ولم يقتلوا) وهم فى
 قبضتنا كائى المردود والشرح والروضة (تركوها) ولا تتعرض لهم - واهأ كانوا يمشوا أم امتازوا ووضع
 هناك لم يخرجوا عن طاعة الامام كما قاله الادريجى ولم يفسقوا بذلك ما لم يقتلوا الا اذ قد ادهم أن من أنى
 كبيرة كفروا بها - له وخلف في النار وان دار الامام صارت بفناء والكبار فيهم اذ كفروا بأباحت طلاق
 طعنوا في الاثمة ولم يصلوا افعالهم وتجنبوا الجماعة والجماعة ولو صرحوا بسب الامام أو غيره من أهل العدل
 عزروا لان عرضوا الى الاصح لان عليا رضي الله تعالى عنه سمع رجلا من الحوارج يقول لا حكم الله
 ورسوله وعرض بخصامته في الحكم فقال كلمة حتى أريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا نغفكم مساجد الله
 أن تذكروا فيها اسم الله ولا نغفكم النى - ما دامت أيديكم معسا ولا تذبذوكم يقتل فجعل حكمهم حكم أهل
 العدل (تنبيه) محل عدم التعرض لهم اذ لم تتضرر بهم فان تضرر بهم هم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر
 كما قاله القاضي عن الاحصاء (والا) بان فالتواؤول لم يكتفوا بقبضتنا (فقطاع) أى حكمهم اهل
 نكفرهم وهو الاصح كما سبق حكمهم قطاع (طريق) فان قتلوا أحدا ممن يكادهم اقتص منهم كمعيرهم
 لانهم قطاع طريق كيفية كلام المصنف ولا يشتم قتلهم وان كانوا كقطاع الطريق في شهر السلاح لانهم لم
 يقدموا الخافة الطريق ثم شرع في حكم البغاة بقوله (وتقبل شهادة البغاة) لانهم ليسوا بلسنة كما سئل تأويلهم
 قال الشافعي رضي الله تعالى عنه الا أن يكونوا ممن يشهدون لمواقفهم تصديقهم كالطباية وهم صنف من
 الرافضة يشهدون بالرور ويقضون به لمواقفهم تصديقهم فلا تقبل شهادتهم ولا يصدق حكمهم فاضيم ولا يختص
 هذا بالبغاة كما سألنى في الشهادات وسألنى فيها انهم ان يبينوا السبب أن شهادتهم تقبل لانتفاء التهمة

لهم تأويل يسوغ فيه الاجتهاد (الا أن يستحل) شاهد البغاة أو فاضهم (دعائنا) وأموالنا فلا تقبل
شهادته ولا قضاؤه لأنه ليس بعادل وشرط الشاهد والقاضي العدالة * (تنبيه) * ما حرم به المصنف من
عدم صحة شهادته ونفوذه قضاؤه إذا استحل دعاءنا وأموالنا ومانعناه في الروضة وأصلها هنا عن المعبرين من
أصحابنا محمول على ما إذا كان بلا تأويل وما ذكره في زيادة الروضة في كتاب الشهادات من أنه لا فرق في
قبول شهادة أهل الأهواء وقضاء قاضيه بين من يستحل الدم والمال أم لا محمول على ما إذا استحلوه بتأويل
فلا منافاة بين الموضوعين كالتوهم، بعض الشارحين وينبغي كما قال الزركشي أن يكون سائر الأسباب الموجبة
لإفساد في معنى استحلال الدم والمال ولو شككنا في الاستحلال حيث قلنا لا تصح الشهادة ولا ينفذ
القضاء فقولان حكاه ابن كجب وقال اختيار الشافعي رحمه الله تعالى عدم قبول الحكم وبأنه مثله في
الشهادة وخرج بما ينفذ فيه قضاء قاضيه غيره كان حكم بما يخالف نص أو إجماعاً أو قياساً جليلاً فلا يقبل
(وينفذ) يضم أوله وتشديد الفاء قاضينا (كتابه) أي قاضي البغاة (بالحكم) فإذا كتب بما حكم به إلى
قاضينا جازله قبوله وتنفيذه ولكن يسئل له عدم تنفيذه استخفافاً بهم (ويحكم بكتابه بسماع البيضة) أي يجوز
له ذلك (في الأصح) كتفيده كتابه بالحكم ويستحب أنه لا يحكم به لمسلم والثاني لا يحكم به لأن فيه معونة
أهل البغي وإقامة مناهمهم * (تنبيه) * تبسج المحرر في حكاية الخلاف وجهين لكنه في الروضة كصالحها
جهله قولين وطرده الإمام في الكتاب بالحكم (ولو) استولى البغاة على بلاد (أو أقاموا) أي ولادة أمورهم
(حدا) على من وجب عليه (أو أخذوا زكاة) من أهلها (وخراجاً) من أرض خراجية (وجزية) من
أهل دمة (وفرقوا سهم المرتقة) من النية (على جندهم ص) ما فعلوه في البلاد الذي استولوا عليه متأسياً
بعلی رضی الله تعالى عنه ولأن في إعادة المطالبة أضراً بأهل البلاد أما إذا أقام الحد غير ولاتهم فإنه لا يعتد به
ومحل الاعتدال به في الزكاة كما قال البلخي إذا كانت غير مجلبة أو كانت محجلة لكن استمرت شوكتهم
حتى وجبت فلورأت شوكتهم قبل الوجوب لم يقع ما يحلوه ووقعه لأن وقت الوجوب لم يكونوا أهلاً لذلك
قال ولم أر من تعرض لذلك وقد أشار الشافعي رضي الله تعالى عنه إليه بقوله بصرة عامه (وفي الأخير)
وهو تفرقه سهم المرتقة على جندهم (وجه) أنه لا يقع الموضع إلا ليقعوا به على أهل العدل وأجاب
الأول بأنهم من جند الإسلام وحب السكك فقام بهم وفي الجزية أيضاً جرحه حكمه الرافعي وفي الزكاة أيضاً
وجهه حكمه القاضي قال الزركشي وصرح في الاشراف بحكاية الخلاف في الخراج (وما أنفاه) باغ) من
نفس أو مال (على عادل وعكسه) أي أنفاه عادل على باغ (ان لم يكن في قتال) ضرورته بأن كان
في غير القتال أو فيه للضرورته (ضمن) قطعاً كل منهما متلفاً من نفس ومال جرياً على الأصل في
الاتلافات * (تنبيه) * يستثنى من ذلك ما إذا قصد أهل العدل بالانلاف المال أضاعه وهم فبهم فإنه لا ضمان
قاله الماوردي قال بخلاف ما لو قصدوا النكاح والانتقام (والا) بأن كان الاتلاف في قتال للضرورته
(ولا) ضمان انتداب السلف لأن الوقائع التي حرت في عصر الصحابة كوقعة الجمل وصغين لم يطالب بعضهم
بعضاً بضمان نفس ولأموال وترغيباً في الطاعة لئلا ينفروا عنها ويتمادوا على ما هم فيه ولهذا سقطت
التبعة عن الحرب إذا أسلم ولأن أموالهم بالقتال فلا ضمان ما يتولد منه وهم إنما أتوا ابتداءً (وفي
قول بعضن الباغي) ما أنفاه على العادل لأنهم ما فرقتان من المسلمين محقة ومبطله فلا يستويان في سقوط
الغرم كقطاع الطريق لشبهة تأويلها * (تنبيه) * محل الخلاف كما يؤخذ مما قدرته في كلامه فيما أنلف
في القتال بسبب القتال فإن أنلف فيه ما ليس من ضرورته ضمن قطعاً قاله الإمام وأقره ثم ما ذكر
بالنسبة للضمان وأما بالنسبة للتحرير فقال الشيخ عز الدين لا يتصف اتلافهم بإباحة ولا بتحريم لأنه خطأ معفو
عنه بخلاف ما يأنفه الكفار حال القتل فإنه حرام غير مضمون * (فرع) * لو وطئ باغ أمه عادل
بلا شبهة حد ورق الولد ولا نسب لأن الوطء محبذ زماناً كانت كرهة على الوطء لزمه المهر كغيره وبعضهم

استثنى هذه المسئلة من اطلاق المصنف في الضمان وهو ممنوع لان اتلاف البضع بالوطء لا يتعلق بالقتال
والكلام اعلمه وفيه وأما الحربى اذا وطئ أمة غيره بلا شبهة فان الولد يكون رقيقا ولا نسب ولا حلية له
ولامه وان كانت مكروهة على لوطه لانه لم يلتزم الاحكام واعلم أن ما سبق من في الضمان محمله عند
اجتماع الشوكة والتأويل فان قد أحد هذه احوال ان أشار الى الاول بقوله (د) الباغي (التأويل
بلاشوكه) له (بضمن) النفس والمال ولو حال القتال كقطع الطريق ولا بالوطء فطما الضمان عنه لم تجز
كل شريطة تزداد اتلاف نفس ومال أن تبدى تأويل وتفعل من الفساد ما تشاء وفي ذلك بطلان السياسات
وأشار الى الثاني بقوله (وعكسه) وهو من له شوكة بلا تأويل حكمه (كباغ) في الضمان وعندهم وتقدم
ان الاظهر عدم الضمان في حال القتال اضروته مكذاهلان سقوط الضمان في الباغي لقطع الفتنة
واجتماع الكرامة وهو موجودها وانما في ذلك الباقي وقال بالضمان * (تنبيه) * ما ذكره المصنف
من تنزيلهم منزلة البغاة بالنسبة للضمان كانه بدت به كلامه لانه السابق أولا أما الحدود اذا أقاموها وأو
الحقوق ادا قبضوها ولا يعتدب الانقضاء شرطهم قال الشهاب والتحكيم فيهم على الخلاف في غيرهم * (فرع) *
لو اريدت طائفة لهم شوكة فالتفوا مالا أو نفقا في القتال ثم تابوا أو أسلموا هل يضمنون أولا كالبغاة وجهان
في أصل الروضة من غير ترجيح والصحيح كما قال الاسنوى الاول لجنايتهم على الاسلام ونفقه الماردي عن
الحسن في أكثر كتبه وقال الادريج انه الوجه ولا ينفذ قضاء فاضى المرتدين قطعاهما في أصل الروضة
ثم شرع المصنف في كيفية قتال البغاة فقال (ولا يقاتل) الامام (البغاة حتى يبعث اليهم أمينا معلما)
ان كان البعث للمعامرة كما قاله بعض المتأخرين (باصح) لهم فاذنوا ليهيئ (يسألهم ما ينفقون) أى
يكرهون اقتداء بهلى رضى الله تعالى عنه فإنه بعث ابن عباس رضى الله تعالى عنه الى أهل النهر وان فرجبع
بعضهم وأبى بعضهم * (تنبيه) * طاهر عبارة ان البعث واجب وهو ظاهر عبارة الشرحين أيضا
وشرح به ابن الصاغ وغيره وقال في المطلب هو ظاهر كلام الشافعى وصرح به الاجماب وفي تعليق القاضى
أبى العلياب أنه مستحب (فان ذكرنا مظاهرة) هي سبب امتناعهم من الطاعة وهي ان كانت معدومة مما
فيهم فالدفع كسرهما قال الزركشى الفتح هو القياس أو ايسر ما يظلمه فالكسر فقط (أو شبهة أو الهام)
لان المقصود بقتالهم رددهم الى الطاعة ودفع شرهم كدفع الصائل دون قتالهم لقوله تعالى فقاتلوا التي تبنى
حتى تفي الى أمر الله أى ترجع الى كتاب الله تعالى وسنة رسوله (فابأصروا) بعد الازالة أو لم يدكروا
شبا (فصحبهم) وروعتهم وشقوهم سوء عاقبة البغى وأمرهم بالعود الى الطاعة لان ذلك أقرب الى الحصول
المقصود (ثم) ان أصروداعهم الى المناطرة فان لم يجيبوا أو أجابوا وغلبوا الى المناطرة وأصرودا (أذنهم)
بالمداى أعلمهم (بالقتال) لان الله تعالى أمر أو لا بالاصلاح ثم بالقتال فلا يجوز تقديم ما أخر الله تعالى
* (تنبيه) * انما يعلمهم بالقتال اداعلم ان في عسكره قوة وقدرة عليهم والآخر الى أن تمكنه القوة عليهم
لانه الاحتياط في ذلك كناية الى البحر عن النص وقتالهم حينئذ واجب لاجتماع الصحابة عليه بأحد خمسة
أموركا قاله الماردي أن يتعرضوا للحريم أهل العدل أو يتعامل جهاد الكفار بهم أو يأخذوا من
يعوق بيت المال ما ليس لهم أو يمتنعوا من دفع ما وجب عليهم أو يتظاهروا على خلع الامام الذى قد
انعدت بيعته فلو انفرادوا عن الجماعة ولم يدعوا واحدا ولا تعدوا الى ما ليس لهم من قتالهم لاجل تفريق
الجماعة ولا يجب لتظاهروا بهم بالطاعة (فان استمهلوا) أى طلبوا الامهال من الامام (اجتهد) فيه
وفي عدمه (ودفع ما رآه صوابا) منهم وان ظهر له أن استمهالهم للتأمل في ازالة الشبهة أمهالهم
ليتمتع لهم الحق وان ظهر له أنهم يمتنعون لاجتماعهم اكرههم وانتمار مددهم لم يعلمهم وان سألوا ترك
القتال أبدا لم يجزهم * (تنبيه) * قضية كلامه ان مدة الامهال لا تتعبد وهو كذلك بل ترجيع الى ما يراه
الامام وفي استهذيب كبيره أو يومين وفي المذهب ثلاثة أيام وقضيته أيضا مراعاة هذا التدرج في القتال وهو

كذلك وبه صرح الامام فقال سيده سبيل دفع الصائل من الاقتصار على الادنى والادنى (ولا يقتل
 مدبرهم) اذا وقع قتال ولا من ألقى سلاحه واعرض عن القتال (ولا منغهم) بفتح الميم اسم
 مفعول من أئخه الجرح اذا أضعفه (و) لا (أسيرهم) اذا كان الامام يرى رأيا فيهم اقله
 تعالى حتى تفي، والفيضة الرجوع عن القتال بالهزيمة روى ابن أبي شيبة بإسناد حسن أن عليا
 رضي الله عنه أمر مناديه يوم الجمل فنادى لا يتبع مدبر ولا يذف على جريح ولا يقتل أسير ومن
 اغلق بابه فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ولان قتالهم شرع للدفع عن منع الطاعة وقد زال
 أما اذا كان لا يرى ذلك فلا اعتراض عليه ويستثنى من اطلاق المصنف المدبر المخبر للقتال
 أو المخير الى فئة قريبة فيقاتلان بخلاف المخير الى فئة بعيدة وما اذا انهمزوا بجمعه عين تحت راية
 زعيمهم فانهم يقتلون حتى يرجعوا الى الطاعة قال الامام أوتبددوا * (تنبيه) * عبر في المحرر
 في المدبر بالقتال وفي الاخيرين بالقتل وهو أولى من تعبير المصنف لان المتخن والاسير لا يقاتلان
 وقد يفهم من منع قتل هؤلاء وجوب الغصاص بقتلهم والاصح أنه لا غصاص لشيء من أبي حنيفة (ولا
 يطلق) أسيرهم بل يحبس كما صرح به المارودي وغيره اذ يحبس تضعف البغاة (وان كان صبي
 وامرأة) أسيرهم بل يحبس كما صرح به المارودي وغيره اذ يحبس تضعف البغاة (وان كان صبي
 ولا يتوقع عودهم) * (تنبيه) * ظاهر عبارته استمرار حبسهم الى أن يتفرق جمعهم ويحمله في
 الرجل الحر المناهل للقتال وكذا الصبي والمرأة والعبد والشيع الفاني ان كانوا مقاتلين كما قاله الامام
 وغيره في الاولين ولحقهم ما استخران والأطافوا بمجرد انقضاء الحرب وان شفعوا عودهم (الآن
 يطبع) الاسير (باختياره) بعبادة الامام والرجوع عن البغي الى الطاعة فيقال قبل ذلك * (تنبيه) *
 هذا الاستثناء خاص بالرجل الحر أما الصبيان والنساء والعبيد فلا يبعثونهم (وورد) وجوبا
 (سلاحهم وخبائهم) وغيرهما (اليهم) اذا انقضت الحرب وأمنت غائلتهم) أي شرهم بتفرقهم أو ردهم
 للطاعة لزال المحذور حيثئذ * (تنبيه) * فهم من رد السلاح والحبيل اليهم غيرهم من الاموال التي
 ليست عوناً لهم في القتال من باب أولى (ولا يستعمل) أي يحرم استعمال شيء من سلاحهم وخبائهم
 أو غيرهما من أموالهم (في قتال) وغيره لعدم قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا
 بطيب نفس منه (الا ضرورة) كما اذا نجف انهم زام أهل العدل ولم يجدوا غير خبائهم فيجوز لهم
 ركوبها وكذا ان لم يجدوا ما يدفعون به عنهم غير سلاحهم (تنبيه) قضية ذلك وجوب أجزاء استعمالها
 في القتال للضرورة كاضطرار اذا أكل طعام غيره فانه يلزمه بدله والاوجه كما اقتضاه كلام الانوار
 خلافة لما مر من أنه لا ضمان لما يتلف في القتال وتفاوت مسئلة المظطر بان الضرورة فيها انشأت من
 المظطر بخلافها في مسئلة فانه انما انشأت من جهة المالك (ولا يقاتلون بعقائم كالأرامل واليتامى) وارسال
 سبيل وأسود وحيات ونحوها من المملكات لان المقصود من حالهم ردهم الى الطاعة كما مر وقد
 يرجعون فلا يجدون للنجاة سبيلا وفي الحديث الصحيح لا يعذب بالنار الاربعاء * (تنبيه) * لو عبر
 بما يملك كان أولى لان آلة الحرب قد تعظم واكن لانهم وليس المنع الا بما يملك لانه قديمه بمن لا يجوز
 قتله كالنساء والصبيان (الا ضرورة) فيجوز قتالهم بالعقائم (كان فأتوا به أو أحاطوا بنا) واضطررنا
 الى الرمي بذلك لدفعهم هنا بان نجف استصالحنا فان أمكن دفعهم بغيره كاتقاعنا واضطررنا
 نقاتلهم به * (تنبيه) * لو تحصنوا بباء أو قلعة ولم يأت الاستيلاء عليهم الا بذلك لم يجز قتالهم لما مر
 ولان ترك بقاء أو قلعة بأيدي طائفة من المسلمين يتوقع الاحتيال في فتحها أقرب الى الصلاح من
 استئصالهم ولا يجوز حصارهم بمنع طعام وشراب الاعلى رأى الامام في أهل قلعة ولا يجوز عقر خيولهم
 الا اذا فاتوا عليها ولا قطع أشجارهم وزروعهم ويلزم الواحد كقوله المتولى من أهل العدل مصابرة

اثنتين من البغاة كيجب على المسلم أن يصبر لهما من ولا يولي الا متغيرا لقتال أو متخفيا الى ثمة قال
الشافعي رضي الله تعالى عنه يكره الامساك أن يتعد قتل ذي رحمه من أهل البغي وحكم دار البغي
دار الاسلام فاذا جرى فيها ما يوجب افامة حد افامة الامام اذا استولى عليها ولو سبي المشركون طائفة
من البغاة وقدر أهل العدل على استنقاذهم لزمهم ذلك (ولا يستعان عليهم) في قتال (مكابر) ذي
اوغبره لانه يحرم تسليطه على المسلم واهدا لا يجوز لمستحق القصاص من مسلم أن يوكل كافرا في
استنقاذه ولا لامام أن يتخذ جلادا كافرا لافامة الحدود على المسلمين * (تنبيه) * ظاهر كلامهم
أن ذلك لا يجوز ولودعت الضرورة اليه لكنه في انتمة صرح بجواز الاستعانة به عند الضرورة وقال
الادري وغيره انه المنجى (ولا) يستعان عليهم أيضا (بمن يرى قتالهم) حال كونهم (مدبرين)
امداوة أو اعتقاد كالحنفى ابقاء عليهم وفرق بينه وبين جواز استخلاف الشافعي الحنفى ونحوه
بان الحليفة ينفر دبرأيه واجتهاده والمذكورون هنا تحت رأى الامام فعملهم منسوب اليه فلا يجوز
لهم أن يعملوا بخلاف اجتهاده ويستثنى ما اذا دعت الحاجة الى الاستعانة بهم قال الشيخان يجوز
بشرطين أحدهما أن يكون حسن اقدام وجراء الثاني أن يمكن دفعهم عنهم لو اتبعوهم بعد
انهم زامهم زاد الماردى شرط ثالثا وهو أن بشرط عليهم أن لا يتبعوا مدبرا ولا يقاتلوا جرحا وان يثق
بوقائهم بذلك (ولو استعانوا علينا بأهل حرب وأمنوهم) هم مرة ممدودة وقصرها مع تشديد الميم
لأن كفاية ابن مهي أى عقدوا لهم أمانا ليعينوهم علينا (لم ينفذ) بالمجبة (أمانهم علينا) لان الأمان
اترك قتال المسلمين فلا ينفذ على شرط قتالهم وحديثنا فلتأخض أم والهم واسترقاقهم وقتل أسيرهم
وقتلهم مدبرين وتذليل جرحيهم نعم لو قالوا وطننا أنه يجوز لنا اعانة به ضدكم على بعض أو أنهم المحقون ولما
اعانة الحنفى أو أنهم استعانوا بنا على كفار وأمكن صدقهم كجائزهم ذم الامام والعزالي الا ترى
أهل الذمة بلمناهم المأمن وأجر يساعدهم حكم البغاة فلا نستطيعهم الا مانع عذرهم (وقد عذرهم)
أمانهم (في الاصح) لانهم آمنوهم وأمنوا منهم والثاني المنع لانه أمان على قتال المسلمين أمان آمنوهم
بدون شرط قتالنا فانه ينفذ علينا وعليهم فان استعانوا بهم علينا به ذلك وقالوا انتقض أمانهم حيث
في حقنا كائن عليه والقيام انتقض في حقهم أيضا * (تنبيه) * أشعر عطف آمنوهم على الاستعانة
بنا غير هاهو ظاهر كلام الماردى وصرح به المتولى واحترز بأهل حرب عما تضمنه قوله (ولو أعانهم)
أهل الذمة مختارين (عالمين بغيرهم قتالنا انتقض عذرهم) بذلك كجاءوا انفرادا بالقتال فصار حكمهم
حكم أهل الحرب فيقتلون مقبلي ومدبرين * (تنبيه) * قضية كلامهم انتقاض عذرهم مطالعة
حتى في حق أهل البنى وهو كذلك كما ذكره البغوى وعبره وان قال في البيان ينبغي أن يكون
في انتقاض الخلاف في أمان أهل الحرب ولو أنفوا شيئا بعد الشروع في القتال لم يضمنوه (أو مكرهين)
فلا ينتقض عذرهم لشيء الا كراه * (تنبيه) * ظاهر كلام الشيخين أنه يكفي بقوله لهم أنهم
مكرهون وهو ظاهر اطلاق الجمهور وان قال المتولى والبندنجي أنه لا بد من ثبوت كونهم مكرهين
عند الامام هذا في أهل الذمة وأما أهل العهد فلا تقبل دعواهم الا كراه الابينة عند الشيخين
لان أمان أهل الذمة أقوى دليل أنه لو خاف الامام من أهل العهد انطية نبذ اليهم عذرهم
بخلاف أهل الذمة واحترز بعالمين عما تضمنه قوله (وكذا ان قالوا وطننا جواز) أى انه يجوز لنا
اعانة بعض المسلمين على بعض أو وطننا أنهم يستعينون بنا على قتال كفار وأمكن صدقهم كما أشار
اليه في البسمة فلا ينتقض عذرهم بالقتال المذكور (أو) ظنا (أنهم محقون) فيما فعلوه وان لنا
الحاجة للحق فلا ينتقض عذرهم أيضا (على المذهب) لما وقفهم طائفة من السابقين مع عذرهم ولا بد
قد دعواهم الجهل من امكان صدقهم كذا كره الامام والعزالي والا فلا تقبل وزاد الرافعى في شرحه

بعد قوله وانهم يحقون وان لهم اعانة الحق والافليس لهم قتال المؤمنين ولا المبطلين ونافس الوجيز
 بترك ذلك وأسقطه من الروضة كما هنا وقد قدرته في كلامه وفي قول الله ينتقض ولو ادعى ذلك كما
 لو استدلوا بالقتال وتعبير المصنف بكذا يقتضي أنه لا خلاف في أن المبكر لا ينتقض عهده وليس مراداً
 بل فيه العار يقال فلوجع بين المسلمين اثنين بعبارة واحدة لمكان أولى * (تنبية) * يحصل الخلاف اذالم
 يشترط عليهم الامام ترك القتال في عقد الزمة والافيتنقض قطعاً ولو قاتل أهل الزمة أهل البني لم
 ينتقض عهدهم على الصحيح لانهم حاربوا من يلزم الامام محاربة (ويقاتلون) حيث قلنا بعدم
 انتقاض عهدهم في المسائل الثلاث (كبتة) أى قتلهم لان الامان حقن دماءهم كما أن الاسلام
 حقن دماء البغاة أما اذا انتقض عهدهم فحكمه مذكور في الجزية * (تنبية) * تشبيه المصنف
 لهم بالبغاة في المقاتلة يقتضى أنهم لا يطعنونهم في نفي ضمان ما يتلفونه في حال القتال وهو كذلك لانا
 أسقطنا الضمان عن البغاة لاستمالة قلوبهم وردهم الى الطاعة لئلا يفرح الضمان وأهل الزمة في
 قبضة الامام وهل يجب عليهم القصاص وجهات في الروضة كما صالها بالترجيح أرجحها ما كمال البلقيني
 الوجوب وقال انه ظاهر نص الشافعي وخرج باهل الزمة غيرهم من المعاهدين والمؤمنين فينتقض عهدهم
 ولا يقبل عذرهم الا في الاكراه ولا بد من بينة في دعواهم الاكراه كما مر عن الشيخين * (قرع) * واقتل
 طائفتان باغيان منهم - ما الامام فلا يعين احدهما على الاخرى وان عجز عن منههما قاتل أسرها بالآخرى
 التي هي أقرب الى الحق وان رجعت لم يباحي الاخرى بالقتال حتى يدعوها الى الطاعة لانها صارت باستعانتها
 بها في أمانه فان استوتوا فالمرادى ضم اليه أفعالهما جميعاً ثم أقرهم ماداراً ثم يجتهد فيهما وقاتل بالضمومة
 اليه منهما الاخرى غير فاسد اعانتها بل فاسد ادفع الاخرى ولو غزا البغاة مع الامام مشركين فكاهل العدل
 في حكم الغنائم فيعطي القتال منهم السلب كغيره من أهل العدل ولو عاهد البغاة مشركاً اجتنباها بان
 لا تنقصه بما تنقصه الحربى غير المعاهد ولو قتل عادل عادلاً في القتال وقال ظننته باغيًا حلف ووجب الدية
 دون القصاص للمعذر ولو تعد عادل قتل باغ آمنه عادل ولو كان المؤمن له عبداً أو اسراً اقتص منه وان كان
 جاهلاً بامانة لزمه الدية ولما تقدم المصنف أن البني هو الخروج على الامام الاعظام وهو القائم بخلافه
 النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا فياها رتبة ما أسسناها ومرتبة ما أعلاها احتياج الى تعريفة فعدله
 فصلاً فقال

* (فصل) * في شروط الامام الاعظام وبيان انعقاد طرق الامامة وهي فرض كفاية كالتضاء اذ لا بد لالامة
 من امام يقيم الدين وينصر السنة وينصف المظلوم من الظالم ويستوفي الحقوق ويضعها مواضعها وقدماني
 الشرح والروضة الكلام على الامامة على أحكام البغاة وما في الكتاب أولى لان الاول هو المقصود بالذات
 وقد بدأ بالقسم الاول وهو الشروط بقوله (شروط الامام) الاعظام هو مفرد مضاف فيعم كل شرط أى شروطه
 حال عقد الامامة أو العهد بها أمور أحدها (كونه مسلماً) ليراعى مصلحة الاسلام والمسلمين فلا تصح تولية
 كافر ولو على كثر ثنائها كونه (مكافئاً) ليلي أمر الناس فلا تصح امامة مصبي ومجنون باجماع لان المولى عليه
 في حضنة غيره فكيف يلي أمر الامة وفي الحديث نعوذ بالله من اماراة الصبيان رواه الامام أحمد ثالثها كونه
 (حراً) ليكمل وجوب بخلاف من فيه رق ولانه مشغول بخدمة غيره وما رواه مسلم من قوله صلى الله عليه
 وسلم اطيعوا وأطيعوا وان أمر عليكم عبد حبشي فمعه مول على غير الامامة العظمى رابعها كونه (ذكراً)
 لينفر عن يتمكن من مخالطة الرجال فلا تصح ولاية امرأة لما في الصحيح ان يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ولا ولاية
 نختي وان بان ذلك كونه كاذراً كونه في تولية القاضي فالامام أولى خامسها كونه (فرسبياً) لخبر النسائي
 الاثني عشر قريش وبه أخذ الصحابة في بعدهم هذا عند تيسر قرشي جامع للشروط فان عدم فتناسب
 الى كتابة فان عدم فرجل من ولد اسمعيل صلى الله عليه وسلم فان عدم فرجل جرهمى كافي للتنمة وجرهم

أصل العرب منهم تزوج سيدنا جميل حين أنزله الله صلى الله عليه وسلم أرض مكة فان عدم فربل من
ولما صلى على الله عليه وسلم ثم إلى غيرهم ولا يشترط كونه هاشميا بانفاق فان الصدوق وعمر وعثمان
رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا من بني هاشم سادسها كونه عدلا ولو ذكره بدل مسلمة لم يكن كونه مسلما
قال الشيخ عز الدين وإذا ذكرت العدالة في الأئمة والحكام قدمنا أن لهم مقاما سابعها كونه عالما (بمجتهدا)
ليعرف الأحكام ويعلم الناس ولا يحتاج إلى استفتاء غيره في الحوادث لانه بالراجعة والسؤال يخرج عن
رتبة الاستقلال ثامنها كونه (شجاعا) بثلاث المجبة والشجاعة قوة القلب عند البأس لينفرد بنفسه
ويذبر الجيوش ويغير الأعداء ويفتح الحصون ناسعها كونه (ذاريا) يفضي إلى سياسة الرعية
وتدبير الصالح المنيوية فهو ملك الاور وقال المتنبي

الرأى قبل شجاعة الشجعان * هو أول وهو المحلل الثاني

فاذا احما اجتمع النفس مرة * بلغت من العلماء كل مكان

ولربما قاله - رالفسي أقرانه * بالرأى لا بطلال الاقران

وقد كان العباس بن عبد المطلب يضرب به المثل في سداد الرأى (و) غائرها كونه ذا (سمع وبصر) وثائق
ابتأى منه فصل الاور ولا يضرب في السمع والقامة ولا كونه أعشى العين لان عجزه حال الاستراحة ويرى
زواله وأما صف البصر فان منع عي - غير الانحصار منع والا فلا * (تنبيه) * فهم من اشتراط البصر جواز
كونه أعور وهو كذلك وان خالف في ذلك الروايات ومن اقتضاه على ما ذكرناه لا يؤثر فقد ثبت وذوق
وهو كذلك كما حرمه في زوائد الرضة ويشترط فيه أيضا أن لا يكون به نقص يمنع استيفاء حركة النور
كالنقص في اليد والرجل كما صححه في الرضة ولا يشترط كونه معصوما لان العصمة لا لنباء ولا يضرب قطع
ذكر وأشين واعلم ان هذه الشروط كما تعتبر في الابتداء تعتبر في الدوام الا للعدالة فانه لا ينزل بالفسق في
الاصح والالجنون المتقطع اذا كان زمن الافاقة أكثر قاله الماوردي والافاق قطع إحدى اليدين أو الرجلين
لا يؤثر في الدوام اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فعلم من ذلك أنه ينزل بالمعنى والصحة وانظر من
المرض الذي ينسب العلوم ثم شرع في القسم الثاني وهو بيان انعقاد طرف الامامة بقوله (وتنقذ الامامة)
بثلاثة طرق أحدها (بالبيعة) بفتح الموحدة كبايع العصابة أبي بكر رضي الله تعالى عنهم أجمعين واختلف
في عدد المبايع (والاصح) لا يتعين عدد بل المعتبر (بعدة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء وجوه
الناس الذين يتيسر اجتماعهم) لان الامر يتنقل بهم وينبغيهم سائر الناس ولا يشترط اتفاق أهل الحل
والعقد من سائر الاقطار بل اذا وصل الخبر إلى أهل الاقطار البعيدة لزومهم الموافقة والمتابعة ولا يشترط
عدد كإلواهم كلامه بل لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كمت بيعته وقيل لا بد من اثنين لانهم ما أقل الجماعة
وقيل من ثلاثة لانهم أقل الجمع وقيل من أربعة لانهم أكثر نصاب الشهادة وقيل من خمسة غير البائع كهل
الشورى وقيل من أربعين لانه أشد شمارا من الجماعة وهل يشترط لانه دعا اشهادا شاهدين أو لاحدى في
الروضة عن الامام عن الاصحاب الاول لا يدعى عقد سابق ولان الامامة ليست دون النكاح وقيل ان عددها
واحد اشترط الاشهاد أو جمع فلا يجري على هذا ابن المقرئ (وشروطهم) أي المبايعين (صفة الشهود)
من العدالة وغيرها ما يأتي * (تنبيه) * قضية كلامه عدم اشتراط الاجتهاد وهو كذلك وما في الروضة كماها
من أنه يشترط أن يكون المبايع مجتهدا ان اتحد وأن يكون فيه مجتهد ان تعدد مفرع على اشتراط العدد
والمراد بالمجتهد هنا المجتهد بشرط الامامة لأن يكون مجتهدا مطلقا كما صرح به الزنجاني في شرح الوجيز
(و) ثانيها ينقذ (بالتخلاف الامام) شخصه في حياته ليكون خليفته بعده ويعبر عنه بعمدته
اليكامة أبو بكر إلى عمر رضي الله تعالى عنهم ابقوله بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عمره من الدنيا وأول عهده بالآخرة في الحالة التي يؤمن فيها ليكامل

ويتيق فيها الفاجر اني استعمت ما يحكم عمر بن الخطاب فان بر وعادل فذلك علمي به وعلى فيه وان
جار وبدل فلا علم لي بالغيب واخبر أردت واسأل امرئ ما اكتسب وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون
وانفة الاجماع على جوازه * (تنبيهه) * لابد أن يكون الامام كما قال الأذري وغيره جامعاً للشروط
الامامة فلا عبرة باختلاف الجاهل والفاسق وأن يقبل الخليفة في حياة الامام وان تراخي عن الاستخلاف
كما اقتضاه كلام الروضة وان بحث الباقي اشتراط الفور فان أخرجه عن الحياة رجع ذلك الى الابطال
وسبأني حكمه وعليه أن يخبر الاصلح للامامة بان يجتهد فيه فاذا ظهر له واحد ولا موله جعل الخلافة
لزيد ثم بعده لعمر و ثم بعده لبكر وتنتقل على ما رتب كما رتب رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراً جيش
مؤتة فان مات الاول في حياة الخليفة فالخلافة للثاني وان مات الثاني أيضاً فهي للثالث وان مات الخليفة
وإبقى الثلاثة أحياء وانتصب الاول كان له أن يعهد بهم الى غير الاخبرين لانهم لما انتهت اليه صار أملاكها
بغلاف ما ذامات ولم يعهد الى أحد فليس لأهل البيعة ان يباعدوا غير الثاني ويقدم عهد الاول على
اختيارهم ولا يشترط في الاستخلاف رضا أهل الحل والعقد في حياته أو بعد موته بل اذا ظهر له واحد
جاز بيعته من غير حضور غيره ولا مشاورة أحد كإتفاه في الروضة عن الماوردي وقطع الامام (فلو جعل)
الامام (الامر) في الخلافة (شوري) هو مصدريه يعني التشاور (بين جمع فكاستخلاف) حكمه
الآن المستخلف غير معين (فیرضون أحدهم) بعد موت الامام فيعينونه للخلافة كما جعل عمر رضي الله
تعالى عنه الامر شورى بين ستة على والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطه
فاتفقوا على عثمان رضي الله عنه أما قبل موته فليس لهم أن يعينوا الا باذنه فان خافوا تفرق الامر
وانتشاره بعد استأذنه ولو امتنع أهل الشورى من الاختيار لم يجبروا عليه وكان له لم يعهد وكذلك لو امتنع
المعهود اليه من القبول * (تنبيهه) * لو وصى بهما جاز كل واحد منهما لكان قبول الموصى له انما يكون بعد
موت الموصى وقيل لا يجوز لانه بالموث يخرج عن الولاية ويتمين من اختاره للخلافة بالاستخلاف
أو الوصية مع القبول فليس لغيره أن يعين غيره وان استعفى الخليفة أو الموصى له بعد القبول لم ينزل حتى
يعفى ويوجد غيره فان وجد غيره جاز استعفاؤه واعفاؤه وخروج من العهد باستجماعهما والامتنع وبقي
العهد لازماً ويجوز العهد الى الوالد والولد كما يجوز الى غيرهما كما حرم به صاحب الانوار وابن المقرئ وقيل
يمنع ذلك كالتزكية والحكم وقيل يجوز للوالد دون الولد اشد المبالغة * (فرع) * لو صلح للامامة واحد
فقطا تعين أو اثنان استحب لأهل العقد والصلح تقديم أسنهما في الاسلام ثم ان كثرت الحروب كان ظهر أهل
الفساد والبغاة فلا شجع أحق لان الحاجة دعت الى زيادة الشجاعة أو كثرت البدع فلا علم أحق لان
الحاجة دعت الى زيادة العلم فان استويا أفرع وان لم يتنازعا كما هو قضية كلام ابن المقرئ لان قريأهما
للمسلمين لاهما لعدم الترجيح وقيل يقدم أهل العقد والصلح من شأوا بالقرعة ولو تنازعا لم يقدم
فيهما تنازعا لان طلبها ليس مكروها (و) ثالثها (بإستبلاء) شخص متغلب على الامامة (جامعاً للشروط)
المعتبرة في الامامة على الملك بقرع وغلبة بعد موت الامام لينتظم عمل المسلمين أما الاستبلاء على الخي فان كان
الخي متغلباً انتقدت امامة المتغلب عليه وان كان اماماً بيعة أو عهد لم تنعقد امامة المتغلب عليه (وكذا فاسق
وجاهل) تنعقد امامة كل منهما مع وجود بقية الشروط بالاستبلاء (في الاصح) وان كان عامساً بذلك
للمر والثنائي المنع للفقد الشروط * (تنبيهه) * كلامه يفهم أن الخلاف انما يجري في حال اجتماع
الفسق والجهل لكن عبارة الرضة وأصلها مشعرة بجر بان الخلاف عند انفراد كل منهما وهو الظاهر كما
قاله الدميري فان جعلت الواو في كلام المصنف بمعنى أو كما فترتب به كلامه فلا خلافة ولا يختص هذا كما قال
الزركشي بالفسق والجهل بل سائر الشروط اذا فقد واحد منها كذلك كالعبد والمرأة والصبي المميز قال
الدميري ولي الاكدان وهو في بيان أمه حين مات أبوه ولم يكن له ولد وضعوا التنازع على بطن أمه وعقدوا

الحل والاولاد ذكرا فملكهم الى ان مات ثم الكافر اذا انقلب لانتعقد امامته وله تعالى ولن يجعل الله
للكافرين على المؤمنين سبيلا وقول الشيخ عز الدين ولو استولى الكفار على اقليم فولوا القضاء وجلا مسلما
فانذرى يظهر ان عقاده ليس بظاهر فانه قال لو ابلى الناس بولاية نبي يميز برجع لامعة اهل او امر اهل بغير
نصرهما العام فيما يوافق الحق كتولية القضاء والولاية فيه وقفة اه فاذا كان عنده وقفة في ذلك
فالكافر اولى * (فروع) * يجب طاعة الامام وان كان جارا فاما يجوز من امره منية لمسلم براءه
واطيعوا وان امر عليكم بسد حشى يجمع الاطراف ولان المقصود من نصبه اتحاد الكامة ولا يجعل ذلك
الا بوجوب الطاعة وتجب نصيحتة للرعية بحسب قدرته ولا يجوز عقده الا لامين فاكثر ولو باقاليم ولو
تباعدت لاني ذلك من اختلال الرأي وتفرق الشمل فان عدت لاثنتين معا بطلنا او مرتبا لعدت السابق
كفى النكاح على امرأه وبزوال الثاني ومبايعوه ان علموا ببيعة السابق لا ارتكابهم سم محرما فان قيل ورد
في مسلم اذا بيع غلبتين فانتلوا الاخر منهما فكيف يقال بالتزريقا احيى بان معنى الحديث
لا تطيعوه فيكون كن قتل وقيل معناه انه ان اصر فهو باع يقال فان علم سبق وجهل بطل العقد ان كان
مرتقا بغيره من الجمعة والنكاح وان علم السابق ثم نسي وقف الامر رجاء الانكشاف فان اضر الوقت
بالسابق عقد لاحدهما لا لغيرهما لان عقدهما لهما اوجب صرفها عن غيرهما وان بطل عقدهما بالاضرار
وخالف الباقي الشيخين في ذلك وقال يجوز اذ عقددها لغيرهما والحق في الامامة للمسلمين لا اله الا الله
دعوى أحدهما السابق وان اقر به أحدهما الاخر بطل حقه ولا يثبت الحق للاخر الا ببيعة ويجوز تسمية
الامام خليفة وخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمير المؤمنين قال البغوي وان كان فاسقا وأول من عني
به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ولا يجوز تسميته بخليفة الله تعالى لانه انما يستخلف من يعيبر بموت
والله تعالى منزوع عن ذلك قال المصنف في شرح مسلم ولا يسمى أحد خليفة الله بعد آدم وداود عليه السلام
وعن ابن مليكة أن رجلا قال لابي بكر رضي الله تعالى عنه يا خليفة الله فقال أنا خليفة محمد صلى الله عليه
وسلم وأما راض بذلك ولا يجوز خلع الامام ما لم تختل الصفات فيه ولا يصير الشخص اماما بفرده بشرط
الامامة في وقته بل لابد من أحد العارفين كاحكامه الماوردي عن الجمهور وقيل يصير من غير عقد حكاه القموني
قال ومن العقهاء من ألحق القاضي بالامام في ذلك وقال الامام لوشعر الزمان عن الامام انتقلت أحكامه
الى أهل أهل ذلك الزمان (قلت) كما مال الراعي في الشرح فيه انواعا بالعدم البغاة الدنيا (لو ادعى) بعض
أهله (دعوى كاذبة الى البغاة صدق) بلا عيب لم يثبتهم (بيمينه) ان انتم لبنتها على المواصلة والمسلم
مؤمن في أمر دينه * (تنبيه) * اليمين ههنا مستحبة على الاصح كقوله في زيادة الروضة في الزكاة وان صح في تصحيح
التنبيه هنا انهم واجبة وحري عليه الدميري (أو) ذمى ادعى دفع (جوزة فلا) يصدق بيمينه (على الصحيح)
لانهم اعرض عن السكن فاشبهه بالوادعى المستأجر دفع الاجرة والثاني يصدق كالزكوة وقرئ الاول بان الذي
غير مؤتمن فيما يدعيه على المسامحة للعداوة الظاهرة (وكذا انراج) لا ارض دفعه المسلم كما قاله الماوردي
لقاضي البغاة لا يصدق في دفعه (في الاصح) لانه اجرو والثاني يصدق كالزكاة أما الكافر اذا ادعى دفع
الخراج فلا يصدق جزا (ويصدق) الشخص (في) اقامة (أحد) انه اقيم عليه قال الماوردي بالدين
لان الحدود تدبر بالشبهات (الا أن يثبت) الحد (بينه و) الحال انه (لا أثره) أي الحد (في البدن)
فلا يصدق في ذلك (والله أعلم) لان الاصل عدم اقامته ولا قرينة تدعيه والفرق بين ثبوته بالبيعة دون
الافراد ان المقر بالحد ولو رجع قبل رجوعه وانكاره بقاء الحد عليه في معنى الرجوع * (تنبيه) * كان
ينبغي لامه مسفات ان يذكر هذه الزيادة قبل الكلام على أحكام الامامة * (خاتمة) * لا ينزل امام أسره
كفار أو بغاة لهم امام الان وقع اليأس لم يعد الى امامته وان لم يكن للبغاة امام لم ينزل الامام المأمور
وان وقع اليأس من خلاصه يستتب عن نفسه ان قدر على الاستتابة والاستتباب عنه ولو خلع الامام نفسه

أومان لم يصر المستجاب اماما قال الدميري كان المعتصم بالله يدعى المثنى لانه كان ثامن خلفاء بني العباس
ولده سنة ثمان ومائة اثمان عشر خلت من شعبان وهو الشهر الثامن من السنة وفتح غسان فتوحات ووقف
ثمانية ملوك وثمانية أعداء ببابه وعاش ثمانية وأربعين سنة وكانت خلافته ثمان سنين وثمانية أيام
وخلفه ثمان بنين وثمان بنات وثمانية آلاف دينار وثمانية آلاف درهم وثمانية آلاف فرس وثمانية
آلاف بعير وبغل وداية وثمانية آلاف خيمة وثمانية آلاف عبد وثمانية آلاف أمة وثمانية قصور وكان
نقش خاتمه الجديته وهي ثمانية أحرف وكانت غلمانه الأتراك ثمانية عشر ألفا

* (كتاب الردة) *

أعاد بالله تعالى منها (هي) لغة الرجوع عن الشيء إلى غيره وهي أخش الكفر وأغلفه حكما محبطة للعمل
ان أقامت بالموت قال الله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فبئس ما جزاؤه وان عاد إلى الإسلام
لم يوجب عليه أن يعيد حجه الذي حجه قبل الردة خلافا لابي حنيفة هذا ما ذكره الأصحاب وجري عليه الشيطان
ونقل في المهرسات عن نص الشافعي رحمه الله تعالى حبوط ثواب الاعمال بمجرد الردة وقال انه من مذهب
الشافعي ثم قال وهذه مسألة مثيرة نفيسة مهمة غفل عنها الأصحاب اهـ وليس في هذا مخالفة لسكالمهم فان
كلامهم ان الردة لا تحبط نفس العمل بدليل أنهم جعلوا ما أخذوا خلافه بيننا وبين الحنفية في لزوم الحج بعد
الردة حبوط العمل وكلام النص في حبوط ثواب العمل وهي مسألة أخرى ولا يلزم من سقوط ثواب العمل
سقوط العمل بدليل ان الصلاة في الدار المغصوبة صحيحة مسقطه للقضاء مع كونها الاثواب فيها عند أكثر العلماء
وشرا (قطع) استمرار (الاسلام) ودوامه ويحصل قطعه بأمر (بنية) كفر وكفر النية مزيد
على الحرر والشرحين والروضة ليدخل من عزم على الكفر في المستقبل فله يكفر حاله لكان ينبغي
على هذا التعبير بالعزم فقد قال الماوردي ان النية قصد الشيء معتبرا بفعاله فان قصدته وترأخى عنه فهو عزم
وسياتى في كلام المصنف التعبير بالعزم (أو) قطع الاسلام بسبب (قول كفر أو فعل) مكفر فقله
قطع جنس يشمل قطع الاسلام وغيره من المعاني وقوله الاسلام قيل يخرج به قطع غيره من العبادات كالصلاة
والصوم والحج فلا يكون ذلك كفرا وقوله بنية الخ أشار به إلى أن القطع يكون باحد هذه الأمور الثلاثة
وأورد عليه ان الردة تحصل وان لم يوجد قطع كل ورد في أنه يخرج من الاسلام أو يبقى فانه ردة على ما سأتى
وكذا من أتى بين مرتدين فله مرتد على الأصح عند المصنف وهذا الثاني غير وارد فانه لم يرتد وانما ألحق
بالمرتد حكما وإيراد الكافر المنتقل من دين إلى آخر وان كان لا يقبل منه إلا الاسلام لانه لا يسمى مرتدا شرعا
وانما يابى على حكم المرتد ثم قسم القول ثلاثة أقسام بقوله (سواء قاله استهزاء أو عنادا أو اعتقادا) لقوله
تعالى قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم وكان الأولى تأخير القول
في كلامه عن الفعل لان التقسيم فيه وخرج بذلك من سبق لاسائه إلى الكفر أو كرم عليه فانه لا يكون
مرتدا وكذا السكات الصادرة من الإولياء في حال غيبتهم ففي أمالي الشيخ عز الدين بن عبد السلام أن الولي
إذا حال أتاب الله عز التمييز الشرعي ولا ينافي الولاية لانهم غير معصومين وينافي هذا قول الغسيري من
شرط الولي أن يكون محفوظا كما أن من شرط النبي أن يكون معصوما فكل من كان لا شرع عليه اعتراض
فهو غير ورع مخدع فلولي الذي توات أفعاله على الموافقة وقد مثل ابن مريج عن الحسن بن الحلاج لما قال
أنا الحق فتوقف فيه وقال هذا رجل يخفى على أمره وما أقول فيه شيئا وأقضى بكفره بذلك القاضي أبو عمرو
والجنيذ ودفقه هههه وأمر المعتذر بضربه ألغسوط فان مات والاضرب ألفا أخرى فان لم يمت قطعت
يداه ورجلاه ثم يضرب عنقه ففعل به جميع ذلك استبقين من ذي الحجة سنة تسع وثلاثمائة والناس مع
ذلك مختلفون في أمره فمنهم من يدافع في تعظيمه ومنهم من يكفره لانه قتل بسيف الشرع وجري ابن المقرئ
تبعه غيره على كفر من شئت في كفر طائفة ابن عربي الذين طاهر كلامهم عند غيرهم الإجماع وهو بحسب

ما هو به من ظاهر كلامهم ولكن كلام هؤلاء جاز على اصطلاحهم اذ اللفظ المصطلح عليه حقيقة في معناه
 الاصطلاحي مجاز في غيره والمعتقد منهم لمعناه معتقدنا معنى صحيح وأما من اعتقد ظاهره من جملة الصوفية
 فإنه يدرك ما استمر على ذلك بعد تعريضه صار كافرا وسيأتي الكلام على هذا أيضا في كتاب السير ان شاء
 الله تعالى ونخرج أيضا ما ادسكى الشاهد لهذا الكفر لكن العزالي ذكر في الاحياء أنه ليس له حكاية
 الا في مجلس الحكم فليست له فان قيل قوله أو قول كفر فيه دور فان الردة أحد نوعي الكفر فكيف
 يقول أو قول كفر أعجب بان المراد بالكفر في الحد الكفر الاصلي * (تنبيه) * كان الاول للمصنف أن يقول
 بنية كفر أو قول أو قول ليكون حذف اللفظة كره من الاستحالة الا قول عليه وتعبيره لا يمتدح كفر المذاقي
 فإنه لم يستعمله اسلام صحيح (فمن نفى) أي أسكر (الصانع) وهو الله سبحانه وهم الدهرية الراعون
 أن العالم لم يزل موجودا كذلك بلا صانع فان قيل اطلاق الصانع على الله تعالى لم يرد في الاسماء الحسنى
 واعاد ذلك من عبارات المتكلمين المجوزين الاطلاق بالاشتقاق والراجح أن أسماء تعالى توقيفية أعجب
 بان البيهقي رواه في الاسماء والصفات وقال تعالى صنع الله الذي أتقن كل شيء وقال صلى الله عليه وسلم
 ان الله صنع كل صانع وصنعه رواه الحاكم في أرائيل المستدرک من حديث حذيفة وقال ابنه صحيح على
 شرط مسلم أو نفى ما هو ثابت لله تعالى بالاجماع كالعلم والقدرة أو أثبت ما هو نفى عنه بالاجماع كعدمه
 أو قدم العالم كقوله الفلاس قال المتولي أو أثبت له لو أن اتصالا أو انفصالا * (تنبيه) * اختلف في كفر
 المجسم قال في المهمات المشهورة عدم كفرهم وجرم في شرح المذهب في صفة الاثمة بكفرهم قال الركني
 في خاتمه وعبارة شرح المذهب من جسم تجسم بما صرحا وكانه احتراز بقوله صرحا عن ثبت البهية
 فإنه لا يكره كما قاله العزالي وقال الشيخ عز الدين انه الاصح وقال في قواعد ان الاشعري رجع عند موته
 عن تكفير أهل القبلة لان الجهل بالصفات ليس جها لا بالوصفات اه وأول نص الشافعي بتكفير القائل
 بحاق القرآن بان المراد كفران العجمة لا الاخراج عن الملة قاله البيهقي وغيره من المتأخرين لاجماع السلف
 والخلاف على الصلاة خلف المعتزلة ومناكرتهم وموارثتهم فان قيل فكفر أصحابنا من اعتقدت الكواكب
 فعالة فهلا كانت المعتزلة كذلك أعجب بان صاحب الكواكب اعتقد فيها ما يعتقد في الاله من انها
 مؤثرة في جميع الكائنات كما اختلف المعتزلة فاهم قالوا لا عبد يخلق أفعال نفسه فقط (أو) نفى (الرسول)
 بان قال لم يرسلهم الله أو نفى نبوته أي أو ادعى نبوة بعد نبينا صلى الله عليه وسلم أو صدق مدعيها أو قال النبي صلى
 الله عليه وسلم أسود أو أمرد أو غير قرني أو قال النوبة مكتسبة أو تنال رتبته بغيره القلوب أو أوحى الى
 ولم يدع نبوة (أو كذب رسولا) أو نبيا أو صبه أو استخفبه أو باعده أو باسم الله أو أمره أو وعده أو
 وعيده أو خدأ آية من القرآن بحجة على نبوتها أو زاد فيه آية معتقدا أنهم امنه أو استخف بسنة كإقيل
 له كان النبي صلى الله عليه وسلم ادا كل لعن أصابعه الثلاثة فقال ليس هذا بأدب أو قيل له قل أطفأرك فإنه
 سنة فقال لا فعل وان كان سنة وقصد الاستهزاء بذلك كما هو في المصنف أو قال لو أمرني الله ورسوله بكذا
 لم أفعل أو لو جعل الله القبلة هنالم أصل اليها أو لو اتخذ الله فلانا نبيا لم أصدقه أو لو شهد عني نبى بكذا أو ملك
 لم أقبله أو قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا فلتجروا ولا أدري النبي انسى أو جنى أو قال انه جن أو صغر عضا
 من أعضائه استغفارا أو صغرا من الله تعالى أو قال لا أدري ما الايمان استغفارا أو قال لمن حوّل لا تعني
 من جوع أو لو أوجب الله الصلاة على مع مرضى هذا الظلمى أو قال المظالم هذا بنية سدر الله فقال العالم
 أما فعل بغير تقديره أو أشار بالكفره على مسلم أو على كافر أو اد الاسلام بان أشار عليه باستمراره على الكفر
 أو لم يلقن الاسلام طالبه منه أو استعمل منه تأقنه كان قاله اصبر ساعة لانه اختار الكفره على الاسلام كقوله
 المصنف عن المتولي وأقره أو كفر مسلما بلا تأويل للكفر بكفر النعمة كقوله في الروضة عن المتولي وأقره
 وهذا هو الظاهر الدال عليه الظاهر وان قال في شرح مسلم ان الظاهر محمول على المستعمل وفي الاذكار يحرم

نحر عما قلنا ونودي بياهم ودى أو نحوه فاجاب وان تلتزمه في الروضة أو قبل له ألت مسلمان فقال لا
 أو سمى الله على شرب خمر أو زنا استخفافا باسمه تعالى أو قال لا أخاف العيبا. وقال ذلك استخفافا بكلمة
 الاذرى أو كذب المؤذن في أذانه كان قال له تكذب أو قال فصد من تريد خبر من العلم أو قال من قال أو دعت
 الله مالى أو دعت من لا يتبع السارق اذا سرق وقال ذلك استخفافا بكلمة الاذرى أو قال توفي ان شئت مسلمان
 أو كافرا أو لم يكفر من دان بغير الاسلام كالنصارى أو شئت في كفرهم أو قال أخذت مالى وولدت فماذا تصنع
 أيضا أو ماذا بقي لى تقوله أو أعطى من أسلم مالا فقال مسلم لىنى كنت كافرا فأسلم فاعطى مالا أو قال معلم
 الصبيان مثلا اليه ودخبر من المسلمين لانهم ينصفون معلمى صبيانهم (أو حال بحر ما بالاجماع كالزنا) والواط
 والنالم وشرب الخمر ومن هذا الواعظ قد سقى المكس ويحرم تسميته حقا قال الرافى ولم يستحسن الامام
 اطلاق القول بتكفير من نال من حكم الاجماع ونحن لانكفر من رد أصل الاجماع وانما نبدعه ونضال
 وأجاب الزنجاني عن ذلك بان مشكل الخمر لا يكفر من حيث انه خالف الاجماع فقط بل لانه خالف ما ثبت
 ضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم والاجماع والنص عليه وقال ابن دقيق العيد الحق أن المسائل
 الاجماعية ان صحب التواتر كالصلاة كفر منكرها مخالفة التواتر لا مخالفة الاجماع وان لم يصحب التواتر
 لا يكفر (وعكسه) بان حرم حلالا بالاجماع كالبيع والنكاح (أو نفي وجوب مجمع عليه) كان نفي وجوب
 ركعة من الصلوات الخمس (أو عكسه) بان اعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع كزيادة ركعة من
 الصلاة المفروضة أو وجوب صوم يوم من شوال * (تنبيهه) * لوقال أو نفي مشروعية مجمع عليه لشم
 انكار المجمع على نفيه فقد صرح البغوى في تعليقه بتكفير من أنكر مجمعا على مشروعيته من السنن
 كالرؤايب وصلاة العيدين وهو لاجل تكذيب التواتر ويتعين فيما ذكر أن يكون الحكم المجمع
 عليه معلوما من الدين بالضرورة وان لم يكن فيه نص بخلاف مالا يعرفه الاطوار وان كان فيه نص
 كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصاب ونحرى نكاح المعتدة فلا يكفر منكره لاعتزال يعرف
 الصواب ليعتد به وظاهر هذا انه لو كان يعرفه انه يكفر اذا جحد وظاهر كلامهم أولا أنه لا بد أن
 يعرفه ان الخاص العام والا فلا يكفر وهذا هو الظاهر وأن يكون المحال والمحرّم والناسى والمثبت من
 لا يجوز خطاؤه عليه بخلاف غيره كن قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء (أو عزم على الكفر
 غسدا) مثلا أو علمه على شئ (أو تردديه) حالا بطر يان شئت ينافى جزم النية بالاسلام وهذا وارد
 على الجحد كما مر اذا قطع فيه (كفر) جواب لجميع ما مر من المسائل المسد كورة فان لم ينافى جزم
 النية كالذى يجرى في السكن فهو مما يتشلى به الموسوس ولا اعتبار به بكلمة الامام واحترام المصنف
 يكذب رسولا عساو كذب عليه فانه لا يكفر خلافا للشيخ أبى محمد فانه قال يكفر بذلك وبراقدمة قال
 الامام وهذا زلة ولم أر ما قاله لاحد من الاصحاب والصواب انه يعزى ولا يقتل ولا يكفر (والفعل المكفر
 ما نهى عنه) صاحبه (استهزاء صريحا بالدين أو جحد الله كالفاء مصحف) وهو اسم للمكتوب من كلام الله
 بين الدفتين (بقافورة) بذال محجة لانه صريح في الاستخفاف بكلام الله تعالى والاستخفاف بالكلام
 استخفاف بالمسكام ويلحق بالمصنف كتب الحديث قال الرويانى أو أوراق العلوم الشرعية (وجود
 لصنم) قال ابن المقرئ في هذا وفي القاء المصنف ان فعل ذلك استخفافا أى على وجه يدل على الاستخفاف
 وكأنه كما قال شيخنا احتزبه في سجود الصنم مما لو سجد بدار الحرب فلا يكفر كانه قبله القاضى عن النص
 وان زعم الزركشى ان المشهور خلافه وفي القاء المصنف مما لو القاه في فذخيرة أخذ الكافر له اذ
 الفظاهر أنه لا يكفر به وان حرم عليه (أو) سجود الشمس أو غيرهما من الخلق وكذا السحر
 الذى فيه عبادة كوكب لانه اثبت لله شريكا * (تنبيهه) * يكفر من نسب الالهة الى الضلال أو العبادة
 الى التكفر أو أنكر اعجاز القرآن أو غير شيا منه أو أنكر الدلالة على الله فى خلق السموات والارض

بان قال ليس في خلقه ما دلالة عليه تعالى أو أسكر بعث الموتى من قبورهم بأن يجمع إخوانهم الأصلية
 ويبعد الارواح إليها أو أسكر الجنة أو النار أو الحساب أو الثواب أو العقاب أو أقرهم ما فكس قال
 المراد به غير ما سألها أو قال اني دشنت الجنة وأكثت من غمارها وعاشت حورها أو قال الاثمة افضل
 من الاثياء هذا ان علم معنى ما قاله لان جهل ذلك لقرب اسلامه أو بعده عن المسلمين فلا يكفر لعذره
 كما مر ولا ان قال مسلم لمسلم صابه الله بالإيمان أو لكافر لارزقه الله الإيمان لانه مجرد دعاء بتشديد الإصرار
 والعقوبة عليه ولا ان دخل دار الحرب وشرب معهم الخمر أو كل لحم الخنزير ولا ان قال المالاب ليهين
 نفسه وقد أراد الحسم ان يحلف بالله تعالى لا أريد الحلف به بل بالعلاق أو العتاق ولا ان قال رؤيفي
 اياك كروية ملك الموت ولا ان قرأ القرآن على صرب الدف أو القصب أو قيل له تعلم العيب فقال نعم أو
 خرج اسفرو صاح العقق مخرج ولا ان صلى بغير وضوء متعمدا أو بنجس أو الى غير القبلة ولم يستحل
 ذلك ولا ان تسمى حل ما كان حلالا في زمن قبل تنزيهه كأن غبي ان لا يحرم الله الخمر أو الماسكة به
 الاح والانش أو العالم أو الربا أو قتل النفس بغير حق ولا ان شد الزنار على وسمله أو وضع قلنسوة
 الجوس على رأسه أو شد على وسمله زمار أو دخل دار الحرب للتجارة أو لتخليص الإساوي ولا ان قال النصرانية
 خير من الجوسية أو الجوسية شر من النصرانية ولا ان قال لأعطاني الله الجنة ما دخلتها صرح بذلك كله في
 الروضة وفيها أيضا لو قال فلان في عيني كاليهودي والنصراني في عيني الله أو بين يدي الله فتمم من قال
 كفر ومنهم من قال ان أراد الجار حجة كفر ولا ولا قال الاخرى والمأهر انه لا يكفر مطلقا لانه ما يهر
 منه ما يدل على التجميم والمشهور ان لا يكفر الجوسية وفيها أيضا عن القاضي عياض انه لو شفى مريض ثم قال
 اقيت في مرضي هذا ما لو قلت أبانكرو عر رضى الله تعالى عنهم لم استنوح به فقال بعض العلماء يكفر
 ويقتل لانه يتنصص النسبة الى الجور وقال آخرون لا ينقض قتله ويستتاب ويعزر اه وقال الحب
 الطبري الاطهر انه لا يكفر وقال صاحب الانوار في مسئلة لو أعطاني الله الجنة ما دخلتها انه يكفر والإدلي
 كما قال الادريج انه ان قال ذلك استخففا أو استعفاء كمر وان اطلق فلا وقال الاسيوني في مسئلة
 من صلى بنجس ما اقتضاه كلامه من كفر من استحل الصلاة بنجس مجموع فانه ليس بمجمع على تنجزها بل
 ذهب جماعة من العلماء الى الجواز كذا كره المصنف في مجموعه اه وحيث كان كذلك فلا يكفر (قائده)
 لا بدع ولا اشكال في العبارة المعزوة الى امامنا الشافعي رضى الله عنه في قوله أنا مؤمن ان شاء الله
 هي مروية عن عمر وصحت عن ابن مسعود وهي قول أكثر السلف والشافعية والمالكية والحنابلة
 وسفيان الثوري والاشعرية وحكى عن أبي حنيفة اسكارها قال الدميري وهو عيب لانها صحت عن
 ابن مسعود وهو شيخ شيخ شيخه والقائلون بجواز قوله الختلفوا في الوحدود كره العلماء ان يحامل
 كثرة العيوب عدم الاحتياج الى تلك الحمل لان حقيقة أن مؤمن هو جواب الشرط أو دليل
 الجواب وكل منهما لا بد أن يكون مستقبلا فعناء مؤمن في المستقبل ان شاء الله وحيث لا حاجة الى
 تأويل بل تعليقه واضح مأموره بقوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله وبمنبر
 يسمن بصير مرنداشي مما سران يكون مكما مختارا (و) حريش (لا تصح ردة صبي) ولوميرا (د)
 لارده (بجنون) لعدم تكليفهما فلا اعتبار بقوله ما واعتقادهما * (تنبيه) * لارادته لا يترتب
 عليهما حكم الردة والا فلردة فعل معصية كل واحد كيف يوصف بالصحة عدمها (و) لاردق (مكره)
 وقلبه معامتي بالإيمان كما نص عليه الكتاب العزيز فان رضى بقلبه مرند * (تنبيه) * لو تجرد قلبه
 عند الاكراه على التنازع عن اعتقاد إيمان وكفر في كونه مرندا وجهان وينبغي ان لا يكون مرندا
 لان الإيمان كان موجودا قبل الاكراه وقول المكره ما في المالم يحصل منه اختيار لما أكره عليه ككل
 أكره على الملاقاة من العصة كانت موجودة قبل الاكراه فادالم يحصل منه اختيار لما أكره عليه

لم يقع عليه طلاق (ولوارثه) ولم يستتب (لجن لم يقتل في جنونه) لانه قد يعقل ويعود الى الاسلام
فان قتل مجنوناً لم يجب على قاتله شيء كإقتلاه عن التهذيب وأقراء وقضية هذا أن الناحير مستحب
قال الاسنوي وهو غير مستقيم فان تصحيح وجوب التوبة ينفيه قال الزركشي وظاهر نص الام يقتضي
وجوب الناحير وهو الوجه اه وعلى هذا يعزفاته لتفويته الاستتابة الواجبة ويحمل قول المذهب
لم يجب شيء اى من قصاص أو دية * (تنبيهه) * أشار المصنف بالتعبير بالقاء الى تعقيب الجنون
للردة للاخترازا عما اذا ارتد واستتب فلم يتب ثم جن فانه يجوز قتلها في حال جنونه ولو أقر بما يجب
حد الله تعالى ثم جن لا يقام عليه حينئذ احتياطاً لانه قد يرجع عن الاقرار ولو استوفى منه حينئذ
لم يجب فيه شيء بخلاف لو ثبت بيينة أو أقر بعذف أو قصاص ثم جن فانه يستوفى منه في جنونه لانه
لا يسهل ما يرجوعه (والمذهب صحة رد السكران) المتعدى بسكره كمالاثة وسائر تصرفاته وفي صحة
استنابته حال سكره وجهان أحدهما نعم كما تصح رده وعليه الجمهور وثقه الرافعي عن النص وقال
العمري انه المذهب المنصوص والاسنوي انه المقتضى به لكن يندب تأخيرها الى الافاقة خروجاً من
خلاف من قال بعدم صحة توبته وهو الوجه الثاني القائل بان التوبة لا تزول في تلك الحالة أما
غير المتعدى بسكره كان أكره على شربها فلا يحكم عليه بالارتداد كما في طلاقه وغيره (و
المذهب صحة اسلامه) عن رده ولوارثه صاحباً ثم أسلم معاملة لا قوله معاملة الصاحب * (تنبيهه) *
قضية الاعتماد باسلامه في السكر انه لا يحتاج الى تجديد بعد الافاقة وليس مراداً فقد سئى ابن الصباغ
عن النص انه اذا افاق عرضنا عليه الاسلام فان وصفه كان مسلماً من حين وصف الاسلام وان
وصف الكفر كان كافراً من الآن لان اسلامه صريح فان لم يتب قتل (وتقبل الشهادة بالردة مطلقاً)
أى على وجه الاطلاق ويقضى بها من غير تفصيل كما في الروضة وأصلها تبعاً للإمام لان الردة لحظها
لا يقدم الشاهد بها الا عن بصرية (وقيل يجب التفصيل) أى استفسار الشاهد بها للاختلاف
المذاهب في التكفير والحكم بالردة عظيم فيحتاج الى ما لا يدعى هذا هو المذهب الذى يجب القطع
به وقال الاسنوي انه المعروف عقلاً ونقله قال وما نقل عن الامام بحثه وقال الدميري والذي صححه
الرافعي تبع فيه الامام وهو لم ينقله عن أحد وانما هو من تخريجه فان قيل يدل على التفصيل ما قاله
فيمن مات عن ابنين مسلمين فقال أحدهما ارتد فمات كافر ان الاظهر انه لا بد من بيان سبب كفره
خلافاً لما جرى عليه المصنف من عدم التفصيل كما سيأتى لانه قد يتوهم ما ليس بكفر كفرأ أجيب
بانه هذا محتمل أن يأتي بالشهادتين بخلافه بعد الموت ولهذا قال بعضهم ولما كانت الشهادة
عند من يقبل التوبة كالشافعي فثبت مطلقاً ثم يقول له القاضي تلفظ بالشهادتين ولا حاجة الى
السؤال عن السبب فان امتنع كان امتناعه قرينة لا يحتاج الشاهد معها الى ذكر السبب
وان كان عند من لا يقبل التوبة كالمالكي فلا تقبل الامتصاة واعترض بانه وان كان عند من يقبل التوبة
فيبقى فيه عار على الانسان وهو ساذر على الجواب المتقدم وحينئذ فلا بد من التفصيل وهو كما قال
شيخنا أو وجهه * (تنبيهه) * محل اختلاف كما قال البلقيش اذا شهد بان ارتد عن الايمان فلو شهد بانه
ارتد ولم يقل عن الايمان أو قال كافر ولم يقل بالله لم تقبل هذه الشهادة قطعاً (فعلى الاول) وهو
قبولها مطلقاً (لو شهدوا) المراد اثنتان فكثر على شخص برودة ولم يفصلوا (فانكر) المشهود
عليه (حكم) عليه (بالشهادة) ولا ينفعه انكاره بل يلزمه أن يأتي بما يصير به الكافر مسلماً
لان الحجة قامت والتكذيب والانكار لا يرفعها كما لو قامت البيينة بالزنا فانكره أو كذبهم لم يسقط عنه
الحسد فان أتى بما يصير مسلماً قبل الحكم امتنع الحكم عليه بالشهادة بالردة كما نص عليه الشافعي رضى
الله تعالى عنه ولكن يحكم عليه بما يترتب عليه من بينة فزجانه اذا كان قبل الدخول بهن أو بعده

وامتدت العدة وحل ينزل من وظائفه التي يعتبر فيها الاسلام أولا بخلاف والظاهر الاول (تبيينه) *
 عمل قوله شهدوا برده ما اذا شهدوا على انشاءه أو اقراره فانكر قال في العاقل ويشبه فيه اذا شهدوا
 على اقراره بالردة فانكر فانه ينفعه كل قوافل بينة على اقراره بلزنا فاسكره لانه لو اقر بها ثم رجع قبل
 رجوعه وقوله في الاول لا يختص بالاول بل الحكم كذلك اذا شرطنا التمسك فمجان ينفي للمصنف
 ان يقول قولي القولين أو يعلق التفرع ولو لم تقم عليه بينة فعالم المدعى عليه من القاضي الحكم
 بعصمة دمه سواء من ان تقوم عليه بينة زور عند من لا يرى قبول توبته للقاضي تجدد بدمه اسلامه
 والحكم بعصمة دمه كما أتى به جع من المتأخرين وصوبه وان قال ابن دقيق العيد ليس لهما كم ذلك
 الا بعد اعتراه أو إقامة بينة عليه وحل يجوز للشايعي مثلا ان يشهد بالكفر أو بالتعريض بالقذف
 أو بما يوجب التعزير عند من يعلم أنه لا يقبل التوبة ويجوز بالتعريض ويعزى بالبلغ ما يوجب الشايعي
 الظاهر كما قال الركني المنع فان علم الشاهد ان لسانه سبق الى كلمة كفر ولم يقصد ذلك ولا يعمل له ان
 يشهد عليه قاعدا وقد سعى الرابعي مثله من العاقل (ولو) صدق شخص من شهد عليه برده ولكن
 (قال كتم مكرها واقتضه قرينة) مشهورة بذلك (كلمة كفار) له (صدق بينة) غلبا بالقرينة
 المشهورة بذلك وانما ساف لاحتمال انه كان مختارا والظاهر كما قال الزركشي ان هذه اليمين مستحبة
 (والا) بان لم تقتضه قرينة بان كان في دار كفر وسيله مخلى (فلا) يقل قوله فيحكم بينونة زوجة فقير
 المدخول بها يطالب بالعاق بالشهادتين لا تنفاه القرينة (ولو) لم يقل الشاهدان لزيد ولكن
 (قالا لفلان كافر) أو فعل قوله (فادعى اكراما) بعد أن صدقهما على ذلك (صدق) بيمينته (مطلقا)
 بقرينة ودونها لانه ليس فيه تكذيب البينة بخلاف المسئلة فبانه الان الاكرام ينافي الرد ولا ينافي
 التلغا بكلمة الرد ولا الفعل المكفر ويند بان يجدد كلمة الاسلام فان قتل قبل اليمين فهل يضمن لان
 الرد لم تثبت أولا لان افقا الرد وحدوا الاصل الاختيار قولان أو جهما كما قال شيخنا الثاني * (تبيينه) *
 استشكل الرابعي تصوير هذه المسئلة فانه ان اعتبر تفصيل الشهادة فن الشرائط الاختيار دعوى
 الاكرام تكذيب للشاهد أولا فلا كفاه بلا طلاق انما هو فيه اذا شهدا بردة لنفسه حصول
 الشرائط أما اذا قال انه تكلم بكذا فيبعد أن يحكم به ويقنع بان الاصل الاختيار واجب
 بالاختيار الاول وينع قوله فن الشرائط الاختيار واختيار الثاني ولا يبعد أن يقع بالاصل المدكور
 لا اعتضاده بسكوت الشهود عليه مع قدرته على الدفع فان قيل في الروضة وأصلها في الاكرام في الطلاق
 انه لو تافاه ثم قال كتم مكرها وانكرت زوجته ذلك لم يقل قوله الا أن يكون محبوسا أو كان هناك قرينة
 أخرى فملا كان هنا كذلك كما قاله الباقي في أجيب بان الحق هنا لله تعالى فسوغ فيه بخلافه في
 العاقل فان الحق فيه لا تدعى فشدق (ولومان) من هو (معروف بالاسلام عن اثنين مسلمين فقال أحدهما)
 أي الابنسين (ارتد) أي الاب (فبات كافرا) وأنكر الا سخر (مان بين سبب كره) كأن قال تكلم بما
 يوجب الكفر أو سجد لصن (لم يرنه ونصبه في) لبيت المال لان المرتد لا يورث (وكذا) يكون نصيبه
 قيا (ان أطلق) أي لم يبين سبب كفره (في الظاهر) لانه أقر بكفره فعول يقتضي اقراره ولم ير منه وهذا
 الترجيح تبع فيه الحرر والشايعي وهو الاظهر في الشرح المعبر والروضة انه يستفصل فان ذكر مكرها وكفر
 كان كافيا وان ذكر ما ليس كفرا كان قال كان يشرب الخمر صرف اليه وان لم يذكر شيئا وقف الامر كما
 نص عليه الشايعي ونقله الامام عن العراقيين وأقره * (مروغ) * لو ارتد اسير أو غيره بمختار انهم صلي
 في دار الحرب حكمه باسلامه لان صلي في دارا لان صلاته في دارا قد تكون تقية بخلافها في دارهم
 لا تكون الاعن انه قد صحح ولو صلي كافر أصلي ولو في دارهم لم يحكم باسلامه بخلاف المرتد لان علاقة
 الاسلام باقية فيه والعداؤون من الابتداء فسوغ فيه الا أن يسمع شهادته في الصلاة فيحكم باسلامه فان قيل

اسلامه حينئذ بالاعتنا والكلام في خصوص الصلاة الدالة بالقرينة واجب بأن فائدة ذلك رفع ايهام انه لا أثر
للشهادة فيها لاحتمال الحكاية ولو أكره اسير أو غيره على الكفر بيسلاد الحرب لم يحكم بكفره كما مر فان مات
هناك وروثه وارثه المسلم لم فإن قدم علينا عرض عليه الاسلام استجبنا بالا حتمال انه كان مختاراً كما لو أكره على
الكفر بدارنا فان اختلف من الاسلام بغير عرضه عليه حكمنا بكفره من حين كفره الاول لان امتناعه يدل على
انه كان كافراً من حينئذ فلو مات قبل العرض والتلفنا بالاسلام فهو مسلم كما لو مات قبل قدومه علينا ثم شرع في
بيان أحكام الرد بعد وقوعها فقال (وتجب استتابة المرتد والمردة) قبل قتلها حال انهما كانا مسلمين
بالاسلام فربما عرضت لهما شبهة فيسبى في ازانها لان الغالب ان الردة تكون عن شبهة عرضت وثبت
وجوب الاستتابة عن عمر رضى الله تعالى عنه وروى الدارقطني عن جابر أن امرأة يقال لها أم رومان
ارتدت فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعرض عليها الاسلام فان تابت والاقتلت ولا يعارض هذا
النهي عن قتل النساء الذي استدله أبو حنيفة لان ذلك محمول على الحربيات وهذا على المرتدات ولهذا
نص المصنف على المرأة اشارة الى الخلاف لكن كان الاولى أن يعبر بحرفي الخبر بقتل المرتد ان لم يذب رجلاً
كان أو امرأة لان خلاف أبي حنيفة في قتلها لاني استتابتها فانه قال فحبس وقضرب الى أن تموت أو تسلم
(وفي قول تستحب) استتابة (كالكافر) الاصل في قتل المرتد ان كان كافراً فانه لا بد له من الاستتابة
المرتدين أوجب بانهم حاربوا والمردة اذا حارب لا يستتاب (وهي) أي الاستتابة على القولين معا (في
الحال) في الاظهر فان تاب والاقتل لان قتله المرتب عليها حسد فلا يؤخر كسائر الحدود وقد مر أن
السكران يسن تأخيرهم الى الصبح ولو سأل المرتد ازالة شبهة فوطر بعد اسلامه لا قبله لان الشبهة لا تنحصر
وهذا ما صححه الغزالي كل في نسخ الرافعي المعتمدة وهو الصواب ووقع في أكثر نسخ الروضة تبعاً للنسخ الرافعي
السقيمة ان الاصح عند الغزالي المناظرة أولاً والمحكي عن النص عدمها وان شك قبل المناظرة جوعاً
أطعم ثم فوطر (وفي قول) يهل فيها على القولين (ثلاثة أيام) لا نزع عمر رضى الله تعالى عنه في ذلك
وأخذه الامام مالك وقال الزهري يدعى الى الاسلام ثلاث مرات فان أبي قتل وعن علي رضى الله تعالى
عنه انه يستتاب شهرين وقال النخعي والثوري يستتاب أبداً وعلى التأخير بحسب مدة الامهال ولا يخفى سبيله
(فان) لم يذب الرجل والمرأة عن الردة بل (أصراً) عليها (قتلاً) وجوباً لقوله صلى الله عليه وسلم
من بدل دينه فاقتلوه واه البخاري ويقتله الامام أو نائبه ان كان حراً لانه قتل مستحق لله تعالى فكان
للامام وان أذن له كرجم الزاني هذا ان لم يقاتل فان قاتل بياز قتله لكل من قدر عليه ويجوز لاسيد قتل
رفيقه المرتد على الاصح ويقتل بضرب المعنق دون الاجزاق ونحوه للامر باحسان القتل فان خالف وقتله
بغيره أو وقتله غير الامام أو نائبه بغير اذنه عز الاول لعدمه عن المأمور به والثاني لاقتبانه ولا شيء عليه
من قصاص أو دية نعم ان قتله مرتد قتل به كما مر في الجنائيات قال الماوردي ولا يدين المرتد في مقابر المسلمين
نحروهم بالردة عنهم ولا في مقابر الكفار لما تقدم له من حرمة الاسلام اهـ والذي يظهر أن حرمة الاسلام
انقطعت بموته ككافر اذ لا مانع من دفنه في مقابر الكفار فقد مر أن الردة أخف الكفر (وان) كان كل
من الرجل والمرأة ارتدا الى دين لا تأويل لاهله كعبدة الاوثان ومنكري النبوات ومن يقر بالتوحيد
وينكر نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ثم (أسلم صح) اسلامه اذا أتى بالشهادتين قال ابن النقيب في مختصر
المكفاية وهذا أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وهذا يؤيد من أتى من بعض المتأخرين بانه
لا بد أن يأتي بلفظ أشهد في الشهادتين والإلم بصح اسلامه وقال الزنكافوني في شرح التبيين وهما الا اله الا الله
محمد رسول الله وظاهره ان لفظة أشهد لا تشترط في الشهادتين وهو يؤيد من أفق بعدم الاشتراط وهي واقعة
حال اختلاف المفتون في الاقتفاء في عصرنا فيها والذي يظهر لي أن ما قاله ابن النقيب محمول على السكال
وما قاله الزنكافوني محمول على أقل ما جعل له الاسلام فقد قال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس

حتى يقولوا لا اله الا الله محمد رسول الله واما البخاري ومسلم ولا بد من ترتيب الشهادتين بان يؤمن بالله ثم
برسوله فان عكس لم يصح كما في المجموع في الكلام على ترتيب الوضوء وقال الحلبي ان الموالاة بينهما
لا تشترط فلواتخذ الايمان بالرسالة عن الايمان بالله تعالى مدة طويلة مع قال وهذا بخلاف القول
في البيع والنكاح لان حق المدعو الى دين الحق ان يدوم ولا يختص بوقت دون وقت فكان الامر كله
بمنزلة المجلس (و) اذا قال كل منهما ذلك (ترك) ولو كان تديقا أو تكرر ذلك منه ولا يشترط مضي
مدة الاستبراء لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ثم يعز من تكرر ذلك منه
لزيادة عقابونه بالدين فيعز في المرة الثانية فتابعها ولا يعز في المرة الاولى وحكي ان يونس الاجماع عليه
وقال ابو حنيفة انما يعز في الثالثة ونقل عن أبي اسحق المروزي انه يقتل في الرابعة قال الامام وعدهذا
من هفواته اذ ولا يصح هذا عن أبي اسحق وانما هو منسوب لاسحق بن راهويه كجمله القاضي حسين
وغيره * (تنبيه) * كان الاولى للمصنف ان يثبت أسلم وتركه ليوافق ما قبله ولكن يحمل بما قدره
(وقيل لا يقبل) أي لا يصح (اسلامه ان اردنا كعمر بن كزادقة) وهم من يظاهر الاسلام وينفي
الكفر كما قالاهنا وفي الفرائض وصفة الاعسة وقالوا في العان هم من لا يتحل ديننا وسواء في المهرات
وقال الاذرى انه الاقرب فالاول هو المداق وقد غابوا بينهما (و) قيل لا يقبل اسلامه ان اردنا كعمر
(باطنية) وهم قائلون بان لقرآن باطننا وانه المراد منه دون الظاهر وقيل هم ضرب من الزنادقة يزعمون
ان الله خلق شيا ثم خلق منه شيا آخر يدبر العالم وسعوا الاول العقل والثاني النفس وان كان اردنا الى دين
يزعم أهله ان محمد صلى الله عليه وسلم مبعوث الى العرب خاصة أو الى دين من يقول رسالته حق لكنهم
يظاهرون بعد أو بعد فرضا أو نحو ذلك بما يصح اسلامه الا ان يقرب بان محمد صلى الله عليه وسلم رسول الى جميع
الخلق ويرجع الثاني عما اعتدوه ولا يكتفي شهادة الفاسق وهو الثاني لاختيار الله تعالى ان الله عالم الاشياء
ومبدؤها حتى يشهد بالاختراع والاحداث من العدم ولا يكتفي العبادي القائل بنسبة الحياة والموت الى
العلية لاله الا المحيي المميت حتى يقول لاله الا الله ونحوه من أسمائه تعالى التي لا تأويل له فيها وأما
البرهني وهو واحد يشكر الرسل فان قال مع لاله الا الله محمد رسول الله فهو مؤمن وان لم يذ كر غيره من
الرسول لان قال عيسى وموسى وكل نبي قبل محمد صلى الله عليه وسلم رسل الله لان الاقرار برسالة محمد صلى
الله عليه وسلم اقرار برسالة من قبله لانه شهد لهم وصدقهم فان قيل كأن محمد صلى الله عليه وسلم شهد لهم
وصدقهم فقد شهدوا له وبشرابه أجيب بان شريعتهم ما بينة لما قبلها باقية بخلاف شريعة غيره والمعامل
اذا قال محمد رسول الله قيل يكون مؤمنا لانه أثبت المرسل والرسول والاصح انه لا بد ان يأتي بالشهادة اثنتين
كغيره ولو أقر يهودي برسالة عيسى لم يجبر على الاسلام كالأقرب لبعض شرائع الاسلام كالموت
الجس وتقبل توبته كمن كذب صلى الله عليه وسلم وكذا فاذنه على الاصح وقال أبو بكر الفارسي انه يقتل حدرا
ولا يسقما بالنوبة وقال الصيدلاني يجلد ثمانين جلدة لان الردة ارتفعت باسلامه وبقي جلداه * (مائدة) *
يصح الاسلام بسائر المعاني كما قاله ابن الصباغ وغيره وبشارة الاخرس ثم لولفن الجمعي الكلامنا اربعة
فقالها ولم يعرف معناها لم يكف ويسن امتحان الكفار بعد الاسلام بتقريره بالبعث بعد الموت ولو قال
بدل محمد رسول الله في الشهادتين أحمده أو أبو القاسم رسول الله كفاه ولو قال النبي بدل رسول الله كفاه
لا الرسول فانه ليس كرسول الله فلو قال آمنت بمحمد النبي كفي بخلاف آمنت بمحمد الرسول لان النبي
لا يكون الا الله تعالى والرسول قد يكون غيره بخلاف آمنت بمحمد كفاهم بالاولى * (تنبيه) * غير
وسوى وماعدا ونحوها في الاستثناء كالإني الاكتفاء بها كقوله لاله غير الله أو سوى الله أو ماعدا الله
أو ما خلا الله ولو قال كافر أمانكم أو مسلمك أو وليي محمد أو أحبه أو أسلمت أو آمنت لم يكن اعترازا
بالاسلام لانه تقدير يد أمانكم أو مسلمكم في البشرية أو نحو ذلك من التأويلات فان قال آمنت أو أسلمت

أولاً ومن أومسلم مثلكم أو آمن من أمة محمد صلى الله عليه وسلم أودينكم حق أو قال أنأبرى من كل من يخالف الاسلام أو اعترف من كفر بانكار وجوب شئ يوجب به فقه طريقتان احدهما وهي ما عليها الجمهور وهي الراجحة لا يكون ذلك اعترافاً بالاسلام والثانية ونسبها امام لأحقيقين أنه يكون اعترافاً به ولو قال أنأبرى من كل ملة تخالف الاسلام لم يكف على النار يقتبن لأنه لا ينفي التعطيل الذي يخالف الاسلام وهو ليس بملة ولو قال لارجن أو لا باري الا الله أو من آمن به المسلمون لم يكف كما قاله بعض المتأخرين خلافاً للجمهور ومن قال آمنت بالذي لا اله غيره لم يكن مؤمناً بالله لأنه قد ير بدالوثن وكذا لا اله الا الملك أو الرزاق لأنه قد ير بدالسلطان الذي يملك أمر الجند ويرتب أرزاقهم فان قال آمنت بالله ولم يكن على دين قبل ذلك صار مؤمناً بالله فيأتي بالشهادة الاخرى وان كان مشركاً لم يصرم مؤمناً حتى يضم اليه وكفرت بما كنت أشركت به ومن قال بقدم غير الله كفى للإيمان بالله أن يقول لا قديم الا الله كمن لم يقل به ومن لم يقل به يكفيه أيضاً الله ربى (وولد المرتد ان انعقد قبلها) أى الردة (أو) انعقد (بعدها) أى فيها (وأشهد أبو به مسلم فسلم) ذلك الولد بالتبعية لا مسلم تعليماً للاسلام (أو) وأبواه (مرتدان فسلم) أيضاً بقاء خلافة الاسلام فيهما ولم يصدر منه كفر وهذا ما رجحه المحرر تبعاً للجمهور وعليه لا يسترق (وفي قول) هو (مرتد) تبعاً له ما وعلى هذا لا يسترق في أصح الوجهين كما لا يسترق أبواه ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان أصغر قتل (وفي قول) هو (كافر أصلي) لتولده بين كافرين ولم يباشر الردة حتى يغفل عنه عليه (قلت الاظهر) هو (مرتد) اذ لم يكن في أصول أبيه مسلم (ونقل العراقيون) القاضي الحسين وابن الصباغ والبنديجي وغيرهم (الاتفاق على كفره والله أعلم) فان كان في أصول أبيه مسلم فهو مسلم تبعاً له كما مر ذلك في باب اللقيط * (تنبيهه) * مادعاه من نقل الاتفاق اعتد فيه قول القاضي أبي الطيب انه لا خلاف فيه كما قاله في الروضة واعترض بان الصمري شيخ الماوردى من كبارهم وقد حزم بانه مسلم ولم يحل ابن المنذر عن الشافعي غيره وقال البلقيني ان نصوص الشافعي قاضية به وأطال في بيانه وذ كر نحوه الزركشي وفي تعبير المصنف بمرتد وكافر أصلي تسمح والاولى أن يقال فهو على حكم الكافر وسكت الاصحاب هنا عما لو أشكل علوقه هل هو قبل الردة أو بعدها والظاهر كما قال الدميري انه على الاقوال لان الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمان ويدلله كلامهم في الوصية العمل وأولاد المبتدعة من المسلمين اذا كفرناهم الظاهر كما قال الدميري أيضاً أنهم مسلمون ما لم يعتدوا به بدلوغهم كفر الانهم ولدوا على الاسلام واعتقاد الاب لا يسرى الى الولد وقد تقدم في اللقيط حكم أطفال أولاد المشركين (وفي زوال ملكه) أى المرتد (عن ماله) الحاصل قبلها أو فيها بنحو اصطلاح (بها) أى الردة (أقوال أظهرها) الوقف كبضع زوجته سواء التحق بدار الحرب أم لا فعليه (ان ذلك مرتد بان زواله بها) أى الردة فنام ملكه فيء وماله من احتمال ونحوه باق على الاباحية (فان أسلم بان أنه لم يرل) لان بطلان أعيانه تتوقف على هلاكه على الردة فكذا زوال ملكه والثاني يزول بنفس الردة لزوال العصمة برده فماله. أولى والثالث لان زوال لان الكفر لا ينافي الملك كالكافر الاصلى (و) يتفرع (على) هذه (الاقوال) أنه (يقضى منه) أى مال المرتد (دين لزمه قبلها) باتلاف أو غيره لاننا قلنا ببقاء ملكه أو موقوف فواضح وان قلنا بزواله فمضى لا تزيد على الموت والدين يقدم على حق الوزنة فكذا على حق النقي وهو اذا مات على الردة وعليه دين وفي ثم ان بقي شئ صرف لبيت المال وهل ينتقل جميعه لبيت المال فيأ متعلقا به الدين كما ينتقل التركة للورثة كذلك أولاً ينتقل للنقي الا الفاضل عن الدين القياس الاول وان كان ظاهر كلام مختصر التبريزي الثاني * (تنبيهه) * هل يصير مجبوراً عليه بنفس الردة أم لا بد من ضرب القاضي فيه وجهان وقيل قولان قال ابن النقيب أحكمهما الثاني وحزم به جماعة وقال الماوردى ان الجمهور عليه ولكن مقتضى كلام الشيخين الاول وهو الظاهر وعلى الثاني هل هو كسجور الفاس أو السفه أو المرض

فيه أوجه أصحها أولها (وينفق عليه) أي المرتد زمن استنابته (منه) أي ماله وشجعه حاجته للنفقة
 كحاجة الميت إلى التجهيز به و زال المال بالموت (والأصح يلزمه غرم اختلافه) مال غيره (فيها) أي الردة
 حتى لو ارتد جسد واستناب من الإمام ولم يصل اليهم لا يقتل فاسألوا في القتال إذا أسلموا ضمنوه على
 الاطوار كما سرت الإشارة إليه في الباب الذي قبل هذا وإن صحح في البيان عدم الضمان (و) الأصح يلزمه
 (نفقة) وجات وقف نكاح من وفريه (لأنه) فوق متعلق به هذا هو المنصوص عليه في الام والتمسك
 والناسي لا يلزمه ذلك لأنه لا مال له * (تنبيه) * هذا الخلاف مفرع على القول بروال ما كذا كذا
 في الشرح والروضة فإن قلنا ببقاء ما كذا أو وقف لزمه ذلك قلنا ما وسكت المصنف عن نفقة الرقيق قال
 في المطالب ولا شك أنه ينفق عليه منه مطلقا والظاهر كما قال الأذري أن أم الولد إذا قلنا بروال ملكه
 كالروجة (وإذا وقفنا ملكه) وهو الاطوار كما سرت ورعنا عليه (فتصرفه) الواقع منه في رده (أن) حتى
 أي قبل (الوقف) بأن قل التعليق (كعتق وتبديل وصية وموقوف) لزومه كما قاله الامام (أن) أسلم
 نفذ بجميعه أي بان نفذه (والا) بأن مات مرتدا (فلا) ينفذ لأن الوقف لا يضره (وبه) وبه
 ورهه وكذا ثبت ونحوها مما لا يقبل الوقف (باطلة) بناء على بطلان وقف العقود وهو الجديد (وفي
 القديم) هي (موقوفة) بناء على صحة وقف العقود فإن أسلم حكم بصحتها والا فلا * (تنبيه) * ما ذكره
 في الكتابة من أنه سأل على قولي وقف العقود حتى تبطل على الجديد هو المعتمد كذا كره في الحرر وما وفي
 الكتابة وصوبه في الروضة هنا وإن رجحنا في الشرحين والروضة في باب الكتابة صحتها ورجحنا الباقين
 (وعلى الأقوال) السابقة (بجعل ماله مع) أي عند (عدل) يحفظه (وأما) عند امرأة نفقة (أو من
 يجعل له الخلق) كالحرم احتياطاً لتعلق حق المسلمين به * (تنبيه) * فديهم كالماله أنه يكتفي بالجعل
 المذكور على قول بقاء ملكه وليس مراد ابل عليه لا بد من ضرب الحجر عليه كإيص عليه الشافعي رحمه الله
 (ويؤدى مكاتبه النجوم إلى القاضي) حفظنا لها ويعتق بذلك وانما لا يقبضها المرتد لأن قبضه غير معتبر
 ولو أدى في الردة زكاة وجبت عليه قبلها ثم أسلم قال الفقهاء ينبغي أن لا تنسقه ما ولكن نص الشافعي على
 السقوط لأن المراد بالية هذا التمييز * (خاتمة) * لو امتنع مرتدون بنحو حصن بدأ بآبقة اللهم لأن كفرهم
 أغلق كلهم ولأنهم لم أعرف بعورات المسلمين واتبعنا مدبرهم وذنبنا على جريهم واستنابنا أسيرهم
 وعليهم ضمان ما أنفقوه في حال القتال كما مروى يقدم القصاص على قتل الردة وتجب الذبية حيث لزمته
 في ماله مطلقاً لأنه لا عاقلة له مجزأة في العمد وموجبة في غيره فإن مات حلت لأن الاجل يسقط بالموت ولا يحل
 الدين المؤجل بالردة ولو لم يكن مرتدة بشبهة كان وطئها مكروهاً واستخدم المرتد أو المرتدة كرهاً فهو جوب
 المهر والاجرة وقوفه ولو أتى في رده بما يوجب حداً كان زنى أو سرق أو قذف أو شرب خمر أو حد ثم قتل
 * (كتاب الزنا) *

هو بالعصر لغة مجازية وبالمدلغة تعميمية واتفق أهل المال على تحريره وهو من أخف الجنايات ولم يجعل في
 ماله قفاً وهذا كان حده أشد الحدود لأنه جنائية على الاعراض والانساب والاصل في الباب قوله تعالى
 الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة والشهيد والشبهة إذا زنيا فارجوهما وهذه نسخ لفظها
 وبقي حكمها وقد رجم صلى الله عليه وسلم ماعزاً والعامدية وله حكمان يختصان به اشتراط أربعة في الشهادة
 وإيجاب مائة جلدة وحقيقته الشرعية الموجبة للحد (الإيلاج) حشفة أو قدرها من (الذكر) المنصل الأصلي
 من الأذى الواضح ولو أشل وغيره من شرو كان مفروقاً في خرقه كالموقف ضربة ما خرمه في التحقيق في باب
 الفصل ومرحبه الدارى خلافاً للديلى (بفرج) أي قبل أن ي ولوغه كمنع الزر كمنى فارناين
 ما هنا وما في باب الفحائل من عدم الاكتفاء بالإيلاج فيها ببناء التحليل على تكميل المذاة (بخرم)
 في نفس الامر (أعينة) أي الإيلاج (خال عن الشبهة) المسقط للحد (مستهمى) طبعاً بأن كان فوجراً أدى

حتى وقوله (فوجب الحد) هو خبر عن قوله ايلاج والحد هو الجلد والتغريب على غير المحسن والرجم
 على المحسن بالنص والاجتماع وخرج بمقتضى من استدلت ذكرا مقطوعا فلا حد عليها وبالاصلي الزائد
 وبالا دمي والواضح من استدلت ذكرا بجمية أو مشكلا فلا حد عليها وبفس الاسر مالو وطى زوجته
 خانا أنها أجنبية فلا حد وما بقي من محترقات قيود الحديات في المتن وبما تقر وعلم ما في الحد من الاجحاف
 قال ابن شعبة وفيه زيادة لاحاجة اليها وهي قوله خال عن الشبهة لخروج الشبهة بقيد التحريم فان وطء
 الشبهة لا يوصف بجعل ولا حمة على الاصح اهـ لكن الشبهة ثلاثة أقسام شبهة فاعل كأن يكون جاهلا
 وشبهة محل كظان أنها زوجته وشبهة جهة كالنكاح بالاولى والذي لا يوصف بجعل ولا حمة هو القسم
 الاول * (تنبيهه) * قال البلقيني لو تني ذكركه وأدخل قدر الحشفة في ترتب الاحكام عليه توقف
 والارجح الترتيب ان أمكن اهـ وظاهر كلامهم في الحشفة حيث كانت موجودة أنه لا يعتبر برادخال
 غيرها فانهم يقولون قدر الحشفة من مقطوعها وهذا هو الظاهر (ودبر ذكرو) دبر (أنثى) أجنبية
 (كقيل) لا لأنثى فيجب بالايلاج في كل من الدبر من المسمى بالاولى الحد (على المذهب) فيرجم المحسن
 ويحد غيره ويغرب لانه زنا بدليل قوله تعالى ولا تقر بالزنا انه كان فاحشة وقال تعالى أن أنون
 الفاحشة وروى البيهقي عن أبي موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أتى الرجل الرجل فهما
 زانيان وفي قول يقتل محصنا كان أو غيره لحديث من وجدته بعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل
 والمفعول به رواه أبو داود وترمذي وابن ماجه وصحح الحاكم اسناده وعلى هذا يقتل بالسيف كالمرتد
 وقيل ان واجبه التعزير فقط كاثبات الجمية * (تنبيهه) * تشمل الطلاق دبر عبده وهو المذهب هذا حكم
 الفاعل وأما المفعول به فان كان صغيرا أو مجنوناً أو مكرها فلا حد عليه ولا مهرله لان منفعة البضع الرجل
 غير متقومة وان كان مكافا مختارا جلد وغرب محصنا كان أو غيره سواء أ كان رجلا أم امرأة لان المحل
 لا يتصور فيه احصان وقيل ترجم المرأة المحصنة أما وطء زوجته أو أمته في دبرها فالمذهب أن واجبه
 التعزير ان تكر منه الفاعل فان لم يتكرر فلا تعزير كاذكراه البغوى والرويانى والزوجة والامته في
 التعزير مثله سواء واحترز بايلاج عما تضمنه قوله (ولاحد بمقتضى) بإجماع الازل ولا ييلاج بعض
 الحشفة ولا ييلاجها في غير فرج كسرة ولا بقتد مات وطء ولا باتيان المرأة المرأة لعدم اليلاج بل
 بعزوان ولا باستمنائه بيده بل بعزأ ما يبد من يحل له الاستمتاع بها فذكر ولانه في معنى العزل (و)
 احترز بحرم لعينه عن (وطء زوجته وأمه في حبض) ونفاس (وصوم واحرام) واحتبراء فلا حد
 به فان التحريم ليس لعينه بل لامور عارضة * (تنبيهه) * قد يخرج بحرم وطء حرية بقصد القهر
 والاستيلاء فانه يملكها بذلك ولا حد عليه وان لم يقصد ذلك بقائه وجب عليه الحد كالحاكم الامام عن
 القفال في باب السرقة في الكلام على سرقة العين وذكره الرافعي هناك من غير نسبة الى القفال واحترز
 بخال عن الشبهة عن شبهة المحل التي تضمنها قوله (وكذا أمته المزرقة) والمشرقة (والمعتدة) من
 غيره والمجوسية والوثنية والمسلية وهودى فلا حد بوطءها جزما وقيل في الاظهر (و) كذا (بملوكه
 المحرم) بنسب أو رضاع كالختم منها أو بصاهرة كوطوء أمه أو ابنه فلا حد بوطئها في الاظهر كجسائى
 لشبهة الملك * (تنبيهه) * محل ذلك فحين يستقر ملكه عليها كالختم أماما لا يستقر ملكه عليها كلام
 والحد فظهر ان قطعاً كما قاله المساورى وغيره واحترز عن شبهة الفاعل التي تضمنها قوله (ومكره) فلا
 حد عليه لحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ونوله (في الاظهر) راجع
 له مسئلتين كما تقرر لكنه عبر في الرفضه كاصلها في المكروه بالاصح وعبر في المحرم عن شبهة الفاعل بما اذا
 وجد امرأة على فراشه فوطئها على ظن أنها زوجته أو أمته والثاني يحذف فيها أما الاولى فلا نه وطء
 لاستمناء محال فاشبهه بالاولى وطءهم على الاول أن وطء أمته المحرم في ذرها لا يوجب الحد وهو

فيه أوجه أهمها أؤلها (ويطلق عليه) أي المرتد زمن استنابته (منه) أي ماله ونحوه سببه كلفته
 كتابته الميت إلى التجهيز بعد زوال الملك بالموت (والاصح يلزمه غرم انلافة) مال غيره (مبها) أي الردة
 حتى لو ارتد جمع واستعوا من الامام ولم يصل اليهم الا بمقتال فساأتلغوا في القتال اذا أسلموا ضمنوه على
 الاظهر كما مر في الاشارة اليه في الباب الذي قبل هذا وان صحح في البيان عدم التعميل (و) الاصح لم يرد
 (مقتضى بيان وقف نكاحين وقريب) لانهم احقوق متعلقه به هذا هو المصروف عليه في الامم والمقتصر
 والساني لا يلزم ذلك لانه لاماله * (تنبيه) * هذا الخلاف مفرع على القول برؤا ملكه يجوز كره
 في الشرح والروضة فان قلنا اسقاء ملكه أو موقوف لمره ذلك قلنا وسكت السنن عن نفقة الزين في ذلك
 في الامايب ولا شك أنه ينفق عليه منه مالمقا والظاهر كما قال الاذرى ان ثم الولد اذا قلنا برؤا الملك
 كالزوجة (واذا وقف ملكه) وهو الاظهر كما مر وفرعنا عليه (فتصرفه) الواقع منه في رده (ان حنبل)
 أي قبل (الوقف) بان قل التعليل (كعتق وتبديل وصية وموقوف) لزومه كما قاله الامام (ان أسلم
 بهذا) بجملة أي بان نفوذه (والا) ما مات مرتدا (فلا) ينفذ لان الوقف لا يضره (وبيه) وبه
 ورهنا وكتابتها) ونحوها مما لا يقبل الوقف (باطلة) بناء على بطلان وقف العقود وهو الجواب (دول
 القديم) هي (موقوفة) بناء على صحة وقف العقود فان أسلم حكمهم بعمتها والادلا * (تنبيه) * ما ذكره
 في النكاحية من أنها على قول وقف العقود حتى تبطل على الجسد وهو المقتضى كذا كره في الحرر هنا وفي
 النكاحية وصوبه في الروضة هما وان رجحا في الشرحين والروضة في باب النكاحية بعمتها اورد في الباقين
 (وعلى الاقوال) السابقة (يجعل ماله مع) أي عند (عدل) يحفظه (وأتمه عند امرأته) أو من
 يحل له الخلو منها كالحرم احتياطاً لتعلق حق المسلمين به * (تنبيه) * قد يفهم كلامه أنه يمكنه بالحمل
 المذكور على قول بقاء ملكه وايس مراد ابل عليه لا بد من ضرب الحجر عليه كائن عليه الشاقي رحمه الله
 (ويؤدي مكانه النجوم إلى القاضى) حذفتها ما يعتق بذلك وانما يقضها المرتد لان قبضه غير معتبر
 ولو أدى في الردة زكاة وجبت عليه قبلها ثم أسلم قال الفقهاء ينبغي أن لا نسقها وان كان نص الشاقي على
 السقوط لان المراد بالية ههنا التميز * (خاتمة) * لو امتنع مرتدون بنحو حصن بدأ بقتالهم لان كفرهم
 أعظم كما مر ولانهم أعرف بعورات المسلمين واتبعنا مدبرهم وذيقنا على جريحتهم واستنبأنا أسيرهم
 وعلمهم ضيمان ما أنفقوه في حال القتال كما مروى بقديم القصاص على قتل الردة وتجب الدية بثلاثة
 في ماله مطلقا لانه لا عاقلة له مجلة في العمد وموجلة في غيره فان مات حيا لان الاجل سقط بالموت ولا يحل
 الدين المؤجل بالردة ولو وطئ مرتدة بشبهة كان وطئها مكرها أو استخدم المرتد أو المرتدة كراهها وجوب
 المهر والاجرة وقوته ولو أن في رده بما يوجب حدا كان زنى أو سرق أو قذف أو شرب خمر أحد ثم قتل

* (كتاب الزنا) *

هو بالقصر لغة مجازية والمداغة نجمية وافترق أهل المال على تحريره وهو من أفش الكافر ولم يحل في
 ماله قضا ولهذا كان منه أشد الحدود لانه جنابة على الاعراض والانساب والاصل في الباب قوله تعالى
 الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة والشيوخ والشيوخ اذا زنا أو زوجهما وهذه نسخ لفظها
 وبقى حكمها وقد رجم صلى الله عليه وسلم ماعزاً والغامدية وله حكمان يخصمان به اشتراط أو براءة في الشهادة
 واجبا بمائة جلدة وحقيقته الشرعية الموجبة للعقد (ايلاج) حشقة أو قدرها من (الذكر) المتصل بالاصل
 من الاكسح الواضح ولو أشل وغيره من مشروكان افروفا في خرقه كالحرق فحشية ما حرمه في التحقيق في باب
 العسل وصرح به الدارمي خلافا للديلمي (بفرج) أي قبل أنثى ولو غوراء كبحته الزركشي فأزواج
 ما هنا وما في باب التحليل من عدم الاكفاء بالايلاح فيها بيناء التحليل على تكميل المدة (بحرم)
 في نفس الامر (اعينه) أي الايلاج (خال عن الشهة) المسقط للعقد (مشتهر) طه ما كان فريه أدى

حي وقوله (يوجب الحد) هو خبر عن قوله لا يلج والحد هو الجلد والتغريب على غير الحصن والرجم على الحصن بالنص والاجماع وخروج يقتل من استندحت كراما مقطوعا فلا حد عليها ولا بالصلى الزائد وبالأذى والواضح من استندحت كراهية أو مشكل فلا حد عليها وبفسد المال وطئ زوجته طائفاً أجنبية فلا حد وما بقي من محترقات قيود الحديات في المتن وبما انفردت به في الحد من الاجماع قال ابن نمية وفيه زيادة لاحاجة اليها وهي قوله خال عن الشبهة بخروج الشبهة بقيد التحريم فان وطئ الشبهة لا يوصف بجعل ولا حمة على الاصح اهـ لكن الشبهة ثلاثة أقسام شبهة فاعل كأن يكون جاهلاً وشبهة محل كقذف أنما زوجه وشبهة جهة كالنكاح بالاولى والذي لا يوصف بجعل ولا حمة هو القسم الاول * (تنبيه) * قال البلقيني لو تقي ذلك وأدخل قدر الحشفة في ترتيب الاحكام عليه توقف والارجح الترتيب ان أمكن اهـ وظاهر كلامهم في الحشفة حيث كانت موجودة أنه لا يعتد بدخول غيرها فانهم يقولون قدر الحشفة من مقطوعها وهذا هو الظاهر (ودبر ذكر) دبر (أنثى) أجنبية (كقذف) لا أنثى فيجب بالايلاج في كل من الدبرين المسمى بالاولى الحد (على المذهب) فيرجم الحصن ويجلد غيره ويغرب لانه زنا بدليل قوله تعالى ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وقال تعالى أتأتون الفاحشة ردروي البيهقي عن أبي موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أتى الرجل الرجل فهما راغبان وفي قول يقتل بمحصنا كان أو غيره حديث من وجد غموة يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به رواه أبو داود وترمذي وابن ماجه وصحح الحاكم اسناده وعلى هذا يقتل بالسيف كالمرتد وقبل ان واجبه التعزير فقط كاتيان البهية * (تنبيه) * نهي اطلاقه دبر عبده وهو المذهب هذا حكم الفاعل وأما المفعول به فان كان صغيراً أو مجنوناً أو مكرهاً فلا حد عليه ولا مهرله لان منفعة بضع الرجل غير متقومة وان كان مكافئاً مختاراً جلد وغرب بمحصنا كان أو غيره سواء أكان رجلاً أم امرأة لان المحل لا يتصور فيه احصان وقيل ترجم المرأة المحصنة أما وطئ زوجته أو أمته في دبرها فالذهب أن واجبه التعزير ان تكر منه الفعل فان لم يشكر فلا تعزير كذا كره البغوي والرويان والزوجة والامة في التعزير مثله سواء واحترز بالايلاج عما تضمنه قوله (ولا حد بفاحشة) بإجماع الذال ولا بالايلاج بعض الحشفة ولا بالايلاج في غير فرج كسرة ولا بمقدمان وطئ ولا باتيان المرأة المرأة لعدم الايلاج بل يعززان ولا باستمنائهما بيده بل بعزأ ما يبيد من جعل له الاستمتاع بها فذكر ولانه في معنى العزل (و) اجترز بحرم لعنه عن (وطئ زوجته وأمه في حبض) ونفاس (وصوم واحرام) واستبراء فلا حد به فان التحريم ليس لعنه بل لامور عارضة * (تنبيه) * قد يخرج بحرم وطئ حريمه بقصد القهر والاستيلاء فانه يملكها بذلك ولا حد عليه وان لم يقصد ذلك بقائه وجب عليه الحد كالحاكم الامام عن القفال في باب السرقة في الكلام على سرقة العين وذكره الرافعي هناك من غير نسبة الى القفال واحترز بخال عن الشبهة عن شبهة المحل التي تضمنها قوله (وكذا أمته المزوجة) والمشرقة (والمعتدة) من غير المجوسية والوثنية والمسلمة وهودى فلا حد بوطئها جزماً وقيل في الاظهر (و) كذا (بملوكه الحر) بنسب أو رضاع كالختمه منها أو بصاهرة كموطأ أبيه أو ابنته فلا حد بوطئها في الاظهر كالمسياني شبهة الملك * (تنبيه) * محل ذلك فمن يستقر ملكه عليها كالختمه أملاً لا يستقر ملكه عليها كلام والحد فقول زان فاعما كما قاله الماوردي وغيره واحترز عن شبهة الفاعل التي تضمنها قوله (ومكره) فلا حد عليه لحديث رفع عن أمي الخلفاء والنسباني وما استكرهوا عليه ونوله (في الاظهر) راجع له مسألة بن كذا تقرر لكنه عبر في الرخصة كالمسألة في المكروه بالاصح وعبر في الحر عن شبهة الفاعل بما اذا وجد امرأة على فراشه فوطئها على ظن أنما زوجه أو أمته والثاني يجد فيها أما الاولى فلانه وطئ لاستمتاع محال فاشبهه بالوطئ والظاهر كلامه على الاطلاق أن وطئ أمته الحر في دبرها لا يوجب الحد وهو

كذلك اشبهه المالك وان نقل ابن الرفعة عن البحر المحمداً أنه يوجب وأما الثانية فلان انتشار الاشهاد
 لا يكون الا بشهرة واختيار وأخذ الخلاف التردد في تصوير الاكراه في الزمان والصحيح تصويره لان
 الانتشار يقتضيه الطبيعة عند الملازمة (تنبيه) محل الخلاف في الرجل أمام المرأة ولا يجب عليها
 الحد فقامت في الوسيطة (فائدة) في سنن البيهقي ان عمر أتي بأمرأة جدها العيش فمات على راع
 واستسقطه فأبى أن يسقطها الا أن تمكنه من نفسه -ها فمات فشاو الناس في رجبها فقال على هذه
 معارة أرى أن يغسل سبيلها ففعل وكان الاولى تأخير المكروه الى قوله وشرطه التكليف ويقول
 والاختيار وتغير المصنف يوجب عدم الخلاف في أمته المزوجة والمعتدة وليس مراداً بل الخلاف
 الذي في الحرم حاربها (مخرج) لو وطئ امرأة على ظن انها أمته المشتركة فبانت أجنبية حد كبرجه
 في الروضة من احتمال نقلها من بعض نسخ الرازي عن الامام لانه علم التحريم فكان من جهة الامتناع
 وقيل لاحد عليه وقال ابن عبد السلام انه أظهر الاحتمالين لانه ظن ما لم يتحقق رقع عنه الحد واحتمل
 عن شبهة الطريق التي تضمنها قوله (وكذا كل جهة أباها) أي قال بالوطء بها (علم كسكاح بلا
 شهود) فقام كما قاله مالك أبو الوليد فقام كما قال به أبو حنيفة وأبو ثور وشهود ولكنه مؤقت وهو نكاح
 المعتدة كما قاله ابن عباس رضي الله تعالى عنهم لاحد بالوطء فيه (على الصحيح) وان اعتد -د نحره
 لشبهة الخلاف وقيل يجب على معتقد التحريم دون غيره وقيل يجب على معتقد الاباحة أيضاً كما بعد
 الحق على شرب النبيذ وفي قول يجب في نكاح المعتدة لانه ثبت نسخه وابن عباس وجع عنه كجرواه
 البيهقي (تنبيه) محل الخلاف في النكاح المذكور كما قاله المارودي أن لا يقارنه حكم فان حكم
 شافعي بطلانه حد فقاما أو حنفى أو مالكي بجهته لم يحد فقاما والضايف في الشبهة قوله المدرك لمصرح
 به الروياتي وغيره لا عين الخلاف كما ذكره الشيخان ولو وطئ أمة غيره باذن -د على المذهب وان
 حكى عن عطاء حل ذلك ويجب في الوطء في نكاح بلاولي ولاشهود قال القاضي الا في الدنيا فلا حد
 فيها الخلاف مالك فيه ويستثنى من الشبهة من زنى بجارية بيت المال فيجب الحد بوطئها كفى سبب الروضة
 لانه يستحق في بيت المال الفقة لا الاعفاف واستثنى عن اعتدائه قوله (ولا) -د (بوطء
 مبتنى الاصح) وان كانت محرمة في الحياة خلافاً لما في نكاح الوسيطة لان هذا مما يغير الطبع عنه فلا
 يحتاج الى الرجوع به بحد كسر البول بل يعزر والاني يحد به كوطء الحبة ولا يجب فيه مهر بحال لان
 الميت لا يتألف ملكاً (ولا) بوطء (بهيمه في الاظهر) لان الطبع السليم يأباه فلم ينعكس الزاير
 بحد بل يعزر وفي الناسي عن ابن عباس ليس على الذي يأتي اليهيمة حد ومثل هذا لا يقوله الا عن
 توفيق والثاني يقتل بمصنا كان أو غيره أقوله على الله عليه وسلم من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا معص
 رواه الحاكم وصححه اسناده والثالث يحد حد الزنا فيطرق فيه بين الحصن وغيره وأما اليهيمة المفعول بها
 فطها أو جده أصح الاندح وقيل تدح ان كانت أكلة وقيل تدح معاملة اطفال الحدديث واختلوا
 في حاله ذلك فقل لاحتمال أن تأتي بولد مشوه الخلق فعلى هذا لا تدح الا اذا كانت أنثى وقد أتتها في
 الفرج وقيل ان في بقائها تذكاراً للمحاشة فيعير بها وهذا هو الإصح فعلى هذا لا فرق بين الذكر والأنثى
 وان كانت ما كولة وذبحت حل أكلها على الاصح وحيث وجب الذبح والبهيمة لغیر الماعل لزمه
 لما كهل الى كانت ما كولة ما بين قيمتها حبة ومذبوحة والزمه جميع القيمة وقيل لا تثنى صاحبها لان
 الشرع أو جب قتلها للمصلحة وقد مر أن شرط الشبهة أن تكون قربة المدرك مسقعة للحد لم يخرج أيضاً
 شبهة من استوجرت لزنا فذلك قال (ويحد في) وطء (بمستأجرة) للزنا بالانتقله المالك والعقد
 وعقد الجارة باطل ولا يورث شبهة مؤثرة كما لو اشترى نجراً فشرها وعن أبي حنيفة أنه لا حد لان
 الاعارة شبهة وعروض دائم الوكانت شبهة ثبت الذنب ولا يثبت اتفاقاً فان قيل لم راع خلافه هنا كما

مرقئ نكاح بلاولى أوجب بضعه مدركه هنا (و) بعد أضافى وطء (مبيحة) فرجها الموطء لان البضع لا يباح بالاباحه وتعدى أضافى المسئلتين (و) فى وطء (محرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وان كان تزوجها) لانه وطء صادق للاباس فيه شبهة وهو مقتطوع بخرجه اه فنتعلق به الحد * (تنبيهه) * أشار بقوله وان كانت تزوجها الى خلاف أبى حنيفة فإنه قال لاحد عليه لان صورة العقد شبهة وقال أحمد واحتق يقتل ويؤخذ ماله الحديث فيه صحيح يعنى بن معين * (فروع) * لودعى الجهل بخرجه الموطوءة بنسب لم يصدق لبعده الجهل بذلك قال الاذرى الان جهل مع ذلك النسب ولم يظاهر انا كذبه فالظاهر تصديقه أو بخرجهما برضاع فقولان أظهرهما كما قال الاذرى تصديقه ان كان بمن يتخفى عليه ذلك أو بخرجهما بكونها مرقجة أو معتدة وأمكن جهله بذلك صدق بينهما وحدث فى دونه ان علمت تحريم ذلك وبعد فى وطء نكاح أنت نكحتها على أخذها وفى وطء من ارتبها وفى وطء مسائة نكحتها وهو كافر ووطئ علنا بالحل وفى وطء وثنية أو مجوسية نكحتها مسلم وبعد فى وطء مطاقتة ثلاثا وذات زوج وملازمة ومعتدة أو غيره ومرتدة ولو زنى مكاف بمجنونة أو نائمة أو مراهقة حد ولو مكنت مكافة مجنونا أو مراهقا أو استدخلت ذكر نائم حدث ولا تعد خلية حبلى لم تقرب الزنا أو ولدت ولم تقربه لان الحد انما يجب بينة أو اقرار كما سبأنى ان شاء الله تعالى (وشروطه) أى ايجاب حد الزنا رجسا كان أو جادا فى الفاعل أو المفعول به (التكافى) فلا حد على صبي ومجنون لارتفاع القلم عنهما ولكن يؤدب ما وليهما بما يزرعهما ولو زنى وعنده أنه غير بالغ فبأن بالغاهل بعد أولا حتى الرواى فيه وجهين ويظهر أنه لاحد عليه وزاد المصنف على الحر والبرحين والروضة قوله (الا السكران) فإنه بعد وهو غير مكاف وتقدم الكلام عليه فى كتاب الطلاق (وعلم تحريمه) فلا حد على من جهل تحريم الزنا القرب عهد بالاسلام أو بعده عن المسلمين لكن انما يقبل منه بيمينه كما هو قضية كلام الشيخين فى الدعوى فان نشأ بينهم وادعى الجهل لم يقبل منه * (تنبيهه) * أفهم كلامه انه لو علم التحريم وجعل الحد أنه بعد وهو الصحيح فى زيادة الروضة وبقى من الشروط التزام الاحكام بخروج الحربى والمستأنم وأما الاختيار فعلم بمسار (وحد) الزانى (المحصن) من رجل أو امرأة (الرجم) حتى يموت بالاجماع وتطائر الاخبار فيه كرجم ماعز والغامدية ولا يجلد مع الرجم عند جماهير العلماء وقد مر أنه لا رجس على الموطوء فى دبره اذ لا يتصور الايلاج فى دبره على وجه مباح حتى يصير به محصنا فحد البكر والاحصان لغة المنع وشرا جاء بمعنى الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والعفة والتزويج ووطء المكاف الحر فى نكاح صحيح وهو المراد هنا كما يؤخذ من قوله (وهو) أى المحصن (مكاف) لانه لا اشتراط التكافى فى الاحصان بعد اشتراطه فى مطلق وجوب الحد وكان ينبغى أن يقول أو سكران على طريقته (حر) فالزنى ليس بمحصن ولو مكاتباً ومبعضاً ومستولدة لانه على النصف من الحر والرجم لانصف له (ولو) هو (ذمى) أو مرتد لان النبى صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين كائنت فى العبيدين زاد أبو داود وكان قد أحصنا * (تنبيهه) * عقد الزمة شرط لا فاقامة الحد على الذمى لالكونه محصنا فلو غيب حربى حشمتة فى حال حرابته فى نكاح صحيحنا أنكحه الكفار وهو الاصح فهو محصن حتى لو عقدت له ذمة فزنى رجم ومثل الذمى المرتد وخرج به المستأنم فاننا لا نقيم عليه حد الزنا على المشهور (غيب) المكاف وهو بهذه الصفات قبل أن يبنى (حشمتة) من ذكره الاصلى العامل ولو مع لفخرة خلافا لما فى المطالب أو غيبها غيره وهو نائم أو غيب قدرها ان فقدتها (بقبل) أو وطلت الانثى فيه فى نكاح صحيح لان الشهوة مركبة فى النفوس فاذا وطئ فى نكاح صحيح ولو كانت الموطوءة فى عدة وطء شبهة أو وطئها فى شهر رمضان أو فى حيض أو حرام فقد استوفاهما فحقه أن يمنع من الحرام ولانه يكمل طريق الحل بدفع البيئونة بطلقة أو ردة واحترز بقوله حشمتة عما لو غيب بعضها وأما فقروها

فلا بد أن يغيب قدرها وبالقابل وهو من زيادته على الحر ومن البر فلا يحصل الاحتضان بالوطء فيه
 وبالنكاح عن ذلك المين ووطء الشبهة وبالصحيح عن الفاسد كما قال (لا) في نكاح (فاسد) فإنه فيه غير
 محصن (في الاطهر) لأنه حرام فلا يحصل به صفة كمال والثاني وعزى لا قدیم ومحصن لان الفاسد كما صح
 في العدة والنسب فكذا في الاحتضان والجمهور قطعوا بالمنع كما في الروضة * (تنبيه) * هذه الشروط
 كما تعتبر في الوطئ تعتبر أيضا في الموطوءة (والاصح) المنصوص (اشتراط التعيب) لحشفة الرجل
 أو قدرها عند قطعها (حال حرية) الكاملة (وتكليفه) فلا يجب الرجم على من وطئ في نكاح
 صحيح وهو مبي أو مجنون أو رقيق وإنما اعتبر وقوعه في حال الكمال لأنه مختص بأكل الجمهات وهو
 النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كمال حتى لا يرجم من وطئ وهو ناقص كما شرط زني وهو كامل فيرجم
 من كان كاملا في الحالين وان تخلفا ناقص كجنون ورق فالعبرة بالكمال في الحالين فان قيل يرد انخل
 المرأة حشفة الرجل وهو قائم وادخاله فيها هو ثالثة فإنه يحصل الاحتضان للتمام أيضا كما مر مع أنه غير
 مكافئ للفعل أوجب بانه مكافئ استصحابا لحاله قبل النوم والثاني لا يشترط ذلك فإنه وطئ يحصل به
 التخليل فكذا الاحتضان * (تنبيه) * سكتوا عن شرط الاختيار هنا وقضية كلامهم عدم اشتراطه حتى
 لو وجدت الاصابة والزوج مكره عليها وقلمنا بصور الكراهة حصل التحصين وهو كذلك وان قال ابن
 الرمة فيه نظر (و) الاصح كما هو قضية كلام المصنف ولكنه قال في الروضة والاطهر (ان الكمال) من
 رجل أو امرأة (الزاني بانقص) كصغيرة (محصن) لأنه حر مكاف وطئ في نكاح صحيح فاشبه بما اذا
 كانا كاملي والثاني لا يكون بذلك محصنا لوطء لا يصير أحد الواطئين محصنا فكذلك الآخر كما لو
 وطئ بالشبهة * (تنبيه) * عبارة المصنف لا يلهم المراد منها لان قوله بناقص لا يتخلو ما أن يتعاقب الزاني
 أو بالكمال فان علقه بالاول فسد المعنى اذ يقتضي حينئذ أن الكمال اذا زان بناقص محصن على الاصح
 وليس مرادا وان علقه بالثاني يصير قوله الزاني سائبا فلوقال وان الكمال بناقص محصن لكان أخصر
 وأقرب الى المراد ومن الشراح من أجاب بان قوله بناقص متعلق بمعدوف تقديره وان الكمال الزاني اذا
 كان كماله بناقص محصن وغير بعض الشراح افطه الزاني بالباقي أي النكاح وادعى صحة العبارة بذلك
 ورد عليه بانه اعما يقال بنى على أهله لابنيهم كما قاله الجوهرى وغيره (والبكر) وهو غير المحصن
 المكلف (الحر) من رجل أو امرأة حده (ماتة تجارة) لاية الزانية والزاني ولولا فرقها انقل فان
 لم يرز الام لم يضرب والافان كان خسي لم يضرب وان كان دون ذلك ضر وعلى بان الحميم حد الرقيق ومبي
 جدا الوصول الى الجلد (وتغريب علم) لرواية مسلم بذلك * (تنبيه) * أفهم عطفه التعريب بالواو
 أنه لا يشترط الترتيب بينهما فلو قدم التغريب على الجلد جاز كما صرح به في الروضة وأصلها وان نازع
 فيه الاذرى وقال انه خلاف ما درج عليه السلف وأفهم لفظا التعريب انه لا بد من تغريب الامام أو
 نائبه حتى لو أراد الامام تعريبه فخرج سفسه وغاب سنة ثم علم ليكف وهو المصحح لان المقصود لتسكيل
 ولم يحصل وابتداء العام من حصوله في بلاد التغريب في أحد وجهين أجاب به القاضي أبو الطيب والوجه
 الثاني من خروجه من بلاد الزما ولو ادعى الحدود انقضاء العام ولا يثبت صدق لانه من حقوق الله تعالى
 ويحلف استحبابا قال للماوردي ينبغي للامام أن يثبت في ديوانه أول زمان التغريب ويغرب (الى
 مسافة قصر) لان مادونه في حكم الحضر فتواصل الاخبار فيها اليه والمقصود احتسابه بأبعد عن اهل
 والوطن (فما فوقها) ان رأه الامام لان عمر غرب الى الشام وعثمان الى مصر وعليها الى البصرة وليكن
 تعريبه الى بلد معين فلا يرسله الامام ارسالا (واذا عين الامام جهة فليس له) أي المغرب (غيره الى
 الاصح) لان ذلك أليق بالزجر ومعاملة له بقبض قسده والثاني لذلك لان المقصود احتسابه بالبعد
 عن الوطن * (تنبيه) * لو غرب على الاول الى بلد معين فهل ينسحب من الانتقال الى بلد آخر وجهان

أصحهما كما في أصل الروضة لا يمنع لانه امتثل والمنع من الانتقال لم يدل عليه دليل وما صححه الرواية من أنه
بأنه أن يقيم بلاد الغرب ليكون كالجيس له فلا يمكن من الضرب في الارض لانه كالنزهة يحمله كما قال
شيخنا على أن المراد ببلد الغرب بغير بلده لان ما عداه بلاد غربية وبقره فلا يمكن من الضرب في الارض أنه
لا يمكن من ذلك في جميع جوانبها بل في غير جانب بلده فقط على ما عرف ويجوز له أن يحمله مع مجاورة
يتسرى بهامع نفقة يحتاجها وكذا مال يتجرفه كما قاله الماوردي وليس له أن يحمله معه أهله وعشيره
فإن خرجوا معه لم يمنوا ولا يعقل في الموضع الذي غرب اليه كما قاله لكن يحفظ بالرقابة والتوكيل به لئلا
يرجع الى بلده أو الى ما دون المسافة منها لئلا ينتقل الى بلد آخر لما من أنه لو انتقل الى بلد آخر
لم يمنع فإن احتج الى الاعتقال خوفا من رجوعه الى ما ذكره اعتقل وكذا ان خيف من تعرضه للنساء
وافسادهن فإنه يجس كما قاله الماوردي كفاؤه عن الفساد ولوعاد الى البلد الذي غرب منه أو الى دون
مسافة القصر منه ود واستوفت المدة على الاصح اذ لا يجوز تفريق سنة التغريب في الحر والانصاف في
غيره لان الاحتياش لا يحصل معه وقضية هذا أنه لا يتعين للتغريب البلد الذي غرب اليه وهو كذلك
وعبارة صاحب الذخائر الى الغرب ثم نقل عن المذهب ما حزم به الرافعي انه يرد الى البلد الذي غرب
اليه وأشار الى تفرد به ولم يقف ابن الرقعة على نقل في ذلك فقال لا شبه أن يقال ان قلنا بالاستئناف لم
يتعين ذلك البلد (ويغرب) زان (غريب) له بلد (من بلد الزنا) تنكحها ولا يعاد عن موضع
الفاحشة (الى غير بلده) لان القصد احتياشه وعقوبته وعوده الى وطنه ياباه وبشرط أن يكون
بينه وبين بلده مسافة القصر فما فوقها ليحصل ما ذكر (فان عاد الى بلده) الاصل (منع منه في الاصح)
معارضة له بنقيض قصده ومقابل الاصح انه لا يتعرض له وهو احتمال للغزالي لا وجهه كما يوهمه كلام
المثني ولو زنى الغريب في البلد الذي غرب اليه غرب الى بلد آخر ودخلت مدة بقية الاول في مدة الثاني
لجائس الحدين ولو زنى المسافر في طريقه غرب الى غير مقصده لما مر ونازع في ذلك الباقي وقال لا يجزى
على الامام في ذلك بل اذا رأى تغريبه في جهة مقصده لم يمنع ومن لا وطن له كالمهاجر البنا من دوا الحرب
ولم يتوطن بلدا يهول حتى يتوطن ثم يغرب وهذا لا ينافيه قول القاضي انه يغرب من المكان الذي قصده
ويغرب البدوي عن حلقته وقومه (ولا تغرب امرأة) زانية (وحدها في الاصح بل مع زوج أو محرم)
لغيره لا تسافر المرأة الا ومعها زوج أو محرم وفي الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن
تسافر مسيرة يوم الا مع ذي محرم ولان القصد تأديبها والزانية اذا خرجت وحدها هتكت جلباب
الحياء والثاني تغرب وحدها لانه سفر واجب عليها فاشبهه سفر المسجدة قال البلقيسي ونص عليه في
موضعين من الام وقال ان النهي عن سفرها وحدها انما هو فيما لا يلزمها (ولو) لم يخرج الزوج أو
المحرم الا (باجرة) لزمها ذلك وهو في مالها على الاصح اذا كان لها مال لانها ما يتبعها الواجب كاجرة
الجلاد ولانها من مؤن سفرها فان لم يكن لها مال فعلى بيت المال * (تنبيه) * محل الخلاف اذا كان
الطريق أمنا والا فلا تغرب وحدها حرم وقضية كلام المصنف أنه لا يكتفى بالنسوة الثقات وهو كذلك مع
عدم أمن الطريق وأما مع أمنها فله وجهان أحدهما أنه يكفي قياسا على لزوم المحرم قال الرافعي
وربما اكتفى بعضهم بواحدة نفقة اه والاكتفاء هو ما في الشامل وغيره وقال ابن الرقعة انه الاصح
والبلقيسي انه المعتمد وصححه المصنف في مجموعه في نظيره من الحج مع أنه على التراخي فهذا أولى وقضية
كلامهم ان الرجل يغرب وحده ولو أمرد والظاهر كما قال الاذري وغيره ان الامرد الحسن الذي يخاف
عليه الفتنة يحتاج الى محرم أو نحوه (فان امتنع) من ذكر من الخروج ولو (باجرة لم يتبعه) بر في الاصح
كما في الحج ولان فيه تغريب من لم يذنب ولا يأثم بامتناعه كجلبته في المطالب والثاني يجبر للعاجلة اليه في إقامة
الواجب وعلى الاول يؤخر تغريبه الى أن يتسبر كحزم به ابن الصباغ (و) حد غير الحرم من (العبد) أو

غيره اذا كان مكافئا (خسرون) جالبة لغزله تعالى فاذا احسن فان اتين بالمحاشية فعلمين نفس ماعلى
المحسنات من العذاب والمراد الجلد لان الرجم قتل والقتل لا يتصف وروى مالك واحمد عن علي رضى
الله تعالى عنه انه اتى بعد وفاة زينب باخداهما اخنوخسين اذ لافرق في ذلك بين الذي كروا لا تاتي ان يجتمع
الرق ولوعبر المصنف عن في رواق المذكر والاشي والمساكن وأما الولد والمعض واستغنى عما قدرته وقبل
ان الجسد يقسم على المعض بقدر ما فيه من الحرية والرق فيكون على حوالى نصف ثلاثة ارباع الجلد
(ويغرب) من فيه روق (امفستة) لعدم الآية ولانه يقتضيه فاشبهه الجلد وعلى النقص بل في
المعض يغرب اربعة اشهر (وفي قول) يعرب من فيه روق (سنة) لان ما يتعالى ما يطبع لا يفرق فيه
بين الحر وغيره كدرة العمة والايلة (وفي قول لا يغرب) لان فيه تقويت حق السيد ولان الرق
لا أهل له فلا يستوحش بالعرب وأما الاول بانه اذا ألف ومعا شق عليه فراقه ولا يبالي بحق السيد
في العقوبات كما يمنع بالسرقه ويقتل بالردة والاشبه كمال الزكشى انه يعتبر في تغريب الامة خروج
بحرم معها كالحره ومؤنة المغرب في مدة تعريضه على نفسه ان كان حرا وعلى سيده ان كان رقيا وان
زالت على مؤنة المحضر (تنبيه) لو زنى العبد المؤجر حرد وهل يغرب في الحال ويثبت للمسيء منجر
الظهار أو يؤخر الى مضي المدة وجهان حكاهما الدارمي قال الاذوى ويقرب ان يفرق بين طول مدة
الاجارة وقصرها قال ويشبه ان يحى ذلك في الاجبار الحر أيضا اه والاوجه كما قال شيخنا انه لا يغرب
ان تعذر عمله في اعرية كمالا بحبس اعرية ان تعذر عمله في الحبس بل أولى لان ذلك حق آدمي
وهذا حق الله تعالى بخلاف المرأة اذ توجه عليها حبس فانها تحبس ولو ان التمسع على الزوج لانه
لانها ابنة وقضية كلامهم انه لا فرق فيما ذكر بين العبد المسلم والمكافر وهو كذلك وقول الباقي
لاسد على الرقيق الكافر لانه لم يلزم الاحكام بالذمة اذ لا جزية عليه فهو كالعاهد والمماهد لا يحد مردود
لقول الاصحاب للمكافر ان يجد عبده الكافر ولان الرقيق تابع لسيده في حكمه بخلاف المعاهد
ولانه لا يلزم من عدم لزوم الجزية عدم الحد كقضى المرأة الذمية (ويثبت) الزنا باحد امرين (بينه)
عليه وهى اربعة شهود لاية واللاتي ياتين الفاحشة من نسائكم (تنبيه) أطلق البيت ويشترط
فيها التمسع فتذكر بمن زنى بلوازان لانه عليه بوطنها والكيفية لاحتمال ارادة المباشرة فيمادون
المرح وتعرض للعشقة أو قدرها وقت الزنا فيقولون رأينا أنه أدخل ذكره أو قدر حشفتة منه في
فخرج فثلاثة على وجه الربا وينبغي كما قال الزكشى أن يقرم مقامه زنا بها زنا يوجب الجسد اذا كانوا
عازقين بأحكامه ويشترط تقدم افعلا أشهد على انه زنى ويذكر الموضع فانهم لو اختلفوا فيه بطلت الشهادة
(أو اقرار) - سبق ولو (مرة) لانه صلى الله عليه وسلم رجم معاذا والعامدية باقرارهما رواه مسلم
(تنبيه) أشار بقوله مرة الى خلاف مذهب أبي حنيفة واحمد حيث اعتبروا الاقرار بما لحديث ما عجز
عن قوله صلى الله عليه وسلم وبيان أننا بنينا بالله صلى الله عليه وسلم انما كرهه على ما عجز في خبره لانه شك في عقله ولهذا
لا يثبت له حكمه ولم يكره في خبر العامدية ويعتبر كون الاقرار مفصلا كالشهادة ولا يستوفى القاضي
الشأن من الاقرار في القضاء بخلاف سيد العبد فانه يستوفى من العبد بعهده ايا الاقرار والتقدير
ويحلف استحبابه لان ما دونها لا يثبت به الربا ولكن يستعابه الحد عن القاذف وأورد طريق
مسافة قصر) لان ما دونها لا يثبت به الربا ولكن يستعابه الحد عن القاذف وأورد طريق
والوطن (فما دونها) ان رواه الامة بخلاف الاقرار بالزنا وان روى رجل وامرأة اجنبيان
تعريضه الى المدعين فلا يرسله الامام ارضاه
الاصح) لان ذلك ألين بلزج ومعاملة له بنقيض
عن الوطن (تنبيه) لو غرب على الاول الى بلد معين فهاهنا

ليجد أو يعز خلاف المسحوب وأما الحدث بها فتفكها فخرام قطعاً لا لخبر الصحة فيه وأيضاً فقد
 بسن له ستر ذلك بترك الشهادة إن رآه مصلحة فإن تعلق بتركها استحباب حد على الغير كان شهده ثلاثة
 بالزنا أتم الرابع بالتوقف ويلزمه الأداء أمامايتها في بحق آدمي كقتل أو قذف فإنه يستحب له بل يجب
 عليه أن يقربه ليستوفي منه لما في حقوق الأكرمين من الضيق ويحرم العفو عن حد الله تعالى
 والسفاعة فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لاسامة لما كلف في شأن الخزومية التي سرقت أشفع في حد من
 حدود الله تعالى ثم قام نخطاب فقال اغما ذلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف
 تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها
 رواها الشيخان (ولو أقر) بالزنا (ثم رجع) عنه (سقط) الحد عنه لأنه صلى الله عليه وسلم عريض لما عزر
 بالرجوع بقوله لعلي كذا أقرت أو عذرت أو فارقت فلولا ما كان له معنى ولأنهم لم يارجوه
 قال ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسمعوا وذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال هلا
 تركتموه لعل يتوب فيتوب الله عليه قال ابن عبد البر هذا أوضح دليل على أنه يقبل رجوعه لكن لو
 قتل بعد الرجوع لم يقتل من قاتله لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع ويشتم بالدية كقوله
 ابن المقرئ لأن الضمان بهما يجتمع الشبهة ويحصل الرجوع بقوله كذب أو رجعت عما أقررت به أو
 ما زنت أو كنت فأخذت أو نحو ذلك وسواء رجع بعد الشروع في الحد أو قبله فإن رجع في أثناءه
 فأكمل الإمام متعدياً بان كان يعتد سقوطه بالرجوع فمات بذلك هل يجب عليه نصف الدية لأنه مات
 بضمون وغيره أو توزع الدية على السباط قولان أقربهما كما قال شيخنا الثاني كل لوضربه زائد على حد
 القذف ويسن أن أقر بزنا أو شرب مسكراً الرجوع كما يستتر ابتداء كل رجعة في الروضة * (فروج) *
 لو قال زنت بثلاثة فأنكرت وقالت كان تزوجني فحرق بالزنا وقاذفها فيلزمه حد الزنا وحد القذف فإن
 رجع سقط حد الزنا وحده وإن قال زنت بهما مكرهة لزمه حد الزنا لا القذف ولزمه لها مهر فإن رجع
 عن إقراره سقط الحد لا المهر لأنه حق آدمي ولو شهدوا بأقراره بالزنا فكذبهم لم يقبل ~~تسكينه~~ لأنه
 تكذيب للشهود والقاضي ولو أقر بزنا ثم شهد عليه أربعة بالزنا ثم رجع عن الإقرار هل يحد
 وجهان أحدهما يحد لبقلة حجة البيئة كل لوشهد عليه ثمانية فرد أربعة وثانيتها لا إذا أثبتت مع
 الإقرار وتبطل ونقاهما المأوردى في ذلك وفي عكسه وقال الأصح عندى اعتبار أسبعية أو ينبغي كما
 قال شيخنا إن المعول على البيئة حيث وجدت لأن البيئة في هذا الباب أقوى كأن الإقرار في المال أقوى
 إذا أسند الحكم للإقرار فإنه يعمل به قدمت البيئة عليه أو تأخرت * (تنبيه) * قديفهم كلام
 المصنف بدم سقط الحد بعد ثبوته بالبيئة وهو كذلك فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو ولا الثابت
 بالإقرار بالتوبة لكن استثنى منه صورتان الأولى ما إذا أقيمت عليه البيئة ثم ادعى الزوجة كإنص
 عليه الشافعي قال الزكشي وماتله الرافعي عن الإمام في السرقة مما يخالفه مردود الثانية الإسلام فإذا
 ثبت زنا الذي يبينه ثم أسلم سقط عنه الحد كما ذكره في زيادة الروضة آخر السير (ولو قال) المقر بالزنا
 (لا تتدوني أو هرب) من إقامة الحد (فلا) يسقط عنه (في الأصح) لأنه قد صرح بالإقرار ولم يصرح
 ولكن يكف عنه في الحال ولا يتبع فإن رجع فذلك والحد وإن لم يكف عنه فمات فلا ضمان
 عليه وسلم لم يوجب عليهم في قصة ما عرشفاً والثاني يسقط لاشعاره بالرجوع * (تنبيه) *
 بيانه الشهود ولا حضورهم حالة الحكم ولا قرب عهد الزنا لتقبل الشهادة وإن تطاول الزمان
 من مسقط الإقرار بالزنا شرع في مسقط البيئة فقال (ولو شهد أربعة) من الرجال (بزنا) (نساء)
 أو رجلان كما قال البلقيني أو رجل وامرأتان كما قاله غيره (أنهما عذراء) بمجبهة أى بكر
 بذلك لتعذر جماعها وصعوبة (لم تعدى) لشبهة بقاء العذرة والحد يدرك بالشبهات لأن القاهر من

حالها لم توطأ (ولا فاذنها) اقيام البينة بنزها واحتمال عود بكرتها وترك البينة في الافتراض قال الباقر
 هذا اذا لم تكن غروا يمكن تغيب الحشفة مع بقاء البكرة فان كان كذلك حدث لثبوت الرما وعدم التناقض
 اه وتقدم الفرق بينه وبين التحليل ان التحليل مبنى على تكميل المدة ولا الشهود أيضا لقوله تعالى ولا يتصل
 كاتب ولا شهيد قال القاضي وقد عدا حاشتها ببلانها (تنبيه) * ما طاعة المصنف وغيره من عدم حد
 فاذنها فنده القاضي الحسين بما اذا كان بين الشهادتين زمن بعيد يمكن عود العذرة فيه فان شهدوا
 انما ازنت الساعة وشهدت بانها عذراء وجب الحد ولو شهد عليها أربعة بالرنا وأربع بانها وتقدم وليس
 عليها حد الزنا ولا عليهم حد القذف لانهم رموا من لا يمكن جماعه (ولو عين شاهد) من الاربعة (زاوية) من
 زوايا البيت (رناو) - (الباقون) - منهم زاوية (غيرها لم يثبت) أي الحد لانهم لم يتفقوا على زاوية
 واحدة فاشبهه ما لو قال بعضهم زنى بالغداة وبعضهم بالعشي * (تنبيه) * سكت المصنف عن سقوط
 الحد عن القائف والقاهر كما قال الرركشي عدم سقوطه ويجب الحد على الشهود في الاظهر لان عددهم
 لم يتم في زنية قال الزركشي ولا يبعد عدم الحد على الشهود اذا تقاربت الروايات لا كان الزحف مع دوام
 الابلاح (و) بهد ثبوت حد الرما (يستوفيه الامام) الاعلام (أو نائبه) فيه (من) وان (حر) للاتباع (و)
 من (مبعض) لانه لا ولاية للسيد على الحر منه والحد متعلق بحكمته * (تنبيه) * في معنى البعض العبد
 الموقوف كاه أو بعضه بناء على ان ظهر ان الملك فيه لله تعالى وعبيد المال وعبد محبوره ومستولاه
 الكافر والعبد الموصى باعتاقه ادارتي بعد موت الموصى وقبل اعتاقه وهو يخرج من الثلث كما قاله
 الباقر بناء على أن أكسابه وهو المذهب ومعتبر الحريه حال الوجوب ولو زنى ذى حر ثم نقض العهد
 واسترق أقام الامام عليه الحد دون سيده كما في الروضة وأصاها وخرج بالامام أو نائبه غيره ولو استرق
 الحد واحد من الناس لم يقع حدا ولزم الضمان لان الحد يختلف وتفاوت محلا فلا يقع حدا الا بالذن الامام
 بخلاف القطع قال ابن عبد السلام واعلم بقوض الاولياء للزنى بهم لانهم قد لا يستوفونه خوفا من العار
 قال القاضي ولا بد في إقامة الحدود من النية حتى لو ضرب لمصادرة أو غيرها وعليه حدود لم يحسب منها
 وقال القفال لا يحتاج فيها الى نية حتى لو حصد بنية الشرب ففاهر انه حصد للزنا جاز لانه لو أخطأ من يده
 البني الى اليسرى في السرقة أجزأ وعلى هذا لو أن الامام جاد رجلا مائة ظملا جاد أن عليه حد الزنا عا
 عنه كقول قتل رجلا فبان أنه قاتل أبيه اه والاشبه كما قال الاذرى ما قاله القاضي في صور جلد ظملا
 وأما ما قبلها فالاجزاء فيه ظاهر لانه قصد الحد فلا عبرة بقله أنه عن الشرب * (فرع) * لو زنى الامام
 الاعلام لم ينزل ويقم عليه الحد من ولى الحكم عنه كما قاله القفال (ويستحب) عند استيفاء الحد سواء
 أثبت بالبينة أم بالاقرار (حضور الامام) حضور (شهود) أي الزنا ان ثبت بهم للغروج من خلاف
 أبي حنيفة فانه قال بوجوب حضورهم انما أنه صلى الله عليه وسلم رجم الغامدية وما عزا ولم يحضرهما
 وقال لانيس فان اعترفت فارجها ولم يقبل فاعلمني حتى أضمر ولا قاله أحضر معك جمعا وثيا ساعلى
 الجلود يسن حضور جمع من الرجال المسلمين الاحرار اقله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين
 قال الشافعي وأما ما أثره أربعة عدد شهود الرما والسنة أن يبدأ الامام بالرجم ثم الناس ان ثبت بالاقرار
 وان ثبت بالبينة بدأ به الشهود ثم الامام ثم الناس قال الماوردي وتعرض عليه التوبة قبل رجه
 لتكون خاتمة أمره فان حضر وقت صلاة أمر بهما وان تناقروا ممكن من ركعتين وان استسقى ما سقى وان
 استعظم لم يعاقب لان الشرب لعاش سابق والا كل اشبع مستقبل (ويحد الرقيق سيده) بنفسه
 أو نائبه اذا كان عالما بقدر الحد وكيفية وان لم يأذن له الامام لحسب أبي داود أقبوا الحدود على مملكت
 أيما سكم وفي خبر العمري اذا زنت أمة أجحدكم فليحدها لا يترتب عليها بالثلاثة أي لا يوجبها ولا يعبرها وقبل
 لا يبلغ في جلدتها حتى يدمها ويسن للسيد أن يبيع الأمة اذا زنت نالسة لخبر ورد بذلك ويجب عليه

أن بين ذلك اشتراطنا * (تنبيه) * لو كان السيد امرأه أو وليها أو السلطان فيه أو جهة
 أمها أو أهلكا كاشمها إطلاق المصنف ويستثنى من إطلاقه السفيه فلا يقيم الحد على رقيقه كما قاله
 الزركشي لخروجه عن أهلية الاستصلاح والولاية وشمل إطلاقه الحد الزنا باقي الحدود حتى القلع
 وقتل الردة والمخاربة وهو الأصح لإطلاق الخبر السابق ولو كان الرقيق مشترا كخدمه مالا كـ بتوزييع
 السيط على المالك ويقوض المنكسر إلى أحدهم أو غيرهم وفي جواز إقامة الولي من أب وجد وحاكم
 ورضي وقبيل رقيق المولى عليه من طفل وسفيه ومجنون وجهان قال في أصل الروضة ويشبهه أن يقال
 إن قلنا الحد صلاح فلا إقامة أو ولاية فقيه الخلاف وقضية ترجع الجواز قال ابن عبد السلام في
 قواعدنا وأما يقيم السيد الحد على عبده إذا لم يكن بينهما عداوة ظاهرة قال الزركشي ويشكل بما
 إذا كان المقذوف السيد فانهم أجازوا له استيفاءه (أو) بحده (الامام) لعدم ولاية فقيهها
 فعل وقع الموقع ولكن السيد أولى كما يحكمه في زيادة الروضة لثبوت الحديث فيه ولأنه أستر * (تنبيه) *
 المبرة بكونه سيدا حال إقامة الحد فإذا زنى الرقيق فباعه سيده كان إقامة الحد اشتراطية (فإن تنازعا) أي
 الامام والسيد في حق الرقيق (فالأصح) من احتمالات للامام بحده (الامام) الاعظام أو نائبه لعدم
 ولاية والثاني السيد لغرض اصلاح ملكه والثالث إن كان جادا فالسيد أو قطعاً أو قتلاً فالامام
 * (تنبيه) * يستثنى من إطلاقه مالوزنى ذمي ثم نقض العهد ثم استرق فإن الحد انما يقيم عليه الامام
 لأنه لم يكن مملوكاً فأن قيل قدم أن الرقيق لو زنى ثم باعه سيده كان للمشتري إقامة الحد عليه ولم يكن
 مملوكاً حال الزنا فالعبرة بحالة الاستيفاء أوجب بأن استيفاء الحد هنا يثبت للامام أولاً واسترقاقه بعد
 ثبوته لا يمنع استيفاءه لأنه لم يثبت السيد ابتداءً وأما فيما مر فثبت للسيد وهو للاستصلاح ولا وجه
 لإقامة البائع الحد عليه لخروجه عن ملكه فصار الاستيفاء متردداً بين الامام والمشتري (و) الأصح
 (أن السيد يغربه) كما يحكمه لاندراجة في خبر أقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم والثاني لا لعدم
 ذكره في الحديث المار فانه ذكر فيه الحد فقط وأجاب الأول بأن سكوته في الحديث لا ينافيه وقد ثبت
 ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه * (تنبيه) * مؤنة تغريب الرقيق في بيت المال فإن فقد فعل السيد
 وعليه مؤنته في زمن التغريب وقيل في بيت المال (و) الأصح (أن) الزاني (المكاتب) بفتح المثناة
 (كسر) فلا يستوفيه إلا الامام لخروجه عن قبضة السيد بالكتابة الصحيحة والثاني أنه قالن لأنه عبده
 ما بقي عليه درهم وعلى الأول لو عجز فرق قبل استيفاء الحد هل للسيد الاستيفاء أو لقيه فنظر يعرف مما
 مر فيها إذا زنى الذي ثم نقض العهد واسترق أما المكاتب كتابة فاسدة فكالقن (و) الأصح (أن)
 السيد (الفاسق والكافر والمكاتب) بفتح المثناة (يحدون عبيدهم) لعدم أقيمو الحدود على ما
 ملكتم أيمانكم وهذا مبني على أن السيد يقيم الحد على عبده بطريق المالك لغرض الاستصلاح كالقصد
 والحماة وهو الأصح والثاني لا بناء على أنه يقيم بالولاية وليسوا من أهلها * (تنبيه) * سكت المصنف
 عن السيد المبعوض ويؤخذ من توجيه الأول أنه كالمكاتب بل أولى وإن خالف في ذلك البلقيني وقال
 قضية النص المنع ومحل الخلاف في الكافر إذا كان عبده كافراً أما إذا كان مسلماً فليس له إقامة الحد عليه
 بحال كما صرح به ابن كج وقال الأذري أنه الأصح المختار (و) الأصح (أن السيد يعزر) رقيقه
 والثاني لأنه لا يغير مضبوط فاختص بالامام لأنه يحتاج إلى نظر واجتهاد * (تنبيه) * محل الخلاف في
 حقوق الله تعالى أمحقوق نفسه وكذا حقوق غيره فيستوفى قطعاً (و) الأصح أن السيد (يسمع
 البينة) على رقيقه (بالعقوبة) لأنه يملك إقامة الحد فملك سماع البينة به كالامام والثاني لأن سماعها
 يختص بالحكام وعلى الأول له النظر في تركية البينة ولا بد كافي الروضة وأصلها من علمه بصفات الشهود
 وأحكام الحدود وإن كان جاهلاً بغيرها فلو سمع البينة زناه عالماً بأحكامها أو قضى بما شاهده من زناه جاز

وخرج بكونه عالما بحكام البيضة ما لو لم يكن عالما بها فلا يمتنعها لعدم أهليته لسماعها وقتضيه أنه ليس
للمكاتب والكافر والفاسق والمرأة سماعها لعدم أهليتهم لسماعها فلا يحدون بيضة بل باقرار أو
بشهادة منهم وقال الأذري وبشبه أن يختص سماع البيضة بوجعها وتعديها بالرجل العدل لا مطلقا
وقال الزركشي أطلق المصنف السيد هنا بعد ذكره الكافر والمكاتب يومهم طرد ذلك فيهم وهو ممنوع
وقد صرح الرافعي وغيره باعتبار الأهلية في سماع البيضة وعلى هذا فيخرج الفاسق والمكاتب اه
وقال شيخنا المراد بكونه أهلية سماع البيضة أن يعرف أحكام الحدود وصفات الشهود وعلى هذا
فيسمى عالما بالفاسق وغيره وهو ظاهر كلام الشيخين * (تنبيه) * هل للسيد أن يتولى لعن عبده فيما إذا
قذف زوجته المملوكة لسيدته بأن يلاعن بينهما وجهان أظهرهما الجواز كما هو قضية كلام أصل الروضة
ثم أخذ في كيفية استيفاء الحد والاسئلة التي يرجم بها فقال (والرجم) لأحصن إلى موته (بمدر) أي
طيس منه جمر (وبخارقه متدلة) أي ملء الكف كما اختاره الماوردي لأبصريات خفيفة للابوابول تهذيب
ولا بصخرات تذهب فيه فوت التشكيل المقصود كدفعه لآلامه والعزالي ونازع في ذلك الباقي وقال
يرجى بالحيف والنقيل على حسب ما يحسنه الرأى وأطال في ذلك والاختيار في جرح الرأى كما قال الماوردي
أن يكون ملء الكف * (تنبيه) * جميع بدن المحن محل للرجم المقاتل وعسيرها لكن يختار كما قاله
بعض المتأخرين أن يتوق الوجه ويكون موقف الرأى بحيث لا يده عنه فضائه ولا يدونه فؤله قال
والأولى لحضرة أن يرجع من رجيم بالبيضة وأن يمسك عنه أن يرجع بالقرار قال وينبغي أي يجب أن يستر
عورة الرجل وجميع بدن الحرة عند الرجيم ولا يربط ولا يقيد (ولا يحفر للرجل) عند رجيمه شوقه أثبت
زناه بيضة أم باقرار كفي الروضة وأصلها وقيل الماوردي والشيخ أبو إسحاق بين أن يستر زناه بيضة فيسن
أن يحفر له مفرقة ينزل فيها إلى وسطه لتنع من الهرب أو باقرار فلا يسن (والأصح استحبابه) أي الحفر
(للمرأة) إلى صدرها (ان ثبت) زناها (بيضة) لئلا تسكشف وانفاها من الشهود وعدم الرجوع
بخلاف ما إذا ثبت بالقرار لا يمكنها الهرب أن يرجع والثاني يحفرها مطلقا فثبت الحفر في قضية
العمادية مع أنها كانت مقرة وأجاب الأول بأن ذلك قبل بيان الجواز (ولا يؤخر) الرجيم (لمرض
وحر وبرد مفرطين) سواء أثبت زناه بيضة أم باقرار لأن النفس مستوفة ولا فرق بينهما وبين الهيج
(وقبل يؤخر) ثبت باقرار (كأنص عليه في الام وصحة جمع منهم صاحب التنبيه والقاضي الحبيب
لأن الظاهر رجوعه للندب اليه * (تنبيه) * كلام المصنف يقتضي وجوب التأخير على هذا الوجه وقال
الباقيني انما هو مستحب قال ولم أر من تعرض له هنا وتعرضوا له في الجلد اه ويجب التأخير في صورتين
أحدهما الحمل فتؤخر إلى الوضع وانقضاء مدة الرضاع كما ذكره المصنف في باب استيفاء القصاص سواء
أكان الحمل من زنا أم من غيره الثانية إذا أقرب الزنا ثم جن لا يحد في جنونه بل يؤخر حتى يطيق لانه قد
يرجع بخلاف ما لو ثبت بالبيضة ثم جن قاله الرافعي في باب الردة (ويؤخر الجلد) وان لم يملك غالبا
(لمرض) يرجع برؤيه كالحمل والمداع لان المقصود الردع لا القتل وقد يفرض الجلد حيث يسهل إلى القتل
* (تنبيه) * في معنى المرض النفس ومن به جرح أو ضرب وكذا الحمل كأنص عليه في المختصر (فان لم
يرجع برؤيه) منه لثمانه أو كان نضوا (جلد) ولا يؤخر إلا غاية تقتل لكن (لأبسط) لأن لا يملك
(بل بهشكال) وهو الذي يكون فيه البلج بمنزلة العنقود من السكر (عليه مائة غصن) وهي التماريح
يضرب به مرة إذا كان حرا المارواه أبو داود عن أبي إمامة بن سهل بن حنيف أنه أخبره بعض الصحابة أن
رجلا منهم اشتكى حتى أضنى فعاذ جلداه على عنقه فوقع على جارية بعضهم فامر النبي صلى الله عليه
وسلم أن يأخذوا له شرا يضربوه بها مرة واحدة (فان كان) عليه (خسون) غصنا (ضربه
مرتين) لتكمل المدة وان كان رقيقا ضرب مرة واحدة وعلى هذا القياس * (تنبيه) * العنك

بكسر العين وفتحها ويقال عسكول بضم العين واثكال بابدالها همزة مع ضم الهمزة وكسرها ولا يطابق الاعلى شراخ النخل مادام رطباً أما إذا يبس فهو عرجون ولا يتعين العسكال بل يضرب به أو بالنعال أو باطراف الشياح كما صرح به في أصل الروضة وإن نازع الباقي في الضرب بالنعال (وتسمى) أى المجلود (الاعصان) جميعها) (أو ينكبس بعضها على بعض ليناله بعض الالم) للالتباطل حكمه الحد فإذا انتفى ذلك أو شك فيه لم يسقط الحد فإن قيل قد اكتفى بالإيمان بالضرب غير المؤلم فهذا كان هنا كذلك أجيب بان الإيمان مبنية على العرف والضرب غير المؤلم يسمى ضرباً والحدود مبنية على الزجر وهو لا يحصل إلا بالإلزام (وإن برأ) بفتح الراء المجلود بعد أن ضرب بما ذكر (أجزاء) الضرب به ولا يعاد فإن قيل المعصوب إذا حج عنه شتمني وجب عليه إعادته فهذا كان هنا كذلك أجيب بان الحدود مبنية على الدرء فإن برئ قبل ذلك حدد الحد الأصحاء أو في الائناء كمل حدد الأصحاء واعتد بما مضى كما يحتم الزكشي وهو ثواب ما لو قدر في أثناء الصلاة على القيام فلو ضرب بما ذكر من برجي برؤ فبرأ لم يجزه ويخير من له حد قذف على مريض بين الضرب بعسكال ونحوه وبين الصبر إلى برئه كما تجرى عليه ابن المقرئ تبعاً للأسنوي وقيل يجلد بالسياط سواء أرجى برؤ أم لا لأن حقوق الأتبعين مبنية على المضايقة ورجحه في أصل الروضة في استيفاء القصاص وأسقطه ابن المقرئ هناك وقال الزكشي أنه خلاف المنصوص عليه في الام (ولا جادني) مرض أو (حرو برد مفرطين) أي شديد من بل يؤخر إلى البرء واعتدال الوقت خشية الهلاك وكذا القطار في السرقة بخلاف القصاص وحد القذف * (تنبه) * لو كان في بلاد لا ينفذ سورها أو يرد هالم يؤخر ولم ينقل إلى البلاد المعتدلة كما قاله الماوردي والروائي لما فيه من تأخير الحد ولحق المشقة وقول أفرط الحر والبرد بتخفيف الضرب ليسلم من القتل كما في المرض الملازم (وإذا جاد الامام في حرو برد) مفرطين فبات المجلود سرية (فلا ضمان على النص) في الام لان التناقص حصل من واجب أقيم عليه فان قيل لو خفته في حر أو برد مفرط ضمن كما نص عليه في المختصر فهذا كان هنا كذلك أجيب بان الجلد ثبت بالنص والختان بالاجتهاد فاسببه التزير واقتصر المصنف على عدم الضمان في الحر والبرد والمرض قد يشعر بوجوبه إذا كان الزاني فوضوا الخاق لا يحتفل السياط بجلدهما فبات وهو الظاهر كما قاله الزكشي لان جلدهما مثله بالعسكال لا بالسياط وحتى في الكفاية عن القاضي أبي الطيب عدم الضمان وخروج الامام السيد فلا يضمن رقيقه محزماً (فبقتضى) نص الام (أن التأخير مستحب) وهو ما قاله الامام لكن صحح في زيادة الروضة وجوب التأخير سواء أقلنا بالضمان أم لا قال الأذري وهو المجزوم به في الحار والمذهب وغيرهما * (خاتمة) * لامة تول حد بالرجم أو غيره حكم موقى المسلمين من غسل وتكفين وصلاة وغيرها كنارك الصلاة إذا قتل ولانه صلى الله عليه وسلم صلى على الجهنمية وأمر بالصلاة على الغامدية ودفعها في رواية صلى هو عنها أيضاً

(باب حد القذف)

وهو عجمة الخفاري والمراد به هنا الرمي بلزني في معرض التعمير ليخرج الشهادته بالزنا فلا حد فيها الآن يشهد به دون أربعة كما سيأتي وهو من الكبائر الموبقات في الحديث من السبع الموبقات قذف المحصنات سواء في ذلك الرجل والمرأة روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قذف المحصنة يجعها على مائة سنة واستغنى المصنف ببيان القذف في اللعان عن إعادته هنا والحد شرعاً عقوبة مقدرة وجبت حقه الله تعالى كما في الزنا أولاً حتى كفى القذف وسميت الحدود حدوداً لان الله تعالى حددها وقدرها فلا يجوز لأحد أن يتجاوزها قال الله تعالى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه وقيل سميت بذلك لان الحد في اللغة المنع وهي تمنع من الإقدام على الفواحش والاصل في الباب قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية رخص أنه صلى الله عليه وسلم لم يسن براءة عائشة رضي الله تعالى عنها جاد من قذفها والحكمة في وجوب الحد بالقذف دون

التماس بالكفران المسبوب بالكفر قادر على أن ينفى عنه ذلك بكافة الشهادات بخلاف الرافى فإنه لا يقدر
 على نفي الزمان منه وللقاذف شروط ذكرها المصنف بقوله (شرط حسد القاذف) أى الحدود بنسب
 القذف (التكليف) فلا حد على من وجبت له القذف لعدم حصول الإيذاء بقذفهما وزاد على
 الحر وقوله (الاسكران) فإنه مستثنى عنه من التكليف ومع ذلك يحذر من ذكره في الروضة هذا
 وقد مر الكلام على ذلك في كتاب العتلاق (والاختيار) فلا حد على منكره بفتح الراء لرفع القلم عنه
 ولأنه لم يقصد الاذى بذلك لأجباره عليه ولا على منكره بكسرهما والفرق بينهما وبين القتل أنه يمكن جعل يد
 المكره كالأله بأن يأخذ يده فيقتل بها ولا يمكنه أن يأخذ لسان غيره فيقذف به (تنبيه) سكت
 عن شروط أخرى هي التزام الاحكام والعلم بالتحريم وعدم اذن المقتوف وأن يكون غير أهل فلا حد
 على من حربي لعدم التزامه الاحكام ولا جاهل بالتحريم لقرب عهد بالاسلام أو بعده عن العلماء ولا على
 من قذف غيره بأذنه كقوله الراعي عن الأكثرين وإن ادعى الامام أن الجاهل اجعوا على حده كقولهم
 اقتلع يدي فقاموا لا يجب ضنائم ولا على أصل كلامي ويسقط أيضا حد القذف عن القاذف بأقامة البيعة
 برئالة مذوف وبإقراره وبغفوه وبإلغائه في حق الزوجة (ويعزى) القاذف (المعزى) من صني
 أو مجنون له نوع غير كالجزم به في الروضة للزجر والتأديب فإن لم يعز والصبي حتى يبلغ سقط لأنه كان
 لازجر والتأديب وقد حدث سبب أقوى منه وهو التكليف كقوله في اللعان وقياسه كما قال الزركشي
 أن يكون المجنون إذا أفاق كذلك (ولا يحد) الأصل ولو أنى (بقتل الولد وان سقط) كما لا يقتل به
 (تنبيه) اقتصرنا على نفي الحد يقتضى أنه يعزى وهو المنصوص للإيذاء فإن قيل قد قالوا في كتاب
 الشهادات إن الأصل لا يجب في وفاء دين فرعه مع أن الحبس تعزير أجيب بأن حبسه للدين قد
 يملول زمنه فيشقى عليه بخلاف التعزير بهنا فإنه قد يحصل بقيام من مجاس ونحوه وحيث ثبت فهو لحق
 الله تعالى لا لحق الولد ولا يحد بقذف ولده لا يحد بقذف من ورثه الولد ولم يشاركه فيه غيره كقوله قذف امرأة
 له منها ولد ثم ماتت لأنه إذا لم يثبت له ابتداء لم يثبت له انتهاء كالعصا فان شاركه فيه غيره كان كل لها
 ولد آخر من غيره كان له الاستيفاء لأن بعض الورثة يستوفيه جميعه (فرع) قال في الحاوى في
 باب الامان لو قال لابنته أنت ولد زنا كان فادفا لأمه قال الدميرى وهذه مسئلة حسنة ذكرها ابن الصلاح
 في فتاويه بحثنا من قبل نفسه وكان له لم يطع فيها على نقل وزاد أنه يعزى لامتة ثم قال الشيخ عز الدين
 لو قذف شخص آخر في خلوة بحيث لا يسمعه الا الله والحفظة لم يكن كبيرة متوجبة للحد تلوه عن مقدمة
 الإيذاء ولا يعاقب في الاسخنة الاعقاب من كذب كذبا لا ضرر فيه (فائدة) اختار المصنف والغزالي أن
 الغيبة بالقلب إذا أدركها الممسكان الحافظان كقولهم فلانها ويدرك ذلك بالنسب ولعل هذا فيما اذا صمم
 على ذلك والامساخ يحظر على القاب مغفور واذا عرف شرط حد القذف (فالحر) القاذف حده (ثمانيون)
 جادة لآية فأجلدوهم ثمانين جادة إذا المراد فيها الاحرار لقوله تعالى فيها ولا تقبلوا لهم شهادة أبدان
 العبد لا تقبل شهادته وإن لم يقذف (والزريق) القاذف والمساكن والمدبر وأم الولد والمبعض حد كل منهم
 (أربعون) جادة على النصف من الحر بالاجماع وهذا من أنه لا تخصيص القرآن بالاجماع (تنبيه) سكت
 محل كون حده أربعين إذا قذف في حال رقة فلو قذف وهو حر انزمت ثم الحق بدار الحرب واسترق فحده
 ثمانون اعتبارا بحال القذف (و) شرط (المقتوف) أى الذى يحذر قذفه (الاخصان) أى كونه محصنا
 اقوله تعالى والذين يرمون المحصنات فقيدهم حبس النمانين بذلك (وسبق في) كتاب (اللعان) بيان
 ما يحصل به الاخصان وبيان شرط المقتوف فلا حاجة لذكره هنا (ولو شهد) في مجاس الحكم (دون
 أربعة) من الرجال (برئالة وفي الاظهر) لا بد من رضى الله تعالى عنه حد الثلاثة الذين شهدوا على
 الغير من شبهة بلزنا كما ذكره البخارى في صحيحه ولم يخالفه أحد ولا يفتى في صورة الشهادة ذر بفتح الاء الوقعة

في أراض الناس والثاني المنع لانهم جاؤا شاهدين لاهاتكين * (تنبيه) * محل الخلاف اذا شهدوا في
مجلس القاضي أمواله - شهدوا في غيره فقد اذقون جزما وان كان باقيا الشهادته كما صرح به في لوجيز وغيره
* (فرع) * لو شهد الزوج بربا زوجته كان قاذفا لو افيح حد القذف لان شهادته برباها غير مقبولة للثمة
وعلى هذا لو شهد عليها دون أربعة حدوا لانهم قذفة (وكذا أربع نسوة وعبيد وكفرة) أهل ذمة
فالنهم في كل من المسائل الثلاث يحدون (على المذهب) لانهم ليسوا من أهل الشهادة فلم يقصدوا
الا القذف والعار بقى الثاني في حدتهم القولان تنزيلا لنقص الصفة منزلة نقص العدد * (تنبيه) *
محل الخلاف كما قال الامام اذا كانوا في ظاهر الحال بصفة الشهود ثم بانوا كفاوا أو عبيد الان القاضي اذا علم
حالهم لا يصح الميهم فيكون قولهم قذفا محضا فاعلم انه ليس في معرضه شهادة * (فرع) * لو شهد أربعة
بالزنا ودت شهادتهم بفسق ولو لم تقو عابه كالزنا وشرب الخمر لم يحدوا وفارق ما مر في نقص العدد بان نقص
العدد متيقن وفسقهم انما يعرف باطن والاجتهاد والحديد بالاشبهة ولو شهد دون أربعة بالزنا فحدوا
عادوا مع رابع لم تقبل شهادتهم كالماتساق نردش هادته خير توب وبه يدها لم تقبل ولو شهد بالزنا عبيد
وحدوا فعدوا وبعدها العتق قبلت لعدم انهمهم ولو شهد به خمسة فرجع واحد منهم عن شهادته لم يحد لبقاء
النصاب أو اثنتان منهم حدان هما الحقة العار دون الباقي لتتمام النصاب عند الشهادة مع عدم تقصيرهم
ولو رجع واحد من أربعة حد واحد دون الباقي لما ذكر (ولو شهد واحد على اقراه) بربا (فلا) حد
عليه جزما لان من قال لغيره قد اقررت بانك زنت وهو في معرض القذف والتعير لاحد عليه فكذا هنا
* (تنبيه) * شاهد الجرح بالزنا ليس بقاذف للحاجة وان لم يوافقه غيره كما صوبه المصنف خلافا للرافعي حيث
جعل عدم موافقة غيره كنقص العدد (ولو تعادفا) أي قذف كل من شخصين صاحبه (فليس) ذلك
(نقصا) فلا يقطع حد هذا الحد هذا بل لكل منهما أن يحد الآخر لان التقاص انما يكون عند اتفاق
الجنس والصفة والحدان لا يتفقان في الصفة اذ لا يعلم التساوي لاختلاف القاذف والمقذوف في الضعف
والقوة والخلقة غالبا (ولو استنقل المقذوف بالاستيفاء) للحد من قاذفه ولو باذنه (لم يقع الموقع) على
الصحيح لان اقامة الحد من منصب الامام فيترك حتى يبرأ ثم يحدوا استثنى من ذلك صورتان الاولى لو قذف
العبد سيده فله أن يحد كصرح به آخر باب الزنا الثانية اذا بعد عن الساطان في بادية وقدر على الاستيفاء
بنفسه من غير تجاوز جاز كما قاله الماوردي * (خاتمة) * اذا سب انسان انسانا جاز له سبوه أن يسب الساب
بقدر ما سبه لقوله تعالى وسخا سبته سيئة مثمتها ولا يجوز أن يسب أباه ولا أمه وروى ان زينب لما سبت
عائشة قال لها النبي صلى الله عليه وسلم سبها كذا رواه أبو داود وفي سنن ابن ماجه دونك فانتصري فاقبلت
عليها حتى يبس ريقها في فيها فتمال وجه النبي صلى الله عليه وسلم وانما يجوز السب بما ليس كذبا ولا قذفا
كقوله يا ظالم يا أحمق لان أحد الايكاد يهلك عن ذلك واذا انتصربسبه فقد استوفى ظلامته وبرئ الاول
من حقه وبق عليه اثم الابتداء أو الاثم لحق الله تعالى ويجوز له ما قولم أن يدعوه على ظلمه كما قاله الجلال
السيوطي في تفسير قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم قال بان يخبر عن ظلم ظالمه ويدعو
عليه اه ويخفف عن الظالم بدعاء المظلوم لما رواه أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز أنه قال بلغني
أن الرجل ليطالم مظالمه فلا يزال المظلوم يشتم الظالم وينقصه حتى يستوفى حقه وفي الترمذي عن عائشة
رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من دعا على من ظلمه فقد استنصر وفي كتاب الطوائف
للإمام أبي يوسف ان امرأته من بنى اسرائيل كانت صوامعة قوامه سرقت لها امرأة دجاجة فبنت ريش
الدجاجة في وجه السارقة وعجزوا عن ازالته من وجهها فأسألوا عن ذلك بعض علمائهم فقالوا لا يرزول هذا
الريش الا بدعائهم عليها قال فانتهاجوز وذكرتها بدجاجة فلم تزل بها الى أن دعت على سارقها فدعوه فسقط
من وجهها ريشة فلم تزل تكر ذلك حتى سقط جميع الريش واختلاف العلماء في التحليل من الظلامة

على ثلاثة أقوال أى هل الأصل التحليل أولا فكان ابن المسيب لا يحل أخذها من عرض ولا مال الحر
سليمان بن يسار وابن سيرين يحللان منها ورأى مالك التحليل من العرض دون المال ولو جمع الإمام
رجلانية ولو زيت برجل لم يقيم عليه الحدان المستحق بحول ولا بمال به بتعيينه لأن الحد يد وبالشيء
وان سمعه يقول زنى فلان لزمه أن يعلم المذنب في أصح الوجهين لأنه ثبت له حق لم يعلم به على الإمام اعلامه
كما ثبت له عند مال لم يعلم به

* (كتاب قطع السرقة) *

لوقال كتاب السرقة كما عمل في الزنا فكان اختصار وأهم لتساوله أحكام نفس السرقة وهو بفتح السين
وكسر الراء وبجوز اسكاف مع فتح السين وكسرها ويقال أيضا السرق بكسر الراء لغة أشد المال شقية وشرعا
أشد من خفية طامعا من حرده مثله بشرط تأني والاصل في انقطاع ما قبل الاجماع قوله تعالى والسارق
والسارقة فانقطعوا إليهم والاختصار الشهيرة ولما علم أبو الهيثم المعري البيت الذي شكك على السرقة
في الفرق بين الذبابة والتمنع في السرقة وهو

يد بحمس مئتي مسجد وديت * ما بالها اقلعت في ربع دينار

أجاب القاضى عبد الوهاب المالكي بقوله

وقاية النفس أعلاها وأرضها * دل الحياة فادهم حكمة البارئ

وهو جواب يد بع مع اختصار ومعناه أن البدل لو كانت تؤدي بمات قطع فيه أكثر الجماليات على الاطراف
لسهولة الغرم في مقابلتها فعلمنا الغرم حقا لها وقال ابن الجوزي للمسئل عن هذا لما كانت أمينة كانت
غنية فلما خانت هانت وأركان القطع ثلاثة مسروق وسرقة وسارق وبدأ بشرط الاول فقال (يشترط
لوجوبه) أى القطع (في المسروق أمور) الاول (كونه ربع دينار) فاكثروا لو كان الربع لجاعة الجبر
مسلم لا تمنع بدسارق الا في ربع دينار فصاعدا ثم وصف ربع الدينار بكونه (خالصا) لان الربع المعشوش
ليس بربع دينار حقيقة فان كان في المعشوش ربع خالص وجب القطع ونبه بقوله (أو قيمته) على ان
الاصل في التقويم هو الذهب الخالص حتى لو سرق دراهم أو غير ما قومت به ويعتبر النصاب وقت
اخراجها من الحرم فلونقصت قيمته بعد ذلك لم يسقط القطع وقال ابن بنت الشافعي قطع بسرقة القليل
ولا يشترط النصاب لعدم الآية وفي الصحيح ان الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده وبسرقة الحبل
تقطع يده وأجيب عن الآية بانها مخصوصة بالحديث المار وعافى الصحيح بأجوبة أحدها ما في
الاعش كقوايرون أنهم بيضة الحديد والحبل يساوي دراهم كحبل السفينة رواه البخاري عنه الثاني
جمله على جنس البيض والحبال الثالث ان المراد ان ذلك يكون سببا وتدرجيا من هذا الى ما قطع فيه
يده * (تنبيه) * يعتبر في التقويم القطع مع أن الشهادة لا تقبل الا به وان كان مستندها الخان (و) على
أن التقويم يعتبر بأضروب (لو سرق ربعا) من دينار (سبيكة) هو ستة دراهم على تأويله بمسبوكة
وبذلك اندفع ما قيل انه لا يصح أن يكون صفة لربع لاختلافها بالتدكير والتأنيث أو حليا أو نحوه كقراءة
(لا يساوي ربعا مضروبا لا قطع) به (في الاصح) وان ساواه غيره مضروب لان المذكور في الخبر اما
الدينار وهو اسم للمضروب والثاني ينفرد الى الورن فيقطع ولا حاجة لتقويمه بسبب لوغ عين الذهب قدر
النصاب كما في الزكاة قال الاذوى وهذا قول الجمهور وقال البلقيني انه ظاهرصوص الشافعي وقال
الشيخ أبو حامد لا يختلف فيه المذهب ومع هذا ما اعتمد ما جرى عليه المصنف هنا جرى عليه في الروضة
وان لم يصح الزاقي في الشرحين بترجيح ويتفرع على الخلاف ما لو سرق خاتما وزنه دون ربع وقيمه
بالصنعة تبلغ ربعا وقضية ترجيح الكتاب وجوب القطع في هذه الصورة لكن قال في أمل الروضة
الصحيح أنه لا يقطع مع تحصيله في مسألة الكتاب عدم القطع قال الاستوى وهذا غلما فاحس لانه سوى

بين هذه والذوق قبلها في تصحيح عدم القطع ثم عقبه بقوله والخلاف في المسئلتين راجع الى أن الاعتبار بالوزن
 أو بالقيمة وهو لا يستقيم وقال الباقي ليس بغلط بل فقه مستقيم وان لم يعلم كلام الراعي فان الوزن في
 الذهب لا بد منه وهل يعتبر معه اذالم يكن مضر وبأن تبلغ قيمته ربع دينار مضر وب فيه الخلاف القوي في
 السبيكة فلما اذا نقص الوزن ولكن قيمته تساوى ربع دينار مضر وب فلهذا يوضع فيه الاكتفاء بالقيمة
 فاستقام ما في الروضة وما ذكره الراعي فيه الباس وكان اللائق أن ينبه عليه صاحب الروضة اه وبذلك
 علم كما قال شيخنا أنه لا بد في المسئلتين من اعتبار الوزن والقيمة * (تنبيه) * لو لم تعرف قيمة المسروق
 بالدينانير قوم بالدراهم ثم قومت الدراهم بالدينانير قاله الدارمي فلو لم يكن في مكان السرقة دينار قال الزركشي
 فالمنحة اعتبار القيمة في أقرب البلاد اليه وقضية كلامهم ان سبيكة لذهب تقوم بالدينانير وان كان فيه تقويم
 ذهب بذهب بخلاف الدارمي في قوله يقوم بالدراهم ثم الدراهم بالدينانير ويراعى في القيمة المكان
 والزمان لاحتمال تفاوتها ولو كان في البلاد نقدان خالصان من الذهب وتفاوتا قيمة اعتبرتهما بالاعقاب
 منهما في زمان السرقة فان استويا استعمل الاقبأهما يقوم وجهان أحدهما بالادنى اعتبارا بعموم الظاهر
 والثاني بالأعلى في المال دون القطع للشبهة نقل ذلك الزركشي عن الماوردي واستحسنه وأطلق الدارمي
 ان الاعتبار بالادنى ولا يشترط علم السارق بلوغ ماسرقة نصا (د) حينئذ (لوسرق دينارين فلوسا
 لا تساوى) أى لا تبلغ قيمتهما (ربعا) من دينار (قطع) لانه قد سرقة عينها وهى تساوى ربعا ولو وجود
 الاسم ولا عبرة بالنظر البين خفاؤه فان قيل لوسرق من دار وهو يظن أنها والمال ملكه فبان خلافه فانه لا قطع
 كما قاله الغزالي رحمه الله فلهذا لحقت هذه الصورة بمافي المتن كما قال به في التهذيب أجيب بان نطن المالك شبهة
 والحديد وأبى بخلاف الفلوس فانه قد السرقة بخلاف ما لوسرق فلوسا ظننا دينارين ولم تبلغ قيمة الفلوس
 نصا فانه لا قطع جريا مع الاسم وجودا وعدما (وكذا نوب رث) بمثله فيها قيمته دون ربع (في جيبه تمام
 ربع جهله) السارق يقطع به (في الاصح) لانه أخرج نصا من حرز على قصد السرقة والجهل بجنس
 المسروق لا يؤثر كالجهل بصفته والثاني لا يقطع نظرا الى الجهل (ولو أخرج نصا من حرز) في (مرتين)
 مثلا كل منهما دون نصاب بان أخرج مرة بعضه وسرقة بفيه (فان تخال) بينهما (علم المالك واعادة الحرز)
 بان أعاده المالك بنفسه أو مأذونه كما يؤخذ من عبارة الروضة باغلاق باب أو سد ثقبه أو نحوه (فلاخراج
 الثاني سرقة أخرى) فلا قطع لان كل واحدة منفصلة عن الأخرى ولم تبلغ نصا (والا) بان لم يتخل علم
 المالك ولم يعد الحرز بان انتصبا (قطع في الاصح) وان اشتهر ذلك الحرز خلافا للباقي ببقاء الحرز بالنسبة
 لا استدلاله أخرج نصا كالام من حرز مثله فاشبهه ما اذا أخرج منه دفعة واحدة لان فعل الشخص ينسب
 على فعله ولهذا لو جرح شخصا ثم قتله دخل الارش في دية النفس ولو جرح واحد وقتل آخر لم يدخل والثاني
 لا قطع لانه أخذ النصاب من حرز مهتوك والثالث ان اشتهر ذلك الحرز بين المرتين لم يقطع والقطع فلو لم
 يعلم المالك وأعاد الحرز غيره أو علم ولم يعده قطع كما هو مقتضى المتن اذا المستثنان داخلتان أيضا في قوله والا
 فان قيل فهلا أدخاها قلت انما أخرتها تبع للزركشي لاختصاص الخلاف المتقدم بالصورة المتقدمة
 واعتمد الباقي فيهما عدم القطع ورأى الامام والغزالي القطع في الثانية بمقدم القطع أيضا * (تنبيه) * فأنش
 الراعي الوجيز في اراد هذه المسئلة هنا وقال لا تعاق اهابا لنصاب فان انظر فيها الى كيفية الاخراج
 فايرادها في غير هذا الموضع أليق ثم خالف في الحرز ذكرها والليق ذكرها عند قوله ولونقب وعادى
 ليلة أخرى فسرق قطع ولا يشترط في السرقة أخذ السارق النصاب بيده من الحرز (د) حينئذ (لونقب وعاد)
 أى طرف (حنطة ونحوها) كوعاء زيت (فانصب نصاب) أى شئ يقوم بربع دينار (قطع) به (في الاصح) ا
 لانه سرق نصا من حرز لا شبهة فيه والثاني لا يقطع لانه خرج بسببه والسبب ضعف لا يقطع به * (تنبيه) *
 محل الخلاف اذا انصب النصاب على التدرج شيئا فشيئا كما قاله الجوزي فان انصب دفعة قطع قطعها ومن

صوره مسئلة المتين طر الجيب والكم وبالفز بذاك ويقال للمشتخص قلع بسرقة ولم يدخل حرزا ولم يأخذ منه
 مالا ولا يشترط في السارق الاتحاد (و) حيث قد (لواشتركا) أي سارقان بكفالت (في اخراج نصابين)
 فأكثر من حرز (فقطعا) لان كلامهم سارق نصابا وفيه القهولي بما اذا كان كل منهما يطبق
 حمل ما يساوي نصابا أما اذا كان أحدهما لا يطبق ذلك والاخر يطبق حمل ما فوقه فلا يقع الاول
 والظاهر القلع كما ألقاه الأصحاب لما ركنه في اخراج نصابين ولا نظر إلى ضعفه (والا) بان كل المخرج
 أقل من نصابين (فلا) قطع على واحد منهما لان كل واحد منهما لم يرق نصابا وخرج باثرتا كما متى
 الاخراج مالم يتغير به بقطع من مسروقة نصاب دون من مسروقة أقل * (تنبيه) محل ما ذكره المصنف
 ما اذا كانا مستقنين ولو كان أحدهما نصيبا أو مجنونا قال الزركشي تبعه الاذرى فالظاهر قلع المكان
 وان لم يكن المخرج نصابا لانه يمتد كالآلة له اهـ ويؤخذ من التعليق ان عمله اذا أذن له المكان وبشروط
 في المسروق كونه محترما (و) حيث قد (لوسرق) أي أخرجه ولو عبر به كان أولى مسلم أو ذمي (خرا)
 ولو محترمة (وخسرت روكا) ولو مقتنى (وجادته بلا ديبغ ولا قطع) لان ما ذكر ليس بمال وخرج
 بقوله بلا ديبغ المدبوغ في قطع به حتى لو ديبغه السارق في الحرز ثم أخرجه وهو يساوي نصاب سرقة فله
 يقطع به اذا قلنا بأنه لا مغيصوب منه اذا ديبغ به الغاصب وهو الاصح ومثله كما قال البلقيني اذا صار الحرز خلا
 بعد وضع السارق يده عليه وقبل اخراجه من الحرز (فان بلغ اناء الخمر نصابا قطع) به (على الصحيح) لانه سرق
 نصابا من حرز لا شبهة فيه كما اذا سرق اناء فيه بول فانه يقطع باناءه كما قاله الماوردي وغيره والثاني المنع
 لان ما فيه مستحق الازالة فيه يرشبهه في دفعه وقضية هذه العلة ان الخمر لو كانت محترمة أنه يقطع قطع الاناء
 غير مستحقة الازالة وأنه لو أراق الخمر في الحرز ثم خرج بالاناء أنه يقطع قطعاً ولتم الو كالتلويح ولم يظاهر
 شرحه ولا يبيها انه يقطع قطعاً فان أظهر ذلك جاء الخلاف لوجود العلة * (تنبيه) محل الخلاف أيضا
 اذا قصد باخراج ذلك السرقة أموالاً قصد تغييرها بدخوله أو باخراجها فلا يقطع قطعاً كما صرح به في الثانية في
 أصل الروضة واقتضاء كلامه في الاولى وسواء أخرجه في الاولى أو دخل في الثانية بقصد السرقة أم لا كما هو
 قضية كلام الروض فيها وكلام أصله في الثانية (ولا قطع) في أخذ ما سلبا الشرع على كسره (في طنبور)
 بضم الطاء ويقال فيه أيضا غنبار فارسي معرب (ونحوه) كمرار وصنم وصليب لان التوصل الى إزالة المعصية
 مندوب اليه فنصار شبهة كرافقة الخمر (وقيل ان بلغ مكسره نصابا قطع) لانه سرق نصابا من حرزه (قلت) هذا
 (الثاني أصح) عندنا لا كثر في الروضة وأما ما دون عليه في الام (والله أعلم) ويشتم له جزم الرافعي وغيره
 فيها اذا سرق مالا يحمل الاتفايع به من الكتب انه يقطع اذا كان الجلد والقرطاس يبلغ نصابا * (تنبيه)
 محل الخلاف اذا لم يقصد التغيير كإتي الروضة فان قصد باخراجها تبديرا تغيير فلا يقطع قطعاً وما اذا كان لمسلم
 فان كان لذمي قطع قطعاً ويقطع بسرقة اياه النقد لان استعماله يباح عند الضرورة الا ان أخرجه من الحرز
 يشهره بالكسر ولو كسر اناء الخمر أو النيبور ونحوه أو اياه النقد في الحرز ثم أخرجه فمات ان بلغ نصابا
 كحكم الصحيح (الثاني) من شروط المسروق (كونه ملكا لغيره) أي السارق فلا يقطع لسرقة ماله
 الذي يبدغيه وان كان ماله ربا أو زجرا ولو سرق ما اشتراه من يذخيره ولو قبل تسليم الثمن أو في زمن الجبار
 أو سرق ما انتب له قبل قبضه لم يقطع بهما والصورة الثانية واردة على قوله ملكا لغيره وعدم القلع لشبهة
 المالك ولو سرق مع ما اشتراه مالا آخر بعد تسليم الثمن لم يقطع كإتي الروضة ولو سرق الموصى له به قبل موت
 الموصى أو بعده وقبل القبول قطع في صورتين أما الاولى فلان القبول لم يقترن بالوصية وأما الثانية فبأنه
 على أن المالك فيها لا يحصل بالموت فان قيل قد مر أنه لا يقطع بالهبة بعد القبول وقبل القبض فهذا كان
 هنا كذلك أوجب بأن الموصى له لم يقصر بدم القبول مع تمكنه منه بخلافه في الهبة فإنه قد لا يتمكن من
 القبض وأبنا القبول وجدتم ولم يوجد هنا ولو سرق الموصى به فقير بعد موت الموصى والوصية للفقراء

يقطع كسرقة المال المشترك بخلاف ما لو سرقة الغني * (تنبيهه) * أراد المصنف كون السرقة
 ملك غيره حاله انخرجه بدليل قوله (فلا ملكه) أى السرقة أو بعضه (بارت وغيره) كسراء (قبل انخرجه
 من الحرز أو) لم يملكه ولكنه (نقص فيه) أى الحرز (عن نصاباً كل) لبعضه (وغيره) كالحرق
 (لم يقطع) أى فى الاول فلا يملك ما أخرج الاملكه وأما فى الثانية فلا يملك يخرج من الحرز نصاباً واحترز بقوله
 قبل انخرجه عما لو طرأ ذلك بعده فان القطع لا يسقطان الاعتبار فى العقوبة بحال الجنابة نعم لو طرأ الملك
 بعده وقبل الرفع الى الحياكم لم يقطع بناء على أن استنباط القطع يتوقف على الدعوى بالسرقة والمطالبة به
 وهو الصحيح كما سبقت * (تنبيهه) * كان الاول ذكر المسئلة الثانية فى الشرط الاول وكان مقتضى
 لذكرها هنا مشاركتها السابقها فى النظر بحالة الانخراج (وكذا) لا يقطع السارق (ان ادعى ملكه) أى
 السرقة أو ملك بعضه (على النص) ولم يستند الملك الى ما بعد السرقة وبعد الرفع الى الحياكم وثبتت
 السرقة بالينة لاحتمال صدقه فصارت شبهة دائمة للقطع ويرى عن الامام الشافعى رضى الله عنه انه سماه
 السارق الظاريف أى الغيبه وفى وجهه أو قول يخرج يقطع لتأخذ الناس ذلك ذريعة لدفع الحد وحل
 النص على ما إذا أقام بينة بما ادعاه ويجرى الخلاف فى دعوى ملك الحرز أو ملك السرقة اذا كان مجهول
 النسب وأنه أخذ باذن المالك أو أنه أخذ به وهو دون نصاب أو أنه ملك أبيه أو ملك سيده أو كان الحرز
 مفقوداً أو كان صاحبه معرضاً عن الملازمة أو كان ناعماً يخرج بدعوى الملك ما لو ادعى عدم السرقة وقد
 قامت عليه بينة فلا يسقط القطع كما قاله ابن كجب وانما قبلت دعوى الملك فى مقابلة البينة لانه ليس
 فيها تكذيب البينة بخلاف نفي السرقة * (تنبيهه) * هذا كله بالنسبة الى القطع اما المال فلا يقبل
 قوله فيه بل لابد من بينة أو بين مردودة فان نكل عن اليمين لم يجب القطع ولو أقر السرقة منه ان المال
 السرقة ملك السارق لم يقطع وان كذبه السارق ولو أقر بسرقة مال رجل فأنكر الماقره ولم يده لم يقطع
 لان ما أقر به يترك فى يده كما سبقت فى الاقرار (و) على النص (لو سرقاً) أى اثنان ما لا نصابين فأكثر (وادعاه)
 أى السرقة (أحد هماله أو لهما) فكذب الاخر لم يقطع المدعى لما سرق (ودفع الاخرنى الاصح)
 لانه أقر بسرقة نصاب لاشبهة فيه والثانى لا يقطع المكذب لدعوى رفيقه المالك * (تنبيهه) * قضية
 كلام المصنف انه لو صدقه لم يقطع كالدعى وبه صرح البغوى وغيره وقضية كلامه أيضاً انه لو سكت
 ولم يصدقه ولم يكذب أو قال لأدري انه لا يقطع وهو كذلك اقيام الشبهة (وان سرق من حرز شريكه)
 مالا (مشتركا) بينهما (فلا قطع) به (فى الاظهر) وان قل نصيبه (لان له فى جزء حقا شائعا وذلك
 شبهة فاشبهه وطء الجارية المشتركة والثانى يقطع اذ لاحق له فى نصيب شريكه * (تنبيهه) * يحصل
 الخلاف اذا خالص له من مال شريكه نصاب السرقة والالم يقطع قطعاً وقضية قوله مشتركا انه لو سرق
 من مال شريكه الذى ليس بمشترك أنه يقطع وهو محمول على ما اذا اختلف حرزهما والا فلا قاله الماوردى
 وعلى هذا أيضاً يحصل اطلاق النفل القطع (الثالث) من شروط السرقة (عدم شبهة فيه) لحديث
 ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم صحح الحياكم استناده سواء فى ذلك شبهة الملك كمن سرق مشتركا
 بينه وبين غيره كالمسألة أو شبهة الفعل كمن أخذ مالا على صورة السرقة بان أنه ملكه أو ملك أصله أو فرعه
 أو شبهة المحل كسرقة الابن مال أصوله أو أحد الأصول مال فرعه كما قال (فلا قطع بسرقة مال أصل) للسارق
 وان عللاً وفرع له وان سفل لما بينهما من الاتحاد وان اختلفت دينهما كما يشبهه بعض المتأخرين
 ولان مال كل منهما مرصود لحاجة الآخر ومنها ان لا يقطع يده بسرقة ذلك المال بخلاف سائر
 الآثار وسواء أ كان السارق منه ماحراً أو عبداً كما صرح به الزركشى تفقهامؤيداً له بما ذكره
 من أنه لو وطئ الرقيق أمة فرعه لم يحد للشبهة (و) لا قطع أيضاً بسرقة رقيق مال (سبيد) له بالاجماع كـ
 حكاية ابن المنذر واشبهة استحقاق المذمة ويده كيد سبيده والمبعض كالقن وكذا المالكات لانه قد يجوز

ويصير كما كان * (فائدة) * من لا يقطع بمال لا يقطع به وقيده فكل لا يقطع الاصل بسرقة مال الفرج وبالعكس
 لا يقطع رقبتي أحدهما بسرقة مال الآخر ولا يقطع السيد بسرقة مال مكاتبه ولا بمال ماله البهائم
 بهننه الحر يخرجه الماوردي والشيخ أبو حامد وغيره الان ماله ملكه بالحرية في الحقيقة لبيع بدنه بدار
 شبهة وقيل يقطع به بكل الشريك بعد القسمة ويحذر ان يامة سببه اذ لا شبهة له في بيعها * (مروغ) *
 لو سرق طعنا زمن القحما ولم يبقه درهائمه لم يقطع به وكذا من اذن له في الدخول الى دار أو سألوا لشراء أو
 غيره سرق كجرحه ابن المقرئ ويقطع بسرقة قطب وحشيش ونحوهما كسبب له يوم الادلة ولا أثر
 ان يكونها بمباحة الاصل ويقطع بسرقة معرض للثان كهرسة وفواكه وبقول كذلك وبماء وزياد
 ومصف وكتب علم شرعي وما يتعلق به وكتب شعرا نافع مباح لما مرفان لم يكن فاعدها بما قام الورق
 والجاديات ما عدا ما يقطع والافلا ولو قطع بسرقة عبيد ثم سرقها ثانيا لم يملكه الاول أو من غيره قطع
 أيضا لان القامع دونه تنعاق بفعله في عين فتشكره بشكر ذلك الغمل كقول زني بامرأة فهدى ثم زني بها ثانيا
 ولو سرق مال غيره الجاحد لديه الحال أو الماطل وأخذ به بقصد الاستيلاء لم يقطع له جنيته أذون
 له في أخذه والافطع وغير جنس حقه بجنس حقه في ذلك ولا يقطع برأيه على قدر حقه أخذه
 معه وان بلغ الزائد ما يقطع وهو متقل لأنه اذا تمكن من الدخول والافطع لم يبق المال بحرزا عنه
 (والاظهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أي بسرقة ماله المحرز عنه له يوم الآتية والاخبار ولأن النكاح
 عقد على منعة فلا يؤثر في درهم الحد كالاجارة لا يقطعها الا جبر أو المستأجر اذا سرق أحدهما
 من الآخر ويفارق العبد الزوجة بان وثقتها على الزوج عوض كشي المبيع ونحوه بخلاف وثقة
 العبد والثاني لا يقطع على واحد منهما ما لا شبهة بينهما تستحق عليه النفقة وهو يستحق النحر عليها والثالث
 يقطع الزوج دونها لانها عوقاقي ماله بخلافه ومال اليه الا ذوى * (تنبيه) * محل الخلاف في
 الزوجة اذا لم تستحق على الزوج شيئا حين السرقة أما اذا كانت تستحق النفقة والكسوة في تلك الحالة
 فالقضاة والمفتون أنه لا يقطع اذا أخذت بقصد الاستيلاء كجاني حق رب الدين الحال اذا سرق ناصبا
 من المدون اه وحمله آخدا مما مر ان يكون جاحدا أو ماطلا وقد يقال لاجابة الى هذا الكلام
 في السرقة والافطع بقصد الاستيلاء ليس بسرقة أمالو كان المال في مسكنه ما بلا حراز ولا يقطع قنما
 (ومن سرق) وهو مسلم (مال بيت المال ان فرز) بقاء مضبوطة ورأيه له خفيفة مكسورة وزاي
 مججمة (اطاعة) كدوى القرى والمساكين وكان منهم أو أصله أو فرسه فلا يقطع أو فرز لاطاعة
 (ليس هو منهم قطع) ادلا شبهة له في ذلك (والا) بان لم يفرز لاطاعة (فلا والاصح انه ان كان له حق
 في المسروق كمال صالح) بالنسبة لمسلم فغيره ما أوغنى على الاصح (وكسوة وهو قبيح) أو غارم
 لذات البين أو غار (ولا) يقطع في المسنتين أما في الاولى فلان له حقا وان كان غنيا كما مر لان
 ذلك تعد بصرف في عمارة المساجد والرباطات والقناطر فيقتطع بها الغنى والفقير من المسكين لان
 ذلك مخصوص بهم بخلاف الذي يقطع بذلك ولا يشار الى انفاق الامام عليه عند الحاجة لانه انما ينفق
 عليه لضرورة وبشرط الضمان كما ينفق على الماشع بشرط الضمان وانفاقه بالقناطر والرباطات
 بالتبعية من حيث انه فاطن بدار الاسلام لا اختصاصه بحق فيها وأما في الثانية فلا يستحقه
 بخلاف الغنى فله يقطع له عدم استحقاقه الا اذا كان غازيا أو غارما لذات البين فلا يقطع ماله (والا)
 بأن لم يكن له فيه حق (قطع) لانفاقه شبهة والثاني لا يقطع معاقبة غنيا كان أو فقيرا سرق مال الصدقة
 أو المصالح لانه مرصد للحاجة والفقير ينفق عليه منه والفقير ينفق عليه منه ما يلزمه بسبب حاله يتكفاهما والثالث
 يقطع معاقبة كفى سائر الاول * (تنبيه) * من لا يقطع بسرقة مال بيت المال لا يقطع أصله أو فرسه
 أو درهائه بسرقة منه ونحو بيت المال ولو سرق مستحق الزكاة من مال من وحدت عليه فله ان كان

المسروق من غير جنس ما وجبت فيه قطع وان كان منسه وكان متعينا للصرف وقلنا بالاصح انها تتعلق
تعلق الشركة فلا قطع كالمال المشترك قاله البغوي وصاحب الكافي (والمذهب) الذي قطع به الجمهور
(فعله) أي المسلم (ب) سرقة (باب مسجد وجزعه) بأحكام الذل ونأزيره وسواريه وسهقه وقدايل
زينة فيه لان الباب للتحصين والجزع ونحوه للعمارة ولعدم الشبهة في القدايل ويحق بهذا سائر
السكينة في قطع سارقه على المذهب ان نبيها علمه لانه حينئذ يحرز (لا) بسرقة (حصره) المعدة
للاستعمال ولا سائر ما يفرش فيه (و) لا (قدايل تسرج) لان ذلك لمصلحة المسلمين فله فيه حق
كل بيت المال وخرج بالمعدة حصرا الزينة فيقطع بها كما قاله ابن الملقن وينبغي أن يكون سائر
المنبر كذلك ان نبيها وان يكون بلاط المسجد كحصره المعدة للاستعمال أما الذي في قطع بذلك
قطعا لعدم الشبهة (تنبيه) * حصل ذلك في المسجد العام أما الخاص بطائفة فيختص القطع بغيرها بناء على أنه
إذا خص المسجد بطائفة لاختصاص بها وهو الراجح ولو سرق شخص المصنف الموقوف على الفقراء لم يقطع
إذا كان فارثا لانه فيه حق وكذا ان كان غير فارث لانه ربما تعلم منسه قال الزركشي أو يدفعه الى من يقرأ
فيه لاستماع الخاضعين ولو سرق الخطيب المنبر أو المؤذن المذكورين يقطع عدم القطع ولم أر من يذكره بل ينبغي
عدم القطع لغيرهما أيضا لان النفع لا يختص بهما ولو سرق مسلم بـ ~~مسكرة~~ بمرسلة لم يقطع كما جزم
به صاحب البحر وحجى عليه ابن المقرئ وان كان مقتضى كلام الروضة القطع لان المصلحة للناس قال
صاحب البحر وعندى ان الذي لا يقطع بسرقتها أيضا لانه فيه حقا اه وهذا هو الظاهر لمسايق ان
الذي لا يقطع بالاختصاص الموقوف على الامور العامة (والاصح قطعه بموقوف) على غيره لانه مال محرز
سواء أ قلنا الملك فيه لله تعالى أم لا موقوف عليه أم لا لواقف والثاني المبيع لانه ان كان لله تعالى فهو
كالمباحات وان كان للموقوف عليه أو الواقف فاضعف الملك أما إذا كان له فيه استحقاق أو شبهة استحقاق
كم سرق من وقف على جماعة هو منهم أو سرق منه أبو الموقوف عليه أو ابنه أو وقف على الفقراء فسرق
فقير فلا قطع قطعا قال الرويانى واحترز المصنف بالموقوف على الموقوف في قطع قطعا ولو
سرق مالا موقوفا على الجهات العامة أو على وجوه الخير لا يقطع وان كان السارق ذميا لانه تبع للمسلمين
والاصح قطعه بسرقة أم ولد سرقها حال كونها نائمة أو مجنونة أو عبياء كما قاله الزركشي أو مكرهة كما
قاله في البيان أو أنجمية لا تخير بين سبدها وغيره في وجوب طاعته لانه مضمونة بالبيعة كالقن والثاني
لانقصان الملك وخرج بما ذكر ما إذا كانت عاقلة بصيرة مستقيمة فانه لا قطع لغدرتها على الامتناع
ومثل أم الولد فيمأذكر ولدها الصغير من زوج أو زنا وكذا العبد المذور باعتاقه والموصى باعتقه
ولو سرق عبيدا صغيرا أو مجنوناً أو بالغاً أنجميا لا يميز قطع قطعا إذا كان محرزاً وانما يخص المصنف أم
الولد بذلك لانما ساحتلى الوجهين وخرج بأم الولد المسكاتب والمبعض في الانقطع بسرقتها قطعا لان منة
الحرية شبهة مانعة من القطع الرابع من شروط السرقة (كونه محرزاً) بالاجماع كالحاكم ابن المنذر وغيره
فلا قطع بسرقة ما ليس محرزاً أن يربى داود لا قطع في شيء من المشايبة الاقيما أو المراح ولان الجنابة تعظم
بخطا طرة أخذ من الحرز فحكم بالقطع جزاء لا ف ما إذا جازأ المال ومكنه من تضديعه والاحواز يكون
(المباحلة حلة) للمسروق (أو حصانة موضعه) بفتح الحاء المهملة من التحصين وهو المنع والحكم في الحرز العرف
فانه لم يحد في الشرع ولا في اللغة فرجع فيه الى العرف كالقبض والاحياء ولا شك أنه يختلف باختلاف
الاموال والاحوال والافاق فقد يكون الشيء حرزاً في وقت دون وقت بحسب صلاح أحوال الناس
وفسادها وقوة السلطان وضعفه وضعفه الغزالي بما لا يعد صاحبه مضيعا وقال الماوردي الا حراز يختلف من
خسة أو جبه باختلاف نفاسة المال وخسته وباختلاف سعة البلد وكثرة دعاره وعكسه وباختلاف الوقت
أمناء وعكسه وباختلاف السلطان عدلا وظالما على المفسدين وعكسه وباختلاف الليل والنهار وحرز الليل

أنما لا تأويل بردي على المنصف - صراحا رديا إذ كره السامع على توبه فإنه لا ملاحة منه وليس التوب موضع
 حسي مع أن سارفة يقطع وقاطع العاريق فإنه يقع إذا أحد المال وهو من غير حرز أجيب عن الأول
 بأن الدور على التوب بمنزلة الملاحة وعن الثاني بأنه لا يسمى سارقا * (تنبيه) * فبغيره بأو يتخفى
 إذا كلفا الملاحة من غير ملاحة وليس مراداً منه - يصرح بخلافه في قوله فان كان يمتنع كفي لحاظ
 ما تبادر دل على أن اعتبار الله لا يبد منه إلا أنه يحتاج في غير الحسن إلى دواءه ويمكن في الحسن بالعينة
 وهذا قال الرابي لا يمكن حصاناً الموضع من أصل الملاحة حتى إذا دار البعده عن اليد لا تكون حرزا
 وإن تناعت في الحاصلة (فإن كان) المسروق (بصره أو موجد) أو شارع أو غيره مما لا حاصلة
 (المشروط دوام لحاظ) بكسر الهمزة وهو المراجعة مصدر لا حصة لأنه بذلك عمر زعرا وأباضع اللزم فهو يتولى
 المصاح * وحر العين من جانب الاذن بخلاف الذي من جانب الانف فيسمى الموق يقال لحظه إذا انظر إليه
 * ونحوه * (تنبيه) * فنية كلامه أن الفترات العارضة في العامة تقدر في هذا القبط فلو تعدد لو أنكر
 في تلك الفترات يقع والمشهور أن ذلك لا يدح وإن سارف منه يقطع فينبغي التمييز بالجماع المتعدي مثله
 في ذكره في قوله (وإن كان يمتنع) كتمان وبيت وساقوت (كفي لحاظ معناه) في مثله ولا يشترط دواءه
 عملا بالعرف وقد علم مما مر أن حرز كل شيء بحسبه (و) حينئذ (اصطبل) وهو بكسر الهمزة وهي من قطع
 أصلي وكذا بقية حروف بيت الحبل ونحوها (حرز دواب) وإن كانت نفيسة كثيرة الثمن لأنه صلي الله
 عليه وسلم لم يجعل حرز الماشية المراح فكذا الاصطبل * (تنبيه) * قيد في الوسيط الاصطبل بكونه متصلا
 بالدور فإن كان منفصلا عنهم فلا بد من البعاط الدائم راب لم يفهمه كلام المصنف (لا آ نيسة وثياب) ولو
 نفيسة وليس الاصطبل حرزا إلهان إخراج الدواب مما ينافر ويهدد الاجترار عليه بخلاف ما عطف
 وبطل حله ويستثنى منها كما قال الباقي ونحوه آنية الاصطبل كالسعال ونباب العلام وآلات الدور
 من سروج وبرادع ولباسهم ورجال جمال وقربة السقاء والزادية ونحو ذلك مما جرت العادة
 بوضع أصناف الدواب * (تنبيه) * الثمن حرز الثمن إذا كان متصلا بالدور كما في الاصطبل (وعروة)
 أي حن (دار وسعتها حرز آنية) نفيسة كما قاله الأدرعي (وثياب بذلة) أي مونة ونحوها كما سماها
 والاولى لقضاء العرف بذلك أما النفيسة فحرزها البيوت والحنان ونحوها كالسراق المينة فإذا سرق
 المتاع من الدكاكين وهناك حارس بالليل قطع (لا حرز حلي و) لا (نقد) ونباب وآوان نفيسة
 فليست العروة والصفة حرزا إلهان العادة فيها الاحراز في البيوت المعلقة في الدور ونحوها كالخزائن
 * (فروع) * لوضع العطار أو البقال ونحوه الامتعة وربما يجعل على باب الحانوت أو أخرى عليها شبكة
 أو حائل لو حين على باب حانوته كانت محرزة بذلك في النهار لان الجيران والمارة ينظرون وفيه ادخل ما بينهم
 ما قصدوا السارق فإن لم يفعل شيأ من ذلك فليست محرزة وأما الليل فمحرزة بذلك لكن مع حارس
 والبقل ونحوه كالنخل إن ضم بعضه إلى بعض وترك على باب الحانوت وطرح عليه حسيب أو نحوها فهو
 محرز بحارس وإن رقد ساعة وداع على ما تعرضه أخرى والاشعة النفيسة التي تترك على الحوائث
 في ليالي الاعياد ونحوها اتز بين الحوائث وتستر بنباع ونحوه محرزة بحارس لأن أهل السوق يعتقدون
 ذلك فيعزى بعضهم ببعض بخلاف سائر المباني والنباب الموضوعة على باب حانوت القصار ونحوه كما نفع
 العطار الموضوعة على باب حانوته فيحارس والقدر التي يطلع فيها في الحوائث محرزة بسدد تنصب على
 باب الحانوت لامتعة في نقاه إلى بناء واغلاق باب عليها والحانوت المعلق بإلحارس حرز لما تعلق البقال وزمن
 الأمن ولولولا لامتاع البرازيل بخلاف الحانوت المفتوح والمعلق زمن الحانوت وحانوت متاع البرازيل
 والارض حرز للبذر والزروع للعادة وقيل ليست حرزا إلا بحارس قال الأدرعي وقد يخالف ذلك بما تعلق
 عرف النواحي فيكون حرزا في ناحية بحارس وفي غيرها ما عاها وهذا الوجه والتحويل لا يحارس

لا يجرز الشارون كانت على الاشجار الان اتصت بجيران راقبون إعادة وأشجار أفضية للدرج حرة
بلا حارس بخلافها في البرية والشج في المثلجة والجدي الجمدة والتين في التبن والحظنة في المطاير كل منها
في الصحراء غير بحر زل البحارس وأبواب الدور والبيوت التي فيها الحوانات بما عليها من مغالبق وحاق
ومسامير حرة بتر كيهاولو مفتوحة أو لم يكن في الدور والحوانات أحد ومثلها كقال الزركني وغيره
سقوط الدور والحوانات ورصامها والاشجار بحر زل البناء والحطب وطعام البياعين بحر زل يشد بعض كل منها
الى بعض بحيث لا يمكن أخذ شيء منه الا بعل الرباط أو يفتق بعض الغرائر حيث اعتيد ذلك بخلاف ما اذا
لم يعتد فانه يشترط أن يكون عليه باب مغلق (ولونام بصحراء أو مسجد) ونحو ذلك من موضع مباح
كشارع (على ثوب) أو لباسا لهامته أو غيرها كداسه وخاتمه (أو توسد) أي وضع (مناعا)
تحت رأسه أو اتكأ عليه (فبحرز) فيقطع السارق بدليل الامر بقطع سارق رداء صنوان قال الشافعي
رضي الله تعالى عنه ورداؤه كان بحر زل باضطجاعه عليه ولقضاءه العرف بذلك وانما يقطع بتغيبه عنه
ولو بدفعه اذا حاز مثله بالمعاينة فاذا غيبه عن عين الحارس بحيث لو نبه له لم يره كان دفنه في ثوب أو وراه
تحت ثوبه أو حال بينه ما جدار فقد أخرجه من حرزه * (تنبيه) * استثنى المارودي والرواني فيما
لو توسد شيئا لا بعد التوسد حرز له كالتوسد كسبا فيه نقد أو جواهر ونام فليس بحر زل حتى يشده
بوسمه قال الأذري أي تحت الثياب وقيد المروزي القطع باخذ الخاتم بما اذ لم يكن مخفلا في يده أو كان
في الاغصاة العليا والافلا قطع (فلو انقلب) في ثوبه (نزال عنه) أي الثوب (فلا) يكون حيث شذ
بحر زل فلا يقطع سارقه ولو قلبه السارق عن الثوب ثم أخذه لم يقطع أيضا كالمصرح به في أصل الروضة
عن البغوي وأقره الماسر قال البلقيني وهذا عندنا ساذمردود لوجهه والذي نعتقه القطع بخلافه
لانه أزال الحرز ثم أخذ النصاب فصار كالتوقب الحائط أو كسر الباب أو فتحه وأخذ النصاب فانه يقطع
بافتاق اه وفرق بان المال ثم لما أخذه كان بحر زل في الجبل بخلافه هنا فانه منسوب لتقصير ويؤيد هذا
ما قاله البغوي أيضا من انه لو وجد جلا وصاحبه فأنم عليه فألقاه عنه وهو نائم وأخذ الجبل فانه لا يقطع وان
خاف في ذلك الجويني وابن القاطن (وثوب ومناخ) لشخص (وضعه) أي كل منهما (يقرب به بصحراء)
أو نحو شارع كمسجد (ان لاحظته) بنظره كامر (بحرز) لقضاء العرف بذلك (والا) بان لم يلاحظه
بل نام أو ولاء ظهره أو ذهل عنه (فلا) يكون بحر زل * (تنبيه) * هذه المسئلة علمت من قوله سابقا
فان كان بصحراء الخ لم يكن زاده نقيده القرب ليجر مال ووضعه بعدا بحيث لا ينسب اليه فان هذا نصيب
لا حارز ويشترط مع الملاحظة أمران أحدهما أن لا يكون في الموضع ازدحام للطارقين نعم ان كثرة
الملاحظون عادل كثرة الطارقين كما نقله عن الامام وأقره الثاني أن يكون الملاحظ في موضع بحيث يراه
السارق حتى يمنع من السرقة الابتغاه فان كان في موضع لا يراه فلا قطع اذا حزر ينظر للسارق حتى يمنع
من السرقة فانه البلقيني قال في أصل الروضة وينبغي أن لا يفرق فيما ذكرنا بين كون الصحراء مواتا أو غيره
فان قيل فيه الشافعي في الام بالموضع المباح وجرى عليه القاضي أجيب بان المراد بالمباح مقابل الحرام
لا بالمس مملوكا فلا منافاة (وشرط الملاحظ) لمناع كثوب ونحوه (فدونه على منع سارق) من الاخذ
لواطع عليه (بقوة أو واستغاثة) فان كان الملاحظ ضعيفا لا يبالى السارق به لقوته والموضع بعيد عن
الغوث فليس بحر زل وان كان السارق ضعيفا أيضا وأخذ ولم يشعر به الملاحظ ولو شعر به لطرده فانه يقطع
على الظاهر عند الامام وان كان لو أخذ قويا في هذه الحالة لا يقطع (ودار من مفصلة عن العمارة) ككونها
باطراف الخراب والبساتين (ان كان بها) ملاحظ (قوي يقاتل حرز) لمسافها (مع فتح الباب
واغلاقه) لا يقضاء العرف ذلك (والا) صادق باربع صور بان لا يكون بها أحد والباب مغلق أو فيها
أحد وهو ضعيف لا يبالى به كائنه في الحرز وهي بعيدة عن الغوث أو فيها قوي نائم والباب مفتوح

أوقوى نائم وهو مغلق (فلا) تكون حرزا والصورة الأخيرة فيها وجهان أحدهما أنهم ليست حرزا كلهم
ظاهر كلام المصنف تبعاً للعمر والشأن أنهم حرز وهو الأقرب في الشرح الصغير والأقوى في لزومه
الروضة وقال الأذري أنه المتول في المختار وغيره عن العراقيين ولم يذكروا سواء وهو الموافق لكلام
الاصحاب في الحية كحسية أي والدار المعلقة أولى بالأحرار من الخبيسة (و) دار (متصلة) بالعمارة بقدر أهلها
(حرز) لها في البلا ومنار (مع اغلاقه) أي الباب (و) مع (حافظ) قوى أو ضعيف (ولو) هو (نائم) ولو
زمن خوف لأن السارق على خمار من اطلاعهم وتبهم بتركاته واستغاثته بالجيران قال الأذري وبشبه
أن يكون الضعيف كالعدم وقال الزركشي لو عجز الضعيف عن الاستغاثة لفيحتمل أن يكون كالعدم
ويمكن حمل كلام الأذري على هذا فيكون ظاهر (و) الدار المتصلة (مع فتحه) أي الباب (ولو) هو
أي الحافض (غير حرز) بلا حرز لانه مضيع (وكذا تارة في الاصح) كلهم يكن فيها أحد والباب مفتوح
والثاني يكون حرزا اعتماداً على قتل الجيران ومراقبتهم (تنبيه) محل الخلاف في زمن الأمن من الباب
وغیره والا فلا ياب كالمالي كلجزبه في أصل الروضة وكلام المصنف محمول على المقول في الدار حتى لا يرد
عليه الباب المفتوح نفسه والأبواب المنصوبة الداحلة فانها بتركيبها في حرز وان لم تعلق وكذا أحاطة المنيعة
وسعة قمار أو رضاءها كإسار (وكذا بقبال) في دار (تغلقه سارق) وسرق فليست بجزز (في الاصح) فلا
قناع لتقصيره بأعمال المراقبة مع فتح الباب والثاني أنه حرز لعسر المراقبة دائماً (تنبيه) محل
الخلاف ما إذا لم يبالغ في الملاحقة فإن بالغ فيها فانتبه السارق فرصة قطع بلا خلاف كما في الروضة وأصلها
والحق بالباب المغلق ما كان مردوداً ونام خلفه بحيث لو فتحه لاصابه وانتبه كما قاله البلقيني وما لو نام أمامه
بحيث لو فتح لانتبه بصبره كما قاله الدارمي وغيره وقال الزركشي وينبغي أن يكون حكم ما بعد الفجر إلى
الافطار حكم الليل وما بعد الغروب وقبل انقطاع الطارق حكم النهار (فإن خلت) أي الدار المتصلة
من حافظها (فالذهب) أي حرزها من أمن (وإغلاقه) أي الباب (فإن فقد شرط) من هذه
الشروط الثلاثة بأن كان الباب مفتوحاً أو الزمن من خوف أو الوقت ليس (فلا) تكون هذه الدار
حيث حرزا (تنبيه) عرفت الروضة أيضاً بالذهب وفي الشرح والمحرر بالظاهر ولم يذكروا مقابل
ويستثنى من الملاحقة المصنف أن الدار المعلقة تارة حرزاً أو لا تعلق الباب منها ووضع المنافع في شق
قريب من الباب بحيث عساه السارق وأخذته وفتح الباب فانه لا قطع عليه كما أفتى به البلقيني لأن وضع المنافع
هناك نظرياً فيكون شبهة دائرة للحد (وخيمة بصحراء) وسبق معنى الحية في باب صلاة المسافر (أن لم
تشد أطرافها وترخى أذيالها) بالجمجمة (فهى وما فيها كمناع بصحراء) فأتى فيها ما تقدم فلو كانت
مضروبة بين العمامة فهى كمناع بين يديه في السوق (والا) بأن شددت أطرافها وأرخصت أذيالها
(فحرز) لها فيها (بشرط حافظ قوى) أو ضعيف يبالي به (فيها) أو بقربها (ولو) هو (نائم)
فيها أو بقربها كأي الروضة وأصلها الحصول للأحرار عادة فلو لم يكن فيها ولا يقربها أحد أو كان وهو ضعيف
وبعيد عن العوث فليست حرزاً ثم أن كان مستيقظاً لم يعتبر القرب بل يكفي أن يكون موضع تحصل منه
الملاحقة وبراء السارق بحيث يترجى به قاله البلقيني وصحح في الروضة أنه لا يشترط إسبال ياباً إذا كان
من فيها نائماً فإن قيل قد مر أن باب الدار إذا كان مفتوحاً والحافظ فيها نائم لم تكن حرزاً فلهذا كان هنا
كذلك أجيب بأن الخبيسة نهاب غالباً كتنفي فيها بذلك بخلاف الدار فلو شددت أطرافها ولم ترخى أذيالها
فهى بحرزة دون ما فيها فيعتبر في نفس الحية أمر أن حافظ وشدد أطرافها وقياسها ثلاثة هذان وأرضاء
أذيالها وإن كان ظاهر كلام المصنف مساواة حكم الحية وما فيها وأورد على إطلاق المصنف ما لو كان
فيها نائم ففحص السارق ثم سرق فلا قطع كمر في الثوب المفروش تحته (تنبيه) قوله وترخى بأبواب الألف
تخطه على أنه مرفوع عن عطف جملة على جملة في خبر الذي أي انتهى الشدد والارضاء على هذا الوجه

بالنفاق في المعافاة كالحج وغيره كان أوضح ويجوز أن يكون مجزوما معافاة على تشديد عليه فيجب حذف
اللام للعازم اللهم الا ان يقال انما حذف وان الوجوده تولدت من اشباع فحذف اللام كقبيل باشباع
الكسر في قول الشاعر

اذا العجز غضبت فطالق * ولا ترضاها ولا تلقى

بأبواب الباء (وماشية) من ابل وخبيل وبغال وجبر وغيرها (بأبواب مغلقة) أبوابها (متصلة بالعمارة
بحرزة) بها دلو (بالحفاظ) العرف كذا أطلقوه وينبغي كما قال الزركشي تقييده بما اذا أحاطت
به المنازل الاهلية فاما اذا اتصلت بالعمارة وأهلها جانب آخر من جهة البرية فانما اتفق بالبرية وسيأتي ونخرج
بقوله مغلفة ولو كان الباب مفتوحا فانه لا بد من الحفاظ ولو كان نائما كما صرح به في المعتمد فان قيل قيد
المصنف سابقا الدار المتصلة بالعمارة بكونها بحرزة ثم سارا زمن أمن ولا يظهر بينهما فارق كما قاله بعض
المتأخرين يجب بانه يتسامح في أمر الماشية دون غيرها (و) ماشية بابنية مغلفة (ببرية بشرط) في احرازها
فيها (حافظ) قوى أو ضعيف يساوي به (ولو) هو (نائم) فان كان الباب مفتوحا بشرط حافظا مستقبعا وهذا
يقوم من قوله أو لا مغلفة قال الاذري والظاهر أن نومه بالباب المفتوح كاف ويكفي كون المراح من حطب
أو حشيش أو نحوه وشرط المساردي في المراح بالبرية اجتماعها فيه بحيث يحس بعضها بحركة بعض
وأن يكون معها حافظا فان كان مستقبعا كفي فان تام احتياج الى شرط ثالث وهو ما يوقفه ان أراد مرقفها
كسكالب تلج أو اجرام تحرك فان أشل به فاعند فوه لم تكن بحرزة واستحسنه الاذري فان كان
الحفاظا ضعيفا لم يبال به السارق ولا يلحقه غوث فكالمعدم كالممر * (تنبيه) * قوله بابنية يقتضي
اعتبار احراز الماشية به وليس مرادا فقد جزم بان الابل المشاة المعقولة بحرزة بخافنا عندها ولو
تأخلان في حل عقالها ما يوقفه ولان الرعاة اذا أرادوا أن يناموا عقالوا بالهم (وابل) وما ذكر معها من خيل
ونحوها (بصحراء) ترى في مرمى خال عن المسارين (بحرزة بخافنا) أي معها (براهها) ويطلبها صوته فان نام أو
غفل عنها أو استترعته بعضهما فخصيع لها في الاولين ولبعضها المستتر في الاخيرة فان لم تحصل المرعى عن
المسارين حصل الاحراز بنظرهم بانه عليه الرائي أخذنا من كلام الغزالي وان بعد عن بعضها ولم
يباغ ذلك البعض صوته فوجهان أحدهما انه غير بحرزة لم يبلغ الصوت له والثاني وهو الظاهر
ورجحه في الشرح الصغير وعزاء القسم على وابن الرفعة الى الاكثرين بحرزا كقضاء بالنظر لا مكان
العدو الى ما لم يبلغه (و) ابل أو بغال (مقطورة) يقودها قائد (بشرط) في احرازها (الثقات قائدها)
أو راكب أو أواها (الهاكل ساعة بحيث يراها) جميعها لانها تعد بحرزة بذلك وان كان يسوقها سائق
فبحرزة فان انتهى نظره اليها وفي معناه الراكب لا تخد فان كان لا يرى البعض لحائل جبل أو بناء فذلك
البعض غير بحرزة فان ركب غير الاول والا تخدوه ولما بين يديه كسائق ولما في خلفه كقائد فلا وقد يستغنى
بنظر المارة عن نظره ان كان يسيرها في سوق ونحوه وفي اشتراط بلوغ الصوت لها ما سبق قرى (و) بشرط
(أن لا يزيد قطار) وهو بكسر القاف ما كان بعضه اثر بعض (على تسعة) بالناء للثبات اوله للعادة
الغالبية في ذلك فان زاد فكغير المقطورة قال ابن الصلاح كذا وقع في بعض نسخ الوسيط وهو تصحيف
والصحيح سبعة بالواحدة بعد السين وعليه العرف واعترضه الاذري بأن المنقول تسعة بالثمانية في أوله وهو
ما ذكره الثوري ونقله عنه العمراني وكذا قاله البغوي والغزالي في الوجيز والوسيط ونسبه في الوسيط
الى الاحتجاج قال الرائي والاحسن التوسط ذكره أبو الفرج السرخسي فقال في الصحراء لا ينقيد القطار
بعدد وفي العمراني يعتبر ماجرت العادة بأن يجعل قطارا وهو ما بين سبعة الى عشرة وصححه في الروضة وحري
عليه ابن المقرئ في روضه وهو الظاهر وقال الباقلاني التقييد بالتسع أو السبع ليس بمعتمد فان الشافعي
لم يعتبر بذلك ولا كثير من الاحتجاج منهم الشيخ أبو حامد واتباعه وذكر الاذري والزركشي نحوه فلا
والاشبه الرجوع في كل مكان الى عرفه به صرح صاحب الوافي قال الرائي ومنهم من أطلق التقاطير ولم

يقيد بعد ذلك الأذرى وهم الجهور وركد أطلقه الشافعي رحمه الله في الام والمختصر وسبب اضمار اب الاصحاب
 في عدد القطار اضمار العرف (و) ابل (غير مقصورة) كل كانت تضاف (لبست محرزة في الاصح) وفي المحرر
 الاشبه أن ابل لا تميز كذلك غالباً والثاني محرزة سابقة المتسهي نظاره اليها كما مقصورة المسوقة ويرد على
 النسخ الصغير وقال الأذرى أنه لا ذهب ونقله عن الأكثرين وقال في المهمات اب الفتوى على ما في المنهاج
 والمحررة قد نص عليه الشافعي رحمه الله في الام قال في أصل الروضة والتحليل والبعال والجسير والتم السائرة
 كالابل السائرة اذ لم تكن مقصورة ولم يشترطوا القمار فيه الكثرة مع تضاف البغال ويختلف عدد الغنم المحررة
 بحارس واحد بالباد والصراء والذى عليه ابن المقرئ أن البغال كالابل تقبل اربعة مدوعلى ان غيرهما
 من الماشية مع التقدير وعدمه شاهـ ماع اتقيا وهو الاربعة * (مروغ) المناع الذي على الدابة
 المحرزة محرزة قطع سارقه سواء سرقه وحده أو مع الدابة ولو سرق بقرة ثلاثية بما عاها لم يكن الجبل محرراً
 الا اذا كان قرياً منه بحيث يراه اذا التفت وكان يلتمس كل ساعة كما تقدم في فائد القطار ولود غسل
 المراح وحاب من ابن الهيثم أو جزم بحوصوفها كوبرها ما يبلغ تصاباً وأخرجه قطع ولا يشترط كون اللبن
 من واحدة منها على الاصح من وجهين لان المراح حرز واحد لجميعها قال الروبان وهو اختيار جماعة من
 أصحابنا والوجه الثاني لا يقطع لانه سارقات من أحراز لان كل ضرع حرز لبلنه قال الأذرى وبأنى
 مثل ذلك في جزاء صوف ويحوى وحمل الخلاف كما قال الأذرى أيضاً اذا كانت الدواب لواحد
 أو مشتركة فان لم تكن كذلك فاعلم بانى كما قاله شيخنا (وكن) مشرور كن (في قبر بيت محرز)
 بالجرفعة بيت (محرز) بالرفع خبر كن ويقطع سارقه منه لما روى البيهقي عن البراء بن ربيعة عن نبيس
 قطعاه وروى البخارى في تاريخه أن الربيع قطع نباشاً (وكذا) كفن بقبر (بمقبرة) كائنة (بطرف العمارة)
 فانه محرز يقطع سارقه حيث لا حارس هناك (في الاصح) لان القبر في المقابر محرز في العادة كما ان البيت
 المعاق في العمران محرز وان لم يكن فيه أحد والثاني ان لم يكن هناك أحد وهو غير محرز وسواء على الاول
 أو كان الكفن من مال الميت أم من غيره ولو من بيت المال كما يقتضيه اطلاق كلام المصنف وانما قطع به
 وان كان من بيت المال لا يقطع الشركة عنه بصرفه الى الميت كالموصوفه الى الحى وسواء أقلنا الملك في
 الكفن لله تعالى أم للوارث على الاصح لاجل اختصاص الميت به نعم لو سرق بعض الورثة أو ولد بعضهم
 لم يقطع ومقتضى كلام الروضة أن حارس المقبرة اذا سرق منها لم يقطع أما المقبرة المحفورة بالعمارة التي يندر
 تخلف الطارقين عنها في زمن يتأذى فيه النبس أو كان عليها حارس مرتبون فهو بمثابة البيت المحرز كما
 نقله عن الامام وأقره وانما يقطع بانخاذه من جميع القبر الى خارجه لامن المجدالى فضاء القبر وتر كدتم
 لحرف أو غيره لانه لم يخرج من تمام حرزه أما غير الشرعى كان يزداد على حصة أبواب فليس الرائد محرزاً
 بقبر كل موضع مع الكفن غيره الا ان يكون القبر بيت محرز فانه محرز به ولو تعالى في الكفن بحيث جرت
 العادة أن لا يحلى مثله بالاحراس لم يقطع سارقه كما قاله أبو الفرج الزاوي (لا) كفن في قبر (مضيعة) أى بقعة متناهية
 وهى بضامجة مكسورة بوزن مبيشة أو سا كمة بوزن مسبعة فانه غير محرز (في الاصح) كالبعد البعيدة
 عن العمران لان السارق يأخذ من غير شعار والثاني أن القبر محرز للكفن حيث كان لان القبر وسهلاب
 الموتى (مروغ) لو كفن الميت من التركة فنسب قبره وأخذ منه طالب به الورثة من أخذ له لانه ملكهم وان قدم
 به الميت وكذا لو سرقه بعض الورثة أو ولد له لم يقطع كما مر ولو أكل الميت سبع أو ذهب به سبل وبقي الكفن
 اقتسموه كذلك ولو كفه أجنبي أو سيد من ماله أو كفن من بيت المال كان كالعارية للميت قال الرافعي
 لان نقل الملك اليه غير ممكن لانه لا يملك ابتداء فكل ما لم يكن مبراعاً به لا رجوع له فيها كعارة الارض
 للدفن في قطع به غير المكفنين والمصنف فيه المسالك في الأولين والامام في الثالثة ولو سرق الكفن وصاع ولم
 تقسم التركة وحسب ابداله من التركة وان كان الكفن ماله فان لم يكن تركته فكذلك مات ولا تركته

وان قسمت ثم سرق اشحب اثم ابداله هذا اذا كفن أولا في الثلاثة التي هي حقه فانه لا يتوقف الكفن
 به على رضا الورثة اأمالو كفن منها بواحد فيبني كما قال الاذري أن يلزمهم تكفنه منه من تركه بثان وثالث
 والفساق المعروفة كبيت معقود حتى اذا لم تكن في حرز ولاها حافظا لم يقطع بسرقة الكفن منها كالجحش
 الاذري فان اللص لا ياتي عنده في النيش بخلاف القبر المحكم في العادة ورجع الحجة على الميت وهو على وجه
 الارض عند تعذر الحفر كالدفن بالضرورة بخلاف ما اذا لم يتعذر الحفر والبحر ليس حرز الكفن الميت
 الماروح فيه فلا يقطع آخذ هذه لانه ظاهر فهو كولو وضع الميت على شفير القبر فاخذ كفته فان غاص في
 الماء فلا يقطع على آخذها أيضا لان طرحه في الماء لا يعد احرازا كولو تركه على وجه الارض وغيبه الرج
 بالتراب ولو اخرج الميت مع الكفن في القطع وجهان قال الزركشي وقضية ما سألني من عدم القطع
 بسرقة الحر العاقل وعليه ثبانه أن يكون هنا كذلك واذا أخذ الكفن حينئذ لا يقطع لانه لم يأخذه من
 حرز قال الزركشي ولا بد من كون الميت تحتها لخرج الحرز ولم يذكره اه وهو ظاهر ولا بد أيضا
 كالجحش بهضهم أن يكون القبر تحتها لخرج قبري أرض مفضولة

(فصل) فيما لا يمنع القطع وما يمنعه وما يكون حرز الشخص دون آخر ولو نشر هذا الفصل الى قوله
 ولا يقطع مختلس كان أولى لانه أول الركن الثاني للقطع (يقطع) حرزا (وحرز الحرز) اجارة صحيحة
 بسرقة منه مال المستأجر الذي له وضعه فيه اذ لا شبهة له فيه لان المنافع بعد الاجارة مستحقة للمستأجر
 والاحراز من المنافع وهذا بخلاف ماله وطى المالك أمته الزوجة فانه لا يحد لان الشبهة قائمة في الحل
 وبخلاف ما ليس للمستأجر وضعه فيه كان استأجر أرضا للزراعة فأوى اليها ماشية مثلا ويؤخذ من هذا
 أنه لو سرق منها بعد فراغ مدة الاجارة لم يقطع وهو كذلك وان كان قضية كلام ابن الرفعة انه يقطع وبخلاف
 ماله كآيت الاجارة فاسدة فلا يقطع *(تنبيه)* يرد على جزم المصنف قطع المؤجر لو ثبت له خيار الفسخ
 بطريق معتبر بأن ثبت على وجهه لا يبطال بالتأخير كولو بلغه للافلاس المستأجر فسرق تلك الدابة من
 الحرز ففيه خلاف المذهب لانه من فسخ الاجارة كإثبات المعير يتكمن من الرجوع في العارية قاله البلقيني
 بحثا قال ولم أر من تعرض له (وكذا) يقطع (معيره) أي الحرز اعارة صحيحة بسرقة مال المستعير الذي له وضعه
 فيه (في الاصح) لانه سرق النصاب من حرز محترم وانما يجوز له الدخول اذ ارجع والثاني لا يقطع لان الاعارة
 لا تلزم وله الرجوع متى شاء ويؤخذ من هذا أن يحمل الخلاف في العارية الجعرة أما الاعارة اللازمة فيقطع
 فيها قطعها كالمؤجر ويحمله أيضا اذ لم يتقدم رجوعه فان رجع أولا في العارية بالقول ولا يمنع المستعير من
 الرد بعد التمكن فلا يقطع قطعا لان المستعير حينئذ يتصرف فيه بغير حق فكان كالغاصب وان سرق بعد
 الرجوع قبل امكان التفرغ يقطع كالمسرق المشتري مال البائع من الدار المباعة بعد توفية الثمن وقبل
 القبض وقبل امكان التفرغ يقطع كالمسرق المشتري مال البائع قبل تسليمه حق الحبس فاشبهه المستأجر
 بخلاف ما بعده وقضيته أنه لو كان الثمن مؤجلا لم يقطع وهو كما قال شيخنا ظاهر وخرج بالصحة الفاسدة
 ولا يقطع فيها الماسر في الاجارة وبما له الذي وضعه فيه والاستعارة للزراعة فغرس ودخل المستعير فسرق من
 الغراس لم يقطع على قياس ما مر في صورة الاجارة السابقة *(تنبيه)* مثل اعارة الحرز اعارة رقيق لحقنا
 مال أورعى غنم ثم سرق مما ينفصله رقيقه وقد خرج بقول المصنف الحرز مالو اعارة فمضافا للمعير جيبه
 وأخذ المال فانه يقطع قطعا كما قاله الامام قال الاذري ونقب الجدار رأى المعار كطرا الجيب فيه ايتاها
 (ولو غصب حرزا لم يقطع ما لكه) بسرقة ما حرزه الغاصب فيه حرزا لان له الدخول والهجوم عليه فلا
 يكون محررا عنه وصاحب المتاع ظالم وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق (وكذا أجنبي)
 لا يقطع بسرقة منه (في الاصح) لان الاحراز من المنافع والغاصب لا يستحقها والثاني يقطع اذا لحق
 لا أجنبي فيه وليس له الدخول *(تنبيه)* لو وضع متاعه بدار غيره من غير علمه ورضاه فسرق هل

بهما ساروقه قال الحنطلى في فتاويه قيل لا يقطع لذات الوضع لا يكون حرزا في حقته وان لم يملك نفسه
 حرزا وقيل يقطع لان الحرز يرجع الى صون المتاع وهو موجود هنا قل وهذا اشبه بالحق عندني او
 والوجه الاول بل هو داخل في قول المصنف غصب حرزا (ولو غصب مالا) او سرقه (واحرز بخرزه
 فسرق المالك منه مال الغاصب او) سرق (اجنبي) منسه للمالك (المغصوب) او المرسوق (فلا قطع)
 على واحد منهما (في الاصح) اما في المالك فلان له دخول الحرز وهنك لا يقطع لانه لا يملكه بل يملكه
 مال الغاصب او السارق ياخذ وهو غير حرز عنه والثاني يقطع لانه اخذ غريمه قال الرافعي وشي
 الحقون الوجهين في المالك بما اذا كان مال الغاصب متميزا عن ماله فاحذره وحده او مع مال نفسه فاما اذا
 كان مخلوطا بحيث لا يتميز احداهما عن الاخر فلا قطع فيه جزما واما في الاجنبي فلان الحرز ليس بوضا
 المالك فكأنه غير حرز والثاني ينظر الى انه حرز في نفسه واحذر بقوله مال الغاصب على سرق مال نفسه
 وحده فلا قطع قطعا وبقوله او اجنبي الغصوب على سرق الاجنبي غصير الغصوب فانه يقطع قطعا
 * (تنبيه) في قول المصنف او سرق اجنبي اشارة الى تخصيص الخلاف بدخول الاجنبي بقصد سرقه الغصوب
 اما اذا اخذ به قصد الرد على المالك فلا يقطع جزما كما صرح به البغوي واعلم ان السرقة اخذ بالمال خفية
 كسر (د) حيث سرق (لا يقطع بخنث) وهو من يمتد الهوب من غيرة غلبة مع معاينة المالك (د) ان
 (ممنه) وهو من يأخذ عيانا ويعتمد على القوة والغلبة (و) لا يباح (اي منكر) ودية (ودية) وعارية
 حديث ايسر على الخناس والممنه والحائز قطع صححه الترمذي وقرق من حديث المعنى بينهم وبين السارق
 بان السارق يأخذ المالك خفية ولا ينفق منه فسرعه القطع زجره وهو لا يقطع صدونه شيئا فيمكن منهم
 بالسلطان وغيره كذا قاله الرافعي وغيره واهل هذا حكم على الاغاب والا فلا يباح له ان يقطع عند وجوده
 عيانا فلا يمكن منعه بسلطان ولا غيره * (تنبيه) دخل في تفسيرهم الممنه فاطع العار بقى فلا يمكن للمنا
 يخرج به (ولو نقيب) في ليلة ولم يسرق (وعادى ليلة اخرى) قبل اعادة الحرز (فسرق قطع في الاصح)
 كالموقف في اول الليل وسرق في آخره والثاني لانه انما اخذ به انتهاك الحرز والاول ابقى الحرز بالنسبة
 اليه فان اعيد الحرز فسرق قطع جزما كسابق اول الباب في مسألة اخراج نصاب من حرز مرتين واحذر بقوله
 وعادى ليلة اخرى على الوقف واخرج النصاب عقب النقب فانه يقطع جزما (فان) كما قال الرافعي في
 الشرح (هذا) أي القلع في مسألة المتن (ادالم يعلم المالك النقب ولم ينظر) بان لم يشتر (فما روين)
 خلفائه عليهم (والا) بان سرق المالك النقب او ظهر للمنازقين (فلا يقطع قطعا وانه اعلم) لا يقطع
 الحرز نصار كلو سرقه غيره فار قيل ما حزم به من عدم القطع عند الاشهاد بخلاف ما رجحه فيه اذا اخرج
 نصابا من حرز مرتين انه يجب القلع على الاصح وان عاد بعد الاشهاد اوجب بانه ثم غم السرقة فلم يضر فيها
 الاشهاد وهنا ابتدأها * (تنبيه) يقع في بعض النسخ والافية قطع قطعا وهو غلط والصواب ان يكتف
 سرق النقي وهو موجود في خط المصنف قاله الاذري (ولو نقيب) شخص (واخرج غيره) المالك من
 النقب ولو في الحال (فلا قطع) على واحد منهما لان النقيب لم يسرق والاخذ اخذ من غير حرز ويجب
 على الاول صمان الجدار وعلى الثاني صمان المأخوذ * (تنبيه) أطلق المصنف المسئلة وصورتها ان
 لا يكون في الدار احد فان كان فيها احدا قريبا من النقب وهو يلاحظ المتاع فالمالك حرز به فيجب القلع
 على الاخذ وان كان الحادفا ناعما ولا قطع على الاصح كن نام والباب مفتوح وعلى منع القلع على النقيب اذا
 كان ما اخرجهم من البناء لا يبلغ نصابا كما قاله الزركشي والافية قطع وان لم يبدل فقد صرحوا بان الجدار حرز
 لالة البناء وفي ادب القضاء لا بد لي اذ انقب سائلا ونخرج منه اجرا قال الشافعي رحمه الله ان بلغ قيمة الاجر
 مقدرارا يجب به القلع قطع اه فيكون المراد حيث سرق به اوله لم يسرق انه لم يسرق مالى الحرز
 هذا كله اذا كان الحرز من مال الوقف ثم امر صبا غير عجز او نحوه بالاخراج فخرج قطعا لا امر وان امر

ميرا أو فردا فلا ناله ليس آله ولان للحيوان اختيارا فان قيل هلا كان غير المميز كالقرد أجيب بان
 اختيار القرد أقوى فان قيل لو علمه القتل ثم أرسله على انسان فقتله فانه يشتمه فهل لا وجب عليه الحد هنا
 أجيب بان الحد لا يجب بالباشرة دون السبب بخلاف القتل وهل القرد مثال فيقاس عليه كل حيوان معلم
 أولا الذي يظهر الاول ولو عزم على إفريت فأنخرج نصابا هل يقطع أولا الذي يظهر الثاني كالأكرام بالغا
 ميرا على الإخراج فانه لا يقطع على واحد منهما (ولو تعاونا) أي اثنان (في النقب وانفرد أحدهما بالإخراج)
 انصاب فأكثر (أو وضعه) أي أحد الناقبين (بقرب النقب فأنخرجه آخر) مع مشاركته له في النقب
 وسأوى ما أخرجه نصابا أكثر (فما خرج) في الصورتين لانه السارق * (تنبيه) * جملة وضعه عطف
 على جملة انفرد فهو من تمة مسألة التعاون والفرق بينهما وبين ما قبلها أن المخرج في تلك المسئلة لا يدخل
 له في النقب بخلاف هذه ولو قال المصنف الآخر بالالف واللام كما في المحرر لكان أولى وتحصل الشركة وان
 أخذ هذا لبنات وهذا لبنات على الأصح وقيل لا بد في حصول الشركة ان يتحامل على آله واحدة (ولو
 وضعه بوسطا نقيه) بفتح السين لانه اسم أريد به موضع النقب (فأخذه) شخص (خارج) أو ناله لغيره من ذم
 النقب كما في الروضة وأصلها (وهو يسأوى نصابين ما كثر لم يقطع في الاظهر) لان كلاً منهما عالم بالخروج
 من تمام الحرز وهو الجدار ويسمى هذا السارق الظريف أي الفقيه ومنهم من يقطع هذا القول والثاني
 يقطعان لا شترأ كهما في النقب والاخراج ولذا يصير ذلك طريقا إلى إسقاط الحد ويؤخذ من العلة
 الاولى أن صورة المسئلة انهما تعاونا في النقب ثم دخل أحدهما ووضع المتاع في بعض النقب فسد الآخر
 يده وأخذه وان أوهم تعبیر المصنف جريان الخلاف ولو كان الخارج غير نائب فلو قال فأخذه شريكه
 في النقب لكان أصح في المقصود وخرج بقوله وهو يسأوى نصابين ما إذا كان يسأوى دون النصابين فانه
 لا يقطع عليهم ما جازوا ولو لم يمس المال لشريكه الخارج فخره قطع الخارج دون الدخول وعليهما الاضمان ويقطع
 الاعشى بسرقة ما دله عليه الزمن وان جملة ودخل به الحرز ليدله على المال وخرج به لانه السارق ويقطع
 الزمن بما أخرجه والاعشى حامل للزمن لذلك وانما لم يقطع الاعشى لانه ليس حامل للمال ولهذا لو حالف لا يحمل
 طلبة الحمل رجلا حامل طبقا لم يثبت وكالزمن غيره وفتح الباب والقفل بكسر أو غيرهما وتصور الحائط كالنقب
 فيماس (ولو رماه) أي المال المحرز شخص (في خارج حرز) أو أخذته في يده وأخرجها به من الحرز
 ثم أعادها له (أو وضعه بماء جار) في الحرز فخرج الماعية منه أو راء كد فخره فخرج به كفافهم
 بالاولى (أو) وضعه على (ظهر دابة سائرة) أو واقفة سيرها هو كفافهم بالاولى وصرح به في المحرر
 فخرجت به من الحرز (أو عرضة) بنشد يد الزاء (لرج هابة فأنخرجه) منه (قطع) في هذه الصور كلها
 لان الإخراج في الجميع منسوب اليه وسواء رماه من النقب أم الباب أم من فوق الجدار وسواء أخذه
 بعد الرمي أم لا أخذه غيره أم لا تلف كان رماه في نار أم لا * (تنبيه) * لو عرف المصنف الحرز كالححرز كان
 أولى لان تذكره يوجب انه لو فتح الصندوق وأخذ منه النقود رماه في أرض البيت ف تلف أو أخذته غيره
 انه يقطع وفيه تفصيل يأتي واحترز بالماء الجاري أو الرأ كذا إذا حركه على الوطرح المتاع في مائرا كد فزاد
 بالنفجار أو سيل أو نحوه فأنخرجه فلا يقطع على الأصح لخروجه بسبب حادث ولو وضعه في مائرا كد فخره
 غيره حتى خرج فالتقطع على الحرك وقد يرد على إطلاقه ما لو كان خارج الحرز واحتمل برى أن يجاز وغير
 ذلك حتى سقط الاترج أو غيره من الثمار في الماء وخرجت من الجانب الآخر فالأصح لا يقطع
 ويقول هابة عما إذا كانت ساكنة ووضعها على الطرف فهبت وأخرجته فلا يقطع على الأصح كالماء الراكد
 فيماس وقوله على ظهر دابة سائرة أي يخرج من الحرز ما لو كانت سائرة من جانب من الدار إلى جانب آخر
 منها فوضعه عليه ثم عرض لها الخروج بعد ذلك فخرجت فانما ظاهره كمال الذي ادعى انه كمال وضعه عليها وهي
 واقفة ثم سارت وحكمه ما ذكره بقوله (أو) وضعه على ظهر دابة (واقفة فشت بوضعه) حتى خرجت

به من الحرز ولا قطع (في الاصح) لان له الاختيار في السير فاذا لم يسقه فقد سارت باختياره وادهاو الثاني يقطع
لان الحرز وجده من قبله فان الدابة اذا جلت سارت والثالث ان سارت عقب الوضع قطع والا فلا وهو
فان لم يصح في قطع ففصل العائز (دروغ) لو ابتاع جوهرا مثلا في الحرز وخرج منه قطع ان خرج منه بعد
ايقام ابعاله فان شبهه ما لو اخرجها الى فيه او وعاء فان لم يخرج منه فلا قطع لاستهلاكها في الحرز كالأكل للسروق
في الحرز وكذا لو خرجت منه اكن (نقطة) قيمتها حال الخروج عن ربيع دينار كان به عليه البارز
ولو توضع طبيب في الحرز وخرج منه لم يقطع ولو جرح من جسمه نصاب منه لان استعماله يعد ثلاثة ايام
كالعلماء ولو ربط او اوثق مثلا بجناح طائر ثم طيره قطع كولو وضعه على ظهر دابة ثم سبها (ولا يضمن سريسة
ولا يقطع سارقة) وان كان صغيرا لانه ليس بمال والحق به البغوى المكاتب والرافعي المبعوض فان قيل روى
الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم أتى برجل يسرق الصبيان ثم يخرجهم بيدهم
في أرض أخرى فامر به بقطع يده فما الجواب عن ذلك أجيب بان الحديث ضعيف وعلى تقدير صحته فعمه قول
صلى الارقاء وسكهم انه ان سرق من حرز رقيقا غير محير اصغرا وبجمعة أو جنود قطع كسائر الاموال وحرز
فناء الدار ونحوه اذ لم يكن القاء مقرر وقا كقوله الامام وسواء أجد له السارق أو دعاه فاجابه لانه كالبهيمة
تساق أو تقاد ولو أكره المميز فخرج من الحرز قطع كالسواق البهيمة بالضرب ولان القوة التي هي الحرز قد
رأى وان أخرج به بعد يده لم يقطع لانها اختيارية لا مرفقة ولو جعل عبدا محيرا أو راعيا على الامتناع بانما أو سكران
قطع كما صرح به القاضي أبو العلي بن محمد بن حبيب وغيرهما وهو فاني ما سرق في أم الولد بخلاف ما اذا جعله
مستيقظا فانه لا يقطع لانه محرز بقوته وهي معه (ولو سرق) حرا (صغيرا) لا يميز أو يجنونا أو نعجمنا أو
أعشى من موضع لا ينسب لتضييع (بقلادة) أو مال غيرها مما يليق به من حلية وملابس وذلك ان نصاب
(وكذا) لا يقطع سارقة (في الاصح) لان الحرز يدعى مأمعة ولهذا ولو وجد مفردا معه حتى حكم له به
فصار كسرق جلا وصاحبه راكب والثاني يقطع لانه أخذ له لاجل مأمعة أما اذا مرقه من موضع ينسب
لتضييع فلا يقطع بخلاف أو كان مأمعة فوق ما يليق به وأخذ من حرز مثله قطع بلان لا أو من حرز
يصلح للصبي دونه لم يقطع بخلاف ذكره في الكفاية (تنبيه) * هذا اذا كانت القلادة للصبي فلو كانت
لغيره فان أخذ من حرز مثلهما قطع والا فلا جز ما قاله الماوردي ولو اخرج الصبي من الحرز ثم قرع القلادة
منه لم يقطع كما قاله ابن المقرئ لانه لم يأخذها من حرز ولو سرق قلادة متلازمة لعلق على صغير ولو سرق أو كلب
محرزين أو سرقها مع الكلب قطع وحرز الحر الصغير حرز العبد الصغير وحرز الكلب حرز الدواب
(ولو لم يعبد على يعبر) بقاء سارق (بقائه) وأخرجه عن القلادة الى مضجعة كفى الرخصة قطع) لانه كان
محرزيا بالقادة والعبد في نفسه موقوف وثبتت اليد وتعلق به القطع (أو) نام (حر) على بغير الخ
(فلا) يقطع (في الاصح) لان البعير بيده سواء أقره بعد ذلك منه أم لا كما صرح به في الترتيب
ومثله المكاتب والمبعوض كالعالم بعمار والخلاف راجع للمثليين كافي الرخصة وان أوهم كلام المصنف الجرم
في العبد ومقابل الاصح في الاولى لا يقطع لانه يد على البعير وفي الثانية يقطع لان البعير كالسحر رابا القادة
وخرج باسم مالو كان مستيقظا وهو قادر على الامتناع فلا قطع ولو اخرج جسه الى قاذية أخرى أو بادة أو قرية لم
يقطع في الثانية بخلاف ومقتضى ما في الرخصة انه لا قطع في الاولى أيضا وليس مرادا ولهذا أسعيا ابن
المقرئ ذكر المضيعة من روضه (ولو نقل) المال من بعض زوايا البيت لبعض آخر منه لم يقطع أو نقل
المال (من بيت مغاني) يفتح الام (الى حوض) أو بياض مفتوح ولم يخرج منه منها (قطع) جز ما لانه أخرجه
من حرزه وجعله في محل الضياع (والا) صادق ثلاث صور الاولى أن يكون الباد مفتوحا وباب الدار مغلقا
الثانية أن يكونا مغلقا والرخصة من حرز والمخرج الثالثة أن يكونا مفتوحين ولا حفاظ ثم (فلا) يقطع
في الاصح لانه في الاولين لم يخرج من حرز والحرز والمال في الثالثة غير محرز (تنبيه) * مثله في الثالثة

إذا فتح الباب غير السارق كان تسور السارق الجدار وفتح الباب غيره أما إذا فتحه هو وفي حقه كالمغلق حتى لا يقطع لانه لم يخرج منه من تمام الحرز والالزم ان لا يقطع بعد اخراجه المال لانه أخرجه من غير حرز (وقيل ان كانا) أي باب البيت والدار (مغلقين قطع) لانه أخرجه من حرز والاصح المنع لانه لم يخرج منه من تمام الحرز فاشبه ما إذا أخرج من الصندوق المغلق إلى البيت المغلق ولم يخرج منه من البيت (وبيت وخان) أو رباط أو نحوها (وصححه كبيت ود) صحن (دار في الاصح) فيفترق الحال بين أن يكون باب الخان مفتوحا أو مغلقا كما إذا أخرج من البيت إلى صحن الدار والثاني يجب ان يقطع بكل حال لان صحن الخان ليس حرزا لصاحب البيت بل هو مشترك بين السكان فهو كالسكة المشتركة بين أهلها * (تنبيه) محل الخلاف إذا كان السارق من غير سكانه فإن كان منهم وسرق من البيت والحجرة المغلقين قطع وإن سرق من العريضة لم يقطع * (فروع) * لو سرق الضيف من مكان مضيئه أو الجار من حانوت جاره أو المغتسل من الحمام وإن دخل ليسرق أو المشتري من الدكان المطروق للناس ما ليس بحرزا منه لم يقطع على القاعدة في سرقة ذلك وإن دخل الحمام ليسرق قال ابن الرضا أول يغتسل ولم يغتسل فتغسل حماميا أو غيره استخفا متاعا لحفظه وأخرج المتاع من الحمام قطع بخلاف ما لو لم يستخفا أو استخفا فلم يحفظ لنوم أو اعراض أو غيره أولم يكن حافظا ولو نزع شخص ثيابه في الحمام والحمامي أو الحارس جالس ولم يسلمها إليه ولا استخفاه بل دخل على العادة فسرق فلا قطع ولا ضمان على الحمامي ولا على الحارس ولو سرق السلف من الشما وهو جانب النهر والوادي وجهه شطوط وهي مشدودة قطع لانه بحرز بذلك فإن لم تكن مشدودة فلا قطع لانه غير بحرزه في العادة

* (فصل) * في شروط السارق وفيما تثبت به السرقة وما يقطع بها وشروط السارق تسكيف واختيار والتزام وعلم تحريم السرقة كما أشار إليه الفارقي رحمه الله وحيدنا * (لا يقطع صبي ومجنون ومكره) بفتح الراء لرفع القلم عنهم وحري لعدم التزامه وأبغى أمر بسرقة وهو يعتق إذا باحتمل أو جهل التحريم لقرب عهده بالاسلام أو بعده عن العلماء لعذره وقطع السكران من قبيل رباط الحكم بسببه وقد مر الكلام عليه في الطلاق وغيره * (تنبيه) * اقتصار المصنف على المكره بالفتح قد يوهم ان المكره بالسكس ويقطع وليس مراد النعم لو كان المكره بالفتح غير مميز النجسة أو غير هاد قد سبق عن الجمهور فيه الوتعب ثم أمر غير مميز فأنخرج انه يجب القطع على الأمر فليكن هنا مثله (ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم) مال (ذمي) أما قطع المسلم بمال المسلم فباجماع وأما قطعه بمال الذمي فعلى المشهور لانه معصوم بذمته وقيل لا يقطع كما لا يغتسل به وأما قطع الذمي بمال المسلم أو الذمي فلا لزامه الاحكام سواء أرضى بحكمنا أم لا * (تنبيه) * قد يظنهم كلام المصنف ان المسلم أو الذمي لا يقطع بمال المعاهد والمؤمن وهو كذلك كما قاله القاضي الحسين والامام والغزالي ومن تبهم بناء على ان المعاهد لا يقطع بمال المسلم أو الذمي وقد ذكرنا الخلاف في ذلك بقوله (وفي) سرقة (معاهد) بفتح الهاء بخطه ويجوز كسر هاء مستأمن إذا سرق ولولمعاهد (أقوال أحسنها) كافي المحرر والشرح الكبير وفي الصغير أنه الأقرب (ان شرط) عليه في عهده (قطعه بسرقة قطع) لا لزامه (والافلا) يقطع لعدم التزامه (قلت الاظهر عند الجمهور لا يقطع) مطلقا (والله أعلم) وقال في الشرح والروضة أنه الاظهر عند الأصحاب وهو تصفيه في أكثر كتبه لانه لم يلتزم الأحكام فاشبهه الجرجي والثالث يقطع مطلقا كالذمي واختاره في المرشد وصححه بجلي وخص المارودي بالخلاف بمال المسلم أو الذمي فإن سرق مال معاهد فلا يقطع قطعا وأما المال المسروق فيجب استرداده منه جزئيا إن بقي وبه ان تلف (وتثبت البهرة بيمين المدعي المدودة) كان يدعى على شخص سرقة نصاب فيشكل عن اليمين فتدعى على المدعي ويتخلف فيجب القطع (في الاصح) ونقله في الروضة عن تصحيح الحرر وسكت عليه لان اليمين المدودة كالقرار أو البينة والقطع يجب بكل منهما فاشبهه القصاص والثاني

به من الحرز ولا قطع (في الاصح) لان الاختيار في السير فاذا لم يستقم فقد سارت بانتهارها والشافعية
لان الحرز وجب له بقوله فان الدابة اذا حلت سارت والثالث ان سارت عقب الوضع قطع والاول وهو
ان قيل المصحح في فتح قصص الطائر (دروغ) لو ابتاع جوهرة مثله في الحرز وخرج منه قطع ان خرجت منه ورد
اذا قام ابتاعه ان شئبه ولو خرج ما في فيه او رءاه فان لم يخرج منه فلا قطع لاستهلاكه في الحرز كذا في كل المسروق
في الحرز وكذا لو خرجت... لكن (نقدت) قيمتها حال الخروج عن ربع دينار كجانبه عليه البارز
ولو وضع يده في الحرز وخرج منه لم يقطع ولو جمع من جسمه نصيب منه لان استعماله بعد اقله
كالعلم ولو ربط او لونه مثلا يجتاح طائر ثم يبره قطع ولو وضعه على ظهر دابة ثم سيرها (ولا يضمن حرير
ولا يقطع سارق) وان كان صغيرا لانه ليس بحال ولاحق به البغوي المكاتب والرافعي المذنب فان قيل روى
الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم اتى برجل يسرق الصبيان ثم يخرجهم فبيدهم
في ارض اخرى فامر به بقطعه يده فالبواب من ذلك اجيب بان الحديث ضعيف وعلى تقدير بطلانه فمعه
على الارفاء وحكمهم انه ان سرق من حرز رقيقا غير مبرأ فصر او بجمه او جنون قطع كسائر الاموال وسرقة
فناء الدار ونحوه اذ لم يكن العناء معار وفا كقوله الامام وسواء احمله السارق او دغا فاجابه لانه كالبهيمة
تساق او تغاد ولو اكره المير فخرج من الحرز قطع كالمساق البهيمة بالضرب ولان القوة التي هي الحرز قد
زالت وان خرج به بخديعة لم يقطع لان اختياره لاسرقة ولو حل عبدا ميرا فاقوى على الامتناع فانما اوسكر ان
قطع كما صرح به القاضي ابو الطيب وحسين وغيرهما وهو نظير ما مر في أم الولد بخلاف ما اذا حمله
مستبة فلما فانه لا يقطع لانه حرز بقوته وهي معه (ولو سرق) حرا (صغيرا) لا يميز او يجنون او اعجميا او
اعمى من موضع لا ينسب للتضييع (بقلاية) او مال غيرها مما يليق به من حلية وملابس... وذلك ان نصيب
(فكذا) لا يقطع سارقه (في الاصح) لان الحرز يدعى ما معه ولهذا لو وجد مفردا معه على حكمه به
دصار كس سرق جلا وصاحبه راكبه والثاني يقطع لانه اخذه لاجل ماله اما اذا سرقه من موضع ينسب
للتضييع فلا يقطع بخلاف او كان ماله فوق ما يليق به واخذه من حرز مثله قطع بخلاف او من حرز
يصلح للصبي دون له قطع بخلاف ذكره في الكفاية (تنبيه) هذا اذا كانت القلاية للصبي فلو كانت
لغيره مان اخذه من حرزها قطع والافلا جز ما فاه الماوردي ولو اخرج الصبي من الحرز ثم زرع القلاية
منه لم يقطع كقوله ابن المقرئ لانه لم يأخذها من حرز ولو سرق قلاية متلا معلقة على خصره ولو حرا او كاب
بحرزين او سرقها مع الكب قطع وحرز الحر الصغير حرز العبد الصغير وحرز الكب حرز الدواب
(ولو نام عبد على بعير) بعباءه سارق (فغاده واخرجه عن القلاية) الى مضيقه كالي الروضة وقطع لانه كان
بحرزا باقائه والعبد في نفسه مسروق وثبت السيد وتعالى به القطع (أو) نام (حر) على بعير الخ
(ولا) يقطع (في الاصح) لان البعير بيده سواء اقره بعد ذلك عنه أم لا كما صرح به في التهذيب
ومثله المكاتب والمعتق كعلم ماسر والخلاف واجمع للمثليين كالي الروضة وان اؤهم كلام المصنف الجزم
في العبد ومقال الاصح في الاولى لا يقطع لان يده على البعير وفي الثانية يقطع لان البعير كان بحرزا بالقلاية
وخرج نام ماله كان مستيقظا وهو قاد على الامتناع فلا قطع ولو اخرج منه الى قلاية اخرى او بلدة اخرى لم
يقطع في الثانية بخلاف ومقتضى ما في الروضة انه لا قطع في الاولى ايضا وليس مرادا وهذا استعانة
المقرئ ذكر المضيق من روضه (ولو نقل) المال من بعض زوايا البيت لبعض آخر منه لم يقطع او نقل
المال (من بيت مائة) يفتح الملام (الى دهن دريلهم مفتوح) ولم يخرج منه منها (قطع) جز ماله انخرجه
من حرزه وجبه له في محل الضياع (والا) صا قبل ثلاث صور الاولى ان يكون الباد مفتوحا وباب الدار مغلقا
الثانية ان يكونا مغيرا والرصنحر والفرج الناشئة ان يكونا مفتوحين ولا حفاظ ثم (ولا) يقطع
في الاصح لانه في الاول لم يخرج منه من تمام الحرز والمال في الثالث فغير بحرز (تنبيه) مثله في الثالثة

إذا فتح الباب غير السارق كان تسور السارق الجدار وفتح الباب غيره أما إذا فتحه هو فهو في حقه كالمغلق حتى لا يقطع لأنه لم يخرج منه من تمام الحرز والالتزم أن لا يقطع بعد إخراج المالك لانه أخرجه من غير حرز (وقيل إن كانا) أي باب البيت والدار (مغلقتين قطع) لانه أخرجه من حرز والاصح المنع لأنه لم يخرج منه من تمام الحرز فاشبه ما إذا أخرج من الصندوق المغلق إلى البيت المغلق ولم يخرج منه من البيت (وبيت وخان) أو رباط أو نحوه (وصححه كبيت و) ضمن (دار في الاصح) فيفتقر الحال بين أن يكون باب الخان مفتوحا أو مغلقا كما إذا أخرج من البيت إلى ضمن الدار والثاني يجب القطع بكل حال لأن ضمن الخان ليس حرزا لصاحب البيت بل هو مشترك بين السكان فهو كالسكة المشتركة بين أهلها * (تنبيه) محل الخلاف إذا كان السارق من غير سكانه فإن كان منهم وسرق من البيت والحجرة المغلقتين قطع وإن سرق من العريضة لم يقطع * (فروع) لو سرق الضيف من مكان مضيقه أو الجار من حائط جاره أو المغتسل من الحمام وإن دخل ليسرق أو المشتري من الدكان المظلم أو للناس ما ليس بحرزا عنه لم يقطع على القاعدة في سرقة ذلك وإن دخل الحمام ليسرق قال ابن الرقعة أو لم يغتسل ولم يغتسل فتغفل حاميا أو غيره استخفظة ما عا في لفظه وأخرج المتابع من الحمام قطع بخلاف ما لو لم يستخفظة أو استخفظة فلم يحفظنا نوم أو اعراض أو غيره أو لم يكن حافظا ولو تزعم شخص ثيابه في الحمام والحامى أو الحارس جالس ولم يسلمها إليه ولا استخفظة بل تدخل على العادة فسرفت فلا قطع ولا ضمان على الحامى ولا على الحارس ولو سرق السفن من الشط وهو جانب النهر والوادي وجعه مشطوط وهى مشدودة قطع لانها محرزة بذلك فإن لم تكن مشدودة فلا قطع لانها غير محرزة في العادة

* (فصل) في شروط السارق وفيما تنبت به السرقة وما يقطع بها وشروط السارق تسكيف واختيار والتزام وعلم تحريم السرقة كما أشار إليه الفارقي رحمه الله وحينئذ (لا يقطع صبي ومجنون ومكره) بفتح الراء رفع القلم عنهم وحري لعدم التزامه وأبجى أمر بسرقة وهو بعتة بائنها أو جهل التحريم لقرب عهد بالاسلام أو بعده عن العلماء لعذره وقطع السكران من قبيل ربط الحكم بسببه وقد مر الكلام عليه في الطلاق وغيره * (تنبيه) اقتصار المصنف على المكره بالفتح قديهم ان المكره بالكسر يقطع وأيس مراد ان لم كان المكره بالفتح غير مبرر للجملة أو غير هاد قد سبق عن الجمهور فيه الوتق بتم أمر غير مبرر فخرج انه يجب القلع على الاكره فليكن هنا مثله (ويقطع مسلم وذى مال مسلم و) مال (ذمى) أما قطع المسلم بمال المسلم فباجماع وأما قطعه بمال الذمى فعلى المشهور لانه معصوم بذمته وقيل لا يقطع كالأجنبي بل بأما قطع الذمى بمال المسلم أو الذمى فلا التزامه الاحكام سواء أرضى بحكمه أم لا * (تنبيه) قديهم كلام المصنف ان المسلم أو الذمى لا يقطع بمال المعاهد والمؤمن وهو كذلك كما قاله القاضى الحسين والامام والغزالي ومن تبعهم بناء على ان المعاهد لا يقطع بمال المسلم أو الذمى وقد ذكر الخلاف في ذلك بقوله (وفي سرقة معاهد) بفتح الهاء بخطه ويجوز كسرهما وسأمن إذا سرق ولولمعاهد (أقوال أحسنها) كفى الحر والشرح الكبير وفي الصغير أنه الأقرب (ان شرط) عليه في عهده (قطعه بسرقة قطع) لالتزامه (والأفلا) يقطع لعدم التزامه (فأما الاظهر عند الجمهور لا قطع) مطلقا (والله أعلم) وقالوا في الشرح والروضة انه الاظهر عند الأصحاب وهو أنه في أكثر كتبه لانه لم يلتزم الاحكام فاشبه الحرز الثالث يقطع مطلقا كالذمى واختاره في المارشده وصححه بجلى وخص الماوردى بالخلاف بمال المسلم أو الذمى فإن سرق مال معاهد فلا يقطع قطعا وأما المال المسروق فيجب استرداده منه حتى ما ان بقى وبذله ان قلف (وتثبت السرقة بيمين المدعى المردودة) كان يدعى على شخص سرقة نصاب فيشكل عن اليمين فقد رد على المدعى ويحلف فيجب القلع (في الاصح) ونقله في الروضة عن تصحيح الحرز وسكت عليه لان اليمين المردودة كالأقرار أو البينة والقطع يجب بكل منهما فاشبهه القصاص والثاني

لا يقطع به إلا أن القاطع في السرقة حق الله تعالى فأنشبه ما لو قال أكره أمتي على الزنا وحلف المدعي بعد
سكوت المدعي عليه يثبت المهر دون حد الزنا وهذا هو المعتمد كجزميائه في الروضة وأما في الباب
الثالث في اليقين من الدعوى وشي عليه في الحادى الصغير هنا وقال الأذرى أنه المذهب والصواب
الذى قطع به جماهير الأصحاب وقال البلقينى أنه المعتمد لدلص الام والتخصر أنه لا يثبت القاطع إلا بشاهدين
أو اقرار السارق * (تنبيه) * هذا الخلاف بالنسبة إلى القاطع أما المال فيثبت قطعا (أو بانقرار السارق)
مؤاخذه له بقوله ولا يثبت ثم تكرر الاقرار كفى سائر الحقوق * (تنبيه) * أطلق المصنف الاقرار وله
شروطان أحدهما أن يكون بعد الدعوى عليه فإن أقر قبلها لم يثبت القاطع في المال بل يوقف على حضور
المالك وطلبه كما سيأتى ثانيهما أن يفصل الاقرار كالشهادة فيبين السرقة والمسروق منه وقد مر السروق
والحرز بتعيين أو وصف بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لأنه قد يبان غير السرقة الموجبة للقاطع سرقة موجبة
وقضية كلامه أنه لا يثبت القاطع إلا بالمعنى وهو كذلك بخلاف السيد فإنه يقضى بعله في رقيقه كسر
في حد الزنا (والمذهب قبول رجوعه) عن الاقرار بالسرقة بالنسبة إلى القاطع ولو في أثناءه لأنه حق الله
تعالى فيسقط حد الزنا ولو بقي من القاطع بعد الرجوع ما بضر باقره قطعه هو لنفسه ولا يجب على الامام
قطعه أما الغرم فلا لأنه حق آدمى والعارق الثانى لا يقبل في المال ويقبل في القاطع على الأصح والثالث
يقبل في القاطع لا في المال على الأصح * (فرعان) * أحدهما لو أقر بسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه لم يقطع
كما قاله الدرارى ثانيهما لو أقر بها ثم أقيمت عليه البينة ثم رجع قال القاضى سقط عنه القاطع على الصحيح لأن
النبوت كان بالاقراراه وتقدم ثمانية في الرامى المساورى والترجيح فيه وهو أن أسند الحكم إلى البينة
لا بسقطه أو إلى الاقرار قبل رجوعه * (تنبيه) * لو رجع أحد المقرين بالسرقة عن اقراره دون الآخر فقاطع
الآخر فقط (ومن أقر) ابتداء أو بعد دعوى (يعقوبه الله تعالى) أى بمقتضاها كالسرقة والزنا (فالصحيح)
أن للقاضى أن يعرض له أى للمقر (بالرجوع) عما أقر به ما يقبل فيه رجوعه كان يقول له في السرقة
لعلك أخذت من غير حرز وفي الزنا لعلك فأنخذت أو لست وفي الشرب لعلك لم تعلم أن مائمه مسكرا لأنه
صلى الله عليه وسلم قال إن أقر عندك بالسرقة ما أخالك سرقت قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فمر به
مقطع وقال الماعز لعلك قتلت أو غزرت أو نطرت رواه البخارى (ولا) يصرح بذلك فلا (يقول) له
(ارجع) عنه أو نحو ذلك كاحده لأنه يكون أمرا بالكذب والثانى لا يعرض له بالرجوع كما لا يصرح له
به والثالث يعرض له أن لم يعلم أنه الرجوع وإن لم فلا * (تبينات) * قضية كلام المصنفان
الخلاف في الجواز وأنه لا يستحب وهو الأصح في الشرح والروضة لكن في البحر عن الاحتجاب أنه يستحب
وأشار المصنف في شرح مسلم إلى نقل الإجماع فيه واحتترز بالاقرار عما ادانت زناه بالبينة فإنه لا يعرض
له بالرجوع وقوله ومن أقر عما قبل الاقرار فالقاضى أن يعرض له بالانكار ويجعله عليه أى بلفظه
أياه قطعا وبقوله لله تعالى عن حقوق الاتممين فإنه لا يعرض بالرجوع عما وهل للعالم أن يعرض
لأنه هو وبالوقوف في حدود الله تعالى وجهان أحدهما في زيادة الروضة نعم أن رأى المصلحة في الستر
والا فلا قال الأذرى ولم يصرحوا بأن التصريح بذلك لا يجوز أو مكروه والظاهر أن مرادهم الأول اه
وكلام المصنف يقتضى أن قوله ولا يقول ارجع من تنمة ما قال أنه الصحيح وليس مراد بل هو مجزوم به
في الرافى وغيره وأما الشفاعة في الحد فقال المصنف في شرح مسلم أجمع العلماء على تجريمها بدلالة
الامام وأنه يحرم تشفيعه فيه أما قبل بلوغ الامام فأجازها أكثر العلماء أن لم يكن المشفوع فيه صاحب
شر وأذى للناس فإن كان لم يشفع وستأنى الشفاعة في التعزير في بابيه (ولو أقر) شخص (بلا) سبق
(دعوى) عليه (أنه سرق مال زيد الغائب لم يقطع في الحال بل ينتظر حذوره) ومطالبة (في الأصح)
النصوص لأنه ربما حضر وأقر أنه كان أباح له المال أو يقر له بالملك فيسقط الحد وإن كذب السارق

لشبهة والثاني يقطع في الحال عملاً باقراره كالأقرار في بطلانه فإنه لا ينتظر حضورها ووفق الاول بان حد
الزنا لا يسقط بإباحة الوطء وحد السرقة يسقط بإباحة المال وعلى الاول هل يحبس الى أن يقدم الغائب
أولاً فيه خلاف قال وأشار الامام الى أن الظاهر عند الاصحاب انه يحبس لما يتعلق به من حق الله تعالى
وحيث في الكفاية وقال الاذري انه ظاهر نص الشافعي في الامم وخبر به صاحب الانوار * (تنبيه) *
لو سرق مال صبي أو مجنون قال شيخنا أوقفه فيما يظهر انتظراً بالوفاة أو إفاقته أو رشده لاحتمال أن يقر
له بأنه مالك المسروقة كالفاسد * (قرعاً) * لو أقر شخص لغائب بحال لم يطالبه الحاكم به اذ ليس له
المطالبة بحال الغائب الا ان مات الغائب عن المال وخلفه اهمل ونحوه فله أن يطالب المقر به ويحبسه
ولو أقر بعد بسرقة دون النصاب لم يقبل الا ان صدقه سيده أو نصاب قطع كاقراءه بجنانية توجب قصاصاً
ولا يثبت المال وان كان بيده كما علم ذلك من باب الاقرار (أو) أقر (انه) أكره أم غائب على واحد
في الحال) ولم ينتظر حضور الغائب (في الاصح) لان حد الزنا لا يتوقف على الطالب ولو حضر وقال كنت
أحتجته لم يسقط الحد لان إباحة البضع ملغاة والثاني ينتظر حضوره لاحتمال أن يقر أنه كان
وقتها عليه والمذكور في كتاب الوفان الحد مبني على أقوال المالكان جعلناه له فلا حد والحد
* (تنبيه) * ذكر الاكرام ليس بقيد فانه لو قال زنت بأمة فلان ولم يذكرا كراهها كان الحكم كذلك
والصنف انما ذكره لان فيه مخالفاً للسيد وهو المهر لكن هذا لا يعاقبه بالحد (وتثبت) السرقة
الموجبة للقطع (بشهادة رجلين) كسائر العقوبات غير الزنا فانه يخص بزيادة العدد (فلو شهد رجل
وامرأتان) بسرقة أو أرقام المدعى شاهداتها وحلف معه (ثبت المال ولا قطع) على السارق كما لو عاق
الطلاق أو العتق على غضب أو سرقة فشهد رجل وامرأتان على الغصب أو السرقة ثبت المال دون الطلاق
والعتق * (تنبيه) * يحصل ثبوت المال ما اذا شهدوا بعد دعوى المالك أو وكيله فلو شهدوا بحسبة لم
يثبت بشهادتهم المال أيضاً لان شهادتهم منصبة الى المال وشهادة الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة
(وبشترط ذكر الشاهد) بسرقة مال (شروط السرقة) الموجبة للقطع ببيان السارق بالاشارة الى
عينه ان كان حاضراً بذكر اسمه ونسبه بحيث يحصل التمييز ان كان غائباً واستشكل بان البيئة لا تسمع
على غائب في حدود الله تعالى وقد يجاب بانها انما سمعت تغليظاً للجانب المال ولهذا لا قطع على السارق
حتى يحضر المالك ويدعى بماله كالمرويين المسروق منه والمسروق وكون السرقة من حرز بتعيينه
أو وصفه وغير ذلك فلا يكفي الاطلاق اذ قد يظن ما ليس بسرقة سرقة لاختلاف العلماء فيما يوجب القطع
واستثنى الباقي من اطلاقه موضح احدها أن من شروط القطع كون المسروق نصاباً وهذا لا يشترط
أن يذكروه الشاهد بل يكفي تعيين المسروق ثم الحاكم يفترقه فإذا ظهر له أنه نصاب عمل بمقتضاه ثانياً ومن
شروطه كون المسروق ملكاً لغير السارق وهذا لا يشترط في شهادة الشاهد بل يكفي أن يقول سرق هذا
ثم المالك يقول هذا ملكي والسارق يوافقه ثالثاً ومن شروطه عدم الشبهة ومقتضاه اعتبار أن يقول في
شهادته ولا أعلم له فيه شبهة وقد حكاه في الروضة عن القاضي أبي الطيب وغيره ثم قال قال صاحب الشامل
وليكن هذا تأكيداً لان الاصل عدم الشبهة فيكون مستثنى على هذا وليكن المعتمد الاول وقياسه اشتراط
ذلك في الاقرار بالسرقة ويشترط اتفاقهما في شهادتهما (و) حينئذ (لو اختلف شاهدان) في وقت
الشهادة (كقوله) أي أحدهما (سرق بكرة) قول (الآخر) سرق (عشبة فباطلة) هذه
الشهادة لانها ما شهدا على فعل لم يتفقا عليه * (تنبيه) * قوله فباطلة أي بالنسبة الى القطع أما المال فان
حلف المسروق منه مع الشاهد أخذ الغرم منه والا فلا كذا قاله والمراد خلاف مع من وافقت شهادته
دعواه أي الحق في رغبه كجديده في الكفاية * (تنبيه) * أطلق المصنف الاختلاف والمراد به القادح فانه
لو قال أحدهما سرق كذا وقال الآخر كبسبب ثبت الواحد وتعلق به القطع ان كان نصاباً ولو شهد اثنان

بسرقة واثنان بسرقة فان لم يتواردا على عين واحدة ثبت القناع والمالان وان تواردا على عين واحدة كان
شهادتان أنه سرق كذا غدره وشهادتان أنه سرقه عشية توارثا فلا يحكم بواحدة منهما وان شاهده
واحد بسرقة ثوب أبيض وآخر ما ودهله أن يحلف مع أحدهما وله مع ذلك أن يدعي الثوب الآخر ويحلف
مع شاهده واستحقه المان ذلك بما ثبت بالشاهد واليمين ولا يقال تعارضت شهادتهما لان الحجة لم تتم ولا قطع
لاختلاف شهادتهما (وعلى السارق رد ما سرق) ان بقي لم يبرأ يداود على اليد ما أخذت حتى تؤديه وقال
أبو حنيفة ان قطع لم يغرم وان غرم له لم يقطع وقال مالك ان كان غنيا ضمن والا فلا لانا ان القناع لله تعالى
والضمان لا دعي فلا يجمع أحدهما الآخر ولا يمنع الفقراء من قطع مال الغني ولو كان للمسروق منفعة
استوفاه السارق أو عطلها وجبت أجزؤها كالعصوب ولو أعاد المال للمسروق الى الخرز لم يسقط القناع ولا
الضمان عنه وقال أبو حنيفة يسقطان وعن مالك لا ضمان ويقطع قال بعض أصحابنا ولو قبل بالعكس
لكان مذهبنا رد العود بالشهادتين (فان تأفصتم) يبدله جبر المافات (ويقطع بعينه) أي يده اليمنى
أولا وان كان أعمس بالاجماع وفي مجمل المسبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بسارق فقطع بعينه وكذا
قال الحنفية الراشدون وقال تعالى فاقطعوا أيديهم او قرى شاذا فاقطعوا أيديهم ما والقراءة الشاذة
كبر لو احدى في الاحتجاج كنص عليه في الروي على وقال امام الحرمين الطاهر من مذهب الشافعي انه لا ينجح
بهما فاقطع المصنف في ذلك فخر به في شرحه لم في قوله شغلونا عن الصلاة الوسطى قال في المهمات فاقطع ذلك
فان قيل لم قطع يد السارق ولم يقطع ذكر الراني أجيب عن ذلك بجوابين الاول ان اليد لا سارق مثلهما
غالبيا ولم تفت عليه المصنف بالكيفية الثانية أن في قطع اليد كراهة مال النسل غالبيا والحكمة في قطع اليمنى
اولا ان البعاشي هو أقوى غالبيا فكانت البداهة ان تردع * (تنبيه) محل قطعها اذا لم تكن شلاء والا ورجع
أهل الخبرة فان قالوا يقطع الدم وتسد أهواء العروق قطعت واكتفى بها والالم يقطع لانه يؤدي الى فوات
الروح (فان سرق ثانيا بعد قطعهما) أي يده اليمنى (فرجله اليسرى) تقطع ان برئت يده اليمنى واذا أخرت
لأبهر (و) ان سرق (ثالثا) بعد قطع رجله اليسرى تقطع (يده اليسرى) (ان سرق رابعا) بعد قطع
يده اليسرى تقطع (رجله اليمنى) لما رواه الشافعي باسناد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال في السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان
سرق فاقطعوا رجله والحكمة في قطع اليد ولرجل ان لعماد السارق في السرقة على البطش والمشي فانه
يأخذ بيده وينقل برجله فتعاقب القطع بهما واعمال قطع من خلاف التلايقوت جنس المنفعة عليه فتتوقف
حركته كفي قطع الطارق لان السرقة مرتبة تعدل الحراية شرعا والمخاربات تقطع أولا يده اليمنى ورجله
اليسرى وفي الثانية يده اليسرى ورجله اليمنى وانما لم تقطع الرجل الا بعد ان مال اليد لئلا تنقض المالا
الى الهلاك وخالفوا لانهم في الحراية لان قطعها ما فيها واحد (وبعد ذلك) أي بعد قطع اليدين
والرجلين اذا سرق خامسا كثر فانه (يزد) لان القناع ثبت بالكتاب والسنة ولم يثبت بعد ذلك شيء آخر
والسرقة معصية فتعين التعزير كل مرة طرفة أولا ولا يقتل كما نقل عن القديم وما استدلل به من أنه
صلى الله عليه وسلم قتله أجيب عنه بانه منسوخ أو محمول على أنه برأ أو استحلل كما قاله الائمة بل صدقه
الدراقطني وغيره وقال ابن عبد البر انه منكرو لان كل معصية أو جبت حدالم يوجب تكرارها القتل
كالزنا والقذف (وبعض) يحصل القناع بزيت أو دهن مغلى) يضم الميم وضع اللام اسم مفعول من أعلى
أما فتح الميم مع كسر اللام وتشديد الياء على زنة مفعول فظن كما قاله ابن ماسم وقيل ذلك منسوبة للام
به كإرواء الحماكم وجمعها المعنى فيه استدواء العروق ليقطع الدم * (تنبيه) قضية كلامه
امتناعه بغير الزيت والذهن وان قصر الشافعي في الام على الحسم بالسار ونصل السار ودى في الحماوى فعمل
الزيت للعصري والنار للبدوى لانهم اعادتهم وهو تفصيل حسن (قبل هو) أي الغيس المسحى بالحسم

(تتمه للعد) فيجب على الامام فعله ولا يجوز له اهماله لان فيه مزيدا للام (والاصح) المنصوص (أنه) أي الغصن المذكور (حق لاهم قطع) لان الغرض المعالجة ودفع الهلاك بنزف الدم (فؤنته عليه) كبحر الجلاجل الان يقيم الامام من ينصب الحدود ويرزقه من مال المصالح كاسر * (تنبيه) * سكت المصنف عن المؤنة على الوجه الاول وقضيته انه لا تكون على المقطوع وليس مراد في الروضة واصاها أنه على الخلاف في مؤنة الجلاجل (و) على الاصح (للامام اهماله) ولا يجبر المقطوع عليه بل يستحب له ويندب للامام الامر به عقب القطع ولا يطلع الا باذن المقطوع لانه نوع مداواة نعم لو كان اهماله يؤدي الى تلف لم تعدر فصل ذلك من المقطوع باثغاء أو جنون أو نحو ذلك لم يجز للامام اهماله كما قاله البلقيني وغيره (وتقطع اليد) بخدمة ماضية دفعة واحدة (من الكوع) أي مفصلة للامر به في خبر سارق رداء صفوان والمعنى فيه ان البطش بالسيف وما زاد من الذراع تابع ولهذا يجب في قطع الكف اليد وفيما زاد عليه حكومة (و) تقطع (الرجل من مفصل القدم) بفتح الميم وكسر الصاد اتباعا لعمر رضي الله عنه كما رواه ابن المنذر وروى البيهقي عن علي رضي الله عنه انه يبق له الكعب ليعتمد عليه وبه قال أبو ثور * (تنبيه) * ينسب خلع العضو المقطوع قبل قطعه تسهيا لا لقطعه وينسب أن يكون المقطوع جالسا وأن يضبط لئلا يتحرك وان يعلق العضو المقطوع في عنقه ساعة لازجرو التشكيل (ومن سرق مراما) مرتين فأكثر (بلا قطع كفت يمينه) أي قطعها فقط عن جميع المرام لاتحاد السبب كالورق أو شرب مراما فانه يكفيه حبس واحد وهذا يجب الا ف ما اذا لبس المحرم أو تطيب في مجالس فان الفدية تعدد وان كان السبب واحدا لان في ذلك حقا لا دمي لان مصرف الكفاية اليه فلم تتداخل بخلاف الحد * (تنبيه) * غير اليد اليمنى في ذلك مثلها ويكفي قطعها (وان نقصت) يمينه أربع أصابع ولا يعدل الى الرجل لحصول الايلام والتشكيل (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وكذا لو ذهب) الاصابع (الخمس) كلها كفت أيضا (في الاصح) المنصوص (وانه أعلم) لان اسم اليد يطلق غالبا مع نقص أصابعها كما يطلق على اجمع يادتها فاندت جت في الآية والشأن لا تكفي بل يعدل الى الرجل لانتفاء البطش * (تنبيه) * يجري الخلاف فيما لو سقط بعض السيف وبقى يحمل القطع فلو قال وكذا لو سقط بعض السيف مع الخمس لاقاد حكم المستثنين (وتقطع يداؤه أصبعها) أو أكثر (في الاصح) لاطلاق الآية فان اسم اليد يتناول ما عليه خمس أو أكثر والثاني لا بل يعدل الى الرجل * (تنبيه) * لو كان له كفان على معصمه قطعت الاصلية منه ما ان تميزت وأمكن استيفائها بدون الزائدة والا ف يقطعان وان لم تميز قطعت احدهما فقط هذا ما اختاره الامام بعد أن نقل عن الاصحاب قطعها مطلقا لان الزائدة كالاصبع الزائدة والذي في التهذيب انه ان تميزت الاصلية قطعت والا ف احدهما فقط ولاية قطعان بسرعة واحدة بخلاف الاصبع الزائدة فانه لا يقع عليها اسم يد قال الرافعي وهذا أحسن وقال المصنف انه الصحيح المنصوص وحزمه في التحقيق وصوبه في شرح المهذب وصححه ابن الصلاح قال الدميري لكن يشكك على المصنف انه صح في الخطى المشكل كالمسحوق في موضعها أنه لا يحتج في أحد قريته به لانه بان الجرح مع الاشكال مجتمع ولو قبل باجراء وجه ثالث انه لا يقطع واحدة منهما لم يعد لان الزائدة لا يجوز قطعها وقد التبت بالاصابة اهـ ويجب عن الاشكال المذكور بأن السارق انما قطع يده مع الاشكال فعلقها عليه وعلى ما جرى عليه المصنف لو لم يكن قطع الاصلية الا بالزائدة أو لم يكن قطع احدهما عند الاشتباه فانه يعدل الى الرجل فان أمكن قطع الاصلية وقطعها ثم سرق ثانيا وقد صارت الزائدة أصلية بان صارت باطشة أو كانت الكفان أصليتين وقطعت احدهما في سرقة قطعت الثانية ولا يعدل الى الرجل وأورد بعضهم هذه المسئلة على قول المصنف فان سرق ثانيا فربط البصري وأجيب عنه بأنه انما تسكاهم على الخلقة المعتادة الغالبة (ولو سرق) شخص

(فقط عتبه) مثلاً باسفة سموية أو غيرها كانت قطعت في قصاص (سقط القطع) في اليد الساقطة ولا يعدل إلى الرجل لأن القطع يتعلق ببعضها فمما يفتى بها موت المرنود وكذا لو شئت بعد السرقة وشيئ من قطعها تلف النفس كما قاله القاضي الحسين بخلاف من لا يمين له فإن رجليه تقطع (أو) سقطت (يساره) بشئ مما ذكر مع بقاء اليمين (فلا) يسقط قطع اليمين (على المذهب) لبقاء محل القطع وقيل يسقط في قول وحكم الرجل حكم اليد فيما ذكر * (حاشية) * لو أخرج السارق للعدا ليساره فقطعها مثل الجلاذ فان قال ظننتها اليمين أو أنها تجزئ عنها غرم اليد بعد حلقه على ما أذهله ان كذبه السارق لأن قوله محتمل فكان شبهة في دوره القصاص وانما غرم اليد لقطعه عضوا معصوما وأجزأته عن قطع اليمين للثلاثة قطع يده بسرقة واحدة أو قال علمها اليسار وانما لا تجزئ لزمه القصاص لأنه قطعها عداً لا شبهة هذا ان لم يقصد المخرج بدلها عن اليمين أو بأباحتها أو لا فلا كما مر في الحمايات ولم تجزئ اليسار عن اليمين بل تقطع عتبه حدا لانها التي وجب قطعها وهي باقية فلم تجزئ غيرها كالقصاص وما ذكر من ان الجلاذ يسئل هو ما جرى عليه الشيخ في التنبيه وابن القري في روضه وهي طريقة حكاه في أصل الروضة وحكى معها طريقة أخرى وهي ان قال المخرج ظننتها اليمين أو أنها تجزئ أجزأته والا فلا وكلام أصل الروضة يؤول إلى الأولى وهي الصحيحة وان صحح الاسوى الثانية * (باب قاطع العاريق) *

يعنى بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفاً منه والاصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً الآية قال أكثر العلماء نزلت في قاطع العاريق لأن الكفار واخترأ له بقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم الآية اذ المراد التوبة عن قطع العاريق ولو كان المراد الكفار لسكان توبتهم بالاسلام وهو دافع للعقوبة قبل القدرة وبعدها قال الماوردي ولان الله تعالى قد بين حكم أهل الكتاب والمؤمنين وأهل الحرب في غير هذه الآية فانقضت أن تكون هذه الآية في غيرهم وفي أبي داود أنهم أنزلت في العربيين وفي النسائي أنهم أنزلت في المحاربين من الكفار لان المؤمن لا يحارب الله ورسوله وقاطع العاريق هو البرور ولا خذمال أول قتل أو أراغب مكابرة اعتماداً على المشوكة مع البعد عن الغوث كما يعلم من قوله (هو) أي قاطع العاريق ما تزم للأحكام (مسلم) أو مرند أو ذي كفتي السارق ولو عبر بذلك المصنف لسكان أولى فقد قال الأذري لم أوفى الكتب المشهورة بعد الكشف التام التخصيص على أن من شرط قاطع العاريق الاسلام إلا في كلام الراعي ومن أخذ منه وقال الزركشي قد رايت قص الشافعي في آخر الام مصرحاً بأن أهل الذمة حكمهم حكم المسلمين وحكا ابن المنذري الاشراف عن الشافعي وأبي ثور قال ولا أثر للعنف بسبب النزول فإنه لا يقتضي التخصيص على الامع (مكاف) ولو عبداً أو امرأة ومثله السكران فإنه ملحق بالمكاف كما مر في كتاب العالاق مختار (له شوكة) أي قوة وقدرة يعلبهم غيره * (تنبيه) * افراد المصنف الصلوات يقتضي انه لا يشترط في قاطع العاريق عدد ولا ذكورة ولا سلاح وهو كذلك فالواحد ولو أنثى اذا كان له فضل قوة يعلب بها الجماعة ونعرض للنفس والمال بجاهرة مع البعد عن الغوث كما يعلم من قوله بعد وقد العوث الخ قاطع وكذا الخارج بغير سلاح ان كان له قوة يعلب بها الجماعة ولو باللكز والضرب يجمع الكف وقيل لا بد من آله ونخرج ملتزم الحرب والمعاهد وبالمكاف غيره الا السكران كما مروا ضمن غير المكاف النفس والمال كقولهم أنفوا في غير هذه الحالة وبالاختيار المكروه وبالشوكة ما تضمنه قوله (لا يختلسون) قليلون (يتعرضون لا تخافوا) حفاضة (يعتدون الهرب) بركن الحبل أو نحوها أو العبد على الاقدام أو نحو ذلك وليسوا قناعاتاً لانغواء الشوكة وحكمهم في القصاص والضممان كغيرهم والمعنى فيه أن المعتد على الشوكة ليس له دافع من الرفعة فعلمت عقوبته ودعاه بخلاف المختلس أو المتهرب فإنه لا يرجع إلى قن

* (تنبيه) * قوله لا سحر فافله جرى على الغالب وليس بقيد بل حكم التعرض لاولها وجوانبها كذلك
 فلو تفردهم ولومع كونهم قليلين فقطاع لا اعتمادهم على الشوكة فلا يبعد اهل القافلة مقصرون لان
 القافلة لا تجتمع كلهم ولا يضبطهم مطاع ولا عزم لهم على القتال وبين المصنف هنا ان مراده بشوكة
 قطاع الطريق بالنظر لمن يخرجون عليه حيث قال (والذين يغلبون شرفه) وهي بزال مجمدة طائفة
 من الناس (بقوتهم) لوقاومهم (قطاع في حقهم) لا اعتمادهم على الشوكة بالنسبة الى الجماعة
 اليسيرة وان هز بوامهم وتركوا الاموال لعلمهم بحجز أنفسهم عن مقاومتهم * (تنبيه) * لو سافهم
 المصوص مع الاموال الى ديارهم كانوا قطاعا في حقهم ايضا كما قاله ابراهيم المروزي (لا قطاع) (لقافلة
 عظيمة) أخذوا شيئا منهم اذ لا قوة لهم مع القافلة الكبيرة بل هم في حقهم مختلسون * (تنبيه) *
 لو استسلم لهم القادرون على دفعهم حتى قتلوا أو أخذت أموالهم فمنتهبون لقطاع وان كانوا ضامنين لما
 أخذوه لان ما فعلوه لم يصدر عن شوكتهم بل عن قفز يما القافلة (وحيث يلحق غوث) يعني مجمدة
 وبعدها مثله عند الاستغاثة وهي كقول الشخص يا غوثا (ليس) حينئذ والشوكة بمن معه (بقطاع)
 بل منتهبون لامكان الاستغاثة (وقد الغوث يكون البعد) عن العمران وعساكر السلطان (أو) لا قرب
 لكن (الضعف) في السلطان كذا قيده في المجر والشرح والروضة واستحسن اطلاق المنهاج الضعف
 لشموله ما لو دخل جماعة دار الابل او شربوا السلاح ومنعوا اهل الدار من الاستغاثة فهم قطاع على
 العجج مع قوة السلطان وحضوره (و) ذوو الشوكة (قد يغلبون والحالة هذه) أي ضعف السلطان
 أو بعده أو بعد أعوانه وان كانوا (في بلدة) لم يخرجوا منها الى طرفها ولا الى صحراء (فهم قطاع)
 لوجود الشرط فيهم ولانهم اذا وجب عليهم هذا الحد في الصحراء وهي موضع الخوف فلان يجب في
 البلد وهي موضع الامن أولى لعظيم جرائعهم * (تنبيه) * أشعر كلامه بأنه لو تساوت الفرقتان لم يكن
 لهم حكم قطاع الطريق لكن الاصح في الروضة وأصلها اخلافة (ولو علم الامام قوميا يخيفون الطريق)
 أي المارين فيها (ولم يأخذوا مالا) أي نصابا (ولا) قتلوا (نفسا عزهم بحبس وغيره) لا ارتكابهم
 معصية وهي الحرابة لا حاد فيها ولا كفارة وهذا تفسير النفي في الآية الكريمة والامر في جنس هذا
 التعزير راجع الى الامام وطاهر كلام المصنف الجمع بين الحبس وغيره وهو كذلك وله تركه ان رآه
 مصلحة ولا يقدر الحبس مدة بل يستدام حتى تظاهر بوقته وقيل يستمر بسنة أشهر ينقص منها شيئا لئلا
 يزيد على تعذيب العبد في الزنا وقيل يقدر بسنة ينقص منها شيئا لئلا يزيد على تعذيب الحر في الزنا والحبس
 في غير موضعه أولى لانه أحوط وأبلغ في الزجر وقوله علم الامام ضريح في انه يكتفي بعلمه في ذلك وان قلنا
 بالاصح ان القاضي لا يقضي بعلمه في حدود الله تعالى لما في ذلك من حق الادعى ومقتضى عبارته
 كالروضة الوجوب وهو كذلك بخلاف مقتضى عبارة المرحر كالشرح يشيبي (واذا أخذ القاطع)
 واحدا أو أكثر (نصاب السرفة) فأكثر (قطاع) الامام (يده اليمنى ورجله اليسرى) دفعة أو على الولاء
 لانه جد واحد (فان عاد) بعد قطعها مرة أخرى (فيساروه ويمناه) قطعان لقوله تعالى أو قطع أيديهم
 وأرجلهم من خلاف وانما قطع من خلاف لئلا يمس في السرفة وقطعت اليمنى للمال كالسرفة ولهذا اعتبر في
 القاطع النصاب وقيل للحجارة والرجل قبل للمال والمجاهرة تنزيلا لذلك منزلة سرفة ثانية وقيل للمجاهرة
 قاله العمراني وهو أشبهه * (تنبيه) * لو قطع الامام يده اليمنى ورجله اليمنى فقد تعدى ولزمه القود في
 رجله ان تعمد وديتها ان لم تعمد ولا بسقط قطع رجله اليسرى ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد
 أساء ولا يضمن وأجزأه الفرقان قطعها من خلاف نص في وجب خلافه الضمان وتقديم اليمنى على
 اليسرى اجتهاد بسقط بمخالفة الضمان ذكره الماوردي والرواية قال الاذرى ولا شك في الاساءة
 وتردت في القود وعدم الاجزاء في الحالة الاولى فان قيل قال الزركشي وقضية الفرق انه لو قطع في السرفة يده

اليسرى في المرة الاولى عامداً اجزأه لان تقديم اليمنى عليه ابالاجتهاد وليس كذلك كما مر في بابيه اوجب باب الا
 سلم ان تقديم اليمنى ثبت ثم بالاجتهاد بدل بالنص لما مر انه قرئ شاذافاقاموا ايمانهم ماوان القراءة الشاذة
 كغير الواحد قال الاذرى وسكنوا هنا عن قوف القناع على المطالبة بالمال وعلى هدم دعوى الملك ونحوه من
 المسئلة ويشي أن يأتي فيه ما مر في السرقة اه وكلام المصنف فديهم انه لا يثبت الحرز وهو وجه والمشهور
 ويحزم به الاكثر وان الله يعتبر بملوك المال تسير به الدواب لاحتفاظها او كانت الجلالة ماوراء ولم تتعهد كاشراً
 في السرقة لم يجب القناع والحرزهما أن يكون المال مع مالكه أو بحيث يراه وتعد أن يدفع عنه من يأخذه
 ويحل قناعهما اذا وجد ثاقان فقدت احدهما اكتفى بقطع الاخرى وفي معنى الفقد أن تكون شلاء لا تخس
 عروقه الوقعات قال في أصل الرضا ويحسم موضع القطع كافي السارق ويجوز أن يحسم اليدين ثم قطع الرجل
 وان تقبله اجبه ما يحسم ويد تبرئة المأخوذ في موضع الاخذ ان كان موضع بيع وشراء حال السلامة لا عند
 استسلام الناس لاخذها والهم بالعهر والغلبة وان لم يكن موضع بيع وشراء فاقرب موضع اليه يوجد فيه بيع
 ذلك وشراؤه قاله الماوردي (وان قتل) معصوماً مكافئاً له كما يعلم مما يأتي ولم يأخذ ما لا (قتل حتماً) لا لآية
 السابقة وانما تختم لانه صم الى حياته احادة السبيل للقتضية بزيادة العقوبة ولا زيادة على الا بالانجتم قال
 البندنجي ومحل تختم القتل اذا قتل لاخذ المال والا فلا يقتل قال الباقر وهو مقتضى نص الام ومعه
 تختمه انه لا يقطع بعلم الولي ولا بعفو السلطان عن لا وارث له ويستوفيه الامام لانه حدم من حدود الله تعالى
 ولا فرق بين القتل صبراً وبين الجرح والموت منه بعد أيام قبل العاقبة والتوبة ولم يرجع عن اقراره اما اذا
 قتل غير معصوم أو غير مكافئ له أو قتل خطأ أو شبهة فلا يقتل (وان قتل واحداً) نصاً ما كان كثيراً وقياس
 ما سبق اعتبار الحرز وعدم الشبهة (قتل ثم صلب) حتماً بزيادة في التشكيل ويكون صلبه بعد غلته وتكفيله
 والعلة عليه كما في الجنائز والعرض من صلبه بعد قتله التشكيل به وزجره فيه ومما تقرقر فسر ابن
 عباس الآية فقال المعنى ان يقتلوا أو قتلوا أو أصابوا مع ذلك ان قتلوا وأخذوا المال أو قطع أيديهم
 وأرجلهم من خلاف ان اقتصر على أخذ المال أو ينفوا من الارض ان أرحبوا ولم يأخذوا شيئاً لم يخل
 بكثرة أو على التوزيع لا التفسير كقوله تعالى وقالوا كوفوا هوداً أو نصارى اذ لم يخير أحد منهم بين
 اليهودية والنصرانية وانما صلب بعد القتل لان في صلبه قبله زيادة تعذيب وقد نهى عن تعذيب
 الحيوان قال صلى الله عليه وسلم اذا قتلتم فاحسبوا القتل وصلب على خشبة وتعوها (ثلاثاً) من
 الايام ليستهر الحال ويتم النكال ولان لها اعتباراً في الشرع وليس لما راد عليها غاية (ثم يترك) هذا
 اذ لم يخف التعذيب فان خيف قبل الثلاث أنزل على الاصح وحصل النص في الثلاث على زمن البرد
 والاعتدال (تنبية) * اشعر كلامه بالاكتفاء بالصلب أى موضع كان وقال الماوردي يكون قتلهم
 وصلبهم في الموضع الذي حاربوا به الا أن يكون بغارة لا يجربها أحد ويقتلون في أقرب الموضع منها
 فان قبل كان الاولى للمصنف أن يقول ثلاثة لان الايام مذكرة تثبت به التاء اوجب بان المعدود اذا
 حذف يجوز فيه الوجهان كما في قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم أتته مائة من شوال (وقيل
 يبقى) مصلحاً أكثر من ثلاثة أيام (حتى يسيل صديده) وهو ماء رقيق يخرج بخفضه ايداً بعد تعذيبه عليه
 وتفسيره ان قوله (وفي قول بصلب حياً) ملها (قليلاً ثم يرل فيقتل) لان الصلب شرع عقوبة له
 فيقام عليه وهو حي فان قبل كلامه لا يوافق أصله ولا الشرح والروضة فان عبارة الحرز بصلب ملها
 لا يوت منه وعبرة الشرح والروضة بصلب حياً ثم يقتل اوجب بان عبارته لا تنافي ذلك بل هي بيان
 للعبارات المذكورة لكن الغالب ان القليل يجعل على ثلاثة أيام ولهذا قال الاذرى وكان المصنف أراد
 أن يكتب ثلاثاً في القلم فكذب قائله اه وله انما كتبتم امداً فلا يتعد ذلك بثلاث قال العري
 وكلامهم يدل على أن الخلاف في الوجوب (ومن أعانهم) أى قطع الطريق (وكثير جمعهم) ولم يزد

على ذلك بان لم يأخذ ما لانصابا ولا قتل نفسا (عز وجل بحبس وتعريضها) كسائر المعاصي وفي الخبر
من كثر سواد قوم فهو منهم * (تنبيه) * الواو في كلامه بمعنى أو كما صرح به في المحرر أي يعززه بواحد
بما ذكره وتعيينه لرأي الامام كما سفي الخفيفين (وقيل بتسعين الغريب الى حيث) أي مكان (يراه)
الامام لان عقوبته في الآية التي وعلى هذا اهل بزره في البلد المنى اليه بضرب أحد حبس أو نحو ذلك وجهان
أصحهما ان ذلك الى رأي الامام وماتت بغيره المصلحة ثم يشرع في بيان الخلاف في المعنى الغلب في قتل القاطع
بقوله (وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص) لانه حق آدمي والاصل فيما اجتمع فيه حق آدمي وحق الله
فعلى يغلب فيه حق آدمي لاجتماعه على الضيق ولانه لو قتل بالاحاربة ثبت لولي القصاص فكيف يحبط
حقه بقتله فيها (وفي قول) معنى (الحديث) وهو حق الله تعالى لانه لا يصح العفو عنه ويستوفيه الامام بدون
طلب الولي وفرع على القوانين مسائل خمسة ذكرها في قوله (فعلى الاول لا يقتل) والد (ولده) الذي
قتله في قطع الطريق (و) لا (ذمي) اذا كان هو مسلما ولا نحو ذلك ممن لا يكافئه كبندو القاطع حوله عدم المكافأة
وتجب الدية أو القيمة وعلى الثاني يقتل الا أن يكون المقتول غير معصوم كمرتد وزان محصن فانه لم يقتل
(ولو مات) القاطع من غير قتله قصاصا (فدبي) على الاول تؤخذ من تركته في قتل حرقه في قتل عبد
وعلى الثاني لا شيء كما قاله وان صحح البلقيسي وجوب الدية (ولو قتل جميعا) معا (قتل بواحد) منهم
ياقرعة (ولما بين ديات) على الاول كالقصاص وعلى الثاني يقتل بهم أما اذا قتلهم مرتبافاته يقتل حتما
بأولهم وان أوهم كلام المتى خلافه حتى لو عاقبوا لم يسقط تحتهم (ولو عاقب) عن القصاص (وليه) أي
المقتول (بمال) أي عليه صح العفو على الاول و(وجب) المال (وسقط القصاص) عنه (ويقتل)
بعد ذلك (حدا) كالموجب القصاص على مرتد فمقتله الولي وعلى الثاني فالعفو ولو كان قال
الباقيسي انه لغو على القوانين لان القاطع لم يستفد بالعفو شيئا التحتم قتله بالاحاربة (ولو قتل) القاطع
شخصا (بقتل أو بقطع عضو) أو بغير ذلك (فعل به مثله) على الاول تغلبا للقصاص وعلى الثاني يقتل
بالسيف كالمرتد كما قاله وان قال الباقيسي انه يقتل بالسيف على القوانين ولا نظر الى المماثلة * (تنبيه) *
من غرة الخلاف أيضا لو مات قبل أن يسقط عليه لم يسقط القصاص على الاول ويسقط على الثاني
(ولو جرح) قاطع الطريق شخصاً جرحاً يوجب قصاصاً كقطع يد (فاندمل) الجرح (لم يقتل) على
القاطع (قصاص) في ذلك العارف الجروح (في الاظهر) بل يقتل الجروح بين القصاص والعفو
لان التحتم تغلبا لحق الله تعالى فانحص بالنفس كالكفارة ولان الله تعالى لم يذ كر الجرح في الآية
فكان باقيا على أماله في غير الحاربة والثاني يقتل كالنفس والثالث يقتل في اليدين والرجلين لانهما
مما يستحقان في الحاربة بدون الانفس والاذن ونحوهما * (تنبيه) * قوله فاندمل من زيادته على المحرر
واحترزه عما اذا سري الى النفس فهو كالقتل لكنه يوهى أن الاندمال قيد محل الخلاف وليس مراد افاد
قطع يده ثم قتله قبل الاندمال جرى القولان أيضا في التحتم في قصاص اليد كما نقله ابن الصباغ وأشهر
قوله لم يقتل به وهو بالمسألة فيما فيه قود من الاضياء أما غيره كجائفة فواجبه المال (وسقط عقوبات
نقص القاطع) من تحتم القتل والصاب وقطع الرجل وكذا اليد في الاصح فان قيل كلام المصنف يوهى
خلافه فان الرجل هي المختصة بقطع الطريق فلو قال تسقط سد الله تعالى لاستقام أجيب بان قطع اليد
ليس عقوبة كاملة وانما هو جزء عقوبة فان المجموع من قطع اليد والرجل عقوبة واحدة مختصة
بقاطع الطريق فاذا سقط بعضها سقط كلها (توبة قبل القدرة عليه) لقوله تعالى الا الذين تابوا من
قبل أن تعذبوا عليهم الآية (لابعدها) أي القدرة فلا تسقط تلك العقوبات عنه بالتوبة منها فهو
الآية والا لما كان لتخصيص بقوله من قبل فائدة والفرق من جهة المعنى انه بعد القدرة منهم لدفع
قصد الحد بخلاف مراقبها فتم بعدة عن التهمة قريبة من الحقيقة وقوله (على المذهب) راجع

المسئلين وقيل في كل منهما قولان كالقولين في سقوط حد الزاني والسارق بالتوبة أما غير هذه العقوبات
 مما ذكره ناس قصاص وضمان وغيرهما فلا يسقط بالتوبة معاقبا كما في غير هذا الباب * (تنبيهه) *
 المراد بالتوبة قبل القدرة الثابتة ولو طهرت له فادعى سبق توبته في الكفاية عن الأحكام السلطانية
 لما وردى أنه إن لم تظهر أمارتها لم يصدق والا فوجهان محتملان وقضية كلامه استواء التوبة التي قبل
 القدرة والتي بعدها وليس مرادها فإن الأولى يكفي بغيرها والثانية يشترط فيها إصلاح العمل كما قاله
 جماعة من العراقيين وصححه لرافعي في الشرح الصغير ولو ثبت قطع الطريق والقتل باقراره ثم رجع قبل
 رجوعه كما ذكره في التنبيه في أوائل الاقرار (ولا تسقط سائر) أي باقي (الحدود) المختصة بالله تعالى
 كزنا والسرقه وشرب الخمر (بها) أي التوبة في قاطع الطريق وغيره (في الاظهر) لأنه صلى الله
 عليه وسلم لما جاءه ما من وأقر بالراحده ولا شك أنه لم يأت به الا وهو نائب لما أقام عليه الحد دل على أن
 الاستئذان في الحارب وحده والثاني تسقطها ما قبلها على حد قاطع الطريق وصححه الباقريني * (تنبيهه) *
 يرد على المصنف تارك الصلاة كسلافاته يقتل حدا على الصحيح ومع ذلك لو تاب سقط القتل قطعا والكار
 اذا زنى ثم أسلم فإنه يستعانه الحد كما قلنا في الرخصة عن النص ومرت الإشارة اليه في باب الزنا لا يرد عليه
 المرتد اذا تاب حيث تقتل قوته بدينه سقط القتل لأنه اذا أصر يقتل كغير الاحدا وبجمل الخلاف في السقوط
 وعدمه في ظاهر الحيكيم أمافيها بينه وبين الله تعالى فبقضا قطعا لان التوبة تسقط أثر المعصية ككتبه
 عليه في زيادة الرخصة في باب السرقه وقد قال صلى الله عليه وسلم التوبة تجب ما قبلها وورد الثابت من
 الذنب كمن لا ذنب له واذا أقيم الحد في الدنيا لم يرقم في الآخرة كما قاله الجليلي لحديث الله أعدل أب يثني على
 عبده الموعوبه في الآخرة وقد مرت الإشارة الى ذلك مع زيادته في قول باب الجراح

*(فصل) * في اجتماع عقوبات في غير قاطع الطريق وهي امالات دمي أو لله تعالى أو له ما وقد بدأ
 بالقسم الاول فقال (من لزمه) الجماعة (قصاص) في نفس (وقطع) اطراف آدمي (وحسد قذف)
 لآخر (وطالبوه) بذلك (جاء) أولا للقذف (ثم قطع) لقصاص الطرف (ثم قتل) لقصاص
 النفس لان ذلك أقرب الى استيفاء الجميع فان اجتمع مع ذلك تعزير لآدمي بدني به (ويستأجر بقتله بعد
 قطعه) فلا تجب الماله بينهما لان النفس مستوفاة (لا قطعها بعد جلده ان غلب مستحق قتله) جزا لانه
 قد حلك بالموالاة وفوت قصاص النفس (وكذا ان حضر وقال بخلوا القطع) وأما بابر بالقتل بعده فاما
 لا نجعله (في الاصح) لما مر والثاني ببادولان التأشير كل لحقه وقد روى بالقسم (ولو آخر مستحق
 النفس حقه) وطلب الاخران حقهما (جاء) للقذف أولا (فاذا برأ) بفتح الراء ويجوز كسرهما
 من الجلد (فقطع) للمارفي ولا يوالى بينهما خوف الهلاك فيفوت قصاص النفس فان قبل كان المصنف في
 ضئي عن هذا بما ذكره في الاغلب مستحق القتل أعجب بانه انما أعاده لضرورة التقسيم (ولو آخر مستحق
 طرف) حقه وطلب المقتدوف حقه من فاذه (جاءوا) وجب (على مستحق النفس الصبر) بحقه
 (حتى يستوفي الطرف) سواه أقدم استحقاق النفس أم تأخر حذرا من فوائده وان قال الباقريني الذي
 نقوله ان مستحق النفس أن يقول لمستحق الطرف اما ان تستوفي أو تغفر أو تأذن لي في التعديم ويجيبه
 الحكم على أحد هذه المذكورات فان أبي ذلك مكن الحكم مستحق النفس من القتل لانه ظهر الضرر
 من مستحق المارفي وليس له عذر يمنعه من ذلك ومستحق القتل طالب حتى أثبت الله بقوله فقد جعلنا
 لوليها سلطانا (فان بادر) مستحق النفس (فقتل لمستحق الطرف دية) في تركه بالقتول لغوات حمل
 الاستيفاء واستوفى حقه مستحق النفس (ولو آخر مستحق الجلد) حقه (فاذا قاس) مما سبق في هذه
 المسئلة كما قاله الرافعي في الشرح الكبير وسكت عن حكمه في الصغير وعبر فيها في المرو بينه وبين
 (الاستوفى) حتى يستوفي حقه وان تقدم استحقاقهما فلا يفرقنا عليه حقه وان نازع في ذلك الباقريني

بقوله تبع في القياس الرافعي وليس القياس بالنسبة إلى القطع لأنه يمكن أن يقطع ثم لا يثبت الجلد
 لأنه يمكن استيفاء وبعد البرء من القطع لاسيما إذا كان الطرف اذناً أو أنملة أو نحوهما ثم شرع في القسم
 الثاني فقال (ولو اجتمع) على شخص (حدود الله تعالى) كان شرب زنى وهو بكر وسرق وزنا (قدم)
 وجوبا (الانخف) منها (فالانخف) سعيها في إقامة الجميع فأخفها حد الشرب فيجعله ثم يهل حتى
 يبرأ منه ثم يحل الزنا ثم يهل حتى يبرأ ثم يقطع للسرقة ثم يقتل بغير مهلة لأن النفس مستوفاة وهل يقدم
 قطع السرقة على التغريب قال ابن الرفعة لم أر لأصحابنا تعرضا له ولا وجه عدم تقدمه لأن النفس
 قد توفت * (تنبيه) * قد علم من قوله يقدم الانخف أنه لو اجتمع مع الحدود نزع يرفهوا بالمقدم وبه صرح
 الماوردي ومن قوله فالانخف ان صورة المسئلة إذا تفاوتت الحدود فلو اجتمع قتل ردة ورجم رقنا قال
 القاضي يقدم قتل الردة اذ فسادها أشد وقال الماوردي والروائي يرحم ويدخل فيه قتل الردة لأن الرجم
 أكثر نكالا وهذا الوجه ولو اجتمعا وقيل قطع الطريق قال القاضي تقدم وإن جعل حد لأنه حتى آدمي
 ولو اجتمع قطع سرقة وقطاع بخارية قطعت يده اليمنى لهما وهل تقطع الرجل معها وجهان أحدهما نعم وقيل
 تؤخر حتى تبرا اليد ثم شرع في القسم الثالث فقال (أو) اجتمع (عقوبات الله تعالى ولا آدمي) كان انضم
 إلى هذه العقوبات حد قذف (قدم حد قذف على) حد (زنا) كإصا عا به واختلف في علته قبل لأنه
 أخف والأصح كونه حتى آدمي وفائدة الخلاف ظاهر في المسئلة عقبا وهي قوله (والأصح تقديمه) أي حد
 القذف (على حد الشرب) بناء على العلة الثانية في المسئلة السابقة ومقابلته على العلة الأولى (وأن القصاص
 قتلا وقطعا يقدم على الزنا) مبنى على العلة الثانية ومقابلته على العلة الأولى ولا يوالى بين حد الشرب وحد
 القذف بل يهل للأجل لك بالتوالي * (تنبيه) * محل الخلاف في تقديم حد الزنا إذا كان الواجب الرجم فإن
 كان جلدا أقدم على القتل قطا أو محله أيضا في تقديم قطع القصاص على حد الزنا إذا كان جلدا فإن كان
 رجا أقدم القطع قطعاً * (خاتمة) * لو اجتمع قتل قصاص في غير بخارية وقتل بخارية بقديم السابق منها ما يرجع
 الآخر إلى الدية وفي اندراج قطع السرقة في قتل المحاربة ففيها السرقة وقتل في المحاربة وجهان أوجهما
 كما قال شيخنا نعم ومن زنى مرات أو سرق أو شرب كذلك أخرا من كل جنس حد واحد لأن سبها واحد
 فتداخلت قال القاضي الحسين وهو مقابل الزينات كلها للأجل بوجه ما عنه كالمهر في النكاح السادس
 فإنه يقابل كل الوطأت وكل وجب حدود على عدد الزينات ثم تدخلت أوجدها فقط وتبطل الزينات
 إذا لم يتخلها حد كتركات زينة واحدة فيه تردد والثاني أقرب كما قاله ابن النقيب وما في فروغ ابن الحداد
 من أن المرأة إذا ثبت زناها بلعان زوجين أنه يلزمها حدان أنكره الاحتجاب وقالوا إنه أحدان لله تعالى
 من جنس واحد فقد انحلا وان جلد الزنا ثم زنى ثانيا قبل التغريب أو جلد له خمسين ثم زنى ثانيا كفاه فيها
 الحدان وتغريب واحد ودخل في المائة الخمسون الباقية وفي التغريب لأناني التغريب الأول ولو زنى
 بكرا ثم حصنا قبل أن يحل ذلك التغريب تحت الرجم مثلا تطول المدة مع أن النفس مستوفاة ولأن
 التغريب مضاف فيعترف فيها ما لا يعترف في غيرها ولا يدخل الجلد في الرجم كرجح ابن المقرئ لاختلاف
 العقوبات وقيل يدخل لأن ما عاقبه بجرعة واحدة ولو زنى ذمي حصن ثم نقض العهد واسترق ثم زنى ثانيا
 ففي دخول الحد في الرجم وجهان أحدهما كما قاله البغوي المنع وإن قال الباقيسني الأصح الدخول
 كالحدين ويثبت قطع الطريق بارتداد القاطع به لا باليمين المدرودة كما مر في كتاب السرقة خلافا لما في
 الكتاب وبشهادة رجلا لا رجل وامرأتين أو زعيم وأما المال فثبت بذلك ويشترط في الشهادة
 التفصيل وتعيين قاطع الطريق ومن قتله أو أخذ ماله كسبق في الشهادة على السرقة ولو شهد اثنان من
 الرفقة على المحارب غيرهما ولم يشعر بالانفساء في الشهادة قبلت شهادتهما وليس على القاضي البحث عن
 كونهما من الرفقة أولا وإن بحث لم يلزمهما أن يجيبا فإن قالوا لا يثبتان وأما مالنا أموالا فثبتنا لم يثبتا

حقهما ولا في حق غيرهما للعداوة

* (كتاب الاشربة) *

والتعازير والاشربة جمع شراب بمعنى مشروب والشراب المائع بالشراب والشراب بفتح الشين وسكون
الراء الجماعة بشربون الخمر وشربه من كثر الخمرات بل هي أم الكثر كما قاله عمر وعثمان رضي الله تعالى
عنهما والاصل في تحريمها قول الله تعالى انما الخمر والميسر الاية وقال تعالى قل انما حرم ربي الفواحش
ما ظهر منها وما بطن والاثم وهو الخمر عند الاكثرين واستشهد به بقول الشاعر

شربت الاثم حتى ضل عقلي * كذلك الاثم يذهب بالعقول

وتفادرت الاحاديث على تحريمها روى ابو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الخمر وشاربها
وساقها وبائعها ومبتاعها وآكل ثمنها وعاصرها ومعتصرها وحاملها او المحملة اليه وقال صلى الله عليه وسلم
من شربها في الدنيا ولم يتب حرمها الله عليه في الآخرة وروى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرزق
الزاني حين يرزق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن وانه قد الاجماع على تحريمها
ولا التقات الى قول من حكى عنه ابا حنيفة وكان المسأون يشربون في أول الاسلام فاختلاف اصحابنا في أن
ذلك كان استعصابا منهم بحكم الجاهلية أو بشرع في اباحتها على وجهين رجع الماوردي الأول والمصنف
الثاني وكان تحريمها في السنة الثانية من الهجرة بعد أحد وقيل بل كان المباح الشراب لما ينتهي الى
السكر المزيل للعقل فانه حرام في كل ذلك حكاه ابن القشيري في تفسيره عن القفال الشافعي قال المصنف في
شرح مسلم وهو باطل لأصله والخمر المسكر من صير العنب وان لم يقدف بالزبد واشترط أبو حنيفة
أن يقدف فينثذ يكون جمعا عليه * (تنبيهه) * اختلف اصحابنا في وقوع اسم الخمر على الانبذة
حقيقة فقال المازني وجعاه بذلك لان الاشتراك في الامة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة
وهو جازع عند الاكثرين وهو ظاهر الاحاديث ونسب الرازي الى الاكثرين انه لا يقع عليها الاصباحا أما
في التحريم والحد فهو كالخمر لكن لا يكفر مستحاضها بخلاف الخمر والاجماع على تحريمها دون ذلك فقد اختلف
العلماء في تحريمها ولم يستحسن الامام اطلاق القول بتكفير مستحل الخمر قال وكيف تكفرون بنكاح
الاجماع ونحن لا نكفر من يرد أصله وانما بدعه وأول كلام الامام في اصحابنا على ما اذا صدق المجعدين على أن تحريم
الخمر ثبت شرعا ثم حله فنه ودلنا شرع حكاه عنه الرازي ثم قال وهذا ان صح لم يجز في سائر ما حصل الاجماع
على انتزاعه فنراه أو تحريمه فأنبته وأجاب عنه الزنجاني بان مستحل الخمر لا يكفر لانه خالف الاجماع
فقط بل لانه خالف ما ثبت ضروره فانه من دين محمد صلى الله عليه وسلم والاجماع والنص عليه وشمل قول
المصنف (كل شراب أسكر كثيره حرم) هو (قليله) جميع الاشربة من نقيع الخمر والزبيب وغيرهما
لما في الصبيح عن عائشة رضي الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم قال كل شراب أسكر فهو حرام وروى
مسلم خبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام وروى النسائي بإسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص انه صلى الله عليه
وسلم قال انما كم عن قليل ما أسكر كثيره وصحح الترمذي ما أسكر كثيره قليله حرام وخالف أبو حنيفة في
القدر الذي لا يسكر من نقيع الخمر والزبيب وغيره واستند لاحاديث معمولة بين الحفاظ وأيضا أحاديث
التحريم متأخرة فوجب العمل بها وانما حرم القليل (وحيد شاربه) وان كان لا يسكر حسما لمادة
المسادة كحرم تقبيل الاجنبية وانخلوقها لافضائه الى الوطء المحرم ولحديث رواه الامامان من شرب الخمر
فاجادوه وقيس به شرب النبيذ ولو فرض شخص لا يسكره شرب الخمر حرم شربه للنجاسة لا لالاسكار ويحد
أيضا كما قاله الدميري وغيره حسما للباب كمن شرب قدرا يؤثر فيه لا يسكر ومن حد ثم شرب المسكر حال
سكره في الشرب الأول حدثنا * (تنبيهه) * المراد بالشارب المتعاطي شرابا كان أو غيره سواء فيه
المتنق على تحريمه المختلف فيه وسواء جامده ومائعه معالجوه ونينه وسواء أتناوله معتقدا تحريمه أم اباحته
على المذهب اضعف أدلة الاباحية كخروج بالشراب البهات قال الدميري كالحشيشة التي تاكلها

الحرافيش ونقل الشيخان في باب الاطعمة عن الروياني ان أكلها حرام ولا حد فيها وقال الغزالي في القواعد يجب على أكلها التعزير الزاجدون الحد ولا يبال بحملها الصلاة وقال ابن تيمية ان الحشيشة أول ما ظهرت في آخر المائة السادسة من الهجرة حين ظهرت دولة التتار وهي من أعظم المنكر وشمن الخمر في بعض الوجوه لانها تورث نشاة ولذة وطربا كالتخمر يصعب الفطام عنها أكثر من الخمر وقد أخطأ القائل فيها حرما وهو من غير عقل ونقل * وحرام تخمير غيره من الحرام

وكل ما يزيل العقل من غير الاشربة من نحو بئج لاحديه كالخشيشة فانه لا يابذ ولا يطرأ ولا يدعو قابله الى كثيره بل فيه التعزير ولا ترد الخمر المعقودة والحشيش المذاب نكرا للاصنام او بالمسكر غيره ولكن يكره من غير المسكر المذصف وهو ما يعمل من تمر ووطب والخليط وهو ما يعمل من بسر ووطب لان الاسكار يسرع الى ذلك بسبب الخلط قبل أن يتغير فيظن الشارب انه ليس بمسكرو يكون مسكرا بشرط كون شاربه مكافا ما نتما للاحكام مختارا علما بان ما شربه مسكرا من غير ضرورة ومحترا هذه القيود يؤخذ من قوله (الاصيا ومجنونا) لرفع القلم بينهما وحسب ما عدم التزامه (وذميا) لانه لا يلتزم بالذمة ما لا يعتقه الا الاحكام المتعاقبة بالعباد (ووجرا) أي مصوبا في حاقه قهرا (وكذا مكره على شربه) أي المسكر (على المذهب) الحديث وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ويقابل المذهب طريقتهما كقول وجهين * (تنبيهه) * ظاهر قوله الاصيا وما بعده انه مستثنى من التحريم وجوب الحد لكن الاصحاب انما يذكرون في الحد وعدمه نعم تعرضوا للعلل بالنسبة الى الاكرام والصحيح الحل وبه خرم الراعي في الجراح ونص الشافعي في البو بطل على ان عليه أن يتقايأ وقيل يجب وقيل يسن والاقل أوجه (ومن جهل كونها) أي الخمر (خرا) فشرها طائفا كونها شرابا لا يسكر (لم يجد) للعدو ولا يلزمه قضاء الموات الفاتنة مدة السكر كالغص عليه ولو قال السكران بعد الاصحاء كنت مكرها ولم أعلم أن الذي شربته مسكرا صدق بيمينه قاله في البحر في كتاب الطلاق (ولو قرب اسلامه فقال جهات تحريمها لم يجد) لانه قد يخفى عليه ذلك والحدود تدبر بالشبهات قال الاذري وهذا ظاهر في غير من نشأ في بلاد الاسلام أمانا نشأ فيها فلا يخفى عليه تحريم الخمر عند المسلمين فلا يقبل قوله اه وظاهر كلام الاصحاب الاطلاق وهو الظاهر (أو) قال علمت تحريمها ولكن (جهات الحد) بشرها (حد) لان من حقه اذا علم التحريم أن يمتنع (ويجد بدردى خمر) وهو بمحلات وتشديد آخره في أسفل وعاء الخمر من بكر لانه منه * (تنبيهه) * كلامه قد يوهم ان دردى غيره من المسكرات ليس كذلك وليس مرادا بل الظاهر كما قال الاذري انه لا فرق بين الجميع ويحسد بالتخمين منها اذا أكله (لا) يحسد بشرها فيما استهلك فيه كافي الروضة وأصلها عن الامام وخزيمه في الرضاع ولا (يخبر عن دقيقتها) على الصحيح لان عين الخمر كاتها النار وبقي الخمر نجسا (و) لا (معجون هي فيه) لاستهلاكها ولا ياكل لحم طبخ بها بخلاف مرقه اذا شربه أو غمس فيه أو ترد بها فانه يحسد لبقاء عينها (وكذا حقنة) بها بان أدخلها دبره (وسوط) بفتح السين بان أدخلها أنفه فلا يحسد بذلك (في الاصح) لان الحد لا يزجر والاحاجة اليه هنا فان النفس لا تدعو اليه والثاني يحسد فيها كالحمل الانطاريهما بالصائم والثالث وحري عليه الباقي انه يحسد في السعوط دون الحقنة لانه قد يارب به بخلاف الحقنة (ومن غص) يغني معجزة مفتوحة بخطه وسكى ضمها والفتح أجود قاله ابن الصلاح والمصنف في تهذيبه أي شرق (باقمة) مثلا (أساغها) أي أزالها (بخمر) وجوبا كما قاله الامام (ان لم يجد غيرها) ولا حد عليه انقادا للنفس من الهلاك والاسلامه بذلك قطعية بخلاف التدوي وهذه رخصة واجبة (والاصح تحريمها) أي تناولها على مكاف (لدواء وعاش) أما تحريم الدواء بها فلانه صلى الله عليه وسلم لم لمسائل عن التدوي بها قال انه ليس بدواء ولكنه داء والمعنى ان الله تعالى سلب الخمر منافعتها عند ما حرما ويدل

هذا قوله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يبع له شقاء فمضى فيما حرم عليها وهو يقول على الخمر يدوي الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فذات الله الحرام الخمر سلم الشافع ومادل عليه القرآن من ان فيه لمنافع فمضى الى
 قوله تعالى ونسأله بقاء المذقة صريتها فمضى عبه وحصول الشفاء بهم امتنوت ولا يجرى على الزمان
 المذقة عبه واما قوله في الامعاش فلزم الاقرب له بل تزيد لان حبهها حار يابس كقوله اهل العلب والفساد
 يعرض شارح على الماء البارد وقال القاضي ابو العباس سالت اهل المعرفة بهم ادنال ثروى في الحال
 تير عما شديدا فقلت قبل هذه رواية فاسق لا تقبل اجيب بانه انما هو بدو فيه والثاني يجوز التدوى به
 أى بالذرة التي لا يسكر كبقية التماسات ويجوز شرب الاساغة الا انهم اقبل يجوز التدوى به بدون
 شرب المعاش وقيل عكسه وشرب المذقة الجوع كشره بالدفع المعاش (تنبيه) * مثل الخلاف في
 التدوى به بصرفها أما ترى في المذوق به ان يحرقه بماء مستحب فيجوز التدوى به بعد فداية يوم
 مقامه مما يحصل به التدوى من الماهرات كالتدوى بنس كهم حية ويول ولو كان التدوى بذلك
 لتجيب له شفاء بشرط ان يارب طبيب مسلم عدل بذلك أو عرفته للتدوى به والدليل على صحة الجوز
 لا يجوز بيعه لتباعد الرأى وكان ينبغي ان يجوز كل شئ المتبوع لانه كان تمامه بقاءه في الماء
 ودخانه كدخان الخباسة في تقبص المتخبر به وجهان ونسبية تشبهه كما قال شيخنا بدخان الخباسة المتقبص
 ومع ذلك لا يمنع من التجربه ويجوز تداول ما يزيل العقل من غير الاشربة لقطع عضوها الا اشربة ولا يجوز
 تمامها لذلك وينبغي ان لا يحد غيرها اولم يزل عقله الا بها جواز ذوقه دم اليد على الخمر لانه مختلف في
 حرمة ومحملة في شربها المعاش اذ لم ينته الامر به الى الهلاك فان انتهى به الى ذلك وجب عليه تناولها
 كتناول الميتة لا مضار كما قبله الامام عن اجماع اصحاب وعلى القول بجواز التدوى به ما شرب الاحد
 وكذا على التحريم كما نقله الشيخان في التدوى عن القاضي والغزالي واختاره المصنف في بعضه ومعه
 الاذرى وغيره لشبهة قصد التدوى ومثله شرب المعاش وما نقله الامام عن الائمة المعبرين من وجوب الحد
 بذلك منه دفع الرأى في الشرح المصغر وختم صاحب الاستغناء في كتاب البيع بجواز استقامتها اليها ثم
 واطفاه الحريق بها (وحد الخمر اربعون) جادة لمضى سلم عن أنس رضي الله تعالى عنه كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريد والعمال اربعين (وحد رقيق) ولو ببعضها كما قاله الاذرى (عشرون)
 لانه حد ينفذ فتصنف على الرقيق كحد الرنا (تنبيه) * لو تعدد الشرب كفي ما ذكره المصنف وحديث
 الامر بقتل الشارب في اربعة منسوخ بالاجماع وروى ان اباجمخ النقي القائل
 اذا مت فادفن الى اصل كرمه * لروى عن عائشة بعد موتى عروفا
 ولا تدفني في الفلاة فأنى * أخاف اذا مات أن لا أدونها

جلد به رضى الله عنه مرارا والمفاخر أنهم أكثر من أربع ثم تاب وحسنت نومه وذكر انه قد ثبت
 عليه ثلاث أصول كرم وقد طالت وانتشرت وهي عرشه على قبره بنواحي جربان والاصل في الجاد
 أن يكون (سوط أو أيد أو نعل أو طرف ثياب) لما روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان
 يضرب بالجريد والعمال وفي البخارى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم
 بسكران فأمر بضربه فمضى ضربه بيده ومما من ضربه بيده ومما من ضربه بثوبه (تنبيه) * ليس
 المراد بعارف الثوب الضرب به على هيئة واعمال المراد انه يقتل حتى يشد ثم يضرب به كما صرح به المحاملي
 وغيره (وقيل يتعين) للحد (سوط) للسليم القوى كحد الزنا والعذف وهو كما قال ابن الصلاح
 المتخذ من جلده سيور وتلوى وتلف معنى بذلك لانه يسوط اللحم باليهم أى يخاطمه اما هو الحلق فلا
 يجوز جلده بسوط خما كما قاله الزركشى (ولو رأى الإمام بلوغه) أى الحد للحر (ثمانين جازى الاصم)
 المصوص لما روى عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد

أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى الله إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى
 افتري وحد الافتراء ثمانون وروى البيهقي أن عمر رضي الله تعالى عنه أتى بشيخ فوشرب الخمر في رمضان
 فضر به ثمانين ونفاه إلى الشام وقال في شهر رمضان وشيخاً تصابي قال وأتى على رضي الله تعالى عنه بشيخ
 سكر في شهر رمضان فضر به ثمانين ثم أحس به من الغد وضر به عشرين ثم قال إنما ضربتلك هذه
 العشرين لجراعتك على الله وافتطارك في شهر رمضان والثاني لا يتجاوز الزيادة لرجوع على رضي الله
 تعالى عنه عن ذلك وكان يجادل في خلافته أربعين * (تنبيه) يجري الخلاف في بلوغه في الرقيق أربعين
 (والزيادة) علم في الحرة وعلى العشرين في غيره (تعزيرات) لأنها لو كانت حداً لما جاز تركها
 (وقيل حد) لأن التعزير لا يكون إلا جنابة متحققة واعتراض الأول بان وضاع التعزير بالنقص عن
 الحد فكيف يساويه وأجيب بأنه الجنابة قولت من الشارب ولهذا استحسنت تعبير المصنف بتعزيرات
 على تعبير المحرر بتعزير قال الرافعي وأيس هذا الجواب شافياً فإن الجنابة لم تحقق حتى يعزروا الجنابات
 التي تتولد من الخمر لا تنحصر في تجاوز الزيادة على الثمانين وقد منعوها قال وفي قصة تبليغ الصحابة الضرب
 ثمانين ألفاظ مشهورة بان السجل حدود عليه فحد الشرب بخصوص من بين سائر الحدود بان يتحكم بعضه
 ويتعلق بعضه باجتهاد الامام اه والمعتبر أنها تعزيرات وانما تجز الزيادة اقتداراً على ما ورد ثم نزع
 في بيان ما يثبت به شرب السكر قول (و بعد بانزاره) كقوله شربت خمرأ أو شربت مما شرب منه غيره
 فسكر منه (أو شهادة رجلين) بهدات بمثل ذلك (لا) بهدات من أجل وامرأتين لأن البينة نافذة
 والامرأة براءة الذمة ولا يباين المرء ودون ما سرق في قطع السرقة ولا (يرجى خمر وسكر وفي) لاحتمال أن يكون
 شرب غافلاً أو كرها والحديد بالمشبهة ولا يستوفيه القاضي بعلمه على الصحيح بناء على أنه لا يفتى بعلمه
 في حدود الله تعالى نعم سيد العبد يستوفيه بعلمه لا صلاح ما يملكه (و) لا ينطرق في الاقرار والشهادة تفصيل
 بل (يكفي) الاطلاق (في اقرار) من شخص بأنه شرب خمرأ (و) في (شهادة) بشرب مسكر
 (شرب) فلان (خمرأ) ولا يحتاج أن يقول وهو مختار عالم لأن الاصل عدم الاكراه والغالب من حال
 الشارب علمه بما يشربه فنزل الاقرار والشهادة عليه (وقيل بشرط) التفصيل بان يراى على ما ذكر
 في كل منهما كقول المقر وانما علم مختار وكقول الزاهد (وهو عالم بمختار) لأنه انما يعاقب باليقين
 كالشهادة بالزنا واختاره الأذري ورفق الاول بان الزنا قد يطلق على الملاحقة كما في الحديث العينان
 يرتبان بخلاف شكر المسكر * (تنبيه) سكت المصنف هنا عن حكم رجوع المقر بشرب خمر وهو
 على ما سبق في حد الزنا فان كل ما ليس من حق آدمي يقبل الرجوع فيه (ولا يحد حال سكره) لأن
 المقصود منه الردع والزجر والتنكيل وذلك لا يحصل مع السكر بل يؤخر جوباً كما صرح به ابن الوردي
 في جمعيته ليرتدع فان حذر فيها في الاعتداده وجهان أحدهما كما قاله البلغيني والأذري الاعتداده
 (وسوط الحدود) أو التعازير (بين قضيب) وهو الغصن (وعصا) غير معتدلة (و) بين (رطب وياوس)
 بان يكون معتدلاً الجرم والرطوبة لا لتابع ولم يصرحوا بوجوب هذا ولا بئذيه وقضية كلامهم
 الوجوب كما قاله الزركشي والمافرغ من سفة السوط بين كيفية عدد الضرب بقوله (ويفرقة) أى
 السوط أى الضرب به (على الاعضاء) فلا يجتمع في موضع واحد لما روى البيهقي عن علي رضي الله تعالى
 عنه أنه قال للجلاء عطا كل عضو حقه واتي الوجه والمذا كبير والتفريق واجب كجسمه الأذري لأن
 الضرب على موضع واحد ينافى ما بالوالة وقد يؤدى إلى الهلاك قال ولم أرفهه نصاً لا دعاباً ثم استثنى
 المصنف من الاعضاء قوله (الاقتل) وهي مواضع يسرع القتل بها بالضرب كقلب وقرقرة وخمر
 وفرج فلا يضرب به عليها ما سمر من قول علي واتي الوجه والمذا كبير وظاهر كلامهم كما قال الأذري أن ذلك
 واجب لأن القصد دمه لا قتله فلو ضرب به على مقتل فمات ففي ضمانه وجهان وقضية كلام الدارمي

ترجع في الضمان (و) الا (الوجه) فلا يضربه عليه وجوب الجرم سلم اذا ضرب أحدكم فليترك الوجه
 ولانه يجمع الناس فيعظم أثره (قيل و) الا (الرأس) فلا يضربه لشرفه كالوجه والاصح وهو
 الراس لا كثر من الاو الفرق انه معظم غالباً فلا يخاف تشويح بالضرب بخلاف الوجه وروى ابن
 أبي شيبة عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه أنه قال للعلاء ضرب الرأس فان الشيطان في الرأس وكان ينبغي أن
 يقول وفي قول والرأس فان القاضي أبا السائب حكاه عن نص البويطي ووجهه وبخرمه الماوردي وابن
 الصاغ ومالك التميمي وغيرهم وقال الروياني في النجربة فليامن قال بخلافه (تنبيه) لا يجوز
 للعلاء رفع يده بحيث يبد ويضرب يده ولا يخففه لخطا شديد بل يتوسط بين يديه و رفع يده فرفع ذراعه
 لا عنه ولا يديه يكون الجود في الجلود في الجلود الضرب الخفيف (ولا تشديده) أي إلى الموت بل ترك
 مطلقاً يتركها وإذا فاضها على موضع ضرب غيره ولا يترك على وجهه ولا يربط ولا يلعن البغوي بل
 يجلد الرجل قائماً والمرأة جالسة (ولا تجرد يديه) الخفيفة التي لا تمنع أثر الضرب أما يمنع كالجسدية
 المشوة والفرقة فتخرج عنه مراعاة قصود الحد ويترك على المرأة ما يسترها وتشدها على ما يسترها
 ذلك منها المرأة أو محرم ويكون بجرمها ان تكشف سترها وأما الجلد فيتولاها الرجل لان الجلد ليس
 من شأن النساء والحنى كالرأفة فيجاء ذكر لكن لا يختص بشدة يديه المرأة ويحرمها ويحتمل كما قاله شيخنا
 نعم المحرم ونحوه وان كان المحرم من ذوى الهيات ضرب بجماله الماوردي في الحيلولة والا في المرأة
 ولا يحد ولا يعزف في المسجد لمجرأبي داود وغيره لا تقام الحدود في المساجد ولا حتمال أن يتلو من سجدة
 تحدث فان فعل أجزاء كالصلاة في أرض مفسدة كداه لاهما وقضية تحريم ذلك وبه يخرم البندنجي
 لكن الذي ذكره في باب القضاء انه لا يحرم بل يكره ونص عليه في الام نبيه عليه الاستوى وهو الظاهر
 (و) يوال الضرب عليه بحيث يحصل زجر وتمكيل) فلا يجوز أن يفرق على الايام والساعات لعدم الايام
 المقصود في الحد بخلاف ما لو حلف بفرقة مائة سوط فانه يبرأ إذا فرقه على الايام والساعات لان مقصد
 الامعان الى الاسم وهما التثكيل والزجر ولم يحصل ولو جاز للزنا حين ولا عوف غده كذلك أجزاء (تنبيه)
 لم يضبط لتفريق الجزاء وغيره قال الامام ان لم يحصل في كل دفعة ألمه وقع كسوط أو سوطين في كل يوم
 بهذا ليس بحد وان لم يترك عمله وقع فان لم يترك زمن يزول فيه الام الاول كفي وان تخال لم يكف على
 الاصح ثم عقب المتن رحمه الله تعالى الجنائيات السبع الموجبة للحد والعز برؤسهم له بقول

* (فصل) في التعزير وهو لغة التأديب وأصله من العز وهو المع ومنه قوله تعالى ويعزوه أي يدعوا
 العذوة ويعمونه ويخالف الحد من ثلاثة أوجه أحدها انه يختلف باختلاف الناس فممن يزوي
 الهيات أنصف ويستون في الحد والثاني تجوز الشفاعة فيه والعفو بل يستعبد والثالث التالف به
 مضمون في الاصح خلافاً لا بـ حذيفة ومالك وشرعاً تأديب على دسب لا حد فيه ولا كفارة كما به على ذلك
 بقوله (يعزف كل معصية لا حد لها ولا كفارة) سواء كانت حقاً لله تعالى أم لا كذا في رسوائه كانت من
 مقدمات ما به حد ككبيرة أجنبية في غير الفرج وسرقة مالا قطع فيه والسب بما ليس بقذف أم لا كالزور
 وشهادة زور والضرب بعير حق وتشو المرأة ومنع الزوج حقها مع القدرة والأصل فيه قبل الاجماع قوله
 تعالى والذين تخافون نشوؤهم الآية فأباح الضرب عند المخالفة فكان فيه تنبيه على التعزير وقوله صلى
 الله عليه وسلم في سرقة العمد اذا كان دون نصاب غرم مثله وجلدات نكال دواء أو دوا أو أنسى دواء
 وروى البيهقي ان علياً رضي الله تعالى عنه سئل عن رجل جالس بالليل يخطب فقال يعزف * (تنبيه)
 اقتضى كثر المصنف ثلاثة أمور الامر الاول تعزير ذي المعصية التي لا حد فيها ولا كفارة ويستثنى منه
 مسائل الاولى اذا صدر من ولي الله تعالى صغيرة فانه لا يعزف كقائه ابن عبد السلام قال وقد جهل أكثر الناس
 فرع وأن الولاية تسقط بالصغيرة ويشهد لذلك حديث أقبيلوا ذوى الهيات فترأفهم الا الحدود ودوا

ابوداود قال الامام الشافعي رحمه الله والمراد بذوى الهيات الذين لا يعرفون بالشرف فيل أحدهم الزلة ولم
يعلقه بالاولياء لان ذلك لا يطالع عليه فان قيل قد عزز عررضي الله تعالى عنه غير واحد من مشاهير الصحابة
رضي الله تعالى عنهم وهم رؤس الاولياء وسادة الامة ولم يذكره أحد أجيب بأن ذلك تكبر منهم
والكلام هنا في أول زلة زلها مطيع الثانية اذا قطع شخص أطراف نفسه الثالثة اذا وطئ زوجته أو أمته
في دبرها فلا يعزّر بأول مرة بل ينسى عن العود فان عاد عزّز نص عليه في المختصر وصرح به البغوي وغيره
الرابعة الاصل لا يعزّر لحق الفرع كما لا يعبد بقذفه الخامسة اذا رأى من يزني زوجته وهو محض فقتله في
تلك الحالة فلا تعزّر عليه وان افتات على الامام لاجل الجمية حكام ابن الرفعة عن أبي داود السادسة اذا دخل
واحد من أهل القرى الى الحى الذى جاءه الامام للضعفة ونحوهم فرعى منهم لا تعزّر عليه ولا غرم وان
كان عاصيا أو غاليا لكن يمنع من الرعى كذا نقله في زيادة الروضة هناك عن القاضي أبي حامد وأقره السابعة
اذا ارتد ثم أسلم فانه لا يعزّر لأول مرة نقل ابن المنذر الاتفاق عليه الثامنة اذا كاف السبيد بعده ما لا يطبق
فانه يحرم عليه ولا يعزّر أول مرة وانما يقال له لا تعزّر فان عاد عزّر ذكره الرافعي في آخر الباب الاول من
الامان التاسعة اذا ملبت المرأة نفقة باطوع الفجر قال في النهاية الذى أراه أن الزوج ان قدر على اجابته
فهو حتم ولا يجوز تأخيرها وان كان لا يجلس ولا يؤكل به ولكن يصعب بمنع العاشرة اذا عرض أهل البنى
بسبب الامام لم يعزّر وعلى الاصح في زيادة الروضة الامر الثانى أنه متى كان في المعصية حد كالزنا أو كفارة
كالقتل بطيب في الاحرام ينتفى التعزير لا يجاب الاول للحد والثانى للكفارة ويستثنى منه مسائل الاولى
افساد الصائم يومان رمضان بجماع زوجته أو أمته فانه يجب فيه التعزير مع الكفارة الثانية المظاهر يجب
عليه التعزير مع الكفارة الثالثة اذا قتل من لا يقاد به كولد وعبد قال الاسنوى نعم يجب عنه بأن يجاب
الكفارة ليس للمعصية بل لاعداء النفس بدليل استحبابها يقتل خطأ فلما بقي التعبد خاليا عن الزجر
أوجبنا فيه التعزير الرابعة اليمين الغموس يجب فيها الكفارة والتعزير كما ذكره في المذهب الخامسة الزيادة
على الاربعين في شرب المسكر الى الثمانين تعزيرات على الصحيح كما سبق في كلام المصنف السادسة ما ذكره
الشيخ عز الدين في القواعد الصغرى أنه لو زنى بأمة في جوف الكعبة في رمضان وهو صائم معتكف محرم
لزمه العتق والبسطة ويجوز للزنا ولا يعزّر بقطع رجمه وانتهاك حرمة الكعبة السابعة ما ذكره الغوراني ان
السارق اذا قطعت يده يعزّر قال في الذخائر ان أراد به تعليق يده في عنقه فحسن أو غيره فمفردة وتعليق يده
في عنقه ضرب من النكال نص عليه وليس من الحد قطعا اذ لم يقل بوجوبه أحد الامر الثالث أنه لا يعزّر في
غير معصية ويستثنى منه مسائل الاولى الصبي والمجنون يعزّران اذا فعل ما يعزّر عليه البالغ وان لم يكن
فعلها معصية نص عليه في الصبي وذكره القاضي حسين في المجنون الثانية قال المسوردي في الاحكام
السلطانية يمنع المحتجب من يكتسب بالهوى ويؤدب عليه الاخذ والعطى وظاهره تناول الله والامباح ثالثها
نفى الخنث نص عليه الشافعي رحمه الله مع أنه ليس بمعصية وانما فعل لله لخدمة وعاق المصنف بقوله سابقا
يعزّر قوله هنا (يجبس أو ضرب أو صفع) وهو الضرب بجميع الكف (أو توبخ) باللسان لان ذلك
يفيد المدح والجزع الجريء والمراد بالضرب غير المبرح فان علم ان التأديب لا يحصل الا بالضرب المبرح
فمن المحققين انه ليس له فعل المبرح ولا غيره قال الرافعي ويشبهه ان يقال بضربه غير مبرح اقامة صورة
الواجب قال في المهمات وهو ظاهر * (تنبيه) قضية كلامه انه ليس له الجمع بين هذه الامور ولا بين
فوعين منها وليس مرادا في أصل الروضة ان له الجمع بين الجبس والضرب وقضيته ايضا أنه لا يتعين للجبس
مدة وليس مرادا أيضا بل بشرطه التقصص عن سنة كائن عليه في الام وصرح به معظم اصحاب وقضيته
أيضا المحصر في ما ذكره وليس مرادا أيضا فان من أنواع التعزير النفي كما ذكره في باب حد الزنا ونص
عليه في الام وقد ثبت في الحديث نفى الخنثين ومنه كشف الرأس والقيام من المجلس والاعراض كما

ذكره الماوردي (ويجتهد الامام في جنسه وقدره) لانه غير مقدر شرعا وكل الى رايه يجتهد في سلوك
الاصح لاختلاف ذلك باختلاف مراتب الناس وباختلاف المعاصي فله ان يشهر في الناس من ادى
اجتهاده اليه ويجوز له حلق رأسه دون لحيته ويجوز ان يصاب بحيا ولا يمنع من الطعام والشراب ولا من
الوضوء للصلاة صلى وميا ويعد اذا ارسل ولا يجاوز ثلاثة ايام فله الماوردي اه واعترض منعه من
الصلاة متمسكا بظاهر انه لا يمنع وفي جواز نسو ويدوجه وجهان قال الماوردي ان الاكبر من على الجواز
وله اركابه الدابة منكوسا وعلى الامام مراعاة الترتيب والتدرج الا ان في الحال في القدر والنوع كإبراهيم
في دفع العائل فلا يرقى الى مرتبة وهو يرى مادونها كإبراهيم نرا كإبراهيم الامام عن الاصحاب وان اوههم
علائق المصنف بأو المقتضية للتخيير خلافه وقضية كلامه انه لا يستوفيه الا الامام واستثنى منه مسائل
الاولى للاب والام ضرب الصبر والمجنون زجرها ما عن سبب الاختلاف واصداحا له ما قال شيخنا ومثلها
السفيه وعباوة الدميرى وليس للاب تعزير البالغ وان كان سفيها على الاصح وتبعه ابن شهاب الثانية للعلم
ان يؤدب من يتعلم منه لكن ما ذنوب الولي كفى الروضة وان قال الاذرى الاجماع المعلى مطرد بذات من غير اذن
الثالثة لازم وح ضرب زوجته ولشوزها ولما يتعاقبه من حقوقه عليها لا الآية السابقة اول الباب وليس له
ذلك لحق الله تعالى لانه لا ياتعاقبه وقضيته أنه ليس له صبرها على ترك الصلاة وهو كذلك وان أفتى ابن
البرزى بأنه يجب على الزوج أمر زوجته بالصلاة في أوقاتها ويجب عليه ضربها على ذلك وأما أمرها
بالصلاة فسلم الرابعة للسيد ضرب رقية لحق نفسه كفى الزوج بل أولى لان سلطته أقوى وكذلك الله
تعالى كالم في الرما وتسمى هذه المسائل المستثناة تعزير او قبل انما يسمى ما دنا ضرب الامام ونائبه
تأديبا لا تعزيرا وعلى هذا الاستثناء (وقيل ان تعاقب) التعزير (بأذى لم يكف) فيه (تزييع) لتأكيد
حق الادعى والاصح الاكتفاء كفى حق الله تعالى ثم شرع في بيان قدر التعزير بقوله (فان جاد) الامام
(وجب أن ينقص في عده عشرين) جلدة (و) في (حرمين أربعين) جلدة أدنى حدودهما للغير من باغ
حدا في غير حد فهو من المعتدين رواء المير في وقال المحفوظ ارساله ويجيب نقص الحكومة عن الدية
والرضخ عن السهم (وقيل) يجب أن ينقص في تعزير الحر من (عشرين) جلدة لانها حد العبد فهو داخل
في الميع في الحديث المتقدم وقبل لا يراد في تعزيرهما على عشرة أسواط لحديث لا يجادل فوق عشرة أسواط
الا في حد من حدود الله تعالى واختاره الاذرى والباقي وقال انه على أصل الشافعي في اتباع الخبر وقال
صاحب التقریب لو بلغ الشافعي لقال به وأجاب الاول عنه بأنه منسوخ بعمل العملية على خلافه من غير
انكار قال القوتوى وحله على الاولوية بعد ثبوت العمل بخلافه أهون من النسخ ما لم يثبت حق (فائدة) أهل
بدر اذا عمل أحد منهم ذنباً يقتضى حدا أو غيره أقيم عليه بالاجماع وأما ما ورد في الحديث من أنه معفو رولهم
فقل معناه معفو رولهم في الدار الآخرة وقال الحنابى وغيره المراد لماضى لا المستقبل لانه لو كان
للمستقبل لكان اطلاقا في الذنوب ولا وجه له وقد حد النبي صلى الله عليه وسلم نعيمان في الحر وعرضى
الله تعالى عنه قدامة من مغلون فيه أيضا وكما يدرين وضرب النبي صلى الله عليه وسلم مسلحا الحدوكلن
بدرى (ويستوى في هذا) المذكور (جميع المعاصي) السابقة أى معصية الشرب وغيره (في الاصح)
فيخلق ما هو من مقدمات الحدود ويحتمل من هذا الدليل على التفرقة والثاني لا بل يقاس كل معصية
بما ياسبها مما يوجب الحد (ولو عفا مستحق حد) عنه كحد قذف (فلا تعزير بالامام في الاصح) لانه لازم
مقدر لانظر الامام فيه ولانه مضبوط بفاز اسقاطه والبراء عنه والتأخيه التعزير لانه لا يجاوز عن حق الله
تعالى (أو) عفا مستحق (تعزير له) أى الامام التعزير (في الاصح) لحق الله تعالى وان كان لا يعزr
بدون عفو قبل مطالبته المستحق له لان التعزير أصله يتعاقب بغير الامام فلم يؤخر فيه اسقاط غيره ولان
التعزير غير مضبوط لانه يحصل بأنواع شتى من ضرب وصفع وتوبيخ وحبس ونحو ذلك ويحصل بقليل

هذه الامور وكثيرها مستحق فوعاها بمناس أنواع التعازير ولا مقدر او معين بل استحق بحج ولا
والابراء من المجهول باطل والثاني المنع لان المستحق قد أسقطه (خاتمة) للامام ترك تعزير خلق الله تعالى
لا عراضه صلى الله عليه وسلم عن جماعة استحقوه كالغالي في الغنمة ولاوى شذقه في حكمه لازير ولا يجوز
تركه ان كان لا تدعى عند طلبه كالفصص كالجري عليه الحاوى الصغير ويختصره خلافا لما رجحه ابن
المقرئ من أن له ذلك ويعز من وافق الكفار في أعيادهم ومن عسك الحمية ويدخل النار ومن قال لا دى
يا حاج ومن هناء بعده ومن سعى زرقور الصالحين حاجا والاساعى بالنعمية لكثرة افسادها بين الناس قال
يحيى بن أبى كثير يفسد التماس في ساعة ما لا يفسده الساع في سنة ولا يجوز للامام العفو عن الحد ولا يجوز
الشفاعة فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الشافع والمشفع وفي البيهقي عن أبي عمر أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من حالت شفاعة دون حد من حدود الله تعالى فقد ضل الله في حكمه وتسبب الشفاعة الحسنة الى
ولاة الامور من أصحاب الحقوق ما لم يكن في حد أو أمر لا يجوز تركه كالشفاعة الى ناظر بينهم أو وقف في ترك
بعض الحقوق التي في ولايته فهذا شفاعة سوء محرم واستدل للشفاعة الحسنة بقوله تعالى من يشفع
شفاعة حسنة الا بآية وبما في الصحيحين من أن موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه طالب حاجة
أقبل على جاسائه وقال اشفعوا أو جروا ويقضى الله على اسان نبيه ماشاء

(كتاب الصيال)

هو المصالاة الاستعطالة والنوب والصائل القالم (وضمان الولاة) وأدرج المصنف في الباب حكم الختان
واتلاف البهائم وعقد في الروضة لاتلاف البهائم بابا واذ كرحكم الختان في باب ضمان اتلاف الامام
والاصل في الباب قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وافتتحه في المحرر بغير
البخارى انصرأ حاك ظالميا أو مغالوما والصائل ظالم فيمنع من ظلمه لان ذلك نصه (له) أى المصول عليه (دفع)
الصائل) مسلما كان أو كافرا عاقلا أو مجنونا بالغ أو صغيرا قريبا أو أجنبيا آدميا أو غيره (على) معصوم
من (نفس أو طرف) أو منفعة (أو بضع أو مال) لخبر من قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو
شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ورواه أبو داود والترمذي وصححه وجه الدلالة انه لما جرح شهيد اذل
على أن له القتل والقتال كما أن من قتله أهل الحرب لما كان شهيدا كان له القتل والقتال * (تبيينه) * في
معنى البضع من قصد الاستمتاع بأهله فيمادون الفرج كالقبلة وألقى الرويانى الاندث والبنت بالزوجة وشمل
قوله أو مال الكثير والقليل كدرهم فان قيل كيف يكون المقدور في السرقة أكثر وما فيه سوى قناع الطرف
وقد يؤدى الدفع الى هلاك النفس وهو أعظم والمال فيه قابل أجيب بأن قناع الطرف بمحقق فاعتبر فيه
ذلك بخلاف هلاك النفس وماله نفسه وماله غيره ويستثنى من جواز الدفع عن المال الموصول مكره على
اتلاف مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم المسائل أن بقي روحه بماله كذا تناول المضطر طمأناه كذا كره الرافى قبيل
الديات ولكل منهما دفع المكره وتعبيره بالمال قد يخرج ما ليس بمال كالسكك المقتنى والسرجين وقضية
كلام المارردى وغيره الخافيه وهو الظاهر وله دفع مسلم عن ذبيح والد عن والده وسيد عن عبده لانهم
معصومون ولوصال قوم على النفس والبضع والمال قد قدم الدفع عن النفس على الدفع عن البضع والمال
والدفع عن البضع على الدفع عن المال والمال الكثير على الحقير ولوصال اثنان على متساويين في نفسين أو
بضعين أو مالن ولم يتيسر دفعهما مع دفع أيهما شاء لو صال أحدهما على سبب بالواط والآخر على امرأة بالزنا
ففيه احتمالا لان بعض المتأخرين أحدهما يسد أبصاحب الزنا لا لاجتماع على وجوب الحد فيه والثاني
بصاحب الواط اذ ليس الى حله سبيل وقال بعضهم يبدأ بأيهما شاء وهو أوجه لعدم الاولوية (فان قتله)
أى المصول عليه الصائل دفعا (فلا ضمان) بقصاص ولاديه ولا كفارة ولا فيه ولا اثم لانه أمور بدفعه
وفي الامر بالقتال والضمان منافاة حتى لو صال العبد المغصوب أو المستعار على مالكه فقتله دفعه لم يبرأ

الغائب ولا المستعير ويستثنى من عدم الضمان المضار اذا قتله صاحب العلم دفعه فان عليه القودعة
الذيل في ادب القضاء * (تنبيه) * دخل في كلامهم ما لو مات حامل على انسان فدفعها فالتفت جنتهم
مبتدأ فلا يصح لا يضمنه وقاسه القاضي على ما اذا ترمس الكفار سال القتال بفسلم واضمار المسلمون الى قتله
(ولا يجب الدفع عن مال) لارواحهم لانه يجوز اياحه لا غير قال الاذري والظاهر ان هذا في الاستدافا
الامام ونوابه فيجب عليهم الدفع عن اموال رعاياهم وكذا ان كان ماله وتعلق به حق الغير كرهن وبجارة
قال العزالي وان كان مال محصور عليه او وقف او مالا ودعوا وجب على من هو يدره الدفع عنه اه اما
ما به روح فيجب الدفع عنه اذا قصد اطلاقه ما لم يتخس على نفسه او يبيع طرفة الروح حتى لو رأى اجنبي
تخصا يناف حيوان نفسه ان لا يفسد ما وجب عليه دفعه على الاصح في اصل الروضة (ويجب) الدفع
(عن انفس) لانه لا سبيل الى ابحاثه وسواء يضره اخله او غيره ومثل البيع مقدماته ومثل ذلك اذا لم يتخس على
نفسه كما قاله البغوي والمتولي (وكذا انفس) الشخص يجب الدفع عنه اذا (نفسه) كافر ولو لمعه وما
اذا غير المسلم والملاحمة والمعموم بمات حرته وماله ولا الاستسلام للكافر ذلك في الدين ومقتضى هذه
العله يجوز ان تسلم الكافر للكافر ويختم الزركشي * (تنبيه) * محل منع جواز استسلام المسلم للكافر
اذا لم يجوز الاسرفان جوزه لم يحرم كما - ياتي ان شاء الله تعالى في السبر (او) قددها (بهيبة) لانهم يتدفع
لاستبقاه الاذى فلا وجه للاستسلام لها واطاها ان عضوه ومنفعة كفسه (لا) ان قددها (مسلم) ولو جئونا
ومراعاة او امكن دفعه بغير قتله فلا يجب دفعه (في الاظهر) بل يجوز الاستسلام له بل يسن كما افهمه
كلام الروضة تلبر ابي داود كن خير ابني آدم يعني قابيل وهايل ولوح عثمان رضي الله تعالى عنه عبيده
وكلوا اربع مائة يوم الدار وقال من اتقى سلاسه فهو حرا واشهر ذلك في الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم
يذكر عليه احد والثاني يجب لقوله تعالى ولا تلقوا ابائكم الى النهاية ولا يجب عليه امانة نفسه بأكل
ما يجوده واجاب الاول بان في القتل شهادة بخلاف ترك الاكل * (تنبيه) * محل ذلك في الحقون الدم كقيد
القاضي الحسين والامام والعزالي والبلقي ليجرح الما در كالزاني الحصن وتارك الصلاة ومن تختم قتله في
قناع الطريق فان حكمهم حكم الكافر كما صرح به في الترغيب قال الاذري وبظاهر الدفع عن العضو عند
ظن السلامة لانه ليس هناك شاهد وكذلك يجب عن النفس اذا امكن عند غلبة الظن بأنه يحصل بقتله مفسد
في الحریم والاطفال اه وهو بحث حسن (والدفع عن) نفس (غيره) اذا كان آدميا بغير ما ولو رفيقا
(كهو عن نفسه) فيجب حيث يجب ويتحقق حيث يتحقق الا لا يرد حق غيره على حق نفسه وقد أكثر
المصنف في المتن من جرح ضمير الغائب بالكاف وهو قلبل * (تنبيه) * محل الوجوب اذا أمن الهلاك
كما صرح به في اصل الروضة الا لا يلزمه أن يجعل روحه بدلا عن روح غيره وقول البلقي نعم ان كان في
قتال الحربين أو المرتدين فلا بد من الوجوب بالخوف ظاهر اذا كان في الصف وكانوا مسلمة
فاقل والا فلا ولا يلزم العبد الدفع عن سيده عند الخوف على نفسه بل السيد في ذلك كلاجنبي حكمه
الراعي عن الامام ويؤخذ منه كما قال الزركشي أنه لا يلزم الابس الدفع عن أبيه أيضا قال ولم يشرعوا
له أي لوضوحه أموالا لمال شخص على غير معتزم حربي ولا يجب على المسلم دفعه عنه وان وجب الدفع
عن نفسه لعدم احترامه (وقبل يجب) الدفع عن غيره (قطعا) لانه لا يشار بحق نفسه دون غيره
و به جرم البغوي وغيره وفي مسند أحمد من أذل هذه مسلم فلم ينصره وهو قادر أن ينصره أذله الله على
رؤس الخلائق يوم القيامة * (تنبيه) * محل الخلاف بانسية الى الاستدافا أما الامام وغيره من الولاة
فيجب ذلك عليهم قطعا وقضية الوجوب أو الجواز عدم الضمان وهو الظاهر وان قال الشيخ أبو حامد من
قتل غيره دفعه عن مال غيره كن عليه الضمان وماله أيضا اذا كان الموصول عليه غير نبي أمهوا فيجب الدفع
عنه قطعا كما قاله الفوراني قال الامام ولا يختص الخلاف بالاصائل بل من أقدم على محرم من شر بشر

أوغیره فلبعض الاتحاد منعه ولو أتى على النفس كما قال الرافي أنه الموجود في كتب المذهب حتى قالوا لو ظهر
 في بيت خمر يشرب أو طنبور يضرب أو نحوهما فله المسموم على معاطيه لازالته نهيا عن المنكر وإن لم
 ينتهوا فله قتالهم وإن أتى على النفس وهو مثاب على ذلك والغزالي ومن تبعه عسير واهنا بالوجوب
 ولا ينافيه تعبير الاصحاب بالجواز أدليس مرادهم أنه ضيقه بل أنه جائز بعد امتناعه قبل ارتكاب ذلك
 وهو صادق بالوجوب وقضية كلام المصنف أنه لا يجب الدفع عن مال الغير لكن قال الغزالي مهم ما قدر على
 دفعه مال غيره من الضياع من غير أن يناله تعب في بدنه أو خسران في ماله أو نقصان في جاهه وجب عليه
 وهو أقل درجات حقوق المسلم وهو أولى بالايجاب من رد السلام ولا خلاف أن مال الانسان إذا كان يضيع
 بفنالم ظالم وكان عنده شهادة وجب عليه أداءها ويعصى بتركها (ولو سقطت جرة) مثلا وهي يفتح
 الجيم انهم من نغار على انسان (ولم تدفع عنه الابكرها) جازله بل صرح البغوي بوجوبه صيانة لروحه
 ولا ينافي ذلك الجواز كما مر وإذا كسرهما (ضمنهما في الاصح) اذ لا قصد لهما ولا اختيار حتى يحال عليها
 فصار كالضمان الى طعام غير ديا كما هو بضمنه والثاني لانه دافع للضرر عن نفسه وصحة الملقين تنزيلا لها
 منزلة الهبة الصائلة وقرق الاول بان الهبة لها نوع اختيار * (تنبيه) * محل الخلاف أن تكون
 موضوعة بمحل غير عدوان فإن كانت موضوعة بمحل عدوان كان وضعت برؤس أو على معتدل لكنها
 ماثلة أو على حالة يغلب فيها سقوطها لم يضمنها قطعا قاله الزركشي لكن لو أبدل قوله عدوان بضمن به كان
 أولد ويضمن بهجة لم يمكن جائعا وصوله الى طعامه الا بقتلها وقتلها لانها لم تقصد وقته لها الدفع
 الهالك عن نفسه بالجوع فكان ككل المضطر طعام غيره فانه موجب للضمان فان قيل يمكن أن يجعل
 الاصح هنا في الضمان كقولهم انجراد المسالك فوطئها المحرم وقتل بعضها فانه لا ضمان عليه أجيب بان
 الحق ثم لله تعالى وهنا لا تدعى ثمين كيفية دفع الصائل بقوله (ويدفع الصائل بالاحض) فلا ضمان
 أمكن والمعتبر غلبة الظان (فان أمكن) دفعه (بكلام واستغاثه) بغين معجمة ومثناة بالناس (حرم
 الضرب) أي الدفع به (أو) أمكن دفعه (بضرب بيد حرم سوط أو) أمكن دفعه (بسوط حرم عصا
 أو) أمكن دفعه (بقطع عضو حرم قتل) لان ذلك جور للضرورة ولا ضرورة في الانقيل مع امكان
 تحصيل المقصود بالاسهل ولو اندفع شره كائن وقع في ماء أو فارق أو انكسرت رجله أو حال بينهما ما جدار
 أو خندق لم يضربه كما صرح به في الروضة وفائدة الترتيب المذكور انه متى خالف وعدل الى رتبة مع امكان
 الاكتفاء بمبادونها ضمن ويستثنى من مراعاة الترتيب مسائل الاولى لو اتهم القتال بينهما واشتد
 الامر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب كما ذكره الامام في قتال البغاة الثانية ما سياتي في النظر الى الحرم
 انه يرمى بالخصامة قبل الانذار على خلاف فيه يأتي الثالثة لو كان الصائل يندفع بالسوط والعصا والمصول
 عليه لا يجرد الا السيف فالصحيح انه لا يضرب به لانه لا يمكنه الدفع الابيه وليس بمقصر في ترك استصحاب
 السوط ونحوه الرابعة اذ اراد به في اجنبية فله أن يبدأ بالقتل وان اندفع بدونه فانه في كل لحظة مواقع
 لا يستدرك بالاناعة كذا قاله الماوردي والروائي وهو مردود لقول الشيخين في الروضة وأصلها اذ اوجد
 رجلا يرمى بامر أنه أو غيرها لزمه منعه ودفعه فان هلك في الدفع فلا شيء عليه وان اندفع بضرب ونحوه ثم قتله
 لزمه القصاص ان لم يكن الزاني محصنا فان كان فلا قصاص على الصحيح وقد سبق في الجنايات اه فهذا
 دليل على اشتراط الترتيب (فان أمكن) المصول عليه (هرب) أو النجاء لحسن أو سجاة (فالذهب
 وجوبه ونحوه قتال) لانه أمور يختص بنفسه بالاهون فالاهون وما ذكر أسهل من غيره فلا يعدل
 الى الاشد والثاني لا يجب لان قامته في ذلك الموضع جائزة فلا يكاف الانصراف والطريق الثاني ان يتقن
 النجاة بهرب وجب والافلاج لا للضمين المختلفين على هذين الحالين * (تنبيه) * قضية الماتن انه لو قاتل مع
 امكان الهرب لزمه القصاص وقضية كلام البغوي المنع فانه قال تلزمه الدية اه والاول أوجه لما مر

الغائب ولا المستعبر ويستثنى من عدم الضمان المشترط اذا قتله صاحب المصالح فانه ما كان عليه التردد في
 التمييز في ادب القضاء * (تنبيه) * مثل في كراهة هم ما لو كانت حامل على انسان ذرنيها فالتعديت
 ميتا فلا يصح لايضنه وقاسه القاضي على ما اذا تقرر الكفار حال القتال يجب له واصطفا المسلمون الى قتله
 (ولا يجب الدفع عن مال) لارواح فيه لانه يجوز اباحتها لايرى حال الاذرى والظاهر ان هذا في الاسلحة
 الامام ونوابه فيجب عليهم الدفع عن أموال رعاياهم وكذا ان كان ماله وتعلق به حق الفسبر كرهه ولو جاز
 قال الغزالي وان كان مال مجبور عليه او وقف او مالا مودودا وجب على من هو بيده الدفع عنه اه اما
 ما به روح فيجب الدفع عنه اذا قصد اتلافه ما لم يخش على نفسه او يضع لمرة الروح حتى لو رأى ابغني
 شخصا شرفا وان نفسه اتلافها محرم ما وجب عليه دفعه على الاصح في أصل الروضة (و يجب) الدفع
 (عن اشع) لانه لا يسيل الى اباحتهم سواء بضع أهله أو غيره ومثل البضع مقدّماته ومثل ذلك اذا لم يخف على
 نفسه كما قاله البغوي والمتولي (وكذا نفس) لشخص يجب الدفع عنها اذا (نفسها كافر) ولو بمصوم
 اذ غير المصوم لحرمة له والمصوم بمثل حرمة بصلاته ولان الاسلام للكافر ذل في الدين وفيه معنى هذه
 العلة جواز استسلام الكافر للكافر وبجته الزكشي * (تنبيه) محل منع جواز استسلام المسلم للكافر
 اذ لم يجوز الاسراف جوزه لم يحرم كماله يأتي ان شاء الله تعالى في السير (أو) نفسها (مهمة) لان الدفع
 لاستبقائه الاذرى ولا وجه الاستسلام لها وظاهر ان عضو ومقتضيه كلفه (لا) ان قصدها (مسلم) ولو مجنونا
 ومراعاة أو أمكن دونه بغير قتله فلا يجب دفعه (في الظاهر) بل يجوز الاستسلام له بل بسن كما تقدم
 كلام الروضة نظير أبي داود كن شيرا بني آدم يعني قابيل وهابيل ولعن عثمان رضي الله تعالى عنه عبيد
 وكانوا أربع مائة يوم الدار وقال من ألقى سلاحه فهو حر واشتر ذلك في الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم
 يذكر عليه أحد والثاني يجب لقوله تعالى ولا تعلقوا بأيديكم الى التهلكة ولا يجب عليه اصابة نفسه بأكل
 ما يجده واجاب الاول بأن في القتل شهادة بخلاف تركه الا كل * (تنبيه) محل ذلك في المقتول الدم كبقية
 القاضي الحسين والامام والغزالي والبلقيني يخرج المهدر كالزاني المصن وتارك الصلاة ومن تخم قتله في
 قطع الطريق فان حكمهم حكم الكافر كما صرح به في الترغيب قال الاذرى وبناه والدفع عن العضو عند
 ظن السلامة لانه ليس هناك شهادة وكذلك يجب عن النفس اذا أمكن عند غلبة الثقل بأنه يحصل بقتله مفاسد
 في الحریم والاطفال اه وهو بحث حسن (والدفع عن) نفس (غيره) اذا كان آدميا ثم ما ولي رفيقا
 (كهو عن نفسه) فيجب حيث يجب وينتفي حيث ينتفي اذا لا يرد حق غيره على حق نفسه وقد أكثر
 المصنف في المتن من جر ضمير الغائب بالكاف وهو قليل * (تنبيه) محل الوجوب اذا أمن الهلاك
 كما صرح به في أصل الروضة اذا لا يلزمه أن يجعل روحه بدلا عن روح غيره وقول البلقيني نعم ان كان في
 قتال الحربين أو المرتدين فلا يسقط الوجوب بالخوف ظاهر اذا كان في الصف وكانوا مسلمين
 فأقل والا فلا ولا يلزم العبد الدفع عن سيده عند الخوف على نفسه بل السيد في ذلك كالاجنبي حكمه
 الرابع عن الامام ويؤخذ منه كما قال الزكشي أنه لا يلزم الابن الدفع عن أبيه أيضا قال ولم يشروا
 له أي لو ضوحه أموالا لصل شخص على غير محترم حرب ولا يجب على المسلم دونه عنه وان وجب الدفع
 عن نفسه لعدم احترامه (وقيل يجب) الدفع عن غيره (فعلما) لان له الاشارة بحق نفسه دون غيره
 و به جزم البغوي وغيره وفي مسند أحمد من أذل عدوه مسلم فلم ينصره وهو قادر أن ينصره أذله الله على
 رأس الخلائق يوم القيامة * (تنبيه) محل الخلاف بانسبة الى الاساد أما الامام وغيره من الولاة
 فيجب ذلك عليهم فعلمنا وقضية الوجوب أو الجواز عدم الضمان وهو الظاهر وان قال الشيخ أبو حامد بن
 قتل غيره دفعه عن مال غيره كان عليه الضمان ومحل أيضا اذا كان المصول عليه غير نبي أم هو فيجب الدفع
 عنه فعلمنا كما قاله الغزالي قال الامام ولا يختص بالخلاف بالصائل بل من أقدم على محرم من تريب حر

أو غيره فلبعض الأحاد منه ولو أتى على النفس كما قال الرافعي أنه الموجود في كتب المذهب حتى قالوا لو ظهر
 في بيت نجر يشرب أو طنبور يضرب أو نحوهما فله المجهوم على معاطيه لازالة نهيبا عن المنكر وإن لم
 ينتهوا فله قتالهم وإن أتى على النفس وهو مثاب على ذلك والغزالي ومن تبعه عسر وأهنا بالوجوب
 ولا ينافيه تعبير الأصحاب بالجواز إذ ليس مرادهم أنه شير فيه بل أنه جائز بعد امتناعه قبل ارتكاب ذلك
 وهو صادق بالوجوب وقضية كلام المصنف أنه لا يجب الدفع من مال الغير لكن قال الغزالي مهمه قدر على
 حفظ مال غيره من الضياع من غير أن يناله تعب في بدنه أو خسار في ماله أو نقصان في جاهه وجب عليه
 وهو أقل درجات حقوق المسلم وهو أولى بالإيجاب من رد السلام ولا خلاف أن مال الإنسان إذا كان بضيق
 بظلم ظالم وكان عنده شاهد وجب عليه أدائها ويصحب بتركها (ولو سقطت جرة) مثلاً وهي يفتح
 الجيم لأنه من نغار على إنسان (ولم تدفع عنه الأيكسرها) جازله بل صرح البغوي بوجوبه صيانة لروحه
 ولا ينافي ذلك الجواز كماله وإذا كسرهما (ضمنهما في الأصح) إذا قصد لها أو الاختيار حتى يحال عليها
 فصار كالمضار إلى طعام غيره بأكمله ويضمنه والثاني لانه دافع للضرر عن نفسه وصححه البلقيني تنزيلاً لها
 منزلة البهية الصائلة وقرى الأول بأن البهية لها نوع اختيار * (تبيينه) * محل الخلاف أن تكون
 موضوعة بمحل غير عدوان فإن كانت موضوعة بمحل عدوان كان وضعت بر وشن أو على معتدل لكنها
 مائة أو على حالة يغلب فيها سقوطها لم يضمنها قطعاً قاله الزركشي لكن لو أبدل قوله عدوان بضمن به كان
 أولى وضمن بهية لم يمكن جائعاً وصوله إلى طعامه إلا بقتلها وقتلها لأنها لم تقصد وقته لها الدفع
 الهالك عن نفسه بالجوع فكان ككل المضار طعام غيره فإنه موجب للضمنان فإن قيل يمكن أن يجعل
 الأصح هنا في الضمان كلوعم الجراد المسالك فوطئها الحرم وقتل بعضها فإنه لا ضمان عليه أوجب بأن
 الحق ثم لله تعالى وهذا لا بدحى ثم بين كيفية دفع الصائل بقوله (ويدفع الصائل بالانخف) فالانخفان
 أمكن والمعتبر غالب الظن (فإن أمكن) دفعه (بكلام واستعانة) بغير معجزة ومثله بالناس (حرم
 الضرب) أي الدفع به (أو) أمكن دفعه (بضرب بيد حرم سوطاً أو) أمكن دفعه (بسوط حرم عصا
 أو) أمكن دفعه (بقطع عضو حرم قتل) لأن ذلك جواز للضرورة ولا ضرورة في الانخف مع إمكان
 تحصيل المقصود بالأسهل ولو اندفع شره كان وقع في ماء أو نار أو أنكسرت رجله أو حال بينهما ما جدار
 أو خندق لم يضربه كما صرح به في الروضة وقائدة الترتيب المذكور أنه متى خالف وعدل إلى رتبة مع إمكان
 الاكتفاء بمجادونهما ضمن ويستثنى من مراعاة الترتيب مسائل الأولى لو التحم القتال بينهما واشتد
 الأمر عن الضبط سقطت مراعاة الترتيب كما ذكره الإمام في قتال البغاة الثانية ما نسب إلى في النظر إلى الحرم
 أنه يربح بالخصاصة قبل الانذار على خلاف فيه يأتي الثالث لو كان الصائل يندفع بالسقوط والعصا والمصول
 عليه لا يجب إلا السيف والصحيح أن له الضرب به لانه لا يمكنه الدفع إلا به وليس بمقتصر في ترك استحباب
 السوط ونحوه الرابعة إذا رآه يولج في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وإن اندفع بدونه فإنه في كل لحظة مواقع
 لا يستدرك بالاناعة كذا قاله المسعودي والرويان وهو مردود لقول الشيخين في الروضة وأصلها إذا وجد
 رجلاً يرمي بامرأته أو غيرها لزمه منعه ودفعه فإن هلك في الدفع فلا شيء عليه وإن اندفع بضرب ونحوه ثم قتله
 لزمه القصاص إن لم يكن الرافعي محصناً فإن كان فلا قصاص على الصحيح وقد سبق في الجزائيات اه فهذا
 دليل على اشتراط الترتيب (فإن أمكن) المصول عليه (هرب) أو النجاء لخصن أو جماعة (فالمذهب
 وجوبه ونحوه قتال) لانه أمور بختلص نفسه بالاهون فالاهون وما ذكر أسهل من غيره فلا يعدل
 إلى الأشد والثاني لا يجب لأن اقامته في ذلك الموضع جائز فلا يكاف الانصراف والطريق الثاني أن تبقي
 النجاة بهرب وجب والا فلا جلا للخصم المختلفين على هذين الحالين * (تبيينه) * قضية المثل أنه لو قاتل مع
 إمكان الهرب لزمه القصاص وقضية كلام البغوي المنع فإنه قال تلزمه الدية اه والأول أوجه لما مر

وقضية اطلاق المتن وجوب الهرب انه لا فرق بين أن يكون المقصود نفسه أو ماله أو بضمه وتعليق الرافعي
بقتضى تخصيصه بالدفع عن نفسه وهو الظاهر كما قاله الزركشي فلا يلزمه الهرب ويدفع ماله اذا كان الصالح
عليه لاجل ماله ولم يمكنه الهرب وأما اذا كان المقصود البضع وقضية البناء على وجوب الدفع انه لا يلزمه
الهرب بل يثبت أن أمن على نفسه (ولو عشت يده) أو غيرها (خاصة بالاسهل من فلك الحية) أى
رفع أحدهما عن الأخرى بالجرح (وضرب) أى أو ضرب (شديقه) بكسر الميم وهما بابا
الغم (فان عجز) عن الاسهل (فسلها مدرت) بدون أى سقطت (أسنانه فهدر) لما فى الصعيدين
أن رجلا عض يدرجل فترع يدهم فيه فوقع ثماياه فاختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
يهض أحدكم أخاه كما يعض الفحل لاديه لك ولا النفس لا تفهم بالدفع فلا جزاء أولى وسواء أكان
العض ظلالاً أو ظلالاً لان العض لا يباح بحال قال ابن أبي عصرون الا اذا لم يمكن التخلص الا به فهو حرق
له نقله عنه الاذرى وقال انه صحيح وهو ظاهر * (تنبيه) * اقتضى كلام المصنف أمرين الاول التخيير
بين فلك اللعى والضرب وليس مراداً بل الفلك مقدم على الضرب كما علم بحماره لانه أسهل والثاني الجهر
فما ذكر وليس مراداً أيضاً الصبح فى أصل الروضة انه اذا لم يمكنه التخلص الا بضمه أو فقهه منه
أو هضمه ضحيه جاز وقضية كلام الشيخين مراعاة الترتيب فلو عدل عن الانحاف مع امكانه ضمن وهو قضية
كلام الجمهور وقال الاذرى واطلاق كثير من يفهم انه لو سل يده ابتداء فندرت أسنانه كانت مهذورة وهو
ظاهر الحديث اه ولا يجب قبل ذلك الاذار بالقول كما جزم به السارردى وغيره فان اختلافاً فى إمكان
التخلص بدون ما دفع به صدق الدافع بهينه جزم به فى البحر قال الزركشي تبعاً للاذرى ولكن الحكم
كذلك فى المسائل * (فائدة) * العض بشاد مججمة اذا كان بجارحة وبفلاء مججمة اذا كان بغيرها نحو
عنات الحرب وعظ الزمان قالت عتبة أم سالم الطائي

لعمري لقد ما علفى الدهر عنة * فبالت أن لا تمنع الدهر جائئاً

وقولا هذا اللام اليوم اعقنى * فان أنت لم تفعل بعض الاصابع

(ومن نظر) بضم أوله (الى حرمه) بضم أوله وفتح ثانيه المهملين وبهاء الضمير الراجع لمن والمراد بمن
الزوجات والاماء والحارم (فى داره) المختصة بذلك أو غيره (من كوة) أى طاقه ومرفى الصلح انه باعق
الكاف وحكمهما (أو ثقب) بفتح المثلثة أوله أى خرق فى الدار وقوله (عدا) قديى النمار (فرماه) أى
رمى صاحب الدار من نظر الى حرمه حال نظره (بختيف) تقصد العين بمثله (كصاة فاعماه أو) ليرمعه (بل
أصاب قرب عينه فجرحه) فسمى الجرح (فسان هدر) نظراً للصعيدين لو اطع أحد فى بيتك ولم تأذن
له فخذفته بحصاة وفقات عينه ما كان عليك جناح وفى روايه صححه ابن حبان والبيهقى فلا قود ولاديه
والمعنى فيه المنع من المنار وسواء أكانت حرمه مستورة أو فى منطف أم لا لعموم الاخبار ولانه يرد سترها
عن الاعين وان كانت مستورة * (تنبيه) * شل قوله ومن نظر الرجل والمرأة عند نظرها ما لا يجوز
واختفى والمراق وهو كذلك فاقبل المراق غير مكاف ولا يستوفى منه الحدود فكيف يجوز رميه
أجيب بان الرمي ليس للتكليف بل لدفع المؤدة المنظر فاذا افرق بين المكاف وغيره فمن يحصل به
المؤدة ونخرج بقوله نظر الاعى ومن استرق السمع فلا يجوز رميه ما اذا ليس السمع كالمعرق الاطلاع
على العورات بقوله حرمه ما اذا كان فيها المالك وحده فان فيه تفصيلاً وهو ان كان مكشوف العورة فله
الرمي والا فلا فى الاصح وان اختار الاذرى الرمي معالفاً لعموم الحديث المار وما اذا كان فيها حائض
مشكلاً مستور العورة فانه لا يرميه كما قال البلقينى انه الاقرب وقال الزركشي ينبغي تخرجه على جواز المنار
اليه وهذا الوجه والضهير فى قوله فى داره راجع لمن له الحرم أما الناظر فلا فرق بين أن يكون الموضع الذى
يبالغ منه ملكه أو شارعاً أو غيره لانه لا يسلل له الاطلاع بقوله من كوة أو ثقب ما اذا انظر من الباب المفتوح

فلا يرميه لغيره صاحب الدار بفحجه ولا بد من تقييد الكوة بالصغيرة أما الكبيرة فكما لباب المفتوح وفي
معناها الشباك الواسع العين لتقصير صاحب الدار الآن يندره فيرميه كما صرح به الخاوي الصغير وغيره
ويؤخذ من التعليل أنه لو كان الفاضح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه جاز الرمي وهو ظاهر
وحكم الناظر من سطح نفسه والمؤذن من المنارة كالكوة على الاصح اذ لا تظر بها من صاحب الدار وبقوله
عند ما اذ لم يقصد الاطلاع كأن كان مجنوناً أو كان مخطئاً أو وقع نظره اتفاقاً فإنه لا يرميه اذ اعلم بذلك صاحب
الدار فان رماه وادعى الرمي عدم القصد فلا شيء على الرامي لان الاطلاع حصل والقصد باطن قال الرافي
وهذا ذهب الى جواز الرمي من غير تحقق القصد وفي كلام الامام ما يدل على المنع وهو حسن اهـ وظاهر
كما قال شيخنا أن ما ذكر ليس ذهباً لذلك اذ لا يمنع ذلك ان تحقق الامر بقرائن يعرف بها الرامي قصد الناظر
ولا يجوز رمي من انصرف عن النظر كالصائلي اذ ارجع عن صباه وبقوله بتخفيف التعليل كالخبر الكبير
والنشاب ويضمن ان رمي بذلك بالقصاص أو الدية نعم لو لم يجد غير ذلك جاز كتظهير في الصيال فيما اذا
أمكنه الدفع بالعصا ولم يجد الا السيف كما نبه عليه الزركشي ولو لم يتمكن رمي عينه أو لم يندفع برميته بالتخفيف
استغاث عليه فان لم يكن في محل غوث استحب أن يشده بالله تعالى ثم له ضربه بالسلاح وما رده و يستثنى
من اطلاقهم الناظر مورثان الاول مالو كان أحد أصوله الذين لا قصاص عليهم ولا حد قذف فلا يجوز
رميه كما قاله الماوردي والروى لأنه نوع حسد فان رماه وفقاه ضمن الثانية ما اذا كان الناظر مباحاً له
خطبة ونحوها بشرطه كما قاله الباقر وغيره واستباح الرمي المسالك وهل يجوز للمستعير رمي المعتبر
وجهان في أصل الروضة بلانرجح وقال الاذرى وغيره الاقوى الجواز ولو كان في داره خصوصية أو مسجد أو
شارع مكشوف العورة أو هو وأهله فلا يجوز رميه لان الموضوع لا يختص به وانحصه في الصحراء كالبيت
في البنيان وانما يجوز رمي الناظر (بشرط عدم محرم وزجسة للناظر) فان كان له شيء من ذلك حرم
رميه لان له في النظر شبهة كالايقع بسرقة المال المشتركة * (تنبيه) * الواو في عبارته بمعنى أو فان
أحدهما كاف ومثل الزوجة الامه ويرد على طرده مالو كان له هناك متاع فإنه لا يجوز رميه كما خبرناه في
الشرح والروضة وعلى عكسه مالو كان له هناك محرم ولكن متجدة فإنه يجوز رميه اذ ليس له النظر الى ما بين
سرتهم وأوركتهم أشار لاعتبار شرطين آخرين على مرجوح أحدهما ما تضمنه قوله (قيل و) (بشرط
عدم استئثار الحرم) فان كن مستترات بالنياب أو في متعلق لا يراهن الناظر لم يجوز رميه لعدم اطلاع
عليه والاصح عدم اشتراط ذلك لعموم الاخبار وحسب المادة النظر فقد يريد ستر حرمه عن الناس وان
كن مستترات والشرط الثاني ما تضمنه قوله (قيل و) بشرط (انذار) بحجة (قبل رميه) على قياس
الدفع بالاهون فالاهون والاصح عدم اشتراطه للحديث المار اذ لم يذكر فيه الانذار قال الامام ومجال
التردد في الكلام الذي هو موعظة وتنجيل قذيفه وقدا لا يفيد فأما ما يوثق بكونه دافعاً من نحو ياف
وزعقة مريجة فلا يجوز أن يكون في وجوب البداءة بخلاف قال الرافي وهذا حسن اهـ وهو ظاهر
فان قيل نصيب عدم وجوب الانذار بخلاف لما ذكره من أنه لو دخل شخص داره أو حجرة به غير
اذنه فإن له دفعه وان أتى الدفع على نفسه لم يضمنه لكن لا يجوز قبل انذاره على الاصح قال الرافي كسائر
أنواع الدفع أجب بان رمي المتطالع منصوص عليه كقطع اليد في السرقة ودفع الداخل بجهته فيه فلزم
سلوك ما يمكن وبهذا يطرق بين ما ذكره وما مر في تخليص اليد من عاضها من حيث أنه صلى الله عليه
وسلم لما أهدر ثنية العاض بنزع المعضوض يده من فيه لم يفصل بين وجود الانذار وعدمه ولو قتل شخص
آخر في داره وقال انما قتلتاه دفعا عن نفسي أو مالي وأنكر الرولى فعليه البينة بأنه قتله دفعا ولا يكفي قولها
دخول داره شاهر السلاح ولا يكفي قولها دخلت سلاح من غيرهم الا ان كان معروفاً بالفساد أو بينه
وبين القتل عداوة فيكفي ذلك للقرينة كما قاله الزركشي ولا يتعين صرب رجله وان كان الدخول بهما

لأنه دخل بجميع بدنه فلا يتعين قصد عضو بعينه ولو أخذ المئاع وخرج فله أن يتبعه ويقاومه إلى أن
يمارجه ولا يجوز دخوله بيت شخص إلا بإذنه ماله كان أو مستأجرا أو مستعيرا فإن كان أجنبيا أو
قريبا غير محرم فلا بد من إذن صريح سواء كان الباب مغلقا أم لا وإن كان محرما فإن كان ساكنا فمع
صاحبه فيه لم يلزمه الاستئذان ولكن عليه أن يشعره بدخوله بفتح أو شدة وطء أو نحو ذلك ليستتر
العريان فإن لم يكن ساكنا فإن كان الباب مغلقا يدخل الإباحة وإن كان مفتوحا وجهان والأوجه
الاستئذان (فروع) لو حال عيبه ومغصوب أو مستعارة على المالك فقتله دفعا لم يبرأ كل من الغاصب
والمستعير من الضمان إذا أثر بقتله دفعا ولو قطع يد صائل دفعا وولى بقتله قتل به لأنه حين ولى عنه
لم يكن له أن يقتله ولا يثني له في اليد لأن النفس لا تنقص بنقص البدن ولهذا لو قتل من له يدان من ليس
له اليد قتل به ولا يثني عليه ولو أمكنه الهرب من غل صائل عليه ولم يهرب فقتله دفعا ضمن بناء على
وجوب الهرب عليه إذا مال عليه إنسان وفي حل كل علم الفعل الصائل الذي تلف بالدفع إن أصيب
مذبحه وجهان وجه منع الحل أنه لم يقصد الذبح والا كل والراجح كما قال الزركشي الحل كجاء عليه كلام
الرافعي في الصيد والذباح (ولو هزروني) محجوره (ووال) من رفع اليه (وزوج) زوجته فيما
يتماق به من نشر زوجته (ومعلم) صغيرا تعلم منه ولو بإذن وليه (فضعون تعزيرهم) فإذا حصل
به هلاك فإن كان بضرب يقتل غالبا فالقصاص على غير الأصل والأفدية تشبه العتد على العاقلة لأنه
مشروط بسلامة العاقلة المقتصد والتأديب لا الهلاك فإذا حصل به هلاك تبين أنه جاوز الحد المشروع فإن
قيل لو ضرب الدابة المستأجرة أو الراتض لزمه إلى رياضة الضرب المعتاد فهلكت فإنه لا ضمان فهو لا كان
هنا كذلك أوجب بأن الدابة لا يستغنى عن ضربها وقد يستغنى عن ضرب الاتحى بالقول والرجح
فضعه * (تنبيه) * دخل في تعبيره مالا مدخله في الهلاك كويج غير الحمل والحبس والنقي
والصفعة الخفيفة لذكره قبل ذلك أن التعزير يكون بالحبس والصفع والتوبيخ ثم أطلق التعزير
هنا مع أن هذا ليس بمضنون قطعاً واقتصار المصنف على هذه الأربعة يخرج السيد في تعزير عبده فإنه
غير مضنون إذ لا يجب له شيء على نفسه وكذا لو أذن السيد لغيره في ضرب مملوكه بضربه فمات فإنه
لا ضمان كما نقلا عن البغوي وأقرأ واستثنى البلقيني من الضمان ما إذا استترف بما يقتضى التعزير
وطالب بنفسه من الوالى تعزيره فمزره فإنه لا ضمانه لأنه ينبغي كما قال ابن شهبة أن يقيد بما إذا عين له
نوع التعزير وقدره والزركشي الحاكم إذا عذر والممتنع من الحق المتعين عليه مع القدرة على أدائه
وتسمية ضرب الولي والزوج والمعلم تعزيراً هو أشهر الأصناف الثلاثة كما ذكره الرافعي قال ومنهم من يخص
لفظ التعزير بالامام أو نائبه وضرب الباقي بتسميته تأديباً لا تعزيراً (ولو جسد) الامام حيث كان له
الاستيفاء (مقدرا) بنص فيه كمدقذف فمات المحدود (فلا ضمان) بالاجتماع كما حكم ابن المنذر
لأن الحق قتلته سواء في ذلك الجلد والقطع وسواء جاده في حر أو برد فمطرب أم لا كما مر في آخر هذا
وسواء كان في مرض يرجى برؤه أم لا فإن قيل لا معنى لوصف الحد بالتقدير فإنه لا يكون إلا مقدراً أوجب
بأنه احتراز به عن حد الشرب إذا بلغ به ثمانين كأساً (ولو ضرب شارب بنعال ونياب) فمات (فلا
ضمان) فيه (على الصحيح) المنصوص كفى سائر الحدود والثاني يضمن بناء على أنه لا يجوز أن يضرب
هكذا بان يتعين السوط (وكذا أربعة سوطاً) ضربها الشارب الحرف فمات فلا ضمان فيه (على
المشهور) لأن العصابة أجمعت على أن يضرب أربعين جلدة ولأنه جلد يسقط به الحد فلا يتعلق به ضمان
كحد الزنا والذف والثاني فيه الضمان وصححه البلقيني لأن تقديره بالأربعين كإن باجتهاد وكذا عاله
الرافعي واهترض بأن في صحح مسلم عن علي رضي الله تعالى عنه جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين
فهو ثابت بالنص * (تنبيه) * محل الخلاف إذا منعنا السباط فإن جاوزناه وبغيره كما هو الأصح فلا ضمان

قوله كما صرح به المصنف في تعجيله وإذا أوجبنا الضمان ضمن الجميع وقيل النصف (أو) جلد الامام في حد
الشرب (أكثر) من أربعين جادة فمات (وجب نسقه) أي الأكثر (بالعدد) أي عدد الجادات نظرا
للازداد فقط وبسقط الباقي لان الضرب يقع على ظاهر البدن فهو قريب التماثل فيسقط الضمان على
عدد وفي إحدى وأربعين جادة جزء من إحدى وأربعين جزءا من البدن وفي عشرة خمس البدن وهكذا (وفي)
قول نصف البدن) لانه مات من مضمون وغيره وحرق على هذا الباقين وقال لم أنف على ترجع الاول
في كلام أحد من الاصحاب ولكن من حفظنا حجة على من لم يحفظنا واستشكل بعضهم الاول بان حصة
السوط الحادى والأربعين مثالا لتساوى حصة السوط الاول لان الاول صادف بدنا صحبها قبل أن يؤثر
فيه الضرب بخلاف الاخير فانه صادف بدنا قد ضعف بأربعين ولكن الاصحاب قطعوا النظر عن ذلك
(ويجوز ان في قاذف جاد أحد) عثمانين) فان في قول يجب نصف البدن والظاهر جزء من أحد
عثمانين جزءا من البدن * (تنبيه) * قوله أحد كذا هو في نسخة المصنف وذكره لارادة السوط وفي
المرح إحدى لارادة الجلدة وهو أولى لموافقة القرآن مائة جادة عثمانين جلدة ومحل الخلاف اذا ضربه
الزائد مع بقاء ألم الضرب الاول فان ضربه الحد كمالا وزال ألم الضرب ثم ضربه الزائد فمات ضمن دينه
كأما بالاختلاف (واستعمل) بامر نفسه وهو الحار البالغ العاقل كقَالَ البغوى والمأوردى وغيرهما
ولو سلمها (قطع ساعة) منه وهو بكسر السين وحكى فتحها مع سكون اللام وفتحها استخراج كهيئة الغدة
يخرج بين الجلد والحم يكون من الحصة الى البطيخة وله فعل ذلك بنفسه ومثاله لانه غرضنا في ازالة
الشرين (الا) ساعة (مخوفة) قطعها يقول اثنين من أهل الخبرة أو واحد كما يحسنه الاذرى (لا يخطر في
تركها) أصلا (أو لا يخطر في قطعها أكثر) منه في تركها فيمنع عليه القطع في هاتين الصورتين
لانه يؤدى الى هلاك نفسه وقد قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة أما الذى يخطر تركها أكثر أو
القطع والترك فيها سيان فيجوز له قطعها على الصحيح فى الاولى والاصح فى الثانية كفى الروضة وأصلها كما
يجوز قطعها لغير المخوف لزيادة رجاء السلامة مع ازالة الشين وان نازع الباقين فى الجواز عند استوائهما
وقال لو قال اطباء ان لم تقطع حصل أمر يفضى الى الهلاك وجب القطع كما يجب دفع الهلاكات ويحتمل
الاستصحاب اهـ وهذا الثانى أوضحه ومثل الساعة فيما ذكر وفيما يأبى العضو المتأكل قال المصنف
ويجوز الذى وقطع العروق للحاجة وبس تركه ويعتبر على المتألم تعجيل الموت وان عظام ألمه ولم يطقه لان
مرأه مرجوف أو ألقى نفسه فى شوق علم أنه لا ينجو منه الا الى ما تمع وعرف ورأه أهون عليه من الصبر على
أفاعل الحرق جازلانه أهون وضيقا لتبليد ان له قتل نفسه بغير اغراق وبه صرح الامام فى النهاية عن
والده وتبعه ابن عبد السلام (ولا بوجد) وان علا (قطعها) أى الساعة (من صبي) ويجنون مع
الخطر) فيه (ان زاد خطر الترك) على خطر القطع لان ما يلين صون ماله من الصياح فبذلك
أولى (تنبيه) أنهم كلامه المنع فيما اذا زاد خطر القطع ولا خلاف فيه وفيما اذا استوى الامر ان وهو
ما نقله لا تصححه عن الامام وأقره فان قيل قد مر فى المستقل أنه يجوز له القطع حينئذ فهلا كان هنا
كذلك كما قال به فى الكفاية أجب بان القبح محرم بنفسه وهما من غيره فاحتبط نفسه (لا
السامان) ولا غيره ما عدا الاب والجد كالوصى وذلك لانه يحتاج الى تناردقيق وفراغ وشقة تلمين
وكما أن للاب والجد تزويج البكر الصغيرة دون غيرها * (تنبيه) * قضية التعجيل أنه لو كانت الاموصية
جازله اذ لك وهو كما قال شيخنا ظاهر (وله) أى من ذكر من أب وجد (وليسامان) ولغيره من الاولياء
لا الاجنبى (قطعهما بالخطر) فيه لعدم الضرر ونزع الاذرى في يجوز ذلك للسامان وقال انه من تصرف
الامام وجرنا عليه أما الاجنبى فليس له ذلك بحال فان فعل وسرى الى النفس وجب عليه القصاص (و) يجوز
له أيضا لبقية الاولياء (فصدو حجارة) ونحوهما لا يخطر عند اشارة اطباء بذلك للصحة مع عدم الضرر

بخلاف الاجنبي لانه لا ولاية له ويؤخذ من ذلك ان الاب الرقيق والسفيه كلاجنبي كما يحسنه الاذرى (ولو
مان) الصبي والمجنون (بجائز من هذا) المذكور (فلا ضمان في الاصح) للامتنع من ذلك فيقتصر
المعنى والمجنون والثاني يصح على كل التزير اذا افضى الى التلف (ولو فسد سلطان بصي) أو مجنون
(مأموع) منه في حقه فسات (قدية مغلفة في ماله) لتعديبه * (تنبيهه) * لانه في التقييد بالسلطان بل
الاب والجد كذلك ولا قصاص على واحد منهم لشبهة الاصلاح والبيعة في الاب والجد ودخل في عبارة
المصنف ماله كان الحرف في القطع أكثر من الترك وهو كذلك وان قال الماوردي في هذا بوجوب القصاص
على السلطان (وما راجب بجهنم أمام في حد أو حكم فعلى عاقلته) كغيره من الناس (ولو في قول في بيت المال)
لا خطاه قد يكثر أكثر الفوائع يصير ذلك بالعاقلة * (تنبيهه) * محل الخلاف اذا لم يظهر منه تقصير
فان ظهر على أقام الحد على الحال وهو عالم به فألفت جنتنا فالعرة على عاقلته قطعها واحترز بجهنم
عما يتعدى فيه فهو فيه كاحاد الناس وبقره في حد أو حكم من خطئه فيما لا يتعلق بذلك فانه فيه كاحاد
الناس أيضا كما ادعى صيدا فاصاب آدميا فوجب الدية على عاقلته بالايجاب ويرد على المصنف الكفارة فانها
في ماله على الاول قطعاً وعلى الثاني على الاصح وقوله في حكم قديته التزير فانه كالحديث اكله اذا كان
الخطأ في النفس فان كان في المال فعولان أحد هما هو والوجه يتعلق بماله والثاني بيت المال (ولو حده)
أي الامام شخصاً (يشاهدان فبأمان دين) أو عدوين للمشهد عليه أو أصلاء أو ورعاً أو واسقين (أو
ذميين أو مرأهين) ومات المحدثون فارت (فان قصر) الامام (في اشتباها) بان تر كنه جملته كما
قاله الامام (فالضمان عليه) أي يقتصر منه ان تعدد لان المجهوم على القتل ممنوع منه بالايجاب وان
وجب المال فهو عليه أيضاً على عاقلته ولا في بيت المال وان لم يتعد فاضمان على عاقلته لاني بيت المال
* (تنبيهه) * لو قال غير مقبول الشهادة لشمل ماد كرم الصور ولو قال فبأمان كافرين لشمل الحرين
والستامين وان لم يتعلق بماضمان (والا) بان لم يقصر في اشتباها بل بحث وبذل وسعه (فالقولان)
في أن الضمان على عاقلته أو في بيت المال وقد مر توجيههما وان أظهرهما الاول ثم فرغ على القولين قوله
(فان ضمنت عاقلة) على الاظهر (أو بيت مال) على مقابله (فلارجوع على الذميين والعبدان) والفايقين
والمرأهين ومن ذكر بعدهم (في الاصح) المصوص لانهم يزعمون أنهم صادقون ولم يوجد منهم تعدد فيما
أثروه والثاني الرجوع عليهم لانهم غروا القاضي والثالث يثبت الرجوع للعاقلة دون بيت المال وعلى
الاول الرجوع على المتجاهر بالفسق بما عر له من حقه ان لا يشهد ولا ان الحكم بشهادته يشعر بتدليس
منه وتقرير بخلاف غير المتجاهر بذلك ولا يقال ان الذي كالتجاهر لان عقيدته لا تتخالف ذلك (تنبيهه)
أفهم كلاله أنه لا ضمان على المازكين وهو ما في أصل الرخصة عن العراقيين قبيل الدعوى لكن في أصله في
القصاص أن المازك كالأرجع يتعلق به القصاص والضمان في الاصح وهذا هو المعتبر كما قاله بعض
المتأخرين (ومن حجه) غيرهم (أو فسد باذن) معتبر كقول حاكم الحارثي أفاضل في فعل
وأضى للتلف (لم يضمن) ما تولد منه واللم يفته أحد هذا ان لم يفتي فان أضما أضمن وتعمله العاقلة
كما نص عليه الشافعي في الخائن قال ابن المذرو وأجمعوا على أن الطبيب اذا لم يتعد لم يضمن (وقتل جلاله
وضربه بامر الامام مباشرة الامام) القتل والضرب (ان جهل) الجلاله (ظلمه) أي الانعام (وشتمه)
فيتعلق الضمان بالامام قوداً ومالاً بالجلال لانه آله ولا بد منه في السياسة ولو ضمه ماله لم يتول الجلال أحد لكن
استحب الشافعي رضي الله عنه أنه أن يكفر مباشرة القتل قال الامام وهذا من النوادر لانه قاتل مباشر بخلاف
ولا يتعلق به حكم في القتل بغير حق (والا) بان علم ظلمه أو خطاه (فالقصاص والضمان على الجلاله)
وحده هذا (ان لم يكن) هناك (الكره) من جهة الامام لتعديبه اذ كان من حقه لمساءل الحال أن
يمنع اذ لماعة لخلق في معصية نعم ان اعتقد وجوب الطاعة في المعصية فالضمان على الامام لانه لما

يخفي نعله الأذرى والزركشى عن صاحب الوافى وأقرأه فان كان هناك اكراه فالضمان عليهما بالمال قطعا
وبالقصاص على الاظهر (تنبية) محل ما ذكر في خطا في نفس الامر فان كان في محل الاجتهاد كقتل مسلم
بكاقر وحرب بعد فان اعتقد أنه غير جائز أو اعتقد الامام جواز مدون الجلاذ فان كان هناك اكراه فالضمان
عليهما والا فعلى الجلاذ في الاصح وان اعتقد الجواز فلا ضمان على أحد وان اعتقد الامام المنع والجلاذ
الجواز فقبل بينائهم على الوجهين في عكسه وضاع الامام لان الجلاذ مختار عالم بالخال والامام لم يفرض اليه
النظر والاجتهاد بل القتل فقط فالجلاذ كالمتقل كذا في الروضة وأصاها واماضها جزم به جمع ولو أسرف
المعز مثلاً وأظهر منه قصد القتل فعاق به القصاص أو الدية المغلظة في ماله (ويجب ختان المرأة بحزبه)
أى قطعه (من اللحمة) الكائنة (بأعلى الفرج) وهى فوق نقبة البول تشبهه عرف الديك فاذا قطعت
بقي أصلها كالنواة ويكفى قطع ما يقع عليه الاسم قال في التحقيق ونقله أفضل لما روى أبو داود وغيره أنه
صلى الله عليه وسلم قال للخنثاء ٧ اسمى ولا تنهكى فان ذلك أحضى للمرأة أى أكثر لماء وجهها ودمه وأحب
للعمل أى أحسن في جباها (و) ختان (الرجل بقطع ما) أى جادة (تغلى حشفته) حتى تظهور
كلها فلا يكفى قطع بعضها ويقال لتلك الجلدة القلفة وقوله (بعد البلوغ) ظرف ليجب ويكون بعد العقل
أيضا واحتمال الختان أمار جو به فاقوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا وكان من ملته
الخنثان في الصحيحين انه اثنان وعمره ثمانون سنة وفي صحيح ابن حبان والحاكم مائة وعشرون سنة وقيل
سبعون سنة ولانه قطع جزء من البدن لا يتخلف تبعه فلا يكون الا واجبا كقطع يد السارق واحترز بالقيود
الاول عن الظاهر والشعر وبالثاني عن القطع لا كالة ولانه يجوز كشف العورة من غير ضرورة ولا
مداءة فلا يلزم بسبب لما جاز ولانه صلى الله عليه وسلم أمر بالختان رجلا أسلم فقال له ألقى عنك شعر السكفر
واختنن والامر للوجوب خرج القاء الشعر بدليل في في الختان تغلي لا الخلفة الامر وقيل هو سنة لقول
الحسن قد أسلم الناس ولم يختنوا وقيل واجب لذ كورسنة للأنث قال المحب الطبري وهو قول أكثر أهل
العلم وأما كيفية فكاذ كره المصنف ولولم يمتحنوا أجزاءه * (فائدة) * أول من اختنن من الرجال إبراهيم
صلى الله عليه وسلم ومن الأنثاء حارضى الله تعالى عنها * (تنبية) * خلق آدم يمتحنوا ولدت من الأنبياء يمتحنوا
ثلاثة عشر شيث ونوح وهود وصالح ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا وعيسى وحفظه
ابن صفوان وفيه ما يمتحن صلى الله عليه وسلم لكن روى ابن عساكر عن أبي بكر موقوفا أن جبريل ختن
النبي صلى الله عليه وسلم حين طهر قلبه - وروى أبو عمرو في الاستيعاب عن عكرمة عن ابن عباس أن عبد
المطلب ختن النبي صلى الله عليه وسلم يوم سابعه وجعل له مأدبة وسماه محمدا وخرج بالبالغ الصغير بالعاقل
المجنون ومن يعتقه من لا يعتقه له لأن الاو ايسر من أهل الوجوب والثالث يقتضيه ولا يجوز ختان
ضعيف خلقة يخاف عليه منه فيترك حتى يغاب على الظن سلامته فان لم يخف عليه منه استحب تأخير من
يعتقه له قال الباقرى وهذا شرط لاداء الواجب لأنه شرط للوجوب وبالمراة والرجل الخفى المشكل فلا
يجوز ختانها معا لقتال الجرح لا يجوز بالمثل هذا ما صححه في زيادة الروضة وقيل يجب ختان فرجه بعد بلوغه
ليتوصل الى المستحق وقال ابن الرغفة انه المشهور وعلى هذا قال المصنف رحمه الله ان أحسن الختن ختن نفسه
والا ابتاع أمة تختنه فان عجز عنها تولاه الرجال والنساء لا ضرورة كالتأبيب ومن له ذكران عاملان يجب
عليه ختنهما وان كان أحدهما عاملا فقط وجب عليه ختنه فقط وان شئت فالقياس أنه كالخنثى وهل
يعرف العمل بالجماع أو البول وجهان جزم في الروضة في باب الغسل بالثاني ورجه في التحقيق (ويندب
تجليله) أى الختان (في سابعه) أى يوم الولادة لما رواه الحاكم عن عائشة رضى الله عنها أنها صلى الله
عليه وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من ولادتهما وقال صحيح الاستاد ولا يحسب يوم الولادة من
السبعة كما صحه في الروضة وان صح في شرح مسلم أنه يحسب وانما يحسب يوم الولادة منها في العقيقة وحاق

الرأس وتسمية الولد في الحنفية من الالم الحاصل به المناسب له التأخير المفيد للقوة على نموله وقيل لا يجوز في السابع لان الصغير لا يملكه ولا اليهود يملكونه فلاولى مخالفتهم وجوز على ذلك في الآباء وعلى الاول بكرة قبل السابع كيجزم به في الحقيقة وقال الماوردي ولو أخره عن السابع استحب أن يحتن في الأربعين فان أخره عنها في السنة السابعة لانه الوقت الذي يؤمر فيه بالعاهارة والصلاة (فان ضعف) الطفل (عن احتتماله) في السابع (أخر) نعمنا على أن يحتمله لزوال الضرر (ومن خفته) من ولى أو غيره (في) من لا يحتمله) فمات (لزمه قصاص) ان علم أنه لا يحتمله لتعديه بالجرح الممات لانه غير جائز في هذه الحالة قتلها فان ظن احتتماله كان قتاله أهل الحسرة يحتمله فمات فلا قصاص ويجب دية شبيهة بالعدم كاحتتماله المركشي (الارادها) وان علاختته في فس لا يحتمله فلا قصاص عليه للبعوضة ويجب عليه دية مماثلة في ماله لانه عود محض * (تنبيه) * السيد في ثمان رقية لاصحان عليه والمسلم في ثمان كادر لا قصاص عليه (فان احتمله وخفته ولى) فمات (فلا ضمان) عليه (في الاصح) لانه لا بد منه والنقطة من أسهل من التأخير لما فيه من المصلحة والثاني يضمن لانه غير واجب في الحال فليجرب الا بشرط سلامة العاقبة * (تنبيه) * يشمل قوله ولى الاب والجد والخالكم والقيم والوصى وهو كذلك واقتضى كلامه أن من ليس بولى يضمن قتلها قال الاربعي وبه صرح الماوردي وغيره ونص عليه في الام لتعديه بالمهلك فيقتض منه قال الزركشي الاداء فبذلك اقامة الشعار فلا يجه القصاص لان ذلك يضمن شبهة في التعسدي واؤيد ماد كره المعوى في قتله يد السارق فييران الامام اه والبالغ المحذور عليه بسفه ملحق بالصغير كما صرح به صاحب الوافي والمستقل اذا ختمه بانه اجنبى فمات فلا ضمان (وأجرت) أى الحنفية وباقى مؤنه (في مال المحتون) المرد كرا كان أو أنثى صغيرا أو كبرا لانه مصلحته ولشبهه تعليم الفاشحة فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقة وفي وجهه أنهم على الوالد أما الرقيق فاجرتة على سيده ان لم يكن من الكسب لها * (تنبيه) * يحسب الامام البالغ العاقل على الحنات اذا احتمله وامتنع منه ولا يضمنه حتى ان مات بالحنان لانه مات من واجب فلو أجبره الامام فحن أو ختمه أب أو جد في حر أو برد شديد فمات وجب على الامام دون الاب والجد نصف الضمان لان أصل الحنات واجب والهالك حصل من مستحق وغيره وبفارق الجدل بان احتتماله الى الامام فلا بد ولا يواحد بما يرضى الى الهلاك والحنات يتولاه المحتون أو والده غالبها اذا تولاه هو بشرط جهه عليه عاقبة سلامة العاقبة وبذلك عرف الفرق بينه وبين الوالد في الحنات ومن مات بتغير ختان لم يحتن في الاصح وقيل يحتن الكبير دون الصغير وقطاع السرة من المولود واجب على الولي ليعتصم بالعلم من الخروج قاله ابن الرقعة حكاه وتعليلها ولم يقله عن أحد وهو ظاهر وفي كتاب المدخل لابن الحاج المالكي أن السنة في ثمان الذي كور اطهاره وفي ثمان الاماث انفاؤه

* (فصل في ضمان ما تنافه البهائم) * (من كل مع دابة أو دواب) سواء كان ماله كما أمه ستأجرا أم مودعا أم مستعيرا أم غاصبا (ضمن انلاهما) بيدها أو رجاها أو غير ذلك (نفسا ومالا بلا دنهارا) لانها في يده وعليه تهديها وسدنها ولانه اذا كان معها كان معها ما تنافه باليه والانسب اليها كالسكب اذا أرسله صاحبها وقتل الصيد هل وان استرسل بنفسه فلا ضمانا كجنايته سواء كان ساقطها أم فائدها أم راكبها ولو كان معها سائق وفائد فالضمان عليه ما نصنفين ولو كان معها سائق وفائد مع راكب فهو هل يحتص الضمان بالراكب أو يجب انلاهما وجهان أرجحهما الاول كما صرح به الروباني وغيره واقتضاء كلام الراعي وجزم به ابن المقرئ ولو كان عامرا راكبا فهو هل يجب الضمان عليه ما أو يحتص بالاول دون الرديف وجهان أو جههما الاول لان اليداهما * (تنبيه) * حيث أطلقوا الضمان للنفس في هذا الباب فهو على العاقلة كقهر البسرو صاب الحجر كقتله في آخر الباب عن البعوى وأقراء وأنهم قول المدف مع دابة انها داباته وألفت شيئا لاصحان وهو كذلك بل جزمها

عن يده وأورد على قوله من كان مع دابة ما إذا كانت معه في مسكنه قد دخل فيه انسان فرحمته أوعضة
فلا ضمان فلوقال في الطريق لم يرد وأورد على قوله نفسا وما لا صيد الحرم والاحرام وشجر الحرم فأن
يضمنه وليس نفسا ولا مالا ورد بانه لا يخرج منه ما هو لم يقل لا شيء فلا يرد ذلك ويستثنى من اعادة
صور احداها لو أركبها أحسن بغير إذن الولي صيبا أو جرحنا فأنلف شيئا فالضمان على الاجنبي ثاني
لوركب الدابة فخصها انسان بغير إذنه كقائد البعوى فرمحت وأتلفت شيئا فالضمان على الناحس وقيل
عليه ما أن اذن الراكب في الشخص فالضمان عليه ما نالها ولو غلبته دابته فاستقبلها انسان فردها فأنلف في
انصرافها شيئا ضمنه الراذ رابعها الوضعت الدابة ميتة فأنلف بها شيء لم يضمنه وكذلك سقط هو ميتا على
شيء وأنلفه فالضمان عليه قال الركني وينبغي أن يلحق بسقوطها ميتة سقطها بمرض أو عارض
ريح شديد ونحوه خاصها لو كان الراكب لا يقدر على ضبطها فعضت اللجام وركبت وأفسا فهل
يضمن ما أنلفته قولان وقضية كلام أصل الروضة في مسئلة اصطدام الراكبين ترجيح الضمان به
عليه الباقي ونحوه سادسها لو كان مع الدواب راع فهاجت ربح وأطلم النار فتفرقت الدواب
ورفعت في زرع فأنلفته فلا ضمان على الراعي في الاظهر للعامة كقولنا بغيره أو أنفقت دابته من يده
فأنلف شيئا بخلاف ما لو تفرقت الغنم لغنومه فيضمن ولوركب مسي أو بالغ دابة انسان بلا إذنه فغلبته
فأنلف شيئا ضمنه قال الامام ومن ركب الدابة الصعقة في الاسواق أو ساق الابل غير مطورة فيها
ضمن ما أنلفته لتقصيره بذلك * (فرع) * لو انتفخت فتكسر بسببه شيء لم يضمنه بخلاف طفل
سقط على شيء لأن له فعلا بخلاف الميت (ولو بالثب أو رانت) بثلاثة (بطريق) ولو وانفة (فأنلف
به نفس أو مال فلا ضمان) لأن الطريق لا يخلو عن ذلك والمنع من الطريق لا يسيل اليه * (تنبيه) *
ما جزم به من عدم الضمان كذا هو في الشرح والروضة هنا والظاهر في كتاب الحج فخر ما فيه بالضمان
ونص عليه في الام لان الارتفاق بالطريق مشروط بإسلامة العاقبة كالخراج الجناح والروشن الى
الطريق وهذا ما عليه الاصحاب والاول احتمال للامام فانه نقل في باب وضع الحجران من كان مع دابة
ضمن ما أنلفه يؤولها في الطريق لانه سبب من جهته ثم أبدى احتمالا لنفسه بعدم الضمان
ثم انه جرى على احتماله هنا وجزم به فتبعه الغزالي والرافعي وغيرهما قال الأذري وما جزم به هنا
تبعها للامام لا يشكر انتحاره ولكن المذهب نقل اه ومن هنا قال الباقي عدم الضمان فيما نال
بركض معتاد بحث للامام بناء على احتماله المذكور والذي يقتضيه قياس المذهب الضمان وإطلاق
نصوص الشافعي والاصحاب فاضية اه ثم محل الضمان في الطريق إذا لم يقصد المار فلو مشى قصدا
على موضع الرش أو البول فأنلف به فلا ضمان كما ذكره الراعي أيضا هناك واحذر زبقة قوله بطريق
بحال وقوع ذلك في مسلكه فلا ضمان كما نص عليه في المختصر وذكره الرافعي في باب موجبات الدية (وبحذر)
راكب الدابة (عما لا يعتاد) فعلة له (كرخص شديد في وحل) يفتح العلماء (فان خالف ضمن ما تولد منه)
لتعديه وفي معنى الرخص في الوحل الرخص في مجتمع الناس كما أشار اليه في البسيط واحترز بالرخص
الشديد عن الشيء المعتاد فيه فلا يضمن ما يحدث منه فلو ركضها كالعادة ركضا ومجرا لا طارت حصاة
لعين انسان لم يضمن قال الأذري والظاهر ان هذا التخصيص انما أتى على طريقة الامام أما على
طريقة الجمهور فيضمن في الحالين وقد مر مثل ذلك عن الباقي * (تنبيه) * قول المصنف
عما لا يعتاد يقتضي ان سوق الاغنام لا يضمن بنالها شيئا لأنه معتاد وهو وجه حكاه ابن كجب في الغنم دون
الابل والبقر والمشهور كما قاله الرافعي إطلاق الحكم في البهايم من غير فرق بين حيوان وحيوان (ومن
حل حطبا على ظهره أو) على (بهيمة) لابل أو ثمارا (نقل بناء) لابل أو ثمارا (فسقط ضمنه)
لوجود التلف به أو فعل دابته المنسوب اليه * (تنبيه) * يستثنى من ذلك ما إذا كان مستحقا الهدم

ولم يلف من الاشارة كماله الاذرى قال الزركشى وقضية كمالهم تسوير المسئلة بما اذلسه باقى
الحال ولو وقف ساعة ثم ساعا فمكن استدشنة الى جدار الغير فلا يضمن اه وهو ظاهر اذا لم ينسب
السوط الى ذلك الفعل (وان دشل سوة) مثلا بذلك للمحاب (فتلقبه نفس أو مال ضمن) ما تألف
به (ان كان) هناك (زحام) بكسر الزاى سواء أ كان صاحب الثوب مستقبلا أو مستدبرا لا يضمن
بما لا يعتاد (فان لم يكن) زحام (وتعرق) به (ثوب) مثلا (قلا) يضمنه لان التقصير عن صاحب
الثوب اذ عليه الاحتراز (الثوب انعمى) ولو مقبلا (و) الاثوب (مستدبر البهيمه فيجب تنبيهه)
أى كل منهما فان لم ينهه ضمنه لتقصيره وان نهه وأمكنه الاحتراز ولم يحترز فلا ضمان وألحق البغوى
وغیره بما اذا لم ينهه، ما لو كان أصم وبلىح بالاعمى معصوب العين لرد ونحوه كما ذكره المصنف
(تنبيه) * يحمل صما جميع الثوب اذا لم يكن من صاحب الثوب جاذب فان علق الثوب
فى الحجاب فجذب صاحب به وبذبه البهيمه فعلى صاحب الدابة نصف الضمان كالأحق وطى مداس
سابق فانقطع فإنه يلزمه نصف الضمان لانه انقطع مع بطله وفعل السابق قال الراعى وينبى ان
يقال ان انقطع مع وخير السابق الضمان على الاحق أو قدم مداس الاحق فلا ضمان على السابق
ولو دشل فى غير وقت الزحام وتوسط السوق تحدث الزحام فالتجبه كمال الزركشى الحاقه بما اذا لم يكن
زحام لعدم تقصيره كالأحق حدث الرنج وانخرجت المال من الثقب لا قطع فيه بخلاف تعريضه لاربع
الهابة وقيد الامام والغزلى وغيرهما البصير المقبل بما اذا وجد متعرقا وقضيته أنه اذا لم يجد متعرقا
وعدم عناية يضمن لانه فى معنى الزحام نه عليه الزركشى (و) صاحب البهيمه (انما يضمن) أى
ما تألفه بهيمته (اذا لم يقصر صاحب المال) فيه (فان قصر بان وضعه) أى المال (بطريق أو عرضه
لادابة) فلا يضمنه فإنه المضيع لماله وألحق به القفال فى قتاله ما اذا كان يمشى من جهة وجار
الحجاب من أخرى فله على جانب الجار وأراد أن يتقه دم الجار فتعلق ثوبه بالحجاب وتعرق قسلا
ضمن على السابق لانه جنى عموده على الحجاب (تنبيه) * قدیم قول المصنف سابقا من كان معه
دابة قوله هنا (وان كانت الدابة وحدها فانلفت زرعاً أو غيره ثم ارالم يضمن صاحبها أو لا ضمن)
للتقصير بارسالها لیسلا بخلافه نهار الغدير الصحيح فى ذلك رواه أبو داود وغيره وهو على وفز
العادة فى حلق الزرع ونحوه نهارا والدابة لیسلا ولو تود أهل البادرسال البهائم أو حلق الزرع لیسلا
دون النهار انكمس الحكم فيضمن مرسلها ما تلفته ثم ارادون الیسل اتباعا لعمى الخبر والعادة ومن
ذلك يؤخذ ما يحتمل الباقي انه لو حرت عادة بحفظها لیسلا ونهارا ضمن مرسلها ما تلفت ماعا
(تنبيه) * يستثنى من عدم الضمان نهارا سواء وحدها ما اذا ربا الدابة فى الطريق على بابها أو
غيره فالتلف شيئا يملز السهمان ماعا وان كان الطريق واسعا على انصح المصوص لان الارتفاق
به مشروط بسلامة العاقبة كاشراخ الجراح نعم ان رباعها فى المتسع بامر الامام لم يضمن كما لو حفر بترابه
لمصلحة نفسه فله القاهى والبغوى فانها ما اذا كانت المراعى متوسطة المزارع وكانت البهائم
ترعى فى حريم السواقي فيجب ضمان مانفده اذ ارساها بلا راع على المذهب لاعتناء الراعى فى شغل
ذلك فانها ما اذا أخرجهما عن زرعه الى زرع غيره فانلفته ضمنه اذ ليس له أن يبق ماله بحال غيره
فان لم يمكن الا ذلك بان كانت مخوفة بزراع الناس ولا يمكن اخراجها الا باذخالها مزرعة غيره تركها فى
زرعه وغرم صاحبها ما تلفته رابعها ما اذا أرسلها فى الباد فانلفت شيئا فله يضمنه ماعا لمصلحة الباد
خامسة ما لو تكررت الموانى بالنهار حتى عجز أصحاب الزرع عن حفظها فغنى فيه الماردى وجهن راع
البلقنى منهم ما وجوب الضمان على أصحاب الموانى لخروج هذا من مقتضى العادة وهى المستمرة على
الاحد سادسها ما لو أرسل الدابة فى موضع معصوب فانشرت منه الى غيره فانسدته كان مضموها على من

أرساله ولو كان نهرا قاله الباقيني واستشهد له بقول القاضي الحسين ان اذا اذله في ملك الغير وسواء كان
ايلا أم نهرا فهو مضمون لانه متعدي ارساله سابعها وأرسل الدابة المودوعة فانلفت ولو نهرا الزم المرسل
الضمان ان لم يكن معها أجبر بحفظها ثامنها الواسع تأجر رجلا يحفظ دوابه فانلفت زرع ايلا أو نهرا فعلى
الاجير الضمان كحكمه الرافعي عن فتاوى البغوي وعلاه بان عليه حقه في الوقتين ثم قال وفي هذا الوقت
ويشبهه أن يقال عليه حقه بان يجب ما يحفظه المالك قال المصنف في زيادة الروضة ينبغي أن لا يضمن
الاجير والمودع اذا اتلفت نهرا لان على صاحب الزرع حفظ نهرا وافتراط الاجير انما يؤثر في ان
مالك الدابة يضمنه اهـ وحيث وجب الضمان فهو على مالك الدابة قال الامام ولم يعاقر الضمان بركة
البهائم كما عاقره بركة العبد لان الضمان فيما تلفه البهيمة بحال على تقصير صاحبها والعبد ذمة بالتزم
ويستثنى من الدواب الخنازير وغيره من الطيور فلا ضمان بان تلفها مطلقا كما حكمه في أصل الروضة عن
ابن الصباغ وعلاه بان العادة ارساله ويدخل في ذلك النخل وقد اتفق الباقيني في نخل لانسان قتل رجلا
لا سخر بدم الضمان وعلاه بان صاحب النخل لا يمكن ضبطه والتقصير من صاحب النخل ثم استثنى المصنف
من تضمن المالك لنبلا ما تضمنه قوله (الا أن لا يفرط) صاحب الدابة (في ربطها) لئلا بان أحكمه
فانخل أو عاقر الباب عليها فتقبحه اص أو انه يدم الجدار فخرجت لئلا فانلفت زرع الغير فلا ضمان لعدم
التقصير منه وكذا لو دخلا في موضع بعد لم تجر العادة بردها منه الى المنزل لئلا كحكمه الباقيني عن الدارمي
والقاضي الحسين (أو) فرط في ربطها السكن (حضر صاحب الزرع ونهرا في دفعها) عنه حتى اتلفت
فلا يضمن على الصحيح وان أشعر كلامه بالجزم به لتقر بطلان فان كان زرع محفوظا بمزارع الناس ولم يمكن
اخراجها الا بدخالها مزرعة غيره لم يجز له أن يبق مال نفسه بمال غيره بل يصبر ويقرم صاحبها كما سرت
الاشارة اليه (وكذا ان كان الزرع في) مكان (مخروط له باب تركه) صاحبه (مفتوحا) فلا يضمن
مالها ولو لئلا (في الاصح) لانه مقصر بعدم غلقه والثاني يضمن لخالفه العادة في ربطها لئلا * (فروع) *
لو ألفت الرمح في حجره ثوبه لا القاء ضمنه لتركه الواجب عليه فليس له الى المالك ولو ان نائبه فان لم يجده
فالخاكم ولو دخلت دابة الغير ملكه وجب عليه رد مالها لان كان المالك هو الذي سببها فيحمل
قولهم فيما سخر أجبرهم من زرعهم ان لم يكن زرعهم محفوظا بزرع غيره على ما اذا سببها المالك أما اذا لم يسببها
فيضمنها سخرها ان حقه أن يسلمها المالكها فان لم يجده فالى الخاكم ولو سقط شيء من سباع غيره يريد أن يقع
في ملكه فدفعه في الهاو وحتى وقع خارج ملكه لم يضمن كقوله البغوي في فتاويه ويدفع صاحب الزرع
الدابة عن زرعهم دفع الصائل فان تعبت عنه لم يجز اخراجها عن ملكه لان شغلها مكانه وان كان فيه ضرر
عليه لا يبيع اضاعة مال غيره ولو دخلت دابة ملكه فربحته فمات فكأن تلفها زرعهم في الضمان وعدمه فيفريق
بين الليل والنهار ولو دخل متاعه في مغارة على دابة رجل بلا اذن منه وغاب فألقاه الرجل عنها أو أدخل دابته
زرع غيره بلا اذن منه فأخرجها من زرعهم فوق قدر الحاجة فضاعت في الضمان عليه لهسما وجهان
أحدهما وهو الاوجه لا تعدى المالك وان قال بعض المناظرين الاوجه الثاني وهو الضمان لعدم
الاهل بالتصنيع (وهرة تلف طيرا أو طعما) أو غيره (ان عهد ذلك منها ضمن مالها) أي صاحبها
الذي يؤمنها ما أتلفته (في الاصح لئلا) كان (أو نهرا) كما يضمن مرسل السكب العقور ما يتلفه لان
مثله قد ينبغي ان تربط ويكف شرها وكذا كل حيوان موانع بالتعدى كالجمل والحمير الذين عرفوا بعقر
الدواب واتلفها والثاني لا يضمن لئلا نهرا لان العادة لم تجز بربطها وقضية هذه العادة أنه لو كان الحيوان
مقتدر سائر بطا عادة فتركه ضمن ما يتلفه قطعاً وبه صرح الاصطخري والمراد تعهد المالك ونحوه ذلك
منه لانه حينئذ مقصر بارساله (والا) بان لم يعهدهم منها اتلاف ما ذكر (فلا) يضمن (في الاصح) لان
العادة حفظ الطعام عن الاربابها والثاني يضمن في الليل دون النهار كالدابة ولو هلك في الدفع عن خنازير

وتعوه فهو راضيا بها ولو أخذت حيامة وهي حية جاز قتل اذنم او ضرب فها الترساء اقتدفع ودفع الصاع
بالانسف فالانسف ولو ارادت ضاربة فسد فقل يجوز قتلها في حال سكوتها ووجهان أحدهما ما ربه قال
الاقفال لا يجوز لان ضررها عارضة والتحرز منها سهل وجوز القاضى قتلها في حال سكوتها المطاع لها
بالفواسق الخمس فيجوز قتلها ولا يتعص بحال ظهور الشر ولا يجري المالك عليها ولا ترتيد ولا اخذ مناص
فيها (تتبعه) هـ سكتوا عن ضبط العادة قال الدميري والظاهر انه يأتي فيه الخلاف سرتين أو ثلاثة كقول
الكتاب المعلوم (خاتمة) لو دخلت برة مثلامسية مثل شخص فانسجها من موضع يعسر عليها الخروج منه
فناثختها ولو ضرب شجرة في ملكه ليقطعها وعلم أنها اذا سقطت تسقط على غائل من ذلك وإن لم
القاطع به فسقطت عليه فالغنة صمنه وان دخل ملكه بغير اذنه فان لم يعلم القاطع بذلك أو علم به وعلم به
ذلك الانسان أيضا أو لم يعلم به لكن أهله القاطع به أو لم يعلم به لم يضمنه اذا تقصير منه ولو حل قيد دابة
غيره لم يضمن ما تنافع كونه قب الحرز وأخذ المال غيره وسئل القفال عن حبس الطيور في أقفاص لم يسمع
أسواتهم أو غير ذلك فاجاب بالجو اذا نهدها مالكها بما يحتاج اليه لانها كالبيمة تربط ولو كانت بدارة كلب
عقور أو دابة جوح ودخلها شخص بآذنه ولم يعلم بالحال فوضعه السكاب أو رخصته الدابة ضمن وان كان
المدانل بسيرا أو دنسها بلاذن أو علمه بالحال فلا ضمان لانه ان سبب في هلاك نفسه ولو اختلفت الدابة
المستعارة أو المبيعة قبل قبضه أزرعها لئلا يسلكها صمنه المستعير والبايع لان في يدهما أو انظمتها في غيرهما
فان كان الزرع للبايع لم يضمنه وان كان غنما لادار لانها آتلفت ملكه وبه يربط ايضا لئلا يضمن بذلك كقوله
(كتاب السير) هـ

بكسر السين وفتح المثناة التحتية جمع سيرة بسكونه وهي السنة والعارفة وغرضه من الترجمة ذكر الجهاد
وأحكامه وعدهل عن الترجمة أو يقتل المشركين كما ترجم به بمشهم الى السير لان الجهاد متعلق من سيره
على الله عليه وسلم في غزواته والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وهو تلو
المشركين كافة واقتلواهم حيث وجدتموهم وأخبار كغير الصحيحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله
الا الله وخبر مسلم لغدوة أو روضة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وقد جرت عادة الاصحاب تبعا للامام
الشافعي رضي الله عنه أن يذكر واما مقدمة في صدر هذا الكتاب فلذكر نبذة منها على سبيل التبرك فنفول
بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين في رمضان وهو ابن أربعين سنة وقيل ثلاث وأربعين وأمنت
به خديجة رضي الله عنها ثم بعد هاقبل على رضى الله عنه وهو ابن تسع وقيل ابن عشر وقيل أبو بكر وقيل
زيد بن حارثة رضي الله تعالى عنهم ثم أمر بنبلبغ قومه بعد ثلاث سنين من بعثته وأول ما رضى الله عليه
بعد الانذار والدعاء الى التوحيد من قيام الليل ما ذكر في أول سورة المزمل ثم نسخ عن آخرها ثم نسخ
بالصالحات الخمس الى بيت المقدس ليلة الاسراء بكة بعد النبوة بعشر سنين وثلاثة أشهر ليلة سبع وعشرين
من رجب وقيل بعد النبوة بخمس أو ست وقيل غير ذلك ثم أمر باستقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد
الهجرة بسنتين تقريبا وفرض الزكاة بعد الصوم وقبل قبله وفي السنة الثانية قبل في نصف شعبان وقبل
في رجب من الهجرة حوت القبلة وفيها فرضت صدقة الفاروق فيها ابتداء على الله عليه وسلم صلاة
عيد الفطر ثم عيد الاضحي ثم فرض الحج سنة ست وقبل سنة خمس ولم يخرج على الله عليه وسلم بعد الهجرة
الا حجة الوداع سنة عشر واعتبر أو ما (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعد
الهجرة (فرض كفاية) أما كونه فرضا بالاجماع وأما كونه على الكفاية فلهو تعالى لا يسبئوى
القاعدون من المؤمنين غير أولى الضمير الى قوله تعالى وكلا وعد الله الحسنى ففاضل بينه وبين
المهاجرين والقاعدين ووعد كلا الحسنى والعاصي لا يؤمدهما ولا يفاضل بين ما جاور وما ذر وما قبل
الهجرة فكان ممنوعا أول الاسلام من قتال الكفار ما مؤذبا لهم على الادى وكذلك من تعبه قوله

تعالى اتبأون في أمركم الآية ثم هاجر إلى المدينة بعد ثلاث عشرة سنة من مبعدهم وقيل بعد عشرة في يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول فأقام بها عشر بالاجماع ثم أمر به إذا ابتدئ به بقوله تعالى وفاتوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ثم أبيع له ابتداء في غير الأشهر الحرم بقوله تعالى فإذا انسحبت الأشهر الحرم الآية ثم أمر به من غير تقييد بشرط ولا زمان بقوله تعالى واقتلوهم حيث ثقتهم وهم وقد غزا صلى الله عليه وسلم سبعة وعشرين غزوة فأنزل فيها في تسع سنين كما حكاه المأوردى في مسلم عن زيد بن أرقم أنه صلى الله عليه وسلم غزا تسع عشرة وبعث صلى الله عليه وسلم سرايولم يتفق في كل ما اقتال فلان كرم من غزواته صلى الله عليه وسلم أشهرها في السنة الأولى من هجرته لم يغز وكانت غزوة بدر الكبرى في الثانية واحدة ثم بدوا العمري ثم بني النضير في الثالثة والخندق في الرابعة وذات الرقاع ثم حومة الخندق وبني قريظة في الخامسة والحديبية وبني المصطلق في السادسة وخيبر في السابعة وموتة وذات السلاسل وفتح مكة وحنين والطائف في الثامنة وتبوك في التاسعة على خلاف في بعض ذلك والانبيا معصومون قبل النبوة ومن الكفر لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال ما كفر بالله نبي قط وفي معصيتهم قبلها من المعاصي خلاف وهم معصومون بعدها من الكبائر ومن كل ما يرى بالمرء أو كذا من الصغائر ولو سهاوا عند المحققين الكرامتهم على الله تعالى أن يصدر عنهم شيء منها أو تأولوا الظواهر الواردة فيها أو جاوزوا أكثر من صدورها عنهم سهاوا لا الدلالة على الخسة كسر قلائمة قال في الروضة واختاروا أهل كان صلى الله عليه وسلم قبل النبوة يتعبد على دين إبراهيم أو نوح أو موسى أو عيسى أو لم يلتزم دين أحد منهم والخيار أنه لا يجزم في ذلك بشيء لعدم الدليل انتهى وصحح الواحدي الأول وعزى إلى الشافعي واقتصر الزايعي على نقله عن صاحب البيان وتوفي صلى الله عليه وسلم حتى يوم الاثنين لاثني عشر خات من ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة (وقيل) كان إليها في عهده صلى الله عليه وسلم فرض (عين) لقوله تعالى انظر واخطا فقالان لا تنفروا به ذكركم مذبأبا إليها وقائله قال كان القاعدون حراسا للمدينة وهو نوع من الجهاد وأجاب الأول بان الوعيد في الآية لمن آمن بالله النبي صلى الله عليه وسلم اتبعين الإجابة وقال السهيلي كان فرض عين على الانصار دون غيرهم لأنهم بايعوا عليه قال شاعرهم

نحن الذين بايعوا محمدا * على الجهاد ما بقيتنا أبدا

وقد يكون الجهاد في عهده صلى الله عليه وسلم فرض عين بان أساط عدو بالمسلمين كالإحزاب من الكفار الذين تحزبوا حول المدينة فإنه مقتض لتعين جهاد المسلمين لهم فصار لهم حالان خلاف ما هوهم قوله (وأما بعده) صلى الله عليه وسلم (فلا كفارة حالان أحدهما يكونون ببلادهم) مستقرين بها غير فأسدين شيئا من بلاد المسلمين (ففرض كفاية) كما دل عليه سير الخلفاء الراشدين وحكى القاضي عبد الوهاب فيه الإجماع ولو فرض على الأعيان لتعمال المعاش (إذا فعله من فيهم كفاية سقط المخرج عن الباقي) لأن هذا شأن فروض الكفایات وتعبيره بالسقوط ظاهر في أن فرض الكفایة يتعلق بالجميع وهو الصحيح عند الأصوليين وقوله من فيهم كفاية يشمل من لم يكن من أهل فرض الجهاد وهو كذلك فلو قام به مرادهم سقط المخرج عن أهل الفرض قال في الروضة وسقط فرض الكفایة مع الصغر والجنون والافتقار فان تركه الجميع أشم كل من لا عذر له من الاعتذار إلا في بيانها * (تنبيه) أقل الجهاد مرة في السنة كاحياء الكعبة ولقوله تعالى ولا يرون أنهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين قال مجاهد نزلت في الجهاد ولعله صلى الله عليه وسلم منذ أمر به ولان الجزية تجب بدلائله وهي واجبة في كل سنة فكذلك الجهاد لانه فرض يتكرر وأقل ما وجب المتكرر في كل سنة كالزكاة والصوم فان زاد على مرة فهو أفضل ويحصل فرض الكفایة بان يشحن الامام الثغور بمكافئين للكفار مع احكام الحصون والحدائق وتقليد الامراء أو بان يدخل الامام أو نائبه دار الكفر بالجوش لقتالهم وجوب الجهاد وجوب الوسائل لا المقاصد اذا قصودا بالقتال

انما هو الهداية وما سواها من الشهادة واما قتل الكفار فليس بقصود حتى لو أمكن الهزاية بأقامة الدليل
 بغير جهاد كان أولى من الجهاد وما ذكره المصنف رحمه في الغزو وأما حراسة حصون المسلمين فمعيّنة دورا
 واهل أن فروض الكفاية كثيرة جدا ذكر منها المصنف في الجنازة غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه
 ودفنه وفي الأعيان النقاط المنبذة وذكرها الجهاد ثم استمر إلى ذكر غير فقالت (ومن فروض الكفاية
 القيام بأقامة الحج) العلية وهي البراهين القاطعة على إثبات النصوص وصدق الرسل وما ورد به الشرع من الحساب والمعاد
 الصفات وما يستحيل عليه منها وعلى إثبات النبوات وصدق الرسل وما ورد به الشرع من الحساب والمعاد
 والميراث وغير ذلك وكما أنه لا بد من إقامته الحج الفهرية بالسيف لا بد من إقيم البراهين وينهاجر الحج
 ويدفع الشبهات ويجعل المشكلات كالمبرهنة عليه بقوله القيام بأقامة (وحد المشكلات في الدين) ودفع
 الشبهة ويتعين على المكلف دفع شبهة أدلتها بقلبه وذلك بان يعرف أدلة المعقول ويعلم دواء أمراض
 القلب وحدودها وأسبابها كالحد والرياء والكبر وأن يعرف من غلوها والعلوم لا دافعة لها يحتاج اليه
 لأقامة فرائض الدين كإركان الصلاة والصيام وشروطها وانما يجب تعلمها بعد الواجب وكذا أقبله ان
 لم يتمكن من تعلمها بددت ول الوقت مع الفعل وكما كان الحج وشروطه وتعلمها على التراضي كالحج وكما كان
 ملاك ما لا ولو كان هناك سماع يكفيه الامر وأحكام البيع والقراض ان أراد أن يبيع ويتجر فيتعين على من
 يريد بيع الخبز أن يعلم أنه لا يجوز بيع خبز البر بالبر ولا بدقية وعلى من يريد الصرف أن يعلم أنه لا يجوز بيع
 درهم بدرهمين ونحو ذلك وأما أصول العقائد فلا اعتقاد بالمستقيم مع النصيب على ما ورد به الكتاب والسنة
 ففرض عين وأما العلم المترجم بعلم الكلام فليس بفرض عين وما كان الصلابة رضى الله تعالى عنه
 يشتهلون به قال الامام ولو كان الناس على ما كانوا عليه في صلوة الاسلام لما أوجبنا التشاغل به ورضا
 نهينا عنه وأما الآث وقد ثارت البدعة ولا سبيل الى تركها تلذذنا فلا بد من اعداد ما يدعي به الى المسئلة الحق
 وتحل به الشبهة فصار الاشتغال بأدلة المعقول وحل الشبهة من فروض الكفايات وما نص عليه الشافعي
 من تحريم الاشتغال به وقال لان ياتي الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خيره من أن يلقاه بشئ من علم
 الكلام محمول على التوغل فيه وأما تعلم علم الفلسفة والشريعة والتنجيم والرمل وعلم الطبانيين والصر
 خرام والشعر مباح ان لم يكن فيه من خفى أو حدث على شروان حدث على التعزل والبطالة كره (و) من
 فروض الكفايات القيام (بعلوم الشرع كفسير وحديث) وسبق منها ما في كتاب الوصايا
 (والطروع) الطهوية الزائدة على ما لا بد منه (بحيث يصلح للأصا) والفتيا كافي المرولة دة الحاجة الى
 ذلك فان احتج في التعاليم الى جماعة لهم ويجب لكل مسافة قصر ملت للثلا يحتاج الى دفعها وقرق بيته
 وبين قولهم لا يجوز اخلاء مسافة العدى عن قاض بكثرة الحصومات وتكررها في اليوم الواحد من
 كثيرين بخلاف الاستفتاء في الوقائع ولو لم يمت المفتى وهناك من يفتى وهو عدل لم يأثم فلا يلزمه الاقتناء
 قال في الروضة وبني أن يكون المعلم كذلك اهو وقرق بين هذا وبين تقليده من أولياء النكاح والشهود بان
 الزوم هنا فيه شرح ومشتقة بكثرة الوقائع بخلافه ثم قال في الروضة ويستحب الرفق بالمعلم والمستفتى اما تعلم
 ما لا بد منه من الفروع وفرض عين كإثبات الشهادة اليه (تنبيه) من فروض الكفاية علم الطب
 المحتاج اليه لما لجة الأبدان والحساب المحتاج اليه لقسمه الموارث والوصايا والمعاملات وأصول الفقه والنحو
 واللغة والتصريف واسماء الرواة والجرح والتعديل واختلاف العلماء واتفاقهم وأما المناق فقال
 العزالي ان من جهله لا يوفق بعلمه وقال غيره يحترم الاستشغال به وصر الكلام على ذلك في باب الحديث في
 الكلام على الاستتجاء قال الشارح وعرف أي المصنف الفروع أي بالالف واللام دون ما قبله لما ذكره
 بعده أي وهو قوله بحيث يصلح للقضاء لا يتوهم عوده لما قبله أيضا وهما مؤخذة على المصنف وهي اما
 أن يكون قوله والفروع مجرورا بالعطف على تعبير أو بالعطف على المجرور بالياء وهو قوله بأقامة فان

كان الاول اقضى أن يكون يقضى من علوم الشرع لم يذكر ولم يوق شي وان كان الثاني اقضى أن
 الفروع ليست من علوم الشرع وليس لها اول وقد خثار الاول ويحاج عنه بأن المكاف استقصائية (فائدة)
 قال المارودي انما توجه فرض الكفاية في العلم على من جمع أربعة شروط التكليف وان يكون ممن يلي
 القضاء أي حراذ كرا لا عبيدا وامرأة وأن لا يكون ابدا وأن يقدر على الانقطاع بأن يكون له كفاية
 ويدخل الفاسق في الفرض ولا يسقط به لانه لا تقبل قتواه وفي دخول المرأة والعبد وجهان أو جههما
 الدخول لانهم ما أهل للفتوى دون القضاء (و) من فروض الكفايات (الامر بالمعروف) من واجبات
 الشرع (والنهي عن المنكر) من محرماته بالاجماع اذ لم يخف على نفسه أو ماله أو على غيره مفسدة
 أعظم من مفسدة المنكر الواقع أو غاب على ظنه أن المرتكب يريد فيها عوفا عندا كما أشار اليه الغزالي
 في الاجابة كاملا ولا يختص بالولاة بل يجب على كل مكلف قادر من رجل وامرأة حرا وعبد ولصبي ذلك
 ويناب عليه لأنه لا يجب عليه ولا يشترط في الامر بالمعروف العدة بل قال الامام وعلى متعاطي السكاس
 أن ينكر على الجلاص وقال الغزالي يجب على من غصب امرأة على الزنا أمرها بستر وجهها عنه اه
 والابتكار يكون بالبد فان عجز في اللسان ويرفق عن تخاف شربه ويستعين عليه ان لم يخف فتنة فان عجز
 رفع ذلك الى الوالي فان عجز أنكر بقلبه ولا يشترط فيه أيضا أن يكون مسموع القول بل على المكلف أن يأمر
 وينهى وان علم بالعادة أنه لا يقبل فان ذكرى تنفع المؤمنين ولا ان يكون ممثلا بأمر به مجتبا
 ما ينهى عنه بل عليه أن يأمر وينهى نفسه فان اختل أحدهما لم يسقط الآخر ولا يأمر ولا ينهى في
 دقائق الامور والأعالم فليس للأموام ذلك ولا ينكر العالم الاجماع على انكاره لما اختلف فيه الا أن يرى
 الفاعل تحريمه فان قيل قد صرحوا بان الخفي يحد بشرب النبيذ مع أن الانكار بالفعل أبلغ منه بالقول
 أجيب بان أدلة عدم تحريم النبيذ واهية وبهذا فرق بين حدنا الشارب به وعدم حدنا الواطئ في نكاح
 بالاولى وان ندب على جهة النصيحة الى الخروج من الخلاف يرفق بحسن ان لم يقع في خلاف آخر أو في ترك سنة
 ثابتة لتطابق العلماء على استحباب الخروج من الخلاف حينئذ وليس لكل من الاصر بالمعروف والبناء
 عن المنكر التجسس والبحث واقتحام الدور بالقانون بل ان رأى شيئا غيره نعم ان أخبره ثقة بمن اختفى
 بمنكر فيه انتهك حرمة يفوت تداركها كالزنا والقتل اقتحم له الدار وتجنس وجوبا * (تنبيه) * يجب على
 الامام أن ينصب بمقتضى ما أمر بالمعروف وينهى عن المنكر وان كان لا يختصان بالمختص فينبغي عليه
 الامر بصلاة الجمعة اذا اجتمعت شروطها وكذا صلاة العيد وان قلنا انها سنة فان قيل قال الامام معقل
 الفقهاء على أن الامر بالمعروف في المستحب مستحب وهذا مستحب أجيب بأن محله في غير المختص
 ولا يقاس بالوالي غيره وهذا الأمر الامام بصلاة الاستسقاء أو بصلواته صار واجبا ولا يأمر المخالفين له في
 المذهب بما لا يعجزونه ولا ينهونهم عما يرونه فرضا عليهم أو سنة لهم ويأمر بما يعين نفعه كعمارة سور البلاد
 وشربه ومعونة المحتاجين ويجب ذلك لمن يبيت المال ان كان فيه مال والا فلي من له قدرة على ذلك وينهى
 الموسر عن مطال الغنى ان استهواه الغريم عليه وينهى الرجل عن الوقوف مع المرأة في طريق خال لانه
 موضع رية بخلاف ما لو وجد معها في طريق يطرقة الناس ويأمر النساء بايقاع العدد والاولياء بنكاح
 الاكفاء والساداة بالرفق بالمال اليك واجبات البهائم بتعدها وان لا يستعملوها فيما لا يطيق وينكر على
 من تصدى للتدريس والفتوى والوعظ وليس هو من أهله ونشور أمره للابغتر به وينكر على من أسرف
 صلاة جهرية أو زاد في الاذان وعكسهما ولا ينكر في حقوف الأكفمين قبل الاستعداد من ذي الحق عليه
 ولا يجس ولا يضرب للدين وينكر على القضاة ان اختبوا عن الخصوم أو قصروا في الفلار في الخصومات
 وعلى أئمة المساجد الماروفة ان طولوا الصلاة كما أنكر صلى الله عليه وسلم على معاذ ذلك ومنع الخوئية من
 معاملة النساء لما يحشون فيها من الفساد وليس له حمل الناس على مذهبه (و) من فروض الكفايات

(احياء الكعبة) والمواقف التي هناك (كل سنة بالزيارة) مرة لان ذلك من شعائر الاسلام * (تنبيه) *
 المراد بالزيارة كل سنة أن يأتي بجمع وعمره فلا يكفي احياؤها بالاعتكاف والصلاة وان أهرمت عبارته
 الاكتفاء بذلك ولا بالعمرة كما قاله المصنف اذ لا يحصل مقصود الحج بذلك لان المقصود الاعظام من بناء
 الكعبة بالحج فكان به احياؤه واجب الاتيان كل سنة بجمع وعمره ولا يشترط في القائمي بهذا الفرض قدر
 مخصوص بل الفرض أن يجيها كل سنة بعض المكلفين قاله في المجموع قال الاسنوي ورتبه اعتبارا من
 عدد ينظر بهم الشعار اه وتوزع في ذلك فان قيل كيف الجمع بين هذين بين التطوع بالحج لان احياء
 الكعبة بالحج من فروض الكفايات وسلك في يجيئون كل سنة للحج فهم يجيئون الكعبة في كل سنة
 فرض الاسلام حصل بما أتى به سقوط فرضه ومن لم يكن عليه فرض الاسلام كان فائضا بفرض كفاية
 ولا يتصور مع التطوع أجيب بأن هاتجيتين من حيثيتين جهة التطوع من حيث انه ليس عليه فرض
 الاسلام وجهة فرض الكفاية من حيث الامر باحياء الكعبة فصح أن يقال هو تطوع من حيث انه ليس
 عليه فرض عين وان يقال فرض كفاية من حيث الاحياء وبأن وجوب الاحياء لا يستلزم كون العبادة
 فرضا لان الواجب المعين قد سقط بالمدوب كالعمرة المدفوعة في الوضوء تعمل في الثانية أو الثالثة والجلوس
 بين السجدين بحاجته الاستراحة واذا سقط الواجب المعين بفعل المدوب ففرض الكفاية أولى ولهذا
 تسقط صلاة الجمعة عن المكلفين بفعل المعصية ولو قيل يتصور ذلك في العبيد والصبيان والمجانين لان فرض
 الكفاية لا يتوجه اليهم لكان جوابا (و) من فروض الكفايات (دفع ضرر) المعصومين ولو عر به كان
 أولى (المسلمين) وغيرهم على المومنين (ككسوة عار) منهم (واطعام جائع) منهم (اذ لم يتدفع)
 ضررهم (بزكاز) لا (بيت مال) واقتصر عليهم لانها أغلب من غيرها والادنى معناها ما سألهم المصالح
 ونحوه كوقف عام ونذر وكفارة ووصية صيانة للمفوس * (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف أن المراد بالكسوة
 ستر ما يحتاج اليه البدن قال في المهمات وهو كذلك بلا شك فيختلف الحال بين الشتم والصيف وتعتبر
 الروضة بستر العورة معترض وظاهر كلامه أيضا وجوب دفع الضرر وان لم يبق لنفسه شيئا لكن الاصح ما في
 زيادة الروضة عن الامام انه يجب على المومنين المواصلة بما زاد على كفاية سنة ومقتضاؤه أنه لا وجه فرض
 الكفاية بمواصلة المحتاج على من ليس معه زيادة على كفاية سنة وهو كذلك وان قال الباقي في هذا الاقوله
 أحد ولا ينافيه ما في الاطعمة من وجوب اطعام المضطرب وان كان يحتاجه في ثلثي الحال فان هذا في المحتاج
 غير المضطرب وذلك في المضطرب وهل يكفي سد الضرورة أم يجب تمام الكفاية التي يقوم بها من تلزمه النفقة
 فيه وجهان مقتضى كلام الرافي في الاطعمة ان ذلك على القولين فيما اذا وجد المضطرب الميتة ترجع الاول
 والاوجه ترجع الثاني ولا يلزم من البناء الانحسار في الترجع ويجب أيضا على المومنين فك أسرى
 المسلمين من مالهم ولا يجب على الامام ابتياحهم من بيت المال كذا في بعض شروح الكتاب قال بعضهم
 وانه يحول على أسير تعذيب الكفار كفي الروضة في باب الجزية لكن في باب الهدية أن الفداء مستحب
 وبهذا الحل يجمع بين كلامي الروضة أيضا أما أسارى الذميين ففيهم احتمالان والاوجه فيهم التفصيل
 ومن فروض الكفايات اعانة القضاة على استيفاء الحقوق للمعاجة اليها (تحمل الشهادة) ان حضر
 المحمل المشهود عليه فان دعى الشاهد للحمل لم يجب عليه الا ان دعاه قاض أو معذور بمرض ونحوه
 (وأداؤها) اذا تحمل أكثر من ثواب فان تحمل انساب في الاموال فالاداء فرض عين وسيأتي بيان التحمل
 والاداء في الشهادات مع مزيد ايضاح * (تنبيه) * التحمل يفارق الاداء من جهة أن التحمل فرض كفاية
 على الناس والاداء على من تحمل دون غيره قال الماورى في باب الشهادات وفرض الاداء أغلظ من فرض
 التحمل لقوله تعالى ولا تسكنوا الشهادة الاية (والحرف والصنائع) كالقجارة والخطاطة والحجارة لان قيام
 الدنيا بهذه الاسباب وقيام الدين يتوقف على أمر الدين لا حتى لو امتنع الخلق منه أنما وكانوا ساعين

في اهلاك أنفسهم لكن النفوس مجبولة على القيام بما فلا يحتاج الى حدث عليها وترغيب فيها وفي الحديث
 اختلاف أمي رحمة وفسره الحليمي باختلاف الهمم والحرف * (تبيين) * عطف الصنائع على الحرف
 يقتضي تغييرها مع أن صاحب الصحاح فسر الصناعة بالحرفة فعلى هذا عطفها عليها كعطف رحمة على
 صلوات في قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وقال الزركشي الصنائع هي المعالجات كالتجاسة
 والتجارة والحرف وان كانت تطلق على ذلك فتطلق عرفا على من يتخذ صنعا ويدبر لهم ولا يفعل فهي أعم
 (وما يثبه المعاش) التي بها قوام الدين والدنيا كالبيع والشراء والحراثة لان كل فرد من الافراد عاجز
 عن القيام بكل ما يحتاج اليه سمع النبي صلى الله عليه وسلم عليا رضي الله تعالى عنه يقول اللهم لا تخو جني
 الى احد من خلقك فقال لا تغفل هكذا ليس من أحد الا وهو محتاج الى الناس قال فكيف أقول قال قل اللهم
 لا تخو جني الى شرار خلقك قلت يا رسول الله ومن شر خلقك قال الذين اذا اعطوا أمنوا واذا منعوا عابوا وسمع
 صلى الله عليه وسلم أبابكر رضي الله تعالى عنه يقول اللهم اني أسألك الصبر فقال سألت الله البلاء فسله
 العافية وسمع الامام أحمد بن حنبل رجلا يقول اللهم لا تخو جني الى احد من خلقك فقال هذا رجل غني
 الموت (و) من فروض الكفايات (جواب سلام) سلم عاقل ولو صبيا ميرا (على جماعة) من المسلمين
 المكافئين أما كونه قرضا لقوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها وأما كونه كفاية
 فلغير أبي داود يجوز عن الجماعة اذا مروا أن يسلم أحدهم ويجزئ عن الجاوس أن يرد أحدهم والرد
 منهم هو المنع بالثواب وسقط الخرج عن الباقي وان أجابوا كاهم كانوا مؤدئين للفرض سواء كانوا
 محتملين أم مترتبين كصلاة الجنائز ولا يسقط الفرض برد الصبي المميز على الصحيح فان قيل سقط به فرض
 الصلاة على الجنائز فهل كان هنا كذلك أجيب بان المقصود من الصلاة الدعاء والصبي أقرب الى الاجابة
 والمقصود من السلام الامان والصبي ايسر من أهله ولا يسقط أيضا برد من لم يسمع السلام على المشهور
 ولو سلم على جماعة فيهم امرأة فردت هل يكفي ينبغي كما قال الزركشي بناؤه على انه هل بشرع لها الابتداء
 بالسلام أم لا فحيث شرع لها كفي جوابها وسياق الكلام على ذلك والا فلا ومثلها كالجحش شيخنا
 الخنثى واحتراز بالجماعة عن الواحد فان الرد عليه فرض عين الا ان كان المسلم أو المسلم عليه أنثى مشتهة
 والآخر رجلا ولا محرمة بينهما فلا يجب الرد ثم ان سلم هو حرم عليها أم اذا كان هناك نحو محرمة
 كزوجته وعبد المرأة بالنسبة اليها ومثله كل من يباح نظره اليها فيجب الرد ولا يكره على جمع نسوة أو يجوز
 لا تنفاد خوف الفتنة بل يندب الابتداء به منهن على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك والخنثى مع المرأة
 كالرجل معها ومع الرجل كالمرأة معه ومع الخنثى كالرجل مع المرأة وبشرط في الرد اتصاله بالابتداء
 لاتصال الإيجاب بالقبول في العقد فلو سلم جماعة متفرقون على واحد فقال وعليكم السلام وقصد الرد
 على جميعهم أخرجه وبسقط عنه فرض الجميع كالموصل على جنائز صلاة واحدة كقوله في المجموع عن
 المتولي والرافعي وأقره بخلاف ما دال به قصد الرد عليهم جميعا وقضية هذا انه لو أطلق لم يكفه والاوجه كما قال
 شيخنا خلافة وظاهر كلام المجموع أنه لا فرق بين أن يسلموا دفعة واحدة أو متفرقين وهو كما قاله بعض
 المتأخرين ظاهر فيها اذا سلموا دفعة واحدة أو تسلموا واحدا بعد واحد وكانوا كثيرين فلا يحصل الرد
 لأكملهم اذ قد مر أن شرط حصول الواجب أن يقع متصلا بالابتداء ولا يجب الرد على مجنون وسكران وان
 شبهتهما بعبارة المصنف وكذا فاسق ونحوه كبشعة ان كان في تركه زحرا لهما أو غيرهما ولو كتب كتابا
 وسلم عليه فيه أو أرسل رسولا فقال سلم على فلان فاذا بلغه خبر الكتاب والرسالة لزمه الرد وهل صيغة
 ارسال السلام مع الغير السلام على فلان أو يكفي سلم لي على فلان كما هو ظاهر ما مر يؤخذ من كلام
 التتمة الثاني وعبارته انه لو ناداه من وراء ستار أو ساءة وقال السلام عليك يا فلان أو كتب كتابا وسلم عليه فيه
 أو أرسل رسولا فقال سلم على فلان فبلغه الكتاب أو الرسالة وجب عليه الجواب لان تحية الغائب انما

الرد وصحة الباقين والثاني استجوابه والثالث جواز الخلاف في غير الخيبي أما هو فلا يجب عليه الرد
 قنأه لاستغاله والمقارن كغيره في استحباب السلام ووجوب الرد باللفظ على من سلم عليه كجسري عليه من
 المقري الاستغفر القاب كجسري عن الأذري * (تنبه) * صيغة السلام ابتداء السلام عليكم فان قال
 عليكم السلام جازلانه تسليم لكن مع الكراهة للنهي عنه في خبر الترمذي وغيره ويجب فيه الرد على
 الصحيح كإتقوله في الروضة عن الامام وأقره وان بحث الأذري عدم الوجوب وكما عليكم السلام عليكم
 سلام ألو قالوا وعليكم السلام فليس سلاما فلا يستحق جوابا لانه لا يصلح للابتداء كإتقوله في الاذكار
 عن المنولي وأقره وتندب صيغة الجمع لاجل الملازمة سواء كان المسلم عليه واحدا أم جماعة ويكفي
 الافراد للواحد ويكون آتيا بصل السنة دون الجماعة فلا يكفي والاشارة به بيد أو نحوها باللفظ لا يجب
 لو ارد للنهي عنه في خبر الترمذي والجمع بينهما وبين اللفظ أفضل من الاقتصار على اللفظ وصيغته ردا
 عليكم السلام أو عليكم السلام للواحد ولوترك الواو فقال عليكم السلام أجزاء ولو قال والسلام عليكم
 أو والسلام عليكم كفي فان قال وعليكم وسكت عن السلام يكف اذ ليس فيه تعرض للسلام وقيل يجزئ فان
 قيل يؤيده الله لو سلم فحي على مسلم لم يرد في الرد على قوله وعليكم أجيب بأنه ليس الغرض ثم السلام على الذي
 بل الغرض أن يرد عليه بما ثبت في الحديث ويكفي سلام عليكم ابتداء وعليكم سلام جوابا ولكن التعريف
 فيهما أفضل وزيادة ورحمة الله وبركاته على السلام ابتداء وردا أكمل من تركها وظاهر كلامهم
 انه يكفي وعليكم السلام وان أتى المسلم بلفظ الرحمة والبركة قال ابن شعبة وفيه نظر أي لقوله تعالى وإذا
 حديثهم بنية الآية ولو سلم كل من اثنين تلاقيا على الاخر معالزم كلامهم الرد على الاخر ولا يحصل الجواب
 بالسلام أو مرتبا كفي الثاني سلامه إذا قصد به الابتداء فلا يكفي كما قاله الزركشي اصرفه عن الجواب
 * (فرو ع) * يندب أن يسلم الراكب على الماشي والماشي على الواقف والصغير على الكبير والجمع
 القليل على الجمع الكثير في حال التلاقي في طريق فان عكس لم يكره أما اذا ورد من ذكر على قاعد أو
 واقف أو مضطجع فان الوارد يبدأ سواء كان صغيرا أم لا قليلا أم لا ويكره تخصيص البعض من الجمع
 بالسلام ابتداء وردا ولو سلم بالجمية جاز ان أفهم المخاطب وان قدر على العربية ويجب الرد لانه يسمى سلاما
 ويحرم أن يبدأ به الشخص ذميا للنهي عنه فان بان من سلم عليه ذميا فليقل له بدبا ستر جعت سلامي كما
 في الروضة أو رد على سلامي كافي الاذكار تغييره ويستثنى بقلبه ان كان بين مسلمين ولا يبدأ بجمية غير
 السلام أيضا كاتم الله صياحك أو صحت بانخير الالذر وان كتب الى كافر كتب ندب بالسلام على من اتبع
 الهدى ولو قام من مجلس فسلم وجب الرد عليه ومن دخل دار ندب أن يسلم على أهله وان دخل موضعا
 خالها من الناس ندب أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويندب أن يسمى قبل دخوله
 ويدعو بما أحب ثم يسلم بعد دخوله وأن يبدأ بالسلام قبل الكلام وان كان مارا في سوق وجع لا ينشمر
 فيهم السلام الواحد سلم على من يليه أو لملاقاته فان جالس الى من سمعه سقط عنه سنة السلام أو الى من
 لم يسمعه سلم ثانيا ولا يترك السلام لخوف عدم الرد عليه لشكرك أو غيره والجمية من المار على من خرج من
 حجام أو على غيره بنحو صبحك الله بانخير أو السعادة أو طاب حياك أو قوالك الله لا أصل لها اذ لم يثبت فيها
 شيء ولا جواب لها لانه فان أجاب بالدعاء فحسن الآن يرد تاديبه لتركه السلام فترك الدعاء له أحسن
 وأما الجمية بالطائفة وهي أطال الله بقاءك فقيل بكراتها والوجه أن يقال كما قال الأذري انه ان كان من
 أهل الدين أو العالم أو من ولاية العدل فالدعاء له بذلك فربنا والا فمكروه وحسن الظاهر مكروه ولا يغتر بكثرة من
 يفعل ولا تقبل البذل في هذا أو صلاح أو نحو من الامور الدينية ككبر سن وشرف وصيانة مستحب وتقبيلاها
 الدنيا أو ثروته أو نحوها كشوكة وجهه ومكروه شديد الكراهة وتقبيلا خسر مطلق لا يشتمى ولو لغيره
 وتقبيلا كل من أطرافه شفقة ورحمة سنة ولا بأس بتقبيل وجه الميت الصالح للتبرك ويندب القيام للدخول

ان كان فيه فضيلة ظاهرة من علم أو صلاح أو شرف أو ولادة أو رحم أو ولاية معصومة به سيئة أو نحوها
ويكون هذا القيام لغيره والاكرام والاحترام لا للرياء والاعظام ويحرم على الدخول بحمة القيام له بان
يقعدوا يستروا قيامه كعادة الجبارة أمان أحب ذلك كراماته لا على الوجه المذكور فلا يجزئ كمال
شيخنا رحمه وتندب المصافحة مع نشاشة الوجه والدعاء بالمعزة وغيرها للتلاقي ولا أمل للمصافحة بعد
سلام الصبح والعصر ولكن لا بأس بها من جملة المصافحة وقد حدث الشارح عليه وان قصد بابا غيره
معلقا ندب أن يسلم على أهله ثم يستأذن فان لم يجب أعاده ثلاث مرات فان أجيب وذلك والارجع فان
قبل له بعد استئذانه من استندب أن يقول فلان بن فلان أو نحو مما يحصل به التعريف ولا بأس أن
يكفي نفسه أو يقول القاضي فلان أو الشيخ فلان اذا لم يعرفه المخاطب الا بذلك ويكره اقتضاده على قوله أما
أو الخادم وتندب زيارة الصالحين والنجباء غير الاسرار والانحوائ والافاويب وكرامهم بحيث لا يشق
عليه ولا عليهم ويندب أن يطلب منهم أن يزوروه وأن يكثر زيارته بحيث لا يشق عبادة الرمي
وأن يضع من جاءه العباس يده أو ثوبه أو نحو على وجهه ويخفف صوته ما أمكن وأن يحمد الله عقب
صلاته ثم ان كان في صلاة أسر به أو في حالة قول أو جع أو نحو حمد الله تعالى في نفسه فان حمد الله تعالى
شمت الى ثلاث مرات فان زاد عليها دعى له بالشهادة ويذكر بالحمد ان تركه والتشمت للمسلم بمرحله انه
أوردك ويرد بهديكم الله أو يغفر الله لكم وابتدأه ورده عين ان تعين والاكفافية وتشمت
الكافر بهديك الله ونحوه لا يبرحك الله تعالى ويندب رد التثاوب ما استطاع فان غلبه يترفع بسده
أو غيرهما ويندب أن يرجع بالاقدام المسلم وأن يلي دعاه أما الكافر فلا وأن يخبر أخاه بحبه في الله وأن
يدعو أن أحسن اليه ولا بأس بقوله للرجل الجليل في علمه أو صلاحه أو نحو جملة الله فذلك أبي
وأبي ودلائل ما ذكر من الاحاديث الصحيحة كثيرة مشهورة ثم شرع في موانع الجهاد فقال (ولاجهاد)
واجب الاعلى مسلم أو مرتد كما قاله الزركشي بالغ عاقل ذكره مستطيع له حر ولو سكران واجد أهبة القتال
فلا يجب على كافر ولو ذميا لانه يسذل الجزية ليدب عنه لا ليدب عناد (على صبي ومجنون) لعدم
تكميلهما ولقوله ليس على الضعفاء الاية قيل هم الصبيان لضعف أبدانهم وقيل المجانين لضعف عقولهم
ولان النبي صلى الله عليه وسلم رد جماعة استغفرهم وروى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم رد ابن عمر
يوم أحد وأجازة في الخندق وكذا اتفق لسعد بن حبة بحملهم له ثم جاء موحدة ثم مشاة فوثقة الانصار
ولما رآه النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق يقاتل قتالا شديدا وهو حديث السن قال أسعد الله جل
اقترب مني فاقرب منه فمسح رأسه ودعا بالبركة في ولده ونسله فكان بمال لاربعين وخالا لا ربعين وجدا
له شربن كذا ذكره ابن دحية وغيره (و) لا على خنثي ولا (امرأة) لضعفها ولقوله تعالى يا أيها
النبي حرض المؤمنين على القتال واطلاق لفظة المؤمنين ينصرف للرجال دون النساء والخنثي مثلهما وأحسن
الحسن بن هاني في قوله واذا ملأ بنا بعلن سجدا * فظاهره من على الرجال حرام
(و) لا على (مریض) يتعذر قتاله أو تعذام مشقته ولا على أعمى (و) لا (ذی عرج بین) ولوفى رجل
واحدة لقوله تعالى ليس على الاعرج حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على
بصراع ووجع ضرر وضعف بصيران كان يدرك الشخص ويملكه اتفاق السلاح ولا عرج يسير لا يجمع
المنى والعدو والهرب (و) لا على (أفعم) يدبها أو معظم أصابعها بخلاف فائد الأقل أو فائد
الانامل أو أصابع الرجلين ان أمكنه المنى بغير عرج بين (و) لا على (أشل) يد أو معظم أصابعها
مقصود الجهاد البطش والنكابة وهو مفقود فيها لان كلا منها لا يمكن من الضرب (و) لا
على (عبد) ولو مبعضا أو مكاتب لقوله تعالى وجاهدوا في سبيل الله بأنفسكم وأنفسكم ولا مال للعبد
ولا نفس عاكفها ولم يشمله الخطاب حتى لو أمره سيده لم يلزمه كما قاله الامام لانه ليس من أهل هذا الشأن

وإيس القتال من الاستخدام المستحق للسيد لأن الملك لا يقتضي التعرض للهلاك (و) لا على (عادم أهـ)
قتال) من نفقة وسلاح وكذا مكره بأن كان سفره قصر فإن كان دونه لزمه أن كان قادراً على المشي
فاضل ذلك عن مؤنة من تلمه مؤنته كفي الحج ولومرض به - وما خرج أو فني زاده أو هلكت دابته فه
بالحيارين أن ينصرف أو يعضى فإن حضر الوتعة جازله الرجوع على الصحيح إذا لم يمكنه القتال فإن أمكنه
الرمي بالجارح فالأصح فيز وائتدال روضة الرمي على تناقض وقوعه فيه ولو كان القتال على باب داره أو حوله
سقط اعتبار المؤن كما ذكره القاضي أبو الطيب وغيره * (تنبيه) * أشعر كلامه بإشتراط ملكه الأجنبي
الآن يريد بالعدم عدم الملك والقدرة ولو بذل لعدم الأبهة ما يحتاج إليه فإن كان البذل من بيت
المال لزمه والا فلا ثم أشار لضابطه مع ما سبق وغيره بقوله (وكل عذر منسج وجوب حج) كفسق زاد
وراحلة (منع الجهاد) أي وجوبه (الانخوف طريق من كفار) فلا يمنع وجوبه جز ما لبناء الجهاد على
مصادمة المخاوف (وكذا) خوف (من لصوص المسلمين) لا يمنع وجوبه (على الصحيح) لأن الخوف
يحتمل في هذا السفر وقتال اللصوص أهم وأولى والثاني يمنع كالحج فإنه قد يأتى من قتال المسلمين
* (تنبيه) * محل الوجوب في صورتين إذا كان له قوة تقاومهم والانهو معذور وما فرغ من موانع
الجهاد الحسية شرع في موانعه الشرعية فقال (والدين الحال) على مؤسر مسلم أو ذى (يحرم) بكسر
الراء المشددة (سفر جهاد) سفر (غيره) لأنه متعين عليه أداءه والجهاد على الكفاية وفرض العين
مقدم على فرض الكفاية وفي صحيح مسلم القتل يكفر كل شئ إلا الدين (الاباذن غريمه) وهو رب
الدين الجائر إذاذن فله منعه من السفر لتوجه المطالبة به والحبس أن امتنع فإن أذن له لم يحرم ما غدير
جائزاً إذاذن كولى المحجور فلا يأتى من المحجور في السفر وكالمدين وإيسه كما يحسنه بعض المتأخرين لأنه
المطالب ولو استتاب المؤسر من يقضى دينه من مال حاضر جازله السفر بغير أذن غريمه بخلاف ماله
الغائب فإنه تدل بالصل وأما العسر فليس أغريمه منعه على الصحيح في أصل الروضة إذ لا مطالبة في الحال
* (تنبيه) * حيث جاهد بالأذن قال الماوردى والرويانى لا يتعرض للشهادة ولا يتقدم أمام الصفوف
بل يقف في وسطها وحواشيها ليحفظ الدين بحفظ نفسه (و) الدين (المؤجل لا يحرم) السفر معالفاً فلا
يمنعه رب الدين وأن قرب الأجل لأنه لا يتوجه عليه المطالبة بالبعد لحلوله وهو إلا أن مخاطب به فرض
الكفاية وللمستحق الخروج معه أن شاء لمطالبه عند الحلول (وقيل يمنع سفر الخوفا) كالجهاد وركوب
البحر - سيانة لحق الغريم (ويحرم) على رجل (جهاد) بسفر وغيره (الاباذن أبويه أن كانا مسلمين)
لأن الجهاد فرض كفاية وبرهما فرض عين وفي الصحيحين أن رجلاً استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في
الجهاد فقال ألك والدان قال نعم قال ففيه ما جاهد وفي رواية ألك والده قال نعم قال فانطلق إليها
فأكرمها فإن الجنة تحت رجلها وأرواه الحاكم وقال صحيح ولو كان الحى أحدهما لم يجوز لأبائه وجميع
أصوله المسلمين كذلك ولو وجد الأقرب منهم وأذن سواء كانوا أحراراً أم أرقاء ذكوراً أم إناثاً لأن برهم
متعين عليه بخلاف الكافر منهم لا يجب استئذانه وكذا المناق كإص عليه في الام ولو كان الولد رقيقاً
اعتبر أذن سيده لا والده كما قال الماوردى ويلزم البعض استئذان الابوين لما فيه من الحرية والسيادة
فيه من الرق (لا سفر تعلم فرض عين) حيث لم يجد من يعلمه أو توقع زيادة فراغ أو أراشاد أنه جائز بغير
أذنهم كحج تضيق عليه وكذا أن لم يتضيق على الصحيح (وكذا) سفر تعلم فرض (كفاية) فيجوز أيضاً
بغير أذنهم (في الأصح) كان خرج طالبا للدرجة الاقضاء وفي الناحية من يستقل بذلك لأن الحجر على
المكاف وجبه بعيد والثاني إلهما المنع كالجهاد وفرق الأول بأن الجهاد فيه خطر فإن لم يكن في الناحية
مستقل بالاقضاء ولكن خرج جماعة فليس للأبوين المنع على المذهب لأنه لم يوجد في الحال من يقوم
بالمقصود والمارجون قد لا يتفرون بالمقصود وأن لم يخرج جمعه أحد لم يخرج إلى أذن ولا منع إلهما قطعاً

لأنه بالخروج يدفع الأثم من نفسه كالغرض المتعين عليه وفيد الرافعي الخارج وحده بالرشيد وينبغي
قال الأذري أن لا يكون مرد جبلا يخفى عليه قال الماوردي ولو وجب عليه نفقة أبو به وجب
استدائهم وأولو كثر من الأأن يستتب من ينفق عليهم ما من ماله الحاضر وقضيته كما قال الزركشي أن
يكون الفرع إذا وجبت نفقته كذلك أن كان الفرع أهلا للذن وهذا يلزمه فيقال والذليل سافر
الابن وله قال الباقي والقياس أنه لو أداه أي من ينفق عليه نفقة ذلك اليوم وسافر في بقية كان
كالمردون بدين مؤجل * (تنبيه) * سكت المصنف عن حكم السفر المباح كالجواهر وحكمه أنه إن كان
قصورا فلا منع منه بحال وإن كان طويلا فإن غلب الخوف كالجهاد والابا جاز على الجميع بلا استئذان
والوالد الكافر في هذه الاسفار كالمسلم ماعدا الجهاد كما مر (فان أذن) لرجل (أبواء واقرب) في
جهاد (ثم رجعوا) بعد خروجه وعلم بذلك (وجب) عليه (الرجوع) أن لم يحضر الصف) لأن عدم
الأذن مذكور وجوب الجهاد هكذا طر بأنه كالعمى والمرض ولو أسلم أصله الكافر بعد خروجه ولم
يأذن وعلم الفرع الحال فكل رجوع عن الأذن ويستثنى من كلامه ما لو خاف على نفسه أو ماله أو شأنا
أسكروا قلوب المسلمين برجوعه أو خرج مع الإمام يجعل كما قاله الماوردي تبع للنص فلا يلزمه الرجوع
بل لا يجوز في معناه ذلك وإن أمكنه الإقامة عند الخوف بموضع في طريقه إلى أن يرجع الجيش فيرجع
معهم لزمه ذلك وإن لم يمكنه الإقامة ولا الرجوع فله المضي مع الجيش لكن يتوفى مثلان القتل كإتص
عليه في الأم (فان) حضر الصف و(مرع في قتال) بان التقى الصفات ثم رجع من ذكر وعلم
برجوعه (حرم الانصراف في الاطهر) وعبر في الروضة بالاصح لوجوب المصاهرة لقوله تعالى يا أيها
الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا ولا انصراف بشوش أمر القتال ويكسر القلوب والثاني لا يحرم بل
يجب الانصراف وعليه الحق لا أدى الذي بناؤه على الضيق وعلى الأول لا يقف موقف طلب الشهادة
بل في آخره الصوف يحرم كما قاله القاضي أبو الطيب وحكى عن نص الشافعي رضي الله تعالى عنه
* (تنبيه) * لو قال فان حضر الصف كما قدرته كان أولى لأن حرمة الانصراف لا تتوقف على القتال
حقيقة بل التقاء الصفين كفي ذلك كما مر (فروع) لو خرج بلا إذن وشرع في القتال حرم الانصراف
أيضا الماسر ورجوع العبد إن خرج بلا إذن قبل الشروع في القتال واجب وبعده مندوب وإمام
يجب عليه الثبات بعده لأنه ليس من أهل الجهاد ولو مرض من خرج للجهاد أو عرج عرجا يئنا أو تاف
زاده أو دابته فله الانصراف ولومن الوقعة إن لم يورث فشلا في المسلمين والأحرم عليه انصرافه منها ولا
ينوى المنصرف من الوقعة لمرض ونحوه فرار فان انصرف ثم زال العذر قبل مفارقتها دار الحرب لا بعده
لزمه الرجوع للجهاد ومن شرع في صلاة جنازة لزمه الانعام لانها في حكم الحصاة الواحدة بخلاف من
شرع في تعلم علم لا يلزمه انعامه وإن أنس من نفسه الرشدي لان الشروع لا يغير حكمه المشروع فيه
غالبيا قال الأذري والمشار لزوم انعامه لأنه تلبس بغرض ولو شرع لكل شارع في علم الشريعة الأعراس
عنه لادى ذلك إلى اضعاف العلم وأجاب السبكي عن القياس على الجهاد بان المشتغل بالعلم له باعث نفسي
عن يحثه على دوام الاشتغال به لمحبة غفرته والمقاتل ميله إلى الحياة يباعده عن ذلك اكراه الموت وشدة
سكراته فوكل المشتغل بالعلم إلى محبته لأنه مفهوم لا يشبع وكاف المقاتل بالثبات عند الملمات الذي منه
يفزع ولذلك قال صلى الله عليه وسلم مداد العلماء أفضل من دم الشهداء ثم شرع المصنف في الحال
(الثاني) من حال الكفار وهو ما تضمنه قوله (يدخلون بلادنا) أو يزلون على جزائر أو جبيل في دار
الاسلام ولو بعيدا عن البلد (فيلزم أهل الدفع بالممكن) منهم ويكون الجهاد حينئذ فرض عين وقيل
كفاية واعتد به الباقي وقال ان نص الشافعي يشهد له (فان أمكن) أهلها (تأهب) أي استعدوا
(لقتال وجب) على كل منهم (الممكن) أي الدفع للكفار بحسب القدرة (حتى على فقير) بما يقدروا عليه

(و ولدومدين) وهو من عالمدين (وعبد بلاذن) من أبو بن ورب دين ومن سيد ويحل الحظر عنهم في هذه الحالة لان دخولهم دار الاسلام خطب عظيم لاسيما الى اهلها فلا بد من الحد في دفعه بما يمكن وفي معنى دخولهم البلدة مالو أهلها عاينها والنساء كالعبيد ان كان فيهن دفاع والا فلا يحضرن قال الرازي ويجوز أن لا يحتاج المرأى الى اذن الزوج (وقيل ان حصلت مقاومة باحرا اشتراط) في عبد (اذن سيده) لان في الاحرار غنية عنهم واعتمدوا على بلقينى وقال هو مقتضى نص الشافعى والاصح في الشرح والروضة الاول ان تقوى القلوب وتعظم الشوكة وتشد النكابة في الكفار اتقوا ما من محوهم (والا) بان لم يمكن أهل البلدة التأهب لقتال بان هجم الكفار عليهم بغتة (فن قصد) من المكلفين ولو عبدا أو امرأة أو مريضا أو نحوه (دفع عن نفسه) الكفار (بالممكن) له (ان علم انه ان أخذ قتل) بضم أولهما (وان جوز) المكلف المذكور (الاسر) والقتل (فله أن يدفع عن نفسه) (ان يستسلم) لقتل الكفار ان كان رجلا لان المكافأة حيثما استبحر للقتل والاسر يحتمل اخلاص هذا ان علم انه ان امتنع من الاستسلام قتل والامتنع عليه الاستسلام أما المرأة فان علمت امتداد الايدي اليها بالفاحشة فعليه الدفع وان قتلت لان الفاحشة لا تباح عند خوف القتل وان لم تمتد الايدي اليها بالفاحشة الا أن ولكن توقعتها بعد السبي احتمال جواز استسلامها ثم تدفع اذا أريد منها ذكر ذلك في الروضة كاصلاها ثم ما مر حكم أهل بلدة دخلها الكفار وأشار غيرهم بقوله (ومن هو دون مسافة قصر من البلدة) التي دخلها الكفار حكمه (كأهلها) فيجب عليهم المقتضى اليهم ان وجدوا زادا ولا يعتبر المركوب لقادر على المشى على الاصح هذا ان لم يكن في أهل البلد التي دخلوها كفاية وكذا ان كان في الاصح لانهم كالحاضرين معهم وليس لأهل البلدة ثم الاقربين فالأقربين اذا قدروا على القتال أن يلبشوا الى الحلق الاخرين (ومن) أى والذين هم (على المسافة) للقصر فأكثر (يلزمهم) في الاصح ان وجدوا زادا ومركوبا (الموافقة بقدر الكفاية) ان لم يكف أهلها ومن يلزمهم دفع عنهم واتخاذهم * (تنبيهه) * أشار بقوله بقدر الكفاية الى انه لا يجب على الجميع الحرج بل اذا صار اليهم قوم فيهم كفاية سقط الحرج عن الباقين (قبيل وان كفوا) أى أهل البلد ومن يلزمهم يلزم من كان على مسافة القصر موافقتهم مساعدة لهم ودفع بان هذا يؤدي الى الايجاب على جميع الامة وفي ذلك حرج من غير حاجة * (تنبيهه) * فأنزل هذا الوجه انما يجب على الاقربين فالأقربين بلا ضبط حتى يصل الخبر بانهم قد كفوا فكان ينبغي للمصنف ان يقول ومن على المسافة قبل يلزمهم الاقرب فالأقرب والاصح ان كفى أهلها لم يلزمهم (ولو أسروا) أى الكفار (مسلمة فالاصح وجوب النهوض اليهم) وان لم يدخلوا دارنا (لخلاصه) ان توقعناه بان يكونوا قريبين كما نهض اليهم عند دخولهم دارنا بل أولى لان حرمة المسلم أعظم من حرمة الدار والثانى المنع لان ازعاج الجنود لخلاص أسير بعيد أما اذا لم يمكن تخليصه بان لم يرجوه فلا يتعين جهادهم بل ينتظر لضرورة وذكر في التنبيه وغيره ذلك من أسير من الذميين * (تنبيهه) * لا تنسار ع الطوائف والاتحاد منا الى دفع لك منهم عظيم شوكته دخل أطراف بلادنا لما فيه من عظيم الخطر

* (فصل) * فيما يكره من الغزو ومن يحرم أو يكره قتله من الكفار وما يجوز قتالهم به (يكره غزو بغير اذن الامام أو نائبه) تأديبا عنه ولانه أعرف من غيره بصالح الجهاد وانما يحرم لانه ليس فيه أكثر من التغرير بالنفوس وهو جائز في الجهاد وينبغي كما قال الاذرى تخصيص ذلك بالمتطوعة أما المرتزة فلا يجوز اقامته لانهم مرصون للمهمات تعرض للاسلام بصرفهم فيها الامام فهم بمنزلة الاجراء * (تنبيهه) * استثنى الباقي من الكراهة صورا احدها أن يكونه المقصود بذهابه للاستئذان ثانيا اذا عاين الامام الغزو وأقبل هو وجنوده على أمور الدنيا كإيشاهد ثالثا اذا

قلب على غشائه لو استأذنه لم يأذنه (وبسن) قدام أوثابه (إذا بحث سريته) لبلاد الكفار
وهي طائفة من الجيش يبلغ أربعمائة مبيت بذلائلهم تسري في الليل وقيل لأنهم أخذوا
المكر وخياره روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الأصحاب أربعة وخير السرايا
أربعمائة وخير الجيش أربعة ولن قلب اثنا عشر ألفاً من قلة رواده التمهذي وأبو داود وزاد
أبو بلى الموصلي إذا هم بردا وصقوا (أن يؤمر عليهم) أميراً طاعاً يرجعون إليه في أروهم (ويأخذ)
عليهم (البيعة) وهي بفتح الموحدة الحالف بالله تعالى (بالتبائن) على الجهاد وعدم القرار اقتداء به
صلى الله عليه وسلم كجهر مشهور في الجمع وان يبعث الملائع ويتجسس أخبار الكفار قال الشافعي
رضي الله تعالى عنه في الام ولا ينبغي أن يولي الامام الغز والانتفى في دينه شجاعاً في بدنه حسن الالاء
عارفاً بالحرب يثبت عند الحرب ويتقدم عند الطلب وأن يكون ذارأى في السياسة والتدبير
لبسوس الجيش على انفاق الكافة في العائسة وتدير الحرب في امتياز الفرصة وأن يكون من أهل
الاجتهاد في أحكام الجهاد وأما في الأحكام الدينية فقيه وجهان والظاهر عدم اشتراطه ويستحب أن
يخرج بهم يوم الخميس أول النهار لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب أن يخرج يوم الخميس وأن يبعث
الملائع ويتجسس أخبار الكفار ويعد الرايات ويجعل لكل فريق راية وشعاراً روى الحاكم عن
البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انكم ستلقون عدوكم فليكن شعاركم حم لا ينصرون قال
ابن عباس حم اسم من أسماء الله تعالى فكانه حلف بالله لا ينصرون وأن يعرضهم على القتال وأن
يدخل دار الحرب بنفسه لأنه أحوط وأرهب وأن يده وعنده النقاء الصغين قال صلى الله عليه وسلم ساعتان
تفتح فيهما أبواب السماء عند حضور الصلاة وعند النقاء الصف في سبيل الله تعالى ويستنصر بالضعفاء قال
صلى الله عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم ويكبر بلا اسراف في رفع الصوت ويجب عرض
الاسلام أولاً أن علم ان العدو لم يتابعهم والاستحباب وجز بيانهم قال الحلبي وينبغي أن تعرف
الغزاة الاكاذب التي يحتاجون اليها وما يعمل منها وما يحرم والفرق بين الرجل والغارس ومن يسهم
ومن لا يسهم له (وله الاستعانة) على الكفار (بكفار) من أهل الذمة وغيرهم وانما يجوز الاستعانة بهم
بشرطين أحدهما ما ذكره بقوله (أو من خيانتهم) قال في الروضة وأن يعرف حسن رأيهم في المسلمين
والراعي جعل معرفة حسن رأيهم مع أمن الخيانة شرطاً واحداً وثانيهما ما ذكره بقوله (ويكونون)
بحيث لو انضمت فرقنا الكفر فامناهم) أي أنهم اذا انضمتوا الى الفرقة الاخرى أمكن دفعهم فان زادوا
بالاجتماع على الضعف لم تجز الاستعانة بهم وشرط العراقيون قلة المسلمين قال الراعي وهذا الشرط
وما قبله أي وهو مقاومة الفريقين كالمتمنايين لأنهم اذا قارحت احتاجوا لمقاومة فرقة الى الاستعانة
بالاخرى كيف يتقدرون على مقاومتهم معا قال المصنف ولا منافاة لان المراد ان يكون المستعان بهم
فرقة كبيرة لا يكثر العدد بهم كثر ظاهرة قال البلقيني وفيه لين ثم أجاب بان الكفار اذا كانوا مائتين
مثلاً وكان المسلمون مائة وخمسين ففيهم قلة بالنسبة لاستواء العددين فاذا استعانوا بخمسين كافرين فقد
استوى العددين ولو انحاز هؤلاء النصارى الى العدو فصاروا مائتين وخمسين أمكن المسلمون مقاومتهم
لعدم زيادتهم على الضعف قال وأيضا في كتب جمع من العراقيين اعتبار الحاجة من غير ذكر القلة
والحاجة قد تكون للعدو فلا يثناني الشرطان اهو شرط الماوردي شرطا آخر وهو ان يخلعوا
معتقد العدو كاليزيد مع النصارى وأقره في زيادة الروضة * (تنبية) يفعل الامام بالاستعانة
بهم ما يراه مصلحة من أفرادهم بجانب الجيش أو اختلاطهم به بان يفرقهم بين المسلمين والاولى ان
يسأجرهم لان ذلك أجبر لهم ويرد المخذل وهو من يخوف الناس كان يقول هونا كثر وجنودنا ضعفة
ولا طاقة لنا بهم ويرد المرجف وهو من يكثر الاراجيف كان يقول قتات سرية كذا ولحق مدد العدو

جهة كذا أولهم كمين في موضع كذا ويرد أيضا الخائن وهو من يتجسس لهم ويطلعهم على العورات
بالمكاتبة والمراسلة وانما كان صلى الله عليه وسلم يخرج عبد الله بن أبي بن سائل في الغزوات وهو رأس
المتناقضين مع ظهوره والتخذيّل وغيره منه لان الصعابة كانوا أقوياء في الدين لا يبالون بالتخذيّل ونحوه وأنه صلى
الله عليه وسلم كان يطلع بالروح على أفعاله فلا يتقرر بكيد ويجمع هذه الثلاثة من أخذته من الغنيمة حتى
ساب قتيلاهم (و) الاستعانة (بعبيد باذن السادة) لانه يتفطع بهم في القتال واستثنى الباقي العبد
الموصى بمنفعته ايث المال والمكاتب كتابية صحيحة فلا يعتبر باذن سيدهما قال شيخنا وفيما قاله في المكاتب
وقفة اه والظاهر انه لا بد من الاذن (و) له أيضا الاستعانة بأشخاص (مراحمين أقوياء) في قتال
أوغره كسقي ماء ومداد الجرحى لمسار ويصحب أيضا النساء لمثل ذلك روى مسلم عن أم عطية رضي
الله عنها قالت غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أخافهم في وسالهم وأصنع لهم الطعام
وأداوى لهم الجرحى وأقوم على المرضى * (تنبيه) * الخائى والنساء ان كانوا أحرارا كالمراحمين في
استئذان الاولياء وأرفاء فكالعبيد في استئذان السادات هذا كما اذا كانوا مسلمين أما احضار نساء أهل
الذمة وصبيانهم ففيه قولان في المشرح والروضة بالترجيح ورجح البلقيسنى الجواز وقال انه مجزوم به في
الام ونظاهر كلامه اعتبار الاذن في العبيد دون المراهقين ويشبهه كما قال ابن شهاب اعتبار اذن الاولياء
وهو ظاهر لاسبابها اذا كان أصلا لان اذا اعتبرت اذنه في البالغ ففي المراهق أولى فان قيل في الاستعانة
بالمراهقين تغريب بأنفسهم ولا أثر لرضاهم ورضا الاولياء بذلك لغرض الشهادة كما لا أثر لذلك في اتلاف
أموالهم أوجب بان في الاستعانة بهم أثر ظاهر وهو تغريمهم على الجهاد (وله) أى الامام (بذل الابهة
والسلاح من بيت المال ومن ماله) اعانة للغزى والامام ثواب اعانته لخبر الصحبين من جهز غازيا فقد
غزا وأما ثواب الجهاد فله مباشرة ولا حد بذل ذلك من أموالهم ولهم ثواب اعانته وثواب الجهاد مباشرة كما مر
ومجمله في المسلم أما الكافر فلا يلجج فيه الى رأى الامام لاحتياجه الى اجتهاد لان الكافر قد يخون
* (تنبيه) * ما ذكر مجمله اذا بذل ذلك لاعلى أن يكون الغزو للبادل والام يجوز كما صرح به الرويان وغيره
(ولا يصح استئجار مسلم لجهاد) لانه يقع منه وما يأخذ من المرتبة من الفنى والمتفوعة من الصدقات ليس
بأجرة لهم بل هو من ثمتهم وجهادهم واقع منهم ولو أكره الامام جماعة على الغزو لم يستحقوا أجرة لوقوع
غزوهم لهم قال البغوى هذا ان تعين عليهم والا فلهم الاجرة من الخروج الى حضور الوقعة قال الراغب وهو
حسن فليحمل اطلاقهم عليه * (تنبيه) * فذكر المصنف هذه المسئلة في باب الاجارة وذكرها هنا توطئة
لقوله (ويصح استئجار ذى) ومعاهد ومستأمن (للامام) حيث يجوز الاستعانة بهم ولو بأكثر من
سهم لاجل أوفارس لانه لا يقع منه فاشبه استئجار الدواب واغتفرت الجهالة للضرورة فان المقصود القتال
ولان معاقبة الكفار يستعمل فيها ما لا يستعمل في معاقبة المسلمين (قيل ولغيره) من الاسكاد كالاذان
والاصح المنع لانه من المصالح العامة لا تتولاها الاسكاد والاذان الاجير فيه مسلم وهذا كافر لا يؤتمن
* (تنبيه) * قضية كلامه صحيحة استئجار الذى ونحوه بأى مال كان من مال نفسه أو من أموال بيت المال
وليس مراد بل انما يعطى من سهم المصالح سواء أكان مسمى أو أجرة مثل ولومن غير غنيمة قتاله لان أصل
الغنيمة ولان أربعة أمتاسها لانه يحضر للمصلحة لانه من أهل الجهاد فان أسلم انفسه الاجارة وان أكرهه
الامام عليه أو استأجره بمجهول كان قال أرضيك أو أعطيك ما تستعين به وقتل وجب له أجرة المثل بخلاف
ما اذا لم يقاتل كظائره وان قهر الكفار على الخروج الى الجهاد فهر برأى وقولهم في الصف أو خلى سبيلهم
قبله فلهم أجرة الذهاب فقط وان تعطلت منافعتهم في الرجوع لانهم ينصرفون حينئذ كيف شاؤوا ولا حبس
ولا استئجار وان رضوا بالخروج ولم يعدهم بشئ وضع لهم من أربعة أنحاس الغنيمة كما مر في بابها وتفاوت
الاجرة بانه اذا حضر طامعا بلا مسمى فقد تشبه بالمجاهدين فجعل في القسمة معهم بخلاف ما اذا حضر بأجرة

فانما امرت من ورسوله عليه السلام فيما يقتضيه سيد الامام ونسرقه ولا يراحمه فيه انما امرت
اذ انزعجوا الخلافة من الامام فالتحق بهم لانهم ليسوا من اهل البيت بل من الذين بل منهم ومن بالحياة والميل
الى اهل البيت - وانه انما اعدم من المروج اهل ليل لم يزرهم فيما اعدم عنه ان رآه (ويكره لغزو قتل
قريب) له كما دلل ان الشفقة قد فعله على الذمامة فيكون ذلك سببا لشفقة من الجهاد ولان فيه قطع الرسم
الماء وبعثنا ردهى كراهة تنزيهه وان اقتضت الهلة الثانية انما كراهة تعزيم (و) قتل قريب (بحرم)
له (اشد) كراهة لانه صلى الله عليه وسلم منع ابا بكر يوم اعدم من قتل ولده عبد الرحمن ومنع ابا حذيفة
من قتل ابيه يوم بدر (قلت الان بسببه) او بعلم بل طريق يجوز له اعتصامه به (بسببه) تعالى
(اورسوله صلى الله عليه وسلم) بان يذكره بسوء فلا كراهة حينئذ (واقعه اهل) بل ينبغي الاستعجال
تفديا لمحق الله تعالى وحقوقه صلى الله عليه وسلم قال تعالى لا تجزى قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر
ولا الذين من حادته ورسوله وفي الصحيحين والذي نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون أحب اليه من ولده
ورأيه زاد - لم والس اجمعين وكذا كراهة اذا قصد هو قتله فقتله دفعا عن نفسه (ويحرم قتل من
ومجنون) ومن به رق (وامرأة ونحوه مشكل) للهي عن قتل الصبيان والنساء في الصحيحين والحق
البحون بالصبي والحق بالمرأة لاحتمال انوثته (تنبيه) يستثنى من ذلك مسائل الاولى اذ لم يجد
المضار سواهم فله قتلهم واكلام على الاصح في زيادة الرخصة من كتاب الاطعمة الثانية اذا فالتوا يجوز قتلهم
وقد استندوا في الحرر الثالثة حال الضرورة عند تعرض الكفار بهم كاسياني الرابعة اذا كانت النساء من
قوم ليس لهم كتاب كالمجوس وغيره الاوثان وامن من الاسلام قال المادري فيقتل هذا الشافعي رضي
الله عنه الخامسة اذا سب الحنثي او المرأة الاسلام او المسلمين انا هو الفساد وبقتل مراحمي ثبت الشر
الحش على عاتقه لان ابا نه دليل بلوغه كما مر في الخبر لان ادعى استجابه بدواء وحاف انه استجابه بذلك فلا
يقتل بناء على ان الانثى ليس بلوغا بل دليلا وحافه على ذلك واجب وان تضمن حاف من يدعى الصبي
انما ورامارة البلوغ فلا يترك بمجرد دعواه (ويحلى قتل راهب وأجير) ويحترق (وشج) ولو ضعيفا
(وأعمى وزمن) ومقتل ع البسد والرجل وان لم يحضر والصف و (لاقتال فيهم) ولا رأى في الاظهر
لعموم قوله تعالى اقتلوا المشركين ولا تنهم احرار مكافون بخارتهم كغيرهم والثاني المنع لانهم لا يقتلون
فاسبوا النساء والصبيان (تنبيه) محل الخلاف اذ لم يقتلوا فان فالتوا فالتوا فالتوا والمراد بالراهب
عابد النصارى فيشمل الشيخ والشاب والذ كروالانثى واحترز بقوله لا رأى فيهم عما اذا كان فيهم رأى
فانهم يقتلون قتله او قوله لاقتال فيهم الظاهر انه قيد في الشيخ ومن بعده فان راهب والاجير قد يكون فيهم
القتال ويجوز قتل السوق لا الرسل فلا يجوز قتلهم لجرى ان السنة بذلك واذا جاز قتل المذكورين
(فبترقون وتسبي نسائهم) وصبيانهم ومجانينهم (و) نعم (أو الوالم) واذا منعنا قتلهم رقوا بنفس الاسر
(تنبيه) اقتصاره على سبي النساء يوهن ان صبيانهم ومجانينهم لا تسبي وهو وجه والاصح خلافه كما نفرد
(ويجوز حصار الكفار في البلاد) والحصون والقلاع وارسال الماء عليهم ورميهم بنار ومجنون
وما في معنى ذلك من هدم بيوتهم وقطاع الماء عنهم والقامحيات أو عقارب عليهم ولو كان فيهم نساء وصبيان
لقوله تعالى واخذوهم واخصروهم وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم حاصر أهل الطائف وروى
البيهقي انه نصب عليهم المنجنيق وقيس به ما في معناه مما يعم الاهلاك به (تنبيه) مقتضى كلامه جواز
ذلك وان كان فيهم النساء والصبيان واحتمل ان يصيهم ذلك وهو كذلك لان النهي عن قتلهم محمول
على ما بعد السبي لانهم غنيمة ومحمل جواز ذلك في غير مكة وحرمه اذ لو تحت بها أو موضع من حرمها والعباد
لله تعالى طائفة من الحربيين لم يجز قتلهم بما يعم كقتله في كتاب الحج من المجموع عن نه في الامم
سير الواقدي وظاهر كلامه -م أنه يجوز اتلافهم بما ذكر وان قدرنا عليهم بدونه قال الزركشي وب

صرح ابن عبد الجبار نعم بكمه حينئذ اذ لا تأمن أن تصيب مسلماً من الجبلش فقلته كافراً قاله البلقيني وقال انه أشار
 إليه في الام (و) يجوز (تبيينهم في غفلة) وهو الاغارة عليهم ليلاً وهم غافلون لما في الصحيحين أنه صلى الله
 عليه وسلم أغار على بني المصطلق وسئل عن المشركين يبيتون فيصاب من نساءهم وذرائعهم فقال هم منهم
 (تنبيه) استثنى بعضهم من اطلاق المصنف من لم تبلغ الدعوة قال فلا يجوز قتالهم بذلك حتى يدعوا الى
 الاسلام فان قتل منهم أحد ضمن بالدية والكفارة نص عليه الشافعي رحمه الله والاصحاب ولا حاجة الى
 استثنائهم لان هذا شرط لاصل القتال (فان كان فيهم مسلم أسير أو ناجح) أو نحوه (جاز ذلك) أي الرمي
 بما ذكر وغيره (على المذهب) لئلا تعطى الجهاد بحبس مسلم عندهم وقد لا يصيب المسلم وان أصيب
 رزق الشهادة * (تنبيهه) * تعبيره بالجواز لا يقتضي الكراهة سواء اضطرر الى ذلك أم لا ولم يخص
 ما في الروضة ثلاثة طرق المذهب ان لم يكن ضرورة كرمح زامن اهلاك المسلم ولا يحرم على الاطهر وان
 كان ضرورة تكفوف ضرورهم أو لم يحصل دفع القاعة الابحار قطعاً وكالمسلم الطائفة من المسلمين
 كما قاله الزاقي وقضيته عدم الجواز اذا كان في المسلمين كثرة وهو كذلك (ولو التحم حرب فتتروا بنساء)
 وخنثى (وصبيان) ومجانين منهم (جاز) حينئذ (رميهم) اذا دعت الضرورة اليه وتوقى من ذكر
 الثلاث اتخذوا ذلك ذريعة الى منع الجهاد وطريقاً الى الظفر بالمسلمين لاننا كففت عنهم لاجل التمسك بين
 ذكر لا يكفون عنا فالاحتياط انما اولى من الاحتياط لمن ذكر (وان دفعوا بهم عن أنفسهم ولم تدع
 ضرورة الى رميهم فالاطهر تركهم) وجوب الثلاث يؤدي الى قتلهم من غير ضرورة وقد نهي عن قتلهم وهذا
 ما رجح في المحرر والثاني وهو المعتبر كما صح في زوائد الروضة جواز رميهم كما يجوز نصب المتخنيق على القاعة
 وان كان يصيبهم ولئلا يتخذوا ذلك ذريعة الى تعطيل الجهاد أو حيلة الى استبقاء القلاع لهم وفي ذلك فساد
 عقائم واحترام المصنف بقوله دفعوا بهم عن أنفسهم عما اذا فعلوا ذلك مكرراً وحيدة لعلمهم بان شرعنا يمنع
 من قتل نساءهم وذرائعهم فلا يوجب ذلك ترك حصارهم ولا الامتناع من رميهم وان أفضى الى قتل من
 ذكر قطعاً قاله السارودي قال في البحر وشرط جواز الرمي أن يقصد بذلك التوصل الى رجالهم (وان تترسوا
 بمسلمين) ولو واحداً أو ذميين كذلك (ولم تدع ضرورة الى رميهم تركناهم) وجوباً بصيانة للمسلمين
 وأهل الذمة وفارق النساء والصبيان على المعتبدان المسلم والذي يحقون الدم طرمة الدين والعهر فلم يجوز
 رميهم بالضرورة والنساء والصبيان حققوا لحق الغائين فجاز رميهم بالضرورة (والا) بان دعت
 ضرورة الى رميهم بان تترسوا بهم حال النهم القتال بحيث لو كففت عنهم ظفر وابتا وكثرت نسايتهم
 (جاز رميهم) حينئذ (في الاصح) المخصوص ونقصد بذلك قتال المشركين وتوقى المسلمين وأهل الذمة
 بحسب الامكان لان مفسدة الاعراض أعظم من مفسدة الاقدام وبمحتمل هلاك طائفة للدفع عن بيضة
 الاسلام ومراعاة الامور الحكيمة والثاني المنع اذ لم يتأتى ترى الكفار الا برمي مسلم أو ذمي وكالذي
 المستأمن * (تنبيهه) * اذ ارمي شخص اليهم فاصاب مسلماً لم يمت الكفارة لانه قتل معصوماً وكذا الدية
 ان علمه القاتل مسلماً أو كان يمكنه توقيه والرمي الى غيره ولا قصاص عليهم لانه مع تجوز الرمي لا يجتمعان
 وحيث تجب في الحدية تجب في الرقيق قيمته ولو تترس كافر بمسلم أو ركب مكره به فرماه مسلم
 فاتلفه ضمنه الا ان اضطر بان لم يمكنه في الالتحام الدفع الابا صابته في أحد وجهيه بظهر ترجيحه وان قطع
 المتولى بانه يضمنه كالأول تألف مال غيره عند الضرورة ولو تترسوا بمسلمين في نحو قلعة عند حصارها فلا ترمى
 الترس لانافي غنية عن رميه (ويحرم) على من لزمه الجهاد عند التقاء صف المسلمين والكفار (الانصراف
 عن الصف) ولو غاب على ظنه أنه ان ثبت قتل لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قيمتم الذين كفروا زحفوا
 فلا تلوهم الاذيبار وفي الصحيحين اجتنبوا السبع الموبقات وعندها الفرار يوم الزحف وخرج من لزمه
 الجهاد من لم يلزمه كريض وامرأته وبالصف ما لولي مسلم مشركين فله الانصراف وان طلباه وكذا ان

طائفة من الانصراف بعد ذلك كفى الروضة وأما وان قال البلقي ان الاظهر مقتضى نص
المصنف انه ليس له الانصراف هذا (اذ لم يرد عدد الكفار على مثلينا) بان كانوا مثلينا أو اقل قال تعالى
فان تكن منكم مائة فتصاوبوا مائةين وهو خبر بمعنى الامر أي ليس بمائة لمائةين وعليه حل قوله تعالى
اذ القيت فيه فالتبوا اذلو كان خبرا على ظاهره لم يقع بخلاف الخبر عنه لان الحلف في اخباراته تعالى حال
ولم يفي وجوب الصابرة على الضعف ان المسلم على احدي الحسينين اما ان يقتل فيدخل الجنة أو يسلم
فيغزو بالاجز والعزيمة والكافر يقاتل على الفوز بالدنيا (الا منصرفا عنه) (مقررنا القتال) وأما
التعرف الزوال عن جهة الاستواء والمراد به هنا الانتقال من مضيق الى منسع يمكن فيه القتال أو يتحول
عن مقابلة الشمس أو الريح الذي يسف التراب على وجهه الى موضع واسع قال الماوردي وكذا لو كان
في موضع معاش فاستقل الى موضع ديهام (أو متحيزا الى فئة) أي طائفة قريبة تليسه من المسلمين
(يستجديها) للقتال ينضم اليها ويرجع معها بحار با فيجوز انصرافه لقوله تعالى الامتحنوا القتال أو متحيزا
الى فئة والتحيز اصله الحصول في حيز وهو الناحية والمكان الذي يجوز والمراد به هنا الذباب بنية الانضمام
الى طائفة من المسلمين ليرجع معهم محاربا ولا يلزمه العود ليقابل مع الفئة المتحيز اليها على الاصح لان
عزمه العود لذلك رخص له الانصراف فلا يجز عليه بعد ذلك والجهل لا يجب تضاؤه لانه لا يجب بالنسبة
الصريح كالانحياز الى الصلاة على الميت في العزم أولى (ويجوز) التحيز (الى فئة بعيدة في الاصح)
المقصود لا إطلاق الآية وقول عمر رضي الله عنه أمانة لكل مسلم وكانت في المدينة وجنوده بالشام
والعراق ولان عزمه على العود الى القتال لا يختلف بالعرب والبعد والثاني يشترط قربهم بالصور الاستعداد
مهم في هذا القتال * (تنبيه) * من يجز برص أو يحويه كعلبة عقل بلائهم أولم يبق معه سلاح جاز له
الانصراف بكل حال وكذا اذا حضره راذن سيده بل يسن له ذلك ولو ذهب سلاحه وأمكن الرمي بالخارجة
لم ينصرف عن الصف كافي واذا الروضة هنا وان كان في أصل الروضة في الباب الاول صحح الانصراف
وان ذهب فرسه وهو لا يقدر على القتال راجلا حازه الانصراف ويندب لمن فرلج أو غيره مما ذكره
التحيز أو التحرف يخرج عن صورة القرار المحرم واداعى بالفرار هل يشترط في تركه أن يعود الى القتال
أو يكفيه أنه متى عاد لا ينهزم الا كما أمر الله تعالى به وجهان في الحاوي والظاهر الثاني (ولا يشارك
متحيزا) فئة (بعيدة الجيش فيما غنم بعد مفارقتها) لان النصرة تفوت ببعدها ما غنموه قبل مفارقتها
بشارك فيه كلص عليه (وبشارك متحيزا) فئة (قريبة) الجيش فيما غنم بعد مفارقتها (في الاصح)
لبقاء نصرة فهو كالسرية القريبة تشارك الجيش فيما غنم والثاني لا يشاركه مفارقتها وبشارك فيما غنم
قبل مفارقتها طعاما * (تنبيه) * سكت المصنف عن بيان القريبة والمراد بها أن تكون بحيث يدرك
غوثها المتحيز عنها عند الاستغاثة والمخبر يشارك الجيش فيما غنم قبل مفارقتها ولا يشاركه فيما غنم
بعد هائص عليه أي اذا بعد ومن أطلق انه يشاركه محمول على من لم يعد كما فصل في الفئة * (فرج) *
لو ادعى الهارب التحرف صدق بيمينه ان عاد قبل انقضاء القتال ويستحق من الجميع ان حلف والا ففي
المحور بعد عوده فقط قاله البعوى ورجحه في الروضة في باب تسم العزيمة والجاسوس اذا بشه الامام لينظر
عدد المشركين وينقل أخبارهم اليها يشارك الجيش فيما غنم في غيبته لانه كان في مصالحتنا وخاطر نفسه
أكثر من الثبات في الصف (فان زاد) عدد الكفار (على مثلين) منا (جاز الانصراف) عن الصف
لقوله تعالى الا ان يخفف الله عنكم الآية (الا أنه يحرم انصراف مائة بعال) من المسلمين (عن مائتين)
وواحد مائة من الكفار (في الاصح) اعتبارا بالمعنى لانهم يقاتلونهم لو ثبتوا وانما بارأى العدد عند
تقارب الاوصاف والثاني لا يحرم اعتبارا بالعدد * (تنبيه) * الخلاف لا يختص بهذه الصورة والفتاوى
أن يكون مع المسلمين من القوة ما يعاب المان أنهم يقاتلون الزيادة على مثلهم ويرجون الظفرهم

كما قاله الباقي ومأخذ الخلاف أنه هل يجوز أن يستتبع من النص معنى يخصه أولا والأصح الجواز
 كما خص عموم أولا مستم النساء بغير المحارم والمعنى الذي شرع القتال لاجله وهو الغلبة دائر مع القوة
 والضعف لأمم العدد فيملي الحكم به والخلاف جاز في عكسه وهو قرار مائة من ضعفاتنا عن مائة وتسعين
 من أبطالهم ووقع في الروضة من ضعفاتهم ونسب لسبق القلم قال الماوردي والروائي يجوز الهزيمة
 من أكثر من المثلثين وإن كان المسلمون فرسانا والكفار رجالة ويحرم من المثلثين وإن كانوا بالعكس
 قال في زيادة الروضة وفيه نظر ويمكن تخريج على الوجهين السابقين أي الضعفاء مع الإبطال في أن
 الاعتبار بالمعنى أو بالعدد وهذا هو الظاهر وإن قال الباقي ما سمعته من إدارة الحال على المعنى مخالف
 لظاهر نصوص الشافعي التي احتج عليها بظاهر القرآن * (فرغ) * إذ اذابت الكفار على الضعف
 ورجى الظاهر بأن ظنناه أن ثبتنا استحباب الثلثات وإن غلب على ظننا الهلاك بالانكابة فيهم ويجب علينا
 الفرار لقوله تعالى ولا تقاتلوا بآيديكم إلى التهلكة أو بشكايه فيهم استحباب لنا الفرار (وتجوز) بلانذب
 وكرة (المبارزة) وهي ظهور اثنين من الصنفين للقتال من البروز وهو الظهور فهي مباحة لثلاث
 عبد الله بن رواحة وأبي عفره رضي الله تعالى عنهم بارزوا يوم بدر ولم يشكر عليهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم (فإن طابها كافر استحباب الخروج إليه) أي لمبارزته لما في الترتك من الضعف للمسلمين
 والتقوية للكافرين (وإنما تحسن) أي تندب المبارزة بشرطين أحدهما كونها (ممن) أي
 شخص (حرب نفسه) بأن عرف منها القوة والجرأة والافتكره ابتداء وإجابة (و) الشرط الثاني
 كونها (بأن الامام) أو أمير الجيش لأن الامام نظر في تعيين الإبطال فإن بارز بغير إذنه جازم
 الكرامة قال الماوردي ويعتبر في الاستحباب أن لا يدل بقتله ضرر علينا بهزيمة تحصل لئلا يكون كبيرنا
 قال النلقيني وغيبه وأن لا يكون عبدا ولا فرعاً ولا مدبونا ما ذوالناهم في الجهاد من غير تصريح بالأذن في
 البراز والافتكره لهم * (تنبيه) * لو تبارز مسلم وكافر بشرط أن لا يعين المسلمون المسلم ولا الكافرون
 الكافر إلى انتضاء القتال أو كان عدم الاعانة عادة تقتل الكافر المسلم أو ولي أحدهما منهزماً أو أئتمن
 الكافر جاز لنا قتله لأن الامان كان إلى انتضاء الحرب وقد انقضى وإن شرط أن لا يتعرض للموت وجب
 الوفاء بالشرط وإن شرط الامان إلى دخوله الصف وجب له الوفاء به وإن قر المسلم عنه فتبعه ليقاله أو أئتمنه
 الكافر منعناه من قتله وقتلنا الكافر وإن خالفنا بشرط تمكنه من انتخاذه انتفضه الامان في الأثر وانتضاء
 القتال في الثانية فإن شرط له التمكن من قتله فهو شرط باطل لما فيه من الضرر وهل يفسد أصل الامان
 أولا وجهان أو جهه الأولى فإن أعانته أصحابه قتلناهم وقتلناه أيضاً إن لم يمنعهم أما إذا لم بشرط عدم الاعانة
 ولم تجربته عادة فيجوز قتله مطلقاً بكرة نقل رؤس الكفار ونحوها من بلادهم إلى بلادنا لما روى البيهقي
 أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه أنكرك على فاعله وقال لم يفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وما روى من
 حل رأس أبي جهل فقد تسكاه وفي ثبوته وبتهديد ثبوته إنما حل من موضع إلى موضع لا من بلد إلى بلد
 وكلهم فعلوه لينتار الناس إليه فيقتله قواموته نعم أن كان في ذلك انكابة لاظهار بكرة كما قاله الماوردي
 والغزالي وإن قال الرافي لم يتعرض له الجمهور (ويجوز) لنا (اتلاف بناتهم) بالتخريب
 (وشجرهم) بالقطع وغيره وكذا كل ما ليس بجوار (لحاجة القتال والظفر بهم) أقوله تعالى ما قطعتم
 من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وسبب نزولها أنه صلى الله عليه وسلم أمر بقطع نخيل بني
 النضير فقال واحد من الحصن إن هذا الفساد يا محمد لو أنك تمنيتني عن الفساد فقتلت زواة الشيطان من
 حديث ابن عمر فإن قوتف الظفر على اتلاف ذلك وجب كقطع به الماوردي وغيره (وكذا) يجوز اتلافها
 (إن لم يرج) أي يظن (حصولها) أي الابنية والاشجار (لئلا) مغايطة لهم وتشديد عليهم قال تعالى
 ولا يأتون موطناً بغيا للكفار إلا يوقه وقال تعالى يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين (فإن رجى)

بضم أوله - وهو الناب (ناب الترك) ذكره المؤلف في الحاشية العاشر ولا يحرم لأنه قد يفتن - يا أيها
 خلافه إذا دفعه ما هب من نفسه لهم قهر أو سلب على أن تكون لنا أرواح أو نقتلنا أو نأخذ أموالهم ونسرف
 في سرهم اتلادها لانهم أصارت غنيمة لنا (ويحرم اتلاف الحيوان) التحريم لأنه من ذبح الحيوان إلا لأحد
 وشالف الأجر لانهم حيوان من ذبح حتى ملكه وحق الله تعالى فإذ عطف حرة المسلم الكفيرة بقيت حرة
 انما في بقائه ولا يشترط مع مال الحيوان من اجابته وعطشه بخلاف الاتجار (ال) - وبالله ما كلف لمخرج
 إلا على خاصة لأرواح المسلم بالمار أو (ماية التولاء عليه) أو شغلنا أن يركبوه أو يذبحوا كالحمل فيبيعون اتلاد
 (لهم أو غيرهم) لانهم لا يملكون وإذا قتل النساء والعيان عند التفرص بهم فالحمل أولى
 وقد ورد في السير من قتل الصحابة رضي الله تعالى عنهم من غير تكبير (أو) إذا (عندما) رزقوا
 رجوعه اليهم وسروره) لنا فيعوز اتلافه دفع الله هذه المفسدة وقوة ما يناله لهم أما إذا خلت الأرواح
 ففما فلا يجوز عقرها واتلافها بل تدبج لكل كسار وإن شغلنا استردائهم ومبيتهم سم ونحوه أسا
 لم يقتلوا لنا كد استراهم (تمة) ما يمكن الانتفاع به من كتبهم الكفرية والمبدلة والأسماء
 والغشبية لا التواريج ونحوها مما يحل الانتفاع به ككتب الشعر والمطب والمغة فتجى بالفصل أن يمكن بيع
 فاه المكتوب فيه والامرق وانما يبدى أهل التمة لا اعتقادهم كفى الخمر ونحوه من المعسول والمزوق
 الغنية ونخرج منه رزقه فحرقه فهو حرام لما به من تضيق المال لان له رزق قيمة وإن قلت فالحمل
 تدبج عشان رضي الله عنه ما يبدى الناس وأسرقة أو سر باسراف لما جع القرآن ولم يعالفه غيره
 أحيب بان الفتنة التي تحصل بالاتشار هذا أشد منها هنا أما غير المستمر كالتمر والتمر والتمر
 اتلادها لأنواع الخمر والتمينة ولا يجوز اتلافها بل تحصل فاسلم تكن قيمة بان لم يزد قيمتها على وزنها
 حاشا التلفت هذا الدار يرغب أحد من العائين فيها والافيني أن تدفع اليه ولا تناف وان كان الخمر يرد
 على الناس وجب اتلافه والا فوجوه في الجموع ظاهر في الشيء أنه يشترط أن لا يركب بل ظاهره
 الوجوب وبه صرح الماوردي والرواني وهو الظاهر لان الخمر تراق وإن لم يكن فيها عذو
 (فصل) في حكم ما يؤخذ من أهل الحرب (نساء الكفار) أي النساء الكافرات والحشائش
 (ومبياتهم) (إذا أسروا وقوا) يفتح الراء أي صاروا أو قوا بنفس الأسر فاحس منهم لأهل الحرب
 والباقي لغني لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يقسم السبي كيقسم المال والمراد بالذي النساء والولدان
 (تنبيه) من نفعهم بدونه العزة فبحال الأسر كبحث الامام رحمه الله تعالى (وكذا العبيد) الكفار
 ولو كانوا مرتدين أو مسلمين صاروا أرقاء لنا (تنبيه) عطف العبيد ههنا شمل لان الرقيق لا يرق
 فالمراد استمراره لا تجديده ومثلهم فيه إذا كرم المبعوثون تغليبا لحق الدم (تنبيه) لا يقتل من ذكر
 لأنه من قتل النساء والعيان والباقي في معناه ما كان قتلهم الامام ولو أسروهم وقتلهم ضمن فيه منهم العائين
 كسائر الاموال (ويجوز الامام) أو أمه أو ابنته (في) أسرى الكفار الأصليين (الاحرار الكافرين)
 وهم الذكور البالغون العائلون (ويجوز) فيهم وجوب بقاء أسرهم (الاف) للإسلام كان عليهم
 والاحنا (لهما) من أربع مصادد كور في قوله (من قتل) يضرب رقبته لا يشترق وتغريق
 (ومن) عليهم بخانة سيابهم (ودناه) بكسر الهمزة مع المدد بفتحها مع القصر (بأسرى) مسلمين كمن
 عليه رجال أو غيرهم أو أهل ذمة كبحث شيخنا (أو مال) يؤخذ منهم سواء أكان من مالهم أو من مالنا
 في أيديهم (واسترقوا) لا اتباع في الأربعة وقال تعالى اتلوا للمشركين وقال تعالى فاما ما به عدونا
 فداء وقال تعالى حتى إذا أنقذتهم وهم يشهدون الوقت أي بالامسترقين (تنبيه) شمل اتلافه
 الاسترقاق استرقاق كل الشخص وكذا به وهو الاصح قال الرازي بناء على تبعض الحر في دار
 الشرب المعسرة بدمه وإذا منع استرقاقه فله فداء فركاه وعلم هذا قال لنا صرة يسرى فم

الرق كإسرى فيها العتق (فان عتق) على الامام (الاحتا) السابق (حبسهم حتى ينأهوا) له لانه
راجع الى الاجتهاد لاني انفسه فيؤخر لقاهو والصواب ولو بذل الاسير الحرية في قبولها وجهان قال
صاحب البيان الذي يقتضيه المذهب انه لا خلاف في جواز قبول ذلك منه وانما الوجهان في الوجوب
لانه اذا جاز أن يمن عليه من غير مال أو بمال يؤخذ منه مرة واحدة فلا يجوز بيعه ولا يؤخذ منه في كل
سنة أولى قال في الشامل واذا بذل الجزية بحرم قتله وتخبر الامام فيمعه القتل كما لو أسلم وصحبه الراعي
في باب الجزية ثم ما يجرم به المصنف من التخيير هو فيه من له كتاب أو ما غيره فاشار الى خلاف في استرقاقه
بقوله (وقيل لا يسترق وتني) كلاجو زفرير بالجزية ورد بان من جاز أن يمن عليه ويفادي جاز أن
يسترق كالسكابي (وكذا عربي) لا يجوز أيضا استرقاقه (في قول) قديم لحديث فيه ورد بان الحديث
واه وقد سبى صلى الله عليه وسلم بنى المصطلق وهو وزن وقبائل من العرب وأجرى عليهم الرق كإرواء
البخاري * (تنبيه) * لا ترد أسلمتهم التي يابديننا عليهم بحال يذلولونه لنا كلاجو زان نبيهم السلاح وتزدها
لهم بأسارى منافي أحد وجهين استقله وشيخنا وهو ظاهر كالتجوز بالمفاداة بهم ولان مانا أخذ خير مما بذله
والوجه الآخر منع كل منع الرد بحال ونخرج بقولنا الكفار الأصليين المرتدون فيما لهم بالاسلام
فان امتنعوا فالسيف * (قرع) * من استبد بقتل أسير ان كان بعد حكم الامام بقتله فلا شيء عليه
سوى التعزير للاقتيانه على الامام وان أوقه الامام ضمنه القتال ببقية ويكون غنيمه وان من عليه فان
قتله قبل حصوله في مأمنه ضمن ديته لو رتته أو بعده هدر دمه وان فداه فان قتله قبل قبض الامام فداه ضمن
ديته للغنيمه أو بعد قبضه والمطلقة الى مأمنه فلا ضمان عليه لعوده الى ما كان عليه قبل أسره ونفسية هذا
التعليل ان محل ذلك اذا وصل الى مأمنه والافيض من ديته لو رتته وهو ظاهر (ولو أسلم أسير) مكاف لم يختر
الامام فيه قبل اسلامه ومناولا فداء (عصم) الاسلام (دمه) فيحرم قتله لمخبر الصحيجين أمرت أن أقاتل الناس
حتى يشهدوا أن لا اله الا الله الى أن قال فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم وقوله وأموالهم محمول
على ما قبل الاسر بدليل قوله لا يحتقروا من دمه ان ماله المقدور عليه بعد الاسر غنيمه (وبقي) فيه (الخيار
في الباقي) من خصال التخيير السابقة وهو المن والارفاق والفداء لان الخبير بين أشياء اذا سقط بعضها
لعدمه لا يسقط الخيار في الباقي كالجزع عن العتق في الكفارة * (تنبيه) * انما تجوز المفاداة اذا كان
عزير في قومه أو له فيه عشيرة ولا يخشى الفتنة في دينه ولا نفسه أما اذا اختار الامام قبل اسلامه المن
أو الفداء انتهت التخيير وتعين ما اختاره الامام (وفي قول يتعين الرق) بنفس الاسلام لانه أسير يحرم قتله
فيمتنع عليه المن والفداء كالصبيان والنساء ورد بان الصبيان والنساء لم يكن تخير فيهم في الاصل بخلاف
الاسير (واسلام كافر) مكاف رجلا كان أو امرأة في داو حوب أو اسلام (قبل نظيره) وهو أسره كما
صرح به الشافعي رضي الله تعالى عنه في المختصر ولا يخالفه قول الروضة قبل أسره والعقوبة لانه عطف
تفسير (يعصم دمه وماله) للخبر المار (و) يعصم (صغار ولده) الاحرار عن السي لانهم يتبعونه
في الاسلام والجند كذلك في الاصح ولو كان الاب حبل المسار وولده أو ولد ولده المجنون كالمصغير ولو طرأ
الجنون بعد البلوغ لم يمسر أيضا ويعصم الجند تبع له لان استرقت أمه قبل اسلام الاب فلا يبطل اسلامه
رقه كالمفصل وان حكمه بالاسلام أما البالغ العاقل فلا يعصمه اسلام الاب لاستقلاله بالاسلام (و) لا يعصم
اسلام الزوج (زوجته) عن الاسترقاق (على المذهب) المنصوص لاستقلالها ولو كانت حاملا منه
في الاصح وفي قول يخرج لا تسترق لئلا يعال حقه من النكاح كالأعتق المسلم عبدا كافر ثم التحق بدار
الحرب لا يجوز استرقاقه على المنصوص وأجاب الأول بان الولاء بعد ثبوته لا يمكن رفعه بحال بخلاف
النكاح فان قيل لو بذل الجزية منع ارقاق زوجته وابنته البالغة فكان الاسلام أولى أجيب بان ما يمكن
استقلال الشخص به لا يحصل فيه تابعه لغيره والبالغة تستقل بالاسلام ولا تستقل ببذل الجزية (فان

استترقت أي اقبلت بان زوجة من أسلم قبل الظفر انهم سارق (انقطع سكاحه في الحال) أي حال السي
سواء أ كان قبل الدخول أم بعده لامتناع امسالك الامه الكافرة لانه كالحاج كل ما يقع ابتداء نكاحه او اقبله
صلى الله عليه وسلم في سبايا أو طاس وبنى المصالحى الا لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض ولم يسأل
عن ذات زوج ولا غيرها ومعلوم انه كان بينهم من لها زوج (وقيل ان كان) استرقاها (بعد الدخول بها
انتظرت العدة فلما انعتق فيها) فيدوم السكاح كزردة والاصح عدم الفرق كما سر لان حدوث الرق
يقطع السكاح فاشبه الرضاع (ويجوز ارقاق زوجة دمي) اذا كانت حرة أي ترق بنفس الاسر وينقطع
به نكاحه فان قيل هذا يتعارض قواهم ان الحربي اذا بدل الجزية عصم نفسه وزوجه من الاسترقاق
أجيب بان المراد هنا الزوجة المأجورة حين العقد في مالها العقد على جهة التبعية والمراد بها الزوجة
المتجدة بعد العقد لان العقد لم يتناولها أو يحمل ماهاك على ما اذا كانت زوجته داخل تحت القدرة
حين العقد وماهاك على ما اذا لم تكن كذلك (وكذا عتبه) الحربي بجوز ارقاقه (في الاصح) الموصوف
لان الذي لو التحق بدار الحرب استرق عتيقه أولى والثاني الممنع ان لا يبطل حقه من الولاء (لا عتيق مسلم)
التحق بدار الحرب فلا يترق لان الولاء بعد ثبوته لا يرتفع وسواء أ كان المعتق مسلما حال العتق أم كافرا ثم
أسلم قبل أسر العتيق قال البلقيني وقيل من تعرض لهذا الفرع أي وهو ما اذا أعتق الكافر عبدا ثم أسلم
قبل الاسر وقد يفهم كلام المصنف استرقاها اذ يصدق أنه ليس عتيق مسلم (و) لا (زوجته) أي المسلم
(الحربية) فلا تترق اذا سبست (على المذهب) وهذا ما صححه في الحرر وهو المعتمد وان كان مقتضى
كلام الروضة والشرحين الجوارفانه مساويا في جريان الخلاف بينهما وبين زوجة الحربي اذا أسلم لان
الاسلام الاصلي أقوى من الاسلام المأثري قال ابن كعب ولو تزوج بدمية في دار الاسلام ثم التحقت بدار
الحرب فلا تترق قول واحد (واداسي زوجان) معا (أو أحدهما) فقما (انفسخ النكاح) بينهما
سواء أ كان ذلك قبل الدخول أم بعده (ان كما حرين) لما رواه مسلم انهم لما امتنعوا ولوم أو طاس من
وطء السبايا لانهن أزواج أنزل الله تعالى والحصانات من النساء أي المتزوجات الامام ملكت أعماكنكم
فخرج المتزوجات الامام كل بالسي فدل على ارتفاع النكاح والامام حلال ولهم غيب لا توطأ حائل
حتى تضع اذ لم يفرق فيه بين المنكوسة وغيرها كما سر ولا الرق اذا حدث زال ملكها عن نفسها فلا
نزول العصمة بينهما وبين الزوج اولى (تتبعان) أحدهما محل الانفساخ في سبي الزوج ان كان صغيرا أو مجنونا
أو كاملا واختار الامام رقه فان اختار فداءه أو المني عليه استمرت الزوجية ومحل في سبي الزوجة اذا كان
الزوج كافرا فان كان مسلما بنى على الخلاف المتقدم هل تسي أولا ثلثيها التقيد بكونه حاربا يقتضى
عدم الانفساخ فيما اذا كان أحدهما حرا والآخر رقبة وليس مرادا فلو كانت حرة وهو رقيق وسيب
وحدها أو معه انفسخ أيضا والحكم في عكسه كذلك ان كان الزوج غير مكاف أو مكافا ورقيه الامام لان
العله في انفساخ النكاح زوال ملكه عن نفسه فزوجته كذلك (قيل أو رقيقين) فينفسخ السكاح
بينهما حدوث السي والاصح المنع اذ لم يحدث رقي وإنما انتقل الملك من مالك الى آخر فاشبهه البيع
والخلاف جار سواء أسلم أم لا * (تتبعه) * لو استأجر مسلم حريفا فسرق أو داره فعنت كان له استيفاء
مدته لان منافع الاموال مملوكة ملكا تاما مضمونة بالبدن كأعيان الاموال وكذا لا تغنم العين المملوكة لاسلم
لا تغنم المنافع المملوكة بخلاف منفعة البضع فانها تستباح ولا تلك ملكا تاما ولا هذا لا تغنم بالبدن
(واذا أرق) حربي (وعليه دين) ان غير حربي (لم يسقط) لان شغل الذمة قد حصل ولم يوجد ما يقتضى
اسقاطه أما اذا كان لحربي فببعض لعدم احترامه واذا لم يسقط دين غير الحربي (فيقتضى من ماله) حيث
كان له مال (ان غنم بعد ارقاقه) ولو حكم بزوال ملكه عنه بالرق كما أن ديس المرتدين يقتضى من ماله وان
حكم بزوال ملكه ولان الدين يقدم على العتمة كما يقدم على الوصية أما اذا لم يكن له مال فان دينه يبقى

في ذمة الله الى أن يعقب ويؤسروا ويخرج بقوله بعد ارفاقه ما اذا غنم قبله فلا يقضي منه لان الغنائم ما نكروا وكذا
 ما غنم مع استرقاقه في الاصح فان حق الغنائم اتفاق بين المال وسوق صاحب الدين كان في الذمة وما يتبعه
 بالعين يقدم على المتعاق بالذمة وهل يحل الدين المؤجل بالرق فيه وجهان أحدهما الذي يحل لانه يشبه الموت
 من حيث انه يزول الملك ويتبع النكاح * (تنبيهان) * أحدهما لو كان الدين الذي على الحرب في السبا
 قال الشيخان في سقوطه الوجهان فيمن كان له دين على عبد غديره فملكه أي فسدما وهذا كما قال
 الاستوى انما هو ظاهر في قدر حصته وهي الاربعه أخماس وأما الخمس فينبغي أن لا يسقط ما يقابلها
 قطعا لهذا عدل ابن المقرئ عن هذه العبارة وقال فلو ملكه الغريم سقط اهـ فعلم أنه لا يسقط الا بقدر
 ما ملكه الثاني لو كان الدين لحربي على غدير حربي فربح من له الدين لم يسقط بل يوقف فان عتق فله وان
 مات رقيقه ففيه (ولو افترض حربي من حربي) مالا (أو اشترى منه) شيئا بمال (ثم أسلم) معا أو مرتبا
 (أو لم يسلم) بل (قبلا لجزية) أو حصل لهما أمان أو حصل أحدهما لآخر أو غير ذلك من كل ما يحتمل بعض
 المتأخرين (دام الحق) في ذلك لان التزامه بعقد وخرج بالمال نحو الجز والجز برسم لا يصح طلبه * (نفيه) *
 قد يفهم كلامه انه لو أسلم أحدهما أو قبل جزية دون الآخر لا يدوم الحق وليس مرادا في اسلام صاحب
 الدين قطعا وفي اسلام المديون في الاظهر (و) الحربي (لو أنلف عليه حربي) آخر شيئا أو غصبه منه
 (فأسلم) أو أسلم للثأف أو الغاصب أو قبلا الجزية (فلا ضمان عليه في الاصح) لانه لم يلتزم شيئا
 والاتلاف ليس عقدا يستدام ولان الحربي اذا قهر حريه على ماله ملكه والاتلاف نوع من القهر ولان
 اتلاف مال الحربي لا يزيد على مال المسلم وهو لا يوجب الضمان على الحربي والثاني بضم لانه لازم
 عندهم ثم شرع في حكم أموال الحربيين فقال (والمال المأخوذ من أهل الحرب قهرا) عليهم حتى
 سلموه أو تركوه وانهم زمو (غنيمة) لما مر في كتاب قسمها وكان ينبني أن يقول المال الذي أخذناه
 ليخرج ما أخذناه أهل الذمة منهم فليس بغنيمة وانما أعاد ذلك هنا ضرورة التقسيم الدال عليه قوله
 (وكذا ما أخذناه واحد أو جمع من دار الحرب بسرقه) أو نحوها ولم يدخلها بامان (أو) لم يؤخذ سرقه بل
 كان هنالك مال ضائع (وجد كهية الاقطة) وأخذ شخص بعد علمه انه للسكران فانه في القسمين غنيمة
 (على الاصح) المنصوص لان دخوله دار الحرب وتغير به بنفسه يقوم مقام القتل والثاني هو لم يأخذ
 خاصة وادعى الامام الاتفاق عليه * (تنبيهه) * يستثنى من ذلك ما اذا كان سبب الوصول الى الاقطة في
 دار الحرب هروبا من غريمه فانه في غريمه قتال فانه في غريمه قتال فانه في غريمه قتال فانه في غريمه قتال
 ما سبق اذ لم يمكن كونه لمسلم (فان أمكن كونه) أي المنقط (لمسلم) بان كان ثم مسلم (وجب تعريفه)
 فاذا عرفه ولم يعرفه أحد يكون غنيمة * (تنبيهه) * لم يصح الشيخان شيئا في مدة التعريف بل نقل عن
 الشيخ أبي حامد انه يعرفه يوما أو يومين قالو يقرب منه قول الامام يكفي بلوغ التعريف الى الاجناد اذ لم
 يكن هناك مسلم سواهم ولا ينظر الى احتمال مرور التجار وعن المذهب والتهديب يعرفه سنة اهـ
 واختلاف المتأخرين في التراجع فاعتمد الباقي ما قاله الامام ونقله عن نص الام في سير الواقدي وقال انه
 خارج عن قاعدة الاقطة فتدنى هذه الصورة من اطلاق تعريف الاقطة سنة في غير الحقيق وقال الزركشي
 يشبهه حل الاول أي كلام الشيخ أبي حامد على الخسيس وقال الاذري الظاهر انه لا فرق بين هذه وبين
 لقطة دار الاسلام في التعريف اهـ وهذا هو الظاهر ثم شرع في أحكام الغنيمة فقال (وللغنائم)
 من يسهم اوم أو يرضع ولو غير اذن الامام (التبسط في الغنيمة) قبل اختيار القتل (بأخذ القوت)
 منها على سبيل الاباحة لا التاميل يتفجع به لا يأخذ ولا يتصرف فيه ووقع في الحساوي الصغير انه عليك ولا
 يصرف لغيره * (تنبيه) * نه بالقوت على انه لا يجوز أخذ شيء من الاموال كسلاح ودابة ولا انتفاع بها
 فان احتاج الى اللبس ليرد أو سأل البسه الامام له انما بالاجرة مدة الحاجة ثم يرد الى المقتن أو يحسبه عليه من

استترقت) أي إن قلنا بأن زوجة من أسلم قبل التفرغ لم تترك (أما ما عدا ذلك في الحال) أي حال السي
سواء أ كان قبل الدخول أم بعده لا ممتنع أمساك الأمة الكافرة بالنكاح على منعت ابتداء سكاها أو غيرها
سلي الله عليه وسلم في سببها أو طاس وبني المصداق إلا لا قوطا حمله حتى تنزع ولا حمله حتى تحبس ولم يسأل
عن ذلك زوج ولا غيرها ومعلوم أنه كان فيهم من أهازوح (وقيل إن كان) استرقاها (بعد ذلك ولها)
اتصارت العدة فلما اتعق فيها) بدوم النكاح كردة والأصح عدم الفرق كما لا حدوث الرق
يقطع النكاح فله الرضاع (ويجوز أرقاق زوجة ذى) إذا كانت حرة أي تزوجت بغير الأسر ويقطع
به نكاحه فان قبل هذا يخالف قولهم إن الحربى إذا بدل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق
أجيب بأن المراد هنا الزوجة الموجودة حين العقد في أولها العقد على جهة التبعية والمراد هنا الزوجة
المجددة بعد العقد لأن العقد لم يثبأها أو يحمل ما هناك على ما إذا كانت زوجته داخلته تحت القربة
حين العقد وما هنا على ما إذا لم تكن كذلك (وكذا عتيقه) الحربى يجوز أرقاقه (في الأصح) الموصوف
لأن الذى لو اتفق بدار الحرب استرق فعتيقه أولى والثاني المنع للأب لا يحل حقه من الولاء (لا عتيق مسلم)
الفتح بدار الحرب فلا يترق لأن الولاء بعد ثبوته لا يرجع وسواء أ كان المعتق مسلما حال العتيق أم كافرا
أسلم قبل أسر العتيق قال البلقينى وقيل من تعرض لهذا الفرع أى وهو ما إذا أعتق الكافر بعد أن أسلم
قبل الأسر وقد يفهم كلام المصنف استرقاها أذ يصدق أنه ليس عتيق مسلم (و) لا (زوجته) أى المسلم
(الحرية) فلا تسترق إذا سببت (على المذهب) وهذا ما صححه في الحرر وهو المعتمد وإن كان مقتضى
كلام الروضة والشريين الجواز فأنه ما سبق بأى جريان الخلاف بينهما وبين زوجة الحربى إذا أسلم لأن
الاسلام الأصلى أقوى من الاسلام العائلى قال ابن كعب ولو تزوج بذيمة في دار الاسلام ثم اتفقت بدار
الحرب فلا تسترق قول واحد (وإذا سبى زوجان) معا (أو أحدهما) فمعا (انفسخ السكاح) بينهما
سواء أ كان ذلك قبل الدخول أم بعده (إن كانا حريين) لما رواه مسلم أنهم لما استعوا يوم أو طاس من
وطع السببا لأنهن أزواج أنزل الله تعالى والمصنات من النساء أى المترقيات الامام لم يكتب إيمانكم
لغير المنزجات الامم لو كان بالسبى فدل على ارتفاع النكاح والامساك لان ولعموم خبر لا قوطا حمله
حتى تضع اذلم يفرق فيه بين المنكوسة وغيرها كما لا حدوث ولان الرق إذا حدث زال ملكها عن نفسها فلا
تزول العصمة بينهما وبين الزوج أولى (تنبيهان) أحدهما يحل الانفساخ في سبى الزوج إن كان صبورا أو مجنونا
أو كاملا واختار الامام رحمه فان اختار فداه أو المولى عليه استمرت الزوجية وبطلت في سبى الزوج إذا كان
الزوج كافرا وإن كان مسلماني على الخلاف المتقدم هل تنسب أولا نأبهما التقييد بكونهما حريين يقتضى
عدم الانفساخ فيما إذا كان أحدهما حرا والآخر رقيا وليس مرادا ولو كانت حرة وهو رقيق وسببت
وحدها أو معه انفسخ أيضا والحكم في عكسه كذلك إن كان الزوج غير مكاتب أو مكاتبا أو رقه الامام لأن
العلة في انفساخ النكاح زوال ملكه عن نفسه فزوجته كذلك (قيل أو رقيقين) فينفسخ النكاح
بينهما حدوث السبى والأصح المنع اذ لم يحدث رق وإنما انتقل الملك من مالك إلى آخر فاشبهه البيع
والخلاف جار سواء أسلما أم لا * (تنبيه) * لو استأجر مسلم حرييا فاسترق أو داره عتقت كله احتبسه
مدنه لأن منافع الاموال مملوكة لمالكها تاما مضبوطة باليد كإيمان الاموال وكذا لاتعم العين المملوكة له
لاتعم المنافع المملوكة له بخلاف منفعة البضع فانها تستباح ولا تملك ملكا تاما ولو هذا لا يقتضى بالبد
(وإذا أرق) حربى (وعليه دين) اعبر حربى (لم يسقها) لأن شغل الذمة قد حصل ولم يوجد ما يقتضى
إيقاطه أما إذا كان لحربى فبسقها لعدم احترامه وإذا لم يسقها دين غير الحربى (فبقتضى من ماله) حيث
كان له مال (إن شتم بعد أرقاقه) ولو حكم بزوال ملكه عنه بالف كما أن دين المرتدية يقتضى من ماله وإن
حكم بزوال ملكه ولان الدين يقدم على العتمة كما يقدم على الوصية أما اذ لم يترك له مال فأن دسه

في ذمة الله الى أن يعتق ويوسر وخرج بقوله بعد اوافاه ما اذا غنم قبله فلا يقضى منه لان الغنائم ملكوه وكذا
 ما غنم مع استرقاقه في الاصح فان حق الغنائم قدام بين المال وحق صاحب الدين كان في الذمة وما يتعلق
 بالعين يقدم على المتعلق بالذمة وهل يحل الدين المؤجل بالرق فيه وجهان أحدهما انه يحل لانه يشبه الموث
 من حيث انه يزيل الملك ويقطع النكاح * (تنبيهان) * أحدهما لو كان الدين الذي على الحربى للسبب
 قال الشيخان ففي سقوطه الوجهان فيمن كان له دين على عبد صغير فملكه أى فبسه فله هذا كما قال
 الاستوى انما هو ظاهر في قدر حصته وهى الاربعة أخماس وأما الخمس فينبى أن لا يسقط ما يقابلها
 فلما رأينا هذا عدل ابن المقرئ عن هذه العبارة وقال فلو ملكه الغريم سقط اه فعلم أنه لا يسقط الا بقدر
 ما يتكفه الثاني لو كان الدين الحربى على عبد صغير فرق من له الدين لم يسقط بل يوقف فان عتق فله وان
 مات رقية فاقىء (ولو افترض حربى من حربى) مالا (أو اشترى منه) شيأ بمال (ثم أسلم) معاً أو مرتباً
 (أو لم يسلم بل) (قبلاً جزية) أو حصل إهما أمان أو حصل أحدهما لأحدهما وغيره لا آخر كل بكتبه بعض
 المتأخرين (دام الحق) في ذلك لا التزامه بعد وخرج بالمال نحو النحر والخير برهما لا يصح طلبه * (تنبيه) *
 قد يفهم كلامه أنه لو أسلم أحدهما أو قبل جزية دون الآخر لا يدوم الحق وليس مرادنا في الإسلام صاحب
 الدين قطعاً وفي الإسلام المديون في الاظهر (و) الحربى (لو أتلف عليه حربى) آخر شيئاً أو غصبه منه
 (فأسلم) أو أسلم المتلف أو الغاصب أو قبل الجزية (فلا ضمان عليه في الاصح) لانه لم ياتزم شيئاً
 والاتلاف ليس عقدًا يستدام ولان الحربى اذا قهر حربيًا على ماله ما ملكه والاتلاف نوع من القهر ولان
 اتلاف مال الحربى لا يزد على مال المسلم وهو لا يوجب الضمان على الحربى والثاني يضمن لانه لازم
 عندهم ثم شرع في حكم أموال الحربيين فقال (والمال المأخوذ من أهل الحرب قهراً) عليهم حتى
 سلموه أو تركوه وانهم زوا (غنيمة) المأخوذ في كتاب قصبتها وكان ينبغى أن يقول المال الذي أخذناه
 ليجزى ما أخذناه أهل الذمة منهم فليس بغنيمة وانما أعاد ذلك هنا ضرورة التقسيم الدال عليه قوله
 (وكذا ما أخذناه واحد أو جمع من دار الحرب بسرقه) أو نحوها ولم يندخلها بامان (أو) لم يؤخذ سرقه بل
 كان هنالك مال ضائع (وجد كهيئة اللقطة) فأنزله شخص بعد علمه انه لا كفارة فيه في القسمين غنيمة
 (على الاصح) المنصوص لان دخوله دار الحرب وتغيره بنفسه يقوم مقام القتال والثاني هو لمن أخذناه
 خاصة وادعى الامام الاتفاق عليه * (تنبيه) * يستثنى من ذلك ما اذا كان سبب الوصول الى اللقطة في
 دار الحرب هروبهم خوفاً من غير قتال فانها في قطعاً وأما اذا كان بقائنا لهم فهو غنيمة قطعاً ثم
 ما سبق اذ لم يمكن كونه لمسلم (فان أمكن كونه) أى المنقط (لمسلم) بان كان ثم مسلم (وجب تعريضه)
 فاذا عرفه ولم يعرفه أحد يكون غنيمة * (تنبيه) * لم يصح الشيخان شيئاً في مدة التعريض بل نقلا عن
 الشيخ أبي حامد انه يعرفه يوماً أو يومين قالو ويقرب منه قول الامام يكفي بلوغ التعريض الى الاجناد اذ لم
 يكن هنالك مسلم سواهم ولا ينتظر الى احتمال مرور التجار وعن المهذب والتهذيب يعرفه سنة اه
 واختلاف المتأخرين في التراجع فاعتمد الباقي ما قاله الامام ونقله عن نص الام في سير الواقدي وقال انه
 خارج عن قاعدة اللقطة فتستثنى هذه الصورة من احلاق التعريض اللقطة سنة في غير الحقيق وقال الزركشى
 يشبهه جل الاول أى كلام الشيخ أبي حامد على الخمس وقال الاذرى الظاهر انه لا فرق بين هذه وبين
 لقطة دار الاسلام في التعريض اه وهذا هو الظاهر ثم شرع في أحكام الغنيمة فقال (وللغنائم)
 عن يسهم لهم أو يرضخ ولو غير اذن الامام (التبسط في الغنيمة) قبل اختيار التملك (بأنخذ القوت)
 منها على سبيل الاباحة لا التملك ينقطع به الاخذ ولا يتصرف فيه ووقع في الحساوى الصغير انه يملكه ولا
 يصرف لغيره * (تنبيه) * نبه بالقوت على انه لا يجوز أخذ شيء من الاموال كسلاح ودبابة ولا انتفاع بها
 فان احتاج الى الملبوس لبرد أو شئ ألبس الامام له ما بالاجرة مدة الحاجة ثم برده الى المغنم أو يحسبه عليه من

في التبسطة أيضا بأخذ (ما يصلح به) القوت كزيت وسمن وعسل وملح (ولحم) لا يكذب
 سهمه (و) لهم (و) لآلهن الدواب وأما يجوز ذلك لا كل دواب كعم أيكون ذلك مثالا ما يصلح به
 وبازان (و) التبسطة أيضا بأخذ (كل طعام يعتاد أكله) لا دوى (عموما) أي على العموم
 المسكن أولى (و) لهم (و) عن عمر رضي الله تعالى عنهم قال كما صيب في مرة زينا العسل والغنم فأكله ولا رقة
 المار والبخاري عن (الحرب غالباً لا حراز أهل له عناية فعله الشارع مباحا ولأنه قد يفسد وقد يضره نقله
 والمعنى فيه عزه في دار (و) قال الإمام ولو وجد في دارهم سوفا وغنم من الشراء من غير التبسطة أيضا الحاقا
 وقد تزد مونة نقله (و) الرخص وقضيته بالواجب دأهم في داره ما منع التبسطة ويجب حله كما قال شيخنا على
 لدارهم فيه بالسفر في الرخص وقضيته بالواجب دأهم في داره ما منع التبسطة ويجب حله كما قال شيخنا على
 محل لا يفرقه العلف واحترز بقوله عموما يحتاج إليه نادرا كالسكر والغنم والادوية فلا يلحق
 بالاطعمة (و) الصحيح فان احتاج مريض منهم إلى شيء من ذلك أعتاه له الإمام بقبضته أو يتعصبه عما من
 الاحتياج شخص منهم إلى القتال بالسلاح جاز لأمر ورثة ولا أجرة عليه وورده إلى العلف بعد زوالها
 لم يكن صرورة لم يحل استعماله ولو اضطر إلى المركوب في القتال فله ركوبه بلا أجر كما يحل شيئا كالقتال
 بالسلاح (و) لهم (عاف الدواب) التي لا يستغنى عنها في الحرب كفرسه ودابة تحمل سلاحه ولو كانت
 عدد الواحد (تساو شعير أو نحوهما) كقول لان الحاجة تنس البه كقوة فيه أما ما يستعصمه من الدواب
 الزينة أو لفرجة كفه ودور فليس له عافها من مال الغنمة قطعاً (تنبيه) * العلف هنا يقع الكلام لان
 المراد ما أكله ويحوز أن تكون ساكنة ويكون المراد أن فعل ذلك من الغنمة (و) لهم (ذبح) حيوان
 (ما كول للحمه) على الصحيح لانه مما يؤكل عادة فهو كاللحم وقيل لا يجوز الذبح لندرة الحاجة إليه وبوجه
 الباقي وعلى الأول يجب رد جلداه إلى المغنم الأموات كل مع اللحم ولا يجوز أن يتخذ من الجلد سقاء ولا شفا
 ولا غيرها فان فعل وجب رد المصنوع كذلك ولائى له ان زادت قيمته بالصفة وعليه الارش ان قصت
 وان استعمله لزمه أجرته (والصحيح) الذي قطع به الجمهور (جواز) أكل (الفاكهة) وطهاها بإسها
 للغير المار في الغنم والثاني المانع لندرة الحاجة إليها قال الإمام والحلواء كافا كقهة (و) الصحيح (انه لا يجب
 قيمة المذبح) لاجل أن كل شيء لا يجب قيمة الطعام المأخوذ والثاني يجب لان الترخص ورد في الطعام
 والحيوان ليس بطعام والصحيح كما يشعر به كلامهما وفيما بعده وعبر في الرخصة بالأصح فيهما (انه
 لا يختص الجواز بمحتاج إلى طعام وعاف) بلام مفتوحة بل يجوز وان لم يتخ في الأصح فان الرخصة
 وردت من غير تفصيل والثاني يختص بالمحتاج لاستعناؤه غيره عن أخذ حق الغير وعلى الأول لو قل الطعام
 وازدحوا عليه نقل الإمام عن المحققين أن الإمام يضع يده عليه ويقسمه على ذوى الحاجات قال الغوى ولهم
 التزود لقطع مسافة بين أيديهم (تنبيه) * أما يجوز التبسطة والتزود بقدر الحاجة فنأكل فوق
 حاجته لزمه بدله قال الزركشي وينبغي أن يقال به في عاف الدواب وهو ظاهر (و) الأصح النصوص
 (انه لا يجوز ذلك) أي التبسطة المذكور (لمن لحق الجيش بعد) إيقضاء (الحرب) بعد (الحيازة)
 لانه أجنبي عنهم كغير الضيف مع الضيف والثاني يجوز لثلاثة الحاجة وعز الطعام هنا (تنبيه) * عبارة
 الكتاب والمحرر والروضة تفهم جوازا لتبسطة فيما إذا لحق بعد إيقضاء الحرب وقبل الحيازة وعبارة الرازي
 في الشرح تقتضي المنع لغير شاهد الواقعة وهذا هو الظاهر كأنه لا يستحق من الغنمة شيئا وجري على ذلك
 في الحاوي الصغير (مرع) * لو ضيف بما فوق حاجته الغنمين جاز وليس فيه الاتحمل التعب عنهم فان
 ضيف به غيرهم فكما صيب ضيف غيره بما غصبه بآثم به ويلزم الآكل صمائه ويكون المضيف له طريفة
 في الضمائم (و) الصحيح وجعل في الروضة وأصلها هذا الخلاف أقوالا (ان من رجع إلى دار الاسلام)
 أودار يسكنها أهل الذمة أو العهد وهي في قبضتنا كما قاله الأذرى (ومعه بقية) مما تيسر به (لزمه
 ردها إلى المغنم) أي الغنمة والالحاجة والثاني لا يلزمه لان المأخوذ مباح والأول قال بقدر الكفاية

* (تنبيه) * محل الرد الى المغنم مالم تقسم الغنيمة فان قسمت رد الى الامام ثم ان كثر قسم والا جعل في سهم
 المصالح قال الامام ولا ريب ان اخراج الخمس منه ممكن وانما هذا في الاربعة الاخماس (وموضع التبسط
 دارهم) أي أهل الحرب خزانة موضع العزة (وكذا) محل الرجوع (مالم يصل) الى (عمران الاسلام في
 الاصح) لبقاء الحاجة اليه فان وصله انتهت التبسط والهواء الثاني المنع لان المقارنة دار الحرب وقد خرجوا
 عنها * (تنبيه) * المراد بعمران الاسلام ما يجدون فيه حاجتهم من الطعام والعلف كالحمار والغالب قولهم
 يجدوا فيها ذلك فلا أثر له في منع التبسط في الاصح لبقاء المعنى وكذا الاسلام بل أهل ذمة أو عهد
 لا يمتنعون من معاملتنا لانهم وان لم تكن مضافة الى دار الاسلام فهي في قبضة غلبة ائمتنا فبما نحن فيه لئلا يمكن
 من السرقة منهم نقله في أصل الروضة عن الامام وأقره * (قرو ع) * لو كانت القذال في دارنا في موضع عز
 الطعام فيه ولا يجدونه بشراء جاريهم التبسط أيضا بحسب الحاجة كما قاله القاضي ولا يجوز زلهم التصرف
 بالبيع ونحوه فيما تزدده من المغنم لماسرائهم لئلا يكونوا قرض منه غانم غانما آخر كان له مطالبته
 بعينه أو بثله من المغنم مالم يدخلوا دار الاسلام فان رده من المغنم صار الاول أحق به لحصوله في يده وليس له
 مطالبته به من خالص ماله اذ ليس ذلك قرضا محققا لان الاخذ لا يملك المأخوذ حتى يملكه غيره فلورده عليه
 من ماله لم يأخذ من غير المملوك لا يقابل بالمملوك وان فرغ الطعام سقطت المطالبة وأدخلوا دار الاسلام
 ولم يعز الطعام وده المقترض الى الامام لانقطاع حقوق الغنائم عن أطعمة المغنم فان بقي عين المقترض رده
 الى المغنم ولو تباع غنائم ما أخذها ما عابصاع أو بصاعين فكنتناول انصفان اقامة بلقمة أو بلقمتين فلا
 يكون ربالا لانه ليس بمعاوضة محقة بل يأكل كل منهما ما صار اليه ولا يتصرف فيه ببيع ونحوه (واغنائم)
 حر (رشيد ولو) هو مريض أو سكران متعمد بسكره أو (محجور عليه بفلس الاعراض عن الغنيمة)
 أي عن حقه منهاهما كان أو رخصا (قبل القسمة) وقبل اختيار التملك لان الغرض الاعظم من
 الجهاد اهلاء كلمة الله تعالى والذب عن الملة والغنائم تابعة فمن أعرض عنها فقد جرد قصده للغرض الاعظم
 * (تنبيه) * صورة الاعراض أن يقول أسقطت حقي من الغنيمة فان قال وجبت نصيبي فيها للغنائم
 وقصد الاسقاط فكذلك أو تملكهم فلا لانه مجهول وانما كان المفلس كغيره لان الاعراض بمحض جهاده
 لا لاخرة فلا يمنع منه ولان اختيار التملك كابتداء الاكتساب والمفلس لا يلزمه ذلك ونخرج بالحر الذي قدرته
 في كلامه العبد فالاعراض انما هو لسيده لانه المستحق نعم ان كان العبد مكاتباً أو أذوناً له في التجارة وقد
 أحاط به الديون قال الاذرى فلا يظهر صحة اعراضه في حقهما قال شيخنا وفي الثاني نظرو بالرشد الصبي
 والمجنون فلا يصح اعراضهما عن الرضا لان عبارتهما ملغاة ولا اعراض وليهما لعدم الحظ في اعراضه
 المولى عليه فان بلغ الصبي أو أفاق المجنون قبل اختيار التملك صح اعراضه * (تنبيه) * التقييد بالرشد من
 زيادته على الحر وقضيته انه لا يصح اعراض السفيه المحجور عليه وقال الامام انه الفاهر واقصر في
 الشرح والروضة على نقله عنه وأقره وقالوا لو ذكبحه قبل القسمة صح اعراضه قال الباقر بن وهب
 فرعه الامام على انه يملك بمجرد الاغتنام وبه صرح في البسيط فقال والسفيه يلزم حقه على قوائمه
 ولا يسقط بالاعراض الاعلى قوله لانه لا يملك وتقدم انه لا يملك الا باختيار فيكون الاصح صحة اعراضه وكذا
 قالوا لا يجب مال فيما اذا عفا السفيه عن القصاص وأطلق وفرعنا على أن الواجب القود عينا مع انه يمكنه
 جلب المال بالعفو عنه وقد سقوا بينه وبين المحجور عليه بالفلس هناك فينبغي التسوية بينهما هنا وقال
 في الموهبات الراجح صحة اعراضه وقال الاذرى انه مقتضى اطلاق الجمهور قال ابن شعبة ويمكن أن يقال
 انه لا يصح اعراضه وان قلنا لا يملك الا باختيار التملك لانه ثبت له اختيار تلك حق مالى ولا يجوز للسفيه
 الاعراض عن الحقوق المالية كجدا المينة والسرجين وأما القصاص فهو محض عقوبة شرع لا تشفى فلهذا
 ملك العفو عنه اه وهذا يقوى كلام الشيخين وفي قياسه على ما ذكره نظر لان ما ذكره حاصل يريد

الاعراض عنه بخلاف القيس واحترز المصنف بقوله قبل القسمة عما بعدها لاستقرار الملك ولو قال قبل
اختيار التملك كان أولى لأنه لو قال قبل القسمة اخترت الغنيمة منع ذلك من جهة الاعراض في الاصح واهذا
قدرت في كلامه وقبل اختيار التملك (والاصح) المنصوص (جوازه) أي اعراض الحر الرشيد (بعد فوز
الجنس) وقبل قسمة الانحاس الاربعة لان اقرار الجنس لا يتعين به حق كل واحد بل كل واحد على ما كان
عليه والثاني منه لتمييز حق الغنائين (و) الاصح (جوازه) أي الاعراض (لجميعهم) أي العائنين ويصرف
حقهم مصرف الجنس لان المعنى المصحح للاعراض يشمل الواحد والجميع والثاني المنع لان مصارف الجنس
غير الاربعة الانحاس (و) الاصح (بطلانه) أي الاعراض (من ذوي القربى) المذكورين في باب
قسم النية والغنيمة والمراد الجنس فيتناول اعراض بعضهم لانهم يستحقون سهمهم من غير عمل بل هو
منحة من الله تعالى فاشبه الارث (و) من (سالب) وهو مستحق سلب من قتله أو أسر كجاسر في بابه لان
السلب متعين له كالتعين بالقسمة والثاني محتمل من كمال الغنائين * (تبيينه) * انما يخص ذوي القربى
بأنه كردون بقية أهل الجنس كالتأني لانها جهات عامة لا يتصور فيها الاعراض كالغفراء (والاعراض)
من الغنائين عن حقه حكمه (كن ليحضر) فيضم نصيبه الى المعنوم يقدم بين المرتزة وأهل الجنس
وقيل يضم الى الجنس خاصة (ومن) لم يعرض عن الغنيمة (ومات غنمه لوارثه) كسائر الحقوق فيعالبه
أو يعرض عنه (ولذلك) الغنيمة (الابسية) لانهم لولم يكونوا بالاستيلاء كالاصلياء والتخاطب
لم يصح اعراضهم ولان الامام أن يخص كل طائفة بنوع من المال ولولم يكون لم يصح ابطال حقهم من نوع
بغير رضاهم * (تبيينه) * أقدم كلامه حصرا لما في القسمة وأيسر مراد بل تلك بأحد أمرين اما اختيار
التملك كما في الروضة كما مضى او اما بالقسمة بشرط الرضا والاذن في الروضة وانما اعتبرت القسمة لتضمنها
اختيار التملك اهـ وأما قبل ذلك فالتاملكوا أن يتملكوا الحق الشفعة كما قال (ولهم) أي
العائنين بين الحيابة والقسمة (التملك) قبل القسمة لان حق التملك ثبت لهم (وقبل ملكون) الغنيمة
بعد الحيابة قبل القسمة ملكا ضعيفا يسبق بالاعراض (وقبل) الملك في الغنيمة موقوف (ان سلبت
الى القسمة بان ملكهم) أي الغنائين لها بالاستيلاء (والا) بان تلفت (أو أعرضوا) عنها (فلا)
يملكونها (وذلك العقار بالاستيلاء) عليه لعدم الدلالة كقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء
الآية وزاد على المحرر قوله (كأنقول) ليقب بذلك على ان ملك العقار بالاستيلاء رأى مرجوح كأنه
في المقول كذلك ولو قال وملك العقار بما يملك به المنقول كان أوضح وخرج بالعقار وانهم فلا يملك
بالاستيلاء لانهم لم يملكوا اذ لا يملك الا بالاحياء كما في بابه (ولو كان فيها) أي العنسية (كأب أو
كلاب تنفع) أصيدا أو ماشية أو زرع أو غير ذلك (وأراد به بعضهم) أي العائنين من أهل جنس أو
جهاد (ولم ينزع) فيه بفتح الزاي بخلافه (أعطيه) اذ لا ضرر في ذلك على غيره (والا) بان نازعه
غيره (قسمت) تلك الكلاب عددا (ان أمكن) قسمتها (والا) بان لم يمكن ذلك (أفرع) بينهم
فيها دفعا للتراع أما لا تنفع فلا يجوز اقتناؤها (والصحيح) المنصوص (ان سواد العراف) من البلاد وهو من
اضافة الجنس الى بعضه لان السواد أزيد من العراق بخمسة وثلاثين فرسخا كما قاله الماوردي وسمى
سوادا لانهم خرجوا من البادية قرأوا خضرة الزرع والانتجار الملتفة والخضرة ترى من البعد سوادا
فقالوا هذا السواد ولان بين اللونين تقاربا في اللون اسم أحدهما على الآخر (فخ) في زمن عمر
رضي الله تعالى عنه (عنوة) بفتح العين أي قهرا وغلبة (وقسم) بين الغنائين (ثم) بعد قسمته
واختيار ملكه (بذلوله) بجمجمة أي أعطوه لغير بعض أو بعيره (ووقف) بعد استرداده دون أبيته
الآتي في التمسك بها (على المسلمين) لانه خاف تعطل الجهاد باستغنائهم بعمارته لوتركه بأيديهم ولانه لم
يستحسن قطع من بعدهم عن رقبته ومنفعته وأجر من أهله بأجرة مؤبد بالحراج المغرورب عليه على

بخلاف سائر الاجارات وجوزت كذلك للمصلحة السكية قال العلماء لانه بالاسترداد رجوع الى حكم أموال
 الكفار والامام أن يفعل بالمصلحة السكية في أموالهم ولا يجوز في أموالنا كما يأتي مثله في مسألة البراءة
 والرجعة وغيرهما * (تنبيه) * معلوم ان البذل انما يكون ممن يمكن بذله كالغائب وذوى القربى
 ان انحصروا بخلاف بقية أهل الخس فلا يحتاج الامام في وقف حقهم الى بذل لانه أن يعمل في مثل
 ذلك ما فيه مصلحة لاهله (وخارج) المضروب عليه (أجرة) منجمة (تؤدى كل سنة لمصالح المسلمين)
 الا هم فالاهم وليس لادلى السواد بيعه وردنه وهبته لكونه صار وقفا واهم اجارته مدة معلومة
 لا مودة كسائر الاجارات وانما خواف في اجارة عمر رضى الله تعالى عنه للمصلحة السكية كما مر ولا يجوز
 لغير ساكنه ازعاجهم عنه ويقول أنا أستغله واعطى الخراج لانهم ملكوا بالارث المنفعة بعقد بعض
 آبائهم مع عمر رضى الله تعالى عنه والاجارة لازمة لا تنسخ بالموت * (تنبيه) * كان قدر الخراج في كل
 سنة ما فرضه عثمان بن حنيف المابعه عمر ماسحا وهو على كل حريب شعير درهمان وحريب حنطة أربعة
 وحريب شجر وقصب سكر ستة وحريب نخيل ثمانية وحريب كرم عشرة وحريب زيتون اثنا عشر
 درهمها والجريب عشر قصبات كل قصبة ستة أذرع بالهاشمى كل ذراع ست قبضات كل قبضة أربع
 أصابع فالجريب مساحة مربعة بين كل جانبين منها ستون ذراعا هاشميا وقال في الانوار الجريب ثلاثة
 آلاف وستة آلاف ذراع قال الراغبى وكان مبلغ ارتفاع خراج السواد في زمن عمر رضى الله تعالى عنه
 مائة ألف ألف وستة وثلاثين ألف ألف درهم ثم تناقص الى أن باع في أيام الخبيخ ثمانية عشر ألف
 ألف درهم فاقامه وعشمه فلما ولي عمر بن عبد العزيز ارتفع بعدله وعمارته في السنة الاولى الى ثلاثين
 ألف ألف درهم وفي السنة الثانية الى ستين ألف ألف درهم وقال ان عشت لازيدنه الى ما كان في أيام
 عمر رضى الله تعالى عنه فبات في تلك السنة (وهو) أى سواد العراق باتفاق مصنفى الفتوح والتاريخ
 ومن عرف أسماء البلدان (من) أول (عبادان) بموحدة مشددة مكان قرب البصرة (الى حديثة
 الموصل) بجاء موهلة وميم مفتوحين (طولا) وقيدت الحديثة بالموصل لخراج حديثة أخرى
 عند بغداد سميت الموصل لان لocha من كان معه في السفينة لما نزلوا على الجودي أرادوا أن يعرفوا قدر
 الماء المتبقى على الارض فأخذوا حبلا وجعلوا فيه حجرا ثم دلوه في الماء فلم يرالوا كذلك حتى بلغوا مدينة
 الموصل فلما وصل الجري سميت الموصل ثم أخذ المصنف في بيان عرض السواد بقوله (ومن) أول
 (القادسية) اسم مكان بينه وبين الكوفة نحو مرحلتين وبين بغداد نحو خمس مراحل سميت بذلك
 لان قوم من قادس نزلوها (الى) آخر (حلوان) بضم الهمزة بلام معروف (عرضا) هذا ما في المحرر
 وقال في الترح فيه قسائل لان البصرة كانت سبعة أحياء عثمان بن أبي العاص بعد فتح العراق
 وهى داخلية في هذا الحد المذكور فلذلك استدل المصنف على اطلاق المحرر بقوله (قلت) كما قال
 الراغبى في الشرح (الصحيح أن البصرة) بتثنية الموحدة والفتح أفصح مدينة بناها عتبة بن غزو بن زمن
 عمر رضى الله تعالى عنه سنة سبع عشرة ولم يعبد بها صنم قط ويقال لها قبلة الاسلام وهى أقوم البلاد
 قبلة وهى (وان كانت داخلية في حد السواد) المضاف الى العراق (فليس لها حكمه الا في موضع غربي
 دجلتها) بكسر الدال نهر مشهور بالعراق (و) الا (في موضع شرقيا) يسمى الفرات وما سواهما منها
 فوات احياء المسلمون بعد ذلك * (تنبيه) * ما في أرض سواد العراق من الاشجار ثمارها للمسلمين يبيعها
 الامام ويصرف أثمانها أو يصرها نفسها مصارف الخراج وهو مصالح المسلمين كما مر (و) (الصحيح) ان ما
 في السواد من الدور والمساكن يجوز بيعه والله أعلم اذ لم يشكره أحد ولهذا لا يؤخذ عاها خراج
 ولان وقفه يفضى الى خرابها نعم ان كانت آتيا من أجزاء الارض الموقوفة لم يجز بيعها كقوله الا ذرى
 تفقهوا عليه يحمل ما قاله البلقينى عن النص وقطع به من أن الموجود من الدور حال الفتح وقف لا يجوز

بيعه والثاني المنع كالزراع * (تنبيه) * لورأى الامام اليوم أن يقف أرض الغنمية كما فعل عمر رضي
 الله تعالى عنه أو عقاراته أو ينفقوا لانها من رضى الغنائم بذلك كذا غيره فيما مر عن عمر رضي الله
 تعالى عنه لا يهرأ عليهم وان خشى انما تشغلهم عن الجهاد لانهم ملكهم لكن يقهرهم على الخروج
 الى الجهاد بحسب الحاجة ولا يرد شي من الغنمية الى الكفار الا أرضا الغنائم لانهم ملكوا وان يتلوه
 (وفتحت مكة صلحا) لا عنوة لقوله تعالى ولو قاتلكم الذين كفروا ولولا الاذبار الآية بمعنى أهل مكة
 وقوله تعالى وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم بطن مكة وقوله تعالى وعدكم الله بمغانم
 كثيرة تأخذونها فجل لكم هذه الى قوله وأخرى لم تقدر واعلمها أي بالقهر قيل التي عملها لهم
 غنائم حنين والتي لم يقدر واعلمها غنائم مكة ومن قال ففتحت عنوة معناه انه دخل مستعدا للقتال
 لو قاتل قاه الزناني (فدورها وأرضها الحبيطة ذلك تبعاع) اذ لم يرل الناس يتبناه ونهبوا وقوله صلى
 الله عليه وسلم لما قاله أسامة بن زيد يارسول الله أتتزل غدا بدارك بمكة فقال وهى ترك لنا عقيل
 من رباع أودرر وكان عقيل ورث أبا طالب وطالب دون على وجهه لانهم كانوا مسلمين ولا يورث
 الا ما كان الميت ماله ومنع أبو حنيفة من بيعها قال الرويان ويكره بيعها واجازتها للغزو من
 الخلاف ونارعه المصنف في مجوعه وقال انه خلاف الاولى لانه لم يرد فيه نهى مقصود والاقل كما قال
 الزركشى هو المنصوص بل اعترض على المصنف فانه صرح بكرهه ببيع المحصف والسطر شي ولم يرد فيها
 نهى مقصود * (تنبيه) * محل الخلاف بين العلماء في بيع نفس الارض أما البتاع فهو مملوك يجوز بيعه
 بلا خلاف أى اذ لم يكن من أجزاء أرضها كما يؤخذ مما مر في بناء السواد وتعبير المصنف بالفاء يقتضى ترتب
 كونها ملكا على الصلح وليس مراد بل مقتضى الصلح انما وقف لانهم نهبوه وهو وقف اما بنفس حصوله
 واما بما يقاؤه ومقتضى تعبيرة انما على العنوة لا تبعاع وليس مرادا أيضا لان المقترح عنوة غنمية تحجة بل
 الاولى أن يقال كما قاله بعض المتأخرين انه صلى الله عليه وسلم أقر الدور وبدأ أهلها على الملك الذى كانوا عليه
 ولا تنافى في ذلك الى انهم افتحت صلحا أو عنوة * (تنبيه) * الصحيح ان مصر ففتحت عنوة وعن نص عليه
 مالك في الدونة وأبو عبيد والطحاوى وغيرهم وان عمر رضي الله تعالى عنه وضع على أراضيهم الخراج
 وفي وصية الشافعى في الام مائة تقضى انما افتحت صلحا وكان الليث يحدث عن زيد بن حبيب انما افتحت
 صلحا وقبل ففتحت صلحنا ثم شكروا ففتحها عمر رضي الله تعالى عنه ثانيا عنوة ويمكن حل الخلاف على هذا
 فمن قال ففتحت صلحا فنظر لاول الامر ومن قال عنوة فنظر لآخر الامر واما الشام فنقل الراعى عن الرويان
 ان مدنها افتحت صلحا وأرضها عنوة ولكن ربح السبكي ان دمشق ففتحت عنوة

* (فصل) * في الامان وهو ضد الخوف وأريديه هنا ترك القتل والقتال مع الكفار وهو من مكاييد
 الحرب ومصالحه والعقود التي تفيدهم الامن ثلاثة أمان وجزية وهمدنة لانه ان تملق بمحصور فلا مان
 أو بغير محصور فان كان الى غاية فالهدنة والا فالجزية وهما مختصتان بالامام بخلاف الامان والاصل في
 الامان آية وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله وخبر الصالحين ذمة المسلمين واحدة
 فمن أضفر مسلما أى نقض عهدا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين والذمة العهد والامان
 والحرمة والحق واما الذمة في قولهم ثبت المال في ذمة وبرئت ذمته فلها معنى آخر مر بيانه في البيع
 (بصح) ولا يجب (من كل مسلم مكاف مختار) ولو عيدا لمسلم أو كافرا وفاسقا أو مجنونا عليه لسنه
 أو امرأة (ان حربي) واجبة غير أسبر سواء كان بدارا لحرب أم لاني حال القتال أم لا عين الامام
 قتله كما يجتبه الزركشى أم لا (وعيد محصور) منهم كاهل قرية صغيرة (فقط) نفرج بالمسلم الكفار لانه
 منهم وليس أهلا للقتال انما بالمكف غير لا لغاء عبارته ويلحق بالمكاف السبكران المتعدي بتركه على
 طريقه المصنف وبالمختار المكروه بالمحصور وغيرهم كاهل بلاد أو ناحية فلا يؤمنهم الاساد الا لا يتعمال الجهاد

فيها بامانهم قال الامام فلو آمن مائة ألف مائة ألف منهم فكل واحد منهم يؤمن الا واحدا لكن
 ان ظهر انسداد وانتقض فامان الجميع مردود قال الرافعي وهو ظاهر ان آمنوهم دفعة فان وقع مرتبا
 فينبغي صحة الاول فالاول الى ظهور الخلل واختاره المصنف وقال انه مراد الامام (ولا يصح امان أسير
 من هو معهم) أو غيرهم (في الاصح) والثاني يصح لدخوله في الضابط * (تنبيه) * محل الخلاف في
 الاسير المقيد والمحبوس وان لم يكن مكرها لانه مقهور بأيديهم لا يعرف وجه المصلحة لان وضع الامان
 أن يأمن المؤمن وليس الاسير آمنا أما أسير الدار وهو المطلق بيد الكافر المنوع من الخروج منها
 فيصح امانه كفي التنبيه وغيره وعليه قال الماوردي انما يكون مؤمنه آمنا بدار الحرب لا غير الا أن
 يصرح بالامان في غيرهما وبغير الاسير الكافر الاسير لانه بالاسير ثبت فيه حق للمسلمين وقبده الماوردي
 بغير الذي أسره أما الذي أسره فانه يؤمنه اذا كان باقي في يده لم يقضه الامام كيجوز قتله وفي عقد الامان
 للمرأة استئقلا وجهان أرجحهما كما جزم به الماوردي الجواز (و يصح) استحباب الامان (بكل لفظ
 يفيد مقصوده) صريحا كجرتك وأمنتك أو لا تنزع كأنت على ما تحب أو كن كيف شئت (و) يصح
 (بكتابة) بالفوقية لان فيه غن عمر رضي الله تعالى عنه ولا بد من النية لانها كناية أو لا تخف أو لا بأس
 عليك أو أنت آمن أو في أو أنت بجار ولا فرق في اللفظ المذكور بين العربي كجسر وبين الجمعي
 كتمرس أي لا تخف أو كناية مع النية (ورسالة) لانها أقوى من الكتابة سواء كان الرسول مسلما أم
 كافرا لان بناء الباب على التوسعة في حقن الدم ومقتضى هذا جواز الرسول صياحا لكن لا يمتنع تكليفه
 كالأمن * (تنبيه) * يصح استحباب الامان بالعليق بالفر كقوله ان جاء زيد فقد أمنتك الماسر ان بناء
 الباب على التوسعة وبشارة مفهومة ولو من ناطق كما سيأتي في القبول فلو أسار مسلما لكافر فقلن انه آمنه
 بفاعنا فانكر المسلم انه آمنه بها بفاعنا آمنه ولا تغتاله له ذرده فان مات المشرك قبل أن يبين الحال فلا أمان
 ولا اغتيال فيما بلغ المأمن ومن دخل رسولا أو لسماع القرآن فهو آمن لا لتجارة فلو أسره مسلم ان الدخول
 للتجارة أمان فان صدقه بلغ المأمن والاغتيال وللإمام لالا حاد جعلها أمانا ان رأى في الدخول لها مصلحة
 ولا تجب اجابة من طالب الامان الا اذا طلبه لسماع كلام الله تعالى فوجب قطعها ولا يجل أربعة أشهر بل
 قدر ما يتيم به البيان (ويشترط) لصحة الامان (علم الكافر بالامان) كسائر العقود فان لم يعلم فلا أمان
 له كما قاله وان نازع في ذلك البلقيني فنجوز المبادر الى قتله ولو لم يؤمن (فان) علم الكافر بامانه (و) رده
 (بإل) جزما لانه عقد كاهية (وكذا) يبطل (ان لم يقبل في الاصح) كغيره من العقود والثاني يكفي
 السكوت لبناء الباب على التوسعة كجسر * (تنبيه) * تعبيره بالاصح يقتضي ان المسؤولية ذات وجهين
 وليس مرادا وانما هو تردد للإمام والترجيح بحثه والمقول في التهذيب وغيره الاكتفاء بالسكوت
 قال البلقيني وغيره وهو قضية نص الشافعي فانه لم يعتبر القبول وهو ما عليه السلف والخلف ولما سر من
 بناء الباب على التوسعة لكن بشرط مع السكوت ما يشعر بالقبول وهو الكف عن القتال كما صرح به
 الماوردي (وتكني) ولو من ناطق (إشارة مفهومة للقبول) لكن يعتبر في كونها كناية من الاخرس
 ان يختص بفهمه فانظرون فان فهمها لكل أحد فصرح به كما علم من الطلاق * (تنبيهان) *
 أحدهما قد يوهم كلامه ان الإشارة لا تنفي في استحباب الامان والمذهب الا كنهه كجسر وهذا بخلاف
 الإشارة في الطلاق والرجعة وسائر العقود حيث يعتبر العجز عن النفاق لان المقصود هنا حقن الدماء فكانت
 الإشارة شبهة واحترز بالمفهمة عن غير المفهمة فلا يصح بها أمان الثاني ان محل الخلاف في اعتبار
 القبول اذ لم يسبق منه استحباب فان سبق منه لم يستحق القبول جزما (ويجب أن لا يزيد مدته على أربعة
 أشهر) في الاظهر ما سيأتي في الهدنة فان زاد عليها بطل في الزائد ولا يبطل في الباقي على الاصح
 تخريجا على تفرق الصفة فلو أطلق الامان جمل على أربعة أشهر وبلغ بعدها المأمن فان قيسل

قد رجحنا في الهدنة أم لا تصح عند الإطلاق وقد فلاح حكم الأمان حكم الهدنة بحيث لا تضعف أجيب
 بأن هذا مستثنى لأن بابه أوسع بدليل صحته من الأساد بخلافها (وفي قول يجوز) أكثر منها (مالم
 تبلغ) مدته (سنة) كالهدة أما السنة فمستعجلة قديما * (تنبيهان) * أحدهما محل الخلاف في أمان
 الرجال أما النساء فلا يحتاج فيهن إلى تنقيح مدة وقد نص في الأم على أن المرأة المسلمة آمنة إذا كانت
 ببلاد الاسلام لم تنزع ولا تنفذ بعدة لأن الأربعة أشهر إنما هي لأمه شركين الرجال ومنعوا من السنة
 لثلاث ترك الجزية والمرأة ليست من أهلها واختلفت كل امرأة كالجيش بعض المتأخرين الثاني سكك المصنف
 عن بيان المكان الذي يكون المؤمن فيه أشبه عاربانة لا حاجة لتقييده وهو كذلك (ولا يجوز)
 ولا يصح (أمان يضرب المسكين كالجاسوس) وطليعة نظير لا ضرر ولا ضرار وينبغي ككلام المصنف أن
 لا يستحق تبليغ الأمان فيقتال لأن دخول مثله ثبابة * (تنبيهه) * كلام المصنف يقتضي أن شرط
 الأمان انتفاء الضرر دون ظهور الصلحة وهو كذلك كما صرح به في أصل الرخصة تبعاً للأمام وأن رجح
 الباقي تبعاً للقاضي حسيب أنه إنما يجوز بالصلحة ثم قال لا يخفى أن ذلك في أمان الأساد أما أمان الأمام
 فلا يجوز إلا بالعار للمسلمين نص عليه أهـ وهذا ظاهر ولا غيره ولو آمن أساد على مدارج الفزان وعسريه
 سير العسكر واحتاجوا إلى نقل الزاد والضرورة ووجهه في الجاسوس من يجعله سلاحاً إلى دار
 الحرب ونحوه مما يعينهم (وليس للأمام) ولأهله (بند الأمان أن لم يخف شبابة) لأن الأمان لازم
 من جهة المسلمين فإن خافها بذه كالهدة وأولى جائز من جهة الكفار لينبذ متى شاء (ولا يثبت في
 الأمان) شرط يبدارنا (ماله وأهله) من زوجته وولده الصغير أو المجنون (بدار الحرب) جزئاً لأن
 فائدة الأمان تحريم قتله واسترقاقه ومفاته لا أهله وماله فيجوز اغتنام أمواله وسبي ذوابه الخلفين
 هناك (وكذا ماله منهن) في دار الاسلام وإن لم يكن في حيازته (في الأصح الإبطار) لقصور الاتفاق
 عن العموم والثاني لا يحتاج إلى شرط * (تنبيه) * المراد بماله من ماله غير المحتاج إليه مدة أمانه
 أما المحتاج إليه فيدخل ولو بلا شرط ومن ذلك ما يستعمله في جزئته من الآلات ومركوبه إن لم
 يستغن عنه إذا آمنه غير الأمام فإن آمنه الأمام دخل ماله بلا شرط ولا يثبت ما خلفه بدار الحرب
 الإبطار من الأمام أما إذا كان الأمان للعربي بدارهم فقياس ما ذكر أن يقال إن كان أهله وماله
 بدارهم دخلوا ولو بلا شرط إن آمنه الأمام وإن آمنه غيره لم يدخل أهله ولا ماله يحتاجه من ماله الإبطار
 بخلاف ما يحتاجه فيدخل من غير شرط وإن كانا بدارنا دخلوا لأن شرطه الأمام لا غيره وكلام
 المصنف يقتضي أن الذي معه لغيره لا يدخل قطعا وليس مراداً فقد نص في الأم على التسوية
 بين ماله من ماله وماله غيره * (فائدة) * لهذه المسئلة أحوال وهي إما أن يكون المؤمن الأمام أو غيره
 والمؤمن إما أن يكون بدار الحرب أو بدارنا جـ لذلك أربعة أحوال ثم ماله إما أن يكون بالدار التي
 هو فيها أولاً أو اضرب اثنين في أربعة بثمانية ثم الذي معه إما أن يكون محتاجاً إليه أولاً أو اضرب اثنين
 في ثمانية بسنة عشر ثم كل من الأمام وغيره إما أن يقع منه بشرط أولاً فهذه أربعة تضرب في ستة عشر
 بأربعة وستين ثم الذي معه إما أن يكون له أو غيره اضرب اثنين في أربعة وستين بثمانية وستين
 وعشرين وكل ذلك يعلم مما ذكرته فاستغفروني استخرجته من مسكرى القارئ ثم أشهد في بيان حكم
 هجرة المسلم فقال (والمسلم) المقيم (بدار الحرب) إن أمكنه اظهار دينه (لكونه معطاً على قومه
 أولاً) له عشرة يومونه ولم يخف فتنة في دينه (استحب له الهجرة) إلى دار الاسلام لثلاث أكثر سوادهم
 أو يكيدوه أو يعزل اليهم وأما لم يجب إقامته على اظهار دينه * (تنبيهه) * يحصل استحبابها
 ما يرجح ظهور الاسلام هناك ببقائه فإن رجاءه فلا فضل أن يقيم ولو قدر على الامتناع بدار الحرب
 والاعتزال وجب عليه المقام لأن موضعه دار اسلام فلو هاجر اسار دار حرب فيجزم ذلك ثم إن رجح

نصره المسلمين بهجرته فالأفضل أن يهاجر قاله الماوردي ثم في أقامته يقاتلهم على الإسلام ويدعوهم
 إليه أن قدروا لأفلا (والا) أي وإن لم يمكنه اظهار دينه أو خاف فتنة فيه (وجبت) عليه الهجرة فوجدوا
 كن أو امرأة وإن لم تجد محرماً (إن أطاها) لقوله تعالى إن الذين تتوفاهم الملائكة تطلى أنفسهم
 الآية وتطير أي داود وغيره أن يرى من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين ويميت هجرة لأنهم هجروا
 ديارهم ولم يقيموا ذلك بأمن الطريق ولا بوجود الزاد والراحلة وينبغي أنه إن خاف تلف نفسه من
 خوف الطريق أو من ترك الزاد أو من عدم الراحلة عدم الوجوب ويستثنى من الوجوب من في
 أقامته مصلحة للمسلمين فقد حكى ابن عبد البر وغيره أن أسلام العباس رضي الله تعالى عنه كان قبل
 بدر وكان يكتبه ويكتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأخبار المشركين وكان المسلمون يثقون به وكان
 يحب القوم على النبي صلى الله عليه وسلم فكتب إليه النبي صلى الله عليه وسلم أن مقامك بمكة
 خير ثم أظهر إسلامه يوم فتح مكة وبلغت بوجوب الهجرة من دار الكفر من أظهر حقا ببلاده من
 بلاد الإسلام ولم يقبل ولم يقدر على اظهاره فلزمته الهجرة من تلك نفسه الاذرى وغيره عن صاحب
 المعتمد فيها وذكر البغوي مثله في سورة العنكبوت فقال يجب على كل من كان ببلد يعمل فيها
 المعاصي ولا يمكنه تغيير ذلك الهجرة إلى حيث تنبأه العبادة ويدل لذلك قوله تعالى فلا تقعد بعد
 الذي كرمي مع القوم الظالمين فإن استوت جميع البلاد في عدم اظهار ذلك كافي زماناً فلا وجوب بلا
 خلاف فإن لم يأتى الهجرة فلا وجوب حتى يطيقها فإن فتح البلد قبل أن يهاجر سقطت عنه الهجرة
 (ولو قدر أسير) في أيدي الكفار (على هرب لزمه) نفسه لوصفه به من قهر الأسير سواء أمكنه اظهار
 دينه أم لا كما نقله الزركشي عن تصحيح الإمام وأن يحزم القموني وغيره بتقييده بعدم الامكان (ولو
 أطاوه) من الأسير (بلا شرط فله اغتياله) قتلاً وسبياً وأخذ مال لأنهم لم يستأمنوه وقتل الغيلة أن
 يتخذه فيذهب به إلى موضع فاذا صار إليه قتله (أو) أطلقوه (على أنفسهم في أمانه) وإن لم يؤمنوه
 كإص عليه في الام (حرم) عليه اغتياله وفاء بما التزمه وكذا لو أطلقوه على أنه في أمانهم لأنهم
 إذا آمنوه وجب أن يكونوا في أمان منسه فلو قالوا أمانك ولا أمان لنا عليك جازله اغتياله كافي نص
 الام (فإن تبعه قوم) منهم بعد خروجه (فليدفعهم) وجوباً (ولو بقتلهم) كالصائل في رأي الترتيب
 في الصائل وظاهر كلام الشيخين أنه لا ينعض العهد بذلك (أو) أطلقوه (شرطوا) عليه (أن لا يخرج
 من دارهم) نظرت فإن لم يمكنه اظهار دينه (لم يجز الوفاء) بالشرط بل يجب عليه الخروج إن أمكنه لأن
 في ذلك تركاً لآفة الدين والالتزام بالاجور لا يلزم وإن أمكنه لم يحرم الوفاء لأن الهجرة حينئذ مستحبة
 * (تنبيه) * لو حلفوا ولو بالطلاق مكرهاً على ذلك لم يحنث بتركه لعدم انعقاد يمينه فإن قالوا لا طلاق حتى
 تخاف أنك لا تخرج فحلف فاطلاقه فخرج لم يحنث أيضاً كالأخذ بالصوص وجلا وقالوا لا تترك حتى
 تخاف أنك لا تخرج بكاننا حلف ثم أخبر بمكانهم لم يحنث لأنه يمين كراه وإن حلف لهم ترغيباً ولو قبل
 الإطلاق حنث بخروجه وله عند خروجه أخذ مال مسلم وجده عندهم ليرده عليه ولو أمنهم عليه ولا
 يضمه كإكرامه ابن المقرئ لأنه لم يكن مضطراً على الحربى الذي كان يبدى بخلاف المعجوب إذا أخذ
 شخص من الغاصب ليرده إلى مالكه فإنه يضمه لأنه كان مضطراً على الغاصب فادع حكمة * (فروع) *
 لو التزم لهم قبل خروجه مالا فداء وهو مختار أو أن يعود إليهم بعد خروجه إلى دار الإسلام حرم عليه
 العودة إليه وسن له الوفاء بالمال الذي انتمى ليعتدوا الشرط في إطلاق الأسراء وإنما لم يجب لأنه الالتزام
 بغير حق والمال المبعوث إليهم فداء لا يملك كونه كذالة الروباني وغيره لأنه مأخوذ بغير حق ولو اشترى
 منهم شيئاً يبعث إليهم منه أو اقترض فإن كان مختاراً لزمه الوفاء أو مكرهاً فالذهب إن العقد باطل ويجب
 رد العيين فإن لم يجز لنظير بيع بل قالوا أخذ هذا وإبعث البنا كذا من المال فقال نعم فهو كالشراء

قد وجها في الهدنة أم لا تصح عند الإطلاق وقد فالاحكم الامان حكم الهدنة حيث لا يصح في الجيب
 بان هذا مستثنى لان بابه أوسع بدليل صحة من الاتحاد بخلافها (وفي قول يجوز) أكثر منها (مالم
 تبلغ) مدته (سنة) كالهدة أما السنة فمتممة قطعاً * (تنبيهان) * أحدهما يحمل الخلاف في أمان
 الرجال أما النساء فلا يحتاج فيهن إلى تقييد مدة وقد نص في الأم على أن المرأة المستأمنة إذا كانت
 ببلاد الاسلام لم تمنع ولا تغيب بعدة لان الأربعة أشهر إنما هي للمشركين الرجال ومنعوا من السنة
 لئلا تترك الجزية والمرأة ليست من أهلها والخفى كالمرأة كجلبته بعض المتأخرين الثاني مكنت المصنف
 عن بيان المكان الذي يكون المؤمن فيه اشهر اربابته لأجابه لتقييده وهو كذلك (ولا يجوز)
 ولا يصح (أمان يضرب المسلم كجاسوس) وطبيعة الخبر لا ضرر ولا ضرار ويخفى كما قال الامام ان
 لا يستحق تبليغ المامن فيقتل لان دخوله له خيانة * (تنبيهه) * كلام المصنف يقتضي ان شرط
 الامان انتفاء الضرر دون ظهور المصلحة وهو كذلك كما صرح به في أصل الروضة تبعاً للامام وان رج
 البلقيني تبعاً للقاضي حسين أنه لا يجوز بالمصلحة ثم قال لا يخفى ان ذلك في أمان الاتحاد أما أمان الامام
 ولا يجوز الا بالعار للمسلمين نص عليه اه وهذا غير ولا غيره ولو أمن آحاداً على مدارج الغزاة وعسر سببه
 سير العسكر واحتاجوا الى نيل الراد دلاً لضرورة وفي معنى الجاسوس من يحصل سلاحاً الى دار
 الحرب وتجوهم بما يعينهم (وليس للامام) ولأخيه (نحو الامان ان لم يخف خيانة) لان الامان لازم
 من جهة المسلمين فان خافها فبده كالهدة وأولى جائز من جهة الكافر لينبذ متى شاء (ولا يدخل في
 الامان) طرقي بدارنا (ماله وأهله) من زوجته وولده الصغير أو المجنون (بدار الحرب) جزألاً
 فائدة الامان تحريم قتله واسترقاقه ومفائه لأهله وماله يجوز اغتنام أمواله وسبي ذوابه الخلفين
 هناك (وكذا ماله منهما) في دار الاسلام وان لم يكن في حيازته (في الاصح الا بشرط) لقصور اللفظ
 عن العموم والثاني لا يحتاج الى شرط * (تنبيهه) * المراد بماله من ماله غير المحتاج اليه مدة أمانه
 أما المحتاج اليه فيدخل ولو بلا شرط ومن ذلك ما يستعمله في حرقته من الآلات ومركوبه ان لم
 يستعمل عنه هذا اذا أمنه غير الامام وان أمنه الامام دخل ماله به لا بشرط ولا يدخل ما خلفه بدار الحرب
 الا بشرط من الامام أما اذا كان الامان للعربي بدارهم فقياس ما ذكر ان يقال ان كان أهله وباله
 بدارهم دخلوا ولو بلا شرط ان أمنه الامام وان أمنه غيره لم يدخل أهله ولا ماله لا يحتاجه من ماله الا بشرط
 بخلاف ما يحتاجه فيدخل من غير شرط وان كانا بدارنا دخلت لا بشرطه الامام لا غيره وكلام
 المصنف يقتضي ان الذي معه لغيره لا يدخل قطعاً وليس مراداً بقصد نص في الأم على التوبة
 بين ماله من ماله وماله غيره * (فائدة) * لهذه المسئلة أحوال وهي اما أن يكون المؤمن الامام أو غيره
 والمؤمن اما ان يكون بدار الحرب أو بدارنا جـ لئلا ذلك أربعة أحوال ثم ماله اما ان يكون بالدار التي
 هو فيها أو لا اضرب اثنين في أربعة بمثابة ثم الذي معه اما ان يكون محتاجاً اليه أو لا اضرب اثنين
 في ثمانية ستة عشر ثم كل من الامام وغيره اما ان يقع منه بشرط أو لا فله أربعة تضرب في ستة عشر
 بأربعة وستين ثم الذي معه اما أن يكون له أو لغيره اضرب اثنين في أربعة وستين بخيانة وغشابة
 وعشرين وكل ذلك يعلم عماد كونه فاستفاده في استخرجته من فكري القارئ ثم أخذ في بيان حكم
 هجرة المسلم فقال (والسلم) المقيم (بدار الحرب) ان أمكه اظهر دينه لكونه معاً على قومه
 أولان له عشرة يحمونه ولم يخف فتنة في دينه (استحب له الهجرة) الى دار الاسلام لئلا يكثر وادهم
 أو يكبدوه أو يعيل اليهم واعمال يجب لقسرته على اظهر دينه * (تنبيهه) * محل استحبها
 ما يرجح ظهور الاسلام هناك بمقامه فان رجاء فلا يدخل أن يقيم ولو تدر على الامانة بدار الحرب
 والاعتزال وجب عليه المقام لان وضعه دار السلام ولو هاجر اصاب دار حرب فصرم ذلك نعم ان رجى

نصرته المسلمين بهجرته فلا فضل أن يهاجره المأوردى ثم في أقامته يقاتلهم على الاسلام ويدعوهم
 اليه ان قدروا الا فلا (والا) أي وان لم يمكنه اظهار دينه أو خاف فتنة فيه (وجبت) عليه الهجرة فربما
 كان أو أمراً وان لم يجد حرجاً (ان أطلقها) لقوله تعالى ان الذين تتوفاهم الملائكة على أنفسهم
 الآية ونجى أبي داود وغيره أن يرى من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين وسببت هجرة لانهم هجروا
 ديارهم ولم يقيموا ذلك بأمن الطريق ولا بوجود الزاد والراحلة وينبغي انه ان خاف تلف نفسه من
 خوف الطريق أو من ترك الزاد أو من عدم الراحة عدم الوجوب ويستثنى من الوجوب من في
 أقامته مصلحة للمسلمين فقد حكى ابن عبد البر وغيره ان اسلام العباس رضى الله تعالى عنه كان قبل
 بدر وكان يكتبه ويكتب الى النبي صلى الله عليه وسلم باخبار المشركين وكان المسلمون يثقون به وكان
 يحب القدوم على النبي صلى الله عليه وسلم فكتب اليه النبي صلى الله عليه وسلم ان مقامك بمكة
 خير ثم أظهر اسلامه يوم فتح مكة وياحق بوجوب الهجرة من دار الكفر من أظهر حقاً ببلده من
 بلاد الاسلام ولم يقبل ولم يقدر على اظهاره فالتزمه الهجرة من تلك نفسه الاذرى وغيره عن صاحب
 المعتمد فيها وذكر البغوى مثله في سورة العنكبوت فقال يجب على كل من كان يلدنعمل فيها
 المعاصي ولا يمكنه تغير ذلك الهجرة الى حيث تنبأه العبادة ويدل لذلك قوله تعالى فلا تقعد بعد
 الذكري مع القوم الظالمين فان استوت جميع البلاد في عدم اظهار ذلك كفى زماننا فلا وجوب بلا
 خلاف فان لم يطق الهجرة فلا وجوب حتى يطيعها فان فتح البلد قبل أن يهاجر سقطت عنه الهجرة
 (ولو قدر أسير) في أيدي الكفار (على هرب لزمه) تلبس به من قهر الامر سواء أمكنه اظهار
 دينه أم لا كما نقله الزركشي عن تصحيح الامام وان حرم القهوى وغيره بتغييره بعدم الامكان (ولو
 أطلقوه) من الامر (بلا شرط فله اغتياله) قتلا وسبياً وأخذمال لانهم لم يستأمنوه وقتل القبلة أن
 يخدمه فذهب به الى موضع فاذا صار اليه قتله (أو) أطلقوه (على أنفسهم في أمانه) وان لم يؤمنوه
 كما نص عليه في الام (حرم) عليه اغتيالهم وفاء بما التزمه وكذا لو أطلقوه على أنه في أمانهم لانهم
 اذا أئمنوه وجب أن يكونوا في أمان منه فلو قالوا أمانك ولا أمان لنا عليك جازله اغتيالهم كافي نص
 الام (فان تبعه قوم) منهم بعد خروجه (فليدفعهم) وجوباً (ولو بقتلهم) كالأصائل فيراعى الترتيب
 في الأصائل وظاهر كلام الشيخين أنه لا ينقض العهد بذلك (أو) أطلقوه (شرطوا) عليه (أن لا يخرج
 من دارهم) نظرت فان لم يمكنه اظهار دينه (لم يجز الوفاء) بالشرط بل يجب عليه الخروج ان أمكنه لان
 في ذلك ترك إقامة الدين والتمام بالاجور لا يلزم وان أمكنه لم يحرم الوفاء لان الهجرة حينئذ مستحبة
 * (تنبيه) * لو حافوه ولو بالاطلاق مكرها على ذلك لم يحث بتركه لعدم انه قاد عليه فان قالوا انطلق حتى
 تخاف انك لا تخرج فأنفذ فاطلاقه ونفج لم يحث أيضاً كالأصائل لا يجوز رجوعه الا وقالوا لا تترك حتى
 تخاف انك لا تخرج فأنفذ فأنفذ فأنفذ فأنفذ فأنفذ فأنفذ فأنفذ فأنفذ فأنفذ فأنفذ فأنفذ فأنفذ فأنفذ
 الاطلاق حث بخروجه وله عند خروجه أخذ مال مسلم وجده عندهم ليرده عليه ولو أمنهم عليه ولا
 يضمه كإرجاعه ابن المقرئ لأنه لم يكن مضموناً على الحربى الذى كان يبدى بخلاف المغصوب اذا أخذه
 شخص من الغاصب ليرده الى مالكه فانه يضمه لأنه كان مضموناً على الغاصب فادى حكمة * (فروع) *
 لو التزم لهم قبل خروجه مالا فداء وهو مختار أو أن يعود اليهم بعد خروجه الى دار الاسلام حرم عليه
 العود اليه وسن له الوفاء بالمال الذى التزمه ليعتمدوا الشرط في اطلاق الاسراء وانما لم يجب لأنه التزام
 بغير حق والمال المبعوث اليهم فداء لا يملكونه كما قاله الرويانى وغيره لأنه مأخوذ بغير حق ولو اشترى
 منهم شيئاً ليعت اليهم منه أو افترض فان كان مختاراً لزمه الوفاء أو مكرهاً فالدفع ان العقد باطل ويجب
 رد العين فان لم يجز لفظا يبيع بل قالوا أخذ هذا وابتاعه اليها كذا من المال فقال نعم فهو كالشراء

مكرهات ولو كانه يبيع شئ للمم يد اربا بابه وردته اليه سم (ولو عاقد الامام) اوثان به (عليه) وهو الكمار
 العلقا الشديدي سم به لدفعه عن نفسه بقوته ومنه سمى الى علاج علاج لدفعه الله في الحديث الدعاء والبراء
 يتطابقان الى يوم القيامة أي يتعارفان واه البرار والحاكم من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها (بدل
 على قلعة) تفخ عنوة وهي بفتح القاف واسكان الهم وحكى فتحها الحصن اما لانه قد شق علينا طريقة او
 ليداء على طريقته من الكمار أو سهل أو كبير الماء أو السكلا أو نحو ذلك (وله من اجارية بار) ذلك
 سواء كان ابتداء الشرط من العالج أم من الامام وهي بجماعة يجعل مجبهول غير محلول احتملت للعجاجة وسواء
 كانت الجارية معينة أو مبيعة حرة أم أمة لان الحر ترق بالاسر والمبيعة يبيعها الامام ويجبر العالج على القبول
 وسواء حصل بالدلالة كافة أم لاحتمل لو كان الامام نازلا تحت قلعة لا يعرفها افعال من داني على قلعة كذا دله
 منها اجارية فقال العالج هي هذه استحق الجارية كالحق الروضة وأصلها فان قيل مقتضى ما ذكره في باب الجملة
 عدم الاستحقة في فاهم شرطوا التبع ولا تبعها. أوجب بأنهم لم يعتبروا التبع هنا ولذا لو قال العالج
 القاعة يمكن كذا لم يمش ولم يعب استحق الجارية وكذلك أيضا هنا وقد استثنوا من عدم صحة الاستحقاق
 على كماله لا تبع مسئلة العالج للعجاجة * (تنبه) * ظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين القاعة المعينة
 والجمعة فهو مافي تعليق الشيخ أبي حامد وله كمال شجاعتا يحمل على ما ذا أبهم في قلاع محصورة والا فلا
 يصح بل الجهور انما هو ضرورة بالمعينة لان غير المعينة يكتفرق العذر لكن مع الحل المذكور يحتمل فيبقى
 اعتمادا وشرح بالعالج الملو عاقد مساما بما ذكر فان الاصح عند الامام عدم الصحة وتبعه في الحادى
 المعتبر لان فيه أنواع غرر فلا يحتمل معه واحتملت مع الكمار لانه أعرف بأحوال قلعه وطرقهم غالبا
 ولان المسلم يتبع عليه رضى الجهاد والدلالة نوع منه ولا يجوز أخذ العوض عليه لكن الذى أورد
 العراقيون الجواز وقال في البحر انه المشهور وقال الأذرى انه الاصح المختار كشرط النقل في البراءة
 والجمعة وهو قضية كلام الراعى في باب القسمة وصحة الباقي وغيره وهو الظاهر لان الحاجة قد تدعو
 الى ذلك واحترق قوله وله من اجارية عما اذا قال الامام وله جارية بما عدى مثلا فانه لا يصح العمل بالجمل
 كسائر الجمالات وتعبيره بالجارية مثال ولو قال جعل كلى التبييه لكان أثم (فان فحتم) أى القلعة عنوة
 بن عاقد (بدلته) بكسر الدال وفتحها وفيها الجارية المعينة أو المبيعة حبة ولم تسلم قبل اسلامه
 (أعياها) وان لم يوجد سواها على الاصح لانه استحقها بالشرط قبل الناف * (تنبه) * فتنبه طلاقه
 أنه عياها متى فحتم بدلته ولو في وقت آخر كان تركها ثم عدا اليها وهو كذلك (أو) فحتم من
 غير من عاقد ولو بدلته أو بمن عاقده لكن (بغيرها) أى دلالة (ولا) شئ له (في الاصح) أما في الاول
 فلا نفاء معانده مع من فحتمها وأما في الثانية ولان القصد الدلالة الموصلة الى الفتح ولم توجد والثاني
 يستحقه الدلالة ولا ينفار الى ذلك (فان تفتح) تلك القاعة (فلا تثنى) لان الاستحقاق مقيد بشيئين
 الدلالة والفتح (ونيل ان لم يملك الجمل بالفتح فله أجر مثل) لوجود الدلالة ورد بان تسليمه لا يمكن الا بالفتح
 فالشرط مقيد به حقيقة وان لم يملكها فلا أماد اعاق الجمل بالفتح ولا يستحق شيئا قطعاً * (تنبه) * هذا اذا
 كان الجمل من القلعة فان كان من غير ما قال الماردى لا يشترط فى استحقاقه فتحها بلا خلاف (فان لم
 يكن فيها اجارية) أصلا (أو) كانت ولكن (ماتت قبل العقد ولا تثنى) له افتقد المشروط (أو) ماتت
 (بعد) العقد و (الظفر) بها (وجب بدل) عنها حزما لانها حصلت فى قبضة الامام فالتلف من ضمانه
 (أو) ماتت (قبل ظفر) بها (ولا) بدل عنها (في الاظهر) لان الميعة غير مقدور عليها اذ كانت
 لم تكن فيها والثاني يجب ور بجه الباقي لان العقد قد عاقبها وهي حاصلة ثم تعذر تسليمها وهو يوم اقبل
 الظفر بها كونه (وان أسأت) دون العالج بعد العقد وقبل ظفر بها أو بعده (بالمذهب وجوب بدل)
 تعذر تسليمها له بلا سلام بناء على عدم جواز شراء الكمار قبل ما قال لمباقينى وهذا البناء مردود

بل يستحقها فقام الاله استحقها بالفطر وقد كانت اذ ذاك كافرة فلا يرتفع ذلك باسلامها كما لو ملكها ثم اسلمت
 لكن لا تسلم اليه بل يؤمر بازالته ملكه عنهما كما واسلم العبد الذي باعه المسلم للكافر قبل القبض لكن هناك
 يقبضه له الحاكم وهنا لا يحتاج الى قبض وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بأن البيع عقد لازم وهنا
 جعله جائز مع المساحة فيها لا ينسخ في غيره فلا يلحق بغيرها أما لو اسلمت قبل العقد فلا شيء له ان علم بذلك
 وبأنه قادر فأنته كقوله البلقيني وكلام غيره يقتضيه وان كان ظاهر عبارة المصنف بغير التقدير الذي ذكرته
 استحقاقه لانه عمل متبرعا (وهو) أي البدل في الجارية المعينة حيث وجب (أجرة مثل) في الاصح عند
 الامام (وقيل قيمتها) وهو الاصح كما عليه الجمهور ونص عليه أيضا الشافعي في الامم ومجمله من الانحاس
 الاربعة لامن أصل الغنمة ولامن سهم المصالح وأما المبيعة فان وجب البدل فيها فيجوز أن يقال يرجع
 باجرة المثل فقام المذخر تقويم المجهول ويجوز أن يقال تسلم اليه قبضة من تسلم اليه قبل الموت قاله الشيخان
 والثاني أو جبه على ما عليه الجمهور أما اذا فتحت القاعة لصاحبها لانه فيمطران دخالت الجارية المشروطة في
 الامان ولم يرض أصحاب القاعة بتسليمها اليه ولا رضى العليج بعوضها وأصرروا على ذلك فقبضنا الصلح وباعوا
 المأمن بان يردوا الى القاعة ثم سئنا نف القتال وان رضى أصحاب القاعة بتسليمها بقيمتها فدفعنا لهم
 القيمة وهل هي من سهم المصالح أو من حيث يكون الرضخ وجهان أو جههما كما قال الزركشي الثاني وان
 كانت خارجة عن الامان بان كل الصلح على أمان صاحب القاعة وأهله ولم تكن الجارية منهم سلمت الى العليج
 * (خاتمة) * فيها مسائل مشورة لوصالح زعيم قلعة وهو سيد أهلها على أمان مائة منهم صح وان
 جهات أعينهم ومعتنهم للحاجة اليه فان عد مائة غير نفسه جاز لا لامام فتله بطروجه عن المائة واستدل
 له الزاقي وغيره بان أبا موسى الأشعري رضى الله عنه حاصر مدينة فصالحه دهقانها على أن يفتح له المدينة
 ويؤمن مائة ترجل من أهلها فقال أبو موسى اللهم انسه نفسه فلما عازلهم قال له أبو موسى أفرغت فقال نعم
 فامتهم وأمر بقتل الدهقان فقال أتعذرني وقد أمنتني قال أمنت العدة التي سميت ولم تسم نفسك
 فنأدى بالويل وبذل ما لا قبل بقبله منه وقتله ويسقط باسلام الكافر حد الزنا عنه كما سرق في بابه لا يذنب
 كفر وان انتهوا بغيرهم ما قد سلف مع كون الحق له تعالى ولا تسقط به كفارة بين وظهار وقتل كالدين
 وعليه بعد اسلامهم رد مال مسلم استولى عليه ولو بدار الحرب فان غنمه له ولوقع أموالهم رد لمالكه وان خرج
 لواحد بعد القسمة رده أيضا لمالكه وغرم له الامام بدله من بيت المال فان لم يكن فيه شيء نقضت القسمة ولو
 استولى الكافر جاريته سلم ثم وقعت في النختم أخذها وولدها لمالكها لأن ملكه لم يزل عنها ويندب له عدم
 أخذها ولو نكح حربي مسامة أو أصابها بشبهة وولدت منه لحقه الولد للشبهة ثم ان طفرنا بهم لم يرق الولد كاه
 للحكم باسلامه تبعها ولو وجد أسير بدارنا فدأى الاسلام أو الذمة صدق بينهما بخلاف أسير وجد بدار
 الحرب ولو غنمه نازقه سلمنا اشتراه كافر من مسلم رد لبايئته ورد بايئته الثمن لا كالكافر لعدم صحة البيع وفداء
 الأسير مذوب لا استحاد ولو قال شخص للكافر بغير إذن الأسير أطلقه ولك على كذا الزم ولا رجوع له على
 الأسير فان أذن له رجوع عليه به اذا غرمه ولم يشترط الرجوع كفول المدين لغيره انض ديني ولو قال
 الأسير لا كافر أطلقني بكذا أو قال له الكافر ادف نفسك بكذا لم يزم ما انتمز فان قيل هذا مخالف لقولهم
 انه لو انتمز لهم ما لا يبالونه لم يزمه الوفاة ومن انتمز لوقالوا له تخذ هذا وابعث لنا كذا من المال فقال نعم
 فهو كالشراء كره فلا يلزمه المال وقياسه أن يكون ما هنا كذلك أوجب بان ماسر في الاولى صورته أن
 يعاقده على أن يبالقه ليعود اليه أو يرد اليه مالا كما أقصع عنه الدارمي وهننا عاقده على رد المال عين أو مالا الثانية
 فلا تدر في الحقيقة ولو غنم المسلمون ما اقتدى به الأسير لزمهم رده لانه قد أدى لانه لم يخرج عن ملكه ولو انقضت
 مدة حربي مستأن وأمانه مختص ببدل باع أمه فان كان أمانه عام لم يجب تبليغه لأنه لان ما يتصل ببلادنا
 ببلادهم من محلي أمانه فلا يحتاج الى مدة الانتقال من موضع الامان

* (كتاب) عقد (الجزية) *

للكفار المار مع المصنف رحمه الله تعالى من قتال المشركين عقبه بالجزية لان الله تعالى غيا الفتنالهم بقوله
حتى يبعثوا الجزية الآية وتثنى على العسة ودعى المال للمزيمه وهى مأخوذة من المجازاة لكه ما عنهم
وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا لا تفعضى ويقال جزيت
دينى أى قضيت وجهها سخرى كقرية وقرى وليست هى مأخوذة فى مقابلة الكفر ولا التفرير عليه بل هى
فرع ادلال لهم ومعرفتهنا وربما يحكم لهم ذلك على الاسلام مع مخالطة المسلمين الداعية الى معرفة بحسن
الاسلام ولعل الله تعالى أن يخرج منهم من يؤمن بالله واليوم الآخر والاصل فيه قبل الاجماع قوله
تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يبعثوا الجزية الآية وقد أخذها صلى الله عليه وسلم من
مجوس همر كزار واه البختارى ومن أهل نجران كلزواه ابوداود ومن أهل أيلة كلزواه البهقي وقال انه
منقطع وأر كلهم خمسة صيغة وعائد ومعقوله ومكان ومال وقد شرع المصنف فى أولها فقال (سورة
عقدها) من المرجب وسيأتى أنه الامام أو نائبه نحو (أقركم) كقروتمكم كفى المجرور وغيره وحينئذ
لا فرق بين أن يأتى بصيغة المسمى أو المصارع وقول الباقين لادان يقصد بالمصارع الحال أو الاستقبال
ليسأل عن معنى الودع ممنوع لان المصارع عند التجرد من القرائن يكون للمعال قال ابن شهبة وقد ذكر
القرائى أن صيغ المصارع تاتى للانشاء كشهد ونحوه وقول المصنف (بدار الاسلام) ليس بقيد فقد
يقرهم بالجزية فى دار الحرب (أو أدنت فى أمانتكم بها) غير المجاز كلس - يأتى (على أن تبدلوا) بالجمعة
أى تعلموا بمعنى تاتروا (جزية) هى كذا فى كل حول قال الجرجاني ويقول أول الحول أو آخره
(وتقادوا لحكم الاسلام) فى غير العبادات من حقوق الاكتمين فى الماملات وغرامة المتلفات وكذا
ما يمتد دون تجريمه كالزنا والسرقة دون ما لا يمتدونه كشرب الخمر ونكاح المجوس وقد فسرا إعطاء الجزية
فى الآية بالتزامها والامعاء بالتزام أحكامها قالوا وأشد الصغار على المرة أن يحكم عليه بما لا يمتدونه ويضطر
الى احتماله وانما وجب التعرض لذلك فى الإيجاب لان الجزية مع الانقياد والاسلام كالعوض عن
التقرير فيجب التعرض له كالثلث فى البيع والجرة فى الاجارة وهذا فى حق الرجل أما المرأة فيكفى فيها
الانقياد لحكم الاسلام فقط اذ الجزية عليها * (تنبيه) * لا تقتصر صيغة إيجابها فيما ذكره المصنف
ولو قال الكافر ابتداء أقرنى بكذا فقال الامام أقررتك كفى لان الاستيجاب كالمقبول (والاصح ذكر اشتراط
قدها) أى الجزية لما سر أنها كالثلث والجرة والثانى وهو ضعيف جدا لخلاف ما يفهمه كلامه
لا يشترط ويجعل على الأقل عند الاطلاق * (تنبيه) * أنهم يخصيه الخلاف بذكر قدها أنه
لا خلاف فى اشتراط الانقياد لحكم الاسلام وليس مراد بل ذكر القاضي حسين والامام فيه خلافا
لان الاحكام من مقتضيات العقد والتصريح بمقتضى العقد لا يشترط فى صحة (لا كف اللسان) منهم
(عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه) فلا يشترط ذكره لدخوله فى شرط الانقياد وقيل
بشرط اذ به تحصل المسألة وترك التعرض من الجانبين (ولا يصح العقد) للجزية (مؤثرا على المذهب)
لانه عقد يحق به الدم ولا يجوز مؤثرا كعقد الاسلام وقول أو وجهه يصح * (تنبيه) * محل الخلاف فى
التأثير بما لو لم كسنة أما المجهول كافرهم ماشئنا أو ماشاء الله أو زيدا أو ما أقركم الله فالذهب القطع مانع
وأما قوله صلى الله عليه وسلم أقركم ما أقركم الله فأنما جرى فى المائدة حين وادع به ودخيل لافى عقد المدة
ولو قال ذلك غيره من الائمة لم يصح لانه صلى الله عليه وسلم يعلم ما عند الله بالوحي بخلاف غيره وقضية كلامهم
نه لا يشترط ذكر التأيد بل يجوز الاطلاق وهو يقتضى التأيد ولو قال أقركم ماشئتم صح لانهم يند
العقد متى شأوا فليس فيه الا التصريح بمقتضى العقد بخلاف الهذنة لانه يصح هذا اللفظ لانه يخرج عقدها
عن موضوعه من كونه مؤثرا الى ما يحتمل تأييده المتأنى اقتضاء (وبشرط) فى صحة العقد من الناطق

(الفتا قبول) كعبات أوردت بذلك كغيره من العقود أما الآخر فبكتفي فيه الإشارة المفهومة لانها منزلة
نطاقه ونسكتفي الكتابة مع التنية كجعبته الزركشتي كالبيع بل أولى وكما صرحوا به في الامان * (تنبيهه) *
سكنوا عن شرط اتصال القبول بالانجاب وظاهر كما قال شيخنا أنه يشترط وان قال الاذرى يقرب عدم
اعتباره (ولو وجد كافر بدارنا فقال دخلت لسماع كلام الله تعالى أو) قال دخلت (رسولا) ولو عبدا
سواء كان معه كتاب أم لا (أو) قال دخلت (بأمان مسلم) يصح أماته (صدق) فلا يتعرض له لاحتمال ما يدعيه
وقصد ذلك يؤمنه من غير احتياج الى تأمين وكذا لو قال دخلت لاسلم أولا بذل جزية * (تنبيهه) * محل
ذلك اذا ادعاء قبل أن يصير عندنا أسيرا ولا قبل الايمنة كما قاله البلقيني (وفي دعوى الامان وجه) أنه
لا يصح دفعه بل بطالب بيئته لاماكنها غالبا وأجاب الاول بان الظاهر من حال الحربي أنه لا يدخل دارا بغير
أمان فان اتهم حالف كجعبته الرافعي عن ابن كعب في مدعى الرسالة وجزم به ابن المقرئ في غيره ثم شرع في
الركن الثاني وهو العائد فقال (ويشترط لعقدها الامام أو نائبه) فيها خصوصا أو عموما لانها من المصالح
العامة فتحتاج الى انظار واجتهاد فلا يصح عقدها من غيرهما لكن لا يقتل المعقود له بل يبلغ مأمنه ولا شيء
عليه ولو أقام سنة فأكثر لان العقد لغو (وعليه) أي عاقدها (الاجابة اذا طلبوا) عقدها لغير مسلم عن
بريدة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمر أميراعلى جيش أوسرية أو صاه الى أن قال فاذا هم أبو
الاسلام فسلم الجزية قالهم أجابوك فقبل منهم وكف عنهم * (تنبيهه) * محل الوجوب قبل الاسرفا
الاسير اذا طالب عقد الجزية لا تجب اجابته على الاصح كما اقتضاء كلام الروضة (الا) اذا طالب عقدها
شخص يخاف كبره كان يكون الطالب (جاسوسا مخافه) فلا تجب عليه للضرر الذي يخشى منه بل لا تقبل
الجزية منه والجاسوس صاحب السر الشركا أن التماس صاحب سراخبر ثم شرع في الركن الثالث وهو
المعقود له فقال (ولا تعتد) الجزية (الاليهود والنصارى) من العرب والعجم الذين لم يعلم دخولهم في
ذلك الدين بعد نسخه لاهل الكتاب وقد قال تعالى فانكروا الذين لا يؤمنون الى أب قال من الذين أوتوا الكتاب
حتى يعطوا الجزية (والجوس) لانه صلى الله عليه وسلم أخذها منهم وقال سنوا بهم سنة أهل الكتاب
ولان لهم شبهة كتاب والظاهر أنه كان لهم كتاب فرغ (وأولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ) لديه
ولو بعد التبديل وان لم يجنبوا المبديل منه تغليب الحق الدم ولا تحمل مناكرتهم ولا ينجحهم كما سر لان
الاصل في الابضاع والميتات التحريم * (تنبيهه) * المراد بالنسخ نسخ التوراة لا التبديل في اليهود ونسخ
الانجيل في النصارى بيمينته صلى الله عليه وسلم ولا تعقولا ولا من تهود أو تنصر بعد النسخ بشرعية
نبينا أو تهود بعد بعثة عيسى كساكنهم لانهم تمسكوا بدين باطل وسقطت فضيلته (أو) أي وتعتد
أبنا لمن لم يعلم حاله كان (شككا في وقته) أي التهود أو التنصر فلم نعرف أدخلوا قبل النسخ أو بعده
تغليباً لحق الدم كالجوس وبذلك حكمت الصحابة في نصارى العرب وهم ٣ نهرزاتونوخ وقطاف * (تنبيهه) *
فهم من اطلاق المصنف أن يهود نخير كغيرهم وانفراد بن أبي هريرة باسقاط الجزية عنهم لان النبي صلى
الله عليه وسلم ساقاهم وجعلهم بذلك خولا أي عبيدا وسئل ابن سريج عما يدعيه من أن علي بن أبي
طالب كتب اليهم كتابا باسقاطها فقال لم ينقل أحد من المسلمين ذلك وأما الصابئة والسامرة فتعقداهم
الجزية ان لم تكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في أصول دينهم والادلاء تعقداهم وكذا نعتهم
لواشكلى أمرهم وأما ليس لهم كتاب ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشمس والملائكة ومن
في معناهم كمن يقول ان الفلك حي ناطق وان الكواكب السبعة آلهة فلا يقرون بالجزية بقسواء فهم العربي
والعجمي وعند أبي حنيفة تؤخذ الجزية من العجم منهم وعذما لك تؤخذ من جميع المشركين الا مشركي
فرش (وكذا) يقر بالجزية على المذهب (زاعم التمسك بحرف ابراهيم وزبور داود صلى الله عليه وسلم
وكذا بحرف شيت وهو ابن آدم لصلبه لان الله تعالى أنزل عليه اسم حقه فقال حقه ابراهيم وموسى

وقال والله اني زبر الاولين وتسمى كتبنا كمنص عليه الشافعي فاندرجت في قوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب
 وقيل لانه قد علم لانهم اوعا فلا احكام لها فانليس اها حرمة الاحكام ولا تحلل مناسكتهم وذبيحتهم على المذهب
 عملا بالاستبطاء في المواضع الثلاثة (ومن احد ابويه كتابي والاخر ديتي) ثم قوله (على المذهب) وان
 كان الكتابي امة تغليبا لحق الدم وتحرر مناسكتهم وذبيحتهم احتباطا والطريق الثاني لانه قد علم كماله
 نسكاه ***(تنبيه)*** قوله على المذهب راجع الى هذه المسئلة والى التي قبلها ولو غفرنا بقوم وادعوا
 اوبهضهم التمسك تبعالتهسك آباؤهم بكتاب قبل النسخ ولو بعد التبديل صدقوا المدعين دون غيرهم
 وعقداهم الجزية لان دينهم لا يعرف الا من جهتهم فان شهدوا لان بكتهم فان كان قد شرط عليهم في
 العقد قتالهم ان بان كذبهم اغتلتناهم وكذا ان لم يشرط في احد وجهين نقله الاذرى وغيره عن النص
 لتليسههم علينا ولو توثق نصراني بلغ المأمن ثم اطفال المتوثبين من امةهم النصرانية نصارى وكذا اطفال
 النصارى من امةهم الوثنية فتعقد الجزية بان بلغ منهم لانه قد ثبت له عاقبة النصر فلا تزول بما يحدث بعد
 (ولاجزية على امرأته) اقله تعالى فانالوا الذين لا يؤمنون الى قوله وهم صاغرون وهو خطاب الذكور
 وحتى ابن المنذر في الاجماع وروى البيهقي عن عمر رضى الله عنه انه كتب الى امرائه الاجناد ان لا تؤخذ
 الجزية من النساء والصبيان ***(تنبيه)*** لو طلب النساء عقد الذمة بالجزية اعلانهن الامام بالاجزية
 صابهن فان رغبن في ذاهنهم حصة لا تلزم الا بالقبض (و) لاعلى (نحني) لاحتمال كونه انثى فان بانث
 ذكره وقد علمه الجزية طالبا بجزية المدة الماضية عملا بما في نفس الامر بخلاف ما لو دخل حربي
 دارنا وبقي مدة ثم اطاعنا عليه لاناخذ منه شيئا لماضى لعدم عقد الجزية له وانظري كذلك اذا بانث
 ذكره ولم تعقد له الجزية وعلى هذا التفصيل يعمل اطلاق من صحح الاخذ منه ومن صحح عدمه كما اشار
 اليه البلقيني (و) لاعلى (من فيهرق) فنكاه رقيقا اولي ولو مكاتب الان المكاتب عبيد ما بقي عليه درهم
 والعبد مال والمال لاجزية فيه وكما لا تجب على العبد لا تجب على سيده بسببه فان قيل هلا وجبت على البعض
 بقدر ما فيه من الحرية كن تقطع جنونه فان افاقته تعلق كسباني ويجب عليه بقدرها اجيب بان الجنون
 والافاقة لا يجتمع معافى رقت واحد بخلاف الرق والحرية (و) لاعلى (صبي) اقله صلى الله عليه وسلم اعاد
 لما بعته الى اليمن خذ من كل عالم اى محتمل دينار واراء الترمذى وابوداود ولوعقد على الرجال ان يؤدوا من
 نسايتهم وصبيانهم شيئا غير ما يؤدونه عن أنفسهم فان كان من اموال الرجال جاز ولزمهم وان كان من اموال
 النساء والصبيان لم يجز كما قاله الامام (و) لاعلى (مجنون) اطبق جنونه لعدم تكليفه (فان تقطع
 جنونه) وكان قابلا كساعة من شهر لزمته ولا عبرة به في الزمان اليسير وكذا لا اثر بيسير زمن الافاقة
 كما يحتمل شيخنا (او كثيرا كيوم ويوم فالاصح تلفق الافاقة) اى زمتها (فاذا بانث) اؤمنة الافاقة المتفرقة
 (سنة) فاكثر (وجبت) جزية اعتبار الاؤمنة المتفرقة بالؤمنة المجتمعة والثاني لاشي عليه لقصانه
 كالبعض ***(تنبيه)*** محل الخلاف اذا أمكن التالفق فان لم يمكن أجرى عليه احكام الجنون كما استدلاره
 شيخنا هذا اذا تعاقب الجنون والافاقة ولو كان عاقلا في فن في اثناء الحول فكفوت الذي في اثنائه وان كان
 مجنونا فاق في اثنائه استقبل الحول حينئذ (ولو بلغ ابن ذمي) ولو بنات عاتته أو افاق المجنون أو عتق
 العبد (ولم يذل) بالجمعة اى يعطى (جزية) بعد طلبنا الهامنه (الحق بأمته) سواء اعتق العبد ذمي
 أم مسلم وعن مالك ان عتيق المسلم لا تضرب عليه الجزية لحرمه ولانه (وان بذلها) من ذكر (عقد له)
 ولا يكتفى بعقد أب وسيد ولو كان كل منهما قد أدخله في عقده اذا بلغ أو عتق كان قد التزم هذا عني
 وعن ابى اذ بلغ أو عبدى اذا عتق (وقبل عليه) اى الصبي (كجزية أبيه) ولا يحتاج الى عقدا كقباء
 بعقد أبيه وانما لم يكف ذلك في عقده لعدم استأنف ويساوم كغيره لا تقطاع التبعية بالكمال ولو جوب
 جزية أخرى ومراعاة العهد في الامة

عليه أخذ الجزية ويسمى ما لم يتابع في بقية العام الذي اتفق المكمل في أثناءه ان رضى البائع
بذلك أو يؤخره الى الحول الثاني فبدأت مع جزية المتبوع في آخره لا يختلف أو اخر الاحوال وان شاء
أفردهما بحول فبدأت ما لم يأتها عند تمام حوله * (تنبية) * لو بلغ الصبي سقياً فقد نفسه
أو عقده ولبسه بدينار صح لان فيه مصلحة حقن الدم أو باكثر من دينار لم يصح لان الحقن يمكن بدينار
فان قيل لو صالح السفيه مستحق القصاص الواجب عليه باكثر من الدين صح مسيئته لروحه فهلا كان
هنا كذلك أجيب بان صوت الدم في الجزية يحصل بالدينار وصوت الروح لا يحصل في القصاص الا بالزيادة
اذ يجب على الامام قبول الدينار ولا يجب على المستحق قبول الدينار ولو ائتمار السفيه ان يلتحق بالأمين
لم ينع عليه لانه لا يجرى على ماله الا على نفسه (والمذهب وجوبه على زمن وشيخ هرم وأعي وواهب وأجير)
لانها كاجرة الدار فيستوى فيها أبواب الا عذار وغيرهم والعاريق الثاني لاجزية عليهم ان قائلنا يقتلون
كالنساء والصبيان (و) على (فقير عجز عن كسب) ولومن أهل خيبر اعوم الاية بولانه كالغني في حقن
الدم والسكنى (فاذا تمت سنة وهو معسر في ذمة حتى يوسر) وكذا حكم السنة الثانية وما بعده كالمعامل
المعسر ويطلب اذا أيسر وفي قول غير مشهور انه لاجزية عليه وان كان ظاهره صاف المصنفه على الزمن
يقتضى ان الخلاف فيه طريقان * (تنبية) * سكاكن تفسير الفقير هذا وقبه وجهان حكاهما الدارمي
والرزي في تعليقه أحدهما مستحق الزكاة لو كان مسلماً والثاني وهو الاشبه كما قاله الزركشي من لا يكمل
فاضلا عن قوت يومه آخر الحول ما يقدر به على أداء الجزية كفاي زكاة الفطر وقال بعض المتأخرين يرجع
فيه الى العرف ثم شرع في الركن الرابع وهو المسكان القابل للتقير فقال (ويجمع كل كافر من استي طان
الجزائر) سواء أكان ذلك بجزية أم لا تشرقه وما روى البيهقي عن أبي عبيدة بن الجراح آخر ماتكم به
النبي صلى الله عليه وسلم أخرجوا اليهود من الحجاز ونحوه الصيحين أخرجوا المشركين من جزيرة
العرب ونحوه مسلم لا يخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب والمراد منها الحجاز المشتملة هي عليه
ولم يرد جميع الجزيرة لان عمر رضى الله تعالى عنه أجلاهم من الحجاز وأقرهم في اليمن مع أنه من جزيرة العرب
* (تنبية) * لو عبر بالاقامة بدل الاستيطان كفي الروضة لكان أولى فانه يلزم من منعهما منع الاستيطان
ولا عكس فلو أراد الكافر ان يتخذ دارا بالحجاز ولم يسكنها ولم يستوطنها لم يجز لان ما حرم استعماله حرم اتخاذ
كالاواني وآلات الملاهي البسه بشير قول الشافعي في الام ولا يتخذ الذي شيأ من الحجاز دارا (وهو) أى
الحجاز (مكة والمدينة واليمامة) وهي مدينة بقرى اليمن على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من
الطائف قيل سميت باسم جارية زرقاء كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام وكانت تسكنها (وقراها)
أى الثلاثة كالطائف ووجلمكة وخيبر للمدينة (وقيل له) أى الكافر (الاقامة في طرفه) أى الحجاز
(المعتدة) بين هذه البلاد التي لم تجز الاقامة فيها عادة لانها ليست من مجتمع الناس ولا موضع الاقامة
والشهور وانهم يمنعون لان الحرم للبيعة * (تنبية) * محل الخلاف في غير حرم مكة فاما البقاع التي
ليست من الحرم فائهم يمنعون منها قطعاً ولا يمنعون من ركوب بحر الحجاز لانه ليس موضع اقامة ولا يمنعون
من الاقامة في جزائره وسواحه المسكونة بخلاف غير المسكونة وان خالف في ذلك الاذرى وغيره وقالوا بالمنع
مما لا يوصى ذلك بحجاز اقال الاصمعي لانه يحز بين نجد وتهامة وجزيرة العرب من أقصى عدن الى ريف
العراق في الطول وفي العرض من جدة وما والاها من ساحل البحر الى أطراف الشام وسميت جزيرة العرب
لاطاطة بحر الحبشة وبحر فارس ودجلة والفرات بها (ولو دخله) كافر (بغير اذن الامام أخرج) منه
لعدم اذنه له (وعزوه ان علم أنه ممنوع منه) لجراءته ودخوله ما ليس له دخوله فان جهل ذلك
أخرج ولم يعزر (فان استأذن) كافر الامام في دخول الحجاز (أذن) له (ان كان) في دخوله (مصلحة
للمسلمين كرسالة) يؤدونها وعقد ذمة وحدنة (وحمل ما يحتاج) نحن (اليه) من طعام ومتاع فان لم يكن

معلمه لم يأذن له (فان كان) دخول (التجارة ليس فيها كبر ساجدة) كالعمار (لم يأذن) له الامام في
 دخول الجاز (لا بشرط أخذ شيء منها) أي من متاعها وقدر المشروط منوط برأي الامام اقتداء
 بعمر رضي الله عنه فانه كان يأخذ من القبا اذا التجروا الى المدينة عشرة من المتعة كالكفاية ويأخذ
 نصف العشر من الحنطة والشمس يرتغبها لهم في جهل الحاجة اليها ولا يؤخذ من حربي دخل داره رسولاً
 أو تجارة فاضل نحن البهائم لم نضار واشترط عليهم الامام أخذ شيء ولو أكثر من عشرة جاز ويجوز دونه
 وفي نوع أكثر من نوع ولو أهفاهم جاز فان شرط عشرة الثمن أمهلوا الى البيع بخلاف ما اذا شرط أن
 يأخذ من تجارتهم وما يؤخذ في الحول لا يؤخذ الا مرة ولو ترددت المكاتبة تفعل بالمسلمين
 كذلك ولا يؤخذ شيء من تجارة ذي ولا ذمية الا ان شرط مع الجزية ولا من غير متجر دخل
 بامان وان دخل الجاز وبكتب ان أخذ منه براءة حتى لا يطالب مرة أخرى قبل الحول
 * (تنبيه) * ظاهر كلامهم في الدخول للتجارة انه لا فرق بين الذي وغيره وهو كذلك وان خصه
 الباقي بالذي وقال ان الحرب لا يمكن من دخول الجاز للتجارة (و) اذا أذن له الامام في الدخول (لا يقيم
 الا ثلاثة أيام) فاقبل اقتداء بعمر رضي الله تعالى عنه ولا يحجب منها بولي الدخول والخروج كما مر في صلاة
 المسافرين أكثر من ذلك مدة الإقامة وهو ممنوع منها ويشترط الامام ذلك عليه عند الدخول ولا يؤخر
 لقضاء دين بل يؤخر من يقضى عنه * (تنبيه) * محل منع لزائد على الثلاث اذا كان في موضع واحد أمالو
 أقام في موضع ثلاثة أيام ثم انتقل الى آخره وكذلك يمنع من ذلك قال الزكشي تبعه صاحب الوافي وينبغي أن
 يكون بين كل موضعين مسافة القصر والافئدة من ذلك وهو بحث حسن لان مادونهما في حكم الإقامة
 (وتجوز) الكافر ولو لمصلحة (دخول حرم مكة) لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام والمراد به الحرم
 باجماع المفسرين بدليل قوله تعالى وان دخلتم عيلة أي فقر ابانة قطاع التجارة عنكم لمنعهم من الحرم
 فسوف يغيبكم الله من فضله ومعالم أن الجلب انما يجب للبلد لا الى المسجد نفسه والمعنى في ذلك انهم
 أخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فوجبوا بالمع من دخوله بكل حال (فان كان رسولاً) والامام في الحرم
 (خرج اليه الامام أو نائب عنه) اذا امتنع من أدائها الا اليه والابعت اليه من يسمع وينهى اليه وان طلب
 من المناظرة ليسمى خرج اليه من يناظره وان كان تجارة خرج اليه من يشتري منه وقضية اطلاقه أنه لا فرق في
 منع دخوله اليه بين حال الضرورة وغيره سواء به صرح الشافعي في الام * (تنبيه) * لو بدل الكافر على
 دخوله الحرم مالا لم يجب اليه فان أجيب فالحق قد فاسد ثم ان وصل المقصد أخرج وثبت المسمى أو دون
 المقصد فبالقسما من المسمى (قاعدة) كل عقد فسد بسببه في المسمى الا هذه المسئلة لانه قد استوفى العوض
 وليس له أجرة فرجع الى المسمى (فان مرض فيه) أي حرم مكة (نقل) منه (وان خيف موته) من
 النقل لانه ظالم بدخوله (فان مات) فيه (لم يدفن فيه) تطهيراً للحرم منه (فان دفن) فيه (نفس وأخرج)
 منه الى الحل لان بقاء جيفته فيه أشد من دخوله حياً * (تنبيه) * محل نبشه اذا لم يتهربان تهرب ترك
 ولا يجزى هذا الحكم في حرم المدينة لاختصاص حرم مكة بالنسبة وثبت أنه صلى الله عليه وسلم أدخل
 الكفار مسجده وكان ذلك بعد نزول براءة فانها زلت سنة تسع وقدم الوفد عليه سنة عشر وقبم
 وفد نصارى نجران وهم أول من سرب عليهم الجزية فانزلهم مسجده وناظرهم في أمر المسج وغيره
 (وان مرض في غيره) أي غير حرم مكة (من الجاز وعلمت المشقة في نقله) سواء خيف مع ذلك موته
 أم لا (ترك) مراعاة الاعظام الضررين لانه يجوز دخوله في الجلالة (والا) بأن لم تعظم المشقة فيه (نقل) مراعاة
 حرمة الدار (فان مات) فيه (وتعذر نقله) الى الحل لتعلقه مثلاً (دفن هناك) للضرورة وان لم يتعذر لم يدفن
 هناك فان دفن ترك * (تنبيه) * ما ذكر في الذي أما الحربى أو المرتد فلا يدفن فيه بل تغرى الكلاب على

* (فصل أقل الجزية دينار لكل سنة) * عن كل واحد لما رواه الترمذي وغيره عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله من الغافر وهي ثياب تكون باليمن * (تنبية) * ظاهر الخبر أن أقلها دينار أو ما قيمته دينار وبه أخذ البلقيني والمنصوص الذي عليه الأصحاب كما هو ظاهر عبارة المصنف أن أقلها دينار وعليه إذا عقده جاز أن يعتاض عنه ما قيمته دينار وإنما امتنع عقدها بما قيمته دينار لأن قيمته قد تنقص عند آخر المدة ويحل كون أقلها ديناراً عند رقتنا والافتقار نقل المداخي عن المذهب أنه يجوز عقدها بأقل من دينار نقلة الأذري وقال الله ظاهر محقه وقضية كلام المصنف تعلق الوجوب بانقضاء السنة وقال القفال اختلاف قول الشافعي في أن الجزية يجب بالعقد وتستقر بانقضاء الحول أو يجب بانقضائه وبني عليه إذا مات في أثناء الحول هل تسقط فإن قلنا بالعقد تسقط والاسقاطات كما هو القاضى الحسين في الاسرار ولاحد لاكثر الجزية (ويستحب للإمام بما كسبه) أى مشاحقة الكافر العاقد لنفسه أو لو كلفه في قدر الجزية حتى يزبد على دينار بل إذا أمكنه أن يعقد بأكثر منه لم يجز أن يعقد بدونه إلا صلحه ويسن أن يفاوت بينهم (حتى يأخذ من متوسط دينارين و) من (غنى أربعة) ومن فقير دينار اقتداء بعمير رضى الله تعالى عنه كما رواه البيهقي عنه ولأن الإمام منصرف للمسلمين فينبغي أن يحتاط لهم وللخروج من الخلاف فإن أبا حنيفة لا يجيزها إلا كذلك * (تنبية) * هذا بالنسبة إلى ابتداء العقد فاما إذا انعقد العقد على شيء فلا يجوز أخذه شيء زائد عليه كإتص عليه في سبيل الواقدي ونقطة الزركشي عن نص الام وأطلق الشيخان استنباب المما كسة فأخذ شيئاً من الاطلاق أن المما كسة كما تكون في العقد تكون في الاندواستدل بقول الأصحاب يستحب للإمام المما كسة حتى يأخذ من الغنى الخ وهذا لا يصلح دليلاً لذلك لأن قواهم حتى يأخذ أى إذا ما كسهم في العقد فيأخذ الخ فإن أبى الكافر عقدها لا بد دينار أجيب لانه الواجب ومعلوم مما سمر أن السفيه لا بما كس هو ولا وليه لانه لا يصح عقده بأكثر من دينار (ولو عقدت) للكفار ذمة (بأكثر) من دينار (ثم علوا) بعد العقد (جواز دينار لزمهم ما التزموه) كمن اشترى شيئاً بأكثر من ثمن مثله ثم علم الغبن (فإن أبوا) بذل الزيادة بعد العقد (فلا يصح أنهم ناقضون) للعهد كالأمتنعوا من أداء أصل الجزية فيبلغون الماسن كما سيأتي والثاني لا ولا يفتنع منهم بالدينار كالجواز ابتداء العقد وعلى الأول لو بلغوا المأمن ثم عادوا وطلبوا العقد بدينار أجيبوا إليه كطلوبه أولاً * (تنبية) * لو شرط على الغنى كذا وعلى المتوسط كذا وأطلق الشرط صح واعتبر الغنى وغيره عند الاندواستدل بهذه الأحوال بوقت اتباع القول قول مدعى المتوسط أو الفقير بيمينه لأن تقوم بينه بخلافه أو عهد له مال وكذا من غاب وأسلم ثم حضر وقال أسلمت من وقت كذا كإتص عليه الشافعي في الام (ولو أسلم ذمى) أو نبذ العهد (أو مات بعد سنين) وله وارث مستغرق (أخذت جزيتن) منه في الأولين وفي الثالثة (من تركته مقدمة على) حق الورثة (أو الوصايا) كالتخراج وسائر الديون * (تنبية) * لم يذكروا المصنف حكم اسلامه كذا كرتد لوضوحه أما إذا لم يخلف وارثاً فتركته في ذلالمعنى لاخذ الجزية من التركة ثم ردها إلى بيت المال أو كان له وارث لا يستغرق والباقي لبيت المال أخذ من نصيب الوارث ما يتعلق به الجزية وسقطت حصة بيت المال (ويسوى بينهما وبين دين آدمي على المذهب) لأن الجزية لا يست بقرية حتى تكون كالزكاة في جميع ان وقت التركة والأضارب الامام مع الغرماء بالجزية والعارف بالناس أنهما على الاقوال الثلاثة في اجتماع حق الله تعالى وحق الادعى فتقدم هي في قول ودين الادعى في قول ويسوى بينهما في قول والفرق على المذهب أن الجزية غلب فيها حق الادعى من جهة أنها أجرة (أو) أسلم أو نبذ العهد أو مات (في خلال سنة فقط) لما مضى كالأجرة لأنها وجبت بالسكنى فإذا سكن بعض المدة وجب القسط (وفي قول لاشئ) لأنه يراعى فيه الحول فيسقط بالموت في خلال الحول كالزكاة * (تنبية) * قضية كلامهم أنه لو حجر عليه بفلس في أثناء العام

لا يؤخذ منه القسم - سينتد قال الباقي وهو الجاري على القواعد لكن نص في الام على أخذه اه وحل
 شيعي النص على ما اذا قسم ماله في أثناء الحل وكلام الباقي على خلافه وهو اجل حسن واقتصر ابن
 شهية والاشموني على عبارة النص وقال كما حكاه الباقي - قال يعني الباقي وهو فرع حسن لم أر من
 تعرض له ولم يذكر عنه انه قال وهو الجاري على القواعد ولو جن في أثناء الحل وتم وهو مجنون أخذت
 حريته بالقسم كما مرت الاشارة اليه ثم شرع في كيفية أخذ الجزية بقوله (وتؤخذ) الجزية (بأمانة
 فيجلس الاخذ) بالمدى المسلم (و يقوم الذي ويأطى رأسه ويحن ظهره ويضعها) أي الجزية (في)
 كفة (الميزان ويقض الاخذ) منه الجزية (الحقبة ويضرب لوزمته) بكسر اللام والزاى وهما جميع الهم
 بين المامخ والاذن من الجانبين لان بعضهم فسر الصغار في الآية بهذا * (تنبيه) قضية كلامه انه يضرب كل
 لهرة ضربة وهو كذلك وقال الراعي يشبه أن يكتفى الضرب في أحد الجانبين والتظاهر بكلام الباقي أنه
 يضربه بالكف مفتوحا وقال الاذرى وغيره يقول يا عدو الله أذحق الله (وكله) أي ما ذكر من هذه
 الهيئة (مستحب) لسقوطه بتضعيف الصدقة كما سألني (وقبل واجب) ليحصل الصغار المذكور (فعلى
 الاول) وهو الاستحباب (له) أي الذي (توكيل مسلم بالاداء) للجزية (و) له (حواله) هما (عليه) ان
 يضمهما لان الصغار حاصل بالتزامه المال وانقياده لاحكام الاسلام على كره منه بخلافه على الثاني وهو
 الوجوب ولا يجوز شي من ذلك * (تنبيه) قوله مسلم قد يعيقهم حجة توكيل الذي به قلعان وقلاع
 الامام طرد الخلاف فيه لان كلامهم مقصود بالصغار وأقرأه ولو حذفه المصنف لشمل ذلك واحترز بالاداء
 عن توكيله في عقد الجزية فانه يجوز قطعاً لان الصغار يراعى عند الاداء لا عند العقد قال الراعي وهذا
 فيما يؤدى باسم الجزية فان كان باسم الصدقة سقطت الاهانة قطعاً (قلت هذه الهيئة) المذكورة في
 الحرد (باطلة) لانها اصلها من السنة ولانقل عن قول أحد من السلف (و) حينئذ (دعوى استحبابها
 اشدهم) من دعوى جوازها ودعوى وجوبها أشدهم خطا من دعوى استحبابها (والله أعلم) وكان
 القياس أن يقول أشدهم لانها لما قال ابن قاسم وكذا أراد بالباطلة الخطأ قال في زيادة
 الروضة واما إذا كرها طائفة من الخراسانيين وقال جمهور الاصحاب تؤخذ الجزية برق كآخذ الديون اه
 قال الشارح وفيه تحمل على الذي كره لها والخلاف فيها المستند الى تفسير الصغار في الآية المبني عليها
 المسائل المذكورة قال ابن النقيب ولم أر من تعرض لذلك هل هو حرام أو مكروه وقضية كونها كسائر
 الديون التحريم اه وتصريح المصنف بالامكان يقتضي التحريم ويجوز للذي أن يحجب الجزية وعشر
 التجار من أهل الزمة (ويستحب) وان كان قضية كلام الجمهور الجواز (للامام اذا أمكنه ان بشرط)
 بنفسه أو نائبه (عليهم) أي الكفار (اذا وصلوا في بلادهم ضيافة من جربهم من المسلمين) وان لم يكن
 المار من أهل النية أو كان غنياً لمارواه البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صالح أهل أيلة على ثلاثمائة دينار
 وكانوا ثلاثمائة رجل وعلى ضيافة من جربهم من المسلمين ولان فيه مصلحة ظاهرة لفقراء المسلمين
 ولا غنياتهم فانهم قد لا يبيعون منهم اذا مروا بهم فيتضرروا اذا علموا ان ضيافتهم عليهم واجبة يادروا الى
 البيع خوفاً من نزولهم عندهم * (تنبيه) قوله في بلادهم يقتضي المنع فيما اذا وصلوا في بلدنا قال
 الزركشي وبه صرح سليم في الحرد وصاحب الاستقصاء قال الاذرى والتظاهر انهم لوصولوا في بلادنا
 وانفردوا في قرية كان الحكم كذلك وكلام كثير يقتضيه وقول المصنف أن بشرط هو المفعول النائب عن
 فاعل يستحب أي يستحب عند الامكان اشتراط الضيافة لانه فاعل أمكنه ويكون ماد كره (واذا على
 أقل جزية) لان الجزية مبنية على التملك والضيافة على الاباحة ولم يجوز الا كنفاء بها كما لا يجوز التغذية
 والتعشية عن الكفارة (وقبل يجوز) أن يستحب الضيافة (منها) لانه ليس عليهم الا الجزية وقوله على هذا
 شرط أن يكون المضيف من أهل النية (وتحمل) الضيافة (على غنى ومتوسطاً لا على فقرى الاصم)

المنصوص لانها تتكرر فيجزئها والثاني عليه أيضا كالجزية (ويذكر) العاقد عند اشتراط الضافة
 (عدد الضيفان) بكسر الصاد جمع ضيف من ضاف اذا مال (رجلا وقرسانا) لانه أقطع للمنازعة وأنتى
 للغرر * (تنبيه) * كلامه صادق بأمرين اما أن يشترط ذلك على كل واحد منهم كأن يقول أقررتكم على
 أن على الغنى منكم أربعة دنائير وضافة عشرة أنفس في كل يوم رجالة كذا وقرسانا كذا أو على المجموع
 كان تضيفوا في كل سنة ألف مسلم ثمهم يوزعون فيما بينهم أو يتحمل بعضهم عن بعض واذنوا وتوافي
 الجزية استحب ان يفاوت بينهم في الضافة فيجعل على الغنى عشرين مثلا وعلى المتوسط عشرة ولا يفاوت
 بينهم في جنس الطعام لانه لو شرط على الغنى أطعمة فاختار الضيفان به الضيفان وان اردحهم الضيفان على
 المضيف اثم أو عكسه خير المزدحم عليه وان كثرت الضيفان عليهم بدوا بالاسبق اسبقه وان تساوا أقرع
 بينهم وايكن الضيفان عريف يرتب أمرهم كما صرح به في أصل الروضة (و) يذكر (جنس الطعام
 والادم وقد رهما ولكل واحد) من الضيفان (كذا) من الخبز وكذا من السن أو الزيت بحسب العرف
 لانه أنفى للغرر والاعتداف به طعامهم وادمهم نفيا للمشقة عنهم قال الماوردي فان كانوا يفتقنون الحنطة
 ويتأدون بالحنط كان عليهم أن يضيفوهم كذلك وان كانوا يفتقنون الشعير ويتأدون بالابلان
 أضافوهم بذلك * (تنبيه) * اقتصار المصنف على ذكر الطعام والادم يقتضى ان ماسواهم من الثمار
 والفواكه لا يلزمهم وفي ذلك تفصيل وهو ان كانوا غالبيا كانوا غابيا في كل يوم شرط عليهم في زمانه بخلاف
 الفواكه النادرة والمالوعة التي لا تؤكل في كل يوم ولا يلزمهم أجزا القليب والحمائم وعن الدواء وليس
 للضيف أن تسكفهم ما ليس بغالب من أقواتهم ولا يذبح دجاجهم وقوله ولكل واحد كذا هو بغطاء
 ولا معنى لاثبات الواو وعبرة الحررو يقدرا الطعام والادم فيقول لكل واحد كذا من الخبز وكذا من السن
 (و) يذكر (عاف الدواب) ولا يشترط بيان جنسه وقدره بل يكفي الاطلاق ويجعل على تين وقت
 وحشيش ويرجع فيه للعادة ولا يجب الشعير ونحوه الامع التصريح به فان ذكره بين قدره * (تنبيه) *
 تدبرهم كلامه أنه يعاف لكل واحد دوابه لكن ان لم يعين عددا منهم لم يعاف الا واحدة على النص (و)
 يذكر (منزل الضيفان من كنية وفاضل مسكن) عن أهله ولا يخرجون أهل المساكن منها وان ضافت
 قال الماوردي ويجب أن تعاق الابواب ليدخلها المسلمون ركبا كما شرطه عمر رضي الله تعالى عنه على أهل
 الشام (و) يذكر (مقامهم) بضم الميم أى قدر إقامة الضيفان في الحول كعشرين يوما أما بفتحها فاعناه القيام
 (ولا يجاوز) الضيف في المدة (ثلاثة أيام) لخبر الصححين الضيفاة ثلاثة أيام ولأن في الزيادة عليها مشقة
 فان وقع توافق على زيادة تجاوز كما صرح به الامام ونقل في ذخائر عن الاصحاب أنه يشترط عليهم تزويد
 الضيف كفاية يوم وليلة * (تنبيه) * لو احتاض الامام عن الضيفاة دراهم أو دنائير برضاهم جاز واختصت
 بأهل النية والضيف فهم محل الطعام من غير أن كل بخلاف طعام الولية لانه مكرمة وما هناما عوضا وليس
 له المطالبة بالعوض ولا طعام الغد ولا طعام أمس الذي لم يأتوا بطعامه بناء على أن الضيفاة زائدة على الجزية
 ولو امتنع من الضيفاة جباة أجبروا عليها فان امتنع الكل قوتوا فان قاتلوا انتقض عهدهم قاله بجلى
 (ولو قال قوم) من الكفار بمن تعدهم الجزية (تؤدى الجزية باسم الصدقة لا باسم الجزية) وقد عرفوها
 حكموا بشرط (فلا امام اجابتهن اذا رأى) ذلك وتسقط عنهم الاهانة واسم الجزية لما روى البيهقي عن عمر
 رضي الله تعالى عنه انه فعل ذلك بمن تنصر من العرب قبل بعثة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو تنوخ
 ونمراد بنو تغلب لما طابها منهم أتوا دفعها وقالوا نحن عرب لا تؤدى ما تؤدى الجهم فخذ منا كبا أخذ
 بعضهم من بعض يريدون الزكاة فقال انها طاهرة للمسلمين واسم من أهلها فقالوا تأخذ ما شئت بهذا
 الاسم لا باسم الجزية فابى فارتحلوا وأرادوا أن يلتحقوا بالرم فضاخهم عمر رضي الله تعالى عنه على أن
 يضعف عليهم الصدقة ويأخذها جزية باسم الصدقة ولم يخالفه أحد من الصحابة فكان ذلك اجبا وعقد

لهم الله. وابدأ قليس لاحد نقض ما نقله والاصح أنه لا يرقى في ذلك بين العرب والعجم هذا اذا تقارنا ما
 بدى اوردوا فلا يتجاوزوا وانفى اجابتهم تسليم بعض منهم عن بعض ما التزموه انهم يجابون ولبيد عدم أن
 ياترهم عن نفسه وعن غيره. وغرضنا تحصيل دينار عن كل رأس فيقول الامام في سورة العقد جعلت عليكم
 من صدقة الصدقة اربعة اشك عليه. ونحوه. * (تتبيه) * قوله فلا امام الخ ليعلم أنه لا تلزمه الاجابة
 وهكذا بخلاف بذلهم الدينار نعم تلزمه الاجابة عند ظهور المصلحة فيه لغرضهم وشغلنا أوله فذلك اذا
 أبر الرفع الايام الصدقة لانها اجزية حقيقة كما سبأني ثم تبرع المصنف رحمه الله في بيان التضعيف فقال
 (ويضعف عليهم الزكاة من خمسة ابرع شاتان) ومن عشرة اربعة ومن خمسة عشر من شبيهه ومن
 عشرين ثمان شبيهه (د) من (خمس وعشرين) بغيرا (بنتخاض) ومن اربعين من القم شاتان
 ومن ثلاثين من البقر تبعان ومن مائتين من الابل ثمان حقات او عشرين نبات لبون ولا يفرق فلا يأنس
 اربع حقات وخمس نبات لبون كما يفرق في الزكاة كذا قاله قال ابن المقرئ قلت وفيه نظر اذا لا تشقيس
 هذا بخلاف ما هناك وهذا هو الظاهر (د) من (عشرين ديناراً ديناراً) من (مائتي درهم عشرة)
 من الدراهم ومن الر كز خسان (وخمس العشرات) فيما ساقى بلا مؤنة والشر فيه ما ساقى بها (ولو
 وجب) على كافر (بنتخاض) مثلاً (مع جبران) كان كان عندك وتلاوتون وفقدت ابون (لم يضعف
 الجبران) عليه (في الاصح) المخصوص عليه في الام للثلاثي كذا التضعيف ولانه على خلاف القياس
 فيقتصر فيه على مورد النص ولان الجبران نارة تؤخذ ونارة يدفع ولونه فناء عند الاخذ لزم أن يضعف
 عند الدفع وهو ممنوع فلهما والثاني يضعف فيأخذ مع كل بنت تخاض اربع شياه أو اربعين درهم أو لدفع
 حقتين بدل بنتي ابون لم يضعف الجبران كسر * (تتبيه) * قال الاذرى وفي تبدير المصنف بلا صغ مناقشة فان
 مقابله ساقط بل قال الامام انه غلط لاشك فيه ولا ينبغي عدمه من المذهب اه وبعلى الامام الجبران من
 التي كما يصرف اذا أخذته الى التي (ولو كان) ما عند الكافر (بعض نصاب) من مال زكوى كقوة
 درهم (لم يجب قسمة) من تمام النصاب (في الاظهر) كشاف من عشرين ونصف شاة من عشرة لان
 أثر عرضي الله تعالى به انما ورد في تضعيف ما يلزم المسلم لافي ايجاب ما لم يجب فيه شيء على المسلم والثاني
 يجب قسمة رعايته للتضعيف * (تتبيه) * هذا ان لم يخالفه غيره فان خلا عشرين شاة عشرين شاة فغيره
 أخذ منه شاة ان ضعفنا ولو عاير بالشهور كان أولى لان مقابله ضعيف جداً ويجرى الخلاف في الاوقاص
 التي بين النصاب وهل يعتبر النصاب كل الحول أو آخر وجهان في الكفاية قياس باب الزكاة ترجح الاوّل
 وقياس اعتبار العنى والفقر والنوسا آخر الحول في هذا الباب ترجح الثاني وهو الظاهر كما بحثه بعض
 المتأخرين (ثم المأخوذ) باسم الزكاة ضعفاً أو غير مضعف (جزية) وان بدل اسمها تصرف صرف
 التي فمن عرضي الله تعالى عنه انه قال هو لا حواء أو الاسم ورضوا بالمعنى * (تتبيه) * قوله جزية
 هو بالرفع على الخبرية بوجوده في بعض نسخ المتن بعد جزية حقيقة وهو نصب على اسقاط الخافض بدليل
 قول الحرر على الحقيقة أو نصب على المصدر المؤكّد كغيره وعلى كون المأخوذ جزية (فلا ينقص عن
 دينار حتى لو في قدر الزكاة بلا تضعيف أو نصفها بالدينار بقينا لا نلتا كفى أخذ فلو كثر وأوسع
 عددهم لمعرفة الوفاء بالدينار لم يجز الاخذ بقلبه الفان بل بشرط تحقق أخذ دينار عن كل رأس ولا يتعين
 تضعيفها ولا تنصيفها فيجوز تربيها وتخفيفها ونحوها على ما روي بالشرط المذكور ولا (يؤخذ
 من مال من لاجزية عليه) كصبي ومجنون وامرأة ونحوه بخلاف الفقير قال في أصل الروضة واذا شرط
 ضعف الصدقة وزاد على دينار ثم سألوا اسقاط الزكاة واعدة اسم الجزية أجيبوا على الصحيح اه ولا ينافي
 هذا ما مر من أنها لو عادت باكثر من دينار ثم علوا جزاء دينار لزمهم ما التزموا لان الزيادة هنا في مقابلة
 الاسم وقد أسقطاه * (تتبيه) * لو صالحها به وأقنعنا ضمهم على ملكه من ناعلمها خا ان دونه كل

سنة عن كل جريب كذا في ذلك الخراج بالجزية عن كل واحد منهم باؤخذوا من جزية مصرف
 التي فلا تؤخذ من أرض صبي ومجنون وامرأة وخنثى ويؤخذ الخراج منهم وان لم تزرع الارض أو
 باعوها أو وهبوها مالم يسلوا إلا أن جزية كسار فان اشترها مسلم فعليه الثمن أو استأجرها فعليه الاجرة
 والخراج باقى على البائع والمؤجر ويؤخذ منهم الخراج في موات يذبون عنه لافيهما لا يذبون عنه وان أحياه
 إلا أن شرط عليهم أن يؤخذ ذلك مما يحبونه وان ضربته على ان الارض لنا ويسكنونها ويؤدون كل سنة
 عن كل جريب كذا فالأخذ منهم أجرة لان ذلك عقد اجارة فلا يسقط باسلامهم ولا يشترط فيه أن يبلغ
 دينارا والجزية باقية فتجب مع الاجرة ولا يجوز لهم بيع الارض ولا هبتها ولهم اجارتها لان المستأجر يؤجر
 ويؤخذ ذلك من أرض النساء والصبيان وغيرهم ممن لا جزية عليه لانه أجرة

* (فصل) * في أحكام عقد الجزية الزائدة على ماسر (يلزمنا) بعد عقد الذمة الصحيح للكفار (الكف
 عنهم) نفسا ومالا وخلاص من أسرهم واسترجاع ما أخذ منهم أموالهم كما صرح به في الروضة وأصلها
 والكف عن خورهم وخنازيرهم وسائر ما يقرون عليه مالم يظهر وبينا لان الله تعالى غيا قتالهم
 بالاسلام أو يبذل الجزية والاسلام يعصم النفس والمال وما ألحق به فكذا الجزية وروى أبو داود وخبر
 الامن ظلم معاهدا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقتة أو أخذ منه شيئا غير طيب نفسا فانه يجبه يوم القيامة
 (و) يلزمنا ضمان ما تلفه عليهم نفسا ومالا أى يضمه المتلف منا كضمين مال المسلم ونفسه لان ذلك فائدة
 عقد الذمة واحتراز بالمال عن الخمر وانخرى برغن اتاف شيئا من ذلك لا ضمان عليه سواء أظهر وه أم لا لكن
 من غصبه يجب عليه رده عليهم وموثة الرد على الغاصب وبعضه باتلافها إلا أن أظهرها وتراق خمر مسلم
 اشتراها منهم وقبضها ولاغن عليه لانهم تعدوا باخراجها اليه ولو قضى الذي دين مسلم كان له عليه بثن خمر أو
 نحوه حرم على المسلم قوله ان علم انه غن ذلك لانه حرام في عقيدته والالزمة القبول وما اقتضاه كلام الروضة
 في نسكاح المشرى من أنه لا يجرم قبوله مع العلم مردود * (تنبيه) * قوله نفسا ومالا منصوبان على التمييز من
 الكف وحذفان قوله وضمان ما تلفه لدلالة ما سبق والتمييز اذا علم جاز حذفه ولا يجوز أن يكون الكف
 وضمان من تنازع العاملين لانك أنعمت الاول منهما ضممت في الثاني فيلزم وقوع التمييز معرفة وان
 أنعمت الثاني لزم الحذف من الاول لدلالة الثاني وهو ضعيف ويلزمنا استنفاد من أسرهم واسترجاع ما أخذ
 من أموالهم (و) يلزمنا (دفع أهل الحرب) وغيرهم (عنهم) اذا كانوا في بلاد المسلمين لانه لا بد من الذب عن
 الدار ومنع الكفار من طرقها (وقيل ان انفرادا ببلد) يجوز ادرا الاسلام كبقائه في الروضة (لم يلزمنا الدفع)
 عنهم كإلا يلزمهم الذب عنه عند طرق العدو لنا والاصح المأزوم ان أمكن الحاقا لهم بأهل الاسلام في
 العصمة والصيانة أما المستوطنون بدار الحرب اذا بدلو الجزية وأيس معهم مسلم فلا يلزمنا الدفع عنهم
 جزما إلا أن شرط الذب عنهم هناك فيلزمنا فناء بالشرط فان لم تدفع عنهم حيث لزمنا ذلك فلا جزية مادة
 عدم الدفع فان ظفر الامام بن أعرار عليهم وأخذ أموالهم رد عليهم ما وجد من أموالهم ولا يضمنون
 ما أتلوه ان كانوا حريسين كالأتلفوا مالنا (ونعهم) وجوبا (احداث كنيسة) وبيعة وصومعة
 لارهبان وبيت نار للجعوس (في بلاد أحدثناه) كبعداد والكوفة والبصرة والقاهرة لما رواه أحمد بن
 عدى عن عمر رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبني كنيسة في الاسلام ولا يحدد
 ما خرب منها وروى البيهقي أن عمر رضى الله تعالى عنه لما صالح نصارى الشام كتب اليهم كتابا لهم لا يبنون
 في بلادهم ولا في ساحولها ديار ولا كنيسة ولا صومعة راهب ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس أيضا
 ولا يخالف لهما من العبادة ولان احداث ذلك معصية فلا يجوز في دار الاسلام فان بنوا ذلك هدم سواء
 أشرط ذلك عليهم أم لا ولو عاقدهم الامام على التمكن من احداثها لعقد باطل (أو) بلاد (أسلم أهلها عليه)
 كالديانة الشريفة واليمن فانهم ينعون أيضا ما ذكرنا من * (تنبيه) * لو وجدت كنائس أو نحوها

فيما ذكر وجهه أصولاً بحيث لا احتمال انما كانت في قرية أو قرية فاقبلها عمران ما أحدثت من اختلاف
 ما لو علم احداث تنبئ منها بعد بنائها فانه يلزم من اقدمه هذا اذا بنى ذلك لا يتعد فان بنى الزول المسارة فظن ان كان
 لعموم الناس جاز وان كان لاهل النمة فقط فوجهان جزم صاحب الشامل منها بما للجواز (وما) أي
 والبلاد الذي (فتح عنوة) كسر وأصبحت وبلاد العرب (لا يحد ثوبان فيه) لان المسلمين لما يحدونها
 بالاسنبله فيمتنع جعلها كنيصة ولا يجوز احدثها لا يجوز ان احدثها اذا اتمت (ولا يقررون على كنيصة
 كانت فيه في الاصح) لما مر وعلى هذا فلا يجوز تقرير الكنائس بصر كما قاله الزركشي لانها انصب عنوة
 ولا بالعراق والثاني يقررون لان المصلحة قد تقتضي ذلك ويحل الخلاف في القاعة عند الفتح أما المصلحة أو
 التي هدمها المسلمون فلا يقررون عليها تماماً * (تنبيه) * لو استولى أهل حرب على بلدة أهل ذمة وفيها
 كنائسهم ثم استعدناهم عنوة أخرى عليها حكم ما كانت عليه قبل استيلاء أهل الحرب قاله صاحب
 الاوفى واستثناه الزركشي (أو) فتح البلاد (صلها) كبيت المقدس (بشرط) كون (الارض لنا
 وشرط اسكانهم) فيها بخراج (وابقاء الكنائس) مثلناهم (جاز) لانه اذا جاز الصلح على ان كل البلاد
 لهم فعلى بعضه أولى * (تنبيه) * قوله وابقاء الكنائس يقتضي منعهم من احدثها وبه صرح الماوردي
 والذي في الشرح والروضة عن الروياني وغيرهم انهم اذا صلحوا على احدثها جاز أيضاً ولم يذ كر اختلافه
 قال الزركشي وهو محمول على ما اذا دعت اليه ضرورة والا فلا وجه له اهـ ومقتضى التعليل الجواز مطلقاً
 وهو الظاهر والتعبير بالجواز المراد به عدم المنع اذا الجواز حكم شرعي ولم ير الشرح يجوز ذلك بناء عليه
 السبكي (وان) فتح البلدة صلحاً بشرط الارض لنا (أطلق) الصلح فلم يذ كر فيه ابقاء الكنائس ولا هدمه
 (والاصح المنع) من ابقائها فيقدم ما فيها من الكنائس لان اطلاق اللفظ يقتضي ضرورة جميع البلادنا
 والثاني لا وهي مستثناة بقرينة الحال لما جزم اليها في عبادتهم * (قاعدة) * قال الشيخ عز الدين لا يجوز
 للمسلم دخول كنائس أهل النمة الا باذنهم لانهم كرهون دخولهم اليها ومقتضى ذلك الجواز بالاذن وهو
 محمول على ما اذا لم تكن فيها صورة فان كان وهي لا تفتك عن ذلك حرم هذا اذا كانت مما يقررون عليها
 والاجاز دخولها بغير اذنهم لانها واجبة الازالة وغالب كائسهم الا تنبئ هذه الصفة (أو) فتح صلحاً بشرط الارض
 (اهم) وبودون خراجها (قررت) كائسهم لانهم املكهم (واهم الاحداث في الاصح) لان الملك والدار
 لهم فينصرفون فيها كيف يشاء والثاني المنع لان البادئ تحت حكم الاسلام وعلى الاول لا يمنعون من اظهار
 شعارهم كحمر وخنزير وأعيادهم كضرب ناقوسهم وبعثون من ابواب الجاسوس وتبليغ الاخبار وسائر
 ما تنضرر به في ديارهم * (تنبيه) * حيث جوزنا أيضاً الكنائس ولا منع من زيمه اذا استهدمت لانها
 مبنية وهى لا يجب اخفاء العمارة وجهان أحدهما لا ولا يمنعون من تعليمها من داخل وخارج وتجوز إعادة
 الجدران السانطة واذا اتمت الكنيصة المبنية فلا يمنعون من اعاتها على الاصح في الشرح والروضة
 لان ذلك ليس باحداث وقال السبكي في كتاب الوقف ولا أرى الفتوى بذلك فان في سنة ثلاث عشرة أو نحوها
 رأيت في منامي رجلاً من أ كبر العلماء في ذلك الوقت عليه عمامة زرقاء فعند ما طالع الفجر من تلك الليلة
 طلبني ذلك العالم فوجدته في ذلك المكان الذي رأيت به ويده كراسية في زعيم الكنائس يريد أن يتنصر
 لجواز الترميم ويستعين بي فذ كرت واعتبرت قال ومعه سني قولنا لا تمنعهم الترميم ليس المراد انه جائز بل
 هو من جملة المعاصي التي يقررون عليها كشرط الخمر ولا نقول ان ذلك جائز لهم ولا ينبغي أن يأذن لهم ولي
 الامر فيه كما يأذن في الاشياء الجائزة في الشرع وانما معني تحكيهم التخلي وعدم الانكار كما بانقرهم على
 التوراة والانجيل ولوا شتروها وأستأجروا من يكتسبهم اللهم لم يحكم بدمه ولا يحل لاسامان ولا لاقاضي ان
 يقول لهم ادعوا بذلك وان يعينهم عليه ولا لاحد من المسلمين ان يعمل لهم فيه ولو استأجره وترافعوا اليه
 حكمنا بملان الاشارة قال والمرا دما الترميم الاعادة لما تم عدم منها لانا لا نألات حسدته قال وهذا مدلول لفظاً

الاعادة والترميم ومن ادعى خلاف ذلك فهو مطالب بنقل عن أحد من علماء الشريعة قال وبالجملة مشهور
مذهبنا التمكن والحق عندى خلافه اهـ والذي قاله ابن تونس في شرح الوجيز واقضى كلامه الاتفاق
عليه أنهم أئرم بالآلات جديدة وليس لهم توسيعها لأن الزيادة في حكم كنيسة محدودة متصلة بالاولى (ويمنعون)
أى الذين (وجوباً وقيل ندباً من رفع بناء) لهم (على بناء عمار) لهم (مسلم) وإن لم بشرط عليهم
في العقد نهي الجارى عن ابن عباس الاسلام يعولوا على عليه وليتم البناءان وكذا لا يطالع على عورتنا
ولا فرق في ذلك بين أن يرضى الجار بذلك أم لا لأن المنع من ذلك لحق الدين للحض حق الجار وسواء أكان بناء
المسلم معتدلاً أم في غاية الانخفاض * (تنبيه) محل المنع كما قال البلقي إذا كان بناء المسلم مما يعتاد في
السكنى فلو كان قصيراً لا يعتاد فيها لأنه لم يتم بناؤه وأنه هدمه إلى أن صار كذلك لم يمنع الذي من بناء جداره على
أقل ما يعتاد في السكنى إلا يتعطل عليه حقه الذي عطله المسلم باختياره أو تعطل عليه باعساره والمراد
بالجار كما قال الجرجاني أهل محلته دون جميع البلاد (والأصح المنع من المساواة) أيضاً بين بناء المسلم
والذي أقوله تعالى ضربت عليهم الذلة فينبغي استحقاقهم في جميع الاشياء لأن القصد تمييزهم عن المسلمين
في المساكن والملابس والمراتب والحديث يدل على علو الاسلام ولا علو مع المساواة * (تنبيه) فهم من قوله
رفع تصور المنع بالأحداث فلو كان الذي دارا مساوية أو عالية لم يكف هدمها وكذا ما بنوه قبل أن تملك
بلادهم لأنه وضع بحق لكن يمنع من طوع سطوعه لا بعد تحجيره بخلاف المسلم فإنه مأمون ويمنع صبيانهم
من الاشراف على المسلم بخلاف صبياننا حكماء في الكفاية عن الماوردي فإن اتمدم البناء المذكور وامتنع
العلو والمساواة ولورفع بناءه على المسلم فأراد المسلم أن يرفع بناءه عليه لم يؤخر هدم بناءه بذلك فلو تأخر نقضه
حتى رفع المسلم بناءه عليه قال ابن الصلاح الظاهر أنه لا يسقط حق النقض بذلك ولورفعه في حكم الحاكم
بنقضه قباهه من مسلم فهل يسقط حق النقض قال ابن الرقعة فيما كتبه على حوائى كفايته يظهر تخريجه
على الوجهين فيما اذا باع المستعير ما بنائه على الارض المستعارة بعد رجوع المبيع وكذا يبيع البناء بعد
انقضاء الاجارة فان لم يجوزوا بنى على من اشترى قصيلاً بشرط القلع ثم اشترى الارض هل يلزمه القلع
وجهاً اهـ ويؤخذ من ذلك أنه لا يسقط النقض بعد حكم الحاكم بنقضه اذا باع المسلم بخلاف ما اذا باع
قبل الحكم بذلك قال الاذرى وحكمت أيلم قضائى على يهودى يهدم ما بناه وبالتنقيص عن المساواة
لجازه فسلم فأقر رنه على بنائه وفي نفسه من شئ وظنى انى كنت فات له ان أسلمت لم أهدمه اهـ بل الوجه
عدم الهدم لقوله تعالى قل للذين كفروا الآية قال الزركشى ولو استأجر الذي دارا عليه لم يمنع من سكناها
بالخلاف فإنه في المرشد وهل يجزى مثله فيما لو ملك داراً لها روشن حيث قلنا لا يشترط له روشن أى وهو
الأصح أو لا يجزى لأن التعلية من حقوق المالك والروشن لحق الاسلام وقد زال فيه نظر اهـ والوجه الاول
وخرج بقول المصنف المسلم رفع أهل الذمة بعضهم على بعض فان اختلفت منهم ففى منع علو بعضهم على
بعض وجهان فى الحاروى والبحر والذى ينفى القلع به الجواز (و) الأصح وعبر فى الروضة بالصحيح (أنهم)
لو كانوا على منفعة) عن المسلمين يعارف من البلد منقطع عن العمارة (لم يمنعوا) من رفع البناء لأن
المنوع المطاوعة وانما تحقق عند وجود بناء مسلم ولا امتناع خوف الاطلاع على عورة المسلمين والثانى المنع
لأنه استعمل في دار الاسلام أما اذا التصقت دور البلاد من أحد جوانبها فالتعتبر في ذلك الجانب أن لا يرفع
فيه بناء أهل الذمة على بناء من يجاورهم من المسلمين دون بقية الجوانب اذا جاورهم (ويمنع الذى)
الذكر المكاف فى بلاد المسلمين (ركوب خيل) لقوله تعالى ومن رباط الخيل زهبون به عدو الله وعدوكم
فأمر أولياءه بأعداءه لا عدائهم بل فى الصحيحين من حديث عروة البارقي الخيل معقود فى ثوابها الخيل إلى
يوم القيامة وعن يده الغنمة وهـ معقودون وروى الخيل ظهورها عزهم ضربت عليهم الذلة أما إذا
انفردوا ببلدة أو قرية فى غير دارنا لم يمنعوا فى أقرب الوجهين إلى النص كما قاله الاذرى قال ولو استعملناهم

في حرب حيث يجوز الظاهر تمكينهم من ركوبها زمن القتال * (تنبه) * ظاهر كلامه انه لا فرق في منع
ركوب الخيل بين النفس منها والحيس وهو ما عليه الجمهور لكن استثنى الجويي وغيره منها البرازيل
المسيحية وجرى عليه ابن المقرئ (لا) ركوب (حبر) فدل على ان ربيعة القيمة (و) لا (يقال نفيسة)
في الاصح لانما في نفسها شبيهاة وألقى الامام والغزالي البعل النفيسة بالحبل واختاره الاذري وغيره فان
التجمل والتعاطف بركوبها أكثر من كثير من الخيل وقال الباقي لا توقف عندنا في الفتوى بذلك لانه
لا يركبها في هذا الزمان في الغالب الا عبيان الناس أو من يشبههم اهـ ويمنع تشبههم بأعيان الناس
أو من يشبههم وقول المصنف (و يركب بالكاف) بكسر الهمزة أي برذعة وبحوها وقدم الكلام
على ذلك في باب الاجارة (وركب خشب لاجديد) ونحوه (ولا سرج) اتباعا للكاتب عمر رضي الله تعالى
عنه والمعنى فيه ان يميزوا عن المسلمين وله الركوب على سرج من خشب كخلة الزركشي عن المساوردي
و يركب عرضا بان يجعل رجله من جانب واحد وظهره من جانب آخر قال لرافعي ويحسن أن يتوسل
بفرق بين أن يركب الى مسافة قريبة من البلد او الى بعيدة وهو ظاهر ويمنع من حمل السلاح ومن اللحم
المرتبة بالمدن قال الزركشي وله من حمل السلاح محمول على الحضر ونحوه ونون الاسفار والخوف
والعار ولا اما النساء والصبيان ونحوهما فلا ينعون من ذلك كالأجزيه عليهم سكة في أصل الروضة عن
ابن كجب وأقره فان قيل قد صح وان النساء يورن بالعباد والزوار والتميز في الحسام كان ينبغي أن يكون
هذا كذلك أجيب بان ما هناك كالأضروري لمصالح التمييز به بخلاف ما هنا قال ابن الصلاح ينبغي منهم
من خدمة الملوك والأمراء كجائنة من ركوب الخيل (و) بل الذي عند ربيعة المسلمين (الى أضيق
المار ي) بحيث لا يقع في وهدنة ولا يصدده جدار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبدوا اليهود ولا النصارى
بالسلام واذا قيتهم أحدكم في طريق فاضطربوهم الى أضيقه أما اذا خلت المار ي عن الزجة فلا حرج قال في
الحاوي ولا يمشون الا فرادى متفرقين (ولا يوقرون ولا يصدرون في مجاس) فيه سلم لان الله تعالى أدلهم
والظاهر كما قال الاذري تحريم ذلك * (فائدة) * دخل محمد بن الوليد الطرطوشي على الملك الأفضل
ابن أمير الجيوش وكان الى جانبه رجل نصراني فوعظ الطرطوشي الأمير حتى بكى ثم أتشد
بأذا الذي طاعته قرية * وجبه مفترض واجب

ان الذي شرفت من أجله * أي محمد صلى الله عليه وسلم بزعم هذا أي النصراني انه كاذب فقامه الأفضل
من موضعه هكذا كانت العلماء اذا خذلت على الملوك وتكرهه ودة الكافر لقوله تعالى لا تجردوا يومئذ
بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله فان قيل قدم في باب الولاية أن مخالفة مكرهه واجب
بأن مخالفة ترجع الى الظاهر والمودة الى الميسل القاي فان قيل الميل القلي لا اختيارا للشخص فيه أجيب
بما كان رفعه بقطع أسباب المودة التي ينشأ عنها ميل القلب كقتل الاساءة تقطع عروق المحبة (وبؤس)
الذي والذمية المكافان في دار الاسلام وجوبا (بالعبارة) بكسر المعجمة وان لم يشرط عليهم وهو أن يخيطوا
كل منهما بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف على ثوبه الظاهر ما يتخالف لونه لون ثوبه ويلبس وذلك
للتمييز ولان عمر رضي الله تعالى عنه صالحهم على تغيير زيمهم بمحض من العبادة كرواه البيهقي فان قيل لم
يفعل النبي صلى الله عليه وسلم هذا بيهود المدينة ونصارى نجران أجيب بأنهم كانوا قاطنين معروفين فلما
كثروا في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وخذوا من التباسهم بالمسلمين اجتاجوا الى تمييزهم والقاء
منسديل ونحوه كالتخاطبة كفي أصل الروضة وان استبعد ابن الرفعة والاولى باليهود الا فرادى بالنصارى
الازرق والا كهبدو يقال له الرمادي والجيوش الاجر أو الاسود وقال الباقي سني وما ذكر من الاولى لا دليل
عليه اهـ ويكتفي عن الخياطة العمامة كإعلاء العمل الآن أما اذا انفردوا بمحلة فلوهم ترك الغيار
كما قاله في الضر وهو قاس ما تقدم في عملة البناء (و) نهر الذي أضاد (الزمان) وهو ضم المعجمة

شيئا غايما يشد في الوسط (فوق الثياب) لان عمر رضى الله تعالى عنه صالحهم عليه كزاروا البهق
 هذا في الرجل أما المرأة فتشده تحت الازار كما صرح به في التنبية وحكاها الرافعي عن التهذيب وغيره
 لكن مع ظهور بعضه حتى يحصل به فائدة قال الماوردي ويستوى فيه سائر الألوان قال في أصل
 الروضة وليس لهم ابداله بنقطة ومندبل ونحوهما والجمع بين الغيار والزناز أولى وليس بواجب كما
 يقتضيه كلام المصنف ومن ليس منهم قلنسوة معينة عن قلانسبة بعلامتها (واذا دخل) الذي
 بمجردا (حساما) وهو مذكر بدليل عود الضمير عليه من كرا في قوله (فيه مسلمون أو تجرد عن
 ثيابه) بين مسلمين في غير حمام (جعل) وجوبا (في عنقه خاتم حديد) بفتح التاء وكسرها
 (أو رصاص) بفتح الراء وقوله (ونحوه) مرفوع بخطه ويجوز نصبه عطفا على خاتم الارصاص وأراد
 بنحو الخاتم الجليل ونحوه ويجوز عطفه على الرصاص ويراد حينئذ نحوه النحاس ونحوه بخلاف
 الذهب والفضة قال الزركشي والخاتم طوق يكون في العنق * (تنبيه) * مثل اطلاق المصنف النساء
 وهو الأصح بناء على جواز دخولهن الحمام مع المسلمات والأصح في زيادة الروضة المنع منه لأنهن
 أجنبيات في الدين وتقدم في النكاح ماله من مذاق وقد تقدم الكلام في دخول المسلمات الحمام في
 باب الغسل (فروع) لو لبس الذي الحر يرتفع أو تلبس لم يمنع كالم منع من رفيع القطن والسكان
 قال الاذري ويجب القطع بمنعهم من التشبه بلباس أهل العلم والقضاء ونحوهم لما في ذلك من
 التعاطف والتبعية قال الماوردي وينعون من التختيم بالذهب والفضة لما فيه من التناول والمباهاة
 وتحمل المرأة خفها لونها ولا يشترط التمييز بكل هذه الوجوه بل يكفي بعضها قال الخليلي ولا ينبغي
 لعملة المسلمين وصياغهم أن يعملوا للمعتركين كنيسة أو صليبا أو مانسج الزناير فلا بأس به لأن فيه
 صغارا لهم (ومنع) الكافر (من اسماءه المسامين) قولا (شركا) كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله
 عن ذلك علوا كبيرا (وقولهم) بالنصب بخطه عطفا على شركا (في عزير والمسج) صلى الله على
 نبينا وعليهما وعلى بقية أنبياء الله تعالى (ومن اظهار خمر وخنزير وناقوس) وهو ما تضرب به النصارى
 لاؤذان الصلاة (وعيد) ومن اظهار قرأتهم التوراة والانجيل ولوفى كذا ثم لما في ذلك من الفساد
 واظهار شعار الكفر * (تنبيه) * قضية كلامه منعهم من ذلك سواء شرط عليهم في العبد أم لا وبه
 صرح القاضي أبو العلي وابن الصباغ وغيرهما ومتى أظهر واخبرهم أريقت وقياسه اتلاف
 الناقوس إذا أظهر واداء فعلا ما يعتقدون تحريمه أخرى عليهم حكم الله فيه ولا يعتبر رضاهم وذلك
 كالزنا والسرقة فأنهم حرموا عندهم كسر عن اختلاف ما يعتقدون حله كسرب الخمر فلا يقيم عليهم
 الحد بشرطه في الأصح وفهم من التقيد بالأظهار أنه لا يمنع فيما بينهم وكذا إذا انفردوا بقية نص عليه
 في الام * (فروع) * ينعون أيضا من اظهار دفن موتاهم ومن النوح والاطام ومن اسقاء مسلم خيرا
 ومن اطعامه خنزيرا ومن رفع أصواتهم على المسلمين ومن استبداهم إياهم في الخدمة باجور وغيرها فان
 أظهر واشيا من ذلك عزروا وان لم يشترط في العقد (ولو شرط هذه الامور) من احداث الكنيسة
 فبإبادة في العقد أي شرط فيها (نقالوا) ذلك باظهارها (لم ينتقض العهد) بذلك لأنهم يتدينون
 بها من غير ضرر على المسلمين فيها بخلاف القتال ونحوه كما سيأتي وحاولوا الشرط المذكور على تخويلهم
 (ولو قالوا) ولا شبهة لهم (أو أمانة وامن) أداء الجزية أو من اجراء حكم الاسلام عليهم (انتقض)
 عهدهم بذلك وان لم يشترط عليهم الانتفاض به لخالفته مقتضى العقد اما إذا كانت شبهة كان أعلاها
 طائفة من أهل البقي وادعوا الجهل اوصل عليهم طائفة من متلصضي المسلمين وقطاعهم فقاتلهم دفعوا
 فلا يكون ذلك نقضا ومواء كان امتناعهم من أصل الجزية أو من الزائد على الدينار * (تنبيه) * هذا
 بالنسبة لا القادر أما العاجز إذا استعمل لا ينتقض عهده قال الامام ولا ينعى أخذها من المورس فخر ولا

في حرب حيث يجوز الظاهر تمكينهم من ركوبها زمن القتال * (تنبية) * ظاهر كلامه انه لا قرن في منع
ركوب الخيل بين النخيس ومنها الخريس وهو ما عليه اليهود لكن استثنى المويبي وغيره منها البرازين
النخسية وجرى عليه ابن المقرئ (لا) ركوب (حير) قبله او لورقيصة القيمة (و) لا (بغال نقية)
في الاصح لانهم اني نفسها نخسية واطلق الامام والغزالي البغل النخسية بالحيل واختاره الاذري وغيره فان
التحمل والتعاطف بركوبهم أكثر من كثير من الخيل وقال الباقي لا توقف عندنا في الفتوى بذلك لانه
لا يركبها في هذا الزمان في الغالب الا عيان الناس أو من يشبههم اهـ ويمنع تشبههم بأعيان الناس
أو من يشبههم وقول المصنف (و يركب بالكف) بكسر الكاف أي بذهة ونحوها وقدم الكلام
على ذلك في باب الاجارة (وركاب خشب لاجيد) ونحوه (ولاسرج) اتباع الكتاب عررضي الله تعالى
عنه والمعنى فيه ان يتميز راعن المسلمين وله الى ركوب على سرج من خشب كمنزلة الركش في الماوردي
و يركب عرضا بان يحمل وحده من جانب واحد وظاهر من جانب آخر قال لرافعي ويحسن أن يتوسل
في فرق بين أن يركب الى مسافة قريبة من البلد او الى بعيدة وهو ظاهر ويمنع من حمل السلاح ومن الخيم
المزينة بالندس قال الزركشي وله من منع من حمل السلاح محمول على الحضر ونحوه ومن الاسفار المخوفة
والطويلة اما النساء والصبيان ونحوهما فلا يمنعون من ذلك كلاجزية عليهم حكماء في أصل الرخصة عن
ابن كجب وأقره فان قيل قد صح وان النساء ومرت بالغيار والبراد والتبشير في الحمام فكان ينبغي أن يكون
هنا كذلك أوجب بان ما هنالك كأضروري لحصول التمييز به بخلاف ما هنا قال ابن الصلاح وينبغي منعهم
من خدمة الملوك والامراء كما يمنعون من ركوب الخيل (و) يلجأ الذي عند رخصة المسلمين (الاضيق
الطريق) بحيث لا يقع في وهد ولا يصدمه جدار قوله صلى الله عليه وسلم لا تبدوا اليهود ولا النصارى
بالسلام واذا التقيتهم في طريق فاضطربوهم الى اضيعة أما اذا خلت النار بيني عن الرخصة فلا حرج قال في
الحاوي ولا يمشون الا افراد متفرقين (ولا يترددون ولا يصدرون في مجالس) فيه مسلم لان الله تعالى أعلمهم
والظاهر كما قال الاذري تحريره ذلك * (فائدة) * دخل محمد بن الوليد الطرطوشي على الملك الافضل
ابن أمير الجيوش وكان الى جانبه رجل نصراني فوعظ الطرطوشي الأمير حتى بكى ثم أنشد
يا ذا الذي طاعته قريبة * وجهه مفترض واجب

ان الذي شرفت من أجله * أي محمد صلى الله عليه وسلم برزهم هذا أي النصراني انه كاذب فافاه الافضل
من موضعه هكذا كانت العلماء اذا نذرت على الملوك وتحرم مودة الكافر لقوله تعالى لا تجددوا موافقون
بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله فان قيل قد مر في باب الولية أن مخالفة مكرهه واجب
بأن المخالفة ترجع الى الظاهر والمودة الى الميسل القاي فان قيل الميسل القاي لا اختيار له لشخص فيه واجب
بامكان رفعه بقطع أسباب المودة التي ينشأ عنها ميل القلب كقتل الساعية قطع عروق المحبة (وبؤس)
الذي والذمية المكفان في دار الاسلام وجوباً بالغيار) بكسر المعجمة وان لم يشرط عليهم وهو أن يخفوا
كل منهما بموضع لا يعتاد الخباطة عليه كالسكف على ثوبه الفاخر ما يتخالف لونه لون ثوبه ويلب ذلك
للتمييز ولان عمر رضي الله تعالى عنه صالحهم على تغيير زيمهم بحضرة من الصحابة كرواه البيهقي فان قيل لم
يقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا يهود المدينة ونصارى نجران أوجب بأنهم كانوا قبايلين معروفين فلما
كثروا في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وخافوا من التماسهم بالمسلمين اجتنبوا الى تمييزهم والقاه
منديل ونحوه كخباطة كفي أصل الرخصة وان استبعد ابن الرقة والاولى باليهود والاصغر بالنصارى
الازرق والاكوب ويقال له الرمادي وبالجيوش الاحمر والأسود قال الباقي سني وما ذكر من الاول لا دليل
عليه اهـ ويكتفي عن الخباطة العامة كما عليه العمل الآن أما اذا انفردوا بمجلة فلوهم ترك الغيار
كما قاله في الحر وهو قاس ما تقدم في عملة البناء (و) يؤمر الذي أضافه (النار) وهو يضم المحبة

خدا غافلا يشد في الوسط (فوق الثياب) لان عررضي الله تعالى عنه صالحهم عليه كزاروا البيهق
هذا في الرجل أما المرأة فتشده تحت الازار كما صرح به في التنبيه وحكاها الرافعي عن التهذيب وغيره
لكن مع ظهور بعضه حتى يحصل به فائدة قال الماوردي ويستوى فيه سائر الالوان قال في أصل
الروضة وليس لهم ابداله بمناقضة ومندبل ونحوهما والجمع بين الغيار والزناز أولى واسب بواجب كما
يقضي به كلام المصنف ومن لبس منهم قلنسوة بميزها عن قلانسوة ابلامة فيها (واذا دخل) الذي
متجردا (حماما) وهو مذكر بدليل عود الضمير عليه مذكر افي قوله (فيه) مسلمون أو تجرد عن
ثيابه) بين مسلمين في غير حمام (جعل) وجوبا (في) عنقه خاتم حديد) بفتح التاء وكسرهما
(أو رصاص) بفتح الراء وقوله (ونحوه) مرفوع بخطه ويجوز نصبه معافا على خاتم لارصاص وأراد
بشوا الخاتم الجبل ونحوه ويجوز عطفه على الرصاص ويراد به مثله بنحوه النحاس ونحوه بخلاف
الذهب والفضة قال الزركشي والخاتم طوق يكون في العنق * (تنبيه) * مثل اطلاق المصنف النساء
وهو الأصح بناء على جواز دخولهن الحمام مع المسلمات والأصح في زيادة الروضة المنع منه لانهن
أجنبيات في الدين وتقدم في النكاح ماله به - ذاتا عاق وقد تقدم الكلام في دخول المسلمات الحمام في
باب الغسل (فروع) لو لبس الذي الحر يرتعمه أو طيبا لم يمنع كالم منع من رفيع القطن والسكنان
قال الأذري ويجب القطع بمنعهم من التشبه بلباس أهل العلم والقضاة ونحوهم لما في ذلك من
التعظيم والتبذير قال الماوردي ومنعون من التختيم بالذهب والفضة لما فيه من التناول والمباهاة
وتجمل المرأة خففها الودين ولا يشترط التمييز بكل هذه الوجوه بل يكفي بعضها قال الحلبي ولا ينبغي
لفعله المسلمين وصياغهم أن يعملوا للعسكريين كهيئة أوصليا واما مسح الزناير فلا بأس به لان فيه
مغايرا لهم (ومنع) الكافر (من اسماعه المسابين) قولاً (شركا) كفولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله
عن ذلك علوا كبيرا (وقولهم) بالنصب بخطه معافا على شركا (في عزير والمسج) صلى الله على
نبينا وعليهما وعلى آله الله تعالى (ومن اظهار خمر ونحوه) وهو ما تضرب به النصارى
لاؤات الصلاة (وعيد) ومن اظهار قراءتهم التوراة والانجيل ولوفي كذا ثمهم لما في ذلك من المفاسد
واظهار شعار الكفر * (تنبيه) * قضية كلامه منعهم من ذلك سواء شرط عليهم في العقد أم لا وبه
صرح القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما ومنى أظهر وأخوهرهم أريقت وقياسه اتلاف
الناقوس اذا أظهر ودوا فعلا ما يعتقدون تحريمه أجرى عليهم حكم الله فيه ولا يعتبر رضاهم وذلك
كالزنا والسرقه فانهم لا يمتنعون من ذلك كشره بخلاف ما يعتقدون حمله كشر الحرف لا يقام عليهم
الحديث به في الأصح وفهم من التقييد بالأظهار انه لا يمنع فيما بينهم وكذا اذا انفردوا بقية نص عليه
في الام * (فروع) * يمنعون أيضا من اظهار دفن موتاهم ومن النوح واللعن ومن اسقاع مسلم خيرا
ومن اطعامه شتر او من رفع أصواتهم على المسلمين ومن استبداهم اياهم في الخدمة باجرة وغيره فان
أظهر واشبا من ذلك عزروا وان لم بشرط في العقد (ولو شرط هذه الامور) من احداث الكنيسة
في بعده في العقد أي شرط نفيا (تخالفوا) ذلك باظهارها (لم ينتقض العهد) بذلك لانهم يتدينون
بها من غير ضرورة على المسلمين فيها بخلاف القتال ونحوه كجسائتي وحلوا الشرط المذكور على تخويلهم
(ولو قاتلونا) ولا شبهة لهم (أو امتنعوا من) أداء الجزية أو من اجراء حكم الاسلام عليهم (انتقض)
عهدهم بذلك وان لم بشرط عليهم الانتقاض به لخالفته مقتضى العقد اما اذا كانت شبهة كان أعلاها
طائفة من أهل البغي وادعوا الجمل اوصال عليهم طائفة من متلصصي المسلمين وقطاعهم فقاتلواهم دفعا
فلا يكون ذلك نقضا وسواء كان امتناعهم من أصل الجزية أو من الزائد على الدينار * (تنبيه) * هذا
بالنسبة للقادر أما العاجز اذا استعمل لا ينتقض عهده قال الامام ولا يبعد أخذها من المورس قهرا ولا

ينتقض ويخص بالنعاب المقاتل وأقره الرازي قال الامام وانما يؤثر عدم الانقياد لاحكام الاسلام اذا
كان يتعاقب بقتل وعدة ونصب لقتال وأما المتنع داريا فلا ينتقض ويجزم به في الحاوي الصغير (ولو زنى
ذنى مسلمة) مع علمه بالامام حال الرناوسيا في جواب هذه المسئلة وما هنا في قوله فلا يصح الخ
فان لم يزل الزاني بالامام كولو عقد على كافرة فاسلمت بعد الدخول بها فاصابها في العدة فلا ينتقض عهده
بذلك (أو أصابها بشكاح) أى بامسه أولا لا بفلام مسلم أو قتل مسلما قتلا يوجب قصاصا وان لم
توجب عليه كذى حرقت بعد امسما أو قطع طريقا على مسلم (أو دل أهل الحرب على عورته) أى خال
(للمسلمين) الموجودينهم بسبب ضعف أو غيره أو أدى جاسوسا لهم (أو فتن مسلما عن دينه) أو نذف
مسما أو دعاه الى دينهم (أو طعن في الاسلام أو القرآن أو) سب الله أو (ذكر رسول الله صلى الله عليه
وسلم) أو غيره من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم (بسوء) مما لا يتدينون به وفعله أو ذلك جهرا
(فالأصح) في المسائل المذكورة (انه ان شرط) عليهم (انتقاض العهد بين المنتقض والأفلا) ينتقض للعاقبة
الشرط في الاول دون الثاني وهذا في المهر ووصحه في الشرح الصغير وقوله الزركشي وغيره عن نص
الشافعي والثاني ينتقض ما عدا ما فيه من الضرر والثالث لا ينتقض ما عدا ما وقع في أصل الروضة
تصححه وعلى الاول لو سح كافرة ثم أسلمت بعد الدخول فوطئها في العدة لم ينتقض عهده ما عدا ما وقع في أصل الروضة
ويستمر نكاحه أماما يتدينون به كقوله القرآن ليس من عند الله أو محمد ليس بأبي فلا انتقاض به
ما عدا ما وقع من على ذلك ولو شرط عليه الانتقاض بذلك ثم قتل مسلم أو برأه ما كونه محصنا مسلمة صار
مائه قيا كما قاله ابن القري لانه حربي مة ول تحت أيدينا لا يمكن صرفه لأقاربه المسلمين لعدم الإرث ولا
لغيره لاننا إذا قدرنا على ما لهم أخذناه ميا أو غنيمه وشرط الغنيمه هنا ليس بوحودا * (تنبيهه) * قول
الصف والأفلا يدخل فيه ما لو أشكل الحال في شرط ما ذكر وعده لكن قال في الانتصار يجب تنزيله على
انه مشروط لا بمطابق العقد يحتمل على المتعارف وهذا العقد في طاعى الشرع كان مشقلا على هذه
الشرائط وهذا ظاهر وان تفرقه من الرقة (ومن انتقض عهده بقتال جاز دفعه) بغيره وجاز أيضا
(قتله) لقوله تعالى فان قاتلوكم قاتلوهم ولا يبلغ مأمته اذلاوجه لتبليغه مأمته مع نصبه القتل وحينئذ
فيختبر الامام فحين يظهر به منهم من الاحرار الحكاميين كما يختبر في الاسير * (تنبيهه) * تعبيرة بالجواز
يقتضى انه لا يجب وليس مراد ابل هو واجب فعدم ان الجهاد عند دخول طائفة من أهل الحرب دار
الاسلام فرض عين ولا فرق بينا وبين التي كانت لها فتم انتقضت وبعبارة الروضة فلا بد من دفعهم
والسعي في استئصالهم (أو) انتقض عهده (بغيره) أى القتال ولم يسأل تجديد العهد (لم يجب
ابلاغه مأمته) فسخ الميمن أى مكابا يأمن فيه على نفسه (في الاظهر) والمراد به كما قاله البندنجي
أقرب بلاد الحرب من بلاد الاسلام ولا يلزمنا الحاقه ببلاده الذى يسكنه فوق ذلك الا أن يكون بين بلاد
الكفر ومسكنه بلاد للمسلمين يحتاج الامر ورعاية (بل يختار الامام جه قتلا) وأسرا (ورقاه من أوقداه)
لانه كافر لا أمان له كالحربي والثاني يجب لانهم دخلوا دار الاسلام بأمان فلم يجوز قتلهم قبل الرد الى
المؤمن كالدخول بأمان مسبى وأجاب الاول بان من دخل بأمان مسبى يعتقه لنفسه أمانا وهذا يدل
باحتياره ما أوجب الانتقاض وعلى القولين لو فعل ما يوجب حردا أو تعزيرا أفتاه قبل ذلك صرح به
الروائي وغيره في الحد ومثله التميز وروى البيهقي عن عمر رضى الله تعالى عنه انه صلب بومديارنى بمسئلة
أما إذا سأل تجديد العهد فوجب اجابته (فان أسلم) من انتقض عهده (فيصل الاختيار) من الامام اشئى مما
سبق (استمتع) القتل و (الرق) والهداة لانه لم يحصل في يد الامام بالعقد وله إيمان متقدم فنفى أمره
* (تنبيهه) * لو قال المصنف تعين من كان أولى مما ذكره (وإذا ببال أمان رجال لم يفعال أمان نسانهم
و) امان (الصبيان في الأصح) لانه قد ثبت لهم الامان ولم يوجد منهم ناقض فلا يجوز سلبهم ويجوز

تقريرهم في دارنا والثاني يقاتل لانهم دخلوا تبعاً لغيره ولزوال الاعل وعلى الاول لو طابو الرجوع الى
دار الحرب اوجب النساء دون الديين لانه لا حكم لانتشارهم قبل البلوغ فان طابهم مستحق الحنونة
اجيب فان باغوا وبذلوا الجزية بذلك والاحقة وابتدأ الحرب * (تنبيه) * الحناني كالنساء والباقيين
كالصبيان والافاق كالبلوغ (واذا اختلف في تبذله ودفعه فبذل الحرب بالغ) على المذهب
(المؤمن) السابق تفسيره لانه لم يوجد منه خيانة ولا ما يوجب نقض عهده فبلغ مكاناً يأمن فيه على
نفسه ولورجع المستامن الى بلاده باذن الامام لتجارة أو رسالة فهو ياتي على امانه في نفسه وماله وان
رجع للاستيطان انتقض عهده ولورجع ومات في بلاده واختلف الواو والامام من انتقل لازمة
فما حربي أو لتجارة فلا ينتقض عهده اسباب بعض المتأخرين بان القول قول الامام لان الاصل في رجوعه
الى بلاده الاقامة (قائدة) وروى عن جعفر بن محمد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو عاش ابراهيم لعثقت
أخواله ولو ضعت الجزية عن كل قبيلة وروى أن الحسن بن علي كأم معاوية في أهل قرية أم ابراهيم
فاسمهم بالجزية اكرا مال سيدنا ابراهيم قال المصنف وما روى عن بعض المتقدمين لو عاش ابراهيم لكان
نبيا باطل * (حاشية) * الاول للامام أن يكتب بعد عقد النعمة اسم من عقد له دينه وحليته ويتعرض
اسمه أمر شيخ ثم شاب ويصف اعضاء القاهرة من وجهه وحليته وحاجبيه وعيبيه وشفتيه وأنفه
وأسنانه وآثار وجهه أن كان فيه آثار ولوته من سمرة وشقرة وغيرهما ويجعل لكل من طوائفهم عريفا
مسما بضبطهم ليعرفه بن مات أو أسلم أو بلغ منهم أو دخل فيهم وأما من يحضرهم ليؤدي كلفهم
الجزية أو يشركي الى الامام من يتعدى عليهم منا أو منهم فيجوز جعله عريفا كذلك ولو كان كافرا وانما
اشترط اسلامه في الفرض الا انه لان الكافر لا يعقد خبره

* (باب الهدنة) *

وتسمى المواقعة والمعاهدة والمصالحة وهي لغة المصالحة وشرعا مصالحة أهل الحرب على ترك
القتال مدة معينة بعوض أو غيره سواء فهم من يقر على دينه ومن لم يقر وهي مشتقة من الهدون وهو
السكون والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى براءة من الله ورسوله الآية وقوله تعالى وان جنحوا
لسلم فاجنح لهما مهادنته صلى الله عليه وسلم قريب تمام الحديثية كزار والشيخان وهي جائزة ولا وجبة
باربعة شروط الاول ما أشار اليه بقوله (عقدها للكفار اقليم) كالروم والهند (يختص بالامام أو نائبه
فيها) أي عقد الهدنة لافيهما من الخطار والامام أو نائبه هو الذي يتولى الامور والعظام وهو أعرف بالمصالح
من الاسعاد وأقدر على التدبير منهم كما قال المازدي ولا يقوم امام البعثة مقام امام الهدنة في ذلك
* (تنبيه) * قد علم من منع عقدها من الاسعاد لاهل اقليم منع عقدها للكفار مطلقا من باب أولى وقد
صرح في الحروب بالامر من جميعا فان تعاطاها الاسعاد لم يصح لكن لا يغتالون بل يباغون المؤمن لانهم
دخلوا على اعتقاد صحة امانه (و) عقدها (لبادة) أي كفارها (يجوز لوالى الاقليم) لتلك البلدة كافي
الروضة وأصلها التفويض مصلحة الاقليم اليه ولاطلاع على مصالحه ولان الحاجة قد تدعو الى ذلك
والفسدة فيه قليلة لو أخطأ وأفهم قوله (أبضا) انه يجوز عقد الهدنة للكفار ببلدة من الامام ونائبه
أيضا قال الرازي والمقصود على بلدة واحدة في ذلك الاقليم لا معنى له فان الحاجة قد تدعو الى مهادنة
أهل بلاد في ذلك الاقليم وتكون المصلحة في ذلك * (تنبيه) * قد فهم من تعبير المصنف بعقدها اعتبار
الاجتناب والقبول لكن على كيفية ما سبق في عقد الامان وقضية كلامه كغيره من والى الاقليم لاجل اذن
جميع أهل الاقليم وبه صرح الفوراني وهو أظهر من قول العمراني أن له ذلك وقضية كلامه أيضا انه
لا يشترط اذن الامام للوالى في ذلك وهو قضية كلام الرازي لكن نص الشافعي على اعتبار اذنه وهو
الظاهر والاقليم بكسر الهمزة أحد الاقليم السبعة التي في الربع المسكون من الارض وأقاليمها اقسامها

وذلك ان الدنيا مقسومة على سبعة أسهم على تقدير احتساب الهيئة ثم شرع في الشرط الثاني بقوله (وانما
 تعد المصلحة) ولا يكتفي استثناء المصلحة لغيره من وادعتههم الا مصلحة وقد قال تعالى ولا تمنوا وثقوا
 الى السلم وأنتم الاطعن ثم بين المصلحة بقوله (كثفتها لعدد) لنا (واحدة أو) لاضعفتنا بل لاجل
 (رجاء اسلامهم أو بئل جزية) أو نحو ذلك كالحاجة الامام الى اعانتهم له على غيرهم لانه صلى الله عليه وسلم
 هادن صفوان بن أمية أربعة أشهر عام الفتح وقد كان صلى الله عليه وسلم مستأجرا عليه ولكنه فعل ذلك
 لرجاء اسلامه فاقبل مضيا * (تنبيه) قوله أو رجاءه معطوف على قوله كضعتنا لعل الذي يابسه كما
 يفهم مما قد رتب فكان ينبغي إعادة الجار فيه أي ان المصلحة تارة تكون لشدة الحاجة العدد والاهبة وتارة مع
 قوتها ولكن لرجاء اسلامهم أو غيره ثم شرع في الشرط الثالث بقوله (فان لم يكن) يتناضع وروى
 الامام المصلحة بها (بازن) ولو بلا عوض (أو بئل جزية) للاحاطة بالمسألة وما هادته صلى الله عليه
 وسلم صفوان كخمس (لاسيما) فلا يجوز جزا لانها مدنيته في الجزية فلا يجوز تقريره ثم فيها بلا
 جزية (وكرادونها) فوق أربعة أشهر لا يجوز أيضا (في الاطهر) لزيادتها على مدة السياحة وقد
 قال تعالى فقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وروى عام الامام في الدليل وهو أربعة أشهر والثاني
 يجوز لضعفها عن مدة الجزية والاول انظر الى مفهوم الآية * (تنبيه) محل ذلك كما قال الماوردي
 في الفوس أما أموالهم فيجوز العقد عليها مؤبدا وهل يجوز ذلك في الدية فيه وجهان أو وجهها الجواز
 واستثنى الباقي من المهادنة مع النساء فانهم يجوزون غير تقييد بمدة (ولضعف يجوز عشرين) فسادونها
 بحسب الحاجة (دعنا) فمتبع أكثر منها لان هذا غاية مدة المهادنة ولا يجوز الوصل اليها الا عند
 الاحتياج لها لانه صلى الله عليه وسلم هادن قريش في الحديبية هذه المدة ورواه أبو داود وكان ذلك قبل
 ان يقوى الاسلام * (تنبيه) محل النع اذا جرى ذلك في عقد واحد فان جرى في عقود متفرقة جاز
 بشرط أن لا يزيد كل عقد على عشر كجزء به الفوري وغيره قاله ابن الرقعة قال الاذرى وعبارة الرقعة
 ولا يجوز الزيادة على العشر ولكن ان انقضت المدة والحاجة باقية استوفيت العقد وهذا صحيح واما استئناف
 عقد آخر عقد كما قاله الفوري في قريب لا أحسب الاحتساب بواقفون عليه أصلا اه وهذا ظاهر وادى
 عقدهم هذه المدة ثم استوفوا بغيره فراجعوا ما تقدمت عليهم علاما بالعقد (ومنى زك) الامام أو نائبه في عقدها (على)
 القدر (الجائز) فيها بحسب الحاجة بان زاد في حال قوتنا على أربعة أشهر أو حال ضعفنا على عشرين
 (دعنا) تفريق الصفقة في عقدها لانه جمع في العقد الواحد بين ما يجوز العقد عليه وما لا يجوز ظاهرهما
 يعمل في الزائد دعنا (والملاقى العقد) عن ذكر المدة فيه (يفسده) أي عقد الهدنة لا يفسد التأييد وهو متبع
 لما فاة مقصود المصلحة ثم شرع في الشرط الرابع بقوله (وكذا شرط فاسد) أي بشرط تلوه عقد الهدنة
 كل شرط فاسد (على الصحيح) المنصوص (بان شرط منع ذلك أسرانا) منهم (أدركنا لئلا) الذي استولوا عليه
 قال الزركشي بحثنا أو مال دعي (لهم أولئك عقدهم) أي لكل واحد منهم (ذمة بدون دينار أو) لثمة عقدهم
 ذمة (بدفع مال اليهم) ولم تدع ضرورة اليه فهو معطوف على بدون وأشعر كلامه انحصار الشرط الفاسد فيما
 ذكره وائس مرادنا ما اذا شرط أن يقيموا بالجزا أو بدخول الحرم أو بقاءهم في دارنا أو نحو ذلك
 من الشروط الفاسدة فلو أتى المصنف بكاف التشبيه كفي المحرر كان أولى والاصل في منع ما ذكر قوله
 تعالى ولا تمنوا وثقوا الى السلم وأنتم الاطعن وفيه شرط ذلك اهانة ينوب الاسلام عنها أما اذا دعت
 الضرورة الى دفعه بان كانوا يهدون الاسرى فقد ديناهم أو أحاطوا بنا ونحننا الاصطلام فيجوز الدفع بل
 يجب على الاصح في زوائد الرقعة قال الاسنوي ونصحه وجوب البذل هنا بخلاف لقوله آخر البيران
 ذلك الاسرى مستحب اه وحل الباقي استحباب ذلك الاسرى على ما اذا لم يعاقبوا فان عوقبوا وجب وحل
 الغزى الاستحباب على الاسحاد والوحوب على الامام وهذا أولى * (تنبيه) اذا عقدنا على دفع مال

اليهم عند الضرورة هل العقد صحيح أولا قال الاذرى عبارة كثيرة فيهم صحته وهو بعيد والظاهر بطلانه
 وهو قضية كلام الجمهور اه ولا يلائم كون ما على اهلهم لاخذهم له بغير حق (وتصح الهدنة على أن ينقضها
 الامام متى شاء) الخبر البخارى أن النبي صلى الله عليه وسلم وادعهم وخنبر وقال أفركم ما أفركم الله
 وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه ولو قال الامام الا هذه الهدنة لم يجز لانه صلى الله عليه وسلم يعلم ما عند الله
 بالوحي بخلاف غيره * (تنبيه) * لا يتخص ذلك بمشقة الامام بل لو قال متى شاء فلان وهو مسلم عدل ذور أى
 صح أيضا بخلاف ما لو قال ماشاء فلان منكم فانه لا يجوز ثم شرع في أحكام الهدنة فقال (ومتى صحت
 وجب) على عاقدها وعلى من بعده من الائمة (الكف) ودفع الاذى من مسلم أو ذى (عنهم) وفاة
 بالعهد قال الله تعالى وأوفوا بالعهد فان العهد كان مسؤولا أم أهل الحرب فلا يلزمنا الكف عنهم ولا منع
 بعضهم عن بعض لان مقصود الهدنة الكف لا الحفظ بخلاف الذمة نعم ان أخذ الحربيون مالهم بغير حق
 وظفر نابه وردناه اليهم وان لم يلزمنا استغناؤه ويسمى ذلك (حتى تنقض) مدتها (أو ينقضوها) أو
 ينقضها الامام اذا علفت بمشقة وكذا غيره اذا علفت بمشقة قال تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا اليهم
 وقال تعالى فاتوا اليهم عهديهم الى مدتهم ونقضهم لها يكون مع ما مر آنفا (بشريح) منهم (أو قتلنا)
 حيث لا شبهة لهم فان كان اهلهم مشبهة كان أعانوا البغاة مكرهين فلا ينقض كجحد الزركشى (أو مكانة
 أهل الحرب بعورة) أى خال (لنا) وقوله (أو قتل مسلم) يفهم أنهم لو قتلوا ذميا في دارنا أن الحكم
 يختلف وایس مراد ولا يتخصص الانتقاض فيما ذكره بل تنقض بأشياء أخر منها الوسبوا الله تعالى أو القرآن
 أو رسوله صلى الله عليه وسلم وكل ما يختلف في انتقاض الذمة تنقض الهدنة بخبرنا لان الهدنة ضعيفة
 غير متأكدة بهذا الجزية * (تنبيه) * اقم قوله صحت أنها لو كانت فاسدة لا يجب الكف عنهم وليس
 مراد بل يجب انذارهم واعلامهم ولا يجوز اغتيالهم ولو رأى الامام الثانى العقد فاسدا فان كان فساد
 بطريق الاجتهاد لم ينقضه وان كان بنص أو اجماع فسحقه (واذا انتقضت) أى الهدنة وهو بيلادهم
 (جارت الاغارة عليهم وبينهم) بفتح الموحدة أزله وهو الاغارة عليهم ليسا قال الله تعالى بيانا وهم
 ناعثون فهو من عطف الخاص على العام سواء اعلوا أنه ناقض أم لا لقوله تعالى وان نكثوا أيمانهم من
 بعد عهدهم الآية ولأنهم صاروا حينئذ كما كانوا قبل الهدنة أما اذا كانوا بيلادنا فلا نقاطهم بل
 نبغهم المؤمن كفى الروضة وأصلها (ولو نقض بعضهم) الهدنة بشئ مما مر (ولم ينكر الباقون)
 عليهم (يقول ولا فعل) بان سكتوا ولم يعزلوهم (انتقض فيهم) أى الباقين (أيضا) لان سكوتهم
 يشعر بالرضا فجعل نقضا منهم كما كان هدنة البعض وسكوت الباقين هدنة في حق الكل وهذا بخلاف
 عقد الجزية فليس نقضه من بعضهم نقضا من الكل لقوته وضعف الهدنة (وان أنكر ربا عتزلهم)
 عنهم (أو اعلام الامام) أى اعلام البعض المنكرين الامام (ببقائهم على العهد فلا) ينقض
 العهد في حقهم وان كان الناقض رئيسهم لقوله تعالى أئجينا الذين ينهون عن السوء فان اقتصروا
 على الانكار من غير اعتزال أو اعلام الامام بذلك فناقضون بخلاف عقد الذمة وانما أتى بمثلان لان
 الاول انكار فعلى والثانى قول والقول قول منكر النقض يمينه (ولو خاف) الامام (خيانته)
 بظهور أماره تدل على الخوف لا بمجرد الوهم (فله نبذ عهدهم اليهم) لقوله تعالى واما تخافن من قوم
 خيانة الآية * (تنبيه) * اقمهم كلام المصنف أنه اذا لم يخف الخيانة لا يجوز نبذ عهدهم ومنه يعلم ان
 عقدها لازم (و) ينذروهم بعد نبذ عهدهم (ببغهم) وجوبا (للمؤمن) بعد استيقاظ ما وجب عليهم
 من الحقوق وفاء بالعهد وسبق تفسير المؤمن في الباب قبله (ولا ينبذ عقد الذمة بتمه) بخبرنا الهاء
 أى بمجرد عند استشعار الامام خيانته بخلاف الهدنة وقرئ بينهما بثلاثة أوجه الاول ان في عقد
 الذمة يغلب جانبهم ولهذا تجب الاجابة الا اذا طلبوا وفى الهدنة يغلب جانبنا ولهذا لا تجب الاجابة الثانى ان

أهل الذمة في قبضة الامام وادخلت شياهم أمكنة اركانها بخلاف أهل الهدنة الثالث عقد الهدنة
 آكد لانه مؤبد ولانه مقدمة عارضة (ولا يجوز) في عقد الهدنة (شرط رد مسلمة تأييدنا منهم) وان أسلمت
 مسلمة فاقوله تعالى فان علمتوهن ومومات فلا ترجعهن الى الكفار ولانه لا يؤمن أن يصح ما زوجها
 الكفار أو تزوج بكافرا ولانها عاجزة عن الهرب منهم وقريبة من الاقتتات لغصان عقلاها وقلة معرفتها
 * (تنبيه) * لا فرق في ذلك بين الحرة والامة ويحتج بعض المتأخرين ان الحرة كالمرأة ولو أسقط المصنف
 تأييد الكان أولى لان حكم من جاءت البنا كفرة ثم أسلمت كذلك كما قدرته في كلامه (فان شرط) في عقد
 الهدنة رد المرأة المذكورة (فسد الشرط) فقاما سواء أكانا عسيرة أم لا لانه أحل حراما (وكذا الله عز
 في الاصح) الموصوف في الام لفساد الشرط والثاني لانها البنت باسك من الشكاح وهو لا يفسد
 بالشروط الفاسدة * (تنبيه) * قال ابن شهاب هذا هو الخلاف المأثور في قوله وكذا شرط فاسد على الصحيح
 الا أنه منه هناك وقوامه انكروا نفس وناقض رسالت الروضة من هذا فانه عبرا ولا بالصحيح ثم أسأل ثانيا عايه اه
 وأجاب عن ذلك الشارح فقال وأشار به أي بالتعبير بالاصح الى قوة الخلاف في هذه الصورة وعبر في صور
 تقدمت بالصحيح اشارة الى ضعف الخلاف فيها فلا تكرار ولا تخالف اه وخرج بالمسلمة الكافرة فيجوز شرط
 ردها (وان شرط) الامام أو نائبه في عقد الهدنة لهم (رد من جاء) منهم (مسلمة) البنا (أو) عقد
 وأطلق بان (لم يذكر ردا) ولأعده (بجاءت امرأة) مسلمة (لم يجب دفع مهر) بارفعان نكاحها
 باسلامها قبل الدخول أو بعده (الى زوجها في الاظهر) لان البضع ليس بمال حتى يشمله الامان والثاني
 يجب على الامام لقوله تعالى وآفهم ما أنفقوا أي من المهور والامرفيه يحتل للوجوب وللذنب الصادق
 بعدم الوجوب المواقف لادخل ورجوه على الوجوب لمقام عندهم في ذلك وأما غرضه صلى الله عليه وسلم
 المهر فلانه كان قد شرط اهـ م رد من جاء تناسله ثم نسخ ذلك بقوله تعالى فلا ترجعهن الى الكفار ففرم
 حينئذ لا ممانع ردها بعد شرطه * (تنبيه) * انما يستحق المهر اذا أوجبهنا بتسع شروط جميعها المارودي
 وهي مفرقة في كلام الراعي أحدها أن يكون الطالب زوجها وقد أشار اليه المصنف بقوله الى زوجها الثاني
 أن يكون ساقيا لها مهرها الثالث أن تكون جاءت مسلمة أو جاءت ذمية ثم أسلمت الرابع أن تكون بالعة
 عالة الخامس أن تكون باقية الحياة ولو ماتت قبل طلبه فلا السادس أن تكون باقية في العدة فلو كان
 بعد انقضائها لم يدفع اليه شيء قطعا ذكره الراعي بحثا وقوله البلقي عن نص الام السابع أن تكون مقبلة
 على الاسلام وأن يكون الزوج قريبا على دينه ليكون المانع منها الثامن أن يكون مقبلا على النكاح
 فلو العنا بعد الطالب لم يسقط حقه على ذلك القول التاسع أن تكون جاءت الى ياديه الامام أو نائبه
 والا فلي أهل البلد منعها حسبة ولا يغرمون المهر ولا الامام نص عليه في الام واحترز المصنف بقوله
 ولم يذكر ردا عما اذا شرط ترك الرد فانه لا فرم قطعا (ولا يرد) من جاء منهم اليساوهو (مسي) وصف
 الاسلام ذكرنا كان أو أنثى طلبه أبواه الكافران أم لا (و) لا يرد من جاء منهم اليساوهو (مجنون) بالغ
 ذكرنا كان أو أنثى طرأ جنونه بعد بلوغه مشركا أم لاهة فهما كالنساء ولا يجوز الصلح بشرط ردهما فان
 قيل قدر جحا في باب الاقريط أن الحيلة بين المسي اذا أسلم وبين أهله مستحبة لا واجبة أجيب بان الكلام
 هناك محمول على ما اذا كانوا في دارنا والكلام هنا في جواز رده الى دار الكفرة فانهم يمكنون من استمالة الله
 ورده الى الكفر بخلاف ما اذا كانوا مقيمين عندنا فانهم لا يمكنون من ذلك فان بلغ المسي وأفاق الجنون
 ثم وصفا الكفر ردا وكذا ان لم يصطاشا كجبعته بعض المتأخرين وان وصفا الاسلام لم يردا كجلا كان الجنون
 بعد الاسلام أو وقع الاسلام بعد الاقامة من الجنون ولو شككنا في أنه أسلم قبل جنونه أو بعده لم يرد أيضا
 (وكذا) لا يرد (عبد) مسلم بالغ عاقل (و) كذا لا يرد (حولا عسيرة) على المذهب لانه يستدل عندهم
 كالعبد وقادان لقولهم ما بالنسبة الى غيرهما وقام بهتهم بالرد في الحر واليهود وبعده في العبد

أما الامة المسلمة ولوكاتبة ومستولدة فلا ترد قطعاً * (تنبيه) * لوهاج قبل الهدنة أو بعدها عبد أو أمة
ولو مستولدة ومكاتبة ثم أسلم كل منهما عتق لانه اذا جاء قاهر السيد ملك نفسه بالقهر فعتق ولان الهدنة
لا توجب أمان بعضهم من بعض فبالاستيلاء على نفسه ملكها ويعتق أيضاً اذا أسلم ثمهاج قبل الهدنة
لوقوع قهره حال الاباحة بخلاف ما لو أسلم بعدها فلا يعتق لان أموالهم محتضرة حيثئذ فلا يملكها المسلم
بالاستيلاء ولكن لا يرد الى سيده لانه جاء مسلماً راجعاً الى الله والناس احراراً بسترته وبهينه ولا عشرة له تحميه
بل يعتقه السيد فان لم يفعل باعه الامام عليه السلام أو دفع قيمته من بيت المال وأعتقه عن المسلمين ولهم ولاؤه
وكلها حرة الهرب الى الأمان وانما ذكرنا هجرته لان بها يعلم عتقه غالباً وأما المكاتبة فتبقى مكاتبة ان لم يعتق
فان أدت نجوم الكتابة عتقت بها ولو أذا أسيدها وان عجزت ورت وقد أدت شيئاً من النجوم بعد الاسلام
لا قبله حسب مادته من قيمتها فان وفيها أوزاد عليها عتقت لانه استوفى حقه ولولا ذلك للمسلمين ولا يسترجع
من سيدها الزائد وان نقص عنها وفي من بيت المال (ويرد من) أى حر (له عشرة مطلبة) أن يرد (اليها) لانه
صلى الله عليه وسلم رداً ياجندل على أبيه سهيل بن عمرو وكزواه الشيخان والمعنى فيه أنهم يذنون عنه ويحسونه
* (تنبيه) * هل الاعتبار في الطالب بحضور العشرة أو واحد منهم أو يكفي بعث رسولهم اذا غلب
على الظن صدقه قال الزركشى لم يتعرضوا له والظاهر الثاني قال واذا شرط رد من له عشرة تحميه كان
الشرط جائزاً صرح به العراقيون وغيرهم قال البندني خي والضابط أن كل من لو أسلم في دار الحرب
لم تجب عليه الهجرة يجوز شرط رده في عقد الهدنة قال ابن شهاب وهو ضابط حسن و (لا) يجوز رده
(الى غيرها) أى عشرته اذا طلبه ذلك الغير لانهم يؤذونه (الا ان يقدر المطلوب على قهر الطالب) له
(والهرب منه) فيرد اليه حينئذ وعليه حل رد النبي صلى الله عليه وسلم أبابصير لما جاء في طلبه رجلاً
فقتل أحدهما في الطريق وأفلت الآخر رواه البخاري اما اذا لم يطالب أحد فلا يرد أو لم يشترط فلا
يجب الرد مطلقاً (ومعنى الرد ان يغلى بينه) أى المطلوب (وبين طالبه) عملاً بقضية الشرط ولا تبع
تسمية الخلية رداً كفى الوديعة (ولا يجبر) المطلوب (على الرجوع) الى طالبه لان اجبار المسلم على
الاقامة بدار الحرب لا يجوز وعلى هذا حل رد النبي صلى الله عليه وسلم أبابصير وأيا جندل (ولا يلزمه)
أى الطالب (الرجوع) اليه لان العهد لم يجزعه ولهذا لم يشكر النبي صلى الله عليه وسلم امتناعه ولا قتله
طالبه بل ستره ما فعل ولو كان واجبا لامره بالرجوع الى مكة (وله قتل الطالب) دفعاً عن نفسه ودينه
لقصة أبي بصير (وانا) هو صادق بالامام وبأسناد المسلمين (التعريض له) أى المطلوب بقتل طالبه
لان عمر رضى الله عنه قال لا يجندل حين رد الى أبيه اصير أباجندل فانما هم المشركون وانما دم أحدهم
كدم كلب يعرض له بقتل أبيه كزواه البهقي في سننه والامام أحمد في مسنده (لا التصريح) له به
فلا يجوز لانهم في أمان نعم لو أسلم واحد منهم بعد عقد الهدنة له ان يصرح بذلك كما يقتضيه كلامهم لانه
لم يشترط على نفسه أماناً لهم ولا تناوله شرط الامام قاه الزركشى (ولو شرط) عليهم في الهدنة (ان يردوا)
من جاءهم مرتد ائناً رجلاً كان أو امرأة حراً أو رقبة (لزوم الوفاء) بالشرط عملاً بانضمامهم فان
امتنعوا ومن رده فنافضون له عهد خلفتهم الشرط (والظاهر جواز شرط ان لا يردوا) ولو كان المرتد امرأة
فلا يلزمهم رده لانه صلى الله عليه وسلم شرط ذلك في مهادنة قريش حيث قال لسهيل بن عمرو وقد جاء
رسولاً منهم من جاءنا منكم مسلماً ردناه ومن جاءكم مناسفة صحتاً وجهاً ولكن يغرمون مهر المرتدة فان
قبل لم يشرعوا مهرها ولم نعزم نحن مهر المسلمة أوجب بانهم فوّقوا علينا الاستثابة الواجبة علينا وأيضاً
المانع جاء من جهتها والزواج غير متمكن منها بخلاف المسلمة الزوج متمكن منها بالاسلام * (خاتمة) *
يغرمون أيضاً قبة رقيق اوتد دون الحرفان عاد الرقيق المرتد اليها بعد أخذنا قيمته ردناها عليهم بخلاف
نقابره في المهر قال في أصل الروضة لان الرقيق يدفع القيمة به يملكها لهم والنساء لا يصرون زوجان

فان قيل هذا انما يأتي دلي قولنا ببيعة المرتد للكافر والاصح خلافه اُجيب بان هذا ابن يسيع
حقيقة واقترن ذلك لاجل المصلحة فليس مفرقا على القول ببيعة بيعة قال في أصل الروضة ويقدم الامام
لزوج المرتدة ما أنفق من صداقها لانها بعد الهدنة تخلينا بينه وبينها ولولا اتفاقناهم حتى يردوها اه
ويشبهه كما قال شيخنا أن يكون العزم لزوجها مفرقا على العزم لزوج المسلمة الماهجرة قال الماوردي
ويجوز شراء أولاد المهادنين منهم لاسيماهم
هو مصدر صاد صيدا صيدا ثم أطلق الصيد على الصيد قال تعالى ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (والذبايح)
جميع ذبيحة بمعنى مذبحه والما كان الصيد مصدرا أفرد المصنف وجميع الذبايح لانها تكون بالسكن
أو السهم أو الجوارح والاصل في الباب قوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا وقوله تعالى الا ما ذكيتم وقوله
تعالى أحل لكم الطيبات والمذكى من الطيبات ومن السنة ما سئذ كره وأجعت الامعة على اهلها (تنبيه)
قدم الذبايح في الحكم على الصيد فكس ما في الترجمة لكن الواو لا تقتضي ترتيبا وذكر المصنف كما في المحرر
وأكثر الاصحاب هذا الكتاب وما بعده هنا وقاما للمزني وخالف في الروضة فذكره آخر ربيع العبادات
تبع الطائفة من الاصحاب قال وهو أنسب قال ابن قاسم ولعل وجه الاسمي بان طلب الحلال فرض عين اه
وأركان الذبح بالمعنى الحاصل بالمصدر أربعة ذبيح وذابح وذبيح وآلة وبدأ بالاول فقال (ذكاة الحيوان
الما كقول) البري المفيدة لحل أكله انما كان الحيوان أو وحشيا تأنس تحصل شرعا بل يرتقن ذكر
المصنف احداهما في قوله (بذبحه) بذال مججمة (في حلق) وهو أعلى العنق (أو) في (لبة) وهي
بلام وموحدة مشددة مفتوحة متين أسفل العنق (ان قدر عليه) بالاجماع وسيأتي ان ذكاته يقطع كل
الحلقوم والمرى فهو معنى الذبح وذالهما مججمة مكان الاولى ذكرهما في موضع واحد فلا يحل
شي من الحيوان المأ كقول بغير ذكاة شرعية لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة الى قوله الا ما ذكيتم ما قبل
قضية كلامه تسمية الكل ذبحا ويخالفه بعد ذلك قوله ويسن تحريال وذبحه وغنم فانه يقتضي ان
المسنون في الابل لا يسمى ذبحا اُجيب بان تسميته بالتحري لا تنافي تسميته ذبحا بل تسعى تحريال وذبحا ثم
ذكر الماربيق الثاني في قوله (والا) بان لم يقدّر عليه (فيعقر) بفتح العين (مترهق) للروح
(حيث) أي في أي موضع (كان) العقر ذكاته فان قيل يرد على الحصر في الطريقتين الجنسين فان
ذكاته يذكاة أمه اُجيب بان كلامه في الذكاة استغلا وسيأتي الكلام على الجنسين في باب الاطعمة ان
شاء الله تعالى ثم شرع في شرط الكن الثاني وهو الذابح فقال (وشرط ذابح) أي وعافر (وصائد)
اغبر سمك وجراد ليجل مذبحه ومقوره ومصيد (حبل منا كمنه) للمسلمين بكونه مسلما أو كتابيا
بشرطه السابق في محرمات النكاح قال تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وقال ابن عباس
وانما أحلت دبايح اليهود والنصارى من أجل أنهم آمنوا بالتوراة والانجيل رواه الحارثي كم رحمه
وسواء اعتقدوا باحتماله كالبقر والغنم أم تحريمه كالابل وأما سائر الكفار كالنحوي والوثني والمرتد فلا
تحل ذبيحتهم ولا مصيدهم ولا معقورهم لعدم حل منا كمنهم (تنبيه) ان قلنا تحل منا كمة
الجن حلت ذبيحتهم والا فلا تقدم الكلام على ذلك في محرمات النكاح وبقية الحيوانات لا تحل
ذبيحتها وعلت الذبح في المقدور عليه وسيأتي الكلام في غيره وانما لم يشترط المصنف في الصائد كونه
بصيرا لانه سيذكر بعد ذلك ان الاعمى لا يحل صيده ولم يشترط في الذابح كونه لبس محرما في الوحشي
أو المئول منه وفي المذبح كونه غير مصيد حرى على حلال أو محرم لانه قدم ذلك في محرمات الاحرام
ولان المحرم مباح الذبيحة في الجملة ولكن الاحرام مانع بالنسبة الى الصيد البري أما صائد السمك والجراد
فلا يشترط فيه الشرط المذكور لان ميتتهما حلال ولا عبرة بالفعل ولا اثر لارق في الذابح (و) حينئذ
(تحل ذكاة أمة كتابية) وان حرم منا كمنها العموم الآية المذكورة وهذه مستثناة من قوله وشرط

ذابح حل منا حكمته واستثنى الاسنوى أيضا زوجات النبي صلى الله عليه وسلم فانهم لا تحل منا كنهن
 وتحل ذبيحتهم قال فينبغي ان يقول في الضابط من لا تحل منا حكمته لقصه واعترضه البلقيني بان لا
 يحل منا كنهن للمسلمين قبل ان ينكحهن النبي صلى الله عليه وسلم وبعد ان نكحهن فالتحريم
 على غيره لا عليه وهو رأس المؤمنين صلى الله عليه وسلم قال فلا يورد ذلك الاذليل البصيرة قال ابن شهاب
 ويمكن أن يصح الاستثناء بان يقال زوجاته صلى الله عليه وسلم بعدهم وتحريم نكاحهن وتحل ذبيحتهم
 اهـ والاولى عدم استثناء ذلك لان حرمتهم على غيره صلى الله عليه وسلم لا شئ فيهن وانما هو
 تعاقبا له صلى الله عليه وسلم بخلاف الامة الكتابية فانه لا يفرقها وهو رقها مع كفرها * (تنبيهه) *
 علم من كلامه - ذكاة المرأة المسلمة بناريق الاولى وان كانت حائضا وقيل تكرم ذكاة المرأة الاضحية
 والنثي كالنثي (ولو شارك مجوسى) او غيره ممن لا تحل منا حكمته ولو عسر به كان أولى (مسلم في ذبح
 او اصطفايد) يحتاج لذكاة كان امراسكينا على حلق شاة او قتل اصيدهم أو كلب (حرم) المذبح
 والمصاد تعاقبا للتحريم (ولو أرسلا) أى مسلم ومجوسى (كابين أو سهمين) أو أحدهما كلبا والآخر
 سهوا على صيد (فان سبق آلة المسلم) آلة المجوسى في صورته السهمين أو كلب المسلم كلب المجوسى في صورة
 الكابين (فقتل) الصيد (أو) لم يقتله بل (انها الى حركة مذبوح) ثم أصابه كلب المجوسى أو سهمه
 (حلى) ولا يذبح ما وجد من المجوسى كلو ذبح المسلم شاة فقد هاجم المجوسى فلا أدركه كلب المجوسى أو سهمه
 وفيه حياة مستقرة فقتله حرم وضيمه المجوسى للمسلم (ولو انعكس) ما ذكر بأن سبق آلة المجوسى فقتل
 أو أنساه الى حركة مذبوح (أو) لم يسبق واحد منهما (بان جرحا معا) وحصل الهلاك بهما (أو جهل) ذلك
 وهذه مريدة على الحرر والشرح (أو) جرحا (مرتبا) بان سبق آلة أحدهما الآخر (و) لكن
 (لم يذفع) بانجام الذال واحداهما أى لم يقتل سريعا فهلاك بهما (حرم) الصيد في مسئلة العكس
 وما عاقب عليه تعاقبا للتحريم * (تنبيهه) * قضية كلامه أنا لو سبق كلب المجوسى فالمسلم لم يقتل ولم
 يجرح أنه اذا قتله كلب المسلم يحصل وليس مراد بل هو حرام لانه لما أمسكه ولم يجرحه صار مقدورا
 عليه فلا يحصل بقتل كلب المسلم ولو أثنى مسلم بجرحه صيدا فقد زال امتناعه وماله فإذا جرحه مجوسى
 ومات بالحردين حرم وعلى المجوسى قيمته مختالانه أفسد به بقتله مبتدأ ولو أكره مجوسى مسلما على
 ذبح أو أمسك له صيدا فذبحه أو شاركه في قتله بسهم أو كلب وهو في حركة مذبوح أو شاركه في رد
 الصيد على كلب المسلم بان رده اليه لم يحرم اذ المقصود الفعل وقد حصل ممن يحل ذبحه فلا يؤثر فيه
 الاكراه ولا غيره بما ذكر ويحل ما اصطاد المسلم بكلب المجوسى قطعاً ولو أرسل مجوسى ونحو سهمه
 على صيد ثم أسلم ووقع بالصيد لم يحصل نقاراً الى أغاغا الخالين ولو كان مسلماً في حائى الرمي والاصابة
 وتخلت الردة بينهما لم يحل أيضا * (فائدة) * قال المصنف في شرح مسلم قال بعض العلماء والحكمة في
 اشتراط الذبح وانهار الدم تمييز حلال اللحم والشحم من حرامهما وتنبيه على تحريم الميتة لبقاء دمها
 (ويحل ذبح) وصيد (صبي) مسلم أو كنانى (مميز) لان قصده صحيح بدليل صحة العبادة منه ان كان
 مسلماً فالدرج تحت الادلة كالبالغ (وكذا) صبي (غير مميز ومجنون وسكران) يحل ذبحهم - (في)
 الاظهر) لان لهم قصدا وارادة في الجلالة لكن مع السكراء كفاص عليه في الام وصرح به في التنبيه خوفا
 من عدوهم عن محل الذبح وان أشعر كلام المصنف بخلافه فلو قال ويكره كاعبى كان أولى وأنصر
 والثانى لا تحل لفساد قصدهم * (تنبيهه) * محل الخلاف في الجنون والسكران اذا لم يكن لهما تمييز أصلا
 فان كان لهما أدنى تمييز حل قطعاً قاله البغوى ومحل حل ذبح غير المميز اذا أطلق الذبح فان لم يعلق
 لم يحل نص عليه في الام واختمه قاله الباقرى بل المميز اذا لم يعلق الحكم فيه كذلك ونقل عن نص الام
 (وتكره ذكاة أعمى) المسامر (ويحرم صيده برعى أو كلب) وغيره من جوارح السباع (في الاصح)

المصوص لعدم صحة قصده لانه لا يرى الصيد قصار كاسترسال السكاب وما ذكر معه بنفسه والثاني
يحل كذبته * (تنبيه) * اقتضاه على تحريم صيد الاعشى يقتضى ان صيده من قبله - لال وهو كما
قوله في المجموع انه المذهب وقبل لا يصح لعدم القصد وليس بشئ اهـ وقول الروضة وأصلها ان
الوجهين في الاعشى يجريان في اصلياد الصبي والمجنون لا يلزم منه الاتحاد في الترجيح وان جرى ابن
المقرئ على الاتحاد وحكى الدارمي في ذبح النائم وجهين والذي ينبغي القطع به بعدم جلاله وأما
ذبيحة الاخرس فحلال وان لم تفهم اشارته كالمجنون * (فرع) * قال في المجموع قال أصحابنا أولى
الباس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم السكابي ثم المجنون والسكران
اهـ قال شيخنا والصبي غير المميز في معنى الاخيرين (وتحل ميتة السمك والجراد) بالاجماع وان
كان ثقبه الاول في البر بحرما كسكاب لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه ونخبه أحلت لنا ميتتان
ونخبه هو أى البحر الطهور وماؤه الحل ميتته ولان ذبحهما لا يمكن عادة فسدتهما اعتبارا سواء ماتا بسبب أم لا
وسواء كان طائيا أم راسبا خلافا لابي حنيفة في الطائي لانه صلى الله عليه وسلم أكل من الغنير وهو الخوف
الذى طفا وكان أكله منه بالدينه رواه مسلم (ولو صادهما) أى السمك والجراد (بحوى) لا بأس أكثر
ما فيه أن يجعل ميتة وميتتهما حلالا كسائر ولا اعتبار بفعلة قال في زيادة الروضة ولو ذبح بحوى - بمكة حلت
أيضا ولو قال المانصف ولو قتلها بحوى سكن أولى وأما قتل السمك المجرم الجراد فيحرم عليه وأما على غيره ففيه
قولان أحدهما أنه لا يحرم وجزم به في المجموع ويسن ذبح كبار السمك الذى يعاول بقاؤه وأما حله
ويكره ذبح صغاره لانه ثبت وتعب بلا فائدة * (تنبيه) * مثل حل ميتة السمك ما لو وجدت بمكة ميتة
في جوف أخرى فحلت كلومات ستف أنها الآن تكون متغيرة وان لم تتعلم كقوله الاذرى لانها
صارت كالروث والقيء (وكذا الدود المتولد من طعام كحل) وجبن (وفاكهة اذا أكل معها) ميتة
(في الاصح) لعسر تمييزه والحق بعض المتأخرين العلم للدود بالفاكهة وقضية هذا التعليل انه اذا سهل
تمييزه كالفتح أنه يحرم أكله معه قال ابن شوية وهو ظاهر رأى اذا كان لا مشقة فيه وخرج بقوله معه أكله
مفردا فيحرم لتجاسسه واستفاداره وكذا النجاسة من موضع الى آخر كما قاله البلقيني أو تنهى بنفسه ثم عاد
بعد ما كان صوته عنه كما يحتمل بعض المتأخرين والثاني يحل مطلقا لانه كجزء منه والثالث يحرم مطلقا لانه
ميتة * (تنبيه) * حق هذه المسئلة أن تذكر في باب الاطعمة وقضية الملاقاة أنه لا فرق بين ما كثر من
الدود أولا وقضية ما ذكره فيه الانفس له سائلة انه اذا كثر وغير يمنع لان الاصح انه يخص في هذه الحالة
ويفرق بأن وقوعه بالانفس له سائلة يمكن صون المانع عن كثرته بخلافه هنا قال ابن شوية ويقاس بالدود
المتولد من الطعام النمر والبالاء المسوقان اذا طبخا ومات السوس فيهما وهذا أولى من قول الزركشى
ولو فرق بين النمر والفول بأن النمر يشق عادة وزال ما فيه بخلاف الفول لكان متجها ولو وقع في العمل
نخل وطبخ جازا كاه بخلاف العمل لانه لا مشقة في تنقيته عنه ولو وقعت غلة واحدة أو ذبابة في قدر طبخ وتهرت
أجزاؤها لم يحرم أكل ذلك الطبخ لانه لا بأس بتقديره مثل الواحدة الثني القليل من ذلك فيما يثار ولو
وقع في النذر جزء من لحم آدمى وان قل قال في الاسماء حرم كل ما فيها من النجاسة بل حرمته وخالفه في
الروضة فقال المختار انه لا يحرم لاستهلاكه (ولا يطعم) شخص على جهة الكراهة كفي الروضة (بعض
مكة) حبة أو جرادة حية وانما لم يحرم كقيل لان عيشه عيش مذبوح كما يكره قلبه إلى الزيت المغلى
لما ذكر (فان فعل) أى قطع بعض ما ذكره وبيع ذلك المقطوع (أو بلى) بكسر الهمزة في الاشهر
(ممكنة) أو جرادة (حية حل) ماد كره (في الاصح) أم في الاولى فلان اللبان كالميتة وميتة هذا الحيوان
حلال وأما في الثانية ولانه ليس فيه أكثر من قتلها وهو جائز والثاني لا يحل المقطوع كفى غير السمك
والجراد ولا الميسروع لما في جوفه وعلى الاول يكره ذلك على خلاف المذكور * (تنبيهات) * أحدها

محل الخلاف في الاولى انما هو في القدر الذي اُبين مع بقاء حياة السمكة أو الجرادة أو ما لقطع ولم يبق في
 الباقي حياة حل قطعاً ومحل في الثانية اذ لم يكن حاجة فان مست الحاجة اليه لا تدوى جاز قطعاً كدليل
 عليه كلام الرافي ثانياً لو أن كل مشوى صغار السمك يبرئ منه حل وعنى عن رونه اعسر تتبعه وأما كباره
 فلا يجوز أن كل الروث معه لفقد العلة المذكرة كورة ثالثاً نقول المصنف حية قديهم أنه يجوز في الميتة بلا
 خلاف وليس مراد ابل ان كانت كبيرة امتنع لعدم العفو عن نجاسة روثها بخلاف ما إذا كانت صغيرة كما
 يؤخذ من المسئلة المسارة وصرح بذلك ابن شهاب في الكبيرة والزركشي في الصغيرة (واذا رمى) بسهم
 (صيداً متوحشاً أو) رمى (بغيره) انسيباً وتوحش كان (نذ) بفتح النون أوله أى ذهب على وجهه شارداً
 (أو) رمى (شاة) انسية توحشت كان (شردت) بسهم) فيه نصل أوله حد أو بسيف أو رمح أو نحوه (أو)
 أرسل عليه) أى الصيد (جارية) من سباع أو طيور (فأصاب شيئاً من بدنه) حلقاً أو لبة أو غير ذلك (ومات
 في الحال حل) في الجميع أمافي المتوحش قبل الاجساع كالحاكم ابن الصلاح وغيره وأما في البعير الناد فلما في
 الصحيحين عن رافع بن خديج أن بعيراً نذ فرماه رجل بسهم فبسه أى قتله فقال صلى الله عليه وسلم ان لهذه
 البهائم أرباباً كأرباب الوحش فما غلبكم منها فالهـ معوا به هكذا وقيل بما فيه غير مخرج بقوله ومات في الحال
 ما لو أدركه وفيه حياة مستقرة وأمكنه ذبحه ولم يذبحه فإنه لا يحل كلسياً * (تنبيهه) * الاعتبار بعدم
 القدرة عليه حالة الاصابة فلورمى غيره مقدور عليه فصار قبل الاصابة مقدوراً عليه ثم أصاب غير المذبح حرم أو
 بالعكس حل كما قاله الرافي واحترز بقوله متوحشاً عن الصيد المستأنس فهو كالقدور عليه في اعتبار ذبحه
 (ولو زردى) أى سقط (بعير ونحوه في بئر) أو نحوه (ولم يمكنه قطع حلقومه) ومربته (فكناذ)
 بتشديد الدال أى شارد في حله بالرمي وكذا بإرسال السكاب في وجه اختاره البصريون فتصير أجزاؤه كلها
 مذبحاً أما إذا أمكنه ذلك بان كان موضع الذبح ظاهراً فلا تصحذ كانه الا في حلق أولية ولما كان مقتضى
 تشبيه الحر المتردى بالناد أنه يحل بإرسال السكاب عليه وفي معناه السهم استدركه المصنف بقوله (قلت الاصح
 لا يحل) المتردى (بإرسال السكاب) عليه (وصححه الروياني) وهو بغيره من نسبة لرويان من بلاد
 طبرستان عبد الواحد أبو الحسن شافعي زمانه صاحب البحر وغيره القائل لو احترقت كتب الشافعي
 أمليته من حقل (والشافعي) نحر الاسلام محمد أبو بكر بن أحمد بن الحسين صاحب الحلية وغيره فإنه
 نقل عدم حل المتردى بما ذكره من الروياني (والله أعلم) والفرق أن الحاريد يستباح به الذبح مع القدرة
 بخلاف فعل الجارية ولو زردى بغير فوق بغير فغر زرعاً في الاول حتى نفذ منه الى الثاني فلا وان لم يعلم بالثاني
 قاله القاضي فان مات الأسفل بغل الأعلى لم يحل ولودعات الطعنة اليه وشك هل مات بها أو بالنقل لم يحل
 كنه قضية ما في فتاوى البغوي (ومنى تيسر لحوقه) أى الناد (بعدوا وأستعانة) بهمة ونون بخطه
 من العون وتجوز قراءته بحجة ومثلثة من الغوث (بمن يستقبله) مثلاً (فقدور) أى حكمه كحيوان
 مقدور (عليه) لا يحل الا بالتركية في حلق أولية * (تنبيهه) * كلامه يفهم أنه متى أمكن وتيسر ذلك
 كان غير مقدور عليه وليس مراد ابل لابد من تحقق العجز عنه في الحال (ويكنى في) الحيوان (الناد
 والمتردى) السابقين وفي الوحش أيضاً كما صرح به الامام والغزالي (جرح يفضي) غالباً (الى الزهوق)
 أى الموت سواء أذف الجرح أم لا وهذا مانسبه الرافي للمعظم والمصنف لا كثيرين (وقبل يشترط)
 في الرمي بسهم جرح (مذنب) وهو المسموع للقتل وحكى هذا الامام عن القفال والمحققين أما إرسال
 السكاب فلا يشترط فيه تذيق جزماً (واذا أرسل) الصائد آله ضيد (سهماً أو كلباً) معلماً (أو طائراً)
 معلماً (على صيد فأصابه ومات) نظراً (فان لم يدركه فيه) أى الصائد في الصيد (حياة مستقرة أو أدركها)
 أى الحياة المستقرة فيه (وتعذر ذبحه بلا تقصير) من الصائد (بان) أى كان (سل السكين) على الصيد أو
 ضاق الزمان أو مشى له على هبته ولم يأنه عدواً أو اشتغل بتوجيهه للقبلة أو تخريفه وهو منكب أو بطلب

المذبح أو تناول السكين أو منع منه سبيع (فإن قبل إمكان) منه لذبحه (أو امتنع) منه (بقوته)
 ومات قبل القدرة عليه (حل) في الجميع كالموت ولم يدرك حياته نعم من ذبحه إذا وجد فيه حياة غير
 مستقرة * (تنبيه) * قوله فأصابه ومات لا يستقيم به له مورد التقسيم فإن من ادراكه بالحياة المستقرة
 والميت لا حياته فيه وبجارية المرد والشرح والروضة فأصاب ثم أدرك الصيد حيا وللحياة المستقرة قرآن
 وأمارات تعاب على النان بقاء الحياة بدرك ذلك بالمشاهدة ومن أماراتها الحركة الشديدة وانفجار الدم
 بعد قطع الحلقوم والمريء والأصح أن الحركة الشديدة تكفي وحدها فإن شككنا في حصولها ولم يترجح على
 فالأصح التحريم (وان مات لتقصيره) أي الصادر (بان) أي كان (لا يكون معه سكين) أول تمكن
 من دودة أو ذبح يظهر داخلًا (أو غصبت) بضم الميم أوله أي أخذها منه غاصب (أو نشت) بفتح
 النون أوله وكسر الهمزة أي عسر أخرجها بان تعاقبت (في الغمد) بفتح الميم مكمورة وهو الحلق
 كما سبق تفسيره في الأثر (حرم) الصيد في هذه الصور للتقصير لأن من حق من يمانى الصيد أن يستحب
 الآلة في غمده وادق وقطوعها منه وسرقة التقصير نعم لو اتخذ السكين غداة متادافقت لم يعارض حل كيا فله
 التعبير بالتقصير فيه على ذلك لركبتي * (تنبيه) * لو شك بعد موت الصيد هل قصر في ذبحه أم لا حل
 في الأطوار لأن الأصل عدم التقصير * (فائدة) في السكين لعنت التذ كبر والثاني وقد استعملها
 المصنف هنا حيث قال مع سكين ثم قال غصبت واستعمل التذ كبر فقهًا في قوله بعد ولو كان بيده سكين
 مسميًا (ولو رماه) أي الصيد (فقد) أي قضاها (نصفين) مثلاً (حلا) أي النصفان تساوي أو فإذا
 لحصول الجرح المدفوع لكن إن كانت التي مع الرأس في صورة التفاوت أقل حلا بلا خلاف فإن ذلك يجزى
 مجرى الذكوان كل العكس حلا أيضا خلافا لابي حنيفة وهو إحدى الروايتين عن أحمد وأصح الأصحاب
 عليه بالقياس على ما ساهمه (ولو أبان منه) أي الصيد (عضوا) كبده (يجرح مذبذب) أي مسرع
 لا يقتل فمات في الحال (حل العضو والبدن) أي بانه لأن يحمل ذكاة الصيد كل البدن (أو) أي من
 عضوا (بغير) أي يجرح غير (مذبذب ثم ذبحه أو) لم يذبحه بل (جرحه) جرحا آخر مذبذبا ولم يثبت
 بالجرح الأول فمات (حرم العضو) فقهًا لأنه أبين من حي (وحل الباقي) لوجود الذكاة في الصورة الأولى
 وقيام المذبذب مقامها في الصورة الثانية فإن كان الجرح الأول مثبتا بغير ذبحه فلا يجزئ الجرح الثاني لأنه
 مقدور عليه (فإن لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح) الأول (حل الجميع) العضو والبدن لأن الجرح
 السابق كذا في الجرح لا يفتيه العضو وهذا ما جرى عليه المصنف هنا تبعًا للمعتمد (وقيل) وهو الصحيح في
 الشرحين والروضة والجموع (يحرم العضو) لأنه أبين من حي فأشبهه ما لو قطع ألية شاة ثم ذبحها لا تغل
 الألية وأما باقي البدن فيحل جزما ثم شرع في الركن الثالث وهو الذبيح بمعنى المذبح فقال (وذكاة كل
 حيوان) أنسى أو وحشى (قدر عليه) وفيه حياة مستقرة وقت ابتداء ذبحه فتصل في الأصح (بفتح
 كل الحلقوم) بضم الميم (وهو يخرج) أي يجزى (النفس) خرد جادشولا (و) بفتح كل (المريء)
 بفتح ميم وهو آخر ويجوز تسهيله (وهو يجزى العمام) والشراب من الحلق إلى المعدة وتحت الحلقوم
 لأن الحياة تفتقد به قدوها * (تنبيه) * أحترز بالقول عما لو أخذت رأس عصفور أو غير مبيد أو
 يندرق أو نحوها فإنه ميتة لا يسمى ذكاة بل هو في معنى الخلق لا في معنى القطع وقوله قدر عليه مما لا يقدر
 عليه وقد مر بقوله كل الحلقوم والمريء ع لوقي شيء من أحدها ولو يسيرا لا يحمل ويشترط أن يكون
 فيه حياة مستقرة في ابتداء الذبح خاصة كما قاله الامام وفي زيادة الروضة في باب الاضحية ما يقتضي ترجيح
 وقديس في قوله قدر عليه ما إذا خرج بعض الجنين وفيه حياة مستقرة لكن صح في زيادة الروضة حله
 وسبأ في الكلام عليه مستوفى في باب الاطعمة (ويستحب قطع الودجين) براد ووالله وحتين ثنية
 وديح بفتح الدال وكسرهما (وهما عرفان في صفحتي العنق) سبحانه بالحقوم وقيل بالري ودهبا

الوردان من الاتى لانه أوحى وأسهل لخروج الروح فهو من الاحسان في الذبح * (تنبيه) * انما
 يجب قطع الودجين لانهما قد بدلان من الحيوان فيبقى وما هذا شأنه لانه شرط قطعه كسائر العروق
 ولا يسن قطاع ما وراء ذلك (ولو ذبحه) أى الحيوان المقدور عليه (من قفاه) أو من صفحة عنقه
 (عصى) بذلك لانه من التعذيب (فان أسرع) في ذلك (فقطع الحلقوم والمرى) وبه حياة مستقرة
 أول قفاههما (حل) لان الذكاة صادقة وهو حي ككل قطع يد الحيوان ثم ذكاه (والا) بان لم يسرع
 قفاههما ولم يكن فيه حياة مستقرة بل انتهى الى حركة مذبح (ذلا) يحل لانه صلوحة فلا يشبه الذبح
 بعد ذلك * (تنبيه) * لو ذبح شخص حيا وانا أخرج آخره معاه أو نخس خصره معاه لم يحل لان
 التذخيف لم يتحقق بقطع الحلقوم والمرى فال في أصل الرخصة سواء أكان ما قطع به الحلقوم مما يذف
 لو انفردا وكان يعين على التذخيف ولو اقترن قطع الحلقوم بقطع رقبته الشاة من قفاهما بان أجرى
 سكيننا من القفا وسكيننا من الحلقوم حتى التقيا فهي ميتة كما صرح به في أصل الرخصة لان التذخيف
 انما حصل بذبحين خلاف ما يوهمه كلام المتن من الحل ففضية كلامه انه لابد من قطع جميع الحلقوم
 والمرى وفيه حياة مستقرة وليس بشرط بل يكفي وجردها عند ابتداء قطع المرى لان أقصى ما وقع التعبد به
 ان يكون فيه حياة مستقرة عند الابتداء بقطع الذبح ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة عند الذبح
 بل يكفي القن بوجودها بقرينة ولو عرفت بشدة الحركة أو انفجار الدم وحصل ذلك ما لم يتقدمه
 ما يحال عليه الهلاك فلو حصل يجرى الى حركة المذبح وفيه شدة الحركة ثم ذبح لم يحل وحاصله ان الحياة
 المستقرة عند الذبح تارة تتيقن وتارة تظان به الامات وقرائن فان شككنا في استقرارها حرم للشك
 في المبيع وتغليبا للحريم فان مرض با كل نبات مضر حتى صار آخره في مكان سبب يحال الهلاك عليه فلم يحل كما حرم
 به القاضي من وهوا حد احتماله في مرة أخرى وان جرى بعض المتأخرين على خلاف ذلك ولا يشترط
 في الذكاة قطع الجلد الذي فوق الحلقوم والمرى كما يؤخذ من قوله (وكذا اذا دخل سكين باذن نعلب)
 ليقطع الحلقوم والمرى داخل الجلد لاجل جلده فانه حرام للتعذيب ثم ان أسرع بقطع الحلقوم والمرى
 داخل الجلد وبه حياة مستقرة حل والا فلا * (تنبيه) * النعلب مثال لا قيد فلو فعل ذلك بغيره كان
 الحكم كذلك (ويسن تحريلا) في الية وهي أسفل العنق كما سأل قوله تعالى فصل لربك وانحر ولا مرية
 في الصيحين والمعنى فيه انه أسرع لخروج الروح اطول عنقه وقياس هذا كما قال ابن الرفعة أن يأتي
 في كل ما طال عنقه كالنعامة والاوز والبط (و) يسن (ذبح بقر وغنم) ونحوهما تكبيل بقطع الحلقوم
 والمرى السكنتين أعلى العنق لا يتابع رواء الشيجان وغيرهما (ويجوز) بلا كراهة كإلى أصل
 الروضة (مكسه) وهو ذبح ابل ونحوها ونحر بقر وغنم ونحوهما لعدم ورود شيء فيه (و) يسن
 (أن يكون) نحر (البعير قائما) على ثلاث (مقنول) بالتثنية بخطه (ركبة) وهي اليسرى كما
 في المجموع لقوله تعالى فاذا كروا السم الله عليها صواف قال ابن عباس أى قيام على ثلاث روافد الحياكم
 وصححه قال الشاعر

فان لم يكن قائما فباركوا نحر الطعن بماله حذ في المنحر وهو الوهدة التي في أعلى الصدر وأصل العنق
 * (تنبيه) * كلام المصنف قد يفهم أن يجب قطع الحلقوم والمرى واشتجاب قطع الودجين بخصوص
 بالذبح وليس مراد افقد جزم به في المجموع في النحر أيضا وحكا في الكفاية عن الخاوي والنهاية وغيرهما
 (و) أن تكون (البقرة والشاة) حال ذبح كل منهما (مضجعة جنبها الايسر) أما الشاة ففي الصيحين
 أنه صلى الله عليه وسلم أضجها وقبس عليها البقرة وغيره لانه أسهل على الذابح في أخذه السكين
 باليمين وامسك الرأس باليسار * (تنبيه) * لو كان الذابح أعسر استحب ان يستنيب غيره ولا يضجعه

على عينها كان مقاع اليمين لا يشير بسبابته اليسرى (ويتركز جها اليمين) بلاشد ذلك شرع
بغير يكها (وتدب في القوائم) ثلاثا مغارب حال الذبح فيزل الذابح (و) يسن للذابح (ان يحد)
بضم أوله (شفرته) وهي بفتح المعجمة سكن عينه تطهره سلم وعبره ان الله كتب الاحسان على كل
شيء فاذا اقتلتم فاحسنوا الله له واذا دبحتم فاحسنوا الذبحة واجد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته * (تنبيه) *
لو ذبح بسكين كالحدل بشرطين ان لا يحتاج القراع الى قوة الذابح وان يقطع الحلقوم والمرى قبل ان يثامها
الى حركة المذبح و يسن امرار السكين بقوة وتعامل بسير ذهابا وايابا ويكره ان يحد شفرته والبهيمة
تفتر الية وان يذبح حيوانا وآخر ينظر الية ففي سنن البيهقي ان عمر رضي الله تعالى عنه رأى رجلا
يفعل ذلك فضربه بالدرّة والاوى ان يسانى الحيوان الى المذبح برقوان يعرض عليه الماء قبل
الذبح لان ذلك أعون على سهولة سلحه ويكره ان يدين الرأس وان يكسر العنق وان يقطع عضوا منه
وان يجره وان يعلقه الى مكان حتى تنفخ روحه منه (و) يسن ان (يوجه) الذابح (للقبلة ذبيحته)
للاذبح ولانها أفضل الجهات والاصح أنه يوجهه من ذبحها الاوجهها يمكنه أيضا هو الاستقبال
فانه يندب الاستقبال للذابح أيضا فان قبل هلاكه كالبول الى القبلة أجيب بان هذه عبادة ولهذا
شرع فيها التسمية كما قال (وان يقول) عند ذبحها (بسم الله) لقوله تعالى كلوا مما زاد كرام
الله عليه ولا تحب ما تركها عدا أوسموا حل وقال أبو حنيفة ان نعمه لم تحل وأجاب أنتم بقوله
تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الى قوله الاماذا كيم فاباح المذبح كدولم يذ كر التسمية وبان الله تعالى
أباح ذبايح أهل الكتاب بقوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وهم لا يسمون غالبا مدل على
انهم امرؤ واجبة وقول عائشة رضي الله تعالى عنها ان قوما قالوا يا رسول الله ان قومنا حديد وشوهد
بالجاهلية يأتوننا بطعام لاندري اذ كروا اسم الله عليها لم يدكروا انا كل منها فقال اذ كروا اسم الله وكروا
رواه البخاري ولو كان واجبا لما أباح الاكل مع الشك وروى انه صلى الله عليه وسلم قال المسلم يذبح على
اسم الله اسم أول اسم وجاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرأيت الرجل يذبح
وينسى أن يسمي الله تعالى فقال اسم الله في قلب كل مسلم وأما قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه وانه لم يمسق فالذي تقتضيه البلاغة ان قوله وانه لم يمسق ليس معناه ان التباين التام بين الجنتين اذا الاولى
معلبة انشائية والثانية اجمية خسرية ولا يجوز ان تكون جوايا لمكان الواو فتعين أن تكون حالية فتعبد
النهي بحل كون الذبح فسقا والفسق في الذبحة مفسر في كتاب الله بما أهل لغير الله به وعن ابن مسعود
وابن عباس وغيرهما أن المراد بما لم يذكر اسم الله عليه الميتة وذلك أن مجوس الفرس قالوا القريش
تأكلون مما قتلتم ولأننا كانوا يقاتلون الله فأتوا الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأما نحو
خبر أبي ثعلبة فهاضت بقوسك فاذا كرام اسم الله ثم كل وما صدق بكلمك المعلم فاذا كرام اسم الله ثم كل فاجابوا
عنه بجملة على الدب * (تنبيه) * لا يختص سن التسمية بالذبح بل تسن عند اوسال السهم والجراحة
الى صيد ولو عند الاصابة بالسهم والعرض من الجراحة كقبي الحديث البار بل حتى الر ويا في النص
استصحابا عند صيد السمك والجراد ويكره تعدد تركها قال الزركشي في الخسادم ويستحب أن لا يقول في
التسمية الرحمن الرحيم لانه لا يناسب المقام لكنه قال في شرح هذا الكتاب ليس المراد بالتسمية خصوص
هذا اللفظ بل لو قال الرحمن الرحيم كان حسنا وفي البحر عن البيهقي أن السامعي قال فان وادشياً من ذكر
الله فالن ياد خبير فلا تمل أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم ويسن في الاضحية أن يكبر قبل التسمية وبعدها
ثلاثا وان يقول اللهم منك واليك (و) ان (يعلى على النبي صلى الله عليه وسلم) عند ذلك لانه محل شرع
فيه ذكر الله فشرع فيه ذكر نبيه عليه السلام كالأذان والصلاة وكرها في هذه الحالة ابن المنذر
وأبو حنيفة وغيرهما وقالوا لا يذ كر الا الله وحده وما أحسن قول الحليمي وحاشا الله أن تذكره الصلاة

على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند طاعة أو فرقة بل يكفر من كفره كما عهدا كما قاله بعض المتأخرين (ولا
يقول) أي الذابح والصائد باسم محمد ولا (بسم الله واسم محمد) ولا باسم الله ومحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالجر أي لا يجوز له ذلك لأجل ما به التثمين قال الرافعي فإن أراد ذبح باسم الله وأتبعه باسم محمد فبني أن
لا يحرم ذلك ويجعل إطلاق من فني الجواز عنه على أنه مكروه لأن المكروه يصح في الجواز المطابق عنه قال
وقد تنازع جماعة من فقهاء قزوين فيه هل يحل ذبحه وهل يكفر أو لا والصواب ما بيناه وقد نص الشافعي
على أنه لو قال اذبح للنبي صلى الله عليه وسلم أو تقر باله لا يحل أكلها أما لو قال باسم الله ومحمد رسول الله
رفع محمد فانه لا يحرم بل ولا يكفر كذبته شيخنا لعدم إيهامه التثمين قال الزركشي وهذا ظاهر في الثوري
أما غيره فلا يجزئ فيه ذلك * (تنبيه) * لا تحل ذبيحة مسلم ولا غيره لغیر الله لانه مما أهل به لغیر الله بل
إن ذبح المسلم لذلك تعظيما وعبادة ككفر كل واحد له لذلك قال الروياني من ذبح للحن وقصد التقرب إلى الله
تعالى أبصر شرهم عنه فهو حلال وإن قصد الذبح لهم فحرام وإن ذبح لألعة أو لأرسل تعظيما لم يكونا
بيت الله أولئك ونهم رسول الله جاز قال في الروضة وإلى هذا المعنى يرجع قول القائل أهديت للحرم
أو للكلعة وتحرم الذبيحة إذا ذبحت تقر بالي السلطان أو غيره لما سرفان قصد الاستبشار بقدمه فلا بأس
كذب العقبة لولادة المولود وعد الصبري من الآداب أن لا يذبح على قارعة الطريق أي فيكره وإن قال
الغزالي في الأحياء بالتحريم ثم شرع في الركن الرابع وهو الآلة مترجما لذلك بفصل فقال

* (فصل يحل ذبح) * حيوان (مقدور عليه) بقصد حاقومه ومريته (و) يحل (شرح) حيوان (غيره) أي
المقدور عليه في أي موضع كان منه (بكل محدد) بفتح الدال الشديدة أي له حد (يخرج) أي يقطع
(كديد) أي محدد حديد (و) محدد (نحاس) وكذا بقية المعطوفات (وذهب) وقضة ورمصاص (ونشب
وقصب ومجرو زجاج) لأن ذلك أوحى لازهاق الروح فإن قبل قول المصنف يحل ذبح مقدور عليه تسع
فيه المحرور وهو تعبد به معكوس والصواب عبارة الروضة وهي المقدور عليه لا يحل إلا بالذبح الخ أوجب
بأن المراد هنا بيان ما يحل به وأما كون المقدور عليه لا يحل إلا بالذبح ذكره أول الباب بقوله ذكاة
الحيوان المأكول بذبحه في حاق أولية أن قدر عليه (الاظفر أو سن أو سائر) أي باقي (العظام) متصلا كان
أو منفصلا من آدمي أو غيره تلحق بالحيوان ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر
وسا حذركم من ذلك أما السن فنعظم وأما الظفر فندى الحبشة والحق بذلك باقي العظام والنهي عن
الذبح بالعظام قيل تعبدوا به قال ابن الصلاح ومال إليه ابن عبد السلام وقال المصنف في شرح مسلم معناه
لا تذبحوا بها فأنتم اتجس بالدم وقد نهيتهم عن تجسدها في الاستنجاء لكونها زاد ادخاؤكم من الجن فلو جعل
نصل سهم فقتل به صيدا حرم ومعنى قوله وأما الظفر فندى الحبشة أنهم كفار وقد نهيتهم عن التشبه
بهم * (تنبيه) * قد يؤخذ من هذه النهي عن الذبح بالعظام أنه بمعلوم الآية أولى كان يذبح بحرف
رغيف محدد ومعلوم مما يأتي أن ما تنالته الجارية بقاها أوتلها ساد لال فلا حاجة إلى استثنائه وخرج
بمحدد ما تضمنه قوله (فلو قتل بمقتل) بقاف مفتوحة مشددة أي شيء ثقيل (أو قتل محدد) فالأول (كبدقة
وسوط وسهم بلا نصل ولا حد) وأما الثاني فلم يمتثل له وذلك كسهم ينصل أو حد قتل بثقله ومنه السكين السكال
إذا ذبحت بالتخمل عليها ثم أشار لورقة الموت فيها بسمين بقوله (أو) قتل بنحو (سهم وبندقة) أي قتله
بهما (أو حرقه) أي الصيد (نصل وأقرنيه عرض السهم) بضم العين أي جانبه في مروره (ومات بهما) أي
الجرح والتأثير (أو انخفق) ومان (بأحبولة) منصوبة لذلك وهي ما تعمل من الحبال للأصعياد (أو أصابه
سهم) الجرحة جرحا مؤثرا (فوقع بأرض) عالية (أو) طرف (جبل ثم سقط منه) في المسئلة وفيه حيافة مستقرة
ومات (حرم) الصيد في جميع هذه المسائل أما في القتل بالمقتل فلا تلامم وقوده فأنما ما قتل بحجر أو نحوه مما
لا حسده وأما موته بالسهم والبندقة وما بعدهما فلا تلامم بسبب مبيع وحرم فغالب الحرم لانه الأصل في

الميتان وأما المتخفة بالاحبولة فلقوله تعالى والمتخفة وأما إذا أصابه سهم فوق بارض فقد اختلف كلام
 الشراح في تصوير مفههم من صورته بما إذا أصابه السهم في الهواء ولم يؤثر فيه جرحا بل كسر جثته فوق
 غمات فانه لا يعمل اعدام مبيع يتحال الموت عليه أما إذا جرحه السهم جرحا مؤثرا ثم سقط على الارض ومات فانه
 يعمل كالميت في كلاله ومنهم من صورته بما إذا جرحه جرحا مؤثرا وسقط بارض عالية ثم سقط منها وجعله من
 صور الموت بسببين وعلة بأنه لا يدري بالجماعات وهذا هو الظاهر كما جلت كلامه عليه ولو عبر كالحزور والروضة
 بوقوع على طرف سلع كان أولى ولا بد في تصوير الارض والجبل بأن يكون فيه حياة مستقرة كما قدرته في
 كلامه أما إذا أنفاه السهم الى حركة مذبح فانه يعمل ولا أثر لصدمة الارض والجبل واحتريزة قوله سقط عما إذا
 لم يسقط منه ولكن تدرج من جنب الى جنب فانه يعمل بالاختلاف (فائدة) أتني المصنف بأن الرمي بالبندق
 جائز ولكن عمله إذا كان الصيد لا يموت منه غالبا كالنكر كى مان كان يموت منه غالبا كاله صاير ووصفا للوحش
 حرم كما قاله في شرح مسلم فإن احتمل واحتمل ينبغي أن يحرم (ولو أصابه سهم بالهواء) أو جرحه جرحا مؤثرا
 (سقط بارض ومات) قبل وصوله الارض أو بعده (حل) لان الوقوع على الارض لا بد منه فعني عنه
 ككلو كان الصيد قائما فوق على جنبه لما أصابه السهم وانعدم بالارض وكذلك لو كان الطائر على
 شجرة فاصابه السهم فسقط بالارض فان سقط على غصن ثم على الارض لم يعمل كالميت سقط على سلع ثم على
 الارض ومات لم يعمل ونخرج دلا على ما لو وقع في ثمر فها ماء فانه يحرم فان لم يكن فيه ماء حل ان لم يصد
 جداره (تنبيه) لورى طير الماء وهو دية فاصابه ومات حل والماء له كالارض غيره وان كان الطائر
 في هو الماء فان كان الراعي في الماء ولو في نحو سفينة حل أو في البرحرم ان لم ينه بالجرح الى حركة مذبح
 ولو كان الطائر خارج الماء فراه موقع في الماء سواء كان الراعي في الماء أم خارجا حرم كما فهم مما ذكر
 بالاولى وكذا هو أحد وجهين حكمهما في الروضة كما صاها بالترجيح وقضية كلامهما ان طير البرايس كطير
 الماء فيما ذكر لكن البغوي في تعليقه جعله مثله فان حل أن الاضافة في طير الماء في كلامهما على
 معنى في فلا مخالفة وهذا أولى وحل ما سكر كما قال الاذري اذ لم يعممه السهم في الماء سواء كان على وجه
 الماء أم في هوائه أو لم يعممه فيه قبل انتمائه الى حركة المذبح أو انعمس فيه بالوقوع لثقل جثته فمات وهو
 غريق لا يعمل كما قال الماوردي وأما الساقط في النار فالحرام (ويحل الاصطياد) أي أكل المصاد بالشرط
 الآتي في غير المقدور عليه (بجوارح السباع والطير) في أي موضع كان جرحها حيث لم تكن فيه حياة
 مستقرة بأن أدركه ميتا أو في حركة المذبح أما الاصطياد بمعنى اثبات الملك فلا يختص بالجوارح بل يحصل
 بكل طريق تيسر كما يأتي في الفصل بعده وذبحه كذبح الحيوان الانسي والجوارح جميعا جرحا جرحا وهو كذا
 يخرج سمي بذلك لجرحه الطير بقتله أو نابه ثم مثل الجوارح قوله (كسكاب وفهد) وغري السباع
 (وباز وشاهين) وصرف في الطير لقوله تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح أي صيدها علم
 قال في المجموع وقوله في الوسيط فريسة الفهد والمرحوم غلظا مرود وليس وجهها في المذهب بل هما
 كالسكاب نص عليه الشافعي وكل الاصحاب اه فان قيل قد صرحا في الروضة وأصلها هنا بعد الهوى
 السباع التي يحل الاصطياد بها أو قال في كتاب البيع لا يصح بيع الثور لانه لا يتصل بالاصطياد أجيب بأن
 ما ذكر في البيع في غير لا يمكن تعلية وماها بخلافه فإذا كان معلما أو أمكس تعلية يصح بيعه (بشرط كونها
 معلمة) لا ذمية والعديد المار (بان تنزير) أي تقتف (جائحة السباع برج صاحبها) في ابتداء الامر
 وبعده (و) أن (تدسرل بارساله) أي تخرج باغرائه لقوله تعالى مكلمين قال الشافعي رضى الله تعالى عنه
 إذا أمرت السكاب فامر وادانته فانه في فهو كسكاب مكلم مكلم العبادى في طبقاته من رواية يونس (و) ان
 (يسكن) أي يحبس (الصبيد) على صاحبه ولا يتخلل يذهب فاذا جاء صاحبه نخل يديه ولا يذقه عنه
 (ولا يأكل منه) أي من لحمه أو نحوه كجلده وحشوته واذنه وغنامه قبل قتله أو عقبه بخلاف الحديث الصحيح

عن عدي بن حاتم اذا ارسات كلبك المعلم وسيمت فامسك وقتل فمك وان اكل فلاتا كل فاني اخاف ان
يكون امسك على نفسه ومنعه الصائد من الصيد كالا كل منه اما اذا اكل منه ولم يقتله وقتله ثم انصرف وعاد
اليه فأكل منه فانه لا يضرب قال الزكشي وينبغي القطع في تناوله الشعر بالحل اذ ليس عادته الا كل منه ومثله
الصوف والريش وفيما ذكرته كبر الجارحة وسيأتي تأنيدها انظروا الى المعنى تارة والى الالفاظ اخرى
(ويشترط ترك الاكل في جارحة الطائر في الاظهر) قياسا على جارحة السباع والثاني لا يشترط لانها
لا تحتل الضرب لتعلم ترك الاكل بخلاف الكلب ونحوه * (تنبيه) * اذهب كلامه انه لا يشترط فيها
انزجارها بالزجر ولا امساكها الصيد اصاحبها وهو ما اقتضاه كلام الروضة في الثانية وصرح به في الاولى
ونقل عن الامام انه لا ممانع في انزجارها بعد ما برئها لكن نص في الام على اشتراط ذلك فيها ايضا كما نقله
الباقين كغيره ثم قال ولم يخالفه احد من الاصحاب وقد اعتبره في البسيط ثم ذكر مقالة الامام بلفظ قليل
وذكر نحوه الاذرى وغيره ونقله عن الدارمي وسليم الرازي ونصر المقدسي ونقله ابن الرضعة عن الرباني
وغيره وهذا هو الظاهر كما جرى عليه شيخنا في منهيجه (ويشترط تكرره هذه الامور) المعتبرة في التعليم
(بحيث ينفان تأدب الجارحة) ولا ينضب ذلك بعدد بل الرجوع في ذلك الى اهل الخبرة بالجوارح وقيل بشرط
تكرره ثلاث مرات وقيل مرتين (ولو ظهر) بما ذكر من الشروط (كونه معلما ثم اكل) مرة كل في الحرور
(من لحم صيد لم يحل ذلك الصيد في الاظهر) لحديث الصحيحين المأثور ولان عدم الاكل شرط في التعلم ابتداء
فكذا دامما والثاني يحل اكله من غير أبي داود باسناد حسن اذا ارسات كلبك وذكرت اسم الله عليه فمك
وان اكل منه وأجاب الاول بان في رجالة من تسلم فيه وان صرح على ما اذا اطعمه صاحبه منه أو أكل
منه بعد ما قتله وانصرف عنه * (تنبيه) * يحل الخلاف في الاكل مرة كما قدرته في كلامه فلو تكرر والاكل
منه حرم الاسترجع ما وما اكل منه قبله في الاصح ونبه المصنف بقوله ذلك الصيد على أنه لا ينعطف التحريم
على ما صاعده قبله وهو كذلك خلافا لابي حنيفة وانما يخرج بالاكل عن التعليم اذا اكل مما ارسل عليه فان
استرسل المعلم بنفسه فقتل وأكل لم يقدح في كونه معلما قطعاً وقوله من لحم صيد قد يخرج غيره وليس
مراد بل يلحق به نحوه مما سمن جلداه وعظامه وحشوته ثم فرغ على الاظهر وهو عدم الحل قوله (فيشترط)
في هذه الجارحة (تعلم جديد) قال في المجموع افساد التعليم الاول قال الزكشي وفيه نظر لتصريحهم بعدم
انعطاف التحريم على ما صاعده قبل ذلك اهـ ورد عليه بان الفاسد من حين الاكل ولم يقل لتبين فساد التعليم
(ولا أثر لعق الدم) لانه لا يقصد للصائد فصا كساوله الفرث ولان المنع منوط في الحديث بالاكل ولم
يوجد (ومع الكلب من الصيد نجس) كغيره مما ينجسه الكلب (والاصح انه لا يعنى عنه) كولوغه
والثاني يعنى عنه للحاجة وقوامي المطلب (و) الاصح على الاول (انه يكفي غسله) أي الغسل سبعة (بماء
وراب) في احدها كغيره (و) انه (لا يجب ان يغور) الغرض (ويطرح) لانه لم يرد والثاني يجب
ذلك ولا يكفي الغسل لان الموضع تشرب اعابيه فلا يتخلل الماء (ولو تحاملت الجارحة على صيد فقتله
بنقلها) ولم تجرحه (حل في الاظهر) لعدم قوله تعالى فكلوا مما أمسكن عليكم ولانه يعسر تعليمه أن
لا يقتل الا يجرح والثاني يحرم كالقتل بثقل السيف أو الرمح * (تنبيه) * يحل الخلاف اذا لم تجرحه كما قدرته
في كلامه اما اذا جرحته ثم تحاملت عليه فقتله فانه يحل قطعا ونزج بقوله بنقله مالومات فزع من الجارحة
أو من عدوها فانه يحرم قطعا لكن الثقل ليس بقيد بل لومات بصدمتها أو بعضها أو بقوة امساكها من
غير عقر كان فيه القولان كما قاله الماوردي وغيره فلو قال المصنف فسات باهسا كه من غير جرح لكان
أشمل والقتل ليس بقيد أيضا بل لو صار بالثقل الى حكمة المذبح كان الحكم كذلك كما قاله الامام (و)
يشترط في الذبح قصد العين بالفعل وان أخمأ في القان أو قصد الجنس وان أخطأ في الاصابة كلبسيأتي
في تصويرهما فعلى هذا (لو كان بيده) أي شخص (سكين) مثلا (فسقط) من يده (وان جرح به صيد)

مثلا ومات (أو استكنبه شاة) مثلا (وهو قبيح) سواء أحرکہ أم لا (فانقطع حلقوه بما هو مرئيها)
أو تغربه صيد (أو استرسل كلب) لم (بنفسه فقتل) صيدا (لم يحل) واحد مما ذكر قطعاً لا تنفام
الذبح وقصده والارسال (وكذا الواسترسل كلب فأغراه صاحبه) أو غيره (فزاد عدوه لم يحل) الصيد
(في الأصح) المنصوص لاجتماع الاسترسال المانع والأغراء المبيح فقلت بجانب المنع والثاني يحل لظهور
أثر الأغراء بزيادة العدو واحترز بقوله فزاد عدوه عما إذا لم يزد فإنه يحرم حرماً * (تنبيه) * يحل
لوجهي إذا لم يتقدم اقراء وزجر فان تقدم بان أثر جر ثم أغراه فاسترسل وأصطاد حل قطعاً وان لم يتجر
فأغراه فزاد عدوه فعلى الوجهين وأولى بالتحريم ولوأرسله مالكه فزجره فضولي فأنزجر ثم أغراه فاسترسل
وأشد صيداً فهو الفضولي لأنه المرسل فان زجره الفضولي فلم يتجر أو لم يزجره بل أغراه فزاد عدوه وأخذ
صيداً هو صاحب الجراح ولا يجبي أخذ الصيد من فم جارح مع لم استرسل بنفسه ويملكه بالأخذ كالأخذ
فرخ طائر من شجرة غيبه لاس فم غير معلم أرسله صاحبه لأن ما صاده ملك صاحبه تنزيراً لا لارساله مترية
نصب شبكة تعاقب بها الصيد ولوأرسله مسلم فزاد عدوه بأغراه مجوسى حل لأن حكم الاسترسال لا ينقطع
بالأغراء وان أرسله مجوسى فأغراه مسلم حرم لذلك (ولو أصابه) أى الصيد (سهم بانعاده ربح) مثلاً
(حل) - سواء اقترن الربح بآية داء ربح السهم أو هجم الربح قبل خروجه كإيقضه إطلاقهم إذ لا يمكن
الاحتراز عن هبوا به باختلاف أسماء الكلام حيث لا يقع به الحث لأن اليقين مبني على العرف * (تنبيه) *
أشار المصنف كعبه بانتهاء إلى أنه لو صارت الإصابة منسوبة إلى الربح خاصة لم يحل وبه صرح صاحب الوافي
كإطلاقه الزركنى وأقره ولو أصاب السهم الأرض أو جداراً أو حجراً فازدلف ونفذ فيه أو انقطع الوزع عند
تزع القوس فقدم الفوق فارتى السهم وأصاب الصيد في الجميع حل لأن ما يتولد من فعل الرمي منسوب
إليه إذا لا اختيار للسهم (ولو أرسل سهماً) مثلاً (لاختبار قوته أو لى غرض) يرى إليه (فأعترضه صيد
فقتله) ذلك السهم (حرم في الأصح) المنصوص لأنه لم يقصد صيداً معيناً ولا بهما والثاني لا يحرم نظراً إلى
قصد الفعل دون مورد كالأقطع ما طئه - ثوبان حلق شاة و فرق الأول بأنه هناك قصد عينا بخلافه هنا
* (تنبيه) * قضية قوله فأعترضه صيداً أنه لو كان هناك صيد حل وليس مراد ابل الاعتبار بنية الأصحاب كما
نص عليه في الامم والمختصر فلو قال لا بقصد لكان أمثل وفي معنى ما ذكره مالو أرسله على ما لا يؤكل كغزير
فأصاب صيداً فإنه لا يؤكل على الأصح وكذا لو أرسل الكلب حيث لا صيد فأعترضه صيد فقتله لم يحل (ولو
رمى صيداً طئه حجراً) أو حيواناً لا يؤكل فأصاب صيداً حل (أو) رعى (سرب) بك المسين أى قطعاً
طباء ونحوها من الوحوش (فأصاب واحدة) من ذلك السرب (حلت) أما في الأولى فلا لأنه قتله بفعله
ولا اعتبار بفاته وأما في الثانية فلا لأنه قصد السرب وهذه منه (وان قصد واحدة من السرب فأصاب غيرها)
منه (حلت في الأصح) المنصوص سواء كان الغيرة على سميت الأولى أم لا لوجود قصد الصيد والثاني المنع
نظراً إلى أنهم اقترعوا المقصودة ولوأرسل كلباً على صيد فعد إلى غيره ولو إلى غير جهة الأرسال فأصابه ومات حل
كفى السهم لأنه بعسر تكليفه ترك العدول ولأن الصيد لو عدل فقتله * (سرب) بك المسين أى قطعاً
للكلب بعد ارساله كالأرسله على صيد فأمسكه ثم عن له آخر فأمسكه فإنه يحل سواء كان عند الأرسال
موجوداً أم لا لان الاعتبار برسالة على صيد وقد وجد ولو قصد وأخذ ما في الظن والأصابة معاً كمن رمى صيداً
طئه حجراً أو خنزيراً فأصاب صيداً غيره حرم لأنه قصد محرماً ولا يستفيد الحل بخلاف عكسه بان رمى حجراً
أو خنزيراً طئه صيداً فأصاب صيداً فمات حل لأنه قصد مباحاً * (فروع) * لورى في ظلمة لعله يصادف صيداً
فصاده ومات لم يحل لأنه لم يقصد قصداً صحيحاً وقد بد مثله سفهاً وعيشاً ولورى شاة فأصاب مذبحها ولو اتفقا
بان لم يقصده فقطعه حلت لأنه قصد الرمي إليها ولو أحس بصيد في ظلمة أو من وراء شجرة أو غيرها فرماه فأصابه
ومات حل لأن له به فوجع لم ولا يقدر هذا في عدم الحل يرى الاعبى إذا البصير بصيريه في الجملة بخلاف

الاعمى (ولو غلب عنه السكب) الذى أرسله (والصيد) قبل أن يجرحه السكب (ثم وجده) أى الصيد (مبتا
 حرم) لاحتمال موته بسبب آخر ولا أثر لتأخر السكب بالدم لاحتمال أن السكب جرحه وأصابته جراحة أخرى
 (وان جرحه) السكب أو أصابه بسهم فجرحه جرحاً يمكن إحالة الموت عليه (وغلب ثم وجده ميتاً حرم فى الظهور)
 لما مر والثانى يحل جلا على أن موته بالجرح وصحبه بغوى وقال فى الروضة أنه أصح دليل فى المجموع أنه
 الصحيح أو الصواب وثبت فيه أحد حديث صحيحة دون التحريم والاول هو ما عليه الجمهور قال الباقرى وهو
 المذهب المعتمد فى سنن أبى داود وغيره بإرفاق حسنة وفى حديث عدى بن حاتم قال قلت يا رسول الله أنا أهل
 صيد وإن أحدنا يرى الصيد فيغيب عنه الدليلين والثلاث فيجده ميتاً فقال إذا وجدت فيه أثر سهمك ولم يكن
 أثر سهمك وعلمت أن سهمك قتله فكل فهذا مقيد بقية الروايات ودال على التحريم فى محل النزاع اهـ أى وهو
 ما إذا لم يعلم أى لى أن سهمه قتله فحرم من ذلك أن المعتمد ما فى المتن وجرى عليه فى محله * (تبيينه) * يحل
 الخلاف إذا لم يكن أنهما بالجرح إلى حركة مذبح والافعل جزم ما وما لم يتجد فيه غير جرحه فان وجده به أثر صدمة
 أو جراحة أخرى حرم جزمه * (تمة) * مسألة المتن انظر منهما إذا مضى المحرم رأسه فبقطاعه شعر وشك هل
 انتفخ بالمشط أو كان منتفخاً أو الأصح أنه لا فدية كما مر فى بابيه ومنها إذا قدم فلو قاوم ما فيه ومنها إذا باتت طيبة فى
 ماء ثم ظهر تغيره والمذهب المنصوص نجاسته إحالة على السبب الظاهر كما مر فى محله وهذا يقوى الوجه الثانى
 ومنها إذا جرح المحرم صيداً ثم غلب عنه ثم وجده ميتاً ولم يدر هل مات بسبب جراحته أو بسبب آخر والأصح فيها
 وجوب الأرش لا كمال الجزاء إذا شك فيه أو جب عدم وجوبه وهذا يقوى الوجه الاول وهو نظير المسئلة
 * (فصل) * فيما يملك به الصيد وما يذ كرمه (ذلك) الصائد (الصيد) غير الحرى مجتمعاً كان أم لا
 ان لم يكن به أثر ملك تكضب وقص جناح وفرط وصائده غير محرم وغير مرند (بضمه بيده) وان لم يقصد
 تملكه حتى لو أخذ صيداً ينظر إليه ملكه لأنه باج فيملك بوضع اليد عليه كسائر المباحات نعم ان قصد أخذه
 لغیره نيابة عنه بآذنه ملكه ذلك الغير على الأصح وان كان به أثر ملك من ذلك لم يملكه بل هو ضالة أو لقطة
 وأما الصيد الحرى والصائد المحرم فقد سبق حكمهما فى محرمات الاحرام وأما المرند فسبق فى الردان
 ملكه موقوف ان عاد إلى الاسلام تبين أنه ملكه من وقت الانحداد والافه ياتى على إباحته (و) ملك
 الصيد أيضاً (بجرح مذفف) أى مسرع للهلاك (و) يازمان وكسر جناح بحيث يعجز عن الطيران
 والعدو جميعاً ان كان مما يمنع منهما والاف باطل وأخذ منهما وان لم يضع يده عليه وقص الجناح ككسره
 ويكفى للامك ابطال شدة العدو وجعله بحيث يسهل الخاتمة وأخذ ولو طرده فوق أعياء أو جرحه فوق
 عطش عدم الماء لم يملكه حتى يأخذه لان وقوفه فى الاول استراحة وهى معيّن له على امتناعه من غيره وفى
 الثانى لعدم الماء بخلاف ما لو جرحه فوق عطش العجزه عن وصول الماء فإنه يملكه لان سببه الجراحة (و)
 ملك أيضاً (بقوعه فى شبكة) من الشبك وهو الخطأ (نصها) للصيد فملكه وان لم يضع يده عليه سواء
 أكان حاضراً أم غائباً طرده اليها طارداً أم لا وسواء كانت الشبكة مباحة أم مغصوبة لأنه يعد بذلك
 مستولياً عليه فان قيل لو غصب عبداً وأمره بالصيد كان الصيد للمالك العبد بخلافه هنا أجيب بان العبد إذا
 فإذا استولى عليه دخل فى ملك سيده فهو اواحتراز بقوله نفسها إلى وقعت الشبكة من يده بلا قصد وتعلق
 بها صيداً فإنه لا يملكه على الأصح * (تبيينه) * كان ينبغي أن يقول نضها له كالحرق أو للصيد كقدرته فى كلامه
 فان سجد نضها لا يكتفى حتى يقصد نضها للصيد وإنما يملكه إذا لم يقدر على الخلاص منها فان قطعها الصيد
 فانفقت منها صار ملكاً لك من صاده لان الاول لم يتبين شبكه وان قطعها غير فانفقت فهو باق على ملك
 صاحبها فلا يملكه غيره كما صحه فى المجموع ولو ذهب الصيد بالشبكة فطرب فان كان على امتناعه بان يعدو
 ويمتنع معها فهو لى أخذ وان كان تغلبا به على امتناعه بحيث لا يتيسر أخذه فهو لصاحبها (و) ملك أيضاً
 (بالجائنه إلى مضيق) ولو غصبوا (بالإفقات منه) أى لا يقدر الصيد على التغلب منه كقيلت لأنه صار مقدوراً

عليه فان قدر الصيد على التفتاح عليه المبحى ولو أخذوا غيره ملكه * (تنبيه) * يفتاح بضم اؤه وكسر
ثاء بخمسة على الماء لافعال وضعه بهض الشراح بالبناء للمفعول قال ابن قاسم وهو مخالف لضبط المصنف
وقد بشر كلامه بحصر ملك الصيد فيما ذكر من الصور وليس مراداً بل من ذلك ما لو عيش طائر في بناءه
وقد يمانه تعيشه فانه ملكه لنفسه ذلك والضابط الذي ترد اليه هو ذلك الصيد وكما قال الراعي
ابطال امتناعه وحصول الاستيلاء عليه فلو عبر به المصنف كان أولى اي سلم من البسطة والحذف ولودخل
الملك حوزته فسد المنفذ بحيث لا يمكنه الخروج منه فان كان الحوض صغيراً يمكنه تناول ما فيه باليد
ملكه وان كان كبيراً لا يمكنه أن يتناول ما فيه الا بجهود وتعب أو القاء شبكة في الماء لم يملكه وان كان يصير
أولى به من غيره فلا يصيده أحد الا باده * (فرع) * الدرة التي توجد في السمكة غير منقوعة بملك لصايد
ان لم يبيع السمكة ولم يشتري ان باعها تبعها قال في الروضة كذا في التهذيب ويشبهه أن يقال انها في
الثابتة للصائد أيضاً كالذكر الموجود في الارض يكون لمجربها وما يجتبه هو ما حزم به الامام والمأوردى وغيرهما
وان كانت منقوعة فلا يباع ومورثه ان ادعاها فان لم يكن يبيع أو كان ولم ينعها البائع فاعطاه وقيد المأوردى
ما ذكر بما اذا ما دهن بحر الجواهر والا فلا يملكه ابل تكون لقطة (ولو وقع صيد) اتفاقاً (في ملكه)
أو مستأجر له أو مزارع أو مصوب تحت يد الغاصب (وصار قدوراً عليه وتوحد وغيره لم يملكه) ولا ما حصل
منه كبضيه (في الاصح) لان مثل هذا لا يقصده الاصطلاح والقصد مرعى في التملك لكن يصير أحق به
من غيره والثاني ان يملكه كوقوعه في شبكته * (تنبيه) * يحل الخلاف فيما اذا لم يكن سقى الارض مما يقصد
به تولد الصيد فان قصد به فهو كصيد الشبكة فيملكه كقوله في أصل الروضة هنا عن الامام وغيره لكنه
نقل في احياء الموات عن الامام خلافاً وضعفه الاذرى وجمع الباقيين بينهما بما يحمل ما هنا على سقى اعتيد
الاصطلاح به وما هناك على خلافه وهو حسن ولو حفر حفرة وقع فيها صيد ملكه ان كان الحفر للصيد والا فلا
ولو استأجر سائمة ودخلها ملك هل يملكه المستأجر لان ملك منافعه له أو المالك لان هذه ليست من المنافع
التي تقع الاجارة عليها وجهان في فرق ابن جماعة المقدسي أوجههما الأول كما استظهره بعض المتأخرين
(ومتى ملكه) أي الصيد (لم يزل ملكه) عنه (بانفلاته) فمن أخذوا له، وده سواه أكان يدور في البلد
أم القحى بالوحش في البرية ككل أبق العبد أو شردت البهيمة ويستثنى من ذلك ما لو انفلت بقطعه بأنصب
له فانه يعود بها على ملكه من بصفاده كما مر في الاشارة اليه (وكذا) لا يزول ملكه (بارسال المالك له في
الاصح) لان رفع اليد عنه لا يقتضي زوال الملك عنه ككل وسيب بهيمة فليس لغيره أن يصيده اذا عرفه والثاني
يزول ويحوز اصطلاحه كما بحثه ابن الرقعة في المنال والثالث ان قصد بارساله التقرب الى الله زال ملكه والا فلا
* (تنبيه) * يحل الخلاف في مالك مطلق التصرف أما الصبي والمجنون والمجنون رهينة بسفه أو فاس
والمكاتب الذي لم يأذن له سيده فلا يزول ملكه عنه قطعا وعلى الاول لا يجوز راساله لانه قد يختلط بالمباح
فيصاد وما فيه من النشبه بفعل الجاهلية وقد قال تعالى ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام
والبحيرة هي التي يمنع درها لطواغيت ولا يحلها أحد من الناس والسائبة كالتواصيل ومنهم من لا يهتم
لا بعمل عليها ثنى والوصيلة النانة تبكر في أول نتاج الابل ثم تنثى بانثى وكانوا يسيرونها لطواغيتهم ثم اذا
وصات أنثى بانثى ليس ينثى - اذ كروا والحام مثل الابل يضرب الضراب للمه - دود فاذا قضى ضرابه ودعوه
لطواغيت وأعلموه من الحمل فلم يعمل عليه شيء وسهر الحامى وانما ذكرت ذلك تنبيهاً للفائدة
ويستثنى من عدم الجواز ما اذا خيف على ولد الصيد بحبس مصادره منه ما ينبغي وجوب الارسال
صيانة لروحه ويشهد له حديث الغزالي التي أطلقها النبي صلى الله عليه وسلم من أجل أولادها
استجارته وحديث الجرة بضم الحاء وتشديد الميم التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم ببرد فزحها اليها
أخذوا والحديثان صحيحان نبه على ذلك الزركشى ويحل الوجوب كما قال شيخنا في صيد الولدان لا يجوز

ما كولا والا فيجوز ذبحه ولو قال مطلق التصرف عند ارساله أبعثته لمن يأخذه أو أبعثته فقط كما بعثته شيخنا
 حل إن أخذه أو كاه بلا ضمان وله اطعام غيره منه كما بعثته شيخنا أيضا ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه وهل
 يحل إرساله في هذه الحالة أو لا لم أر من ذكره لكن أفتى شيخني بالاول وأما كسر الخبز والسائل ونحوها
 التي يارحها مالكة فالأرجح فيها أن يأخذها كما هو ينفذ تصرفه فيها بالتبعية ونحوه كما هو ظاهر أحوال
 السائل ورجحه المصنف ولا فرق في السائل بين أن يتعاقبها الزكاة أم لا نظر الأحوال السالف وأن
 أعرض عن جلد ميتة فن دبره ملكه ويرزول اختصاص للمعرض عنه لأن مجرد الاختصاص بضعف
 بالافراض (ولو تحولت حيا) من بوجه (البرج غيره) وفيه حيا له (لزم) أي ذلك الغير (رده)
 أن غير من حيا له بقاء ملكه كالأضالة * (تنبيهه) * المراد بده اعلام مالكة به وبعده كونه من أخذه
 كسائر الامانات الشرعية لارده حقيقة فان لم يرد ضمه قال الزركشي وهذا اذا أخذه قال فان تركه
 ولم يأخذه فإثران طابع صاحبه فليرده ضمه وان لم يطلبه لم يضمن ونسبه لنص المختصر * (فروع) *
 لو وجد من الجاهل فرخ أو بيض فهو مالك الا في حق (فاذا اختلط) حيا من بوجه (أو عسر التمييز) يصح
 بيع أحدهما وحبته شيئا من لثالث لعدم تحقق الاك فيه فانه كما يحتمل كون ذلك المبيع ملكه يحتمل
 أن يكون ملكا لا لا سحر * (تنبيهه) * علم من كلامه امتناع بيع الجميع من باب أولى وصرح به في
 البسيط فقال ليس له المبيع على بيع الكل قال في المطالب لكن لو فرض ذلك فهل يبطل البيع في
 الجميع أو يصح في الذي يملكه لم أرفقه نقلا والظاهر الاول (ويجوز) بيع أحدهما وحبته مال له منه
 (صاحبه) مع الجهول (في الاصح) للحاجة وقد تدعو الحاجة إلى التسامح باختلال بعض الشروط وهذا
 صحوا لافراض والجعالة مع ما فيها من الجاهل والثاني ما يغتفر ذلك * (تنبيهه) * كالبيع والهبة
 غيرهما من سائر التصرفات (فان باعاهما) أي الجاهل لثالث (والعدم) (لهم) أيهما (والقيمة)
 سواء صح) ووزع الثمن على أعدادهما فاذا كان لأحدهما مائتين وللاخر مائة كان الثمن اثنتا
 ولو باعا لثالث بعض العين صح أيضا بالجزئية (والا) بان جهل العدد والقيمة مضافة أو علم ولم تستو
 القيمة (فلا) يصح البيع لأن كل واحد لا يعرف ما يستحقه من الثمن * (تنبيهه) * اذا منعنا
 البيع في صورة المثلين فالحيلة في صحة بيعيهما لثالث أن يبيع كل منهما نصيبه بكذا فيكون الثمن معلوما أو يبيع كل
 أحدهما الاخر في بيع نصيبه فيبيع الجميع بثمن فيقتسمانه أو يصطلحا في الخلط على شيء بأن يتراديا
 على ان يأخذ كل منهما منه شيئا ثم يبيعه لثالث فيصح البيع (فروع) لو لم يفي كونه المخلوط بحماه مملوكا
 لغيره أو مباحا فله التصرف فيه لأن الظاهر انه مباح ولو اختلط بحماه مملوك بحماه مباح غير محصور
 أو انصب ماءه لان في نه لم يحرم على أحد الاصطفا والاشتقاء من ذلك استحبابا لما كان وان لم يزل ملك المالك
 بذلك لان حكمه لا يتغير باختلاطه بما ينصرف أو بغيره كالأختلاط بحرمه بنسائه غير محصور وان
 يحوز له التزويج ممن ولو كان المباح محصورا حرم ذلك كما يحرم التزويج في نظيره وقد مر الكلام على المحصور
 وغيره في باب ما يحرم من النكاح ولو اختلطت دراهم أردهن حرام بدراهم أو دهنه أو نحو ذلك ولم يميز
 فيقدر الحرام تصرفه الى ما يجب صرفه فيه وتصرف في الباقي بما أراد جاز لا ضرورة كتمامه لغيره
 اختلطت بحماه فله يأكله بالاجتهاد فيه الا واحدة كالأختلاط بتمرة غيره بتمرة ولا يخفى الورع وقد قال
 بعضهم ينبغي للمتيقن أن يجتنب طير البر ورج و بناءه ثم شرع في بيان حكم الاردماء بالجرح على الصيد بقوله
 (ولو جرح الصيدان) وللحكم المذكور أربعة أحوال الحال الاول ان يقع الجرحان (متعاقبان) فان
 ذفف) أي قتل (الثاني) منهما الصيد (أو أوزن) بان أزال امتناعه (دون الاول) منهما بان لم يوجده
 بذئف ولا ارمان (فهو لثاني) لان جرحه هو المؤثر في امتناعه ولا شيء له على الاول بجرحه لانه كان
 مباحا حينئذ (وان ذفف الاول فله) الصيد لما سرقه على الثاني أرض ما نقص من لحمه وجلده ان كان لانه

حتى على ما لا يغير (وان اُزمن) الاول (وله) الصيد لازمانه اياه (ثم) ينظر (ان ذئف الثاني يقطع
 - انوم وسمى فهو - لال) اكله لحصول الموت بفعل ذابح (وعليه الاول) اوش وهو (مانس
 بالذبح) وهو ما بين قيمته و زمانه مذبوحا كما وذبح شاة غيره بغير اذنه (وان ذئف) الثاني (لا يقطعها)
 اى الحاقوم والمرى (اولم يذئف) أصلا (ومات بالجرحين غرام) أما الاول فلان المقدور عليه لا يعمل
 الا بذبحة، وأما الثاني فلا اجتماع المبيع والحرم كما واشترك في الذبح مسلم ويجوز (ويضمنه الثاني الاول)
 لانه أو - سد - لكه * (تنبيه) * ظاهر كلامه أنه يضمن جميع قيمته و زمانه وهو كذلك اذا كان حرمه
 مذبوحا فان جرح بالانذيق ومات بالجرحين فكذلك ان لم يذبحه. لكن الاول من ذبحه كما اقتضاء كلامهم لكن
 استدرك صاحب التقریب وقال ان كانت قيمته سلبا عشرة و زمانه عشرة ومذبوحا غنابة فله غنابة
 و نصف لحصول الزهوق بقوله ما يوزع الدرهم الفاتين اعلم ما فهم در نصفه ويلزمه نصفه و نصفه
 الشيعان وان تمكن الاول من ذبحه وذبحه بعد جرح الثاني لزم الثاني الارش ان حصل بجرحه نقص وان
 لم يذبحه بل تركه حتى مات فالأصح ان الثاني يضمن زيادة على الارش لان غنابته أن الاول امتنع من تذرك
 ما تعرض للفساد بجنابه الجاني مع امكان التذرك وهو لا يضمنه الضمان وعلى هذا لا يضمن جميع قيمته
 من زمان لان تغريم الاول صير فماله اسدا والى ذلوله يوجد الجرح الثاني وترك الذبح كان الصيد يضمنه
 وحيث نقول مثاقبة الصيد عشرة فتنقص بالجرح الاول واحد وبالثاني واحد ثم مات بالجرحين
 فجميع قيمته قبل الجرح الاول و قيمته قبل الجرح الثاني فيصير المجموع تسعة عشر فيقسم عليه ما قواه
 وهو عشرة فخصه الاول لو كان ضامنا عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة ويلزم الثاني تسعة أجزاء
 من تسعة عشر جزءا من عشرة ثم شرع في الحال الثاني بقوله (وان جرحا معا وذئفا) يجرحهما (أو أو زمانا)
 به (فلهما) الصيد لا شتر كما في سبب المالك يجرحهما سواء تفاوت الجرحان صغرا وكبرا ثم لا كان
 في المذبح أم لا ثم شرع في الحال الثالث بقوله (وان) جرحا معا (وذئف) في ذبح أو غيره (أحدهما
 أو اُزمن دون الآخر) أى المذئف أو المزمن الصيد لانفراد بسبب المالك ولا ضمان على الآخر
 لتوقع جراحته حين كان مباحا * (تنبيه) * لو جهل كون الذئف أو الازمان منهما أو من أحدهما
 كانا - ما العدم الترتيب و يس أن يستعمل كل منهما من صاحبه تورعان من فلفة الشبهة فلو علم تأثير
 أحدهما وشك في تأثير الآخر وقف المصنف بينهما فان تبين الحال أو اصاب على شيء فواضح والاقسم
 بينهما منصفين وسلم المصنف الآخر أن جرحه فيخص له ثلاثة أرباع الصيد ولا يخرج ربعه كما قلناه في أصل
 الروضة عن الامام واقتضى كلامه الفزالي ترجيحه و جرى عليه ابن القري في خلافه في أصل الروضة عن
 الفقهاء من أنه لا وقف ثم شرع في الحال الرابع بقوله (وان ذئف واحد) في غير مذبوح (واُزمن آخر)
 مرتبا (وجعل السابق) منهما (حرم) الصيد (على المذهب) لاجتماع الخطر والاباحة مانه يحصل سبق
 الذئف فيحصل أو تأخره ولا يعمل بعده الا بمعا الحاقوم والمرى وفي قول من طريق ثان لا يحرم لاحتمال
 تأخر الازمان أما لو ذئف أحدهما في المذبح فله يحل قطعا ويكون بينهما كما استظهره في المطلب لان كلام
 الجرحين - لثلاثا - لو انفرد فاذا جهل السابق لم يكن أحدهما أول به من الآخر فان ادعى كل منهما أنه المزمين
 له أو لا لكل تخاف صاحبه فان حاقا اقتسماه ولا شيء لأحدهما على الآخر أو حاق أحدهما اقتطعا وله
 وله على البا كل أرض مانتص بالذبح * (تنبيه) * الاعتبار في الترتيب والمعية بالاصابة لا بالبداية الرى
 كما أن الاعتبار في كونه مقدورا عليه أو غير مقدور عليه بحالة الاصابة فلو رى غير مقدور عليه فاصابه
 وهو مقدور عليه لم يحل الا باصابتة في المذبح وان رما وهو مقدور عليه وأصابه وهو غير مقدور عليه حل
 معا (خاتمة) لو أرسل كلبا وسهما فآزمه الكلب ثم ذبحه السهم حل وان آزمه السهم ثم قتله الكلب
 حرم ولو أشترى فأسق أو كسب أن ذبح هذه الشاة مثلا حل أكله لانه من أهل الذبح فان كان في البلاد

مجنوس ومساون وجهل ذابح الشاة هل هو مسلم أو مجنوس لم يحل أكله للشك في الذبح المبيع والاصل
عدمه نعم ان كان المسلمون أغلب في بلاد الاسلام فينبغي كما قال شيخنا ان يحل كمنظيره فيما سار في باب
الاستهاد عن الشيخ أبي حامد وغيره فيما لو وجدوا قتلوا مسلما أما اذا لم يكن فيه مجنوس فحل وفي معنى
المجنوس كل من لا يحل ذبحته * (كتاب الاضحية) *

مستثناة من الضحوة وسببت بول زمان فعلها وهو الضحى وفيها لغات ضم همزها وكسره وتشديد يائها
وتخفيفها وجهها أضاح ويقال ضحية يفتح ضاها وكسره وجهها ضحيا ويقال أيضا ضحاة بكسر
همزها وضها وجهها أضحى بالتثنية كارتاة وأرطانهذه ثمان لغات فيها وهي ما يذبح من النعم تقربا
الى الله تعالى من يوم العيد الى آخر أيام التشريق والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى والبدن
بعانناها لكم من شعائر الله الاية فهي من اعلام دين الله وقوله تعالى فصل لربك وانحر على أشهر
الاقوال ان المراد بالصلاة صلاة العيسدو بالنحر الضحايا وخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين
أملحين أقرنين ذبحهما - ما يسهل وسعى وكبر ووضع رجلاه على صفاحيهما والاملح قبل الابيض الخالص
وقبل الذي يباضة أكثر من سواده وقيل الذي تغلوه حبرة وقيل غير ذلك وخبر الترمذي والحاكم عن
عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب الى الله تعالى
من اراقته الدم انما التأتى يوم اقيامته بقرنها وأطرافها وان الدم ليقع من الله بمكان قبل ان يقع
من الارض فطيبوا بها نفسا وذكر الرافعي وابن الرفعة حديث عطاء وضحيا كم فأنه اعلى الصراط
مطايا كم لكن قال ابن الصلاح انه غير ثابت (هي) أي التضحية كأي الروضة والمحرر وغيرهما
لا الاضحية كما لوهمه كلامه لان الاضحية اسم لما يضحي به (سنة) مؤدرة في حقا أمافي حقه صلى الله عليه
وسلم فواجبة لحديث أمرت بالنحر وهو سنة لكم رواه الترمذي وفي رواية الدارقطني كتب على النحر
وليس بواجب عليكم قال في العدة وهي سنة على الكفاية ان تعدد أهل البيت فاذا فعلها واحد من أهل البيت
كفى عن الجميع والاشقة عين ولا تجب باصل الشرع لما روى البيهقي وغيره باسناد حسن ان أبا
بكر وعمر كانا لضحيان مخافة أن ترى الناس ذلك واجبا ولان الاصل عدم الوجوب والمخاطب بهم المسلم
الحرة البالغ العاقل المستطيع وكذا المبعوض اذا ملك مالا ببعضه الحر قاله في الكفاية قال الزركشي
ولا بد أن تكون فاضلة عن حاجته وحاجة من يمونه على ما سبق في صدقة التطوع لانها نوع صدقة اه
وظاهر هذا أنه يكفي ان تكون فاضلة عما يحتاجه في يومه ولياته وكسوة فصله كما مر في صدقة التطوع
وينبغي أن تكون فاضلة عن يوم العيد وأيام التشريق فنه وقتها كما أن يوم العيد وليلة العيد وقت
زكاة الفطر واشترطوا فيها أن تكون فاضلة عن ذلك وأما المكاتب فهي منه تبرع فيجزي فيها ما يجزي
في سائر تبرعاته قال الامام ولا يضحي بمافي البطن قال الباقين وفي يظهر من ذلك أن سنتها تتعلق بمن
ولد عند دخول وقت الاضحية فمن كان حلالا ذلك الوقت ثم انفصل بعد يوم النحر أو ما بعده لم يتعلق به سنة
الاضحية قال ولم أر من تعرض لذلك وخرجه من زكاة الفطر * (تنبيه) * تشمل كلام المصنف أهل
البرادى والحضر والسفر والحاج وغيره لانه صلى الله عليه وسلم ضحى في منى عن نسائه بالقرن رواه الشيخان
وهذا رد على الجدي قوله انها لاتسن للحاج بمعنى وان الذي يخرجهما هدى لا أضحية فيكره للقادر
تركها و (لا تجب) لما سار (الا بالترام) كسائر القرب فان قيل ما فائدة ذكر هذا بعد قوله هي سنة
أجيب بأنه ذكره لدفع توهم ان يراد بالسنة العارفة التي هي أعم من الواجب والمندوب وللتلويح
بمخالفة أبي حنيفة حيث أوجبها على مقيم بالبلاد مالكا لصابز كوى وللتنبية على ان نية الشراء للاضحية
لا يصير به أضحية لان إزالة الملك على سبيل القرية لا تحصل بذلك ككلوا اشتري عبدا بنية العتق أو
الوقف * (تنبيه) * قوله التزام اعترض عليه بأنه ان أراد به مطابق الالتزام ورد عليه ما لو التزم

الأضحية ولا تجب ولو قال إن اشترت هذه الشاة فله على أن أبعدها أضحية كما هو أقبح الوجهين في
المجموع تعليلاً لحكم التيسير وقد أوجبها قبل الملك فاعلموا كلوا على به طلاقاً واعتقاً بخلاف ما لو قال
إن اشترت شاة فله على أن أبعدها أضحية ثم اشترى شاة فله أن يبعدها أضحية وقام بها التزيم
في ذمته هذا إن قصد التكرار على حصول الملك فالقصد الاستماع فنذر الجاج وسبأني وإن أراد خصوص
الالتزام بالنذر كما هو ظاهر عبارة الروضة ورد عليه ما لو قال جعلت هذه الشاة أضحية أو هذه أضحية
فإنه يجب أن عاقب بشيء مريض قطعاً وكذا إن أطلق في الأصح مع أنه ليس بتدبر بل ألمته الأصحاب
بالقرير والوقف (وبن لمريدها) إن لم يكن محرماً (أن لا يربل شعره ولا طفره في عشر ذي الحجة
حتى يضحي) بل بكرهه ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن
يضحي فليحسب عن شعره وطاقفه ورواه مسلم عن أم سلمة وسواء في ذلك شعر الرأس والحية والشارب
والأبواب والمائة وغيرها بل سائر أجزاء البدن كما يشعر كما حكاه في زيادة الروضة عن إبراهيم المروزي
واستثنى من ذلك ما كانت أزالته واجبة كتمتات الباغ وقطع يد السارق والجاني بعد العتاب وما كانت
أزالته مستحبة كتمتات الصبي فإن قيل النضحية من مال الصبي متمعة إذ لا يجوز لولي المجهور أن يضحي
عنه من ماله لأنه مأور بالاحتياط ماله ممنوع من التسريع به والأضحية تبرع فكيف يصح الاستثناء
أجيب بأن النضحية سنة كفاية في حق أهل البيت فإنه لو ضحي شخص وأشرك غيره في الثواب جاز
قال الأسنوي وأما أن ينعى وهو الواجب ويقول الأحاديث الواردة بالأمر وصبارات الأئمة إنما
دلت عليه في حق من أراد النضحية وهذا لمريدها * (تنبيه) * قول الزركشي لو أراد الاحرام في عشر
ذي الحجة لم تكره له الإزالة قياساً على ما لو دخل يوم الجمعة فإنه يستحب له أخذ شعره وطاقفه ممنوع
في المقيس والمقيس عليه ألا يتخلو الشهر من يوم جمعة أما الحرم فيحرم عليه إزالة الشعر والطاقف وقول
المصنف في عشر ذي الحجة يفهم أنه لو لم يصح يوم النحر لأبى بالخلق في أيام التشريق وإن كان على
عزم النضحية في بقيتها وأبى مراداً ولهذا لم يقيد في الروضة وأما ما به شر ذي الحجة قال الزركشي
وفي معنى مريد الأضحية من أراد أن يهدي شيئاً من النعم إلى البيت ليأوى وبه صرح ابن سراقه
قال وقضية قواهم حتى يضحي أنه لو أراد النضحية بأعداد زالت الكراهية بذبح الأول ويحتمل بقاء
النهي إلى آخرها اهـ والواجب هو إليها بالاول والاضل أن لا يفعل شيئاً من ذلك إلى آخرها ولو أحر
النذور النضحية بمن إلى انقضاء أيام التشريق قال الملقني فالأصح بقاء الكراهية لأن عليه أن
يذبحها قضاء (و) يسكن (أن يذبحها) أي الأضحية الرجل (بنفسه) إن أحسن الذبح لا اتباع
رواه الشيخان وأن يكون ذلك في بيته بمشهد من أهله ليفرحوا بالذبح ويمتنعوا بالعمل وفي يوم النحر
وإن تعددت الأضحية مساعة للغيرت أما المرأة فالسنة لها أن توكل كما في المجموع والخطي مثلاً
قال الأذري والظاهر استحباب التوكيل لكل من ضعف عن الذبح من الرجال لمرض أو غيره وإن
أمكنه الاتيان ويتأكد استحبابه للأعي وكل من تكرر ذكاته (والا) أي وإن لم يذبح الأضحية
بنفسه أعذر أو غيره (فليشهدها) لما روى الحاكم وقال صحيح الإسناد أنه صلى الله عليه وسلم قال
لعاطمة رضي الله تعالى عنها اقومي إلى أضحيةك فشهد بها فنه بول قماره من دمه ما يغفر لك ما سأل
من ذنوبك قال عمران بن حصين هذا ما لاهل بيتك فاهل ذلك أنتم أم للمسلمين عامة قال بل للمسلمين
عامة * (تنبيه) * أنهم كلامه جواز الاستئابة وبه صرح غيره لأن النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة
بدنة فحرمها بيده ثلاثاً وستين ثم أعطى علياً رضي الله عنه المدينة فحرم ما عداه يرى والافضل أن
يستنبط مما فقه آيات الأضحية ويكره استئابة كتابي ومسيحي وأفعى قال الروياني واستئابة الحائض
خلاف الأولى ومثلها النساء ويسن للامام أن يضحي من بيت المال عن المسلمين بدنة في المصلى

وأن يفرها بنفسه رواء البخاري وإن لم يتسري دنة فشا لا يتباع رواء الماوردي وغيره وإن ضحى عنهم
 من ماله ضحى حيث شاء (ولا تصح) أي الاضحية قال الشارح من حيث التضحية أي لا من حيث حل
 ذبحها وأكل لحما ونحو ذلك (الامن) نعم (ابل وبقر وغنم) بسائر أنواعها بالاجماع وقال تعالى
 لكل أمة جعلنا منسكاً لذكر الله على ما أرزقهم من بهيمة الانعام ولم ينقل عنه صلى الله عليه
 وسلم ولا عن أصحابه التضحية بغيرها ولأن التضحية عبادة تتعاق بالحيون فتخصص بالنعم كالزكاة فلا
 يجوز في غير النعم من بقر الوحش وغيره والظباء وغيرها * (تنبيه) المتولد بين جنسين من النعم يجوز هنا
 وفي العقيدة والهدى وحزاء الصبي لانه ينبغي اعتبار أعلى الابوين سناً في الاضحية ونحوها حتى
 يمتد بر في المتولد بين الضأن والمز بالوغه سنتين ويطعن في الثالثة وهو مراد شيخنا في شرح الروض
 بقوله بالوغه ثلاث سنين لما قاله بالعلى السنتين به ثم شرع في قدر سن ذلك فقال (وشرط ابل أن
 يطعن في السنة السادسة بقر ومعر في السنة (الثالثة وضأن في) السنة (الثانية) بالاجماع كما
 نقله في المجموع * (تنبيه) ما ذكر في الضأن يفهم أنه لو أذبح قبل تمام السنة أي سقطت أسنانه
 لا يجوز وليس مراداً والمنقول في الرافعي عن العبادي والبعري الاجزاء ولعموم خبر أحمد وغيره
 ضحوا بالجرع من الضأن فانه جائز أي ويكون ذلك كالبلوغ بالنسب أو الاحتلام فانه يكفي أسبقهما كما صرح
 به في أصل الروضة (ويجوز ذكر أو أنثى) أي التضحية بكل منهما بالاجماع وإن كثرت زوان الذي ذكر
 وولادة الانثى نعم التضحية بالذكر أفضل على الأصح المنصوص لأن له أطيب كذا قاله الرافعي ونقل في
 المجموع في باب الهدى عن الشافعي أن الانثى أحسن من الذكر لأنها أرطب لحماً ولم يحك غيره ويمكن حل
 الاول على ما إذا لم يكثر زوانه والثاني على ما إذا كثر * (تنبيه) لم يتعرض كثير من الفقهاء لاجزاء الخنثى
 في الاضحية وقال المصنف انه يجوز لأنه ذكر أو أنثى وكلاهما يجوز ولينس فيه ما ينقص اللحم والقياس
 على ما قاله الرافعي تفضل الذكر عليه لاحتسالم الانوثة وتفضيله على الانثى لاحتمال الذكورة (و) يجوز
 (خصي) لانه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين مأجورين أي خصبين رواء الامام أحمد وأبو داود وغيرهما
 وانضوى ما قطع خصيته أي جلدنا البيضين مثنى خصية وهومن النوادر والخصيتان البيضتان وجبر ما قطع
 منه زيادة لحماً طيباً وكثرة نعم الفحل أفضل منه ان لم يحصل منه ضرب (والبعير والبقرة) يجوز كل منهما
 (عن سبعة) لما رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاجرين
 بالحج فامرنا أن نشتري في الابل والبقر كل سبعة منافي بدنة وفي رواية له نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالحديبة المدينة عن سبعة والبقرة عن سبعة وظاهره أنهم لم يكونوا من أهل بيت واحد وسواء ذكراً أو أنثى نوع
 القربة أم اختلفوا كما إذا قصد بعضهم التضحية وبعضهم الهدى وكذا لو أراد بعضهم اللحم وبعضهم الاضحية
 ولهم قسمة اللحم لأن قسمة قسمة افراز على الأصح كما في المجموع * (تنبيه) لا يختص أجزاء البعير
 والبقرة عن سبعة بالتضحية بل لولزم شخصاً سبع شياه بأسباب مختلفة كالتمنع والقران والقوات
 ومباشرة فحواش الاحرم جاز عن ذلك بعير أو بقرة وانما استثنوا من ذلك جزاء الصيد فلا تجزى البقرة
 أو البعير عن سبعة طبعاً لانه اختلف فروغ في الصورة (والشاة) المعينة تجزى (عن واحد) فان ذبحها
 عنه وعن أهله أو عنه وأشركت غيره في ثوابها جاز وعلمها محل خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين
 وقال اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد وهي في الاولى سنة كفاية كما سرت الإشارة اليه تتأني
 الواحد من أهل البيت كالأبداء بالسلام وتشهيت العاطس قال في المجموع ومما يستدل به لذلك الخبر
 الصحيح في الموطأ أن أبواب الانصارى قال كنا نفصلي بأشاة الواحدة ينضحها الرجل عنه وعن أهل بيته
 ثم تباهي الناس بعد فصارت عبادة ولكن الثواب فيما ذكره للمضحي خاصة لانه الفاعل كما في القائم
 بفرض الكفاية * (تنبيه) قد لوهم كلام المصنف لولا ما قدرته الاشتراك في شاتين مشاعتين بينهما
 والأصح المنع ولذا يقال لو اشترك أكثر من سبعة في بقرتين مشاعتين أو بعيرين كذلك لم يجز عنهم ذلك لأن

كل واحد لم يخصه سبع بقرة أو بعير من كل واحد من ذلك والتولدين ابل وغنم أو بقرة وغنم يحزى عن
واحد ونعما كما هو ظاهر وان لم أر من ذكره (وأفضاها) أى أنواع الاضحية بالنظر لافاضتها
(بعير) أى بدنة لانه أكثر لحما والقصد التوسعة على الفقراء (بقرة) لان لحم البدنة أكثر من لحم
البقرة غالبا وفى الظاهر من اغتسل يوم الجمعة ثم راح فى الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة ومن راح فى الساعة
الثانية فكأنما قرب بقرة قال فى الدقائق وهذه مزية على الحرر قال ابي النقيب وقد رأيت فى الحرر
مما لى نسخة مخافة (ثم ضأن ثم عز) اعيايب الضأن على المعز وبه الميز المشاركة ككسائى فى الاعتراض
بانه لا شئ بعد المعز ساقما أما بالنظر للحم فلم الضأن خيرها (وسبع شياه) من ضأن أو معز (أفضل من
بعير) أو بقرة لان لحم الغنم أطيب ولكثره الدم المراق وتيسل البدنة أو البقرة أفضل منهما لكثرة اللحم
قال الراعى وقد روى التعارض فى مثل هذا الى النساوى ولم يذكره (وشاة أفضل من مشاركة فى بعير)
لأنفراد براءة الدم وطيب اللحم * (تنبيه) قضية اطلاقه ان الشاة أفضل من المشاركة فى بعير وان
كانت أكثر من سبع كما لو شارك واحد خمسة فى بعير وبه صرح صاحب الوافى تفهها لكن الشارح قد ذكّر
بقوله بقره فانهم انه اذا زاد على قدرها يكون أفضل وهو الظاهر ولو ضحى بدنة أو بقرة بدل شاة
واجبة فالزائد على السبع تقاوع فله صرفه مصرف أضحية التلوع من اهداء وتصدق * (تنبيه)
استكثر القيمة فى الاضحية بنوع أفضل من استكثر العدد منه بخلاف العتق فلو كان معه دينار ووجد
به شاة مميّنة وشاتين دونها فالشاة أفضل ولو كان معه مائة دينار وأراد عتق ما يشتري بها فعتقان حسبان
أفضل من عتق نفيس لان المقصود هنا اللحم ولحم السمين أكثر وأطيب والمقصود فى العتق التخلص من الرق
وتخلص عدد أولى من تخلص واحد وكثرة اللحم خير من كثرة الشحم الا أن يكون الحارديناء واجعا على
استحباب السمين فى الاضحية واستحبوا التميّنة فالسمينة أفضل من غيرها ثم ما تقدم من الافضلية فى النوات
وأما فى الألوان فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم العفراء وهى التى لا يصفو بياضها ثم الجراء ثم البلاء ثم
السوداء قيل لا تعبد وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم وروى أحمد والحاكم خبر لم يسمعوا أحب
الى الله من دم سوداوين (وشرطها) أى الاضحية المجزئة (سلامة من) كل (عيب) بها (نقص) بفتح
أوله وضمن فائه بخلافه (الحا) أو غيره مما يؤكل فان مقادير الاذن أو الالبسة لا تجزى ككسائى مع ان
ذلك ليس بلحم فلو قال ما ينقص ما كولا لكان أولى ولا فرق فى النقص بين أن يكون فى الحال كقطع بعض
اذن أو فى الماك كدراج بين كسائى لان المقصود من الاضحية اللحم أو نحوها فاعتبر بربانيتها كما اعتبر فى عيب
المبيع ما ينقص المالبية لانه المقصود فيه وهذا الشرط معتبر فى وقوعها على وجه الاضحية المنسوعة ولو نذر
التضحية بعمية أو صغيرة أو قال جعلتها أضحية وجب ذبحها فدية ويفرق لها صدقة ولا تجزى عن الاضحية
وتختص بوقت النحر وتجزى بحزى الاضحية فى الصرف * (تنبيه) أنهم كلامه عدم اجزاء التضحية
بالحاصل لان الجمل يهرزها وهو الاصح كما نقله الخلف فى مجموعهم عن الاحباب قال الاذرى وبه جزم
الشيخ أبو حامد وأتباعه وغيرهم وفى بيع الرضعة ومسداتها ما يرافقه وقول ابن الرقعة المشهور وانها
تجزى لان ما حصل به من نقص اللحم نجبر بالجنس فهو كالخصى مردود بان الجنسين قد لا يبلغ
حد الاكل كالمضغة ولان زيادة اللحم لا تجبر عينا بدليل العرجاء السمينة ويطبق فى اقرية العاهد
بالولادة لنقص لحمها والمرضع نبيه عليه الركنى ثم قرع على شرط سلامتها من العيب قوله (فلا تجزى
بحفاء) أى ذاهبة المني من شدته هزالها والمخ دهن العظام لما روى السرمذى وصححه أربع لا تجزى فى
الاضاحى العوراء البين عورها والمرضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والبهاء التى لا تنقى ماخوذة
من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو المخ أى لاخها (د) لا (بجنونة) وهى التى تدور فى المرعى
ولا ترمى الا بلبل فتزل وتسمى أيضا التولاء بل هو أولها (د) لا (مقلوبة) بعض اذن وان كان

يسير الذهب جزءاً كقول وقال أبو حنيفة أن كان المقطر ع دون الثالث أجزاً وأقوهم كلام المصنف منع كل الاذن بطريق الاولى ومنع الخلق بلاذن وهو ما اقتصر عليه الراعي بخلاف فائدة الضرع أو الالة أو الذنب خلقة فانه لا يضر والفرق أن الاذن عضو لازم غالباً بخلاف ما ذكر أمافي الاولين فكما يجوز في ذكر المعز وأما في الثالث فقياساً على ذلك وإن قيل هي أولى بعدم الأجزاء من الخلق بلاذن أمّا إذا قلنا ذلك بقطع ولو لبعض منه أو بقطع بعض لسان فانه يضر لحدوث ما يؤثر في نقص اللحم ويبحث بعض المتأخرين أن سأل الاذن كلفه ما هو ظاهر أن خرج عن كونه مأكولاً ولا يضر قطع فلقه بغيره من عضو كبير كلفه لأن ذلك لا يظلم بخلاف الكبيرة بالإضافة إلى العضو فلا تجزئ لفصان اللحم (و) لا (ذات عرج) بين ولو حدث تحت السكين (و) لا ذات (عور) بين وإن بقيت الحدة (و) لا ذات (مرض) بين (و) لا ذات (جرب) وقوله بين واجع للأربع كما تقرر للعديد المار فإن قيل لا حاجة لتقييد العور بالبين لأن المدار في عدم أجزاء العوراء على فائدة البصر من إحدى العينين أوجب بأن اشافني قال أصل العور بياض يغلب الناظر وإذا كان كذلك فتارة يكون يسيراً فلا يضر فلا بد من تقييده بالبين كما في الحديث ولذا قال المصنف (ولا يضر يسيراً) أي يسير الأربع لعدم تأثيره في اللحم * (تنبيه) * قد علم من كلامه عدم أجزاء العمياء بطريق الاولى وتجزئ العمماء وهي ضعيفة البصر مع سبيلان الدمع غالباً والمكوبة لأن ذلك لا يؤثر في اللحم والعشاء وهي التي لا تبصر لئلا لانها تبصر وقت الرعي غالباً (ولا) يضر (فقد قرن) خاتمة وتسمى الجملاء ولا كسره ما لم يعب اللحم وإن دعي بالكسر لأن القرن لا يتعلق به كبير غرض فإن عيب اللحم ضرر كالجرب وغيره وذات القرن أولى لخبر خبر الضحية السكبش الاقرن رواه الحاكم وصححه إسناده ولانهم أحسن منظار بل يكره غيرها كما نقله في المجموع عن الأصحاب ولا يضر ذهاب بعض الاسنان لأنه لا يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم فلو ذهب الكل ضرر لأنه يؤثر في ذلك وفضية هذا التعليل أن ذهاب البعض إذا أثر يكون كذلك وهذا هو الظاهر وبذلك قول البغوي ويجزئ مكسور سن أو سنين ذكره الاذري ومقوبه الزركشي (وكذا) لا يضر (شق أذن) (لا خرقتها) (لا) (نقهم في الأصح) بشرط أن لا يقطع من الاذن شيء بذلك كما علم مما سار لأنه لا ينقص بذلك من اللحم شيء والنهي الوارد عن التضحية بالشرقا وهي مشقوقة الاذن محمول على كراهة التنزيه أو على ما بين منه شيء بالشرق والثاني يضر إذا أضر الله الذي المذكور * (تنبيه) * الجمع بين الحرق والنقب تبع فيه المحرر قال ابن شهاب ولا وجه له قال الراعي فسر الحرق بالنقب (قلت الأصح المنصوص) وقال الراعي أنه قضية مأورده المعلن صريحاً ودلالة ونقلوه عن نصه في الجديد (يضر يسير الجرب والله أعلم) لأنه يفسد اللحم والودك والثاني لا يضر كالمرض وفي معنى الجرب البثور والقروح (ويدخل وقتها) أي التضحية (إذا ارتفعت الشمس كرمح يوم النحر) وهو العاشر من ذي الحجة (ثم مضى قدر ركعتين) خفيقتين (وسلطتين خفيقتين) فإن ذبح قبل ذلك لم تقع أضحية لطير الصيادين أول ما تبدأ به في يومنا هذا أصلي ثم فرج فتنحرفن قبل ذلك فقد أصاب سننا ومن ذبح قبل ذلك فإلما هو لحظ قدمه لعله ليس من النسل في شيء ويستثنى من ذلك ما لو وقفوا بعرفة في الثامن غلطاً وذبحوا في التاسع ثم بان ذلك أجزأهم تبعاً للحج ذكره في المجموع عن الدارمي وهذا النمائي على رأي مرجوح وهو أن الحج يجزئ والأصح أنه لا يجزئ فكذا الأضحية * (تنبيه) * قوله خفيقتين يقتضي اعتبار الخفة في الخطبتين خاصة وهو وجه ضعيف والأصح اعتبارها في الركعتين أيضاً كما ذكرته في كلامه فلو قال خفيقتان لمسلم من هذا وفيه مناسك المصنف معتدلتين بدل خفيقتين وأسمه غريب (ويبقى) وقت التضحية (حتى تغرب) الشمس (آخر) أيام (التشريق) وهي ثلاثة عند الشافعي رحمه الله بعد العاشر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم عرفة كلها موقف وأيام التشريق كلها منحر رواه البيهقي وصححه ابن حبان وفي رواية لابن حبان

في كل أيام التشرين ذيق وقال الاغا الثلاثة بومان بعده * (تنبية) * لوقوفوا العاشر غلما حسب أيام
التشريق على الحقيقة لا على حساب وقوفهم ويكره الذبح والنضحية لئلا ينسى عنه قبل المعنى فيه خوف
الخطأ في الذبح وقيل ان الفقهاء لا يحضرون للاضحية بالليل حضورهم بالنهار (قلت ارتفاع الشمس
فضيلة) في وقت النضحية (والشرط اوسعها ثم مضى قدر الركعتين وانطابتين والله أعلم) هذا مبني
على صلاة العيد كما قاله الرافعي لمن قال يذبح بالملوح قال هذا يعتبر قدر الركعتين وانطابتين عقبه
ومن قال بالارتفاع يعتبرهما بعد ذلك والمحر وجزم ذلك بالملوح وهذا بالارتفاع فلا هذا استدرك
المصنف عليه ونازع البلعيني في قول المصنف ان ارتفاع الشمس فضيلة وقال تهليل النحر مطلوب
ولا يؤخر (ومن نذر) أضحية (معينة فقال الله على ان أضحي بهذه) البقرة مثلاً أو جعلتها أضحية
أرهد هذه أضحية أو على أن أضحي بها ولولم يقبل الله تعالى زال ملكه عنها و (لزم ذبحها في هذا الوقت)
السابق بيانه وهو أول وقت يلقاه بعد النذر لانه جعلها لهم بالالاغا أضحية فتعين ذبحها وقت الاضحية
ولا يجوز تأخيرها للامام القابل كما هو مقتضى كلامهم وان قيل قد قالوا لو قال الله على ان أعطي هذا العبد
لم يزل الملك عنه فهذا كان حذاً كذلك أجيب بان الملك فيه لا ينتقل بل ينفك عن الملك بالكتابة بخلافها
فان الملك ينتقل فيها الى المالكين ولهذا لو ألتفتا ضمنها كالمسياني ولو ألتفت العبد لم يضمنه وان كان
لا يجوز بيعه لان العبد هو المستحق لذلك فلا يضمن لغيره بخلاف الاضحية فان مستحقها باقون * (تنبية) *
أشار بقوله فقال الى انه لو نوى جعل هذه الشاة أو البقرة أضحية ولم يذبحها بذلك لم تصر أضحية وهو
الصحيح وعلوم ان اشارة الاخرس المنهزمة كمنطق الناطق كما قاله الاذري وغيره وقضية العتق بدلالة المعينة
انه لو قال الله على أن أضحي بشاة يكون بخلافه لكن الاصح التأنيب أيضاً فيلزمه ذبحها في الوقت
الذي ذكره كالمسياني وقوله في هذا الوقت أي لتعبد أداء والا فلو أخرها عن هذا الوقت لزمه ذبحها بعده
ويكون قضاء كالحاكم الروباني عن الاصحاب ثم شرع في بعض أحكام الاضحية وأحكامها خمسة أنواع
الاول حكم التالف والاتلاف وقد شرع في القسم الاول منها بقوله (فان تالت) أي الاضحية المذكورة
المعينة (قبله) أي الوقت أو فيه قبل التمكن من ذبحها ولم يقصر (فلا شيء عليه) لعدم تقصيره وهي
في يده أمانة فلا يجوز له بيعها فان تهدي وبيعها استردها ان كانت باقية وردتها وان تلفت في يد المشتري
استرد أكثر قيمتها من وقت القبض الى وقت التالف كما غاصب والبائع طريق في الضمان والقرار على
المشتري وبشترى البائع بذلك القيمة مثل التالفة جنساً ونوعاً وسامان نقصت القيمة عن تحصيل مثلها
وفي القيمة من ماله فان اشترى المثل بالقيمة أو في ذمته مع نيته عند الشراء انه أضحية صار المثل أضحية
بنفس الشراء وان اشترى في الذمسة ولم ينو انه أضحية فيجعله أضحية ولا يجوز اجارتها أيضاً لان ابيع
لله منافع فان أجراها وسلمها للمستهاجر وتلفت عنده بركوب أو غيره ضمنها المؤجر بقيتها وعلى المستاجر
أجرة المثل نعم ان علم الحال فالقياس أن يضمن كل منهما ما لا جرة والقيمة والقرار على المستاجر ذكره
الاسنوي وتصرف الابرة مصرف الاضحية كالقيمة فيفعل بها ما يفعل به او تقدم بيانه وأما عاثرها بخافرة
لانها ارتفاق كلي يجوز له الارتفاق به المجاهرة بوق فان تالت في يد المستعير لم يضمن ولو قيمت تلف بغير
الاستعمال لان يده يده يد أمانة فكذا وكذا ذكره الرافعي وغيره في المستعير من المستاجر ومن الموصى
له بالمسعة قال ابن العماد ومروعة المسئلة ان تناف قبل وقت الذبح فان دخل وقته وتمكن من ذبحها
وتلفت ضمن لنفسه يده أي كايضمن مع يده لذلك ثم شرع في القسم الثاني بقوله (وان ألتفتها) أجنبي
ضمنها بالقيمة كسائر المتقومات فيأخذها منه الناذر وبشترى بها مثلها فان لم يجد بها مثلها اشترى
دونها بخلاف العبد المنذور عنه اذا ألتفغ أجنبي فان الناذر يأخذ قيمته لنفسه ولا يلزمه ان
يشترى بها عبداً بعتقه لما أمر أن ملكه لم يزل عنه ومستحق العتق هو العبد وقد هلك ومستحق

الاضحية باقون فاذا كانت المتلفة فبعض من الضأن متلاففت القيمة من ثمنها أخذ عنها جذعة من
الضأن ثم تبيعه عز ثم دون من الاضحية ثم سهم من الاضحية ثم لحم فظاهر كلامهم أنه لا يتعين طم
جنس المذكورة ثم تصدق بلدراهم للضرر دون أن تألفها الناذر أو قصر (لزمه أن يشتري بغيرها
مثلا) جنسا ونوعا وسنا (ويذهبوا فيه) أي وقت التضحية المذكور لتعديه * (تنبيه) * قضية
كلامه أنه يلزمه قيمتها فقط حتى أنه لو لم يجد مثله إلا بأكثر من قيمته لم يلزمه شراءه كالأجنبي وهو وجه
والاصح يلزمه إلا أكثر من قيمته يوم الاتلاف ومن قيمة مثله يوم النحر كالأولباعها وتلفت عند المشتري
ولأنه انترم الذبح وتفرقة اللحم وقد فرقهما وهذا فارق اتلاف الأجنبي فان زادت القيمة على غن مثل
المتلفة لخص حدث اشترى كريمة أو مثل المتلفة وأخذ بالزائد أخرى أن وفيها لو لم يوف بها ترتب
الحكم كما سبق فيه إذا تألفها الأجنبي ولم تف القيمة بما يصلح للاضحية واستحب الشافعي والاصحاب أن
يتصدق بالزائد الذي لا يفي بأخرى وان لا يشتري به شيأ أو يأكله وفي معناه بدل الزائد الذي يذبحه وانما لم
يجب التصديق بذلك كالأصل لأنه مع أنه ملكه قد أتى ببديل الواجب كاملا وان ذبحها الناذر قبل الوقت
لزمه التصديق بجميع اللحم ولزمه أيضا أن يذبح في وقتها مثله بدلا عنها وان باعها فذبحها المشتري قبل
الوقت أخذ البائع منه اللحم وتصدق به وأخذ منه الارش وضم اليه البائع ما يشتري به البديل ولو ذبحها
أجنبي قبل الوقت لزمه الارش وهل يعود اللحم ملكا أو يصرف مصارف الضحايا وجهان فان قلنا بالاول
اشترى الناذر به وبالارش الذي يعود ملكا أضحية وذبحها في الوقت وان قلنا بالثاني وهو كما قال شيخنا
الظاهر فرقه واشترى بالارش أضحية ان أمكن والا فملكها مرثم شرع فيها اذا كانت الاضحية المذكورة
في الذمة بقوله (وان نذر في ذمته) ما يضحى به كان قال الله على أضحية ثم عين المذكور كعين هذا
البعير لنذري (لزمه ذبحه) أي ما عينه (فيه) أي الوقت المذكور ولأنه انترم أضحية في الذمة وهي موقنة
وقيل لا تنافى لثبوتها في الذمة كدم الجبرانات (فان تلفت) أي المعينة عن النذر (قبله) أي الوقت
أوفيه (بقي الاصل عليه في الاصح) لان ما انترمه ثبت في الذمة والمعين وان زال ملكه عنه فهو مضمون
عليه والثاني لا يجب الابدال لانها تعينت بالتعيين النوع الثاني حكم التعيين فاذا حدث في المذكورة
المعينة ابتداء عيب يمنع ابتداء التضحية ولم يكن بتقصير من الناذر فان كان قبل التمكن من ذبحها أجزأه
ذبحها في وقتها ولا يلزمه شيء بسبب التعيين فان ذبحها قبل الوقت تصدى باللحم ولا يأكل منه شيأ لأنه وقت
ما انترمه به صيره وتصدق بغيره ادرامه أيضا ولا يلزمه أن يشتري بها أضحية أخرى اذ مثل المعينة لا يجزئ
أضحية وان كان العيب بعد التمكن من ذبحها لم تجزئه لتقصيره بتأخير ذبحها ويجب عليه أن يذبحها
ويتصدق بلحمها لانه انترم ذلك الى هذه الجهة وأن يذبح بدلها سليمة ولو ذبح المذكورة في وقتها ولم يفرق
لحمها حتى فسد لزمه شراء بدل اللحم بناء على أنه مثلي وهو الاصح ولا يلزمه شراء أخرى لحصول ارافقة الدم
ولكن له ذلك وقيل يلزمه قيمته وحرقه عليه ابن المقرئ تبعه لاصله هذا ابتداء على أنه متقوم وأما المعينة
عما في الذمة لو حدث بها عيب ولو حال الذبح بطل تعيينها وله التصرف فيها ويبقى عليه الاصل في ذمته
النوع الثالث حكم ضلال المذكورة فلا يضمنان ضلت بغير تقصير منه فان وجدها بعد فوات الوقت
ذبحها في الحال قضاء وصرفها مصرف الاضحية ولا يجوز له تأخيرها وعليه طم الا ان كان بمؤنة وان
قصر حتى ضلت لزمه طمها ولو بمؤنة قال ومن التقصير تأخير الذبح الى آخر أيام التشريق بلا عذر
وخروج بعضها ليس بتقصير يمكن مات في أثناء وقت الصلاة الموسع لا يأثم قال الاسنوي وهذا ذهل عما
ذكره الرافعي فيها قبل أن أنه تمكن من الذبح ولم يذبح حتى تلفت أو تعينت فانه يضمنها وذكر الباقيين
نحوه وقال ما ربحه النوى ليس بمعتمد قال شيخنا ويرى بغيره وبين عدم اثم من مات وقت الصلاة بأن
الصلاة محض حق الله تعالى بخلاف الاضحية اه وما فرق به بين الضلال والاتلاف فانها في الضلال

باقية بحالها بخلافها فيما مضى لا يجوزى والاوجه السوية بين الصلوات وبين ما بعدهم ولو عشرين صلاة عما
 ذمته ثم ذبح غيرها مع وجودها في اجزائها بخلاف و يؤخذ مما سار من انه يزول ملكه عنها عدم الاجز
 ولو ضاقت هذه المعينة عما في الذمة فذبح غيرها جزأته فان وجدها لم يلزم ذبحها ابلية ملكها كما صرح
 الرافعي في الشرح الصغير (وتشترط النية) * للتحضية (عند الذبح) للاضحية (ان لم يسبق تعبد
 اما اشتراط النية فلانها عبادة والاعمال بالنيات وأما اشتراطها عند الذبح فلان الاصل اقتران النية بأ
 الفعل وهذا وجه والاصح في الشرح والروضة والمجموع جواز تقديم النية في غير المعينة كما في تقديم الذبح
 على تفرقة الزكاة لكن بشرط صدق النية بعد تعيين المذبح فان كان قبله لم يجز كما في نظيره من الزكاة
 حيث تعتبر النية بعد اقرار المال وقبل الدفع قال في المهمات وهل يشترط لذلك دخول وقت الاضحية أو
 فرق فيه نظرا اه والاوجه الاول (وكذا ان) عين كان (قال جوامعها) أى الشاة مثلا (أضحية)
 يشترط النية عند ذبحها (في الاصح) ولا يكفي تعيينها لان اثره في نفسها فوجب النية فيها والشاة
 قال يكفي تعيينها * (تنبيه) * ما رجه من اشتراط النية عند الذبح في هذه الصورة مبنى على ما جزم به
 اشتراط النية عند الذبح ان لم يسبق تعيين وقد تقدم انه وجه والاصح خلافه قال الاذرى ولا شك
 جواز تقديم النية في المعينة اذا جازت التقديم في غيرها وهو الاصح * (تنبيه) * لا يسكل على عدم
 الاكتفاء بما سبق من التعيين ما قالوه من انه لو ذبح الاضحية المعينة أو الهدى المعين فضولي في الوقت
 وأخذ منه المالك اللحم وفرقه على مستحقه وقع الموقع لانه مستحق الصرف اليهم فلا يشترط فله كره
 الوبعة ولان ذبحها لا يقتصر الى النية فادافه غير أجزأ كالأثر في الحديث لان الكلام هناك في التعبد
 بالذروهنا في التعيين بالجمل وهو صيغة مختصة عن صيغة الذر (وان وكل بالذبح نوى عند دعا
 الوكيل ما يضحى به (أو) عند (ذبحه) لانه قائم مقامه فصار كل وكيل في تفرقة الزكاة قال الزركشي
 ويستثنى ما لو وكل كافر في الذبح فلا تنكفيه النية عند الذبح في الظاهر اه والظاهر الاكتفاء بذلك
 * (تنبيه) * ما ذكره المصنف صريح في جواز تقديم النية على الذبح وقد صحح خلافه فيما مضى و
 من ما فيه وقد يوهم أيضا عدم جواز النية من الوكيل وهو ظاهر اذا كان الوكيل كتابيا أو غير مجزأ
 اذا وكل مسلما مجزأ وقضى اليه النية فانه يكفي لهما من النوع الرابع حكم الاكل من الاضحية
 وقد شرع فيه بقوله (وله) أى للمضحي (الاكل من أضحية تناوع) مضحي بها عن نفسه بل يستحق
 قياسا على هدى التناوع الثابت بقوله تعالى فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير أى الشد
 الفقير وفي البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبداضضيته وانما يجب الاكل منها كما قيل
 لظاهر الآية لقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله فمنها لنا وما جعل للانسان فهو مخير
 تركه وأكله قاله في المذهب وخارج بذلك من مضحي عن غيره كيت بشرطه الا أن يذبحه ولا يعبره
 الاضحية الاكل منها وبه صرح القفال وعاله بان الاضحية وقعت عنه فلا يحصل الاكل منها الا باذنه
 أعذر فوجب التصديق بما عنه والاضحية الواجبة لا يجوز له الاكل منها فان أكل منها شيئا غرم بدله
 له (اطعام الاغنياء) المسلمين كما في البيهقي لقوله تعالى وأطعموا المساكين والمعتز قال مالك أحد
 ما سمعت ان القانع الفقير والمعتز الزائر والمشهور أن القانع المسائل والمعتز الذى يتعرض للسؤال ويجوز
 حوله وقيل القانع الجالس في بيته والمعتز الذى يسأل يقال خضع بقتع فتزاعب بفتح عين الماضي والمضارع
 اذا سأل وقطع بفتح قاء بكسر عين الماضي وفتح عين المضارع اذا رضى بما رزقته قال الشاعر
 العبد حران قنع * والطير عبدان قنع قانع ولا تقنع فما * شئ يشين سوى الطمع
 (لا تأكلهم) منها شيئا فلا يجوز بل يرسل اليهم على سبيل الهدية ولا يتصرفوا فيه بالبيع وغيره واستند
 الباقينى أضحية الامام من بيت المال فمالك الاغنياء ما يعطيهم منها أما الفقراء فيجوز تأكلهم

وبصرفون فيما ملكوه بالبيع وغيره (وياً كل ثلثا) على الجديد لقوله تعالى فسكوا منها وأطعموا
 الفقاع والمعتز وأما الثلثان فقبل يتصدق بهما قبل وصحة في تصحيح التنبية ونص عليه البويطي في
 للاقتضاء ثلثا ويتصدق على الفقراء بثالث ولم يرج في الروضة كأصلها شياً (وفي قول) قديمياً كل (نصفها)
 ويتصدق بالنصف الآخر لقوله تعالى فسكوا منها وأطعموا والبائس الفقير بغير عملها على قسین * (تنبيه) *
 مقصود المصنف على ما دل عليه كلام الروضة أنه يسن أن لا يزيد في الأكل ونحوه على الثلث على الجديد
 ولا على النصف على القديم وليس المراد أنه يسن له أكل هذا القليل كما عبر به في البيان والرواية في الحلية
 واستثنى البلقيني من أكل الثلث أو النصف تضيعة الامام من بيت المال (والأصح وجوب التصديق
 ببعضها) ولو جزأ يسير من أجلها بحيث ينطاق عليه الاسم على الفقراء ولو واحداً بخلاف سهم النصف
 الواحد من الزكاة لا يجوز صرفه لأقل من ثلاثة لأنه يجوز هنا الاقتصار على جزء يسير لا يمكن صرفه لأكثر من
 واحد ويشترط في اللحم أن يكون ثياباً تصرف فيه من يأخذ بها شاة من بيع وغيره كفي الكفارات فلا يكفي
 جعله طعاماً ودعاء الفقراء به لأن حقهم في تلكه لا في أكله ولا تملكهم له مقابل ولا تملكهم غير اللحم
 من جلد وكرش وكبد وطحال ونحوه ولا الهدية عن التصديق ولا القدر المتأخر من اللحم كما اقتضاء كلام
 المأوردى ولا كونه قديداً كما قاله البلقيني ولو تصديق بقدر الواجب وأكل ولداً كما جاز ولو أعطى
 المكاتب جاز كالحرة قياساً على الزكاة ونصه ابن العماد بغير سيده والأفقر كالمصروفه اليه من زكاته
 والثاني لا يجب التصديق ويكفي في الثواب إراقة الدم بنية القربى وعلى الأول لو أكلها غرم ما ينطق عليه
 الاسم وهل يلزمه صرفه إلى شقص أضحية أم يكفي صرفه إلى اللحم وتفرقه وجهان في الروضة أحدهما
 كما في المجموع الثاني وجرى ابن المقرئ على الأول وله على الوجهين تأخير الذبح وتفرقة اللحم عن الوقت
 ولا يجوز له الأكل من ذلك لأنه بدل الواجب (والأفضل) التصديق (بكلها) لأنه أقرب إلى التقوى وأبعد
 عن حفظ النفس (إلا) لقمة أو لقمتين أو (لقماتين) بأكلها) عـ لا يظاهر القرآن ولا اتباع كما
 والخروج من خلاف من أوجب الأكل وإذا أكل البعض وتصدق البعض له ثواب التضحية بالكل
 والتصدق ببعضها كصوبه في الروضة والمجموع * (تنبيه) * لا يكره الادخار من لحم الأضحية وأهـ
 ويندب إذا أراد الادخار أن يكون من ثلث الأكل وقد كان الادخار محرماً فوق ثلاثة أيام ثم أجمع بقوله صلى
 الله عليه وسلم لما راجعوه فيه كنت نهيتمكم عنه من أجل الدافاة وقد جاء الله بالسعة فادخروا ما بدا لكم
 رواه مسلم قال الراغب والدافاة جماعة كانوا قد دخلوا المدينة قد أخذتمهم أي أهلكتهم المسنة في البادية
 وقيل الدافاة النازلة ولا يجوز نقل الأضحية من بلادها كفي نقل الزكاة وقول الاسنوي قد صحوا في قسم
 الصدقات جواز نقل المنذورة والأضحية فرد من أفرادها مردود بان الأضحية تمتد إليها أطعماء الفقراء
 لأنها مؤقتة بوقت كالزكاة بخلاف النذور والكفارات لاشعور للفقراء بها حتى تمتد أطعماءهم إليها النوع
 الخامس الانتفاع بشئ منها وقد شرع فيه بقوله (ويتصدق) المضى في أضحية تطوع (بجلدها
 أو ينتفع به) كما يجوز له الانتفاع بها كما مر كان يجعله دواً أو نعلاً أو خفاً لفضل الصحابة والتصدق به
 أفضل أما الواجبة فيجب التصديق بجلدها كفي المجموع * (تنبيه) * قصر المصنف الانتفاع على المضى
 نفسه فيه إشارة إلى أنه يمنع عليه جاراته لأنها يبيع المنافع كما مرويه الخبر الخاكم وصحة من يبيع جلد
 أضحيته فلا أضحية له وأعطائه أجره للجزار وهو كذلك لم يكن يجوز له إعارته كجلاء إعارتها كما مر والقرن
 مثل الجلد فيما ذكره جرد له جرد صوف عاينان تركا إلى الذبح ضربها الضرورة والا فلا يجوز أن كانت
 واجبة للانتفاع الحيوان به في دفع الأذى وانتفاع المساكين به عند الذبح وله الانتفاع به والتصدق به
 أفضل من الانتفاع به كما مر في الجلد وكالصوف فيما ذكر الشعر والوبر (وولد) الأضحية (الواجبة) *
 المعينة ابتداء من غير نذر أو به أو عن نذر في ذمته (بذبح) حتماً كما هو يفرق سواء مات أم لا وسواء

أ كانت حادثة عند التعيين أم جاءت بعده وليس هذا من التضيعة بالحامل كما هو به بعضهم لان الحمل قبل
 انفصاله لا يسمى ولذا يذكره الشرحان في كتاب الوقف (وله) أي المضحى (أ كل كله) قياسا على اللبن
 وهذا تبسيع فيه المحرر وقله الرافعي عن ترجيح الغزالي وقال في زيادة الروضة انه الاصح قال ابن شبة وانما
 يصح اذا قلنا يجوز الاكل من الواجبة وقد مر أن المذهب منع الاكل منها والغزالي ممن يجوز الاكل من
 المعينة فلم يذبحوا كل جميع الولد فاذا المجرم به في الكتاب مفرع على مرجوح اه والوجه ما في
 الكتاب اذ لا يلزم من تحريم الاكل من الاضحية الواجبة منع أكل ولدها لان التصديق انما يجب بما يقع
 عليه اسم الاضحية والولد لا يسمى أضحية لقص سنه وانما لم يذبحه تبعا ولا يلزم أن يعلى التباس
 حكم المتبوع من كل وجه وكما يجوز له وقوف عليه أكل الولد ولا يكون وقفا كذلك هذا يجوز أكله
 ولا تجرى عليه أحكام الاضحية وقيل يكفي التصديق من احدهما وقيل يجب التصديق ببعضه وصحبه
 الروياني اما ولد الاضحية المتنازع بها فيجوز أكله كما علم من ذلك بطريق الاولى فان كان الولد ولد هدي
 وعجز عن المشي فليجعله على الام أو غيره ما يبلغ الحرم وقد فعله ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كما رواه مالك
 باسناد صحيح (و) له (شرب فاضل لبنها) عن ولدها مع الكراهة كما قاله الماوردي ويدل الجواز قوله تعالى
 لكم فيها منافع قال الفقهي ان احتياج الى ظهورها ركبان حلب لبنها شرب وله سقي غيره بلا عوض
 ولو تصدق به كان أفضل كما قاله الشافعي والاصحاب ولا يجوز بيعه قطعا * (تنبيه) * قضية كلامه
 فرض المسئلة في الواجبة ولذا صورها في المجموع بان تذوقه ثم استشكه في نكت التنبيه بان ملكه قد
 زال عنها فكيف يشربه بغير اذن مالكه والمنقول في الكفاية انه لا فرق بين الواجبة وغيرها وفرق من
 منع أكل ولد الواجبة بينه وبين شرب اللبن بأن بقاء اللبن معها يضرها وبأن اللبن يستخلف مع الاوقات
 فيايتا فسه يعود فيستباح به وبأنه لو جعه ففسد (ولا تضحية لريق) كما فناء أو مدبر أو أم ولد لانه لا يملك شيئا
 (فان اذن) له (سيده) فيها رضى وكان غير مكاتب (وقضاه) أي سيده لانه نائب عنه فصار كالأذن
 له في الصدقة فان قيل كيف يقع عن السيد من غيرية منه ولان العبد نيابة عنه أجيب بان خصوص
 كونها من العبد باسناد وبقى عموم الاذن له في التضحية فوقع عن السيد أو ان السيد نوى عن نفسه أو
 فرض النيابة للعبد فتوى عن السيد (ولا يضحي مكاتب بلا اذن) من سيده لانه تبرع فان اذن له
 وقعت التضحية عن المكاتب كما تبرع عنه أما البعض فيضحي بمملكته بعهده الحر ولا يحتاج الى اذن
 السيد لانه فيما يملكه كالحر الكامل (ولا تضحية) أي لا تقع (عن الغير) الحى (بغير اذنه) لانها
 عبادة والاصل أن لا تفعل عن الغير الا ما يخرج بدليل لا سيما مع عدم الاذن * (تنبيه) * استثنى من هذا
 صور احداها تضحية واحد من أهل البيت تحصل بمسألة الكفاية لهم كما مروا لم يصدروا بقتلهم اذن وفي
 زيادة الروضة عن العدة لو أشرك غيره في نواب أضحيته وذبح عن نفسه جاز ثانيا للمعينة بالنفذ اذا ذبحها
 أجنبي وقت التضحية فانها تقع على المشهور وفي أصل الروضة في فرق صاحبها الجاهل لانه مستحق الصرف
 الى هذه الجهة فلا يشترط فعله كرد الذبيحة ولان ذبحها لا يقتصر الى نية كما مر فاذا فعله غيره أجزأه ثالثا
 تضحية الامام عن المسلمين من بيت المال أي عند سمته فانه يجوز كما قاله الماوردي وقد تقدم الكلام على
 ذلك واذا تضحية الولي من ماله من محاسبه كذا كرهه البلعيني والاذري وهو ما أشعر به قول الماوردي
 والاصحاب ولا تصح التضحية عن الجمل كما لا يخرج عنه الفطرة ولا يجوز لولي العاقل والمجنون والمجور أن
 يضحي عنه من ماله فانهم يجوز اذاعتهم من مال الولي وحيث امتنعت فان كانت الساة معينة وقعت عن
 المضحي والا فلا (ولا تضحية) عن ميت لم يوص بها لقوله تعالى وأن ليس للانسان الاماسي فان أوصى
 به ساجد في سنن أبي داود والبيهقي والمالك كما أن على بن أبي طالب كان يضحي بكبش من نفسه وكبش
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أضحي عنه فأنما أضحي عنه

أبدا لكنه من رواية شريك القاضي وهو ضعيف وقدمنا أنه إذا ضحى عن غير ويجب عليه التصديق بحجية
وقبل نصح التضيحية عن الميث وأن لم يوص بها لانه ضرب من الصدقة وهي تصح عن الميث وتنفعه وتقدم
الرصايا أن محمد بن اسحق السراج النيسابوري أحد أشياخ البخاري ختم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
من عشرة آلاف ختمه وضحى عنه بمثل ذلك

(فصل) في العقيقة من عرق يعق بكسر العين وضمه وهى في اللغة اسم للشعر الذى على المولود حديثا
ولادته وشرا ما يذبح عند حلق شعره تسمية لأشئ باسم سببه ولأن مذبحه يعق أى يشق ويقطع ومقتضوه
كلامهم والاختبار أنه لا يكره تسميتها عقيقة لكن روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم قال للأسائل عنه
لا يجب الله العقوق فقال الراوى كأنه كره الاسم ووافقه قول ابن أبي الدم قال أصحابنا يستحب تسميتها نسيك
أو ذبيحة ويكره تسميتها عقيقة كما يكره تسمية العشاء عمة ويدخل وقتها بانفصال جميع المولد ولا تحسب قبلها
بل تكون شاة لحم وهى سنة مؤكدة للاخبار الآتية قال الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه افطر في
العقيقة رجلان الحسن قال انها بدعة والميث قال انها واجبة ثم لما أشاد أبو داود بعد الشافعى وافق الميث
والحجة عليهم ما حديث أبي داود من أحب أن ينسك عن ولده فليقبل ولا نهى ارافة دم يغبر جنباه ولا نذر ف
تجب كالاضحية والمعنى فيه اظهار البشر بالنعمة ونشر النسب والاصل في استحبابها أخبار تكبر الغلام
مرتهن بمقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى وتخبأ أنه صلى الله عليه وسلم أمر بتسمية المولود
يوم سابعه ووضع الاذى عنه والعرق رواها الترمذى وقال فى الاوّل حسن صحيح وفى الثاني حسن ومعنى
مرتهن بمقيقته قيل لا ينومو مثله حتى يعق عنه قال الخطابي وأجود ما قيل فيه ما ذهب اليه أحمد بن حنبل
انه اذا لم يعق عنه لم يشفع فى والديه يوم القيامة ونقله الخليلجى عن جماعة متقدمة على أحمد (يسن) لمن
تلىزمه نفقة فرعه بتقدير فقره (ان يعق عن) مولود (غلام بشاتين) متساويتين (و) عن (جارية
بشاة) خبر عائشة رضى الله تعالى عنها أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعق عن الغلام بشاتين وعن
الجارية بشاة رواه الترمذى وقال حسن صحيح وانما كانت الاثني على النصف تشبيها بالادية لان الغرض منها
استبقاء النفس ويتأدى أصل السنة عن الغلام بشاة واحدة لما روى أبو داود بإسناد صحيح أنه صلى الله
عليه وسلم عرق عن الحسن والحسين كبشا كبشا أو كاشا أو سبع بدنة أو بقرة فلو ذبح بدنة أو بقرة عن سبعة
أولاد أو اشترك جماعة فيها جاز سواء أرادوا كلهم العقيقة أو بعضهم العقيقة وبعضهم اللحم قاله فى المجموع
وكالاتى الخنثى كما قاله الاسنوى وتعدد العقيقة بتعدد الاولاد كما هو قضية كلام المجموع فان قيل قد عرق
النبي صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين وقد قلتم انها اثنتان لمن تلزمه نفقة المولود أحجب بان المراد
بقرة صلى الله عليه وسلم انه أمر أباهما بذلك أو أعطاهما عقبه أو إنهما كانا نفقة جددهما صلى الله عليه
وسلم لعسر أبويهما أمان مال المولود فلا يجوز لولى أن يعق عنه من ذلك لان العقيقة تبرع وهو ممنوع منه
من مال المولود فان فعل ضمن كانه قتل فى المجموع عن الاصحاب قال الاذرى واطلاقهم استحباب العقيقة لمن
تلزمه نفقة الولد يفهم انه يستحب لادم أن نعق عن ولدها من زنا وفيه بعد لما فيه من زيادة العار وإنه لو ولدت
أمة من زنا أو زوج معسر أو مات قبل عقه استحب للسيد أن يعق عنه وليس مرادا * (تنبيه) * لو كان
الولى عاجزا عن العقيقة حين الولادة ثم أيسر بها قبل تمام السابع استحبت فى حقه وإن أيسر بها بعد
السابع مع قبضة مدة النفاس أى أكثره كما قاله بعض المتأخرين لم يؤسر بها وفيما اذا أيسر بها بعد
السابع فى مدة النفاس تردد للاصحاب وقضى كلام الانوار ترجيح مخاطبته بها ولا يفلت على الولى
الموسر بها حتى يبلغ الولد فان بلغ سن أن يعق عن نفسه نذر كالماتات وما قيل انه صلى الله عليه وسلم
عق عن نفسه بعد النبوة قال فى المجموع باطل ويسن أن يعق عن مات قبل السابع أو بعده بعد أن تمكن
من الذبح (و) جنسها (وسنها وسلامتها) من العيب والافضل منها (والإكل) وفرد المأخوذ منها

والادب (والصدق) والاهداء منها وتعيينها اذا عرفت وامتاع بها (كلاخبة) المسنونة قد كان
لانما ذبعت مندوب اليها فاشبهت الاخبة (تنبيه) * لود كرم المصنف ما زدت له كانت اولى للا
يتوهم المحصر فيما ذكره ويستثنى من التشبيه بالاخبة ما ذكره بقوله (ويحسن ما فيها) كسائر الالام
لما روى البيهقي عن عائشة رضي الله تعالى عنها انه السنة وتمايل علة ولا بحلاوة انشلاق المولود وفي
الحديث الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلو والعسل (تنبيه) * ظاهر كلامهم انه ابن
ما فيها ولو كانت مندورة وهو كذلك كما قاله شيخنا وان بحث الزركشي انه يجب التصديق بلهها نأ لان
الاخبة ضاربة عامة من الله لاه وثنين بخلاف العقبة واهذا اذا اهدى الغنى منها اختيارا ملك بخلافه في الاخبة
كما روى لا يكره ما فيها بجميع اذ لم يثبت فيه نسي وحلها ما يروى مع مرقة القراء افضل من دعائهم اليها
ولا بأس بسداء قوم البهاوي يستثنى من ما فيها رجل الشاة فانها تعالى لا غلبة لان فاطمة رضي الله تعالى
عنهما لم تزل ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم روى الحاكم وقال صحيح الاسناد (ولا يكسر) منها (علم) أي
يسن ذلك ما أمكن بل يرفع كل علم من ماله تفاؤلا بسلاسة أعضاء المولود فان كسر لم يكره اذ لم يثبت فيه
نسي موقوف بل هو خلاف الاول (تنبيه) * قول الزركشي ولو عني عنه بسبع بدنة هل يتعلق استصحاب ترك
الكسر بعلم السبع أو بعلم جميع البدنة الاقرب الاول لان الواقع حقيقة هو السبع ممنوع بل الاقرب
كما قال شيخنا انه ان تأتى قسمتها بعبر كسر فاستصحاب ترك الكسر يتعلق بالجميع اذ ما من جزء الا لا حقيقة
فيه حصة (د) يسن (أن تدبج) العقيقة (يوم سابع ولادته) أي المولود ويحسب يوم الولادة من
السبعة كافي المجموع فان ولدت ليلا حسب اليوم الذي يليه وأن يقول الذابح بعد التسمية اللهم منك
واليك حقيقة فلان الخبر ورد فيه روى البيهقي بأسناد حسن ويكره ما في رأس المولود بدنه لانه من قبل
الجاهلية وانما لم يحرم للتعبير الصحيح كافي المجموع انه صلى الله عليه وسلم قال مع الغلام عقيقة فأهرقوا عليه
دماء وأعطوا عنه الاذني بل قال الحسن وقادة انه يستحب ذلك ثم يغسل لهذا الخبر ويسن ما في رأسه
من حفران والخلاف كما صححه في المجموع (د) يسن أن (يسمى فيه) أي السابع كافي الحديث المار
أول الفصل ولا بأس بتسميته قبله وذ كرم المصنف في اذ كاره ان السنة تسميته يوم السابع أو يوم الولادة
واستدل لكل منهما بما يشاء من صحة وحمل البخاري أخبار يوم الولادة على من لم يرد العن وأخبار يوم
السابع على من اراده قال ابن حجر شارحه وهو جمع لطيف لم أره غيره ولومات قبل التسمية استحب تسميته
بل يسن تسمية السقط فان لم يعلم اذ كرهه أو أم أنثى سمى باسمه يصلح لهما كتحارجة وطهنة وهندو يسن أن
يحسن اسمه لخبر انكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فحسنوا أسماءكم وأفضل الاسماء
عبد الله وعبد الرحمن فغير مسلم أحب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن زاد أبو داود وأمسدتها
سارت وهمام وأقبحها حرب ومرة وتكره الاسماء القبيحة كشيطان وظالم وشهاب وجمار وكاب وما
يتمايل بنفيه عادة كجبر وبركة لحبر لا تسمين غلامك أفلح ولا نجح ولا يسار ولا زاحا فانك اذا قلت أنهم هو
قال لا ويسن أن تغير الاسماء القبيحة وما يتمايل بنفيه لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم غير اسم عاتكة وقال
أنت جميلة وفي الصحيحين ان زينب بنت جحش كان اسمها مرة فقيل ترك نفسها فسمها النبي صلى الله عليه
وسلم زينب ويكره كراهة شديدة كافي المجموع التسمية بسبب الناس أو العلماء أو القضاة أو العرب لانه
كذب ولا تعرف الست الاف العدد ومراد العوام بذلك سيده ولا تجوز التسمية بآل الاملاك وشاهان شاه
ومعنا ملك الاملاك ولا ملك الاملاك الا الله ونقل الاذريعي عن القاسم أبي العلياب الحريري في قاضي القضاة
وأبلغ منه حاكم الحكام وفي منهاج الحلبي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقولوا الطيب وقولوا
الرفيق فانما الطيب الله وانما سمى الرفيق لانه يرفق بالعليل وأما العلياب فهو العالم بحقيقة المذاق والدواء
والقادر على العمة والشفاء وليس بهذه الصفة الا الله تعالى ولا تتركه التسمية باسماء الملائكة والانبياء

ويسوطه بخلاف المالك رحمه الله تعالى ففي تفسير القرطبي عند قوله تعالى السلام المؤمن المهيمن عن
ابن عباس انه قال اذا كان يوم القيامة أخرج الله تعالى أهل التوحيد من النار وأول من يخرج من
وافق اسمه اسم نبي حتى اذا لم يبق فيهم من وافق اسمه اسم نبي قال الله تعالى أتم المسلمون وأنا السلام وأنتم
المؤمنون وأنا المؤمن فيخرجهم من النار ببركة هذين الاسمين وفي كتاب الخصائص لابن سبع عن ابن
عباس انه اذا كان يوم القيامة نادى مناد لأليه من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة لنبه محمد صلى الله عليه
وسلم وفي مسند الحرث بن أبي سالمه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له ثلاثة من الولد ولم يسم أحدهم
بعد مد فقد جهل وقاله لك سمعت أهل المدينة يقولون ما من أهل بيت فيهم اسم محمد الارزق وارزق خير قال
ابن رشيد يستعمل أن يكونوا عرفوا ذلك بالتجربة أو عندهم في ذلك أثر والتسمية بعبد النبي قد تجوز اذا قصد به
التسمية لا النبي صلى الله عليه وسلم ومال الاكثرون الى المنع منه خشية التشريك لحقيقة العبودية واعتقاد
حقيقة العبودية ككأنه لا يجوز التسمية بعبد الكعبة وعبد العزى قيل شهد رجل عند الحرث فقال له الحرث
ما اسمك قال جبريل فقال له الحرث قد ضاقت عليك أسماء بني آدم حتى سميت باسم الملائكة فقال له الرجل
قد ضاقت عليك الاسماء حتى سميت باسم الشياطين فان اسمه الحرث ويحرم تلقب الشخص بما يكره
وان كان فيه كالاور والاعش ويجوز ذكره بنية التعريف لمن لم يعرفه الابيه فالالقب الحسنه لا ينهى عنها
فقد لقب الصديق بعتيق وعمر بالفاروق وحزرة بآسد الله وخالد بسيف الله وما زالت الالقاب الحسنه في
الجاهلية والاسلام قال الرخشي الاما أحسنه الناس في زماننا هذا من التوسع حتى لقبوا السفلة بالالقب
العلية وهب العذر بمسوط فما أقول في تالقيب من ليس من الدس في قبيل ولادير بفلان الدين هي اعمر
الله الغصة التي لا تساغ ومعنى اللقب اسم ما يدعى الاسم به بشعر بضعة المسمى أو رفعته والمقصود به الشهرة
فما كان مكروهاً سمي عنه ويسن أن يكنى أهل الفضل الرجال والنساء وان لم يكن لهم ولد وأما التكني
بأبي القاسم فهو حرام وقد قدمت الكلام عليه في خطبة هذا الكتاب ولا يكنى كافر قال في الروضة ولا فاسق
ولا مبتدع لان السكنية للكرامة وليسوا من أهلها بل أسرنا بالاغلاط عليهم الاخوف فتنة من ذكره باسمه أو
تعريف كما قيل به في قوله تعالى ثبت يا أيها لب واسمه عبد العزى ولا بأس بكنية الصغير ويسن أن يكنى من
له أولاداً كبيراً وأولاده ويسن لولد الشخص وتليذه وغلامه أن لا يسميه باسمه والادب أن لا يكنى الشخص
نفسه في كتاب أو غيره الا أن لا يعرف بغيرها أو كانت أشهر من الاسم ويسن في سابع ولادة المولود أن (يحلق
رأسه) كلها الماسر ويكون ذلك (بعسدها) أي العقيقة كلفي الحاج ولا فرق في ذلك بين كون المولود
ذكر أم أنثى خلافاً لبعضهم في كراهته فيها * (تنبيه) * لم يصرح المصنف بكون الحلق يوم السابع
وجز في أصل الروضة بكونه فيه ولذا قدرته في كلامه وكان ينبغي له أن يقول فيه كلف في التسمية
ولا يكنى حلق بعض الرأس ولا تقصير الشعر ولولم يكن برأسه شعر في استحباب امرار الموصى عليه احتمالان
(و) ان (يتصدق بزنته) أي الشعر (ذهباً أو فضة) وفي المجموع فان لم يفعل فضة وفي الروضة فان لم يتصدق
فضة فهي بيان لدرجة الافضلية والاصل في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقال زني في شعر الحسين
ونصديق وزنه فضة وأعلى القابلة رجل العقيقة رواء الحيا كم وصححه وقيس بالفضة الذهب وبالدكر
الانثى ولا ريب أن الذهب أفضل من الفضة وان ثبت بالقياس عليها والخبر محمول على انها كانت هي
التي سرة اذ ذلك فتعبيهم بما ذكر بيان لدرجة الافضلية * (تنبيه) * من لم يفعل بشعره ما ذكر ينبغي له
كما قال الزركشي أن يسهله هو بعد بلوغه ان كان شعر الولادة باقياً والانصدق بزنته يوم الحلق فان لم يعلم
احتياط وأخرج الاكثر (فائدة) قال في الاحياء لأدري رخصة في تقيب أذن الصبية لأجل تعليق حلي
الذهب أي أو نحوها فان ذلك جرح مؤلم ومثله موجب للقصاص فلا يجوز الا الحاجة مهمة كالفصد
والخجامة والختان والزين بالحلي غيرهم فهذا وان كان معتاداً فهو حرام والمنع منه واجب والاستحباب

عليه خير صحيح والاحرة المشردة عليه حرام اه فان قيل في البخاري بعد ان يلقين من افراطهن
 وخواتمهن في حجر بلال اوجب بان النبي صلى الله عليه وسلم اقر على التعاقب لاعلى التتقيب وهذا لما تبادر
 ان تتقيب آذان النساء في سنة جازية يكره للمبشرين وعند الحنفية لا بأس بتتقيب آذان الصبية لانهم سم
 كثر اية علمونه في الجاهلية ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم قال الحسن بن اسحق بن راهز به ولم
 ابي اسحق منقوب الا الذين ائتمى جدي الى الغنم بن موسى فساءه عن ذلك فقال يكون ابنك رأسا ماني
 الحبر واماني السر (و) يسن ان (يؤذن في اذنه) اليمنى ويقام في اليسرى (حين يولد) ثلث برات السنين
 ولده مولود فاذن في اذنه اليمنى واقدام في اليسرى لم تضره أم الصبيان أي التابعة من الجن وليكون اعلامه
 بالتوحيد اول ما يقرع معه صدقه دمه الى الدنيا كما يلقن عند خروجه منها ولما فيه من طرد الشيطان
 عنه فانه يدبر عند سماع الاذان كإرود في الحبر وان يقول في اذنه أي اليمنى اني عبد ذهابك وذريته لمن
 الشيطان الرجيم وظاهر كلامهم انه يقول ذلك وان كان الولد ذكرا على سبيل التلاوة والتبرك بلفظ
 الآية بتأويل ارادة الله وفي مسند ابن رزق بن انه صلى الله عليه وسلم قرأ في اذن مولود أي اذنه اليمنى
 سورة الاخلاص (و) ان (يحملك) المولود (بشر) سواء كان ذكرا أم أنثى وان خصه باللقبني بالذكر
 لم يضر ويدل عليه حديثه فيمنع فامحى ينزل الى جوفه منه شيء فان لم يكن تمر فحجره بحلوانه صلى الله
 عليه وسلم انما يابن أبي طلحة حين ولد وغرات فلا كان ثم فغراه ثم حبه فيه فجعل يتلوا فقال صلى الله عليه
 وسلم حب الانصار التمر وسماه عبد الله رواه مسلم وفي معنى التمر الرطب قال في المجموع وينبغي أن يكون
 الحمله من أهل الحبر فان لم يكن رجل فامرأة سالحة وان بهنأ والدان يقال له بارك الله في الموهوب
 ك وشكرت الواهب وبلغ أشده وورقت به وان يردوه على المائتي فيقول بارك الله لك وبارك عليك
 أو أنزل الله نوابك أو نحو ذلك (تمة) قال ابن سرة أكد الدماء المسنونة الهدايا ثم الضحايا ثم العقيقة ثم
 العترة ثم الفرع والعترة بالعين المهملة ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الاول من رجب ويسمون الرجبية
 ايضا والفرع بفتح الفاء والرام والعين المهملة أول نتاج البهيمة كانوا يذبحونه ولا يملكونه وجاء البركة
 في الام وكثرة نسائها ولا يكره ان تلعب البخاري لافرع ولا عترة (خاتمة) يسن لكل أحد من الناس أن يدهن
 غبا بكسر الغين المجمة أي وقتا بعد وقت بحيث يجب الاول وأن يكحل وتر الكحل بين ثلاثة وأن يحق
 المعانة ويقلم القافر وينف الابط ويجوز حلق الابناء وتنف العانة ويكون آتيا بأصل السنة قال المنصف
 في تهذيبه والسنة في الرجل حلق العانة وفي المرأة تنفها وانحشها مثلها كما يحسن شيخنا والمعانة الشعر
 النابت حول الفرج والوبر وكيفية التقليم أن يبدأ بالسبعة من يده اليمنى لانها أشرف اذ يشاربها الى
 التوحيد في التذم ثم الوسمل لكونه اعين بين المسجة اذا نزلت الارض على متمم امسوطه بالكف
 على الارض ثم ينضم ثم الابهام ثم يختم اليسرى ثم ينضمها ثم الوسمل ثم السبابة ثم الابهام ثم يبدأ بختم
 الرجل اليمنى ثم بما بعدها الى أن يختم بختم رجله اليسرى وأن يقص الشارب حتى يبين حد الشفة
 بيانا ظاهرا ولا يحلقه من أصله قال في المجموع وما جاء في الحديث من الامر بحلق الشوارب فجعل على
 حلقها من طرف الشفة ويكره تأخير هذه المذكورات عند الحاجة وتأخيرها الى بعد الاربعين أشد
 كراهة وأن يغسل الابهام ولو في غير الوضوء وهي عقد الاصابع ومما سلموا ذلك لاتباع وان يغسل
 معاطف الاذن ومما سلموا فيزيل ما فيه من الوحج بالمسح فانه في المجموع وان يغسل داخل الانف تيامنا
 في كل المذكورات وان يحضب الشعر الشائب بالجمرة والمطره وهو بالسواد حرام لقوله صلى الله عليه
 وسلم اجتنبوا السواد ليجاهد في الكفار فلا بأس به وشضب اليدين والرجلين بالحناء ونحوه لرجل
 حرام لا تعدر أما المرأة فبسن لها ما عاها والخشني في ذلك كالرجل احتياطا وبسن فرق شعر الرأس وتشميفه
 بماه أودهن أو غيره وتسريح اللحية للحبر أبي داود باسناد حسن من كان له شعر فليكرمه ويكره الفرع

وهو خلق بعض الرأس مطاقتا قبل خلق مواضع متفرقة منه وأما خلق جميع الرأس فلا بأس به لمن أراد
التنظيف ولا يتركه لمن أراد أن يدهنه ويرجله وأما المرأة فيكره لها خلق رأسها الا ضرورة ويكره تنف
الحمية أول طلوعها ايشاراً للمرودة وتنت الشيب واستعمال الشيب بالكبريت أو غيره طلباً للشجوخة
وتنفي جانبي العنفة وتشبهتها الظهاراً للزهرة وتصفيفها طاقة فوق طاقة اللتين والتنصع والنظر في سوادها
وبياضها النجاسات واوافتها والزيادة في العذار من الصدغ والنقص منها والابأس بترك سباليه وهما طرفا
الشارب قال الزركشي هذا يرده ما رواه الامام أحمد في مسنده قصو اسباب الاتكهم ولا تشبهوا باليهود
* (كتاب الاطعمة) *

جميع طعام أي بيان ما يحل أو كله وشربه منها وما يحرم اذا معرفة أحكامها من المهمات لان في تناول
الحرام الوعيد الشديد وقد ورد في الخبر أي لحم نبت من حرام فالنار أو لونه والاصصل فيها قوله تعالى قل
لا أجد فيها أوحى الى محرما الاية وقوله تعالى يسئلونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات أي
ما تستطيبه النفس وتشبهه ولا يجوز أن يراد الحلال لأنهم سأله عما يحل لهم فكيف يقول أحل لكم
الحلال (فائدة) اسم الطيب يقع على أربعة أشياء الحلال ومنه يأثم الرسل كالوا من الطيبات والطاهر
ومنه فتيمة واصعبا طيبا ولا أذى فيه كقولهم هذا يوم طيب وما تستطيبه النفس كقولهم هذا طعام
طيب (حيوان البحر) وهو ما لا يعيش الا في الماء وعيشه خارج كعيش المذبوح منه ما ليس ماله رثة
كأنواع السمك ومنه ماله رثة كالضفدع فانهم اتجمع بين الماء والهواء * (فائدة) * روى القزويني عن
ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله خلق في الارض ألف أمة ستمائة في البحر
وأربع مائة في البر وقال مقاتل بن حبان لله تعالى ثمانون ألف عالم أربعون ألفا في البحر وأربعون
ألفا في البر (السمك منه) أي ما هو بصورته المشهورة (حلال كيف مات) حنف أنه أو بسبب ظاهر
كصدمة حجر أو ضربة صياد أو انحسار ماء أو اسبا كان أو طافا لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه أي
مصيد ومطعمه وقال جمهور الصحابة طعامه ما طفا على وجه الماء والى هذا يشير قوله صلى الله عليه وسلم
هو الطاهر وما زه والخل ميتته والصحيح في حديث العنبر أنهم وجدوه بشاطئ البحر ميتا فاكلوا منه وقدموا
منه الى النبي صلى الله عليه وسلم فاكل منه نعم ان انتفخ الطافي بحيث يخشى منه السقم يحرم لأضرورة قتاله
الجوفى والشاشي * (تنبيه) كلام المصنف تدبرهم توقف الخل على موته وليس مراد اوقد مرفى الصيد
والذباح أنه يحل بلع سمكة حية وأنه يحل قلى صغار السمك من غير ان يشق جوفه ويعنى عما قبله وأنه
لو وجد سمكة في جوف سمكة حل أكلها الا أن تكون قد تغيرت فيجزم لانها صارت كالقبي (وكذا غيره)
أي السمك مما ليس على صورته المشهورة كخنزير الماء وكبمه حلال (في الاصح) المنصوص لاطلاق
الاية والحديث المارين وعن أبي بكر رضي الله عنه كل دابة تموت في البحر فقد ذكاه الله لكم وقيل
لا يحل لانه لا يسمى سمكا والاول يقول يسما وعلى الاول لا يشترط فيه الذكاة لانه حيوان ولا يعيش الا في الماء
* (تنبيه) * كلام المصنف صريح في انقسام حيوان البحر الى سمك وغيره وهو مخالف لتصحح الرخصة
وأصلها ان السمك يقع على جميعها ولهذا أوت قول المصنف منه ما هو بصورته المشهورة وقوله
وكذا غيره مما ليس على صورته المشهورة ويشهد له قول الرخصة مما ليس على صورة السمك المشهورة (وقيل
ان كل مثله في البر) كالبحر والغنم (حل) أكله ميتا (والا) بان لم يؤكل مثله في البر (فلا) يحل
(كسكب وحمار) اعتبارا لما في البحر بما في البر ولان الاسم يتناول ما جرى عليه حكمه فعلى هذا الوجه
مالا نظيره في البر يحل لحديث العنبر المشهور في الصحيح أما اذا ذبح مما كل شبهه في البر فإنه يحل جز ما ولو كان
يعيش في البر والبحر لانه حينئذ كحيوان البر وحيوان البر يحل مذبوحا فعلى خلاف اذا أكل ميتا كما
قد رنه (وما يعيش في البر وبحر كضفدع) بكسر الضاد مع فتح الدال وكسر هاء جملته ويجوز فتح الضاد مع كسر

عليه غير صحيح والاحواز المأخوذة عليه حرام اه فان قيل في البخاري بغيره ان يلقين من آخر المهن
 وخواتمهن في حجر بلال أجيب بأن النبي صلى الله عليه وسلم أقر على التعليق لا على التثقيب وصدر الحنابلة
 أن تثقيب آذان البنات لا يزوجهما ويكره للصبيان وعند الحنفية لا بأس بتثقيب آذان الصبية لأنهم
 كانوا يفعلونه في الجاهلية ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم قال الحسن بن اسحق بن راهو به ولده
 أبي اسحق منقوب الاذنين فقصي جدى الى الفضل بن موسى فساله عن ذلك فقال يكون ابنك رأسا ماني
 الخبير واماني الشر (و) يس أن (يؤذن في اذنه) النبي ويقام في اليسرى (حين يولد) نضر بن السبي من
 ولده مولود فأذن في اذنه النبي وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان أى التابعة من الجن وليكون اعلامه
 بالتوحيد أول ما يقرع سمعه عند قدومه الى الدنيا كقيامته عند خروجه منها ولما فيه من طرد الشيطان
 عنه فانه يدبر عند سماع الاذان كما ورد في الخبر وان يقول في اذنه أى اليمنى انى أعينها بك وذريته من
 الشيطان الرجيم وظاهر كلامهم أنه يقول ذلك وان كان الولد ذكرا على سبيل التلاوة والتبرك بلفظ
 الآية يتأويل ارادة التسمية وفي مسند ابن رزين أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في اذن مولود أى اذنه اليمنى
 سورة الاخلاص (و) ان (يحملك) المولود (بتمر) سواء أكان ذكرا أم أنثى وان خصه بالقبول بالذكر
 فيضع ويدلك به حنكه ويفتح فاه حتى ينزل الى جوفه منه شئ فان لم يكن غر فحنكه بحلوانه صلى الله
 عليه وسلم أنى بابن أبي طلحة حين ولد وغرات فلا كمن ثم فغراه ثم يحبه فجعل يملأه فقال صلى الله عليه
 وسلم حب الانصار التمر وسماء عبد الله رواء سلم وفي معنى التمر الرطب قال في المجموع وينبغي أن يكون
 الحنك له من أهل الخير فان لم يكن رجل فامرأة صالحة وان بهنا الموالدان يقال له بارك الله لك في الماروب
 لك وشكرت الواهب وباع أشده ووزقت برءوان يردوه على المهية فيقول بارك الله لك وبارك عليك
 أو أنزل الله نوابك أو نحو ذلك (تمة) قال ابن سراقه آكد الدماء السنونة الهدايا ثم الضحايا ثم العقيقة ثم
 العتيرة ثم الفرع والعتيرة بالعين المهمة ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الاوّل من رجب ويسمونها الرجبية
 ايضا والفرع بفتح الفاء والرامو العين المهمة أول نتاج الهبسة كانوا يذبحونه ولا يملكونه رجاء البركة
 في الامم وكثرة نسلها ولا يكره ان يذبحها في العتيرة (خاتمة) يسن لكل أحد من الناس أن يذبح
 غنما بكسر الغين المجمة أى وقتا بعد وقت بحيث يحف الاوّل وأن يكتحل وتر الكل عين ثلاثة وأن يحاق
 العانة ويقلم الفأر وينف الابط ويجوز حاق الابط وتنف العانة ويكون آتيا بأصل السنة قال المصنف
 في تهذيبه والسنة في الرجل حاق العانة وفي المرأة تنفها والحنث مثلها كما يحثه شيخنا والعانة الشعر
 الثابت حول الفرج والذبر وكيفية التقليم أن يسد بأب السجة من يده اليمنى لأنها أشرف اذ يشارب الى
 التوحيد في التسمي ثم الوسعى لكونه اعين المسجدة اذا نزلت الارض على ستمها وبسوطه الكعب
 على الارض ثم البنصر ثم الابهام ثم يختم اليسرى ثم ينصرها ثم الوسعى ثم السبابة ثم الابهام ثم يبدأ بخنصر
 الرجل اليمنى ثم بما بعدها الى أن يختم بخنصر رجله اليسرى وأن يقص الشارب حتى يبين حد الشفة
 بيانا ظاهرا ولا يحطيه من أصله قال في المجموع وما جاء في الحديث من الامر بحف الشارب بحول على
 حلقها من طرف الشفة ويكره تأخير هذه المذكورات عند الحاجة وتأخيرها الى بعد الاربعين أشد
 كراهة وأن يغسل الابهام ولوى غير الوضوء وهى عقد الاصابع ومفاصلها وذلك للاتباع وان يغسل
 معاطف الاذن وسماعها فيزيل ما فيه من الوسخ بالمسح فانه في المجموع وان يغسل داخل الانف تبامنا
 في كل المذكورات وان يخضب الشعر الشائب بالحرة والصفرة وهو بالسواد حرام لقوله صلى الله عليه
 وسلم اجتنبوا السواد الجاهل في الكفار ولا بأس به ونضاب اليمين والرجلين بالحناء ونحوه للرجل
 حرام الا لعذر أما المرافقين لهما على القاء الحنث في ذلك كالرجل احتياطا ويسن فرفق شعر الرأس وتشميله
 بماء أو دهن أو غيره ونسرح اللحية لخبر أبي داود باسناد حسن من كان له شعر فليكرمه ويكره ان يقرع

وهو ساقى بعض الرأس معلقا وقيل حلق مواضع متفرقة منه وأما حلق جميع الرأس فلا بأس به لمن أراد التنافع ولا يتركه لمن أراد أن يدهنه ويرجله وأما المرأة فيكره لها حلق رأسها الا ضرر ورفق بكرة تنف اللحية أول طلوعها ايشار للمرودة وتنف الشيب واستعمال الشيب بالكبريت أو غيره ملطبا للشجوخة وتنفي باني العنفة وتضعها الظهرا للزهد وتصفيفها طاقة للترين والتصنع والنظر في سوادها وبيانها الحجاب واقتنار الزيادة في العذار من الصدغ والنقص منها ولا بأس بترك سباليه وهما طرفا الشارب قال الزركشي هذا برده مارواه الامام أحمد في مسنده قسوا سبالا تنكم ولا تنشبهوا باليهود

(كتاب الاطعمة)

جميع طعام أى بيان ما يحل أكله وشربه منها وما يحرم اذ معرفة أحكامها من المهمات لان في تناول الحرام الوعيد الشديد فقد ورد في الخبر أى لحم نبت من حرام فان نار أوليه والاصل فيها قوله تعالى قل لا أجد فيها أوحى الى محرما الاية وقوله تعالى يسئلونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات أى ما تستطيبه النفس وتشتهي ولا يجوز أن يراد الحلال لانهم سألوهم عما يحل لهم فكيف يقول أحل لكم الحلال (فائدة) اسم الطيب يقع على أربعة أشياء الحلال ومنه يأبى الرسل كلوا من الطيبات والطاهر ومنه فتيمموا صعيدا طيبا وما لا أذى فيه كقولهم هذا يوم طيب وما تستطيبه النفس كقولهم هذا طعام طيب (حيوان البحر) وهو ما لا يعيش الا في الماء وعيشه مخارجه كعيش المذبح منه ما ليس ماله رثة كأنواع السمك ومنه ماله رثة كالضفدع فانها تتجمع بين الماء والهواء * (فائدة) * روى القزويني عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله خلق في الارض ألف أمة ستمائة في البحر وأربعمائة في البر وقال مقاتل بن حبان لله تعالى ثمانون ألف عالم أربعون ألفا في البحر وأربعون ألفا في البر (السمك منه) أى ماهو بصورته المشهورة (حلال كيف مات) حنف أنه أو بسبب ظاهر كصدمة حجر أو ضربة صياد أو انخسار ماء راسا كان أو طافيا لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه أى مصيد ومطعمه وقال جهور الصحابة طعامه ما طفا على وجه الماء والى هذا يشير قوله صلى الله عليه وسلم هو الطاهر وماؤه والحل ميتته والصحيح في حديث العنبر انهم وجدوه بشاطئ البحر ميتا فكلوا منه وقد رواه عنه الى النبي صلى الله عليه وسلم فأكله منه نعم ان انتفخ الطافي بحيث يخشى منه السقم يحرم للضرر وقوله الجويني والسائى * (تنبيه) * كلام المصنف قد يوهى توقف الحل على موته وليس مراد اوقد مرفى الصيد والذبائح أنه يحل بلع سمكة حية وأنه يحل قلى صغار السمك من غير ان يشق جوفه ويعقى عسافيه وأنه لو وجد سمكة في جوف سمكة حل أكلها الا أن تكون قد تغيرت فيجزم لانها صارت كالقلى (وكذا غيره) أى السمك مما ليس على صورته المشهورة كخنزير الماء وكله حلال (في الاصح) المنصوص لا إطلاق الاية والحديث المارين وعن أبي بكر رضي الله عنه كل دابة تموت في البحر فقد ذكها الله لكم وقيل لا يحل لانه لا يسمى سمكا والاول يقول بسماء وعلى الاول لا بشرط فيه الذكاة لانه حيوان ولا يعيش الا في الماء * (تنبيه) * كلام المصنف صريح في انقسام حيوان البحر الى سمك وغيره وهو مخالف للصحيح الروضة وأصلها ان السمك يقع على جميعها ولهذا أوت قول المصنف منه ماهو بصورته المشهورة وقوله وكذا غيره مما ليس على صورته المشهورة ويشهد له قول الروضة مما ليس على صورة السمك المشهورة (وقيل ان كل مثله في البر) كالبحر والغنم (حل) أكله ميتا (والا) بان لم يؤكل مثله في البر (فلا) يحل (كسكاب وحمار) اعتدوا الماء في البحر بما في البر ولان الاسم يتناول ما جرى عليه حكمه فعلى هذا الوجه لا أنظار له في البر يحل لحديث العنبر المشهور وفي الصحيح أما اذا ذبح ما كل شبهه في البر فانه يحل جزما ولو كان يعيش في البر والبحر لانه حينئذ كحيوان البر وحيوان البر يحل مذبوحا فعلى خلاف اذا أكل ميتا كما ذكرته (وما يعيش في البر والبحر كضفدع) بكسر الضاد مع فتح الدال وكسر دابتها ويجوز فتح الضاد مع كسر

الذال وضهما مع فتح الذال وكتبه أبو المسح وهو من الحيوان الذي لا نعالمه (وسرطان) وفيه أعسر
عقرب الماء وكتبه أبو بحر (وحية) ويقال على الذكرو والأنثى ودخلت الهاء الواحدة لانه واحد من جنسه
كذباجة وعقرب رترسة وهي الحية والسلفات بضم السين وفتح اللام وبهمزة كنة وتغاسح (حوام)
السمية في الحية والعقرب ولا استخفاف في غيرهما ولان التغاسح يتقربى بابه وقضيته تحريم الفرس بكسر
الفاء ويقال له الغم بفتح اللام والهاء المحجمة لكن أجاب المحب العاصري بقول ابن الأثير في النهاية بفتح
الطاهر وفي تحريم النسيان بكسر الون وجهان أو وجههما كما جرى عليه ابن المقرئ التحريم وهو على خلافه
الساس قاله القاضي أبو العلي وغيره وقال الجوهرى وهو جنس من الخلق ينسب على رجل واحدة وقال
المسعودى له عين واحدة يخرج من الماء ويتكلم ومتى ظفر بالإنسان قتله يوجد في جزائر الصين ينقر كما
ينقر الطير وفي الحديث الله يجمع من أحب السباع * (تبييه) * قديهم كلامه ان الحية التي لا تعيش
الا في الماء حلال لكن صرح الماوردى بغيرها هي وغيرها من ذوات السموم البحرية قال المصنف في
مجموعه قلت الصحيح المذهب ان جميع ما في البحر تحل ميتته الا الصدف ويحمل ما ذكره الاصحاب أو بعضهم من
السلفات والسامة والسام على غير ما في البحر اه وبواقعه قول الشامل بعد نقله فصوص الحل قال أصحابنا
أو به منهم يحصل جميع ما به الا الصدف للهوى من قتله اه والنهى هو ما صرح عن ابن عمر أنه قال لا تقتلوا
الصدف فان نفعه تسبج وقال به بعض الفقهاء اعماحرم لانه كان جوار الله في الماء الذي كان عليه العرش قبل
خلق السموات والارض وظاهر كما قال شيخنا انه على هذا تستثنى ذوات السموم أيضا قال ابن قاسم ومما سمعت
به البلوى كل الدنيا في مصر والسرطان في الشام اه أما السرطان فقد تقدم الكلام فيه وأما الدنيلس
فعن ابن عبد السلام وعلماء عصره انه يحل أكله وهذا هو الظاهر لانه من طعام البحر ولا يعيش الا فيه وعن
ابن عبد السلام انه أفتى بغيره قال الزركشى وهو الظاهر لانه أصل السرطان لتولد منه وقال الدميرى لم
يأت على تحريمه دليل وما قل عن ابن عبد السلام لم يصح فقد نص الشافعى على ان حيوان البحر الذي لا يعيش
الا فيه يؤكل لعموم الآية والاختبار (وحبوان البر يحل منه الانعام) وهي الابل والبقر والغنم وان اختلفت
أنواعها لقوله تعالى أكلت لكم بهيمة الانعام (والخيل) ولا واحدة من لفظه كقوم وقيل مفردة خال لا فرق في
ذلك بين العربية وغيرها الخبر الصحيح عن جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجمر
الاهلية وأذن في لحوم الخيل وفيهما عن أسماء رضى الله عنها قالت تحرقنا فأسألى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأكلناه ونحن بالمدينة وأما خبر خالد بن النسي عن أكل لحوم الخيل فقال الامام أحمد وغيره منكر وقال أبو
داود ومنسوخ والاستدلال على التحريم بقوله تعالى لتركبوا هوزية ولم يذكر الاكل مع انه في سياق الامتنان
مردود كما ذكره البيهقى وغيره فان الآية مكينة بالاتفاق ولحوم الجمر انما حرمت يوم خيبر سنة سبع
بالاتفاق يدل على أنه لم يلهم النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة في الآية تحريمها لالأحمر ولا غيرها فانها
لودلت على تحريم الخيل دلت على تحريم الجمر وهم لم ينعوا منها بل امتدت الحال الى يوم خيبر فحرمت وأيضا
الاقتصار على تركها والنزيب به الايدل على نفي الزائد علم ما وانما خصهم بالذكر لانهم امة نظام المقصود من
الخيل كقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير لانه معظام مقصود وقد أجمعوا على تحريم شحمه
ودمه وسائر أجزائه (وبقر وحش) وهو أشبه شئ بالمعز الاهلية وقرنها صلاب جدا تمنعهم عن نفسها (وحجارة)
أى الوحش لانهم امن الطيبات واماني الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال في الثاني كاوا من لحوا كل منه
وقيس به الاول ولا فرق في حمار الوحش بين ان يستأنس أو يبقى على نفسه كما أنه لا فرق في تحريم الاهلى بين
الحالين (وطي) وطية بالاجماع (وضبيع) بضم الواحدة بقطعه ويجوز أن يكون المسم بالانثى لانه صلى
الله عليه وسلم قال يحل أكله واه الترمذى وقال حسن صحيح قال الشافعى رضى الله تعالى عنه وما زال الناس
يأكلونها بين الصفا والمرورة من غير تكبر ولان ناهضه لا تتقوى ولا تعيش به وهو من أجن الحيوان

قته له لنفسي يصاد قال الله ميري ومن عجب أمرها أنم تخيض وتكون سنة ذكر او سنة انثى و يقال للذكر
سائمتان (وضب) لانه اكل على مائدته صلى الله عليه وسلم تحضرته ولم يأكل منه فقيل له أحرام هو قال
لا ولكنه ايس بارض قومي فاجسدنى أعافه رراه الشيخان وخبر انتهى عنه ان صح محمول على التنزيه وهو
حيوان لذلك كرمه ذكران واللائى فرجان لاسمها اسنانها الى أن يموت (وأرب) بالقوانين بخلافه وفي بعض
الشروح بلاتون يمنع صرفه وهو واحد الارانب حيوان شبه العنق قد يرايد بين طويل الرجلين عكس
الزرافة يطأ الارض على مؤخر قدميه لانه بعث بوركها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقبله وأكل منه رواه
البخارى ولم يبلغ أباحنية ذلك فخرها بفتحها بالهمزة كالتبضع وهي محرمة عنده أيضا (وثعلب) بمثلثة أوله
لانه لا يتقوى بنباه ولانه من الطيبات وكنيته أبو الحصين واللائى ثعلبة وكنيتها أم هويل (وبر برع) لان
العرب تستطيبه ونباه ضعيف وأوجب فيه عر رضى الله عنه على المحرم اذا قتله جفزة وهو حيوان يشبه الفأر
قصير اليدين طويل الرجلين أبيض البعان أقبح الظاهر بطرف ذنبه شعرات ووقع للدميرى في شره قصير
اليدين والرجلين (وفنك) بفتح الفاء والنون لان العرب تستطيبه وهو حيوان يؤخذ من جلد الفرو ولينه
ونحفته (وسور) بفتح الميم المشددة وهو حيوان يشبه السنور لان العرب تستطيب
ذلك وهو نوعان من ثعالب الترك * (تمه) * يحل أيضا القنفذ بالذال المججمة والوبر باسكان الموحدة
دوية أمغر من الهمز كحلاء العين لاذنب لها والدليل وهو باسكان اللام بين الدالين المهمتين المضعومتين
دابة قدر السحرة ذات شول طويل يشبه السهام وفي الصحاح انه عظيم القناذ وابن عرس وهو دوية رقيقة
تعاذى الفار تدخل بحره وتخرج وجعه بنات عرس والحواصل جمع حوصلة ويقال له حوصل وهو طائر
أبيض أكبر من السكر كذو حوصلة عقابية يتخذ منها فروو يكثر بصرو يعرف بها بالجميع والقاقم بضم
القاف الثانية دوية يتخذ جلودها فروا وذلك لان ماذ كرم الطيبات (ويحرم بقل) للهى عن أكله في
خبر أبي داود باسناد على شرط مسلم وأتوا له بين حلال وحرام فانه متولد بين فرس وجرأهلى فان كل الذى كرم
فرسا كان شديدا الشبه بالجرأ وجرأ كان الذى كرم شديدا الشبه بالفرس فان تولد بين فرس وجرأ وحشى أو
بين فرس وبقر حل بالاختلاف (وجرأهلى) وان فوحش للهى عنه في خبر الصحيحين وكنيته أبو زباد
وكنية اللائى أم محمود (وكل ذى) أى صاحب ناب (من السباع) وهو كما قال الشافعى رضى الله تعالى عنه
ما بعد وعلى الحيوان ويتقوى بنباه (و) ذى (مخالب) بكسر الميم واسكان الخاء المججمة ذى ظفر
(من الطير) للهى عن الاول في خبر الصحيحين وعن الثانى في خبر مسلم فذو الناب (كأسد) وذو كرم
له ابن خالويه خمسة مائة اسم وزاده على بن جعفر عليه مائة اسم وثلاثين اسمها (وغير) بفتح النون وكسر
الميم وباسكان الميم مع ضم النون وكسرهما حيوان معروف أنجب من الاسد سمي بذلك لثمنه واختلاف
لون جسده يقال ثمنه فلان أى تنكر وتغير لانه لا يوجد غالبا الاغصبا فامعجب بنفسه ذو قهر وسعطاوان
عتيد ووثبات شديدة اذا شبع نام ثلاثة أيام ورائحة فيه طيبة (وذئب) بالهمزة وعنده حيوان معروف
ياضهم عند السقاء كالسكب وهو موصوف بالانفراد والوحدة وكنيته أبو حدة واللائى ديبعة ومن طبعه
انه لا يعود الى فريسة شبع منها ويناها بحدى عينيه والاخرى يلقى حتى تسكن العيون النائمة من النوم ثم
يقفها ويناها بالاخرى ليحترس باليقظى ويستر بيج بالنائمة وفيه حاسة الشم بشم الشئ من فريضة واذا جاء الشتاء
دخل وكمره ولا يخرج منه حتى يطيب الهواء فاذا جاء صص اصابع يديه ورجليه فيه دفع عنه بذلك الجوع
ويخرج أسنما ما كان ويسد الذكرا اللائى مضطجعة على الارض واضع جروها قطعة لحم غير مخيمز
الجوارح فلا تزال تحسب حتى تتميز أعضاؤه (ودب) بضم الدال الميمولة وكنيته أبو حيد واللائى دبة
(وفيل) وجمعه فيلة وأفيال وكنيته أبو العباس والفيل المذكر في القرآن كنيته أبو العباس واسمه
محمود والذكركر بنى واذا تم له خمس سنين وتحمل اللائى اسننين وهو صاحب حقد واسنانه مقلوب ولولا

ذلك لشكهم وبخاف من الهرة نحو ما شديدا وفيه من الفهم ما يقبل به التأديب والتعظيم به
 كثيرا والهدى تغلفه لما اشتكى عليه من الخصال الممودة (وقرد) وجمعه قردة وقرد وهو حيوان
 ذئب ملج ذى أربع العظم تاد الاثنى في البطن الواحدة البشرة والاثنى عشر وهو يشبه الانسان في
 غالب حاله فانه ينطق ويضرب ويتناول الشيء بيده وبأنس بالباس والله كرسد يد الغيرة على
 الاناث ومن ذى الباب الكلب والحشرير والفهد يفتح الفاء وكسرها مع كسر الهاء واسكها او الهمز
 يهايم وحديثين الاول مفتوحة والثانية ما كمة وهو ضرب من السباع يعادى الاسد من العدو
 لامن الامانة ويقال له الغرائق بضم الغاء وكسر الون شبيهه بان آوى (و) ذى الحلب نحو
 (ماز) من اشد الحيوان وضيقا خلقة وهو مذكر ويقال في التنبيه باز ان وفي الجمع بزة (وشاهين)
 هو فارسي عرب (وصقرواسر) يفتح الون ويقال بتثنيها (وعقاب) وكنيته ابو الحاج (تنبية)
 دسمل في ذلك جميع جوارح الطير لاستخفها خلافا لما لك حيث قال يكره وجهه ل المصنف الصفر
 قسيما للبارى والشاهين واسكره في تحرير التنبيه لانه يقال للبراة والشواهن وغيرهما صقور واجاب
 بانه من ذكر الخاص بعد العام ويحجب عنه ههنا بما اجابو يستثنى من ذى الحلب الضبع والكلب
 والبر بوع (وكذا ابن آوى) بالاد بعد الهمزة وهو فوق الثعالب ودون الكلب طويل الخالب به
 شبه من الذئب وشبهه من الثعالب وصي بذلك لانه يأوى الى عواء بما جئسه ولا يمرى الابلاد
 استوحش وفي وحده وصباحه يشبه صباح الصبيان (وهرة وحش) يحرم ان (في الاصح)
 أما ابن آوى فلاله مستحبت وله ناب يعدوبه وبنا كل الميتة ووجهه له ان بابه ضعيف وأما الهرة فلانها
 تعد وبناها فنسبه الاسد ووجهها انها حيوان ينقسم الى أهلى ووحشى فيحصل الوحشى منه
 ويحرم الادلى كالحمار واحتر زبالو حشية عن الاهلية فانها حرام أيضا على الصحيح في الحديث انها
 سبع وقيل نحل لضعف ناهيا (تنبية) قال الميرى لو قال المصنف وهرة وحش لفتا وحش
 لكان أثملا وأحصر اه وقد يمتدحه باختلاف التصحيح كما سلم من التقرير وان أوهم كلامه
 الجزم بحرمها وأما ابن مقرض وهو ضم الميم وكسر الزاء وبكسر الميم وفتح الزاء الدلو يفتح اللام فلا
 يحرم لان العرب تستعمله ونابه ضعيف ههنا ما جرى عليه ابن المقرى وهو مقتضى كلام الراعى
 والذي نقله في أصل الروضة عن تصحيح الاكثرين وما صححه المصنف في مجموعه من تحريمه لانه ذؤناب
 غامط فيه الاسنوى وغيره وهو دويبه أكهمل الاون طويل النهار أصفر من الفار يقتل الحسام
 ويعرض الثياب وأما النمى الذى يأوى الحراب من الدور ونحوها فهو نوع من القردة فيحرم لانه
 يفترس الدجاج فهو كابن آوى (ويحرم) أكل (مأندب قله) لا يذاته (كعبة) ويقال للذكر
 والاثنى (دعرب) اسم للاثنى ويقال للذكر قربان بضم العين ولواء (وغراب أبقع) وهو
 الذى يسه سواد وباض وتقييد المصنف به يوم حل غيره وسبأى الكلام عليه (وحسدأة) بوزن
 عنية (وعارة) بالهمزة وكيفية الخراب وجمعا فأربالهمز (وكل سبع) بضم الباء (ضار) بالتحذيف
 أى عاد والبرقوث بضم الباء ولزنبور بضم الزاى والبق والقمل الحبر الصبيحين خمس تقتل في الحسل
 والحرم الغراب والحداة والعارة والقرب والكلب العقور وفي رواية سلم والغراب الا بقمع والحسنة
 بدل العنقرب وفي رواية لابى داود والستره ذى كرا السبع العساذى مع الخمس وقبس من الباقي
 لا يذاتها ولان الامر يقتل ما ذ كراسقاط لحرمته ومنع من اقتنائها ولو أكل لحما اقتنوه واستثنى من
 يوم تحريم ما أمر بقتله البهيمة لما كولة اللحم اذا وطئها الاذى فانه يحل أكلها على الاصح
 كما ذكر في باب لزنا مع الامر بقتلها (تنبية) احترر بالنارى من نحو الضبع والثعلب مما
 فانه ضعيف ههنا لانه كوران انما ندب قتلها لا يذاتها كما امر اذا نفع فيها وبانيه نفع ومضرة لا يستحب

قوله لنفسه ولا يكره لغيره ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضر كالخنافس جميع خنافساء بضم الفاء
أفصح من فتحها والجعلان بكسر الجيم ويقال له أبو جعران وهو دويبة معروفة تسمى الزعقوف تعض
بعض البهائم في فرجها فتهرب وهي أكبر من الخنافس شديدة السواد في بطنها لون حرة للذ كرفران
والرخم والكباب غير العقور الذي لا منفعة فيه مباحسة (وكذا رخسة) وهي طائر يشبه النسر في
الخلقة وكنيتها أم قيس تلثب غذائها (وبعانة) بتثليث الموحدة وبالجمجمة والمثلية لأنها كالحدأة وهو طائر
أبيض على السيران أصغر من الحدأة له مخالب ضعيف * (تنبيه) * يحرم أيضا النحاس بسين مهملة
طير صغير ينس اللحم بطرف منقاره وأصل النحاس كل اللحم بطرف الاسنان وأما النحاس بالجمجمة
فهو الاكل بحميهما فحرم الطيور التي تنس كالسباع التي تنس لاستخبائها (والاصح حل
غراب زرع) وهو أسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون نحر المنقار والرجلين لانه مستطاب يا كل
الزرع فاشبه الذواخت والثاني نظر الى انه غراب وأما ما عدل البقع وغراب الزرع فانواع أحدها
العقوى ويقال له القعقع وهو ذلونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح عيناه بشيمان الزئبق
صوته الععقة كانت العرب تشاءم بصوته ثانيا الغداف الكبير ويسمى الغراب الجلي لانه لا يسكن
الا الجبال فهذان حرامان تلثبهما ثالثا الغداف الصغير وهو أسود رمادي اللون وهذا قد اختلف
فيه فقيل يحرم كما صححه في أصل الروضة وجرى عليه ابن المقرئ لا يمر بقتل الغراب في خبر مسلم
وقيل يحله كنهو قضية كلام الرافعي وهو الظاهر وقد صرح بحله البغوي والجرجاني والرويانى وعاله بأنه
يا كل الزرع واعتده الاستوى والبلقينى (و) الاصح (تحريم بغيا) بفتح الموحدة تن وتشديد
الثانية ومنهم من يسكنها وبغين مجمعة وبالقصر طير آخر وهو المعروف بالبرة بضم الدال المهملة
وتشديد الراء المفتوحة له قوة على حكاية الاصوات وقبول التلقين قال ابن مطرف ولا يعرف لها اسم ذكر
من لفظها (و) يحرم (طاوس) وهو طائر في طبعه العدة وحب الزهو بنفسه والخيلاء والاعجاب
بريشه وهو مع حسنه يشاءم به ووجه تحريمه وماتله نخبهما والثاني يجمع ذلك * (تنبيه) * يحرم أيضا
ملاعب طله وهو طائر يسبح في الجوامر ارا كأنه ينصب على طائر والضبوع وهو بضاد مجمعة مضمومة يقع
على الذ كروالاننى يقول في صياحه صدا أوقيا فيختص بالذ كروكية لاننى أم الحراب وأم الصبيان
ويقال لها غراب الليل وتحريم هذه الثلاثة لاستخبائها (وتحلى نعامه) بالاجماع ولان الصداية رضى
الله عنهم قضوا فيها اذا قتلها المحرم يبدنه وكنيتها أم البيض وليست بطائر عند المتسكمين في طبائع الحيوان
وان كانت تبيض ولا جناح وريش (و) يحل (كركي) قطعا وما أوهمه كلام العبادى من جريان
الاخلاف فيه شاذ وهو طائر كبير معروف كنيته أبو نعيم وفي طبعه التحارس بالنوبة في الليل واذا كبر أنواء
عالمه ولا يعيش على الارض الا باحدى رجله ويعاق الاخرى وادواضعهما وضعهما وضعا عليه ما يخافه أن
تخفف الارض به (و) يحل طير الماء وهو أنواع منها (بط) بفتح أوله (واوز) بكسر أوله وقع ثانيه لانها
من الطييات * (تنبيه) * عطفه على البط يقتضى تغايرهما وفسر الجوهري وغيره الاوز بالبط وقال الدميري
في شرحه البط هو الا والذى لا يطير * (تنبيه) * جميع طيور الماء حلال لانها من الطييات الا للفقاق
وهو طير طويل العنق يا كل الخبائث ويصف فلا يحل لاستخبائه ربوى كل مارق ودع ما صنف (و) يحل
(دجاج) بالاجماع وهو بتثليث أوله والفتح أفصح يقع على الذكر والانثى والواحدة ودجاجة
وليست الهاء للتأنيث وحله بالاجماع سواء أنسبه وحشبه ولانه صلى الله عليه وسلم أكله رواه
الشيخان (و) يحل (حمام) بسائر أنواعه لانه من الطييات ويقع على الذ كرو والانثى واحدة حمامة
وليست الهاء فيها للتأنيث (وهو) عند الجوهري نقلا عن العرب ذوات الاطواف كالفواخت والقمم
وعند المصنف كالشافعي نقلا عن الازهرى (كل ماعب) أى شرب الماء من غير تنفس بان شرب

جرعة بعد جرعة من غير مص (وهدر) أي يرجع الصوت * (تنبيه) * جمع بينهما تبعاً للمعبر
وقال في الروضة في جزاء الإصدانة لأحاجة إلى وصفه بالمدبر مع الب فأنتم ما متلازمان ولهذا انقصر الشافعي
رضي الله عنه على الب وعلى الورشيان وهو بفتح الواو والراء ذ كر القمري وقيل طائر متولد بين الفاختة
والجمانة وعلى القما جمع قطة وهو طائر معروف وأجل بالفتح جمع حجلة وهو طائر على قدر الحمام كالمطما
أجر المنقار والرجلين ويسمى دساج البر وهـ هذه الثلاثة قال في الروضة أنها أدرجت في الحمام (و) يحمل
كل (ما على شكل صفور) بضم أوله بخطه وحتى فتحها مسمى بذلك لأنه عصى وفرو كنيته أبو يعقوب
والأشع صفورة لأنه من الطييات (وان اختلف لونه ونوعه كمنديل) بفتح العين والدال المهمتين
وبينهما فون وآخره وحده بعد تخنيته وهو المزار (وصورة) بفتح الصاد وسكون العين المهمتين صفار
العصافير المحمرة الرأس (ورزور) وهو بضم الزاي طائر من نوع الصفور مسمى بذلك لزرزورته أي تصويته
وتغير بضم النون وفتح المجهمة صفور صغير أحر الأنف ولبل بضم الباءين وكذا الحجرة بضم الحاء المهملة
وتشديد الميم المفتوحة قال الراعي ويقال إن أهل المدينة يسمون الببلب الزعرة والحجرة (و) لا يحمل ما مسمى
من قتله وهو أمور منها (خفاف) بضم الخاء وتشديد الطاء وجمعها طياف ويسمى زوار الهند ويعرف
عند الناس بصفور الحجة لأنه زهد جمافي أيديهم من الأقوات قال الدميري ومن يجيب أسره إن عينه تقاع
فعود ولا يفرخ في عش عتيق حتى يباينه بطيئ جديده وأما الخفافس ويقال له الوطواط فقطع
الشيخان بغير جمع جزه ما في محرمات الاحرام بوجوب قيمته إذا قتله المحرم أو في الحرم مع قصر بحقه ما بيان
ما لا يؤكل لا يجب ضلته والعتمة دما هنا وظاهر كلامهما أن الخفافس والخفافس تغيران وأعتمة ضابان
الخفافس والخفافس واحد وهو الوطواط كما قاله أهل اللغة وأجيب بأن كلامهما ليس باعتبار اللفظ بل
باعتبار العرف ففي تمذيب الاسماء واللغات أن الخفافس عرفها وطائر أسود الظهر أبيض البطن يأوي
البيوت في الربيع وأما الوطواط وهو الخفافس فهو طائر صغير لا يش له شبهة الفأرة يعاير بين المغرب
والعشاء ولهذا أفردهما الفقهاء بالذ كر أن أطلق الأفويون اسم أحدهما على الآخر ومنها هدهد وصرور
وهو بالحروف المهملة طائر فوق العصفور يصيد العصافير (وغل) وكنيته أبو مشعول والواحدة غلة وكنيته أم
مارن سميت غلة لثقلها وهو كثيرة جوتها وقلة قوائمها قال الخطابي إن الهسي الوارد في ثقل النمل المراد به
النمل الساسماني وهو الكبير أما الصغير ففي الاستقصاء نقلاً عن إصباح الصير أنه لا يحرم قتله لأنه مؤذ
وذ كرم البغوي أيضاً وادق عليه في المجموع (ونخل) وهو ذباب العسل والواحدة نخلة (وذباب) بضم
أوله المجمع وكنيته أبو جعفر وهو أجهل الخلق لأنه ياتي نفسه في الهاكمة وضرب الله به المثل في القرآن
وهو أصناف كثيرة (و) لا تحمل (حشرات) بفتح الشين المجهمة صفار ذاب الأرض وصغارها وهي الواحدة
حشرة بالفتح يلك (كففساء) بضم الخاء وفتح ثالثة أشهر من صبهه بالذ وكنتها ألم الفس وهي أنواع
منها بنات وردان وحماقبان والصرار وتحرم ذوات السموم والابرو والوزغ بأنواعها الاستغناء ولأنه صلى
الله عليه وسلم أمر بقتلها ووقع في الراعي أنه نهى عن قتلها ونسب لسبق القلم ويحرم سام أبرص وهو
كبار الوزغ والعشاء وهي بالعين المهملة والصاد المجهمة دويبة أكبر من الوزغ والبعك بضم اللام وفتح الحاء
المهملة دويبة كأنها يمكنها مساهمة مشربة بحمرة توجد في الرمل فإذا أحست بالإنسان دارت بالرمل وغاست
فيه (ودود) جمع دودة وجمع الجمع ديدان وهو أنواع كثيرة تدخل فيها الأرض ودود القز والدود الأخضر
الذي يوجد على شجر الصنوبر ودود الفاكهة وتقدم حل أكل دود الخمل والفاكهة معه * (تنبيه) * استثنى
من الحشرات القنفذ وأما جبين بهمة مضومة ومو حدة مفتوحة ونون في آخره والوبر والضب والبر بوج
ومرت الإشارة إلى بعض ذلك (وكذا) لا يحمل (ما تولد من مأ كول وغيره) كتولد بين كلب وشاة إذا
تحقت بذلك بأن رأينا كلباً تراعى شاة فولدت مثله تشبه الكلب فلولم تولد مثله تشبه الكلب

قال البغوي لا تحرم لانه قد يحصل الخلق على خلاف سورة الاصل وعن القاضي حنين بن نوح ومن المتولد بين
 ما كول وغيره السبع بكسر السين المهمة فانه متولد بين الذئب والضبغ فيه شدة الضبع وجرأة الذئب
 أسرع من الرياح عدوا كثير الثوبات والبغل اتولد بين فرس وحمار أهلى كاسر والزرافة وهى بفتح الزاى
 ونسبها كما حكاهما الجوهري وقال بعضهم الضم من طين العوام وبشرى عجزهم صاحب التنبيه وقال
 المصنف فى المجموع انه لا خلاف فيه ومنع ابن الرفعة التحريم وحكى ان البغوي أفتى بحلها واختاره السبكي
 وسكانه فى فتاوى القاضي وتنمة التتمة وقال الأذرى وهو الصواب نقلا ودليلا لم يقلوا فى اللغة انها متولدة
 بين ما كولين من الوحش واقتضى كلام ابن كج نسبه للأنص وقال الزركشى ما فى المجموع سهو وصوابه
 العكس اه وهذا الخلاف يرجع فيه الى الوجود ان ثبت انهم متولدة بين ما كولين فسايقوله هؤلاء
 ظاهر اسكن ظاهر كلام الشيخ فى التنبيه انها مما يتقوى بنابه واعتراض بانهم لا يتقوى بنابها وأن الشيخ لم
 يرها ولأن أنها تتقوى به كسائر السباع وقيل ان الذى فى التنبيه الزرافة بالقاف وهو حيوان يتقوى بنابه
 غير الذى يسمى الزرافة قال السبكي وهذا ليس بشئ (وما) أى والحيوان الذى (لأنص فيه) من كتاب
 أوسنة أوجاباع لأخاص ولا عام بتحريم ولا تحليل ولا ورد فيه أمر بقتله ولا بعده (ان استتابه أهل
 يسار) أى نروة ونصب (و) أهل (طباع سليمة من) أكثر (العرب) سكان بلاد أوفرى (فى حال رفاهية
 حل وان استخبثوه فلا) يحل لان الله تعالى أناط الحل بالعيب والتحريم بالحيث وعلم بالعقل انه لم يرد
 ما يستعليه ويستخبثه كل العالم لاستحالة اجتماعهم على ذلك عادة لا خلاف طبائعهم فحين أن يكون
 المراد بعضهم والعرب بذلك أولى لانهم أولى الامم اذهب المخاطبون وأولاد الدين عربى وخرج باهل اليسار
 المحتاجون وبسليمة أحوال البوادي الذين يأكلون ما داب ودرج من غير تمييز فلا عبرة بهم وبحال
 الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بهم (تنبيه) قضية كلام المصنف أنه لا بد من اخبار جمع منهم والظاهر
 كما قال الزركشى الاكتفاء بخبر عدلين ويرجع فى كل زمان الى العرب الموجودين فيه فان استتابته
 خلال أو استخبثته فحرام والمراد به ما لم يسبق فيه كلام العرب الذين كانوا فى عهد صلى الله عليه وسلم فمن بعدهم
 فان ذلك قد عرف حاله واستقر أمره فان اختلفوا فى استتابته اتبع الاكثر فان استتبوا فحرام فريش لانهم
 طاب العرب فان اختلفت ولا ترجع أوشكوا أولم نجد منهم ولا غيرهم من العرب اعترفوا بقراب الحيوان
 شبهه صورة أو طبعاً أو طعماً فان استوى الشبهان أولم نجد ما يشبهه خلال لآية قل لا أجد فيما أوحى
 الى محرم ولا يعتمد فيه شرع من قبلنا لانه ليس شرعنا فاعادة ظاهر الآية المقضية للحل أولى من
 استحباب الشرائع السالفة وان دفع عاقرت به كلام المصنف اعتراض البلعنى فانه قال ان أراد نص
 كتاب أوسنة لم يستقم فقد حكم بحل الثعلب وتحريم الينغا والطاوس وليس فيها نص كتاب ولا سنة
 أو قول عالم فقول العالم ليس دليلا يعتمد وان أريد نص كتاب أوسنة أو نص الشافعى أو أحد من أصحابه
 فهو بعيد لان هذا لا يطلق عليه نص فى اصلاح الاصوليين (وان جهل اسم حيوان سئلوا) أى العرب
 عن ذلك الحيوان (وعمل بتسميتهم) له مما هو حلال أو حرام لان المرجع فى ذلك الى الاسم وهم أهل
 اللسان (وان لم يكن له اسم عندهم اعترف بالاشبه به) من الحيوان فى الصورة أو الطبع أو الطعم فى
 اللحم فان تساوى الشبهان أو فقد ما يشبهه حل على الاصح فى الروضة والمجموع وما فرغ المصنف من
 حكم الحيوان الحرام أخذ فى حكم المكروه منه فقال (واذا ظهر تغير لحم جلاله) من نعم أو غيره كدجاج
 ولو يسيرا (حرم أكله) أى اللحم كفى المحرم وبه قال الامام أحمد لانها صارت من الخبائث وقد صح
 النهى عن أكلها وشرب لبنها وركوبها كقوله أبو داود وغيره وهى بفتح الجيم وتشديد اللام ويقال
 الجلالة التى تأكل الجلالة بفتح الجيم وهى العذرة والبر وغيرهما من النجاسات والحكم منوط كما قال
 المصنف بالتغير على الاصح وقيل ان كان أكثرها النجاسة ثبت والأفلا وهو ظاهر كلام المصنف فى

القهر برجزية في صحيح التنبيه وأخلاقه حسنا التعبير يشمل الأوصاف الثلاثة وقيداه في الشرح والروضة
 بالرائحة قال الزركشي تبعه الأذري والظاهر أنه ليس بقيد فان تغير العالم أشد (وقيل يكره) لنتن لها (قلت
 الأصح يكره) كنهية الراعي في الشرح من إيراد أكثرهم (واقفه أعلم) لان التنبيه إنما هو للتنبيه بالعلم وهو
 لا يوجب التحريم ككون العلم المذكور وثوقاً فإنه يكره أكله على الصحيح * (تنبيهه) * قد فهم تنبيه
 المصنف بالعلم ان غيره ليس كذلك وليس مراد بل لا فرق بين لهما وبينها وفيهم في التجاسة والمأهارة
 والتحريم والتفصيل وقفاً لا خلاف بل قال الباقيتي ينبغي تعدى الحكم الى شمه ما هو وفيها المصلحة في
 حياتها وقال الزركشي الظاهر الحاق ولدعاهم اذا ذكبت ووجهه في بيانها مبتدأه ويكره ركوبها
 بلا حائل (فان عافت) علفاً (طاهراً) أو متنجساً كتنعيم أصابعه ما تنجس أو تنجس العين كما هو ظاهر
 كلام التنبيه (فطاب) لهما بزوال رائحته (حل) ما ذكر وان علفت دون أربعين يوماً اعتباراً بالمعنى وأما
 شبر حتى تعاف أربعين يوماً والتفصيل بالعلم الظاهر بخبري على العالف ونخرج بعلفت ما لوغات هي
 أولها به سد ذنبها أو طبع لهما انزال التعبير فان الكراهة لا تزول وكذا يمرور الزمان كما قاله البغوي وقال
 غيره تزول قال الأذري وهذا ما جزمه المروزي تبعه الأفاضل وقال شيخنا وهو فظير طهارة الماء المتغير
 بالتجاسة اذا زال المتغير بذلك قال الباقيتي وهذا في مرور الزمان على العلم فلو مر على الجلالة أيام من غير
 أن تأكل طاهراً أي أو غيره كما مرحات واعاد كرك العلف بطاهر لان العالف ان الحيوان لا بد له من علف
 وواقفه الزركشي على ذلك * (تنبيهه) * قول المصنف حل المراد زوال التحريم على الأول والكراهة على
 الثاني فلو قال لم يكره لمكان أولى اذا حل بجراح الكراهة الا ان يريد حلا مستوي الطرفين * (فروع) *
 لوري منخله بلين كلبية أو خنزيرة كانت كالجلالة ولو غذي شاة بعشر سنين بمال حرام قال ابن عبد
 السلام لم يحرم عليه أكله ولا على غيره لان الاعيان لا توصف بحل ولا حرمة وقال الغزالي ترك الاكل
 من شاة علفت بعلف معصوب من الورع ولا يحرم ترك الورع ولا تركه الثمار التي سقيت بالمياه المتجسة
 ولا حب زرع نبت في نجاسة كزبل كفي المجموع عن الاحتساب اذا لا يتأثر في ذلك أثرها وقضية ما قال
 الزركشي انه متى ظهر التعبير فيها كرهت ولا يكره بيض سلق بعماء نجس ولو نبت العلم أو البيض لم نجس
 قال في المجموع فلهما ويحل أكل النقائق والشوى والهرايس كما قاله ابن عبد السلام وان كان لا يتخلو
 من الدم غالباً * (فائدة) * قبل ان السكب اذا عاض حيواناً واذبح من أكل منه كلب ولهذا قال بعضهم
 لا يحل أكله (ولو تنجس) مائع (طاهر تنكل) ودهن (ودبس ذائب) بجمجمة (حرم) تناوله لحديث
 افاة المارفي باب التجاسة وكذا جاهد تعذر تأخير كذا لذي لاقى الفأرة من السم الجاهد أو أمكن ولم يظهر
 كما يؤخذ من اطلاق المتنجس ويجوز أن بعلف المتنجس دابته ولو وقع في قدر طيب في جزء من لحم آدمي ميت
 قال الغزالي لم يحل منه شيء لحمة الا كسب وخالفه في المجموع وقال المختار الحاصل لانه صار مستهلكاً
 ولو تحقق إصابة روث الفيران القمع عند درسه فغطوه وبسن غسل الفم من أكله كافي المجموع ومرث
 الاشارة الى ذلك في كتاب المأهارة (وما كسب) أي المكسوب (ببخامه متنجس كجماعة وكس) نجس
 كزبل (مكره) للعر تناوله ولو اكله كسبه رفيق (ويسن أن لا يأكله) أن (بطاعه رقيقه) ولا يكره
 للرفيق وان كسبه حر (د) بعلفه (ناضحه) وهو البعير وغيره يسقى عليه الماء وحكم سائر الدواب كذلك
 وذلك لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب الخنازير فنهى عنه وقال أطعمه رقيقاً واعلمه ناضحاً رواه
 ابن حبان وصححه والترمذي وحسنه والفرق من جهة المعنى شرف الحر ودناءة غيره وصرف النهي عن
 الحرمة خبر الشيخين عن ابن عباس احتجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطى الخنازير أجرته ولو كان
 حراماً لم يعطه لانه حديث حرم الانساذح من الاعناء لانه اعانة على معصية كاجرة الذنب والنجاسة الاعتناء
 الصرورة كان أعلى الشاعر للتلامي مجرأ أو الظالم للابنة حقه أو لئلا يأخذ منه أكثر مما أعطاه فان

الاثم على الاتخذ دون المعلى فان قيل يحتمل انه صلى الله عليه وسلم انما اعناه ذلك ليدفعه رقيقته وناضحه
 اوجب بانه لو كان كذلك لبيته صلى الله عليه وسلم وقبس بالجماعة غيره ممن كل ما تحصل به تخافرة
 النجاسة (تنبيه) قوله ان لا يأكله يفهم جواران يشترى به ملبوسا وتعود ولا كراهة في ذلك والظاهر
 كما قال الاذرى التعميم بوجوه الاتفاق حتى التصديق به وقال في الذخائر اذا كان في يده حلال وحرام
 أو شبهة والسكل لا يفضل عن حاجته قال بعض العلماء يخص نفسه بالحلال فان التبعة عليه في نفسه أكد
 لانه يعلمه والعيال لا تعلمه ثم قال ان الذي يتبع على المذهب انه وأهل بيته سواء في القوت والملابس دون سائر
 المآثر من أجرة حمام وقصارة ثوب وعمارة منزل وغنم تور وشراء حطب ودهن سراج وغيرها من المآثر
 ولو غاب الحرام في يد السلطان قال الفزالي حرمت عليه وأئسره عليه في المجموع وقال مشهور المذهب
 الكراهة لا التحريم مع انه في شرح مسلم جرى على ما قاله الفزالي ولو كانت الصفة دينية بالنجاسة نجاسة
 كفصد وحيا كعلم تكبره اذ ليس فيها نجاسة نجاسة وهي العلة الصحيحة لكراهة ما مر عند الجمهور وقيل
 العلة دفاعة الحرفة ورجحة البلقيني قال في الروضة ذكره جماعة كسب الصواع قال الرافعي لانهم كثيرا
 ما يخلفون الوعد ويقعون في الربا لبيعهم المصوغ باكثر من وزنه وقيل لا يكره ورجحه الاسنوي وقد علم
 مما قرئت به كلام المصنف ان ما في كلامه مصدرة لا موصولة اذ لو كانت موصولة لكان المعنى ان
 المكسوب بذلك مكروه ونفس المكسوب لا يوصف بكراهة ولا غيرها انما تتعلق الكراهة بالكسب
 (فروع) * أفضل ما أكلت منه كسبك من زراعة لانهم أقرب الى اسنوك ونحوه لا يفسر مسلم غرسا
 ولا يزرع زراعية كل منه انسان ولادابة ولا شيء الا كانت له صدقة ثم من صناعة لان الكسب
 فيها يحصل بكد اليدين ثم من تجارة لان الصحابة كانوا يكتسبون بها ويحرم تناول ما يضر البدن
 أو العقل كالخمر والتراب والزجاج والسم ينال السمين والفصح كالانيون وهولبن الخشخاش
 لان ذلك مضر وربما يقتل وقد قال تعالى ولا تألفوا ايديكم الى التهلكة لكن قوله يحل تناوله للتداوى به
 ان غلبت السلامة واحتيج اليه كافي أصل الروضة ويحل أكل كل طاهر لا ضرر فيه لآية قل من حرم زينة
 الله الا جلد ميتة دبغ فلا يحل أكله لعموم قوله تعالى حرم عليكم الميتة أما جلد الميتة كذا فيحل أكله وان
 دبغ والا ما استقر كالحناط والمثني لاستفادته والاحيان الحلي غير السمك والجراد كعلم مما مر في باب الصيد
 وفي حل أكل بيض الملائق كل خلاف قال في المجموع واذا قلنا بطهارته أى وهو الراجح حل أكله بلا
 خلاف لانه طاهر غير مستقر بخلاف المثني ومال البلقيني الى المنع ويحرم الثبات المسكر وان لم يطرب
 لاضراره بالعقل ولا حد فيه ان لم يطرب بخلاف ما اذا أطرب كما صرح به الماوردي ويجوز التداوى به
 عند فقد غيره بما يقوم مقامه وان أسكر لضرورة ولا بأس بغيره يحل أكله وحده (ويحل
 جنين وجد ميتا) أو عيشه عيش مذبوح سواء شعر أم لا (في بطن مذكاة) بالجمعة سواء كانت ذكاتها
 بذبحها أو ارسال مهم أو كذب عليها حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه رواه الترمذي وحسنه وابن حبان
 وصححه أى ذكاتها التي أحلتها أحلتها تبعلها ولا نه جزء من اجزائها وذكاتها ذكاة لبيع اجزائها ولانه
 لو لم يحل بذكاة أمه لحرم ذكاتها مع ظهور الجمل كالاتقتل الحامل فودا ما اذا خرج وبه حجة مستقرة فلا يحل
 بذكاة أمه ولا بد أن يسكن عقب ذبح أمه فلو ضارب في البطن بعد ذبح أمه زمانا طويلا ثم سكن لم يحل
 كما قاله الشيخ ابو محمد في الفروق وأقره وان خالف في ذلك البغوي والمروزي وقال بالحل مطلقا قال
 الاذرى والظاهر أن مراد الإحجاب اذا مات بذكاة أمه فلو مات قبل ذكاتها كان ميتة لا يحل لان ذكاة
 الام لم تؤخر فيه والحديث يشير اليه اهـ ولي هذا لو خرج رأسه ميتا ثم ذبحت أمه قبل انفصاله لم يحل
 وان خالف في ذلك البغوي وقال الباقي يحل الحل ما اذا لم يوجد سبب يحال عليه موته فلو ضرب حاملا
 على بطنها وكان الجنين متحركا فسكن حتى ذبحت أمه فوجد ميتا لم يحل ولو خرج رأسه وفيه حياة مستقرة

لم يجب ذبحه حتى يخرج لان خروج بعضه كعدم خروجه في العدة وغيره فيجوز اذمان بمقتضى
 بذكائه وان صار بخروج رأسه مقدور عليه بشرط حله أن يخرج مضغاً متخلفاً فان كان علقاً لم يؤكل
 لانه دم ولولم يتخلفا المضعف تحمل بناء على عدم وجوب الغرة فيها وعدم ثبوت الاستيلاء يعني لو كانت من
 آدمى ولو كان للمذكاة عضواً حل كسائر اجزائها (ونحن) من عدم الاكل (على نفسه) موتاً
 أو مرضاً نحوها) أو زيادته أو طول مدته أو انقطاعه عن رفقته أو خوف ضمه عن مشي أو ركوب
 ولم يجد حلالاً يأكله ويسمى هذا الخائف مضطراً (ووجد محرمات) كمينته ولحم تخزير وطعام الغبير
 (لزمه أكله) لان تاركه ساع في هلاك نفسه ويجب دفع الهلاك بأكل الحلال وقد قال تعالى ولا تقتلوا
 أنفسكم قال الزركشي وينبغي أن يكون خوف حصول الشيب الفاحش في عضو ظاهر تنكوف طول
 المرض كما في التيم ولا يشترط مما يخاف منه تحقق وقوعه لولم يأكل بل يكفي في ذلك الظن كافي الاكراه
 على أكل ذلك ولا يشترط فيه التيقن ولا الاشراف على الموت بل لو انتهى الى هذه الحالة لم يحل له أكله
 فانه غير مفيد كما صرح به في أصل الرخصة (تنبيه) لو اضارت امرأة الى طعام وامتنع المالك من
 بذله الا بوطئها قال الشيب العسيري لم أربه نكلاً والذي ظهر انه لا يجوز لها تحكيمه بخلاف اباحته
 المبينة فان المضار فيها الى نفس المحرم وتندفع به الضرورة وهذا الاضطرار ليس الى المحرم وانما يحصل
 المحرم وسيلة اليه وقد لا تندفع به الضرورة اذ قد يصير على المنع بعد موطنها (وقيل) لا يلزم المضطراً كل
 المحرم بل (يجوز) تركه وأكله كما يجوز له الامتناع للصائت وأجاب الاول بان الاستسلام للصائت يؤثر
 في حقه غير على ما يعتد طلبة الشهادة وهذا بخلافه ويستثنى من ذلك علم العاصي بسفره فلا يباح له الاكل
 حتى يتوب قال الاذرى ويشبه أن يكون العاصي بأقامته كالسافر اذا كان الاكل عوناً له على الإقامة
 وقولهم تباح المينة للمقيم العاصي بأقامته محمول على غير هذه الصورة قال الباقيني وكافة العاصي بسفره
 مرفى الدم كالمرئد والحرم فلا يأكل من ذلك حتى يسلم قال وكذا مراق الدم من المسلمين وهو ممكن
 من اسقاط القتل بالنوبة كترك الصلاة ومن قتل في قطع الطريق قال ولم أر من تعرض له وهو متعين
 (تنبيه) أفهم اطلاق المصنف المحرم أنه يخيرون أنواعاً كمينته شاة وحمار لكن لو كانت المينة من
 حيوان نجس في حياته تكثر بومئذ حيوان طاهر في حياته كحمار وجب تقديم مينة الطاهر كما صح
 في المجموع قال في المهمات وهذا التفصيل الذي يحكمه ليس وجهاً ثابتاً فضلاً عن تصحده اهـ واعترض
 بانه وجه ثابت وجزم به في الحاوى (فان توقع) مضطر (حلالاً قريباً) أى على قرب (لم يجز) قطعاً
 (غير سد الرمي) لاندفاع الضرورة وقدر بعده الحلال ولقوله تعالى غير متجانف لان قيل أراده الشيع
 قال الاسنوي ومن تبعه والرمي بقية الروح كما قاله جماعة وقال بعضهم انه القوة وبذلك ظهر لك ان السد
 المدكور بالشين المجمة بالباهمة قال الاذرى وغيره الذي تحفظه انه بالهمزة وهو كذلك في الكتب أى
 والمعنى عليه صحيح لان المراد سد الحلال الحاصل في ذلك بسبب الجوع (والا) بان لم يتوقع حلالاً قريباً (ففي)
 قول (يشبع) أى يجوز له ذلك لاطلاق الآية ولان له تناول قليله لجأزله الشيع كالبذخ وليس المراد
 بالشيع أن يملأ جوفه حتى لا يجد للطعام مساعاً فان هذا احرام قطعاً صرح به القاضي أبو الطيب والبنبرنجي
 وغيرهم بل المراد كما قاله الامام أن يأكل حتى يكسر سورة الجوع بحيث لا يطاق عليه اسم جائع
 (والاظهار) لا يشبع بل يجب (سد الرمي) فقط في الاصح لانه بعده غير مضطر فلا يباح لانتفاء الشرط
 (الا أن يخاف تلفاً) أو حدوث مرض أو زيادته (ان اقتصر) على سد الرمي فتباح له الزيادة بل
 تلزمه لتلايمه نفسه (تنبيه) يجوز له التزود من المحرمات ولو رجا الوصول الى الحلال ويبدأ
 وجوب اباحته حلال طاهر بما لا يجوز له أن يأكل مما ذكر حتى يأكله التحقق الضرورة واذا وجد
 الحلال بعد تناوله الميتة ونحوها لزمه ان يأكله اذ لم يضرك كما هو قضية نص الام فانه قال وان أكره وجب

حتى شرب خمر أو كل محرماً فعله ان يتقياً اذا قدر عليه ولو عم الحرام جاز استعماله ما يحتاج اليه
ولا يقتصر على الضرورة قال الامام بل على الحاجة قال ابن عبد السلام هـ - ان توقع معرفة المستحق
اذا المال عند اليأس منها لم يصلح العائمة (وله) أي المضطر (أكل آدمي ميت) اذا لم يجد ميتة غيره
كما قيده في الشرح والروضة لان حرمة الحي أعظم من حرمة الميت ويستثنى من ذلك ما اذا كان الميت
نبياً فإنه لا يجوز الاكل منه جزماً كما قاله ابراهيم المروزي وأقرأه وما اذا كان الميت مسلماً والمضطر كافراً
فإنه لا يجوز له الاكل منه اشرف الاسلام بل لنا وجه أنه لا يجوز أكل الميت المسلم ولو كان المضطر مسلماً
* (تنبيه) * حيث جوزنا أكل ميتة الاكهي المحترم لا يجوز طبخها ولا شها لمافي من هتك حرمة ويختبر في
غيره بين أكله نبياً ومطبوخاً ومشوياً (و) له (قتل مرتد) وأكله (و) قتل (حربي) بالغ وأكله لانهما
غير معصومين وله قتل الزاني الحصن والحارب وتارك الصلاة ومن له علمه قصاص وان لم يأذن الامام في
القتل لان قتله مستحق وانما اعتبر اذنه في غير حال الضرورة تأدياً عنه وحال الضرورة ليس فيها رعاية
أدب (لا) قتل (ذمي ومستمأن) ومعاهد (وصبي حربي) وحرية حرمة قتلهم (قلت الاصح - حل
قتل الصبي والمرأة الحربيين لا كل والله أعلم) لانهما ليسا بمعصومين ومنع قتلهم في غير الضرورة
لا لحرمتهم بل لحق الغائبين وهذا لا يتناقض بقولهم الكفارة * (تنبيه) * حكم مجازين أهل الحرب
وأرقائهم وخنائهم كدبيانهم قال ابن عبد السلام ولو وجد المضطر صيباً مع بالغ حربيين أكل البالغ
وكف عن الصبي لمافي أكله من اضاعته المال ولان الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكمي وقضيته
احتمى ذلك فلسفتين هذه الصورة من اطلاقهم جواز قتل الصبي الحربي لا كل وكذا يقال فيما شبهه بالصبي
قال الباقر ومحل الاباحة اذا لم تستول على الصبي والمرأة أي ونحوهما والاصار وأرقاء معصومين
لا يجوز قتلهم قطاً لحق الغائبين (ولو وجد) مضطر (طعام غائب) ولو غير محرز ولم يجد غيره (أكل)
منه ابقاء للمحتمة (وغيره) بدل مأكله من قيمة في المتقوم ومثل في المثلي لحق الغائب سواء قدر على
البذل أم كان عاجزاً عنه لان الذم تقوم مقام الاعيان نعم تعتبر قيمة المثلي بالمقارنة كاذ كروفي الماء
فيه عليه الزكشي بالنسبة لانه متع ومال الصبي والمجنون اذا كان واحداً ما غاباً حكمه حكم مال الغائب
وان كان حاضراً فهو في ماله ما كاله كامل * (تنبيه) * في وجوب الاكل والقدرا المأكل كقول الخلاف
السابق واستثنى الباقر ما اذا كان الغائب مضطراً يحضر عن قرب فليس له أكله (أو) طعام (حاضر
مضطر) اليه (لم يلزمه بذله) بمجتمعة لغيره (ان لم يفضل عنه) بل هو أحق به لحديث ابدأ بنفسك وابقاء
لمحتمة نعم ان كان غير المالك نبياً واجب على المالك بذله له وان لم يطأ به وبته ورهنا في زمن عيسى عليه
السلام أو ان الحضر على القول بحياته ونبوته ولو كان في يده مضطراً ميتة كان أحق به من مضطراً آخر كسائر
المباحات خلافاً لما في فتاوى القاضى من أن البذل لا تثبت عليهم فلا يكون أحق بها * (تنبيه) * هل المراد
بما يفضل عنه عن سد الرمي أو الشبع الظاهر كما قال الزكشي الاول حفظاً للمحتمتين ولو وجد مضطرين
ومعه ما يكفي أحدهما وتساويا في الضرورة والقربة والصلاح قال الشيخ عز الدين احتمل ان يختبر
بينهما واحتمل أن يقسمه عليهما اهـ والثاني أوجه فان كان أحدهما أولى كوالد أو قريب أو ولي الله
فعلى أو اماماً مقسطاً قدم الفضل على المفضل ولو تساويا معه رغب مثلاً أو أطعمه لاحدهما عاش
يوماً وان قسمه بينهما عاشا نصف يوم قال الشيخ عز الدين المختار قسمته بينهما ولا يجوز التخصيص (فان آنر)
بالمذمى نفسه في هذه الحالة مضطراً (مسلماً) معصوماً (جاز) بل يسن وان كان أولى به كجاني الروضة لقوله
تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهو من شيم الصالحين وخرج بالسلم الكافر واليهيمة
والمعصوم مراقب الدم فيجب عليه أن يقدم نفسه على هؤلاء (أو) وجد طعام حاضر (غير مضطر) له
(لزمه) أي غير المضطر (اطعام مضطر) معصوم (مسلم أو ذمي) أو نحوه كعهده ولو كان يحتاج اليه في ثاني

الحال على الامع لضرورة التاجز بخلاف غير المعصوم كالخربي * (تنبيه) * يجب اطعام البهيمة
المحرمة وان كانت ما كالفير صاحب الطعام بخلاف غير المحترمة كالكتاب العقور ولو كان للانسان كتاب
مباح المدفوع جائع وشاذ لزمه ذبح الشاة لا طعام الكتاب ويجل أكلها لا دمي لانها ذبحت لا كل ويجب
على المصارع أن يستأذن مالك الطعام أو وليه في أخذه (من امتنع) وهو أو وليه غير مضطر في الحال من
بذله بعوض المضار يحترم (وله) أي المضار (قهره) على أخذه وان احتج اليه المانع في المستقبل (وان
قتله) ولا يجب قتله كالمصائل بل أولى أي اذا كان صاحب الطعام مسلما كالمهو في المغيس عليه فله
الاذرى ولان عقل المالك أو وليه ودينه يبعثانه على الاطعام وهو واجب عليه بخلاف ان يجعل الامر
مؤكولا اليه وانما يجوز قتله على ما يدفع ضرره به وهو ما يسهل الرمي الآن يخشى الهلاك لان الضرورة
تتقدر بقدرها ولا يقتضيه للممتنع ان قتله ولا يؤخذ عليه ويقص له ان قتله الممتنع لانه لم يتعد
بخلاف الممتنع فان عجز عن أخذه منه ومات جوعا فلا ضمان على الممتنع اذ لم يحدث منه فعل هلاك لكنه
يأثم * (تنبيه) * قضية كلام المصنف جواز قهر الذي للمسلم وان قتله وليس مرادا ولذا قال الشارح الا
ان كان مسلما والمضار غير مسلم أي فلا يجوز له قهره ولا قتله فان قتله فعليه ضمانه لان الكفار لا يسلم
على ميتة المسلم فالحق أولى وقد قال تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا يختص ما ذكره
المصنف بالاطعام بل لو حاق على نفسه من حر أو برد لزمه أخذ الثوب من ماله ان لم يكن مضطرا فله كما
في التذييب (واعلم بالمره) أي المالك أو وليه اطعام المضار (بعوض ناجز ان حضر) ذلك العوض (والأ)
بأن لم يحضر العوض (فتبينه) ولا يلزمه البذل بجنا ولا بدون عن المثل على الصحيح لان الضرر لا يزال بالضرر
* (تنبيه) * ظاهر كلامه أنه يجب عليه أن يبيعه له نسبة من عدم حضور ماله وليس مرادا بل يجوز له أن
يبيعه بمن حال غير أنه لا يطالب به في حال اعساره وفائدة الحلول جواز المطالبة عند القدرة ولا يلزمه أن
يشتره بأكثر من غن مثله بل ياتي أن يحتال في أخذه منه ببيع فاسد لئلا يلزمه أكثر من قيمته كان يقول
له ابتدله بعوض فان اشتراه منه بأكثر من غن مثله ولو بأكثر مما يتغابن به لزمه ذلك وان غبن في شرائه
أو كان عاجزا عن أخذه منه وقهره لانه مختار في الالتزام فكان كالمواشيتراة بضمن مثل فان بذله له هبة
لزمه قبوله أو بضمن المثل في مكانه وزمانه أو بزادة يتعابن بمثلها ومع غننه أو رضى بذمته لزمه شراؤه حتى
بازاره وبصلى عاريا الا ان خشى التلف بالبرد (فلو أطعمه) أي المضار (ولم يذكر عوضا) بل سكت عنه
(فلا يصح لاهوض) حلالا على المسامحة المقتضية في الطعام خصوصا في حق المضار والثاني عليه العوض
لانه خاصه من الهلاك * (تنبيه) * محل الخلاف اذ لم يصرح المالك بالاباحة قال البلقيني وكذا الوطاري
فريضة اباحة أو تصديق فلا عوض قطعا وعلى الأول لو اختلفا في التزام عوض الطعام فقال أطعمتك
بعوض فقال بل بما يصدق المالك بيمينه لانه أعرف بكيفية بذله ولا أجر لمن خلص مشرقا على الهلاك
بوقوعه في ماء أو نار أو نحوه بل يلزمه تخليصه بلاجرة لضيق الوقت عن تقدير الاجرة فان اتسع الوقت
لتقديرها لم يجب تخليصه بلاجرة فان قيل قد مر أنه لا يجب بذل الطعام للمضار بما هو أهل يفرق فيه بين
ضيق فلا يجب كلها أولا يجب عليه الابعض مما اختلفا في نقل صاحب الشامل عن الاصحاب الأول وقال
الادري انه الوجه والذي قاله القاضي أبو الطيب وغيره واختصر عليه الاصمغوني والنجازي كلام الروضة
الثاني وهو الظاهر والفرق ان في اطعام المضار بذل مال فلا يكف بذله بلا مال بخلاف تخليص المشرف
على الهلاك ولو أوجر المالك المضار قهرا أو لوجره وهو مغمى عليه لزمه البذل لانه غير متبرع بل يلزمه
اطعامه ابقاء الجماعة ولما فيه من التحريض على مثل ذلك فان قيل قد مر في المتن أنه لو أطعمه ولم يذكر
عوضا أنه لا عوض فيكون هنا كذلك كما قاله القاضي وغيره أجيب بأن هذه حالة ضرورة فربغ فيها
(ولو وجد مضار ميتا وطعام غيره) الغائب (أو) وجد مضار (محرم ميتا وصيدا) مأكولا غير مذبح

ولم يجد حلالا يذبحه (فالذهب) يجب (أكلها) أمافي الأولى فلان إباحة الميتة للمضطر بالنص وإباحة مال الغير بالإجتهاد والنص أقوى ولان حق الله تعالى أوسع وأما في الثانية فلان فيها تحريم ذبح الصيد وتحريم أكله وفي الميتة تحريم واحد وما خفف تحريمه أولى والثاني يأكل الطعام والصيد والثالث الغنم بين الاثنين في المسئلة لان الأول نجس لاضمان فيه والثاني طاهر فيه الضمان والتلاف في الأولى أوجه ويقال أقوال وفي الثانية قولان والثالث قول أوجه وفيها طريق فاطع بالأول بناء على أن ما يذبحه الحرم من الصيد ميتة أما إذا كان مالك الطعام حاضرا وامتنع من البيع أصلا أو الابدأ أكثر مما يتغلب به فإنه يجب عليه أكل الميتة في الأولى ويجوز له في الثانية ونسب له الشراء بالزيادة ان قدر عليه * (تنبيه) * مثل الميتة في ذلك صيد الحرم كفي الكفاية فان ذبح الحرم الصيد أو الحلال صيد الحرم صار ميتة فيختبر المضطر بينه وبين الميتة لان كلاهما ميتة ولا مرجع ولا فائدة للحمه كسائر الميتات وفي الصيد وطعام الغير وجوه أحدها وهو الظاهر يتعين الصيد لبناء على حق الله تعالى على المساحة ثانيا يتعين الطعام ثالثا يتخير بينهما وان وجد المرض طعنه أو لغيره بضره ولو بزيادة في مرضه فله أكل الميتة دونه ويجوز له مضطر شرب البول عند فقد الماء النجس لا عند وجوده لان الماء النجس أخف منه لان نجاسته طارئة (والاصح) حيث لم يجد المضطر شربا يأكله (تحريم قطع بعضه) كجزء من فخذ (لا كله) بفتح الهاء وكون الكاف لانه قد يتولد منه الهلاك (قلت) أخذنا من الرازي في الشرح (الاصح جواره) لانه تلاف بعضه لاستبقاء كله فاشبهه بقطع اليد بسبب الاكلة (وشرطه) أي الجواز أمران أحدهما (فقد الميتة ونحوها) مأمور (و) الامر الثاني (أن يكون الخوف في قطعه أكل) من الخوف في تركه الا كل فان كان مثله أو أكثر حرم جزما فان قبل قد تقدم في قطع السباعية الجواز عند تساوى الخطر من فهلا كان هنا كذلك اوجب بأن السباعية لحم زائد على البدن وفي قطعها إزالة الشين وتوقع الشفاء ودوام البقاء فهو من باب الادوية بخلاف هذا فان فيه افسادا وتغيرا لبنية وائس من باب المداواة ولهذا قيد الباقية بحل القطع هنا بما اذا لم يكن ذلك المقطوع يجوز قطعه في غير الاضرار فان كان كالسبعة واليد المتأكله حيث جاز قطعها فيجوز ذلك في حال الاضرار قطعها (ويحرم) جزما على شخص (قطعه) أي بعض نفسه (الغير) من المضطر لان قطعه اغيره ليس فيه قطع البعض لاستبقاء الكل * (تنبيه) * هذا اذا لم يكن ذلك اغيره نيبا والالم يحرم بل يجب (و) يحرم على مضطر أيضا أن يقطع لنفسه قطعة (من) حيوان (معصوم والله أعلم) لمأمور (خاتمة) ترك التبسط في الطعام المباح مستحب فانه ليس من اخلاق السالف هذا اذا لم تدع اليه حاجة كقرى الضيف وأوقات التوسعة على العيال كيوم عاشوراء ونوى العبد ولم يقصد بذلك التفاخر والتكاثربل تطيب خاطر الضيف والعيال وقضاء وطهرهم مما يشتهونه وفي اعطائه النفس شهوانها بالمباحة مذهب حكاها الماوردي منعها وفهرها لئلا تنافي اعطاؤها تحميلا على نشاطها وبعثها لروحانيتها قال والاشبه التوسط بين الامرين لان في اعطاء الكل سلطة عليه وفي منعه بلاذ ويسن الخلو من الاطعمة وكثرة الايدي على الطعام واكرام الضيف والحديث الحسن على الاكل ويسن تقليده ويكره ذم الطعام اذا كان الطعام لغيره لما فيه من الابداء فان كان له فلا وتكره الزيادة على السبع من الطعام الحلال اذا كان الطعام له اما في طعام مضيفة فان علم رضاه بذلك فكذلك والا فإفرا كإسرفي الولبة ويسن أن يأكل من أسفل الحنفية ويكره من أعلاها أو وسطها وان يحسد الله عقب الاكل فيقول الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه وفي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا رفع ما قدنه قال الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكفي ولا كפור ولا مودع ولا مستغنى عنه وبناظره بالابتداء أو الخبر يتوب منه بالاشتماع أو النداء ويجزى بالبدل من لله وروى أبو داود بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا أكل وشرب قال الحمد لله الذي أطعم وسق وسقعه وجعل له مخرجا

(كتاب المسابقة)

على الخيل ونحوها من السبق بالسكون مصدر سبق أى تقدم وبالتصريك المال الموضوع بين أهل
 السباق (والمنافلة) على السهام ونحوها وهى بالفتح المجعدة المراماة وهى بمعنى المعالبة يقال نافله
 فضله كغالبته تغلبت وزناؤه معنى وقال الأزهري الضال فى الرمي والرهان فى الخيل والسباق يكون فى
 الخيل والرمي كفى قوله تعالى أنا ذهبنا نسبق قبل معناه نتضل بالسهام فى هذا الترجمة بالسابقة كاف
 شمول الامرين وعليه اقتصر فى التثنية وهذا الباب لم يسبق الشافعى رضى الله تعالى عنه أحدناى تصنيفه
 كما قاله المزنى (هما) أى كل منهما الأرجال المسلمين غير ذوى الاعذار كما صرح به صاحب الاستقامة فى
 الاربع بقصد التأهب للجهاد (سنة) أى مسنون بالاجماع ولقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة
 الآية وتفسير النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالرمي رواه مسلم ونظير البخارى خرج النبي صلى الله عليه وسلم
 على قوم من أسلم ينتضلون فقال لهم وابنى اسمعيل فان أبأكم كان راميا ونظير أنس كانت الغضباء ناقة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبق بخباء امرأى على قوموله فسميها فاشق ذلك على المسلمين فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حقا على الله أن لا يرفع شيئا من هذه الدنيا الا وضعه ونظير الترمذى
 وحسنه وابن حبان وصححه لاسبق الا فى شغل واحد أو أصل قال الزركشى وينبغى أن يكونا فرض كفاية
 لانهم من وسائل الجهاد ولا يتوصل الى الواجب الا به وهو واجب والامر بالمسابقة يقتضيه قال وقضية
 كلام المصنف تساوهم فى مطلق السنة وينبغى أن تكون المفاضلة أكده فى السنن مرفوعا وأمره وأركبوا
 وان ترموا خيبر لكم من أن تركبوا والمعنى فيه ان السهم يدفع فى السعة والضيق كما وضع الحصار بخلاف
 الفرس فإنه لا ينفع فى الضيق بل قد يضرب فى الروضة ويكره لمن علم الرمي تركه كراهة شديدة فى صحيح
 مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال من علم الرمي ثم تركه فليس منا أو قد عصى فان قصده بذلك غير الجهاد فهو
 مباح لان الاعمال بالنيات كما قاله الماوردى قال الاذرى فان قصدهم ما محرما كقطع الطريق حراما
 أما النساء فصريح الصبرى يمنع ذلك لهن وأقرأه قال الزركشى وغيره ومراده أنه لا يجوز بعبوض لأمالفا
 فقد روى أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة رضى الله تعالى عنها سابت النبي صلى الله عليه وسلم (ويحل)
 أخذ عبوضا عليها) بالوجه الاثنى لان فيه ترغيبا للاستعداد للجهاد وقال الخطيب الرواية الصحيحة فى خبر
 الترمذى المار وهو لاسبق المح بفتح الباء وهو المال الذى يأخذ من السابق (وتصح المفاضلة على سهام)
 عربية وهى النبل وبعبية وهى الشباب لهوم الحديث السابق فى قوله أوصل (وكذا امرأى) جمع
 مرقاق وهو رخ مغبر (ورماح) هو من صفات العام على الخاص (ورمى) بالجبر بضمه (باجبار) بفتح
 أريد (ومنجبى) أى الرمي به وهو من صفات الخاص على العام عكس المنقذ (وكل نافع فى الحرب) غير
 ما ذكر مما يشبهه كالمى بالسلات والابر والتردد بالسيف والرمح (على المذهب) قال البلغيتى والذى
 يظهر امتناع ذلك فى الامة وجوازه فى المسألة اذا كان يحصل برميها النكاحية الخاصة من السهم
 ومقابل المذهب عدم الامة فيما ذكر لانه ليس من آلة الحرب ورد وقطع بالاول وخرج بقوله رمى
 باجبار المداحة بأن يرى كل واحد منهما الحجر الى صاحبه فباطلة فقاء واساله الحجر بالسهم ويسمى العلاج
 والا كثرون على عدم جواز العقد عليه وأما النفاق فلا نقل فيه قال الاذرى والاشبه جوازه لانه ينفع
 فى حال المسابقة وقد يمنع خشية الضرر اذ كل يحرص على إصابة صاحبه كاللحكام (ولا) تصح المسابقة
 اعرض (على كرة صولجان) والكرة بضم الكاف وتخفيف الزاء وتجمع على كرين وماؤها عوض عن
 وأوجهم جميعا به سلع فى داخله ثقلة والصولجان بصاد هـ هـ لامة متوحدتين عصا مهيئة الى الرأس وهو
 فارسى معرب لان اصدا والجيم لا يجتمعان فى كلمة واحدة من كلام العرب وتجمع على صوالجة (و) لا
 على (بندق) برمي به الى حفرة ونحوها (و) لا على (سباحة) فى الماء (و) لا على (شمارج) بكسر وفتح

أوله المخرج والمحل (و) لآلى (خاتمة) بكسر التاء وتحتها ويقال أبشأ خنثاهم وعنه (و) لآلى (وقوف) على رجل (و) لآلى (معرفة متى يده) من شفع ووزر وكذا سائر أنواع اللعب تناسبا على الأقدام وبالسنن والزوارق لأن هذه الأمور لا تنفع في الحرب هذا إذا عقد عليها بوضو والانتباح وأما الرمي بالبدن على قوم فنفاه كلام الروضة كالمسألة أنه كذا ولكن المنقول في الحاوي الجواز ذل الزكشي ونسبة كلامهم أنه لا خلاف فيه قال وهو أقرب (وتصح المسابقة) بوضو وغيره (على خيل) للعديت المار السابق الا في خف أو سافر * (تنبيه) * سكت كالر عن الأبل وهي كالحيل لهذا الحديث والعرب تتأهل عام الأشد القتال قال ابن شوية وعجب سكونها عنهما مع قواهما بعد ذلك وسبق ابل يكف وفي زيادة الروضة عن الدارم وجهان في انتصاف الخيل بمسألة له وهو الجذع أو النني أو يطار في الماء غير قال البلقيني الأرجع عندنا جوازها على ما يعتاد المسابقة عليها قال أما غيرها فالمسابقة عليها لا تظهر فروسية ولا يجوز أخذ السبق عليها (وكذا قبل وبغل وحمار) تصح المسابقة عليها بوضو وغيره (في الظاهر) اعموم الحديث المار قال الامام ويؤيده العدول عن ذكر الفرس والبعير إلى الخلف والحافر ولا فائدة فيه غير قصد التعميم والنفي قصر الحديث على الأبل والخيل لانها المقاتل عليها غالباً أما غيره فيجوز ولا يجوز على السكالك وموارشة الديكة ومناطحة الكباش لا خلاف لا بوضو ولا غيره لان قبل ذلك سفة ومن فعل قوله لو لم أهلكهم الله بذكورهم و(لا) على (طبر) جمع طائر كراكب وركب (وصراع) قال ابن قاسم بكسر الهمزة ودوهم من ضمها فلا يجوز المسابقة في المسائلين عليها بوضو (في الاصح) لانها ليس من آلات القتال والثاني تجوز أما العاير فالحاجة إليها في الحرب لانهاء الاخبار وأما الصراع فلان النبي صلى الله عليه وسلم صارع ركابة على شبيه رماه أبو داود في مراسيله وأجاب الاول بأن الحاجة إلى العاير ذقفة فلا تقابل بوضو وبأن الغرض من مصارعة ركابة أن يريه شدته ليسلم بدليل أنه المصارع فاسلم رده عليه غنمه فإن كان ذلك بلا عوض جازجراما وكذا كل ما لا ينفذ في الحرب كالشباك والمسابقة على البقر فيجوز بلا عوض وأما الغنم في الماء فإن جرت العادة بالاستعانة به في الحرب فكانت مسابقة فيجوز بلا عوض والا فلا يجوز مطلقا (والاظهر أن) قد هما) أي السابقة والمناضلة (لازم) أي لمن التزم العوض أمان لم يلزم شيئا بخلافه في حقه وقد يكون العدة لازما من جانب وجائزا من جانب كلهن والشكابة وانما قال (لا جائز) ليصرح بقابل الاظهر القائل بأنه كعددها لانه العوض مبذول في مقابلة ما لا يوثق به كرد الأبو * (تنبيه) * يحصل الخلاف إذا كان العقد بوضو منها محال أرمن أحدهما أو من غيرهما كما سيأتي والا فإتراضا وقيل على القولين قال الأذري وزيف اهـ ويؤخذ من التعبير بالعقد اعتبار الإيجاب والقبول ففنا وعلى لزومه (فليس لاحدهما) إذا التزما المسال ودينهما محال (ففسخه) لان هذا شأن العقد واللازمة نعم ان بان بالعوض المعين يجب ثبت حق الفسخ كافي الاجرة (ولا ترك العمل قبل الشروع) فيه (و) لا (يعده) فاضلا كان أو مضوا ولا يثبت به اطلاقه لكن محله في الفضائل إذا أمكن أن يدركه الآخر وبسببه لان ذلك غرة للزوم فان لم يمكن أن يدركه وبسببه فله تركه لانه ترك حق نفسه (ولا يزاد) لا (نقص فيه) أي العمل (ولا في مال) المتزم بالعقد الآن يفسخ العقد الاول ويستأنف عقد جديد ان وافقه هو المحال وعلى الجواز يجوز جميع ذلك أما إذا كان المسال من أحدهما أو من أجنبي فغيره الفسخ بلا عيب كالحال (وشروط المسابقة) أي شروطها بين اثنين مثلا عشرة أوها أن يكون الموقوف عليه مدرة للقتال كما سرتانها (علم الموقف) الذي يتبدلان الجري منه (و) علم (الغاية) التي يجربان إليها * (تنبيه) * دخل في اطلاقه الغاية صورتان الاولى أن يكون اما تعيين الابتداء وانتهاء واما مسافة يتفقان عليها مذكورة أو مشهورة الثانية أن يعين الابتداء والانتهاء ويقولان ان اتفق السابق عندها فذلك والا فغايتنا موضع كذا فيجوز فان لم يعين غايته وشروط المسالين

سابق منهما لم يجز كالجزم في الحرر (و) ناسبهما (نساوهم ما بينهما) أي الموقف والغاية فلو شرط تقدم موقف
أحدهما أو تقدم غايته لم يجز لأن المقصود معرفة فروسة الفارسين وجودة جري الدابة وهو لا يعرف مع
تفاوت المسافة لاحتمال أن يكون السابق لقرب المسافة لالحذق الفارس ولا لفراهة الدابة (و) ثالثها
(تعيين الفرسين) مثلان الغرض معرفة سيرهما وهي تقتضي التعيين ويكتفي وصفهما في النمة كإني
أمل الروضة لأن الوصف يقوم مقام التعيين كإني السلم وإن كان ظاهر كلام المصنف أن الوصف لا يكفي
وصحه العزالي وقال الأذري أنه الصحيح (ويتعينان) بالتعيين فلا يجوز إبداء المسألة واحدهما
لاختلاف العرص فإن وقع هلاك انتسخ لعقد فإن وقع العقد على موصوف في النمة لم يتعين كجرحه
الرابع فلا يفسخ العقد بموت الفرس الموصوف كالاجير غير المعين * (تنبيه) * في معنى الموت ذهاب
البدن والرجل أو العمى (و) رابعها (إمكان سبق كل واحد) من الفرسين فإن كان أحدهما ضعيفا
يقطع يتخلفه أو فارقا يقطع بقاءه لم يجز * (تنبيه) * مراده بالإمكان الغالب فإن أمكن نادر الرصح
في الأصح وقد علم من هذا الشرط أنه لا يجوز المسابقة بين الحبل والابل ولا بين الخيل والحمار وهو الأصح وأما
بين البغل والحمار يجوز على الأصح لتقاربهما ولا يضر اختلافهما في النوع كقتيق وبعين من الخيل
وتجيب ويختفي من الابل وخامسها أن يركب المركوبين ولا يرسلهما فلا شرط الرسلهما ليحربا أنفسهما
لم يصح لأنهما يفران به ولا يقصدان الغاية بخلاف الطيور إذا جوزت المسابقة عليها لأن لها هداية إلى
قصد العاية وسادسها أن يقطع المركوبان المسافة فيعتبر كونهما بحيث يحكمهما قطعها بالانقطاع وتجب والا
فالعقد باطل وسابعها تعيين الراكبين فلا شرط كل منهما أن يركب دابته من شاء لم يجز حتى يتعين الراكبان
قاله الصميري ولا يكفي الوصف في الركاب كجرحه الزركشي وثامنها المال كما يؤخذ من قوله (والعلم بالمال
الشرط) جنسا وقد روي في كسائر الأعراف عينا كان أو دينارا حالا أو مؤجلا أو بعه كذا أو بعه كذا
فإن كان معينا كفت رؤيته على الأصح عند المصنف فلا يصح عقد بغير مال كسكب ولأمال مجهول كقرب
غير موصوف فإن كان لاحدهما على الآخر مال في ذمته وجعله عوضا جاز بقاءه على جواز الاعتراض
منه وهو الرابع (ويجوز شرط المال) أي إخراجها في المسابقة (من غيرهما) أي المتسابقين (بأن يقول
الامام أو أحد الرعية) وأحصر وأشمل من ذلك أو أجنبي (من سبق منكم إليه في بيت المال) كذا إذا
مقول الامام ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم المصالح كما قاله الباقر (أو) من سبق منكم (فله)
على كذا) هذا مقول أحد الرعية فهو من باب النفس والنشر المرتب وإنما صح هذا الشرط لما فيه من
التخريض على تعلم الفروسة واعداد أسباب القتل ولأنه بذل مال في طاعة (أو) يجوز أيضا شرط المال
(من أحدهما) فقط (فيقول إن سبقني فلان على كذا أو سبقك فلانتي عاينك) لا تنفع صورة القمار
الحرمة وناسبها الحال إذا كان المال منهما كما يؤخذ من قوله (فإن شرط) أي شرطا في عقد المسابقة
(أن من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح) هذا الشرط (الاجتماع) بكسر الهمزة يخطئه من أجل
جعل الممتنع حالا لأنه يحل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرم (فرسه كف لفرسهما) يغتم أن سبق
ولا يغتم أن سبق فيجوز لخروجه بذلك عن صورة القمار واجتزازه بقوله كفرسهما عما لو كان ضعيفا
عنهما أو أفرهما فانه لا يصح والكف مثل الكاف المساوي والتظير * (تنبيه) * لا يشترط أن
يكون بين كل اثنين حال كما يفهمه كلام المصنف بل يكفي الحال الجماعية وإن كثروا وقوله فرسه مثال فان كل
ما تصح المسابقة عليه كذلك واقتصر على شرط واحد للعمل ونقل في البحر عن الأصحاب أنه أربعة هذا
وأن يكون فرسه معينا عند العقد كفرسهما وأن لا يخرج شيئا وأن يأخذ من سبق فإن شرط أن لا يأخذ
يجز وهذا الرابع يؤخذ من كلام المصنف (فإن سبقهما أخذ المالين) سواء أبا أمعا أم مرتبا السابقة
لهما (وإن سبقا وجبا أم عا فلا شيء لاحد) لعدم سبقه لهما وعدم سبق أحدهما للآخر (وإن جبا)

المحال (مع أحدهما) أي المتسابقين وتاخر الآخر (فقال هذا لنفسه) لأنه لم يسبقه أحد (ومال
 المتأخر للمحال وللذي معه) على الصحيح المنصوص لأنه مما سبقه (وقيل) هو (للعامل فقط)
 اقتصارا لتهليله على نفسه (وإن جاء أحدهما ثم المحال ثم الآخر فمال الآخر للأول في الأصح) لسبقه
 الاثنين والثاني له وللعامل لسبقه هما الآخر ولا خلاف أن الأول يجوز ما أخرجه * (تنبيه) * الصور
 المحزنة في المحال غائبة أن يسبقه وما يجب أن يسبقه أو يرتبها أو يرتبها معها أو يرتبها أو يرتبها
 بينهما أو يكون مع أولهما أو ثانيهما أو يجرى الثلاثة معها ولا يخفى الحكم في الجميع (وإن تسابق ثلاثة
 فصاعدا) وبإذن المال غيرهم (وشرط للثاني) منهم (مثل الأول نسد) العقدان كل واحد منهما
 لا يجتهد في السبق لو وثقه بالمال سبق أوله يسبق هذا ما جزم به في المجرر وتبعه المصنف واعتمد البلقيني
 ولكن الأصح كفي الشرحين والروضة العضة لأن كل منهما يجتهد ويسعى أن يكون أولا أو ثانيًا فإن شرط
 للثاني أكثر من الأول أو المال نفس العقد وأما الفسكل وهو الأخير فلا يجوز أن يساوي من قبله ويجوز
 أن يشترط له دون ما شرط أن قبله في الأصح (و) أن شرط للثاني منهم (دونه) أي أقل من الأول (بجوز)
 بل يستحب (في الأصح) لأنه يسعى ويجتهد ليفوز بالأكثر والثاني المنع لأنه يكسل إذا علم أنه يفوز بشئ
 فيفوت مقصود العقد ويقاس بما ذكره لو كانوا أكثر من ثلاثة فلو كانوا عشرة مثلا وشرط لكل واحد
 سوى الفسكل مثل المشروط لمن تقدمه جاز في الأصح على ما في الروضة وامتنع على ما في المتن وعاشرها
 اجتنب شرط مفسد فان قال إن سبقتني فلان هذا الدينار بشرط أن تطعمه أصحابك فسد العقد لأنه
 تأميك بشرط يمنع كمال التصرف فصار كالموابعه شيا بشرط أن لا يبيعه * (تنبيه) * لم يتعرض المصنف هنا
 ولا في الروضة لاسماء خيل السباق وعددها الرافعي في الشرح عشرة نظامها بعضهم بقوله

وهي مجل ومصل نالي * والبارع والمرئاج بالتوالي

ثم دخل على عاطف مؤمل * ثم السكيت والأخير الفسكل

وقال بعض آخر وجعل خيل السبق تسمى بحجابه * وترتيبها من بعد ذلك أنا واصف

مجل مصل ثم نال فبارع * فمرئاجها ثم الخيل فعاطف

مؤملها ثم اللطيم سكينها * والآخر الأخير ففسكل وهو نائف

والفسكل بكسر الفاء والكاف ويقال بهما ويقال فيهما غير ذلك ومنهم من زاد حادي عشر سماه
 الماقدوح والفقهاء قديم القوم ساء على ركاب الخيل ثم شرع فيما يحصل به السبق فقال (وسبق ابل)
 أي ونحوها كقوله عند إطلاق العقد ~~ص~~ في الروضة (بكتف) وعبر فيها كأصواتها النص
 والجمهور بكتف بمئة فوقية وفخها أشهر من كسرهما وهو يجمع الكتفين بين أصل العنق والظهر ويسمى
 الكاهل قاله الشيخ أبو حامد ونقل البغوي عن الربيع أنه السكت ولشكونه أشهر من السكت عبر
 به المصنف وقال الجوهرى السكت هو ما بين الكاهل إلى الظهر وعلمه لا يصح التعبير بأحد منهما
 (و) سبق (خيل) أي ونحوها كبغال (بعنق) فتي سبق أحدهما الآخر بكتفه أو عنقه أو بعضه عند
 الغاية فهو السابق وإنما اعتبر ذلك لأن الأبل ترفع أعناقها في العدو فلا يمكن اعتبارها والخيل تدرها فاعتبر
 بها * (تنبيه) * هذا إذا استوى الفرسان في خلقه العنق طولا وقصرًا فإن اختلفا وسبق الأقصر
 عنقا أو الأبل طولا أكثر من قدر الزيادة فهو السابق والأفلا ولورفت الخيل أعناقها فغضية التعليل
 السابق أن الحكم فيها كالابل وبه صرح الجرجاني والفوراني وحزمه البلقيني وعلى هذا تستثنى هذه
 الصورة من كلام المصنف (وقيل) يعتبر السابق (بالقوائم فيها) أي الأبل والخيل أي ونحوهما
 لأن العدو بالقوائم وهو الأقبس عند الامام أما إذا لم يطالقا العقد بل شرطا في السابق فإدما معسومة فإن
 السابق لم يحصل بمادونهما ولو سبق واحد في وسط الميدان والآخر في آخره فهو السابق ولو عثر أحد

المركبين أو وقف لمرض ونحوه فتقدم الاخر لم يكن سابقاً أو بلاه فيسبق لان وقف قبل ان
يجرى ويسن جعل فدية في الغاية يات هذا السابق ليعتبر سبقه (ويشترط للمنافسة) أي لصحة
(بيان ان الرمي) فيها (مبادرة وهي ان ييدر) أي يسبق (أحدهما) أي المتناضلين (بإصابة العدد
المشروط) مع استوائهما في العدد والرمي تكسبه من عشرين فمن أصاب افاضل لمن أصاب أربعة
من عشرين فيسبق المال المشروط في العقد وان أصاب كل منهما خمسة فلا تاضل منهما (أو) بيان
أن الرمي في المناضلة (محاطة) بتشديد الميم (وهي ان تقابل اصابتها) من عدد معلوم كان يقول كل
منهما رمي عشرين مثلاً (ويطرح المشترك) أي ما اشتركا فيه من الاصبات (فمن زاد) فيها (بعدد
كذا) كخمسة (فاضل) لا تخرب حتى المال المشروط في العقد ولو أصاب أحدهما من العشرين
خمساً ولم يصب الاخر شيئاً فهل يقال الاول فاضل أو لان قبل نعم انقضت حد المحاطة لكونها لا تقابل
ولا طرح وان قبل لا احتج الى نقل وقضية كلامه أنهم لو شرطوا الضل واحدة وطرح المشترك له
لا يكون من صور المحاطة لان لواحد ليس بعدد وليس مراداً * (تنبيه) ما حزم به المصنف من اشتراط
التعرض لكون الرمي مبادرة أو محاطة يتبع فيه الحرر ودووجه والاصح كما في أصل الروضة والشرح
الصغير أنه لا يشترط التعرض له في العقد والاطلاق يجوز على المبادرة لان الغالب من المناضلة
ويشترط ذكر عدد الرمي في عقد محاطة أو مبادرة الا اذا توافقا على رمية واحدة وشرطوا المال لمصداق
يصح في الاصح (و) يشترط في الرمي مبادرة أو محاطة (بيان عدد نوب الرمي) بين الراعيين لينتسب
العمل وهي أن المناضلة كاليدان في المسابقة فيجوز أن يشترط رمية سهم أو أكثر من ذلك ويجوز أن
يشترط تقدم واحد بجميع سهامه ولو أطلق اصح وجعل على رمية سهم سهمهم كذا فإلا له وظاهره أن بيان
عدد نوب الرمي مستحب وبه صرح الماوردي خلافاً لما هو عليه كلام المصنف ولو اتفق على أن يرمي
سهمهما مع خذلاً لما هو عليه كلامه أيضاً لما مر من أن الواحد ليس بعدد (و) بيان عدد (الاصابة)
كخمس من عشرين لان الاستحقاق بالاصابة وجه ايتبين حد في الرمي وجودة رمية * (تنبيه) *
يشترط امكان لاصابة وانما أضيف هذا العقد ان امتنعت الاصابة عادة لصغر العرض أو كثرة الاصابة
المشروطة كعشرة متوالية أو نذرت كاصابة خمسة من عشرة أو تيقنت كاصابة حادق واحدة من مائة
واشترط بيان عدد الاصابة يقتضي أنه لو فاذ رمي عشرة فمن أصاب أكثر من صاحبه ففاضل لا يكتفي
وحرر الاذرعى به يكفي وهو الظاهر (و) بيان (مسافة الرمي) وهي ما بين وقف الرمي والغرض لاختلاف
العرض سواء ببيانها بما بالذراع أو المشاهدة * (تنبيه) * محال اشتراط ذلك ما اذا لم يكن هناك
عادة غالبية والابتزال المطلق عليها كاهو المرح في الروضة كاملها ولو تناضلا على أن يكون السبق
لابعدهما رمياً ولم يقصد عرضا مع العقد على الاصح فبراعى البعد استوائهما في شدة القوس ووزانة
السهم ويشترط أن يكون الوصول الى العرض ممكناً لم يمكن لم يصح العقد وكذا لو كانت الاصابة
فيها فادرة على الاربع فلا وقدرا لاصحاب المسافة التي يقرب توقع الاصابة فيها بمائتين وخمسين
ذراعاً وما يتعدى فيها بما فوق ثلاثمائة وخمسين وما يندرد فيها بما يندرد ما قال الدميري والظاهر أن
المراد بالذراع ذراع اليد المتسببة في مسافة الامام والمأموم (و) بيان (قدرا الغرض طولا وعرضاً) وسما
وارتفاعاً من الارض (الأب بعدد) بمئة فتحتة بجما (موضع فيه غرض معلوم فيجعل المطلق عليه)
ولا يحتاج لبيان قدرا الغرض كما مر في المسافة * (تنبيه) * قوله عليه ينبغي عوده على المستثنين
أعنى مسافة الرمي وقدرا الغرض ليوافق ترجيح الروضة المتقدم والغرض بطول العين المجسمة والراه
المهمة ما يرمى اليه من خشب أو جلد أو قرطاس والودقي ما يرفع ويوضع عليه الغرض والرقعة
عظم ونحوه يجعل وسط الغرض والدارة نقش مستدير كالمرة قبل استكمالها فيجعل بدل الرقعة في

وسمى الغرض أو الخاتم وهو نقش في وسط الدارة وقد يقال له الحلقة والرقعة قال المناوردي ويشترط
أن يكون محل الإصابة معلوما هل هو الهدف أو الغرض أو الدارة فإن أغفل ذلك كان جميع الغرض
محلا للإصابة وإن شملت الإصابة في الهدف وهو تراب يجمع أوصافا يفي شدة اعتبار الغرض ولزم
وصف الهدف في طوله وعرضه أو في الغرض لزمه وصفه أو في الدارة سقط اعتبار الغرض ولزم وصف
الدارة اه ولو شرط إصابة الخاتم ألق بالنادر (وليبيننا صفة الرمي) أي كيفيته وإصابة الغرض
(مر قرع) بقاف مفتوحة ورواسا كنهى بذلك لقرعه الغرض (وهو إصابة الشن) بشين
مجمدة بعدها نون وهو الغرض الذي تقصد إصابته وأصله الجاد البالي وقيل هو جادة تعلق على
وجه الهدف (بلا شددش) له (أو) من (خرق) بحاء وزي مجعمتين (وهو أن يثقبه) أي
السهم الشن (ولا يثبت فيه) بأن يعود (أو) من (خسق) بحاء مجمدة ثم سين مهملة (وهو أن
يثبت فيه) ولومع خروج بعض النصل أو مع وقوعه في ثقب قديم وله قوة بحيث يخرق لو أصاب
موضعا صحيا (أو) من (مرق) بسكون الراء (وهو أن يهلد) ويخرج من الجانب الآخر قال ابن
شبهة وإنما يتصور ذلك في الشن المعاق اه وإنما اعتبرت هذه الصفات لان الأغراض تختلف بها وأهمل
المصنف الخرم بالراء المهملة وهو أن يصيب طرف الغرض فيخرمه وكان الأولى أن يقول وليبيننا
صفة الإصابة كافي الخرز والروضة وأما هنا فماذا كرسطة لها لا للرمي فوجب من المصنف أن الشيخ
عسبر في التعمية كافي الكتاب فاعتزله المصنف في التحرير بما ذكرناه * (تنبيه) * ظاهر كلامه تعين
هذه الصفات بالشرط وليس مرادا مطلقا بل كل صفة يغني عنها ما بعدها فالقرع يغني عنه الخرق
وما بعده والخرق يغني عنه الخسوق وما بعده وهكذا إلى آخرها وماذا كرم من الخارزين الخرق والخسوق
خلاف ما يقتضيه كلام الجوهرى والأزهري حيث جعل الخارق بالزاي لغة في الخاسق بالسين فهما
شي واحد فالله ما ذكره الفقهاء هو عرف الرماة (فان أطلقا) العقد كفي و (اقتضى القرع)
لأنه المتعارف (ويجوز عوض المناضلة من حيث) أي من الجهة التي (يجوز) منها (عوض
المسابقة) فيخرج عوض المناضلة الإمام من بيت المال أو أحد الرعية أو أحد المتنافسين أو كلاهما
فيقول الإمام أو أحد الرعية أرميا كذا فمن أصاب من كذا فله في بيت المال أو على كذا أو يقول
أحدهما نرى كذا فان أصبت أنت منها كذا فذلك على كذا وان أصبت أنا فلا شيء لي عليك وأشار بقوله
(وبشرطه) إلى أن العوض إذا شرطه كل منهما على صاحبه لا يصح الاتفاق ليكون رمية كرميهما
في القوة والعدد المشروط بأخذ ما لهما ان غلبهما ولا يغرم ان غاب (ولا بشرطه) في المناضلة (تعين
قوس وسهم) لان الاعتماد على الراي بخلاف المركوب في المسابقة (فان عين) شيء منهما (لغا)
ذلك المعين (وجاز ابداله بثلث) من ذلك النوع سواء أحدث فيه خلل يمنع من استعماله أم لا بخلاف
المركوب كما مر واحترز بقوله بثلثه عن الانتقال من نوع إلى نوع كالقسي الفارسية والعربية فانه
لا يجوز بالارض لانه ربما كان به أرمي (فان شرط منع ابداله فسد العقد) لانه شرط فاسد يخالف
مقتضى العقد فافسده لما فيه من التضييق على الراي فانه قد يعرض له أحوال خفية تجوجه إلى الإبدال
* (تنبيهه) * لا يشترط تعيين نوع في العقد لان الاعتماد في المناضلة على الراي كما مر فاذا أطلقا صح
العقد ثم ان تراضيا على نوع فزال أو نوع من جانب وآخر من جانب جاز في الاصح وان تنازعا ففسخ
العقد في الاصح وقيل يفسخ ولا يتناول عبارة المصنف هذه الصورة لان التفريع المذكور من أنه
لوعين لغا وما بعده لا يستقيم في تعيين النوع وعدم اشتراطه النوع أما اتحاد الجنس فيشترط فان
اختلف كسهم مع رمح لم يصح على الاصح (والاظهار اشتراط بيان البادئ) من المتنافسين (بالرمي)
لا بشرطه الترتيب بينهما فيه حذرا من اشتباه المصيب بالخطأ كالأرمي معا فان لم يبينهما فسد العقد

والثاني لا يشترط بيبانه ورجحه الباقي وعليه يفرع بينهما وعلى الاول لوبدا أحدهما في ثبوته
تأخر عن الآخرى ولو شرط تقديمه أبدا لم يجز لان المناضلة مبنية على التساوى والرى
في غير الثبوت لاغ ولوجرى باتفاقهما فلا تحسب الزيادة له ان أصاب ولا عليه ان أخطأ و يشترط
أبضا كما سبق تساويهما في الموقف ولو شرط كون أحدهما أقرب للقرض فسد العقد (ولو حضر
جميع للمناضلة فانتصب زعيمان) تنافى زعيم وهو سيد القوم (بختاران) قبل عقدهما من ذلك الجمع
(أصحبا) أى خروا وكان انتصاهما برضا ذلك الجمع جاز وبكون كل حزب في الإصابة والخطأ
كشخص واحد قال القاضي الحسبي ويشترط كونهما أحدا الجماعة وللجواز أربعة شروط أحدها
ان يكون لكل حزب زعيم فلا يكتفى زعيم واحد ولا يجوز أن يتولى واحد طرفي البيع الثاني تعيين الاصحاب
قبل العقد وبختاروا واحدا برأى واحد وهكذا حتى يتم العدد ولا يجوز أن يختار واحد جميع حزبه أولا اثلا
ياحد الحزبان الثالث استواء عدد الحزبين عند العراقيين وبه أجاب البغوي وهو أظهر من قول
الامام لا يشترط التساوى في العدد بل لورى واحد سهمين في مقابلة اثنين جاز الرابع امكان قسمة
السهم عليهم بلا كسر ما تجزوا ثلاثة اشترط ان يكون للسهم ثلث صحيح كالثلاثين وان
تجزوا أربعة فربيع صحيح كالاربعةين ويجوز شرط المال من غيرهما ومن أحدهما ومنهما المبني على
وهو حزب ثالث يكافئ كل حزب في العدد والرى كما فانه الماددى (ولا يجوز شرط تعيينهما) أى الاصحاب
(بقرة) ولأن يختاروا جميع الحزب أولان القرعة أو الذى اختاره فجميع الحزبان في باب
وضدهم في الاستخفاف مقصود المناضلة ولو تنازع الزعيمان بين يختار أولا فرفع بينهما قال الامام
ولو صم حادق الى غيره في كل جانب وأقرع ولا يأس قال الرافعي ولورضيا بن آخرجه وعليه فينبغي
جوازه اه وبعد تغيير الاصحاب ونراضى الحزبين يتوكل كل زعيم عن اصحابه في العقد ويعقدان قال
في أصل الروضة ونص في الام على أنه بشرط أن يعرف كل واحد من برى معه بان يكون حاضرا أو غائبا
بحره قاله القاضي أبو الطيب وطاهره انه يكتفى معرفة الزعيمين ولا يعتبر ان يعرف الاصحاب بعضهم
بعضا وابتداء أحد الحزبين كابتداء أحد الرجلين ولا يجوز أن بشرط ان يتقدم من هذا الحزب ولان
ويقابله من الحزب الآخر ولان لا تدبير كل حزب الى زعيمه وليس لآخر مشاركة فيه (تنبيه)
أهم كلامه انه لا يشترط في الزعيم معرفة كون الحزب راميا بل تكفى المشاهدة ولهذا قال (فان اختار)
زعيم (غير راميا فبان خلافه) أى لم يعس رميا أصلا (بطل العقد فيه وسقط من الحزب الآخر
واحد) بآرائه ليحصل التساوى كما اذا بطل البيع في بعض المبيع يسقط قسمه من الثمن (وفي بطلان
الباقى) من الحزبين (قولا) تفريق (الصفة) أظهرهما ففرق ويصح العقد فيه (فان صحبنا) العقد
في الباقى وهو الأصح (ولهم جميعا الخيار) بين الفسخ والاجازة للتبعض (فان أجازوا) العقد
(وتنازعا فيمن) أى في تعيين من يسقط بدله فسد العقد لتعدد امضائه هذا اذا قلنا سقط واحد
على الإجماع كما هو ظاهر كلام المصنف ولكن ذكر ابن الصباغ في الشامل والشاشي في الحلية وصاحب
الترغيب كما حكاه الاذرى أنه يسقط الذى عينه الزعيم في مقابله لان أحد الزعيمين يختار واحدا
ويختار الآخر واحدا في مقابلته وقال البلقيسى انه متعين لان الإبطال مع الإجماع مع الاختلاف فيه
مذر عقاب اه وعلى هذا لا فسخ ولا منازعة ويحمل كلام المصنف على ما دللنا به على مقابله أما اذا بان ضعف
الرى أو قليل الإصابة فلا فسخ ولو بان فوق ما طنوه ولا فسخ للحزب الآخر ولو اختار بجه ولا فسخه غير رام
فبان راميا قال الزركشى فالعيب البطلان أيضا (تنبيه) لو تنازل غريبان لا يعرف كل منهما
الاخر جاز فان بانا غير متكافئين فهل يبطل العقد ولا وجهات أظهرهما كما حزم به ابن المقرئ البطلان
لتبني فساد التمرط (وادانض) أى غاب في المناضلة (حزب) من الحزبين الآخر (فهم المال)

المشروط (بحسب الاصابة) لانهم استحقوا بها فن لا اصابة له لاشئ له ومن اصاب أخذ بحسب اصابته
(وقيل) يقسم المال (بالسوية) بينهم على عدد رؤسهم لانهم كاشخص الواحد كما أن المضامين
يغرمون بالسوية وهذا هو الصحيح كفي أصل الروضة والاشبه في الشرحين وفي الحر ان الاشبه الاول
وتبعه المصنف قال في المهملات والذي يظهر أن ما رجع في الحر سبق قلم * (تنبيه) محل الخلاف في حالة
الاطلاق فان شرطوا ان يقسموا على الاصابة فالشرط متبوع ولولا أن الخلاف بمحقق لا يمكن حل كالمثمن
على هذا (ويشترط في الاصابة المشروطة ان تحصل بالنضل) لانه المتعارف لا يالفوق مثلاً وهو موضع
الوتر من السهم فان اصاب به حسب عامه لاله * (تنبيه) النضل بضاد مجعته بخطه وفي الروضة بالمهملات
أي بغير النضل وصوبه بعضهم ثم شرع في النسيكيات التي تطرأ عند الرمي وتشوشه والاصل ان السهم
متى وقع متباعدة عن الغرض تباعداً مفراطاً ما قصر اعنه وأجواز له فان كان ذلك بسوء الرمي حسب
على الرمي ولا يرد اليه السهم ليرمي به وان كان لنسيكة عرضت أو خال في آلة الرمي بلا تقصير منه لم يحسب
عليه (ولو تلف وزر) بانقطاعه حال رميه (أو قوس) بانكساره حال رميه لابتصاصه وسوء رميه كافي
الروضة (أو عرض شيء) كحيوان (انصدم به السهم وأصاب) في المسائل الثلاث الغرض (حسب
له) لان الاصابة مع ذلك تدل على جودة الرمي وثبوته (والا) بان لم يصب الغرض في الصور الثلاث
(لم يحسب عليه) اعذره فبعد رميه فان قصر أو أساء رميه حسب عليه قال في الروضة ولو انكسر السهم
نصليين بلا تقصير فاصاب اصابة شديدة بالنصف الذي فيه النضل حسب له لان اشتداده مع الانكسار يدل
على جودة الرمي وغاية الخلق بخلاف اصابته بالنصف الا ان لا يحسب له كالمثل لم يكن انكسار وظاهر
التقييد بالشديدة أن الضميمة لا تحسب والاوجه كما قال شيخنا انها تحسب وان اصاب بالنصفين حسب
ذلك اصابة واحدة كل رمي دفعة بسهمين اذا اصاب بهما ولو اصاب السهم الارض فاندلق وأصاب الغرض
حسبه له وان أخطأ فعليه ولو سقط السهم بالاغراق من الرمي بان بالغ بالمدح حتى دخل النضل مقبض
القوس ووقع السهم عنده فكأنه قطع الوزر وانكسر القوس لان سوء الرمي أن يصيب غير ما قصده ولم
يوجد هنا (ولو نقلت الرمح الغرض) فيهما اذا كان الشرط الفرع (فاصاب) السهم (موضعه
حسب له) عن اصابته المشروطة لانه لو كان موضعه لاصابه فان كان الشرط الخرق فثبت السهم
والوضع في صلاحية الغرض حسب له (والا) بان لم يصب موضعه (فلا يحسب عليه) احالة على السبب
العارض قال الشارح وما بعد لا مزيد على الحر وفي الروضة كاصالها أو اصاب الغرض في الموضع المنقل
اليه حسب عليه لاله ولا يرد على المنهاج اه دفع بذلك الاعتراض عن المنهاج ووجه الاعتراض انه اذا
كان عند اصابة الغرض في الموضع المنقل اليه يحسب عليه حسب عليه بالاولى اذ لم يصبه ووجه الدفع
اما أن يقال ان ما في المنهاج محمول على ما اذا طرأت الرجوع بعد رميه فنقلت الغرض فلم يحصل منه تقصير
والروضة على ما اذا نقلته قبل رميه فنسب الى تقصير فهما مسئلتان أو أنه محمول على ما اذا نقلت الرمح
الغرض والحال ما ذكر من تلف وزر أو قوس أو عرض شيء انصدم به السهم بخلاف ما في الروضة وهذا
أقرب الى عبارة المصنف (ولو شرط خسوف) فرمى أحد المتناضلين السهم (فثقب وثبت ثم سقط أو
لحق صلاحية فسقط) ولو بالثقب (حسب له) لعدم تقصيره فلو خدشه ولم يثقبه فليس بخاسق وكذا ان
ثقبه ولم يثبت في الاظهر * (خاتمة) فيهما مسائل متشعبة تتعلق بالباب ينسب أن يكون عند الغرض
شاهدان يشهدان على ما وقع من اصابة وخطا وليس لهما أن يمدحا المصيب ولا أن يذما الخاطئ لان ذلك
يجل بالنشاط وتنفس المناضلة بموت الرامي كالأجير المعين وينفسخ عقد المسابقة بموت الفرس لا بموت
الفارس لان التعويل فيها على الفرس ويتولى المسابقة الوارث عنه الخاص والافعال عام ويتوخر الرمي
في المناضلة للمرض ونحوه ولا تنفس بذلك ولو امتنع المنضول من انعام العمل حبس على ذلك وعزر

وكذا المنازل ان ترفع صاحبه ادرا كه ويمتغ أحدهما بعد رمي صاحبه من التباطى بالرى ولا بد من
استجبالا وليس لولى السابقة أو الماخلة بالمضى بماله وان استعاديهم ما تعلم نعم ان كان من أولاد المرتقة وقد
واحق فينبغي كما قال الأذرى الجواز لاسيما اذا كان قد أثبت اسمه في الدون وكذا في السفينة البالغ ما فيه
من المنفعة ولو عدا في المعصية ودفع العوض في مرض الموت فالعوض من رأس المال كالأجرة أو عدا في
المرض وعوض المثل عادة وعوض المثل من رأس المال لانه ليس تبرعا ولا تعبانا فيه وان زاد على عوض المثل
عادة فالزيادة من الثلث لانهم انبرع ولا يجوز بذل مال على حيا الفضل لانه لا يقابل بمال ولا عقد الشركة في المال
المشروط لاجنبى فيه ما غرم المنازل أو غنم لان العرم والغنم في ذلك مسيدان عن العمل وهذا الاجنبى لا يعمل
ولا أن تحسب لاحدهما الاصابة بالصابئين ولا أن يحكم من اصابته شئ لان هذه المعاملة مبنية على التساوى ولو
سأل أحدهما وصع المال الماتزم عند عدل والآخر تركه عندهما وهو حين أجيب والاولوان اختار كل
منهما عدلا اختارالحا كم عدلا قطعا للنزاع وهل يتعين أحد العدلين أو لوجهان أو جههما كما قال شيخنا
الثانى ولا أجرة له عدل وان جرت به عادة كجلى الحياط والعسال وان اختلفا في مكان الحال لزم توسعه فان
تعارض المتساويان في البيمين واليسار أقرع بينهما او يجمع أحدهما من أذية صاحبه بالتجريح والفخر عليه ولا
يجوز شرط حمل أحدهما في يده من النبيل أكثرهم في يدا الآخر ولو لكل منهما حث الفرس في السباق بالسوط
وتحريك اللجام ولا يجلب عليه بالصياح ايزيد عدوه نظير لاجاب ولا جنب قال الرافعى وذ كرى معنى
الجنب أمهم كانوا يجنبون الفرس حتى اذا فاروا الامد تحولوا عن المركوب الذى كرهه بالركوب الى
الجنبية فهو اعنه *

(كتاب الايمان)

بقض الهمة جمع بين وأصلها في اللغة اليد اليمين وأطاعت على الخلف لانهم كانوا اذا تحالفوا يأخذ
كل واحد منهم بيده صاحبه وهى العضو باليمين لوفور قوته قال تعالى لا شئنا منه باليمين أى بالقوة
والما كان الخلف يقوى الحث على الوجود أو العدم هى يميناً وقيل لانها تحفظ الشئ على الخلف كما
تحفظه اليد وفي الاصطلاح تحقيق أمر غير ثابت ماضيا كان أو مستقبلا نفي أو اثباتا ممكنا ككلمة لا بدحان
الدار أو تمتعا ككلمة ليتقن الميت صادقة كانت أو كاذبة مع العلم بالحال أو الجهل به وخرج بالتحقيق
لغو اليمين وابتدأ بيمينا ككلمة بأتى وبغير ثابت الثابت كقوله والله لا موتن أو لا أصعد السماء اتحققه فى
المسألة فلامعنى اتحققه ولانه لا يتصور فيه الحث وفارق ان عقدها بما لا يتصور فيه البر ككلمة ليقتل الميت بأن
امتناع الحث لا يحل به فاعلم اسم الله تعالى وامتناع البر يحل به فيخرج الى التكفير ويكون اليمين أيضا
لأن كبد والاصل فى الباب قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله بالإيمان فى أموالكم الا بية
وقوله ان الذين يشتركون بهدي الله وأيمانهم ثم قليلا وأنشأ بها أنها صلى الله عليه وسلم كان يخاف لاوله قلب
القبول برواه البخارى وقوله والله لا غزون قرى ثلاث مرات ثم قال فى الثالثة ان شاء الله رواه أبو داود
واليمين والقسم والايلاء والخلف ألقاظ مترادفة *(تنبيهه)* أهمل المصنف ضابطا الخلف استغناء
بما سبق منه فى العلاقات والايلاء وهو غير كاف والاضبط أن يقال مكاف مختار فاصد فلا تنعقد بين الصبي
والجنون ولا المكر ولا بين الاله ثم شرع فيما تنعقد اليمين به فقال (لانه قد ابدت الله تعالى أوصافه
له) بأن يخاف بما فيه ماله الذات أو الصفة فالذات (كقوله والله) بجزأ ونصب أو دفع سواء تعهد
ذلك أم لا والصفة كقوله (ورب العالمين) أى مالك الخلق فان كل مخلوق علامة على وجود خالقه
(والهى الذى لا يموت ومن نفسى بيده) أى بقدرته يعرفها كيف يشاء (وكل اسم يختص به صفة
وتعالى) غير ما ذكر كلاله ومالك يوم الدين والذى أعبدته أو أعبد له لان الايمان معودة عن عقاب
حرمته ولزم طاعته واطلاق هذا مختص بالله تعالى فلا تنعقد بالخلفان كروى النبي وجبريل
والملائكة والكعبة وفى الصحيحين ان الله ينهىكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالما فاجاف بالله أو

ابعثت والخاص بذلك مكره وما روى الحسن بن علي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من حالف بغير الله فقد كفر وزور وقد أشرك حل على من اعتقد فيما حالف به من التظاهر بما به تقدم في
 الله تعالى (ولا يقبل قوله) في هذا القسم لم (أرد به اليمين) لان الاختصاص بغيره وما جزم به هنا من صراحة
 هذه الالفاظ وأنه ان نوى غير اليمين لم يقبل هو المعروف لكن ذكرنا عند حرف القسم قبله القول والله
 لا نعلم كذا ونوى غير اليمين أنه يقبل ظاهرا على المذهب وهذا هو المعتمد ويحمل كلامه هنا أنه
 لا يقبل منه ارادة غير الله تعالى ظاهرا ولا باطنا لان اليمين بذلك لا تحتل غيره وانما قبل منه هنا ارادة
 غير اليمين بخلاف المطلق والايلاء والعناق لتعاقى حق غيره ولان العاد تجزى بأجزاء لفظ اليمين بلا
 قصد بخلاف هذه الثلاثة فدعوا فيها تخالف الظاهر فلا يقصد أن تكون ثمرة ينشأ على قصد
 اليمين لم يصدق ظاهرا * (فائدة) * التور يأتى بالإيمان ذقة والعبادة فيها بنية الحالف الا اذا استخلفه
 القاضي بغير المطلق والعناق كما سيأتى ان شاء الله تعالى في الدعوى وهي وان كان لا يبحث بها الا يجوز
 فعلها حيث يمتثل بها حق المستحق بالاجماع فن التورية أن ينوى باللباس الليل وبالفرش والبساط
 الارض والاثاث الجبال وبالسقف والبناء السماء وبالسحرة آخرة الاسلام وما ذكرنا من ذلك لا يأتى
 ما قطع ذكره وما عرفته ما جعلته عريفا وما سأله حاجته أى تجرة صغيرة وما أكلت له دجاجة أى
 كبسة من غزل ولا فروجة أى ذراعة ولا في بيتي فرش أى صغار الابل ولا حصير أى الملك وماله عندى
 جارية أى سقينة وما عندى كلب أى مسمار فى فائم السيف وكل هذا يحمى قوله صلى الله عليه وسلم
 ان فى المعارض لمن دوحه من الكذب وقال عمر رضي الله تعالى عنه في المعارض ما يغنى المسلم عن
 الكذب قال ابن عباس رضي الله عنهما ما أحب معاريض الكلام حر الوحش وقد حكي عن عبد الرحمن
 ابن أبي ليلى أنه كان له جارية يطؤها سرامن أهلها فوطئها ليلة وأراد أن يغتسل وكره أن يعلم أهلها فقال ان
 مريم بنت عمران عليها السلام كانت تغتسل فى مثل هذه الليلة فلم يبق في منزله أحد الا اغتسل واغتسل هو
 معهم وكانت مريم تغتسل كل ليلة وكان ابراهيم الخليل قد خطب في بيته مسجد فاداء من لا يريد دخوله
 عليه قال للجارية قولى هو فى المسجد وحضره فيان الثورى مجلس الهندى خاف له أنه يعود اليه ثم نهض
 وترك فعله كلنا نأمر له ثم رجع من ساعته فآخذه وخرج فلم يره بعدها (وما أنصرف اليه سبحانه) وتعالى
 عند (الاطلاق) ويصرف الى غيره مقيدا (كالرحيم والخالق والرازق) والجبّار والمتكبر والظاهر
 والقادر والحق (والرب تعاقبه اليمين) سواء أقصد سبحانه وتعالى أم أطلق لان الاطلاق ينصرف اليه
 تعالى * (فائدة) * الالف واللام فى هذه الصفات ونحوها ليست للعموم ولا العهد بل للكمال قال سيدي
 تيمون لام التعريف للكمال تقول زيد الرجل زيد السكامل فى الرجولية وكذا هى فى أسماء الله تعالى
 فاذا قلت الرحمن أى السكامل فى معنى الرحمة والعالم أى السكامل فى معنى العلم وكذا تسمية الاسماء (الا أن
 يريد) الحالف (غيره) تعالى فيقبل ولا يكون عيناً لانه قد يستعمل فى حق غيره مقيدا كرحيم القلب
 وشالى الكذب ورازق الجيش قال تعالى وتخلقون افكوا وقال فارزقوهم منه ورب الابل (وما استعمل
 فيه) تعالى (وفى غيره) استعماله (سواء كالشيء والموجود) وكالسميع والبصير (والعالم) بكسر
 اللام (والحى) والغنى والكريم (ليس بيمين الابنية) لانها المستعملة فيه وفى غيره سواء أشبهت
 كليات الطلاق فان نواهى تعالى فهو يمين بخلاف ما اذا أراد بها غيره أو أطلق (والصفة) الذاتية
 (كعظمة الله) تعالى (وغزته وكبريائه وكلامه وعلمه وقدرته ومشيئته عين) بشرط أن يأتى بالظاهر
 بدل المصطفى السنة لانها صفات لم يرل سبحانه وتعالى موصوفاً فانما أشبهت الاسماء المختصة به وهذه الاربعة
 الاخير من الصفات التى جاءها عند الاشاعرة ثمانية مجموعة فى قول الناطم
 حياءة ولم يدره واردة * كلامه وبإصدار وسمع مع البقا

* (تنبيه) * قد علم بما صرح به الصفة ان المراد بالاسم جميع اسماء الله تعالى الحسنى التسعة والتسعين سواء
 المشتق من صفات ذاته كاليسوع والبصير والعالم والقادر والمشتق من صفات الفعل كالحالق والرازق
 والفرق بين صفتي الذات والفعل ان الاول ما استحقه في الازل والثانية ما استحقه فيما لا يزال دون الازل
 قال علم في الازل ولا يقال رازق في الازل الا توسعا بما يتراعى الاله الاسم (الا أن ينوي) أي يريد
 (بالعلم المعلوم) كما قال اعرف لما علمك فيما أي مع لوكية (و بالقدرة المقدور) كما يقال انوار لقدرة الله
 أي مقدوره فلا يكون يميناً في المستلتي ويكون كانه قال ومعلوم الله ومقدوره الله لان الله علم بمحموله
 وما يحزم به من أن علمه الله صفة هو المعروف وبني عليه بهتسهم مع قولهم سبحانه من تواضع كل شيء
 لعلمه قال لان التواضع للصفة عبادة لها ولا يعبد الا الذات ومنع القراني ذلك وقال الصليح ان علمه الله
 المجموع من الذات والصفات المعلوم ومجموعهما * (تنبيه) * ظاهر كلامه متحسس بص الاستثناء من اثنين
 الصفتين العلم والقدرة دون ما قبلهما من الصفات اذ يتخلل فيهما مثل هذا الاحتمال وهو وجه جزم به
 كثيرون والاصح كفي الشرحين والروضة عدم الفرق لانه قديم قال عاينت علمه الله وكبرياءه وبشير
 الى افعاله سبحانه وتعالى وقد يراد بالجلال والعزة والكبرياء ظهوراً ونزهاً على المحسوفات وبالكلام
 الحروف والاصوات الاله عليه وقد قال تعالى فأخرو حتى يسمع كلام الله وانما يسمع الاصوات (ولو قال)
 الخالف في يمينه (وحق الله) بالجبر (تجيب) ان نرى اليه قسماً وكذا ان أطلق في الاصح لعلنا استمعناه
 في اليه بنزول الاطلاق عليه قال المروزي ومعناه وحقية الالهية لان الحق ما لا يمكن بجوده وفي
 الحقيقة اسم من اسماء الله تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى وانه الحق اليقين والحاب
 بالقرآن يمين في صورة الاطلاق فكذلك ما يحسن فيه (الا أن يريد) بالحق (العبادات) التي أمر الله بها
 فلا يكون يميناً قسماً لان العبادات حق الله تعالى علينا وليست صفة له تعالى فان رفع الحق أو نصبه فكافة
 لتردده بين استحقاق الطاعة والالهية وليس يمين الابنية ولوحاف المسلم بالآية منسوخة من القرآن
 أو بالتوراة أو الانجيل انعمت يمينه وتعهده اليه بقوله وكتب الله أو قرآن الله كما قلاه عن البغوي
 وأقره فلا وقال ابراهيم المروزي وكذا الوفا والقرآن أو الميثاق في الصف الا أن يريد بالقرآن الحظية
 أو الصلاة وقوله والمصحف الا أن يريد الورق أو الجلد * (مائدة) * قال ابن الرعدة يقتضى كلام الحاملي
 والماوردي وابن الصياح والروائي ان الحلف بالطالب الغالب يمين صريحة لان يمينها تنبيه على استجواب
 منهاه واستدفاع مضاره قال وسماعى من أقصى القضاة الجمال يحيى بن الحسين خليفة الحكيم العزيز
 بمصر ان الحلف بذلك لا يشرع وكان يذكر أنه نقله عن أئمة المذهب ويوجهه بان الله تعالى وان كان طالباً
 غالباً فاسمائه تعالى توقيفية ولم ترد اسميته بذلك اه قال الدميري وكان الجمالي يحيى بن مسدور
 الشافعية نائب عن قاضي القضاة ابن رزين قال له يوماً قاضي القضاة لو أردت عزلك قال لا تطيق ذلك قال
 ولم قال كما لو ما عد الله فيه أي طاهر حصلت له حلة فقال من له ساجدة يذكرها فقلت أنا أريد أن أكون
 نائب حكم ولا يعزلي أحد فقال لك ذلك قال الجمالي وما جرت به عادة الحكام من تعذيب الأيمان
 وتوكيدها اذا حلفوا الرجل أبيه ولوا بالله الطالب الغالب المدرك المهلك لا يجوز ان يعاقب في حقه تعالى
 ذلك ولو جاز أن بعد ذلك في اسمائه وصفاته لم يجرى اسمائه المحزى والمضلل لانه قال وان الله محزى
 الكاظمي وقال كذلك يضل الله من يشاء (وحروف القسم) ثلاثة (باء) واحدة (وواو) واحدة
 فواقية لا شتمها فيه شرعاً وعرفاً (كلمته) ووالله ونالله (لاد) كذا وزاد الحاملي والشيخ أبو حامد
 على الثلاثة الالف نحو الله بدل الهمزة وسبأني به كناية والاصل الباء الموحدة ثم الواو ثم التاء الفوقية
 كما ذكرها المصنف كذلك لا بد التاء الفوقية من الواو والواو من الباء الموحدة كما ذكره الرمنشري
 ولحقوا على المصنف كالمظهر تقول لست بك وبه لا معان كذا والواو تختص بالمظهر (وتختص التاء)

الفوقية (بأنه تعالى) لان الباء لما كانت الاصل في القسم والواو بدل منها والياء بدل من الواو ضاق
 تصرفها عن البدل والمبدل منه فلم تدخل على شيء مما يدخلان عليه سوى اسم الله تعالى قال تعالى تائه
 تفتون ذكر يوسف قال ابن الخشاب ان التاء وان ضاق تصرفها فلم تدخل الاعلى اسم واحد فقد بورك لها في
 الاختصاص بالثرف الالهاء وأجاءها فلا تدخل على غير لفظ الله أى لغة فلا يقال تريك وقال ابن مالك حتى
 الاخفش ترب الكعبة وهو شاذ وأما من جهة الشرع فإنه لو قال تالرجن أو الرحيم انه قد ت بعينه كما قاله
 الباقينى وغايته انه استعمل شاذاً فان أراد غير اليمين قبل منه وكذا لو قال بالله بالوحدة أو والله لا فعان
 كذا ونوى غير اليمين كاستعمل بالله أو اعصمت أو والله المستعان لم يكن عينا * (تنبيه) * كان الاولى
 للمصنف أن يقول ويختص الله بالتاء لان الشائع ان فعل الاختصاص انما يدخل على المقصور في المشهور
 وذلك في التاء لاني الله وان جاز دخوله عليه لأنه يدخل عليه الباء والواو وعبارته تقتضى ان الله لا يدخل
 عليه غير التاء وهو مدافع لكلامه السابق (ولو) حذف الحالف حرف القسم و (قال الله) بمهزة
 الاستفهام أو بدونها (ورفع أو نصب أو جر) أو سكن لا فعان كذا (فليس يمين الانبية) لهاو اللحن لا يمنع
 اعتقاد اليمين على ان غير الرفع لالحن فيه فالنصب بترع الحافض والجبر بحذفه وابقاء عمله قال سيبويه
 ولا يجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله الا في القسم والتسكين بجره الوصل مجرى الوقف وأما الرفع فيصح
 أيضا أن يكون ابتداء كلام * (تنبيه) * أفهم كلامه ان النصريح بحرف القسم تنعقد به اليمين بالانبة
 سواء أرفع أم نصب أم جر وهو كذلك والخطا في الاعراب لا يمنع صراحة اليمين بذلك ولو قال فالتاء بالفاء
 أو يا الله بالياء المثناة من تحت لا فعان كذا كان كناية بوجهه كونه عينا في الثانية بحذف المنادي وكأنه
 قال يا قوم أو يا رجل ثم استأنف اليمين ولو قال له القاضي قل والله فقال تائه بالمثناة أو والرجن لم يحسب
 عينا للمثناة الخلف وقضية التعديل أنه لا يحسب عينا فيما لو قال له قل تائه بالمثناة فقال بالله بالوحدة أو قل
 بالله فقال والله وهو الظاهر ولو قال بالله بحذف الالف بعد اللام المشددة قال المصنف ينبغي أن لا تكون عينا
 وان فواها قال لانها لا تكون الا باسم الله تعالى أو مصفته والقول بان هذا لحن ممنوع لان اللحن بخالفة
 صواب الاعراب بل هذه كلمة أخرى وقال ابن الصلاح ليس هو لحن بل لغة حكاهما الزجاجي وهي
 شائعة فينبغي أن تكون عينا عند الاطلاق قال الاذري ولو اضطرر النوى ما قاله ابن الصلاح لما
 قال ما قال وبخرم في الانوار بما نقله الزاقي عن الجويني والامام والغزالي من انه يمين ان فواها ويحمل
 حذف الالف على اللحن لان الحكامة تجري كذلك على السنة العوام والخواص وهذا أوجه من كلام
 ابن الصلاح خلافا لبعض المتأخرين لان البللة تكون بمعنى الرطوبة فلا يكون عينا بالانبة (ولو قال أقسمت
 أو أقسم) أو آليت أو أدرك (أو حلفت أو أحلف بالله) (الراجع لكل الصور) (لا فعان) كذا (فيمين) قطعاً (ان
 فواها) لا طراد العرف باستعمال ذلك في اليمين لاسيما ذلك وقد نواه (أو أطلق) في الاصح لكثرة
 الاستعمال وقد قال تعالى واقسم وبالله جهداًيمانهم فيقسمان بالله وقيل لا يكون ذلك عينا لان صلاحية
 أقسمت للماضي وأقسم للمستقبل وخرج بقوله بالله ما لو سكنت عن ذكره فليس يمين وان نواه (وان قال
 قصدت) بصيغة الماضي السابقة (تخبر ماضياً) أى الاخبار عن بين ماضية أو أردت بصيغة المضارع
 السابقة (مستقبلاً) أى عينا في المستقبل (صدق باطناً) أى دين فيه قطعاً حتى لا يلزمه الكفارة فيها بينه
 وبين الله تعالى لاحتمال ما يدعيه (وكذا ظاهره على المذهب) لاحتمال ما نواه وفي قول لاوبه قطع بعضهم
 اظهروا اللفظ في الانشاء * (تنبيه) * محل الخلاف ما اذا لم يعلم بين ماضية والاقبل قوله في ارادتها قطعاً
 (ولو قال) شخص (لغيره) أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن) كذا (وأراد يمين نفسه فيمين) لاشتهاره
 في السنة جملة الشرع ويسن للخاطب ابراره فيها ان لم يتضمن الابرار تركا ب مجرم أو مكروه فان لم يبره
 فالكفارة على الحالف (والا) بأن أراد يمين الخاطب أو لم يرد يميناً بل النشفع اليه أو أطلق (فلا) يكون

يعتني الصور الثلاث لانه لم يخلف هو ولا الخياط ويحتمل على الشفعة في فعله ويكره السؤال بوجه الله
ورد السائل به حديث لا يستل بوجه الله الا الجنة ونهبر من سأل بالله تعالى فاعطاه (فروع) ولخلف
شخص بالله فقال آخر عيني في عينك أو لم يرضي ما لم يرضك لم يلزمه شيء وان نوى به اليقين لم يلزمه ذلك عن اسم الله
تعالى وصفة من صفاته وان قال اليقين لازمة لم يلزمه شيء وان نوى لمسروان قال أيمان البيعة لازمة الى
وهي بيعة الخراج فان البيعة كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصيغة فلما ولي الخراج رتبها
أيماناً تشتمل على اسم الله تعالى وعلى العالاق والعناق والمخ والصدقة لم يلزمه شيء وان نوى لان الصريح لم
يوجد والكتابة تتعالى بما تضمنه ايقاعاً وأما في الالتزام فلا الا ان ينوي العالاق والعناق لم يلزمه لان الكتابة
مدخلة فيها ولو قال ان فعلت كذا فإيمان البيعة لازمة لي بطلانها وحققتها وحجها وصدقته في التهمة أن
العلاق لا يحكم له لانه لا يصبغ التزامه والباقى يتعاق به الحكم الا أنه في المخ والصدقة ~~كذلك~~ ذر الخراج
والعصب وقول الخائف لاه الله بالمرد والعصر كتابة ان نوى به اليقين فيمين والادولان كان مستهزأ في
ال لغة لعدم اشتهاره وقوله وأيم الله بضم اليم أشهر من كسرهما ووصل الهمزة ويجوز قطعها وأيم الله كذلك
واعمال يمكن كل منهما بما إذا أطلق لانه واشتهر في اللغة وورد في الخبر لا يعرفه الا الخواص وقوله لعمر
الله والمراد منه البقاء والحياة كذلك وانما لم يكن صريحاً لانه يطابق مع ذلك على العبادات وقوله على عهد
الله وميثاقه وأمانته وصدقته وكفالاته كل منها كذلك سواء أضاف المعامات الى الضمير كمثل أم الى الاسم
الظاهر والمراد بعهد الله اداوى به اليقين استحقاقه لاجاب ما أوجبه علينا وتجب علينا به واذا نوى به غير
العبادات التي أمرنا بها وقد سبها الأمانة في قوله تعالى ناعرضنا الامانة فان نوى اليقين بالكل انفة دون
يمين واحدة والجمع بين الاقاط تأكيده فلا يتعاق بالحنث فيها الا كفارة واحدة ولو نوى بكل اللفظ يميناً
كان يميناً ولم يلزمه الا كفارة واحدة كما لو حلف على الفعل الواحد - دمرارا (ولو قال ان فعلت كذا فإيمان
يهودي) أو نصراني أو مسيحي الخ (أو يرى عن الاسلام) ويحذر ذلك كقوله يرى من الله ثوب من رسوله
أو من الكعبة (فليس يمين) فلو لم يذ كر اسم الله تعالى وصلته ولا كفارة عليه في الحنث به والخلف
بذلك معصية والتلفظ به حرام كما قاله المصنف في الاذكار هذا اذا قصد بذلك تبعية نفسه عن ذلك الملوغ
عليه اما لو قال ذلك على قصد الرضا بالثبوت وما في معناه اذ حصل ذلك الفعل كفر في الحال فان لم يعرف
قصده لموت أو غيبة أو موت مرأته ففي المهمات القياس تكفيره اذا عرى عن القرائن الحامزة على
غيره لان اللفظ بوضعه يقتضيه وكلام الاذكار يقتضي خلافه والوجه في الاذكار ذل في زيادة الرضا
قال الاصحاب واذا لم تنكفركه استحب له أن يستغفر الله تعالى ويقول لا اله الا الله محمد رسول الله لهو لا يخفى
ذلك ما في الصحيحين من حلف بالاذن والعزى فليقل لا اله الا الله فانه محمول على الذنب وان قال صاحب
الاستقصاء بوجوب ذلك وتجب التوبة من كل معصية وبسن الاستغفار من كل تكلم بكلام فبج
ويشترط في انعقاد اليمين كون الخالف قاصداً معناه (و) حينئذ (من سبق لسانه الى لفظها) أي اليمين
(بلا قصد) لمعناها (لم تنه قد عينه) لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ولغو اليمين
كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها قول الرجل لا والله وبلى والله رواه البخاري وصح ابن حبان رفعه
كان قال ذلك في حال غضب أو لجأ أو ملة كلام قال ابن الصلاح والمراد بتفسير اليمين وبلا والله وبلى
والله على البطلان على الجمع أو لو قال لا والله وبلى والله في وقت واحد قال الماوردي كانت الاولى لغوا
والثانية منعقدة لانها ليستة والى فصارت مقصودة ولو حلف على شيء فسبق لسانه الى غيره كان من لغو
اليمين وبطل صاحب الكافي من لغو اليمين ما اذا دخل على صاحبه فأراد أن يقوم له فقال والله لا تقوم
وهو يمتدح به البلوى ولو ادعى سبق لسانه في ايلاء أو الحلف بطلاق أو عتق لم يقبل ظاهر التعاقب حق

الغيرة * (تنبيه) * لا حاجة لقوله بالاقصد بعد قوله ومن سبق اسائه (وتصح) اليمين (على ماض)
 كوالله ما فعلت كذا أو فعلنه بل اجاع لقوله تعالى يحلفون بالله ما ذلوا ثمان كان عامداً فهو اليمين
 الغموس سميت بذلك لانها تغمس صاحبها في الائم أو في النار وهي من الجائر وتتناق مع الكفارة خلافاً
 للائمة الثلاثة لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم اليمان وهو بعم الماضي والمستقبل وتناق
 الائم لا يمنع الكفارة كما أن النظاره متكر من القول وزور وتتناق به الكفارة وفيها التعزير أيضاً كما مر
 في فصل التعزير أنهم استثنى من قولهم يعزوني كل معصية لاحد فيها ولا كفارة فان جهل في الكفارة
 بخلاف حنث السامي وحيث صدق فلائتي عليه والمراد بصدمه وفاقه ما قدمه ان احتمله اللفظ ولو خاف
 النظاره الا أن يخلفها كما قدمتم موافقة ظاهر لفظها كما سيأتي ان شاء الله تعالى في محله (و) على
 (مستقبل) لقوله صلى الله عليه وسلم والله لا غزون قريشا ويستثنى ممنع الحنث لذاته فان اليمين فيه
 لا تمنع كما مر أول الباب كقوله والله لاموتن أولاً أصدر السماء بخلاف ممنع البر وتقدم الفرق بينهما
 ولو قيد ممنع البر بن كلاً أصدر السماء غداً هل يحنث في الحال حكمه حكم المالحف لا بل كان هذا
 الرغبة غداً وسياًتي (وهي) أي اليمين (مكروهة) لانها عنها بقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة ليمانكم
 أي لا تنكروا الحلف بالله لانه ربما يجز عن الوفاء به قال حمله سمعت الشافعي يقول ما حلفت بالله صادقا
 ولا كاذبا * (تنبيه) * كان الاولى له صنف أن يقول في الجملة كما في المحرر اذ منهما ما هو معصية كما سيأتي
 في كاذمه ومنها ما هو مباح ومنها ما هو مستحب وقد تجب (الافطاعة) من فعل واجب أو مندوب
 وترك حرام أو مكروه فطاعة واستثنى الرافعي اليمين الواقعة في دعوى ان كانت صادقا فأنها لا تنكره قال
 المصنف رحمه الله وكذا لو احتاج اليها التوكيد كالأمر والتعليم أمر فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم فوالله
 لا يل الله حتى تعلموا والثاني كقوله والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا وضابطه الحاجة
 الى اليمين قال الامام ولا تجب اليمين أصلاً لا على المدعي ولا على المدعى عليه وأنكره الشيخ عز الدين وقال
 اذا كان المدعي كاذباً في دعواه وكان المدعى به مما لا يباح بالاباحة كالدماغ والابضاع فان علم المدعي عليه
 ان خصمه لا يحلف اذا نكل فيتخير ان شاء حلف وان شاء نكل وان علم أو غاب على ظنه أنه يحلف وجب
 عليه الحلف فان كان يباح بالاباحة وعلم أو ظن أنه لا يحلف فيتخير أيضاً والا فالذي أراه وجوب الحلف
 دفع المفسدة كذب الخصم اهـ وينبغي أن لا يجب عليه في هذه الحالة (فان حلف على ترك واجب)
 كترك الصبح (أو فعل حرام) كالسرقة (عصى) بخلافه في صورتين واسثنى الباقي من الصورة الاولى
 مستثنى الاولى الواجب الذي يمكن سقوطه كالفصا ص بعد الحكم به فانه يمكن سقوطه بالعفو الثانية
 الواجب على الكفاية كالحلف لا يصلح على فلان الميت حيث لم تتعين عليه فانه لا يعصى بهذا الحلف
 (ولزمه) عند عصيانه (الحنث وكفارة) لان الإقامة على هذه الحالة معصية تلحق بالعصيين من حلف بمينا
 فرأى غيرها خير منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن عيئه * (تنبيه) * انما يلزمه الحنث كما قال الزركشي
 اذا لم يكن له طريق سواء والا فلا كالحلف لا ينفق على زوجته فان له طريقاً سواء كان يعطيها من
 صداقها أو يقرضها ثم يبرئ سالان الغرض حاصل مع بقاء المنة فمما وعكس مسئلة الحجاب لو حلف على فعل
 واجب أو ترك حرام أطاع باليمين وعصى بالحنث وعليه الكفارة (أو) حلف على (ترك مندوب) كسنة
 الضحى (أو) على (فعل مكروه) كالتغافل بوجهه في الصلاة (من حنثه وعليه الكفارة) لان اليمين والإقامة
 عليه مكروهان لقوله تعالى ولا تأت أولوا الفضل منكم والسعة الآية نزلت في الصديق رضي الله تعالى عنه
 وقد حلف أن لا يبر مسطحاً فقال أنوبكر بن زب وبره وأجيب عن حديث الاعرابي حيث لم يذكر عليه صلى الله
 عليه وسلم في قوله والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه بأن عيئه تضمنت طاعة وهو امتثال الأمر ويحتمل
 انه سبق اسائه الى قوله لا أزيد فكان من اعمو اليمين * (تنبيه) * اختلف فيما لو حلف لاياً كل طيبة

ولا يلبس ثيابا فقيلا مكروه لقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اوتينا قبل طاعة لما عرف من اختيار
السلف خشونة العيش وقيل يختلف ذلك باختلاف احوال الناس وقصودهم وقراغهم - لم العبادة
واشتهالهم بالضيق والسعة وهذا كما قال الرافعي الصواب (أو) على (ترك مباح) معين (أو قوله)
كدخول دار أو أكل طعام أو لبس ثوب (فالافضل) له (ترك الحنث) بل يسن لما فيه من تعظيم الله تعالى
وقد قال تعالى ولا تقضوا الأيمان بهدؤكم كبدتها (وقيل) الافضل له (الحنث) لينتفع الفقراء بالكفاة قال
الاذريعي وبشبه أن يحمل الخلاف ما إذا لم يكن في ذلك أذى للغير فإن كان بأن حلف لا يدخل دار أحد أو يره
أو يأقربه أو يديق بكره ذلك فالأفضل الحنث فطاعا وعقد اليمين على ذلك مكروه بلا شك وكذا حكم الأكل
واللبس * (تنبيه) * من حلف على فعل مندوب أو ترك مكروه كره حنثه وعليه بالحنث كفارة وقد علم
بما تقرر أن اليمين لا تغير حال الخلو فعليه عما كان وجوبا وتحريما أو نكاحا وكراهة وإباحة لكن قول
المتن في المباح الافضل ترك الحنث فيه تعبير للمخوف عليه ولذا لا يخرج بعضهم أن فيه التخيير بين الحنث
وعدمه فيكون جازيا على القاعدة (وله) أي الحالف (تقديم كفارة بغير صوم) من عتق أو أطعم أو كسوة
(على حنث جائز) واجب أو مندوب أو مباح لقوله صلى الله عليه وسلم فكفر عن يمينك ثم أتت الذي هو
خبر رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح ولأنه حق مالي وجب بسبعين بخلاف تجديده به وجود أحد - ما
كان كالتقيد بالحلول لكن الأولى أن لا يكفر حتى يحنث بخروج من حلف أبي حنيفة وأحترز بقوله على
حنث عن تقديمها على اليمين فإنه يمنع بالخلاف وكذا ما عارضنا اليمين كالأكل وكل من عتق عنها مع شروعه
في اليمين أما الصوم فيمنع تقديمه على الحنث على الصحيح لأنه عبادة دينية فلم يجوز تقديمها على وقت وجوبها
بغير حاجة كصوم رمضان وأحترز بغير حاجة عن الجمع بين الصلاتين (فيلو) له تقديمها على حنث
(حرام) كالحنث بترك واجب أو فعل حرام (قلت هذا) الوجه (أصح والله أعلم) من مقابله وهو الجمع الذي
جرى عليه في الحرر وعالاه بأنه يتطرق به لارتكاب محظور والتجمل برخصة فلا تطلق بالمعاصي لأن الحنث في
الفعل ليس من حنث اليمين لأن المخوف عليه حرام قبل اليمين وبعدها فالتكفير لا يتعلق به استحبابه
* (تنبيه) * إذا قدم الكفارة على الحنث ولم يحنث استرجع كالزكاة قاله الدارمي ولوقدم العتق اشترط
في أجزاءه بقاء العتق حيا مسلما إلى الحنث ولو مات أو ارتد قبله لم يجزه ولو أعتق عبدا عن كفارته وما
قبل حنثه كان عتقه تاما كما صرح به البغوي في فتاويه (فروغ) لوقال أعتقت عبدي عن كمارتي أن
حنثت فحنث أجزاءه وإن قال إن حلفت لم يجزه - ولو قال إن حنثت فعدا فبدي عن كفارتي
فإن حنث فعدا عتق وأجزأه عنها والأفلا ولو قال أعتقته عن كفارتي أن حنثت فبان حاشا عتق وأجزأه
عنها والأفلا نعم إن حنث بعد ذلك أجزأه عنها ولو قال إن حلفت وحنثت فبان حاله فجزأه قاله البغوي
لأنك في الحالف (و) له تقديم (كفارة طهار) بغير صوم كما صرح من عتق أو أطعم (على العود) في
الطهار لأنه أحد السببين والكفارة منسوبة إليه كما أنهم منسوبة إلى اليمين وصورتها التقديم على العود
بما إذا طاهر من رجعية ثم كفر ثم راجعها أو بما إذا طلق بعد الطهار راجعها ثم كفر ثم راجعها أما إذا عتق
عقب الطهار عنه فهو تكفير مع العود لا قبله لأن اشتغاله بالعتق عود وأحترز بقوله على العود عن
تقديمها على الطهار فلا يجوز جزا (و) له تقديم كفارة (قتل على الموت) منه بعد حصول الجرح وتقديم
جزاء الصيد قبل الموت وبعد الجرح لأنه بعد وجود السبب ولا يجوز تقديمها على الجرح وله أيضا تقديم
كفارة (على مندور مالي) على المعاق عليه كما قال إن شفي الله مريضى فنته على أن أعتق رقبة أو أعتق
بكذا فيجوز تقديمه على الشفاء كالزكاة فيجوز تقديمها على الحل وما جمعاه في أصل الروضة والجموع في
تجمل الزكاة من أنه لو قال إن شفي الله مريضى فنته على عتق رقبة فاعتق قبل الشفاء أنه لا يجوز قال
الباقيني هو غير معتد بالجاري على قاعدة الشافعي في تجمل الزكاة وكفارة اليمين المالية وقوز كذا الطاهر

الجواز اه وخرج بالمال البدني كالصوم فلا يجوز تقديمه على المشروط * (تتمة) * لا يجوز تقديم
كفارة الجماع في رمضان أو الحج أو العمرة عليه وكذلك تقديم فدية الخاق والمبس والطيب عليها نعم ان
جوزت هذه الثلاثة لغير كرمض جاز تقديمها للوجود والسبب

* (فصل) * في صفة كفارة اليمين واختصاصت من بين الكفارات بكونها بخيرة في الابتداء مرتبة في الانتهاء
والصحيح في سبب وجوبها عند الجهور والخنف واليمين معا (يقبح) المكفر (في كفارة اليمين بين عتق)
فيها (كالظهار) أي كعتق رقبة كفارته بالصفة السابقة في بابه من كونها رقبة مؤمنة بلا عيب يتخل
بعدم أدكسب (و) بين (اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدحج) أو غيره من غلب قوت بلده كالفطرة
كما في كتاب الكفارات وصرح به جماعة هنا (و) بين (كسوتهم بما يسمى كسوة) مما يعتاد لبسه
(كقميص أو عمامة أو أزار) أرداء أو طيلسان أو منديل بكسر الهمزة في الروضة والمراد به
المعروف الذي يحمل في اليد أو مقنعة أو حبة أو قباء أو درع من صوف ونحوه وهو قيص لا كمله ووقع
لبعض الشراح أن الدرع يكفي وهو سهو (لأنه وفاز بين) ومكعب وهو المداس ونعل (ومنطقة)
بكسر الميم وتلفسوة وهي بفتح القاف واللام ما يغلى به الرأس ونحو ذلك مما لا يسمى كسوة كدرع من
حديد ويجزئ فرو ولبس دعة في البلاد ليسهما ولا يجزئ الثياب وهو سراويل قصير لا يبلغ الركبة
ولا الخاتم والسكة والعريفة ووقع في شرح التلخيص اشتباها أنما تنكفي ورد بان القلتسوة لا تنكفي كما مر وهي
شاملة لها وحده شجني على التي تجعل تحت البرذعة وهو وان كان بعيدا أولى من مخالفتها للأصحاب
(ولا يشترط صلاحيتها) أي ما ذكر من الكسوة (لأنه مدفوع اليه فيجوز سراويل صغير لكبير لا يصلح له)
ويجوز (قطن وكثان وحرير) وشعر وصوف منسوج كل منها (لأنه أو رجل) لوقوع اسم الكسوة
على ذلك (وليس) بفتح اللام يمسدها مكدورة بمعنى ما بوس (لم تنذهب قوته) فان ذهبت
بجيت صار مسحة لم يجز ولا بدع بقاء قوته من كونه غير مخرق ولا يجزئ جديده هاهل النسيج اذا كان أبسه
لا يدوم إلا بقدر ما يدوم لبس الثوب البالي لضعف النفع به ولا يجوز تجسس العين من الثياب ويجزئ المتجسس
وعليه أن يعلمهم بنجاسته ويجزئ ما غسل ما لم يخرج عن الصلاحية كالطعام العتيق لانطلاق الكسوة
عليه وكونه رد في البيع لا يؤثر في مقصودها كالعيب الذي لا يضر بالعمل في الرقيق ويندب أن يكون
الثوب جديدا كما كان أو مقصود الآية لن تناولوا البرحتى تنفقوا مما يحبون ولو أعطى عشرة ثوبا طويلا
لم يجزئ بخلاف ما لو قطعها قطعاً دفعه اليهم قاله الماوردي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة وخرج
بقول المصنف عشرة مساكين ما إذا أطعم خمسة وكساسة فانه لا يجزئ كالأجزة اعتناق نصف رقبة
واطعام خمسة وبستان من إطلاقه التخيير العبد وسأني في كلامه والمحجور عليه بسفه أو فاس فلا يكفر
بالمال بل بالصوم كالمسرفان لم يصم حتى فلك عنه الجرم لم يجزه مع اليسار ومن مات وعليه كفارة فالواجب
أن يخرج من تركته أقل الخصال قيمة ومع ذلك فلا تخيير إلا ان استوت قيمتها (فان عجز عن) كل واحد من
(الثلاثة) المذكورة لم يصوم ثلاثة أيام (بقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية) * (تتمة) *
المراد بالعجز أن لا يقدر على المال الذي يصرفه في الكفارة كمن يجد كفايته وكفاية من تلزمه مؤنته
فقط ولا يجد ما يفضل عن ذلك فالأولى أن يأخذ من سهم الفقراء والمساكين من الزكاة والكفارات
له أن يكفر بالصوم لانه فقير في الأخذ فكذلك في الإعطاء وقديماً نصا ولا يبقى دخله بخبرجه فنلزمه الزكاة وله
أخذها والفرق بين الباين أن الأول أسقطناه الزكاة خلا النصاب عنها لا بدل والتكفير بالماله بدل وهو الصوم
(ولا يجب تنابعه في الظهور) لانطلاق الآية والثاني يجب لان ابن مسعود قرأ ثلاثة أيام متتابعات
والقراءة الشاذة تكبر الواحد في وجوب العمل كما أوجبنا قطع يد السارق بالقراءة الشاذة في قوله
والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما أو لان من قاعدة الشافعي رضي الله تعالى عنه جمل المطلق على التقيد

ولا يلبس ناعما فقبل مكرهه لقوله تعالى قل من حرم زينة الله الانية وقيل طاعة لما عرف من اختيار
السلف خشونة العيش وقيل يختلف ذلك باختلاف أحوال الناس وقصودهم وفرغهم من العبادة
واشغالهم بالضيق والسعة وهذا كما قال الراغب الصواب (أو) على (ترك مباح) معين (أو فعله)
كدخل داراً أو كل طعاماً وليس نوب (فلا دخل) له (ترك الحنث) بل بسن ما يديه من تعظيم الله تعالى
وقد قال تعالى ولا تنقضوا الأيمان بهدؤكم وكيدها (وقيل) الأفضل له (الحنث) لينتفع الفقراء بالكسوة قال
الأذري وبشبه أن محل الخلاف ما إذا لم يكن في ذلك أذى لا يعرفان كان بأن حلف لا يدخل داراً أو يأكل
أو يأقربه أو يصدق بكره ذلك فالأفضل الحنث قطعاً وعقد اليمين على ذلك مكره بلا شك وكذا حكم الأكل
واللبس * (تنبيه) * من حلف على فعل مندوب أو ترك مكره حنثه وعليه بالحنث كفارة وقد علم
بما تقرر أن اليمين لا تغير حال الخلو فعليه عما كان وجوباً وتحريمه لا يندب أو كراهة وإباحة لكن قول
المتن في المباح الأفضل ترك الحنث فيه تعبير للمعروف عليه ولذلك طرح بعضهم أن فيه التغيير بين الحنث
وعدمه فيكون جازياً على القاعدة (وله) أي الخالف (تقديم كفارة بغير صوم) من عتق أو أطعم أو كسوة
(على حنث جائز) واجب أو مندوب أو مباح لقوله صلى الله عليه وسلم فكفر عن يمينك ثم أتت الذي هو
خبر رواء أبو داود والنسائي ما سناد صحيح ولأنه حتى مالى وجب بسبب من جاز تجبيله به وجود أحد هـ ما
كأن كاه قبل الحول لكن الأولى أن لا يكفر حتى يحنث خروجه من خلاف أبي حنيفة واحترزه قوله على
حنث عن تقديمها على اليمين فإنه يمتنع بلا خلاف وكذا ما روتها لليمين ككلوا وكل من عتق عنها مع شروعه
في اليمين أما الصوم فيمتنع تقديمه على الحنث على الصحيح لأنه عبادة بدنية فلم يجز تقديمها على وقت وجوبها
بغير حاجة كصوم رمضان واحترز بغير حاجة عن الجمع بين الصلاتين (قيل و) له تقديمها على حنث
(حرام) كالحنث بترك واجب أو فعل حرام (قلت هذا) الوجه (أصح والله أعلم) من مقابلته وهو الميع الذي
جرى عليه في الحرر وعالها بأنه يتمارقه لا ارتكاب محظور والتجمل رخصة فلا تليق بالمعاصي لأن المحظور في
الفعل ليس من حنث اليمين لأن الخلو فعليه حرام قبل اليمين وبعدها فالتشكيك لا يتعلق به استباحة
* (تنبيه) * إذا قدم الكفارة على الحنث ولم يحنث استرجع كإن كاه قاله الدارمي ولو قدم العتق اشترط
في إخراجها بقاء العتق حياً مسلماً إلى الحنث ولو مات أو ارتد قبله لم يجزه ولو أعتق عبداً عن كفارته ومات
قبل حنثه كان عتقه تمازجاً كإصراره بالبغي في فتاويه (فرو ع) لو قال أعتقت عبدي عن كفارتي إن
حنثت فحنث أجزأه وإن قال إن حلفت لم يجزه ولو قال إن حنثت غداً فغداً عتقت عبدي حرره ككفارتي
فإن حنث غداً عتق وأجزأه عنها والأفلا ولو قال أعتقته عن كفارتي إن حنثت فبأن حان عتق وأجزأه
عنها والأفلا نعم إن حنث بعد ذلك أجزأه عنها ولو قال إن حلفت وحنثت فبأن حان عتق وأجزأه
لأن في الخالف (و) له تقديم (كفارة طهار) بغير صوم كإصرار من عتق أو أطعم (على العود) في
الطهار لأنه أحد السببين والكفارة منسوبة إليه كما أنهم منسوبة إلى اليمين وصورتها التقديم على العود
بما إذا ظاهر من رجعية ثم كفر ثم راجعها أو بما إذا طلق بعد الطهار ورجعها ثم كفر ثم راجع أما إذا عتق
عقب الطهار عنه فهو تكفير مع العود لا قبله لأن اشتغاله بالعتق عود واحترزه قوله على العود عن
تقديمها على الطهار فلا يجوز جزأ (و) له تقديم كفارة (قتل على الموت) منه بعد حصول الجرح وتقديم
جزاء الصيد قبل الموت بعد الجرح لأنه بعد وجود السبب ولا يجوز تقديمها على الجرح وله أيضاً تقديم
كفارة (على مندور مالى) على المعاق عليه كأن قال إن شفى الله مريضى فقتل على أن أعتق رقبة أو أصدق
بكذا فيجوز تقديمه على الشفاء كإن كاه فيجوز تقديمها على الحول وما صحها في أصل الرخصة والمجموع في
تجمل الزكاهن أنه لو قال إن شفى الله مريضى فقتل على عتق رقبة فاعتق قبل الشفاء أنه لا يجوز قال
الباقريني هو غير معتد والجاري على قاعدة الشافعي في تجمل الزكاة وكفارة اليمين المألي تور كاه الطهار

الجواز اه وخرج بالمالي البدني كالصوم فلا يجوز تقديمه على المشروط * (تمة) * لا يجوز تقديم كفارة الجماع في رمضان أو الحج أو العمرة عليه وكذا تقديم فدية الخلق واللبس والطيب عليها نعم ان جوزت هذه الثلاثة لم يذكر صرح بجواز تقديمها لوجود السبب

* (فصل) * في صفة كفارة اليمين واختصت من بين الكفارات بكونها بخيرة في الابتداء مرتبة في الانتهاء والصحيح في سبب وجوبها عند الجمهور والحنث واليمين معا (يقبح) المكفر (في كفارة اليمين بين عتق) فيها (كأنظار) أي كعتق رقبة كفارته بالصفة السابقة في بابه من كونها رتبة مؤمنة بلا عيب يخل بعمل أو كسب (و) بين (اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدحج) أو غيره من غلب قوت بلده كالقطارة كما سفي كتاب الكفارات وصرح به جماعة هنا (و) بين (كسوتهم بما يسمى كسوة) مما يعتاد لبسه (كقميص أو عمامة أو أزار) أو رداء أو طيات أو منديل بكسر الميم قال في الروضة والمراد به المعروف الذي يحمل في البدن أو مقنعة أو جبة أو قباء أو درع من صوف ونحوه وهو فيص لا كمله ووقع لبعض الشراح أن البرع يكتفي وهو سهو (لأنه وفاز ين) ومكعب وهو المداس ونعل (ومن غلقة) بكسر الميم وفلسوة وهي بفتح القاف واللام ما يغلى به الرأس ونحو ذلك مما يسمى كسوة كدرع من حديد ويجزئ فروا وبدا عتيد في البلاد ليسهما ولا يجزئ الثياب وهو سراويل قصير لا يبلغ الركبة ولا الخاتم والسكة والعريفة ووقع في شرح المنهج لشخصنا أنها تكتفي وردبان القانسوة لا تكتفي كما هو وهي شاملة لها وحده شيخنا على التي تجعل تحت البرذعة وهو وان كان بعدد أولي من مخالفتها للأصحاب (ولا يشترط صلاحيتها) أي ما ذكر من الكسوة (لأنه مدفوع إليه فيجوز سراويل صغير لكبير لا يصلح له) ويجوز (قطان وكثان وحبر) وشعر وصوف منسوج كل منها (لأمرأة ورجل) لوقوع اسم الكسوة على ذلك (وليس) بفتح اللام بسدها موحدة مكسورة بمعنى ما بوس (لأنه تذهب قوته) فإن ذهبت بحيث صار مسحقا لم يجز ولا بد مع بقاء قوته من كونه غير متخرق ولا يجزئ جديد هائل النسيج إذا كان لبسه لا يدوم إلا بدرا ما يدوم لبس الثوب البالي لضعف النفع به ولا يجوز نجس العين من الثياب ويجزئ المتنجس وعليه أن يعلم بنجاسته ويجوز ما غسل ما لم يخرج عن الصلاحية كالطعام العتيق لانطلاق الكسوة عليه وكونه يرد في البيع لا يؤثر في مقصودها كالعيب الذي لا يضر بالعمل في الرقيق ويندب أن يكون الثوب جديدا خالصا كان أو مقصورا الآية لن تناولوا البرحتى تنفقوا مما يحبون ولو أعطى عشرة ثوبا طويلا لم يجزه بخلاف ما لو قطعها قطعاً قطعاً دفعه اليهم قاله المساوردي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة وخرج بقول المصنف عشرة مساكين ما إذا أطعم خمسة وكساخته فإنه لا يجزئ إلا يجزئ اعتناق نصف رقبة واطعام خمسة وبستان من اطلاقه التحخير العبد وسياً في كلامه والتجور عليه بسفه أو فلس فلا يكفر بالمال بل بالصوم كالمسرفان لم يصح حتى فلك عنه الحجر لم يجزه مع اليسار ومن مات وعليه كفارة فالواجب أن يخرج من تركته أقل الخصال قيمة ومع ذلك فلا تحخير إلا ان استوت قيمتها (فإن يجزئ) كل واحد من (الثلاثة) المذكورة (لأنه صوم ثلاثة أيام) لقوله تعالى فكفارة اطعام عشرة مساكين الآية * (تنبه) * المراد بالجزأ لا يقدر على المال الذي يصرفه في الكفارة كمن يجد كفايته وكفايته من تلزمه مؤنته فقط ولا يجسد ما يفضل عن ذلك قالوا ومن له أن يأخذ من سهم الفقراء والمساكين من الزكاة الكفارات له أن يكفر بالصوم لأنه فقير في الأخذ فكذا في الإعطاء وقديك نصاباً ولا يفي دخله بخرجه فتلزمه الزكاة قوله أخذوها والفرق بين البابين أن الأول أسقطنا الزكاة خلا النصاب عنها بالبدل والتكفير بالمال له بدل وهو اليوم (ولا يجب متابعتها في الاظهر) لا إطلاق الآية والثاني يجب لان ابن مسعود قرأ ثلاثة أيام متتابعات والقراءة الشاذة تكبر الواحد في وجوب العمل كما أوجبنا قطع يد السارق بالقراءة الشاذة في قوله والسارق والسارقة فاقطعوا أيانهم أو لان من قاعدة الشافعي رضي الله تعالى عنه حل المطلق على المقيد

من جنسه وهو الظاهر والقتل وأجاب الأول بان آية اليمين نعت متعديتان تلاوة وحكم فلا يستدل بهما
بمخلاف آية السرفة فانما سخطت تلاوة لا حكمها وان المعاق هو من مرتدين أسلمين يجب التتابع في
أحدهما وهو كفارة الظاهر والقتل ولا يجب في الآخر وهو قضاءه ضمان فلم يكن أحد الامامين في التتابع
بأولى من الآخر امكن قال الامام حل الكفارة على الكفارة أولى من حلها على قضاءه فان (وان
تاب ماله) الى مسافة قسر أو دونها كما يشعر به إطلاقهم وانما راعى فيه التاميني (التمنع ولم يصم) لانه
واجب وانما ابيح له الصوم اذا لم يجسد فان قيل المتنع اذا أعسر بالدم بمكة تجزئه الصوم وان كان له بيلده
مال فهل كان هناك أجيب بان القسوة هناك اعتبرت بمكة ولا ينظر الى غيره والقدرة هنا اعتبرت
مما قد ادلوا كان له عبد غائب تبين حياته جازله اعتاقه بخلاف منقطع الخبر في الاصح (ولا يكفر عبد بغير
اعزم ملكه) الا اذا ملكه سيده طوعا أو كسوة) يكفر بهما أو ملكه ما انفارأذنه في التكفير (وقلنا
بذلك) بالتالي على رأى مرجوح تقدم في باب العبد فانه يكفر بذلك (تسبيه) قوله سيده يقتضى
ان يملك غير السيد لا نزله وليس مراد بل الخلاف بينهما سواء خرج بقوله طوعا أو كسوة ما اذا ملكه
رقبة قال بعتقه عن كفارته فعمل فانه لم يقع منها لامتناع الولاء للعبد وحكم المدين والمعاق عتقه ببسطة وأثم
الولد حكم العبد فان قيل يرد على المصنف المكاتب فانه يكفر بالطعام والكسوة باذن السيد كتحصيه في
تصحيح التنية أجيب بان العبد اذا أطلق اغتار اذبه الفنى لاسيما وقد قال وقتلنا تلك والمكاتب تلك قتيلا
ولو أذن السيد للمكاتب في التكفير بالاعتاق فاعتق لم يجز على المذهب كما قاله في باب المكاتب وان نقلنا هذا
وعن السيد لاني أن ذمته تبرأ بذلك (لي كفر بصوم) لغيره عن غيره ولا فرق بين كفارة اليمين والظاهر في
ذلك كإصرحه المرعشي وغيره (وان ضره) الصوم لشدة حر أو طول نهار أو نحو ذلك ولكن يضعف عن
العمل بسببه (وكان حلف وحنت باذن سيده) في كل منهما (صام بلاذن) وليس له منعه وان كانت
الكفارة على التراخي لصدر السبب الموجب عن اذن السيد (أو وجدنا) أى الحلف والحنت (بلاذن)
منه (لم يصم الا باذن) منه قطعاً سواء كان الحلف واجبا أم جائزا أم مباحا لانه لم يأذن في السبب وحقه على
الفور والكفارة على التراخي فان صام بلاذن أخراً كالموصل الى الجمعة بلاذن فانما تجزئه أو يوجب فانه يتعذر
وعدم الاعتداد به عن حجة الاسلام ولو أذن له سيده فيه انما هو للعديد المتقدم في الحج (وان أذن) له (في
أحدهما) فقها (فالاصح اعتبار) اذن السيد له في (الحلف) فاذا حلف باذنه وحنت بغير اذنه صام
بغير اذنه لان اذنه في الحلف اذن فيما يترتب عليه والثاني الاعتبار بالحث لان اليمين مائة منه فليس
اذنه فيها اذنانى التزام الكفارة وهذا هو الاصح كلى الشرحين والروضة في كتاب الكفارة ونقلنا عن
الاكثر من وأعمال المسئلة هنا على ما هناك بل قيل ان ما في الشرع سبق قلم من الحث الى الحلف لكن المحرر
يتبع البغوى كثيرا كما استقرئ من كلامه والبلغوى صحيح أن الاعتبار بالحلف وخرج بغيره الصوم ما اذا
لم يضره فله الصوم بغير اذن سيده وبالعبد الامه فلا سيد منه من الصوم وان لم تضره لان حق السيد
في الامتناع بها ناسخ (ومن بعضه حر وله مال يكفر به ما عدا أو كسوة) ولا يكفر بالصوم البسوة كما انه اذا
وجد ثمن الماء أو الثوب لا يجوز له أن يصلي متيمما أو عاريا (لاعتق) لانه يستعقب الولاء المنصن للولاية
والارث وليس هو من أهلها واستثنى البلقيني من ذلك ما لو قال له مالت بعضه اذا أعتقت عن قمارك
فنصبي منك حر فبيل اعتاقتك عن الكفارة أو معه فيصح اعتاقه عن كفارة نفسه في الاولى قطعاً وفي الثانية
على الاصح ولو مات العبد وعليه كفارة فلا سيد للتكفير عنه بالمال وان قلنا لا تلك اذ لا فرق بين المملوك فهو
والحر سواء في ذلك بخلاف ما قبله ولا يكفر عنه بالعتق لقصة عن أهلية الولاء
* (فصل) في الحلف على السكنى والساكنة والدخول وغيرها مما ياتي ويد بأبلاول يقال (اذا حلف
لا يسكنها) أى دار معينة (أولا يقيم فيها) وهو فيها عند الحلف (فلخرج في الحال) بيد ينية التحول

كفى التنبية وغيره ليخلص من الحنث وان بقي أهله ومثاعه فانه المحلوف عليه ولا يكف في خروجه عدوا
 ولا هرولة ولا أن يخرج من بابها القريب نعم لو كان له باب من السطع فخرج منه مع القدرة على الخروج من
 غيره حنث لانه بالصعود في حكم التقيم كما قاله الماوردي وانما يشترط نية التحول ليقع الفرق بينهما وبين
 الساكن الذي من شأنه أن يخرج ويعود ويؤتى الى ذلك قول الامام الشافعي رحمه الله تعالى في الام
 والمختصر ويخرج ببذنه متحولا وهذا كما قال الاذري في المتوطن فيها قبل حاله فلو دخلها بالنظر اليها هل
 يسكنها أولا لخالف لا يسكنها وخرج في الحال لم يفتر الى نية التحول قطعا والمراد بالسكون الخلو لا ضد
 الحركة (فان مكث بلا عذر حنث) وان قل كالموقف لبشر مثلا وقول الروضة مكث ساعة لم يرد به
 الساعة الزمانية بل متى مكث حنث (وان بعث مثاعه) لان المحلوف عليه سكه وهو موجود اذا سكنى فطابق
 على الدوام كالابتداء يقال سكن شهرا وتستعمل مع المتاع ودونه واحتجز بقوله بلا عذر ما لو مكث لعذر
 كان أغلق عليه الباب أو منع من الخروج أو خاف على نفسه أو ماله لو خرج أو كان به مرض لا يقدره
 على الخروج ولم يجد من يخرج به قال الماوردي أو ضاق وقت الفريضة بحيث لو خرج قبل أن يصليها فانت
 لم يحنث قال الباقيني وما ذكره الماوردي جار على المعتدلين حلف ليطأ ن زوجه في هذه الليلة فوجدها
 حائضا اه ولو حدث عجزه عن الخروج بعد حلفه فكما ذكره (وان اشتغل) بعد الحلف (باسباب
 الخروج كجمع متاع وانسراح أهل وليس ثوب لم يحنث) بكنهه لذلك سواء أنذر في ذلك على الاستئابة أم لا
 كما هو قضية اطلاق المصنف لانه لا يعدسا كما وان طال مقامه بسبب ذلك وان كان قضية قوله في المجموع
 وان وقف فيها لغلق أبوابه واحراز ماله ولم يقدر على من يستنيبه لم يحنث على الصحيح انه ان قدر على
 الاستئابة انه يحنث قال الماوردي وبراى في لبثه ليقل المتاع والاهل ماجرى به العرف من غير ارفاق
 ولا استئجال ولو احتاج الى الميت ليله لحفظ متاع لم يحنث على أصح احتمالي ابن كج * (تنبيه) * أطلق
 المصنف لبس الثوب وقدمه في التمرح والروضة بثوب الخروج وقضيته انه لو اشتغل بلبس ثياب ترده على
 حاجة التجهل التي تلبس للخروج انه يحنث وهو كما قال ابن شهاب طاهر ولو عاد اليها بعد الخروج منها حالا
 لقبل منع لم يحنث قال الشافعي اذ لم يقدر على الاستئابة وهذا يوافق قضية كلام المجموع ولو عاد لربا
 أو عبادة مريض أو نحو ذلك ولم يمكث كما قاله الاذري وغيره فلا عن تعليق البغوى لم يحنث كما قالوا فيها
 لو عاد المريض قبل خروجه منها فانه ان قدر عنده حنث بخلاف ما اذا عاده مراه في خروجه قال شيخنا وقد يفرق
 بانه في مسئلته تخرج ثم عاد أي فلا يعدسا كما لان اسم السكى زال عنه وثم لم يخرج اى قائم السكنى باق
 عليه وله وجه ولكن الوجه الاول قال في الروضة ولو حلف خاربها ثم دخل لم يحنث ما لم يمكث فان مكث
 حنث الآن يشتغل بجمع متاع كفى الابتداء ولو خرج بعد حلفه فوراً ثم اجتازها كان دخول من باب وخروج
 من آخر لم يحنث وان تردد فيها بالعرض حنث وينبغي أن لا يحنث كما قال الرافعي ان أوادبلا أسكنها
 لا أتخذها مسكناً لانها لا تصير به مسكناً (ولو حلف لا يسكنه) أي زيداً مثلاً (في هذه الدار) أو لا يسكن
 معي فيها أو لا سكنت معه (فخرج أحدهما) منها (في الحال لم يحنث) لعدم المساكنة فان مكث ساعة
 حنث لأن يشتغل بنقل متاع أو باسباب الخروج كما قاله الامام قال الاذري ويحیی ماسبق من الفروق
 بين الخروج بنية التحول وعدمها ويعد كل البعد انه لو خرج المحلوف على عدم مساكنته أصلاً أو حرام
 أو حائزاً ونحوها ومكث الخائف في الدار أنه لا يبعث لبعده عن العرف اه وهو ظاهر (وكذا لو بنى
 بينهم ما جدار) من طين أو غيره (ولكل جانب) من الدار (مدخل) لا يحنث (في الاصح) لاستغاله برفع
 المساكنة والثاني يحنث له وللمساكنة الى تمام الباعين غير ضرورة وهذا هو الاصح كفى الشرحين
 والروضة ونسبها الى الجمهور وترجع الاول تبع فيه المحرر وثقلاء في الشرح والروضة عن البغوى
 * (تنبيه) * محل الخلاف اذا كان البناء بمنع الحالف أو بأمره أو بفعله أو بأمرهما فلو كان بأمر

غير الخلف اما لكونه عليه أو غيره فان الخلف بحث فاما كما اقتضاه المذهب السابق واستقر ربه قوله في
هذا المذهب مالوا في المسألة ونوى أن لا بأس كنه ولو في المباحث بحث بما كنهه ولو فيه مباحثته فان لم
يندرج في مباحث بالأسا كنه في أي وضع كان فان سكا في بيتين يتبعهما ما يحسن ومداهما واحد بحث
لمسؤول المسألة لأن كان البيت من شأن ولو غيرا فلا بحث وان اتحد فيه المراتق وتلاصق البيتان
لأنه مبنى لسكنى قوم وببونه تنفرد بابواب ومغاليق فهو كالدرج ولأن كانا من دار كبيرة وان تلامسا
فلا بحث لأن اختلافهما في صغيرة بشرط في الكبيرة لافي الحان أن يكون لكل بيت فيها غلق ومرفق
فان لم يكونا أو سكتا في مرفق في الدار وفي بيت وصفه بحث ولو انفرد في دار كبيرة بتجيرة منفردة المراتق
كالمرق والمناج والمستمع باب الحجر في الدار لم بحث وكذا لو انفرد منها بتجيرة كذلك في دار
وبقوله جدار عمال وأرضي بينهما تروا فام كل واحد في جانب فانه بحث فاما قال المنزلة الآن يكونا
من أهل المباح فانه اذا أحدث حائرا فاختلاف المسكن (ولو حلف لا يدخلها) أي الدار (وهو بها
أولا يخرج) منها (وهو خارج فلا بحث) في الصورتين (ههنا) المذكور من دخول أو خروج لأن
الدخول الانفصال من خارج الدار والى الدار ولم يوجد ذلك في الاستدانة فانه لا يسمى
دخولا ولا خروجا نعم ان نوى بدم الدخول الاجتناب فأقام بحث كما قاله ابن الرفعة تبعه الامام أو نوى بدم
الخروج عدم نقل المناع والاهل بحث بقاءه ولو حلف لا ياك هذه العين وهو ما لكها فكم لو حلف
لا يدخل هذه الدار وهو فيها الزركشي فقلان فتاوى ابن الصلاح (أو) حلف (لا يخرج) وهو
متزوج (أولا يتأخر) وهو متأخر (أولا يلبس) وهو لابس (أولا يركب) وهو ركب (أو)
لا يقوم) وهو قائم (أولا يقعد) وهو قاعد (فاستدانة هذه الاحوال) المتصف بهم من التزوج الى
آخرها (بحث) في جميع هذه المذكورات (قلت تحثه) أي المخرج مسائل استدانة اللبس والركوب
والقيام والقعود صحيح لأنه يقال ليست يوما وركبت يوما وهكذا الباقي (باستدانة التزوج والنظر
غلما) للفتنة لا يجوز به في الشرحين وغيرهما من عدم الحث (للهول) بذال محجة وهو نسيان
الشيء والغفلة عنه اذ يقال تزوجت شهر ابل من شهر لان التزوج قبول العقد وأما وصف الشخص بأنه لم يرا
نا كما قلناه منذ كذا فانه يراد به استمرارها على عصمة نكاحه ولا يقال تعارضت شهر ابل من شهر
(تنبيه) محل عدم الحث اذ لم ينو الاستدانة فان نواها بحث لوجود الصفة المقصودة بيمينته
ساحب الاستدانة ولو نوى باللبس شيئا مبتدأه وعلى ما فراهه ابن الصلاح (واستدانة طيب لبس
تلبس في الاصح) فلا بحث باستدانة من حلف لا يتأيب اذ لا يقال تعارضت شهر ابل في التلبس ثم أحرم
واستدانة لا تلزمه الفدية (وكذا وطء وصوم وصلاة) بان يحلف في الصلاة تأسيما انه فيها أو كان أحرم
وحلف بالاشارة فلا بحث باستدانة على الاصح (والله أعلم) لما مر قال بعضهم ولا يخول ذلك من بعض
اشكال اذ يقال صمت شهر أو صليت ليلة وقد يجاب بان الصلاة انعقاد النية والصوم كذلك كما قالوا في
التزوج انه قبول النكاح وقد صرحوا بأنه لو حلف انه لا يصلي فاحرم بالصلاة احراما صحيحا بحث لأنه يصدق
عليه انه مصل بالحرم قال الماوردي وكل عقد أو فعل يحتاج الى نية لا تكون استدانة كابدائه وا
حلف لا يشارك زيدا فاستدانة أفنى ابن الصلاح بالحث الآن يريد شركة مبتدأه ولو حلف لا يستقبل
القبلة وهو مستقبل فاستدانة بحث فاما ولو حلف لا يغصب شيئا لم بحث بالاستدانة المقصود في يده
جزم به في الروضة فان قيل يقال غصبته شهر أو سنة ونحو ذلك كما قاله في المباحث أوجب بان يغصب
يقضى فعلا مستقبلا فهو في معنى قوله لا انتهي غصبا أو ما قولهم غصبته شهر فغصناه غصبه وأقام عنده شهر
كما أول قوله تعالى فأمرته الله مائة عام أي أماته وألبت مائة عام أو جرت عليه أحكام الغصب شهر أو
تسميته غاصبا باعتبار الماضي فعبارة لاحقة ولو حلف لا يسافر وهو في السفر قاصدا بتأمله الامتنان

من ذلك السفر فرجع فورا أو وقف بنية الإقامة لم يبحث فان لم يقصد ذلك حث لانه في العرف مسافر
أيضا فانه في الروضة قال في المهمات وهو دخول عن المنقول فقد جزم الماوردي في الحاوي بانه لا يبحث
وعنه بقوله لانه أخذ في ترك السفر وهذا بحسب ما فهمه من كلام الماوردي وكلامه فيها اذا قصد
الامتناع من ذلك السفر كما مر فلا مخالفة بين الكلامين (ومن حلف لا يدخل دارا) معينة (حث
يدخل دهايز) لها وهو فارسي معرب (داخل الباب) الذي لا ثاني بعده فهو بين الباب والدار (أو)
كان (بين بابين) لانه من الدار ومن جاوز الباب عددا داخل (لا) يبحث (يدخل طاق) للدار
(قدام الباب) لانه وان كان منها ويدخل في بيعها لا يقال ان دخله انه دخلها وفسر الرازي الطاق
بالمعقود خارج الباب وهو ما يعدل بعض أبواب الاكابر * (تنبية) * محلى ذلك اذا لم يكن للطاق باب
يفاق كالدار فان كان قال المتولى هو من الدار مسقفا كان أو غير مسقف كأنه عنده الرافعي وأقره
وقول الزركشي وهو مشكل نروجه عن العرف ليس هو في هذه الحالة خارج عن العرف (ولا)
يبحث جرما (بصعود سطح) من خارجها (غير محوط) لانه لا يسمى داخل الدار لغة ولا عرف لانه خارج
بقي الدار الحر والبرد فهو كحيطانها (وكذا) سطح (محوط) من جوانبه الا ربع بخشب أو قصب
أو نحو ذلك لا يبحث بصعوده (في الاصح) لما مر والثاني يبحث لاحاطة حيطان الدار به * (تنبية) *
محلى الخلاف اذا لم يكن السطح مسقفا كله أو بعضه والاحتث قطعا اذا كان يصعد اليه من الدار لانه من
أبنيتها كما ذكر في الروضة ونزع الباقي من فيما اذا كان المسقف به ودخل في المكشوف وقال ان
مقتضى كلام الماوردي عدم الحث وبرد ذلك التعليل المذكور (ولو أدخل يده أو رأسه أو رجلاه)
فيها (لم يبحث) لانه لا يسمى داخل وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج رأسه الى عائشة
رضي الله عنها وهو معتكف ولم يدخلها بمطالاة اعتكاف (فان وضع رجله فيها معتكفا عليه) ما
وباقى بدنه خارج (حث) لانه يسمى داخل واحتراز بقوله معتكفا عليه ما عدا لو أدخل رجلا فقط واعتد
عليها وعلى الخارجة فانه لا يبحث لانه لم يدخل فان اعتد على الداخل فقط بحيث لو رفع الخارجة لم يسقط
فهو ككلو اعتد عليها كما نقل عن فتاوى البغوي ومالوم رجليه فيها وهو قاعد خارجها فانه لا يبحث لانه
لا يدخل داخل ولو تعلق بحبل أو جذع في هوائها وأحاط به ببناءه احتث وان لم يعتد على رجله ولا أحدهما
لانه بعد داخل فان ارتفع بعض بدنه عن بانيها لم يبحث (ولو ان) دمت فدخل وقد بقي أساس
الحيطان حث) لانها منها كذا قاله البغوي في التهذيب وتبعه في المحرر وجرى عليه المصنف وعبارة
الشرح والروضة ان بقيت أصول الحيطان والرسوم حث والتبادر الى الفهم من هذه العبارة بقاء
شاخص بخلاف عبارة السكاب فان الأساس هو البناء المدفون في الارض تحت الجدار البار وقال
الدميري وكان الرازي والمصنف لم يعنا النظر في المسئلة اهـ والحاصل ان الحكم دائر مع بقاء اسم الدار
وعدمه وبذلك ضريح المصنف في تعليقه على المذهب فقال نقلنا عن الاصحاب اذا انتم دمت فصارت ساحة لم
يبحث أما اذا بقي منها ما يسمى مع دارا فانه يبحث بدخولها * (تنبية) * كل هذا اذا قال لا أدخل هذه الدار فان
قال لا أدخل هذه حث بالعروة وان قال دار لم يبحث بفضاءها كان دارا وهذه ترد على المصنف فانه صور
المسئلة من أصلها بقوله دار لكن مراده هذه الدار ولهذا قدرت في كلامه معينة (وان صارت) تلك الدار
المحلوفا على دخولها (فضاء) بالمد وأريد به هنا الساحة الخالية من بناء (أو جعلت مسجدا أو جاسما أو
بستانا فلا) يبحث بدخولها لزوال مسمى الدار وحدث اسم آخر لها * (تنبية) * مقتضى كلامه ان يحلل
اليمن بذلك حتى لو أعيدت لم يبحث بدخولها وهو كذلك ان أعيدت بالآلة أخرى فان أعيدت بالآلة
الاولى فلا يصح في زوائد الروضة الحث ولو حلف لا يدخل دارا اختارا ولا مكرها ولا ناسيا حث بذلك
كله عملا بتعليقه فلوان قاب الخائف من نومه بجنب الدار فحلف فيها أو جعل فيها أو لم يمنع لم يبحث اذا

لا اختيار له في الاولى ولا فعل منه في الثانية وان حمل اليها امره حث كل لو ركب دابة ودخلها (ولو حلف
لا يدخل دار زيد بحث بدخولها) أي دار (يسكنها ملك) سواء أكان مالكها عند الحلف أم بعده
حتى لو قال لا أدخل دار العبد فلا ينعلم على بركة الا ان لم يملكه بعده فلو جرد الصفة أو دارا يعرف
به كدار العبد وان لم يسكنها (لا) بحث بدخول ما يسكنها (باعتارة وأجرة وغصب) ووصية بمقتضاها
ووقف عليه لان مطابق الاضافة الى من يملك تقتضي ثبوت الملك حقيقة بدليل انه لو قال هذه الدار لزيد
كان اقرارا له بالملك حتى لو قال أردت به ما يسكنها لم يقبل ولا فرق بين أن يحلف بالفارسية أو بغيرها
مثلا لما قصي في قوله انه اذا حلف بالفارسية انه يعمل على المسكن (الا ان يريد) بداره (مسكنه)
قيست بالعار وغيره وان لم يملكه ولم يعرف به لانه مجاز افتقرت به النية قال الله تعالى لا تخرجوهن من
بيوتهن المراد بيوت الأزواج اللاتي يسكنها (وبحث بما يملكه) زيد (ولا يسكنه) لانه دخل في
دار زيد حقيقة هذا اذا كان ملك الجميع وان كان ملك بعض الدار فظاهر نص الام انه لا يبحث وان
كثر نصيبه وأطبق عليه الاصحاب كما قاله الأذري (الآن يريد) بداره (مسكنه) ولا يبحث بالاسكنه
على بقصده * (تنبيه) * كان ينبغي أن يقول ببيع ملكه أو لا يملكه ولكن لا يعرف الابن ليشمل مالهو كان
بالدار أو سوق أو حمام مضاف الى رجل كسوق أمير الجيوش بمصر وخاب الحلي وسوق يحيى بخراسان
وخاب يعلى بخراسان وسوق السخني بدشق ودار الارقم بمكة قال في الروضة وكذا دار العقيق بدمشق
اه ودار العقيق هي المدرسة المأهولة قاله ابن شهادة بحث بدخول هذه الامكة وان كان من تضاف
اليه ميتا لتعذر حمل الاضافة على الملك فتعين أن تكون لتعريف (ولو حلف لا يدخل دار زيد) مثلا
(أو لا يكلم عبده أو زوجته ببيعها) أي الدار والعبد أو بعضهما ببيع أو تزول به الملك أو زال ملكه عنهما
أو عن بعضهما بغير البيع (أو طلقها) أي زوجته طلاقا بائنا أو رجعيًا وانقضت عدتها (فدخل)
الدار (وكلم) العبد أو الزوجة (لم يبحث) تعليسا للعقيقة لانه لم يدخل داره ولم يكلم عبده ولا زوجته
لزال الملك بالبيع ونحوه والزوجة بالطلاق فان كان الطلاق رجعيًا ولم تنقض العدة وكلم الزوجة
حدث لان الرجعية في حكم الزوجات ولو لم يزل الملك بالبيع لاجل خيار مجلس أو شرط لهما أو للبائع بحث
ان قلنا الملك للبائع أو وقف وأصح البائع البيع فانه ينبغي ان الملك للبائع فبين بحث الحالف ولو قال
المصنف فأزال ملكه عن بعضه ما بديل فباعه مالكان أولى وأعم لتدخل الوبة وغيرها (الا ان يقول) الحالف
(داره هذه أو زوجته هذه أو عبده هذا) بحث تعليسا للاشارة الهم (الا ان يريد) الحالف بما ذكر (مادام
ملكه) عليه ولا يبحث مع الاشارة اذا دخل الدار أو كلم العبد بعد زوال الملك أو الزوجة بعد الطلاق
البائن علامات اثاره ومثل زوال ملكه عن العبد ماله أو حتى بعضه كالحلف لا يكلم عبدا فكلامه مضافا
لا يبحث وكذا الحلف لا يكلم حرا أو لا يكلم حرا ولا عبدا كالحلف لا يأكل بسمرة ولا رطبة فأكل منصفه
فانه لا يبحث ولو اشترى زيد عبدا بعد زوال الدار أو أخرى لم يبحث الحالف بدخولها ان أراد الدار الاولى وان أراد
أي دار تكون في ملكه بحث بالثانية وكذا ان أطلق بكاء كره البغوى وغيره وان أراد أي دار حرم عليها ملكه
بحث به ما ونقل الرافعي آخر الباب عن الحلي من ان الاضافة ان تعاقبت ببياتك فلا اعتبار بالمالك أو بما
لا يملك فلا اعتبار بالخوف عليه كالحلف لا أكلم عبدا فلان حث بالموجود في ملكه وبالمتجر داعتبارا
بالمالك وان قال لا أكلم ولابد لان حث بالموجود دون المتجدد والفرق ان الميم تنزل على ما للعالم
عليه قدرة على تحصيله ولا يشكل على ذلك ما قاله صاحب الكافي من انه لو حلف لا يمسه فقلن حلفه
قنيت شعر آخر فسه حث لان هذا أصل الشعر المخوف عليه بلبس هو غيره * (تنبيه) * يصح في قول
المصنف ملكه الرقع على انه اسم دامن والنصب على انه خبرها والخبر أو الاسم محذوف (ولو حلف
لا يدخلها) أي الدار (من ذا الباب فتزغ) من محله (وانصب في موضع آخر منها) أي الدار (لم

يحدث بالثاني) أي بالدخول من المنفذ الثاني (ويحدث بالاول في الاصح) المنصوص فيها حلالا لغيره
على المنفذ لانه المختار البه في الدخول دون المنسوب الخشب ونحوه والثاني عكسه حلالا على المنسوب
والثالث لا يحدث بدخول واحد منهما حلالا على المنفذ والمنسوب معا * (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف أنه
لا فرق في جريان الخلاف بين أن يسد الاول أولا وهو كذلك وان قبه في المذهب والتهديب وتبعه المصنف
في نسكة التنبيه بما اذا سد الاول ومحل الخلاف عند الاطلاق فان نوى شيئا من ذلك حل عليه قطعاً واحتراز
المصنف بقوله من هذا الباب باسم الاشارة عما لو قال لا أدخلها من بابها فانه يحدث بالباب الثاني في الاصح
لانه يطلق عليه اسم بابها * (فرع) * لو حلف لا يركب على سرج هذه الدابة فركب عليه ولو على دابة أخرى
حدث (أو) حلف (لا يدخل) أو لا يسكن (بيتا) ولانه (حدث) بالدخول أو بالسكنى (بكل بيت من
طين أو حجر أو آجر أو خشب) أو قصب محكم كما قاله الماوردي (أو خيمة) ونحوه سواء أكان الحالف حضرياً
أم بدوياً لأن اسم البيت يقع على ذلك كله حقيقة في اللغة كالحالف لا يأكل كل الخبز فانه يحدث
بجميع أنواعه * (تنبيه) * أطلق المصنف الخيمة وقتضى كلامه - كما قال الزركشي التصريح بما
إذا اتخذت مسكناً وأشار الى ذلك الصبري في الايضاح قال فاما ما يتخذها المسافر والمجنبة لرفع الاذى فلا
تسمى بيتاً ومحل ذلك عند الاطلاق فان نوى نوعاً من انصرف اليه ومحلها أيضاً اذا قلنا بالبيت
بالعربية فلو حلف بالفارسية كان قال والله لا أدخل درخانه لم يحدث بغير البيت المبني لان العجم
لا يطلقونه على غير المبني نقله الرازي عن الففال وغيره وصححه في الشرح الصغير (ولا يحدث) على
المذهب (مسجد) وكعبة (و) بيت (حمام) ورحى (وكعبة رعار جبل) لان الاسم يبيّن ما هو فادخل
ذلك بتسمية المسجد بيتاً في قوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع ولا بتسمية الكعبة بيتاً في قوله
تعالى وطهر بيوتك للمؤمنين كالحالف لا يجاس على بساط نجس على الأرض فانه لا يحدث مع أن الله تعالى
سمها بساطاً وكالحالف لا يجاس عند سراج نجس عند الشمس مع أن الله تعالى سمها سراجاً * (تنبيه) *
أطلق المصنف الغار ومحلها كما قال الباقر في غار لم يتخذ السكنى فاما ما يتخذ من ذلك مسكناً فانه يحدث
به وقال الأذري المراد بالكعبة موضع تعبدهم أما لو دخل بيتاً في الكعبة فانه يحدث قطعاً ولا شك
انه لا يحدث بدخول ساحة المدرسة والرباط ونحوه - ما وكذا الاوان فيما تهاجر ويحدث بدخول بيت
من بيوتهم - ما (أو) حلف (لا يدخل) على زيد فدخل بيتاً في زيد وغيره - عالم بذلك كرا للعلف
مختاراً (حدث) مطلقاً في الاظهر لوجود صورة الدخول عليه (وفي قول ان نوى الدخول على غيره دونه
لم يحدث) كما في مسألة السلام الآتية وفرق الاول بان الاستثناء يقتنع في الافعال دون الاقوال بدليل
انه لا يصح أن يقال دخلت عليكم الا زيدا ويصح سئلت عليكم الا زيدا ولو دخل عليه داراً فان كانت كبيرة
يفرق المتبايعات فيها لم يحدث والحدث (فلو جهل حضوره) أي زيدا في البيت (خلاف حدث الناسي)
والجاهل المذكورين في الطلاق والاصح فيه ما عدم الحدث * (تنبيه) * محل الخلاف اذا أطلق
فان قال لا أدخل عليه عامداً ولا ناسياً يحدث بالدخول عليه ناسياً قطعاً كما نقله القاضي الحسين (فان
ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيه - م) وعلم به (واستثناء) لفظاً أو نية (لم يحدث) في الاولى
جزأ ولا في الثانية على المذهب لانه أخرج به بالاستثناء عن أن يكون مسلماً عليه (وان أطلق حدث في
الاظهر والله أعلم) لان العام يجري على عمومهم بخاصة والثاني لا يحدث لان اللفظ صالح للجميع وللجميع
فلا يحدث بالثاني فان قصد حدث قناباً أو بهلهم لم يحدث أخذاً مما مر * (تنبيه) * يأتي الخلاف
فيما لو سلم من صلته وزيد من المؤمنين به كذا قال الرازي وقال ابن الصلاح انه قياس المذهب وخزم به
المازلي وقال الباقر انه لا يحدث بالسلام من الصلاة لان المحلف عليه انما هو السلام الخاص الذي
يحصل به الانس وزوال الهجران وهذا انما يكون في السلام في غير الصلاة قال وما ذكره الرازي أخذ به

من الشامل وهو بحثه فإنه قال إنه الذي يقتضيه المذهب اه ويمكن حل كلام الرازي على ما إذا قدمه
بالسلام وكلام البلقي على ما إذا قصد التحال أو أطلق وقال الزركشي ما قاله الرازي شارح عن العرف
ثم قال ويعتدل التفتيل بين أن يقصده أم لا كما في قراءة لاسية المفهمة اه وهذا قريب من الحل المذكور
ونظائر أن محل ذلك إذا سمع سلامه فقد صرح الرازي في باب العلق بعدم الحث فيه إذا كان المسلم
حاله في الصلاة وبدعي لا يسمع سلام المسلم عليه

• (فصل) • في الحلف على أكل أو شرب مع بيان ما يتناول به من المأكولات إذا (حلف) شخص
(لا يأكل الرأس) أو الرأس أو لا يشترها (ولأنه له حنث برؤس تباع وحدها) وهي رؤس الغنم
قطعا وكذا الإبل والبقر على الأصح لأن ذلك هو المتعارف وأن الشخص به ضايعا لا الحالف (لا برؤس) وطير
وحوت وصيد) وشيخ (الابن تيمية) لا يكره ما يعتاد أهلها في حنث بأكلها به لأنها كروؤس
الإنعام في حق غيرهم وسواء أكل الحالف من تلك البداة أم لا وإن كان في إبداءه لا يتباع فيه مفردة بل
تباع في غيره مفردة حنث على الأقوى في الروضة لشمول الاسم ولأن ما ثبت به العرف في موضع ثبت
في سائر المواضع كحزب الأرز قال وهو الأقرب إلى ظاهر النص اه وهذا هو الظاهر وقيل لا يحنث ويحجمه
المصنف في تصحيح التنبيه ووجه الشيخ أبو حامد وغيره وقيل به الحالف وهو مفهوم كلام ابن تيمية
ومال إليه الباقون في قال والاول مقبولا إذا انتشر العرف بحيث بلغ الحالف وغيره والأدلة حث اه
أما الذي شأها فإنه يعلم به وإن نوى مسمى الرأس حنث بكل رأس وإن لم يتبع وحدها وإن قال
لا آكل رؤس الشوى حنث برؤس الغنم فقط دون رؤس غيره كما قاله الأذري وتبعه ابن القري
• (تنبيه) • قول المصنف حنث برؤس يقتضي أنه لا بد من أكل جميع من الرؤس وصرح به ابن القفال
في قوله وقال لا بد من أكل ثلاثة منه لكن قال الأذري أن ظاهر كلامهم أوصريحه أن إطلاق
اليمين محمول على الإنسان حتى لو أكل رأسا أو بعضه حنث اه وهذا هو الظاهر قال الشيخ أبو زيد
لأدري ما دأبني الشافعي عليه مسائل الإيمان أن تتبع الفقهاء في حلف لا يأكل الرأس ينبغي أن
حنث بكل رأس وإن اتبع العرف فالحجاب القوي لا يعد دون الحيام بيوتا ولم يفرق بين القوي والبدوي
وأجاب عنه الرازي في آخر الباب بأنه يتبع مقتضى اللغة لأنه عند ظهورها وشيها وهو الأصل
ونارة يتبع العرف إذا استمر وطرد وذكر الشيخ عز الدين نحوه فقال قاعدة الإيمان البناء على العرف
إذا لم يضارب فإذا اضارب فالرجوع إلى اللغة اه ولو اقتصر المصنف على صيد رأسه كطير
فإن كلاله فهو مبدع وفي طير وما به دمه الرقع أيضا ويقال إباح الرؤس رأس والعامة بلون رؤس
(والبيض) جمع بيضة (بحمل) فمن حلف لا يأكل بيضا (على) بيض (مرايل) أي مغارف (بأنه
في الحبة كدجاج) بثابت الدال أي بيضه وبيض أو زوا (ونعام وحمام) وعصافير ونحوها لأنه
المفهوم عند الإطلاق • (تنبيه) • قضية تخليص الشخص من بيض الماء كقول به صرح صاحب الكافي فقال
ولا يحنث ببيض ملائق كل لجه والأصح كأي الجموع حل أكله بالإشلاف إذا قلنا بظاهره لأنه ظاهر
غير مستغذ وإن نازع في ذلك الباقي وقول المصنف على مرايل ما نفعه أي ما شأنه ذلك لا المزلة الحقيقية
فإنه لو خرج من الدجاجة بعده وتم ابيض متصلب حنث به على الأصح في زيادة الروضة ثم لا فرق في الحنث بين
أكله وحده أو مع غيره إذا طهره بخلاف ما إذا أكله في شيء لا تظاهر صورته فيه كالطاف فإنه لا يحنث
عن بيض البيض فلا يحنث به قاله في التمه وبه أجاب المصنف لما توقف الفقهاء في حلف لا يأكل
البيض ثم اتفقوا على خلافه كان مما في كنهه فإذا هو بيض فقال يتخذ منه النامط ويؤكل ويكون قد
أكل مما في كنهه ولم يأكل البيض فاستحسن ذلك (لا) بيض سمك وهو المسمى بالبطارح (و) لا يحنث
(جراد) فلا يحنث الحالف على أكل البيض به لأنه إنما يخرج بعد الموت بشت البطن ولو بيع بيضا

السمك منفردا لم يحنث بأكله لانه استجد اسماء آخر وهو البطارخ ولا يحنث بخصبة شاة لانها لا تنظم عند
 الاطلاق هذا كله اذ لم ينوشبأ فان نوى شبا فكلما سبق في الرؤس كما صرح به الماوردي والمتولي ولا يجوز أكل
 مصارين السمك المملوح مع بيضة لانها محتوية على النجاسة (و) يحمل (اللحم) فيمن حلف لا يأكله
 (على) لحم (نعم) من ابل وبقر وغنم (و) لحم (خذي) وهذا مزيد على الحرر والروضة كصالحها وصرح
 به ابن الصباغ وغيره (و) لحم (وحش وطير) مأ كولين لوقوع اسم اللحم عليه حقيقة فيحنث
 بالاكل من مذكها سواء أكله نبأ أم لا ولا يحنث بلحم مالا يؤكل كالبطة والجار لان قصده الامتناع عما
 لا يعتاد أكله ولان اسم اللحم انما يقع على الماء كقول شرعا وان قال الاذرى يظهر أن يفصل بين كون
 الحالف ممن يعمد دخل ذلك فيحنث والا فلا (و) على لحم (سمك) وجراد لانه لا يسمى لحما في العرف
 وان سماه الله تعالى لحما وهذا يصح أن يقال مأكلت لحما بل سمكا كما لا يحنث بالجلوس على الارض
 اذا حلف لا يجلس على بساط كما مر وان سماها الله تعالى بساطا * (تنبيه) * أنهم اطلاقوا لحم السمك
 أنه لا فرق بين أن تجرى عادة ناحيته ببيع لحمه مفردا أم لا وبه صرح ابن القاص هذا كله عند الاطلاق
 فان نوى شبا حلف عليه (و) لا (شحم بطن) وشحم عيين لحافتهما اللحم في الاسم والصفة (وكذا
 كرش) بكسر الراء ويجوز اسكانهما مع فتح الكاف وكسرهما وهو اللعين وان كالأعدة للانسان (وكبد)
 بفتح الكاف وكسر الباء الواحدة ويجوز اسكانهما مع فتح الكاف وكسرهما (وطحال) بكسر الطاء (وقلب)
 ورنه وصى (في الاصح) لانه يصح أن يقال انها ليست لحما قال الاذرى وكذا الثدي والخصية في
 الاقرب والثاني يحنث بهما لانها في حكم اللحم قال ابن أبي عمير ولا يحنث بقائمة الدجاجة أى ونحوها
 فلعلا لانه لا تدخل في مطلق الاسم * (فائدة) * روى البيهقي في الشعب عن علي رضي الله تعالى عنه
 أنه قال العلى في القلب والرجفة في المكبد والرافة في الطحال (والاصح تناوله) أى اللحم (لحم رأس
 واسنان) لصديق الاسم عليهما والثاني لانه لا يطلق عليهما الا مضافا فيقال لحم رأس ولحم اسنان
 ويجوز الخلاف في ضم الخلد والا كارع وبنى أن يكون الاذان كذلك وأما الجراد فلا يحنث به الخالف
 لا يأكل لحما لانه لا يؤكل غالبا لانه جنس غير اللحم كذا ذكره الرازي في الربا (و) يتناول اللحم أيضا
 (شحم ظهر وجنب) وهو الابيض الذي لا يتناول لحم أجزائه لحم سمين ولهذا يحمر عند الهزال
 والثاني المنع نظرا الى اسم الشحم قال تعالى حرمنا عليهم شحومهما الا ما حلت ظهورهما أى ما علق بهما
 فسماه شحما وبهذا قال أبو حنيفة ومالك (و) الاصح (ان شحم الظهر) فيمن حلف لا يأكل
 شحما (لا يتناوله الشحم) لما مر أنه لحم والثاني يتناوله لما مر أيضا أنه شحم أما شحم البطن فيحنث به جزما
 (و) الاصح وهو في الروضة بالصحيح (أن الالبية) بفتح الهمزة (والسنام) بفتح السين (ليس) أى كل
 منهما (شحما ولا لحما) لانهما يتناولان كلامهما في الاسم والصفة فاذا حلف لا يأكل اللحم أو الشحم
 لا يحنث بهما (والالبية لا يتناول سناما) (والسنام لا يتناولها) لاختلاف الاسم والصفة وهذا
 لاختلاف فيه كما اقتضاه كلام الرازي وغيره وعلى هذا فتقرأ الالبية بالرفع على انها مبتدأ ولا يصح أن
 تكون معطوفة على ما قبلها من مسائل الخلاف (والدسم) وهو الودك (يتناولها) أى الالبية
 والسنام (و) يتناول (شحم ظهر وبطن وكل دهن) لصديق الاسم على جميع ذلك * (تنبيه) *
 قد بدع بعضهم الدهن بكونه يؤكل عادة اجزأ مالا يؤكل عادة كدهن خروع أو شحما كدهن مية وهو
 حسن فان قيل كيف أدخل المصنف شحم الظهر في الدسم مع أنه عنده لحم وهو لا يدخل في الدسم أجيب
 بأنه لما صار سمينا صار يطلق عليه اسم الدسم وان لم يطلق الدسم على كل لحم وخرج بالدهن أصوله
 كالدهن والجوز واللوز فان قيل لم يذكر المصنف الدهن في الدسم مع أنه ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه
 وسلم شرب لبنا ثم غصص وقال انه دسم أجيب بأنه لم يقل انه دسم فان قيل قدأكل منه الدسم أجيب

من الشامل وهو بحثه فإنه قال إنه الذي يقتضيه المذهب اه ويمكن حمل كلام الراعي على ما إذا قصد
بالسلام وكلام الباقي على ما إذا قصد الخلل أو الخلق وقال الزركشي ما قاله الراعي شارح عن العرف
ثم قال ويحتل الفصل بين أن يقصده أم لا كما في قراءة الآية المفهمة اه وهذا قريب من الحمل المذكور
وطاهر أن محل ذلك إذا جمع سلامه فقد صرح الراعي في باب الطلاق بعدم إيلان في ما إذا كان المسلم
عليه في الصلاة وبعد بحيث لا يسمع سلام المسلم عليه

(مصل) في الحلف على أكل أو شرب مع بيان ما يتناول به بعض المأكولات إذا (حلف) شخص
(لا يأكل الرأس) أو الرأس أو لأشترهما (ولانية له حنث برؤس تباع وحدها) وهي رؤس العنق
قطا وما وكذا الأبل والبقر على الصحيح لأن ذلك هو المتعارف وإن اختلف بعضه ما يلد الحالف (لا) برؤس (طير)
وحوت وصيد) وشيخ (الابن تيمية) فيه مفردة لكنهم واعتباد أهلها فيحت بها كلها فيه لأنها كبرؤس
الانعام في حق غيرهم وسواء أكل الحالف من تلك البداة أم لا وإن كان في بلد لا تباع فيه مفردة بل
تباع في غيره مفردة حنث على الأقوى في الروضة للشمول الاسم ولأن ما ثبت به العرف في موضع ثبت
في سائر المواضع كسائر الأرواق وهو الأقرب إلى ظاهر النص اه وهذا هو الظاهر وقيل لا يحنث ويصححه
المصنف في صحيح التنبيه ووجه الشيخ أبو حامد وغيره وقيل به الحادى وهو مفهوم كلام ابن تيمية
ومال إليه الباقي في مال والأول، فبعد بما إذا انقصر العرف بحيث باع الحالف وغيره والا فلا حنث اه
أما إذا نوى شيئا منها فإنه عليه وإن نوى معنى الرأس حنث بكل رأس وإن لم تباع وحدها وإن قال
لا أكل رؤس السوى حنث برؤس العنق فقط دون رؤس غيره كما قاله الأدرسي وتبعه ابن القري
(تنبيه) قول المصنف حنث برؤس يقتضى أنه لا بد من أكل جميع من الرؤس وصرح به ابن القبطان
في دروعه وقال لا بد من أكل ثلاثة منها لكن قال الأدرسي إن ظاهر كلامهم أوصريح به إن الطلاق
اليمين بحمل على الجائز حتى لو أكل رأساً أو بعضه حنث اه وهذا هو الظاهر قال الشيخ أبو زيد
لا أدري ما داني الشافعي عليه مسائل الإيمان إن اتبع الأئمة في حلف لا يأكل الرأس ينبغي أن
يحنث بكل رأس وإن اتبع العرف فأصحاب القري لا يبعدون الحيام بيوتاً ولم يفرق بين القري والبدوي
وأجاب عنه الراعي في آخر الباب بأنه يتبع مقتضى اللغة تارة وذلك عند ظهورها وشيئها وهو الأصل
وتارة يتبع العرف إذا اشتهر وأطرد وذكر الشيخ عز الدين نحوه فقال قاعدة الإيمان البيعة على العرف
إذا لم يضارب فاد المضارب فالرجوع إلى اللغة اه ولو اقتصر المصنف على مسند أشمل لرأسه لم يطرح
فإن كلامه ما يبدو ويجوز في طير وما بعده الرفع أيضاً ويقال لبيع الرؤس رأس والعامة يقولون رؤس
(والبيض) جمع بيضة (يحد) فمن حلف لا يأكل بيضا (على) بيض (مزابل) أي مغارق (بأنه)
في الحياة كدجاج) بنات الدال أي بيضه وبيض أو زوب (ونعام وحمام) وعصافير ونحوها لانه
المفهوم عند الإطلاق *(تنبيه)* قضية تنبيهه التخصيص ببيض المأكول وبه صرح صاحب الكافي فقال
ولا يحنث ببيض ما لا يؤكل لحمه والأصح كإي المجموع حل أكله بالانحلاف إذا قلنا بغيره لانه طاهر
غير مستعذر وإن نازع في ذلك الباقي وقول المصنف على مزابل بأنه أي ما شأنه ذلك لا المزايلة الحقيقية
فإنه لو خرج من الدجاجة بعده وتم ابيض متصب حنث به على الأصح في زيادة الروضة ثم لا فرق في الحنث بين
أكل وحده أو مع غيره إذا طهر فيه بخلاف ما إذا أكله في شيء لا تظهر صورته فيه كالناتف فإنه لا يحنث
عن بياض البيض فلا يحنث به فإنه في التهمة وبه أجاب المسعودي لما توقف القفال بيمين حلف لا يأكل
البيض ثم اتفق رجال الحنفية على أن مما في كنهه فاداهو وبيض فقال يحنث منه الناطف ويؤكل ويكون قد
أكل مما في كنهه ولم يأكل البيض فاستحسن ذلك (لا) ببيض سمك وهو المسمى بالبطاوح (و) لا ببيض
(جراد) فلا يحنث الحالف على أكل البيض به لانه إنما يخرج بعد الموت بشق البطن ولو بيع ببيض

السمك منفردا لم يثبت بأكله لانه استخبر اسماء آخر وهو البطارخ ولا يثبت بخصية شاة لانها لا تفهم عند
 الاطلاق هذا كله اذ لم ينوشأ فان نوى شيئا فكما سبق في الرؤس كما صرح به الماوردي والمتولى ولا يجوز أن كل
 مصار من السمك المملوح مع بيضة لانه يحتوي على النجاسة (و) يحمل (اللحم) فيمن حلف لا يأكله
 (على) لحم (نعم) من ابل وبقر وغنم (و) لحم (نمل) وهذا امر يد على الحر والروضة كاصلاها وصرح
 به ابن الصباغ وغيره (و) لحم (وحش ومطير) مأ كولين لوقوع اسم اللحم عليه حقيقة فيثبت
 بالاكل من مذكاه سواء أكله نأ أم لا ولا يثبت بلحم مالا يؤكل كالبينة والجار لان قصده الامتناع عما
 لا يعتاد أكله ولان اسم اللحم انما يقع على الماء كقول شرعا وان قال الاذرى يظهر أن بفصل بين كون
 الحالف من يعتقد ذلك فيثبت والا فلا (و) على لحم (سمك) وجراد لانه لا يسمى لحما في العرف
 وان سمى الله تعالى لحما ولو اذ يصرح أن يقال مأ أكلت لحما بل سمكا كالماء لا يثبت بلحاظ على الارض
 اذا حلف لا يجالس على بساط كما مروان سمى الله تعالى بساطا * (تنبيهه) * أنهم أطلقوا على لحم السمك
 أنه لا فرق بين أن تجزى عادة فاجبته ببيع لحمه فردا أم لا وبه صرح ابن القاص هذا كله عند الاطلاق
 فان نوى شيئا أحل عليه (و) لا (شحم بطن) وشحم عيين لخالفهما اللحم في الاسم والصفة (وكذا
 كرش) بكسر الراء ويجوز اسكانهما مع فتح الكاف وكسرهما وهو للحويان كالعنبر للانسان (وكبد)
 بفتح الكاف وكسر الباء الموحدة ويجوز اسكانهما مع فتح الكاف وكسرهما (وطحال) بكسر الطاء (وقلب)
 وورثه وحى (في الاصح) لانه يصح أن يقال انما ليست لحما قال الاذرى وكذا التمدى والخصية في
 الاقرب والثاني يثبت بها لانها في حكم اللحم قال ابن أبي عمير ولا يثبت بقائمة الدجاجة أى ونحوها
 قطعاً لانه لا تدخل في مطلق الاسم * (فائدة) * روى البيهقي في الشعب عن علي رضي الله تعالى عنه
 أنه قال العقل في القلب والرجفة والكبد والرأفة في الطحال (والاصح تناوله) أى اللحم (لحم رأس
 ولسان) اصدق الاسم عليهما والثاني لانه لا يطلق عليهما الا مضافاً فيقال لحم رأس ولحم لسان
 ويجزى الخلاف في لحم الخلد والكارع وينبغي أن يكون الاذان كذلك وأما الجلد فلا يثبت به الحالف
 لاياً كل لحما لانه لا يؤكل غالباً لانه جنس غير اللحم كذا ذكره الرازي في الربا (و) يتناول اللحم أيضاً
 (شحم ظهر وحنبل) وهو الابيض الذي لا يتخالط لحمه لانه لحم سمين وله هذا يحمر عند الوزال
 والثاني المنع نظراً الى اسم الشحم قال تعالى حرمنا عليهم شحومها الا ما حلت طهورهما أى ما عاق بهما منه
 فسميهما شحوماً وهذا قال أبو حنيفة ومالك (و) الاصح (ان شحم الظاهر) فيمن حلف لا يأكل كل
 شحماً (لا يتناوله الشحم) لما مر أنه لحم والثاني يتناوله لما مر أيضاً أنه شحم أما شحم البطن فيثبت به حنبل
 (و) الاصح وعبري الروضة بالصحيح (أن الالبسة) بفتح الهمزة (والسنام) بفتح السين (ليس) أى كل
 منهما (شحماً ولا لحماً) لانهما يخالفان كلامهما في الاسم والصفة فاذا حلف لاياً كل اللحم أو الشحم
 لا يثبت بهما (والالبسة لا يتناول سناماً) السنام (لا يتناولها) لاختلاف الاسم والصفة وهذا
 لاختلاف فيه كما اقتضاه كلام الرازي وغيره وعلى هذا فتقر الالبسة بالرفع على انها مبتدأ ولا يصح أن
 تكون معطوفة على ما قبلها من مسائل الخلاف (والدسم) وهو الودك (يتناولهما) أى الالبسة
 والسنام (و) يتناول (شحم ظهر وبطن وكل دهن) اصدق الاسم على جميع ذلك * (تنبيهه) *
 قبل بعضهم الدهن بكونه يؤكل عادة لانه لا يؤكل عادة كدهن خروع أو شحماً كدهن ميتة وهو
 حسن فان قيل كيف أدخل المصنف شحم الظاهر في الدسم مع أنه عنده لحم وهو لا يدخل في الدسم أجيب
 بأنه لما صار شحمين صار يطلق عليه اسم الدسم وان لم يطلق الدسم على كل لحم وخرج بالدهن أصوله
 كالسهم والجوز والوز فإن قيل لم يذكر المصنف اللبن في الدسم مع أنه ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه
 وسلم شرب لبناً ثم غصص وقال ان له دسماً أجيب بأنه لم يقل انه دسم فان قيل قد أكل منه الدسم أجيب

بانه مستهلك ولا يثبت بدهن السمسم من حلف لاياً كل دهن كما قاله البقري وفي معناه دهن جوز ولوز
وتخوه ما (ولحم البقر يتناول جاموساً) فيثبت با كاه من حلف لاياً كل لحم بقري لتخوله تحت اسم
البقر ولهذا جعلوه في باب الرابحوا واحداً ويدخل فيه بقري الوحش في الاصح لصدق الاسم عليه بخلاف
مالوا ف لا يركب حماراً فركب حماراً وحشياً لا يثبت لان المعهود ركوب الحمار الا هلى بخلاف الاكل قاله
الراعي وقياس ما قالوه هنا تناول الغنم لاهل زمام (نروع) لو حلف لاياً كل ميتة لم يثبت بذا كاه ولا يثبت
وجراد كالحلف لاياً كل دماغ كل كبد او طحالاً ولو حلف لاياً كل انسانا كل شيء سيرا او وهو بكسر السين
المعجمة ابن يعلى فيصنف حداد يصير فيه حوصة او دود غاو وهو بضم الدال واسكان الواو بالعين المعجمة ابن شبيب
ز بده وذبت مائته او ماشته او هو وشين معجمة وتامه شاة وقية ابن شبيب نخلا لوط بالين معز حدث لصدق
اسم اللبن على ذلك وسواء اكل من نهم ام من سبيد قال الروياني او ادعى ارضيل بخلاف مالوا كل لوزا
وهو بضم اللام واسكان الواو والراي شئ بين الجسين والامن الجاهل مدحور الذي يسمونه في بلاد مصر
قريشة او صلاوه وبقح الميم شئ يتخذ من ماء الابن لانهم اذا ارادوا اظفا او غيرة جعلوا اللبن في وعاء
من صوف او خوص او دكر بامس وتخوه بـ بنزماؤه فهو والمصل او جينا وتقدم فيه في باب السلم او كشكا
وهو بفتح الكاف معروف او اظفا او غيرة ناذل يصدق على ذلك اسم المهن وأما الزبد فان طهر فيه ابن
دهسكه والادلا وكذا الغسطة كما يثبت في شحار السمن والزبد والدهن متعابرة فالحلف على شئ منها
لا يثبت بالباقي للاختلاف في الاسم والصفة ولو حلف على الزبد والسمن لا يثبت باللبن ولو حلف لاياً كل
اللبا وهو اول اللبن ويحدث بالولادة لم يثبت بما يحب قبلها (ولو قال) في حلفه (مشيرا الى حنطة)
مثلا (لا آكل هذه حنث با كاه) على هيئتها وبلغتها وخبرها) تعليماً للاشارة هذا عند الاطلاق
فان قوى شبهة أحل عليه * (تنبيه) * قال الاذري وعلم أن كلامهم مخرج في هذه الصورة وأشبهها
بانه انما يثبت با كل الجميع وقالوا لولا لا آكل هذا الرغيف لم يثبت ببعضه ولو بقي منه ما يمكن التقاطه
وأ كاه لم يثبت وهو يفهم الحنث فيه ما اذا في ما لا يمكن التقاطه وأ كاه ولا شك ان الحنطة اذا طمئت
يبقى في ثوب الرحى منها بقية دقيقة ويعاير منه شئ واذا سخن يبقى في المعجن غالباً منها بقية واذا أكل الحيز
يبقى منه فئات صبر وهذا كاه مما يوجب التوقف في الحنث با كل شيء منها عند من ينظر الى حقيقة
الافظا ويبارح العرف وقد حكى أبو بكر بن العربي في دوائد رحاته قال وكنت أجلس كثيراً في مجلس
الشامى يعنى صاحب الحلة فيأتى اليه الرجل يقول حلفت بالطلاق أن لا ألبس هذا الثوب وقد احتجت
الى لبسه فيقول سل منه شيئا يسيل منه خيما مقدار الشبر أو الاصبع ثم يقول البس لا شئ عليك اه
وعلى هذا اذا تخوفت ذهاب ما ذكر لا يثبت (ولو) صرح في حلفه بالاشارة مع الاسم كان (قال لا آكل
هذه الحنطة حنث بها ما لم يوص) مع بقاء حباتها (ويشبهه ومقابلة) بفتح الميم لان الاسم لم يزل فان
هرست في طبعها لم يثبت لرواى اسم الحنطة كما يؤخذ من قوله (لا يلعينها وسويقها وعجينها وخبرها)
بضم الحاء لرواى الاسم والصورة * (تنبيه) * لو أحر اسم الاشارة كان قال لا آكل الحنطة هذه
فهو ككلو اقتصر على الاشارة (ولا يتناول وطب) بضم الراء حلف على أ كاه (غرا ولا يسرا) بضم الباء
الموحدة ولا يلبا (ولا) يتناول (عسيز بيبا وكذا العكوس) وهذا المذكيورات فلا يثبت با كل
التعمر من حلف لاياً كل رطباً وكذا الباقى لاختلافها اما وصة * (تنبيه) * لو حلف لاياً كل
رطباً أو يسرا فاكل منه ما وهو بضم الميم وفتح النون زكسر الصاد الهـالة المشددة حنث لاشتماله
على كل منهما فان حلف لاياً كل رطباً فاكل غير الرطب منه فمما أولياً كل يسرا فاكل الرطب منه فمما
لم يثبت قال أهل اللغة ثمر النخل أوله طالع وكافور ثم حلال بفتح الحاء المعجمة واللام المخففة ثم بلج ثم يسر
ثم رطب ثم غر فاذا بلغ الارطاب نصف البصرة قيل نصفه فان بدا من ذنبها ولم يبلغ النصف قيل مذنبه

يكسر النون ويقال في الواحدة بسرة باسكان السين وضدها والجمع يسر بضم السين وبسرات وأيسر
 الخذل صار غره بسرا وهل يتناول الرطب المشدخ وهو ما لم يترطب بنفسه بل عوج لحق ترطب وهو المسمى
 في مصر بالمعول قال الزركشي فيه نظر وقد ذكر وفي السلم أنه لو أسلم اليه في رطب فأحضر اليه مشدخا
 لا يلزمه قبوله لأنه لا يتناول اسم الرطب (ولو قال) الحالف (لا أكل هذا الرطب فتعبر) أي صار غرا
 (فاكاه أولا) كاه ذال الصي) وأطلق (فكاهه شيئا فلا بحث في الإصح) لزوال الاسم كافي الخنطة
 والثاني بحث لبقاء الصورة وإن تغيرت الصفة كقولنا لا أكل هذا اللحم فعله سواء أكله أما إذا قصد
 الامتناع من أكل هذه الثمرة وكلام هذا الشخص فانه بحث وإن تبدلت الصفة ويعبري الخلاف
 في نظائرها كقولنا لا أكل من هذا البسر فصار رطبيا أو العنب فصار زينا أو العصير فصار خرا أو هذه
 الخمر فصار خلا أولا أكل من لحم هذه السخلة أو الخروف فصار كبشا فذبحه وأكله أولا أكل من لحم هذه
 الغبد فعتق * (تنبيه) * قوله شيئا وهم أنه لو كاه بالغاب بحث وليس مراد افلوح بـ بالبالغ للدلالة على
 الشيخ من باب أولى ولو قال مشيرا إلى سخلة لا أكل من لحم هذه البقرة بحث باكله تغليباً للإشارة
 (والخبر) في حافه على أكله (يتناول كل خبر كخنطة وشعبير) بفتح الشين أفصح من كسرهما
 (وأرز) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي (وباقلا) بتشديد اللام مع القصر اسم للفول
 (وذرة) بالفتح المذال بضمه وهي الدهن وتكون سوداغو بيضاء (وحص) بكسر الحاء بضمه ويجوز
 فتح الميم وكسرهما وسائر المختص من الحبوب كالعدس وإن لم يكن بعضها معهود بانه لان الجميع خبر
 والافتاء باقي على مدلوله من العموم وعدم الاستعمال لا يوجب تخصيصاً لوجود الاسم كالحرف الحاف لا باس
 نو بانه بحث بكل نوب وإن لم يعهد بانه وخبر الملة وهي بفتح الميم وتشديد اللام الرماذ الحار كعبه
 (فلو زده) باللامتين مخففاً (فاكاه بحث) وكذا لو أتاه بلامضغ كافي الروضة كاصلاها هنا وفي الطلاق
 فيها أنه لا بحث بالبالغ إذا حلف لاياً كل فعد ذلك تنافضا وأجاب شيخنا عن ذلك بأن ما في الطلاق مبنى
 على اللغة والباع فيها لا يسمى أكلا واليمين مبناها على العرف والباع فيه يسمى أكلا والجمع أولى
 من تضعيف أحد الموضعين ولو جعله في مرقعة حسوا أي ما تغا بشرب شيئا بعد شيء أو قتيلا وهو الخبر
 يفت في الماء بحث بقي فيه كالمسوف وشرب الحسوة أو القيتب ويقال فيه الفتوت بفتح الفاء فهمما
 لم يثبت به لأنه حينئذ لا يسمى خبرا قال ابن الرقعة ويظهر أنه لو ذق الخبز اليابس ثم أكله لم يثبت
 لأنه استجد اسم آخر كالذيق قال في الروضة ولا يثبت باكل الجوزين في الإصح وهو القفاائف المحشوة
 بالجوز ومثله اللوزين وهو القفاائف المحشوة باللوز قال ابن خلكان وعلل ذلك بانه مقلى وأخذ
 بعض المتأخرين من ذلك أن الضابط في الخبر كل ما خبز لا ما قلى قال في زيادة الروضة فاما البقسماط
 والبسيس والرفاق ويتص لذلك قال في المهمات أما البقسماط فسماء الجوهرى خبرا والرفاق في
 معناه نعم أهل العرف لا يسمون ذلك خبزاً وأما البسيس فهو ان يلب السويق أو الذريق أو الألفا
 المطحون بالسين أو بالزيت ثم يؤكل من غير طبخ كذا ذكره الجوهرى وأشد عليه
 * لا خبزاً خبراً وبسبب * وإذا علمت ما ذكره تفسيراً واستدل لا قطع بانه لا يثبت بالبسيس اه وقال
 الأذرى يظهر الحديث بالرفاق والبقسماط وكذا ببسيس أو خبز لان قلى يشير ج قال والمراد به أي بما
 يخبز ما يتغاطاه أهل الشام من الخبز يخبزون دقيقاً ويخبزونه قبل أن يخبز ثم ييسونه بغريال ونحوه
 ويصفون اليه سمنا وقد يزد عليه سبلا أو سكرأ اه وقوله الآن قلى في نفسه إشارة إلى الضابط
 المذكور وعليه بحث بالكفاة ولا يثبت بالزايية وفيه نظر بل رجح الأئمة في بسط الأنوار أن
 البقسماط ونحوه لا يسمى خبراً والظاهر أن الضابط في ذلك العرف لا ما يخبز ويقلى وقال بعض
 المتأخرين ينبغي البحث في الجميع ان اعتمادنا اللغة وعدمه ان اعتمادنا العرف (و) الأفعال المختلفة

الاجناس كالايمان لا يتناول بعضها بعضا والشرب ليس أكلا ولا عكسه فلي هذا (لوحاف لاياً كل
 سوياً ففسفه أو تناوله باصبع) مبالغة أو نحوها (حنب) لانه بعد أكلا * (تنبيهه) * قضية
 كلامه أنه لا يشترط حصول اسم الاكل المضع بل يكفي الباع وهو كذلك وتقدم الفرق بينه وبين
 الطلاق عند قول المصنف فلو نزه (وان جعله) أي السويق (في ماء) أو مانع أو غيره حتى انغاص (فشربه
 فلا) لعدم الاكل فان كان غائراً بحيث يؤخذ منه باليد حنب (أو) حلف (لا يشربه) أي
 السويق (فبالعكس) فيحنب في الثانية لوجود المحلوف عليه دون الاولى لانه لم يشربه (بروع) ولوحاف
 لاياً كل سوياً ولا يشربه فذاقه لم يحنب لانه لم يأكل ولم يشرب وان حلف لا يذوق شيئاً فضاقة وانقله
 حنب لان الذوق معروفه العام وقد حصل ولوحاف لاياً كل ولا يشرب ولا يذوق فارجو حلقه
 وبلغ جوده لم يحنب لانه لم يأكل ولم يشرب ولم يذوق وأولاً طعم حنب بالاجزاء من نفسه أو من
 غيره باختياره لان معناه لاجزائه في طعاماً وقد جعله له طعاماً ولوحاف لاياً كل العذب
 أو الزمان فامتصه ولم يزد شيئاً من زهره لم يحنب وينبغي أن يكون القصب كذلك ولم أر من ذكره (أو) حلف
 (لاياً كل ايساً أو مانعاً آخر) كالزيت (وأكله بخصب حنب) لانه كذلك لا يذوق كل (أو شربه فلا) يحنب
 لانه لم يأكله (أو) حلف (لا يشربه فبالعكس) فيحنب بالثانية لوجود المحلوف عليه دون الاولى لعدم
 * (تنبيه) * لوحاف لاياً كل السكر فوضعه فيه وداب وابتنله لم يحنب ولا يحنب بما اتخذ منه الا ان نوى
 وكذا الحليم في الثمر والعسل ونحوهما (أو) حلف (لاياً كل) مما فأكله بخصب جاداً أو ذائناً
 بجمعة بخله (حنب) لانه ذوق المحلوف عليه وذاب فاشبهه بالمحلوف لا يذوق على زيد ودخل على زيد
 وعرف وقت قبل بل يشبهه بالمحلوف لاياً كل ما اشتراه زيد فأكل مما اشتراه زيد وعرف ولا يحنب كما قاله
 الاصطخري أجيب بانه هنا أكله بخلافه ثم فانه ليس بأكل ما اشتراه المحلوف عليه (وان شربه) مذكائياً
 (فلا) يحنب لانه لم يأكله (وان أكله في عصيدة) وهي كما قال ابن مالك دقيق يلت بسمين ويطبخ قال ابن
 قتيبة سميت بذلك لانها تصد باله أي تلو (حنب ان كانت عينه ظاهرة) بحيث يرى جوده بان يلقى
 لونه وطعمه لاسم فان كانت عينه مستهلكة فلا وان حلف لا يشربه فشربه صرفاً حنب وان مرضه بغيره
 حنب ان غلب على غيره بلونه وطعمه ولم يحنب ان غلب عليه غيره بلونه وطعمه قاله الماوردي فان لم يربأب
 أحدهما فينبغي كحنبه بعض المتأخرين انه يحنب ولو جعل انحل المحلوف عليه في سجاج فظلم لونه وطعمه
 حنب وان استهلكه فلا * (فروع) * لوحاف لا يشرب من هذا الكوز بفعل ماء في غيره وشربه
 لم يحنب لان البين تعلقت بالشرب من الكوز ولم يوجد وان حلف لا يشرب من ماء هذا النهر مثلاً
 أو لا شرب من منه فشربه من مائه في كوز حنب في الاول ويرى الثاني وان قل ما شربه أو حلف لا أشرب
 أو لا شرب من ماء هذا الكوز أو الاداة أو نحو ذلك مما يمكن استيفائه شرباً في زمان وان طال لم يحنب في
 الاول ولم يبر في الحال في الثاني يشرب بهضه بل يشرب الجميع لان الماء معروف بالاضافة فيتناول الجميع
 قال الدميري ولو قال لا أشرب ماء النيل أو ماء هذا النهر أو العذير لم يحنب بشرب بهضه هذا هو الصواب
 والذي وقع في الروضة بخط المصنف عكس ذلك سبق قلم اه ولوحاف ليصعدن السماء غدا حنب في العد
 لان البين معقودة على الصعود فيه فان لم يقل غدا حنب في الحال ولا شرب من ماء في هذا الكوز وكان فارغاً
 وهو عالم بطراعه أو لاقلان زيدا وهو عالم بعونه حنب في الحال لان العجز متحقق فيه وان كان فيه ماء فانصب
 منه قبل امكان شربه فكالذكره أو لا شرب من منه فصبه في ماء وشرب منه بران علم وصوله اليه ولوحاف
 لا يشربه من الكوز فصبه في ماء وشربه أو شرب من منه لم يبر وان علم وصوله اليه لانه لم يشربه من الكوز
 فيها ولم يشربه جميعه في الثانية ولوحاف انه لا يشرب ماء هذا النهر أو نحوه أو لاياً كل خير المكوفة ونحوها
 أو لا يصعد السماء لم تنفعه عينه لان الحنب في ذلك غير متصور وفارق ما لوحاف انه فعل كذا أمس وهو

صادق حيث ينعقد عينه وان لم يتصور فيه الحنث بان الحالف ثم يحتمل للكذب ولو حلف لا يشرب ماء فرائنا
 أو من ماء فرائ حنث بالماء العذب من أي موضع كان لا بالخل أو من ماء الفرات حمل على النهر المعروف
 ولو حلف لا يشرب الماء حنث بخل ماء حتى ماء البحر وشرب ماء الثلج والجمد لا أكاه - ما قشر به - ما غير
 أكاهما وأكاهما غير شربهما والثلج غير الجمد (ويدخل في فاكهة) حلف لا يأكلها (رطب وعنب
 ورمان) وتطاح وسفرجل وكثرى ومشمش وخوخ (وأترج) يضم الهمزة والراء وتشديد الجيم
 ويقال فيه أترج بالنون وترج (ورطب ويابس) كقمر وزبيب وتين يابس ومفلق وخوخ ومشمش
 لوقوع الاسم على ذلك لأن الفا كلمة ما يتفكك بها أي يتنم ما أكاهم أو لا يكون قوتها كقافة البندنجي وغيره
 وفي شمول الفا كلمة لازيتون وجهان أوجهها ما عدم الشهول وشرط الزبيدي في الفا كلمة المنضج قال
 لا يجوز تناوله قبل ادراكه ونضجه وطيبه لم يكن هندي حائثا ولا أحفظ عن أحد فيه شيئا وانما هو نثر رأيت
 لأنه ليس في معنى الغذاء ولا الطعام بل هو كورق الشجر لا يدخل في التفكيك اه وخبرهم هذا شيئا
 في شرح الروض ولم يعزه لاحد وهو ظاهر * (تنبيه) قضية كلام المصنف عدم دخول البلع والمصرم
 في ذلك وبه صرح المتول وسجله كذا قال البلقيني في البلع في غير الذي احمر واصفر وحلا وصار يسرا
 أو رطب بعضه ولم يصير رطبا فلما ما وصل الى هذا الحالة فلا توقف أنه من الفا كلمة وانما ذكر المصنف
 الرطب والعنب والرمان لاجل خلاف أبي حنيفة فيه فانه قال لا يثبت في القول تعالى فيها فاكهة ونخل
 ورمان وميز لعنب من الفا كلمة في سورة عبس والعطف يقتضي المغيرة قال الواحدي والازهرى وهو
 خلاف اجماع أهل اللغة فان من عادة العرب عطف الخاص على العام كقوله وملائكته ورسوله وجبريل
 وميكال فن قال يسان من الملائكة فهو كافر وقال المصنف في تهذيبه لا تعاقب فيها لمن أخرج النخل والرمان
 من الفا كلمة لانها منسكرة في سياق الاثبات تصلح للقبول والكثير فلما عطف عليها أشعر بأنه ربما يدخل
 في قوله فاكهة ولا يلزم من هذا خروجهما من جنس الفا كلمة كما جرى عليه ابن الرفعة في المطالب
 واعترض بانها وان كانت منسكرة في سياق الاثبات فانها في سياق الاسماء وهي تعم كقافة القضاى
 أبو الطيب وغيره في الأصول فالصواب أنه من عطف الخاص على العام (قلت) أخذ من الرافعي في
 الشرح (وليهون) بفتح اللام وثابت النون في آخره والواحدة لهوثة بنقله الزركشى عن بعضهم وغلط
 من نفي النون منسكرا على المصنف اثباتها وقال المعروف لهو بحدف النون ومثله النارنج ومثله في
 الطريين كجانبه المارق فالملح منهما ليس بفا كلمة واليابس منهما أولى بذلك بل قال بعضهم ان الطارى
 منهما ليس بفا كلمة عرفا وانما يصلح به بعض الاعمدة كالحل (و) يدخل أيضا في فاكهة (نبق)
 طرية وباسة وهو بفتح اللام وثابت النون وسكون الواحدة وبكسرهما وعلبه انقصر المصنف في خطه ثم جرح السدر
 (وكذا بطيخ) بكسر الباء الواحدة وفتحها (ولب فسق) وهو بفتح التاء وضمتها بخطه اسم جنس
 ولو احدى فسقة (و) لب (بندق) بموحدة ودال مضمومتين كما عبر به المصنف وغيره وبالفاء
 كما عبر به الازهرى وغيره (وغيرهما) من الابواب كلب لوز وجوز (في الاصح) أما البطيخ فلان له
 نضجا وادراكا كالفواكه وأما اللوز فانه من يابس الفواكه والثاني المنع لان ذلك لا يعنى في
 العرف فاكهة واختاره الاذرى (لانشاء) بكسر القاف وضمتها وبمثلة مع المد (و) لا (خيار) لا
 (باذنجان) بكسر المعجمة (و) لا (جزر) بفتح الجيم وكسرها بخطه لانها من الخضراوات لا الفواكه
 فاشبهت البقل * (تنبيه) ظاهر كلامهم ان القضاء غير الخيار وهو الشائع عرفا وبزويد
 ما في زيادة الروضة في باب الربا ان القضاء مع الخيار جنسان امكنه نقل في تهذيبه عن الجوهرى ان القضاء
 الخيار ولم ينكره قال الفزاري ومن الجب ان الخيار لا يكون من الفا كلمة مع ان لب الفسق من الفا كلمة
 والعادة جارية بتجمل الخيار في اطباق الفا كلمة دون الفسق والبندق (ولا يدخل في) حلفه على عدم

أكل (النخار) بثلاثة (يابس) منها (والله أعلم) فلا بحث با كما بخلاف الفا كنه ويدخل فيها
 يابسا هو فرق بان النخار اسم للرطب من الفا كنه وصوب الباقي في الافة على اليابس أيضا وقال أهل العرف
 بطلاق عليها ثمانية داليس (ولو أطلق بطيخ وغر وجوز) فبمن حالف لا يأكل واحد منها (لم يدخل)
 في حلقه (هندي) منها فلا بحث با كما لاختلاف في الصورة والطعم وكذا لا يتناول الخبار خيل الشنبر
 والبليخ الهندي هو الأخضر واستشكل عدم الحث به كما جرى عليه البلقيني والادري وغيرهما (والطعام)
 عددهم على الأخضر أكثر وأشهر فيبقى الحث به كما جرى عليه البلقيني والادري وغيرهما (والطعام)
 إذا حلف لا يأكله (يتناول قوما كما دما وحلوى) لأن اسم الطعام يقع على الجميع بدليل قوله تعالى
 كل الطعام كان حلالا لبني إسرائيل إلا حرم إسرائيل على نفسه (تنبية) قضية كلامه أن الطعام
 لا يتناول الدواء ويهزم المأدود والرواني واختاره الادري وغيره وفيه وجهان في الروضة بلا
 ترجيح وجعله المصنف دخلا في اسم الطعام في باب الربا وتقدم الفرق بين البابين هناك والحلوى كل
 ما اتخذ من نحو عسل وسكر من كل حلوى ليس بنه حاض كدبس وقند وقايد لا عنب ولا حنظل
 ورماني أما السكر والعسل ونحوهما فليس بحلوى بدليل خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يحب الحلوى والعسل فينظر في الحلوى أن تكون معودة فلا بحث إذا حلف لا يأكل كل الحلوى
 بعير المعمول بخلاف الحلوى في الروضة وفي الأوزنج والجوزنج وجهان والاشبه كما قال الادري
 الحث لأن الناس يمدونه ما حلوى قال الادري ومنه ما يقال له المكمل والحشكان والقطائف
 وإذا قصر الحلوى كتبت بالياء والافالاف (فائدة) روى البيهقي في الشعب عن أبي أمامة
 الباهلي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلب المؤمن حلوى يحب الحلوى ونزع الباقي المصنف في
 كون النعمامة أول ما ذكر وقال عرف الديار المصرية أن الطعام هو المطلوب فلا بحث إلا به ومن
 أمر غير بشره طعاما فشرى له شيئا من الحلوى أو الفواكه عد من الحنظل واليمن أنما يتارمها إلى
 اللعنة أن لم يبارضها عرف شرعي أو عادي قال ونقل عن عرف أهل الحجاز أطلق الطعام على البرقان
 كان عرفهم هذا حاتم أي أنهم عليه أه وهل يدخل التمر والزبيب واللحم في القوت أم لا يعتد كالأ
 منها ولا وجهان أوجههما كما قال شيخنا عدم دخولها في القوت واقترانها بإطلاق الحالف بخلاف
 ما لو اعتد ذلك وكان الحالف يقتلهم أو ينالهم أو يدمرهم أو يفسد لهم أو يفسد لهم أو يفسد لهم أو يفسد لهم
 (ولو) تعارض الجواز والحقيقة المشتهرة قدمت عليه وحديثه (قال) الحالف (لا آكل من هذه
 البقرة تناول لحما) فيبحث به لأنه المفهوم عرفا وكذا تحسبها وكبدها وغيرهما مما يؤكل منها كما
 صرح به الفاضل حسبي وميردوان أو همت عبارة المصنف الاقتصار على اللحم (دون ولد) لها (ولبن)
 منها فلا بحث مع ما جلا في الحقيقة للمعرفة وأما الجلود فأن حوت العادة با كما هو ظاهر حث به ولا فلا
 فان كان الجواز مشهورا قدم على الحقيقة المرجوحة كما أشار إليه بقوله (أو) لا آكل (من هذه
 الشجرة فثمر) منها بحث الحالف به (دون ورق وطرف غصن) منها لا على الجواز المتعارف لعدم
 الحمل على الحقيقة لأن الأغصان والأوراق لا تراد في العرف والجوار كما قال الباقي كالتو قال وإن أكل
 الورق في بلدة أو كلاً متعارفا كورق بعض شجر الهندفة أو شجرة النخلة أو في التمايل المذكور
 وأحسن ويبحث به أيضا أه فان ثبت ذلك يكون كالجوار قال ابن شهاب وأما ما لو أكل التمايل المذكور
 اعتد الحالف على الحقيقة لا لا حتم تراعى إذا كان الجواز راجحاً والحقيقة تنعاه في بعض الأوقات كما
 لو قال لأشرب من هذا النهر وهو حقيقته في الكرع بغيره وإذا عرف بأنه وشرب وهو مجاز لأنه شرب من
 الكو زلا من النهر الكسه الجواز الراجح المتبادر والحقيقة قد تراد لأن كثيراً من الرعاء وغيرهم
 يكرع بفيه قال لزوكشي والختار عند الامام نحر الدين والبيضاوي أنهم سواء لأن في كل منهما

قوة ليست في الاخر وهو مقتضى المذهب فان الزاني قال قيسا اذا حلف لا يشرب من ماء الفرات
يحدث سواء أخذ الماء بيده أم في اناء فشرب أو كرع خلانا لابي حنيفة وأنه ذل لا يحنث الا بالكرع
* (فصل) في مسائل متوردة لحلف لا يشرب بفتح الشين المججمة وحكى ضمه اليه الريحان بفتح الراء حدث
بضم الضيمران وود بفتح الصاد المججمة واسكن الياء التحتية وضم اليه الريحان الفارسي لا ملاقي
الاسم عليه حقيقة وان ثم الورد والياحسين لم يحنث لانه مشهور لا يحنث ومثله البهنيج والبرجس
والزعفران ولوحلف على ترك المشهور حدث بذلك دون المسك والكافور والعنبر لانها طيب لا مشهور
ولوحلف على الورد والبهنيج لم يحنث بهنهما (ولوحلف لا يأكل هذه التمرة) المعينة (فاختلأت
بشعر فأكل التمرة) قال الصيغري أو أكل الغراب مثلاً واحدة (لم يحنث) لاحتمال ان
تكون المتروكة هي الحلوفا عالمها والاصل براءة ذمته من الكفارة والورع ان يكفر لاحتمال أنها
غير الحلوفا عالمها فان علم أنه أكلها أو أكل الكل حدث ذل القفال ويحنث بانحرثها أكلها
حتى لو كان الحلف بالمالاق فالعده من حينئذ لامن وقت اشتغاله بالاكل * (تتبيه) * كلامه لوهم أنه
لو أكله الابعض ثمرة أنه يحنث وليس مراد بالود كرها لعلم منها حكم ترك جميع الثمرة من باب أولى
(أو) حلف (أبداً كانها) أي التمرة المعينة (فاختلأت) بتركها (لم يبرأ بالجميع) لاحتمال
ان تكون المتروكة هي الحلوفا عليها أما إذا لم تختلط به كله كان وقعت في جانب من الصيرة فأكل
ذلك الجانب بر كفا له الامام ويقاس على ذلك ما إذا كانت التمرة متميزة عن أكل التمر وهناك
قابل يشبهها برأ كل جميع ما يشبهها والاضابط حصول اليقين بأكلها (أو) حلف (أبداً كل هذه
الرمانة فانما يبرأ بجميع منها) لتعاقبها بالجميع وهذا القول لا آكلها فترك منها حصة لم يحنث (أو)
حلف (لا يابس هذين الثوبين) وأطاق (لم يحنث بأحدهما) لان الحلف عليهما فان نوى أن لا يلبس
منهما شيئاً حدث بأحدهما كإتصا عليه في الام ولو أتى بواو العاقبة بدلاً عن التثنية كقولنا لا ألبس
هذا الثوب وهذا التثنية كان الحكم كذلك (فإن اتبهما معاً) أي في مدة واحدة (أو مرتباً)
بان لبس أحدهما ثم قاعه ثم لبس الآخر (حنث) لوجود الحلوفا عليه * (تتبيه) * قد استعمل
المصنف معالاتحاد في الزمان وفاذا ثعالب وغیره لكن الرابع عند ابن مالك خلافه وقد مرّت الاشارة
الى ذلك في كتاب الجراح (أو) قال في حلفه انه (لا يابس هذا ولا هذا حنث بأحدهما) لانهما عيّنان
حتى لو حنث في أحدهما بقيت اليقين منعقدة على فعل الآخر حتى اذا وجد كفر أخرى لان ادخال حرف
العلف وتكرير لا بينهما يقتضي ذلك ويخالف ما لو حنث لافانه لا يحنث الا بالجميع كما مرّ تردده بين
جمعهما كالنبي الواحد والثلاثين والاصل براءة الذمة وعدم الحنث فاذا أدخل لا فلا بد من فائدة وليس
الافراد كل منهما باليدين فحلت عليه ولذا قال النجاة ان النفي بالانفي كل واحد ودوتها النفي المجموع
(فروع) لو حلف لا يلبس شيئاً فلبس درعاً وهي من الحديد مؤنثة عند الجمهور وحكى أبو عبيدة والجوهري
فيها التذكير والتأنيث هذا في درع الرجل وأما درع المرافة فذكر اتفاق أوجوشنا بفتح الجيم
والشين المججمة أو خفاً أو فعلاً وهي مؤنثة أو خاتماً أو قلنسوة أو نحوها من سائر ما يلبس حدث لصديق
الاسم بذلك وفرق بعضهم بين الدرع والجوشن بأن الاول سابع كما والثاني الى نصف الفخذ والى نصف
العضد وان حلف لا يلبس ثوباً حنث بقميص ورداء وسراويل وجبة وقباء ونحوها شريطة كان أو غيره
من قطن وكتان وصوف وبريسم سواء لبسه بالهيئة المعتادة أم لا بأن ارتدى أو ارتز بالقميص أو نعهه
بالسراويل لتحقق اسم اللبس والثوب لا بالجلود والقلنسوة والحلى لعدم اسم الثوب فم ان كان من
ناحية يعتادون لبس الجلود ثياباً فيشبه كمالا قال الاذري انه يحنث بها ولا يحنث بوضع الثوب على رأسه
ولا باقترانه تحته ولا بتدثره لان ذلك لا يسمى لبساً وانما حرم اقتراس الحرير لانه نوع استعمال فكان

كسائر أنواع الاستعمال وان حلف على رداءه انه لا يلبسه ولم يذكر الرداء في عيونه بل قال لا ألبس هذا
 اللوب فقلعه فبصا لوبه حنث لان اليمين على ابيه فربما حمل على العموم كحلف لولا لبس قميصا منكرا
 أو مرفا كما هذا القميص فارتدى أو ارتز به حنث لتحقيق اسم اللبس والقميص وقدر من ثيابه في الحلف على
 لبس الثوب لان ارتدى أو ارتز به بعد قلعه لزوال اسم القميص فلو أعاده على هيئته الاولى فكأنه ارا إعادة
 بقلعه وقد مر حكمها ولو قال لا ألبس هذا اللوب وكان قميصا أو رداء بقلعه نوعا آخر كسر أو بل حنث
 بلبسه لتعلق اليمين بعين ذلك الثوب الآن بنوى مادام بتلك الهيئة أولا ألبس هذا القميص أو الثوب
 قميصا فارتدى به أو ارتز أو نغمه لم يحنث لعدم صدق الاسم بخلاف ما لو قال لا ألبسه وهو قميص وان حلف
 لا يلبس حليا فلبس خاتما أو خنقة أو زوهرى بكسر الميم وتخفيف النون مأخوذة من الخنق بضم الخاء
 وتخفيف النون والمخفق بفتح الخاء والنون المتعددة موضع الخنقة من المعنى أو تحلى بالحلى المتخذ من
 الذهب والفضة والجواهر ولو منقطة محلاة وسوارا وتختالا ودمجها سواء كان الحالف رجلا أم امرأة
 حنث لان ذلك يسمى حليا ولا يحنث بسيف بحلى لانه ليس حليا ويحنث بالحز والسبع بفتح المهملة
 والواو حرة والجليم وهو الحز الأسود والحديد والنحاس ان كان من قوم يعتادون التحلى بهم أكامل
 السودان وأهل البوادي والا فلا كما يؤخذ من كلام الروياني ولو حلف لا يلبس خاتما بقلعه في غير
 نخصره من أصابعه حنث المرأدون الرجل كما جزم به ابن الرفعة وتبعه ابن المقرئ في رونه وقبل يحنث
 مطلقا قال الأذرى وهو الراجح لوجود حقيقة اللبس وصدق الاسم قال والظاهر انه لا فرق بين لبسه في
 الأكلة العليا أو الوسطى أو السفلى (أو) حلف (أي) كان ذا الطعام غدا فبات قبله (أي) الغد (ولا
 شيء عليه) لانه لم يبلغ زمن البراءة الحنث (وان مات أو تلف الطعام) أو بعثه (في الغد) في المستثنين
 (بعد نمكته من أكله حنث) لانه قوت البر على نفسه باختياره (و) ان تلف (قبسه) أي النمكن ففي
 حنثه (قولان كمكره) أظهرهما عدم الحنث لان قوت البر ليس باختياره * (تنبيه) * حيث قالوا قولي
 المكروه أو أدوا به ما إذا حلف باختياره ثم أكرهه على الحنث ما إذا أكرهه على الحلف فانه لا يحنث قطعا أو شمل
 قول المصنف قبله ورتين الاولى ما إذا تلف قبل الغد والثانية ما إذا تلف بعده وقبل النمكن والاولى
 لا يحنث فيها قطعاً والثانية فيها الخلاف المذكور فيجعل كلامه عليها يحل ما ذكره في صورة الموت إذا لم
 يكن يقتله نفسه فان قتل نفسه حنث كما قاله الباقر في صورة التلف إذا لم ينسب الى نفسه يرفى تألفه ولو
 تألفته هرة أو صغير مثلاً مع امكان دفعه فلم يدفعه حنث كما يؤخذ من قوله (وان تألفه) أو بعضه
 (بأكل أو غيره قبل الغد) عالماعداً مختاراً (حنث) لانه قوت البر باختياره * (تنبيه) * قضية
 كلامه انه يحنث في الحال لتحقيق اليأس وهو وجه والاصح انه لا يحنث حتى يأتي الغدا كما قطع به ابن كح
 وعلى هذا دل حنثه بعضي زمن امكان الاكل من الغد أو قبيل غروب الشمس وجهين أحدهما الاول
 كما قاله البغوي والامام وتظهر فائدة الخلاف فيما لو كان معسرا يكفر بالصوم فيجوز له أن ينوى صوم
 الغد عن كفارته على قضية كلام المصنف دون الاصح (وان تألف) الطعام بنفسه (أو تألفه أجنبي)
 قبل الغد (فكمكره) لما مر والظاهر فيه عدم الحنث (أو) قال مخاطباً الشخص له عليه حق والله
 (لا قضين حقه عند رأس الهلال) أو مع أو مع الاستهلال أو عنده أو عند رأس الشهر أو مع رأسه
 أو أول الشهر (فليقض) الحق الملقوف عليه (من غروب الشمس آخر الشهر) الذي قبله لو فوج
 هذا الافتاء على أول جزء من الليلة الاولى من الشهر ويعرف ما برؤية الهلال أو العدم ولكن لفظة عند
 أو مع تقتضي المقارنة قال الراعي وذكر الامام والغزالي ان هذا لا يكاد يقدرون عليه فاما أن ينسأ فيه
 ويقنع بالمكن أو يقال التزم بخلافه حنث بكل حال وهذا لا ذهاب اليه اه وظاهر كلامهم الاول كما
 يؤخذ من كلام المصنف الا في (فان قدم) فضاء الحق على غروب الشمس (أو مضى بعد الغروب

قدر امكانه) أى قضاء الحق (حنت) انقضى به البر باختباره وكذا لو مضى زمن الشروع ولم يشروع مع
الامكان ولا يتوقف على مضى زمن القضاء كما صرح به الماوردى فينبغي أن يعد المال ويترصد ذلك
الوقت فيقضى به (تنبيه) قد ذكر الشيخان فيما يروى من أن لا يؤخر عن القضاء
لا يحث بقضائه قبله فيجوز مثله هنا فيستثنى هذا من قول المصنف فإن قدم ولو قال الخائف أردت بقولى
عند اللفظ قبوله وجهان مختار الامام والغزالي منه القبول فيجوز له حينئذ تقديم القضاء عليه (وان
شروع في الكيل) أو الوزن أو العد (حينئذ) أى عند غروب الشمس أو في مقدمة القضاء كعمل
الكيل أو الميزان ولو عبر بها كانت أولى لفهم الشروع في غيرها بإتريق أولى (ولم يفرغ) من توفية
الحق الموزون أو الكيل مع توصل الكيل أو الوزن أو نحوه كيشير إليه كلام الماوردى وابن الصباغ
(الابعد مدة لم يحث) لأنه أخذ في القضاء عند ميعاته فإن حصلت فترات لا يعيد الكيل أو نحوه فيها
متوacula سنت حيث لا عذر * (تنبيه) * لو حل الحق اليه حين الغروب ومثله بعد لا يصل اليه حتى
تتضى الليلة لم يحث كما قاله الماوردى ولو شك في الهلال فأنقض القضاء عن الليلة الأولى وبأن كون من
الشهر لم يحث كما ذكره وانحلت اليمن كما قاله ابن المقرئ ولو رأى الهلال بالنهار بعد الزوال فهو لايحث
المستقبل كما مر في كتاب الصوم فلو أخر القضاء الى الغروب لم يحث كما قاله الصيدلانى (أو) حلف
(لا يتكلم فسج) الله تعالى أو حده أو هله أو كبره وكذا لو دعا قال القاضي أبو الطيب بما لا يتعاق
بخطاب الأذى (أو قرأ قرآنا) في الصلاة أو خارجها ولو كان عليه حدث أكبر (فلا حث) بذلك
لا انصراف الكلام الى كلام الأديبين في محاوراتهم ولو حلف لا يسمع كلاما يحث بسماعه ذلك
من نفسه ولو قرأ من التوراة الموجودة اليوم أو الانجيل لم يحث للشك في ان الذى قرأه مبدل أولا
ويؤخذ منه انه يحث بما يعلمه مبدلا كان فراجع التوراة والانجيل ولا يحث بكلام النفس ولو
تكلم مع نفسه من غير أن يخاطب أحدا أو صلى وسلم في صلته قال في الكافي يحث وجهين أحدهما
الحث لأنه كلام حقيقى ويحث بكل ما يعذونه مخاطبة للناس فلو حلف لا يسمع على زيد مثلا (أولا
يكلمه فسلم عليه) وسمع كلامه كما قاله البغوى فالأولى كان سلام الصلاة (حنت) اما عدم السلام
عليه فقد مر واما عدم كلامه فلان السلام عليه نوع من الكلام ويؤخذ من ذلك انه لا بد من قصده
بالسلام فلو قصد التحال فقط أو أطلق لم يحث كبحته بعض المتأخرين وهو الظاهر بل قال الاذرى
الراجح المختار الذى دلت عليه عوائد الباب والعرف الظاهر انه لا يحث به لأنه لا يقال كله أصلا بخلاف
السلام واجهه خارج الصلاة ولو سبق لسانه بذلك لم يحث كما قاله ابن الصلاح وبحث ابن الاستاذ عدم
قبول ذلك منه في الحكم وهو ظاهر حيث لا قرينة هناك تصدق واعتبر الماوردى والقفال المواجهة
أيضا فلو تكلم بكلام فيه تعريض له ولم يواجهه كما سائط ألم أفضل لك كذا لم يحث والمراد بالكلام
الذى يحث به الا اذا المركب ولو بالقوة كبحته الزكشى * (تنبيه) * لو كلمه وهو يجنون أو مغمى عليه
وكان لا يعلم بالكلام لم يحث والاحتث وان لم يفهمه كما نقله الاذرى عن الماوردى ونقل عنه أيضا انه
لو كلمه وهو نائم بكلام يوقظ منه حث والادلا وان لم يكله وهو بعيد عنه فان كان بحيث يسمع كلامه
حنت والادلا سمع كلامه أم لا (وان كاتبه أو راسله أو أشار إليه بيد أو غيرها) بعين أو رأس (فلا)
حنت عليه بذلك (في الجريد) جلاله السلام على الحقيقة بدليل صحة النفي عن ذلك فيقال ما كلمه ولكن
كاتبه أو راسله وفي التنزيل فلن أكلم اليوم انسيا فأشارت اليه وفى العديم نعم جلاله السلام على الحقيقة
والمجاز ويدلله قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فاستثنى
الوحى والرسالة من التكلم فدل على انها من الله وقوله تعالى أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام الا زمرا فاستثنى
الزم من الكلام فدل على أنه من الله ومنهم من قطع بالجديد وحل ما نقل عن القديم على ما ذكرنا فى ميمه

المكتوبة والمراسلة فانه الرافعي وهو صريح في انه عند التنية بحث قطعاً وهو واضح ووجهه أن الجواز يجوز
ارادته بالتنية (تنبيه) قضية اطلاق المصنف الاشارة يقتضي أنه لا فرق بينهما في اشارة النطاق والاخرس
وهو كذلك وانما اقيمت اشارة الاخرس في المعاملات مقام النطاق للضرورة كذا ذكره الرافعي وتعب
بماني فتاوى القاضي من ان الاخرس لو حلف لا يقرأ القرآن وقراءاً بالاشارة حنث وبما سرق في العلق من أنه
لو علقه بعينه ناطق بفرس وأشار بالمشمة طاعت وأجيب عن الاول بان الاخرس موجود فيه قبل الحلف
بخلاله في مئة ثلثا وعن الثاني بان الكلام مدلوله الالفاظ باعتبار اختلاف المشية وان كانت تؤدى باللفظ
(تنبيه) * فدمر في كتاب القسم والنشوز أن هجران المسلم فوق ثلاثة أيام حرام المصلحة فاذا كاتبه أو
راسله ارتفع الهجران اذا كان ذلك في حال الغيبة أو كات المواملة بينهما قبل الهجران بهما وقضيت في
الحالين الالفاظ بينهما الا ان كانت فيهما ايداء واحتياش ولا يرتفع بهما الا شهراً وان كان ذلك في حال الضرر ولم
تكن المواملة بينهما قبل الهجران بذلك (ولو قرأ) الخالف (آية آفة) أي الحلو في عدم كلامه (بها)
مقصوده) تحذره لئلا يسهل على من آمنين عند طرق الحلو في الباب (وقصد قراءة) فقام أو مع إمامه (لم يحنث)
لأنه لم يكلمه (والا) بان تصداهما فقط أو أطلق (حنث) لأنه سلكه ونازع البلقيني في حال الاطلاق واعتد
عدم الحنث ومثل هذا ما لوقف على امامه أوسع لسهوه فيأتي فيه التفصيل المذكور وان فرق بعضهم بان ذلك
من مصالح الصلاة بخلاف قراءة الآية (فروع) * لو حلف لا يقرأ أحنث بما قرأ ولو بعض آية أو ليركن
الصوم أو ألح أو الاعتكاف أو الصلاة حنث بالشروع الصحيح في كل منها وان صد بعد لانه يسمى صائماً
واجاباً ومعتكفاً ومصلياً بالشروع لا بالشروع الفاسد لانه لم يأت بالحلو في عليه لعدم انعقاد الالافى الح
فيحنت به وصوره انعقاد الحج فاسداً أن يفد عمرته ثم يبدل الحج علم امامه ينعقد فاسداً وقصوره بان
يحرمه بجماعاً غمياً ياتي على وجه مرجوح اد الاصح عدم انعقاده كإسرافه بابه أولاً أصلي صلاة حنث
بالفراع منها ولومن صلاة فائد العلماء ويرى يومى الا ان أراد صلاة بمنزلة فلا يحنث بصلاة فائد العلماء ويرى
ويحرمها بما يجب قضاؤها عملانية ولا يحنث بسجود ثلاثة وشكر وطواف لانها لا تسمى صلاة قال
المأوردى والقفال ولا يحنث بصلاة جنازة لانها غير متبادرة عرفاً وقضية كلام ابن المقرئ أنه يحنث
بصلاة ركعة واحدة وكلام الرويانى يقتضى أنه انما يحنث بصلاة ركعتين فأكثر وهذا الوجه كالمؤيد
أن يصلى صلاة أولاً يصلى خلف زيد فحضر الجمعة فوجده اماماً ولم يتمكن من صلاة الجمعة غير هذه وجب عليه
أن يصلى خلفه لانه مجأ إلى الصلاة بالاكراه الشرعى وهل يحنث أولاً الظاهر الاول كحنثه به بعض المتأخرين
كل حلف لا يصوم فادرك رمضان فإنه يجب عليه الصوم ويحنث أولاً يوم زيد أصلي زيد خلفه ولم يشعر به
لم يحنث فان شعر به وهو في فريضة وجب عليه اكالها وهل يحنث أولاً قبله مامر (أولاً مال له)
وأطلق (حنث بكل نوع وان قل) وزاده على الحر وقوله (حتى ثوب بدنه) لصديق اسم المال عليه
(تنبيه) * قضية قوله بكل نوع أنه لا فرق بين المانع والاعيان وهو قضية تقسيم المال الى اعيان
ومنايع لكن قال الرافعي لو كان تلك منفعة بوجبة أو اجارة لم يحنث على الصحيح لان المفهوم من لفظنا
المال عند الاطلاق الاعيان اه وتضية قوله وان قل أنه لا فرق بين المتول وغيره لكن قيد الباقين
بالمقول واستأمره الاذرى وهو الظاهر وقوله وثوب مجرور بحتى علمه على الجور وقوله وشرط جمع
من الخويين في عطفاها على الجور اعادة عامل الجور وعليه فينبغى أن يقول حتى بثوب (و) حتى
(مدبر) له (و) رتب قوله (معاق عتقه) بصفة أما مدبر موزنه الذى تأخر عتقه بصفة كدخول دار أو
الذى أوصى موزنه باعتاقه فلا يحنث به لعدم ملكه (و) حتى (بما وصى به) الخالف من رقيق وغيره
(ودين حال) ولو على معسر أول يستقر كالاجرة أو لانتفاء مدة الاجارة وكذا على جاحد ولا يبنسه على
الاصح في الروضة (وكذا) دين (مؤجل) يحنث به (فى الاصح) لانه ثابت فى الزمة بصح الابرار منه

والاعتراض عنه وتجب الزكاة فيه واستثنى الباقي من الخبز بالدين الحال والمؤجل أخذ من التعديل
وجود الزكاة فيه دينه على مدين مان ولم يخالف تركه ودينه على مكاتبه فلا بحث بهم ما ولو كان له مال
غائب أو ضال أو مغموب أو مسروق وانقطع خبره هل يبحث به أو لا وجهان أحدهما يبحث لان الأصل
بقائه المالك فيها والثاني لا يبحث لان بقائه غائبا غير معلوم ولا يبحث بالملك قال شيخنا وهذا الوجه والبحث
بمسئولته لانه عاكس منافعه وأرض جنابة عليها (للمكاتب) كناية صحيحة فلا يبحث به (في الأصح) لانه
لا يملك ما ذكر فهو كالأجارج عن ملكه والثاني يبحث لانه عبد ما بقي عليه درهم أما المكاتب كناية
فاسدة فيبحث به ولا يبحث بموقوف عليه ولا باستحقاق قصاص فلو كان قد دفع عن القصاص بمال حنت
فان نوى نوعا من المال اختص به ولو خلف لملك له حنت بمغصوب منه وأبق ومروء لا بوجه ان لم
يكن له نية والافيه عمل بنيت ولا يثبت نجس أو نحوه لان الملك زال عنه بالتجسس كوت الشاة أو حلف ان
لا يعبده لم يبحث بمكاتبه كناية صحيحة تنزيلا للمكاتب منزلة اليسع (أو) حلف (ايضريته فالبر) بكسر
الموحدة بخطه في عينه يتعاق (بما يسمى ضربا) فلا يكفي وضع اليد عليه ورفعها (ولا يشترط) فيه (الإلام)
لصدق الاسم بدونه اذ يقال ضربه فلم يؤخذ بخلاف الحد والتزير لان المقصود منها الزجر (الآن يقول)
أو ينوي (ضربا شديدا) أو نحوه كبرح فيشترط فيه الإلام للتخصيص عليه ولا يكفي الإلام وحده كوضع
حجر تقيل عليه قال الامام ولا حدية وقف عنده في تحصيل البر ولو كان الرجوع الى ما يسمى شديدا وهذا
يختلف للمحالة باختلاف حال المضروب قال ابن شهبة وليست هذه المسئلة في الشرحين والروضة (وليس
وضع سوط عليه) أي المحلوف على ضربه (و) لا (عضو) لا (خفق) بكسر النون بخطه مصدر شخفه
عصر عنقه (و) لا (تنف شعر) بفتح عينه (ضربا) فلا يبر الحالف على ضرب زيد مثلا بهذه المذكرات
لان ذلك لا يسمى ضربا عرفا ويصح نفيه عنه (قبل ولا تلم) وهو ضرب الوجه بباطن الراحة (و) لا
(وكنز) وهو الضرب باليد معاقبة قال تعالى فوكنه موسى ففضى عليه أي لا يسمى كل منه مضربا ولا يصح
يسمى ومثل ذلك الرفس واللكم والصفع لانه يقال ضربه بيده وبرجله وان تنوعت أسماء الضرب
* (تنبيه) * يبر الحالف بضرب السكران والاعمى عليه والمجنون لانهم محل للضرب لا بضرب الميت لانه
ليس محلالة (أو يضربه مائة سوط أو) مائة (خشب فشد مائة) مما حلف عليه من السباط أو الخشب
(وضربه بها ضربية) واحدة بر لوجود المحلوف عليه ولا تكفي السباط عن الخشب وعكسه (أو) ضربه
(بمشكال) بكسر العين وبالمائة أي صرحون (عليه) أي المشكال (مائة شبراخ) بكسر أوله بخطه
(بر) الحالف (ان علم اصابة السكل) من الشماريح بأن عين اصابة كل واحد منها بالضرب بأن بسطها
واحد بعد واحد كالخصير (أو تراكم بعض) منها (على بعض فوصله) أي المضروب بها (ألم السكل)
أي ثقله فانه يبر أيضا وان حال ثوب أو غيره مما لا يمنع تأثر البشرة بالضرب لقوله تعالى وخذي بيدك ضعفا
فاضرب به ولا تبحث فان الضيغ هو الشماريح القائمة على الساق ويسمى المشكال وهذا وان كان
شرع من قبلنا فقد ورد في شرعنا تقريره في قصة الزاني الضعيف كما قدمناها في باب الزنا وفي ذلك خلاف
هل هو شرع لنا أولا وقدمت الكلام على ذلك في باب الجملة وغيره * (تنبيه) * اقتضى كلامه أنه يبر
في قوله مائة سوط بالمشكال وصوبه الاسنوي ولكن الأصح كافي الروضة كاصطلاحها أنه لا يبر بذلك لانه
لا يسمى سباطا وانما يبر بسباط مجموعة بشرط علم اصابته بدنه على مامر واقتضى كلامه أيضا أن تراكم
بعضها على بعض مع الشد كيف كان يحصل به ألم الثقل ولكن مؤرره الشيخ أبو حامد والمأوردى
وغيرهم بأن تكون مشدودة الأسفل نحو الحولة الاعلى واستحسن (قلت ولو شئت في اصابة الجميع بر على النص
واته أعلم) عملا بالظاهر وهو الاصابة لا إطلاق الآية ولكن الورع أن يكفر عن عينية لاحتمال تخلف
بعضها عن قوايينه وبين المالحاف ليدخل الدار اليوم الآن يشاء زيد فلم يدخل ومات زيد ولم تعلم مشيئة

حيث يبحث على النص بأن الضرب سبب مظهر في الانكسار والمثنية لا آمانة عليها والاصل عدمها
وتخرج قول كل من في الآخر * (تبيينه) * الشك فاستعمل في حقيقة وهو استواء الطرفين
فان ترجع عدم اصابة الكل فتنفي كلام الاصحاب كفي المهمات عدم البر (أو) حلف (ليضربته مائة
مرة لم يبرهه) المذكور من المائة المشدودة ومن العكس كانه جعل العدد للضمان وكذا القول
مائة ضربة على الاصح لان الجميع يسمى ضربة واحدة وذلك يشترط التوافق في ذلك أو لا ظاهر كلام
الامام الاول وابن الصلاح الثاني وهو الوجه (أو) قال الغريه والله (لا أفارقك حتى أستوفي) حتى منك
(غريه) منه غريه (ولم يحكمه اتباعه) لمض أو غيره (لم يبحث) أعذره بخلاف ما إذا أمكنه ولم يتبعه
(قات الصبح) أشد من الرأى في الشرح (لا يبحث إذا أمكنه اتباعه) ولم يتبعه وان أدن (والله
أعلم) لانه حلف على فعل نفسه فلا يبحث بفعل غيره والمراد بالمفارقة مائة مفع خبار المجلس ووجه مقابله
انه بالمقام مقارن (وان فارق) الحالف مختاراً إذا كرا اليمين (أو) لم يفارقه بل (وقف حتى ذهب) غريه
(وكنا ماضيين) وهذه مريدة على الحرر (أو أبرأه) الحالف من الحق (أو احتال) به (على غريم) للغريم
أو أسال هوبه على غريه (ثم فارقه أو فاس) أي طهران غريه فاس (فغارقه لبوسر) وفي الحرز إلى
أبوسر (حنت) في المسائل الخمس لوجود المفارقة في الاوليين وانفويته في الثالثة البر باختصاره وفي
الرابعة والخامسة الحوالة وان قلنا حتى استيفاء فليست استيفاء حقيقة واتماهي كاستيفاء في الحكم
الاهم الآن يروى أن لا يفارقه وذمة مشغولة بحقه فبذلك ينبنى الامر على ما سنده ولا يبحث فيه المتولي
وأما في الاخير فوجود المفارقة وان كان تركه واجباً كالحالف لا يصلي الفرض فصل في فانه يبحث وان
كانت الصلاة واجبة فان الزمه الحساكم بمفارقتها على قولي المكروه والاصح لا حنت واحترز بقوله وكما
ماشين عما اذا كانا سكتين وابتدأ الغريم بالشي قد لا يبحث لان الحادث المني وهو فعل الغريم
* (تبيينه) * لو استوفى من وكيل غريه أو من متبرعه وفارقه حنت ان كان قال منك والافلا حنت فان
قال لا تفارقتني حتى استوفى منك حتى أو حتى توفي حتى ففارقه الغريم عالماً بمختار حنت الحالف وان لم
يختتر فراقه لان اليمين على فعل الغريم وهو مختار في المفارقة فان نسي الغريم الحلف أو أسخره على المفارقة
وفارق فلا حنت ان كان ممن يبالي بتعليقه كمن ياله في الملاقاة به على ذلك الاستنوى ولو فر الحالف منه لم
يبحث وان أمكنه متابعتها لان اليمين على فعله فان قال لا تفترق حتى استوفى منك حتى حنت بمفارقة
أحدهما الآخر عالماً بمختاراً وكذلك ان قال لا تفترق حتى استوفى منك لصدق الافتراق بذلك فان فارقته ناسياً
أو مكرها لم يبحث (وان استوفى) الحالف حقه من غريه (وفارقه فوجده) أي ما استوفاه (بانتسا)
نظرت (ان كان جنس حقه لكه أردأ) منه (لم يبحث) بذلك لان الرداعة لا تمنع من الاستيفاء * (تبيينه) *
ظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون الارض قليلة يتسامح به أو كثيراً وهو كذلك وان قيده في الكفاية
بالاول (والا) بأن لم يكن جنس حقه بأن كان دراهم خالصة تفرج ما أخذته مغشوشاً أو نجاساً (حنت
عالم) بحال المال المأخوذ قبل المفارقة للمفارقة قبل الاستيفاء (وفي غيره) أي العالم وهو الجاهل بالحال
(القولان) في حنت الجاهل والناسي أظهرهما لا حنت والتعريف في القولين للعهد المذكور في باب
الطلاق بقول ابن شهبة ولا عهد مقدم بحيل عليه ممنوع وان حلف الغريم فقال والله لأوفيك حقت
فسلم له مكرها أو ناسياً لم يبحث أو لا استوفيت حقه مني فأخذ مكرها أو ناسياً لم يبحث بخلاف ما إذا
أخذ عالماً بمختاراً وان كان المعلى مكرها أو ناسياً (أو) حلف (لا أرى منكراً إلا أرفعه إلى القاضي)
أو لا أرى نقطة أو ضالة لارفعها اليه (فرأى) الحالف ذلك (وغمكن) من الرفع اليه (فلم يرفع) ذلك (حتى
مات) الحالف (حنت) لتفويته البر باختصاره ولا يلزمه المبادرة إلى الرفع بل له المهلة لمدة عمره وعمر
القاضي فني رفعه اليه ولا يشترط في الرفع أن يذهب اليه بل يكفي أن يكتب اليه بذلك أو يرسل رسولاً

بذلك فيضبه لأن القصد بذلك اخباره والاخبار يحصل بذلك ولو رأى المنكر بين يديه هل يكنى ذلك أو لابد
من اخباره وجهان أرجحهما الثاني كإرجحه ابن المقرئ وهل يقال مثل ذلك إذا رأى القاضي يتعاطى
المنكر أو يقال مثل هذا اللفظ لا يتناول القاضي لم أر من تعرض لذلك ويظهر الثاني (ويحصل على
قاضي البلد) عند الإطلاق لا على غيره لأن ذلك مقتضى التعريف بأل (فإن عزل) قاضي البلد وتولى غيره
(فألب) يحصل (بالرفع إلى) القاضي (الثاني) ولا عبرة بالوجود حاله الخالف لأن التعريف في الإلف
والإلام للجنس ويشترط في رفع المنكر إلى القاضي أن يكون في محل ولايته فإن كان في غيره لم يبر
إذا لم يمكن إقامة وجهه كما قاله البغوي وإن كان في بلده قاضيان كفي الرفع إلى أحدهما وإن اختص كل
منهما بناحية خلافاً لابن الرفعة في قوله فإن اختص بذلك فينبغي أن يتعين قاضي الناحية التي فيها فاعل
المنكر وهو الذي يجب عليه إجابته إذا ادعاه أذ رفع المنكر إلى القاضي منوط بأخباره به كما مر لا يوجب
إجابة فاعله (أو) حلف لأرى منكراً (الارفعه إلى قاض بر بكل قاض) في ذلك البلد وغيره لصدق
الاسم وسواء كان قاضياً حال اليمين أمولى بعده لعموم اللفظ (أو) الارفعه (إلى القاضي فلان) هو
كناية عن اسم علم إن يعقل ومعناه واحد من الناس (قرأ) أى المنكر (ثم) لم يرفعه إليه حتى (عزل)
القاضي (فإن نوى مادام قاضياً حدث أن) رأى المنكر و (أمكنه رفعه) إليه فتركه لتفويضه إليه باختباره
فإن قبل هذا تخالف أقول الروضة وأصلها أنه إذا عزل لم يبر بالرفع إليه وهو معزول ولا يحدث وإن كان
يمكن لأنه ربما ولى ثانياً واليمين على التراخي فإن مات أحدهما قبل أن يولى بان الحدث أجيب بأن
المصنف عبره بتدويم كونه قاضياً والبيعة تنقطع بالعزل وغسل بعض الشراح عن ذلك فأجاب بأن
كلام المصنف هذا محمول على عزل اتصل بالموت (والا) بأن لم يمكنه رفعه إليه (فكم كره) والأظهر عدم الحدث
* (تنبيه) * جعلنا من صور عدم الامكان المرض والحبس وما إذا جاء إلى باب القاضي فحجب ونبغى
كما قال الزركشي أن يحدث إذا تمكن من المكتبة والمراسلة فلم يفعل فإنهم كتبوا بذلك كما مر (وان لم
ينو) مادام قاضياً (بر بالرفع إليه بعد عزله) قطعاً عن نوى عينه وذكر القضاء للتعريف وعلى الأصح
أن أطلق نظراً إلى التبيين ووجه مقابلة النظر إلى الصفة

* (قصل) * في الخلف على أن لا يفعل كذا إذا (حلف) شخص أنه (لا يبيع ولا يشتري) مثلاً وأطلق
(فقد لنفسه) حدث قطعاً لصحور الفعل منه (أو غيره) بولاية أو وكالة (حدث) على الصحيح لأن إطلاق
اللفظ يشمل * (تنبيه) * مطلق الخلف على العقود ينزل على الصحيح منها فلا يحدث بالفاسد قال ابن
الرفعة ولم يخالف الشافعي رجه الله هذه القاعدة إلا في مسألة واحدة وهي ما إذا أذن لعبد في النكاح
فنكح فاسداً فإنه أوجب فيها المهر كما يجب في النكاح الصحيح وكذا العبادات لا يستثنى منها إلا الحج الفاسد
فإنه يحدث به كإسرها ولو أضاف العقد إلى ما لا يقبله كان حلف لا يبيع الجور والمستولدة ثم أتى بصورة
البيع فإن قصد التلطف بلفظ العقد مضافاً إلى ما ذكره حدث وإن أطلق فلا (ولا يحدث) الخالف على
عدم البيع مثلاً إذا أطلق (بعد وكيله) البيع سواء أكان ممن يتولاه الخالف بنفسه عادة أم لا
لأنه لم يبعد (أو) حلف (لا يزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو لا يضرب فوكل من فعله لا يحدث) وإن فعله
الوكيل بحضرته وأمره لأنه حلف على فعله ولم يفعل فإن قيل قدم في الخلع أنه لو قال لزوجته متى أعطيتني
ألفاً فأنفطقت طالق إنما لو قالت لو كملها سلم إليه فسلم طلق وكان تمكينها من المال إعطاء وقياسه هنا أنه
يحدث بذلك أجيب بأن اليمين تتعلق باللفظ فاقصر على فعله وأما في الخلع فقوله لو كملها سلم إليه بمثابة
خذه فلا حظاً للمعنى ولوسايف أن لا يطابق ثم علق الطلاق على مشيئة الزوجة أو فعلها فوجد ذلك حدث لأن
الموجود منها مجرد صفة وهو الواقع بخلاف ما لو فوض الطلاق إليها فطلعت نفسها على الأصح ولو
حلف لا يعتق عبداً فكاتبه وعق بالاداء لم يحدث كأنقله عن ابن القطان وأقره ابن صوب في المهمات

الحث مع الا بان التعلق مع وجود الصفة اعتاق كما أن تعلق الطلاق مع وجود الصفة تطليق لان الظاهر ان اليمين عند الاطلاق منزلة على الاعتاق بمانا (الا أن يريد) الحالف استعمال اللفظ في حقيقةه وبجازه وهو (أن لا يقبل هو ولا غيره) فيحث بفعل وكيله فيما ذكر في مسائل الفصل كما عاينا بأرادته ولو حلف لا يبيع ولا يوكل وكان وكل قبل ذلك يبيع ماله فباع الوكيل بعد عينه بالوكالة السابقة ففي فتاوى القاضى الحسين أنه لا يحث لانه بعد اليمين لم يباشر ولم يوكل وقياسه أنه لو حلف على زوجته أن لا تخرج الا بانه وكان أذن لها قبل ذلك في الخروج الى موضع معين فخرجت اليه بعد اليمين لم يحث قال البلقيني وهو ظاهر (أو) حلف (لا ينسكج حث بعقد وكيله له لا يقبله هو) أى الحالف الشكاح (لغيره) لان الوكيل في الشكاح سفير محض ولهذا يجب تسمية الموكل ورازع البلقيني في ذلك واعتمد عدم الحث * (تنبيه) * هذا كله اذا أطلق فان أراد أن لا ينسكج لنفسه ولا لغيره حث لا بد منه وان نوى منع نفسه أو وكيله اتبع * (فروع) * لو حلفت المرأة أن لا تنزق ففقد عليها ولها انفرت ان كانت مجبرة فعلى قولى المكروه وان كانت غير مجبرة وأذنت في التزويج فزوجها الولي فهو كالأذن الزوجان يزوجه ولو حلف لا يرجع مطلقته فوكل في رجعتها لم يحث كما قاله البلقيني والمعتمد أنه يحث سواء أفلتا الرجعة ابتداء من كاح أم استدامة ولو حلف لا ينزق فتمجن ففقد له ولها لم يحث لعدم أذنه في نفسه ذكرته بخاوه ووطاها ولو حلف الامير لا يضرب زيدا فامر الجلال بضربه فضر به لم يحث أو حلف لا يئتي ببنه فامر البهاء ببنائه فبناه وكذلك أولا يخلق رأسه فامر حلالا فخلق لم يحث كما جرى عليه ابن المقرئ لعدم قوله وقيل يحث للعرف وجزءه الرافعى في باب محررات الاحرام من شربه وصحبه الاسنوى (أو) حلف (لا يبيع مال زيد) مثلا بباعه ببيع صحيحا بأن باعه (بأذنه) أولفطر أو اذن حاكم لخر أو امتناع أو اذن الولي لخر أو صعر أو جنون (حث) لصدق اسم البيع بما ذكره من المصنف يبيع صحيح كما قدرته في كلامه لشمه ما ذكرته (والا) بأن باعه ببيع غير صحيح (فلا) حث لمفساد البيع وهو في الحالف منزلة على الصحيح وذكر البيع مثال والافسار العوق ولا تتناول الا الصحيح وكذا العبادات الا الخلق الفاسد فانه يحث به كما قال الزركشى ويقع النفاق في الحاق الخلع والحكابة الفاسدين وما أشبههما بالخلق لانهما كالصحيحين في حصول الطلاق والعق اه والظاهر عدم الحاقهما به ولو بباعه بأذن وكيل زيد ولم يعلم أنه مال زيد لم يحث أيضا لجهله * (فروع) * لو حلف لا يبيع لى زيد مالا فوكل الحالف رجلا فى البيع وأذن له في التوكيل فوكل الوكيل زيد فى بيع ذلك فباعه حث الحالف سواء أعلم زيد أنه مال الحالف أم لا لان اليمين منعقدة على نفي فعل زيد وقد فعل باختياره والحمل أو التيسان انما يتبر في المباشر للفعل لا في غيره قال الاذرى والظاهر حل ذلك على ما اذا قصد التعلق أما اذا قصد المنع فبأن فيه ما مر في تعلق الطلاق ولو حلف لا يباين زوجته ثم فوض بها طلاقا ففعلت أو شاعت حث لان الوجود منها مجرد صفة وهو المطاق ولو كذا أو ان شئت كذا فانئت طلاق ففعلت أو شاعت حث لان الوجود منها مجرد صفة وهو المطاق ولو حلف لا يبيع بعباسا فباع بعباسا فى حثه وجهان أحدهما أنه يحث وقال الامام انه الوجه عندنا وقال الاذرى القلب اليه أمل اه وهذا هو الظاهر لانه فعل الحالف عليه والثانى لا حث وجرى عليه صاحب الانوار وقال الاذرى انه ظاهر كلام الشيخين (أو) حلف (لا يهبله) أى لى يهمل (وأوجب له) الهبة (ولم يقبل لم يحث) لان الهبة لم تتم ويجرى ذلك كما قال الامام فى البيع وغيره من العقود المشبهة على الإيجاب والقبول (وكذا ان قبل) الهبة (ولم يقبض) لم يحث أيضا (فى الاصح) لان مقتضى الهبة نقل الملك ولم يوجد ولان المقصود بالحلف على الامتناع من الهبة عدم التبرع على الغير وذلك حاصل عند عدم القبض قال ابراهيم المروزي ولا يحث بالهبة لعدم بدله لانه انما عقد مع العبد قال الماوردى ولا يحث بانى يبيع ونحوه * (تنبيه) * أفهم كلام المصنف أنه يحث اذا قبضها بلا خلاف لكن

متى بحث فيه وجهان في الحاروي أحدهما حالة القبض تخريجاً من قول الشافعي إن الهبة تلك بالقبض
 والثاني من وقت العقد تخريجاً من قول الشافعي إن القبض دال على الملك حالة الهبة والاول أوجه
 (ويبحث) من حلف لا يهب (بعمري ورقبي) وسبق تفسيرهما في الهبة (وصدقة) تعلق عاود هدية
 مقبوضة لأنها أنواع خاصة من الهبة أما الصدقة الوجبة فلا يبحث بها على الأصح لأنها كقضاء الدين و (لا)
 بحث بغير ما ذكر من (إعارة) وضيفة إذ لا ملك فيها (ووصية) لأنها تلك بعد الموت والميت لا يبحث
 (ووقف) عليه لأن الملك فيه لله تعالى (أو) حلف (لا يتصدق) بحث بالصدقة فرضاً وتوطؤاً على فقير
 وغني ولودنيا لشمول الاسم ويبحث بالاعتاق لأنه تصدق عليه بريقته و (لم يبحث به في الأصح) لأنها أعم
 من الصدقة والثاني يبحث كعكسه و فرق الأول بأن الصدقة أخص فكل صدقة هبة وأيسر كل هبة صدقة
 نعم إن نواها هبة بحث كما صرح به الامام ولا يبحث بالإعارة والضيافة ويبحث بالوقف عليه لأن الوقف صدقة
 فان قيل ينبغي أن يبحث فيه فمأسر أيضاً لأنه تبين بهذا أن الوقف صدقة وكل صدقة هبة أوجب بأن هذا
 الشكل غير منتج لعدم اتحاد الوسط اذ يحول الصغرى صدقة لا تقتضي الملك وموضوع الكبرى صدقة
 تقتضيه كما مر في بابها * (فروع) * لو حلف لا يهبه بحث بجميع التبرعات كإبرائه من الدين واعتاقه
 وهبته وإعارته لأن كلاً منها يسد برأها لابعائها إلى كفة كالتوضي ديناً ولا يشرك فقارض قال الخوارزمي
 بحث لأنه نوع من الشركة وهو كمال الزركشي ظاهر بعد حصول الربح دون ما قبله أو لا يتوضاً فقيم لم
 يبحث أولاً ضمن لفلان مالا فكل بدن مدونه لم يبحث لأنه لم يأت بالخلاف عليه أولاً يذبح الجنيح فذبح
 شاة في بطنها جنيح بحث لأن ذلك كانهاذ كانه أولاً يذبح شاتين لم يبحث بذلك لأن الإيمان برأى فيها العادة
 وفي العادة لا يقال إن ذلك ذبح شاتين ويحتمل أن لا يبحث في الأولى أيضاً وهذا الاحتمال كما قال الأذري
 أقرب أولاً يقرأ في مصحف فلفحه وقرأ فيه بحث أولاً يدخل هذا المسجد فدخل زيادة حادثة فيه بعد اليمين
 أولاً يكتب بهذا القلم وهو مبرى فكسر ثم يرى فكتب به لم يبحث وإن كانت الانوبة واحدة لأن اليمين في
 الأولى لم تتناول الزيادة حال الحلف والقلم في الثانية اسم للمبرى دون القصة وانما يسمى قبل البرى قلما
 مجازاً لأنه سيصير قلماً أولاً كل اليوم إلا كاة واحدة فاستدام من أول النهار إلى آخره لم يبحث وإن قطع
 إلا كل قطعاً بينا ثم عاد بحث وإن قطع لشرب أو انتقال من لون إلى آخر أو انتقال ما يحمل اليه من الطعام ولم
 يطل الفصل لم يبحث (أولاً) كل طعاماً اشتراه زيد لم يبحث بما اشتراه زيد (مع غيره) شركة معاً أو مرتباً
 لأن كل جزء من الطعام لم يخص زيد بشرائه بل دليل أنه لا يقال اشتراه فلان بل بعضه ولا يبحث بما اشتراه
 لزيد وكيله أو ملكه بقسمته وإن جعلناها بيعاً أو صلحاً أو ورث أو هبة أو وصية أو رجوع اليه برديعيب أو أقاله
 وإن جعلناها بيعاً (وكذا لو قال) لا آكل (من طعاماً اشتراه زيد) لم يبحث بما ذكره في المتن (في الأصح)
 لمأسر والثاني يبحث به لأن غرض الخالف الامتناع عما ثبت لزيد منه شراء وهو موجود (ويبحث بما
 اشتراه زيد (سلباً) أو اشترى كالأقولية أو مرابحة لأنها أنواع من الشراء فان قيل ماذا كره المصنف في
 السلم مناقض لما صححه في بابيه من عدم انعقاده باللفظ البيع أجيب بأنه لا يلزم من كون السلم بيعاً في
 الحقيقة أن يصح باللفظ البيع بل باللفظ السلم وهذا كما أن التولية والائتمار بيع حقيقي ولا يحكم باللفظ
 البيع وسببه إن هذه بيوع خاصة وانحصار فيه قدر زائد على العام فلا يصح إيرادها بالعام لفوات المعنى
 الزائد على العام * (تنبيه) * لو اشتراه زيد بغيره أو اشتراه ثم باعه أو باع بعضه فأكله منه بحث ولا يبحث بما
 ملكه زيد بآث أو هبة أو وصية أو رجوع اليه برديعيب أو أقاله أو انحصار له بالقسمة وإن جعلناها بيعاً
 وكذا الصلح لأن لفظ الصلح موضوع للرضا بترك بعض الحق ولما اشتراه له وكيله (ولو اختلط
 ما اشتراه زيد) بغيره لم يبحث) بما كان من المختلط (حتى يتقنأ كاه من ماله) بأن يأكل قدر ما صالحا
 كالمكف والسكفين لأنه يتحقق إن فيه مما اشتراه زيد بخلاف عشر حبات وعشرين حبة * (تنبيه) *

قوله بشتري غيره ليس بقيد فان اختلاطه بثلث الغير كذلك وسواء أملكه ذلك الغير بالشراء أم بغيره وقوله
حتى ينفق مثله النكاح وقضية كلامه انه لا فرق فيما ذكره بين أن يقول طعاما اشتراه أو من طعام اشتراه
وهو ظاهر في الثانية وأما الأولى ففي تحبثه بالبيع فوقف لاصطلاح اللفظ الجميع لاسيما إذا قصد به وهذا
كما عند الاطلاق فلو قال أردت طعاما بشتريه شائعا أو أوصا صحت به لانه غافلا على نفسه (أو) حلف
(لا يدخل دارا اشتراها) لا يدخل (بدار أخذها) زيد كذا أو بعضها (بشقة) لفظ الاسم
المعلق عليه في الوضع والعرف إذا اتخذ بالشقة شراء حكمي لا حقيقي ويتصور أخذ الشكل بالشقة في
صورتين الأولى في شقة الجوار وهي أن يأخذها بدار جاره ويحكم له بها كما حكم حتى وقليلا يحل له باطنها كما
هو الأصح الثانية أن تلك شقة تخص نصف دار ويبيع شريكه النصف الآخر فأي أخذ به بالشقة في تصدير
الدار جميعها له ثم يبيع الآخر النصف الذي لم يملكه بالشقة شائعا ثم يبيعه ذلك الغير من غيره وله أخذه
منه بالشقة وقد صدق عليه انه لك جميع الدار بالشقة السكن في عقدين (شائعة) فيها مسائل متشعبة مهمة
تتعلق بالباب لو حلف لا يخرج فلان لا يأذنه أو بغيره أو حتى يأذنه فخرج بلاذن منه حث أو باذن
فلاولم يعلم أذنه لحصول الاذن وانحلت اليه في حالي الحث وعدمه حتى لو خرج بعد ذلك لم يثبت ولو
كان الحلف بالمعلق فخرجت وادعى الاذن لها أو أنكرت فالقول قولها يبيعهها وتحلل اليه بخرجه
واحدة لان لهذا اليمين جهة بروهي الخروج باذن وجهة حث وهي الخروج بلاذن لان الاستثناء يقتضي
النفي والاثبات جميعا وإذا كن لها جهتان ووجدت احدهما انحلت اليه بدليل ما لو حلف لا يدخل
اليوم الدار ولما كان هذا الرضي فانه ان لم يدخل الدار في اليوم بروان تركه كل الرضي وان أكاه
بروان دخل الدار وليس كذا لو قال ان خرجت لا بشتريه فانت طالق فخرجت غير لاسية لا تتحل حتى يثبت
بالخروج ثانيا لاسية لان اليمين لم تشمل على جهتين وانما عاق الطلاق بخروج مقيد فاذا وجد وقوع
الطلاق فان كان التعليق بلفظ كذا أو كل وقت لم تحل بخرجه واحدة وطريقه أن يقول أذنت لك في الخروج
كلما أردت ولو قال لا أخرج حتى استأذنتك فاستأذنته فلم يأذنه فخرج حث لان الاستئذان لا يعني لعينه بل
للاذن ولم يحصل نعم ان قصد الاعلام لم يثبت أو حلف لا يبيع ثوبا بأن يبيع عليه فلان بفاعه ثوبا وأبرأه من ثمنه
أو بآبائه لم يثبت بيبسه وان وهبه له أو وصى له به حث بيبسه إلا أن يبده قبل لبسه بغيره ثم يلبس الغير
ولا يثبت وان عد عليه النعم غيره حلف لا يشرب له ماء من عيش فشرب له ماء بلا عيش أو أكل له طعاما أو
لبس له ثوبا لم يثبت لان اللفظ لا يجتمعه أو حلف لا يابس ثوبا من غزل فلا يابس ثوبا من غزل أو لم يمت
من غيره لم يثبت وان قال لا ألبس من غزلها حث به لا بشوب خيط بجميعه من غزلها لان الخيط لا يوصف
بانه ملبوس وان قال لا ألبس مما غزلته لم يثبت مما غزلته بعد اليمين أولا ألبس مما غزلته لم يثبت بما
غزلته قبل اليمين أو قال لا ألبس من غزلها حث مما غزلته وبما غزلته اصلاحة اللفظ لهما أو حلف
لبصين على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة عليك اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على
ابراهيم الخ هذا ما قال في الروضة انه الصواب ونقل الراعي عن المروزي ان أفضلها أن يقول اللهم
صل على محمد وعلى آل محمد كلما ذكره الذكر أو تكلموا به عن ذكره الغافلون قال المصنف وقد
يستأنس له بان الشافعي رضي الله عنه كان يستعمل هذه العبارة وأعله أول من استعملها وقال البارزي
فتبدي ان البراءة يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد أفضل صلواتك عددها صلواتك اه والوجه
الأول ومع ذلك فالاحوط للحائف أن يأتي بجميع ما ذكر كما قاله الأذرنعي ولا بد في كل ما قيل انه أفضل أن
تقرن الصلاة بالسلام والافكون مكرها ولا يقال في المكره انه أفضل من غيره وهذا ظاهر وان لم أر من
تعرض له في هذا المثل أو حلف لا يزور فلان حيا ولا ميتا لم يثبت بشييع جنازته أولا يدخل بيته موقفا
فادخل شانهما صوف ومثله الجمل الذي عليه الصوف كيجتنب شيئا أولا يدخل بيته أيضا فادخل دجاجة

قباضت ولو في الحال لم يحنث أو حالف لا يقاله سقف حنث باستفلاله بالازج أو حالف لا يقطر حنث بأكل
وجماع ونحوهما بما يقار لا يرد في حنث ودخول لبس ونحوهما مما لا يقطر عادة كحنث فلا يحنث بها أو
حالف لا يتزوج امرأة كان لها زوج فطالق امرأته ثم تزوجها لم يحنث لان البين تنفقه على غير زوجته
التي هي في نكاحه فان كانت بائنا فتزوجها حنث أو حالف لا يتزوج سرا فتزوج بولي وشاهد من حنث لان
التزويج لا يصح بدون ذلك وان شهد فيه ثلاثة لم يحنث أو حالف لا يركب فركب ظهر انسان واجتاز به النهر
ونحوه لم يحنث أو حالف لا يسكن هذا البيت أو لا يصاد مادام زيد واليا أو فلان فاضيا أو نحو ذلك فعزل
فلان ثم ولي لم يحنث بالخوف عليه لا يقاع الدعومة صرح به الخوارزمي وغيره أو حالف على من له عليه دين
بان قال ان لم آتضه منك اليوم فامرأتى طالق وقال صاحبه ان أعطيتك اليوم فامرأتى طالق فطريقه أن
يأخذ منه صاحبه جبر فلا يحنثان وقت الغداء من طلوع الفجر الى الزوال ووقت العشاء من الزوال الى
نصف الليل وقد روي أن يا كل فوق نصف الشيع وقت السحور بعد نصف الليل الى طلوع الفجر والغدوة
من طلوع الفجر الى الاستواء والضوء بعد طلوع الشمس من حين زوال كراهة الصلاة الى الاستواء
والصباح ما بعد طلوع الشمس الى ارتفاع الضحى أو حالف لبنتين على الله أحسن الثناء أو عظمه أو
أجله فليقل لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك زاد ابراهيم المروزي فلما الجدد حتى ترضى وزاد
المتولي أول الذكر سبحانه أو حالف ليجهدن الله تعالى بمجمع الحمد أو بأجل النخامد فليقل الحمد لله جدا
بواق نعمه ويكافئ مزيده يقال ان جبريل علمه لا سدم عاينها السلام وقال قد علمك الله بمجمع الحمد وفسر في
الروضة بواق نعمه بقوله أي يلاقيها حتى يكون معها ويكافئ مزيده بقوله أي يساوي مزيده نعمه أي يقوم
بشكر ما زاد منها قال ابن المقرئ وعندى أن معناه بني بها ويقوم بحققها ويمكن جعل الاول كما قال شيخنا على
هذا

(كتاب النذر)

وهو بذل مائة سكة وحتى فتحها لغة الوعد بخير أو شر وشرع الوعد بخير خاصة قاله الرويانى والماوردى
وقال غيرهما التزام قرينة لم تتعين كإعلم ما ياتي وذكره المصنف عقب الايمان لان كلاهما عقد يعقد المرء
على نفسه تاكيد الما التزمه ولانه يتعلق بالنذر كفارة ككفارة اليمين في الجملة والاصل فيه آيات كقوله تعالى
وليوقوا نذره وقوله تعالى يوقون بالنذر وأنذار تكبير البخارى من نذر أن يطيع الله فليطاعه ومن نذر أن
يعصى الله فلا يعصه وخبره سلم لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم (تبيينه) * اختلفوا هل
النذر مكره أو قربة نقل الاول عن النص وخبره المصنف في مجموعه لخبر الصديقيين أنه صلى الله عليه وسلم
نهى عنه وقال انه لا يرد شيئا وانما يستخرج به من الجحيل ونقل الثاني عن القاضي والمتولى والغزالي وهو
قضية قول الراعى النذر تقرب فلا يصح من الكافر وقول المصنف في مجموعه في كتاب الصلاة لنذر عدا في
الصلاة لا يبعثها في الاصح لانه مناجاة لله تعالى فهو يشبهه قوله جود وجهى للذى خلقه وصوره قال في
المهمات وبعضه النص كقوله تعالى وما أنفقتن من نفقة أو نذرتم من نذر فان الله يعلمه أي يجازى
عليه والقياس وهو أنه وسيلة الى تربة والوسائل حكم المقاصد وأيضا فإنه يشاب عليه ثواب الواجب كما قاله
القاضي الحسين وهو يزيد على النفل من درجة كفى زوائد الروضة في النكاح عن حكاية الامام والنهى
شمول على من نذر أن لا يقوم بما التزمه أو ان لنذرنا نيا كيا لوح به بالخبر أو على المعلق بشئ وقال الكرماني
المكره والالتزام القربة لا القربة اذر بما لا يقدر على الوفاء وقال ابن الرفعة الظاهر انه قربة في نذر التبر
دون غيره اه وهذا الوجه وأركان النذر ثلاثة ناذر وصيغة ومغذور وسكت المصنف عن الاولين أما
الناذر فيشترط فيه التكليف والاسلام والاختيار ونفوذ التصرف فيما يندره فلا يصح من غير مكاف
كصبي ومجنون اعدم أهليتهما للالتزام الا السكران فانه يصح منه وان كان غير مكاف عند المصنف كما مر
بيانه في كتاب الطلاق لعصبة تصرفه ولا يصح من كافر اعدم أهليته للقربة أو التزامها وانما يصح وقفه وعنته

ورويته وصدقته من حيث انه اعقود ماليسه لاقربة ولا مكره لم يبر رفع عن أمي الخطا والنسيان وما
 استكرهوا عليه ولا من لا ينفذ تصرفه فيما ينذر كذا بالغية القرب المالمية المينة كعتق هذا المبر
 ويصح من المعجور عليه بسلمه أو فاس في القرب البدنية ولا يجزئ عليهما في الذمة فيصح نذرهما المالم فيهما
 لانهما انما يؤديان بعد ذلك الجبر منهما ما يصح نذر الرقيق المالم في ذمته ولو بغير اذن سيده كما اقتضاء كلامهم
 فان قيل ينبغي أن لا يصح كفاة ابن الرقة كما لا يصح ضمائه في ذمته بغير اذن سيده أجيب بان الملعب في
 المدرس في الله تعالى ادلا يصح الا في قر به بخلاف الضمان والاصح انه قاعد نذره الحج قال ابن الرقة ويشبهه ان
 غير الحج كذلك وأما الصيغة فيشتروا فيها الغياب شعر بالترام فلا يتعقد بالنية كسائر العقود وتنعقد بأشارة
 الاخرى المفهومة وينبغي كفاة لثبته انه قاعد بكذا به الساطع مع النية قال الأذرى وهو أولى بالانقاد بها
 مع البيع (وهو) أي النذر (ضربان) أحدهما (نذر الجاهل) بفتح أوله بخطه وهو التصادي في المصومة
 معي بذلك لوقوعه حال الغضب ويقال له عين الجاهل والغضب وبين الغلق ونذر الغلق بفتح الغين واللام
 والمراد به ما خرج من جرح اليمين بأن يقصد النذر من نفسه أو غيره هل من شيء أو يحدث عليه أو يحدث خبراً أو
 غضباً بالترام قربة (كان كلفه) أي زياده لا أو لم أكله أو لم يكن الأمر كلفه (ولله على) أو فعله (عق)
 أو صوم) أو نحوه كصدة ووج صلاة (وفيه) عند وجود المعلق عليه (كفارة عين) لقوله صلى الله عليه وسلم
 كفارة النذر كفارة عين رواءه مسلم ولا كفارة في نذر التبرؤ قطعاً فاعتين أن يكون المراد به الجاهل وروى ذلك
 عن عمر وعائشة وابن عباس وابن عمر وحفصة وأم سامة رضي الله عنهم (وفي قول) يجب على الناذر في ذلك
 (ما التزم) أقوله صلى الله عليه وسلم من نذر وصي فعله ما صي ولانه التزم عبادة عنده مقابلة شرط فتلزمه
 عند وجوده (وفي قول أبيه) أي الامرين (شاء) أي الناذر فيختار واحد منهما من غير توقف على قوله
 اختارت حتى لو اختار من بينهما لم يتعين له العدول الى غيره (قالت) هذا (الثالث) كما قال الرافعي في
 النحر (أظهر وجهه المرافيون) بل لم يورد أبو الطيب منهم غيره (والله أعلم) لانه يشبه النذر من حيث
 انه التزام قربة واليمين من حيث المنع ولا سبيل الى الجمع بين موجبيهما ولا الى تعطيلهما فوجب التفسير
 (تنبيه) * قضية قول المصنف لله على عق أو صوم أو نذر الجاهل لا بدني من التزم قربة وبه صرح في
 المحرر لكن المصنف في أصل الروضة فيما لو قال ان دشأت الدار لله على ان آكل الخبز من صور الجاهل وانه
 يلزمه كفارة عين لكن هذا انما يلزمه كفارة عين فقط لانه انما يشبه اليمين لا النذر لان المعلق غير قربة ومثل
 بالعتق والصوم ليفهم انه لا فرق في المانز بين المالم والبدني والعق لا يحلف به الا على وجه التعليق والالتزام
 كقوله ان فعلت كذا فعلى عق فوجب الكفارة ويخبر بينها وبين ما التزمه فلوقال العتق يلزمي لأدبل
 كذا ولم ينو التعليق لم يكن عينا فلو قال ان فعلت كذا فعلى عق كذا فعلى عق العبد قطعاً أو قال والعق أو
 والعاق بالجر لأدبل كذا لم تنه عنه ولا حث عليه ان فعله وتعبيره بأو ايس بقيد بل لوعاقف بالواو فقال
 ان كلفته لله على صوم وعق ووج وأوجبنا الكفارة فواحدة على المذهب أو الوفاء بما التزمه لانه الكل (ولو
 قال ان دشأت الدار (فعل كفاة عين أو) كفارة (نذر لزمته كفارة بالدخول) في الصورتين وهي كفارة عين
 اما الاولى فبالاتفاق تغليباً لحكم اليمين وأما الثانية فله خبر مسلم السابق واحترز بقوله فعل كفاة عين
 عما اذا قال فعل عين فانه يكون انما هو على الاصح لانه لم يأت بصيغة النذر ولا الحلف وليست اليمين مما التزم
 في الذمة (تنبيه) * قوله أو نذر مع عاقف على عين كقدرت كفارة في كلامه ولا يصح أن يكون معطوفاً على
 كفارة كجاءهم بعضهم نبه عليه شيخنا في شرح مناهج فانه لو قال فعل نذر صرح ويخبر بين قربة وكفارة عين
 ونص البولي يقتضي انه لا يصح ولا يلزمه شيء ولو كان ذلك في نذر التسبر كان قال ان شفى الله مريضى
 فعلى نذر أو قال ابتداء لله على نذر لزمه قربة من القرب والتعين اليه كذا كره البلغنى (و) الضرب
 الثاني (نذر تبر) وهو تفعل من البر سمي بذلك لان الناذر يطلب به البر والتقرب الى الله تعالى وهو

نوعان كفى المتي أحدهما نذر المجازاة وهو المعاق بشئ (بان ياتزم) الناذر (قربة ان حدثت له) (نعمه
أودعت) عنه (نعمه كان شفي مريضى) أو ذهب عنى كذا (فنه على أو فعلى كذا) من عتق أو صوم
أو نحو (يلزمه ذلك اذا حصل المعاق عليه) لقوله تعالى وأوفوا بعهدهم اذا عاهدتم وقد ذم الله أقواما
عاهدوا ولم يوفوا فقال ومنهم من عاهد الله الاية وللعهد المار من نذر ان يطبع الله فليطبعه * (تنبيهه) *
أطلق المصنف النعمة وخصها الشيخ أبو محمد بما يحصل على ندو ولا يصح في النعم المعتادة كما لا يستحب
سجود الشكر لها قال الامام ووافقه طائفة من الاصحاب لكن القاضى الحسين طرده في كل مباح وهو
أفقه اه وخرج بالحدوث استمرار النعمة وهو قبا من سجود الشكر كما قاله الزركشى وهذا يؤيد ما قاله
الشيخ أبو محمد ويجوز تقديم النذور على حصول المعاق عليه ان كان ماليا كما قاله في الباب الثانى من أبواب
الايمان وان كانا صحما عدم الجواز في باب تجبيل الزكاة * (فرع) * لو نذر شيئا ان شفى الله مريضه
فشفى ثم شفى هل نذر صدقة أو عتقا أو صلاة أو صوما قال البغوى فى فتاوى به يحتمل أن يقال عليه الاتيان
بجميعها كمن نسي صلاة من الخس ويحتمل أن يقال يحتب بخلاف الصلاة لانا بقينا هناك وجوب السك
عليه فلا يسقط الا باليقين وهنا يتقنا ان الجميع لم يجب عليه انما وجب شئ واحد واشتبه فيجب كالا واني
والقبالة اه وهذا وجه ثم شرع في النوع الثانى من الضرب الثانى بقوله (وان لم يعاقبه) الناذر
(بشئ كالله) أى كقوله ابتداء الله (على صوم) أو حج أو غير ذلك (لزمه) ما لزمه (فى الاظهر) لعدم
الدلة المقدمة والثانى لعدم العوض * (تنبيهه) * لو عاق النذر بعشيرة الله تعالى أو مشيئة زيد لم يصح
وان شاء زيد لعدم الجزم اللائق بالقرب نعم ان قصد بعشيرة الله التبرك أو وقع حدوث مشيئة زيد بنعمة
مقصودة كقدوم زيد فى قوله ان قدم زيد فعلى كذا فالوجه الصحة كما صرح به الاذرى فى الاولى وشيخنا
فى الثانية * (فائدة) * الصيغة ان احتمات نذر اللجاج ونذر التبرير رجوع فيها الى قصد الناذر فالمرغوب
فيه تبرير والمرغوب عنه لجاج وضبطوا ذلك بان الفعل اما طاعة أو معصية أو مباح والالتزام فى كل منها
تارة تتعلق بالاثبات وتارة بالنفي فالاثبات فى الطاعة كقوله ان ضللت فعلى كذا يحتمل التبريدان يريدان
وفقنى الله للصلاة فعلى كذا واللجاج بان يقال له صل فيقول لا أصلى وان ضللت فعلى كذا والنفي فى
الطاعة كقوله وقد منع من الصلاة ان لم أصل فعلى كذا لا ينصّر الاجابا فانه لا يبر فى ترك الطاعة
والاثبات فى المعصية كقوله وقد أمر بشرب الخمر ان شربت الخمر فعلى كذا ينصّر لاجابا فقط والنفي فى
المعصية كقوله ان لم أشرب الخمر فعلى كذا يحتمل التبريدان يريدان معصية الله من الشرب فعلى كذا
واللجاج بان يمنع من الشرب فيقول ان لم أشرب فعلى كذا يريدان أعانى الله على كسر شهوتى فعلى كذا
وفى الاثبات كقوله ان أكلت كذا فعلى كذا يريدان بسر الله على كذا واللجاج فى النفي كقوله
وقد منع من أكل الخبز ان لم آكله فعلى كذا وفى الاثبات كقوله وقد أمر بأكاله ان أكلته فعلى كذا ثم شرع
فى الركن الثالث وهو المنذور وبين حكمه بقوله (ولا يصح نذر معصية) كالقتل والزنا وشرب الخمر
لحديث لا نذر فى معصية الله تعالى ورواه مسلم وخبير البخارى المار من نذر ان يطبع الله فليطبعه ومن نذر
ان يعصى الله فلا يعصه فلا تجب كفارة ان حدث وأجاب المصنف عن خبر لا نذر فى معصية وكفارته كفارة
بين يائه ضعيف وغير يحمله على نذر اللجاج وصل عدم لزومها بذلك كما قال الزركشى اذ لم ينوبه اليه
كما اقتضاه كلام الرافعى آخره فان نوى به اليمين لزمه الكفارة بالحنث * (تنبيهه) * أورد فى التوشيح
اعتاق العبد المرهون فان الرافعى حتى عن التمة ان نذره منعقدان نفذنا عمقه فى الحال أو عند أداء
المال وذكر فى الرهن ان الاندام على عتق المرهون لا يجوز فان تم الكلامان كان نذرا فى معصية
منعقد او استثنى غيره ما لو نذر ان يصلى فى أرض معصوبة صح النذر ويصلى فى موضع آخر كذا ذكره
البغوى فى تهذيبه وصرح باستثنائه الجرحانى فى اضافته ولكن جزم الحاملى بعدم الصحة ورجحه الماوردى

وكذا البغوي في فتاويه وهذا هو الظاهر الجارى على القواعد وقال الزركشى انه الاقرب ويشأيد
بالنذر في الاوقات المذكورة فانه لا يتعقد على الصبح (ولا) يصح نذر (واجب) على العيين بطريق
انصوص كما قاله الباقي كالصبح أو صوم أو رمضان لانه واجب بإيجاب الشرع ابتداء فلامعنى لإيجابه
أما واجب العين بطريق العموم فيصح كما انذر الوضوء لكل صلاة فاذا أتوا لسلاة عن حدث خرج به
عن واجب الشرع والنذر يلزمه في أصل الرخصة وأما واجب الكفاية فالاصح لزومه بالنذر
كأن أصل الرخصة سواء احتج فيه إلى بدل مال ومقاساة مشقة كالجهد وتجهيز المولى أم لا كسلاة الجنازة
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر (تنبيه) * شمل كلامهم الواجب التحجير الذي هو الواحد المهم
وهو ظاهر لانه في الحقيقة من هذه الجهة واجب عينا ولونذر خصلة معينة من خصاله هل يتعقد كفر
الكفاية أولا يتعقد الاثم لاها بخلاف العكس أولا يتعقد بالكفاية ربح شيخنا الاول والزركشى الثاني
وقال انه القياس والقاضى الثالث وهو أوجه لان الشارع نص على التحجير فلا يغير (ولونذر فعل مباح)
كاكل ونوم (أوتركه) كان لاياً كل الحلالى (لم يلزمه) الفعل ولا الترك لم يبرأى داود لانذر الاقضا
ابتقى به وجه الله تعالى ونظير البخارى عن ابن عباس بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب اذ رأى رجلاً
فأثما في الشمس فسأل عنه فقالوا هذا أبو امرئيل نذر أن يصوم ولا يتعبد ولا يستعمل ولا يشكك قال
مرده فليشكك ولا يستقل وليتيم صومه وأجابوا عن حديث المرأة التي قالت لئن صلى الله عليه
وسلم حين قدم المدينة أني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف فقال لها أوف بنذرك بأنه لما حصل
السرور للمسلمين بقدمه صلى الله عليه وسلم وأعطى الكفار وأرغم المنافقين كان من القرب ولذلك
استحب ضربه في النكاح ليخرج عن معنى السفاح وفسر في الرخصة وأصلها المباح بما لم يرد فيه ترغيب
ولازهيبة وزاد في المجموع على ذلك واستوى فعله وتركه شعراً كنوم وأكل وسواء أقصد بالنوم
النشاط على التمسك وبالا كل التقوى على العبادة أم لا وانما لم يصح في القسم الأول كما اختاره الاذوى
وصوبه الزركشى لان الفعل غير القصد والثواب على القصد لا الفعل وأما النكاح فقدم في باب انه
لا يلزم بالنذر وجرى عليه ابن المقرى هنا وان خالف فيه بعض المتأخرين اذا كان مندوباً وفي فتاوى
الغزالي ان قول البائع للمشتري ان نخرج المبيع مسحقاً لله على ان أهبك ألفاً لغولان المباح لا يلزم
بالنذر لان الهبة وان كانت قربة في نفسها الا انها على هذا الوجه ليست قربة ولا محرمة فكانت مباحة
كما قاله ابن المقرى والاوجه كما قال شيخنا ان انعقاد النذر وأى فرق بينه وبين قوله ان فعلت كذا فله
على ان أصلى ركعتين ثم استندرك على عدم لزوم نذر المباح قوله (لكن ان خالف لزمه كفارة عين على
المرج) في المذهب كفى الحر لانه نذر في غير معصية الله تعالى لكن الاصح كفى الرخصة والشرحين
وصوبه في المجموع انه لا كفارة فيه لعدم انعقاده فان قيل يوافق الاول ما في الرخصة وأصلها من انه
لو قال ان فعلت كذا فله على ان أطلقك أو ان أكل الخبز أو أنه على ان أدخل الدار فان عليه كفارة في ذلك
عند المخالفة أوجب بان الاول في نذر الحاج وكلام المتن في نذر التسبير وأما الاثيرة فلزوم الكفارة فيها
من حيث اليقين لا من حيث النذر (تنبيه) * سكت المصنف عن نذر المكروه كصوم الدهر غير العبد
والنسيئة لمن خاف به ضرراً أو فوت حق هل يتعقد أولاً قال في المجموع إنه قد يلزم الوفاء به بلا خلاف
قال الزركشى وليس كما قال بل كلام المتولى يفهم عدم الانعقاد وأشار إليه الرافى تفهها لان النذر يقرب
والمكروه لا يتقرب به وهذا هو المختار اه وهذا ظاهر لان المباح لا يتعقد بالمكروه بطريق الاولى
أما اذا لم يتغيبه فوت حق ولا ضرر عايشه فبمعقده فاذا نذر صوماً به لم يتعقد لان الزمن مستحق اغييره
ويستثنى من صحة نذر صوم الدهر رمضان أداؤه وقضاء العيدين وأيام التبشيق والحبض والنقص وكفارة
تقدمت نذره فان تأخرت عنه صام عنها وفدى عن النذرية بقضى فانت رمضان ثم إن كان فواته بلا عذر فدى

عن صوم النذر قضاء ما يفارقه من الدهر فان اضر فيه فان كان له ذكسر ومرض فلا فدية عليه وان كان
سفر نزهة والا وجبت الفدية عليه لتقصيره ولو اضر اوليه الصوم عنه حيا لم يصح سواء كان برأ أم لا
يجزأ لم على المعقد ولو منع المرأة زوجها من صوم الدهر المنذور بحق سقط الصوم عنها ولا فدية
أو بغير حق فلا يسقط الصوم عنها وعليها الفدية ان لم تصم وان اذن لها فيه فلم تصم تعديا بقدر (فروع)
لا ينعقد نذر صوم يوم الشك ولا الصلاة في الاوقات المكرهة في غير حرم مكة وان صبح فعل المنذور
فيهما ولا نذر التيمم لانه انما يؤتى به عند الضرورة ويؤخذ من ذلك انه اذا كان لغرض ضرورة كالتييمم
عن الغسل المنذوب انه يصح ولا يصح نذر الغسل لكل صلاة بناء على الاصح من انه لا يسن تجديده
وان نذر الوضوء صح وحل على التجديد المشرع وهو ان يكون على الاول صلاة ما وان نذر لكل
صلاة لزمه ويكفيه في خروجه من عهدة نذره وضوء الحدث كما مر في الاشارة اليه ولو نذر صوم رمضان
في السفر انعقد ان لم يتضرر به والا فلا أو نذر القيام في الفرض في المرض ان تضرر بذلك لم ينعقد
والا انعقد أو نذر القيام في النفل عند عدم الضرر انعقد ولو نذر الصوم بشرط ان لا يفطر في المرض لم
يلزمه الوفاء به في المرض لان الواجب بالنذر لا يزيد على الواجب بالشرع وان نذر ان لا يفطر من جماعة
من الكفار وقدر على مقاوتهم انعقد نذره والا فلا ويشترط في انعقاد نذر القرية المالية كالمصدق
والاضحية الا انهما الى معنى ملكه أو الاضافة الى معين ملكه كقوله على ان أنصديق بدينار أو بهذا الدينار
بخلاف لو أضاف الى معين ملكه غيره كقوله على ان أعتق عبد فلان نظير مسلم السابق أول الباب وان
قال ان ملكك عبد أو شفي الله مريضى وما كنت عبد الله على ان أعتقه أو ان شفي الله مريضى فله
على ان أعتق عبد أو ان ملكك عبد أو الله على ان اشترى عبدا وأعتقه أو فعبدى حر ان دخل الدار انعقد
نذره لانه في غير الاشيرة التزم قرينة في مقابلته نعمه وفي الاشيرة مالك للعبد وقد عاقبه بصفته الشفاء
والدخول هو مستثناة مما يعتبر فيه على ولو قال ان ملكك عبد أو ان شفي الله مريضى وملكك عبد
فهو حرم ينعقد نذره لانه لم ياتزم التقرب بقرب بل عاق الحرية بشرط و ليس هو مالكا قال الباقي فاعا
ولو قال ان ملكك عبد أو شفي الله مريضى وملكك هذا العبد فله على ان أعتقه أو فهو حر انعقد نذره في
الارلى دون الثانية بشقيها ولو نذر الامام أن يستقى للناس لزمه انخر وجهم في زمن الجذب وأن يؤمهم
في صلاة الاستسقاء بخطبهم لان ذلك هو المفقوم منه وان نذر ان يستقى غير الامام لزمه صلاة الاستسقاء
ولو مفردا فان نذر الاستسقاء بالناس لم ينعقد نذره لانهم لا يطيعونه كذا في الروضة عن البغوى وعبرة
الجار جاني عن الحص لو نذر غير الامام أن يستقى مع الناس كان عليه أن يخرج بنفسه ولم يكن عليه أن
يخرج بالناس لانه لا عاقلهم وهذا لا يخالف ما مر فقواهم لم ينعقد نذره أى بالنسبة لاستسقاؤه بالناس
وان نذر ان يخاطبهم وهومن أهل الخطبة انعقد نذره ولزمه القيام فيها كفاي الصلاة المنذورة كما نقله في
الروضة عن البغوى واقراء وان تازع في ذلك الاذرى (ولو نذر) كسوف تيمم لم يجز كسوف تيمم لان
مطلق التيمم في الشرع له لم أو نذر (صوم أيام) معدودة معينة (نذر تجملها) مسارة الى براءة
الذمة * (تيمم) محل نذر ذلك ما اذ لم يكن عليه صوم كفارة سبقت النذره على التراخي فانه كما قال
الباقي يندب فجعل الكفارة وتقدم على النذر فان كانت الكفارة على الفور وجب تجملها ومحل
أيضا كما قال الاذرى عند انتفاء المانع ولو عارض ما هو أقوى منه كالجهد والمسافر قطعاه المشقة بالصوم
فلاولى التأخير لزال المانع لاسيما ان وجد ذلك قبل النذر ولو خشى الناذر أنه لو آخر الصوم عجز عنه
معلقا بالزيادة مرض لا يرجح برؤه أو لزم له التجمل كما قاله الاذرى فان نذر أياما معينة تعينت على
الاصح ولو لم تكن معدودة كقوله على صوم أيام لزمه ثلاثة ولو قدها بكثير لانه أقل الجمع (فان قيد) نذر
صوم الايام (بتفريق أو موالاته واجب) ذلك عملا بقرانه أما الموالاته فقطعا وأما التفريق فعلى الاصح

لأنه راعى في صيام التمتع (والا) بأن لم يقبض بفتح فريق وولاء (جاز) أى التفريق والولاء (لا) بفتح
 بمقتضى الإطلاق لكن الموالاة أفضل خروجاً من خلاف أبي حنيفة (أو) نذر صوم (سنة) معينة
 كسنة كذا أو سنة من الغد أو من أول شهر كذا (صاها) عن نذره الاماذا كره في قوله (وأفطار) منها
 (العيد) أى يوميه الفطار والأصحبى (والنشرىق) وهو ثلاثة أيام بهسديوم الفرجو بالانه غير قابل
 للصوم (وصام) شهر (رمضان) منها (عنه) أى رمضان لأنه لا يقبل غيره (ولا قضاء) عليه لأن
 لأن هذه الأيام لو نذر صومها لم ينعقد نذره فإذا أطلق فأولى أن لا تدخل في نذره (وان أفطار) أى
 امرأة في سنة نذرت صيامها (بحبض ونفاس وجب القضاء) لأيامها (في الاطهار) لأن الزمان قابل
 للصوم وأما أفطار ما عني فيها فتعضى كصوم رمضان وهذا ما رجحه البغوى وصاحب النبية والمرشد
 فتبههم الممرر (قلت) أن هذا من الرافعى في الشرح (الاطهار لا يجب) قضاء زمن أيامها (وبه قطع
 الجمهور والله أعلم) لأن أيامها لا تقبل الصوم فلا تدخل بالنذر كالعيد وأعمه ما قبلنى الأول
 وما زع في نقل الشافعى عن الجمهور * (تنبيه) * الانغاء في ذلك كالحيض (وان أفطار) الناذر
 من السنة (وما بلاه نذر) انحر (وجب قضاؤه) لنفوسه البر بالخيار (ولا يجب استئناف
 سنة) لأن التتابع أعما كان الوقت كفى رمضان لأنه مقصود في نفسه بل لو أفطار جميع السنة
 لم يجب الوفاء في قضاها * (تنبيه) * أنهم كلامه أنه إذا أفطار لم يدر لم يجب قضاؤه واستثنى منه
 ما لو أفطار بعد ذلك لغيره فإنه يجب القضاء على الأصح لأنه يتعلق ببعض اختياره وأما أيام المرض
 التى أفطار فيها ففضية كلام أصل الروضة أنه لا يجب عليه قضاؤها وجرى عليه ابن المقرئ في
 روضه لأن المقبر داحلة في الدر لا استئنافاً شرعاً وصح الباقي وغيره وجوب القضاء وقالوا
 كذا كره في صوم الاثنين اه وهذا أوجه وقرئ ابن كح بينه وبين الحبض بأنه يصح نذر صوم
 يومه أى فهو كذا نذر بخلاف نذر صوم يوم الحبض هذا كما إذا لم بشرط في السنة التتابع
 (وان شرط) فيها (التتابع) كنه على صومها متتابعاً (وجب) استئنافها (في الأصح) لأن ذكر
 التتابع يدل على أنه مقصود والثاني لا يجب لأن ذكر التتابع مع التعيين لغو (أو) نذر صوم
 سنة هلالية (غير معينة وشرط) فيها (التتابع وجب) وفاء بما التزمه (ولا يقطع) أى
 التتابع فيها (صوم رمضان عن فرضه وأفطار العيد والنشرىق) لاستثناء ذلك شرعاً واحترز بقوله
 عن فرضه على الوصام رمضان عن نذره أو قضاء أو تعاوع فإنه لا يصح صومه لما مر أنه لا يقبل غيره
 وينقطع به التتابع قطعاً (ويقضها) أى المذكورات من رمضان والعيدين والنشرىق لأنه التزم
 صوم سنة ولم يصحها (تباعاً) بكسر أوله أى ولا (متصلاً) بالآخر السنة) على بشرط التتابع وقبل
 لا يقضى كالسنة المعينة وأجاب الأول بأن المعين في العقد لا يبدل بغيره والمطلق إذا عين قديراً
 * (تنبيه) * محل الخلاف إذا أطلق اللفظ فان نوى الأيام التى تقبل الصوم من سنة متتابعة لم يلزمه القضاء
 قطعاً وان نوى عددًا يبلغ سنة كالألف ثلاثمائة وستين يوماً لزمه القضاء قطعاً قاله المنولى وإذا أطلق الناذر
 السنة حلت على الهلالية لأنها السنة شرعاً (ولا يقطع) أى التتابع في السنة لو كان الناذر امرأة
 (حبض) ونفاس أى زمنهما لأنه لا يمكن الا حترأز منه (و) لكن (في قضائه) ومثله النفاس
 (القولان) السابقان في قضاء زمن الحبض في السنة المعينة أظهرهما لا يجب كما قال ابن الرفعة
 والاشبه لزمه كفى رمضان بل أولى وفرضه في الحبض قال الزركشى ومثله النفاس وان أفطار لسفراً أو
 مرض أو عجزاً نذر استأنف كفطره في صوم الشهرين المتتابعين (وان لم بشرط) أى التتابع في صوم
 السنة فقير المعينة (لم يجب) أى التتابع فيها لعدم التزامه بصوم ثلاثمائة وستين يوماً (أو) نذر صوم
 (يوم الاثنين) أبداً لم يرض أناني رمضان الواقعة فيه غالباً وهى أربعة أجزاء لأن النذر لا يشملها سبق

وجوبه أو ما لو وقع فيه خمسة أو اثنين ففي قضاء الخامس القولان في العيد كقول (وكذا المذهب والقولان)
أن اتفق ثلث يوم الاثنين لا يقضى أبدا (في الاظهر) قياسا على أثنائي رمضان والثاني يقتضي أن يجزى
الاثنين فيما ذكر غير لازم * (تنبية) * أثنائي بياء ما كتبه جمع اثنين كقوله في المجموع وهو المنسحب
عن ما يرويه أيضا لكن في الصحاح أن يوم الاثنين لا يثنى ولا يجمع فإن أحبيت أن تخطمه لأنه صفة لا واحد
فإن أثنائين واعتدله ابن بري بأنه لم يسمع أثنائين بل هو من قول الفرغ عن النجاس أن أثنائي يحذف
النون أكثر من أثنائين بآتيهما قال الأشارح وكان وجه حذف النون التبعية لحذفها من المفرد ووجه
إثباتها المماثل لأعراب اختلافها في المفرد وظاهر على الطرف بقائه مكون الباء كحذفها عن ضبط المصنف
في الموضوعين (فلولهم صوم شهرين تباعا) بكسر أوله أي ولاه (للكفارة) أوله نذر لم يعد فيه وقتا (صامها)
ويقضى أثنائهما) لأنه أدخل على نفسه صوم الشهرين (وفي قول لا يقضى إن سبقت الكفارة النذر)
أي نذر صوم الاثنين (فإن قالوا لا يظهر والله أعلم) فنظر إلى وقت الوجوب والاول نظر إلى وقت الأداء
وصوبه إلى الأسبوع * (تنبية) * قول المصنف الكفار ونذر كذا كان أولى لما شمل ما قدرته (وتقضى)
المرأة في نذرهما صوم الأثنائي (زمن حبس ونفاس) واقع في الأثنائي (في الاظهر) لأنهم لم يتحقق وقوعه
فيه فلم يخرج من نذرهما والثاني المنع كفي العبد يؤخذ من الزوجة كصالحها ترجحه وهو المتمد ولعل
المصنف سكت عن استدراكه هنا عن المحررا كقضاء باستدراكه عليه فيما سبق حيث قال قلت الاظهر
لا يجب ولو كان له إعادة غالبة فعدم القضاء فيما يقع في عاداتها أظهر لأنها لا تقصد صوم اليوم الذي لا يقع
في عاداتها فيفتق الأمر وتقضى ما فات بالمرض (أو) نذر (يوما بعينه لم يصم) عنه (قبله) فإن فعل
لم يصح كالأوجب بأصل الشرع ولا يجوز تأخير عنه بغير عذر فإن أخره وفعله صح وكان قضاء (أو) نذر
(يوما) بعينه (من أسبوع) أي جمعة (ثم نسيه صام آخره) أي الأسبوع (وهو الجمعة) فإن لم يكن
هو أي اليوم الذي بعينه الجمعة (وقع) صوم يوم الجمعة (قضاء) عنه وإن كان هو فقد وفى بما التزمه
قال المصنف في مجموعهم وما يبدل على أب يوم الجمعة آخر الأسبوع ويوم السبت أوله خبر مسلم عن أبي هريرة
قال أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال خلق الله التربة يوم السبت وخلق فيها الجبال يوم
الاحد وخلق الشجر يوم الاثنين وخلق المكروه يوم الثلاثاء وخلق النور يوم الاربعاء وبت فيها الدواب
يوم الخميس وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من النهار فيمابين العصر إلى
الليل وخالف ذلك في تهذيبه وفي مجموعهم في صوم التواريخ فقال سمى يوم الاثنين لأنه ثاني الأيام والخميس لأنه
خامس الأسبوع وهو صريح في أن أوله الاحد فيكون آخره السبت وبه جزم القفال قال في المهمات والصوراب
الاول للخبر المذكور قال الزركشي لكنه حديث تكلم فيه على بن المديني والبخاري وغيرهما من الحفاظ
وجهه من كلام كعب وأن أباه روى عنه ما سمع منه ولكنه اشتبهه على بعض الرواة فجعله مرفوعا ونقل
البيهقي أنه يخالف لما عليه أهل السنة والتواريخ من أن بدأ الخلق أنما هو في يوم الاحد لا في السبت ويدل
عليه حديث ابن عباس خلق الأرض يوم الاحد والمعتمد كقول شيخنا الاول وقال الزركشي بعد نقله الخلاف
ويبنى على هذا أن لا تبرأ ذمته بيقين حتى يصوم الجمعة والسبت خروجا من الخلاف وقال في المطلب يجوز
أن يقال يلزمه جميع الأسبوع أقول لما وردى لو نذر الصلاة قليلا القدر لزمه أن يصلي تلك الصلاة في جميع
ليالي العشر لا جمل الإيام ولو صام ما قاله المصنف لكان يصليها في آخر ليلة من رمضان * (تنبية) *
يؤخذ مما ذكره المصنف أن نذر صوم يوم الجمعة منفردا ينقضه قال بعض المتأخرين وهو غامض على قول
صحة نذر المكروه كالمع من المجموع وأما على المشهور في المذهب من أن نذر المكروه لا يصح كما مر فلا
يأتي الآن يؤول بأنه كان نذر صوم يومين متواليين وصام أحدهما ونسى الآخر فإنه حينئذ لا كراهة
ويصدق عليه أنه نذر صوم يوم من أسبوع ونسبه وهذا تأويل ربما يتعين ولا يتوقف فيه الاقليل الفهم

أو مائة (دون شريح في الصوم مثل) أول صلاته أو غوايه أو أواخره كما مر به في المأوى وفيه (مؤيد)
 فيجوز (وهو على الصحيح) لأن الفعل يندفع بالذوق ويلزمه الانحطاط والثاني لا يلزمه لأن الشرح
 مكنه من إضائه بدو انقضاءه وهذا يقتضي أن الخلاف في الأول في الانقضاء والى ذلك ما ذهب إليه
 في المردم (تنبيه) • مثل المزوم في الصوم إذا تروى من الليل فأن تروى من النهار قبل الزوال ففي المقام
 يندره ولزومه الوفاء به قولنا قل الامام والشيء أو ما المردم وأقره الراعي وهو ظاهره للاق المسند وعلى
 هذا ليس للصوم واجب يصح فيه إتمام الأضحية في البيات المشهور وعدم الأضحية في قول الأياض في
 الصبح فالمراد بالمرادفة ما قبله من أصبح ما لم ينعط (وان نذر بعض يوم لم ينفذ) نذره لأنه ليس
 بقربة (وقيل) ينعقد (بمره يوم) لأن الصوم بعض اليوم ليس به وهذا أثر في قوله يوم كامل
 (تنبيه) • يجري هذا الخلاف في نذر بهن ركعة وان نذر بعض نكاح فبني بناؤه على ما أورد
 بعض نكاح وقد مر في بيانه أنه ينعقد نكاحا كاملا وان نذر بعض طواف فبني بناؤه على ما ينعقد
 بشوط منه وقد مر في الامام على أنه يثاب عليه كوصلي ركعة ولم يشفع اليه أخرى وان نذر سجدة لم يصح
 نذره لأن السجدة قربة بلا سبب بخلاف سجدة في الصلاة والشكر ولو نذر الحج في عامه وهو متعذر اضيق
 الوقت كأن كان على مائة رطل ولم يبق اليوم واحد لم ينفذ نذره لأنه لا يمكنه الاتيان بها النمرة (أو) نذر
 أن يصوم (يوم قدوم زيدا فلا يهرأه) لا يمكن لوفاء به والثاني لأنه لا يمكنه الاتيان بها النمرة (أو) نذر
 به لم قدومه عند انقضاء يومه ليل (فان قدم) زيد (ليلا أو يوم بعد) أو شرقي (أو في رمضان) لا يثاب
 عليه لأنه قبله باليوم ولم يوجد القدم في قبله قبل اليوم (تنبيه) • لو أراد باليوم الوقت أو لم يرد مقدم
 زيد ليل لا يجب أن نذر أن يصوم ما بعد ذلك اليوم لاجل خلاف من أوجب به كقوله المأوى أو يوما
 آخر شكرا لله تعالى كقوله الراعي (أو) قدم زيد (فمأواه) أي ما نذر (مفطار أو صائم قضاء أو نذرا
 وجب) في الأحوال المذكورة (يوم آخر) قضاء (عن هذا) المأوى وهو يوم قدوم زيد كقوله
 صوم يوم طهانه و بسن قضاء الصوم الواجب الذي هو به أيضا لأنه بان أنه صام يوما مستحق الصوم لكونه
 يوم قدوم زيد والقوم من الخلاف قول الراعي في التهديب وفي هذا دليل على أنه إذا نذر صوم يوم
 بعينه ثم صامه عن نذره أو قضاء به قد أي مع الاثم ويقضى نذره هذا اليوم (تنبيه) • دخل في قوله
 مفطار أو صائم بمأواه مفطرا أو بعد النية من الليل نعم أن أفطار لجنون طارأ عليه فلا قضاء كقوله المأوى
 وغيره وإذا أوجبنا عليه القضاء هل يبين وجوب الصوم من أول يوم القدم أو أنه انما وجب من وقت
 القدم ولا يمكن قضاءه الا اليوم كامل الاصح الاول وفائدة الخلاف أنه في صوم من المأوى لو نذر ما كان
 يوم قدوم زيد فقد تم الركن الاصح هنا لمره استكاف بقية النهار وان اقتضى ما ذكر لزوم يوم وتبين
 وقوع العتق والطلاق للمعاق كل من سمي بقدمه من أول اليوم فإن سبق فيه بيع العبد في الاول وموت
 أحد الزوجين في الثانية قبل قدوم زيد فالبيع باطل في الاولى لتبين حرية العبد ولا ارث في الثانية ان كان
 الطلاق للمعاق باثنا ان قدم ليل أو بعد اليوم مع ما ذكره من قوله أو نذر ما لو صامه عن القدم
 بأن تبين له أنه يقدم عند اجتماعه متلافييت الصوم والاصح الاجزاء لثبانه على أصل مطلق (أو) قدم
 زيد (وهو) أي الناذر (صائم نفلا) وقدوم زيد قبل الزوال (فكذلك) يجب صوم يوم آخر من
 نذره في الاصح لأنه لم يأت بالواجب عليه بالنذر والفق لا يقوم مقام الفرض وهذا بناء على الاصح في لزوم
 الصوم من أول النهار وقبل ليل (يجب تسميته) بقصد كونه عن النذر (ويكتب) عن نذره بناء على
 ان لزوم الصوم من وقت قدومه ويكون أوله متوعدا آخره فرضا كمن دخل في صوم فتوقع ثم نذر بغيره
 (ولو قال ان قدم زيد فنته على صوم اليوم التالي يوم قدومه وان قدم عروفته على صوم أول خيس بهله)
 أي بعد قدومه (مقدما) أي زيد وعرو (في الإلزام) بموجب صوم النذر عن أول النذر (ينبغي)

الآخر) لنذر الاتيان به في وقت فلو صام الخليس عن النذر الثاني أم وصح في الاصح لما مر انه يصح صوم يوم النذر عن غيره ويقضى يوما آخر عن النذر الآخر وكلام المصنف يقتضي خلافه * (تنبيه) *
 لو قال ان تقدم زيد لله على ان أصوم أمس قدمه صح نذره على المذهب في المجموع هكذا نذر ابن شهاب وزيد بن
 شحنا انه قال لم يصح على المذهب ثم قال ما نقل عنه من انه قال يصح نذره على المذهب سواء له ولغيره تسخنة
 مختلفة وبالجملة فالمتعمد الصحة لانه قد علم ذلك بالثبوت فقامت فلا كما قال الاذرعى كلام الائمة ناطق بان هذا
 النذر المعاق بالقدم نذر شكر على نعمة القدر ولو كان قدومه غرض فاسد للنذر كما مر أة أجنبية بهم وأما
 أو أمر بدعشة ونحوه ما انفك امره لا يعتد كنذر المعصية وهذا كما قال شيخنا سهو ومنشؤ واستنباه
 الماتزم بالمعاق به والذي يشترط كونه قربة للماتزم لا المعاق به والماتزم هنا الصوم وهو قربة فيصح نذره سواء
 أكان المعاق به قربة أم لا

*(فصل) * في نذرج أو عمرة أو هدية أو غيرها مما يأتي اذا (نذر المشي الى بيت الله) تعالى وقصد
 لبيت الحرام وهو الكعبة أو صرح بلغها الحرام في هذه المسئلة والتي بعدها كفى الروضة (أو) لم ينذر
 المشي لبيت الله بل نذر (اتيانه) فقط (فالمذهب وجوب اتيانه بحج أو عمرة) لان الله تعالى أوجب قصده
 بنسك فلزم بان نذر كسائر الأقرب وفي قول من طريق لا يجب ذلك لحلال النذر على جائز الشرع والاول بحمله
 على واجبه اما اذا لم يقل البيت الحرام في المسائلين ولا نواه او نذر أن يأتي عرفات ولم ينو الحج لم يعتد نذره
 لان بيت الله تعالى يصدق بيبته الحرام وبسائر المساجد ولم يقيد بلقفا ولا بنية وعرفات من الخلق فهي كبدل
 آخر ولو نذر اتيان مكان من الحرم كالصفا أو المروة أو مسجد الخيف أو بني أو من دلفسة أو دار أبي جهل أو
 الحـبـر ان لزمه اتيان الحرم بحج أو عمرة لان القربة انما تتم في اتيانه بنسكه والنذر محمول على الواجب
 كما مر وحرمة الحرم شاملة للجميع ما ذكر من الامكنة ونحوها في تنغير الصيد وغيره ولو قال في نذره بلاج ولا
 عمرة لزمه أيضا ويأغو النفي وان صحح الملقبني عدم الصحة مع الا الهابانه صرح بما ينافيه ولو نذر المشي
 أو الاتيان لبيت المقدس أو المدينة الشريفة لم يلزمه ذلك ويلغو نذره لانه مسجد لا يجب قصده بالنسك فلم يجب
 اتيانه بالنذر كسائر المساجد ويفارق لزوم الاعتكاف فيه ما بالنذر بان الاعتكاف عبادة في نفسه وهو
 مخصوص بالمسجد فاذا كان المسجد فضيلة في العبادة في الماتزمة والاتيان بخلافه * (تنبيه) * انما جاع
 المصنف بين المشي والاتيان للتنبيه على خلاف أبي حنيفة فانه وافق في المشي وخالف في الاتيان وقال انه غير
 مراد للقربة بخلاف المشي وهو محجوج بقوله تعالى يا توك رجالا وعلى كل ضامر فجعـل الركوب صفة له
 كالمشي (فان نذر الاتيان) الى بيت الله الحرام أو الذهاب أو نحو ذلك (لم يلزمه مشي) لان ذلك لا يقتضي
 المشي بل له الركوب قطعاً (وان نذر المشي) الى بيت الله الحرام (أو ان يحج أو يعتمر ماشياً) وهو قارد
 على المشي (فالاظهر وجوب المشي) لانه التزم بعمله وصفا للعبادة فهو كمن نذر ان يصوم متتابعاً ما
 العاجز فلا يلزمه مشي ولو قدر عليه بمشقة شديدة لم يلزمه أيضاً كما ذكره الزركشي والثاني لا يلزم القادر أيضاً
 لانه لم يجب في جنسه مشي بالشرع فلا يجب بالنذر * (تنبيه) * أصل الخلاف مبني على ان الركوب في
 الحج أفضل أو المشي وفيه أقوال اظهرها عند المصنف أفضلية الركوب لانه صلى الله عليه وسلم حجرا كما
 ولان فيه مزيداً مؤنة وانفاق في سبيل الله تعالى والثاني افضلية المشي وصححه الرافعي لزيادة المشقة والاجـ
 على قدر التعب وأجيب عن حجة صلى الله عليه وسلم راكبا بأنه لو مشى في حجه لمشي جميع من معه ولا شك ان فهم
 من يشق عليه المشي معه الإيجهد فأراد ان لا يشق على أمتيه والثالث هما سواء لهما عارض المعنيين اذا
 عرفت هذا فما صححه المصنف من وجوب المشي واضع على تفضيله على الركوب أما على ما رجحه هو من أفضلية
 الركوب فلا يجب المشي وهو ما اقتضى كلام الروضة في النوع الثاني من أنواع النذر ترجحه فانه قال كما
 يلزم أصل العبادة بالنذر يلزم الوفاء بالصفة المستحبة فيها اذا شرطت بكن شرط المشي في الحج للماتزم اذا

فلما انتهى في الحج أفضل من الركوب اهـ ونقله في المجموع في أوائل النذر بهذا اللفظ وهو ناس على
 انه لا يلزمه المشي المشروط الا اذا جعله المشي أفضل من الركوب لكنه قال في الكلام على المسئلة
 من الروضة بعد ما وافقه لرافعي على لزوم المشي الصواب ان الركوب أفضل وان كانت الاظهر لزوم المشي
 بالنزول لانه مقصود والله أعلم اهـ واعترض بأنه كيف يكون مقصودا مع كونه مغضولا ولئن سلم كونه
 مقصودا فلا يمنع العدول الى الاعلى كما في ركاة الفطر وكذا في الصلاة قاعدا فلي قال ابن شهاب
 ويمكن أن يقال الركوب والمشى نوعان للعبادة فلم يرق أحدهما مقام الآخر وان كان أحدهما أفضل
 كقولنا ان يتصدق بالفضة لا تبرأ ذمته بالتصدق بالذهب وان كان أفضل كما قلنا عن الشيخ عز الدين
 ابن عبد السلام اهـ وهذا أحسن ما يجاب به عن المصنف (فان كان قال) في نذره (أجيبنا) (أجيبنا)
 أو أمشي حابا وأطلق كجذبه في المجموع (فن) أي يلزمه المشي من (حديث يحرم) من الميقات وأقبله
 أو بعده لانه التزم المشي في الحج وابتدأ الملح من وقت الاحرام فان صرح بالمشي من دويرة أهله لزمه
 (وان قال) في نذره (أمشي الى بيت الله تعالى) الحرام أو الى الحرم ماشيا (فن دويرة أهله) عشي
 (في الاصح) لان قضية ذلك ان يخرج من بيته ماشيا لانه ملول لفظه والثاني عشي من حيث يحرم كل
 * (تنبيه) كان الاولى أن يقول الحرام كما قدرته في كلامه والافطاح ببيت الله لا يوجب شيئا كل
 (وإذا أوجبنا المشي) على الساذر (فركب امذر) وهو أن يناله به مشقة ظاهرة كما قاله في المجموع
 القيام في الصلاة قاله في المجموع (أجزاء) نسكه كما عن نذره ماشيا فاعاد الماشي في الصحيحين انه صلى الله
 عليه وسلم رأى رجلا من بني أمية يسأل عنه فقالوا نذر ان يمشي ماشيا فقال ان الله لغني عن تعذيب هذا
 نكسه وأمره أن يركب (وعليه دم في الاظهر) امره الواجب والثاني لادم عليه كقولنا الصلاة قائما
 فلي قاعدا للجز وفارق الاول بان الصلاة لا تجبر بالمال بخلاف الحج واحترز بقوله إذا أوجبنا المشي عما
 اذا لم يوجبه فانه لا يجبر تركه بدم (أو) ركب (بلا خذ أجزاء) الحج راكبا (على المشهور) مع
 صباه لانه لم يترك الا بهيمة التزمها وتركها لا يمنع من الاحتساب فصار كترك الاحرام من الميقات والثاني
 لا يجزئه لانه لم يأت بما التزم وقوله (وعليه دم) يقتضي انه لا خلاف فيه وليس مرادا بل انما يلزمه على
 المشهور فلا يقدمه عليه عاداهما لا ما اذا أوجبنا مع العذر فدونه أولى والثاني لادم عليه لماسر والدم في
 المسئلتين شاذ تجزئ في الاضحية * (تنبيه) حيث أوجبنا المشي ففي بفرغ من نسكه أو يفسد وفرائه من
 بجمه بفرائه من التحالين ولا يجب عليه ان يستر حتى يرى أو يبيت لانهم ما خارجان من الحج خروج السلام
 الثاني من الصلاة وما في التنبيه من توقفه على الرمي ضيف بل قال في المجموع انه خطأ قالوا القياس انه
 اذا كان يتردد في خلال أعمال النسك لغرض تجارة أو غير هادله للركوب ولم يذكروه ولو فاته الحج
 أو أفسده لزمه القضاء ماشيا ولا يلزمه المشي في أعمال تحال الفوات ولا في النسك الفاسد لانه يخرج
 بالفساد والفوات عن ان يحتره عن نذره * (تنبيه) لو قال الله على رجلى الحج ماشيا لزمه الا ان أراد
 الزام رجليه خاصة وان ألزم رقبته أو نفسه ذلك لزمه مطلقا لانهم ما كاثبات عن الذات وان قصد التزامهما
 ولو نذر الحج خاف لزمه الحج ولا يلزمه الحلق له أن يلبس النعائم في الاحرام ولا فدية عليه قطع الله ليس
 بقربة قال في المهمات وينبغي ان يلزمه الحلق في الموضع الذي يستحب فيه وهو عند دخول مكة أي اذا أمن
 من تلويث نجاسة ولم يحصل مشقة ويندب الحلق ايضا في النواف (ومن نذرا أو عمره لزمه فله بنفسه)
 ان كان قادرا (فان كان معضوبا) وهو العاجز عن الحج بنفسه (استأجر) غيره في ذلك ولو بأجرة
 أو جعله كفي حجة الاسلام * (تنبيه) قال المتولي في كتاب الحج اذا كان المعضوب بمكة أو دون
 مرحلتين منها لم تجز الاستئجار لان المشقة لا تكثر عليه وأقره المصنف هناك فليكن هنا كذلك وفي فتاوى
 البغوي لو نذر المعضوب الحج بنفسه لم ينعقد قال بخلاف ما لو نذر الصبي الحج بماله فانه ينعقد لان

المعصوب أيس من الحج بنفسه والصحيح لم يأس من الحج بماله قال فان برئ المعصوب لزومه الحج لانه بان
انه غير مألوس (وينسب) للنذر (لجعله لاول) سنى (الامكان) مبادرة الى براءة الذمة فان خشي
العصب لو أخر لزمته المبادرة كفى حجة الاسلام (فان تمكن) من التجمل فأخّر (فبات حج من ماله)
لتقصيره أما اذا مات قبل أن يتمكن فلا شيء عليه بحجة الاسلام والعبرة في ذلك كالحج (وان نذر الحج علمه
وأمكنه) فعله فيه بان كان على مسافة تمكنه منها الحج (لزمه) فيه تغريعا على الصحيح في تعيين
الزمان في العبادات فلا يجوز تقديمها عليه كالصوم ولا تأخيرها عنه فان أخره وجب عليه الفضاء في العام
الثاني كما قاله الماوردي واحترز بقوله علمه بما اذا لم يقبده بعلمه فيلزمه في أى عام شاء وبقوله وأمكنه
بما اذا نذر حج السنة ولا زمان يسع الاتيان به فانه لا ينعقد نذره على الاصح لتعذر الزوم * (تنبيهه) *
ما ذكره المصنف فيمن حج حجة الاسلام فان لم يحج حجة الاسلام فانه يلزمه للنذر حج آخر كالونذر أن يصلى
وعليه صلاة الفجر فلزمه صلاة أخرى ويقدم حجة الاسلام على حجة النذر ويحل انعقاد نذره ذلك أن ينوى
غير الفرض فان قوى الفرض لم ينعقد كالونذر الصلاة المكتوبة أو صوم رمضان وان أطلق فكذلك اذ
لا ينعقد نسل بمحل كما قاله الماوردي والرويانى (فان منه مرض وجب القضاء) كالونذر صوم سنة معينة
فأفطر فيها بعد المرض فانه يقضى والنسيان ونظما الطريق والضلال فيه كالمرض * (تنبيهه) * محل
القضاء اذا منعه المرض بعد الاحرام فان كان مريضا وقت خروج الناس ولم يتمكن من الخروج معهم
أولم يجد رفقة وكان الطريق مخوفا لا يتأتى للاحد سواك فلا قضاء عليه لان المنذور حج في تلك السنة ولم يقدّر
عليه كالاتسرة حجة الاسلام والحالة هذه هذا ما في الروضة كاصالها في هذه المسئلة ونازع الباقي في
اشترط كون ذلك بعد الاحرام وقال انه يخالف لنص الام اه ومحل وجوب القضاء على الاول اذ لم يحصل
بالمرض غلبة على العقل فان غلب على عقله عند خروج القابلة ولم يرجع اليه عقله في وقت لو خرج فيه ادرك
الحج لم يلزمه قضاء الحجة المذكورة كما قاله الباقي كالاتسرة حجة الاسلام والحالة هذه في ذمته كائنص عليه
في الام بالنسبة لحجة الاسلام (أو) منعه بعد الاحرام (عدو) أو سلطان وحده أو رب دين لا يقدر على وفائه
حتى مضى امكان الحج تلك السنة (فلا) قضاء عليه (في الاظهر) لمكان العذر ويفارق المرض لاختصاصه
بجواز التحلل به من غير شرط بخلاف المرض والثاني وهو من تخرج ابن مريج انه يجب لان باب النذر
أوسع من واجب الشرع ولهذا لو نذر حجات كثيرة لزمته ولا يجب بالشرع الا حجة واحدة أما اذا صدق
أو سلطان مداعما بعد ما أحرم قال الامام أو امتنع عليه الاحرام للصدف فلا قضاء على المنصوص وقد علم من
هذا التقرير أن الفرق بين الصد العام والخاص انما هو من حيث الخلاف لان حيث الحكم فان هذا
المحل تتوقف فيه الطلبة في كلام الشارح فانه ساقى الكلامين ولم يقيد بعلم ولا خاص فتنبه له * (تنبيهه) *
لو نذر أن يحج عشر حجات مثلا ومات بعد سنة وقد تمكن من حجة فيها قضيت من ماله وحدها والمعصوب
يستتيب في العشر فقد يتمكن من الاستنابة فيها في سنة فيقضى العشر من ماله فان لم يف ماله به لم يستقر
الامان قدر عليه (أو) نذر (صلاة أو صوما في وقت) معين لم ينه عن فعل ذلك فيه (فمنعه) من ذلك
(مرض أو عدو وجب القضاء) لتعين الفعل في الوقت فان قبل هلا كان ذلك كالحج فلا يجب فيه
القضاء كما مر فيه أوجب بأن الواجب بالنذر كالواجب بالشرع وقد يجب الصلاة والصوم مع الحج فلزمنا
بالنذر والحج لا يجب الا عند الاستطاعة فكذلك احكم النذر فان قبل كيف يتصور المنع من الصوم والصلاة
فان الصوم لا سبيل فيه الى المنع من النية فانما بالقلب وان أكره على الفطر لم يفطر على الاصح والصلاة
يمكن فعلها مع الاكراه بما راقعها على قلبه في الوقت المعين ويقضى لان ذلك عذر نادر كفى الواجب
بالشرع أوجب عن الاول بأن ذلك يتصور بالاسير كما قاله في المجموع يأتى كل خوفان القتل وعن الثاني
بأن يأتى بالصلاة على التلبس بها على غير طهارة أو نحوها فان قيل قولهم ان الواجب بالنذر كالواجب

بالشرع بشكل عليه أنه لو نذر صلاة في يوم بعينه فأنقضى عليه لزمه القضاء وإن لم يلزمه قضاء صلوات ذلك
 اليوم أجيب بأن هذا مستثنى كبقية المستثنيات أما إذا نذر الصلاة في أوقات النهي في غير حرم مكة
 أو الحرم في يوم الشك فقد مر أن نذر لم ينقض وإن صح فعل المندور فيها (أو) نذر (هدياً) أي
 أن يهدي شيئاً مما من نعم أو غيرها كأن قال لله على أن أهدى شاة أو ثوباً إلى مكة أو الحرم (لزمه حمله
 إلى مكة) أو الحرم لأنه محل الهدى (و) لزمه (التصدق به على من يها) من الفقراء والمساكين من
 المسلمين فربما كان أو مستوطناً فيمتنع بيعه وتفرقة ثمرة ينزل بعينه منزلة الاضحية والشاة في الزكوات
 كل الحيوان لا يجزئ في الاضحية كأنما يلزمه التصديق به حيواناً ذبحه لم يجز إذا لاقربه في ذبحه لعدم
 اجزائه اضحية وغرم الأرض أن نفقت قيمته بالذبح وتصدق بالهضم وإن كان مما يجزئ في الاضحية لزمه ذبحه
 في أيام الضرورة وتفرقة لحمه على من ذكر ونعبر به بالهدى قد يوهبهم اختصاص ذلك بالابل والبقر والغنم
 وأيس مراداً فلو قال شيئاً كما ذكرته في كلامه كان أولى وكان ينبغي التعبير بالحرم بدلاً عن مكة ليستغنى
 عما ذكرته في كلامه فإن حمله لا يتقدم بحكمه بل يعم سائر الحرم وقوله حمله يفهم أنه فيما سهل نقله وهو
 كذلك أما ما تعذر نقله مما أهداه كالدار أو العسر كحجر الرمي فإنه يبيع به بنفسه وينقل عنه إلى الحرم من غير
 مراجعتكم ويتصدق به على مساكينه وهى له أساكة بقيته أولاً فقد يرغب فيه بأكثر منها ووجهان
 في الكفاية ينبغي الأول الآن يظهر وأغلب بالزيادة وقوله والتصدق به يقتضى إلا كفة بما يكون ذلك الشيء
 مما يتصدق به وإن لم تصح جهته ولا هديته فيدخل فيه ما لو نذر أهداه من نجس بناء على ما قاله المصنف
 من أنه ينبغي أن يقطع بعضه التصديق به بعد حكايته عن القاضي أبي العلي المنع من ذلك ويدخل فيه أيضاً
 جلد الميتة قبل الدباغ لكن قال البلقيني الأرجح أنه يشترط فيه أن يكون مما يهدى لا تسمى اه وهذا
 أظهر ويستثنى من وجوب التصديق به ما لو عسر التصديق به حيث وجب التعميم به كالألوان والثوب الواحد
 فإنه يباع ويصرف عنه عليهم كقوله الماوردي وإن كانت قيمته في الحرم ونحل النذر سواء تخير بين حمله وبيعه
 بالحرم وبين حل نفسه أو في أحدهما أكثر من مال أو نوى النذور اختصاص الكعبة بالمندور فإن كان
 شيئاً أسهل فيها أو دهنًا وقدرة في مصابيحها أو طيباً طيبها به أو متاعاً لا يستعمل فيه أباعه وصرف عنه
 في مصالحها أما إذا قال الله على أن أهدى ولم يسم شيئاً أو أن أضحي فإنه يلزمه ما يجزئ في الاضحية جواً
 على معهود الشرع فإن عين من نذره بدنة أو بقرة أو شاة تعينت بشروط الاضحية فلا يجزئ فصبل ولا
 عجل ولا سحلة وإن تعيب الهدى المندور أو المعلن من نذره تحت السكن عند الذبح لم يجز كالاضحية لأنه
 من صفاته ما لم يذبح وقبل يجزئ وجرى عليه ابن المقرئ لأن الهدى ما يهدى إلى الحرم وبالأصول البسه
 حصل الأهداء وعليه وثمة نقل الهدى إلى الحرم لأنه محل الهدى قال تعالى حتى يبلغ الهدى محله فإن لم
 يكن له مال يبيع بعضه لمقل الباقي كفى فصل الرخصة ولزمه تفرقة لحمه فيه على مساكينه وفي الأمانة أنه إن قال
 أهدى هذا فالأمانة عليه وإن قال جعلته هدياً فلا يباع منه شيء لأجل وثمة النقل ونسبه في البحر للفقهاء
 واستحسنه قال الرافعي إن كان مقتضى جوده هدياً أن يوصله كله الحرم فلما لم يرضه بثلثه كقولنا أهدى اه
 وهذا هو الظاهر وعليه أيضاً علف الحيوان كما صرح به الماوردي والقاضي الحسين ولو نذر أن يهدي
 شاة فلا نوى ذات عيب أو سحلة أجزأه هذا النوى لأنه الماتزم ويؤخذ بما سار أنه يتصدق به حيواناً أخرج
 بدله ثمانية وأفضل (تنبيه) قد علم بما سار أنه يمتنع أهداء ما ذكر إلى اغتيابه الحرم نعم لو نذر نحره لهم
 خاصة واقترب به نوع من القرية كأن تناسى به الاضحية لزمه كقوله في البحر وإن لم يهدى شيئاً من
 البدن أو البقرة أن يشرها أي يجرسها بشئ له حتى يسيل الدم والاولى أن يكون في صفحة سنامها اليمنى
 وأن يلقاها بعري القرب ونحوها من الناميرط المغنولة والجلود ويقاد الغنم ولا يشرها والحكمة في ذلك
 الإلهام بأنه هدى فلا يتعرض له فإن علب منها شيء قبل المحل نحره وجوباً للمندور وبأنه غيره ونفس

للتقليد في دمه وضرب به صفحته وتخلي بينه وبين المساكين ولا بد من الاذن في التلويح بخلاف المنذور
 ولا يجوز له ولا رفقته الاكل من المنذور والمراد برفقته جميع القافلة كما قاله المصنف فان لم يفعله حتى مات مع
 تمكنه ضمه بالاكثر من قيمته حينئذ ومن مثله فان لم يتمكن من الذبح حتى مات لم يضمه ولو نذر أن يضحي
 ببذنة وقدها بالابل أو نواها أو أطلق تعينت البذنة من الابل لانها وان أطلقت على البقر والعنم أيضا
 كما صح في المجموع فهي في الابل أكثر استعمالا فان عدت وقد أطلق نذره بفيرة فان عدت فبيع
 شياء كما نص عليه الشافعي وان كان ظاهر كلام الروضة أنه يخير بين البقرة والسبع شياء وان عدت وقد
 قد نذره بالانثى أو بغيره عليه أن يشترى بقيمتها بقر أو يفارق ذلك عدم اعتبار قيمتها حالة الاطلاق
 بل الانثى عند الاطلاق ينصرف الى معهود الشرع ومعهوده لا تقويم فيه فان فضل من قيمته شيء اشترى به
 بقرة أخرى ان أمكن ولا نشأة أو شقاصم بذنة أو بقرة فان لم يجد واحدا منهما تصدق بالفاضل دراهم فان
 عدت البقرة اشترى سبع شياء بقيمتها البذنة ولو وجد بقيمتها البذنة ثلاث شياء أتم السبعة من ماله ولو نذر
 شاة فذبح بدلها بذنة أخرى أفضل ومجمله كما قال صاحب البيان اذا نذرها في ذمته والا فالنذر
 يقتضيه المذهب عدم الاجزاء وفي كون كلا فرضا وجهان أحدهما نعم على اضطرار فيه (أو) نذر
 (التصدق) بشئ (على أهل بلد معين) مكة أو غيرها (لزمه) ذلك وفاء بالتزامه وصرفه لساكنيه
 من المسلمين ولا يجوز نقله كذا في زيادة الروضة كالزكاة * (تنبيه) * قد يفهم كلامه أنه لا فرق في
 أهل البلد بين الغني والفقير والمسلم والذمي وليس مرادا فقد نص في الام على التخصيص بالمساكين
 وصرح القاضى حسين وغيره بعدم جواز وضع المنذور في أهل الذمة وقد يفهم أيضا ان غير الحرم
 لا ينذر فيه الا التصديق وليس مرادا بل لو نذر الاختصاصية به تعين ذبحها مع التفرقة فيه لتضمنها التفرقة
 فيه وان نذر الذبح والتفرقة أو نواها ببلد غير الحرم تعينا فيه لان الذبح وسيلة الى التفرقة المقصودة
 فلما جعل مكانه مكانها اقتضى تعينه تبعها وان نذر الذبح في الحرم والتفرقة في غيره تعين المكان لان
 المعاني بكل منهما ما قربته وان نذر الذبح في غير الحرم أو يسكن ولو غصوبا ونذر التفرقة بينهما في الحرم
 تعين مكان التفرقة فقط اذا قربته في الذبح خارج الحرم ولا في الذبح يسكن معين ولو في الحرم وان نذر
 الذبح بالحرم فقط لزمه التحريم بل ان ذكر الذبح في النذر مضافا الى الحرم يشعر بالقرب ولو ان الذبح فيه عبادة
 معهودة ولزمه التفرقة فيه مع جلا على واجب الشرع وان نذر الذبح بأفضل بلد تعينت مكة للذبح لانها
 أفضل البلاد ولو نذر لعين بدراهم مثلا كان له مطالبة الدائره ان لم يعطه كالحصوين من الفقراء لهم
 المطالبة بالزكاة التي وجبت فان أعطاه ذلك فلم يقبل برئ الدائره أنه أتى بما عليه ولا قدرته على قبول
 غيره ولا يجبر على قبوله بخلاف مستحق الزكاة لانهم ملكوها بخلاف مستحق النذر وأيضا الزكاة
 أحد أركان الاسلام فاجبر وعلى قبولها خوفاً تعظيلا بخلاف النذر (أو) نذر (صوماني بلد) مثلا
 لزمه الصوم لانه قريب (لم يتعين) أي الصوم فيه فله الصوم في غيره سواء الحرم وغيره كما ان الصوم
 الذي هو بدل جبران واجب الاجرام لا يتعين فيه وقبل ان عين الحرم تعين لان بعض المتأخرين رجحان
 جميع القرب تتضاعف فيه فالحسنة فيه بمائة ألف حسنة والتضعيف قربة (وكذا صلاة) نذرها في بلد
 لم يتعين لها ويصلى في غيره لانها لا تختلف باختلاف الامكنة * (تنبيه) * شمل الطلقة صلاة الفرائض
 اذا نذر ان يصليها في مسجد فإنه لا يتعين لها مسجد وان عينه لكن يتعين ان يصليها في مسجد بناء على ان
 صفاتها تفرد بالاتزام بخلاف النفس والفرق ان أداء الفريضة في المسجد أفضل (الا المسجد الحرام)
 فان نذر الصلاة فيه فليتعين لعظم فضله وتعلق الناس به ووضوح ان الصلاة فيه بمائة ألف صلاة كل رواه
 الامام أحمد وغيره * (تنبيه) * المراد بالمسجد الحرام جميع الحرم لاموضع الطواف فقط فقد حرم
 الماوردي بان حرم مكة كمسجدها في المضاعفة وتبعه المصنف في مناسكه وحرم به الحاروي الصغير ونقل

الامام عن شيخه انه لو نذر الصلاة في الكعبة صلى في اطراف المسجد يخرج عن نذره لان الجميع من المسجد
 الحرام وان كان في الكعبة زيادة فضيلة (وفي قول) الا (مسجد المدينة والاقصى) فيعتين للصلاة
 المذكورة فيهما (قلت الاظهر) استحسان الرافعي في الشرح (تعيينهما كالمسجد الحرام والله اعلم)
 لا شراك الثلاثة في مقام الفضيلة وان تفاوتت فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة
 مساجد وقال البلقي مائة المصنف انه الاظهر ممنوع نقلا ودليلا واطال الكلام في ذلك لكن كلام
 المصنف يشعر بعدم اجزاء الصلاة في غيرهما وليس مراد ابل لوصلي ما نذره بالمسجدين بالمسجد الحرام
 يخرج عن نذره في الاصح ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصى ولا عكس على النص وسكت عن نذره
 الاعتكاف لتقدمه في بابيه * (تنبيه) * لا تجزئ صلاة واحدة في هذه المساجد عن أكثر منها فلو نذر ألف
 صلاة في المسجد الحرام لم تجزئ صلاة واحدة في مسجد المدينة كما لو نذر ان يصلي في مسجد المدينة صلاة
 لا تجزئ ألف صلاة في غيره وان عدت بها كما انه لو نذر قراءة ثلث القرآن فقرأ أقل هو الله أحد لا تجزئ
 وان عدت ثلث القرآن ولا يلحق بالمساجد الثلاثة مسجد قباء خلافا لما يحسنه الزركشي لما رواه
 أخرجه الترمذي صلاة فيه كعمرة ثم شرع المصنف في فروغ يظهر به ان النذر هل يسلك به واجب
 الشرع او جازئه والاصح عند المصنف الاول انهما استثنى ورجح العراقيون الثاني واختار المصنف
 في باب الرجعة انه لا يطلق ترجيح واحد من القولين بل يختلف الراجح منهما بحسب المسائل وبدأ من تلك
 الفروع بنذر الصوم فقال (أو) نذر (صوما مطلقا) من غير تعرض لعدد بافتقار لانية (فيوم) بحمل
 عليه لان الصوم اسم جنس يقع على الكثير والقليل والصوم لا يكون أقل منه والمتيقن يوم فلا يلزمه
 أكثر منه فان قيل ينبغي أن لا يكتفى به اذا جاز النذر على واجب الشرع فان أقل ما وجب بالشرع ابتداء
 صيام ثلاثة أيام أوجب بجمع ذلك بدليل وجوب يوم في جزاء الصيد وعند افاقة الجنون وبلوغ الصبي قبل
 طلوع بقر آخر يوم من رمضان * (تنبيه) * لو نذر صوما كثيرا أو طويلا لم يلزمه أكثر من يوم كما قاله
 الخوارزمي في السكافي ومثله ما لو قال حينئذ أو دهر (أو) نذر (أياما) أي صومها (ثلاثة) لانها أقل الجمع
 أو شهر أو قيساسه ثلاثة وقيل أحد عشر شهر الكونه بجمع كثرة ولو عرف الاشهر احتمل ذلك واحتمل ارادة
 السنة وهو الظاهر ويجب التبيين في صوم النذر بناء على الاصح من انه يسلك به ذلك واجب الشرع
 ولو نذر الصوم في السفر صح ان كان صومه أفضل من فعله والا فلا (أو) نذر (صدقة فيما) أي تصدق
 بأي شيء (كان) مما يتناول كدائره ودوره لا إطلاق الاسم فان قيل لا يتقدر بخمسة دراهم أو نصف
 دينار كما انه أقل واجب في ذلك المال أوجب بان الملاء قد يشتركون في انصاب فيجب على أحدهم شيء
 قليل * (تنبيه) * لو نذر التصدق بمال عظيم قال القاضي أبو الطيب في باب الاقرار في تعلقه لا يتقدر
 بشيء أو أي قدر تصدق به اجزاء قال ورأيت بعضهم يوجب فيه مائتي درهم وفي فتاوى الفقهاء لو قال لله على
 أن أعطي الفقراء عشرة دراهم ولم يرد به الصدقة لم يلزمه شيء كما لو قال لله على ان احب الفقراء قال الاذري
 رحمه الله ان لا يلزمه من ذلك الا الصدقة اه وهذا هو الظاهر ولو نذر ان يشتري بدرهم خبزا للتصدق بزمه
 التصديق بخبز قيمته درهم ولا يلزمه شراءه نظر للمعنى لان القرية انما هي التصديق لا الشراء * (فروع) *
 لو قال ابتداء مالي صدقة أو في سبيل الله فاعز لأنه لم يأت بصيغة التزام فان عاق قوله المذكور بدخوله مثلا
 كقوله ان دخلت الدار فإلى صدقة فنزل لجأ فاما ان يتصدق بكل ماله واما ان يكفر كفارة بين الا أن يكون
 المعاق به مرغوبا فيه كقوله ان رزقي الله بدخول الدار أو ان دخلت الدار وأراد ذلك فمالي صدقة فيجب
 التصديق عينا لانه نذر تبرر ولو قال بدل صدقة في سبيل الله تصدق بكل ماله على الغزاة ولو قال ان شئ الله
 مرضي فعلى ألف ولم يعين شيئا باللفظ ولا بالنية لم يلزمه شيء لانه لم يعين مساكين ولا دراهم ولا تصدقا ولا
 غيرها ولو نوى التصديق بألف ولم ينو شأفا كذلك كما حرم به ان المقرى تعالاه لكونه قال الاذري محتمل

ان ينعقد نذره ويعين ألفا ما يريد كالجواب لله على نذر قال شيخنا وما قاله ظاهر وأى فرق بينهما وبين نذر
 التصديق بشئ ولو قال ان شئ الله مريض فله على أن أتصدق بألف درهم مثلا فشيء والمرضى فقير فان
 كان لا يلزمه نفقة جازاها ماؤه ماله والا فلا كالزكاة ولو نذر التصديق على ولده أو غيره الغنى جاز لان الصدقة
 على الغنى جائزه وقربة ولو نذر ان يصحى بشاة مثلا على ان لا يتصدق بها لم ينعقد نذره لتصريحه بما ينفيه (أو)
 نذر (صلاة فركعتان) تكفي عن نذره في الاظهر حلالا على أقل واجب الشرع (وفي قول) تكفيه (ركعة)
 واحدة حلالا على جائزه ولا تكفيه على القولين سجدة تلاوة أو شكر لان ذلك لا يسمى صلاة ولا صلاة جنازة
 لانها ليست واجبة عينا وان حصل تعيين فعارض فلا يعمل عليها النذر (فعلى الاول) المبني على السلوك
 بالنذر مسلك واجب الشرع (يجب القيام فيها) أي الركعتين (مع القدرة عليه وعلى الثاني) المبني
 على السلوك على جائز الشرع (لا يجب القيام فيها) * (تنبيه) * محل الخلاف اذا أطلق فان قال أصلى
 فاعداؤه القعود قطعاً كالجواب صرح بركعة فجزئته قطعاً لكن القيام أفضل منه * (فروع) * لو نذر ان
 يصلي ركعتين فصرى أو بعبارة تسليمة بتشهد أو بتشهدين في الاجزاء طريقان قال في المجموع أحصهما وبه قطع
 البغوي جوازهما اهـ وهذا على خلاف الاصل السابق ولهذا جزم في الانوار بعدم الجواز بناء على انه
 يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع والمقاتل بالجواز فاسم على ما لو نذر ان يتصدق بعشرة تصدق بعشرين
 قال في أصل الروضة بعد ذكره الخلاف ويمكن بناؤه على ما ذكر ان نذرناه على واجب الشرع لم يجزه كما
 لو صلى الصبح أو بعاءوا الأجزاء ولو نذر ان يصلي أربع ركعات جاز ان يصليها بتسليمتين لزادة فضاءهما وان
 خالف ذلك البناء المذكور لذلك ولانه يسمى مصليا أربع ركعات كيف صلاها فان صلاها بتسليمة فبأى
 بتشهدين فان ترك الاول منهما سجدة للسهو هذا ان نذر أن يعا بتسليمة واحدة أو أطلق فان نذرهما بتسليمتين
 لزمته لانها أفضل كما صرح بذلك صاحب الاستيعا في صلاة التعاقع ولو نذر صلاتين لم يجزه أربع ركعات
 بتسليمة كما جزم به في الروضة وأصلها ولا يجزيه فعل الصلاة على الراحة اذ لم ينعقد عليها بان نذره على
 الارض أو أطلق فان نذرهما على أجزاء فعله عليهما لكن فعلهما على الارض أولى (أو) نذر (عقبا) وأطلق
 (فعلى الاول) المبني على ما سبق يلزمه (رقبة كفارة) وهي ما سبق في بابها مؤمنة سليمة من عيب يخل
 بعمل أو كسب (وعلى الثاني) المبني على ما سبق يكفيه (رقبة) ولو معيبة وكافرة لصديق الاسم (قلت
 الثاني هنا أظهر) وفي زيادة الروضة انه الاصح عن الاكثرين وهو الراجح في الدليل (والله أعلم) لتشوف
 الشارع الى العمق ولان الاصل براءة الزمة فاكتفى بما يقع عليه الاسم والفرق بينه وبين الصلاة ان
 العتق من باب الغرامات التي يشق اخراجها فكان عند الاطلاق لا يلزمه الا ما هو الاقل ضررا بخلاف
 الصلاة * (تنبيه) * قال المصنف في تحريره قول التنبيه أو عتقا كلام صحيح ولا التفات الى من أنكره
 لجهله ولكن لو قال اعتاقا لكان أحسن اهـ قال ابن شعبة والحجب ان عبارة المحررات اذ فغيرها الى
 خلاف الاحسن (أو) نذر (عتق) رقبته مؤمنة أو سليمة لم تجزه الكافرة والمعيبة أو عتق رقبة (كافرة
 معيبة أجزاء) أي كفاه عنها رقبة (كاملة) لا يباين بما هو أفضل وذكر الكفر والعيب ليس للتقرب
 بل لجواز الاقتصا على الناقص فصار كن نذر التصديق بسخطة رديئة يجوز له التصديق بالجيده (فان عين)
 رقبة (ناقصة) بان قال الله على ان أعتق هذه الرقبة الكافرة أو المعيبة (تعين) فلا يجزه غيرها وان كان
 خبرا منها لتعاق النذر بعينها * (تنبيه) * ما قررت به كلام المصنف من انه يصح نذر عتق الرقبة الكافرة
 هو المعتمد وان كان في فتاوى القاضى حسين انه لا يلزمه اعتاقه لانه جعل الكفر صلته ولا يزول ملكه عن
 المعينة بنفس النذر وليس له بيعه ولا هبتها ولا يجوز ذلك ولا يلزمه ابداله ان تلفت أو أتلفها وان أتلفها
 أجنبى لزمه قيمتها ما لكها ولا يلزمه صرفه الى أخرى بخلاف الهدى فان الحق فيه للفقراء وهم
 موجودون قاله في البيان (أو) نذر (صلاة) حالة كونه (فانما يجز) فعلها حالة كونه (فاعد) مع

القدرة بلا مشقة على القيام لانه دون ما التزمه امام المشقة لثوب كبير أو مرض فلا يلزمه القيام على الاصح
(بخلاف عكسه) وهو نذر الصلاة فاعدا فيجوز قائما لا تيانه بها والافضل * (تنبيه) * كلامه يفهم ان
له المقدور أيضا وهو كذلك في الشرحين والروضة هنا لا خلاف فيه وان ذكرنا بعد ذلك بثبوت ثلاثة أوراق
عن الامام عن الاحباب انه يلزمه القيام عند القدرة ولو نذر اتمام الصلاة أو قصرها صح ان كان كل منهما
أفضل والاحل كما حرم به في الانوار ولو نذر القيام في النوافل أو استيعاب الرأس بالمسح أو التلبيث أو غسل
الرجلين صح ولزم كبحرهم في الانوار أيضا (أو) نذر (طول قراءة الصلاة) فرضا كانت أو نفلا ومثله
طول ركوعها أو سجودها الزم ذلك أي ان لم يكن اماما في مكان لم يحصره جمعه أو حصره ولم يرضوا بالتطويل
كاتبه عليه البلقيني لان التطويل حيث لم يكره (أو) نذر (سورة معينة أو) نذر (الجماعة) ولو نذر نفل نسي فيه
الجماعة وقوله (لزمه) راجع للمسائل المذكورة كما تقرر لان ذلك طاعة فلزم بالنذر وما قررت به كلام
المصنف من ان ما ذكر شامل للفرض والنفل هو المعتمد كما جرى عليه شيخنا وقال فالتقول بان صحته هنا مقيدة
بكونها في الفرائض أخذنا من تقييد الروضة وأصاها بذلك وهم لانها ما اعتاد بذلك للتعلاف فيه ولو نذر
القراءة في الصلاة فقرأ في ركعة واحدة قام لها اناسيا لم تحسب * (تنبيه) * والناظر في الوصف
الماتزم كان صلى في الاخرة منفردا سقط عنه خطاب الشرع في الاصل وبقى الوصف ولا يمكنه الا بانه به وحده
فعليه الا بانه به ثانيا مع وصفه ذكره في الانوار تبعه القاضي والمتولي وقال القاضي أبو الطيب بسقط عنه نذره
أيضاً لانه ترك الوصف ولا يمكنه تضاده قال ابن الرضا والاول ظاهر اذا لم يقل ان الفرض الاول والافضل
الثاني قال شيخنا وقد يحمل الاول على ما اذا ذكر في نذره الظاهر مثلاً والثاني على ما اذا ذكر فيه الفرض اه
والوجه ما ذكره صاحب الانوار (والصحيح) انعقاد النذر بكل قرينة لا تجب ابتداء كعبادة لمريض (وتشييع
جنازة والسلام) على الغير أو على نفسه اذا دخل بيتا خاليا وتسميت العاطس وزيارة القادس لان الشارع رغب
فيها والعمد يتقرب بها اليه كالعبادات والثاني المانع لانها ليست على أوضاع العبادات وانما هي اعمال
واخلاق مستحسنة ورغب الشارع فيها العموم فائتمارها يصح نذره في المكتوبة أو في وقت وصلاة الضحى
وقيام التراويح وتحية المسجد وكفى الاحرام والطواف وسائر الكعبة ولو بالحرير وتطليعه أو صرف ماله في
شراء سترها وتطليعه فان نوى المباشرة لذلك بنفسه لزمه والا فلا بعنه الى القيمة ليصرفه في ذلك ويصح نذر تطليع
مسجد المدينة والاقصى وغيرهما من المساجد كما اختاره في المجموع لان تطليعه باسنة مقصودة يلزم بالنذر كسائر
القرب بخلاف البيوت ونحوها كشاهد العلماء والصالحين واحترز المصنف بقوله لا تجب ابتداء عن
القرب التي يجب جنبها ما للشرع كالصلاة والصوم والحج والعقود فانما تلزم بالنذر قطعاً كفي التمتع وكان
ينبغي أن يرد في الضابط أن لا يكون فيه ابطال وخصصة للسرعة فيخرج ما لو نذر أن لا يفطر في السفر في
رمضان وأن يتم الصلاة في السفر فانه لا ينعقد نذره أي اذا كان الفطر أو القصر أفضل كما مر في الاشارة
اليه أو ورد على الضابط ما لو قال ان شقي الله مريض في الله على أن أعجل زكاته مالي فان الاصح في زيادة
الروضة عدم انعقاده لانه ليس بقرينة ثم حيث قلنا انه يندب تعجيل الزكاة كان اشتد الحاجة المستحقين
لها أو التوسوها من المزكى أو قدم الساعي قبل تمام حوله فينبغي كما قال الاسنوي وغيره صحة نذره (خاتمة)
في مسائل متنوعة مهمة تتعلق بالباب لو قال ان شقي الله مريض في الله على أن تصدق بعشرة دراهم مثلاً
ثم قال في اليوم الثاني مثله فان قصد التكرار لم يلزمه غير عشرة وان قصد الاستئناف أو أطلق لزمه عشرون
كفي فتاوى القفال ويحیی مثله كما قال الزركشي في نذره للعاج ولو نذر التصديق على أهل الزمة بدينار جاز
صرفه الى المسلمين أو الى المبتدعة أو الرافضة جاز صرفه الى أهل السنة أو الى الأغنياء جاز صرفه الى
الفقراء كما في فتاوى القفال ولو قال لله على ذبح ولدي ٣ فبالبحر فشا أمكانه لم يصح نذره لان ذلك ليس بقربة
ولا يلزم الكافر وفاء ما نذره في كفره بعد اسلامه وقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه في نذر كذب

نذره في الجاهلية أوف بنذر كمنحول على الذنب ولو قال أحدهذين للقراء فلو نذر أن أراد أو أطلق فان
تلف أحدهما أعلمهم الآخر فان أراد الاقربان انهم أحدهما والآخر لم يملكه قتلف أحدهما فعليه لهم
قبل قوله أو نذر التصديق بأحد شيئين قتلف أحدهما لزمه التصديق بالآخر ولو نذر أن لا يكلم أحدا لم يصح
نذره لما فيه من التضيق والتشديد ولو قال ان شئني الله مريض فعبدى هذا حرثم نذر عتقه ان رد الله
غائبه ان فقد النذر ان فان حصل معاً أقر ع بينهما كذا نقله في الروضة عن فتاوى القاضي عن العبادى
والذى فيها عنه أن النذر الثاني موقوف فان شئني الله المريض قبل القدوم أو بعده أو معه بان لم ينقذ
والعبد مستحق العتق عن الاول وان مات ان عقد وأعتق العبد عنه كذا ذكره البغوى في فتاويه وهذا
أوجه ولو نذر من يموت أولاده عتق رقيق ان عاش له ولد فعاش له ولد أكثر من أولاده الموق ولو قل لا
لزمه العتق ومن نذر زيتاً أو شمعاً لاسراج مسجد أو غيره أو وقف ما يشترى به من غلته صح كل من النذر
والوقف ان كان يدخل المسجد أو غيره من يتلغح به من نحو مصل أو نائم أو الم بصرح لانه اضاءة مال وقد
ذكر الاذرى ما يفيد ذلك وفي ايقاد الشموح على الدوام والمصابيح الكثيرة نظر لما فيه من الاسراف
وأما المندور للمشاهد الذى يبيت على قبرولى أو نحو فان قصد المأذر بذلك التنوير على من يسكن البقعة
أو يتردد اليها فهو نوع قربته وحكمه ما ذكره فى الصحة وان قصد به الايقاد على القبر ولومع قصد التنوير فلا
وان قصد به وهو الغالب من العامة تعظيم البقعة أو القبر أو التقرب الى من دفن فيها أو نسبت اليه فهذا
نذر باطل غير منفع فأنهم يعتقدون ان لهذه الاماكن خصوصيات لانفسهم ويرون أن النذر لها مما يندفع
به البلاء قال وحكم الوقف كالنذر فيما ذكرنا اه فان حصل شئ من ذلك رد الى مالكه والى وارثه بعده فان
جهل صرف في مصالح المسلمين وقال الشيخ عز الدين المهدى الى المساجد من زيت أو شمع ان صرح بانه
نذر وجب صرفه الى جهة النذر ولا يجوز بيعه وان أقرط في البكرة وان صرح بانه تبرع لم يجز التصرف فيه
الا على وفق اذنه وهو باق على ملكه فان طالت المدة وجوز أن ياذله مات فقد بطل اذنه ووجب رده الى
وارثه فان لم يعرف له وارث صرف في مصالح المسلمين وان لم يعرف قصد المهدى أجرى عليه أحكام المندور
التي تقدمت أو يصرف في مصالح المسلمين ولو نذر ان يصلى في أفضل الاوقات فقياس ما قالوه في الطلاق ليله
القدر أو في أحب الاوقات الى الله تعالى قال الزكشى ينبغي أن لا يصح نذره والذي ينبغي الصحة يكون
كنذره في أفضل الاوقات ولو نذر أن يعبد الله تعالى بعبادة لا يشركه فيها أحد ففيل يطوف بالبيت وحده
وقيل يصلى داخل البيت وحده وقيل يتولى الامامة العظمى فان الامام لا يكون الا واحدا فان انفرد بها
واحد فقد قام بعبادته هي أعظم العبادات وعليه حل قول سليمان عليه الصلاة والسلام هب لي ملكا
لا ينبغي لاحد من بعدى فانه انفرد بهذه العبادة وهى القيام بمصالح الانس والجن والطير وغيرها
وينبغي أن يكفي أى واحد من ذلك وما ورد به من أن البيت لا يتخلو عن طائف ملك أو غيره مردود لان

(كتاب القضاء)*

العبرة بما في ظاهر الحال

بالمداوى الحكم بين الناس وجمعة أقضية كقباه وأقبيه وهو لغة أحكام الشئ وامضاؤه ومنه وقضيا الى بنى
اسرائيل وقرأه ومنه فوكره موسى فقصى عليه أى قتله وفرغ منه واتمامه ومنه ليقضى أجل مسمى أى
ليتم الاجل وشرعاً لخصومة بين خصمين فأكتر بحكم الله تعالى قال ابن عبد السلام الحكم الذى يستفيد
القاضى بالولاية هو اظهار حكم الشرع في الواقعة فمن يجب عليه امضاؤه فيه بخلاف المفتى فانه لا يجب عليه
امضاؤه وسعى القضاء حكماً لما فيه من الحكمة التى توجب وضع الشئ في محله ليكون يكف الظالم عن ظلمه
أو من اجكام الشئ ومنه حكمه للحام لمنع الدابة من ركوبها رأسها وقد قيل ان الحكمة مأخوذة من
هذا أيضاً لمنع النفس من هواها والاصل في ذلك الكتاب والسنة والاجماع فن الكتاب آيات كقوله
تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط وقوله تعالى انا انزلنا اليك الكتاب

بالحق للحكم بين الناس ومن السنة اخبار تكبر العيصين اذا اجتمعوا كما في ما نقله احران اصاب قلبه
 احران وفي رواية صحيح الحاكم اسنادها انه عشرة اجور وروى البيهقي خبرا اذا اجلس الحاكم للعكم بعث الله
 له ملكين يمددانه ويوقهانه فان عدل اقاما وان جارها رجاوتر كما قال المصنف في شرح مسلم اجمع المبارون
 على أن هذا الحديث يعني الذي في العيصين في ما كمال اهل الحكم ان اصاب قلبه احران باجتماده
 وان انحما قلبه احران باجتماده في طلب الحق امان ليس باهل للحكم فلا يحل له أن يحكم وان حكم فلا
 اجر له بل هو آثم ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق أم لا لان اصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي فإمر
 عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا وهي مردودة كلها ولا يبعد في شيء من ذلك وقد روى
 الاربعون الحاكم والبيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاة ثلاثة فاضيبان في النار وقاض في الجنة
 فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ورفض به والذان في النار ورجل عرف الحق بخافي الحكم ورجل
 قضى للناس على جهل فالقاضي الذي ينفذ حكمه هو الاول والثاني والثالث لا اعتبار بحكمه وما والايجاع
 منه فقد على فعله سلفا وخلفا وقد استفتى النبي صلى الله عليه وسلم والاطفاء الراشدون بعده فن بعدهم
 ووليه سادات وتورع عنه مثلهم وورد من الترهيب والتحذير أحاديث كثيرة ولا شك أنه منسب عليهم
 اذا قام العبد بحقه ولكنهم ملرو السلامة فيه بعدة الا من عصمه الله تعالى وقد كتب سلمان الفارسي
 الى أبي الدرداء رضي الله تعالى عنهما لما كانا ضيبيبيت المقدس ان الارض لا تقدرس أحدا وانما
 يقدرس المراءعه وقد بلغني انك جعلت طبيبا تدوى فان كنت تبرى فنعما لك وان كنت معليا فاحذر
 أن تقتل أحدا فتدخل النار فبالك بن ليس بطبيب ولا معلب وقال بعض الاكابر ممن دخل في
 القضاء ألتذير لمن يكون عنده أهلية العلم أن لا يتولى القضاء فان كلام العلماء يؤخذ بالقبول وكلام
 القضاة تسرى اليه الطنون وان ترتب على القضاء أحرى وقائع جزية فالعلم يترتب عليه أمور وكيفية تبقى
 الى يوم القيامة وما ورد في التحذير عنه من جعل قاضيا ذنبا يغرس كين فهو محمول على من يكره له القضاء
 أو يتجرم على ماسياتي (هو) أي قبول قولية القضاء من الامام (فرض كفاية) في حق الصالحين له في
 الناحية أما كونه فرضا فلقوله تعالى كوفوا قوامين بالقسما ولان طباع البشر مجبولة على النظام ومنع
 الحقوق وقيل من ينصف من نفسه ولا يقدر الامام على فصل الخصومات بنفسه فحدث الحاجة الى تولية
 القضاء وأما كونه على الكفاية فلانه أمر معروف أو نهى عن منكر وهما على الكفاية وقد بعث النبي
 صلى الله عليه وسلم طلبا الى النبي قاضيا فقال يا رسول الله بعثني أقضي بينهم وأما ما شاب لا أدري ما القضاء
 فضرب النبي صلى الله عليه وسلم صدره وقال اللهم اهده وثبت لسانه قال فوالذي فاق الحجة وبر الشريعة
 ما شككت في قضاء بين اثنين رواه أبو داود والحاكم وقال صحيح الاسناد واستخلف النبي صلى الله عليه وسلم
 عتاب بن أسيد على مكة والمبا وقاضيا وقلده ماذا قضاء النبي وبعث أبو بكر انسا الى البحرين وبعث
 عمر ابا موسى الاشعري الى البصرة فلو كان فرض عين لم يكف واحد وعن القاضي أبي العلي بن استخبان
 نصب القضاة في البلدان قال ابن الرقة ولم أره لم يعرضه فعلى المشهور اذا قام بالفرض من يصلح سقط الفرض
 عن الباقي وان امتنعوا أثموا وأجبر الامام أحد الصالحين على الصبح وخرج بقبول التولية ايقاعها
 للقاضي من الامام فانما عرض عين عليه لدخوله في عوم ولايته ولا يصح الامن جهته ولا يجوز أن يتوقف
 حتى يسئل لانها من الحقوق المسترعة وقد مر في كتاب السير انه يجب على الامام أن يولي في كل مسافة
 عدوى قاضيا كما يجب عليه أن يجعل في كل مسافة قصر مفتيا ويقدم هناك الفرق بينهما قال البلقيني وأما
 ايقاع القضاء بين المتنازعين ففرض عين على الامام بنفسه أو نائبه وان ترافعا الى النائب فإيقاع القضاء
 بينهم عرض عين عليه ولا يجوز له الدفع اذا كان فيه تعطيل وتعاويل نزاع (فان تعين) للقضاء واحد في
 تلك الناحية بان لم يصلح غيره (لزمه طلبه) ان لم يعرض عليه للمعاجة عليه ولا يذخر خوف بيل منه بل

يلزمه أن يطالب ويقبل ويحترز من الميل كسائر فروض الاعيان * (تنبيه) * محصل وجوب الطلب اذا
 فان الاجابة كالجحش الاذعى فان تحقق أو غاب على ظنه عدمها المعالم من فساد الزمان وأتمتس لم يلزمه فان
 عرض عليه لزمه القبول فان امتنع صهي ولا امام اجباره على الاصح لان الناس مضطرون الى علمه وانلزمه
 فاشبه صاحب الطعام اذ امانه المضطر فان قبل الله بامتناعه حينئذ يصير فاسقا ويحمل قواهم على أنه يجبر
 أنه يؤمر بالتوبة أولا فاذا تاب أجبر أجيب بأنه لا يفسق بذلك لانه لا يمنع غالب الامتثال للتجذيرات
 الواردة في الباب واستشعاره من نفسه العجز وعدم اعتماده على نفسه الامارة بالسوء وكيف يفسق من
 امتنع متأولا تأويلا ساغنا أداه اجتهاده اليه وان المنجي له من عذاب الله وسخطه عدم الناس بهذا
 الامر وقد يرى هو أنه لا يعرف الا باعتراقه فالوجه عدم فسقه بمجرد امتناعه خوفا على دينه أو فسر ذلك
 من الاعتذار الباطنة الخفية علينا بل ولا يعصى بذلك أيضا لما ذكره لو خلا الزمان عن امام يرجع الناس الى
 العلماء فان كثير علماء الناحية فالمشيع أعلمهم فان استورا وتنازعا أقرع كقوله الامام (والا) بأن لم
 يتعين القضاء واحدا في تلك الناحية لوجود غيره معه فارت (فان كان غيره أصلي) لتولية القضاء منه
 (وكان) الاصلي (يتولاه) أي يرضى بتوليته (فلا مفضل) المتصف بصفة القضاء وهو غير الاصلي
 (القبول) للتولية اذا بذل له من غير طلب في الاصح (وقيل لا) يجوز له قبولها (و) على الاول (يكراه)
 طلبه لوجود من هو أولى منه (وقيل يحرم) واستشكله الامام بأنه اذا كان النصب جائزا فكيف
 يحرم طلب الجئز وقاير هذا سؤال الصدقة في المسجد فانه لا يجوز ويجوز اعطاؤه على الاصح اذ اعطاء
 باختيار المعطى فالسؤال كالمعدم وعلى الثاني يحرم طلبه * (تنبيه) * أشعر قوله يتولاه تخصيص
 الخصال برضاء بالتولية فان لم يرض بها فكالمعدم وهو كذلك كفي الروضة وأصلها ومجده أبضا حيث
 لا عذر فان كان ليكون المفضل أطوع في الناس أو أقرب للقلوب أو كان الافضل غائبا أو مرضيا ان فقد
 للمفضل جرم كما قاله الماوردي (وان كان) غيره (مثله) وسئل بلا طلب (فله القبول) لانه من
 أهله ولا يلزمه على الاصح لانه قد يقوم به غيره وقد امتنع ابن عمر رضي الله تعالى عنهم المسألة عثمان
 رضي الله عنه القضاء رواه الترمذي وعرض على الحسين بن منصور النيسابوري قضاء نيسابور فاختفى
 ثلاثة أيام ودعا الله تعالى فمات في اليوم الثالث ورود كتاب السلطان بتولية نصر بن علي الجهضمي
 عشية قضاء البصرة فقال أشاور نفسي الليلة وأخبركم غدا وأتوا عليه من الغد فوجدوه ميتا وقال
 مكحول لو خيرت بين القضاء والقتل اخترت القضاء وامتنع منه الامام الشافعي رضي الله عنه لما استدعاه
 المأمون لقضاء الشرق والغرب وامتنع منه الامام أبو حنيفة رضي الله عنه لما استدعاه المنصور فحبسه
 وضربه وحكى القاضي الطاهري وغيره ان الوزير بن الفرات طلب أبا علي بن خنيزان لتولية القضاء
 فهرب منه فتم على دوره نحو من عشرين يوما كما قيل فيه

وطبقوا الباب على أبي علي * عشرين يوما لم يلج فماتوا

وقال بعض القضاة وابت القضاء ولت القضاء * علم يكن شيئا لتوليته

فأوقفني في القضاء القضا * وما كنت قد دما تخيته

وقال آخر فيا ليتني لم أكن قاضيا * وباليها كانت القاضية

* (تنبيه) * قول للمصنف وله القبول يقتضي جواز وان خاف على نفسه اتباع الهوى وقال الامام
 والرافعي ينبغي أن يحترز فان أهم القنائم حفظ السلامة اه وقضيته منع الاقدام حينئذ وهو الظاهر بل
 قطع في النسخة بوجوب الامتناع (ويندب) له (الطلب) للقضاء (ان كان حاملا) أي غير مشهور بين
 الناس (برجوبه) أي القضاء (نشر العلم) لتحصل المنفعة بنشره اذ اعرفه الناس (أو) لم يكن حاملا لكن
 كان (محتاجا الى الرزق) فاذا ولي حصل له كفايته من بيت المال بسبب هو طاعة لما في العدل من خيل

الثواب وفي هذا الشعار على أنه يجوز أخذ الرزق على القضاء وسيأتي إيضاح ذلك * (تنبيه) * يندب المأب
 أيضا إذا كانت المأقوف مضافة لجور أو عجز أو فساد الأحكام بتولية جاهل فية حسب المأب تدارك ذلك
 وقد أخبر الله تعالى عن نبيه يوسف صلوات الله وسلامه عليه أنه طلب فقال اجعاني على خزائن الأرض وأما
 طلب ذلك شفقة على خافق الله لامتعة نفسه (والا) بأن لم يكن حاملا بل مشهورا ولا احتجاب الرزق بل
 مكفاهه (فالاولى) له (تركه) أي طلب القضاء على قيم من غير حاجة وينشر العلم والفتيا (قلت) كما
 قال الرافعي في الترح (ويكره) له حيث نذر الطلب (على الصريح) وكذا قبول التولية أيضا (والله أعلم)
 لانه ورد فيه منى غموص وعلمه حلت الاخبار الواردة في التحذير وامتاع الساق منه والثاني لا كراهة
 في طلبه ولا قبول بل هو ما خلافاً الاولى * (تنبيه) * أهمل المصنف من أقسام الطلب التحريم قال
 الماوردي كما إذا قصد انتقاما من الأعداء أو استياجا بالارتشاء وجعل من المكروه طلبه للمجاهدة
 والاستعلاء ونوزع في ذلك وحري بعضهم على الحرمة لا حديث الله عليه وهو ظاهر وهذا التفصيل
 إذا لم يكن هناك قاض مولى فإن كان نارا فإن كان غير مستحق القضاء فكالمعذور وان كان مستحقا فطلب
 عزله حرام ولو كان دون الطالب وتبطل بذلك عدالة الطالب فإن عزل وولى الطالب نفذ حكمه عند
 الضرورة أما عند عهد الأصول الشرعية فلا ينفذ وهذا في الطالب بلائذ مال فإن كان نارا تعين على البازل
 القضاء أو كان من يسر له جازله بذل المال ولكن لا يتخذ ظالم بالاعتذار وهذا كما إذا اعتذر الأهر بالمعروف
 الالبذل مال فإن لم يتعين ولم يسر له طلبه لم يجوز بذل المال ليولى ويجوز له البذل بعد التولية لئلا يزل
 والاعتذار ظالم بالاعتذار ووقع في الروضة أنه يجوز له بذل ليولى ونسب الى العلم وأما بذل المال لعزل قاض
 لم يكن منصفاً بصفة القضاء فمستحب لما فيه من تخليص الناس منه ولكن آخذ ظالم بالاعتذار وان كان بصفة
 القضاء فهو حرام فإن عزله وولى البازل نفذ عند الضرورة كما أمر عند عهد الأصول الشرعية فتولية
 باطله والمعزول على قضائه لان العزل بالرشوة حرام وتولية المرتضى للرأى حرام (والاعتبار في التعيين)
 للقضاء (وعده) ببلدة (بالناحية) وكذا في وجوب الطالب والقبول وعدمه فلا يجب على من تعين عليه
 القضاء طلب ولا قبول له في غير ناحيته لما فيه من العجزة وترك الوطن وفارق ساخر فرض الكفايان
 بأنه يمكنه القيام به او العود الى الوطن والقضاء لا غاية له مع قيام حاجته بلد المعين اليه وظاهر كلام أصل الروضة
 انه لو كان بناحية صالحيان وولى أحدهما لم يجب على الآخر ذلك في ناحية ليس به صالح وهو كذلك
 ذكر خلافاً للبلقيني ومن تبعه في الوجوب عليه * (تنبيه) * حكم المقلد الاثن حكم المجتهدين في الأصل
 وعدمه كما قاله بعض المتأخرين ويؤيده قول الغزالي في الوسيلة المقلد اذا بلغ وتبته الاجتهاد في المذهب
 وجب تقديمه على من لم يبلغه افتداه اعتبارا على المقلدين وان كان قعيدا بالاجتهاد ثم شرع فيما يشترط لتولية
 القاضي فقال (وشرط القاضي) أي من يولى قاضيا (مسلم) أي اسلام وكذا الباقي وهذا الشرط
 داخل في اشتراط العدالة ولهذا المبدأ كره في الروضة فلا يولى كافر على مسلمين لقوله تعالى وان يجعل الله
 للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا مزيل أعظم من القضاء ولا على كفار لان القصد به فصل الاحكام والكافة
 جاهل بها وأما جريان العادة بنصبها كمن من أهل الذمة عليهم فقال الماوردي والرويان اغماهى رياء
 وزعامة لا تقليد حكم وقضاء ولا يلزمهم حكمه بالزامه بل بالزامهم ولا يلزمون بالتحاكم عنده (مكلف) أي
 بالغ عاقل فلا يولى صبي ولا مجنون وان تقطع جنونه لنعصهما * (تنبيه) * قال الماوردي ولا يكتفى العقاب
 الذي يتعلق به التكليف حتى يكون صحيح الفكر جسد الغفلة بعيدا عن السهو والغفلة يتوصل به كاذب
 الى وضوح المشكل وسئل المعضل (حر) فلا يولى رقيق كاه أو بعضه لنعصه كالشهادة بل أولى (ذكر
 فلا يولى امرأة لقوله صلى الله عليه وسلم ان يطلع قوم ولو أمرهم امرأوا البخاري ولان النساء ناقصات
 عقل ودين * (تنبيه) * شمل اطلاق المصنف منعهما ولو فستا قبل شهادتهما فيه وهو كذلك وفيه اشارة

الى الرد على أبي حنيفة حيث جوزه حينئذ وعلى ابن جرير الطبري حيث جوزه مطلقا والخلفي المشكل
 في ذلك كالمراة كما قاله الماوردي وغيره فلا ولي ثم بان رجلا لم يصح توليته كما قاله الماوردي وصرح به في
 البحر وقال انه المذهب ويحتاج الى قولية جديدة أما اذا بان ذلك كونه قبل التولية فانها تصح (عدل)
 وسبأني في الشهادات بانه فلا ولي فاسق لعدم الوثوق بقوله ولانه ممنوع من النظر في مال ولده ومع وفور
 شفقتهم فنظر في أمر العامة أولى بالنفع * (تنبيه) * يؤخذ مما سبأني في الشهادات ان شاء الله تعالى
 عن الصيرى أنه يشترط في الشاهد أن لا يكون محجورا عليه بسفه وأن يكون القاضي كذلك وبه صرح
 الباقي لان مقتضى القضاء التصرف على المحجور عليهم قال وأما الاكراه فانه مانع من صحة القبول
 الا في عين عليه ولا ولي مبتدع أيضا ردت شهادته ولا من ينكر الاجماع أو أخبار الاحاد أو الاجتهاد
 المتضمن انكاره انكار القياس (سميع) ولو يصباح في اذنه فلا ولي أصم لا يسمع أصلا فانه لا يفرق بين
 اقراره وانكاره (بصير) فلا ولي أعمى ولا من يرى الاشباح ولا يعرف الصور لانه لا يعرف الطالب من
 المطالب فان كان يعرف الصور اذا قرب منه صح وخرج بالاعمى الا عور فانه يصح توليته وكذا من يبصر
 نهارا فقط دون من يبصر ليل فقط كما قاله الاذوي فان قيل قد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم ابن أم
 مكتوم على المدينة وهو أعمى ولذلك قال مالك بجملة ولاية الاعمى أجيب بانه انما استخلفه في امامة الصلاة
 دون الحكم * (تنبيه) * لسمع القاضي البينة ثم عي قضى في تلك الواقعة على الاصح واستثنى أيضا
 لو نزل أهل قلعة على حكم أعمى فانه يجوز كجهومذ كور في محله (ناطق) فلا ولي أخرس وان فهمت
 اشارته ليجزه عن تنفيذ الاحكام (كاف) للقيام بامور القضاء فلا ولي مغفل وتخل نظر بكبر أو مرض
 ونحو ذلك وفسر بعضهم الكفاية بالاثقة بالقضاء بان يكون في قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون ضعيف
 النفس جباناً فان كثيراً من الناس يكون عالم بالدين وانفسه ضعيفاً عن التنفيذ والزام والسلطة فيقطع في
 جانبه بسبب ذلك ولذلك قال ابن عبد السلام وللولاية شرطان العلم بأحكامها والقدرة على تحصيل مصالحها
 وترك مقاصدها فاذا فقد الشرطان حرمت الولاية وقال صلى الله عليه وسلم بأبذر اني أراكم ضعيفاً لا تتأمرن
 على اثنين ولا تاتين مال يتيم وجعل بعضهم هذا الشرط خارجاً بقوله (يجتهد) فلا ولي الجاهل بالاحكام
 الشرعية ولا المقلد وهو من حفظ مذهب صاحبه ~~لكنه~~ غير عارف بغوامضه وقاصر عن تقرير أدلته لانه
 لا يصلح الفتوى فلهذا أولى * (تنبيه) * كان ينبغي للمصنف أن يقول اسلام وتكليف وكذا ما بعدهما
 فيأتي بالمصدر كقدرته في كلامه لان الشرط هو الاسلام وغيره من المذكورات وكذا ما بعدهما الا الشخص
 نفسه أو أن يقول مسلماً كما قاله الخ بنصب الجميع على خبر كان المحذوفة كقوله فيما سبق يشترط
 في الامام كونه مسلماً (وهو) أي المجتهد (أن يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالاحكام) أي على طريق
 الاجتهاد ولا يشترط حفظ آياته ولا أحاديثه المتعلقة بها عن ظهر قلب وأي الاحكام كما ذكره
 البند فيجي والماوردي وغيرهما خمسة مائة آية وعن الماوردي ان عدد أحاديث الاحكام خمسة مائة كعدد
 الآتي واعترض الاول بان الاحكام كما تستنبط من الاوامر والنواهي تستنبط من القصص والمواضع ونحوهما
 والثاني بان غالب الاحاديث لا تكاد تنحصر عن حكم شرعي وأدب شرعي وسياسة دينية وكل ذلك أحكام
 شرعية وأجيب عن ذلك بان المراد الاحكام التي هي محال النظر والاجتهاد والتفهام ونحو ذلك واحترز
 المصنف بقوله ما يتعلق بالاحكام عن المواضع والقصص (و) يعرف (خاصة وعامة) بتد كبير الضمير نظراً
 لما وان الخاص خلاف العام الذي هو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر ويعرف العام الذي أريد به
 الخصوص والخاص الذي أريد به العموم ومطلقه ومقيد (ومجمله) وهو ما لم تنضج دلالاته (ومبينه)
 وهو المتضح دلالاته ويعرف نصه وظاهره (وناسخه ومنسوخه) فيعرف ما نسخ لفظه وبقيت تلاوته
 وعكسه ويعرف المتشابه والحكم (ومتواتر السنة وغيره) أي الأحاد لان له أن يتمكن من الترجيح

عند تناقض الأدلة ثمة عدم الخصاص على العام والتعبد على المطلق والمبين على المجمل والتامخ على المسوخ
 والمتواتر على الآحاد * (تنبيه) * أفرد المصنف الضمير جلاء على لفظ ما قال ابن برهان ويشترط أن يعرف
 أسباب النزول (و) يعرف (المقتضى) من السنة (والمرسل) منها وأز يديه هنا غير المنجمل (وحال الرواة
 قوة وضعفا) بنصهما على التمييز لانه بذلك يتوصل الى تقرير الأحكام * (تنبيه) * انما يشترط معرفة
 الرواة في حديث لم يجمع على قبوله أما ما أجمع السلف على قبوله أو تواتر عداله رواه فلا حاجة للبحث
 عن هذا التمس وما عند ذلك يكفي في عداله رواه بتعديل العلم مشهور وعرف صحة مذهبه قال في زيادة
 الروضة هذا ما أطبق عليه جمهور الاصحاب وشذ من شرط في التمهيد اثنان اه ولا بد من عداله من
 الضبط (و) يعرف (السان العرب لغة ونحوها) بنصهما أيضا على التمييز وأراد بالخواص ما يشمل البناء
 والاعراب والتصرف لورود الشريعة به ولان به يعرف عموم اللفظ وتخصيصه وإطلاقه وتقييده وإجماله
 وبيان وصيغ الامر والنهي والخبر والاستفهام والوعد والوعيد والاسماء والأفعال والحروف وما لا بد
 منه في فهم الكتاب والسنة (و) يعرف (أقوال العلماء من الصحابة) رضى الله تعالى عنهم (فمن بعدهم
 اجاءا واشتهرا) لئلا يقع في حكم أجبروا على خلافه * (تنبيه) * قضية كلامه أنه يشترط معرفة جميع
 ذلك وليس مراد بل يكفي أن يعرف في المسئلة التي يقتضى أو يتحكم فيها ان قوله لا يخالف الاجماع فيها
 اما بعلمه أو اذقت بعض المتقدمين أو يغلب على ظنه أن تلك المسئلة لم يتكلم فيها الأولون بل تولدت في عصره
 وعلى هذا قياس معرفة التامخ والمسخ كانه سلاه عن الغزالي وأقراء (و) يعرف (القياس) صحة
 وفاسده (بأنواعه) الأولى والمساوى والادون ابعـ حل بها فالأول كقياس ضرب الزائد على المتألف
 والثاني كقياس احراق مال اليتيم على أكاه في التحريم فبهما والثالث كقياس التفاح على البر في باب
 الربا بجامع العلم ولا يشترط أن يكون متجرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في النحو كسيوابة
 وفي اللغة كالخليل بل يكفي معرفة جمل منها قال ابن الصباغ ان هذا سهل في هذا الزمان فان العلوم قد
 دوت وجمعت اه ويشترط أن يكون له من كتب الحديث أصل مصحح يجمع أحاديث غالب الأحكام
 كصحیح البخاري وسنن أبي داود ولا يشترط حفظها جميع القرآن ولا بهضه عن ظور قلب بل يكفي أن يعرف
 مفاتيح أحكامه في أبوابها فيراجعها وقت الحاجة * (تنبيه) * أشعر اقتصار المصنف على الأدلة الأربعة
 أنه لا يشترط معرفة الأدلة المختلف فيها كالاشتد باقل ما قبل وكالاتعاب وليس مراد بل لا بد أيضا من
 معرفتها وبأنه لا يشترط معرفة أصول الاعتقاد وليس مراد أيضا فقه في الروضة كأصلها عن الاصحاب
 اشتراطه وبأنه لا يشترط فيه الكتاب وهو الأصح لانه صلى الله عليه وسلم كان أميا لا يقرأ ولا يكتب وقبل
 يشترط وصحبه الجرجاني وقال الزركشي انه المختار في هذا الزمان لانه يحتاج أن يكتب لغير ويكتب اليه
 وإذا قرئ عليه شيء وبما حرق القارئ بخلاف الذين كانوا عند النبي صلى الله عليه وسلم ولان عدم
 الكتابة في حقه مجزوف في حق غيره منقصة وبأنه لا يشترط فيه معرفة الحساب لتعيج المسائل الحسابية
 الفقهية وهو كذلك كما صوبه في المطلب لان الجهل به لا يوجب الخلل في غير تلك المسائل والاحاطة
 بجميع الأحكام لا تشترط ثم اجتماع هذه العلوم انما يشترط في المجتهد المطلق وهو الذي يقتضى في جميع
 أبواب الشرع وأما المقتصد بمذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وإبراع فيها ما راعيه
 المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ولا هذا اليس له أن يعدل عن نص
 امامه كما لا يسوغ الاجتهاد مع النص قال ابن دقيق العيد ولا يخفى ان العصر من مجتهد الا ان تدعى الزمان
 وقربت الساعة وأما قول المذالي والفعال ان العصر خلاص المجتهد المستقل فانظروا أن المراد مجتهد
 قائم بالقضاء فان العلماء يرغبون عنه وهذا ظاهر لا شك فيه أو كيف يمكن القضاء على الاعصار بخلوها
 عن المجتهد والفعال نفسه كان يقول لا ائيل في مسألة الصبرة أنساني من مذهب الشافعي أم ما عندى وقال

هو الشيخ أبو علي والقاضي الحسين والاستاذ أبو اسحق وغيرهم اسما مقادير للشافعي بل وافق رأينا
رأيه فسادا - ذا كلام من يدعي رتبة الاجتهاد وقال ابن الصلاح واعلم الحرمين والغزالي والشيخ
أبو اسحق الشيرازي من الثلاثة المجتهدين في المذهب * (فرع) * يجوز أن يتبع الاجتهاد بأن يكون
العالم مجتهدا في باب دون باب فيكفيه علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه ويندب أن يكون من يتولى القضاء
من قريش ومراعاة العلم والتقى أولى من مراعاة النسب وأن يكون ذا علم وثبت ولين وقناعة ويقظة وكفاية
وصحة حواس وأعضاء وأن يكون عارفا بأغلة البلد الذي يقضى لاهله وقواعدها من الشكاه مدوقا وافر
العقل ذا وقار وسكينة وإذا عرف الامام أهلية أحد رواه والابن بحث عن حاله كما اختبر النبي صلى الله عليه
وسلم معاذ ولوروى من لا يصلح للقضاء مع وجود الصالح له والعلم بالحال أم المولى بكسر اللام والمولى
بفتحها ولا ينفذ قضاؤه وإن أصاب فيه هذا هو الأصل في الباب (فإن تعذر) في رجل (جمع هذه الشروط)
السابقة (فولي سامان له شوكة فاسما) مسلما (أو مفسدا فافذ) بالمجمعة (قضاؤه للضرورة) لثلاثة أفعال
مصلح الناس * (تنبيهه) * أنهم تقييده بالفاسق أي المسلم كما قدرته في كلامه أنه لا ينفذ من المرأة
والكافر إذا وليا بالشوكة واستنفاه الأذرى لكن صرح ابن عبد السلام بنفوذ من الصبي والمرأة
دون الكافر وهذا هو الظاهر ومعلوم أنه يشترط في غير الأهل طرف من الأحكام وللعادل أن يتولى
القضاء من الأمير الباغي فقد سنات عائشة رضي الله عنها عن ذلك لمن استعاضه زياد فقالت ان لم يقض
لهم خيارهم قضى لهم شرارهم (و) يندب للامام اذا ولي قاضيا أن يأذنه في الاستخلاف (ليكون أسهل
له وأسرع الى فصل الخصومات ويتأكد عند اتساع العمل وكثرة الرعية) (فإنها) عن الاستخلاف
(لم يستخلف) ويقصر على ما يمكنه ان كانت توأسته أكثر منه لانه لم يرض بنظر غيره فان استخلف لم ينفذ
حكم خليفته فان تراضى الخصمان بحكمه التحق بالحكم كافي الروضة وأصلها وان عين له من يستخلفه
وليس بأهل لم يكن له استخلافه لنفسه ولا غيره لعدم الأذن * (تنبيهه) لوقال وليتلك القضاء على
أن تستخلف فيه ولا تنظر فيه بنفسك قال الماوردي هذا تقليد لاختيار ومراعاة وليس بتقليد حكم
ولانظر قال الزركشي ويحتمل في هذا ابطال التولية كالأقوال للولي أذنت لك في تزويجي ولا تزوج بنفسك
هـ والظاهر الأول ويفرق بأن ولي النكاح ثابت له الولاية وهي تريد أن تنفيعه عنه بخلاف من أذن
له في أن يولي القضاء (وان أطلق) أي الامام الولاية لشخص ولم ينهه عن الاستخلاف ولم يأذنه
فيه وهو لا يقدر الأعلى بعضه (استخلف فيها لا يقدر عليه) حاجته اليه (لا) في غيره وهو ما يقدر
عليه (في الاصح) لان قرينة الحال تقتضي ذلك وليس من العجز ما لا يراه المستخلف في مذهبه فليس له أن
يستخلف مخالفا لبعده قد مالا برا مع قدرته على ما ولي فيه كما قاله بعض المتأخرين والقادر على ما وليه
لا يستخلف فيه أيضا على الاصح والثاني يستخلف في المسائلين كالامام بجامع الغفر في المصالح العامة
* (تنبيهه) * محل الخلاف في الجزر المقارن أما العارضي كالمريض القاضي أو أراد أن يسافر لشغل
فيجوز له الاستخلاف قطعا قاله في التهذيب ولو أذن له الامام في الاستخلاف وعم أو أطلق بأن لم يعهم له
في الأذن جاز له الاستخلاف في العام والخاص والمقدور عليه وان خصه بشئ لم يتعمده (وشرط)
الشخص (المستخلف) بفتح اللام يحمله (كالقاضي) في شروطه السابقة لانه قاض * (تنبيهه) * ظاهر
اطلاق كلامه جواز استخلاف أبيه وابنه وبه صرح الماوردي والبخاري وغيرهما لكن محله ان ثبتت
عدالتهما عند غيره أما اذا فوض الامام لشخص اختيار قاض فلا يختار ولده ولا والده كالاختار نفسه ثم
استثنى من التشبيه المذكور قوله (الا أن يستخلف) شخص (في أمر خاص كسماع بيعة فيكفي علمه
بما يتعلق به) أي الأمر الخاص من شرائط البيعة ولا يشترط فيه رتبة الاجتهاد كإفلاخ عن أبي محمد وأقره
وان أشرك كلام المتن باشرطاه أيضا بان خلاف الاستخلاف يجري أيضا في الأمر الخاص وهو مقتضى

اطلاق الاكثر من لكن قطع الفغال بالموازو في كلام الروضة ما وافقه وحيث جاز الاستخلاف فاستخلاف
 شاعى مخالفاً أو بالعكس جاز على المشهور كما ثبت به قوله (ويحكم) الحليفة (باجتهاده) ان كان
 مجتهداً (أو باجتهاده مقلده) يفتح الميم بضمه (ان كان مقلداً) بكسر هاء حيث ينفذ قضاء المقادير لقوله
 تعالى فاحكم بين الناس بالحق والحق ما دل عليه الدليل من المجتهد فلا يجوز أن يتحكم بغيره والمقلد ملحق
 به بقلده لانه اعياى حكمه به فلهذا جرى عليه حكمه (ولا يجوز أن يشترط عليه) أى على من استخلفه
 (خلافه) أى الحكم باجتهاده أو باجتهاده مقلده لانه لا يتقدمه وقضية ذلك انه لو شرط له بصح الاستخلاف
 وهو كذلك لان الحاكم اغمايه به ل باجتهاده أو باجتهاده مقلده وكذا لو شرطه الامام في تولية القاضي لم يصح
 توليته لما مر وان قال لا تتحكم في كذا بما يخالفه به جاز وحكم في غيره من بقية الحوادث كقوله لا تتحكم
 في قتل المسلم بالكفر والحرم بالبدن (ولو حكم) بكاف شدة (حصصان رجالاً) غير قاض (في غير حد
 لله تعالى) من مال أو غيره (جاز مطلقاً) على التفصيل الاستتابة (بشرط أهلية القضاء) ولا يشترط
 عدم القاضي لانه رفع لجميع من جاز الصابة ولم ينكره أحد قال السارودي فكان اجماعاً * (تنبيه) *
 قوله خصمان يوهى اعتبار الخصومة وائس مراداه ان التحكيم يجري في النكاح ولو قال اثنان كان أولى
 وقوله في غير حدود المزمع على المهر ولا بد منه لانه لا يصح التحكيم فيها ولو قال في غير عقوبة لله لينتاول
 التعزير كان أولى لانه كالحد في ذلك واحترز بقوله بشرط أهلية القضاء عما اذا كان غير أهل ولا ينفذ
 حكمه قطعا والمراد بالاهلية الاهلية المطلقة لا بالنسبة الى تلك الواقعة ولهذا قال في المهر ويشترط فيه صفة
 القاضي نعم يستثنى التحكيم في عقد النكاح فانه يجوز فيه تحكيم من لم يكن مجتهدا كما مر ذلك في باب
 واستثنى الباقي من جواز التحكيم الوكيلين فلا يكتفى بتحكيمةهما بل المعتبر تحكيم الموكلين والولين
 فلا يكتفى بتحكيمةهما اذا كان مذهب المحكم بضر بأحدهما والمجور عليه بالفس لا يكتفى برضاء اذا كان
 مذهب المحكم بضر بغير مائه والمأذون له في التجارة وعامل القراض لا يكتفى بتحكيمةهما بل لابد من رضا
 المالك والمجور وعليه بالسف لا أثر لتحكيمة قال ولم أر من تعرض لذلك (وفي قول) من طريق (لا يجوز)
 التحكيم مما لم يملكه من الاقنيات على الامام (وقيل) أى وفي وجه من طريق يجوز التحكيم
 (بشرط عدم قاض بالباد) لوجود الضرورة حينئذ (وقيل) أى وفي وجه من طريق (يخص) جواز
 التحكيم (بمال) لانه أخف (دون قصاص ونكاح ونحوهما) كما كان وجه رد قذف لخطأ أمرها
 فتشأن بتقار القاضي ومنصبه والصحيح عدم الاختصاص لان من صح حكمه في مال صح في غيره كالمرئى
 من جهة الامام * (تنبيه) * لا يأتى التحكيم في حدود الله تعالى اذ ليس لها طالب معين ويؤخذ من هذا
 التعليل ان حق الله تعالى المالى الذى لا طالب له معين لا يجوز فيه التحكيم (و) الحكم لا ينفذ حكمه
 الا على راضيه قبل حكمه لان رضا الخصمين هو المذهب للولاية فلا بد من تقدمه * (تنبيه) * محل
 اشتراط الرضا حيث لم يكن أحد الخصمين القاضي ولو تخلف القاضي مع شخص عند حكمه لم يشترط رضا
 الاخر على المذهب بناء على أن ذلك تولية وردت من الرفعة بن ابي الصباغ وغيره فالواليس التحكيم تولية فلا
 يحسن البناء وأجيب بأن محل هذا اذا صدر التحكيم من غيره قاض فبحسن البناء (فلا يكتفى برضا قاتل)
 يتحكمه (في ضرب دية على عاقلة) بل لابد من رضا العاقلة لانهم لا يؤخذون باقراره في مكيف يؤخذون
 برضاءه ويشترط استدامة الرضا الى تمام الحكم (و) حينئذ (ان رجعت أسدهما قبل) تمام
 (الحكم) ولو بعد اقامة البينة والشروع فيه (امتنع الحكم) لعدم استمرار الرضا (ولا يشترط الرضا
 بعد الحكم في الاظهر) لحكم المولى من جهة الامام والثاني يشترط لان رضاهما معبر في أصل الحكم
 فكذلك لزومه * (تنبيه) * ليس للمحكم ان يجيب بل غاية الاثبات والحكم وقضية أنه ليس له الترسيم
 قال الراعى نقل عن العزالي واذا حكم بشئ من العقوبات كالعقوبات كالعقوبات وحده القذف لم يستوفه لان ذلك يختم

أهم الولاية وإذا ثبت الحق عنده وحكم به أو لم يحكم فله أن يشهد على نفسه في المجلس خاصة إذا قبل قوله بعد الافتراق كالقاضي بعد العزل قاله الماوردي ولا يحكم لغيره ولا يحكم في حقه ولا على عدوه كافي القاضي لأنه لا يزيد عليه ويعض حكم المحكم كالقاضي ولا ينقض حكمه إلا بما ينقض به قضاء غيره
 * (فرع) * يجوز أن يتحاكما إلى اثنين فلا ينفذ حكم أحدهما حتى يجتمعا ويفارق تولية قاضيين على اجتماعهما على الحكم لظهور الفرق قاله في المطالب (ولو نصب) الإمام ببلد (قاضيين وخص كلاهما مكان) منه يحكم فيه (أوزن) كروم كذا (أو نوع) من الحكم كان جعل أحدهما يحكم في الأموال والاخر في الدماء والفروج جاز لعدم المنازعة بينهما * (تنبيه) * شمل كلامه الماوردي الإمام قاضيا يحكم بين الرجال وأخر يحكم بين النساء وهو ما جزم به الإمام وعلى هذا لو اختصم رجل وامرأة فصل واحد منهما لخصوصة فلا بد من ثالث يقول القضاء بين الرجال والنساء قال الأذري وقس به إذا ما شبهه (وكذا إن لم يخص) كلام من القاضيين بما ذكر بل عم ولا يتما فيجوز (في الاصح) كنصب الوصيين والوكيلين وحكام في البحر عن النص ونسبه الماوردي إلى الأكثرين والثاني لا يجوز وصحة الإمام والغزالي وابن أبي عصرون (الآن بشرط اجتماعهما على الحكم) فلا يجوز لما يقع بينهما من الخلاف في محل الاجتهاد فلا تنفصل الخصومات وقضية هذا التعديل أنه لو ولي الإمام قاضيين لا من أحدهما وقلتا تجوز ولاية المقلد أنه يجوز وإن شرط اجتماعهما على الحكم لأنه لا يؤدي إلى اختلاف لان أمدهما واحد فإن قيل قد يكون للإمام الواحد قولان فيرى أحدهما العمل بقوله والاخر بخلافه فيؤدي إلى النزاع والاختلاف أجاب الشيخ برهان الدين الفارسي بأن كلامه إنما يحكم بهما والاصح من القولين وهو كما قال ابن شهابه ظاهر في المقلد الصرف وعند تصرف ذلك الإمام بتصحيح أحد القولين أما إذا كان من أهل النفاذ والرجوع والحقا لم يفتا فيه على نص من أئمة المذهب بما هو منصوص وترجع أحد القولين فهنا يقع النزاع في ذلك والاختلاف ويختلف النفاذ فيجبه المنع أيضا أما إذا أطلق بأن لم بشرط استقالاتهما ولا اجتماعهما فإنه يعمل على إثبات الاستقلال تنزيلا للمطابق على ما يجوز ويفارق نظيره في الوصيين بأن تعيينهما بشرط اجتماعهما على التصرف جائز فعمل المطابق عليه بخلاف القاضيين وإن طالب القاضيان خصما باطلب خصمه له منهما أوجب السابق منهما باطلب فإن طالبا معا أقرع بينهما وإن تازع الخصمان في اختيار القاضيين أوجب الداء للحق دون المطلوب كجزم به الروي فإن تساوى بايان كان كل منهما طالبا وما لو باكتفا كدهما في قسمة ملك أو اختلاف في قدر ثمن مبيع أو صدق اختلاف في وجب تحالفهما تحاكما عند أقرب القاضيين إليهما فإن استويا في القرب إليهما عمل بالقرعة ولا يعرض عنهما حتى يصلحهما فلا يؤدي إلى طول النزاع * (تنبيه) * ما ذكره المصنف في نصب القاضيين يجري أيضا في أكثر من قاضيين قال الماوردي والرواية بشرط أن يقل عددهم فإن كثرت لم يصح قطعا ولم يتعدوا القلة والكثر بشئ قال في المطالب ويجوز أن يناط ذلك بقدر الحاجة اهـ وهذا ظاهر * (تتمة) * قال الماوردي ولو قاده أي الإمام بدا وسكت عن نواحيها فإن جرى العرف بأفرادها عنها لم تدخل في ولايته وإن جرت بأفرادها دخلت وإن اختلف العرف وروى أكثرها عرفا فإن استويا وروى أكثرهما عرفا * (فصل) * فيما يعرض للقاضي مما يقتضي عزله أو انعزاله (جن قاض) أطبق جنونه أو تقطع كما يقتضيه إطلاقهم وفي الروضة كاشها في باب البغاة عن الماوردي أن الإمام لو تقطع جنونه وزمن الأمانة أكثر بحيث يمكن فيه القيام بالأمور أنه لا ينزل قبل وقباسة في القاضي كذلك وسباني الفرق بين الإمام والقاضي (أو أنعم عليه أو عي) وفي معنى العمى الخرس والصمم (أو ذهبت أهلية اجتهاده وضبطه بغلظة أو نسيان) محل بالضبط (لم ينفذ حكمه) في حال مصاد كولا تنزله بذلك ولأن هذا لا يمنع من ولاية الأب فالأول * (تنبيهات) * أحدها يستثنى من عدم نفوذ قضاء العمى ما لو سمع البيعة وتعدى إليها

[illegible]

هي عزل للاول وجهات وايكو نامبئين على أنه هل يجوز أن يكون في بلد قاضيان اه قال الزركشي والراجح
أنهم ليست بعزل وقد ذكر في الروضة في الوكالة انه لو وكل شخصاً وكل آخر فليس بعزل للاول قطعاً مع
ان تصرف الوكيل اضعف من تصرف القاضي واحترز المصنف بالامام عن القاضي مع خليفته فله عزله
بلا موجب بناء على انه زاله بموته كما قاله الماوردي والسبكي وان خالف فيه البلقيني وافهم قوله ولان امام انه
ليس للقاضي عزل نفسه وليس مراد ابل له عزل نفسه كالوكيل كبحرهم به في الروضة وأصلها قال الشيخ أبو علي
الان تعين عليه فلا يعزل نفسه قال ابن عبد السلام ولا يعزل * (تنبيه) * ما ذكره المصنف من جواز العزل
مخالف في الأمر العام أما الخاص فقال الزركشي نقلاً عن افتاء جمع متأخرين ولا يعزل أو باب الوظائف
الخاصة كالامامة والاذان والتصرف والتدريس والطلب والنظر بالعزل من غير سبب الا أن يكون في
شرط الواقف مائة تضميه وقاسه على الجند المبتئين في الدريون وفيه كلام للسبكي ذكره في باب الوقف
(والمدّ ذهب أنه) أي القاضي (لا يعزل قبل بلوغه خبره) وفي قول من الطريق الثاني انه يعزل
كل شيخ القواين في الوكيل والفرق بينهما ما على الاول عظم الضرر في نقض أفضيته بعد العزل وقبل بلوغ
الخبر بخلاف الوكيل ولو علم الخصم انه معزول لم ينفذ حكمه له لعله انه غير حاكم بل طاعة ذكره الماوردي
في النكاح نعم لو رضى بحكمه كان كالتحكيم * (تنبيه) * لم يتعرضوا لما يحصل به بلوغ خبر العزل قال
الزركشي ينبغي الحبان ذلك بخبر التولية أي تولية القضاء بل أولى حتى يمتد بها شاهدان وتكتفي الاستفاضة
ولا يكتفي الكتاب الجرد في الاصح فيها وقال الاذري الظاهر أنه يكتفي خبر عدل واحد ولو عبد أو امرأة اه
وهذا هو الظاهر ويفرق بين التولية والعزل بان التولية فيها اقدام على الاستكام فيحتمل لها والعزل فيه
توقف عنها وهو أحوط قال البلقيني ولو بلغه الخبر ولم يبلغ قوايه لا يعزلون حتى يبلغهم الخبر وتبقى ولاية
أصلهم مستمرة حكوا ان لم ينفذ حكمه ويستمر ما رتب له على سد الوظيفة أسدها بنوابه قال والقياس في
عكسه أي فيما لو باع النائب قبل أصله ان النائب لا يعزل حتى يبلغ أصله خبر العزل وينفذ حكمه كما ينفذ
حكم أصله قال ولم أر من تعرض له اه وما قاله ظاهر في الاول ممنوع في العكس لان النائب دخل في عموم
كلام الاحتياط حتى يبلغه الخبر والنائب قاض فيعزل به بلوغ الخبر كبحرهم عليه شيخنا في بعض كتبه ولو ولي
السلطان قاضياً ينفذ حكمه ذلك القاضي ولم يعلم أن السلطان ولاه قال الزركشي فيحتمل أن ينفذ حكمه كما
لو وكل وكبلاً يبيع شيء فتصرف الوكيل وباعه ثم علم بالوكالة فان الشيخ أباحه مدوغه به قالوا هو على
الخلاص فيما لو باع مال أبيه فلما احتجته فبان ميتا اه والظاهر عدم نفوذ حكمه لاشتراط قبول من
القاضي وأخذنا بما بحثه في قاض أقدم على تزويج امرأة يعتقد أنها في غير محل ولايته ثم ظهر انها بمحل ولايته
من انه لا يصح قال لانه لا اقدام يفسق ويخرج عن الولاية (واذا) علق الامام عزل القاضي بقراءة كتاب
كان (كتب الامام اليه اذا قرأت كتابي فانت معزول فقرأه يعزل) لوجود الصفة وكذا الوطالع وفيهم
ما فيه ولم يتألفا (وكذا ان قرئ عليه في الاصح) لان القضاء اعلامه بالعزل لا قراءته بنفسه والثاني لا يعزل
نظراً الى صورة اللفظ ولو كتب اليه عزلك أو أنت معزول من غير تعليق على القراءة لم يعزل ما لم يأت به
الكتاب كما قاله البغوي وغيره * (تنبيه) * لوجاهه بعض الكتاب قياس ما قالوه في الطلاق انه ان اتهمى
موضع العزل لا يعزل والا تعزل ثم شرع في بيان انزال نواب القاضي فقال (ويعزل بموته) أي القاضي
(وأنعزاله) نائبه المقيد وهو كل (من أذن له في شغل معين كببيع مال ميت) أو غائب وسماع شهادتي
حادثه وغير ذلك من القضايا الجزئية كالوكيل والمراد اذا علم بذلك كما يعلم بمحاضر وصرح به ابن سراقه وفي
الروضة وأصلها عن السرخسي ان الامام لو نصب نائباً عن القاضي لا يعزل بموت القاضي وأنعزاله
قال الرافعي ويجوز أن يقال اذا كان الاذن مقيداً بالنيابة ولم يبق الاصل لم يبق النائب اه وهذا ظاهر
وبحث بعضهم أن الموت ليس بعزل بل ينتهي به القضاء (والاصح انعزال نائبه المطلق) بما ذكره هذا

(ان لم يؤذن له في الاستخلاف) لان الاستخلاف في هذه للمعاونة وقد زالت ولايته قبلت المعاونة (أو) ان
(قبله) أي قاله الامام (استخاف عن نفسه أو أطاق) له الاستخلاف لئلا هو وغرض المعاونة وبإطلاق
بطلان ولايته * (تنبيه) * محل انزاله عند الاطلاق اذ لم يعين من يستخلفه فان قال استخاف فلا بد
كقوله استخاف عني فلا ينزل لانه قطع نظره بالتعيين وجعله سفيها أشار اليه الماوردي والروائي في
ذكره الاذرى وغيره (فان قيل) أي قال الامام له (استخاف عني فلا) ينزل الخليفة بما ذكرناه
نائب عن الامام والاول سفيها في التولية والثاني ينزل مطلقا كوكيل بموت الموكل والثالث لا مطلقا
رعاية له لمة الناس * (تنبيه) * مقتضى كلام الاصحاب انزال نواب القاضي الاقليم الكبير بموته حيث لم يقل
له الامام استخاف عني وهو كذلك فقد قال الصيرفي نواب القاضي الكبير كقاضي خراسان ينزلون بموته
وعزله على الصحيح بخلاف قضاء الامام قال وجه القاضي حسين قضاءه الى الاقليم كقضاء الامام محله فيما إذا
صرح الامام له بذلك أو اقتضاه العرف وحينئذ يكون كالمندوب بين من جهة الامام (ولا ينزل قاض) وغيره
من ولي أمرنا كوكيل بيت المال (موت الامام) وانزاله لشدة الضرر في تعميل الحوادث وفرق في
المأوى بينه وبين خليفة القاضي بان الامام يستنوب القضاء في حقه وق المسلمين فلم ينزل بموته والقاضي
يستنوب خلفه في حق نفسه فانزل بموته قال وعلى هذا الفرق يجوز ان يرضى أن ينزل خليفة بغير موجب
ولا يجوز ان يرضى ان يرضى بغير موجب اهـ وتقدم الكلام على ذلك قال الاذرى وأفتى بعض العصرين
بان ينزل وكيل بيت المال بموت السلطان متسكبا به واهم ان الوكيل ينزل بموت الموكل وهذا جوده على الاسماء
وذول من المعنى وليس بصواب بل فاعلم (ولا) ينزل (فقط يتم) فاطر (وقف بموت قاض) وانزاله لئلا
تتعمل أبواب المصالح * (تنبيه) * لو شرط لوقف المنار لحاكم المسلمين ببلد كذا ففقد النفاذ لو ائتمن قاضي
قاضي جديد قال الاذرى الظاهر انزاله قطعا لانه آلى الى القاضي الجديد بشرط الوقف كالمشروط المنار لو زيد
ثم لعمرو ونصب زيد لنفسه فاتباعه ثم مات زيد فانه ينزل نائبه لا محالة ويصير المنار عمرو ولا يحمل اذا كلف
المصنف على ما اذا آلى المنار الى القاضي لكون الوقف لم يشترط فاطر أو انقضى من شرطه أو خرج عن
الاهلية قال ابن شعبة ويقع في كتب الاوقاف كثيرا فاذا انقضت الذرية يكون المنار فيه لحاكم المسلمين ببلد
كذا رواه من ساعن نقيبته ونوابه فاذا آلى المنار الى قاضي فولي المنار لشخص فهل ينزل بموت ذلك القاضي
أو انزاله أو الاقرب عدم انزاله (ولا يقبل قوله) أي القاضي (بعد انزاله) كتب (حكمت بكذا) لفلان
الاية لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ لا يملك الاقرار نعم لو انزل بالمعنى قبل منعه ذلك لانه انما المنزل
بالمعنى فيما يحتاج الى الابصار وقوله حكمت عليك بكذا لا يحتاج الى ذلك فانه البلقي ولو قال صرت مال
الوقف لجهته أو عمارته التي يقتضيها الحال صدق بلا عيب (فان شهد مع آخر يحكمه لم يقبل على الصحيح)
لانه يشهد بفعل نفسه والثاني يقبل كالمشهودت المرضة أن أرضعت ولم تنال باجرة وفرق الاول بان
فعلها غير مقصود بالانبات ولان شهادتها على فعلها لا تضمن تركه بخلاف انقاض فيهما واحد ترك
بحكمه عما لو شهد أن فلانا أقر في مجلس حكمه بكذا فانه يقبل قطعا لانه لم يشهد على فعل نفسه وانما يشهد
على قرار سمعه قال الماوردي * (تنبيه) * قول المصنف مع آخر يوم أنه لو شهد بذلك وحده لم يقبل
قما عاود مقتضى كلامهم جريان الخلاف في الحالتين وقد يكون الحق مما يثبت بالشاهد واليمين فلو حذفه
لكان أولى فانه الزركشي (أو) شهد (بحكم حاكم سائر الحكم) ولم يرضه الى نفسه (قيات) شهادته (في
الاصح) كالمرضة اذا شهدت كذلك والثاني المنع لانه قد يرد فعل نفسه * (تنبيه) * قول المصنف سائر
الحكم تأكيده كما قاله بعضهم ومحل الخلاف اذ لم يعلم القاضي انه حكمه والا فلا يقبل جزا فاطر البقاء
التهمة ومحل أيضا اذا قلنا لا يعتبر تعيين الحاكم في الشهادة على الحكم بل يكفي أن تقوم البيعة على حكومة
حاكم من الحكم كالمذهب المشهور اما اذا قلنا باشتراط التعيين فلا يقبل قطعا (ويقبل قوله قبل عزله

حكمت بكذا) حتى لو قال صلى سبيل الحكم أساء القرية طواق من أزواجهن قبل قوله بالإحقة لقدرته
 على الانشاء حيث قد يختلف ما لوقاله على سبيل الاخبار فلا يقبل قوله كما صرح به بغوى وهو مقتضى
 كلام أصل الروضة وينبغي أن يكون محله كما قال شيخنا ما لو أسندته الى ما قبل ولايته قال الاذوى وما قالوه
 من قبول قوله ظاهر في القاضى المجتهد مطلقا أو في مذهب امامه أما غيرهما ففي قبوله وقطعه وقد استخرجت
 الله وأثبت فحين سئل من قضاء العصر عن مستند قضائه أنه يلزمه بيانه لأنه قد يفتن ما ليس بمستند مستندا
 كما هو كثير أو غالب قال ويشبه أن يكون محل ما ذكر في قرية أهلها نحو ورون أماني بلد كبير كبغداد فلا
 لانا قطع بطلان قوله والى ما قاله بشير تعبیر الشيخين بالقرية ولو قال الحاكشيد عندى فلان وفلان بكذا
 وأنكر الم يلفت لانتكارهما كما قاله ابن الصباغ (فان كان) أى القاضى (فى غير محل ولايته فكمعزول)
 فى انه لا ينفذ حكمه لعدم قدرته على الانشاء ثم * (تنبيه) * المراد بمحل ولايته بلد قضاءه وطن بعضهم
 أنه لا ينفذ حكمه فى غير محله المعدل حكمه وهو خطأ صرح به عليه ابن الصلاح والمصنف فى العليقات
 قال الزركشى وظاهر كلامهم أن المراد المحيط بهم السور والبناء المتصل دون البساتين والمزارع فعلى هذا
 لو رجع القاضى امرأ فى البلد وهو بالمزارع أو البساتين أو عكسه لم يصح لأنه ليس فى محل ولايته قال وكثير
 من الحكماء ينسأهل فى ذلك والاحوط تركه لان الولاية لم تتناول غير البلد اه وهذا اذا لم يكن عرف كما
 قدمناه ولو قال المعزول للاميين أعطيتك المال أيام قضائى لتخلفه فلان فقال الاميين بل فلان صدق
 المعزول وهل يغرم الاميين لمن عينه هو فقدر ذلك فيه وجهان فى تعليق القاضى أو جهه ما كما قال شيخنا المنع
 فان قال له الاميين لم تعطنى شيأ بل هو فلان فالقول قول الاميين لان الاصل عدم الاعطاء ويستثنى من
 اطلاق المصنف ما لو أذن الامام للقاضى أن يحكم بين أهل ولايته حيثما كان فانه يجوز له الحكم بينهم
 ولو كان فى غير محل ولايته قال صاحب البيان هذا الذى يقتضيه المذهب وقاله فى الذخائر أيضا وحيث قد
 فيقبل قوله على من هو من أهل بلده أنه حكم عليه بكذا (ولو ادعى شخص على معزول أنه أخذ ماله
 برشوة) أى على سبيل الرشوة كفى المحرر وهى بمثابة الرأى دفع لمن لم يحكم بالحق أو يمنع عن الحكم به
 (أو شهادة عديم مثلا) أى أو غيرهما ممن لا تقبل شهادته وأعطاه فلان ومعتقده أنه لا تجوز شهادتهما
 (أحضر وفصلت خصوصتهما) كالأدعى عليه غصب الثغرات ثبت ذلك بغیر حضوره وله أن يوكل ولا يحضر
 كما قاله فى المطلب وإذا حضر فإن أقيمت عليه يينة أو أقر حكم عليه والصدق يمينه كسائر الامناء اذا دعى
 عليهم جنابة ولعموم خبر البيعة على المدعى واليمين على من أنكر وقيل بلا يمين لأنه أمين الشرع فيصان
 منه من جهة الخليفة قال الزركشى وهذا فى عزل مع بقاء أهليته أمان من طهر فسقه وشاع جور وخيائنه
 فالظاهر أنه يحلف قطعا * (تنبيه) * لو حضر أسبأ الى القاضى الجديد ونظم من المعزول وطلب
 احضاره الى المجلس الحكم لم يبادر باحضاره بل يقول ما ترى يدنه فان ذكر أنه يدعى عليه ديناً أو عيناً
 أحضره ولا يجوز احضاره قبل تحقق الدعوى اذ قد لا يكون له حق وانما قصد ابتداله بالحضور (وان قال)
 الشخص (حكم) على القاضى (بعدين) أو نحوهما مما لا تقبل شهادته كفاسقين قال ابن الرفعة أى
 وهو يعلم ذلك فانه لا يجوز وأما أطلبه بالغرم (ولم يذ كر) رشوة ولا (ملا أحضر) المعزول ليجيب عن
 دعواه (وقبل لا حتى يقيم يينة بدعواه) لأنه كان أمين الشرع والظاهر من أحكام القضاة جريانها على
 الصحة فلا يتعدل عن الظاهر الا بينة (فان أحضر) على الوجهين وادعى عليه (وأنكر) بأن قال لم أحكم
 عليه أصلا أو لم أحكمه الا بشهادة تخرين (صدىق بلا يمين فى الاصح) لأنه أمين الشرع فيصان منه من جهة
 الخلف والابتدال بالمنازعات (قلت الاصح يمين والله أعلم) لعموم قوله صلى الله عليه وسلم واليمين على
 من أنكر ولان أقصى درجات المعزول ان يكون مؤثما والمؤمن كالمودع يحلف قال الزركشى وقد اختلف
 فيصحب المصنف فسد صحيح الاول فى الروضة والصواب ما صحه هنا فانه المنصوص قال الطارق ومحل

الخلاف اذا علم الشاهدان والاقتضا فيهما ليعرف حالهما قال الغزالي وهو متجه في العبد دون المفسق لان المفسق قد يطرأ على العبد اه وهو ظاهر (ولو ادعى) بالبناء للمطهر (على قاض) حال ولايته (جوز في حكم) (أودعى على شاهد زور أو يدعيه كسائق في الدعوى) (لم يسمع ذلك ويشترط بيته) به فلا يخلف فيه واحده منة الاثمة ما أمينان شرعا ولو فسخ باب التخليف لا شئد الامر ورغب الناس عن القضاء والشهادة قال الزركشي وهذا اذا كان موثوقا به والاضل وقال الاذرى قولهم في توجبه منع التخليف انه لو خلف الخ الح أن ذلك مبني على كمال القاضي وجود أهلية التامة ونحن نقطع بان غالب من دلى القضاء في عصرنا لو ادعى الواحد كل يوم سبعين مرة على عدم جوره في الحكم وارتشاته لم يرد ذلك عن الحرص على القضاء ودوام ولايته مع ذلك بل يشترطه ونهايته عليه ومطلبه هو وغيره فان الله وان الله واجعون اه هذاني زمانه فلأودرك زماننا فان قيل كيف تشترط البيئة مع عدم سماع الدعوى أجيب بان المراد لم يسمع الدعوى لغرض تخليفه وان سمعت لاجل البيئة فان كانت له بيئة سمعت لاجلها (وان لم تتعاق) تلك الدعوى على قاض (بحكمه) بل يتخاصمه نفسه (حكم بينهما) فيها (خليفته أو) قاض آخر (غيره) كما ساد الرعايا قال السبكي هذا اذا كانت الدعوى بما لا يدرج فيه ولا يخل بمنصبه ولا يوجب عزله والا فاقطع بان الدعوى لا تسمع ولا يخلف ولا طريق للمدعي حينئذ الا البيئة ثم قال بل أقول لكل من ثبت عدالته وادعى عليه بدعى ينبغي للقاضي ينظر فيها وفي انكار ذلك العدل بها فان كان يمكن أن يكون عن سهو وغفلة أو اجتراء وتجاوز ونحوه بحيث لا يخل بعدالته فيسميها واقبلها بيمين كثيرها الآن ينقلها من المدعى تعنت في دفعه وان كان انكاره لا يمكن أن يكون الا فادع عليه فينبغي أن لا يسمع دعوى المدعى في ذلك ومطلب تخليفه الآن يأتي بيته وذلك لان ما يدعيه والحالة هذه يخالف لما ثبت من عدالته وله طريق وهو البيئة * (ثمة) * ليس لاحد أن يدعى على متول في محل ولايته عند قاض انه حكم بكذا فان كان في غير محلها أو معزولا سمعت ولا يخلف دكره في الروضة وأصلها اجتهاد في المزعول يخالف لما صححه هنا كما مر * (فصل) * في آداب القضاء وغيرها (ليكتب الامام) ندبا (لمن يولييه) القضاء بيلد ما فوضه اليه في كتاب لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب لعمر وبن حزم لمابعته الى اليمن وهو ابن سبع عشرة سنة ورواه أصحاب السنن ولان أبا بكر كتب لانس لمابعته الى البحر ومن ختم بخاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري ولم يجب ذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم يكتب لمعاذ بل اقتصر على وصيته واذا كتب اليه كتاب العهد بالولاية ذكر في الكتاب ما يحتاج القاضي الى القيام به وبغضه فيه وبغضه له وبوصية به بتقوى الله تعالى ومشاورة أهل العلم وتفقد الشهود وغير ذلك وفي معنى الامام القاضي الكبير اذا استخاف في أعماله البعيدة قال الصيرفي وينبغي للامام أن يسلم كتاب عهد اليه بحضوره خوفا من الزيادة فيه والنقصان ويقول له هذا عهدى وبحجتي عند الله (ويشهد) ندبا (بالكتاب) أى المكتوب بما تضمنه من التولية (شاهدين يخرجان معه الى البلد) الذي تولاه قرب أو بعد (يخبران) أهل البلد (بالحال) من التولية وغيرها عبارة التنبيه وأشهد على التولية شاهدين وهى أولى من عبارة الكتاب اذا الاعتماد على التولية دون الكتاب وعند اشهادهم يقرآن الكتاب أو يقرأه الامام عليهما فاذا قرأ الآيات قال في البحر لا يحتاج الشاهدان الى أن ينظرا في الكتاب وان قرأ غير الامام فالأحوط أن ينتظر الشاهدان فيه ليعلم أن الامر على ما قرأه القارئ من غير زيادة ولا نقصان ولو أشهد ولم يكتب كفى فان الاعتماد على الشهود فاذا أحذروا أهل البلد لزمهم طاعته * (تنبيه) * أشار بقوله يخبران الى أنه لا يشترط لفظ الشهادة عند أهل ذلك البلد وهو كذلك كما نقله في الروضة عن الاصحاب من أن هذه الشهادة ليست على قواعد الشهادات اذ ليس هناك قاض تؤدى عنده الشهادة قال الزركشي وقضية ذلك أنه لو كان هناك قاض آخر كجرت به العادة في بعض البلاد من نصب اتباع المذاهب الاربعية اعتبار حقيقة الشهادة ولا شك فيه وقال الباقر

عندى أنه إذا كان المدعى على الاخبار فانه ليس على قواعد الشهادات فيبني أن يكفى بواحد لان هذا من باب الخبر قال ولم أر من تعرض لذلك اه والظاهر هو اطلاق كلام الاصحاب (وتكفى) بمناذرة فوقية عن اخبارهما بالتولية (الاستفاضة) بها (في الاصح) حصول المقصود ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن الخلفاء الراشدين الاشهاد والثاني المنع لان العقود لا تثبت بالاستفاضة كالبيع والاجارة * (تنبيه) ظاهر كلامه تبعاً للتجوز خريان الخلاف ولو كان المبدأ بعدا هو كذلك ومنهم من ذكره في المبدأ القريب وليس للتقيد كدله عليه كلام الروضة وأصلها (لا مجرد كتاب) بها الاشهاد أو استفاضة فلا يكفي (على المذهب) لا مكان التزوير وفي وجه من الطريق الثاني يكفي بعد الجراءة في مثل ذلك على على الامام * (تنبيه) أفهم كلامه أنه لا يكفي مجرد اخبار الفاضل اهتم ولا خلاف في ذلك ان لم يصدقوه فان صدقوه ففي وجوب طاعته وجهان وقياس ما قالوه في الوكالة عدم وجوبه لان الامام لو أنكر توليته كان القول قوله قال الأذرى لعل وجوبها أشبه وفي الاخبار ما يعضده أى ولا نهم اه ترفوا يحق عليهم (ويبحث) برفع المثانة (القاضى) قبل دخوله بلاد التولية الذى لا يعرف من فيه (عن حال علماء البلد وعدوله) والزم كين سرا وعلاية ليدخل على بصيرة تعالى من فيه لانه لا بد له منهم فيسأل عن ذلك قبل الخروج فان لم يتيسر فى الطريق فان لم يتيسر فحين يدخل * (تنبيه) ينسب اذا ولى أن يدعو أصدقاءه الامناء ليعلموه عيوبه فيسعى في زوالها كما ذكره الرافعى آخر الباب الثانى فى جامع آداب القضاء (ويدخل يوم الاثنين) صبيحته لانه صلى الله عليه وسلم دخل المدينة فيه حين اشتد الضحى فان تعمس فالجيس والافالست وان يدخل فى عمامة سوداء فى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح بها ولانه أهيب له قال المصنف ويستحب لمن كان له وظيفة من وظائف الخبر كقراءة قرآن أو حديث أو ذكر أو صنعة من الصنائع أو عمل من الاعمال أن يفعل ذلك أول النهار ان أمكنه وكذلك من أراد سفر أو انشاء أمر كعقد نكاح أو غير ذلك من الامور (وينزل وسط البلد) بفتح السين فى الاشهر ليساوى أهله فى القرب منه هذا اذا اتسعت خطته كما قاله الزركشى والانزل حيث يتسرقال وهذا اذا لم يكن فيه موضع يعتاد النزول فيه قال القاضى أبو محمد واذا دخل ثم ارقصه الجميع فيصل في ركعتين ثم أمر بعده فقرئ ثم أمر بالنداء من كانت له حاجة فليستظر ما رفع اليه من أمورهم ليكون قد أخذ فى العمل واستحق رزقه اه وهذا يفهم انه لا يستحق الرزق من يوم الولاية وانما يستحقه من يوم الشروع فى العمل قال ابن شوبة وقد صرح الماوردى بذلك فقال لا يستحق قبل الوصول الى عمله فاذا وصل ونظر استحق وان وصل ولم ينظر فان تصدى للنظر استحق وان لم ينظر كالا جبر اذا سلم نفسه وان لم يتصل لم يستحق اه ثم ان شاء قرأ العهد فوراً وان شاع وعد الناس ليوم يحضرون فيه ليقراء عليهم وان كان معه شهود شهدوا ثم انصرف الى منزله (وينظر أولاً فى أهل الحبس) لان الحبس عذاب فينظر هل يستحقونه أولاً * (تنبيه) ما صرح به من البداعة باهل الحبس قاله الامام والغزالي وابن الصباغ لكنه بخلاف ما نقله عن الاصحاب انه بعد قراءة العهد يتسلم ديوان الحكم وهو ما كان عند القاضى قبله من الحاضروهى التى فيها ذكر ما جرى من غير حكم والسجلات وهى ما يشتمل على الحكم وحجج الايتام وأموالهم ونحو ذلك من الحجج المودعة فى الديوان كحجج الاوقاف لانها كانت فى يد الاول بحكم الولاية وقد انتقلت الولاية اليه فيتسلمها ليحفظها على أربابها وهذا التقديم على سبيل الاستحباب كما صرح به الرافعى فى أواخر الآداب لكن نقل ابن الرقعة عن الامام أنه واجب وأقره والاولى أن يقال مادعت اليه مصلحة وجب تقديمه كما يؤخذ مما باتى وانما قدم على أهل الحبس ما مرع أنه عذاب لانه أهم ويؤخذ منه ما حرم به اليلقنى انه يقدم على البحث عنهم أيضاً كما كان أهم منه كما نظر فى المهاجرين والجنائين الذين تحت نظرهم ما أشرف على الهلاك من الحيوان فى التبر كان وغيره او ما أشرف من الاوقاف وأملالك بحاجيريه على السقوط بحيث يتعين

الفور في تداركه وكيفية النظر في أمر الجبوسين أن يأمر متاديا بئادى وما أو أكثر على حسب الحاجة
 لأن القاضي قد لا ينظر في أمر الجبوسين يوم كذا لقن كان له تبوس فلبعض ويبحث إلى الحبس فبعض
 من أمائه يكتب في رفاع أسماءهم وأحبس به كل منوسم ومن حبس له فقرة هذا الحبس اليوم
 الموعود وحضر الناس فبثبت الرفاع بين يديه فبأشذ واحدة واحدة ويقر في اسم المثبت بها
 ويسأل عن شخصه فمن قال أنه خصه بعت معه ثمة إلى الحبس لأجده يده ويخرجه وهكذا يتعسر من
 الجبوسين بقدر ما يعرف أن الحبس يحتل النظر في أمرهم ويسألهم بعد اجتماعهم عن سبب حبسهم
 (فمن قال حبس بحق) فعليه به مقتضاه من كان الحق حدا أقام عليه وأطلقه أو تميزا ورأى إطلاقه
 فعل أو لا الأمر بأدائه فإن لم يوفه ولم يثبت اعتباره (أدله) في الحبس والادوى عليه لاحتمال شتم
 آخر فأن لم يتعسر أحد وأطلق (أو) ذل بيت (ظالم ادلى خصه بحجة) أن كان ضاررا انه حجة
 بحق فإن لم ينفهها صدق الجبوس بيمينه وأطلق ولا يطالب بكفيل على الأصح ونزع البلقيني في ذلك
 وقال القول قول خصه بيمينه ولا يكف بيمينه حجة لأن بيمينه حجة سابقة وهي أن الحاكم حجة (فإن كان) خصه
 (عائبا) من البلد طالبه بكفيله أو رده إلى الحبس (وكتب إليه) قال الزركني إلى القاضي يد خصه مؤدق
 ابن المقرئ إلى خصه وهو أقرب إلى قول المصنف (يخضر) لاصل الخصومة بينهم فإن لم يتعسر أطلق
 ونزع البلقيني في ذلك وقال أن استأجره من الجانب إذا صير الجبوس المطلوب طالبا إلى الحق وليس
 في الشريعة ما يشهد بهذا وردية ليس المراد الرأيه بالحضور بل إعلانه بذلك ليحق بيمينه في ادامة
 حبس الجبوس أن كان له بذلك حجة ويكنى المدعى إقامة يمينه بآتيان الحق الذي حبس به أو بآتيان القاضي
 الموزول حكم عليه بذلك (ثم) بعد النظر في أمر الحبس ينظر (في) حال (الأوصياء) على الأطفال
 والمجانين والسفهاء لأنهم يتصرفون في حق من لا يملك المال بيمينه فكان تقديمهم أولى مما بعدهم
 قال الماوردي ويسدأ في الأوصياء ونحوهم عن شاه من خبر قرة والفرق بينهم وبين الجبوسين أن
 الحاكم ينظر لهم والأوصياء ونحوهم ينظر عليهم (تبيينه) * سبيل تصرفه في مال عده لينتم في غير
 عمله كتحصره في مال الغائب إذا العيرة بكان الطفل لا المال كإسرى في باب الحجر وإعيا ينظر في الأوصياء بعد
 ثبوت الوصاية عنده بغيره (فمن ادعى) منهم (وصاية) بكسر الواو بخذله ويجوز رفعها اسم من أوصيت
 له جعلته وصيا (سأل عنها) من جهة ثبوتها باليمين هل ثبت وصاية بها أولا (و) سأل (من حجة)
 بالنسبة إلى الأمانة والكفاية وهذا مزيد على الحرر (و) عن (تصرفه) فيها ما قال صرف ما وصى
 به فإن كان له من لم يتعرض له وهو كما قال الأذرى ظاهر أن كانوا أهلا للمالبة فإن كانوا يجمعون
 فلا أولوية عامة وهو عدل أمضاء أو فاسق ضمنه لتعديده ولو فرقها أئبني لمينين نفسه أو لعامة من
 وإذا كان الموصى به بآتيان تحتيد الوصى (فمن وجدته) عدلا فويا أقره أو (فاسقا أخذ المال منه)
 وجوبا ووضع عند غيره من الأماء (تبيينه) * كلامه يعلم أنه لا يأخذ من شك في عدالة وهو ما جرى
 عليه ابن المقرئ وهو الأقرب إلى كلام الجمهور لأن الظاهر الأمانة وقيل يترع منه حتى ثبت عدالته وقال
 الأذرى وغيره أنه المختار لفساد الزمان وتحول الوجهين كما قاله البلقيني إذا لم تثبت عدالته عند الأول
 والأفلا يتعرض له مع الشك حتما فإن قيل إذا دل الشاهد ثم شهد في واقعة أخرى بحيث طال الزمان
 احتاج إلى الاستزكاء لأن طول الزمان يغير الأحوال أنجب بأن الوصاية قضية واحدة وقد ثبت الحال
 فيها فلا يتكرر ولو كلف الوصى ذلك لأضرما بالجمهور ما يستغنى الوصى عنه بآتيان عدالته ولا كذلك
 الشاهد (أو) وجده عدلا (ضعيفا) من القيام به الكثرة المال أو غيره (تخصه) أي قواه (بمعين) ولا يرفع
 يده ثم بعد الأوصياء بحث عن أمناه القاضي المصوبين على الأطفال وتفرقة الوصايا فيعزل من فسق منهم
 وبعد الضعيف ما سحر وله أن يدل من شاعه الأماء وإن لم يتغير أهولا في نفسه خلافا للأوصلاء

لان الامانة يتولون من جهة القاضى بخلاف الاوصياء وآخر واعن الاوصياء لان النعمة فيهم أبعد
 لان ناصبهم القاضى وهو لا ينصب الا بعد ثبوت الاهلية عنده بخلاف الاوصياء ثم يبحث عن الاوقاف
 العامة ومتواليها عن الخاصة أيضا كما قاله الماوردى والروافى لانها تؤل لمن لا يتعين من الفقراء
 والمساكين فيه نظر هل آلت اليهم وحل له ولاية على من تعين منهم لصغر أو نحوه ويبحث أيضا عن
 اللفظة التى لا يجوز تملكها الا لملكها أو يجوز ولم يتختر تملكها بعد التعريف وعن الضوال في حفظ هذه
 الاموال في بيت المال مفردة عن أمثالها وله خطاها بمثلها ان ظهر في ذلك مصلحة أو دعت اليه حاجة
 كما قاله الاذرى فاذا ظهر مالها غرم له من بيت المال وله بيعها وحفظ ثمنها المصلحة ما لكها ويقدم من
 كل نوع مما ذكر الاله فالا هم ويستخاف فيها اذا عرضت حادثة حال شغلها بهذه المهمات من ينظر
 في تلك الحادثة أو فيما هو فيه (و) بعد ذلك (يتخذ) بذال محجة (مركبا) برأى اشدة الحاجة اليه
 ليعرفه حال من يحول حاله من الشهود لانه لا يمكنه البحث عنهم وسياق شرطه آخر الباب * (تنبيه) *
 أراد المصنف بالمرضى الجنس ولو قال مرضى كان أولى لان الواحد لا يكتفى الا أن ينصب كما في الجرح
 (و) يتخذ (كانت) لتوقع الحاجة اليه لانه مشغول بالحكم والاجتهاد والسكابة تشغله وكان للنبي صلى
 الله عليه وسلم كتاب فوق الاربعين وانما بسن اتخاذ اذالم يطلب أجرة أو طلب وكان يرزق من بيت المال
 والالم يتعين ان لا يتغالى في الاجرة (و بشرط كونه) أى السكاتب (مسلم عدلا) في الشهادة كما
 يؤخذ من كلام الجبلى لتؤمن خيانتة اذ قد يغفل القاضى عن قراءة ما يكتبه أو يقرؤه ولا يد من الحرية
 والذكورة وكونه (عارفا بكتابة محاضر ومجلات) وكتب حكمية لا يفسدها لحفظا لئلا يغفل فلا يكتفى
 من اتصفت بشئ من ضد ذلك وهذا فيما يتعلق بالحكم أما ما يتعلق بخصوصه فهو يستكذب نفسه من شاء
 * (تنبيه) * أفرد المصنف السكاتب لانه لا بشرط فيه عدد كما أنهم كلام أصل الروضة لانه لا يثبت شئ
 بل يتخذ القاضى ما يحصل به السكابة وقوله محاضر مجرور بالفتحة جمع محضر وهو بفتح الميم ما يكتب فيه
 ما جرى للمتحاكمين في المجلس فان زاده عليه الحكم أو تنفيذه سمي سجلا وقس يدلى على المحضر على السجل
 (ويستحب) في السكاتب (فقه) زائده على ما لا بد منه من أحكام الكتابة لئلا يوتى من قبل الجهل أما الذى
 يتعلق به ان شرط وهذا ما جمع به بين اطلاق الرافعى الاستصحاب واطلاق الماوردى الاشتراط (ووفور
 عقل) زائده على العقل التكميلى لئلا يتخذ ويداس عليه أما العقل التكميلى فشرط كاعلم بما مر وعفة
 عن الطمع لئلا يستمال به (وجود خطا) أى يكون خطه حسنا واضحا مع ضبطه الحروف وترتيبها فلا
 يترك فسحة يمكن الخافى شئ فيها وتفصيلها فلا يكتب سبعة مثل تسعة ولا ثلاثا مثل ثلاثين لئلا يقع الغلط
 والاشتباه قال على رضى الله تعالى عنه الخط الحسن يز يدالحق وضوحا ويسن أن يكون حاسبا للحاجة اليه
 في كتب المقاسم والمواثيق فصحا عالما بالغات الخصوم وأن يجاس كاتبه بين يديه لئلا يهمل ما يريد وليرى
 ما يكتبه (ويستخدم ترجما) يفسر القاضى لغة المتخاصمين لان القاضى قد لا يعرف لغتهم فلا بد من
 يطلع عليه على ذلك قال ابن النقيب كذا أطلق ولم يظهر لى اتخاذ على أى لغة فان اللغات لا تسكاد تحصر
 ويبعد أن الشخص الواحد يحيط بجميعها وأبعد منه أن يتخذ من كل لغة اثنين لعظام المشقة فلا قرب أن
 يتخذ من اللغات التى يغلب وجودها في علمه وفيه عسر أيضا (وشرطه عدالة وحرية وعدد) ولفظ شهادة
 كالشاهد بأن يقول كل منهما أشهد أنه يقول كذا فان كان الحق يثبت برجل وامرأتين كفى في ترجمته
 مثل ذلك كفى أصل الروضة عن الاحتياط وان كان قضائية كلام المصنف انه لا يكتفى في الزنا رجلان
 كالشهادة على الاقرار به (والاصح جواز) ترجمة (أعنى) لان الترجمة تفسير اللفظ الذى سمعه فلا
 يحتاج فيه الى معانية وشارة بخلاف الشهادة التى فاس عليها الوجه الثانى * (تنبيه) * محل الجواز اذالم
 يتسكك في المجلس الانحصان والالم يجوز قطعا كنهية الزكشى عن الإمام وأقره (د) الاصح (اشتراط

حدد في اسماع قاض بههم) كالترجم فانه يعل عن اللفظ كان ذلك يعل معناه والثاني المنع لان
 المسمع لو غير أسكر عليه الخصم والمضمر ون بخلاف المترجم وقضية هذا التعليل انه لو كان الخصم
 أصم أيضا اشترط العدد قطعاً وبه صرح القاضي الحسين * (تنبيه) * لابد في المسمع من لفظ الشهادة
 فيقول أشهد أنه يقول كذا ويجوز أن يكون أعمى قياساً عليه ويكتفى بإسماع ورجل وامرأتين في المال
 قياساً عليه أيضاً وأشار المصنف بقوله في اسماع قاض الى التصريح بالقل من الخصم الى القاضي فاما
 اسماع الخصم الاصم ما يقوله القاضي والخصم فلا يشترط فيه عدد لانه اخبار بعض لكن يشترط نفسه
 الحر به وكلاصم في ذلك من لا يعرف لغة خصمه أو القاضي وأشار أيضاً بقوله في اسماع قاض الى أن
 المراد صم يسمع معه برفع الصوت أما أن لم يسمع أصلاً لم تصح ولايته كما سفي شرط القاضي * (فروع) *
 للقاضي وان وجد كفايته أخذ كفايته وكفاية عبالة مما يليق بحالهم من بيت المال لينفرغ للقضاء الآن
 يتعين للقضاء وجود ما يكفيه وعباله فلا يجوز له أخذ شيء لانه يؤدي فرضاً من عباله وهو واحد الكفاية
 ويسن أن لم يتعين اذا كان مكنته يترك الاخذ ويحل جواز الاخذ لا حكنتي ولغو بزه اذ لم يوجد متطوع
 بالقضاء صالح له والا فلا يجوز كما صرح به المارودي وغيره ولا يجوز أن يرق القاضي من خاص مال الامام
 أو غيره من الأستاد ولا يجوز له قبوله وفارق تنليه في المؤذن بان ذلك لا يورث فيه تهمه ولا ميلا لان عمله
 لا يختلف وفي المفتي بان القاضي أجدر بالاحتياط منه فان قيل الرافعي رجع في الكلام على الرشوة جوازه
 وهنا عدمه أجيب بان ما هناك في المحتاج وماها في غيره ولا يجوز عقد الاجارة على القضاء كما سفي فيهما
 وأجزا الكاتب ولو كان القاضي وغن الورق الذي يكتب فيه الحاضر والسجلات وغيرهما من بيت المال
 فان لم يكن فيه مال أو احتج اليه الى ما هوهم فعلى من له العمل من مدع ومدعى عليه ان شاء كتابة
 ماجرى في خصوصته والا فلا يجبر على ذلك لكن يعلم القاضي انه اذا لم يكتب ماجرى فقد نسي شهادة
 الشهود وحكم نفسه وللامام ان يأخذ من بيت المال لنفسه ما يليق به من خيل وغلمان ودار وأمتعة
 ولا يلزمه الاقتصاد على ما انتصر عليه النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون والعصابة رضي الله تعالى
 عنهم أجمعين بعد العهد عن زمن النبوة التي كانت سبباً للنصر بالعب في القلوب فلواقصر اليوم على ذلك
 لم يبلغ وتعمالت الامور ويرزق الامام أيضاً من بيت المال كل من كان عمله مصلحة عامة للمسلمين كالامير
 والمفتي والمحاسب والمؤذن وامام الصلاة ومعلم القرآن وغيره من العلوم الشرعية والقاسم والمقوم
 والمترجم وكاتب الصكوك فان لم يكن في بيت المال شيء لم ينسب أن يعين فامسوا كتاباً ولا مقوماً
 ولا مترجماً ولا مسموماً ولا متركياً وذلك لثلاثا يغالوا بالاجرة (ويقتضدرة) بكسر الدال المهملة وتشديد الراء
 (للتأديب) اقتداء به مريض رضي الله تعالى عنه * (تنبيه) * قديمهم كلام المصنف ان القاضي لا يؤدب
 بالسوط وايس مراداً بل له ذلك ان أدى اليه اجتهاده * (فائدة) * قال الشعبي كانت ديرة عمر أهيب
 من سيف الخراج قال السمرى وفي حنظلي من شيخنا انما كانت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه
 ماضرب بها أحداً على ذنب وعاد اليه (و) يخذ (يجنأ لاداعق) لله تعالى أو الأدي (ولتعزير)
 لان عمر رضي الله تعالى عنه اشترى داراً بمكة بأربعة آلاف درهم وبعها لاهباً ورواه البيهقي وعبد الرزاق
 في مصنفه وفي البخاري بأربع مائة * (تنبيه) * لو امتنع مديون من أداء ما عليه تخير القاضي بين بيع ماله
 بغير اذنه وبين حمله لبيع ماله نفسه كفي الرضا في باب النفليس نقلاً عن الاصحاب ولا يسجن والدبدن
 ولده في الاصح ولا من استوجرت عينه لعمل وتعذر عمله في السجن كما في فتاوى الغزالي ونفقة المسيكون في
 ماله وكذا أجرة السجن والسجن ولو استشر القاضي من المحبوس الفرار من حبسه فله نقلة الى حبس
 الجرائم كفي الرضا وأصلها عن ابن القاص ولو سجن لحق رجل بقاء آخر وادعى عليه أخرجه الحاكم

العون على الطالب ان لم يمنع خصمه من الحضور فان امتنع فالاجرة عليه لتعديده بالامتناع (وبسحب
 كون مجلسه) أى القاضى (فسجاً) لان الضيق يتأذى منه الخصوم (بارزاً) أى ظاهراً ليعرفه
 من أرادهم من مستوطن وغريب (مصوناً أى حر وبرد) بأن يكون فى الصيف فى مهب الريح وفى
 الشتاء فى كن ويكون مصوناً أيضاً من كل ما يؤذى من نحو الرشح والدخان والغبار (لائقاً بالوقت)
 فيجلس فى كل فصل من الصيف والشتاء وغيرهما بما يناسبه فيجلس فى الصيف فى مهب الريح وفى الشتاء
 فى كن وهذا معلوم من قوله قبل مصوناً ولو عبر بما قاله فى الحر فإنه قال لائقاً بالوقت لا يتأذى فيه بالحر
 والبرد فجعل ذلك نفس اللاتى لصفة أخرى كان أولى وزاد على الحر قوله (والقضاء) كان يكون داراً
 (للمسجد) فيكره اتخاذ مجلساً للحكم لان مجلس القاضى لا يتناول عن اللفظ وارتفاع الاصوات وقد
 يحتاج لاحضار المجانين والصغار والحيض والكفار والدواب والمسجد يمان عن ذلك وفى مسلم انه صلى
 الله عليه وسلم حين سمع من يشد ضالته فى المسجد قال ان المساجد لم تكن لهذا انما بنيت للمأبىث له فان
 اتفقت قضية أو قضاياء وقت حضوره فى المسجد لصلاة أو غيرها فلا بأس بصلها وعلى ذلك يحمل ما جاء عنه
 صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه فى القضاء فى المسجد وكذا اذا احتاج للخلوس فيه لعذر من مطر ونحوه
 فان جلس فيه مع الكراهة أودونهم ائمة الخصوم من الخوض فيه بالخفاصة والمشاة ونحوه مما بل
 يقعدون خارجاً ويصب من يدخل عليه خصمين خصمين واقامة الحد وفيه اشد كراهة كما نص عليه وقيل يحرم
 اقامتها فيه كما حرم به ابن الصباغ وهو محمول على ما اذا خيف تلويث المسجد من دم ونحوه * (تنبيهه) * من
 الآداب أن يجلس على مرتفع كدكة ليسهل عليه النظر الى الناس وعليهم المطالبة وأن يتميز عن غيره
 بفراش ووسادة وان كان مشهوراً بالزهد والتواضع ليعرفه الناس وليكون أهيب للخصوم وأرفق به
 فلا يعمل وأن يستقبل القبلة لانهم أشرف المجالس كإمام الحاكم وصحبه وأن لا يشكى بغير عذر وأن يدعو
 عقب جلوسه بالتوفيق والتسديد والاولى ما رونه أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج من بيته
 قال بسم الله توكلت على الله اللهم انى أعوذ بك ان أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل
 أو يجهل على قال فى الاذكار حديث صحيح رواه أبو داود وقال الترمذى حديث حسن صحيح قال ابن وفاص
 وسمعت ان الشعبي كان يقول اذا خرج الى مجلس القضاء وين بدفيه أو أعتدى أو يعتدى على اللهم أعنى
 بالعلم وزينى بالحلم والزمنى التقوى حتى لا أنطق بالباطل ولا أقضى الا بالعدل وأن يأتى مجلس القضاء وكما
 ويستعمل ما حث به العادة من العمامة والطيبان ويندب أن يسلم على الناس يمينا وشمالا (ويكره)
 له (أن يقضى فى حال غضب وجوع وشبع مفترطين) فى (كل حال يسوء خلقه فيه) كالمرض
 ومدافعة الاخبثين وشدة الحزن والأسرور وغلبة النعاس لخبر العجيج لا يحكم أحد بين اثنين وهو
 غضبان رواه ابن ماجه باقلاً لا يقضى وفى صحيح أبى عوانة لا يقضى القاضى وهو غضبان مغموم
 ولا مصاب ولا يقضى وهو جائع وظاهر هذا انه لا فرق بين المجتهد وغيره وهو كذلك وان قال فى المطالب
 لوفريقين بالاجتهاد فيه بحال وغيره لم يبعد ولا فرق بين أن يكون الغضب لله أو لغيره وهو كذلك كما قال
 الأذرى انه الموافق لاطلاق الاحاديث وكلام الشافعى والجمهور وان استثنى الامام والبعوى الغضب لله
 تعالى لان المقصود تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك نعم تنفى الكراهة اذا دعت الحاجة الى الحكم
 فى الحال وقد يتعين الحكم على الفور فى صور كثيرة فان قضى مع تغير خلقه نفذ قضاءه لقصة زبير المشهورة
 ويكره أن يتخذ حاجباً حيث لازمة وقت الحكم لخبر من وثق من أمور الناس شيئاً فاحتجب بحجة الله يوم
 القيامة رواه أبو داود والحاكم وصححه اسناده فان لم يجلس للحكم بان كان فى وقت خلافه أو كان غزوة لم يكره
 نصبه والبواب وهو من يقعد بالسبب للاحراز ويدخل على القاضى للاستئذان كالحاجب فيما ذكر قال
 السارردى أمان وظيفته ترتيب الخصوم والاعلام بمنزل الناس أى وهو المسمى الآن بالنقيب فلا بأس

باتخاذ مصرح القاضي أبو العلي وغيره باستصحابه (ويندب) عند اختلاف وجود الظاهر وتعارض الأدلة
 في حكم (أن يشاور الفقهاء) لقوله تعالى وشاورهم في الأمر قال الحسن البصري كان النبي صلى الله عليه
 وسلم مستفتيا بها ولكن أراد أن تصير سنة للحكام أما الحكم المعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلي فلا
 * (تنبيه) * المراد بالفقهاء كما قاله جعفر من الأصحاب الذين يقبل قولهم في الإفتاء فيدخل الاصمعي والبغدادي
 والمرأوي يخرج الفاسق والجاهل وقال القاضي حسين لا يشاور من دونه في العلم على الأصح قال وإذا
 أشكل الحكم تكون المشاورة واجبة والافسحجة اهـ وقوله لا يشاور من دونه فيه كما قال ابن شهاب
 نظر فقد يكون عند المفسول في بعض المسائل ما ليس عند الفاضل ويرده أيضا مشاورته صلى الله عليه وسلم
 (د) يندب (أن لا يشتري) لا (يبيع بنفسه) لئلا يشتغل قلبه بما هو بضده ولأنه قد يعاجل بما ييل
 قلبه إلى من يتحايه إذا وقع بينه وبين غيره حكومة والحماية فيها رشوة أو هدية وهي محرمة * (تنبيه) *
 عاتف هذين على ما قبلهما يطعم كونهما خلاف الأولى لكن في الرخصة وأصلها أنهما مكرهان ومع ذلك
 فغيرهما من بقية المعاملات من إجارة وغيرها كالبيع والشراء بل نص في الأم على أنه لا ينظر في نفقة عياله
 ولا أمر مسنعة بل يكافئ إلى غيره تفريغا لقلبه واستثنى الزركشي معاملة أبعاضه لانتفاء المعنى ولا ينظر
 حكمه لهم وما قاله لا يأتي مع التعليل الأول (و) يندب أن (لا يكون له وكيل معروف) كيلا يتحاي
 أيضا فان فعل ذلك كره والمعاملة في مجالس حكمه أشد كراهة فان عرف وكيله استبدل بغيره فان لم يجد
 وكيله عقد لنفسه للضرورة فان وقعت لمن عامله خصومة أناب بنينا غير في فصلها أجوف الميل اليسير (فان
 أهدى إليه من له خصومة) في الحال عند سواه كان ممن يهدي إليه قبل الولاية أم لا سواء أكان في محل
 ولايته أم لا (أولم) يكن له خصومة لكنه لم (يهد) له (قبل ولايته) القضاء ثم أهدى إليه بعد القضاء هدية
 (حرم) عليه قبولها ما في الأولى فظهر هدايا العمال فلول رواء البيهقي بإسناد حسن وروى هدايا العمال
 صحت وروى هدايا السلطان صحت ولا نهى تدعو إلى الميل إليه ويشكر سريما قلب خصمه وما وقع في الرخصة
 من أنها لا تحرم في غير محل ولايته سببه شمل وقع في نسخ الرافعي السقيمة وأما في الثانية فلأن سببها العمل
 ظاهرا ولا يملكها في صورتين لوقبها ويردها على مالكها فان تعذر وضعها في بيت المال وقضية كلامهم
 انه لو أرسلها إليه في محل ولايته ولم يدخل بها حرمت وهو كذلك وان ذكر في الماوردي وجهين
 * (تنبيه) * يستثنى من ذلك هدية أبعاضه كما قال الأذري اذ لا ينظر حكمه لهم (وان كان يهدي) إليه
 يضم أوله قبل ولايته (و) الحال انه (لأنه) (جاء) قبولها ان كانت الهدية (بقرار العادة)
 السابقة ولاية القضاء في هدية الهدية وقدرها ولو قال كالمادة دخلت الصفة وذلك نظر وجهها حيث تدفع سبب
 الولاية فانتفت التهمة (والأولى) ان قبلها (أن) يردها أو (يشيب عليها) أو يضعها في بيت المال لأن
 ذلك أبعد عن التهمة ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يقبلها ويشتب عليها أما إذا زادت على المعتاد فكأن لم يهد
 منه كذا في أصل الرخصة وقضية تحرير الجميع لكن قال الروياني نقلا عن المذهب ان كانت الزيادة من
 جنس الهدية جاز قبولها لا دخولها في المأوف والا فلا وفي التناثر ينبغي أن يقال ان لم تتميز الزيادة أي
 يجنس أو قدر حرم قبول الجميع والأما في زيادة فقلنا لا نهى أحدت بالولاية وصوبه الزركشي وجعله
 الاستنوى القياس وهو الظاهر فان زاد في المعنى كان الهدى من عادته قلنا حراما فقد قالوا يحرم
 أيضا لكن هل يقال في الجميع أو يصح منها بقدر قسمة المعتاد فيه نظر واستظهر الاستنوى الأول
 وهو ظاهر ان كان للزيادة وقع والإفلا عبرتهم والضريبة والهبة كالمدينة وكذا الصدقة كما قاله شيخنا
 والزكاة كذلك كما قاله بعض المتأخرين ان لم يتعصب الدفع اليه والعارية ان كانت بما يقابل بأجرة
 فحكمها كالمدينة والإفلا كما يحسنه بعض المتأخرين * (تنبيه) * قبول الرشوة حرام وهي ما يبذله
 ليحكم بغير الحق أو ليمتنع من الحكم بالحق وذلك لم يبر لعن الله الراشي والمراشي في الحكم رواه

ابن حبان وغيره وصحوه ولان الحكم الذي يأخذ عليه المال ان كان بفريق فأخذ المال في
مقابله حرام أو يحق فلا يجوز توقيفه على المال ان كان له رزق في بيت المال وردي ان القاضي اذا
أخذ الهدية فقد أكل السمحت واذا أخذ الرشوة بلغت به الكفر واختلف في تأويله فبعض اذا
أخذها مستحلاً وقبل ان أراد ان ذلك طريق وسبب موصل اليه كما قال بعض السلف المعاصي يريد الكفر
(فروع) ليس للقاضي حضور ولية أحد الخصمين حالة الخصومة ولا حضور وليتهما ولو في غير محل
الولاية لحرف الميل وله تخصيص اجابته من اعتاد تخصيصه قبل الولاية ويندب اجابة غير الخصمين ان عم
المولم النداء عليها ولم يبق له كثرة الولاية عن الحكم والا فترك الجميع ويكره حضور لية اتخذت له خاصة
أولاً لا غنياء ودعى فيهم بخلاف ما لو اتخذت للغير ان أول العلماء وهو فهم ولا يضيف أحد الخصمين دون
الاستحقاق ولا يلحق فيما ذكر المفتي والواعظ ومعلم القرآن والعلم اذ ليس لهم أهلية الا لزام والقاضي أن
يشفع لأحد الخصمين ويزن عنه ما عليه لانه ينفعهما وأن يعيد المرضي وبشهادته الحائز ويزور القادسين
ولو كانوا متخاصمين لان ذلك قربة قال في أصل الروضة فان لم يمكنه التعميم أتى بممكن كل نوع وخص من
عرفه وقرب منه وفرقوا بينهما بين الولاية اذا كثرت بان أظهر الاغراض فيها الشواب لا الاكرام وفي
الولاية بالعكس وشهادة الزور من أكبر الكبائر وانما تثبت باقرار الشاهد أو بينين القاضي منه بان شهد
على رجل انه زنا يوم كذا في بلد كذا وقدره القاضي ذلك اليوم في غيره فيعز به بما يراه وبشهره ولا تنكفي
اقامة البينة بانه شهيد زور الاحتمال زورها وانما يتصور اقامتها بالاقرار به ثم شرع في موافق حكم القاضي
بقوله (ولا ينفذ حكمه لنفسه) لانه من خصائصه صلى الله عليه وسلم نعم يجوز له تعزير من أساء الادب
عليه فيما يتعلق بحكمه كقوله حكمت بالجور ونحو ذلك واستثنى البلقيني صوراً تتضمن حكمه فيها
لنفسه وينفذ الاولى ان يحكم لمجبره بالوصية على الاصح في أصل الروضة وان ضمن استيلاءه على المال
المحكوم به وتصرفه فيه وفي معناه حكمه على من في جهته مال لو وقف تحت نظره بطريق الحكم الثانية
الارواق التي شرط التفريق الحكم أو صار فيها النظر اليه بطريق العموم لانقراض ناظرها الخاص
له الحكم بصحتها وجبها وان تضمن الحكم لنفسه في الاستيلاء أو التصرف الثالثة للامام الحكم
بانتقال ملك الى بيت المال وان كان فيه استيلاء عليه بجهة الامامة والقاضي الحكم به أيضاً وان كان
يصرف اليه من جملكته ونحوها (و) لا (رقية) بالجرائم لا يحكم له في تعزير أو قصاص أو مال
للثمة واستثنى الباقي منه أيضاً صوراً أولاً حكمه لرقبة بجنابة عليه قبل رقه بان جنى ما ترم على ذمي
ثم نقض الجني عليه العهد والتحقيق بدار الحرب واسترق قال ولم أر من تعرض لذلك قال ويوقف المال الى
عنه فان مات رقيقاً فالأظهر انه في عتائنه العبد الموصى باعتاقه الخارج من الثالث اذا قلنا ان كسبه له دون
الوارث وكان الوارث حاكماً له الحكم بطريقه نالها العبد المنذور واعتاقه (و) لا (شريك) يحكم له (في)
المال (المشترك) بينهما للثمة قال الباقي ويستثنى من ذلك ما إذا حكم بشاهد وبين الشريك فانه
يجوز لان النصوص انه لا يشترك في هذه الصورة قال ولم أر من تعرض لذلك (وكذا أصله وفرعه) لا ينفذ
حكمه لسبب من (على الصحيح) لانهم ابعاضه في شبهة تضاؤله لهم قضاءه لنفسه ورتيق أصله وفرعه كماله
وفرعه ورتيق أحدهما في المشترك كذلك والثاني ينفذ حكمه للبينة لان القاضي أسير البينة فلا
تظهر منه شيء أو يؤخذ من ذلك ان حصل الخلاف عند اقامة البينة اما قضاؤه بالعلم فلا ينفذ قطعاً واحتراز
بالحكم لمن ذكر عن الحكم عليهم فانه ينفذ عليهم قال الماوردي ولو حكم على نفسه وأخذناه به هل هو
اقرار أو حكم وجهان أو جهتهما كما قال شيخنا الثاني ولو حكم لولده على ولده أو لاصله على فرعه أو عكسه لم
يصح كما يؤخذ مما مر وهل يجوز للابن أن ينفذ حكم أبيه وجهان حكاهما مريح الروافى قال وقيل يجوز
قولاً واحداً لانه لا ثمة فيه اه وبظاهر الجواز لما ذكر وفي جواز حكمه بشهادة ابن له لم يدل شاهدان

وجوهان أحدهما نعم لأن المقصود التحصيل لا الإشهاد والآخر لا لأن المقصود الإشهاد
لأنه لا يتضمن تعديله فإن عدله شاهدان حكم بشهادته وكاتبه في ذلك سائر أبعاضه (ويحكمه) أى
القاضى (والأولاه) المذكورين معه حيث لكل منهم خصوصية (الامام أو قاض آخر) مستقل سواء كان
معه في بلد أم في بلدة أخرى لا تغلق التهمة (وكذا ما تبه) يحكمه (على الصحيح) كبقية الأحكام والثاني
للائمة * (تنبيه) قد يروى مقتصر المصنف على منع الحكم أن ذكر جواز على العدوق وهو وجه اختاره
المأوردى والشهور في المذهب أنه لا يجوز حكمه عليه ويجوز أن يحكم له (وإذا أقر المدعى عليه) عند
القاضى بالمدعى به (أو نكل) عن اليمين بعد عرضه عليه (خلف المدعى) اليمين المردودة أو أقام بينة
(وسأل القاضى أن يشهد على إقراره عنده) في صورة الإقرار (أو) على (يمينه) في صورة النكول أو على
ما قامت به البينة (أو) سأل (الحكم بما ثبت) عنده (و) سأل أيضا (الشهادة به لزمه) إجابته لأنه قد
يشكر بعد ذلك فلا يتكبر القاضى من الحكم عليه أن قلنا لا يقضى به، وإن قلنا يقضى به فربما سئى
أو انزعزل دلالة لى قوله فيضيع الحق ولو أقام المدعى عليه بينة بما ادعاه وسأله الشهادة عليه لزمه أيضا لأن
الشهادة أيضا يتضمن تعديل البينة وإثبات حقه ولو خاف المدعى عليه وسأل القاضى الشهادة بما لا يملكه ليكون
حجته فلا يطالبه مرة أخرى لزمه إجابته * (تنبيه) كلامه يقضى أنه لا يجب الحكم قبل أن يسأله
المدعى وهو كذلك قال في الروضة في باب القضاء على العائب لا يجوز الحكم على المدعى عليه إلا بـ (والأول
المدعى على الأصح) نعم أن كان الحكم أن لا يعبر عن نفسه أصغر أو جنون وهو وليه وفله كما قال الأدرى
الحزم بأنه لا يتوقف على سؤال أحد ولم يبين المصنف صيغة الحكم اللازم فصيغته قوله حكمت على فلان
لأنه لا يكتفى بكذا أو قضيت بكذا أو نفذت الحكم به أو ألزمت الخصم به أو نجو ذلك كأمثله أو أجزته بخلاف
قوله ثبت عندى أو ضم أو وضع لدى أو سمعت البينة أو قبلتها فإنه لم يكن حكما وكذا ما يكتب على ظاهر
الكتب الحكمية وهو مع وجود هذا الكتاب على قبلته قبول مثله والزم العمل بموجبه ولا بدق
الحكم من تعيين ما يحكم به ومن يحكم له لكن قد بينت القاضى بما لم يريد ما لا يجوز ويحتاج إلى ملائمة
فرخص في رفعه بما يتجمل إليه أنه أسفه بما رده مثاله أقام الخارج بينة والداخل بينة والقاضى يعلم
بفسق بينة الداخل ولكنه يحتاج إلى ملائمة وطالب هو الحكم بما على ترجيح بينته فيكتب حكمت
بما هو مقتضى الشرع في معارضة بينة فلان الداخل وفلان الخارج وقررت المحكوم به في يد المحكوم له
وسأله عليه ومكتمن التصرف ولما فرغ المصنف مما يجب فيه إجابة القاضى له مدعى شرع في بيان
له فيه الإجابة وذكر ذلك في قوله (أو) سأل المدعى القاضى (أن يكتب له) في قرطاس أحضره من عنده
أو من بيت المال (بضر بما جرى من غير حكم أو) أن يكتب له (بجلا بما حكم) به (استحب) للقاضى (إجابته)
في الأصح لأنه مذكور (وقبل تجب) كالأشهاد وقررت الأول بأن السكينة لا تثبت - فبما بخلاف الإشهاد
وسواء في ذلك الديون المؤجلة والوقوف وغيرها - ما نتم أن تعاقبت الحكومة بصبي أو مجنون له أو عليه
وجب التسجيل على ما نقل عن لزبلى وشرح الرويان وغيره وكالمدعى في استصحاب الإجابة المدعى عليه
كفى الروضة كأمثالها (تنبيه) اعلم أن لا إفاط الحكم المتداولة في التجهيلات مراتب أدناها الثبوت
المجرد وهو أنواع ثبوت اعتراف المتباينين مثلا بجرى البيع وثبوت ما قامت به البينة من ذلك
ووثق نفس الجريان وهذا كله ليس بحكم كما سمعنا في باب القضاء على العائب ونقله في البحر عن نص
الامور أكثر الأصحاب لأنه انما يراد به صحة الدعوى وقبول الشهادة وهو بمثابة دعوى البينة وقبلتها ولا
الزام في ذلك والحكم الزام وأعلاها الثبوت مع الحكم والحكم أنواع ستة الحكم بجهة البيع مثلا
والحكم بموجبه والحكم بموجب ما ثبت عنده والحكم بموجب ما قامت به البينة عنده والحكم بموجب
ما شهد به على نفسه والحكم بثبوت ما شهد به البينة وأدنى هذه الأنواع هذا السادس وهو الحكم

بثبوت ما شهد به البينة لأنه لا يزید علی أن يكون حکماً بتعديل البينة وفائدته عدم احتیاج حاکم آخر
 إلى النظر فيها وجواز النقل فی البلد وأعلها حکم بالصحة أو بالوجوب أفعی الأولین وأما هذان
 فلا یطاق القول بأن أحدهما أفعی من الآخر بل یختلف ذلك باختلاف الاشياء ففي شئ يكون حکم
 بالصحة أفعی من حکم بالوجوب وفي شئ يكون الامر بالعکس فإذا كانت مختلفة فیها وحکم بهامن
 برأها کان حکمها أفعی من حکمها بالوجوب مثاله بیع المدر یختلف فی صحته فالشافعی یرى صحته
 والخنفی یرى فساده فإذا حکم بصحته شافعی کان حکمها أفعی من حکمها بوجوب البیع لأن حکمها فی
 الأول حکم بالمختلف فیه قصداً وفي الثاني يكون حکمها ضمنیاً لأنه فی الثاني انما حکم قصد بترتب أثر
 البیع علیه واستتبع هذا حکم حکم بالصحة لأن أثر النئی انما یرتب علیه اذا کان صحیحاً ومثل
 هذا تعلیق طلاق المرأة علی نکاحها فالشافعی یرى بطلانه والمالکی یرى صحته ولو حکم بصحته مالکی
 صح واستتبع حکم به حکم بوقوع الطلاق اذا وجد السبب وهو النکاح بخلاف المولحکم بوجوب
 التعلیق المذکور فإنه يكون حکمهم متوجهاً إلى وقوع الطلاق قصد الاضمان فیکون لغوا لأن الوقوع
 لم یوجد فهو حکم بالنئی قبل وجوده فلا ینزع الشافعی أن ینحکم بعد النکاح ببقاء العصمة وعدم وقوع
 الطلاق وإذا کان الشئ متفقاً علی صحته والخلاف فی غیرها کان الامر بالعکس أى يكون حکم
 بالوجوب فیه أفعی من حکم بالصحة مثاله التدبیر متفق علی صحته فإذا حکم الخنفی بصحته لا يكون حکمها
 مانعاً للشافعی من حکم بصحة بیعه بخلاف المولحکم الخنفی بوجوب التدبیر فان حکمها بذلك يكون
 حکماً یبطلان بیعه فهو مانع من حکم الشافعی بصحة بیعه وهل يكون حکم الشافعی بوجوب التدبیر حکماً
 بصحة بیعه حتى لا ینحکم الخنفی بفساده الظاهر کما قال الأشعری لأن جواز بیعه لیس من موجب التدبیر
 بل التدبیر لیس مانعاً منه ولا مقة تضایله نعم جواز بیعه من موجبات المالك فلو حکم شافعی بوجوب المالك
 فالظاهر أنه يكون مانعاً للخنفی من حکم بطلان بیعه لأن الشافعی حینئذ قد حکم بصحة البیع ضمناً
 ومثل التدبیر بیع الدار المتفق علی صحته لو اختلف فیها إذا حکم الشافعی بصحة کان حکمها مانعاً للخنفی من
 حکم بشططة الجوار وان حکم بوجوب البیع کان حکمها مانعاً للخنفی من ذلك ولو حکم شافعی بصحة
 اجارة لا يكون حکمها مانعاً للخنفی من الخنک بفسخها بموت أحد المتأجرین وان حکم الشافعی فیها بالوجوب
 فالظاهر خلافاً لبعضهم ان حکمها يكون مانعاً للخنفی من حکمها بالفسخ بعد الموت لأن حکم الشافعی
 بالوجوب قد ینناول حکمها بالنسج ببقاء الاجارة ضمناً فان قبل حکم الشافعی ببقاء الاجارة بعد الموت
 حکم بالموت قبل وجوده فیکون باطلاً کما مر فی حکم المالکی بوجوب التعاقب أوجب بان حکم ببقاء
 الاجارة حکم وقع ضمناً لأن وجوب الاجارة لم ینحصر فیه وحکم المالکی بوجوب التعاقب وقع بوقوع
 الطلاق قصد الانحصار موجباً للتعلیق فیه وهم یغفرون فی الضمیات لا یغفرون فی القصدیات قال
 الأشعری فی هذا ما ظهر لی وقد بان لك ان حکم بالصحة یتلزم حکم بالوجوب وعکسه وهذا غالب لادائم
 فقد تجرد کل منهما عن الآخر مثال تجرد الصحة البیع بشرط الخیار فإنه صحیح ولم یرتب علیه أثره فیکم
 فیه بالصحة ولا ینحکم فیه بالوجوب ومثال تجرد الوجوب الخلع والکفایة علی نحو خبر فائمه ما فاسدان
 ویرتب علیهما أثرهما من البینونة والعق ولزیم مهر المثل والقيمة فیکم فیهما بالوجوب دون الصحة
 وكذا الربا والسرقة ونحوهما ینحکم فیهما بالوجوب دون الصحة یتوقف حکم بوجوب البیع مثلاً کما
 أوضحته علی ثبوت مالک المالک وجیازته وأهلیته وصیغته فی مذهب الحاکم وقال ابن قاسم أخذ من
 کلام ابن شہبة والفرق بین حکم بالصحة وحکم بالوجوب أن حکم بالوجوب یمتدعی صحة الصیغة
 وأهلیة التصرف والحکم بالصحة یمتدعی ذلك وكون التصرف صادراً فی جملة وفائدته فی الاراختلف
 فیه فلو وقف علی نفسه وحکم بوجبهما کم کان حکماً منه بأن الواقف من أهل التصرف وصیغته وقوله

على نفسه بحجة حتى لا يحكم بهما لمن يرى الأبطال وليس حكما بحجة وقفه اتوقفه على كونه مالكا لما
وقفه حين وقفه ولم يثبت ذلك ومن للقاضي اذا اراد الحكم أن يعلم الحكم بأن الحكم موجب عليه وله
الحكم على ميت باقراره جاني أحد وجهين وجه الأذرى (ويستحب) للقاضي (تسخن) بمباوع بين
الخصمين وان لم يعلم ذلك (أحدهما) تعالى (له) أى صاحب الحق غير محتومة ليلنظر فيها بعرضها
على الشهود ثلاثين (و) النسخة (الأخرى) تحفظ في ديوان الحكم محتومة مكتوبا على رأسها اسم
الخصمين وبضعها في حرزله لانه طريق للذكر وانما تعددت لاهماله لو كانت واحدة ودفعها للمحكم
عليه لم يؤمن ضياعها وما يجتمع عند الحاكم يضم بعضها الى بعض ويكتب عليه محاضر كذا في شهر كذا
من سنة كذا واذا احتاج اليه تولى أخذه بنفسه ونظر أوقالا في حقه وعلامته * (تنبيه) * ما يعنى به
القاضي ويلقى به المفتي الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد يقتصر على الكتاب والسنة ويقال
الاجماع يصدر عن أحدهما والقياس يرد الى أحدهما وليس قول العصابي ان لم يشر في العصابة حجة
لانه غير معصوم عن الخطأ لكن يرجح به أحد القياسين على الآخر واذا كان ليس بحجة فاختلاف
العصابة في شيء كان اختلاف سائر المجتهدين فان انتشر قول العصابي في العصابة ووافقوا فاجماع حرفي حقه
فلا يجوز له مخالفة الاجماع فان سكتوا فحجة ان اقرضوا والا فلا احتمال أن يخالفوه لامر عرض لهم
قالوا الحق مع أحد المجتهدين في الفروع قال صاحب الانوار وفي الاصول والآخر تخطى مأجور لقصد
(واذا) تقرر ذلك ثم (حكم) فاض (باجتهاده) وهو من أهله وان لم يطلب الخصم (ثم بان) حكمه
(خلاف نص الكتاب أو السنة) المتواترة أو الاتحاد (أو) خلاف (الاجماع أو قياس جلي) وهو ما قطع
فيه بنقي تأثير الفارق بين الاصل والفروع أو بعد تأثيره كقياس الضرب على التأنيف للوالدين في قوله
تعالى ولا تغلواهما فأف وما فوق الذرة بهما في قوله تعالى فمن به حمل متقال ذرة خسران به وكذا ما قطع به
بالمساواة وان لم يكن أولى كقياس الامة على العبد في السراية وغير السمن من المائعات عليه في حكم
وقوع المرأة قال الرافعي وربما خص بعضهم اسم الجلي بما كان الفرع فيه أولى بحكم الاصل ومسمى
ما كان مساويا وافضا (نقضه هو) أى يلزمه ذلك وان لم يرفع اليه كما صرح به الماوردي والامام والعزالي
وغيرهم فيتبع أحكامه لنقضها (و) نقضه (غيره) أيضا وان لم يجزله تتبع أحكام غيره في أحد وجهين
صحح الفارق وعزاه الماوردي الى جمهور البصريين فاما النقض لمخالفة الاجماع فبالاجماع والباقي
معناه فقد قال صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد وكان عمر رضي الله تعالى عنه
يفاضل بين الاصابع في الدية لتفاوت منافعها حتى روى له الخبر في التسوية فنقض حكمه رواه الخطابي
في المعالم وقضى عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه فحين رد عبدا بعبأ أنه يرد معه خراجا فأنجزه
عروة بن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمان فرجع وقضى
بأخذ الخراج من الذي أخذ رواه الشافعي في مسنده ونقض على رضي الله تعالى عنه قضاء سرج في أبي عم
أحدهما أخ لام بأن المال لا يخمس كبقوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض فقال له على قال الله
تعالى وان كان رجل لورث كلاله أو امرأة وله أنح أو أخت فذلك واحد منهما السيد قال الزكشي
وفي معنى قول المصنف باجتهاده ما اذا كان مقلدا أولى بالضرورة أو حكم بخلاف نص امامه مقلد الوجه
ضعيف فانهم جعلوا نص امامه بالنسبة اليه كص الشارع بالنسبة الى المجتهد كما قاله في الروضة في الكلام
على الفتوى قال ويجب نقضه ولا تملك في نقض ما صدر من مقلد غير متبصر بخلاف المعتمد عند أهل المذهب
ولو حكم بغير مذهب من قلده لم ينقض بناء على أن المقلد تقليد من شاءه * (تنبيه) * صيغة النقض نقضته
ونقضته أو نحو ذلك كابطالته ولوقال هـ باطل أو ليس بجميع فوجها وينبغي أن يكون نقضا وفي
تعبيرهم بنقض وانتقض مسامحة اذ المراد ان الحكم لم يصح من أصله به عليه ابن عبد السلام وعلى

القاضي اعلام الخصم من بصورة الحال قال الماوردي ويجب على القاضي أن يسجل بالنقض كمن سجل
بالحكم ليكون التسجيل الثاني مبالا لاول كجاسار الثاني ناقضا للحكم الاول فان لم يكن قد سجل بالحكم لم
يلزمه الا سجل بالنقض وان كان الاسجالي به أولى وقوله (لا) ان بان خلاف قياس (خفي) تصريح
بفهوم جلي وأراد بالتخي مالا يزيل احتمال المخارفة ولا يبعد كقياس الارز على البري باب الربا على العلم
ولا ينقض الحكم المخالف له لان الظنون المتعاقبة لو نقض بعضها ببعض لما استمر حكمها واثق الامر على
الناس ومشهور عن عمر رضي الله تعالى عنه انه حكم بجرمان الاخ الشقيق في الماشركة ثم شرك بعد ذلك
ولم ينقض قضاء الاول وقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقض ولو قضى قاض ببيعة نكاح المفقود زوجها
بعد أربع سنين ومدة العدة وبني خبار الجاس وسبق بيع العرايا وبمع القصاص في القتل بمقتل وبيعة
بيع أم الولد ونكاح الشغار ونكاح المتعة وخومة الرضاع بعد دخولين أو نحو ذلك كقتل مسلم بذي
وحيث ان التوارث بين المسلم والكافر نقض قضاؤه كالعقضاء باستحسان فسد وذلك لخالفه القياس الجلي
في جعل المفقود ميتها مالمقا أو حيا كذلك في الاولى والحكم المخالف جعله فيها ميتا في النكاح دون
المال وخالفه القياس الجلي في عصمة النفوس في الرابعة ولظهور الاخبار في خلاف حكمه في البقية
وبعد هاتين التاويلات التي عند هذا ما عليه الاكثر كما يعلم من كلام الرافعي هنا واقتصر في كتاب
أمهات الاولاد على نقله عن الروايات في نفسه عن الاصحاب وصححه ابن الرفعة وحزم به صاحب الانوار وقيل
لا ينقض ذلك وصححه الروايات وكلام الروضة فيما عدا مسألة المفقود يعيل اليه والاستحسان الفاسدان
يستحسن شي لا مريم يحس في النفس أو إعادة الناس من غير دليل أو على خلاف الدليل لانه يحرم متابعتها
أما اذا استحسن الشيء لدليل يقوم عليه من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس فيجب متابعتها ولا ينقض
ولو قضى ببيعة النكاح بلاولى أو بشهادة من لا تقبل شهادته كفاسق لم ينقض حكمه كعظام المسائل المختلف
فيها * (تنبيه) * هذا كله في الصالح للعقضاء أمان لم يصلح له فان أحكامه تنقض وان أصاب فيها الانها
صدرت ممن لا ينفذ حكمه ويؤخذ من ذلك أنه لو ولد ذو شوكة بحيث ينفذ حكمه مع الجهل أو نحو أنه
لا ينفذ ما أصاب فيه وهو الظاهر كجاري عليه ابن المقرئ (والقضاء) فبما باطن الامر فيه بخلاف
ظاهره (ينفذ ظاهرا لا باطنا) لان ما وردون باتباع الظاهر والله يتولى السرائر فلا يخل هذا الحكم حراما
ولا عكسه فالحكم بشهادة شاهدين ظاهرهما العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطنا سواء المال وغيره ولقوله
على الله عليه وسلم انكم تختصمون الي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقض له بخو
ما أسمع منه فن قضيت له من حق أخيه بشئ فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار متفق عليه فاذا كان
المحكوم به نكاحا لم يخل للحكم له الاستمتاع بها وعليها الامتناع والهزب ما أمكنها فان أكرهت فلا اثم
عليها كإفلاحة وحله الاستوى على ما أثار بطا والافالطة لا يسباح بالا كراهه أو أجيب بأن محله اذا لم يتقدمه حكم
بخلاف ما هنا وفي حله بالوطء وبهاتين وجهيهما كجزم به صاحب الانوار وابن المقرئ عدم الحد لان
أبا حنيفة يجمعها منكوحة بالحكم فيكون وطؤه وطأ في نكاح مختلف في صحته وذلك شبهة واذا تقرر
أنه لا يجوز لها تمكينه وقصدها دفعته كالمصائل على البضع وان أتى على نفسه فان قبيل فاعلمه ممن يرى
الاباحة فكيف يسوغ دفعته وقوله أجيب بان المسوغ للدفع والموجب له انتهاك الفرج المحرم بغير
طريق شرعي وان كان الطالب لاثم عليه كإلصال صبي أو مجنون فعلى بضع امرأة فانه يجوز لها
دفعه بل يجب وان كان طلاقا حل له وطؤها باطنا ان تمكن منه لكنه يكره لانه يعرض نفسه للثمة
ويبقى التوارث بينهما لا النفقة للعيالة ولو نسكت أن خوف طنها جاهلا بالحال شبهة وتحرم على الاول
حتى تنقض العدة أو عالما أو نسكتها أحد الشاهدين ووطئ فكذا في الاشبه عند الشيخين اماما باطنا
الامر فيه كظاهره بان ترتب على أصل صادق فينفذ الحكم فيه باطنا أيضا قطعنا ان كان في محل اتفاق

المجتهد مروى على الأصح هذا بقوى وغيره ان كان في محل اختلافهم وان كان من لا يعتقد لتلقى الكلمة
 ويتم الانتفاع فلو حكم حتى لساخى بشقة الجوار أو به لاث بالرحم - له الاخذ به اعتبارا بمقتضى
 الحاكم لان ذلك مجتهد نفسه والاجتهاد الى القاضي لا الى غيره ولو شهد شاهد بمقتضى القاضي
 لا الشاهد كشافى شهد عدد حتى بشقة الجوار قبلت شهادته لذلك قال الاستوى وشهادته بذلك
 - لان أحدهما ان يشهد بنفس الجوار وهو جائز ثانيهما أن يشهد باصقان الاخذ بالشقة أو بشقة
 الجوار ويبنى عدم جوازه باعتقاده خلافه اه وهذا لا يأتى مع تعليقه - م المذكور (ولا يقضى)
 القاضي (بخلافه بالاجماع) كما اذا شهد شاهدان بزوجية بين اثنين وهو يعلم أن بينهما محرمة
 أو طلاقا بالثبوت يقضى بالنية في ذلك لانه لو قضى به لكان قاطعا بطلان حكمه والحكم بالباطل محرم
 (تنبيه) اعترض على المصنف دعوى الاجماع بوجه - حكاه الماوردى بأنه يحكم بالشهادة المخالفة
 لعلمه وأجيب بان لما خلافا في أن الاوجه هل تقدر في الاجماع بناء على أن لازم المذهب هل هو
 مذهب أولاد الراجح أنه ليس بمذهب فلا تقدر وتعتبر المصنف مشعربا له لو قضى بشهادة شاهدين لا يعلم
 مدتهما ولا كنهم - ما يكون قاضيا بخلاف علمه فلا يفتد قضاؤه وليس مراد ابل هو نافذ جزما ولا غيره
 كما ماوردى وغيره بلا يقضى بما يعلم خلافه كان أولى وقوله ولا يقضى بخلاف علمه يندرج فيه حكمه
 بخلاف عقيدته قال الباقي - وهذا يمكن أن يدعى فيه اتفاق العلماء لان الحكم عما يبرهن من حاكم
 بما يعتقد (والاظهر أنه يقضى بعلمه) ولو علمه قبل ولايته أو في غير محل ولايته وسواء أكان في الواقعة
 بنية أم لا لانه اذا حكم بما يقضى الفان وهو الشاهدان أو شاهد وعين فبالعلم أولى وعلى هذا يقضى
 بعلمه في المال قطعا وكذا في القصاص وحد الفذف على الاظهر والثاني المنع لما فيه من التهمة ورد به
 لو قال ثبت عندى وصح لدى كذا قبل قطعا مع احتمال التهمة وعلى الاول بكرة كما أشار اليه الشافى
 في الام قال الربيع كان الشافى يرى القضاء بالعلم ولا يبرح به بخافه قضاة السوء قال الماوردى
 ولا بد ان يقول لا منكر قد علمت انه لم يملك ما ادعى وحكمت عليك بعلمى فان ترك أحد هذين لم يفتد
 وشروط الشيخ عز الدين في القواعد كون الحاكم ظاهرا نقوى والورع (تنبيه) - شمل اطلاق
 المصنف جريان الخلاف في الجرح والتعديل وهى طريقة قضائية والمشهور القناع بأنه يقضى فيه بالعلم
 وقد جزم به المصنف فى الفصل الاثنى ولا يقضى بعلمه جزما لاصله وفرضه وشريكه فى المشترك وما المراد
 بالعلم الذى يقضى به أهو البقن الذى لا يجهل غيره أو غلبة الظن مطلقا والراجح الثانى كايقتضيه
 كلام الراى فى تحقق الحاكم طريقا تسوغ الشهادة لشاهد جازله الحكم بها كالمشاهدة القرض
 والابراء أو استحباب حكمه ما وكشاهدة اليد والتصرف مدة طويلة بالامعاض وتكسيرة باطن المعسر
 ومن لا وارث له ويعود ذلك ولا يكتفى في ذلك بمجرد الظنون وما يقع فى القلوب بلا أسباب لم يشهد الشرع
 باعتبارها هذا كله فيما علمه بالمشاهدة اماما علمه بالتوازن وهو أولى لان المذخور ثم التهمة فاذا اشاع الامر
 زالت واختار الباقي التفضل بين التوازن المأهر لكل أحد كوجود بغداد ويقضى به قطعا وبين
 التوازن المختص فيخرج على خلاف القضاء بالعلم واستثنى الباقي من القضاء بالعلم ما لو علم القاضي
 الابراء فذكره لا مرفقا لاف صدور الابراء منه ومع ذلك قد يشك على غان القاضي يقضى على
 المقر بما أقر به وان كان على خلاف ما علمه القاضي لان الحكم قد أقر بما يدعى علم القاضي قال ولم أر من
 تعرض لذلك وهو فقه واضح اه وروى هذا ليس بقضاء على خلاف العلم لان اقرار الحكم المتأخر
 عن الابراء قد يرفع حكم الابراء فصار العلم به لا يائىة ولا بالاقرار المتقدم واستثنى من محل الخلاف
 بالقضاء بالعلم صور أحدها ما لو أقر فى مجلس قضائه بشئ فله أن يقضى به قطعا لكونه قضاء بالاقرار
 لا بالعلم ثانيه الوعلم اماما استحقاق من طالب الركا جازا لرفع له ثالثه الوعاين القاضي الاوث كان له

اعتماده ولا يخرج على الخلاف في القضاء بالعلم رابعها ان يقر عنده بالطلاق الثلاث ثم يدعى زوجيتها
خامسها ان يدعى ان فلانا قتل ابا وهو يعلم انه قتله غيره (الافق حدود الله تعالى) كلنا والسرقة
والحاربة والشرب فلا يقضى بعلمه فيها الا انذارا بالشهادتين ويندب سترها والعزيرات المتعلقة بحق الله
تعالى كالحود المتعلقة به تعالى كما قاله الباقي وبسنتي من ذلك ما اذا علم القاضي من مكلف انه
اسلم ثم اظهر الردة فقد اتى الباقي بان القاضي يقضى عليه بالاسلام بعلمه ويرتب عليه أحكامه واستثنى
ايضا ما اذا اعترف في مجلس الحكم بما يوجب الحد ولم يرجع عن اقراره فانه يقضى فيه بعلمه ولو اعترف
سر القولة صلى الله عليه وسلم فان اعترف فاربعها ولم يقبله بان يكون اعترافها بحضور الناس ويخرج
بحسب حدود الله تعالى وتعزيراته حقوقه المالية فيقضى فيها بعلمه كما مرح به الدارمي ولو قامت عنده
بينة بخلاف علمه امتنع عليه الحكم بشئ منهما * (تنبيه) * قال الاذرى واذا ثبتنا أحكام القاضي الفاسق
للضرورة كما سرفينبغي ان لا ينفذ قضاؤه بعلمه بخلاف اذلا ضرورة الى تنفيذ هذه الجزئية النادرة مع
فسقه الظاهر وعدم قبول شهادته بذلك قطعا (ولو رأى) فاضا وشاهد (ورقة فيها حكمه أو شهادته)
على انسان بشئ (أو شاهد شاهدان أنك حكمت أو شهدت بهما لم يعمل) القاضي (به) أى يضمنون
خطه (ولم يشهد) أى الشاهد يضمنون خطه (حتى يترك) كل منهما انه حكم أو شهد به على التفصيل
لامكان التزوير وتشابه الخطوط في الحالة الاولى وأما الثانية فلان القاعدة اذا أمكن البقيل لا يعقد القان
ولا يكتفى بذلك أصل القضية * (تنبيه) * أفهم قوله لم يعمل به جواز العمل به لغيره وهو كذلك في الحالة
الثانية فاذا شهد غيره عنه بان فلانا حكم بكذا اعتمده والفرقان جهله بفعله نفسه لما كان بعيدا
قدح في صدق الشهود وأفهم العمل به عند التذكر وهو ظاهر (وفيها) أى العمل والشهادة
(وجه في ورقة مصونة) من سجل ويحضر (عندهما) أى القاضي والشاهد أنه يجوز الاعتماد عليه اذا
وثق بخطه ولم يدخله روية بعد التحريف في مثل ذلك والاصح الاول لاحتماله (وله) أى الشخص
(الخائف على استحقاق حق) له على غيره (أو) على (ادائه) لغيره (اعتمادا على خط مورثه)
ان له على فلان كذا أو عليه كذا (اذا وثق بخطه وثمانته) اعتمادا بالقرينة واحتج ابن دقيق العبد
جواز اليمين على غلبة القان بخلاف عرضي الله تعالى عنه بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ابن سبيد
جواز الدجال ولم ينكر عليه وسيأتي في الدعوى جواز الخلف على البت بظن مؤكدا بعتم دخله أو خطا يبه
وقرأين ذلك وبين القضاء والشهادة بانهما يتعلقان بغير القاضي والشاهد بخلاف الخلف فانه يتعلق
بنفس الخالف ويباح بغالب القان وضبط التقسيم الوثوق بخطه الا بكافة الشيطان واقره بكونه بحيث
لوجود في التذكرة لقان على كذا لم يجد من نفسه ان يخلف على نفي العلم به بل يؤديه من التركة * (تنبيه) *
قوله مورثه ليس يقيد بل خطا كاتبه الذي مات في انشاء الكتابة وخطا اذونه القن بعد موته وخطا
معامله في القراض وشريكه في التجارة كذلك اعلا بالقان المؤكدا وكذا الخطا ليس يقيد بالانخبار من عدل
مثله به عليه الزكوى (والاصح جواز رواية الحديث بخط محفوظ عنده) وان لم يتذكره لعمل العلماء به
سافوا عنه فاسواء أ كان خطه أم بخط غيره والثاني المنع كالشهادة وتوفر الاول بانه قد ينسأل في رواية
بخلاف الشهادة لانها تقبل من العبد والمرأة ومن الفرع مع حضور الاصل بخلاف الشهادة ولان الراوى
يقول حدثني فلان عن فلان أنه يروي كذا ولا يقول الشاهد حدثني فلان أنه يشهد بكذا ويجوز للشخص
ان يروي باجازة أرسلها اليه الحديث بخطه ان عرف هو خطه اعتمادا على الخط فيقول أشبرني فلان
كتابة أوفى كتابه أو كتب الى بكذا ويصح ان يروي عنه بقوله اجزتك مروياتي أو نحوها كجموعا على
بل لو قال اجزت المسلمين أو من أدركت زمني أو نحو ذلك كمثل أحد مع ولا يصح بقوله اجزت أحد
هو لا النبالة مثلا مروياتي ونحوها أو اجزتك أحد هذه الكتب الجمل بالمجازة في الاولى وبالمجاز

في الثانية ولا يقره أبز من سيولته بجزوياني مثلاً لدم الجازله وتقع الاجازة لغير المبر
وتكفي الرواية بكتابة ونيسة اجازة كذا تكفي مع القراءة عليه مع سكونه واذا كتب الاجازة استغنان
بشأنها

*(فصل) في النسوة بين الخصمين وما بينهما (ليسو) القاضي حتماً على الصحيح (بين الخصمين
في دخول عليه) فلا يدخل أحدهما قبل الآخر بل يأذن له متى الدخول *(تنبيه) * الخصم يفتح خطابه
وسكون الصاد يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ومن العرب من يشيد بجمعه ومشي المصنف
على التثنية هنا وعلى الجمع في قوله بعد وإذا ازدحم خصوم أما الخصم بكسر الصاد فهو الشبهة المحسومة
(و) في (قيامهما) فيقوم أحدهما أو يترك وتركه ابن أبي الدم القيام لهما جميعاً لأن أحدهما قد
يكون شريفاً والآخر ضِعفاً إذا قام أحدهما علم الوضعية أن القيام لأجل شخصه فيزداد الشريف
تبراً والوضيع كسراً فترك القيام لهما أقرب إلى العدل قال فلودنل الخصم ذو الهيئة فنان الحاكم
أنه ليس بجماعكم فقام له فليقم لخصمه أو يعتذر بأنه قام للأول ولم يشعر بكونه خصماً قال الأذري
ويبقى أن يقال إن كان الآخر ممن يقام له قام والاعتذر (واستماع) لكلامهما وفارهما
(و) في طلاقة (وجهه) لهما (وفي جواب سلام) منهما أن سلماً معاً ولا يرد على أحدهما ويترك
الآخر فإن سلم عليه أحدهما انتظر الآخر أو قال له سلم لحييتهما معاً إذا سلم قال الشيخان وقد يتوقف
في هذا إذا طال الفصل وكانهم أحتملوا هذا الفصل للتلايل معني النسوة فإن قيل ماذا كراه هنا لا يوافق
ما جرباً في السير من أن ابتدأه السلام سنة كفاية فإذا حضر جمع وسلم أحدهم كفي عن الباقين
أجيب بأنهم ارتكبوا ذلك هنا حذرًا من التخصيص وقوم الميل (و) في (مجالس) لهما بأن يجلسا
بين يديه أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره والمجلس بين يديه أولى ومثلاً ماذا كرم سائر أنواع
الأكرام فلا يخص أحدهما بشئ منها وإن اختلفا بفضلها وغیرها ولا يرتفع الموكل على الوكيل
والخصم لأن الدعوى متعلقة به أيضاً بدليل تخلفه إذا وجبت عين حكام ابن الرفعة عن الزبلي وأقره
قال الأذري وغيره وهو حسن والبسوى به عامة وقد رأيت أن يوكل فراراً من النسوة بينه وبين
خصمه وليقبل على الخصم بين يديه وعليه السكينة بلا مزح ولا تشاور ولا تهر ولا يصاح مالم يتر كاذباً
وينسب أن يجلس بين يديه لتمييزاً وليكون استماعه إلى كل منهما أسهل وإذا جاساتقار بالآلان
يكونان جلا وامرأة غير محرم فينباعدان (والاصح) وعبر في الرخصة بالصحيح (رفع سلم على ذي فيه)
أي المجلس كان يجلس المسلم أقرب إليه من الذي لما روى البيهقي عن الشعبي قال خرج علي رضي
الله تعالى عنه إلى السوق فاذا هو بنصراني يبيع درعاً فعرفها علي فقال هذه درعي بيني وبينك فافى
المسلمين فأتيا شريفاً فلما رأى القاضي علياً قام من مجلسه وأجلسه وجلس شريح أمامه إلى جنب
النصراني فقال له علي لو كان خصمي سلماً جلست معه بين يديك ولكن سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول لا تساووهم في المجالس اقض بيني وبينه يا شريح فقال شريح ما تقول بأمر
المؤمنين فقال هذه درعي ذهبت مني منذ زمان فقال شريح ما تقول يا نصراني فقال ما كذب أمير المؤمنين
الدرع درعي فقال شريح لا يمر المؤمنون من بينة فقال علي صدق شريح فقال النصراني إن أشهد
أن هذا سلمك الانبياء ثم أسلم النصراني فاعطاه على الدرع وحمله على فرس عتيق قال الشعبي فقد
رأيت به يقال للمركبين عليه ولأن الإسلام يعاولوا به على عليه والثاني يدوي بينهما فيه وبشبهه كمال
الرخصة كصالحها أن يجري ذلك في سائر وجوه الأكرام حتى في التقديس في الدعوى كما يجتبه بعضهم
وهو كما قال شيخنا طاهر إذا نلت الخصوم المساون والأفانها خصاله لكثره ضرر المسلمين *(تنبيه) *
لم يبين المصنف أن الخلاف في الجواز أو الوجوب وصرح صاحب التمييز بالوجوب وهو قياس القاعدة

الغلبة ان ما كان ممنوعاً منه اذا جاز وجب كقطع اليد في السرقة وصرح سايه في الجرد بالجواز وعبارته التي نقاها ابن شهبة عنه فلا بأس ان يرفع المسلم قال الاسنوي ولو كان أحدهما ذمياً والاخر مسيئاً فيجب تحريمه على التكافؤ في القصاص والصحيح ان المرتد يقتل بالذم دون حكمه وتجب الباقين من هذا التحريم فان التكافؤ في القصاص ايسر مما نحن فيه بسبيل ولو اعتبرنا رفع الحر على العبد والوالد على الولد (واذا) حضر الخصمان بين يديه و(جلسا) أو وقفاً كلهما الغالب (فله ان يسكت) عنهما حتى يتسكما لانهما حضر البتسكماً (و) له (أن يقول) ان لم يعرف المدعى (ليتم الحكم المدعى منكراً) لانهر بما هيأه وله ان عرفه أن يقول له تسكماً كافي الروضة وأصلها والاولى أن يقول ذلك القائم بين يديه فان مال سكوتها بغير سبب من هيبة وتحرير كلام ونحوها فالماخبط كما قاله الماوردي فان لم يدع واحدهما أقبما من مكانهما قال الماوردي والاولى بالخصم ان يستاذن القاضي في الكلام (فاذا ادعى) أحدهما دعوى صحيحة (طالب بخصمه بالجواب) وان لم يسأله المدعى لان المقصود فصل الخصومة وبذلك تنفصل فيقول له ما تقول واخرج من دعوانك كانت محكمة فان علم كذب المدعى مثل أن يدعى الذمى استتجار الأمير أو الكبير لعنف الدواب أو كنس بيته وكدعوى المعروف بالعيب ورجو ذوى الأقدار لمجلس القضاء واستخلافهم لبقه وادامته بشئ وكذلك خلافاً للاصطخري في قوله لا يلتفت الى قوله (فان أقر) بما ادعى عليه به حقيقة أو بحكم (فذلك) ظاهر في ثبوته بغير حكم بخلاف البيضة لان دلالة الاقرار ولو حكم على وجوب الحق بجملة اذا الانسان على نفسه بصير بخلاف البيضة فانما احتجنا الى نظر واجتهاد والمدعى بعد الاقرار أن يطالب من القاضي بالحكم عليه (وان أنكر) الدعوى وهى مما لا يمين فيها في جانب المدعى (فله) أى القاضي (أن يقول للمدعى اللبينة) وان كل الحق مما ثبت بالشاهد واليمين قاله الكلبية أو شاهد مع يمين فان كان اليمين في جانب المدعى لكونه أمينة أو في قسامة قاله أختاف ويقول للزوج المدعى على زوجته بالزنا أن لا تعاقبوا ولا تعاقبوا بالحق بدل المنة كان أولى ليشمل جميع ذلك (و) للقاضي (أن) لا يستنهم المدعى عن البيضة بان (يسكت) تحجزا عن اعتقاد ميله الى المدعى نعم ان جهل المدعى ان له اقامة البيضة فلا يسكت بل يجب اعلامه بان له ذلك كما فهمه كلام المذهب وغيره وقال البلقيني ان علمه بذلك فاسكت أولى وان شك فالقول أولى وان علم جهله به وجب اعلامه اه وهو تفصيل حسن (فان قال) المدعى (لى بيضة) واقامها فذلك أو (أريد تحليفه فله ذلك) لانه ان تورع عن اليمين وأقر سهل الامر على المدعى واستغنى عن اقامة البيضة وان حلف أقام المدعى البيضة وأظهر خيافته وكذبه فله في طاب تحليفه غرض ظاهر واستثنى البلقيني ما اذا ادعى لغيره بطريق الولاية أو النظار أو الوكيل أو نفسه ولكن كان محجوزاً عليه بسفه أو فاس أو ما ذنوبه في التجارة أو ما كان بائساً له ذلك في شئ من هذه الصور لئلا يخاف ثم يرفع له حاكم يرى منع البيضة بعد الحلف فيضيع الحق وورد بان المطالبة متعلقة بالمدعى فلا يرفع غيره الا لمن يسمع البيضة بعد الحلف بتقدير ان لا ينفصل أمره عند الاول (أو) قال (لا بيضة لى) وأطلق أو زاد على لا بيضة لى حاضرة ولا غائبة أو كل بيضة أقيمها فهى باطلة أو كاذبة أو زور وحلفه (ثم أحضرها قبلت في الاصح) لانه ربما لم يعرف له بيضة أو نسي ثم عرف أو نذر كروا الثانى لانه مناقضة الا أن يذ كر لكلامه نازيلا كما كنت ناسياً أو جاحلاً أو نسيه الماوردي والرويانى ان الاكثر من المال قال لا بيضة لى حاضرة ثم أحضرها فانما تقبل قطعاً لعدم المناقضة ولو قال شهودى فسقة أو عبيد بخاف بعد دول وقد مضت مدة استبراء أو عتق قبالت شهادتهم والا فلا قال الاذرى وهذا ظاهر فيما اذا اعترف ان هذه البيضة هى التى نسب اليها ذلك اما لو أحضر بيضة عن قرب فقال هذه بيضة عادلة جهاتنا أو نسبها لغير تلك ثم علمتها أو نذر كرها في شبهه أن تقبل لاسيما اذا كانت حرة الحضرين وعدالتهم مشهورة * (تنبيه) * يندب للقاضي بعد نظره وورجه الحكم ندب الخصمين الى صلح ربحى ويؤخر له الحكم لو دأب من رضاهما بخلاف ما اذا لم يرضيا (واذا اذدحم) فى

مجلس القاضى (نعم وم) مدعون (قدم) حتما (الاسبق) فالاسبق منهم بمجلس الحكم ان جاءوا مترقبين
 وحرف السابق لانه العدل كقولهم سبق الى موضع مباح والعبرة بـ سبق المدعى دون المدعى عليه لان الحق
 للمدعى * (تنبيه) * قال الياقوتى محل وجوب تقديم السابق اذ اتعينا على القاضى فصل الخصومات والا
 فله ان يقدم من شاء كخصم حوايه في العلم الذى لا يجب تعليله (فان جهل) الاسبق مهم (اوجاؤهما
 أفرع) بينهم و قدم من خرجت قرعته اذ لا مرجع فان آخر بعضهم بعضا بهذا اذا أمكن الا فرع فان كثروا
 أو هسر الا فرع كتب أسماءهم في رفاه وجهه لئلا يبين يديه لئلا يخذلوا واحدة واحدة ويقدم صاحبها كذا
 فالاه وهذا نوع من الا فرع كخصم حوايه الروايات وتسمع دعوى الاول فالاول حتى ما فان كان فيهم مريض
 ينصرف بالصبر لتوبته فالاولى له بمره كمال الروايات وغيره بتقديمه فان لم يفعل قدمه القاضى ان كان معلوما
 ولا يقدمه ان كان طالبا لا طالب مجبور والمطالب مجبور * (تنبيه) * لا يقدم القاضى بعض المدعين على
 بعض الا في صورتين أشار للاولى منه ما اقبله (ويقدم) ندبا على المختار في زوائد الروضة (مسافرون
 مستوفزون) أى متبؤن للسفر خائفون من انقطاعهم ان تأخروا على مقيمين لئلا ينصرفوا بالتخلف وأشار
 للثانية بقوله (و) يقدم (نسوة) على رجال طالبا لسترن (وان تأخروا) أى المسافرون والنسوة في
 الحجة الى القاضى وفيه تعليل المذكور على المؤنث وكذا في قوله (مالم يكنوا) فان كثروا بل أو ساءوا كما في
 المذهب أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالتقديم بالسبق أو القرعة * (تنبيه) * أنهم اطلاقه
 المسافرين والنسوة انه لا فرق فيه بين كون كل منهم ممدعا أو مدعى عليه وهو ما يبحث في أصل الروضة وان
 نازع فيه الياقوتى وقال انه يختص بالمدعين والخائفين الرجال كالنسوة ويقدم المسافر على المرأة المقيمة
 كخصم حوايه في الاوار واطلاق المصنف للنساء يقتضى انه لا فرق بين الشابة والعجوز وهو كذلك وان قال
 الزركشى القياس الحاق العجوز بالرجال لاستفاء المحذور واهم اقتصاره على المسافرين والنسوة المحصر فيهما
 وليس مراد بل المريض كما سبق كذلك قال الزركشى وينبى أن يلحق به من له مريض بلائمه وهو تقديم مسلم
 على كافر والازدحام على المفتى والمدرس كالازدحام على القاضى ان كان العلم فرضا ولو على الكفاية والا
 فالحيرة الى المفتى أو المدرس (ولا يقدم سابق وقارع) أى من خرجت قرعته (الابدعوى) واحدة
 وان اتحد المدعى عليه لئلا ينصرف بالباقي لانه ربما استوعب المجلس بدعاؤه فتسمع دعواه وينصرف
 ثم يحضر في مجلس آخر وينتظر فراغ دعوى الحاضرين ثم تسمع دعواه الثانية ان سبق وقت ولم
 يضجر * (تنبيه) * سكت المصنف عن حكم تقديم المسافر والنسوة والاربع تقديم بدعاؤهم ان
 كانت خفيفة لا تنصرف بالمقيم في الاولى وبالرجال في الثانية فان طالعت قدم من ذكر بواحدة لانها ذون
 فيها وقد يقع بواحدة يؤخر الباقي الى أن يحضر هذا ما رجحه في الروضة واعتضه الاسنوى بان ما ذكره
 من التقديم بواحدة فعلا ممنوع بل القياس على ما فاه أن يسمع في عدد لا يضرب بالباقي كقولهم يمكن معه غيره
 أى من المسافرين أو النساء قال الادري وهذا لا يكاد ينضبط واذا قدمنا بواحدة فالمراد كما بحثه شيخنا
 التقديم بالدعوى وجوابها وفصل الحكم فيها ثم ان تأخر الحكم لا سطر بينة أو تركية أو نحوها سمع
 دعوى من بعده حتى يحضر هو بينته فيشتغل حينئذ باتمام خصومته ولا وجه لتعجيل الخصوم ذكره
 الادري وغيره * (تنبيه) * لو قال كل من الخصمين أو المدعى فان كان قد سبق أحدهما الى الدعوى
 لم تقطع دعواه بل على الاستعانة بجيب ثم يدعى ارشاه والا ادعى من بعده منه ما العون خلف الاخر
 وكذا من أقام بينة بأنه أحضر الاستعانة يدعى عليه فان استنوا أفرع بينهم فن خرجت قرعته ادعى
 (ويحرم) على القاضى (اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم) لما فيه من التصديق على الناس اذ قد يتعمل
 الشهادة غيرهم فاذا لم يقبل ضاع الحق وقد قال تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم فان عين شهدا وادقول
 غيرهم لم يحرم ولم يكره كما قاله الماوردى (واذا شهد) عند القاضى (شهود تعرف) فيهم (عدالة)

أو فسقا على علمه) فهم فيقبل من عرف عدالته ولم يحتج الى تعديل وان طلبه انعلم وبر من عرف
فسقه ولا يحتاج الى بحث * (تنبيه) * محل هذا في العدالة في غير أصله وفرعه اماهما فلهما وجهان
أرجحهما كما قاله الباقي عدم الجواز ما لم تقم عنده بينة بعد انهما تفرعوا على تصحيح الروضة انه لا يقبل
تزكيته انما (والا) بان لم يعرف القاضي في الشهود عدالة ولا فسقا (وجوب الاستزكا) أي طالب
القاضي منهم التزكية وهي البحث عن حال الشهود سواء اطلبه الخصم أم لا ظن في الشهود أم لا اعترف
بعد التهم أم لا لان الحكم يقع بشهادتهم فيجب البحث عن ثبوتها نعم لو صدقهما انعلم فيه اشهدوا به
قضى باقراره لا بالبينه * (تنبيه) * لو جهل اسلام الشهود رجع فيه الى قواهم بخلاف جهله بغيرهم فانه
لا بد من البينة ولو شهد عليه شاهدان معروفا بالعدالة واعترف الخصم بما شهدا به قبل الحكم عليه
فالحكم بالاقرار لا بالاشهاد لانه أقوى بخلاف ما لو أقر بعد الحكم فان الحكم قديمه ضي مستند الى الشهادة
هذا ما قلناه في أصل الروضة عن الهر وى وأقره وتقدم في باب الزنا ان الاصح عند الماوردي اعتبار الاسبق
من الاقرار والشهادة وتقدم ما فيه وقول ابن شسبة والصحاح استناده الى المجموع ممنوع ثم بين صورة
الاستزكا بقوله (بان) أي كان (يكتب) القاضي (ما يميز به الشاهد والمشهد وله) الشهود
(عليه) من اسم وكنية ان اشهرهم او ولدان كان عليه ولا واسم أبيه وجده وحليته وحرفته وسوقه
ومسجده لئلا يشبه بغيره وقد يكون بينهما وبين الشاهد ما يمنع الشهادة كغصة أو عداوة فان كان الشاهد
مشهورا وحصل التمييز ببعض هذه الاوصاف اكتفى به (وكذا قدر) المشهود به من (الدين) وغيره
(على الصحيح) لانه قد يغيب على الظن صدق الشاهد في القليل دون الكثير والثاني لا يكتبه لان العدالة
لا تختلف بقله المال وكثرته ونقد الامام عن معظم الاثمة وقال عن الاول ليس يسد يد فكان الاولى التعبير
بالاصح لا بالصحيح وان يقول وكذا ما شهدوا به ليعلم الدين والعين والنكاح والقتل وغيرها وليس معنى
عما قدرته في كلامه (و) ان (يبحث به) أي بما كتبه (مزكا) هو نصب باسم قاط الخفافض
وصرح به في الحرر فقال الى مزك وفي الشرح والروضة ينبغي أن يكون للقاضي مزك كون وأصحاب مسائل
فماز كون الرجوع اليهم لبيان احوال الشهود وأصحاب المسائل هم الذين يعثهم القاضي الى المزكين
ليبحثوا ويسألوا وربما فسر أصحاب المسائل في لغتنا الشافعي رضي الله عنه بالمزكين اه قال في الروضة
ويكتب لكل مزك كتابا ويدفعه الى صاحب مسئلة ويتحقق كل كتاب عن غير من دفعه اليه وغير من دفعه
احتياطاً لئلا يسي المشهود له في التزكية والمشهود عليه في الجرح (ثم) ان عاد اليه الرسل بجرح من
المزكين توقف عن الحكم وكتم الجرح وقال للمدعي زدني في الشهود أو عادوا اليه بتعديل لم يحكم بقوله
بل (بشافه) أي القاضي (المزكي) المبعوث اليه (بما عنده) من حال الشهود من جرح أو تعديل
لان الحكم يقع بشهادته ويشير الى المزكي ليأمن بذلك الغلط من شخص الى آخر ولا يقتصر المزكي على
الكتابة للقاضي مع أصحاب المسائل في الاصح (وقيل تكفي كتابته) له معهم من غير مشافهة وهذا
ما اختاره القاضي حسين وأصحابه وعليه عمل القضاة الا ان من اكتفاهم برؤيته سجل العدالة وليس المراد
بالمزكي واحدا كما يشهر به كلامه بل اثنين فكثر * (تنبيه) * من نصب من أرباب المسائل جا كافي
الجرح والتعديل كفي ان انتهى الى القاضي وحده ذلك فلا يعتبر العدد لانه ما حكمه مبنى على قوله
وكذا لو أمر القاضي صاحب المسئلة بالبحث فبحث وشهد بما سمعته لكن يعتبر العدد لانه شاهد قال في أصل
الروضة واذا تأمات كلام الاصحاب فقد تقول ينبغي أن لا يكون فيه خلاف فيحقق بل ان ولي صاحب
المسئلة الجرح والتعديل لحكم القاضي مبنى على قوله فلا يعتبر العدد لانه ما حكمه أمره بالبحث فبحث
ووقف على حال الشاهد وشهد به فالحكم أيضا مبنى على قوله لكن يعتبر العدد لانه شاهد وان أمره
بمراجعة مزكين واعلامه ما عندهما فهو رسول محض فليحضر او يشهدا وكذا لو شهدا على شهادتهما لان

شاهد الفرع لا يشبه - مع - ضرر الأصل اه - فقد رفع بذلك الخلاف في أن الحكم يقول المزكين أو يقول
هؤلاء والذي نقله عن الأكثر أنه يقول هؤلاء وهو كما قال شيخنا المعتمد وأما ثواب المصباح عن كونه
شهادة على شهادة مع - ضرر الأصل بالمطالبة لأن المزكين لا يكملون الحضور ويعتبر في نصب ما يكفي
الجرح والتعديل - فان القضاء (وشرطه) أي المزك كالمزك الذي يشهد بالعدالة مثلا (كشاهد) أي
كشرطه وقضيته عدم شهادة الاب بتعديل الابن وعكسه وهو الأصح (مع معرفة) أسباب (الجرح
والتعديل) لا لا يخرج العدل ويزك الفاسق (وشبهة باطن من يهدله لعمدة أوجوار) بكسر الجيم
أنصح من ضمها (أو معادلة) ونحوها فمن عررض أنه تعالى عنه ان اثنين شهدا هذا عنده فقال اه - ما
ان لا أعرفكما ولا بصركما اني لا أعرفكما اثنين بمن يعرفكما فاني أخرجك - يقال له عرفتكم بما قال
بالصلاح والامانة قال هل كنت جارا اه - ما نعرف صباحه - ما نعرف صباحه - ما نعرف صباحه - ما نعرف صباحه - ما
قال لا قال هل علمت ما علمه الدراهم والدنانير التي يعرفها أمانات الرجال قال لا قال هل صاحبها
في السر الذي يفر عن أخلاق الرجال قال لا قال فانت لا تعرفها ما اثنين بمن يعرفكما والمعنى فيه ان
أسباب الفسق شعبة غالبها فلا بد من معرفة المزك كمال من يزكيه ويثبت شرط علم القاضي بأنه شهير
بباطن الحال الا اذا علم من عدالة انه لا يزك الا بعد الخبرة فيتمتع به ولا يعتبر في خبرة الباطن التقدم
في معرفته بل يكفي بشدة الفحص ولو غريا يصل المزك بفضله الى كونه شهيراً بباطنه فحين يقبل على
ظنه عدالة باه - تخافه شهادتهم واحترام المصنف بقوله من يهدله عن الشاهد بالجرح فانه لا يشترط فيه
الخبرة الباطنة فانه لا يقبل الامسرا وما ذكره من اعتبار شروط الشاهد بحمله في غير المنصوب اما من نصب
ما يكفي الجرح والتعديل فيعتبر فيه فان القاضي كما مر وقوله وخبرة هو مجرور بالعطف على قوله
مع معرفته وجوز ابن الفركاح رفعه بالعطف على خبر قوله وشرطه خبره (والاصح اشتراط لفظ
شهادة) من المزك فيقول أشهد أنه عدل أو غير عدل لكذا كسائر الشهادات والثاني لا يشترط
لفظا بل يكفي علم وأتفق وهو شاذ (و) الاصح (انه يكفي) مع لفظ الشهادة قول المزك (هو
عدل) لانه أثبت العدالة التي انتضاه ظاهر قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وهذا من عليه في
حمله (وقبل) ونص عليه في الام والمختصر (يزيد) على ذلك قوله (على ولي) لان قوله هو عدل
لا يمنع أن يكون عدلا في شيء دون شيء فلهذا الزيادة تزيد الاحتمال وعلى الاول ناكيد ولو شهد عند
القاضي جماعة وأشكل عليه عدالتهم فاختبر نائب القاضي ان اثنين منهم عدلان فان عينهما حكم والا فلا
(ويجب ذكر سبب الجرح صريحا) كقوله هو زان أو قاذف أو سارق أو نحو ذلك أو يقول ما بعته دهن
البدعة الممكرة لان أسباب الجرح تختلف فيها لا بد من البيان ليعمل القاضي باجتهاده ويكتفي ذكر
بعض أسباب وقيل ان كان الجراح عالما بالأسباب اكتفى بأطلاقه وألا فلا (تنبيه) على الخلاف
في المنصوب للجرح والتعديل اماه وليس للما كم سؤاله عن السبب كما أنه الزكشي عن المطلب عن
ابن المصباح وانما يتحقق في التعميد الى بيان سبب العدالة لان أسبابها كثيرة غير مقتصرة ولا يعمل
الجراح بذلك الزنا فاذن ان افر دلالة مسؤول فهو في حقه فرض كتابه أو عين بخلاف شاهد اذا اذا
نقصوا من الاربعة فانهم قد ذللتهم مندوبون الى السرفهم مقصرون ولو قال الشاهد ما يجوز وشي قبل وان لم
يسبب كما قاله الهروي وانما يكون الجرح والتعديل عند القاضي أو من يعينه القاضي لذلك (وبعد)
الجراح (فيه) أي الجراح (المعينة) كان زاهري أو السماع كذا كره في المحرر كما اذا سمعه يفتي
إنسانا أو يقر على نفسه بذلك (أو الاستفاضة) عنه بين الناس بما يجرحه أو الثواتر كقوله بالاولى
وكذا شهادة عدلين مثلا بشرط حصول العلم أو الثقل بذلك وفي اشتراط ذكر ما بعته دهن من مائة ونحوها
وجهان أحدهما هو الاظهر نعم فعلى هذا لا بد ان يقول رأيته برئي أو سمعته يفتي أو نحو ذلك

وثانيهما وهو الاتيس لاذكره في الروضة وأصلها أو يحكى هذا عن ابن أبي هريرة وهو الظاهر في سائر الشهادات
 * (تنبيه) * اذ لم يقبل الجرح بقيد التوقف عن الاحتجاج بالجرح الى ان يبحث عن ذلك الجرح ذكروه
 ابن الصلاح والمصنف في الرواية قال ابن النقيب ولا فرق بين الرواية والشهادة فيما يظهر (ويقدم) الجرح
 أي بينته (على) بينة (التعديل) سواء أكانت بينة الجرح أو كثر أم لا لزيادة علمه فان بينة التعديل
 ثبت أمرها على ما ظهر من الاسباب الدالة على العدالة ونحو علمه ما لم يطع عليه بينة الجرح من السبب التي
 جرحته به كالأول فامتنع بينة بالحق وبينة بالأراء (فان قال المعدل) يكسر الدال بخطاه (عرفت سبب الجرح وتاب
 منه وأصلح قدم) قوله على قول الجرح لأن معه حديثه نذر زيادة علمه بغير بان التوبة وصلاح الحال بعد وجود
 السبب الذي اعتمد الجرح * (تنبيه) * هذه المسئلة احدي مسلتين تقدم فيهما بينة التعديل على الجرح
 والثانية لو جرح ببلد ثم انتقل لا تحرف قوله اثنان قدم التعديل كما قاله صاحب البيان عن الاحتجاج قال في
 الذخائر ولا يشترط اختلاف البلدين بل لو كانا في بلد واحد اختلف الزمان فكذلك اه وحاصل الامر تقديم
 البينة التي معها زيادة علم من جرح أو تعديل ولو عدل الشاهد في واقعة ثم شهد في أخرى وطال بينهما زمن
 استمره القاضي باحتجاده طالب تعديله ثانيا لان طول الزمن يغير الاحوال بخلاف ما اذا لم يعال ولو عدل في
 مال فليل هل يعمل بذلك التعديل المذكور في شهادته بالسال الكثير بناء على ان العدالة لا تتغير أو لا بناء على
 انه اتجوز أو جهان قال ابن أبي التمر المشهور من المذهب الاول في قبل في درهم قبل في الالف نقله عنه
 الاذري وأقره ولو عدل الشاهد عند القاضي في غير محل ولا يمتنع لم يعمل بشهادته اذا عاد الى محل ولا يمتنع
 ليس هذا قضاء يعمل بل بينة فهو وكلو سمع البينة خارج ولا يمتنع (والاصح أنه لا يكتفي في التعديل قول)
 الخصم (المدعى عليه) وهو عارف بالتعديل أهل لا لقرار بالحق المدعى به (هو) أي الشاهد (عدل
 وقد غلط) على في شهادته بل لا بد من البحث والتعديل لان الاستزكان حتى الله تعالى واهـ هذا لا يجوز الحكم
 بشهادة فاسق وان رضى الخصم * (تنبيه) * كلامه يقتضى أن مقال الاصح الاكتفاء بذلك في التعديل
 ولا قائل به وانما مقابله الاكتفاء به في الحكم على المدعى عليه بذلك لان الحق له وقد اعترف بعد التوبة قال
 البلقيني وقوله وقد غلط لا يحتاج اليه بل اعترافه بعد التوبة يقتضى جريان الوجهين وان لم يقل غلطاً * (خاتمة) *
 تقبل شهادة الحسبة في الجرح والتعديل كما سبقت لان البحث عن حال الشهود ومنع الحكم بشهادة الفاسق
 حق لله تعالى ويسن للقاضي قبل التزكية ان يفرق شهوذاً ربابهم أو توهم غلطهم لحظاً عقل وجداهتهم
 ويسأل كلامهم عن زمان محل الشهادة علماً وشهراً يوماً أو غداة أو عشية وعن كتب شهادته معه وأنه
 كتب بغير أمداد ونحو ذلك لاستدلاله على صدقهم ان اتفقت كلمتهم والافتيق عن الحكم واذا أجابه أحدهم
 لم يدع به رجع الى الباقي حتى يسألهم ان لا ينجبرهم بجوابه فان امتنعوا من التفصيل ورأى أن يعلمهم
 ويحذرهم عقوبة شهادة الزور وعناهم وحذرهم فان أصر وعال على شهادتهم ولم يقصوا أو أوجب عليه القضاء
 اذا وجدت شروطه ولا عبرة بما سبق من ريبة وانما استحب له ذلك قبل التزكية لبعدها لانه ان اطلع على
 عورة استغنى عن الاستزكان والاعتناء بحالهم وان لم ترتب فيهم ولا توهم غلطهم فلا يفرقهم وان طلب منه
 الخصم تفريقهم لان فيه غضاضة منهم اه * (باب القضاء على الغائب) *

عن المبدأ وعن المجلس وتواري أو تعززع ما يذكروه والدعوى على الغائب اما من صاحب الحق أو وكيله كما
 سبقت وبذا المصنف بالاول فقال (هو جائز) بشرطه الا تقي لعموم الأدلة ولقول عرفي خطبته ممن كان
 له على الاستيفع بالفاء المكسورة زعمال فلما تناقدا فانا بايعوماله وقاسموه بين غرماؤه وكان غائبا ولقوله صلى الله
 عليه وسلم لهنخذلى ما يكله من ولده بالمعروف وهو قضاء منته على زوجها ولو كان فتوى لقال لك أن
 ناشدني أولاً بأأس عليك أو نخوهم ولم يقل خذلى لان المفتي لا يقطع فلما قطع كان حكماً كذا استدلو به وقال
 المصنف في شرح مسلم لا يصح الاستدلال به لان أبان البيان كان حاضر اعلمه فان الواقعة كانت بحكمة احضرت

هند المباشرة وذ كرا الرأى في النقضات ما يدل على ان ذلك كان استفتاه قال ابن شهاب وهو الذي يظهر لانه
 على الله عليه وسلم لم يحلفوا ولم يقدروا المحكوم به اهل اولم تجرد دعوى على ما شرطوه اهـ ويحتمل ان تكون
 الواقعة وقعت مرتين وضع عن عمر رضى الله عنه انه حكم في امر ائمة المفقود انهم ابص أربع سنين
 وأربعة أشهر وعشرا وقال ابن حزم وضع عن عثمان القضاء على الغائب ولا يخالف ائمة من الصحابة
 ولان البيعة مسموعة بالاتفاق على الغائب ولا يجب الحكم بها كالبينة المسموعة على الحاضر الساكن
 وأيضا فالحكم على الميت والصغير جائز وهما أعجز عن الدفع من الغائب ولان في المنع منه اذاعة للعقود
 التي تدب الحكم الى حفظها فانه لا يعجز الممتنع من الوفاء عن الغيبة والحق القاضي حسين بالغائب ما اذا
 أضره المجلس فهو بطل قبل أن يسمع الحسائم البينة أو بعده وقبل الحكم فانه يحكم عليه قتيلا وانما يسمع
 الدعوى ويقضى بها على الغائب (ان) بين المدعى ما يدعى به وقدره ونوعه ووجهه وقال انى طالب بحق
 (و) كان للمدعى (بينة) ولو شاهد او يمينان فيما يقضى فيه ما لان الدعوى لقصد ثبوت الحق وطريقه
 بمحسنة في اقرار أو عين مردودة أو بينة والأولان مفقودان عند غيبة المدعى عليه * (تنبيه) * كلامه
 يروهم جواز الدعوى على الغائب وان لم يكن عليه بينة وليس مراد افكان الاول ان يتم ذلك في حصة
 الدعوى كما قدرته في كلامه وان نازع البلقيني في اشتراط البينة في حصة سماع الدعوى وقال الدعوى محبنة
 بدونه ولكن لا يحكم القاضي الا أن يستند قضاؤه الى الحجة المعتبرة ولو عبر المصنف بالحجة بدل البينة ليشمل علم
 القاضي بالواقعة اذا وثقنا الحكم لكان اول وقوله (و ادعى المدعى) على الغائب (بحجوده) أى الحق
 المدعى به شرط لصحة الدعوى وسماع البينة على الغائب ولا يكاف البينة بالجود بالاتفاق كما حكاه الامام
 ثم استشكله بانه ان كان يدعى بحجوده في الحال فهو محال لانه لا يعلم حاله وان كان يدعى بحجوده لما كان
 حاضرا فالقضاء في الحال لا يرتبما بحجوده ماض اهـ وقد يجب بان الاصل استمرار الجود * (تنبيه) *
 يقوم مقام الجود ما في معناه كما لو اشترى عينا وخرجت مستحقة فادعى الثمن على البائع الغائب فلا
 خلاف انما يسمع وان لم يذ كرا الجود واقدامه على البيع كاف في الدلالة على بحجوده قاله الامام والعزالي
 (فان قال هو) أى الغائب (مقر) وأنا أقدم البينة استظهارا بخلافه أن ينكر لغت دعواه (و لم تسمع بينة)
 انصرحه بالثباني لسماعها لانها لا تقام على مقر * (تنبيه) * هذا ان أراد باقامتها أن يكتب القاضي بذلك
 لحاكم بلد الغائب فلو كان للغائب مال حاضر وأقام البينة على ذينه ليقضيه القاضي حقه سمعت وان قال
 هو مقر كفى الروضة وأصلها عن فتاوى الفقهاء وزاد البلقيني على هذه الصورة صورا أخر أحدها
 لو قال هو مقر ولكنه ممتنع سمعت بيته وحكم بها ثانيا اذا كانت بينته شاهدة بالاقرار فانه يقول عند
 مطابقة دعواه بينته أقر فلان بكدا ولو به بينة قال فان قبل لم لم يقل هو مقر الا ان بخلاف صورة الفقهاء قلنا
 قوله أقر يقتضى دوام الاقرار لان الاصل بقاء الاقرار لكنه ضمنى ويعتبر في الضمى ما لا يقتضى الاستقلال
 نالها لو كان الغائب لا يقبل اقراره اسفه ونحوه فلا يسمع قوله هو مقر من سماع بينة المدعى وكذا المجلس
 يقر بدين معاملة بعد الجور فانه لا يقبل في حق الغرماء فلا يضر قول المدعى في غيبته انه مقر لان اقراره
 لا يؤثر وكذا لو قال هذه الدار لم يبدل لعمره فادعاهما عمر وفي غيبته ليقم بينته لا يضره قوله وهو مقر لان
 اقراره غير مؤثر في العقد الذي وقعت به الدعوى قال ويتصور نحو ذلك في الرهن والجنابة ولم أر من
 تعرض لذلك (وان أطلق) المدعى بان لم يتعرض لجود الغائب ولا لاقراره (فلا يصح أنها) أى بينته
 (تسمع) لانه قد لا يعلم بحجوده في غيبته ويحتاج الى اثبات حقه فيجعل غيبته كسكوته والثاني لا يسمع
 لان البينة انما يحتاج اليها عند الجود (و) الاصح (أنه لا يلزم القاضي نصب مسخر) بفتح الجاء المعجمة
 (ينكر على الغائب) عند الدعوى عليه قال في أصل الروضة لانه قد يكون مقرا فيكون انكاره المضرك كذا
 قال ومقتضى هذا التوجيه أنه لا يجوز انصبه لكن الذي ذكره الهادي ونحوه ان القاضي مخير بين

الذهب وعدمه اه فقول ابن المقرئ ان نصيبه مستحب قال شيخنا قد يتوقف فيه والثاني يلزمه لتسكون
البينة على انكار منكر (ويجب) على القاضي (ان يحلفه) أى المدعى عين الاستظهار (بعد) اقامة (البينة)
أى وتعديلها وقيل توفية الحق (ان الحق) الذى له على الغائب (ثابت فى ذمته) الى الآن وأنه يجب
تسليمه الى كفى الروضة وأصلها احتياطاً للحكوم عليه لانه لو حضر بما يدعى ما يبرئه منه هذا أقل
ما يكفى والا كمل على ما ذكره فى أصل الروضة انه ما أبرأه من الدين الذى يدعى ولا من شئ منه ولا اعتاض
ولا استوفى ولا أحال عليه هو ولا أحد من جهته بل هو ثابت فى ذمة المدعى عليه يلزمه أدائه
ثم قال ويجوز ان يقتصر فيحلفه على ثبوت المال فى ذمته ووجوب تسليمه اه وانما اعتبر به ذكر
لزم تسليمه لانه قد يكون ثابتاً فى ذمته ولا يلزمه تسليمه لتأجيل ونحوه (وقيل يستحب) تحليفه
لانه يمكنه التدارك ان كان له دافع * (تنبيهه) * محمل وجوب التحليف اذ لم يكن للغائب وكيل حاضر
والأصح الى ضم اليمين الى البينة كما قاله ابن الرقعة (ويجربان) هذان الوجهان (فى دعوى
على صبي أو مجنون) أو ميت، والأول خاص والأصح الوجوب لغيرهم عن التدارك فان كان للميت وارث
خاص اعتبر فى الحلف طالب الوارث لان الحق له فى التركة ومثله ما لو كان للصبي أو المجنون نائب خاص وبه
صرح صاحب المهذب والتهذيب وغيرهما كمنقلبه الركنى وأقره * (تنبيهه) * قد علم من ذلك انه
لا تنافي بين ما ذكرناه وما ذكره فى كتاب دعوى الدم والقسامة من ان شرط المدعى عليه ان يكون مكلفاً
ما تزمه الأحكام فلا تصح الدعوى على صبي ومجنون لان محمل ذلك عند حضورهما فتسكون الدعوى على
الولى أما عند غيبته فالدعوى عليهما كالدعوى على الغائب فلا تسمع إلا أن يكون هناك بينة يحتاج معها
الى اليمين ولا يشترط فى عين الاستظهار التعرض لصدق الشهود بخلاف اليمين مع الشاهد لكمال الحجة هنا
كما صرح به فى أصل الروضة وأفهم قول المصنف ان يحلفه بعد البينة انه لا ينفذ الحكم عليه قبل التحليف
وهو مقتضى كلام الاصحاب وأفهم اقتضاه فى الحاق الصبي والمجنون بالغائب فى الحلف أن المدعى على
التوارى أو المتعز لا يحلف بعد البينة وسأبقى الكلام عليه فى الفصل الآتى * (فروع) * لو قدم الغائب
أو كمل التناقص فهو على محضه من فادح فى البينة أو معارضة بيبته بالادعاء أو الإبراء شرط ذلك فى الحكم أم لا
ولو ادعى قيم لمواليه شيئاً أو قام بينة على قيم شخص آخر فقتضى كلام الشيخين انه يجب انتظار كمال المدعى
له ليحلف ثم يحكم له وان خالفهما السبكي وقال الوجه انه يحكم له ولا يتنظر كماله لانه قد يترتب على الانتظار
ضياع الحق ولا تسمع الدعوى والبينة على الغائب باسقاط حقه لان الدعوى بذلك ولبينة لا تسمع الا بعد
المطالبة بالحق قال ابن الصلاح وطريقه فى ذلك ان يدعى على انسان ان رب الدين أحاله به فيعترف المدعى
عليه بالدين لربه وبالحوالة ويدعى أنه أبرأه منه أو أقبضه فتسمع الدعوى بذلك والبينة وان كان رب
الدين باضراً بالبلد (ولو ادعى وكيل) عن غائب بحق (على غائب) عن البلد أو قام البينة وقلنا كما
سبق برجوب التحليف بعدها (فلا تحليف) على الوكيل بل يحكم بالبينة ويعطى المال للمدعى به
ان كان للمدعى عليه هناك مال لان الوكيل لا يحلف عين الاستظهار بحال لان الشخص لا يستحق
يمين غيره ولو وقفنا الامر الى ان يحضر الموكل لانحر الامر الى تعذر استيفاء الحقوق بالوكالة وأفهم كلام
الروض كماله أنه لا يعطيه ان لم يكن هناك مال والمتجه كما قال التاج السبكي خلافة ان كان المال فى محمل
حمله وقد يجعل قوله هناك على محمل ولايته فيزول الاشكال ثم أشار المصنف مسئلة مستأنفة ليست من
هذا الباب ولا تعلق لها بما قبلها وان أدرهم كلامه خلافة فقال (ولو حضر) أى كان (المدعى عليه) حاضراً
فادعى عليه وكيل شخص غائب بحق (و) أقام البينة عليه ثم (قال الوكيل المدعى أبرأنى موكل) الغائب
عما ادعيت عليه (أمر) المدعى عليه (بالتسليم) للحق المدعى به للوكيل ولا يؤخر الحق الى حضور الموكل
الغائب لانه يؤدى الى تعذر استيفاء الحقوق بالوكالة ويمكن ثبوت الإبراء به ذلك ان كان له حجة وكذا

لو ادعى قيم الصبي حيننا لصبي فقال للمدعي عليه انه اذاف على من جنس ما يدعيه ما هو قضاء لدينه لم يفتقر
 في تأخير قضاء ما أثبتته القيم بل يقضي به في الحال واذا بلغ الصبي عاقلًا لحاقه عليه على اني ما ادعاه من الاتلاف
 فان قيل هذا يشكل على ما مر من ان مقتضى كلام الشيخين انه يجب انتظار كمال المدعي له اوجب بان
 صورة المسئلة هذا ان قيم الصبي ادعى ديانه على حاضر رشيد اعترف به ولكن ادعى وجود مسقة فاصد من
 الصبي وهو اتلافه فلا يجوز الاستيلاء للبين المتوجهة على الصبي بعد بلوغه وما مر فيها اذا قام قيم الطفل
 بينة وقبلها وجوب التخليف فينظر لان البينة على الطفل ومن في معناه من غائب ويجوز ان لا يعمل به لاحتج
 بخلاف مقبها على المسقات التي تصوردها من الغائب ومن في معناه فلم تتم الحجة التي يعمل بها فانه
 لا يعمل بالبينة وحدها بل لابد من البينة واليمين (تنبيه) لو سأل المدعي عليه تخليف الوكيل الذي ادعى
 عليه انه لم يعلم ان وكاله ابراهم من الحق اوجب اليه قاله الشيخ أبو حامد وغيره فان قيل هذا يخالف ما سبق
 من ان الوكيل لا يخلف اوجب بانه لا يلزم من تخليفه هنا تخليفه ثم لان تخليفه هنا انما جاء من جهة دعوى
 صحيحة يقتضي اعتراجهما سقوط معاليته لخروجه باعترافه فيها عن الوكالة في الخصومة بخلاف عين
 الاستظهار فان حاصلها ان المال ثابت في ذمة الغائب أو الميث وهذا لا يتأتى من الوكيل وفي معنى الآراء
 دعوى علمه بالوفاء ونحوه (فرع) لو قال شخص لا تحرائت وكيل فلان الغائب ولي عليه كذا وادعى عليه
 وأقيم به بينة فانكر الوكيل كالة أو قال لا أعلم اني وكيل لم تقم عليه بينة بانه وكيله لان الوكالة حقه فكيف تقام
 بينة بما ادعى دعواه واذا علم انه وكيل وأراد ان لا يتخاصم فليعزل نفسه وان لم يعلم ذلك فيتبين ان يقول
 لا أعلم اني وكيل ولا يقول است بوكيل فيكون مكذب بالبينة قد تقوم عليه بالوكالة (واذا ثبت) عند حاكم
 (مال على غائب) وحكم به عليه (وله ميل) حاضر وطلبه المدعي (قضاء الحسا كم منه) لانه حق وجب عليه
 وتمذر وفاؤه من جهة من عليه فقام الحسا كم مقامه كماله كان حاضرًا فامتنع (تنبيه) قضية كلامه انه
 يقضيه ولا يطالب بكفيل وهو الاصح لان الاصل عدم الدفع (والا) بان لم يكن للغائب مال حاضر (فان
 سأل المدعي انهاء الحال) من سماع بينة أو شاهد ورعين بعد ثبوت عدالة الشاهد أو سأل انهاء حكم (الى
 قاضي بلد الغائب أجابه) لذلك ان علم مكان الغائب مسارة القضاء الحقوق (فينهي) اليه (سماع
 بينة ليحكم بها ثم يستوفى المال) ويكتب في صفة انهاء سماعت بينة عادلة قامت عندي بان اللان على
 فلان كذا فاحكم بها وهذا مشروط بعد المسافة كما سيأتي (أو) ينهي اليه (حكما) ان حكيم (ليستوفى)
 المال ويكتب في انهاء الحكم قامت عندي بينة عادلة على فلان للان بكذا وحكمت له به فاستوفى حقه
 ولان الحاجة قد تدعو لذلك فان من له بينة في بلد ونحوه في بلد آخر لا يمكنه حياها الى بلد الحسم ولا حل
 الحسم الى بلد البينة فيضيع الحق ولا يشترط في هذه الحالة بعد المسافة كما سيأتي (تنبيه) اعلم
 ان لانهاء الحال الى قاضي بلد الغائب ثلاث درجات الأولى سماع البينة والثانية قول الحاكم ثبتت عندي
 وهي تستلزم الأولى بخلاف العكس والثالثة الحكم بالحق وهو أرفع الدرجات وتستلزم ما قبلها واحدها
 فالذي يترتب عليه المكتوب اليه الحكم هو الثانية لا الأولى قال ابن شهاب فاذا تعبر المصنف ليس بمجرد
 وقوله الى قاضي بلد الغائب بوجه انه لا بد أن يكون المكتوب اليه معينا وليس مراد بل يجوز أن يكتب
 الى من يصل اليه من قضاة المسلمين فمن بلغه عمل به ولو كتب لمعين فشهد الشاهدان عند غيره قبل شهادتهما
 وأما اعتمادا على الشهادة وقول المصنف سماع بينة ليحكم بها بوجه انه لو سمع البينة ولم يعد لها
 وقوض تعديلها الى المكتوب اليه لا يجوز وليس مراد بوجه انه لو ثبت الحق عنده به لمسه وكتب ليقضي
 له بموجب علمه على المدعي عليه انه لا يجوز به صرح في العدة فقال لا يجوز وان جاوزنا القضاء بالعلم لانه ما لم
 يحكم به هو كالشاهد والشاهد لا يتأدى بالسكابة وفي امالي السرخسي جواز ويقضي به المكتوب اليه اذا
 جاوزنا القضاء بالعلم لان اخباره عن علمه اذ ارع عن قيام الحجة فليكن كاخباره عن قسام البينة قال الاستوى

وبما قاله في العدة جزم به صاحب البحر وجرى عليه ابن المقرئ وقال الباقي في الاصح المعتمد ما قاله
السرخسي اه وهذا هو مقتضى كلام أصل الروضة ولهذا قال شيخنا ما قاله المصنف يعني ابن المقرئ
عكس ما لقضاء كلام أصله وله سبق قلم (والانتماء أن يشهد عدلين بذلك) أي بسماع البيهقي خاصة أو
بالحكم باستيفاء الحق يؤيدانه عند القاضي الاستدلال لم يشهد به ما ولكن أنشأ الحكم بحضورهما
فلهما أن يشهدا عليه وإن لم يشهدا كما يعلم مما يأتي (وبسحب) مع الاشارة (كتابيه) ولا يجب لأن
الاعتقاد على الشهادة وفائدة الكتاب ليدكر الشاهد الحال لانه قد ينساه (يذكر فيه ما يميز به المحكوم
عليه) والمحكوم له من اسم كل منهما وكتبته وقبيلته وحابته وغير ذلك ليسهل التمييز وذكر اسماء شهود
الكتاب وناريخه (تنبيه) * كان الأولى أن يقول ما يميز به الغائب بدل المحكوم عليه ليتناول الثبوت
المجرد عن الحكم (ويحتمل) أي الكتاب ندبا حفظا لا كتابة واكراما للمكتوب اليه وختم الكتاب سنة
متبعة كما قاله ابن بطال شارح البخاري روى البخاري انه صلى الله عليه وسلم كان يرسل كتبه غير مختومة
فامتنع بعضهم من قبولها الا مختومة فانخذ خاتما ونقش عليه محمد رسول الله وانما كانوا لا يقرؤون كتابا غير
مختوم خوفا على كشف أسرارهم واضاعة تدبيرهم ويكون الختم بعد قراءته على الشاهد بحضوره ويقول
أشهد كما اني كتبت الى فلان بما سمعتهما وبضعان خطهما فيه ولا يكفي أن يقول أشهد كما ان هذا خطي
وان ما فيه حكمي من غير قراءته وبدفع للشاهد من نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاها ويتذكر عند الحاجة
ومن صفة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم - ضرعا فلانا الله وياك فلان وادعى على فلان الغائب المقيم
ببذلك بالشئ الفلاني وأقام عليه شاهدين هما فلان وفلان وقد عدلا عندي وحلفت المدعى وحكمت
له بالمال فسأني أن أكتب اليك في ذلك فأجبتيه وأشهدت بالكتاب فلانا وفلانا وبسن أن يكتب اسمه واسم
المكتوب اليه في العنوان أيضا فان لم يعلم بلد الغائب كتب الكتاب مطلقا الى كل من يبلغه من قضاة المسلمين
ثم من بلغه عمل به ويشترط في شهود الكتاب والحكم ظهور عدلهم عند القاضي المكتوب اليه ولا تثبت
عدالتهم عنده بعد يد الكاتب اياهم في الاصح واذا جلا الكتاب الى بلد الغائب أخرجه اليه ليوقف على
ما فيه (ويشهدان) عند القاضي المكتوب اليه (عليه) أي على ما صدر من القاضي الكاتب من الحكم
والثبوت المجرد عن الحكم (ان أنكر) الخصم المحضر للقاضي الحق المدعى به عليه (فان اعترف به
ألزمه القاضي توقيته) (ان قال لست المسمى في) هذا (الكتاب) أي المكتوب (صدق بيمينه) انه ليس
المسمى فيه لانه أخبر بنفسه والاصل فراغ ذمته ولا يكفي الخلف على نفي اللزوم كفي الشرح الصغير نعم
ان أجاب بلا يلزم من شئ وأراد الخلف عليه ممكن (وعلى المدعى بيينة بأن هذا المكتوب اسمه ونسبه) لان
لاصل عدم تسميته بهذا الاسم - هذا ان لم يكن معروفه والا فلا يفيد انكاره وكذا اذا شهدوا على عينه
ان القاضي الكاتب حكم عليه فيستوفي منه قال الزركشي وهذه البيينة يكفي فيها العدة الفاهرة ولا
يبالغ في البحث والاستزكاء كما أشار اليه الراعي في باب الشهادات (فان أقامها) أي أقام المدعى البيينة
بأن المكتوب في الكتاب اسم المدعى عليه ونسبه (فقال) الغائب صحيح ما قامت به البيينة لكن
(لست المحكوم عليه) بهذا الحق (لزمه الحكم) بما قامت به البيينة ولم يناف لقوله (ان لم يكن
هناك) شخص آخر (مشارك له في الاسم والصفات) المذكورة لان الظاهر أنه المحكوم عليه (وان
كان) هناك مشارك له فيما ذكره من صفات بعد الحكم وقع الاشكال وان مات قبله فلن يعاصره فلا
اشكال وان عاصره وكان جاضرا (أ- ضرفان اعترف) المشارك له (بالحق طواب) به (وزل الأولى)
ليبين ان الغلط فيه * (تنبيه) * هذا اذا صدقه المدعى والا فحسب مسئلة ما اذا كذب المقرئ وقد سبق
في الاقرار كما قاله صاحب البيان (والا) بأن لم يعترف المشارك له بالحق (بعث) القاضي المكتوب
اليه (الى) القاضي (الكاتب ليطالب من الشهود زيادة صفة تميزه) أي المشهود عليه (ويكتبها)

ثانياً) وينتهي بالبلد العائب فان لم يجد زيادة على الصفات المكتوبة وقف الامر حتى يتكشف بتفسير
شهود الاصل بالاشارة اليه * (تنبيه) * يتبرع المعاصرة امكان المعاملة كما صرح به السيد في
والجرحاني وغيرهما وقضية كلام المصنف الاقتصار على كتابة الصفة المميزة من غير حكم وهو كذلك وان
قل الباقي لا بد من حكم مستأنف على الموصوف بالصفة الزائدة وان لم يتجلى له عوى وحاف (ولو حضر
قاضى بلد العائب ببلد الحكم) للمدعى الحاضر (مشاهده بحكمه) على الغائب (ففي امضائه) أى
تنفيذه (اذا عاد الى محل ولايته بخلاف القضاء به) وقد مر فيحكم فخرج ببلد الحكم مالم
اجتمع في غير بلدهما وأنتبه بحكمه وليس له امضاؤه اذا عاد الى ولايته وبحكمه مالم يشاهده بسماع البيعة
مقط ولا يقضى بها اذا عاد الى محل ولايته جزماً كما قاله الامام والعزالي ولا يخرج على القضاء بالعلم وهو وقضية
كلام الرافعي هما والفرق ان قوله في محل ولايته حكمت بكذا يحصل لاسماع به علم بالحكم لانه صالح
للاشهاد في تخريجه على القضاء بالعلم بخلاف سماع الشهادة فان الاشهاد به لا يحصل علماً بوقوعه فتعيب
ان يسلطه مسلك الشهادة فاختص سماعها بمحل الولاية (ولو ابداه) وهما كائنا (في طرق
ولايتهما) أى قال قاضى بلد الحاضر وهو في طرف ولايته لقاضى بلد الغائب في طرف ولايته حكمت
بكذا على فلان الذي يملك (امضاء) أى نفذ لانه أبلغ من الشهادة والكتابة في الاعتماد عليه وكذا
لو كان في البلد فاضيان وقال أحدهما الآخر حكمت بكذا فإنه يعضيه اذا أخبر به نائبه في البلد
وعكسه (وان اقتصر) القاضى الكاتب (على سماع بيعة) بل الحكم (كتب) به الى بلد الغائب
فيقول في كتابه له (سمعت بيعة على فلان) بن فلان ويصفه بما يميزه به بكذا وكذا ليشترط المكتوب اليه
الحكم عليه (ويسميها القاضى) الكاتب حينما ويرجع في نفسها (ان لم يعد لها) لبحث المكتوب
اليه عن عدلتها وغيرها حتى يحكم بها (والا) بأن عدلتها (فلاصح جواز ترك التسمية) للبيعة
ويأخذ القاضى المكتوب اليه اكتفاء بتعديل القاضى الكاتب لها من غير إعادة تعديلها كما قال الرافعي
انه القياس وصوبه المصنف كما يستغنى عن تسمية الشهود والثاني المنع لان الاستخراج يقضى بقولهم
* (تنبيه) * لو أقام الخصم بيعة بجرح الشهود قدمت على بيعة التعديل والمدعى عليه الاستمهال ثلاثة
أيام لم يقم بيعة الجرح وكذا لو قال أقرأتى أوقضيت الحق واستعمل لقيام البيعة ولو قال امهلوني حتى
أذهب الى بلادهم وأجرحهم فاق لا أتأكد من جرحهم الا هنالك أو قال لي بيعة هناك فادعهم لم يهل بل
يؤخذ الحق منه فان أثبت جرحاً أو دوماً استرد وجب ما سبق حيث ألحظه شاهدان فاذا كانت شاهدان
ويعسا أو يميناً مردودة وجب بيانها فقد لا يكون ذلك حجة عند المنهى اليه (والكتاب) أو الانماء
بدونه (بالحكم) بعضى مع قرب المسافة) وبعدها كلى الحر وغيره لفهمه بطريق الاول (و) الكتاب
(بسماع البيعة) فقط (لا يقبل على الصحيح) الا في مسانة قبول شهادة على شهادة) وهى كما سألنا ما فوق
مسافة العدوى المتبعة بأنما اتفق يرجع منها المبكر لوضعه ليل لا للمتابعة بمسافة القصر على الصحيح والثاني
يقبل مع قرب المسافة أيضاً وفارق على الاول الانماء بالحكم لان الحكم قد تم ولم يبق الا الاستيفاء بخلاف
سماع الحجة اذ يسهل اختصارها مع القرب والسيرة في المسافة بما بين الناضين لا بما بين القاضى
المنهى والغريم

* (فصل) * في بيان الدعوى بعين غائبة أو غيرهما وسماع البيعة والحكم بها اذا (ادعى) عند قاض
(عينا غائبة عن البلد) سواء كانت في محل ولايته أم لا (بؤمن اشتباهها) بغيرها (كعقار وعبد وفرن
معروفان) بالشهرة * (تنبيه) * لو عبر بالحرر والروضة بمعروفين بتغيب العاقل على غيره كان أولى
ولكنه غاب غير العاقل الاكثر على العاقل الاقل وجواب الشرط المقدور قوله (سمع) القاضى (بيته
وحكمهم او كتب) بذلك (الى قاضى بلد المال ليسله) أى المدعى به (لأمدعى) بعد ثبوت ذلك عنده كلى

نفسه من الدعوى على الغائب ولا فرق في مسائل الفصل بين حضور المدعى عليه وغيبته وإنما أدخله المصنف في الباب نظرا لغميلة المحكوم به ولا بين كون المدعى به في محل ولاية القاضي أو خارجها كما أن قضاءه ينفذ على الخارج عن محل ولايته إذا قامت البيئة بنسبه وصفته قال الإمام وعلى هذا قال العلماء بحقائق القضاء قاضي قرية ينفذ قضاؤه على بقاع الدنيا في دائرة الاتفاق ويقضى على أهل الدنيا (ويعقد المدعى في) دعوى (العقار) الذي لم يشتر (حدوده) الأربعة ليمتيز * (تنبيه) * محل ذكر حدوده كلها إذا لم يعلم بأقل منها والاكتفى بما يعلم به منها كما يؤخذ مما أفتى به القفال وغيره ويجب ذكر البقعة والسكة وهل هو في أولها أو آخرها أو وسطها وغير ذلك مما يميز به العقار ولا يجب ذكر القيمة لحصول التمييز بدونها هذا كله إذا توفى التعريف على الحدود فلو حصل التعريف باسم وضع لها الأبناس كرهانها غيرها كدار الندوة بمكة كفى كالجزم به الماوردي في الدعاوى وإن ادعى أشجارا في بستان ذكر حدوده التي لا تميز بدونها وعدد الأشجار ومحلها من البستان وما يميز به عن غيرها والضابط التمييز (أو) كان المدعى به عينا غائبة عن البلد (لا يؤمن) اشتباهها كعير المعروف من العبيد والدواب وغيرها (فالظاهر سماع البيئة) على صفتها مع غيبتها وهي غائبة اعتيادا على الصفات لأن الصفة تميزها عن غيرها والحاجة داعية إلى إقامة الحجج عليها كالعقار والثاني المنع لأن الصفات تشابه (و) على الظاهر (يبالغ المدعى في) استقصاء (الوصف) للمدعى به المثل قدر ما يمكنه (ويذكر القيمة) في المتقوم وجوبا فيها ويندب أن يذكر قيمة المثل وإن يبالغ في وصف المتقوم * (تنبيه) * ما قررت به كلام المصنف هو ما في الروضة وأصلها هنا وما ذكره كالروضة وأصلها في الدعاوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت أو متقومة هو في عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها بجلس الحكم وبذلك اندفع قول بعضهم أن كلامهما هنا يخالف ما في الدعاوى وقال البلقيني مع اعتياده ما في الدعاوى كلام المتن في غير النقد أم هو فيعتبر فيه ذكر الجنس والنوع والحصة والتكسير (و) الظاهر (أنه) إذا سمع بيئة الصفة (لا يحكم بها) لأن الحكم مع خطر الاشتباه والجهالة بعيد والحاجة تندفع بسماع البيئة والمكاتبة بها * (تنبيه) * هذا معطوف على الظاهر كإدراكه في كلامه أي إذا قلنا بسماع البيئة في الحكم بها قولنا أن الظاهر لا يحكم بها المسامر والثاني يحكم ولا نظر إلى خطر الاشتباه ثم فرع المصنف على الظاهر فقال (بل يكتب إلى قاضي بلد المال بما شهدت) تلك البيئة (به فيأخذ) أي يزرع القاضي المكتوب إليه المدعى به من يد المدعى عليه إذا وجدته بالصفة التي تضمنها الكتاب (ويجزمه إلى) القاضي (المكتوب إليه) أي الشهود أولا (على عينه) أي المدعى به ليحصل اليقين * (تنبيه) * ظاهر كلامه كالحجج تفريع هذه المسئلة على عدم الحكم بسماع بيئة الصفة السكن الذي في الروضة أنه يكتب بما جرى عنده من مجرد قيام البيئة أو مع الحكم أن جوازها في طريقه قولنا (والاظهر أنه) أي المكتوب إليه (يسلمه إلى المدعى) بعد أن يحلفه كما قال الزركشي إن المال هو الذي شهد به شهوده عند القاضي ويجب أن يكون التسليم (يكفي بل بدنه) أي المدعى احتياطا للمدعى عليه حتى إذا لم تعينه البيئة طوابر بدنه وقيل لا يكفي بل بدنه بل يكفي ببيعة المال وبمن أن يحتم على العين حين تسليمها بختم لازم فلا تبدل بما يقع به اللبس على الشهود فإن كان رقيقا جعل في عنقه قلادة وختم عليها وأخذ السكفيل واجب وانحتم مستحب والمقصود من الختم أن لا تبدل المأخوذة فإن كانت الدعوى بامة تحرم خلو المدعى بها بعينها مع أمين في الرفقة كما استحسسه الرافعي وقال في الروضة أنه الصحيح أو الصواب لتقوم البيئة بعينها * (تنبيه) * محل ما ذكره من البعث حيث لم يبدل الخصم دافعا فإن أبداه بان أظهر عينا أخرى مشاركة في الاسم والصفة المذكورة فكأن في المحكوم عليه (فإن) ذهب الشهود إلى القاضي المكتوب (شهدوا) عنده (بعينه) أي المدعى به حكم به للمدعى وسلمه إليه (كتب) إلى قاضي بلد المال (ببراءة)

الكفيل) ولا يحتاج الى اوسانه مرة ثانية (والا) بان لم يشهدوا على عينه (فعلى المدعى مؤنة الرد) للمدعى
به والاحضار له الى مكانه لتعديه ولهذا كان مضمونا عليه كحكمه ابن الرقعة عن البزديني وعليه أيضا
أخره لمدة الجارية ان كانت له منفعة كما قاله العراقيون لانه عمال منفعة على صاحبه بغير حق (أو)
كان المدعى به مينا (غائبة عن المجلس) لتعكم (لا) عن (البلاد أمر) بضم أوله أي أمر القاضي الخصم
أو من العين في يده (بأحضار ما يمكن) أي يسجل (أحضاره) ليشهدوا به (أي) عليها التيسر ذلك والفرق
بينه وبين الغائب عن البلد بعد المساء وكثرة المشقة أما لا يمكن أحضاره كالمعار فيجده المدعى ويقوم
البينة بذلك الحدود فان قال الشهود تعرف المعار بعينه ولا تعرف الحدود بعين المقاضى من يسمع البينة
على عينه أو يحضر بنفسه فان كان المشار اليه بالحدود المذكورة في الدعوى حكم والأفلا هذا اذا لم يكن
المعار مشهورا بالبلاد والالم يحجج الى تحديده كما في العين الغائبة عن البلاد وأما ما يعسر أحضاره كالشيء
الثقل أو ما أثبت في الأرض أو ركز في الجدار وأورث قلعه ضررًا فكالمعار فلو عبر المصنف بتيسر أحضاره
دون الامكان كان أولى ليشمل ما ذكر وبسببني من اطلاقه وجوب الاحضار مالم كان الفاسد من شهوة
للناس فانه لم يحجج الى أحضاره وكذا اذا عرفها القاضي وحكم به لمسه بناء على جواز حكمه به لمسه
(تنبيه) * قضية قوله غائبة عن المجلس لا بالبلدان الغائبة عن البلاد لا يؤمر بأحضارها وان قرئت
وليس مرادًا بل الغائبة عن البلد بموضع يجب الادعاء اليه كالتي في البلاد لاشترال الخالي في ايجاب
الحضور كالجواب على ذلك في المطالب (ولا تسمع شهادة بصفة) لعين غائبة عن مجلس الحكم وان سمعت
الدعوى به الا انه انما جاز السماع حال غيبتها عن البلد للحاجة وهي متفهمة هنا كما تسمع في غيبة المدعى
عليه عن المجلس لا البلد بل ان كان الخصم حاضرا أمر بأحضارها اليقيم البينة على عينها ان أقربا شتمال
يدها عليها وحيث امتنعت الشهادة بالوصف امتنع الحكم * (تنبيه) * ما حرم به من عدم السماع بالصفة
ذكره في الروضة ثم قال بعد ذلك ولو شهدوا انه غصب عبدًا بصفة كذا فثبت العبد امتنع بتلك الشهادة
قيمة على تلك الصفة وهذا ما زاه الرافعي لصاحب العدة قال ابن شعبة وهو مخالف لسكلامهما الأول
(واذا وجب احضار) الشيء المدعى به ولا بيئة لمدعيه (فقال) المدعى عليه (ليس يدعى عين هذه الصفة
صدق بيمينته) على حسب جوابه لان الاصل عدم عين تحت يده هذه الصفة (ثم) به دخله يجوز (للمدعى
دعوى القيمة) لاحتمال انهما لم يكت * (تنبيه) * ظاهر كلامه أنه يدعى القيمة، فلقا وليس مرادًا بل
انما يدعى القيمة فيها اذا كانت متقومة فان كانت مثابة ادعى المثل لانه يضمن به (فان نكل) المدعى عليه
عن اليمين (خلف المدعى أو) لم ينكل بل (أقام) المدعى (بينة) حين انكاره بان العين الموصوفة كانت بيده
كلف الاحضار له مدعى به ليشهد الشهود على عينه كما سبق (و) ان امتنع ولم يبدعذرا (حبس عليه) أي
الاحضار لانه امتنع من حق واجب عليه (ولا يطلق) من الحبس (الا باحضار) المدعى به لانه عين ما حبس
عليه (أو دعوى تلف) له فيصدق بيمينته وان تناقض قوله الاول للضرورة لانه قد يكون صادقا ولا يلزم
تقبل قوله للتلف عليه الحبس * (تنبيه) * هذا اذا أطلق دعوى التلف أو أسندها الى جهة خفية كسرقة
أما لو أسندها الى سبب ظاهر فالوجه كما قاله الاذرى تكليفه البينة على وجود السبب كما في الرواية
ثم يصدق في دعوى التلف به بيمينته ثم ما ذكره المصنف فيمن جزم بالدعوى (و) حينئذ (لو شك
المدعى) على من غصبه يئامنه أي تردد بان تساوى عنده العار فان أوجب أحدهما (هل تطلب العين)
المدعى بها (في دعوى قيمة) عنها ان كانت متقومة أو مشلان كانت مثلية (أم لا في دعوى) أي العين
نفسها (فقال) في صفة دعواه (غصب مني) فلان (كذا فان بقي له ردم) الى (والا فقيمة)
ان كان متقوما أو مشلانا كل مثليا يلزمه (سمعت دعواه) مع التردد للحاجة ثم ان أقرب شئ فذلك
وان أنكر حلف أنه لا يلزمه رد العين ولا بدائها فان نكل فهل يحلف المدعى على التردد أو بشرط التعيين

وجهان أو وجههما كما قال شيخنا الأول (وقيل) لا تسمع دعواه على التردد (بل يدعيها) أي العين (و يحلفه) عليها (ثم) بعد حلفه (يدعي القبلة) أو المال ويحلفه على ذلك (ويجريان) أي هذان الوجهان (فحين دفع ثوبه بالدلال ليبيعه) فمالا يبيعه (بجعله) الدلال (وشك) الدافع (هل باعه) الدلال (فيمالب) منه (الثن أم أتلفه فقيمة) فمالها (أم هو باق فيمالبه) منه فعلى الأصح السابق يدعي على الدلال رد الثوب أو غنمه إن باعه أو قيمته إن أتلفه ويحلف الخصم عينا واحدة أنه لا يلزمه تسليم الثوب ولا ثمنه ولا قيمته وعلى الثاني يدعي العين في دعوى والثن في أخرى والقيمة في أخرى فإذا شكك المدعي عليه حلف ثلاثة أيمان فإن شكك حلف المدعي على التردد على الوجه كما مر قال الباقيني وقد يكون الدلال باعه ولم يسلمه ولم يقبض الثمن والدعوى المذكورة ليست جامعة لذلك والقاضي إنما يسمع الدعوى المترددة حيث اقتضت الإلزام على كل وجه فلو أتت بيقينة الاحتمالات لم يسمها الحاكم فإن فيها مالا إلزامه به قال ولم أر من تعرض لذلك (و) إذا حضر الغائب عن المجلس (حيث أوجبنا) على المدعي عليه (الاحضار) للمدعي به فأحضره (فتب للمدعي) استقرت مؤنثه (أي الاحضار) (على المدعي عليه) لتعديه (والا) بأن لم يثبت للمدعي (فهي) أي مؤنة الاحضار (ومؤنة الرد) لأعمال إلى محله (على المدعي) لتعديه قال الزركشي ولا أجره عليه لمدة الحيلولة بخلافه في الغائب من البلد كما مر * (تنبه) * لو تألف المال في الطريق بانتهام دار ونحوه قال في المطالب بضمه المدعي بالأخلاف

* (فصل) * في ضابط الغائب المحكوم عليه وبيان غيبته المشترطة في الحكم عليه وما يذ كرمه (الغائب الذي تسمع البينة) عليه (ويحكم عليه) بوجهها (من) هو كائن (بمسافة بعيدة) وهي التي لا يرجع منها مكر إلى موضعه (الذي بكر منه) (ليسلا) بعد فراغ المحاكم كإبائه الباقيني لما في إيجاب الحضور وعليه من المشقة الخاصة بالبعد والاهل والوطن في الليل قال الباقيني وتعبير المصنف غير مستقيم لأن قوله منها يعود على المسافة البعيدة والمسافة البعيدة ليست التي لا يرجع منها بل التي لا يصل إليها بالامن يخرج بكر من موضعه إلى بلادها كما قال بعضهم ولو قال بكر منها لاستقام وهو مراده * (تنبه) * قوله ليس لا ير بد أوائل الليل وهو القدر الذي ينتهي به سفر الناس غالبا (وقيل) هي (مسافة قصر) لأن الشارع اعتبرها في مواضع فإدوم في حكم الحاضر (ومن بقرينة) وهي دون البعيدة بوجهها حكمه (كحاضر) في البلد (فلا تسمع بيته) عليه (و) لا (يحكم) عليه (بغير حضوره) الاتواريه أو تزوره وعجز القاضي حينئذ عن احضاره بنفسه وباعوان السلاطات فتسمع البينة عليه حينئذ ويحكم عليه بغير حضوره وبغير نصب وكيل ينكر عنه لتعذر الوصول إليه كالغائب والا لا تتخذ الناس ذلك ذريعة إلى ابطال الحق وهل يحلف له المدعي عين الاستظهار كالغائب أو لا قدرته على الحضور وجهان صحيح منهما الباقيني الأول لأن هذا احتياط للقضاء فلا يمنع منه ذلك وحزم صاحب العدة والمأوردى والروائي بالثاني وهو أوجه كما صححه الأذرى وغيره * (تنبه) * هذا كما إذا كان الخصم الخارج عن البلد في محل ولاية القاضي فإن كان خارجا عنها فالبعد والقرب على حد سواء فيجوز أن تسمع الدعوى عليه ويحكم ويكتب كما قاله المأوردى وغيره (والأظهر) وعبر في الروضة بالمشهور (جواز القضاء على غائب في) حقوبة لا دعي نحو (قصاص وحد قذف) لأنه حق آدمي فأشبهه المال (ومنعه في حد لله تعالى) أو تزيره لأن حق الله تعالى مبني على المسامحة والبرء لاستغنائه تعالى بخلاف حق آدمي فإنه مبني على التضييق لاحتماله والثاني المنع مطلقا لأن ذلك يسعي في دفعه ولا يوسع به والثالث الجواز مطلقا كالأموال وما اجتمع فيه حق لله تعالى ولا دعي كالسرقة يقضى فيها على الغائب بالمال دون القصاص كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره وحقوق الله تعالى المالية تنكح الأدعي (ولو سمع) قاض (بيته على غائب فقدم) أو على صبي فبلغ عا ذلا أو على مجنون فأفاق (قبيل الحكم) في الجميع (لم يستعدها) أي

لا يجب عليه أن يستعده بخلافه وهو الأصل إذا حضر وابتعد شهادة شهوذاً للفرع وقبل الحكم لا يقضى
بشأنهم لأنهم لا يتم بدل ولا حكم قبله مع وجود الأصل (بل بخبره) أي من ذكر بالحكم (ويمكنه) بعد ذلك
(من جرح) فيها ما يمنع شهادتها كما مدة ويحل لذلك ثلاثة أيام وأما بعد الحكم فهو على حجة بالأداء
والإبراء والجرح يوم الشهادة لأنه إذا أطلق الجرح استحل عدونه بعد الحكم كما قاله ولا معنى لاشتراطه يوم
الشهادة بل لو جرحها قبلها ولم تقض مدة الاستبراء وكذلك فإن منعت لم يؤثر الجرح كجرحه بالمأوردى
قال الأذرى والفاهر أنه لا ضرورة ببلوغ الصبي سفياً أو المجرم عليه كولو باغ مجنوناً (ولو عزل) قاض
(بعد سماع بينة ثم روى وجب الاستعادة) فقاموا ولا يحكم بالسماع الأول لطلانه بالعزل (تنبيه) *
لو خرج من محل ولايته ثم عاد فله الحكم بالسماع الأول على الصحيح لبقائه ولايته ثم استمرده المصنف
لأنه كمالا يختص بهذا الباب فقال (وإذا استعدي) بالبناء لا مفعول من أعدي يهدي أي يزيل العدوان
وهو الظالم كاشكاه أزال شكواه (على) منهم صالح لسماع الدعوى والجواب عنها (حاضر بالبلد)
أي طالب من القاضى أحضاره ولم يعلم القاضى كذبه كما قاله المأوردى وغيره سواء عرف أم بينه ما
معاملته أم لا (أحضره) وجوباً إقامة لشعار الأحكام ولزومه الحضور رعاية لمراتب الحكم وقال ابن أبي السهم
إذا استحضره القاضى وجب عليه الإجابة إلا أن يוכל أو يقضى الحق إلى الطالب اهـ وهذا ظاهر من ابن
سريج أنه يحضر ذوى المروآت في داره لا في مجلس الحكم والمذهب أنه لا فرق ويستثنى من وجوب الحضور
من وقت الإجابة على عينه وكان يتعامل بحضوره مجلس الحكم حق المستأجر ذكره السبكي في النفائس
من شرحه على المذهب رأيت من قول العزالي بعدم جبر من وقت الإجابة على عينه وقال لا يعترض
باتفاق الأصحاب على أحضاره البرزة وإن كانت مترجعة وجب لها لأن الإجابة لها أمده يتنازل وهو انقضاء المدة
بخلاف النكاح وفي الزوائد عن العدة أن المستعدي عليه إذا كان من أهل الصيانة والمروءة وتوهم
الحاكم أن المستعدي يقصد ابتذاله وأداءه ليحضره ولكن ينظروا له من يسمع الدعوى تزيلاً لصانته
مترلة المدة وخبره سليم في التعريب ويوم الجمعة كغيره في أحضار الختم لكن لا يحضر إذا صعد الخليليب
المنبر حتى تفرغ الصلاة بخلاف اليهودي يوم السبت فإنه يحضره ويحكم عليه سبته قال الركني
ويقاس عليه المصري في الأحد أما إذا دعا الختم إلى ما كمن غير رفع فقال الإمام لا يلزمه الحضور بل
الواجب أداء الحق إن كان عليه وفي الحاروي والمذهب والبيان الحضور مطلقاً الفاهر قوله تعالى إنما كان
قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله الآية وحل ابن أبي التيم الأمل على ما إذا قال لي عليك كذا فاحضر
معى إلى الحاكم ولا يلزمه الحضور وانما عليه وفاء الدين والثاني على ما إذا قال بيدي وينكاحاً لك ولم
يعلمها ليخرج عنها فيلزمه الحضور اهـ وكلام الإمام أظهر ويحضر القاضى الختم المطلوب أحضاره
لمجلس الحكم (بدفع ختم) أي مختوم (طين رطب أو غيره) للمدعى يعرضه على الختم وليكن نقش
الختم أجب القاضى فلانا وكان هذا أولاً عادة قضاة السلف ثم هجر واعتاد الناس الآن الكتابة في الكاغذ
وهو أول (أو) أحضره إن لم يجب بمسار (بمرتب ذلك) من الاعوان يباب القاضى يسمون في زماننا
بالرسل صيانة للعقود ومؤنة العون على الطالب إن لم يرزق من بيت المال * (تنبيه) * ظاهر كلامه
التخفيف بينهما وليس مراداً ولا قدرت في كلامه أن لم يجب بمسار في تعليق الشيخ أبي حامد أنه يرسل الختم
أولاً فإن لم يحضر بعث إليه العون قال البلقيني وفيه ملحة لأن الطالب قد يتضرر بأخذ أجرته منه أي فإن
أجرة العون عليه أن لم يرزق من بيت المال كما لم نعي ينبغي كما قال شيخنا أن يكون مؤنة من أحضره عند
امتناعه من الحضور يبعث الختم على الطالب أخذاً مما يأتى وفي الحاروي للقاضى أن يجمع بين ختم العاين
 والمرتب إن أدى اجتماعه إليه من قوة الختم وصرفه (فإن امتنع) الطالب من الحضور (بلا عذر)
أوسوه أؤدب بكسر الختم ونحوه ولو بقول العون الثقة (أحضره) وجوباً (بأعوان السلطان) وعليه

حينئذ مؤنتهم لامساعه (وعزوه) بما يراه من ضرب أو حبس أو غيره فله العفو عن تعزيره ان رآه
فان اختفى فودي باذن القاضى على باب داره انه ان لم يحضر الى ثلاثة أيام سمر بابه أو ختم عليه فان لم يحضر
بعد الثلاث وطلب الختم سمره أو ختمه اجابة اليه ان تقرر عنده انها داره ولا يرفع المسماة ولا الختم الا بعد
فراغ الحكم والظاهر كما قال الاذرى أن محل التسمير أو الختم اذا كان لا يأويهم اغسيه والا فلا سبيل الى
ذلك ولا الى اخراج من فيها فان عرف موضعه بعث اليه التسامى الصبيان ثم الخصيان ثم جمعون الدار
ويقتشون عليه ويبعث معهم عدلين كما قاله ابن القاص وغيره فاذا دخلوا الدار رقف الرجال في الفص وأخذ
غيرهم في التفيتش قالوا ولا هجوم في الحدود الا في حد قاطع الطريق قال المساوردي واداعه حضوره بعد
هذه الاحوال حكم القاضى بالبينة وهل يجعل امتناعه كالنكول في رده اليمن الاشبه نعم لكن لا يحكم عليه
بذلك الا بعد اعادة النداء على بابه ثانياً باله يحكم عليه بالنكول فاذا امتنع من الحضور بعد النداء الثاني
حكم بنكوله وان امتنع من الحضور اذ تركت ظالم أو حبسه أو مرض بعث اليه نائبه ليحكم بينه وبين
خصمه أو وكل المعذور من بخاصمه عنه ويبعث القاضى اليه من يحلف ان وجب تحليفه قال في المهمات
و ينافر أن هذا في غيره معروف النسب أو لم يكن عليه بينة والاسمع الدعوى والبينة وحكم عليه لان المرض
كالغيبه في سماع شهادة الفرع فكذلك في الحكم عليه قال وقد صرح بذلك البغوي (أو) كان الاستدعاء
على (غائب في غير) محل (ولايته) أى القاضى (فليس له احضاره) لانه لا ولاية له عليه ولو استحضره
لم يلزمه اجابته بل يسمع الدعوى والبينة ثم ان شاء انتهى السماع وان شاء حكم بعد تحليف المدعى على
ما سبق وان كان في مسافة قريبة كما مر عن المساوردي (أو) على غائب (فيها) أى محل ولايته (وله
هناك نائب لم يحضره) القاضى لما في احضاره من المشقة مع وجود الحاكم هناك (بل يسمع بيته) عليه بذلك
ويكتب بسماعها (اليه) أى نائبه ليحكم به الامكان الفصل في هذا الطريق فلا يكاف الحضور * (تنبيه) *
ظاهر كلامه كالروضة وأما ما انه لا فرق بين أن يكون على مسافة قريبة أو بعيدة وليس مراد بل محل
ذلك اذا كان فوق مسافة الدعوى لما مر أن النكول بسماع البينة لا يقبل في مسافة الدعوى (أو) (أو) نائب
له هناك (فلا يصح يحضره من مسافة الدعوى نقلاً) لكن بعد تحرير الدعوى وصحة سماعها (وهى التى
يرجع منها مبكر) الى موضعه (لابل) سميت بذلك لان القاضى بعدى لمن طلب خصمها منها لاحضار
خصمه أى يقويه أو يعينه الثاني ان كان دون مسافة القصر أو ضرر والا فلا ان مادون مسافة القصر
حكم الحاضر في مسائل كثيرة والثالث يحضره وان بعدت المسافة وهذا ما اقتضى كلام الروضة وأصلها
ترجيحاً، وعليه العراقيون ورجحه ابن المقرئ لان عمر رضى الله عنه استدعى المغيرة بن شعبه في قضية من
البصرة الى المدينة ولما أخذ السطر طريقاً لا يعمل الحقوق ومع هذا فالوجه ما في المتن وليس في قضية عمر
رضى الله تعالى عنه انه أحضره بغير اختياره ولما في ذلك من المشقة في احضاره وبعث القاضى الى بلاد
المطالب * (تنبيه) * محل احضاره اذ لم يكن هناك نائب ومالم يكن هناك من يتوسط ويصلح بينهما
فان كان لم يحضره بل يكتب اليه أن يتوسط ويصلح بينهما واشترط ابن الرقعة وابن يونس فيه أهلية القضاء
ولم يشترطه الشيخان وقال الشيخ محمد الدريس الحسباني يتجه أن يقال ان كانت القضية مما تنفصل
بصلح فيكفى وجود متوسط مطاع يصلح بينهما وما وان كانت لا تنفصل بصلح فلا بد من صالح للقضاء في تلك
الواقعة لا يفرض اليه الفصل بينهما بصلح أو غيره اهـ وهذا لا بأس به وقول المصنف بل لا يتناول أول الابل
ووسطه وآخره قال في المهمات وليس كذلك بل الضابط أن يرجع قبل الابل كذا ذكره الاصحاب وكذا
هو في أصل الروضة في النكاح في سوابب الولاية اهـ ثم استثنى المصنف في المعنى من قواهم لا تسمع البينة
على حاضر قوله (و) (الاصح) (ان المندرة) الحاضرة (لا تحضر) للدعوى بضم أوله وفتح ثالثه مضارع
أحضر أى لا تكلف الحضور للدعوى عليها صر فالاشقة عنها كما رخص ولانه صلى الله عليه وسلم قال

أشبهت أنيس إلى امرأة هذا فان اعترفت فأرجعها فلم يطلب الكونم المخدرة ورجع القامدية طاعرا لكونها
 رزة كذا استدلبه وتلقفه ولا تكف أيضا المخدرة لتخلف ان لم يكن في البيت غليظا بالمكان فان كان
 أضررت على الامع في الروضة في الباب الثالث من الدعوى بل توكل أو يبعث القاضي إليها بالنسبة فيجب
 من وراء السترة اعترف الحميم انها هي أو شهد اثنان من محارمها انها هي والا تلقت بنحو الحلة
 وخرجت من السترة إلى مجلس الحكم وعند الخلف تخلف في مكانها (وهي) أي المخدرة (من لا يكثر
 خروجها الخاجات) منكرة كسرا مخبر وقطن وبيع غزل ونحوها بان لم تخرج أسسلا الا لضرورة
 أو لم تخرج الا لطلب الحاجة كزيارة وحمام وذهاب الوجه الثاني انهم يتحضر كسبرها وبه جزم القفال
 في فتاويه وغير المخدرة وهي البرزة بفتح الباء الواحدة يحضرها القاضي لكن يبعث إليها محرما لها أو
 نسوة ثقات لتخرج معهم بشرط أمن العار بن كجاري عليه ابن المقرئ وصاحب الانوار (تنبيهه) *
 لو كنت برزة ثم لمت المخدر قال القاضي الحسين في فتاويه حكمها حكمكم الفاسق بتوب فلا بد من
 مضي سنة في قول أوسنة أشهر في قول اه و فرق الاذرى بين المخدرة ورفعة بعلمها وشيها قال ابن
 شسبة وهو المنجى قال وايس المخدر أصل في التسرع اه ولو اختلها في المخدر في فتاوى القاضي
 ان عالم البينة وقال الماردى والرويان ان كانت من قوم الاغلب من حال نسائهم المخدر صدقت
 بيمينها والصدق بيمينه أى حيث لا يئنه لهما وهذا أولى * (ساقية) * في مسائل مشروطة مهمة للقاضي
 أن يشهد في محل ولايته على كتاب حكم كتبه في غير محل ولايته وليس له أن يشهد في غير محل ولايته على
 كتاب حكم كتبه في محل ولايته والحكم كالأشهاد بخلاف الكتابة لا بأثرهما وقول المحكوم عليه الموكل
 في الخصومة كنه عزلت وكلى قبل قيام البينة لا يعمل الحكم لان القضاء على الغائب جائز بخلاف
 المحكوم له اذ قال ذلك يعمل الحكم لان القضاء للغائب باطل وليس لمن تحمله شهادة بكتاب حكمى
 أرسله به القاضي الكاتب إلى قاضى بلد الغائب وخرج به أن يخاف في الطريق عن القاضي المقصود
 الا ان أشهد على شهادته بأن أشهد على نفسه شاهدين يحضران بالكتاب ويشهدان به عند القاضي
 المقصود أو شهد به عند قاض فقبضه ويكتب به للقاضى المقصود فان لم يجد قاضيا ولا شهودا وطالب أجره
 لخروجه الى القاضى المقصود لم يعط غير الفقة وكراه الدابة بخلاف سؤاله الاجرة قبل الخروج من بلد
 القاضى الكاتب فيه طاهرا وان رادت على ما ذكر فانه لا يكاف الخروج والقناعة بذلك لان القاضى يمكن
 من اشهاد غيره وهذا العمل مضار اليه وان استوفى المكتوب اليه الحق من الخصم وسأله الخصم الاشهاد
 على المدعى بذلك لزمه اجابته ولا يلزمه أن يكتب له كتابا لان الحاكم انما يطلب بالزام ما حكم به وثبت عنده
 ولأن بعليه الكتاب الذى ثبت به الحق كالأيلزم من استوفى من غرامة ماله عليه بتجعة أو من باع غيره
 شيأ له به تجعة أن يعطيه الحقة لانها غالباً تكون ملكه ولانه قد يظهر استحقيقه فيحتاج اليها والقاضى افراض
 مال للغائب من ثقة ليحفظه في الذمة وله بيع حيوانه ثلوقه هلاكه ونحوه كغصبه وله اجازته ان أمن
 عليه لان المنافع تملوت بمضى الوقت واذا باع شيأ للمصلحة أو أجبر باجرة ثم قدم الغائب فليس له النسخ
 كالصبي اذا بلغ ولان ما فعله القاضي كان بنية شرعية ومال من لا يرجى معرفته للقاضى يبعه ومصرف
 ثمنه في المصالح وله حلفه قال الاذرى والاحوط في هذه الاعصار صرفه في المصالح لاحفظه لانه يعرضه للتهب
 ومد أيدى التالمة اليه * (باب القسمة) *

بكسر القاف وهى تمييز بعض الانصباء من بعض والقسام الذى يقسم الاشياء بين الناس قال لبيد

فأرض بما قسم المليك فأعنا * قسم المعيشة بيننا قسامها

ووجه ذكرها في خلال القضاء ان القاضي لا يستغنى عن القسام للعاجلة الدفعة المشتركة بل
 القسام كالماكم لحسن الكلام في القسمة مع الاقضية والاصل فيه اقبل الاجماع قوله تعالى وإذا حضر

القسمه الآتية وخبر الشفعة فيما لم يقسم وكان صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين أوليائها وأصحابها
الشيخان والحاجة داعية اليها ~~لأن~~ يمكن كل واحد من الشركاء ان يتصرف في ملكه على الكمال
ويختص من سوء المشاركة واختلاف الايدي (فد يقسم) المشترك (الشركاء) بأنفسهم لان الحق
لهم (أو) يقسمه (منصوبهم) أي وكيلهم (أو منصوب الامام) أو هو نفسه أو المحكم لحصول
المقصود بكل من ذلك * (تنبيه) * لو وكل بعضهم واحدا منهم أن يقسم عليه قال في الاستقصاء
ان وكاله على أن يطرز لكل منهم نصيبه لم يجز لان على الوكيل أن يحتاط لموكله وفي هذا لا يمكنه لانه
يحتاط لنفسه وان وكاله على أن يكون نصيب الوكيل والموكل جزءا واحدا جاز لانه يحتاط لنفسه
وأوكله وان وكل جميع الشركاء أحدهم أن يقسم عنهم ويرى فيما يأخذ بالقسمه لكن واحد منهم
وأبه لم يجز ولا يجوز حتى لو كل كل واحد منهم وكيل عن نفسه على الانفراد (وشرط منصوبه) أي الامام
(ذكر حرسد) لانه يلزم كالحاكم من حيث ان الحاكم ينظر في الحجة ويعتبر ثم يلزم بالحكم
كذلك القسام أيضا مساحة وتقدير ثم يلزم بالافراز وان ذلك ولاية ومن لا يتصف بما ذكر ليس من
أهل الولايات * (تنبيه) * اعتبر في المحرر التكليف وحذفه المصنف لدخوله في العدة كدخول
الاسلام فيها ولو قال بدل عدل تقبل شهادته لاستفيد منه اشترط السمع والبصر والنفق والضبط اذ لا بد
فيه من ذلك (يعلم المساحة) بكسر الميم من مسح الارض ذرعها وعلم المساحة بغنى قوله (والحساب)
لاستدعائها له من غير عكس وانما شرط عليهما لانهما آلة القسمه كما أن الفقه آلة القضاء واعتبر
المأوردى وغيره مع ذلك ان يكون عطفان الناطع واقتضاه كلام الام وهل يشترط فيه معرفة
التقويم أولا وجهان أو جههما الثاني كجرحي عليه ابن المقرئ وقال الاسنوي جزم باستحبابه القاضيان
البندنجي وأبو الطيب وابن الصباغ وغيرهم وحينئذ فان لم يكن عارفا جع الى اخبار عدلين عند
الحاجة الى ذلك واعتد البلقيني الأول في قسمتي التعديل والرد دون قسمه الاجزاء * (تنبيه) * أفهم
قول المصنف منصوبه أنه لا يشترط ذلك في منصوب الشركاء وهو كذلك لانه وكيل عنهم كما سلك بشرط
فيه التكليف الا أن يكون فيهم محجور عليه فتعتبر فيه العدة أيضا ومحكمهم كمنصوب الامام (فان كان
فيها) أي القسمه (تقويم) هو مصدر قويم السعة قدر قيمتها (وجب فاسمان) لاشتراط العددين
المقروم لان التقويم شهادة بالقيمة (والا) بان لم يكن فيها تقويم (فقسام) واحد في الاظهر (وفي قول)
من طريق (اثان) كالتقويمين وأخذ الوجهين انه كما أو شاهد الزواج الاول لان قسمته تلزم
بنفس قوله ولانه يستوفي الحقوق لاهلها ورجع البلقيني الثاني وقال لم نجد نصا صريحا بخالفه * (تنبيه) *
محل الخلاف في منصوب الامام فلو قوض الشركاء القسمه الى واحد غيرهم بالتراضي جاز قطعها كما في أصل
الروضة وظاهر كلام المصنف أنه يكفي واحد وان كان فيها خاص وهو الاصح وان قال الامام القياس
أنه لا بد من اثنين كالتقويم لان الخاص يحتل ويعمل باجتهاده فكان كالحاكم المقوم بخبر بقيمة الشيء
فهو كالشاهد ولا يحتاج القاسم الى لفظ الشهادة وان وجب تعدده لانما تستند الى عمل محسوس (ولان الامام
جعل القاسم كما في التقويم) بأن يفوض له سماع البينة فيه وأن يحكم به (فيعمل فيه بعدلين) أي
بقولهما (ويقسم) بنفسه وللقاضي الحكم في التقويم بعلمه كما هو الاصح في أصل الروضة وان اقتضى
كلام المصنف خلافه (ويجعل الامام رزق منصوبه) ان لم يتبرع (من بيت المال) وجوب اذا كان
فيه سعة كما هو مقتضى كلام الرازي ويكون من سهم المصالح لانه من المصالح العامة وحكى المأوردى عن
علي رضي الله عنه فعل ذلك ولا يراد على أحده من ذلك كما صرح به الدارمي (فان لم يكن) في بيت المال شيء
أو كان مصرف أهم من ذلك أو لم ينف (فأجرته على الشركاء) ان طلب القسمه جميعهم أو بعضهم لان
العجل لهم وقيل هي على الطالب وحده وانيس للامام حصة فذهب قاسم معين بل يدع للناس يستأجرون

من شأوا لا يعالى المعين في الاجرة أو لواعظهم بضعف كذا في أصل الروضة فيجتمل أنه حرام كقوله
القاضي حسين وأنه مكروه كقوله الفوري والاول أوجه (فان استأجروه وبيع كل) منهم (قد الزمه)
سواء تساوا فيه أم تفاضلوا سواء كان مساويا بالاجرة مثل حصته أم لا وليست أجرة واحدة وكان
ية ولوا استأجروا لك لتقسم بيننا كذا بدينا رهلى فلان ودينارين على فلان أو يوكلوا من يعقد لهم كذا
فلو انفرد كل منهم بمقدار ازنيه وترتبوا كقوله اولم يترتبوا كجائحه شيئا صح ان رضى الباقون بل
يصح ان يعقد أحدهم ويكون حينئذ أصيلا ووكيلا ولا حاجة حينئذ الى عقد الباقي فان لم يرصوا لم يبيع
كقوله ابن المقرئ وصاحب الانوار وهو الفاهر لان ذلك يقتضى التصرف في ملك غيره بغير اذنه نعم لهم
ذلك في قسمة الاجبار بالمراساة وقيل يصح وان لم يرص الباقون لان كلاً قد لنفسه قال في الكفاية
وبه جزم الماردى وغيره وعليه نص الشافعي (والا) بأنهم أجرة واحدة في اجازة صحيحة أو واحدة
(بالاجرة وزعة على) قدر (الحصص) المأخوذة لانهم من رؤس المال كصفة المشترك (وفي قول) من
طريق ساكية لقول ابن الاجرة وزعة (على) عدد (الرؤس) لان العمل في المصيب القليل كالعمل
في الكثير وهذا طريقة كرها المرأوة وطريقة العراقيين الجزم بالاول قال ابن الرفعة وهي أصح
باتفاق الاصحاب وصححها في أصل الروضة اذ قد يكون له سهم من ألف سهم فلوا لم نصف الاجرة بما
استوجب قيمة نصيبه وهذا مدع بالقول واحترضا بالمأخوذة عن الحصص الاصلية في قسمة التعديل
وان الاجرة است على قدرها بل على قدر المأخوذ فله وكثرة لان العمل في الكثير أكثر منه في القليل هذا
ان كانت الاجارة صحيحة والا فالوزع اجرة المثل * (تنبيه) * تجب الاجرة في مال الصبي وان لم يكن له
في القسمة ضمان لان الاجابة اليها واجبة والاجرة من المزن التابعة لها وعلى المولى طاب القسمة له حيث
كان له فيها غلبة والا فلا يطلبها وان طابها الشريفك أجبب وان لم يكن لاصي فيها غلبة وكالصي المجنون
والمجور عليه بسفاه ولودع الشريك الفاسم ولم يسمه له اجرة لم ينفق شيئا كجود دفع شخص ثوبه لفساد
ولم يسم له اجرة أو اءا كم فله اجرة المثل ولو استأجر جماعة كاتباً لكتابة صك كانت الاجرة على قدر حصصهم
كجزم به الرافعي آخر الشفعة (ثم ما) أى المشترك الذى (عنام الضرر في قسمة بكونه وثوب نقيب حسين
وزوجى) أى فردى (خف) وصرعى باب (ان طلب الشريك كلهم قسمة لم يبيعهم القاضي) الباجزا
وبعنه من ان بطلت منفعته بالسكية لانه سفه ونازع الباقي في زوجى خف وقال لم اجد لرافعي شاهدا
من نص الشافعي ولا سلماني ذلك في الماريقين فانه قد يستفيع لمرة الخلف كانه يكون أقطع الرجل وبسط
الكلام في ذلك والاصحاب لا يظرون الى هذه الاشياء النادرة (ولا يمنعهم ان قسموا بأغصهم ان تمثال
منفعته) أى المقسوم بالسكية (كسيف يكسر) لا يمكن الاتفاق بما صار اليه منه على حته أو بائحاده
سكياً ونحو ذلك ولا يجيبهم الى ذلك على الاصح لما به من اشاعة المال فان قيل هذا مشكل لانه ان لم يكن
حراماً لم يمنع على القاضي ذلك وان كان حراماً ليس له التمكن منه أجبب بأن اتلاف المال ممنوع منه
ثم يجوز لاحد الشريكين رخصة لسوء المشاركة فان قيل هذا أيضاً مخالف لما ذكره في البيع من انه
لا يبيع ببيع نصف معين من اءا وسيف ونحوهما لانه غدير مقدور على تسليمه شرعاً أجبب بان شرط
بيع المعين أن لا يحصل هناك نقص بسبب تسليمه وهو لو باعه نصفاً شاعاً من ذلك جازم لهم القسمة بعد
ذلك لما روي فلانما فاه بين البابين (وما يبيع) بقسمته (نفسه المقصود) منه (كحمام وطاحونة
صغيرين) طلب بعض الشريك قسمة ما ذكره وامتنع بعضهم (لا يجاب طالب قسمة) جبراً (في الاصح)
لما ليس من الضرر على الآخر وفي الحديث لا ضرر ولا ضرار في الاسلام واما مالك وغيره والثاني يجاب
لاجل ضرر الشركة * (تنبيه) * في المفاصير بن تسليم الاول المذكور فان لفنا الحمام مذ كره على
الثاني المؤنث فان الطاحونة وهى الرحى كفى الصالح وثمة (فان أمكن بيعه) أى ما ذكر (الحامين)

أوطاحونتين (أجيب) طالب قسمة ذلك وأجبر الممتنع وان احتج إلى أحداث بر أو مستوقد وتيسر
 لا تنفاه الضرر مع تيسر نذارك ما احتج إليه من ذلك بامر قريب قال الأذرى وانما تيسر ذلك إذا كان
 ما يلي ذلك ولو كان له أو ما أتلفوا كان ما يليه وقفاً أو شارعاً أو ما كان لا يسمح ببيع شيء منه فلا وحيداً
 يجوز بنقي الاجبار ويعلم من هذا ان المراد بقوله المقصود أن ينتفع به من الوجهة الذي كان ينتفع به قبلها
 ولو بأحداث مرافق فان قيل لو باع داراً لا يمر لها معاً كان تحصيله يبيع أو أجاز لم يصح على الصحيح فهلا
 كانت القسمة كذلك أجيب بان شرط المبيع أن يكون منتفع به في الحال ولم يكن بخلاف القسمة
 (ولو كان له) مثلاً (عشر دار لا يصلح) بمنزلة تجب أي العشر (للسكنى والباقي لا تخر) يصلح لها ولو بضم
 ما يليه بجوارحه (فالأصح) المنصوص (اجبار صاحب العشر بطالب صاحبه) لان الطالب ينتفع بها
 وضرر صاحب العشر لا ينشأ من مجرد القسمة بل بسببه فله نصيبه والثاني المنع لضرر شركته (دون
 عكسه) وهو عدم اجبار صاحب الباقي بطالب صاحب العشر القسمة لانه مضيع لماله معنت والثاني يجبر
 ليعتزم ملكه أما إذا صلح العشر ولو بالضم فيجبر بطالب صاحبه لا تخر لعدم التمتع حينئذ * (تنبيه) * لو كان
 نصف دار ونسبة ونصفها الآخر لو احدى فطالب الآخر القسمة أجيب وحيداً فلا يمكن من الخمسة القسمة تبعاله
 وان كان العشر الذي اكل منهم لا يصلح مسكناه لان في القسمة فائدة لبعض الشركاء ولو بقي حق الخمسة مشاعاً
 ثم طالب واحد منهم القسمة لم يجبر الباقيون عليها لانها تضر الجميع وان طالب أولاً الخمسة نصيبهم مشاعاً
 كانت الدار عشرة فطلب خمسة منهم اقرار نصيبهم مشاعاً أجيبوا لانهم ينتفعون بنصيبهم كما كانوا ينتفعون
 بدقبيل القسمة ولم يعتبروا مطلق الانتفاع لعظم التفاوت بين أجناس المنافع (وما لا يعظم) في قسمته
 (ضرر وقسمته أنواع) ثلاثة عند المرازمة قسمة أجزاء وقسمة تعديل وقسمة ودلان المقسوم اما أن
 تتسارى الانصاف فيه إلى اعطاء شيء غير المشترك من المتقاسمين أولاً الاول الرد والثاني التعديل ونوعان
 عند العراقيين قسمة رد وقسمة لاردها وهذا هو ظاهر عبارة صاحب التنبيه وقد بدأ المصنف بالاول من
 الاقسام الثلاثة فقال (أحدها) القسمة (بالأجزاء) وتسمى قسمة المتشابهات وهي التي لا يحتاج فيها إلى
 رد شيء من بعضهم ولا إلى تقويم (كثلى) من حب وغيره وتقدم حد المثلى في الغصب قال الأذرى وغيره
 وتشترط السلامة في الحبوب والنقود فان الحب المعيب والقد المتشوش معدودان من المنقومات قال
 ابن شعبة وفيه نظر فقد ذكر الرافعي انه اذا جوزنا المعاملة بالمتشوشة فهي مثلية والاصح جواز المعاملة
 بها ه وهذا ظاهر (و) مثل (دار متلفة الابنية) مثل (أرض مشتهية الأجزاء) وما في معناها والكتاب
 الغامضة التي لا تنقص بالقطع (فيجبر الممتنع) علمها وان كانت الانصاء متفاوتة اذ لا ضرر عليه فيها ولا ينتفع
 الطالب بماله على الكمال ويخلص من سوء المشاركة * (تنبيه) * المراد باتفاق الابتدائي الدار كما قاله الامام
 أن يكون في شرقي الدار صفة قويت وكذلك في غربها (فتعدل السهام كيلاً) في المكيل (ووزناً) في الموزون
 (وزناً) في الموزون كالارض المتساوية أو عدائي المعدود وقوله (بعدد الانصاء) متعلق بتعديل هذا (ان
 استوت) تلك الانصاء كما اذا كانت بين ثلاثة أثلاثاً فتجعل ثلاثة أجزاء ثم يؤخذ ثلث رفاع (و يكتب) مثلاً
 هنا وفيما يأتي من بقية الأنواع (في كل رقعة) اما (اسم شرك) من الشركاء (أو جزءاً) من الأجزاء (مميز)
 عن البقية (بحد أو جهة) أو غير ذلك (وتدرج) الرقع (في بندق) من نحو شمع أو طين (مستوية) ووزناً
 وشكلاً لئلا تسبق اليد لأخراج الكبيرة وفيه ترجيح لأصاحبها * (تنبيه) * ظاهر كلامه وجوب التسوية في
 البنادق وفيه تردد للجبوني واختار الامام أنه على الاحتياط لا الوجوب وحرم به الغزالي وهو الفاهر ونقله
 في باب العتق عن الصبيد لاني أنه لا يجوز الاقراع بأشياء مختلفة كدواة وقلم وحصاة ثم قال وفيه وقفة
 اذ لا حيف في ذلك مع الجهل بالحال وأيده الرافعي بكلام الشافعي والامام وهذا هو الظاهر (ثم يخرجها)
 أي الرفاع (من لم يحضرها) بعد أن تحصل في حجرة مثلاً في الروضة وأصلها من لم يحضر الكتاب

والادراج فكان الاولى أن يقول هنا من لم يحضر ههنا لك كما عبر به في الحر روصي ويحويه كجبعي أولى بذلك
من غيره لانه أبعد عن النعمة (رقعة) أما (على الجزء الأول) من تلك الأجزاء (ان كتب الاسماء)
في الرقاع كزيد وبكر وخالد (في معنى من خرج رقعة) في تلك الرقعة ويتعين حقه في ذلك ثم يخرج رقعة
أخرى على الجزء الذي يليه فيه على من خرج اسمه في الرقعة الثانية ويتعين الباقي للثالث ان كان ثلاثة
(أو) يخرج من لم يحضرها رقعة (على اسم زيد) مثلا (ان كتب الأجزاء) في الرقاع أي أسماء الأجزاء فيخرج
رقعة في المثال المذكور على اسم زيد ثم على اسم بكر ويتعين الجزء الثالث لخالد وما ذكره لا يختص
بقسمه الأجزاء بل يأتي في قسمة التعديل اذا عدت الأجزاء بالقيمة * (تنبه) * الاعتبار في البداءة
بواحد من الشركاء والأجزاء منوط بنظر القسام فيقف على أي طرف شاء ويسمى من شاء فان التمسك
في المستحق من الأجزاء القرعة فلا تهمه (فان اختلفت الانصاء) بين الشركاء (كصف وثلاث سدس) في
أرض مثلا (جرت الأرض على أقل السهام) وهو في هذا المثال السدس (وقسمت) أي الأرض
(كما سبق) ومقتضى هذا أنه يجزى بين كتبه أسماء الشركاء وكتبه الأجزاء لكن المصحح كتبه أسماءهم
دون كتبه الأجزاء وهل ذلك واجب أو أولى وجهان أحدهما الثاني وبه يتبين سلوك كل من الطرفين
وحينئذ فاقضاء كلام المصنف صحيح وانما كان كتب الاسماء أولى لانه لو كتب الأجزاء أو أخرج على
الاسماء لم يخرج صاحب السدس الجزء الثاني أو الخامس فيفرق ملك من له النصف أو الثلث
واحتز المصنف عن هذا بقوله (ويجوز) اذا كتب الأجزاء (عن طريق حصة واحد) بان لا يبدأ
بصاحب السدس لان التفريق انما جاء من قبله بل بصاحب النصف فان خرج له الأول أخذ الثلثة
ولاعوان خرج له الثاني أخذه وما قبله وما بعده قال الاستوى واعلموا ما قبله وما بعده تحكيم فلما أعلم
اثنا بعدو يتعين الأول لصاحب السدس والباقي لصاحب الثلث أو يقال لا يتعين هذا بل يتبع نظر
القاسم اه وهذا ظاهر أو خرج له الثالث أخذه مع الذين قبله ثم يخرج باسم الآخرين أو الرابع أخذه
مع الذين قبله ويتعين الأول لصاحب السدس والآخران لصاحب الثلث أو الخامس أخذه مع الذين
قبله ويتبع السادس لصاحب السدس والأولان لصاحب الثلث أو السادس أخذه مع الذين قبله ثم بعد
ذلك يخرج رقعة أخرى باسم أحد الآخرين ولا يخفى الحكم أو بصاحب الثلث فان خرج له الأول
أو الثاني أخذهما أو الخامس أو السادس فكذلك ثم يخرج باسم أحد الآخرين فان خرج له الثالث
أخذه مع الثاني وتعين الأول لصاحب السدس والثلثة الأخيرة لصاحب النصف أو الرابع أخذه مع
الخامس وتعين السادس لصاحب السدس والثلثة الأولى لصاحب النصف هذا اذا كتب في ستر رقاع
ويجوز أن يقتصر على ثلاث رقاع لكل واحد رقعة فيخرج رقعة على الجزء الأول فان خرج الأول لصاحب
السدس أخذه ثم ان خرج الثاني لصاحب الثلث أخذه وما يليه وتعين الباقي لصاحب النصف وان خرج
الأول أو لا لصاحب النصف أخذ الثلثة الأولى ثم ان خرج الرابع لصاحب الثلث أخذه والخامس وتعين
الباقي لصاحب السدس وان خرج الرابع لصاحب السدس أخذه وتعين الباقي لصاحب الثلث وان خرج
الأول لصاحب الثلث لم يخف الحكم مما مر ولا يخرج السهام على الاسماء في هذا القسم بل اختلاف
قالوا فائدة في الطريق الأولى زائدة على الطريقة الثانية لاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر وذلك
لاوجب حيفا لتساوي السهام لكن الطريقة الأولى هي المختارة لان لصاحب النصف والثلث منزلة
بكثر المالك فكان لهما منزلة بكثر الرقاع النوع (الثاني) القسمة (بالتعديل) بان تعدل السهام
بالقسمة وهو قسمان ما بعده للقسوم شيئا واحدا وما بعده فيه شيئين فالأول ما أشار اليه بقوله (كارض
تختلف قسمة أجزائها بحسب قوة انبات وقر بماء) ونحو ذلك أو يختلف جنس ما فيها كاستان بعضه
نخل وبعضه عنب ودار بعضها حجر وبعضها لبن فاذا كانت لاثنتين أو ثلثين وقسمة ثلثها في المثال الأول

المشغل على ما ذكر كقيمة ثلثها الخالي عن ذلك جعل الثالث سهمها والثلثان سهمها وأقرع كمرولو مشل
المصنف بالبستان فهم منه ما مثل به بطريق الأولى وإن اختلف الانصباء كنصف وثلث وسدس جعلت ستة
أسهم بالقيمة لأبالمساحة (ويجوز الممتنع) من الشريك (عليها في الاظهر) الخاف للساوي في القيمة
بالساوي في الاجزاء والثاني المنع لاختلاف الاغراض والمنافع وعلى الاول أجرة القاسم بحسب المأخوذ
كممرت الاشارة اليه ولو أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده لم يجبر على قسمة التعديل كراضين يمكن
قسمة كل منهما بالاجزاء ثم أشار للقسم الثاني من قسمة التعديل وهو ما يعد فيه المقسوم شئين فصاعدا
بقوله (ولو استوت قيمة دارين أو خافوتين) مثلاً لاثنتين بالسوية (فطلب) كل من الشريكين
(جعل كل) من الدارين أو الخافوتين (لواحد) بأن يجعل له داراً أو خافوتاً وشريكه كذلك (فلا يجبر)
في ذلك سواء اتخاروا أم تباعدت تفاوت الاغراض باختلاف الحال والابنية * (تنبه) * يستثنى من
الدارين ما إذا كانت الداران أهماء تلك القرية المشغلة عليهما وشركتهما بالنصف وطلب أحدهما قسمة
القرية واقتضت القسمة نصفين جعل كل دار نصيباً فانه يجبر على ذلك وفي الخافوتين ما إذا اشتركا في
دكاكين صغار متلاصقة لا تحتمل أحدها القسمة وتسمى العضائد فطلب أحدهما قسمة أعيانها
أجيب على الاصح في أصل الرضوخوان زالت الشركة بالقسمة وينزل ذلك منزلة الختان المشغل على
البيوت والمساكن قال الجيلي ومحلها إذا لم تنقص القيمة بالقسمة والام يجبر جزماً (أو) استوت
قيمة (عبيد أو ثياب) أو دواب أو أشجار أو غيرها من سائر العروض (من نوع) وأمكن التسوية
ولو اختلف العدد (أجبر) الممتنع ان زالت الشركة بالقسمة كثلاثة أعبيد بين اثنين قيمة أحدهم مائة
والآخرين مائة وكثلاثة أعبيد متساوية القيمة بين ثلاثة وذلك لعل اختلاف الاغراض فيها أما إذا بقيت
الشركة في البعض كعبد بين اثنين قيمة أحدهما نصف الآخر فطلب أحدهما القسمة ليختص من
خرجته قرعة الخسيس به ويبقى له ربع الآخر فإنه لا يجبر في ذلك على المذهب لان الشركة لا ترتفع
بالكيفية وهذه الصلوة استثناهما من اطلاق كلام المصنف في ركشي والاولى عدم استثنائها فان قول المصنف
أو عبيد أو ثياب معطوف على دارين إذ تقديره أو استوت قيمة عبيد أو ثياب وحينئذ فلا استثناء (أو)
من (نوعين) كعبدين تركي وهندي أو جنسين كالفهم بالاولى كعبد وثوب (فلا) اجبار في ذلك وان
اختلفا وتعدى التمييز كقرع جيد ووردى لتفاوت الاغراض بكل نوع وكل جنس وانما يقسم مثل هذا
بالتراضى * (تنبه) * يجبر الممتنع على قسمة علو وسفل من دار أمكن قسمة هلالا على قسمة أحدهما فقط
أو على جعله لواحد أو الآخر لا يخرى واللبن بكسر الموحدة ان استوت قوا به فقسمته قسمة المتشابهات
وان اختلفت فالتعديل النوع (الثالث) القسمة (بالردبان) يحتاج في القسمة الى رد مال أجنبي كما
اقتضاه كلام الزايعي كأن (يكون في أحد الجانبين) من أرض مشتركة (بئر أو شجر لا يمكن قسمته)
وما في الجانب الآخر لا يعادل ذلك الا بضم شئ اليه من خارج (فيرد من يأخذه) بالقسمة التي أخرجتها
القرعة (قسط قيمته) أي ما ذكر من البئر أو الشجر مثله قيمة كل جانب ألف وقيمة البئر أو الشجر
ألف فاقسمه اربعة أخذ ما فيه البئر أو الشجر خمسة مائة * (تنبه) * تغيير المصنف أولى من تغيير الحرر
والشريحين والروضة حيث قالوا انه يضبط قيمة ما يختص به ذلك الطرف ثم يقسم الارض على أن يرد من
يأخذ ذلك الجانب تلك القيمة فإن ظاهر هذا التعبير ان يرد جميع تلك القيمة وليس مراداً وانما يرد القسما
(ولا اجبار فيه) أي نوع الرد لان فيه تعليقاً لا لشركة فيه فكان كغير المشترك (وهو) أي ما ذكر من
قسمة الرد (ينبع) على المشهور ولو وجود حقيقة وهو مقابلة المال بالمال وقيل يبيع في القدر المقابل
بالمزود وفيما سواه الخلاف في قسمة التعديل (وكذا التعديل) يبيع أيضاً (على المذهب) لان كل
جزء مشترك بينهما وانما جعلها الاجبار للحاجة كبيع الحالك مال المدين جبراً والطريق الثاني طرد

القولين في قسمة الاجزاء (وقسمة الاجزاء افراز) تبين أن ما خرج لكل من الشريكين مثلاً والذي
 كان، لكنه لا يبيع (في الاطوار) لانها كانت بيعاً لما دخلها الاجبار ولما جاز الاعتماد فيها على القرعة
 والثاني أنه ابيع وصححه جمع من الاحصاء والروضة كاصلها في بابي الرابض كذا العشران لان ما من حرم
 من المال الا وكان مشتركاً بينهما فاذا اقتسمه بايع كل منهما اما كان له في حصة صاحبه بماله في حصة
 * (تنبيه) * حيث قلنا القسمة يبيع ثبت فيها أحكامه من الجوارين والشفعة وغيرها الا أنه لا يلزم ان
 افترق يبيع أو تلك ويقوم الرضا مقامهما فيشترط في الرجوع في التفاضل في الجاس وامتنعت في الرطب والعنب
 وما عدا ذلك النار اجزاء ونحو ذلك كما علم من باب الربا وان قلنا افراز جاز ذلك ويقسم الرطب والعنب في
 الافراز ولو كانت تسمة على الشجر خرصاً لا غيرهما من سائر الثمار فلا يقسم على الشجر لان الحرص
 لا يدخله وتقسم الارض مزروعة وحدها ولو اجباراً سواء كان الزرع بعلاً أم قصيلاً أم حجاباً شتداً الا
 في الارض بمنزلة القماش في الدار بخلاف البناء والشجر لان الزرع أمداً بخلافهما أو مع الزرع قصيلاً
 بتراضي الشركاء لان الزرع حيث تدمع لهم مشاهد لان الزرع وحده ولا معاه وهو بذره أو بعد بذره
 صلاحه فلا يقسم وان جعلها افرازاً كالجعلناها بيعاً لانها في الاولى قسمة مجبول وفي الاخرى من على
 الاول قسمة مجبول ومعلوم وعلى الثاني يبيع طعام وأرض بطعام وأرض وتصح الاقالة في قسمة هي يبيع
 لا افراز وتصح القسمة في مملوك عن وقف ان قلنا هي افراز لان قلنا هي يبيع مطلقاً وافراز وفيها رد من
 المالك فلا تصح أما في الاول فلا ممتنع ببيع الوقف وأما في الثاني فلا لان المالك يأخذ بأرضه ملكه حراً من
 الوقف فان لم يكن فيها رداً وكان فيها ردم من أرباب الوقف صححت ولغت على القولين قسمة وقف فقط بأن
 قسم بين أربابه لمصاحبه من تغيير شرط الواقف قال البليغي هذا اذا صدر الوقف من واحد على سبيل واحد
 فان صدر من اثنين فقد جزم المأوردى بجواز القسمة كما تجوز قسمة الوقف مع المالك وذلك واجب من جهة
 المعنى وأثبت به قال شيخنا وكلامه متدافع فيما اذا صدر من واحد على سبيلين أو عكسه والاخر في الاول
 بمقتضى ما قاله الجواز في الثاني عدمه (وبشترط في) قسمة (الرد الرضا) في ابتداء القرعة جزمها
 و (بعد خروج القرعة) على الصحيح في الروضة لانها يبيع والبيع لا يحصل بالقرعة فافتقر الى التراضي
 بعد خروجها كقبلة وقيل يلزم بخروج القرعة ويلزم من خرحله الا كتر بدله ما يعاقل الزائد كالقسمة
 الجبرعها وأجاب الاول بان هذه القسمة اعتبر التراضي في ابتداءها بخلاف الاجبار (ولو تراضيا) أي
 الشريكان فأكثر (بقسمة ما لا يجاريه اشترط الرضا بعد) خروج (القرعة في الاصح) وقسمة
 الرضا (كقولهما رضينا بهذه القسمة) أو بعد (أو بما أخرجه القرعة) لان الرضا أمر شفي فوجب
 أن يماط بأمر ظاهر يدل عليه وأفهم كلامه الاكتفاء بذلك وأنه لا يشترط الايمان بلفظ البيع أو التملك
 وهو الاصح * (تنبيه) * قال الشيخ برهان الدين الفزاري وتبعه في المهتمات في كلام المصنف غل
 من أوجه أحدها ان ما لا يجاريه هو قسمة الرد فقط وقد ذكرها قبلها بلا فاصلة وختم باشتراط الرضا
 فلم التكرار مع جزمه أو لا وحكاية الخلاف ثانياً ثانياً أنه عبر بالاصح فاقضى قوة الخلاف وفي
 الروضة عبر بالصحيح فاقضى ضعف مقابلة ثالثاً أنه عكس ما في الجوز فانه لم يذكر كرفيه هذا الخلاف
 الا في قسمة الاجبار فقال والقسمة التي يجبر عليها اذا جرت بالتراضي هل تعتبر تكرار الرضا بعد خروج
 القرعة فيها وجهان رجع منهما التكرار اه وقال في التوضيح الذي يظهر أنه أراد في المنهاج ان
 يكتب ما فيه اجبار فكتب ما لا يجاريه وأنا أرجو أن تكون عبارته ما لا يجاريه بالالف واللام في
 الاجبار ثم سقطت الفات فقرئت ما لا يجاريه وهم ذابروا التكرار والتناقض والتعاكس اه وقال
 الشارح اعترض قوله لا يجاريه بان صوابه عكسه كفي المحرر القسمة التي يجبر عليها اذا جرت بالتراضي
 للح ويحجب بان المراد ما اتفق في قسمة الاجبار مما هو محله الذي هو قسمة التبدل والاجزاء وهو أصرح

في المراد مما في المجرر اه فتقول الشارح وهو أى المراد لا عبارة المصنف وكونه أصح لأنه مصرح فيه
بالرضا وعدم الاجبار بخلاف عبارة المحرر وان كان عدم الاجبار لازماً له لان الصريح أصح من الالزام
(ولو ثبت بينة) أو باقرار الخصم وباليقين للرودة أو الشاهد وبين (غلط) ولو غير فاحش (أو)
ثبت (حيث في قصة اجبار نقضت) تلك القسمة كالأوقاف بينة على ظم القاضي أو كذب الشهود
* (تنبيهه) * لو عر بدل البينة بالجهة لكان أهم ليشمل ما ذكر (فان لم يكن بينة) ولا ثبت ذلك بغيرها
بما مر (وادعاء) أى الغلط أو الخيف (واحد من الشريكين) فاكتر وبين قدر ما ادعاء (فله تخليف
شريكه) لان من ادعى على خصمه ماله أو قر به لنفقه فانه كركان له تخليفه فان حلف مضت على الصحة وان
نكل وحلف المدعى نقضت القسمة كالأوقاف بسماع الدعوى على القاسم بذلك ولا يخلف كما لا يخلف الحاكم
انه لم يظلم فان اعترف به القاسم وصدقه نقضت القسمة فان لم يصدق لم تنقض ورد الاجرة كالمقاضي
يعترف بالغلط أو الخيف في الحكم ان صدقه المحكوم له رد المال المحكوم به الى المحكوم عليه والا فلا
وغرم القاضي للمحكوم عليه بدل ما حكم به وقول القاسم في قصة الاجبار حال ولا يثبت قسمة كقول
القاضي وهو في محل ولا يثبت حكمه فيقبل والالم يقبل بل لا تسمع شهادته لاحد الشريكين وان لم يطلب
أجرة اذ اذ كرفعه له (ولو ادعاء) أى الغلط أو الخيف (في قصة تراض) بان نصيباً قاسماً أو اقتسما
بانظهما ورضيا بعد القسمة (وقلنا هي) أى قصة التراضى (ببيع فالاصح انه لا أثر للغلط) وعلى هذا
(فلا فائدة لهذه الدعوى) وان تحقق العيب لانه رضى بترك الزيادة فصار كالأشترى شيئاً بغير والثاني انها
أثر فنقض لانهما تراضيا لاعتقادهما انها قسمة عدل فبان خلافه * (تنبيهه) * يستثنى من اطلاقه ماله
كان المقسوم بوباً وتحقق الغلط أو الخيف في كيل أو وزن فان القسمة باطلة لا لمحالة لار بانه عليه
الاذرى وغيره (ثالث) كما قال الرافعي في الشرح (وان قلنا) أن قسمة التراضى (افراقت) تلك
القسمة بادعاء الغلط فيها (ان ثبت) الغلط بينة (والا فيخلف شريكه والله أعلم) وهذا الحكم يؤخذ
من اقتصار المحرر على التفريق على الاصح فصرح به المصنف ايضاً (ولو استحق بعض المقسوم شائناً)
كالربع (بطلت) تلك القسمة (فيه) أى البعض المستحق (وفي الباقي) بعده (خلاف تفريق
الصلفة) كافي الروضة ومقتضاه أن الاظهر الصحة وثبت الخيار والثاني البطان قال في المهمان وهذا
ما صحه الا كثرون وهو المفتى به في المذهب وبسط ذلك ومع هذا فالعمد ما اقتضاه كلام المصنف (أو)
لم يستحق بعض المقسوم شائناً (من النصيبين) قدر (معين) حالة كونه (سواء بقيت) تلك القسمة
في الباقي (والا) بان كان المعين من أحد النصيبين أكثر من المعين من نصيب الآخر (بطلت) تلك
القسمة لان ما يبق لكل واحد لا يكون قدر حقه بل يحتاج أحدهما الى الرجوع على الآخر وتعود
الاشاعة * (تنبيهه) * أو ادبطلانها ظاهراً والافبالاستحقاق بان ان لاقسمة واستثنى ابن عبد السلام ماله
وقع في الغيبة عين مسلم استولى الكفار عليها ولم يظهر أمرها لابعاد القسمة بل يعرض من وقعت في
نصيبه من خمس الخمس ولا تنقض القسمة ثم قال هذا ان كثر الجند فان كانوا قليلاً كعشرة فينبغي أن
تنقض اذ لا عسر في اعادتها * (خاتمة) * في مسائل مشهورة مهمة تقسم المنافع بين الشريكين كما تقسم
الاعيان مهاياة مياومة ومشاهرة ومسانة وعلى أن يسكن أو يزرع هذا مكاناً من المشترك وهذا مكاناً
آخر منه لكن لاجبار في المنقسم وغيره من الاعيان التي طالبت قسمة منافعها فلا تقسم الا بالتوافق لان
المهاياة تجل حق أحدهما وتؤخر حق الآخر بخلاف قسمة الاعيان قال الباقيني وهذا في المنافع
المألو كحق الملك في العين أما المألو كباجارة أو روضة فيجب على قسمتها وان لم تكن العين قابلة للقسمة
اذ لا حق للشركة في العين فان تراضيا بالمهاياة أو تنازعا في البداءة باحدهما أقرع بينهما وانكل منهما الرجوع
عن المهاياة فان رجع أحدهما عنها بعد استيلاء المدة أو بعضها لزم المستوفى للأخر نصف أجرة المثل لما

استوفى كما اذا نالت العين المستوفى أحدهما، فمما كان تنازعا في المأبأة وأصر على ذلك أحدهما القاضى
عليهما ولا يبيعهما عابها لانهما كاملان ولا حق لغيرهما فيها ولا تجوز المأبأة في ثمر الشجر ليكون لهذا ما
ولهذا عاما ولا في ابن السائمة مثلا ليجاب هذا وما هو - ذا يوافق لان ذلك لا يربى بمجهول وطريق من أراد ذلك
أن يبيع كل منهما لصاحبه مدة واغتفر الجهل لضرورة الشركة مع تسامح الناس في ذلك وليس للقاضى أن
يجب جماعة الى القسمة شيء مشترك بينهم حتى يقيموا عند مدينة بمكلمهم بموافقتهم على طلب القسمة
أو تنازعا فيه لانه قد يكون في أيديهم بما جارة أو عارة أو نحو ذلك فإذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك تخريب
بقسمة القاضى ويقبل في اثبات الملك شاهد وامرأتان وكذا شاهد وعين كل حزم به الدارم واقتضاه كذا لم
غيره وصرفه الزكشى وان خالف فيه ابن المقرى ولا نصح قسمة الديون المشتركة في الذمم لانها ما يبيع
دين بدين أو اقرار ما في الذمة وكلاهما ممتنع وانما امتنع اقرار ما في الذمة لعدم قبضه وعلى هذا الوجه
على أن يكون ما في ذمة زيد لا حدهما وما في ذمة عمرو لا لا تحرم شخص أخذ منهما بما قبضه ولو تقاسم
شريكان ثم تنازعا في بيت أو قنعة أرض وقال كل هذا من نصيبي ولاينة تخالفا ففسخت القسمة وقال
الشيخ أبو حامد بخلاف ذلك واليد في الأصل على عيب في نصيبه أن يفسخ ولو تقاسما دارا وبابهما في قسم
أحدهما والاخر يستطرف الى نصيبه من باب يفتح الى شارع ففهمه السلطان لم تنفسخ القسمة كقوله
ابن الاستاذ خلافا لابن الصلاح ولاية اسم الولي محموره بنفسه ولو قلنا القسمة اقرار كمرسوخة فيها
اذا كان بين العبي ووليه حنطة * (كتاب الشهادات) *

جميع شهادة مصدر شهد من الشهود بمعنى الحضور قال الجوهري الشهادة خبر فاطم والشاهد حامل
الشهادة ومؤيدها لانه مشاهد لما غاب عن غيره وقيل ما شؤ من الاعلام قال الله تعالى شهد الله أنه لا اله
الا هو أى أعلم بين والاصل فيه قبل الاجماع آيات لقوله تعالى ولا تكفروا بالشهادة وقوله تعالى
واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقوله تعالى وأشهدوا اذا تبايعتم وهو امر ارشاد لا وجوب وأخبار
كثير الصريحين ليس لك الا شاهدان أو بعينه وخبر أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال لا تسأل
تري الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أو دع رواء البيهقي والحاكم وصححه اسناده وأما خبر كرموا
الشهود فان الله تعالى يستخرجهم من الحق ويدفع بهم الظالم فضيف كما قاله البيهقي وقال الذهبي
في المبران انه حديث منكر وأركانها خمسة شاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به وصيغة وكلها
تعمل بما يأتى مع ما يتعلق بها وقد بدأ بالشرط الاول فقال (شرط الشاهد) أى شروطه (مسلم) ولو
بالتبعية فلا تقبل شهادة الكافر على مسلم ولا على كافر خلافا لابي حنيفة في قبوله شهادة الكافر على الكافر
ولا جد في الوصية لقوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم والكافر ليس به عدل وليس منا ولانه أنسى
الفساق ويكذب على الله تعالى فلا يؤمن الكذب منه على خاتمه (حر) ولو بالدار فلا تقبل شهادة رقيق
خلافا لاجد ولوبعض أو مكاتب لان أداء الشهادة فيه معنى الولاية وهو مسلوب منها (مكاف) ولا تقبل
شهادة مجنون بالاجماع ولا صبي لقوله تعالى من رجالكم * (تنبيه) * كان الاولى أن يقول المصنف كفى
الحرر والرخصة وغيرها الاسلام والحريه والتكليف (عدل) فلا تقبل من فاسق لقوله تعالى ان
جاءكم فاسق ببنا فانيقنوا (ذمروة) بالهمز يوزن سهولة وهى الاستقامة لان من لا مروءة لا جباه
له ومن لا حيائه قال ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم اذ لم تسع فاصنع ما شئت وسيأتى تفسيرها (غير منهم)
في شهادته لقوله تعالى ذلكم اقصا عند الله واقوم للشهادة وأدنى أن لا تزنا أو الريبة حاصلة بالانتم
ولما روى الحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال لا تجوز شهادة ذى الفطنة ولا ذى الحنة والفطنة التهمة
والحنة العداوة * (تنبيه) * بقى على المصنف شروط لم يذكرها منها أن يكون ناطقا ولا تقبل شهادة
الانحس وان فهمت اشارته ومنها أن يكون يفتلا كما قاله صاحب التنبيه والجرجاني وغيرهما لا تقبل

شهادة تفضل ومنه ما لا يكون شعور رعاياه بدفعه فلا تقبل شهادته **في الزمان** **على**
 الزمان من المجرى وجريه الزمان في كتاب التوسعة (وشره) **شعق** (العدا) وهي امة التوسعة
 وشرها (اجتناب الكثرة) أي كثرتها (و) اجتناب (الاصرار على معصية) من نوع أو أنواع وفهم
 جماعة السكينة بانها ملحق صاحبها وصيد شديداً من كتاب اوسنة وقيل هي العصبية الموصلة لعدد كثر
 في أصل لروية أنهم الم ترجع هذا أميل وان الذي ذكرناه أولاً هو الموافق لما ذكره عند تفسير
 الكثرة انه لانهم عدوا الرباؤا كل مال اليتيم وشهادة لزور وشهادة من الكثرة ولا خلاف فيها وقال الامام
 هي كل جمعة وثقت بذلك كثرة ما تكلم بالدين اه والمراد بهم باقرينة التعريف المذكورة غير
 الكثرة الاعتقادية التي هي البدع فان لا قبول شهادة أهلها ما لم تكن لهم كتابات بيانه هذا ضابطها
 بالحسد وأما بالعدد فأنسب به كثره قال ابن عباس هي الى السبعين أقرب وذلك سبعة بن جبر انهم الى
 السبعين أقرب أي باعتبار أصناف أنواعها او ما عدا ذلك من المعاصي من الصغائر والاباس يذكرون من
 النوعين فمن الأول تقسيم الصلاة وتأخيرها عن أوقاتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك الاسرار ورف
 والنهي عن المنكر مع القدرة ونسيان القرآن والياس من رحمة الله ومن مكراته تعالى والقتل بعد اؤشبه
 جحدوا الفرار من الزمان وكل الرأوا كل مال اليتيم والافتقار في رمضان من غير عذر وعقوق الوالدين والزنا
 والابوا وشهادة لزور وشرب الخمر وان كل والسرقة والغصب وقيد جماعة بما يبلغ ربع مثقال كأي قطع به
 في السرقة وكتمان الشهادة بلا عذر وشرب المسلم بغير حق وقطع الرحم والكذب على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عدا وسب الصحابة وأخذ الرشوة والبيعة وأما الغيبة فان كانت في أهل العلم وحمل القرآن
 فهو كبيرة كجسري عليه ابن المقرئ والافصحية ومن الصغائر النفاق المحرم وكذب لادفبه ولا ضرر
 والاشراف على بيوت الناس وخبر المسلم فرق ثلاث **شبهة** الخصومات الا ان راعى حتى الشرع فيها
 والاضل في الصلاة والنجاسة وشق الجيب في المعصية والتجترى المشي والجلوس بين الفساق ايناسا لهم
 وادخال مجازين وصبيان ونجاسة يغلب تنجيسهم المسجد واستعمال نجاسة في بدن أو ثوب بغير حاجة
 فبارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة من نوع أو أنواع فتنتي العدالة الا أن تغلب طاعته مناصبه كقائه
 الجيود فلا تنتفي عدالته وان اقتضت عبارة المصنف الاثنية فمطلقا **(تنبيه)** عطف الاصرار على
 السكائر من عطف الخاص على العام لان الاصرار كبيرة على الاصح وقيل ليس بكبيرة كأن السكينة لانصير
 بالمواطبة كفرا **(فائدة)** في البحر لولوى العدل فعل كبيرة عدا كنالم بصير بذلك فاسقاً بخلاف توبة
 الكفر (و) يحرم اللعب بفتح اللام وكسر المهملة (بالنرد على الصحيح) الخبر من لعب بالنرد فقد عصى
 الله ورسوله رواه أبو داود والحاكم وهو على هذا صغيرة (و) الثاني يكره كما (يكره بشمارنج) وفرق
 الأول بان الشمارنج وهو بكسرة ثقه وفتح معجاً ومعه لاوضع لكمة الفكر والتدبير فهو يعين على تدبير
 الحروب والحساب والنرد موضوعه ما يخرج به السكبان أي الحصى ونحوه كالزلام وأما اللعب بالطاب
 فأدنى السبكي بخبره لان العمدية فيه على ما يخرج به الجرائد الاربع وقال غيره بالكره كالمشمارنج
 والاول هو التاهر أقول الرافعي وشبه أن يقال ما يمتد فيه على اخراج الكعبين فكأن نرد أو على الفكر
 فكالمشمارنج (فإن شرط فيه) أي اللعب بالشمارنج (حال الجانبين) على ان من غلب من اللاعبين
 فله على الآخر كذا (فهمار) فيحرم بالاجماع كما أشار اليه في الام فتدبه الشهادة فان شرط من جانب
 أحد اللاعبين فليس بقمار وهو مع ذلك حرام أيضاً لكونه من باب تعاطي العقود الفاسدة ولا تدبه
 الشهادة لانه شرطاً بتأويل وان ائتمن به غش أو تأخير فريضة عن وقتها عدا وكذا هو كالعيب وتكرار
 ذلك منه فحرام أيضاً لما ائتمن به تدبه الشهادة وكذا اذا لعب به مع معتقد التحريم كجرحه السبكي
 وغيره وأما الحرفة وهي بفتح الحاء المهملة وبالزاي قطعة خشب يحفر فيها حفرة في ثلاثة أسيار يجعل فيها

حمى صغار ويلقبهم أو تسمى المذلة وتسمى الأربعة عشر والفرق وهو بفتح القاف والراء ويقال
 بكسر القاف واسكان الراء أن يتخلف في الأرض نحواً مربع ويجعل في وسطه بطنان كالصليب ويجعل على
 رؤس الحياوط حمى صغار تغلب بها ففها وجهاً أو وجهاً كما يقضيه كالم الزاقي السابق الجواز
 وجرى ابن المقرئ على أنه ما كان رد ويجوز اللقب بالحاتم ويكره بالمراجع وأطلق الشافعي رضي الله
 تعالى عنه كراهة اللقب بالجام قال القاضي حبيب هذا حديث لم يسرق إلا لعب طيور الناس فان فعل حرم
 وبطلت شهادته واتخاذ الجام للفراخ والبيض والأنس بها وحل البطائق على أجنحتها بائز بلا كراهة
 ويحرم كما قال المصنف القريش بين الديوك والسكاب وترقص القرود وتطاح السكاش والتفرج على
 هذه الأشياء المحرمة والأعب بالصور وجع الناس عليها (ويباح الحرام) بل قال المصنف في مناسكه
 مندوب لاخبار صحيحة وردت به وإما فيه من تشبه الأبل للسير وإيقاظ النائم وهو يضم الحمار بالمخاطة
 وكذا في المحكم والصاح ويجوز كسر الحمار وقال فيه حدو أيضاً وهو ما يقال لنصف الأبل من رجز شعر
 وغيره ذكر في الأسماء عن أبي بكر الدينوري أنه كان في البادية فأضاده رجل فرأى عنده عبداً أسود فقيداً
 فسأله عنه فقال: ولده أنه ذو صوت طيب وكانت له عيس فحملها أحبالاً ثقيلة وحداً هادئة فملت مسيرة ثلاثة
 أيام في يوم فلما حلت أحبالها ماتت كما قال فشغفت فيه فشغفتني ثم سألتني أن يحدوني قرع صوته
 فسكنت لوجهي من طيب صوته حتى أشار إليه مولاه بالسكوت (و) يباح (سماعة) أيضاً واسمها لما
 روى النسائي في عمل اليوم والليلة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن رواحة حرك بالقوم فاندفع
 يرتجز (ويكره الغناء) وهو بالمد وقديعصر وبكسر المججمة رفع الصوت بالشعر لقوله تعالى ومن المائمين من
 يشترى أو الحديث قال ابن مسعود هو والله الغناء ورواه البخاري عن ابن عباس وبجاءة
 من التابعين هذا إذا كان (بلا آله) من الملاهي المحرمة (و) يكره (سماعة) كذلك والمراد اسمها
 ولو عبر به كان أولى أما مع الآلة فحرام واستماعه بلا آله من الأجنبية أشد كراهة فاب تحيف من
 استماعه منها أو من أمر دفنته فحرام قطعاً * (فائدة) * الغناء من الصوت بمسدود ومن المال
 مقصور * (تنبيه) * تحسين الصوت بالقراءة مسنون ولا بأس بالادارة للقراءة بأن يقرأ بعض الجماعة
 قطعة ثم البعض قطعة بعدها ولا بأس بترديد الآية للتدبير ولا باجتماع الجماعة في القراءة ولا بقراءته
 بالالحان فان أفرط في المد والاشباع حتى ولد حروفاً من الحركات أو أسقط حروفاً حرم ويفسقه بالقارئ
 ويأثم المستمع لانه عدل به عن تحميه القويم كقوله في الروضة عن الماوردي ومن ترتيل القراءة
 وتدبيرها واليكاء عندها واستماع شخص حسن الصوت والمدارسة وهي أن يقرأ على غيره ويقرأ
 غيره عليه وقد مررت الإشارة إلى بعض ذلك في باب الحدث (ويحرم استعمال) أو اتخاذ (آله من شعار
 الشرية) جمع شارب وهم القوم الممنعون على الشرب الحرام واستعمال آله هو الضرب بها
 كما نبور) يضم الماء ويقال العنابر (وعود وصنج) وهو كما قال الجوهري صفر يضرب بعضها على
 بعض وتسمى الصفاقين لانهم من عادة الحبشيين (ومرمار عراقي) بكسر الميم وهو ما يضرب به مع الاوتار
 (و) يحرم (استماعها) أي الآلة المذكورة لانه يارب ولقوله صلى الله عليه وسلم ليسكون من أمني
 أنوام يستحلون الخز الحار والمعارف قال الجوهري وغيره المعارف آلات الله ومن المعارف الباب
 والجنتك (لا) استعمال (يراع) وهو التشبيه بحيث بذلك الخلو جوفه فلا تحريم (في الأصح) لانه ينشأ
 على السير في السفر (قلت الأصح تحريمه والله أعلم) كما صحه البغوي وهو مقتضى كلام الجوهري وترجع
 الأول تبع فيه الراعي الغزالي ومال الباقيين وغيره إلى الأول لعدم ثبوت دليل معتبر بخبره وبحث
 جواز استماع المريض إذا شهد عدلان من أهل الطب بأن ذلك يجمع في مرضه وحكى ابن عبد السلام
 خلافاً للعلماء في الاستماع بالملاهي وبالدف والتشابة وقال السبكي السماع على الصورة المعهودة منكر

وإنما هو من أعمال الجاهل والشايطان ومن زعم أن ذلك قربة فقد كذب وأبترى على الله ومن قال
أنه يدي الذوق فهو جاهل أرسيدان ومن نسب السماع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب أدبا
شديدا ويدخل في زمرة الكاذبين عليه صلى الله عليه وسلم ومن كذب عليه متعمدا فليتبوأ مقعده من النار
وليس هذا طريقا أدبا مع الله تعالى وحزبه واتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل طريقة أهل الله
والأحب والباطل ويذكر على هذا بالأسان والبدو والقلب ومن قال من العلماء بإباحة السماع فذلك
حيث لا يجتمع فيه دف وشبابة ولا رجال ونساء ولا من يحرم النظر إليه (ويجوز دف) بضم الدال أشهر
من فقهاءهم بذلك لتدقيق الأصابع عليه (لعرض) لما في الترمذي وسنن ابن ماجه عن عائشة رضي
الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعانوا هذا النكاح واجعلوا في المساجد واضربوا عليه
بالدف (و) يجوز (ثلاثان) ما رواه ابن أبي شيبة عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان إذا سمع صوت دف
يتم فان كان في النكاح أو الختان سكوت وان كان في غيرهما عمل بالدف (وكذا غيرهما) أي العرس
والختان بما هو سبب لظهور السرور كولد وعقد وودوم غائب وشفاء مريض (في الأصح) ما رواه
الترمذي وابن حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جمع المدينة من بعض مغازيه جارية سوداء
فقالت يا رسول الله اني نذرت ان ردك الله سالما أن أضرب بين يديك بالدف فقال لها ان كنت نذرت
فاوفي بنذرك ولانه قد رآه الطاهر السرور وقال البغوي في شرح السنة يستحب في العرس والوليمة ووقت
العقد والزفاف والثاني المنع لأن عمر رضي الله تعالى عنه ما رواه ابن أبي شيبة عن عائشة رضي
الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تطلق الدف في أمرهم من قوم عالم أو سلطان أو نحو ذلك (وان كان فيه) أي الدف (جلاجل) لا طلاق
انابر ومن ادعى أنهم لم تكن بجلاجل فعليه الإثبات * (تنبيه) * لم يبين المصنف المراد بالجلاجل وقال
ابن أبي الدم المراد به الصنوج جمع صنج وهي الخاق التي تجعل داخل الدف والدوائر العراض التي
تؤخذ من صخر وتوضع في خرق دائرة الدف ولا فرق في الجواز بين الذكور والاناث كإيقاعه فيه إطلاق
الجمهور خلافا للعلماء في تخصيصه بالنساء (ويحرم ضرب الكوبة وهي) بضم كافها وسكون واوها
(طبل طويل ضيق الوسط) واسع الطرفين تخبر أن الله حرم الخمر واليسر والكوبة رواه أبو داود
وابن حبان والمعنى فيه التشبيه بين يعتاد ضربيه وهم الخشون ويحرم استعمالها أيضا لما في آله الملاهي
* (تنبيه) * قضية كلامه إباحة ما عداها من الطبول من غير تفصيل كإفاته صاحب الدرر قال لا يرى
لكن مرادهم ما عدا الطبول الماء وكما صرح به غير واحد ومن حرم بقرم طبول الله والعمراني وابن
أبي عمير وغيرهما قال في المهمات تفسير الكوبة بالطبل خلاف المشهور في كتب اللغة قال الخطابي
فلما من قال إنما الطبل بل هي الترداه لكن في المحكم الكوبة الطبل والترداه ما مشتمل كونهما
ولا يحسن التغليب (لا لرقص) فلا يحرم لانه مجرد حركات على استقامة أو أعوجاج ولا يكره كما صرح
به الفوراني وغيره بل يباح لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم وقف مع عائشة رضي الله تعالى عنها يستترها
حتى تنظر إلى الخبشة وهم يلعبون ويرفسون والرقص وكانت عائشة إذا ذك ذلك صغيرة أو قبل أن
تنزل آية الحجاب أو أنها كانت تنظر إلى لعبهم لا إلى أبدانهم وقبل يكره وحرم عليه القفال وفي الأحياء
التفرقة بين أبواب الأحوال الذين يقومون بوجده فيجوز أي بلا كراهة ويكره لغيرهم قال البلقيني
ولا حاجة لاستثناء أصحاب الأحوال لانه ليس باختيار فلا يوصف بإباحة ولا غيرهما وهذا ظاهر اذا
كانوا موصوفين بهذه الصفة والافتجاء أكثر من يفعل ذلك ليس موصوفين بهذا ولذا قال ابن عبد السلام
لرقص لا يعطاه إلا ناقص العقل ولا يصلح إلا النساء ثم استثنى المصنف من إباحته ما ذكره بقوله (الآن
يكون فيه تكسر كقول الخنث) وهو بكسر النون أقص من فتحها بالثلثة من يتخاى بأخذ النسا في
حركة أو هيئة فيحرم على الرجال والنساء كل في أصل الروضة عن الخليفة وأقره فان كان ذلك خلعة ولا ثم

ومما عساه البلوى ما فعل في وفاة النبي من رجل يزعم بزيعة اسرافه وسوءه عروسة البهيمية
 ما عوت فقد امن رسول الله صلى الله عليه وسلم المشركين من الرجال بالنساء فيجب على ولي الامر وكل
 من كادله قدرة على ازالة ذلك منعه (ويباح قول شهر) أي انشاؤه كقوله في المرو وغيره (وانشاده)
 وانشاده لانه صلى الله عليه وسلم كان له شعرا ينفى اليهم من حسن من ثابت وعبد الله بن رواحة
 رواه سلم وكان صلى الله عليه وسلم اهدر دم كعب بن زهير فورد الى المدينة مستغفرا وقام اليه بد صلاة
 الصبح بمثدحا فقال يا بني سعاد الى آخرها فرضى عليه وأعداه برودة انشاهه منه معاوية بمشقة آلاف
 درهم قال الله يري وهي التي مع الخلفاء الى اليوم وقال الاصمعي سمعت شعرا له ذليل على محمد بن
 ادريس الشافعي رضي الله تعالى عنه وروى الشافعي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشعر كلام
 حسنه كمنه وقبحه كقبحه ثم استثنى المصنف صورا لايحاح فيها قول الشاعر وانشاده في قوله (الآن
 يا جوع) ولو بما هو صادق به للابذاء وعليه حل الثاني خبره سلم لان علي خوف أحد كم فيحاشيه من
 أن يتكلم شعرا (تنبيه) على تحريم الجمع اذا كان سلم فان كان لكافر أي غير معصوم جاز كالمصرح
 به الروايات وغيره لانه صلى الله عليه وسلم أمر حساما بهجوا الكفار بل صرح الشيخ أبو حامد بأنه مندوب
 ومثله في جوار المعجور المتدع كذا ذكره الغزالي في الاحياء والافاق المان كقوله الفهم رافعي بحته
 الاسنوي وشاهر كلامهم جواز هجو الكافر غير المحترم المعبر وعليه بفقار عدم جواز لعنه فان العن
 الابدان من الخير ولاه لا يتحقق به منه فقد يحتمل بهجرا بخلاف الهجو (أو) الآن (يفتح) بضم أوله
 وكسر الميم له بضمه بأن يجاور الشاعر الحسد في المدح والاطراء لم يمكن حمله على المسالعة روى الترمذي
 وابن ماجه عن أنس رضي الله تعالى عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما كان الشعر في شيء
 الا شانه ولا كان الحياء في شيء الا زانه وقال ابن عبد السلام في القواعد لا تكاد تجد مدحا الا ردلا ولا هجاء
 الا بذلا (أو) الآن (يعرض) وفي المرو وغيره بشبب (بامرأة معينة) غم بزوجه وأمه وهذا ذكر
 صفاتهم من طول وقصر وصدغ وغيره فيحرم وتزديه الشهادة لما فيه من الابداء واحترز بالمعينة عن
 التشبيب بجملة ولا زده شهادته بذلك كذا نص عليه ذكره البيهقي في سننه ثم استشهد به حديث كعب بن
 زهير وانشاده قصيدته بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ولان التشبيب صنعة وغرض الشاعر تحسين
 الكلام لا تخصيص المذكور أما حيلته من زوجته أو أمته فلا يحرم التشبيب بها كخص عليه في
 الام خلافا لما يحسنه الراعي وهو قضية اطلاق المصنف ونقل في البحر عدم رد الشهادة عن الجمهور
 وبشرط أن لا يكون من ذلك والاردت شهادته قاله الجرجاني ولو بشبب زوجته أو أمته بما حقه الانقضاء
 ردت شهادته اسقوط مروءته وكذا لو وصف زوجته أو أمته بأعضائها الباطنة كالجري عليه ابن المقرئ
 تبعا لأمه وان نوزع في ذلك واذا شبب بعلامه ذكر أنه بمشقة قال الروايات فيفسق وان لم يعينه واعتبر في
 التذيب وغيره التمييز كالمرأة وهذا أولى وليس ذكر امرأة بمجولة كإلى أمينا (والمرءة) للشخص
 وأحسن ما قبل في تفسيرها التام (تخلق) للمرء (بخلق أمه) من ابتداء عصره بمن يراعى مناهج الشرع
 وآدابه (في زمانه ومكانه) لان الامور العربية قل ما تضبط بل تختلف باختلاف الأشخاص والازمنة
 والبلدان وهذا بخلاف العدالة فانه لا يختلف باختلاف الأشخاص فان الفسق يتولى فيه الشريف
 والوضيع بخلاف المروءة فانه لا يختلف وقيل المرءة النحرز عيا بسخر منه ويضعك به وقيل هي أن
 يصون نفسه عن الادناس ولا يشتم اعند الناس وقيل غير ذلك واعترض الباقي على عبارة المصنف
 بأنه قد يكون خلق أمه خلق الحياء كالقرندانية مع فقد المروءة فيهم وقد أشرت الى رد هذا بقولي بمن يراعى
 مناهج الشرع وآدابه (فلا كل) والشرب (في سوق) لغیر سوق كقوله في الروضة دعا للاقاضي حسين وغيره
 ولغيره من لم يغلبه جوع أو عايش واستثنى الباقي من الاكل في السوق من أكل داخل حانوت مستترا

وقيل كذا ابن شبة أنظر (والشئ) في سوق (مكشوف الرأس) أو البدن غير العورة ممن لا يليق به مثله
 ولغير محرم بذلك أما العورة فكشفها حرام (ونقله زوجة أو أمة) له (بعضة الناس) أو وضع يده على
 موضع الاستمتاع منها من صدر ونحوه والمراد جنسهم ولو واحد أو نحوهم بحضرة أجنبي كان أولى قال الباقر
 والمراد بالناس الذين يستحي منهم في ذلك والتقبيل الذي يستحي من إظهاره فلو قبّل زوجته بحضرة
 جواربه أو بحضرة زوجاته لم غيرها فإن ذلك لا يعد من ترك المروعة وأما تقبيل الرأس ونحوه فلا يخل
 بالمروعة وقدر في المروعة بالتقبيل أن يحكى ما يجري بينهما في الخلوة مما يستحي منه وكذا صرح في النكاح
 بكرامته لكن في شرح مسلم أنه حرام وأما تقبيل ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أمته التي وقعت في سهمه
 بحضرة الناس فقال الزركشي كأنه تقبيل استحسان لا يتنع أوفعه له بيان الجواز أو ظن أنه ليس ممن ينظره
 أو على أن المرة الواحدة لا تنصر على ما اقتضاه نص الشافعي ومد الرجل عند الناس بالضرورة كقبلة أمته
 بحضرتهم قال الأذري ويشبه أن يكون محله إذا كان بحضرة من يحشمه فلو كان بحضرة أخوانه أو نحوهم
 كقبلة أمته لم يكن ذلك تركاً للمروعة (واكثر الحكايات في هذا) بينهم بحيث يصير ذلك عادة وخرج
 بالاكثار ما لم يكن تركاً أو كان ذلك طبعاً لا تصنعاً كما وقع لبعض الصحابة وفي الصحيح من تكلم بالكامنة بضلع
 بها جاسدهم يهوى بها في النار سبعين خريفاً * (تنبيه) * تقييده الحكايات المفصولة بالا كناية عن مقتضى أن
 ما عداها لا يقيده بالا كناية بل يسهل العدة بالمرة الواحدة قال ابن النقيب وفيه نظر وقال الباقر
 الذي يعتمد في ذلك لابد من تكرره تكرر الدلالة على ذلك المبالاة وقد قال الشافعي إذا كان الغلب على
 الرجل أي الأظهر من أمره الطاعة والمروعة فقبلت شهادته وحتى البهق في المعرفة عن ابن مريج العدل
 من لا يكون تاركاً للمروعة وعنى غالب العادة قال البيهقي وهذا تلخيص ما قاله الشافعي وهو يقتضي اعتبار
 الاكثار في الجميع (وابس فقيهه قضاء) بالمسمى بذلك لاجتماع أطرافه وابس جمال لبس القضاة
 (وقائسوة) وهو بغض القفاف واللام وبضم القاف مع السين ما يلبس على الرأس هذا (حيث) أي في
 بار (لا يعتاد) للفقهاء لبسها وقيد في المروعة لبسها للفقهاء بأن يتردد فيها فاشعر بأن لبسها في البيت
 ليس كذلك (واكتاب على لعب الشارنج) بحيث يشغله عن مهماته وإن لم يقترن به ما يحرمه ويرجع
 في قدره ككتاب للعادة أما القليل من لعب الشارنج فلا يضر في الخلوة بخلاف قارعه الطريق فإنه هادم
 للمروعة والا ككتاب على لعب الحمام كالا ككتاب على لعب الشارنج (أو) على (قضاء أو سماعه) أي استماعه
 ولو غير به لكان أولى سواء اقترن بذلك ما يوجب التحريم أم لا ومثل ما ذكره الا ككتاب على انشاد الشعر
 واستنشاده حتى يترك به مهماته وكذا اتخاذ جارية أو غلام لافشاء للناس والكسب بالشعر قال الرافعي
 بحثنا والغناء فلا يضر بمن يليق به فلا يكون تركاً للمروعة (وادامة) أي اكثار (رقص) وقوله (يسقطها)
 أي المروعة في جميع هذه الصور كما مر التنبيه عليه خبر قوله فلا كل وما عطف عليه (والامر فيه) أي مسقطها
 المروعة (يختلف بالأشخاص والأحوال والأماكن) لأن المدار على العرف فقد يستقيم من شخص دون
 آخر وفي حال دون آخر وفي قطر دون آخر كما علم بممارس حمل الماء والاطعمة إلى البيت شحالا اقتداء
 بالسلف التاركين للمكاف خرم مروءة ممن لا يليق به بخلاف من يليق به ومن يفعله اقتداء بالسلف
 والتقص في الأكل واللبس كذلك * (تنبيه) * يرجع في قدره الاكثار للعادة وظاهر تقييدهم ما
 ذكره بالكرة أنه لا يشترط فيما عداها السكن ظاهر نص الشافعي والعراقيين وغيرهم أن التقيد في الشكل
 ذكره الزركشي ثم قال وينبغي التقبيل بين ما عداها من المبالاة الواحدة وغيره فالأكل من غير السوق
 مرة في السوق ليس كالشئ فيه مكشوفاً (وحرمة ذنبه) مباحة (كحجامة وكنس) لزبل ونحوه (ودبغ)
 ونحوها كقيم حمام وحارس وقصاب واسكاف ونخال (من لا يليق) هذه الحرفة (به) وقوله (تسقطها)
 أي المروعة لا شعار ذلك بقلة مروءة خبر قوله وحرفة وما عطف عليه * (تنبيه) * قوله ذنبه بالهمزة من

الذميمة وهي الساقطة وتركه من الدنو بمعنى القريب (فان اعتادها) مع مخالفة مخاصم الجماعة على
 الصلاة في أوقاتها في أبواب طاعة (وكانت حرفة أبيه ولا) يستعاضها (في الأصح) لانه لا يتغير بذلك وهي
 حرفة باحة من فروض الكفايات لا احتياج الناس اليها ولو ردت بها الشهادة لم يماركت وقتها مال الناس
 والثاني تستعاضها لان في اختيارها مع اتساع طرق الكسب اشعارا بقلة المروءة * (تنبيه) * هذا
 التقييد الذي ذكره نقله الراجعي عن الغزالي واستحسنه وقال في زيادة الروضة لم يتعرض الجمهور له هذا
 القيد وينبغي أن لا يقيد بصنعة آبائه بل ينظر هل يتلحق به هو أم لا ثم انه هنا وافق المأثور ولم يتعرض عليه
 والمعتد عدم التقييد واعتراض جمعهم بالحرفة الدنيئة مما يحرم المروءة مع قولهم انهم من فروض الكفايات
 وأجيب بعمول ذلك على من اختارها المعصية مع حصول الكفاية بغيره أما الحرفة غير المباحة كالنجم والغرفي
 والسكان والموتى فلا تقبل شهادتهم قال الصمري لان شعارهم النديس على العامة ومن أكثر من أهل
 الصنائع الكذب وخاف الوعد ردت شهادته قال الزركشي ومما عتبه بالوحي الكسب بالشهادة مع
 ان شركة الابدان باطلة وذلك فادح في العدالة لاسيما اذا منعنا أخذ الاجرة على التحمل أو كان يأخذ ولا
 يكتب فان نفوس شركائه لا تعلب لذلك قال بعض المتأخرين وأسلم طريقه أبي بشيرى ووقام شركا
 ويكتب ويقسم على قدر مال كل واحد من غن ورقة فان الشركة لا يشترط فيها التساوى في العمل ومن
 ذلك المفرقين والوعاط * (دروغ) * المداومة على ترك السن الرابعة ومستحبات الصلاة تفدح في الشهادة
 انهم ان مرتكبها بالدين واشعاره بقلة مبالاته بالهومات ومحل هذا كما قال الاذري في الحاضر أمامين بدين
 السفر كالملاح والمكاري وبعض التجار فلا يفدح في الشهادة مداومة مداومة مستحباته مستحباته
 والسفهاء وكذا كثرة شربه اياه معهم لاختلال ذلك بالمروءة ولا يفدح فيها السؤال للعاجزة وان طاق
 مكثره بالابواب ان لم يقدر على كسب مباح يكفيه لحل المسئلة حيث لا ان أكثر الكذب في دعوى
 الحاجة أو أخذ ما لا يحل له أخذ ذممة يفدح في شهادته نعم ان كان المأخوذ في النسيئة قليلا اعتبر به التكرار كالمكر
 فليبره ولما قدم المصنف من شروط الشاهد كونه غير متهم بتهمة ترد شهادته بينها قوله (والهومة) بمنسبة
 دوقية مضمومة يحمله في الشخص (أن يجزأه) يشهادته (نظما أو يدع عنه) بها (ضرا) وبما تقر
 اندفع ما قبل ان كلامه أشعر بعود ضمير اليه للشاهد فيصير التقدير ان يجزأ الشاهد الى الشاهد وفيه
 دلالة وأيضاً المنفع بنجر للمسمى لا للاسم فلو قال أن يجزأ الى نفسه أو يدفع عنها كان أولى انه ثم اشار
 المصنف الى صور من جر الفع بما تضمنه قوله (ترد شهادته لبعده) سواء كان مأذونه في كل الحرور
 أولا كما أنه اطلاقه لان ما يشهد به فهو له (ومكاتبه) لان له في ماله عاقبة لانه بمسدد اليه بغير أو
 تجيز نعم لو شهد بشراء شقص اشترى به وفيه شفعة لم يكتبه فثبت بنيه عليه الزركشي (وغريم له ميث) وان
 لم تستغرق تركته الدين (أو عليه حجر وفلس) لانه اذا أثبت للغريم شيأ أثبت لنفسه المماثلة والحق
 الماوردى بذلك اذا كان زوجها عسرا بفتنة فشهدت له بدين وتقبل لغريم المومر وكذا المعسر قبل
 حجر والموت لتعلق الحق بذمته بخلافه بعد الحجر أو الموت لانه يحكم بماله لغريمه حال الشهادة ونحوه بحجر
 العاس بحجر السفه والمرض ونحوهما انهم لو شهدوا لغريم المرتد بماله لم تقبل شهادته لان حاله أشد من المفلس
 وقريب من الميت (و) رد شهادته أيضا (بما هو) ولي أو وصى أو (وكيل فيه) ولو لم يكون جعل لانه
 ثبت لنفسه ساطعة التصرف في المشهود به * (تنبيه) * يلحق بمن ذكر شهادة الوديع للمودع والمترن
 للراهن لاقتضاءها ادوا يدهما وقد يفهم كلامه القبول فيما اذا عزل نفسه وشهد وليكن عمله مالم يتخاصم فان
 خاصم ثم عزل نفسه لم يقبل وأنهم كلامه انفسه انما يعزل عن العمل بقرعة ولشهادة الوكيل اموكه بما ليس وكيله
 ولكن حتى الماوردى وجهين وأصحهما الصحة ولو عبر بقوله فيما هو وكيل فيه كما أنه في الحرر وأصل
 الروضة كان أولى ليناول من وكل في شيء نفسه أو تعاطى عقد ابيه أو حذفتها أو نحو ذلك فإنه لا تقبل شهادته

لأوكاه في ذلك لأنه يجزئ نفسه نفعا باستيفاء ماله في ذلك من التصرف وإن لم يشهد بنفسه ما وكل فيه (و) ترد
شهادته (ببراعة من نفسه) بأداء أو إبراء لأنه يدفع به الغرم عن نفسه * (تنبيه) * في معنى ذلك من
ضمنه عبده أو مكاتبه أو غيره الميث أو المحجور وعليه بفلس ومن ضمنه أصله وفرعه (و) ترد شهادة وارث
عند الشهادة (بجراحة مورثه) قبل انذامها كما صرح به في المثنى في باب القسامة لأنه لو مات كان الارش
له وأيس مورثه أصله وفرعه فإن لم يكن وارثه عند الشهادة لحجب مثلاً قبلات ولا يضرز والالحجب وارثه
بغير الحكم (ولو شهد لمورث) له غير أصله وفرعه (مريض) مرض موت (أو جريح) بمال قبل الاندمال
قبلات (شهادته) (في الأصح) والثاني قال لا كالجراحة للثمة وقرق الاول بأن الجراحة تسبب للموت
الناقل للثمة إلى بخلاف المال وبعد الاندمال يقبل قطعاً لانتفاء التهمة نعم لو مات المورث قبل الحكم لم يحكم
فأله الماسوردي وما فرغ من الشهادة الجارية له فمفع شرع في الدفعة للضرر فقال (و) ترد شهادة عائلة بتسقي
شهود وتقتل) يحكمونه من خطأ أو شبهة بخلاف شهود اقرار بذلك أو شهود عدمه فإن قبل هذه المسئلة تقدمت
في باب دعوى الدم والقسامة فتأخذ ذكرها هنا أوجب بأنه أطلق هناك ما يجب تقييده في موضعين
أحدهما جرحا للمورث وهو فيما قبل الاندمال ثانيهما جرحا للعائلة وهو فيما يتخلفونه وقد ذكره
هنا على الصواب وبأنه هناك ذكرها لإفادة الحكم وذكرها هنا للتمثيل * (تنبيه) * لو شهد المورثهما
فإن قبل الحكم لم يحكم لأنهما الاثنان شاهدان لأنفسهما قاله الماسوردي (و) ترد شهادة (غرماء فلس)
بحر عليه (بفسق شهود دين آخر) ظاهر عليه لأنهم يدفعون به أضرار الزوجة * (تنبيه) * استثنى الباقي
من ذلك ما إذا كان للغريم الشاهد من يدينه ولأماله فلس غيره أوله مال ويقطع بان الرهن بوفى الدين
المرهون به فيقبل لفقد ضرر الزوجة قال ولم يرض له والقواعد تقتضيه اهـ وهذا مأخوذ من
التعليل ولا تقبل شهادة شخص بموت مورثه ومن أوصى له وتقبل شهادة المديون بموت المدين (ولو شهدا)
أى شاهدان (لاثنين بوصية) من تركه (قشدا) أى الاثنان (للاشهادين) إلهما (بوصية من تلك
التركة قبلت الشهادتان في الأصح) لانفصال كل عن شهادة الأخرى ولا تجزئ شهادته نفعا ولا تدفع عنه
ضررا والثاني المنع لاحتمال المواطأة وأجاب الاول بأن الأصل عدمها * (تنبيه) * تقبل شهادة بعض
العائلة لبعض على قاطع الطريق بمنل ماشه يده به البعض الآخر إذا قال كل منهم أخذت فلان فإن
قال أخذت ما لئالم تقبل ولا تقبل شهادة تخفى بمال لو كان ذكر الاستحقاق فيه كوقف الذكور (و) بما منع
الشهادة البعضية وحيداً (لا تقبل لأصل) للشاهد وان علا (ولا فرع) له وإن سفل كشهادته لنفسه
لأنجزه منه في الصحيح فاطمة بنتي وكذا لا تقبل لمكاتب أصله أو فرعه ولا ما أذنهما * (تنبيهان) أحدهما
قضية كلامه لئالم لا تقبل شهادته لأحد أصابعه أو فرعه على الآخر وهو كذلك كما حرم به الغزالي ويؤيد
منع الحكم بين أبيه وابنه وإن خالف ابن عبد السلام في ذلك مع علل بيان الوازع الطبيعي قد تعرض فظهر
الصدق أضعف التهمة ولا تقبل تركية الولد لولده ولا شهادة له بل رشد سواء أكان في حجره أم لا وإن أخذنا
بأقراره برشد من في حجره فإنهم لا يحل عدم قبول أشهاد الأصل لفرعه وعكسه إذا لم يكن ضمنيا فإن كان صح
و يتضح بصورتين أحدهما ما لو ادعى عليه نسب ولد فإنكر فشهد أبوه مع أجنبي على أقراره أنه ولد قبلت
شهادة الأب كفي فتاوى القاضى الحسين وإن كان في ضمنه الشهادة لحفيده أحديهما لا امر النسب ثانيهما
ما لو ادعى شخص شراء عبد في يده من عمرو وبعده ان اشتراه عمرو من زيد صاحب اليد وقبضه وطالبه بالتأجير
فأنكر ز يد جميع ذلك فشهادته لا مدعى بما يقوله قبلات شهادتهما لأن المقصود بالشهادة في الحال المدعى
وهو أجنبي عنهما (وتقبل) الشهادة (عليهما) أى أصله وفرعه سواء أكان في عقوبة أم لا لانتفاء
التهمة ويستثنى من ذلك ما إذا كان بينه وبين أصله أو فرعه عداوة فإن شهادته لا تقبل له ولا عليه كما حرم
به في الأنوار (وكذا) تقبل من فرعين (على أبيهما) إطلاقاً ضرة ألهما وقد نها في الظاهر) أضعف التهمة

نفع أو هو ما يملك لانه متى أراد طهها أو نكح علم اعم اسما كها واذ انى المنع فانه اشجر نفعاً الى الام وهو
 انفرادها بالاب (تنبيه) انهم قوله على أبيهما ان يحصل الخلاف ما ذاك من جهة واحدة أو من جهة
 الاخرى ام لو ادعى الاب الخلاف في زمن سابق لادعاء طائفة من جهة واحدة ونحو ذلك أو ادعى له ما ساءه الخلاف على
 ما له في هذه القبل الشهادته عليها لان الشهادته بالاب لا عليه ولكن تحصل الغرقة بقوله في دعواه بالخلف
 كغيره في بابه (واذا شهد) بحق (الفرع) أو أصله (والتنبيه) كان شهيداً بقرينة ما كقولوه ولو ادعى
 وفلان أو عكسه (قلت) تلك الشهادة (والتنبيه في الاظهر) من قول في طريق الصفقة والثاني لا يفرق
 ولا تقبل له (قلت) كذا انى في الشرح (وتقبل) الشهادة (لكل من الزوجين) فلا سخران الحاصل
 بينهما ما قد يمار أو يزول فلا يمنع قبول الشهادة كقولهم لا يجزئ الا بغيره من أحد وعكس (تنبيه) لا يمنع
 الاحتجاج لذلك بحكمه صلى الله عليه وسلم لعائشة على أهل الامك كما خرج بعضهم لانه صلى الله عليه وسلم
 يحكم نفسه وافرعه وقيل لا تقبل لان كل واحد منهم اذ ارتد لا يجب فاشبهه بالاب وهو قول الاثني عشرية
 واستثنى على الاول ما ذاك من زوجته فان فلان اذ ذكها في أحد وجهين وجه البقيى واحترز المصنف قوله
 اعم السور واحد على الاخر فانه تقبل قطعا ادلائمه لكن يستثنى شراً انه علم ان زيادة الادلة
 علم الله يدعى خيانتها راشه (و) تقبل الشهادة (لاخ) من أخيه وكذا من رعية الخواشي وان كان
 يسلونه ويبرونه (وصديق) من صديقه وهو من صدق في وداك بان يمد ما أدركه من قسمة وتقبل
 ذلك أى في زمانه ونا وفي زماننا (والله اعلم) لضعف التهمة لانها لا يثبت ما ثبت في الاصل والفرع لما
 شهادة كل من ذكره على الاخر فقبوله جزماً (وتقبل) شهادة (من عدو) على عدوه حاشا
 لا تقبل شهادة ذى غم على أخيه رواء أبو داود وابن ماجه باسناد حسن والعمري بكسر العين المجردة للعلل وهو
 الحق وان في ذلك من التهمة (تنبيه) المراد بالعداوة الذميمة والظاهرة لان الباطنة لا يطلع عليها
 الاعلام العبر بوفهم المأثر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سباني قوم في آخر الزمان انهم
 العلانية أعداء السرية قبل لنبي الله أبيهم صلى الله عليه وسلم أى شئ كان أشد عليك مما سبك قال شهادة
 الأعداء وكان صلى الله عليه وسلم يستبذبائه منها فقل الله سبحانه وتعالى العافية من ذلك (وهو) أى
 العدو (من يفضيه) أى الشهود عليه (بحيث يمتنع زوال نعمته) سواء أطاعه الله أم لم يمتنع
 (ويتحزن بسرو روى بفتح عينه) الشهادة العرف بذلك وقد تكون العداوة من الجانبين وقد تكون
 من أحدهما فيختص بدشهادته على الاخر ولو عادى من يستشهد عليه وبالغ في خصامه ولم يجب ثم شهد
 عليه لم ترد شهادته لئلا يتخذ ذلك ذريعة الى ردها ولو أفضت العداوة الى الفسق ردت مطلقاً (تنبيه)
 هذا الضابط تلخصه الراعى من كلام الغزالي قال الباقي ذكر البغض ليس في الشرر ولا في الروضة وماها ولم
 يذكر أحد من أصحاب ولا معنى لذكره هنا لان العداوة غير البغضاء قال تعالى ويدي يتناولونكم
 العداوة والبغضاء والفرق بينهما ان البغضاء بالقلب والعداوة بالفعل وهي أعم فلا ينسب الاعاونة إلا للبغضاء
 وقال الزركشى الاشبه في الضابط تحكيم العرف كما اشار اليه في المعالاب فمن عبه أهل العرف عدواً مشهوراً
 عليه ردت شهادته عليه اذ الضابط له في الشرع ولا في اللغة (فرع) حب الرجل اقرباً ليس عصبية
 حتى ترد شهادته اعم بل تقبل مع أن العصبية وهي أن يبغض الرجل لكونه من بني فلان لا تقتضى الرد
 بمجرد ما وان أجمع جماعة على أعداء قومه ووقع معهما منهم ردت شهادته عليهم (وتقبل له) أى العداوة اذ لم
 يكن أمه أو فرعه ادلائمه والفضل ما شهدت به الاعاونة وتقبل تركيته له أيضاً لا تركيته لشهادته
 عليه كجحدته ابن الرقة وخرج بالعدو أصل العدو وفرعه فتقبل شهادتهما اذ لا مانع بينهما وبين المأثورة عليه
 (وكذا) تقبل (عليه) أى العدو (في عداوة دين ككافر) شهده عليه مسلم (ومبتدع) شهده عليه منى
 لان العداوة الدينية لا توجب رد الشهادة (تنبيه) لو قال انما لم يسمعوا الحديث من فلان

فانه خطأ أولا تستفتوا منه فانه لا يحسن الفتوى لم تر شهادته لان هذا الصبح للناس نص عليه في الام قال
وليس هذا بعدا ولا غيبة ان كان يقول لمن يخاف أن يتبعه ويخطئ بانواعه (وتقبل شهادته متدرج
لا تكفره) ببدعته قال الزكشي ولا تنقسمه بها ولم يبين المصنف من لم يكفر ببدعته ومن يكفر به او قد مر في
باب الردة جملة من ذلك ومن القسم الاول منكر وصفت الله تعالى وخلقه أفعال عباده وجوارز في بيته
يوم القيامة لاعتقادهم انهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم وقد روى أبو داود بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه
وسلم قال تفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة فجعل الكل من أمة ومن القسم الثاني منكر وحدث العالم
والبعث والحشر للأجسام وعلم الله تعالى بالمعدوم والجزيئات لانكار بعض ما علم بحجج الرسول صلى الله
عليه وسلم به ضرورة فلا تقبل شهادتهم ولا شهادته من يدعي الناس الي بدعته ولا خطابي مثله وهم أصحاب
أبي الخطاب الاسدي النكوفي كان يقول بالهبة أبي جعفر الصادق ثم ادعى الالهية لنفسه وهم يعتقدون
ان الكذب كفر وان من كان على مذهبهم لا يكذب فيصدقونه على ما يقول ويشهدون له بمجرد اخباره هذا
اذ لم يذكر وافي شهادتهم ما ينفي احتمال اعتمادهم على قول المشهود له فان يتنوا ما ينفي الاحتمال كان
قالوا معناه يقره بكرا أو رأينا يقرضه كذا قبلت في الاصح * (تنبيه) * قضية اطلاقه انه لا فرق بين
سب الصحابة رضي الله عنهم وغيره وهو المراج في زيادة الروضة قال بخلاف من كذب عائشة رضي الله تعالى
عنها فانه كافر أي لانه كذب على الله تعالى وقال السببي في الحلبيات في تكفير من سب الشيخين وجهان
لاختلافهما فان لم تكفره فهو فاسق لا تقبل شهادته ومن سب بقية الصحابة فهو فاسق مردود الشهادته ولا يغلظ
فيه قال شهادته مقبولة اه فجعل ما رجح في الروضة غلطاً قال الاذري وهو كما قال ونقل عن جمع التصريح
به وان الباوردى قال من سب الصحابة أو أعتهم أو كفرهم فهو فاسق مردود الشهادته وقضية اخلاق
الشيخين قبول شهادته أهل الاهواء غير الخطابية وأنه لا فرق بين من يستحل المال والدم وغيرهما ونقل في
زيادة الروضة التصريح به عن نص الام ونقل في باب البغاة عن المعتز بن أنس لا تقبل شهادة أهل البغي ولا ينفذ
قضاء قاضهم اذا استحلوا دماءنا وأموالنا وقد منا الفرق هناك فلا يرجع * (فائدة) * قال ابن عبد السلام
البدعة منقسمة الى واجبة ومحرمة ومنذوبة ومكرهة ومباحة قال والطارق في ذلك ان تعرض البدعة
على قواعد الشرع فان دخلت في قواعد الايجاب فهي واجبة كالاشتغال بعلم النحو أو في قواعد التحريم
فمحرمة ككذب القدرية والمرجئة والمجسمة والرافضة قال والرد على هؤلاء من البدع الواجبة أي لان
المتدع من أحدث في الشريعة ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم أو في قواعد المندوب فمندوبة
كبناء الرباط والمدارس وكل احسان لم يحدث في العصر الاول كصلاة التراويح أو في قواعد المكروه
فيكروه كزخرفة المساجد وتزيين المصاحف أو في قواعد المباح فباحة كالصلاة عقب الصبح والعصر
والتوسع في المأكل والملابس وروى البيهقي بإسناده في مناقب الشافعي رضي الله تعالى عنه انه قال
الحديثان ضربان أحدهما مخالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً فهو بدعة وضلالة والثاني ما أحدث من الخير
فهو غير مذموم (لا) تقبل شهادة (مغل لا يضبط) أصلاً وأغلب بعدم التوثيق بقوله أمان لا يضبط نادراً
والاغاب فيه الحفظ والضبط فتقبل قطعاً لان أحد الايسلم من ذلك زمن تعادل غلطه وضبطه فانما هو كما قال
الاذري انه كن غالب غلطه * (تنبيه) * حمل الرد فيمن غلطه وضبطه سواء اذ لم تكن الشهادة مفسرة فان
فسرها وبين وقت العمل وكأنه قبلت كما جرى عليه الشيخان قال الامام والاستفصال عند استئصال
القاضي غفلة في الشهود حتم وكذا ان رابه أمر واذا استقصاهم ولم ينفصلوا بحث عن أحوالهم فان تبين
له انهم غير غفان قضى بشهادتهم المطابقة قال ومما عظم شهادة العوام بسوء ما غره وهو وجهل وان كانوا
عدولاً فيتمين الاستفصال كما ذكرنا وليس الاستفصال مقصوداً في نفسه وانما الغرض تبين ثبوتهم في
الشهادة (و) لا تقبل شهادة (مبادر) بشهادته قبل الاذري جزماً كذا بعدهما وقبل أن يستشهد

على الاصح فتمتة ونابر الصديق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال شير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يحيى قوم يشهدون ولا يستشهدون فان ذلك في مقام الذم لهم وأما خبره سلم ألا تحرم
بغير الشهادة والذي يأتي بشهادته قبل ان يسألها فمحمول على ما سمع فيه شهادة الحسبة * (تنبيه) *
تقبل شهادته من اختياراً وجلس في زاوية مختبأ للعمل الشهادة لان الحاجة قد تدعو اليه وليس ان يخبر
الحصم اني شهدت عليك لتلايما دلى تكذيبه فيعززه القاضي ولو قال رجل ان مثلي لثالث فوسايتنا
لنصاب ولا تشهد علينا بما جرى فهذا شرط باطل وعليه ان يشهد قال ابن القاسم وترك المحل في
ذلك أحب الى ثم استثنى المصنف من عدم صحة شهادة المبادر ما ذكره بقوله (وتقبل شهادة الحسبة) من
الانساب وهو مطلب الاجراء أسبقها دعوى أم لا كانت في غيبة المشهود عليه أم لا وهي كغيرها من
الشهادات في شروطها السابقة (في عقود الله تعالى) التعمضة كالصلاة والزكاة والموم بان يشهد
بتركها (وتيمانه) أي في الذي منه (فيه حق مؤكد) وهو لا يتأثر برضا الاذى (كطلاق) بأن
أورجى وأما المانع فمقتضى البعوى المنع لانه لا يملك المال وعن الامام انه اتسع لثبوت المال لأن
دون المال قال في المهمات والراجع ما قاله الامام اه وهذا هو الظاهر وجرى عليه ابن المقرئ في رونه
لان المال حتى أدى دون العراق (وعنق) غير ضمنى ولا فرق في العتق بين أن يكون متجراً أو معاقاً
عبداً أو أمة وقال أبو حنيفة تقبل في عتق الأمة دون العبد أما الضمني كمن شهد لشخص بشرائه قربه
دلائل في الاصح لانها شهادة بالمال والعتق يرتب عليه * (تنبيه) * المراد بالعتق ان يشهد بخصوصه
فلو شهد بما يفرض اليه فالمقول في الاستيلاد المقبول وأما التدبير والتعلق به فة والكاتب فلا يقبل فيها
ففارت الاستيلاد بأنه يفرض الى العتق لا بمحالة بخلافها وتصح شهادته بالعتق الحاصل بشرائه القريب
والتدبير وتعلق العتق والكاتب (وعقود عن قصاص) في نفس أو طرف ما سابه من سلامة النفس وهو
حق الله تعالى أيضاً (وبقاء عدة واقضائها) لما يترتب على الاول من صيانة الفرج واستباحته من غير
طريق شرعى ولد في الثاني من الصيانة بقصد التعفف بالسكاح وياحق بذلك تحريم الرضاع والمصاهرة
(وحمله) تعالى كحد الربا وقطع الطريق وكذا حد السرقة على الصحيح بان يشهد بوجوب ذلك والمنسحب
ستره اذا رأى المصلحة فيه (وكذا النسب على الصحيح) لان في وصله حق الله تعالى اذ الشرع أكد الانساب
ومنع قطعها فضاهاى الطلاق والعتاق والثاني لاتعاقى حق الاذى فيه * (تنبيه) * ياحق بماد كره
المصنف الاحسان والتعديل والزكوات والكفارات والبسوخ والكفر والاسلام وتحريم المصاهرة
والوصية والوقف ادعت بهنهما ولو أنكرت الجهة العامة بدخل نحو ما أفنى به البقرى من انه لو نسب
دارا على أولاده ثم الفقراء فاستولى عليهم اورثته وعلموها شهد شاهدان حسبة قبل انقراض أولاده
برؤيتها قبلت شهادتهما لان آخر وقف على الفقراء لان خصم جهتهما فلا تقبل فيها التعلق بما يحاظر
خاصة واحترز بحقوق الله تعالى عن حقوق الاذى كلقصاص وحد القذف والبيوع والاقرار ويحورها
لكن اذا لم يعلم صاحب الحق به أعلمه الشاهد به ليستشهد بعد الدعوى وانما سمع شهادة الحسبة عند
الحاجة اليها ولو شهد اثنان ان دلائل اعنى عبده أو انه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقول انه يشرق
أو انه يريد نسكها وكيفية شهادة الحسبة ان الشهود يجيئون الى القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان
بكذا فاحضره لنشهد عليه فان ابتدوا وقالوا فلان زناهم فذقة وما تقبل فيه شهادة الحسبة هل تسمع
فيه دعواها وجهان أو جهما كما جرى عليه ابن المقرئ تبعه اللاسنوى ونسبه الامام لغير اثنين لأن تسمع
لانه لا حق للمدعى في المشهود به ومن له الحق لم يأذن في الطالب والا ثبات بل أمر فيه بالأعراض والدفع
ما أمكن والوجه الثاني ووجهه الباقي اما تسمع ويجب حمله على غير حدود الله تعالى وكذا ذلك بعض
المشاخرين فقال انها تسمع الا في محض حدود الله تعالى (ومنى حكم) فاض (إشاهد من ثمانا) عند أدائه

الشهادة أو عند الحكم بهما (كافر من أو عبيدين أو صليبين) أو امرأتين أو خنثيين أو بان أحدهما كذلك (نقض هو وغيره) لتيقن الخطأ فيه والمراد إظهار البطلان قال في أصل الروضة فان قيل قد اختلف العلماء في شهادة العبد فكيف ينقض الحكم في محمل الخلاف والاجتهاد فيه قلنا لان الصورة مفروضة فمن لا يعتد بالحكم بشهادة العبد وحكم بشهادة من ظنهما حين فلا اعتداد بمثل هذا الحكم ولانه حكم يخالف القياس الجلي لان العبد يأنص في الولايات وسائر الاحكام فكذا في الشهادة (وكذا فاسقان) فلهذا فسقهما عند القاضي ينقض الحكم بهما (في الاظهر) كفي المسائل المذكورة لان النقص والاجماع دلا على اعتبار العدالة والثاني لا ينقض لان قبولهما بالاجتهاد وقبول بيعة فسقهما بالاجتهاد ولا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد وعروض بان الحكم بالاجتهاد ينقض بخبر الواحد العدل مع ان عدلته انما تثبت بالاجتهاد * (تنبيهه) * قيد القاضي الحسنيين والبغوى النقص بما اذا كان الفسق ظاهرا غير مجتهد فيه فان كان مجتهدا فيه كشرير النبيذ لم ينص قطعا لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ولو شهد عدلان على فسقهما مطابقين ولم يسند الى حالة الحكم لم ينقض القضاء لاحتمال حدوثه بعد الحكم كما قاله صاحب الكافي واقتضاه كلام الرافعي في باب القضاء على الغائب * (فرع) * لو شهد شاهدان ثم فسقا أو ارتد قبل الحكم لم يحكم بشهادتهما لان ذلك يقع رتبة فيما مضى ويشعر بخبر كل من ولان الفسق ينفي غالبا فرجما كان موجودا عند الشهادة وان عيما أو خرسا أو جونا أو مانا حكم بشهادتهما لان هذه الامور لا تقع رتبة فيما مضى بل يجوز تعدلها بعد حدوث هذه الامور وبحكم بشهادتهما ولو فسقا أو ارتد بعد الحكم بشهادتهما وقبل استيفاء المال استوفى كل واحد رجعا عن شهادتهما كذلك ونخرج بالمال الحدود فلا تستوفى ولو قال الحاكم بعد الحكم بان لي انهما كانا فاسقين ولم تظهر بيعة فسقهما ينقض حكمهما بخورنا قضاءه بالعلم وهو الاصح ولم ينههم فيه ولو قال أكرهت على الحكم بشهادتهما أو أنا أعلم فسقهما قبل قوله من غير بيعة على الاكره ولو بانا والدين أو ولدان لادسه هو دله أو عدوين لادسه هو دله أو عدوين للمشهد وعليه انتقض الحكم أيضا كقولنا فاسقين ولو قال الحاكم كنت يوم الحكم فاسقا فالظاهر كما قال شيخنا انه لا يلتفت اليه كقولوا قال الشاهدان كما عند النكاح فاسقين فان قيل هلا كان هذا مثل قوله بان لي فسق الشاهدين أوجب بانه أعرف بفسقه نفسه منه بفسقه غيره فتقصيره في حق نفسه أكثر (ولو شهد كافر) معان بكفره أو مرته كقوله اتفقال (أو بعد أوصي ثم أعادها بعد كماله) باسلام أو عتق أو بلوغ (قبالت شهادته) لان قضاء التهمة لان المتصف بذلك لا يعبر برد شهادته (أو) شهد (فاسق تاب) من فسقه أو وعد وتاب من عداوته أو من لامروا له ثم عادت مرواؤه أو سيدا كاتبه ثم أعادها بعد العتق أو تخفى الكفر ثم أعادها بعد اسلامه (فلا) تقبل للتهمة لان المتصف بذلك لا يعبر برد شهادته (وتقبل شهادته) أي الفاسق (في غيرها) أي في غير تلك الشهادة التي شهد بها حال فسقه وفي بعض نسخ المان بعيرها (بشرط اختباره بعد التوبة مدة يظن بها صدق توبته) لان التوبة من أعمال القلوب وهو متهم باظهارها لترويح شهادته وعود ولايته فاعتبر الشرع ذلك ليقوى ما ادعاه قال تعالى في حق القذفة الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحو وقال تعالى فان تابوا وأصلحو (وقدرها الا كثرون) من الاصحاب (بسنة) لان اضمتها المشتمل على الفصول الاربعة أنرا بينا في تهيج النفوس لما تشبه به فاذا مضت على السلامة أشعر ذلك بحسن السيرة وقد اعتبر الشارع السنة في العنة وفي مدة التغريب والركابة والجزية وهل السنة تجديده أو تغريب وجهان في الحاوي والبحر راجع الملقبني والاذريعي ومن تبعهما الثاني وهو الظاهر وان كان مقتضى كلام الجمهور الاول واستثنى من اشتراط الاختبار صور منها يخفى الفسق اذا تاب وأقر وسلم نفسه بالعدالة لم يظهر التوبة عما كان مستورا عليه الا عن صلاحه المأوردى والروايات ومنها ما لو عصى الولي بالعضل ثم تاب زوج

في الحال ولا يحتاج الى استبراء كما حكمه الرابع من البقوى ومنها شاهد الزنا اذا وجب عليه المسدود
تمام العدد فإنه لا يحتاج بعد التوبة الى استبراء بل تقبل شهادته في الحال على المذهب في أصل الروضة ومنها
ماطر الوقت بشرط الوافق اذا فسق ثم تاب عات ولايته من غير استبراء ومنها الممتنع من القضاء اذا تعين
عليه وتدمر ما فيه في باب القضاء ومنها اذا قذف غير المحصن قال البلقيني لا يحتاج الى استبراء المفهوم قول
الشافعي في الامامان قذف بمحصنة فلا تقبل شهادته حتى يتخير ومنها المصبي اذا قذف ما يقتضي فسق
البالغ ثم تاب وبلغ ثابا قال البلقيني ايضا لم يعتبر فيه الاحتياط كما قلنا من كلام الشافعي والاصحاب
ومنها الوصول نحال في الاصل ثم زال احتياج الفرع الى تحمل الشهادة ثابا قال الزدكشي ولم يذكروا
هذه المدة ومنها المرتد اذا أسلم وكان عدلا قبل الردة كما قاله المارودي واقتضاء كلام غيرهم ان قيسل
هلا كان كافرا فسق اوجب بانه اذا أسلم فقد أتى بضد الكفر فلم يبق بعد ذلك احتمال وابس كذلك
اذا زنا ثم تاب لان التوبة ليست مضافة للمعصية بحيث تطهرها وقيد المارودي والروابي اسلام
المرتد بما اذا أسلم مرسلان أسلم عند تقديم القتل اعتبر مضي المدة * (تبيينه) * اقتضاء المصنف
كل راعي على المصدق يقتضي أنه اذا تاب عما يجرم المروءة لا يحتاج الى استبراء وليس مرادا فقد صرح
صاحب التبيين بانه يحتاج الى الاستبراء قال الباقيني وله وجه فان خاتم المروءة صار باعتماد معصية له فلا بد
من اختبار حاله وذكر في المطلب أنه يحتاج الى الاستبراء في التوبة من العداوة سواء كانت قذفا أم لا
كالعصية والمعصية وشهادة الزور (ويشترط في توبة معصية قولية القول) قياسا على التوبة من الردة
بكامتي الشهادة (فيقول القاذف) مثلا في التوبة من القذف (قذفي) فلانا (باطل) أو ما كنت
مخفيه ونحو ذلك (وأما ما عليه ولا أعود اليه) ليندفع عار القذف ولا يكف أب يقول كذبت فقد
يكون صادقا فكيف يؤمر بالكذب فان قيسل قول المصنف قذفي باطل صريح في كذاب نفسه
وقد نقل عن الجمهور أنه لا يكذب نفسه فكان الاولى اتيانه بعبرة المحرر والجمهور وروى القذف باطل
أي قذف الناس باطل اوجب بحمل كلامه على تجوز نيابة المضاف اليه عن الالف واللام كقوله تعالى
بل الله أعبد لخاصة ديني أي الدين وقضية اطلاقه انه لا فرق بين القذف على سبيل الابداء أو على صورة
الشهادة اذا لم يتم عدد الشهود وهو كذلك كفي الشرح والروضة قال الرافعي ويشبهه أب بشرط في
هذا الاكاذب جريانه بين يدي القاضي اه وهو كما قال ابن شهبة ظاهري فمن قذف بعصرة القاضي واتصل
قذفه بينة أو اعتراف وغير ظاهريه اذ لم يتصل بالقاضي أصلا بل في جواز اتيانه القاضي واعلامه
بالقذف انما لمسا به من الابداء واشاعة الفاحشة (وكذا شهادة الزور) يقول الشاهد فيها على وزان ماهر
شهادتي باطلا وأنا نادم عليها ولا أعود اليها لانه في معنى ما سبق ولكن الذي في الروضة وأصلها
عن المذهب أنه يقول كذبت فيما قلت ولا أعود اليها لانه في معنى ما سبق (قلت) كالرافعي في الشرح (و) المعصية
(غير القولية) كالسرقة والزنا والشرب (يشترط) في التوبة منها (اقلاع) عنها (وإنهم) عليها (وعزم أن
لا يعرد) لها (ورد ظلامة آدمي) من مال وغيره وقصاص وحرق قذف (ان تعاقبه واثمه أعلم) فيؤدي
الزكاة لستحقها ويرد المصوب ان بقي وبه ان تلف لستحقه أو يستحل منه أو من وارثه ويعلم ان لم يعلم فأن لم
يوجد مستحق أو انقاع خبره سلمها الى قاض أمين فان تعدد تصدق بها ويؤدي الغرم أو يتركها
عنده والمعسر ينوي العزم اذا قدر فان مات معسر أطول في الاسخرة ان عصى بالاستئذنة كان استئذان
لا عانة على معصية والا فان استئذان لمسا به في أمر مباح فهو جائز ان رجي الوفاء من جهة ظاهرة
أو سبب ظاهر والظاهر أنه لا معاملة حينئذ والرجاء في الله تعالى تعريض نفسه (تنبيهات) (الاول) لو عبر
المصنف بالخروج من ظلامة آدمي بدل الرد لكان أولى ليشمل الرد والبراء منها واقبال البذل
عند التلف ويشمل المال والعرض والقصاص فلا بد في القصاص وحرق القذف من التمكن أو طلب

العفو فان لم يعلم وجب اعلامه بالقصاص فيقول انا الذي قتلت اباك ولزمني القصاص فانقص ان نسيت
 وكذلك حد القذف وأما الغيبة فان بلغت الغتاب اشترط أن يأتيه ويستجمل منه فان تعدد عيونه
 أو تعدد غيبته الطويلة استغفر الله تعالى ولا اعتبار بتخيل الورثة وان لم تبلغه كفى الندم والاستغفار
 كما قاله الحنطلي في فتاويه ويظهر انها اذا بلغت به بعد ذلك أنه لا بد من استحلاله إن أمكن لان العسالة
 موجودة وهو الايذاء وهل يكفي الاستحلال من الغيبة المجعولة قال في زيادة الروضة فيه وجهان سبقا
 في كتاب الصلح اهـ ولكنهما انما سبقا في كتاب الضمان ولم يرجح منهما شيئا ورجح في الاذكار عدم
 الاكتفاء والوجهان كالوجهين في البراء من الجهول قال الشيخ محمد الدين الحسيني وقد يقال بالمسححة
 في ذلك بخلاف الاموال وفي كلام الحلي وغيره الاقتصار على الجواز وحديث كلام الاذكار في باب
 الضمان ولكن الفرق بينهما وبين الاموال أظهر والحسد وهو أن يثني زوال نعمة ذلك الشخص
 ويفرح بمصيبته كالغيبة كما نقلناه عن العبادي فيأتي فيه ما مر فيها قال في زيادة الروضة المختار بل
 الصواب أنه لا يجب اخبار المحسود ولو قيل بكرهه لم يعد التنبيه الثاني قضية اطلاقه ودالالة توقف
 التوبة في القصاص على تسليم نفسه ولكن الذي قلناه في زيادة الروضة عن الامام وأقره القائل اذا ندم
 صح توبته في حق الله تعالى قيل أن يسلم نفسه للقصاص وكان تأخر ذلك معصية أخرى تجب التوبة منها
 ولا يقدح في الاولى التنبيه الثالث كان ينبغي له أن يقول حيث أمكن لثلاثتهم أنهم لا تصح عنه نذر
 الرد قال الزركشي فينبغي أن يكون قوله ان تعلقت بأذى أعظم مما تمحض حقه أو لم يتمحض وفيه
 حق الله تعالى كالزكاة اذا تمكّن من اخراجها فلم يفعل وكذا الكفارات قاله البندنجي والمراد التي يجب
 اخراجها على الفور وحديثنا لا يقال ان تقصده بالادعي يخرج حقوق الله تعالى كالزكاة التنبيه
 الرابع ان مقتضى كلامه ان المعصية القولية لا يشترط فيها ذلك بل يكفي القول وليس مراد ابل الثلاثة
 الاول ركن في التوبة لكل معصية قولية كانت أو فعلية واذا تعلقت بالمعصية حدث الله تعالى كالزنا وشرب
 المسكر فان لم يظهر عليه أحد فله أن يظهره ويقر به ليستوفي منه وله أن يسر على نفسه وهو الافضل فان
 ظهر فقد فات السر فيأتي الحاكيم ويقر به ليستوفي منه التنبيه الخامس ان كلامهم يقتضي أنه لا يكفي
 في انتفاء المعصية استيفاء الحد بل لا بد معه من التوبة وقد قدمت الكلام على ذلك في أول كتاب الجراح
 فايراجع التنبيه السادس من مات وله دين أو مظالم ولم تتصل الى الورثة طالبها في الاخرة فلا آخر
 وارث كما قيل وان دفعها الى الوارث أو ابراءه كما قاله القاضي خرج عن مظالمه غير الماطل التنبيه السابع
 تجب التوبة من المعصية ولو صغيرة على الفور بالاتفاق وتصح من ذنب دون ذنب وان تكررت وتكرر
 العود ولا تبطل به بل هو مطالب بالذنب الثاني دون الاول ولا يجب عليه تجديد التوبة كلما ذكر الذنب
 كما رجحه ابن المقرئ التنبيه الثامن ان شروط التوبة زيادة على ما مر كونها لله تعالى فلو تاب عن معصية
 مالية لظفره أو شجره أو نحو ذلك لم تصح توبته وكونها قبل وضوله الى الغرغرة أو الاضغار يظهر الايات
 كطالوع الشمس من مغربها قاله الباقيستي التنبيه التاسع ان سقوط الذنب بالتوبة فلاذون لا مقطوع
 به وسقطوا الكفر بالاسلام مع الذم مقطوع به ونائب بالاجماع قال في أصل الروضة وليس اسلام
 الكافر توبة من كفره وان توبته ندمه على كفره ولا يتصور ايمانه بلاندم فيجب مقارنة الايمان للندم
 على الكفر اهـ وانما كان توبة الكافر مقبولة لان الايمان لا يجتمع الكفر والمعصية قد تجتمع التوبة
 * (فصل) * في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرجال وتعدد الشهود وما لا يعتبر فيه ذلك مع ما يتعلق بها
 (لا يتحكم بشاهد) واحد (الافضل) شهر (رمضان) فيحكم به فيه (في الاظهر) لما مر في كتاب
 الصيام فان قيل لم ذكرها هنا مع تقدمه أجيب بأنه ذكره هنا لبيان الحصر وأورد على الحصر
 مسائل منها ما لو نذر صوم مثلا فشهد واحد برؤيته فهل يجب الصوم اذا قلنا يثبت به رمضان

- بكر ابن الزهراء فوجهين عن الجرد وجع ابن القري في كتاب العيالم الوجوب ومنه ما نقل الجرد
 آخر الصلاة على الميت عن المتولي أنه لو مات ذمي فشهد عدل بإسلامه لم يكف في الارث وفي ذلك كتاب
 في الصلاة عليه وتوابها وجهان بناء على القولين في خلال رمضان ومقتضاهما ترجيح القبول وهو الظاهر
 وان أتى القاضي - بين بالنوع ومنه ما سبق في المتن في باب القسامة ان شهادة العدل الواحد دلل ومنها
 ما في فيه أيضا في ذكره النيات الاكتفاء بخارص واحد أي على القول بان الخارص شهادة ومنها ما يثبت
 خلال ذمي الخ بما دلل الواحد فان فيه وجهين - كما هما المارضي والقاضي المسمين بالنسبة الى الوقوف
 بعرفة والمأوا ف ونحو ذلك قال الاذري والقياس القبول وان كان الأشهر خلافه ومنها ما يثبت شؤرا
 بشهادة العدل الواحد بطريق النبوية فيما اذا ثبت رمضان بشهادته ولم ير الهلال بعد الثلاثين فأكمل
 في الأصح ومنه ما مر في كتاب القضاء أنه يكفي قول العدول بامتناع الغريم من المأثور في التزوير ومنها
 المسبح لعدم كلام القاضي أو الظاهر يفتي فيه الواحد وهو من باب الشهادة كذا ذكره الرافعي فيبطل
 انضمامه على الغائب (و بشرط لازما أو بعقربال) لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة
 شهداء فليكن منكم من سمع من عدلين عبادا رضي الله تعالى عنه أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لو وجدت مع امرأتي رجلا أؤمها حتى أتى بأربعة شهداء فإني لآتيه بها ولو كان في بيننا وبينها
 على فمائي ولان الزنا من أغفل الفواحش فغلقت الشهادة فيه ليكون استروا عما تقبل شهادتهم بأربعة
 أو اثنتين من التثانة فرأينا أو تعددنا المنظر لا تمام الشهادة فان قالوا تعددنا الغير الشهادة فسدوا بذلك
 وردت شهادتهم جزما كما قاله المارودي وان أطلقوا لم أر من تعرض له وينبغي ان يستفسروا
 ان تيسر والا فلا يعمل بشهادتهم كما يؤخذ من المأثور المتقدم في قبول شهادتهم ومجمل ما في
 المارودي اذا تكرر ذلك منهم ولم تعاب طاعتهم على معاصيهم والافتقار شهادتهم لان ذلك صغيرة ولا بد
 أن يقولوا رأينا أو عدل حشفته أو قدرها من فاسدها في فرجها وان لم يقولوا كما مرود في المسئلة أو
 كما لا يصح في الحائض والثاني يثبت برجلين ومقتضى كلام القاضي أنه لا خلاف فيه (تبيه) - المأوا في
 ذلك كالزنا وكذا التبان البهيمية على المذهب المنصوص في الام قال في زيادة الروضة لانه كالجبايع ونقص
 الهرة فيه لا يمنع من العدد كما في زنا الامه قال البلقيني ووطء الميتة لا يوجب الحد على الأصح وهو كالتبان
 البهيمية في أنه لا يثبت الإلزام على المعتد اه وخرج بما ذكره وطء الشبهة اذا قصد بالذموى به المال
 أو شهد به حسيبة ومقدمات الزنا كقبلة ومعانقة فلا يحتاج الى أربعة بل الأول بقوله الأول يثبت بما يثبت
 به المال وسيأتي ولا يحتاج فيه الى ذكر ما يثبت في شهادة الزنا من قول الشهود رأينا أو عدل حشفته الخ
 (و) بشرط (لا لقراره) أي الزنا (انسان) في الظاهر كفسيره من الأقارب ومثله ما شبه به مما ذكر
 (وفي قول أربعة) كلفه وأجاب الأول بان المقر لا يهتم حده بخلاف المعائن فلذلك غلقت بيته (و) بشرط
 (المال) - عين أو دين (وعقد مالي) وفسخه (كبيع وإقالة وحالة وضمنان) وصلح ورهن وشفعة
 ومساواة وحصول السبق (وحق مالي تكبير) للجلس أو شرط (وأجل) وجناية توجب مالا (رجلان أو
 رجل وامرأتين) لعسوم قوله تعالى فاستشهدوا أي فيما يقع لكم شهود دين من رجالكم فان لم يكونا
 رجلين فرجل وامرأتان فكان عوم الأشخاص فيه مستلزما لعوم الاحوال المخرج منه بدليل ما بشرط
 فيه الاربعة ومالا يكفي فيه بالرجل والمرأتين والمعنى في تسهيل ذلك كثرة جهات المداينات وعوم
 البلوى بهم وانهم من التخيير قبول المرأتين مع وجود الرجلين وسكنى ابن المنذر وغيره فيه الاجماع وان كان
 ظاهر الآية غير مراد والحاشي هنا كالآتي (تبيه) - شمل الطلاقة والشركة والقراض لكن رجعا
 في الشرح والروضة اشتراط رجلين قال ابن الرفعة وينبغي أن يقال ان رأم مدعيها اثبات التصرف فهو
 كالمكيل لا بد فيه من شاهدين أو اثبات حصته من الرجح ثبت برجل وامرأتين اذا انفرد والمال وهو

تفصيل حسن واقتضار المصنف على العقد المالى قدروه هم أن الفسوخ ليست كذلك وليس مرادوا جعله
الاقالة من أمثلة العقد انما يأتى على الوجه الضعيف أنه يبيع والاصح انها فسوخ وعطلها الخوالة على البيع
لا حاجة اليه فانما يبيع دين يدين فلو قال وعقد مالى وزاد وفسخه كما تدرته فى كلامه كان أولى (وليس يرد ذلك)
أى ما ذكر من الزنا ونحوه وبالسبب عالج ولا يقصد منه المال (من) موجب (عقوبة الله تعالى) كالردة
وقطع الطريق والشرب (أو) من عقوبة (لا دى) كقتل نفس وقطع طرف وقذف (و) كذا (ما يطلع
عليه رجال غالباً) من غير العقوبات (كنسكاح وطلاق وزجعة) وعناق وولاء وانقضاء عدة بلا شهر وبلوغ
وايلاء وظهار (واسلام وردة وجرح) للشاهد (وتعديل) له (وموت) واعسار ووكالة ووصاية وشهادة
على شهادة رجلان) لأنه تعالى نص على شهادة الرجلين فى الطلاق والرجعة والوصاية وتقدم خبرنا لنسكاح
الاولى وشاهدى عدل وروى مالك عن الزهري مضت السنة بأنه لا تجوز شهادة النساء فى الحدود ولا فى
النسكاح والطلاق وقيس بالمدكورات غيرهما مما شاركه فى الشرط المذكور ولا تنظر الى رجوع الوكالة
والوصاية الى المال لان القصد منهما الولاية لا المال * (تنبية) يستثنى من النسكاح ما لو ادعت انه نسكحها
وطلقها وطالب شطر الصداق أو انها زوجة فلان الميت وطلبت الارث فيثبت ما ادعته برجل وامرأتين
وبشاهدوين وان لم يثبت النسكاح بذلك لان مقصودها المال كما حكمه فى الشرح والروضة فى آخر
الدعوى عن فتاوى القفال وأقره وان نازع فى ذلك البلقينى وقال انه غير معمول به ومن الطلاق ما لو
كان بعوض وادعاه الزوج فانه يثبت بشاهدوين ويلغزه فيقال لانا طلاق ثبت بشاهدوين ومن
الاسلام ما لو ادعاه واحد من الكفار قبل أسره وأقام رجلاً وامرأتين فانه يكفيه لان المقصود فى
الاسترقاق والمفاداة دون نفي القتل ذكره الماوردى وحكى فى البحر عن الصيرى انه يقبل شاهد
وامرأتان وشاهد ويمن من الوارث ان مورثه توفى على الاسلام أو الكفر لان القصد منه اثبات الميراث
ثم استغربه (وما يختص بعقرته النساء) غالباً (أولاً يراه رجال غالباً كبكارة) وثم يوهن وقرن ورتق (وولادة
وحبض ورضاع وعموب) للنساء (تحت الثياب) كجراحه على فرجها حرق كانت أو أمة واستهلال ولد
(يثبت بما سبق) أى رجلين ورجل وامرأتين (وبأربع نسوة) منفردات لما رواه ابن أبي شيبة عن
الزهري مضت السنة بأنه تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعموبهن وقيس
بما ذكر غيره مما شاركه فى الضابط المذكور واذا قبلت شهادتهن فى ذلك منفردات فقبول الرجلين
والرجل والمرأتين أولى * (تنبية) * تخيل المصنف بالحض صريح فى امكان اقامة البيينة عليه قال
الزركشى وهو الصواب بخلاف ما ذكر فى كتاب الطلاق أنه لو علق على حيضها فقالت حضت وأنكر
صدق يمينها لتعذر اقامة البيينة عليه فان الدم وان شوهد لا يعلم انه حيض لاحتمال انه استحاضة
وصرحا بمثل فى الديات وينبغي كما قال ابن شعبة حمله على تعسر اقامة البيينة عليه لا التعذر بالكافة فلا
منافاة وذكر المصنف فى فتاويه أنها تقبل من النسوة لما رستهن ذلك ونقله عن ابن الصباغ والبعوى
وانه لا خلاف فيه لكن قضية تعاليله أنه لا يثبت رجلين ولا رجلاً وامرأتين وليس مراداً وقيس القفال
 وغيره مسألة الرضاع بما اذا كان الرضاع من الثدي فان كان من اناء حلب فيه اللبن لم تقبل شهادة النساء
 به لكن تقبل شهادتهن بان هذا اللبن من هذه المرأة لان الرجال لا يطلعون عليه غالباً واحترز بقوله
 تحت الثياب بما نقله فى الروضة عن البغوى وأقره أن العيب فى وجه الحرة وكفيها لا يثبت الا رجلين وفى
 وجه الامه وما يبدو عند المأهنة يثبت برجل وامرأتين لان المقصود منه المال فان قيل فهذا وما قبله انما
 يأتيان على القول بحصول النظر الى ذلك أما ما صححه الشيخان فى الاولى والمصنف فى الثانية من نحرى
 ذلك فتقبل النساء فيه مفردات أجيب بان الوجه والصحيح يطلع عليه ما الرجال غالباً وان قلنا
 بحزمة نظر الاجنبى لان ذلك جائز لحرامها وزوجه ويجوز نظر الاجنبى لوجهها التعليم ومعاملة وتحمل

شهادة وثقة كل الولي العرافي أطلق المارودي نقلاً عن الإجماع على أن محبوب النساء في الوصي والكثير
 لا يقبل فيه إلا الرجال ولم يفعل بين الأمة والحرة وبه صرح القاضي حسين فيما اهـ أي فلا تقبل الشهادة
 الحائس في الأمة لما سألته يقبل فيها رجل وامرأتان لما سألته وقول المصنف وما يختص به عمرته النساء غالب
 الخ بها - ثم أن الأقرار بما يختص به مرفعتن لا يكتفي فيه شهادة النسوة وهو كذلك لأن الرجال تهممة في
 كذا الأقرار بروقه فيها سبق وما ربيع نسوة يقتضي أنه لا يثبت بشاهد وعين وهو كذلك كما صرح به
 المارودي في الرضاغ ذلك الرافعي وهو الموافق لطلاق عامة الاصحاب ولو اقتصر المصنف على أربع لمسلم
 اختص به ذلك بالنسوة لأن الزنا لا يثبت مع المحدث والمؤنت وأما الخشني فيخطأ في أمره على المرحع الزنا
 بعد بلوغه رجال ولا نسوة وفي وجه يستحب حكم المصنف عليه ويشترط في الشاهد بالعبوب للمعرفة بالطلب
 حكمه الرافعي في التمهيد ثم أشار المصنف لثابتاً يعرف به ما يثبت بشاهد وعين وما لا يثبت به ما نقل
 (و) كل (ما لا يثبت) من الحقوق (برجل وامرأتين لا يثبت برجل وعين) لأن الرجل والمرأتين أقوى وأدوم
 يثبت بالأقوى لا يثبت بما أدونه فإن قيل يرد على المصنف اللوث في قتل عمد فإنه يكتفي فيه شاهد وعين
 متعددة ولا يثبت برجل وامرأتين أجيب بأنه أراد اليمين المتعددة (و) كل (ما يثبت به) أي برجل
 وامرأتين وأنى بالصيرمذ كراغلباً له على المؤنت (ثبت برجل وعين) لما رواه مسلم وغيره أنه سأل الله
 عليه وسلم قضى بالشاهد واليمين وروى البيهقي في خلافاه حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى
 بشاهد وعين عن نيف وعشرين صحابياً قال الزركشي وبه يدفع قول الحنفية أنه قد بر واحد فلا ينجح
 القرآن اهـ والقضاء بالشاهد واليمين قال به جمهور العلماء سألوا وخلفاء منهم الحلفاء الأربعة وكاتب
 به عمر بن عبد العزيز إلى عماله في جميع الأمصار وهو مذهب الإمام مالك وأحمد وشاف في ذلك أبو حنيفة
 رضي الله تعالى عنهم أجمعين (الأهوب النساء ونحوها) ينصب نحو بخطه عطلما على غيوب كرماع
 فأنتم لا تثبت بشاهد وعين لأنها أمور خفية بخلاف المال * (تنبيه) * ينبغي كذا قال الدميري تقييد
 اطلاعه بالحرة أما الأمة فيثبت فيها بذلك قطعاً لأنهم مال وبذلك جزم المارودي وأورد على حصره الاستثناء
 فيما ذكره الترجمة في الدعوى بالمال أو الشهادة به فأنتم تثبت برجل وامرأتين ولا مدخل للشاهد
 واليمين فيها لأن ذلك ليس بمال وإنما هو أخبار عن معنى لفظ المدعى أو الشاهد (ولا يثبت شيء) من الحقوق
 (بامرأتين وعين) في المال جزم وفي ما قبل فيه النسوة منفردات في الأصح لعدم ورود ذلك وقباً بها
 مقام رجل في غير ذلك لو رده ثم شرع في شرط مسألة إلا كلفاً بشاهد وعين بقوله (وإنما يخلف المدعى)
 فيها (بعد شهادة شاهد) (بعد (تدليله) لأنه أنما يقوى جانبه خيئذ واليمين أبدى جانب القوى وأما
 عدم اشتراط تقدم شهادة الرجل على شهادة المرأتين بقيامهما مقام الرجل قطعاً ولا ترتيب بين الرجلين
 * (تنبيه) * هل المقضاء بالشاهد واليمين معاً أو بالشاهد فقط واليمين مؤكدة أو بالعكس أقوال
 أحسنها أولها وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رجع الشاهد فعلى الأول يغرم النصف وعلى الثاني السكك وعلى
 الثالث لا شيء عليه (ويذكر) حتماً (في حلفه صدق الشاهد) له واستحقاقاً فعلاً ادعاء فيقول والله شاهدني
 صادق فيما شاهدته وأما مستحق لكذا * (تنبيه) * علم من تعبير المصنف بالوأنه لا ترتيب بين الحلف
 على اثبات الحق وصدق الشاهد وسكك الإمام فيه الاتفاق وإنما اعتبر تعرضه في يمينه لصدق شاهد لأن
 اليمين والشهادة حجتان مختلفتان الجنس فاعتبر ارتباط أحدهما بالآخر ليصير كالنوع الواحد (فإن
 ترك) المدعى (الحلف) بعد شهادة شاهده (وطالب يمين خصمه فله ذلك) لأنه قد يتورع عن اليمين وإن
 حلف سقمت الدعوى وإيس له أن يخلف بعد ذلك مع شاهده كما نقله الرافعي عن ابن الصباغ بخلاف
 ما لو أقام يمينه يمين المدعى عليه حيث تسمع لأن البيئة قد يعتذر عليه أقامته وذر اليمين إليه بعد شهادة
 الشاهد الواحد فلا عذر له في الامتناع (فإن ترك) المدعى عليه عن اليمين فله أي المدعى (أن يخلف يمين)

(المدعى لا يظهر) كما لو لم يكن له شاهد ونكل المدعى عليه لان غير التي امتنع هنالان تلك القوة جهرته بان شاهد
 وهذه القوة جهرته بنكول المدعى عليه ولان ذلك لا يقضى بها الا في المال وهذه بقضى بها في جميع الحقوق
 والثاني المنع لانه ترك الحلف فلا يعود اليه وعروض بما سرق على الاول ولم يخلف سقط حقه من اليمين
 وليس له مما لم يباله ان خصم كما سيأتي ان شاء الله تعالى في الدعوى (ولو كان بيده) أى شخص (أمة وولدها)
 يسترقهما (فقال) له (رجل هذه مستولدي عاقت) منى (بهذا) الولد (في ملكي وخلف مع شاهد) بذلك
 (ثبت الاستيلاء) لان حكم المستولدة حكم المال فيترع من هي في يده وتسلم اليه كغيرهما من الاموال واذا
 مات حكم بعقوبتها باقراره لا بالشاهد واليمين كما توهمه عبارة الكتاب والروضة لان الاستيلاء لا يثبت بالحجة
 الناقصة فان قيل لا بد أن يقول في الدعوى وهي باقية على ملكي على حكم الاستيلاء الى الاثن لا احتمال
 أن يكون ملكه زال عنها يبيع بعد استيلائها بان استولدها وهي مرسونة رهنا لازماله يأذن له المرتهن
 في الوطء وكل من معسرافاته لا ينفذ الاستيلاء في حق المرتهن وكذا الجائنة أجيب بان هذا احتمال بعيد
 لا يقول عليه في الدعوى (لانسب الولد حريته) فلا يثبتان بالشاهد واليمين (في الاظهر) لانهم ما حجة ناقصة
 والثاني يثبتان تبعا فيترع من هو في يده ويكون حرا نسبا باقرار المدعى وعلى الاول يبقى الولد في يد صاحب
 اليد في ثبوت نسبه من المدعى بالاقرار ما سرق في يده فقال الرافعي مقتضاه أنه ان كان صغيرا لم يثبت بحافضة
 على حق الولاء للسيد أو بالعابضة ثبت في الاصح (ولو كان بيده غلام) يسترقه (فقال) له (رجل كان لي)
 هذا الغلام (وأعتقه) وأنت تسترقه ظلمنا (وخلف مع شاهد) بذلك أو شهد له رجل وامرأتان بذلك
 (فالمذهب انزاعه) من يده (ومصبره حرا) لا بالشهادة كما هو ظاهر كلامه بل باقراره كإناص عليه وان نضمن
 استحقاقه الولاء لانه تابع ومنهم من خرج قولنا من مسئلة الاستيلاء بنفي ذلك فعلم في المسئلة قولين ومنهم
 من قطع بالاول وهو الرابع في أصل الروضة والفرق أن المدعى هنا يدعى ملكا وبجته تصلح لاثباته والعق
 يرتب عليه باقراره (ولو ادعت ورثة) أيت كاهم أو بعضهم (مالا) عينا أو دينا أو منفعة (لمورثهم وأقلاموا)
 عليه (شاهدا) بالمال بعد أن أثبتوا موته ووراثتهم منه (وخلف مع بعضهم أخذ) الخالف نصيبه (فقال)
 (ولا يشارك فيه) أى لا يشاركه أحد من لم يخلف لامن العائنين ولامن الحاضرين الناكين لان الحجة تمت
 في نسبه وحده كذا نص عليه هنا ونص في الصلح انهم الوادعيان أو أوارثا وصديق المدعى عليه أحدهما
 في نصيبه وكذب اذا حوشارك المكذب المصدق نخرج بعضهم منه قولنا هنا أن ما يأخذه الخالف بشارك فيه
 من لم يخلف لان الارث يثبت على الشبوع وقطع الجمهور بالمنصوص هنا وفرقوا بان الثبوت هنا شاهد
 وعين فلو أثبتنا الشر كماله كما للشخص بين غيره وهناك الثبوت باقرار المدعى عليه ثم ترتب عليه قرار المصدق
 بانه ارث وبان الممتنع هنا قادر على الوصول الى حقه بيمينه حيث لم يفعل صار كالشارك لحقه * (تنبيه) *
 كلام المصنف يشعر بان بعض الورثة يخلف على حصته من المال وليس مراد بل يخلف على الجميع كفى
 أصل الروضة عن أبي الفرج ثم قال وفي كلام غيره اشعار بخلافه (ويطال حق من لم يخلف بنكوله) عن
 اليمين مع الشاهد (ان حضر) في البلد بحيث يمكن تحليفه (وهو كامل) يبلغ وعقل حتى لو مات بعد نكوله
 لم يكن لوارثه أن يخلف مع ذلك الشاهد ولا مع شاهد آخر يقيم به وهل له ضم شاهد الى الاول ليحكم له بالبينة
 فيه احتمالات لا امام جاريان فيما لو أقام مدعى شاهدا معه في خصومة ثم مات وأقام وارثه شاهدا آخر
 يجوز أن يقال له البناء ويجوز أن يقال عليه تجديد الدعوى واقامة البينة الاولى وقضية كلام الامام الجرم
 بالاول أما اذا مات قبل نكوله فلوارثه الخلف قال الماوردي والامام ان لم يصدروس مورثه ما يطال حقه
 ولا يجب إعادة الشهادة (فان كان) من لم يخلف (غائبا أو صيدا أو مجنونا) فالذهب أنه لا يقضى نصيه (لان
 الشافعي رضي الله تعالى عنه نص في المجنون على أنه لو نفى نصيبه وفي معناه الصبي والغائب واختلف الاصحاب
 في معنى النص فقال جمهورهم أراد التوقف عن الحكم له الى افاقته فيخلف ويأخذ أو يمنع فلا يعطى شيئا

وعلى هذا فلا يترع من يد المدعى عليه وقيل أراد أنه بأشذ نصبه من المدعى عليه، ويقوقف الدفع اليه على حلفه
 (فإذا زال عذره) بأن حضر العائب وبلغ الصبي وأفاق المجنون (حلف وأخذ) حصته (بغير إعادة شهادة)
 واستئناف دعوى لأن المدعى والشاهد دلالة ميت قد وجد ما قامه الكامل من الورثة خلافة من الميت
 وهذا بخلاف ما لو كانت الدعوى لاعتن جبهة الإرث كما لو ادعى أنه أوصى له ولا يخيب الغائب أو الموصى
 أو المجنون أو الوصي أو أوصى الغائب من ذلك كذا أو أقام شاهدا وحلف معه فإنه لا بد له من تجديد
 الدعوى والشهادة إذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو قدم الغائب ولا يؤخذ بنصيب الموصى أو المجنون
 أو الغائب تمام لان الدعوى في الميراث عن الميت وهو واحد والوارث خلفته وفي غيره الحق لأشخاص ولا
 يدعى ويقيم البيعة لهم من غير إذن ولا ولاية فالأولى ينبغي أن يكون الحاضر الكامل الذي لم يشرع في
 الخصومة أو لم يشعر بالحال كالصبي ونحوه في بقا عدة بخلاف ما سرق الكامل * (تنبيه) * على ما ذكره
 المصنف من عدم الإعادة إذ لم يتغير حال الشاهد بما يقتضي رد شهادته فإن تغير فوجهان أوجههما كإرجعه
 الأذرى المنع لأن الحكم قد اتصل بشهادته دون الحالف وبحمل موضع عدم الحاجة إلى إعادة الشهادة في حلق
 تغير الشاهد وحده كما قاله الزركشي فيما إذا كان الأول تدادعي بجمع الحق أو ما لو كان قد ادعى بجنه
 فقاما ولا بد من الإعادة ثم شرع في بيان مستد علم الشاهد من البناء على اليقين والعلم فقال (ولا يجوز
 شهادة على فعل كريا) وشرب جمر (وغصب واتلاف وولادة) ووضاع واصطاد واحياء وكون اليد على
 مال (الابلا بصاد) له مع فاعله لأنه يصل به إلى العلم واليقين ولا يكفي فيه السماع من الغير قال تعالى ولا تقب
 ما ليس لك به علم وقال صلى الله عليه وسلم على ما لها فاشهد إذا أن من الحق وما كنت في فيه بالنظر المؤكد لتعذر
 اليقين فيه زنده والحاجة إلى إثباته كالمات فإنه لا سبيل إلى معرفته قريبا وكذلك العداية والأعار
 * (تنبيه) * أو رد الباقي صريحا أو يقبل فيها شهادة الأعمى على الفعل الأولى الزا إذا وضع يده على ذكر
 الخلل في فرج امرأه أو دبره صريحا فلا فاسكه أو لزمها ما حتى شهد عدم الحالك بما عرفت في مقتضى وضع اليد وهذا
 باع من الرؤية الثانية الغصب والاتلاف لو جلس الأعمى على بساط غيره فغصبه غاصب أو أتلفه فآلمه
 لا يفي في تلك الحالة والبساط وتماق حتى شهد بما عرفت جازا ثالثة الولادة إذا وضعت العمياء يدها على
 ل المرأة وخرج منها الولد وهن واضعة يدها على رأسه إلى تكامل خروجه وتعاقت به ما حتى شهدت
 ولادتهما مع غيرهما قبلت شهادتهما (وتقبل) في الفعل (من أصم) لا بصره ويجوز أن يعد البصر لرجحي
 لرائين لتحمل الشهادة كما مر من الإشارة إليه لأنهما ما تكملة أنفسهما أو سكت عن الإحراز وسبق حكم
 شهادته عند ذكر شروط الشاهد (والأقوال كعقد) وسخن وطلاق وإقرار (يشترط) في الشاهد
 سمعها فلا تقبل من أصمها (وابصار فأنها) حال تلغظ بها حتى لو تعلق بها من وراء حجاب وهو يفتقه
 يكف وما حكاه الروايات عن الأصحاب من أنه لو جلس بباب بيت فيه اثنان فقاما فسمع ثعافهما بما يبيع
 غيره كفي من غير رؤية تزييف البديهي بأنه لا يعرف الموجب من القابل قال الأذرى وقضية كلامه
 به لو عرفه ما من هذا أنه يصح التحمل ويصور ذلك بأن يعرف أن المبيع مائة أو خمسة مائة ولو كان
 شاهد يسكن بيتا ونحوه لأحدهما أو كان جاره فسمع أحدهما يقول ببيع يملك الذي يسكنه فلا
 شاهد أو الذي في جواره أو علم أن القائم في زاوية والموجب في أخرى أو كان كل واحد منهما في بيت
 فردة والشاهد جالس بين البيتين وغير ذلك قال الحسابي ولو كان أحدهما في البيت وحده والأخرى
 على بابه وهرع أنه ليس في البيت غيره جازله الشهادة عليه بما سمعه من الإقرار وإن لم يشاهده حالة التناق
 ولا يقبل (شهادة) (أعمى) فيما يتعلق بالبصر لحوار اشتباه الاصوات وقد يحاكي الإنسان صوت غيره
 (الا) صورة الضبط وهي (ان يقر) شخص (في أذنه) بنحو طلاق أو عتق أو مال لشخص معروفة الاسم
 السبب (فيتعلق) (أعمى) (به) ويضبطه (حتى يشهد) عليه بما سمعه منه (عند قاضيه) (وقبيل)

(على الصحيح) لحصول العلم بأنه المشهود عليه. والثاني المنع حسب الباب (تنبيه) * تقدم أنه يصح أن يكون
الاعشى مترجماً أو مسماً أو شيئاً فإنه يصح أن يشهد بما ثبت بالتسامع أن لم يحتج إلى تعيين وإشارة بأن يكون
الرجل مشهوراً باسمه ووصفته وله أن يعلل زوجته اعتماداً على صوتها المأذونة ولأن الوطء يجوز بالظن ولا
يجوز أن يشهد على زوجته اعتماداً على صوتها كغيرها خلافاً لما يحتمل الأذنى من قبول شهادته عليها
اعتماداً على ذلك (ولو جازها) أي الشهادة في محتاج للبصر (أصير ثم عي شهد أن كان المشهود له وعليه
معروف الاسم والنسب) لا مكان الشهادة عليه ما في قول أشهد أن فلان بن فلان أقرب الغلان بن فلان
بكذا بخلاف مجهولهما أو أحدهما أخذاً من مفهوم الشرط نعم لو عي ويدهما أو يد المشهود عليه في يده
فشهد عليه في الأولى مطلقاً مع تمييزه من خصمه وفي الثانية لتعريف الاسم والنسب قبلت شهادته كما
يحه الزركشي في الأولى وصرح به أصل الروضة في الثانية (ومن سمع قول شخص أورأى فعله فان
عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة) لا باسمه ونسبه فقط كقولهم يعرف بهما (وعند
غيبته وموته) ودفعه (باسمه ونسبه) لحصول التمييز بذلك (فإن جهلها) أي اسمه ونسبه أو أحدهما
(لم يشهد عنه وموته) ودفعه (وغيبته) فإن مات ولم يدفن أحضر ليشاهد صورته ويشهد على عينه وهذا
كما قال الأذرى أن كان بالبلد ولم يخش تغيره باحضره والآخر بالوجه حضور الشاهد إليه فان دفن لم يحضر إذ
لا يجوز نسبته قال الغزالي فان اشتدت الحاجة إليه ولم تتغير صورته جاز نسبته اه قال في أصل الروضة
وهذا احتمال ذكره الامام ثم قال والظاهر أنه لا فرق والمراد بالنسب اسم أبيه وجده فان عرف اسمه
واسم أبيه دون جده شهد بذلك ولم تغد شهادته به إلا أن ذكر للقاضي أمارات يتحقق بها نسبه بأن يميز
بها عن غيره فله أن يحكم بشهادته حينئذ كذا نقله في أصل الروضة عن الغزالي ثم نقل عن غيره
ما يقتضي أنها لا تقبل لانها شهادة على مجهول وجمع بينهما الاستنوى بأن الأثر فيما إذا حصلت
المعرفة بذلك والثاني فيما إذا لم تحصل به والحاصل أن المدار على المعرفة ولو بمجرد لقب خاص به كالشهادة
على السامان بقوله أشهد على سلطان الديار المصرية والشامية فلان فانه يكفي ولا يحتاج معه إلى شيء
آخر ولو كان بعد موته وبذلك قول الرافعي بعد اشتراط ذكر اسمه واسم أبيه وجده وحديثه وصنعتة وإذا
حصل الإعلام ببعض ما ذكرناه اكتفى به اه قال ابن شهابية وهم يزول الاشكال في الشهادة على عتقاء
السلطان والأمراء وغيرهم فان الشهود لا تعرف أنسابهم غالباً فيكتفي بذكر أسمائهم مع ما يحصل التمييز
به من أوصافهم وعليه العمل عند الحكم قال وقد اعتمدت على شهادة من شهد على فلان الساحر المتوفي في
وقت كذا الذي كان ساكناً في الحانوت الفلاني إلى وقت وفاته وعلم أنه لم يسكن في ذلك الحانوت في هذا
الوقت غيره وحكمت بهذه الشهادة وقال البلقيني فالمدار على ذكر ما يعرف به كليهما كان قال ومقتضى
كلام الامام أن الشهادة على مجرد الاسم قد تنفع عند الشهرة وعدم المشاركة فلو تحتملها على من لم يعرفه
وقال له اسمي ونسبي كذا لم يعتد به فلو استفاض اسمه ونسبه بعد تحتملها عليه فله أن يشهد في غيبته باسمه
ونسبه كما لو عرفهما عند التحمل وإن أخبره عدلان عند التحمل أو بعده باسمه ونسبه لم يشهد في غيبته بناء
على عدم جواز الشهادة على النسب بالسماع من عدلين كما هو الراجح كما سيأتي * (تنبيه) * لو شهد أن
فلان بن فلان وكل فلان بن فلان كانت شهادة بالوكالة والنسب جميعاً قاله الماوردي والروائي (ولا
يصح تحمل شهادة على متنبئة اعتماداً على صوتها) فان الاموات تتشابه فن لم يسمع صوتها ولم يرها بان
كانت من وراء ستار أولى بالمنع ولا يمنع الحائل الرقي على الأصح * (تنبيه) * مراد المصنف والاصحاب
بأنه لا يصح التحمل على المتنبئة ليؤدي ما تحتملها اعتماداً على معرفة صوتها أمالوشهد اثنان أن امرأة متنبئة
أقرت يوم كذا فلان بكذا فشهد آخران أن تلك المرأة التي حضرت وأقرت يوم كذا هي هذه ثبت الحق
بالبينتين كما لو قامت بينة أن فلان بن فلان الفلاني أقر بكذا أو قامت أخرى على أن الحاضر هو فلان بن

فلان بنت فلان وبسنتي من اطلاق المصنف ما لو تحقق صوته من وراء نقاب كفيف ولا زناه لم يثبت على
عينها كما اشار اليه الرافي بحثنا كغيره من الاعشى قال في المطالب ولا اشكال فيه موضعها المستند متفق
بمشاة فوقية ثم فون مفتوحين ثم فاف مكدورة شديدة وفي بعض شروح المتن ضبطه بنون ساكنة ثم مشاة
دوقية مفتوحة ثم فاف مكسورة مخففة وجرى على ذلك الشارح فقال بنون ثم ناه من انتقب كما في الصحاح
(مان عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز) التحمل عليها ولا يضر النقاب بل يجوز كشف الوجه حيث شد كذا
الحاوي وغيره (ويشهد) التحمل على النسبة (هذه الالاء بما علم) مما ذكر في شهد في العلم بعينها ان
حضرت وفي سورة علمه باسمها ونسبها ان غابت أو ماتت ودفت فان لم يعلم شيئا من ذلك كشف وجهها
عند التحمل عليها وضبط حليمها وكشفه أيضا عند الاداء ويجوز استيعاب وجهها بالنظر للشهادة بعد
الجهور وصحح الماردى أن ينظر ما يعرفها به فقط فان عرفها بالنظر الى بعضه لم يجاوز وهذا ظاهر
ولا يزيد على مرة سواء قلنا بالاستيعاب أم لا لأن يحتاج للتكرار (ولا يجوز التحمل عليها) أي المرأة
متنقبة أم لا (بتعريف عدل أو عدلين) أنها دلالة بنت فلان (على الاشهر) المبرر به في الحرور في
الروضة وأما ما عند الأكثرين بناء على أن المذهب في أن التسماع لا بد فيه من جماعة يؤمن قولوا لهم على
الكذب وقبل يجوز بتعريف عدل لانه خبر وقيل بتعريف عدلين بناء على جواز الشهادة على النسب
بالتسماع منها (والعمل على خلافه) أي الاشهر وهو التحمل بما ذكر ولم يبين أن مراده العمل على
التحمل بتعريف عدلين أو بتعريف عدل فقط وقدم أنهم وجهان وقد سبق للمصنف مثل هذه العبارة
في صلاة العبد وهي تقتضي الميل اليه ولم يصرح بذلك في الشرح والروضة بل نقل عن الأكثرين المجمع
وصاف الثاني مساق الواجهة الضعيفة وقال الباقي ليس المراد بالعمل على الاصحاب بل على بعض الشهود
في بعض البلدان أي ولا اعتبار به (ولو قامت بينة على عينه) أي المدعى عليه (بحق فطالب المدعى
التسجيل) بذلك (سجل القاضي) عليه جوارزا (بالخليفة) فيكتب حضور رجله ذكر أنه فلان بن فلان
ومن حاشيته كسبت وكبت وبذ كرمبا دل على المحلى من أوصافه الفلانة كالمول والقصر والياض
والسواد والسنن والهزال وبجلة الاسان وثقله وما في العين من الكحل والشبهة وما في الشجر من جموده
وسبوبة وبياض وسواد ونحو ذلك (لا) بسجل القاضي بذلك (بالاسم والنسب ما لم يثبتا) بينة
أو بعلمه ولا يكتفي فيه أقول المدعى ولا أقرار من قامت عليه البينة لأن نسب الشخص لا يثبت بإقراره
ويثبتان ببينة حسنة فان ثبتا ببينة أو بعلمه سجل بهما ونازع الباقي في عدم ثبوت نسب الانسان
بإقراره وأطال الكلام في ذلك ومع هذا فالقول عليه ما ذكر ثم شرع فيما لا يشترط فيه ابصار الشاهد
ويكتفي فيه السماع فقال (وله الشهادة بالتسماع) أي الاستفاضة (على نسب) لذكر أو اثني وان لم يعرف
عين المنسوب اليه (من أب) فيشهد أن هذا ابن فلان أو أن هذه بنت فلان (أو قبيلة) فيشهد أنه
من قبيلة كذا لانه لا مدخل للرؤية فيه فان غاب الممكن أن يشاهد الولادة على الفراس وذلك لا يقبل
القطع بل الظاهر فقط والحاجة داعية الى اثبات الانساب الى الاجداد المتوفين والقبائل القديمة فتوسع
فيه قال ابن المردود وهذا مما لا أعلم فيه خلافا * (تبيينه) * ذكر الاب والقبيلة زائد على ما أطلقه
الحرر (وكذا أم) يثبت النسب بالتسماع (في الاصح) كالأب وان كان النسب في الحقيقة للأب والثاني
المنع لا يمكن رؤية الولادة * (تبيينه) * صورة الاستفاضة في التحمل أن يسمع الشاهد المثلث وهو بتبيينه
ينسب الى الشخص أو القبيلة والناس ينسبون الى ذلك وامتنع ذلك مدة ولا يقدر بسنتي العسيرة
عدة يغلب على الثمان صحة ذلك وانما يكتفي بالانساب ونسبة الناس بشرط أن لا يعارضهما ما يورثهما
فان أنكر النسب المنسوب اليه لم تجز الشهادة وكذا لو طعن بعض الناس في نسبه ولو تمسكه بقوله
ابني أصغر أو كبير ومسدقه الكبير أو أبا ابن فلان ومسدقه فلان جازله أن يشهد بنسبه ولو سكبت المنسوب

الكبير للشاهد أن يشهد بالافرار لا بالنسب (و) كذا (موت) يثبت بالتسامع (على المذهب)
 كالنسب ولأن أسبابه كثيرة ومنها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد يعسر الاطلاع عليها فجاء أن يعتمد على
 الاستفاضة وفي وجه من طريق المنع لا يمكن فيه المعينة (ولا) يثبت بالتسامع (عتق و) لا (ولاء)
 ولا (وقف) على جهة عامة أو معين (و) لا (نكاح و) لا (ملك في الاصح) لأن مشاهدة هذه الصور
 متيسرة وأسبابها غير متعددة (قلت الاصح عند المحققين والاكثرين) من الاصحاب (في الجميع الجواز
 والله أعلم) لانها أمور مؤبدة فإذا طالت مدتها عسر إقامة البينة على ابتداءها فسفت الحاجة الى اثباتها
 بالاستفاضة ولا يشك أحد أن عائشة رضي الله تعالى عن زوجها النبي صلى الله عليه وسلم وأن فاطمة رضي
 الله تعالى عنها بنت النبي صلى الله عليه وسلم ولا مستند غير السماع * (تنبيه) * ما ذكر في الوقف هو بالنظر
 الى أصوله وأما شروطه فقال المصنف في فتاويه لا يثبت بالاستفاضة شروط الوقف وتفصيله بل إن
 كان وقفا على جماعة معينين أو جهات متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية أو على مدرسة مثلاً وتعذر
 معرفة الشروط صرف المناظر الغلة فيما يراه من مصالحها اهـ قال الاسنوي وهذا الاطلاق ليس بجيد بل
 الأرجح فيه ما أفتى به ابن الصلاح فإنه قال يثبت بالاستفاضة أن هذا وقف لأن فلانا وقفه قال وأما الشروط
 فإن شهد به منفرده لم يثبت بها وإن ذكرها في شهادته بامل الوقف سمعت لأنه يرجع حاصله الى
 بيان كيفية الوقف اهـ ومما قاله المصنف قال به ابن سرة وغيره والأوجه كما قال شيخنا حله على ما قاله ابن
 الصلاح وهو شيخه كما قاله ابن قاسم قال الاسنوي ولا يشك أن المصنف لم يطالع عليه أي ما قاله ابن الصلاح
 وبقي مما يثبت بالاستفاضة صور آخر منها القضاء والجرح والتعديل والرشد والارث واستحقاق
 الزكاة والرضاع وتقدم بعض ذلك وحيث ثبت النكاح بالتسامع لا يثبت الصداق به بل يرجع لمر
 المثل ولا يكفي الشاهد بالاستفاضة أن يقول سمعت الناس يقولون كذا وإن كانت شهادته مبنية عليها بل
 يقول أشهد أنه له أو أنه ابنه مثلاً لأنه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس بل قال ابن أبي الدم لوصرح
 بذلك لم تقبل الشهادة على الاصح لأن ذكره بشعر يهدم حزمه بالشهادة ويؤخذ من هذا التعليل حل
 هذا على ما إذا ظهر بذلك كره ترد في الشهادة فإن ذكره لتقوية أو حكاية حال قبلات شهادته وهو
 ظاهر وليس له أن يقول أشهد أن فلانة ولدت فلانا أو أن فلانا عتق فلانا لما مر أنه يشترط في الشهادة
 بالفعل الابصار والبول الابصار والسمع (وشروط التسامع) الذي تستدل به الشهادة اليه في المشهود به
 (سماعه) أي المشهود به (من جمع) كثير (بؤمن تواطؤهم) أي توافقه هم (على الكذب) بحيث يقع
 العلم أو الظن القوي بخبرهم كذا كراه في الشرح والروضة لأن الاصل في الشهادة اعتماد اليقين وإنما
 يعدل عنه عند عدم الوصول اليه الى ظن يقرب منه على حسب الطاقة * (تنبيه) * قد يفهم كلامه أنه
 لا يشترط فيهم عدالة ولا حربة ولا ذكورة وهو كذلك كما لا يشترط في التواتر (وقيل يكفي) (سماعه) (من
 عدلين) فقط إذا سكن القلب الى خبرهما لأن الحكم يعتمد قواهما فكذا الشاهد ومال اليه الامام وقيل
 يكفي واحدا إذا سكن اليه القلب (ولا تجوز الشهادة على ملك مجردي) أو تصرف لان البدل تستلزم الملك
 اذ قد يكون عن اجارة أو عارية (ولا يبدل وتصرف في مدة قصيرة) عرفاً بالاستفاضة لاحتمال أنه وكيل عن
 غيره (وتجوز) في مدة (طويلة) عرفاً بلا معارضة منازع (في الاصح) لأن امتداد اليد والتصرف مع
 طول الزمان من غير منازع يغلب على الظن الملك والثاني لا يجوز لانها قد يوجدان من مستأجر وكيل
 وغاصب * (تنبيه) * محل الخلاف اذ الم ينضم الى اليد والتصرف استفاضة والاجازت الشهادة قطعاً
 ويستثنى من اطلاقه الرقيق فليس لمن رأى صغيراً في يد من يستخدمه ويأمره وينهاه مدة طويلة أن يشهد
 له بملكه إلا أن يسمعه يقول هو عبدى أو يسمع الناس يقولون ذلك كما صححه في الروضة في أثناء باب القبط
 قال ابن شعبة وكان الفرق الاحتياط في الحرية ووقوع الاستخدام في الاحراز كثير والتصرف المنضم الى

اليد (شرطه) في عقار (تصرف ملالك) فيه جع مالك وبين التصرف بقوله (من سكني وهدم وبناه)
 ودشول وخروح (وبيع) وفضحه - منه (ورهن) واجازة ونحوها لانها تدل على الملك مع عدم النكبر
 * (تنبيه) * لا يشترط اجتماع هذه الامور كقولهم كلامه بل واحد منها كاف فالاولا يكفي التصرف مرة
 واحدة فانه لا يشترط الفلن اقله قبل ذلك في مدة طويلة (وتبنى شهادة الاعسار على قرائن) خفية من احوال
 المعسر (و) على (مخاض الضر) جمع خيلة من خال بمعنى ظن أي ما يظن بها ما ذكره الضرب بالفتح خلاف
 الدعوى والضم الهمزال وسوء الحال وهو المناسب هنا (و) على مخاض (الاضافة) مصدر اضاف الرجل
 ذهب ماله والضييق بالكسر والفتح مصدر ضاق الشيء وبالفتح جمع الضيقة وهو الفقر وسوء الحال وانما
 اعتبر بذلك لانه لا يمكن فيه النوصل الى اليقين بل يكفي الاعتماد فيه على ما تدل عليه القرائن من حاله
 ويعرف ذلك بمراتبه في شموله وحالته منها وما يظن عليه من الاعسار بشدة صبره على الضرر والاضافة
 ولا بد فيه من اعتبار الخبرة بالباطنة كذا ذكره في التفليس وانما لم يذكره هنا لانه شرط لقبول شهادته
 لا لجواز اقدام الشاهد * (تنبيه) * لا يثبت دين باستفانة لانها لا تقع في دوره كذا علمنا من الصيغ
 قال الزركشي ويؤخذ منه ان ذلك الحصص من الايمان لا يثبت بالاستفانة قال وثبوت الدين بالاستفانة
 قوي ولكن ينبغي للمصنف ترجحه كل راجح ثبوت الوقف ونحوهما ولا فرق بينهما وما شهد به الشاهد
 اعتمادا على الاستفانة يجوز الحلف عليه اعتمادا عليها بل أولى لانه يجوز الحلف على خطأ الاب
 دون الشهادة

* (فصل) * في تحمل الشهادة وأدائها وكيفية الصلح وتطابق الشهادة على تحملها كشهدة بمعنى
 تحملت وعلى أدائها كشهدت عند القاضي بمعنى أدبت وعلى المشهود به وهو المراد هنا كتعملت
 شهادة بمعنى المشهود به فيكون مصدرا بمعنى المفعول (تحمل الشهادة) فرض كفاية في النكاح لتوقف
 الانعقاد عليه ومثله ما يجب فيه الاشهاد لتوقف الانعقاد عليه فلو امتنع الكل أنما ولو طلب من اثنين
 وتم غيرهما لم يتمينا بخلاف ما اذا تحمل جماعة وطالب الاداء من اثنين وسباني الفرق بينهما وكذا الاقرار
 والتصرف المالي وغيره كطلاق وعق ورجعة (وكتابه الصلح) وهو الكتاب الفصل في كل منها
 فرض كفاية (في الاصح) للحاجة الى اثبات ذلك عند التنازع وكفاية الصلح يستعان بها في تعيين
 الحقوق والمراد بها في الجملة لما مر أنه لا يلزم القاضي ان يكتب الخصم عاينته عنده أو حكمه ولائها
 لا يستغنى عنها في حفظ الحق والمال ولها أثر ظاهر في التذكري والثاني المنع لاعتدال ما ذكره بدون اشهاد
 * (تنبيه) * التقيد بالتصرف المالي لا معنى له فان الخلاف جار في غيره كقدرته في كلامه كالطلاق ولذلك
 أطلق في التنبيه ان تحمل الشهادة فرض كفاية ثم على فرضية التحمل من طلب منه لزمه اذا كان مستجيبا
 لشروط العدالة مع عدم العدة ما يتحمله وحضر التحمل فان لم يكن مستجيبا للشروط فلا وجوب قال
 القاضي حرمنا أو دعي لتحمل فلا وجوب الا أن يكون الداعي معذورا بمرض أو حبس أو كان امرأة
 مخدرة أو فاضيا بشهده على أمر ثبت عنده فقلزمه الاجابة قال البلقي في محل كون التحمل فرض كفاية اذا
 كان المتحملون كثيرون فان لم يوجد الا العدد المعتمد في الحكم فهو مرض عيب كجرمه الشيخ أبو حامد
 والماوردي وغيرهما وهو واضح جار على القواعد وفي كلام الشافعي ما يقتضيه اه وبجمله أيضا في غير
 الحدود كما صرح به الماوردي لانها تدل بالشبهات وهذه المسئلة مكررة فانها ذكر في السير ولا يلزم
 الشاهد كتابة الصلح ورسم الشهادة الاباحة فله أخذها كماله ذلك في تحمله اذا ادعى له كسائني وأجرة رسم
 الشهادة ليست داخلية في أجر التحمل وله بعد كتابته حبسه عنده للأجرة كالعصار في الثوب وكتمان
 الشهادة حرام لآية ولا تكتفى بالشهادة ولانها أمانة حصلت عنده فعليه أدائها (و) على هذا (اذالم
 يكن في القضية الاثنان) بأن لم يتحمل سواهما أو ماتا غيرهما أو جن أو فسق أو غاب وجواب اذا قوله

(لزمهما الاداء) ان دعياه لقوله تعالى ولا يأت الشهود اذ امدعوا أى للاداء ولانه يؤدى فرضا الزمه
في ذمته (فلو أدى واحد) منهما (وامتنع الآخر) بلا عذر سواء كان بعد ادعاء صاحبه أم قبله (وقال)
للمدعى (احلف معي) وان كان القاضي يرى الحكم بشاهد وعين لان من مقاصد الاشهاد
التورع عن البين فلا يفلتون عليه وكذا الوامتنع شاهدا رد الوديعه وقاله احلف على ردها عصيا (وان
كان) في القضية (شهود) كاربعة (فالاداء فرض كفايه) عليهم لحصول الغرض بالبعض كالجهاد
فاذا قام به اثنان منهم سقط الجرح عن الباقي وان امتنع الكل عصوا وسواء طلبهم المدعى بجمعيه أم
مترقين والمدعو أولا أعظمهم اثمالا لانه متبوع في الامتناع كما لو أجاب أولا فإنه يكون أعظمهم أجرا (فلو
طلب) المدعى الاداء (من اثنين) منهم بأعيانها (لزمهما) ذلك (في الاصح) لتلايضي الى التوا كل
والثاني لا كالتحمل وفرق الاول بانه هناك طلبها لتحمل أمانة وهن الاداء والخلاف جار فيها لو طلبه
من واحد أيضا كما نقله في المطلب * (تنبيه) محل الخلاف كما قاله الامام وأقرهما اذالم يعلم اياه الباقي
والا فلا خلاف في لزوم وقضية كلام الروضة فيما اذا علمت رغبة غيرهما انه لا خلاف في جواز الامتناع
نبه عليه الزركشي (وان لم يكن) في القضية (الا واحد لزمه) الاداء (ان كان فيما) أى في حق (يثبت
بشاهد وعين) هذا اذا كان القاضي المطلوب اليه يرى بذلك كلقيد المارودي وقد يقال ان هذا معلوم
من قول المصنف يثبت بشاهد وعين (ولا) بأن لم يثبت الحق بذلك أو كان القاضي لا يرى ذلك (فلا)
يلزمه الاداء اذ لا فائدة فيه ولو كان مع الشاهد امرأتان فالحكم فيها كالحكم فيما ذكر قاله المارودي
ولما كان مقابل الاصح السابق مفصلا بينه بقوله (وقيل لا يلزم الاداء الامن) أى شاهدا (تحمّل قصدا
لا اتفاقا) لانه لم يوجد منه التزام والاصح عدم الفرق لان أمانة حصلت عنده فليزمه أداءها وان لم يلتزمها
كثوب طيرته الربح الى داره * (تنبيه) محل الخلاف كما قاله الاذرى فيما لا يقبل فيه شهادة الحسبة
كالخوف والمالسة دون ما فيه خطر كالمسمع من طلاق امرأته ثم استفرشها أو عفا عن قصاص ثم طلبه
فيلزمه الاداء جزوا وان لم يتحمله قصدا (ولو جوب الاداء شروط) أحدها (أن يدعى) الشاهد اليه (من
مسافة العدوى) فأقل وهي التي يمكن المكر البهائم الرجوع الى أهلها في يومه كحمار للحاجة الى الاثبات
وتعذره ولو دعى بمافوقها لم يجب للأمر وان كان الاثبات بالشهادة على الشهادة قال الاذرى هذا اذا دعاه
المستحق أو الحاكم وليس في عمله فان دعاه الحاكم وهو في عمله أو الامام الاعظم في شبهه أن يجب حضوره
وقر استخضر عمر رضي الله عنه الشهود من الكوفة الى المدينة وروى من الشام أيضا قال شيخنا وما قاله
ظاهر في الامام الاعظم دون غيره اه وله انه أخذ ذلك من قصة عمر رضي الله تعالى عنه ولا دليل فيه اذ ليس
فيها أن عمر أجبرهم على الحضور فالمتعمد اطلاق الاصحاب ومتى كان القاضي في البلد فالمسافة قريبة كما قطع
به الشيخان وغيرهما * (تنبيه) قول المصنف يدعى يقتضى أنه لا يجب عليه من غير دعاء ومجمله في غير
شهادة الحسبة أما هي فالظاهر كما قال الاذرى وغيره الوجوب مسارعة انتهى عن المنكر اذ هو على الفور
(وقيل دون مسافة انقصر) وهذا مريد على الأقل بما بين المسافتين فان دعى من مسافة القصر لم يجب عليه
الحضور للاداء بعدد (و) الشرط الثاني (أن يكون) المدعو (عدلا فان دعى ذوقس بجمع عليه) كشارب
خمر ولا فرق فيه بين الظاهر للناس والخفي كما هو قضية كلام المصنف في عدم الوجوب قال الاذرى وفي
تحريم الاداء مع الفسق الخفي نظر لانها شهادة بحق وعانة عليه في نفس الامر ولا ثم على القاضي اذالم
يقصر بل يتجه وجوب الاداء اذا كان فيه انتقاد نفس أو عضو أو بضع قاله وبه مخرج المارودي (قيل)
أو دعى ذوقس (مختلف فيه) كشراب نبيذ (لم يجب) عليه الاداء لمسا فيه من تعرض نفسه من اسقاط
عدالة بما لا يراه مسقطا في اعتقاده والاصح الوجوب وان عهد من القاضي رد الشهادة به لانه قد يتغير
اجتهاده وقضية التعليل عدم لزوم اذا كان القاضي مقدرا من يفسق بذلك وهو كما قال شيخنا ظاهر فان

قبل فديع بأنه يجوز أن يقد غيرة غيره أجيب بأن اعتبار مثل هذا الجواز بعيد وهل يجوز للمدعي
أن يشهد ببيع عدد من يرى اثبات الشفعة العاروه ولا يراه وألا وجهان أدعاهما كما قال شيخنا الجواز
والبيع مثال والضابط أن يشهد بما يعلم أن القاضي يرتب عليه ما لا يفتقده * (فروع) * لو كن مع
الجميع على مسقة عدل لم يلزمه الاداء الا فيما ثبت بشاهد وعين اذ لا مانع فيه تيمم بقاءه ولو امتنع الشاهد
من الاداء جاز من المشهود عليه أو غيره متى وودت شهادته الى أن تصح قربته ولو قال المدعي للقاضي
شاهدي ممنع من ادعاء الشهادة في عدادا فاحصره ايشهد لم يجبه الى ذلك لانه لو شهد لم يقبل شهادته
له لانه فاسق بالامتناع بزمه بخلاف ما يقبل عند الاحتمال أن يكون امتناعه لعذر شرعي (و) الشرة
الثالث (أن لا يكون) الدعو (معذورا بمرض وبحوه) تكوفا على ماله أو تعطيل كسبه في ذلك الوقت
الا ان بذله قدر كسبه أو طلبه في حرا أو برد شديد وكتعذر المرأة وكذا كل عذر يسقط عنه به الجعة
(فان كان) الدعو معذورا لم يلزمه الاداء (أشهد على شهادته) غيره (أو بعث القاضي) الي
(من يسميها) دعواه الشفعة * (تنبه) * قضية حصره الشروط في الثلاثة المذكورة عدم اشتراط
كون المدعو البه فاصيا وعدم كونه أهلا للقاء وهو كذلك فلو دعي الى أمير أو نحو كوز بر وعلم حصول
الحق به وجب عليه الاداء عنده كفي زيادة الروضة وينبغي كافي التوضيح حله على ما إذا علم أن الحق
لا يخص الا عنه واليه يرشد قولهم ادا لم انه يصل به للحق فقول المصنف في باب القضاء على العائبان
منصب سمع البيعة مختص بالقضاء وهو يقتضي أنه لا يجب في غير القاضي شمول على غير هذا ويجب
عليه الاداء ايضا ادعى الى قاض جائز امتعت في الشهادة على الاصح في زيادة الروضة ومن شروط
الوجوب أن لا يكون في حد الله تعالى فان كل قال المصنف ان رأى المصلحة في الشهادة شهد والا فلا
الا ان ترتب على تركها حد على غير الشاهد مثل أن لا يكمل النصاب الا به فانه يجب عليه الاداء كما قاله
الماوردي قال ابن سرة وروى ما تم الشاهد بالاداء مثل أن يشهد على مسلم أنه قتل كافر أو الحاكم عرفاني
دلا يجوز له الاداء في ذلك من قتل المسلم بالكافر واداء الجمعت الشروط وكل في صلاة أو حرام أو على
طعام أو نحو ذلك فله التأخير الى أن يفرغ ولورد قاض شهادته لجرحه ثم دعي الى قاض آخر لا يملكه
ادائها ولو دعي في وقت واحد لشهادتين بحقين فان تساوى في اجابة من شاء من الداعيين وان اجابهما
قدم ما يحلف فونه فان لم يحلف بوث تخير قاله ابن عبد السلام قل الزكشي ويتقل الاقراع وهو أربعة
* (تنبيه) * ليس للشاهد أخذ رزق التحمل الشهادة من الامام أو أحد الرعية وأما أخذه من بيت المال
وهو كقاضى وتقدم تفصيله وان قال ابن المقرئ ليس له الاخذ معا لاقوال غيره ذلك بلا تفصيل وله
بكل حال أخذ أجره من المشهود له على التحمل وان تعين عليه ان دعي له فان تحمله بأكمله فلا أجره
وليس له أخذ أجره لاداء وان لم يتعين عليه لانه فرض عليه فلا يستحق عوضا ولانه كلام يسير لا أجر
لله وفارق التحمل بان الاخذ للاداء يورثه ثمة قوية مع ان زمنه يسير ولا تفاوت به منفعة متفرقة
بجسلاف وزن التحمل الان دعي من مسافة عدوى فأكثر فله نفقة الطريق وأجرة المراكب وان لم
يركب نعم لم في البلد أخذ الاجرة ان احتاج اليه لوله صرف ما يعطيه له المشهود له الى غير النفقة والاجرة
وكذا من أعمل شيئا فقيرا ليكسبه نفسه لافقير ان يصرفه لعبير الكسوة ثم ان مشى الشاهد من بلد الى
بلد مع قدرته على الركوب قد تنظم المروعة فيظهر امتناعه فيمن هذا شأنه قاله الاستوى قال الاذرى
لا يبعد ذلك بل ليس بل قد يأتي في البلد الواحد مبعدا ذلك نحو ما للمروعة لأن تدعو الحاجة اليه أو يفعله تواضعا
* (فصل) * في جواز تحمل الشهادة على اشهاد وأدائها (تقبل الشهادة على الشهادة) لعدم قوله
تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم ولعاء الحاجة اليه لان الاصل قد يعتذر ولان الشهادة حق لازم
بشهادتها كسائر الحقوق ولائها طريق تظاهر الحق كالاقرار فيشهد عليها لكما انما تقبل (في غير

عقوبة) لله تعالى وغير احصان كلافار بر والعقود والفسوخ والرضاع والولادة وعيوب النساء سواء
 فيه حق الاذى وحق الله تعالى كالتزاد وقف المساجد والجهات العامة ودلال رمضان للصوم وذو
 الطبقة للتعج (وفي) اثبات (عقوبة لا اذى على المذهب) كالتقصاص وحسد القذف أما العقوبة بته
 تعالى كالتزاد وشرب الخمر فلا يقبل فيها الشهادة على الشهادة على الاظهر وخرج منها قول في عقوبة
 الاذى ودفع الخمر بيمين بأن حق الله تعالى مبنى على التخفيف بخلاف حق الاذى فلذلك عبر المصنف فيه
 بالمذهب وأما الاحصان فيمن ثبت زناه فكالحذر فلا يقبل فيه الشهادة على الشهادة على الاصح كالحكام
 الراعي عن ابن القاص * (تنبيهه) * يفهم من منع ثبوت احصان من ثبت زناه منع ثبوت بلوغه لانه
 يؤل الى العقوبة وكذا بقية ما يعتبر في الاحصان قال البلقيني وكذا لا تقبل الشهادة على الشهادة بلغان
 الزوج اذا أنكرته المرأة ما يترتب عن لعانه من ايجاب الحد على المرأة اذا لم تلعن وكذا الشهادة على
 الشهادة بانتقاض عهد الذي ليخبر الامام فيه بين أمور فيها القتل والشهادة على الشهادة على الامام
 بايجاب الحد على الزاني * (فرع) * يجوز اشهاد الفرع على شهادته كما يفهم من اطلاق المتن وصرح
 به الصمري وغيره (وتحملها) أي الشهادة له أسباب ثلاثة السبب الاول ما ذكره بقوله (بأن يسترعه)
 الاصل أي يأنس منه رعاية الشهادة وحفظها لان الشهادة على الشهادة نيابة فاعتبر فيها الاذن
 (فبقول) الاصل للفرع (أشاهد بكذا) أي بأن لفلان على فلان كذا (وأشهدك) على شهادتي أو أشهدك
 على شهادتي (أو) يقول (أشهد على شهادتي) أو اذا شهدت على شهادتي فقد أذنت لك في ان تشهد به قال في
 أصل الروضة ولا يشترط أن يقول في الاسترعاء أشهدك على شهادتي وعن شهادتي لكنه انتم فقلوه أشهدك
 على شهادتي تحمیل وقوله وعن شهادتي اذن في الاداء كانه قال ادها عني * (تنبيهه) * ليس استرعاء
 الاصل شرطاً كما يفهم كلامه بل متى صح الاسترعاء لم يتخص التحمل بالمسترعى بل له وان سمع ذلك أن
 يشهد على الشهادة المذكورة وأوفهم كلامه انه يشترط لفظ الشهادة وهو كذلك فلا يكفي أعلمك وأخبرك
 بكذا ونحوهما كما لا يكفي في ادعاء الشهادة عند القاضي السبب الثاني ما ذكره بقوله (أو) بأن
 (يسمعه يشهد عند قاض) ان لفلان على فلان كذا فله أن يشهد على شهادته وان لم يسترعه كأن
 للقاضي ذلك قبل الحكم لانه انما شهد عند القاضي بعد تحقق الوجوب السبب الثالث ما ذكره بقوله
 (أو) بأن يسمعه يقول (أشهد ان لفلان على فلان ألقا عن من مبيع أو غيره) كقرض فاذا بين سبب
 الشهادة جاز لمن سمعه ان يشهد على شهادته وان لم يسترعه لان اسناده الى السبب يرفع احتمال الوعد
 والتساهل (وفي هذا) السبب الاخير (وجه) أنه لا يكفي لاحتمال التوسع فيه وحكام الامام عن
 الاكثرين وصحة البلقيني * (تنبيهه) * كلامه يشعر بأن ما قبل الاخير وهو الشهادة عند قاض
 لا خلاف فيه وليس مراداً بل فيه وجه بعدم الكفاية أيضاً وورد على حصره الاسباب فيما ذكره صور
 منها ما اذا سمعه يؤدي عند المحكم كما قاله القاضي والامام ولم يفصلا بين أن يقول بجواز التحكيم أولاً وبه
 صرح الفوراني والبعثي وجرى عليه الشيعان لانه لا يشهد عنده الا وهو جازم بما يشهد به وينبغي كما
 قال ابن شعبة الا كدفعه باداء الشهادة عند أمير أو وزير بناء على تصحيح المصنف وجوب ادائها عنده على
 ما مر لان الشاهد لا يقدم على ذلك عند الوزير الا وهو جازم بثبوت المشهود به قال البلقيني وكذلك اذا
 شهد عند الكبير الذي دخل في القضية بغير تحكيم ويجوز تحمیل الشهادة على المقر وان لم يسترعه وعلى
 الحاكم اذا قال في محصل حكمه حكمت بكذا وان لم يسترعه والحق به البغوى اقراره بالحكم ومنها لو كان
 ما كما ومحملاً فشهدا عنده ولم يحكم جازله أن يشهد على شهادتهما لانه اذا جازل غيره أن يشهد عليهما
 بذلك فهو أولى (ولا يكفي) جزماً (سماع قوله) أي الاصل (لفلان على فلان كذا أو أشهد بكذا)

أو عندى شهادة بكذا) ونحو ذلك من صور الشهادة التي في معرض الاخبار لا حتم أن يرتد
عليه ذلك من جهة وعد وعدها وما ويشير بكلمة على الى أن مكارم الاخلاق تقتضى الوفاء بها (وليس
الشاهد (الفرع عند الاداء) للشهادة (جهة التحمل) فان استرعاه الاصل قال أنهم رد أن فلانا شهد
ان فلان على فلان كذا وأشهرنى على شهادته وان لم يسترعه بين انه شهد عند القاضي أو الحاكم أو
انه أشهد المشهود به الى سببه ليكون مؤديا لها على الوجه الذى تحملها به فيعرف القاضي حتمها وفادها
اذ الغالب على الناس الجهل بجهة التحمل (فان لم يبين) جهة التحمل كقوله أشهد على شهادة فلان
بكذا (ووثق القاضي بعلمه) بمعرفة شرائط التحمل (فلا بأس) بذلك لاصول العرض به وليس كذلك
أن يسأله بأى سبب ثبت هذا المال وهل أشهدك به الاصل أو لا وما زاع الباقي في الاكتمال بذلك وقال
انه مخالف لاطلاق الاصحاب ثم شرع المصنف رحمه الله تعالى في صفة شاهد الاصل وما يطرأ عليه فقال
(ولا يصح التحمل على شهادة) شخص (مردود الشهادة) بفسق أو غيره كقولنا غير مقبول الشهادة
*(تنبيه) شمل اطلاقه ما لو دلت شهادته معطلا أو بانسبة لذلك الواقعة كما لو شهد فردت شهادته ثم
أعادها ولا يصح تحملها وان كان كاملا في غيرها لانه لو أعادها بنفسه لم تقبل وهو ظاهر (ولا تحتمل
النسوة) أى لا تقبل شهادتهن على شهادة غيرهن وان كانت الاصول أو بعضهم نساء وكانت الشهادة
في ولادة أو رضاع أو مال لان شهادة الفرع تثبت شهادة الاصل لا ما شهد به *(تنبيه) لم يصرح في
المحرر بهذه المسئلة وقال المصنف في الدقائق ليست بزيادة محضة فانهم من قول المحرر قبل هذا
ما ليس المقصود منه المال ويطاع عليه الرجال غالبا لا يثبت الا برجلين انتهى ولا يصح أيضا تحمله على النكاح
المشكك فان بابت ذكره صح تحمله ولو تحتمل فرع واحد عن أصل فبما يثبت بشاهد أو بعين فأراد
ذوالحق أن يخاف مع هذا الفرع لم يجز لان شهادة الاصل لا تثبت بشاهد أو بعين ولو شهد على أصل
واحد فرعان فله الخلاف معهما قاله الماوردي (فان مات الاصل أو) حدث ما منع لا يقدح كان (غالب
أو مرض لم يعم) ذلك (شهادة الفرع) أى ادعاءه لانه تحملها كإسباني بشرطه وذكره تالو طغلا
بعده (وان حدث) بالاصل مانع فادح وهو (ردة أو فسق أو عداوة) أو نحو ذلك (منعت) هذه
القوادح وما أشبهها - شهادة الفرع لان هذه الامور لا تهيج دفعه واحدة بل الفسق يورث الريبة فيما
تقدم والردة تشمر بنجس في العقيدة والعداوة بضغائن كانت مستحكمة وائس لمدة ذلك ضما فيعطى الى
حالة التحمل *(تنبيه) لو حدث الفسق أو الردة بعد الشهادة وقبل الحكم امتنع الحكم وهذا مما
يلغى به فيقال عدلان شهدا بشئ عند القاضي وقبلت شهادتهما ثم امتنع عليه الحكم بشأناهما الفسق
غيرهما ولا أثر لحدث ذلك بعد القضاء كذا في الروضة وأصلها قال البلقيني وهو متقدم في الفسق والردة
بأن لا يكون في حد لا كسب أو قصاص لم يستوف فان وجد بعد الحكم وقبل الاستيفاء لم يستوف
كالجوع بخلاف حدوث العداوة بعد الحكم أو قبله وبعد الادعاء فانه لا يؤثر (وجنونه) أى الاصل
اذا كان معاقبا وخروجه (كونه) فتقبل شهادة الفرع (على الصحيح) لان ذلك لا يوقع ريبة في
الماضي والثاني يمنع كالفسق *(تنبيه) كالجنون الاغشاء الآن يكون المعنى عليه حاضرا فلا يشهد
الفرع بل ينتظر زوال الاغشاء لقرب زواله قاله الإمام وأقره قال الراعي وقضية أن الحق به كل مرض
يتوقع قرب زواله قال المصنف والصواب الفرق ببقاء أهلية المريض بخلاف المعنى عليه انتهى
واعترضه الاذرى بأنه اذا انتظر نفاقة المعنى عليه مع عدم أهليته فانتظار المريض الا هل أولى بلا
شك (ولو تحتمل فرع فائق) أو كافر (أو عبد أو صبي فأدى وهو كامل) بعد النفي الأول والسلام في
الثاني وحرية في الثالث وبلوغ في الرابع (قبات) حينئذ شهادته على الصحيح كالاصل اذا تحتمل وهو
ناقص ثم أدى به كذلك *(تنبيه) لا بد من عدد الفرع ولو كانت الشهادة بما يقبل فيها الواحد

كهلل رضان (وتركفى شهادة اثنين) قرع بن (على الشاهدين) الاصلين كالمشهدا على مقرين
 والمراد ان يشهد كل من الفرعين على كل من الاصلين ولا يكتفى واحد على هذا واحد على الآخر قطعا
 وان اودهم كلامه خلافه ولا يكتفى ايضا اصل شهد مع فرع على الاصل الثاني لان من قام بأحد شعاري
 البينة لا يقوم بالآخر ولو مع غيره * (تنبيه) * يكتفى شاهدان على رجل وامرأتين لانهما مقام رجل
 (وفي قول) صحة جمع (بشرط لكل رجل أو امرأة) من الاصول (اثنان) لان شهادتهما على
 واحد فائمه مقام شهادته فلا تقوم مقام شهادة غيره (وشروط) شهادة الفرع في (قبولها تعذر أو تعسر
 الاصل موت أو عي) لا تسمع معه شهادة الاعشى وهذه مثلان للتعذر ومثلهما الجنون المطبق والخرس
 الذي لا يفهم فلو قال كالموت كان أولى (أو مرض يشق حضوره) مشقة طاهره فان يجوز لاجله ترك الجمعة
 وخوف من غريم وسائر أضرار الجمعة كافي أصل الروضة لانها جوزت للحاجة قال الزركشي وماذا كرم من
 ضابط المرض هنا نقله في أصل الروضة عن الامام والغزالي وهو بعيد نقلًا وعقلًا بين ذلك ثم قال على ان
 الحاجة سائر أضرار الجمعة بالمرض لا يمكن القول به على الاطلاق فان كل ماله ربح كرهية - عذر في الجمعة
 ولا يقول أحد هنا بان كل شيء والاصل ذلك يسوغ سماع الشهادة على شهادتهم وسبقه الى ذلك
 الاذرى وقد يقال المراد من ذلك ما يشق معه الحضور (أو غيبة مسافة عدوى وقيل) مسافة (قصر)
 لان مادونها في حكم البلد * (تنبيه) * قوله مسافة عدوى نسب فيه الى سبق القلم وصوابه فوق مسافة
 العدوى كما هو في الحرر والروضة وغيرهما فان المسوغ لشهادة الفرع غيبة الاصل فوق مسافة العدوى
 وقد تقدم في الفصل قبله ان من شروط وجوب الاداء ان يدعى من مسافة العدوى فكيف يقبل فيها
 شهادة الفرع مع وجوب الاداء على الاصل واپس ماذا كرهنا تكرار مع ما مر من ان موت الاصل -
 وغيبته ومرضه لا يمنع شهادة الفرع لان ذلك في بيان طريقان العذر وهذا في المسوغ للشهادة وبسبب
 من شروط الغيبة شهود التزكية فان أصحاب المسائل تقبل شهادتهم عند القاضي على شهادة المزكي
 مع حضور المزكين في البلد كما ذكرنا في فصل التزكية وتقديم ما قبله ولو شهد الفرع في غيبة الاصل ثم
 حضر أو قال لا - لم أتى تحتل أو نسبت أو نحو ذلك لم يحكم به الحصول القادرة على الاصل في الاولى
 ولربية فيها عداها أو بعد الحكم بها لم يؤثر ولو كذب الاصل بعد القضاء ينقض قال ابن الرفعة ويظهر
 ان يعنى تغريمهم والتوقف في استيفاء العقوبة ما يأتي في رجوع الشهود بعد القضاء قال الاذرى وهو
 ظاهر الا ان يثبت أنه كذب قبله فيتنقض قال الزركشي تفقها الا ان ثبت أنه أشهد فلا ينقض واستثنى
 الشيخان بحثمان الاعذار ما يعنى الاصل والفرع كالطائر والوحل الشديد فلا تسمع معه شهادة الفرع قال
 الاسنوى أخذنا من كلام ابن الرفعة وهذا باطل فان مشاركة غيره له لا تخرجه عن كونه عذرا في حقه فلو
 تجشم المشقة وحضر وأدى قبات شهادته اهـ وقد يجب عن كلامه ما بان المراد من لا تسمع شهادة الفرع
 منه أى لا تلزمه فن تجشم المشقة منها وحضر وأدى قبات فان الشيخين لا يمتنع ذلك وحيث أمكن جعل
 العبارة على معنى صحيح ولو مع البعد كان أولى من حمله على كونه باطلا لخصوصا من غفلت مرتبة في
 العلم (و) بشرط (أن يسمى الاصول) وإن كانوا عدولا ليعرف القاضي عدالتهم ويمكن انحصار من
 الجرح ان عرفه * (تنبيه) * شمل اطلاق المصنف ما لو كان الاصل قاضيا كما لو قال أشهدني قاض من
 قضاة مصر أو القاضي الذي هو لم يسمه واپس بها سواء على نفسه في مجلس حكمه قال الاذرى والصواب
 في وقتنا وجوب تعيين القاضي أيضا لا يكتفى (ولا يشترط) في شهادة الاصول (أن يركبهم الفروع)
 بل لهم اطلاق الشهادة والقاضي يبحث عن عدالة الاصول ولا يلزم الفرع ان يتعرض في شهادته
 لصدق أصله لانه لا يعرف بخلاف ما اذا حلف المدعى مع شاهد حديث يتعرض لصدقه لانه يعرفه (فان
 زكوههم) وهم أهل للتعديل غير متهمين (قبول) ذلك منهم فان قيل لو شهد اثنان في واقعة رزكي

أحدهما الآخر فإنه لا يثبت عداه الثاني ولا كان هنا كذلك أجب بان تركية الفروع الأصول
من قبة شهادتهم ولذا شرط بعضهم التعرض لها وهناك قالم الشاهد المترك بأحد شرطى الشهادة فلا
يصح قيامه بالتالي (ولو شهدوا) أى الفروع (على شهادة عدلين أو عدول) يترك ذلك (ولو شهدوا)
لم يجوز) أى لم يكفلان القاضى قد يعرف جرحهم ولو جرحهم ولا يرد بسد باب الجرح على الخصم فإن قيل
يكن يابغى ذكر هذه المسئلة عقب قوله وان يسمى الأصول أجب بانها إنما اشترها ليقيد ان تركية
الفروع الأصول وان جازت فلا يمتنع تعيينهم بالاسم ولو قدمه لم يكن صريحاً في ذلك (ثم) لو استنبه
أصل وفروع أصول آخر قدم عليهم فى الشهادة كقولوا كان معهما لا يكفيه يستعمله ثم يتيمم قلة صاحب
الاستقصاء

• (فصل) • فارجوع الشهود عن شهادتهم اذا (رجعوا عن الشهادة) أو توفروا بما بعد الادله
و (قبل الحكم امتنع) الحكم بشهادتهم وان أعادوها سواء كانت فى عقوبة أم فى غيرها لان الحاكم لا يرد
أحد قرائى الأول أو فى الثاني فينتفى طن الصدق وإيضافان كذبهم ثابت لا محالة إمامانى الشهادة أو الرجوع
ولا يجوز الحكم بشهادة الكذاب ولا يفسقون برجوعهم الا ان قالوا اتعمدنا شهادة الزور وفسقون
ولو رجعوا عن شهادتهم فى زمان آخر هذا القذف وان قالوا غلطنا لما قيمن التعبير وكان حقهم التنبؤ
لو رجعوا عنه بعد الحكم والاراد بالرجوع التصريح به فيقول رجعت عن شهادتى والوفال أبطلت شهادتى
أو مستغنى أو رددها بل يكون رجوعاً موهناً فى روضه تخرج الروايات وقال لوفال شهادتى باطلة كإن
رجعوا اه وينبغى ان يكون الحكم كذلك فيما قبله ولو قالوا لهما كم بعد شهادتهم توقف عن الحكم ثم
قالوا احكم فتن على شهادتنا حكم لانه لم يمتنع برجوعهم ولا بطلت أهليتهم وان عرض شك فقول ولا
يحتاج الى إعادة الشهادة منهم لانها صدرت من أهل جازم والتوقف الطوارئ قد زال (أو) رجعوا (بعد) أى
الحكم (قبل استيفاء مال) فى شهادة به أو عقد ولو نكاحاً فاذر الحكم به و (استوفى) المال لان القضاء قد تم
وليس هذا ما يفتى بالشبهة حتى يتأثر بالرجوع وأما الفسوخ فتستمر على امضاء (أو) رجعوا بعد الحكم
وقبل استيفاء (عقوبة) فى شهادة بها سواء أكانت لله تعالى أم لادنى كحد زنا وحذف (فلا) استوفى تلك
العقوبة لانها تسبق بالشبهة والرجوع شبهة (أو بعده) أى استيفاء المحكوم به (لم ينقض) أى الحكم لنا كد
الامر ولجواز صدقهم فى الشهادة وكذبهم فى الرجوع وعكسه وليس أحدهما ما دلى من الآخر فلا يفتى
الحكم بأمر مختلف (ما كان المستوفى) عقوبة كإن كان (فصاحبا) فى نفس أو طرف (أو قتل حرة أو
رجم زناً أو جلده) بلفظ المصدر المضاف للضمير الزنا ولو حذفه كان أشخص وأعم ليشمل جلده وقذفاً ونسباً
(ومات) المألود أو قناع سرقه أو نحوها ثم رجعوا (وقالوا تعمدنا) شهادة أو قال كل منهم تعمدت ولا علم
حال صاحبه مع قولهم علمنا أنه يستوفى منه بقولنا (فعليه م قصاص) غائلة ان جهل الولي تعمدت ولا
فالقصاص عليه فقط كما أفاده كلام المتن فى الجنابات وسبائى (أو دية مغتلة) فى مالهم موزعة على عدد
رؤسهم لتسببهم الى اهلاكه ولو قال كل من الشاهدين تعمدت وأخطأ صاحبه فلا قصاص لا تفتاه
بعض العدد العدوان فى حق كل منهما باقراره بل يلزمه مادية مغتلة أو قال أحدهما تعمدت وصاحبه
أخطأ أو قال تعمدت ولا أدري أتعمد صاحبه أم لا وهو ميت أو غائب لا يمكن مراجعته أو اقتصر على
تعمدت وقال صاحبه أخطأت فلا قصاص للمامر وان قال تعمدت وتعمد صاحبه وهما غائب أو ميت
اقتص منه ولو اعترف أحدهما به معدهما والاخر معده وتما صاحبه اقتص من الأول لاعتزاه
بتمهدهما جعياً دون الثاني لانه لم يعترف الا بشركة مختلطة ولا أثر لقولهم بعد رجوعهم لم نعلم انه يقتل
بقولنا بل يحدون فى شهادة الزنا حد القذف ثم يرجون ولا يضرب فيه عدم معرفة محل الجناية ولا ندر الجرح
وعدهم قال القاضى لان ذلك تفاوت يسير وقيل يقتلون بالسيف ورجعوا فى المهيجات الا لغير عدلهما

بالاسلام أو نشأهم ببادية بعيدة عن العلماء فيكون شبهة ومن قالوا أخطأنا في شهادتنا فدية مخففة
 موزعة على عدد رؤسهم أن كذبهم العاقلة لأن إقرارهم لا يلزم العاقلة ما لم تصدقهم فإن صدقتهم فعليهم
 الدية وكذا أن سكنت كفو فظاهر كلام كثير خلافا لما يفهمه كلام الروض فإن صدقتهم لزمت الدية
 * (خرج) * لو ادعوا أن العاقلة تعرف خطأهم هل لهم تخليفها أو لا رأيان أو وجهان أن لهم ذلك كما
 رجحه الاسنوي لأنها لو أقرت غرمت خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ من عدم التخليف (وعلى القاضي)
 الرجوع دون الشهود (قصاص) أودية مخالفة (أن قال نعمدت) الحكم بشهادة الزور فإن قال أخطأت
 فدية مخففة عليه لا على عاقلته لم تصدق (وإن رجع هو) أي القاضي (وهم) أي الشهود (فعلى الجميع
 قصاص) أودية مخالفة (أن قلنا نعمدنا) ذلك لاحترافهم بالنسب في قتله عدوانا (فإن قالوا أخطأنا
 فعليه) أي القاضي (نصف دية ودلهم) أي الشهود (نصف) منه توزع على المباشرة والنسب قال
 الرافعي كذا نقلة البغوي وغيره وقياسه أن لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده كقول رجع بعض الشهود
 اه ورد القياس بأن القاضي قد يستقل بالمباشرة فيما اذا قضى به لمختلف الشهود وبأنه يقتضى أنه
 لا يجب كمال الدية عند رجوع الشهود وحدهم مع أنه ليس كذلك (ولو رجع مترك) وحده عن تعديل
 الشهود ولو قبل شهادتهم (فالأصح أنه ضمن) بالقصاص أو الدية لأنه بالتزكية يلجئ القاضي إلى الحكم
 المفضى إلى القتل والثاني المنع لأنه كالمسك مع القاتل * (تنبيه) * ظاهر كلامهم على الأول أنه لا فرق
 بين قوله علمت كذبهم وقوله علمت فسقهم وبه صرح الامام وإن قال القفال محله إذا قال علمت كذبهم فإن
 قال علمت فسقهم لم يلزمه شيء لأنهم قد يصدقون مع فسقهم (أو) رجع (ولي) للدم وحده دون الشهود
 (فعليه قصاص أودية) بكما لا لأنه المباشر لا قتل (أو) رجع (مع الشهود فكذلك) يجب القصاص أو
 الدية على الولي وحده على الأصح للمباشرة وهم معه كالمسك مع القاتل (وقيل هو وهم شركاء) لتعاونهم
 في القتل فعليه القود وإن آل الأمر إلى الدية فعليه النصف والنصف على الولي وعلى هذا لو رجع الولي
 والقاضي والشهود كان على كل الثالث * (تنبيه) * كل الأولي للمصنف أن يقول وقيل هو وهم
 كالشركاء لأن قوله شركاء هوهم أنه كاحدهم في الضمان مطلقا (ولو شهدا) على شخص (بطلاق
 بائن) سواء أ كان بموضع أم بثلاث أم قبل الدخول (أو رضاع) محرم (أو لعان) أو نحو ذلك مما
 يترتب عليه البينة كالفسخ يعيب (وفرقت القاضي) في كل من هذه المسائل بين الزوجين فرجعا عن
 شهادتهما بما ذكر (دام الفراق) لأن قولهما في الرجوع محتمل فلا يرد الحكم بقوله محتمل * (تنبيه) *
 قوله دام الفراق لا يأتي في الطلاق البائن ونحوه بخلافه في الرضاع واللعان فلو عبر بدل دام بنفذ أو بقول
 الروضة لم يرتفع الفراق كان أولى (وعاينهم) أي الشهود الراجمين للزوج (مهر مثل) ولو قبل وطء أو
 بعد إبراء الزوجة زوجها من المهر لأنه بدل ما فوته عليه (وفي قول نصف) أن كان حكم القاضي بالفراق
 (قبل وطء) لأنه الذي فات على الزوج والأول نظر إلى بدل البضع الموقوف بالشهادة إذا انظر في الاتفاق إلى
 المتألف لا إلى ما قام به على المستحق سواء أ دفع إليها الزوج المهر أم لا بخلاف نظيره في الدين لا يغرمون
 قبل دفعه لأن الحيولة هنا تحققت فإن قيل لو أرضعت زوجته الكبيرة زوجها الصغيرة قبل الدخول لزمها
 نصف مهر المثل فقط فهلا كان هو الأصح هنا أوجب بأن فرقة الرضاع حقيقة فلا توجب إلا النصف
 كالمطابقة بالطلاق وهما النكاح باق برغم الزوج والشهود لكنهم بشهادتهم حالوا بينه وبين البضع
 فغرموا قيمته كالغاصب الحائل بين المالك والمغصوب وخرج بالبائن الرجعي فلا غرم فيه عليهم اذ لم
 يفوتوا عليه شيئا بقدرته على المراجعة فإن لم يراجعها حتى انقضت عدتها غرما كجافي البائن وإن قال
 الباقى الأصح المعتقد أنه لا يغرم شيئا إذا أمكن الزوج الرجعة فتركها باختياره لأن الامتناع من
 تداول دفع ما يعرض بجنابة الغير لا يسقط الضمان كما لو جرح شاة فبصره فلم يذبحها مالها مع التمكن

منه ثم مات * (تنبيه) * لو دل المذموم وعليه ما يثبت التهمة سكت أولى وقول الشارع فان ما
أنه من عليه التهمة على أن يقول بأن أهل البضع اثنان ولو دلوا في رجوعهم عن شهادتهم بطلاق
كانت ربيعة قول البلقي في الأربع مدي أنهم يفرعون لأنهم قد علموا عليه ثلاث ربيعة المسمى وكانت ربيعة
قد دلوه وقضية الطلاق المزمع عليه بالطلاق البين وتدل المذمومة فالبائن مذكور كان الطلاق المذمور
منه شكك إذا اثنان وهو أحد وجوب في المأوى فإثر رجوعهم لأنهم قد علموا من جميع البضع سكت ثلاث
والوجه الثاني أنه يجب قضا المائنة المذمومة لأن المخبر يعدل بالجمهور قال البلقي ويستثنى
من وجوبه مهر المثل بالرجوع من الطلاق البائن مذكور الأولى إذا دل الزوج بهد الاستكثار لهم
معتون في شهادتهم فلا رجوع له - وإن كان ذلك قبل الرجوع أم بعده الثانية إذا لم يرجعوا ولا بد
أن أبانهم بأمر يقين المارق على نفسه في قلة عدده فله لا غرم له فله لا غرم له بالبينونة بإشهاده استثنى
لم يرجعوا إلا بعدة من الزوج فتم لا يبرء ولو ردت شيئا لأن الغرم للحيولة بينه وبين نفسه ولا يسلط
هنا الزامية إذا كان الشهود عليه فله لا غرم له لأنه لا يعلق شيئا ولا مال له لأنه لا يتعلق له بزوجية مفسدة
فله كان مفسدة غرم له المذموم بقضا المائنة قال ولم أر من تعرض لشيء من ذلك اه والظاهر كاستثناؤه
بعض المتأخرين الحق ذلك لا كما يجب كون له يده كله فيما إذا كان قتلوا بعضه فيما إذا كان مبيعا
لأن حق البضع نشأ من قوله المأذون فيه ثم قال ولو كان الرجوع من الشهادة على حين أوغلب فلا ريب
أن لوليه أو وكيله تغريمهم ويحتمل خلافه لأنه لم يوجد منه انكار (ولو ثبت بالطلاق) بائن (وغيره) بين
الزوجين بشهادتهما أو يفرق بينهما بل أولى (فريضة) عن شهادتهما (فقامت بينة أنه كان بينهما
رضا) بحرمة أو نحوه كما أن أو فسخ (فلا غرم) لأننا بيننا أن شهادتهما لم تقوت على الزوج شيئا ولو
غرم قبل قيام البينة شيئا استردا ما غرموا * (تنبيه) * لو ردت هذه البينة بعد حكم الحاكم بالاسترداد
ينبغي أن تعزم ما استردا لتمام أدوت عليه ما كان أشده ولم أر من ذكره (ولو رجع وهو عدل) حين
أودى بعد الحكم به ودفعه استحقه (غرموا) بدله لعمركم عليه (في الظاهر) وإن دلوا أنه ما
لحصول الحيلولة بشهادتهم والثاني المانع لأن الضمان بالبدل أو الاتفاق ولم يوجد واحد منهما
* (تنبيه) * لو صدقهم الحكم في الرجوع عادت العين إلى من انتزعت منه ولا غرم (ومتى رجعوا كما هم)
وما ومرتبا سواء كانوا أقل الحجة أو دأوا عليه تكسرة في الرنا وثلاثة في القتل (وزع عليهم الغرم)
بالسوية عند اتحادهم (أو) رجوع (منهم وبقي) منهم (نصاب) كان رجوع من ثلاثة واحد
فيما يثبت بشادين كالعنق (فلا غرم) على من رجع لبقاء الحجة فكان الرابع لم يشهد (وقيل لغرم)
الرابع (فقط) من النصاب واختاره المزي لأن الحكم وقع بتهمة البينة لا بالبضع وكل منهم قد قوت قضا
فيقرم ما قوت (وان نقص النصاب) بعد رجوع بعضهم (ولم يرد الشهود عليه) أي النصاب كان شهود
في الرنا أربعة وفي دل أو قتل اثنان (فقط) يلزم الرابع منهم فإذا ثبتا فثبتت بهما ثم رجع
أحدهما قبله النصف أو أربعة فيما يثبت بهم لزم الرابع بقبضه فان كان واحدا قبله الربع (وان
زاد) عدد الشهود على النصاب كما ذاب رجوع من الخمسة في الزنا اثنان أو من الثلاثة في غيره اثنان
(فقط من النصاب) في الإصح بناء على أنه لا غرم إذا بقي نصاب فيجب النصف على الرابعين من الثلاثة
لبقاء نصف الحجة (وقيل) فقط (من العدد) بغرمه الرابع منهم فيجب الثلث على الرابعين من
الثلاثة وصححه ابن الصباغ لأن البينة إذا نقص عددها زال حكمها وأما الضمان متعاقبا بالاتفاق وقد
استووا فيه (وان شهد رجل وامرأتان) فيما يثبت بذلك ثم رجعوا (فله نصف وهما نصف) على
كل واحدة ربع لأنهما كرجل * (تنبيه) * الخلفي في جميع ذلك كرامة قاله ابن المسلم (أو شهد) رجل
(وأربع) من نساء (في رضاع) أو نحوه مما يثبت ببعض الأناث ثم رجعوا (فله ثلثون ثلثان)

وتنزل كل امرأتين منزلة رجل لان هذه الشهادة ينفردها النساء فلا يمتنع الرجل لاشطر (فان رجوع هو
أو اثنتان) فقط (فلا غرم) على من رجع (في الاصح) لبقاء الحجة والثاني عليه أو عليه ما التث
كلو رجوع الجميع وعلى الاول لو شهد مع عشرة نسوة ثم رجعوا غرم السدس وعلى كل ثنتين السدس
فان رجع منهن ثمان أو هو ولو مع ست فلا غرم على الرابع لما مر وان رجع مع سبع غرموا الربع
لبطلان ربع الحجة وان رجع كاهن دونه أو رجع هو مع ثمان غرموا النصف لبقاء نصف الحجة فيها
أو مع تسع غرموا ثلاثة أرباع وان رجع كاهن دونه غرموا نصف الماسر (وان شهد هو) نساء
(أربع بمال) ثم رجعوا (فقبيل كرضاع) فعليه ثلث الغرم وعليهن ثلثه * (تنبيه) * قد يوهم
كلامه انه لو رجع الرجل وحده على هذا القول انه لا غرم عليه كالرضاع ولا فائده كما قاله البلقي
لان المال لا يثبت بالنسوة فان قبيل تشبيهه بالرضاع انما هو في حال رجوع الكل فعليه ثلث وهن ثلث
بدليل قوله (والاصح هو نصف وهن نصف) لانه نصف البينة وهن وان كثرن مع الرجل بمنزلة رجل
واحد أوجب بأن قوله (سواء رجعن معه أو وحدهن) لان المال لا يثبت بشهادة النساء المتمحضات
وان كثرن بخلاف الرضاع يتنافيه (وان رجع ثنتان) منهن فقط (فالاصح لا غرم) عليها لبقاء الحجة
والثاني عليها اربع الغرم لانهم اربع البينة * (تنبيه) * لو شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا قال القاضي
الحسين في كتاب الحدود لاشي على المرأة وعلى الرجلين الغرم وقال هنا يجب عليها الخس وهذا هو الظاهر
(و) (الاصح) ان شهدوا حصان اذا رجعوا بعد رجوع القاضي الزاني دون شهود الزنا كما صورها في
الشرح والروضة أو معهما كما شمله اطلاق المصنف فان الخلاف جار في ذلك (أو) شهد (مشفة مع
شهود تعلق طلاق أو عتي) على صفة عليها اذا رجعوا بعد نفوذ الطلاق والعتي دون شهود التعليق
(لا يغرمون شيئا) أما شهدوا الاحصان فلا غرم لهم لم يشهدوا بموجب عقوبة وانما اثبتوا صفة أو الصفة كمال وأما
شهود الصفة مع شهود التعليق فلا غرم لهم لم يشهدوا بطلاق ولا عتي وانما اثبتوا صفة والثاني يغرمون لان
الرجم يتوقف على ثبوت الزنا والا حصان جميعا فالقتل لم يستوف الا بهم وكذلك الطلاق والعتي
وقع بقولهم قال في المهمات وهذا هو المعروف وقد صححه الماوردي والبنسندنجي والجرجاني اه
وقال البلقي انه أرى رج فان قيل قد مر أن المزكي يغرم فهلا كان شهدوا الاحصان والصفة كذلك
أوجب بأن المزكي مع عتي للشاهد المتسبب في القتل ومقوله بخلاف الشاهد في الاحصان أو الصفة
واذا حكم القاضي بشاهدين فبانما ردوى الشهادة فقد سبق أن حكمه بين بطلانه فتعدو المطابقة
بشهادتهم زوجة والمعتقة بها أمة فان استوفى بها قتل أو قطع فعلى عاقلة القاضي الضمان ولو حدا
لله تعالى وان كان مالا فالقاضية المحكوم له فان كان معسرا أو غائبا غرم القاضي للمحكوم عليه ورجع
به على المحكوم له اذا أبصر أو حضر ولا غرم على الشهود لانهم ثابتون على شهادتهم ولا على المزكين لان
الحكم غير مبني على شهادتهم مع انهم تابعون للشهود * (حاشية) * لو شهد اثنتان بكتابة رقيق ثم رجعا
بعد الحكم وعتي بالادعاء ظاهر اهل يقرمان القيمة كلها لان المؤدى من كسبه وهو لسببه أو نقص
التجريم عنه لانه الفات وجهان أشبههما كما قال الزركشي الثاني أو شهدا انه طلق زوجته أو عتي أمته
بالف ومهرها أو قيمتها ألفان ثم رجعا بعد الحكم غرموا الف وقبيل يغرمون مهر المثل أو القيمة أو
شهدا ببلاد أو تدبير ثم رجعا بعد الحكم غرموا القيمة بعد الموت لا قبله لان الملك انما يزل بعد أو شهدا
بتعليق عتي أو طلاق بصفة ثم رجعا بعد الحكم غرموا المهر أو القيمة بعد وجود الصفة لا قبله لما مر أو شهدا
انه تزوج امرأ فأف ودخلها ثم رجعا بعد الحكم غرموا ما ناقص عن مهر مثلها ان كان الالف دونه كما
رجحه ابن المقرئ وقيل لا يغرمان شيئا أو رجعه الزركشي ولو شهد اثنتان بعقد كاح في وقت واثنتان بالوطء
في وقت بعده واثنتان بالتعلق به وذلك ورجع كل عا شهد به بعد الحكم غرم من شهد بالعقد والوطء

ماقرمه الزوج بالسوية بينهم نصف بالعقد ونصف بالوطء ولا يغرم من شهد بالملققة شيئا ولا من أطلق
الشهادة بالوطء ولورجع فروع أو أصول عن شهادتهما بعد الحكم بشهادة الفروع فغرموا وإن
رحموا كلهم فله المهر الفروع فقط لأنهم ينكرون أشهاد الأصول ويقولون كذبوا بما قلنا والحكم
وقع شهادتهم ولو شهد أحد بمائة فرجع واحد منهم عن مائة وآخر عن مائتين والثالث
عن ثلاثمائة والرابع عن أربع مائة فالرجوع الذي لا يبقى معه حجة عن مائتين دون المائتين الآخر
لبقاء الحجة فيها فمائة يعرفها الأربعة باتفاقهم قال الشيخان وثلاثة أربع مائة بغرمها غير الأول بالسوية
لاختصاصهم بالرجوع عنها فالرجوع الآخر لا يغرم فيه لبقاء سبع الحجة وقال الملقي في الصحيح إن الثلاث
إنما يغرمون نصف المائة وما ذكرنا مما يأتي على الضعيف القائل بأن كلامهم يغرم منه مما رجع منه
وما قاله ظاهر وعليه النصف الآخر لا يغرم فيه ويغرم متعمد في شهادة الزور باعتراقه إذا لم يقص منه
والادخل التعزير فيه إن اقتصر منه أو أقيم عليه حسد ولو استوفى المشهود بشهادة اثنين مالا ثم رجع
لنفسه أو شهدا بأفالة من عقد وحكم بهما رجعا فلا غرم عليهما لأن العارم عذابه ماقرمه ولو لم يقر
الشاهدان رجعا ولكن قامت بيمينه رجوعهما لم يغرم شيئا قال الماوردي لأن الحق باق على المشهود وعليه
(مكتاب الدعوى) *

هي لغة الطالب والتي ومنه قوله تعالى وإلهم ما يدعون وألفها للثابت وتجمع على دعاوى يفتح الواو كسرها
قبل سميت دعوى لأن المدعى يدعو صاحبه إلى مجلس الحكم ليخرج من دعواه وشرعا الخبر من وجوب
حق على غيره عندنا كم (والبينات) جمع بينة وهم الشهود مما يثبت لاثباتهم بيمين الحق وأورد
المصنف الدعوى وجمع البينات لأن حقيقة الدعوى واحدة والبينات مختلفة والأصل في ذلك قوله تعالى
وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون وأخبار كبير مسلم لو يعلى الناس بدعواه
لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه وروى البيهقي بإسناد حسن ولكن البينة
على المدعى واليمين على من أنكر والمعنى فيه أن جاب المدعى ضعيف بالدعوى بخلاف الأصل في كفاية الحجة
القوية وجاب المذكر قوي فاكتفى منه بالحجة الضعيفة وإنما كانت البينة قوية واليمين ضعيفة لأن
الخائف منهم في يمينه بالكذب لأنه يدفع به عن نفسه بخلاف الشاهد ولما كانت الخصومات تدور على
نحو الدعوى والجواب واليمين والنكول والبينة ذكرها المصنف كذلك بدأ منها بالأولى فقال
(يشترط الدعوى عند قاض في عقوبة كقصاص و) حسد (قذف) فلا يستقل صاحبها بيمينها
لأنه شعارها والاحتياط في اثباتها واستيفائها فلولا خلاف واستوفى بدون ذلك وقع الموضع في القصاص
دون حد القذف كما سبق للمصنف في باب نعم قال الماوردي من وجب له تعزير أو حد قذف وكان في يمينه
بعيدة عن السلطان كان له استيفاءه وقال ابن عبد السلام في قواعده لو أن فرد بحيث لا يرى ينبغي أن لا يمنع من
العود لاسيما إذا عجز عن اثباته (تنبيه) * قوله عند قاض قديمهم أنها لا تسمع عند غيره وليس مراد
بل السبد يسمع الدعوى على رقيقه وإن لم يكن قاضيا وكذلك الحكم إذا رضى بحكمه وكذا الوزير والأمير
ويجوزهما بناء على صحة الشهادة عندهما كما مر في بابها وتقبيده بالعقوبة قديمهم أنه لا يشترط الدعوى عند
القاضي في شيرها وليس مراد بل لا بد في كل مجتهد فيه كعبوب النكاح والعنة والغصب بالإحصار بالنفقة
ونحوه عند التنازع والاحتياج إلى الإثبات والحكم فيها من الرقعة إلى القاضي والدعوى عند وما خرج
المال عن هذا إلا أن المستحق قد يستقل بالوصول إلى حقه فلا يحتاج إلى دعوى ويستثنى من اشتراط
الدعوى عند القاضي سورتان أحدهما قتل من لا وارث له أو قذفه إذا لم يقر به للمسلمين بقتل بشهادة
الحسبة ولا يحتاج إلى دعوى حسبة بل في سماعها خلاف مر ثابتهما قتل فاطمة الطارق الذي لم يثبت قبل
القدرة عليه لا يشترط فيه دعوى لأنه لا يتوقف على طلب وعقيله بالقصاص والقذف يفهم التصوير يحق

الاكدي وان حدود الله تعالى لا يشترط فيها ذلك وليس مراد بل لا بد فيها من القاضي أيضا مع انه لا تسع
 فيها الدعوى أصلا لانها ليست حقا للدعي ومن له الحق لم يأذن في الطلب بل هو مأور بالاعراض والدفع
 ما أمكن نعم لو دفعه بالزنا أو اراد القاذف تخفيفه أو تخفيف وارثه المطالب ان لم يكن فانه يجب ان ذلك على
 الاصح قالوا ولا تسع دعوى بذلك ويخالف على نفسه الا في هذه الصورة قاله الرافعي في باب اللعان
 (وان استحق) شخص (عينا) تحت يد عادية (فله) أو وليه ان لم يكن كمالا كإص عليه الشافعي
 (أخذها) مستقلا بالأخذ بالرفع لقاض ويلازم من هي تحت يده للضرورة (ان لم يخف) من
 أخذها (فتنة) أو ضررا * (تنبيه) * قوله استحق عينا يخرج المستأجر والموصى له بالشفعة والموقوف
 عليه كالموقوف مقضى عباراتهم اذا الاستقلال بالأخذ لما لا العين فقط لانه يستحق العين حقيقة والحق به ولي
 غير الكامل كالمصوره المسئلة كما قال الزركشي أن تكون العين تحت يد عادية كما قدرته وهذا قال
 في الشرح الصغير أو عينا غصب منه وكذا قاله في البسيط امالو كانت بيد من ائتمنه كالوديعة أو التي
 اشتراها منه وبذل الثمن فليس له الاخذ بغير اذن لاسفاه من الارعاب بظن الذهاب بل سبيله الطالب (والا)
 بأن خاف فتنة أو ضررا (وجيب الرفع الى قاض) أو نحوه ممن له الزام الحقوق كمنسوب وأمير لاسيما
 ان علم أن الحق لا يتخذ الا عنده والرفع تقريبا للشئ فعنى رفع الشئ اقراض قربه اليه * (تنبيه) * ليس
 المراد بالوجوب تكليف المدعي الرفع حتى يأثم تركه بل المراد امتناع استقلاله بالأخذ في هذه الحالة
 وعبرة بالحرر والافلايد من الرفع الى القاضي وهي أحسن (أو) لم يستحق عينابل (دينا) حالا (على غير
 ممنوع من الاداء) له (طالبيه) ليؤدى ما عليه (ولا يحل أخذ شئ له) أي المدين لانه مخير في الدفع
 من أي مال شاء فليس للمستحق استقطاع حقه من ذلك اجبارا فان أخذ لم يملكه ولزمه رده فان تلف عنده
 ضمنه فاذا اتفق الحقان جاء التقاض (أو) ديننا المستحقة (على منكر) له (لا يبنه) به (أخذ)
 جوازا (جنس حقه من ماله) ان ظفر به استقلاله لجزءه عن أخذه الا كذلك (وكذا غير جنسه ان
 فقده) أي جنس حقه واستوفى حقه منه (على المذهب) للضرورة وفي قول من طريق المنع لانه لا يتمكن
 من تملكه * (تنبيه) * قيد المتولى الخلاف بما اذا لم يجد أحد التقدين فان وجد لم يعدل الى غيره
 وينبغي كما قال الاذري تقديم أخذ غير الامه عليها احتياط لا لبضاع ولو كان المدين محجورا عليه بفلس
 أو ميتا وعليه دين فلا يأخذ الا ندر حصته بالخيار بان علمها كما قاله الباقي (أو) ديننا المستحقة (على
 مقر ممنوع أو منكر وله) عليه (بينة فكذلك) يأخذ حقه استقلاله من جنس ذلك الدين ان وجد
 ومن غيره ان فقده على الاصح في الصورتين (وقبل يجب) فيما (الرفع الى قاض) كالمأمنه تخلص
 الحق بالمطالبة والتقاضى وأجاب الاول بأن في ذلك وثنة ومشقة وتضييع زمان هذا كله في دين الاكدي
 أمامين الله تعالى كالأكثر اذا امتنع المالك من أدائها ونظر المستحق بجنسها من ماله فليس له الاخذ
 لتوقفها على البينة بخلاف الدين وغفل عن هذا من فصل بين أن يتعين الفقراء أولا لحاقها بالديون
 وأما المنفعة فالظاهر كما يحسنه بعض المتأخرين أنها كالعين ان وردت على عين فله استيفاء ما منها بنفسه
 ان لم يخش ضررا كالدين ان وردت على ذمة فان قدر على تخلصها بأخذ شئ من ماله فله ذلك بشرطه
 (واذا جاز) للمستحق (الاخذ) من غير رفع لقاض (فله) حينئذ (كسر باب ونقب جدار ولا يصل
 المال) هو منصوب بنزع الخافض والتقدير لا يصل الى المال (الاب) لان من استحق شيئا استحق الوصول اليه
 ولا يضمن ما فوته كمن لم يقدر على دفع الضائل الا بالانلاف ماله فأتاه لا يضمن * (تنبيه) * محمل لك كما
 قال الباقي اذا كان الجزل للدين وغير مرهون لعلحق حق المارته به وأن لا يكون محجورا عليه بفلس
 لعلحق حق الغرماء ومثل ذلك كما قال الاذري سائر ما يتعلق به حق الغير كاجارة ووصية بشفعة ولا يجوز
 ذلك في ملك الصبي والمجنون ولا في جدار غريم الغريم كما قال الدميري قطعاً أي لانه أحاط رتبة من الغريم

ما غرمه الزوج بالسوية بينهم نصف بالعقد ونصف بالوطء ولا يغرم من شهد بانتهاب شيئا ولا من أطلق
 الشهادة بالوطء ولورجع فروع أو أصول عن شهادتهما بعد الحكم بشهادة الفروع فغرموا وإن
 ردوا كالماء فلعازم الفرع فمالة لا يتم ينكرون الشهادة الأصول ويقولون كذبنا بما قلنا والحكم
 وقع بشهادتهم ولو شهد أربعة على شخص بأربعة مائة فراجع واحد منهم عن مائة وآخر عن مائتين والثالث
 عن ثلاثمائة والرابع عن أربعة مائة فالرجوع الذي لا يثبت معه حجة عن مائتين دون المائتين الآخر
 لبقاء الحجة فيها مائة يغرمها الأربعة باقتادهم قال الشيخان وثلاثة أربعمائة يعرهما غير الأقل بالسوية
 لاختصاصهم بالرجوع عنها الربع الآخر لا غرم فيه لبقاء ربع الحجة وقال البلغيني الصحيح أن الثلاثة
 انما يغرمون نصف المائة وما ذكرنا يأتي على الضعيف القائل بأن كل منهم يغرم مائة مما رجع عنه
 وماله ظاهر وعليه النصف الآخر لا غرم فيه ويغرم متعمدا في شهادة الزور باعتراقه إذا لم يقتض منه
 والأدنى التزير فيه إن اقتض منه أو أقيم عليه حسد ولو استوفى المشهود به بشهادة اثنين مالا ثم رده
 لغرم أو شهدا بأدلة من عقد وحكم به ثم رجعا فلا غرم عليهما لأن العازم عادليهما ما غرمه ولو لم يقل
 الشاهدان رجعتا ولكن قامت بينة برجوعهما لم يغرم شيئا قال الماوردي لأن الحق باق على المشهود وعليه
 ﴿كتاب الدعوى﴾

هي لغة العال والتمني ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون وألفها للثأب وتجمع على دعوى بفتح الواو وكسر
 قبل حيت دعوى لأن المدعى يدعو صاحبه إلى مجالس الحكم ليخرج من دعواه وشرعاخبار عن وجوب
 حق على غيره عندما حكم (والبيئات) جمع بينة وهم الشهود وما بذل ثلاثتهم يثبت الحق وأورد
 المصنف الدعوى وجمع البيئات لأن حقيقة الدعوى واحدة والبيئات مختلفة والأصل في ذلك قوله تعالى
 وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فرق بينهم معشرون وأخبار كبر مسلم لو يعلم الناس بدعواهم
 لا دعوا ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه وروى البيهقي بإسناد حسن ولكن البيئة
 على المدعى واليمين على من أنكرك والمعنى فيه أن جانب المدعى ضعيف بالدعوى بخلاف الأصل فكأن الحجة
 القوية وجاب المسكر قوي فأكثرت منه بالحجة الضعيفة وإنما كانت البيئة قوية واليمين ضعيفة لأن
 الخالف منهم في يمينه بالكذب لأنه يدفع به عن نفسه بخلاف الشاهد ولما كانت الخصومات تدور على
 خمسة الدعوى والجواب واليمين والنكول والبيئة ~~فكسر~~ المصنف كذلك وبدأ منها بالأولى فقال
 (يشترط الدعوى عند قاض في عقوبة كقصاص و) حشد (قذف) فلا يستقل صاحبها باستيفائها
 لعظم ضررها والاحتياط في إثباتها واستيفائها فلو خالف واستوفى بدون ذلك وقع الموقع في القصاص
 دون حد القذف كما سبق للمصنف في بابة تم قال الماوردي من وجب له تعزير أو حد وقذف وكان في بادية
 بعيدة عن السلطان كان له استيفاءه وقال ابن عبد السلام في قواعد لو انفرد بحيث لا يرى ينبغي أن لا يمنع من
 القود لاسيما إذا عجز عن إثباته ﴿تنبيه﴾ قوله عند قاض قديمهم أنها لا تجمع عند غيره وليس مراد
 بل السيد يسمع الدعوى على رقيقه وإن لم يكن قاضيا وكذلك المحكم إذا رضى بحكمه وكذا الوزير والأمير
 ونحوهما بناء على صحة الشهادة عندهما كما مر في بابها وتقيده بالعقوبة قديمهم أنه لا يشترط الدعوى عند
 القاضى في غيرها وليس مراد بل لا يثبت كل مجتهد فيه كعيب النكاح والعنة والغضيق بالهتار بالبطقة
 ونحوه عند المتنازع والاحتياج إلى الإثبات والحكم فيها من الرقعة إلى القاضى والدعوى عنده وما خرج
 المال عن هذا إلا أن المستحق قد يستقل بالوصول إلى حقه فلا يحتاج إلى دعوى ويستثنى من استعراط
 الدعوى عند القاضى سورتان أحدهما مثل من لا وارث له أو قذفه إذا لحق فيه للمسلمين فقتل بشهادة
 الحسبة ولا يحتاج إلى دعوى حسبة بل في سماعها خلاف مر ثانیتهما قتل قاطع الطريق الذي لم يثبت قبل
 القدرة عليه لا يشترط فيه دعوى لأنه لا يتوقف على طلب وغنمه بالقصاص والغنم فمهم التصور يوجب

الآدمي وان حدود الله تعالى لا يشترط فيها ذلك وليس مراد اهل لابد فيها من القاضي أيضا مع انه لا تسع
 فيها الدعوى أصلا لانها ليست حقا للمدعي ومن له الحق لم يأذن في الطالب بل هو مأمور بالاعراض والدفع
 ما أمكن ثم لو قذفه بالزنا أو أورد القاذف تخليفه أو تخليف وارثه الطالب انه لم يزن فانه يجاب الى ذلك على
 الاصح قالوا لا تسع دعوى بذلك ويخلف على نفسه الا في هذه الصورة قاله الرافعي في باب الاعسان
 (وان استحق) شخص (عينا) تحت يد عادية (فله) أولويه ان لم يكن كاملا كما نص عليه الشافعي
 (أخذها) مستقلا بالأخذ بالرفع لقاض ويلاعلم من هي تحت يده للضرورة (ان لم يخف) من
 أخذها (فتنة) أو ضررا * (تنبيه) * قوله استحق عينا يخرج المستأجر والموصى له بالمنفعة والموقوف
 عليه كما هو مقتضى عباراتهم اذا الاستقلال بالأخذ لا لك العين فقط لانه يستحق العين حقيقة والحق به ولي
 غير الكامل كالمسألة كما قال الزركشي أن تكون العين تحت يد عادية كما قدرته وهاذا قال
 في الشرح الصغير أو عينا فتصبت منه وكذا قاله في البسيط امالو كانت بيد من ائتمنه كالوديعة أو التي
 اشتراها منه وبذل الثمن فليس له الاخذ بغير اذن لما فيه من الارعاب بظن الذهاب بل سبيله الطلب (والا)
 بأن خاف فتنة أو ضررا (وجب الرفع الى قاض) أو نحوه ممن له الزام الحقوق كمنسب وأمير لاسيما
 ان علم أن الحق لا يتخاص الا عنده والرفع تقرب الشيء فعني رفع الشيء لقاض قربه اليه * (تنبيه) * ليس
 المراد بالوجوب تكليف المدعي الرفع حتى يأثم بتركه بل المراد امتناع استقلاله بالأخذ في هذه الحالة
 وعبارة الحرر والافلايد من الرفع الى القاضي وهي أحسن (أو) لم يستحق عينا بل (دينا) حالا (على غير
 ممتنع من الاداء) له (طالبه) ليؤدي ما عليه (ولا يحل أخذه شيء له) أي المدين لانه يخبر في الدفع
 من أي مال شاء فليس للمدعي اسقاط حقه من ذلك اجبارا فان أخذه لم يملكه ولم يردده فان تلف عنده
 ضمنه فاذا اتفق الحقان جاء التقاض (أو) دينا استحقه (على منكر) له (لا يئنه) به (أخذ)
 جوازا (جنس حقه من ماله) ان ظفر به استقلال الجزء عن أخذه الا كذلك (وكذا غير جنسه ان
 فقده) أي جنس حقه واستوفى حقه منه (على المذهب) للضرورة وفي قول من طريق المنع لانه لا يمكن
 من تملكه * (تنبيه) * قيد المتولى الخلاف بما اذا لم يجد أحد التقدين فان وجد لم يعدل الى غيره
 وينبغي كما قال الاذري تقديم أخذه غير الامه عليها احتياط لا لبضاع ولو كان المدين محجورا عليه بفلس
 أو ميتا وعليه دين فلا يأخذ الا بغير حصته بالخيار بين أن علمها كما قاله الباقي (أو) دينا استحقه (على
 مقر ممتنع أو منكر) له عليه (بينة فكذلك) يأخذ حقه استقلاله من جنس ذلك الدين ان وجد
 ومن غيره ان فقده على الاصح في الصورتين (وقيل يجب) فيما (الرفع الى قاض) كما لو أمكنه تخليص
 الحق بالمطالبة والتقاضى وأجاب الاول بأن في ذلك وثقة ومشقة وتضييع زمان هذا كما في دين الآدمي
 أما من الله تعالى كانه اذا امتنع المالك من أدائها وانظر المستحق بجنسها من ماله فليس له الاخذ
 لتوقفها على البينة بخلاف الدين وغفل عن هذان فصل بين أن يتعين الفقراء أولا لحاقها بالديون
 وأما المنفعة فالظاهر كما بحثه بعض المتأخرين أنها كالعين ان وردت على عين فله استيفاءها منه بنفسه
 ان لم يخش ضررا كالدين ان وردت على ذمة فان قدر على تخليصها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه
 (واذا جاز) للمستحق (الاخذ) من غير رفع لقاض (فله) حينئذ (كسر باب ونقب جدار) لا يصل
 المال (هو منسوب) بزع الخافض والتقدير لا يصل الى المال (الابه) لان من استحق شيئا استحق الوصول اليه
 ولا يضمن ما فوته كمن لم يقدر على دفع الصائل الا باتلاف ماله فانافه لا يضمن * (تنبيه) * محصل ذلك كما
 قال الباقي اذا كان الخرز للدين وغير مرهون لعملى حق المرنه به وأن لا يكون محجورا عليه بفلس
 لعملى حق الغرماء ومثل ذلك كما قال الاذري سائر ما يتعلق به حق الغير كجارة ووصية بمنفعة ولا يجوز
 ذلك في ملك الصبي والمجنون ولا في جدار غريم الغريم كما قال الدميري قطعاً أي لانه أحط رتبة من الغريم

ولأن يוכל في الكسر والنقب غيره كما قاله القاضي فإن فعل ضمن ويؤخذ من قول المصنف لا يصل المال
 إليه أنه لو كان مقررا لهما أو كراهة عليه بئنه أنه ليس له ذلك وهو كذلك فقوله لا ذرعي كنت أود أن
 لو خصص ذلك بما إذا لم يجد سبيلا إلى الاختزال كما كفي صورة الحدود وعدم البينة أما إذا كان له بينة وفرد
 على خلاص حقه بما كفي فيه بعد أن الاختزال كما عند المسكة أسهل وأخف كقصة من نقب الجدار
 وكسر الباب وقد تقر بأن الصائل يدفع بالأسهل فلا سهل اه لا يحتاج إليه * (فرع) * ولو نصب منه نجاسة
 يختص بها بجملة ميتة وسرجين وكاب معلوم ويحده فظاهر كلام الاحتجاب أنه لا يكسر بابا ولا ينقب جدارا
 لأنهم اعتكفوا في الأموال خاصة به على ذلك الدميري (ثم المأخوذ من جنسه) إلى الحق (بملكه)
 بدلائل حقه * (تنبيه) * التعبير بالملك وقع في الشرحين والروضة وهو يقتضي أنه لا يملك بنفسه إلا أخذ
 بل لا بد من أحداث تلك والذي صرح به القاضي والبعوى واقتضاه كلام غيره ما أنه يملكه بمجرد الاختزال
 واعتدله الاستوى وجهه بأنه انما يجوز لمن يقدر أخذ حقه وإذا وجد القصد مقارنا كفي ولا حاجة إلى
 اشتراطه بعد ذلك اه وجع شيخنا بين الكلامين بأن كلامه هو لا يجوز على ما إذا كان المأخوذ على
 صفة حقه أي أودونه كأخذ الدرهم المكسرة عن الصيغة وكلام الشيخين على ما إذا كان يغير صفة أي
 كأخذ الدرهم الصحيح عن المكسرة فإنه حينئذ كغير الجنس وهو جمع حسن (و) المأخوذ (من)
 غيره أي جنس حقه أي أو أعلى من صفة (بيعه) بنفسه مستقلا للحاجة وله أن يוכל فيه كما ذكره
 في الروضة في آخر الطلاق (وقيل يجب رده إلى قاض يبيعه) لأنه لا يتصرف في مال غيره لنفسه
 * (تنبيه) * محل الخلاف ما إذا لم يبلغ القاضي على الحال فإن اطاع عليه لم يبيعه إلا بأذنه خزا وبمجلسه
 أيضا إذا لم يقدر على بينة ولا بلا يستقل مع وجودها كقصة كونه في الروضة وبجته بعضهم
 قال بل هي أولى من علم القاضي لأن الحكم به لم يختلف فيه بخلافها ونخص صاحب الدخائر وغيره
 الخلاف به يبيعه للغير أم لو أراد يبيعه من نفسه فلا يجوز قطعا ولأنه لا يصل امتناع تولي الطرفين وهو
 لا يجوز في غير الأب والجد ولا يملكه على الصحيح لأن امتناع من عليه الحق يسايله على البيع كما يسايله
 على الاختزال فإذا باعه فليبيعه بنقد البلد ثم يشتريه به جنس حقه إن لم يكن نقد البلد (والمأخوذ مضمون
 عليه) أي الاختزال في الأصح فيضمنه إن تلف قبل تمكنه وبيعه) بلا كثر من قيمته من حين أخذه إلى
 حين تلفه كالفاسد لأنه أخذه بغير إذن المالك أغرض نفسه بل أولى من المستام لعدم إذن المالك ولأن
 المضار إذا أخذ ثوب غيره لدفع الحروق تلف في يده ضمنه فكذلك إذا تلف الثوب لا يضمنه من غير تصرفه بل لأنه
 أخذ للثوب والتوصل إلى الحق كالرهن وأذن الشارع في الاختزال يقوم مقام إذن المالك وعلى الأول
 ينبغي أن يبادر إلى بيع ما أخذه بحسب الامكان فإن قصر فنقصت قيمته ضمن النقصان ولو انخفضت
 القيمة وارتفعت وتلف فهي مضمونة عليه بلا كثر * (تنبيه) * محل الخلاف كما قاله الماوردي والرويان
 إذا تلف قبل التمكن من البيع فإن تمكن منه فلم يفعل ضمن قطعا وقال الباقر في غير الجنس أما
 المأخوذ من الجنس فإنه يضمنه ضمنان بدفعه الحصول لملكه بالاختزال عن حقه كما سبق اه والمصنف
 أطلق ذلك تبعا للرافعي بناء على وجوب تجديد تملكه وقد تقدم ما به ويؤخذ من كونه مضمونا عليه تبعا
 يبيعه أنه لو حدث فيه زيادة قبل البيع كانت على ملك المأخوذ منه وبه صرح في زيادة الروضة فإن باع ما أخذه
 وتلك ثمنه ثم وفاء المدين دينه رد إليه قيمته كما صوب رد المصوب إلى المصوب منه (ولا يأخذ) المستحق
 (فوق حقه) إن أمكنه (الاقتصار) على قدر حقه الحصول المقصود به فإن أخذه ضمن الزائد لتعديه بأخذه
 وإن لم يتمكن بأن لم يطفأ الإبتناع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة لأنه لم يأخذها بحقه مع الضرر
 بخلاف قدر حقه ثم إن تعدد بيع قدر حقه فبما باع الجميع وأخذ من ثمنه قدر حقه ورد ما زاد عليه على
 غيره بمهمة ونحوها وإن لم يتعد ذلك باع منه بقدر حقه ورد ما زاد كذلك (وله) أخذ مال غريم غريمه

كان يكون لزيد على عمرو دين وأعمرو على بكر مثله فلزيد أن يأخذ من مال بكر ماله على عمرو ولا يمنع من ذلك ودرج وأصرف زيد بالاشتد وعدم حسبان ذلك عن دينه على بكر ولا إقرار بكر لعمر ولا وجود بكر استحقاق زيد على عمرو * (تنبيه) * للمسئلة شروط الأول أن لا ينفق بمال الغريم الثاني أن يكون غريم الغريم جاحدا أو محتسبا أيضا وعلى الامتناع بحمل الإقرار المذكور الثالث أن يعلم الآخذ الغريم أنه أخذ من مال غريمه حتى إذا طال به الغريم بعد كان هو العالم الرابع أن يعلم غريم الغريم وجبته أن يعلمه فيما بينه وبينه فإذا طال به أنكر فانه يحق وله استيفاء دين له على آخر جاحدا له بشهود دين آخر له عليه قد أدى ولم يعلموا أداءه ولا أحد الغريمين إذا كان له على الآخر مثل ماله أو أكثر منه جرح الحق الآخر أن يجد الآخر حقه ليحصل التقاض وإن اختلف الجنس ولم يكن من التقدين للضرورة فإن كان له عليه دين دون مال الآخر عليه جرح من حقه بقدره والمضى لغة من ادعى لنفسه شيئا سواء كان في يده أم لا (والظاهر أن المدعى) أصطلاحا (من يخالف قوله الظاهر) وهو براءة الذمة (و) (الظاهر أيضا أن المدعى عليه من وافقه) أي وافق قوله الظاهر والثاني أن المدعى من لو سكت خلى ولم يطالب بشئ والمدعى عليه من لا يحل ولا يكفيه السكوت فإذا ادعى زيد ديني ذمة عمرو فأنكر فزيد بخالف قوله الظاهر من براءة عمرو ولو سكت ترك عمرو ووافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو مدعى عليه وزيد مدع على القولين ولا يختلف وجههما غالبا وقد يختلف كالأد كور بقوله (فإذا أسلم زوجان قبل وطء فقال) الزوج (أسلمنا معا فالنكاح) بيننا (بان وقالت) أي الزوجة أسلمنا (مرتبا) فلان نكاح بيننا (فهو) على الظاهر (مدع) لان وقوع الاسلامين معا خلاف الظاهر وهي مدعى عليها وعلى الثاني هي مدعية وهو مدعى عليه لانها لو سكت تركت وهو لا يترك لو سكت لزعمها انفساخ النكاح فعلى الأول تخلف الزوج وقد يرتفع النكاح وعلى الثاني يخلف الزوج ويستمر النكاح والذي صححه في نكاح المشرک من أن القول قول الزوج يكون مبنيا على مرجوح وقد يقال انما جعل اليمين في جانبه على القول الأول لانه لما كان الأصل بقاء العصمة قوى جانبه فكان هو المصدق بيمينه كما أن المدعى عليه لما كان الأصل براءة ذمته قوى جانبه فكان هو المصدق بيمينه ولو قال لها أسلمت قبلي فلان نكاح بيننا ولا مهر لك وقالت بل أسلمنا معا صدق في الفرقة بلا عيب وفي المهر بيمينه على الظاهر لان الظاهر معه وصدقت بيمينها على الثاني لانها لا تترك بالسكوت لان الزوج يزعم سقوط المهر فإذا سكتت ولا يمينه جعلت ناكحة وخاف هو وسقط المهر والأمين في دعوى الرد مدع على الظاهر لانه يزعم الرد الذي هو خلاف الظاهر لكنه يصدق بيمينه لانه أثبت يده لغرض المالك وقد اتعنه فلا يحسن تكليفه بيمينه الرد وأما على القول الثاني فهو مدعى عليه لان المالك هو الذي لو سكت ترك وفي التخالف كل من الخصمين مدع ومدعى عليه لاستواءهما * (تنبيه) * قد تقدم في كتاب دعوى الدم والقسامة أن لصحة الدعوى ستة شروط ذكر المصنف بعضها وذكر بانها في الشرح (و) ذكر منها هنا شرطان الأول أن تكون معاومة فعليه (متى ادعى) شخص ديننا (نقدا) أو غيره مثابا أو متقوما (اشترط) فيه لصحة الدعوى (بيان جنس) له كذهب وفضة (ونوع) له كمالص أو مغشوش (وقدر) ككائه ونوصفة يختلف بها الغرض (و) يشترط في النقد أيضا شيان (صحة) وتسكيران اختلفت بهما قيمة) كانه درهم فضة ظاهرة صحاح أو مكسرة فلا يكفي إطلاق النقد ودوان غالبوا بصرح الماوردي وغيره وفارق البيع ونحوه بأن زمن العقد يفقد صفة الثمن بالغالب من النقد ولا يتقيد ذلك بزمن الدعوى لتقديمه عليها نعم مطلق الدينار ينصرف الى الدينار الشرعي كما صرح به في أصل الروضة ولا يحتاج الى بيان وزنه وفي معناه مطلق الدرهم أما اذا لم يخلف قيمة النقد بالصحة والتسكير فلا يحتاج الى بيانها ~~لما~~ استثنى الماوردي والرويان دين السلم فاعتبرا ببيانها فيه (أو) لم يدع الشخص ديننا بل ادعى (عينا متضعبا) بالصفة مضمومة كانت (كحيوان) وثياب

أو مثابة كميوب (وصفها) وجوبا (بصفة السلم) السابقة في بابها وإن لم يذكر مع الصفة القيسية في
الأصح (وقيل يجب بها) أي صفة السلم (ذكر القيسية) لأن العين الموصوفة فإن لم تنطبق بالصفات
كالجواهر والبواقيت وجب ذكر القيمة فيقول بوجوه رقيته كذا وبه قال القاضي أبو العلي والطيب والبلدنجي
وابن الصباغ وغيرهم واستثنى ما ذهب غيرهم عنه في بلد ثم لقيه في آخره في ياقبة ولكن لفظها
مؤنة فإنه يجب ذكر قيمتها لأنهم المستحق في هذه الحالة فإذا رد العين رد القيمة وبين في دعوى العدة
الناسية والبلد والملة والسكة والحدود وأنه في قيمة داخل السكة أو يسرته أو سدرها ذكره الباقي
ولاحظة في ذكر القيمة كإعلم مما مر وهذا إن بقيت العين (فإن تلفت وهي منقوطة) بكسر الواو (وجب)
مع ذلك (ذكر القيسية) لأن الواجبة عند التالف فلا حاجة لذكر شيء من ههنا من الصفات كإقتضاء كالمهم
لكن يجب ذكر الجنس فيقول بغير قيمة مائة فإن كانت مثلية لم يجب ذكر القيسية وبكفي الضبط
بالصفات (تنبيه) لو كان التالف سيفا على ذكر قيمته بالذهب إن كانت حليته فضة وبالفضة إن
كانت حليته ذهباً وإن كان على يده أقوم بأحدهما لأضرورة وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ في رؤيته
هنا تبعاً لأصله واختلاف كلامهما في باب الغصب فقال هناك إن تبرأ الحلي يضمن بمائة وبيعته ٧ بنقد البلد
وقال أصله إن الحلي يضمن بنقد البلد وإن كان من جنسه قال ولا يلزم منه الربا فإنه إنما يجري في العقود
لألف المرامات اهـ ويقوم بمغشوش الذهب بالفضة كمكسه إذا قلنا أنهم امتنعوا في دعوى مائة دينار من
نقد كذا قيمتها كذا ودرهما أو مائة درهم من نقد كذا قيمتها كذا ديناراً فإن قلنا أنهم امتنعوا وهو الأصح بناء
على جواز المعاملة به وهو الأصح فلا يشترط التعرض لقيمتها ويستثنى من اشتراط العلم بالدعي به مسائل تصح
الدعوى فيها بالمجهول منها الأثر أو لو بشكاح كالأقرار به ومنها الوصية بخير ما من ضياعها ولأن احتمال الجهول
فكذلك ادعوا ومنها فرض المفوضة لأن الغالب من القاضي أن يفرض لها فلا يتصور ومنها البيان ومثله
المنفعة والمحكومة والرضخ وحمل السكابة والغرة والإبراء المجهول في أهل الدية بناء على الأصح من صحة
الأبرام منه فيها ومنها حق عمر أو إجراء الماء في أرض جددنا كنفاء بتجديد الأرض كجرحه ابن المقرئ
ومنها تصح الشهادة بهذه المسئتيات لثبوتها عليها (فرع) لو أضرورة في دعواه ثم ادعى ما في الورقة
وهو موضوع بتمامه هل يكتفي بذلك أولاً وجهان أو بهما كما أشار إليه الزركشي الأول إذا قرأه
القاضي أو قرئ عليه والشرط الثاني المذكور هنا لصحة الدعوى ولم يتعرض له المصنف أن تكون
الدعوى تلزمه فلو ادعى على غيره حبة أو بيعاً أو ديناً أو نحو ذلك مما الغرض منه تحصيل الحق فليذكر
في دعواه وجوب التسليم كان يقول ويلزمه التسليم إلى أو هو مختمع من الأداء الواجب عليه لأنه قد
يرجع الواجب وينسخ البيع ويكون الدين مؤجلاً أو من عليه مقابل أو لو قصد بالدعوى رفع المازعة
لأن تحصيل الحق فقال هذه الدار لي وهو ينعيتها سمعت دعواه وإن لم يقل هي في يده لأنه يمكن أن يذاعه
وإن لم تكن في يده (أو) لم يدع ديناً ولا عيناً بل ادعى (نكاحاً بكف الإطلاق) فيه (على الأصح) المنصوص
بل يقيد ذلك وجبته (يقول تكفيها بولي مرشد) قال الباقي وهذا ليس صريحاً في العدالة فينبغي
أن يقول بولي عدل لكن قال الزركشي المراد بالمرشد من دخل في الرشد أي صلح للولاية وذلك أهم
من العدل والمستور والفاسق إذا قلنا بلى أي أو كانت ولايته بالشوكة (وشاهد عدل) قال الزركشي
وينبغي الاكتفاء بقوله وشاهد بن بغير وصفها بالعدالة فقد ذكرنا في النكاح أنه لو رفع نكاح عقد
بمستورين إلى ساكن لم ينقض نعم إن ادعت المرأة شياً من حقوق الزوجية احتاج الحاكم إلى
التزكية (ورضاها إن كان يشترط) بأن كانت غير مجبرة لأن النكاح فيه حق لله تعالى وحق لآدمي
وإذا وقع لا يمكن استدراكه فاحتيط فيه والثاني يكفي في الإطلاق فيه كالمسال ولا يشترط انتفاء ذكر الموانع
كالردة والرضاع وأجاب الأول من القياس الأول بما مر ومن الثاني بأن الشرط يعتبر وجوده إلى صبح

له قدر الموانع بغير عدمها والاصل عدمها فاكنتي به ولائها كثيرة بعرضها لها * (تنبيه) * قال
 الملقني يستثنى من ذلك أنكحة الكفار فيكفي في الدعوى بها أن يقول هذو وجني وإن ادعى استمرار
 نكاحها بعد الاسلام ذكر ما يقتضي تقريره حينئذ ولا بد فيها إذا كان سفها أو عبدا من قوله نكحتها
 باذن ولي أو مالي ولا يشترط تعيين الولي والشاهدين والدعوى تكون على المرأة وعلى ولها الجبر بناء
 على صحة إقرارهما به وهو الأصح وسكت المصنف عن دعوى المرأة بالنكاح ونقل الرافعي فيها عن تميم
 الغزالي أن التمسع لان النكاح للزوج لالها ثم قال لكن الأئمة جاحون إلى ترجيح السماع اه وهذا
 هو المأتمد وإذا دعت في اشتراط التفصيل وعدمه ما في اشتراط في دعوى الزوج ولا يشترط تفصيل
 في إقرارها بنكاح لانها لا تقر الا عن تحقيق وبشرط تفصيل الشهود بالنكاح تبعا للدعوى ولا يشترط
 قولهم ولا نعلمه فارتهاوى إلى اليوم زوجته (وان كانت) تلك المرأة المدعى نكاحها (أمة) أو موهنة
 والزوج حر (فالاصح) يجب مع ما سبق (وجوب ذكر العجز عن طول) أي مهر ينكح به حر (و)
 وجوب ذكر (خوف عنت) أي الزنا للمستترطين في جواز نكاح من يهارق لان الفروج يحتسب لهما
 كالدماء وقياس هذا وجوب التعرض لهما في الشروط من كونه لحرقة تحته تصلح وكون الأمة مسلمة ان كان
 الزوج مسلما وهو ظاهر والثاني لا يجب كالا يجب التعرض لعدم الموانع وقد مر الفرق (أو) لم يدع
 نكاحا بل (ادعى عقدا ماليا كبيع وهبة) لم يشترط تفصيل (و) (كفي الاطلاق في الاصح) المنصوص
 لانه أخف حكما من النكاح والاصل لا يشترط فيه الاشهاد بخلافه والثاني يشترط كالنكاح والثالث ان
 تعاقب العقد بجارية وجب احتياطا للبرع واختاره ابن عبد السلام * (تنبيه) * يقتضى تعبير المصنف
 بالاطلاق أنه لا يشترط التقييد بالعدة ولكن الاصح في الوسيط اشتراطه وهو قضية كلام الرافعي ومحصل
 الخلاف في غير بيع الكفار فإذا تباعوا ببيع فاسدة وتقابضوها بانفسهم أو بالزام حاكمهم فانا
 نخصها على الاظهر كما هو مقرر في الجزية فلا يحتاج فيها إلى ذكر الشروط وتسمع الدعوى من المدعى على نفسه
 وان لم يعلم بينهم الخاطئة ولا معاملة ولا فرق فيه بين طبقات الناس فتصح دعوى دين على شريف وان شهدت
 قرائن الحمال بكذبه كان ادعى ذمى استنجا أمير أو فقيه لعاف دوابه وكس بيته (ومن قامت عليه بينة)
 بحق (فليس له تخليف المدعى) على استحقاقه ما ادعاه لانه تكليف حجة بعد حجة بل هو كالعلم في الشهود
 * (تنبيه) * استثنى من ذلك صورتان الأولى إذا أقبمت بينة بعين لشخص وقالت البينة لا نعلمه باعها
 ولا وهبها فبحال كمال الشافعي رضي الله تعالى عنه انهم لم يخرج عن ملكه بوجه من الوجوه ثم تدفع اليه
 الثانية إذا أقبمت بينة باعساو المديون فاصحاب الدين تخلفه في الاصح لجواز أن يكون له مال في الباطن
 (فان ادعى) بعد إقامة البينة مسقطا له كان ادعى (أداء) له (أو إبراء) منه في الدين (أو شراء عين) من مدعيها
 (أو هبتها أو قبضها) منه (حالفه) خصمه (على نفيه) أي نفى ما ادعاه وهو أنه ما تأدى منه الحق ولا أبرأه
 من الدين ولا باع العين ولا وهبها * (تنبيه) * محل ذلك إذا ادعى حدوث شيء من ذلك قبل إقامة البينة
 والحكم وكذا بينهما بعد مضي زمن امكانه فان لم يمتد زمن امكانه لم يثبت اليه وكذا ان ادعى بعد الحكم
 حدوثه قبل البينة على الاصح في أصل الروضة لثبوت المال عليه بالقضاء ويستثنى من اطلاق المصنف الاداء
 ما لو قال الاجبر على الحج قد حججت فانه يقبل قوله ولا يلزمه بينة ولا عين قاله الذبيلي قال كلوا طلاق امرأته ثلاثا
 وادعت أنها تزوجت ودخل بها وطافها وانقضت عدتها قبل منها ولا بينة عليها ولا بعين وشمل اطلاق
 المصنف الإبراء ما لو ادعى أنه أبرأه عن هذه الدعوى لكن الاصح في الشرح الصغير أنه لا يخلف لان
 الإبراء عن نفس الدعوى لا معنى له الا تصوير صلح على انكار وهو باطل وأشعر قوله على نفيه أنه لا يكف
 توفية الدين أو لابل يخاف المدعى ثم يستوفى وهو كذلك على الصحيح (وكذا لو ادعى) الخصم
 (علمه) أي المدعى (بمسق شاهده) الذي أقامه (أو كذبه) فله تخليفه أيضا على نفى ما ادعاه (في)

(الاحص) المنصوص لانه لو اقر له به بمالك شهادته والثاني لالانه لم يدع عليه سقا وانما ادعى عليه امرأ
 لو ثبت لزمه واحترز مالينة أى فقام له حلف المدعى قبل ذلك امامه شاهد أو بين الاستنفاة ارفاقه لا يحلف
 بعد هذه الدعوى على نفي ذلك كجسويه الباقية لان الحلف مع ذلك قد برض فيه اماما لا يستحقه
 الحق فلا يخاف بعد ذلك على نفي ما دعاه الخصم * (تنبيه) * ذكر الجليل في الإعجاز أنه يحلف مع البيعة
 في عشرة مواضع اذا ادعى على الميت مالا أو قسلا أو أنكر الورثة فأقام بيعة لم يحكم له حتى يحلف مع البيعة انه
 عليه وانه يستحقه الى الآن وكذا ان ادعى على غائب أو سي أو متوفى وان يدعى على امرأة وطأ فقيم البيعة
 على نفي البكارة فيحلف معها لاحتمال عود البكارة واذا أقام على رجل بيعة بحال ادعاء فقال المدعى عليه
 احلف أنك تستحق هذا المال ولم يكذب الشهود ولكن قال باطنه بخلاف ظاهره فإنه يحلف مع البيعة
 انه يستحق ذلك الآن واذا قال لامرأته أنت طالق أس وقال أردت أنما كانت مطلقته من غيرى وأقام
 بيعة حلف معها انه أراد ذلك واذا ادعى لوديع هلاك الوديع بسبب طاهر وأقام البيعة على السبب
 حلف على الهلاك به وفي الجراح في العوض الباطن اذا قال انه كان محبسا وأقام بذلك بيعة حلف معها وفي
 الرد باله ب اذا أقام بيعة انه كان كذلك حلف معها قال الزوكشي وفي بعض هذه الصور ننظر ومنها ما الحلف
 فيه مستحب لا يستحق اه واهل يشير بالنظر الى الموضع السابع وبلاستحب الى الثامن (واذا استهل) أى
 طاب الاموال من أقيمت عليه بيعة (الباقى بدافع) فيها المستفسران كان جادلا لانه قد يتوهم ما ليس بدافع
 دائما بخلاف ما اذا كان عارفا فان عين جهة من نحو ادائه أو ابراء أو كمن عارفا (أهل ثلاثة أيام) لانها
 مدققة لبيعة لا بعنام الضرر فيه اوقم البيعة ندبعتاج الى مثلها لأفحص عن الشهود ولو أضرر بعد الثلاث
 الشهود ولم يعدلوا أهل ثلاثة لتعديل لانه استظهار لبيعة في شهادة أخرى كما حكم الراعى عن الرويانى
 وأقره ولو لم يأت بيعة ثم ادعى جهة أخرى بعد المدة لم يعمل أو فى أثناءها - بعد دعواه - ولو حضر فى الثلاث
 بشاهد واستهل بالثاني أهل ثلاثة مستقبلة كما ذكره المسارودى وذكر الراعى فى الباب الثانى من أبواب
 الكتابة ان العبد لو ادعى الادعاء أنكر السيد وأراد العبد اقامة البيعة أهل ثلاثة قال وهل هو واجب
 أو مستحب وجهان اه وقباس ما هنا الوجوب ولو عاد المدعى عليه بعد الثلاث وسأل القاضي تخفيف
 المدعى على نحو ابراء أجابه اليه لتيسره فى الحال ولا يكف تسليم الدين أولا (ولو ادعى رقب بالغ) عاقل (فقال
 أمارس) بالاصالة (فأقول قوله) بيمينه وان تدانته الايدى وسبق من مدعى رقبة قريته تدل على الرق طاهرا
 كاستخدام وإجارة لموافقة الاصل وهو الحرية وعلى المدعى البيعة * (تنبيه) * هل ما ذكرنا لم يسبق منه
 اقرار برق وان لم يقبل قوله واذا حلف على نفي الرق وقد اشتراه المدعى من غيره رجوع المدعى على بائعه بالثمن
 ولو اعترف حالة انحصومة برق وقال انه ذكره على وجه انحصومة أو اعترف فى اعتراف به طاهر اليد وخرج
 بقوله حر أى بالاصالة كما مر ما لو قال أعنتنى أو أعنتنى الذى بائعنى منك أو غيره فانه لا يقبل الا بيعة وما
 لو قال أنا عبد فلان فالمدق السيد لا اعترف العبد بالرق لانه مال ثبت عليه اليد واليد عليه للسيد فلا تنقل
 عنه بخلافه فانه لم يعترف بذلك والاصل الحرية ولو أقام المدعى بيعة برق وأقام هو بيعة بانه حر فالذى
 حزه به الراعى فى آخر الدعوى تبعا لما عوى أن بيعة الرق أولى لان معها زيادة علم وهو اثبات الرق ونقل
 الماروى وغيره عن الاصحاب أن بيعة الحرية أولى (أو) ادعى (رق صغير ليس في يده لم يقبل) منه
 (الا بيعة) لان الاصل عدم الملك والظاهر كما قال الاذرى أن الجنون البالغ كالصغير ولو كان الصغير فى
 يد غيره وصدقه صاحب اليد كفى تصديقه مع حلف المدعى (أو) ادعى رق صغير (في يده حكم له به) بعد
 حاده (ان لم يعرف استناده) أى يد المدعى (الى الانقطاع) كالمادى الملك فى دابة أو ثوب وانما حلف
 لخمر شان الحرية ولا أثر لانه كره اذا بلغ بل يستمر الرق فان استندت الى النقاط لم يقبل الا ببيعة وهذه
 المسألة قد ذكرها فى القبط نفسي مكررة والافرق أن القبط يحكمون بحريته طاهرا بخلاف غيره (فلو

أنكر الصغير) الرق (وهو مير فأنكاره لغو) لان عبارته ملغاة (وقيل) أنكاره (كأنه) في أنكاره فلا يحكم
برقه للمدعي الابينة وان أنكر بعد بلوغه في صورة عدم الاستناد لم يؤثر (ولا تسمع دعوى) بحال على من
اعترف المدعي بأعساره ولا دعوى (دين مؤجل) وان كان به بينة (في الاصح) اذ لا يتعلق بها الزام
ومطالبة في الحال فيفوت نظام الدعوى والثاني تسمع معاملة البيت في الحال وبالمطلب في الاستقبال
وقد يثبت من عليه فتجمل المطالبة والثالث ان كان به بينة سمعت والا فلا * (تنبيه) * يستثنى
على الاول سورة الاولى اذا كان بعض الدين حالا وبعضه مؤجلا فان الدعوى تصح به كما قاله الماوردي قال
ويُدعى بجمعيه لاستحقاقه المطالبة ببعض ويكون المؤجل تبعا فان قيل الدعوى بذلك مشكل لان
الحال اذا كان قليلا كدراهم من ألف مؤجلة بعد الاستتباع فيه ويانه اذا أطلق الدعوى لم يفد وان قال
يلزمه تسليم الالف الى التصحح الدعوى وكان كاذبا وان فصل وبين كان ذلك في حكم دعوتين فأين يحل
الاستتباع أجيب بان محل الاستتباع عند الاطلاق ولا يضر كون الكثير تابعاً للقليل للحاجة الى ذلك الثانية
لو كان المؤجل في عقد كسليم وقصد بدعواه فيه تصح العقد لان المقصود منه استحقاق في الحال قاله الماوردي
أيضا الثالثة اذا ادعى على القاتل بقتل خطأ أو شبهه عند فاته تسمع مع أن ذلك انما يوجب دية مؤجلة فلو
ادعى ذلك على العاقل لم تسمع جزا لانه لم يتحقق لزومه لمن ادعى عليه لجواز موته في أثناء الحول وأعساره
آخره كرهه الملقيني وقال لم أر من تعرض له * (تنبيه) * تسمع الدعوى باستيلاء دونه ويرتفع عتق بصفة
ولو قيل العرض على البيع لان الحق ناقض وجوبه من ادعى ديناً مؤجلاً ولم يذكر الاجل لا يلزم في تسليمه
الآن ولا يجوز أنكاره استحقاقه في أحد وجهين قال الزركشي انه المذهب كما حكاه الرواني عن جده وان
أقر له خصمه ثوب مثلاً وادعى ثاقفه فله تحليفه أنه لا يلزمه تسليمه اليه ثم يقنع منه بالقيمة وان نكل حلف
المقر له على بقائه ومطالبة به

* (فصل) * فيما يتعلق بجواب المدعي عليه اذا (أصر المدعي عليه على السكوت عن جواب الدعوى)
لغير دية أو غرامة (جعل) حكمه (كنكر) للمدعي به (ناكل) عن اليمين وحجته في قتر اليمين على
المدعي بعد أن يقول له القاضي أجب عن دعواه والاجعلتك ناكلاً فان كان سكوته لغير دية أو غرامة أو
غيره أو طرح له ثم حكم بعد ذلك عليه وسكوت الاخرس عن الإشارة المفهمة للجواب سكوت الناطق
ومن لا إشارة له مفهمة كالغائب والاصم الذي لا يسمع أصلاً ان كان يفهم الإشارة فهو كالأخرس والا
فكما ينون فلا تصح الدعوى عليه فلو كان البصير الاصم أو الأخرس الذي لا يفهم كتاباً قال الأذري
يشبه أن يقال كتابته دعوى وجواباً كعبارة الناطق أما اذ لم يصر المدعي عليه في نظر (فان ادعى) عليه
(عشرة) مثلاً (فقال) في جوابه هي عندي أو ايس لك عندي شيء فقال مظاهر وان قال (لا تلزمني عشرة
لم يكف) ذلك في الجواب (حتى يقول) مضافاً لما سبق (ولا بعضها وكذا يحلف) ان حلفه القاضي لان مدعى
العشرة مدع لكل جزء منها فاستلزم مطابقة الانكار واليمين دعواه وقوله لا تلزمني عشرة انما هو نفى
لجميعها ولا يقتضي نفى كل جزء منها فقد تكون عشرة الاحبة (فان حلف على نفى عشرة واقصر)
في حلفه (عليه فقا كل) عند دون عشرة (فيحلف المدعي على استحقاق دون عشرة بجزء) وان قل
(وبأخذه) أي مادون عشرة وان لم يجد دعوى نعم ان نكل المدعي عليه عن عشرة وقد اقصر القاضي
في تحليف المدعي عليه على عرض اليمين عليه عن عشرة ولم يقل ولا شيء منها فليس للمدعي أن يحلف
على استحقاق مادونها الا بعد تجديد دعوى ونكول المدعي عليه * (تنبيه) * هذا ان لم يسند المدعي
الى قتر فان أسند اليه كان ادعت امرأة نكاحاً بخمسين كفاه نفى العقد بها والحلف عليه فان نكل لم
تحلف في على البعض الا بدعوى جديدة لا تناقض ما ادعته وان ادعى داراً ببذخه فأنكره فلا بد أن
يقول في حلفه ليست لك ولا شيء منها ولو ادعى انه باعه لياها كفاه أن يحلف انه لم يبعها ولو ادعى عليه مالا

فأنكر وطلب منه العيين فقال لا أحلف وأعلمي الميال لا يجب على المدعى قبوله من غير إقرار وله تخليف
 لأنه لا يضمن من أن يدعى عليه بمادفعه بعد هذا وكذا لو شكك عن العيين وأراد المدعى أن يخالف عين الرد فقال
 المدعى عليه أنا أبذل المال له بلا عين له أن يخالف ويقول له الحاكم أمان تقر بالحق أو يخالف المدعى بعد
 نكولك قاله البعوى والمروزي وغيرهما (وان ادعى ما لا يضاف إلى سبب كادرسك كفاء في الجواب)
 عن هذه الدعوى (لا تستحق) أنت (على شيء) أو لا يلزمي تسليم شيء إليك (أو) ادعى (شفعة كفاء) في
 الجواب (لا تستحق) أنت (على شيء) أو لا تستحق (على) (تسليم الشقص) ولا يشترط التعرض لبق تلك الجاه
 لأن المدعى قد يكون صادقا في الاقتراض وغيره وعرض ما سقط الحق من أداء أو إبراء فلأن في السبب
 كذب أو اعتراف وادعى المسقط ما واجب عليه قد يعجز عنها فقبل الإطلاق للضرورة ونزع الباقي في
 جواب دعوى الشفعة وقال أكثر الناس لا يعدون الشفعة مستحقة على المشتري لأنها ليست في دمه
 ولا يتعلق به ضمانها كالعصب وغيره فالجواب المعتبر لا شفعة لك عندى كما عبر به في الروضة وبعبارة المروزي
 لا يستحق عليه شفعة اه والمعتبر ما في المتن ولو ادعت على زوجها أنه طلقها كفاء في الجواب أنت زوجتي
 ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو ادعى عليه ودية فلا يكتفى في الجواب لا يلزمي التسليم إذا يلزمه تسليم
 وأعماله التخلية فالجواب الصحيح أن ينكر الإيداع أو يقول لا تستحق على شيء أو هلكت الوديع
 أو ردتها (ويخالف) المدعى عليه (على حسب) بفتح السين بخلد ويحوز أسكانها أى قدر (جوابه هذا)
 أو على بنى السبب ولا يكاف التعرض لنفسه (فان) تبرع و (أجاب بنى السبب المذكور) كقوله تو
 صورة القرض السابقة ما أقرصني كذا (حلف عليه) أى بنى السبب كذلك ليطابق العيين الإذكار
 (وقيل له الحلف بالنفى المطلق) كالأجابه والاول راعى مطابقة العيين للجواب * (تنبيه) * قضيه
 كلامه أنه إذا أجاب بالأطلاق ليس له الحلف على نفي السبب وليس مراداً بل لو حلف على نفيه بعد الجواب
 المطلق جاز كما يفهم من البعوى وأقرام (ولو كان بيده مرهون أو سكرى وادعاه) أى كلامهما (ماله)
 أو نأذه (كفاء) في الجواب (لا يلزمي تسليمه) إليك ولا يجب التعرض لملكك (ولو اعترف بالملك) للمدعى
 (و) (لكن) (ادعى) (بدمه) (الرهن والاجارة) وكده المدعى (فالحصص أنه لا يقبل) منه ذلك (الابنية) لار
 الاصل عدم مادعاه والثاني يقبل قوله بدونه لأن اليد تصدقه في ذلك (فان يحجز) على الاول (عنها وشاك
 أولا) أنه (ان اعترف بالملك) للمدعى (يحجزه) بسكون الحاء المهملة على أنه مدمر مضاف لفاعلى أى خاف
 أن يمسح المدعى (الرهن والاجارة فيلزمه) أى المدعى عليه أن يقول في الجواب (ان ادعيت) على (ملكك)
 مطلقاً عن رهن واجارة (لا يلزمي تسليم) لما ادعيت على (وان ادعيت) على (ملكك) (مرهوناً) عندى
 أو مستأجراً (فأذكره لاجيب) عنه ولا يكون مقراً بذلك وكذا يقول في ثمن بيع لم يقبض وعكس مسألاً
 المتى لو ادعى المرتهن الدرس وخاف الرهن بحدود الرهن لو اعترف بالدين قال في الجواب ان ادعيت أفألى
 عندك به رهن هو كذا فاذكره حتى أجيب وان ادعيت أفألمطلقاً فلا يلزمي * (تنبيه) * لو ذكر
 المصنف قوله أولاً بعد قوله بالملك كان أولى فان عبارته توهم تعاق أو لا يخاف ولا معنى له (واذا ادعى عليه
 عيناً) عقاراً أو موقلاً (فقال) في الجواب (ليس هي لى) مقتصر على ذلك ولم يصفها (أو) أضاعها المحجوها
 كقوله (هى لرجل لا أعرفه) أولاً أو أسميته (أو) لم يلزم لا يمكن من خصامته وتخليفه كقوله (هى لابنى العاقل
 أو المجنون ملكه ولو عبر بمجبره كان أولى) (أو) قال هى (وقف على الفقراء أو) على (مسجد كذا)
 وكان المدعى عليه هو الناظر (فالأصح أنه لا تصرف الخصومة) منه (ولا تنزع) العيين (منه) لأن طاعة
 اليد للملك وما صدر منه ليس بمنزلة ولم يظهر لغيره استحقاق (بل يخالفه المدعى) أنه لا يلزمه التسليم (للعين
 المدعاة) (ان لم يكن بيته) بم إرجاء أن يقرأ وينكح فيخاف المدعى وتثبت له العين في الاولتين وفيما لو أضاع
 لغيره عين والبدل للعيول فى غير ذلك والثاني تصرف عنه ويستزاع الحاكم العين من يده فان أقام المدعى

بينة على استحقاقها أخذها والأحفظها إلى أن يظهر مالها * (تنبيه) * ظاهر كلامه أنه لا يخافه إلا
 إذا لم يكن بينة قال البلقيني وهو قيد غير معتبر والذي في الحرر بل يقيم المدعى البينة أو يحلفه أنه لا يلزمه
 تسليمه اهـ وهذا معلوم مما سمر أن المدعى مخير بين أن يقيم البينة أو يحلفه ولو ادعى المدعى عليه بعد
 ما ذكر نفسه سمعت دعواه في أحد وجهين رجع ابن المقرئ تبعاً للقاضي بحلفه وقبره (وان أقر به) أي
 بالذكور (لعين حاضر بالبلد يمكن تخليفه سئل) عن ذلك (فإن صدقه) انصرف الخصومة عن
 المدعى عليه (و (صارت الخصومة معه) أي الحاضر لصبر ورة البتة والخصومة انما تدور بين متنازعين
 (تنبيهات) الاول كان الاول للمصنف الاقتصار على قوله يمكن تخليفه أو يمكن تحليفه لان الجمع بينهما
 لا يشترط الثاني كلامه يفهم انه إذا أقر به لمن لا يمكن تخليفه وهو المحجور عليه لا تنصرف الخصومة عنه
 وليس مراد بل تنصرف إلى وليه وانما قيد المصنف بذلك لقوله بعد وصدقه فان المحجور عليه لا يصح
 تصديقه الثالث قوله صارت الخصومة معه يفهم انصرفها عن المدعى عليه وليس مراد بل للمدعى طلب
 يمينه بناء على انه يغرم له البتة لو أقر له وهو الاظهر (وان كذبه ترك في يد المقر) كما تصححه في كتاب
 الاقرار واعاد المصنف المسألة هنا ليعيد التصريح بمقابل الاصح وهو قوله (وقبل تسليم المدعى) اذ
 لا مال له سواء (وقيل يحفظه الحاكم بظاهر مالك) له (وان أقر به الغائب) عن البلد ولا يبينه تشهد له مالك
 المدعى به (فالاصح انصرف الخصومة عنه) اليه لما مر وهذا بالنسبة لقربة المدعى به اما بالنسبة للتخليف
 المدعى عليه فلا ينصرف في الاصح بل له تخليفه كما مر (ويوقف الامر) في الاقرار بالمدعى به لغائب حيث
 لا بينة (حتى يقدم) ذلك (الغائب) لان المال بظاهر الاقرار لغيره بدليل ان الغائب لو قدم وصدق أخذ
 والثاني لا تنصرف وهو ظاهر نص المختصر لان المال في يده والظاهر انه له (فإن كان للمدعى بينة قضى) له
 (بها) وسلمت له العين * (تنبيه) * قال البلقيني كلام المصنف متهافت لان وقف الامر حتى يقدم الغائب
 ينافيه قوله فان كان للمدعى بينة قضى بها وبعبارة الحرر رسالة من هذا قاله قال فان لم تكن بينة يوقف الامر
 إلى أن يحضر الغائب وان كان له بينة فيقضيه اهـ وبما قدرته يندفع الاعتراض (وهو قضاء على
 غائب فيحلف) المدعى (معها) أي البينة كما مر في باب القضاء على الغائب لان المال صار له بحكم الاقرار
 وهذا ما نقله في الروضة وأصلها عن اختيار الامام والغزالي وقال انه أقوى وألبق بالوجه المرفوع عليه
 وهذا هو المعتمد (وقيل) بل هو قضاء (على حاضر) اذ الخصومة معه فلا يحلف معها وهذا ما نقله عن
 ترجيح العراقيين وقال البلقيني انه المعتمد وان لم يكن للمدعى بينة فلا تخليف المدعى عليه انه لا يلزمه
 تسليمه اليه فان نكل لحلف المدعى وأخذته ثم اذا حضر الغائب وصدق المقر رد اليه بلا حجة لان البتة باقرار
 صاحب اليد ثم يستأنف المدعى الخصومة معه وان ادعى ذوا البتة انهم الغائب وأثبت انه وكيل للغائب
 قدمت بينته بذلك على بينة المدعى لزيادة قوتها اذ ان باقرار ذوى البتة فان لم تقم بينة فوكانت على الغائب
 وأقام بينة بالمالك للغائب سمعت بينته لاثبت العين للغائب لانه انيس نائباً عنه بل ليندفع عنه اليمين ونهية
 الاضافة إلى الغائب سواء تعرضت بينته لتكون في يده بعبارة أو غيره أم لا وهذا الخصومة للمدعى مع
 المدعى عليه وللمدعى مع الغائب خصومة أخرى ولو قال المدعى عليه هي مع رهن أو نحوه من الحقوق
 اللازمة كجارة لم تسع دعواه مع بينته لتضمنها اثبات الملك للغير بلانية * (تنبيه) * للمدعى تخليف
 المدعى عليه حيث انصرفت الخصومة عنه انه لا يلزمه تسليمها اليه وان ما أقر به ملك المقر له وجاء ان يقر به
 أو ينكل فيحلف ويغرمه القيمة بناء على ان من أقر شخص بشئ بعد ما أقر به انغيره يغرم القيمة للثاني فان
 نكل عن اليمين وحلف المدعى اليمين المرودة أو أقر له بالعين ثانياً وغرم له القيمة ثم أقام المدعى بينة بالعين
 أو حلف بعد نكول المقر له رد القيمة وأخذ العين لانه أخذها بالحيولة وقد زالت * (فرع) * لو ادعى جارية
 على منكرها فاستحقها بالحيوة ووطنها وأولدها ثم أكذب نفسه لم تكن زانية بذلك لان منكر ما يقول

ولم يعمل الايلاد وحرية الولدان اقراره لا يلزم غيره بان واقته الجارية على ذلك اذ لا يرفع ما حكم به برجوع
 محتمل قبله المهران لم تعترف هي بالزنا يلزمه الارش ان نعمت ولم يولد لها وقيمة الولد وأمه ان اولدها
 ولا يملكها بعد ذلك الاشرع جديد فان مات عنقت عملا بقوله الاول ووقف ولاؤها ان مات قبل شرائها وكذا
 الحكم لو انكر صاحب اليد وحلف انتم الله وأولدها ثم اكدت نفسه فيأتي فيها جميع ما مر وعلم ان ما سبق
 هو في جواب المدعى عليه الحر ان كان رقيقا لحكم جوابه واما مذ كور في قاعدة اشارة اليها بقوله (و) هي
 (ما قبل اقراره بدينه كعقوبة) لا تدعى من حد أو قصاص (فالدعوى) بذلك (عليه) كذا (عليه)
 أيضا (الجواب) لها لانه لا يقبل اقراره في ذلك دون السيد لعوده في ذلك عليه وخروج المأدوم عاقوبة
 الله تعالى فلا تسمع فيها الدعوى ولا يطالب الجواب كجوابه بعد في الكلام على الحالف لانها ليست
 للمدعى ومن له الحق لم يأذن في العاقل والاثبات * (تنبيه) * تصح الدعوى أيضا على الرقيق بدين معاملة
 تجارة اذن فيها سيده وأورد على المصنف دعوى قتل خذلا أو شبهه عمد في محل لوث فانما تكون على الرقيق لانه
 لا يقبل اقراره لان الولي يقسم وتتعلق الدية برقبة الرقيق صرح به الزاقي في الشرط الرابع في كتاب
 القسامة (ومالا) يقبل اقراره به (كارش) لتعيب أو اتلاف (فعلى السيد) الدعوى به وعليه أيضا جوابها
 لان الرقبة التي هي متعلقة بحق السيد فقرار الرقيق فيها لا يقبل فلو ادعى عليه نفى سماعه أو جهات قال
 الراعي والوجه انهم تسمع لان نبات الارش في الدمة لا تتعلق به بالرقبة قال تفرع على الاصليين يعني ان الارش
 المتعلق بالرقبة يتعلق بالذمة أيضا وان الدعوى تسمع بالمؤجل قال البلقيتي فيخرج منه ان الاصح ان لا تسمع
 عليه بذلك لان الاصح انه لا يتعلق بالذمة ولا تسمع الدعوى بالمؤجل وبهذا جزم صاحب الانوار * (تنبيه) *
 قد تكون الدعوى والجواب على كل من الرقيق وسببه كما في نكاح العبد أو المكاتبه فانه انما يثبت
 باقراره مما لانه لا بد من اجتماعه على الترويج فلو اقر سيد المكاتبه بالنكاح وانكرت حلفت فان نكحت
 وحلف المدعى حكم بالزوجة ولو اقرت فانكر السيد حلف السيد فان نكل حلف المدعى وحكم له بالنكاح
 وباني مثل ذلك في المبعة

* (فصل) * في كيفية الحلف والتغليظ فيه وفي ضابط الحالف (تعلينا) ندبا (بين مدع) اليين المردودة أو مع
 الشاهد والييين (و) تغلظا ندبا أيضا بين مدعى (عليه) وان لم يطلب الخصم تغليظا (فما ليس بمال ولا يملكه مدعيه
 مال) كسكاح وطلاق ولعان وفود وعق وابلاد ووصاية ووكاله قال الغزالي التغليظ يجري في كل حالة خطرا مما
 لا يثبت برجل وامرأتين اه فان قيل يرد على هذا الولادة والرضاع وهو يوجب النساء فان ثبت برجل وامرأتين
 ويجري فيها التغليظ أوجب بأنه ليس قبول شهادة الرجل والمرأتين والنساء المتحصنات لقلة شمارها
 بل لان الرجال لا يطاعون عليهم انما لم يرد صرح الشيخان بهذا الجواب بالنسبة الى شهادة النساء المنعصنات
 والمعنى في التغليظ ان اليين موضوعا للزجر عن التعدي فشرع التغليظا بالغته وتأكيده لارادع
 فاختص بما هو متأكد في نظر الشرع كهذه المذكورات وتوقف الامام في الوكالة وقال التغليظ فيها
 انما يكون فيما يعظم خطره والوكالة في درهم لا تزيد على ذلك الدرهم فلا يمنع التغليظ فيها ولكن
 اطلاق الاصحاب كذا ذكرناه اه (وفي مال يبلغ نصاب ركاة) لا يفيادونه لانه الموصوف في نظر الشرع
 ولذلك أوجب المواساة فيه نعم للقاضي ذلك في يادون النصاب ان رآه لجراعه يجدها في الحالف * (تنبيه) *
 قضية كلام المصنف التغليظ في أي نصاب كان من نعم ونيات وغيرها وهو وجه حكماء المأدوم ويلزم
 عليه التغليظ في خمسة أوسق من شعير وذرة وغيرها لا يساوي خمسين درهما والذي في الروضة وأصلها
 اعتباره شرين مثقالا ذهباً أو مائتي درهم فضة شحبد أو المنصوص في الامم والمختصر اعتبار عشرين دينارا
 مينا أو قيمة وقال البلقيني انه المعتمد حتى لو كان المدعى به من الدراهم اعتبر بالذهب اه والاوجه كقوله

شيخنا اعتبار عشرين دينارا أو مائتي درهم أو ما قيمته أحدهما وحقوق الأموال كالطيار والابل وحقوق
 الشفعة من تعلقت بمال هو نصاب غنائمها والأفلاوا حقت للتغليظ بما رواه الشافعي والبيهقي عن عبد الرحمن بن
 عوف أنه رأى قوما يجادلون بين المقام والبيت فقال أعلى دم فقالوا لا فقال أعلى على عقبيه من المال ذلوا لا ذل
 خشيت أن يتهاون الناس بهذا المقام ويستوى فيه بين المدعى عليه والمدعى ولومع شاهد كمر وقد يقضى
 الحال للتغليظ من أحدهما دون الآخر كعبد خديس لا تبلغ قبضته نصاب الزكوة فادعى على سيده عتقا
 أو كتابة فأنكر ونكل فتغلفا اليمين على العبد لأن مدعاه ليس بمال لا على سيده إذا حلف لأن قصده
 استدامة مال قليل وتغلفا في الوقت أن بلغ نصابا على المدعى والمدعى عليه وأما الخلع بالقليل من المال أن
 ادعاه الزوج وأنكرت الزوجة وحلفت أو نكحت وحلف هو فلا تغلفا على واحد منهما وإن ادعته وأنكر
 وخلف أو نكل وحلفت هي غافلا عليهما لأن قصدها الفراق وقصده استدامة النكاح أما الخلع بالكثير
 فتغلفا فيه مطلقا ولا تغلفا على سالف أنه لا يحلف عبثا مغلفا بئنه على أن التغليظ مستحب ولو كان حلفه بغير
 الطلاق كما هو قضية النص وإن قيده في الروض كأمه بالطلاق (وسبق بيان التغليظ) بالزمان والمكان
 وحضور جمع (في) أثناء كتاب (العنان) لكن لا يغلفا هنا بحضور جمع كما صوبه في زيادة الروضة * (تنبيه) *
 قضية كلامه انحصار التغليظ فيما سبق وليس مرادا بل يندب التغليظ بزيادة الأسماء والصفات أيضا
 كأن يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانية أو بالله
 الطالب الغالب المدرك المهلك الذي يعلم السر وأخفى كذا قاله تبعه الجميع من الأصحاب فإن قيل هذا لا
 يجوز لأن صفات الله تعالى لا بد فيها من توقيف ولم يرد توقيف في الطالب الغالب أعجب بأن هذا من قبيل
 أسماء المفارقة الذي غلب فيه معنى الفعل دون الصفة فالنفي بالافعال وإضافة الأفعال إلى الله تعالى
 لا تتوقف على توقيف ولذلك توسع الناس في ذلك في تهميداتهم وتمجيداتهم وغيرها قال الأذري والاحوط
 اجتناب هذه الالفاظ ولهذا لم يذكروا الشافعي وكثير من الأصحاب اه وهو كخالف واستحب الشافعي
 والأصحاب رضى الله عنهم أن يقرأ على الحالف أن الذين يشهدون بعهد الله وأيمانهم متخلفا لا الآية
 ويحضر المصحف ويوضع في حجر الحالف قال الشافعي وكان ابن الزبير ومطرف قاضى صنعاء متخلفان به وهو
 حسن وعليه الحكم باليمين وقال رضى الله عنه في باب كيفية اليمين من اليمين وقد كان من أحكام الاتفاق
 من يستخلف على المصحف وذلك عندى حسن وقال القاضى الحسين وهذا التغليظ مستحب هذا إذا كان
 الحالف مسلما فإن كان يهوديا حلفه القاضى بالله الذى أنزل التوراة على موسى ونجاه من الغرق أو نصرانيا
 حلفه بالله الذى أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسيا أو وثنيا حلفه بالله الذى خلقه وصوره قال الأذري
 ولا يحلفهم بما يجهل كقوله والله الذى أرسل كذا أو أنزل كذا الرسول وكذا لا يعرفهما ويستثنى من
 إطلاق المصنف المريض الذى به مرض شاق والزمن والحائض والنفساء فلا يغلفا عليهم بالمكان أعذرهم
 ولا يجوز للقاض ان يحلف أحدا بطلاق أو عتق أو نذر كما قاله الماوردى وغيره قال الشافعي ومضى بلغ الامام
 ان قاضيا يستخلف الناس بطلاق أو عتق أو نذر عزله عن الحكم لأنه جاهل وقال ابن عبد البر لا أعلم أحدا
 من أهل العلم يرى الاستخلاف بذلك ثم شرع في كيفية اليمين بقوله (ويحلف) الشخص (على)
 (البت) بمئة نفقة وهو القلع والجزم (في فعله) اثباتا كان أو نفيا لأنه يعلم حال نفسه ويطلع عليها
 فيقول في البيع والشرع في الإثبات والله لقد بيعت بكذا أو اشتريت بكذا وفى النفي والله ما بيعت بكذا
 ولا اشتريت بكذا * (تنبيه) * قضية التوجيه بما ذكرناه لو صدر الفعل منه في جنونه أو غمائه أو سكره
 الطامخ وتوجهت اليمين عليه بعد كماله أنه لا يحلف على البت قال ابن شعبة ولم أره متقولا اه والظاهر
 أنهم جروا في ذلك على الغالب (وكذا فعل غيره) يحلف فيه أيضا على البت (ان كان اثباتا) كبيع
 واتلاف ونصب لأنه يسهل الوقوف عليه كما أنه يشهد به (وان كان نفيا) مطلقا (فعلى) أى يحلف على

(نفي العلم) أي أنه لا يعلم فيقول والله ما علمت أنه فعل كذلان النفي المداق بعسر الوقوف عليه ولا يتعين
 فيه ذلك فلو حلف على البت اعتد به كما قاله القاضي أبو المايب وغيره لانه قد يعلم ذلك * (تنبيه) * محل
 ما ذكر في النفي المطلق أما النفي المحصور فكلا التبعات في إمكان الاحاطة به كقبي آخر الدعوى من الروضة
 فيحلف به على البت قال الزركشي وظاهر كلام المصنف حصر اليقين في فعله وفعل غيره وقد يكون اليقين
 على تحقيق موجود دلالي فعل ينسب اليه ولا الى غيره مثل أن يقول له وجته ان كان هذا الطائر غرابا
 فأنت ملأني فطار ولم يعرف فأدعت أنه غراب وأنكر وقد قال الامام أنه يحلف على البت اه
 قال الشيخان تبعاً للبند ينجي وغيره والضابط أن يقال كل عين فهي على البت الاعلى نفي فعل الغيب
 وأورد على الضابط المودع اذا ادعى تلف الوديعة فلم يحلف فإن المذهب كما قاله الامام ان المودع يحلف على
 نفي العلم وقال الباقين في حوائج الروضة الاختصار المعتبر ان يقال يحلف على البت في كل عين الا فيما
 يتعاق بالوارث فيما يضيفه وكذلك العاقلة بناء على ان الوجوب يلحق القاتل ابتداء (ولو ادعى) على
 شخص (دين المورثة فقال) المدعى عليه (أبرأني) مورثك منه وأنت تعلم ذلك (حلف) المدعى
 (على نفي العلم بالبراءة) مما ادعاه لانه حلف على نفي فعل غيره * (تنبيه) * لا بد ان يقول مع قوله أبرأني
 وأنت تعلم ذلك كقدرته في كلامه فلا وكل ما يحلف المنكر فيه على نفي العلم بشرط في الدعوى عليه التعرض
 لاهل قال الباقين ويحلف اذا علم المدعى أن المدعى عليه يعلم ذلك فان لم يعلم لم يسعه أن يقول وهو يعلم ذلك
 ومثل دعوى البراءة دعوى الاستيفاء أو الحوالة أو الاختصاص ثم أشار لاستثناء مسنتين من أن الحلف
 على فعل الغير يكون على النفي بقوله (ولو قال) في الدعوى على سيد بما لا يقبل فيه اقرار العبد عليه
 كقوله (جنى عبدك على بما يوجب كذا) وأنكر (فلا يصح حلفه) أي السيد (على البت) لان
 عبده ماله وفعله كقوله ولذلك سمعت الدعوى عليه والثاني على نفي العلم لانه لا يقبل العبد * (تنبيه) *
 محل الحلف في العبد العاقل فان كان مجنوناً حلف السيد على البت قطعاً لان المجنون كالجمه
 قال الباقين ولو أمر عبده الذي لا يعبرأ ولا يعصى الذي يعتقد وجوب طاعة السيد في كل ما أمر به
 فالجاني هو السيد فيحلف قطعاً (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولو قال جنت بهمك) على زرع
 مثلاً فعليك صماته فأنكر مالكها (حلف على البت قطعاً والله أعلم) لانه لازمة لها وصمان جنايتها
 بتقصيره في حفظها لا بفعلها وهذا أمر يتعاق بنفس الحالف * (تنبيه) * ما أطلقه من حلف المالك ظاهر
 اذا كانت وحدها أو في يد مالكها أما اذا كانت في يد غيره من يتوجه عليه الضمان بان لا يملكها كالمستأجر
 والمستعير والغاصب فالظاهر كما قال الاذري وغيره أن الدعوى واليمين عليه دون مالك الرقبة ويحلف على
 البت أيضاً في فتاوى ابن الصلاح لو كانت الدابة بيد أجير فالدعوى واليمين عليه ويحلف على القطع فان
 فعلها منسوب اليه ولا يشترط في الحلف على البت اليقين (و) حيث لا يجوز البت في الحلف (بظن)
 مؤ كدبتم في الحالف (خطاه أو خطأ أبيه) مثلاً اذا ترقى بخطه وأمانته كما في سده في باب القضاء وقد
 يفهم ذلك من لفظة الظن ويقال لا يحصل الظن الا اذا كان بهذه الصفة * (تنبيه) * قضية إطلاق المصنف
 جواز الحلف اعتماداً على خط نفسه وان لم يتذكر ولكن الذي في الروضة وأصلها أنه لا يجوز الحلف
 حتى يتذكر قال في التوشيح وقد يقال لا يتصور الظن المؤ كد في حق نفسه مالم يتذكر بخلاف خط الاب
 اه وظاهر كلام المصنف انحصار ذلك في خطه وخط أبيه وليس مراداً ولهذا زدت مثلاً في كلامه اذ نكول
 خصمه مما يحصل به الظن المؤ كد كما جزم به في الروضة وأصلها وان نازع به الباقي فلو قال كاعتماد
 خطه الخ كان أولى (ويعتبر) في الحلف (نية القاضي المستحلف) للخصم سواء كان موثقاً للقاضي
 في مذهبه أم لا لحديث اليمين على نية المستحلف رواه مسلم وحل على الحاكم لانه الذي له ولاية الاستحلاف
 والمعن في أنه لو اعتبرت نية الحالف لمثلت فائدة الإيمان وضاعت الحقوق اذ كل أحد يحلف على ما يقصد

فإذا ادعى حنفي على شافعي شفعة الجوار والقاضي يعقب أثباتها فليس للمدعى عليه أن يتخلف على عدم
 استحقاقها عليه عملاً باعتقاده بل عليه اتباع القاضي * (تنبيه) * كان الأولى للمصنف أن يقول من
 له ولاية الخليفة بدل القاضي ليشمل الامام الاعظم والمحكم أو غيرهما ممن يصح ادعاء الشهادة عنده قال
 الملقيني ومحل ما ذكر إذا لم يكن الخالف محققاً لما نواه والا فالعبرة بنسبته لانبئة القاضي اهـ ومراده
 بالحق على ما يعتقده القاضي فلا ينافيه ما مر فيها لو كان القاضي حنظلياً فحكم على شافعي بشفعة الجوار
 من انه ينفذ حكمه وأنه ان استخلف خلف لا يستحق على شيئاً أتم أما إذا حلفه الغريم أو غيره ممن ليس
 له ولاية الخليفة أو حلفه من له ذلك بغير طلبه فالعبرة بنسبته الخالف وكذا لو حلف هو بنفسه ابتداء كما قاله
 في زيادة الروضة (فالورثي) الخالف في عينه بان قصد خلاف ظاهر اللفظ عند تخليف من له ولاية الخليفة
 كقوله لا يستحق على درهمين ولا ديناراً ولا أقل من ذلك ولأكثر فدرهم قبيلة ودينار رجل معروف
 وماله قبلي نوب ولا شفعة ولا قبص فالنوب الرجوع والشفعة العبد والقبص غشاء القلب (أو تأوّل)
 بأن اعتقد الخالف (خلافها) أي خلاف نسبة القاضي كحنفي حلف شافعي على شفعة الجوار خلفاً عنه
 لا يستحقها عليه (أو استثنى) الخالف كقوله عقب عينة ان شاء الله أو وصلي باللفظ شرطاً كان دخلت
 الدار (بحيث لا يسمع القاضي) ذلك (لم يدفع) ما ذكر (اثم اليمين الفاجرة) لان اليمين شرعت ليهاب
 الخصم الاقدام عليها خوفاً من الله تعالى فلوضع تأويله لبطل هذه الفائدة فان كل شيء قابل للتأويل في اللغة
 فان قيل كيف تصور الاستثناء هنا فإنه لا يصح في الماضي اذ لا يقال والله ما ألتفت أو مالك على شيء ان شاء الله
 أجيب بأن المراد توجيها الاستثناء الى عقد اليمين فيكون المعنى تنعقد يميني ان شاء الله تعالى أما اذا وجهه الى
 نفس الفعل فإنه لا يصح لان الاستثناء انما يكون في المستقبل كالشرط * (تنبيه) * محل كون ما ذكر
 لا يدفع اثم اليمين مفيد تأميرين أحدهما أن يكون الخلف بالله تعالى فان حلفه القاضي بالطلاق أو العتاق
 خلف وورثي نفعه التورية وان كانت حراً ما حيث يبطل بها حق المستحق لانه ليس له الخليف بهـ ما كما
 قاله المصنف في شرح مسلم وقال في المهمات فان كان القاضي يرى الخليف بالطلاق كالحنفي خلفه به نفعه
 التورية كذا ذكره النووي في الاذكار في باب التورية اهـ ونوزع بأنه ليس في كلام النووي
 تصوير به بأن يرى القاضي ذلك بل ظاهر كلامه يقتضي أن يحمله فيمن لا يراه لانه قال لانه لا يجوز للقاضي
 تخليفه بالطلاق فهو كغيره من الناس اهـ فلم أن من يراه لا تنفع التورية عنده الامر الثاني ان لا يكون
 ظاهراً في نفس الامر فقد ذكر في الوديعه ان الظالم اذا طلب منه الوديعه فيشكر فان كفي باليمين فليخلف
 ولا اثم عليه ولو قدر على التورية كما هو مقتضى كلامهم ومثله لو ادعى على المعسر فقال لا يستحق على
 ونوى بالاستحقاق التسليم الا نصح تأويله ولا يؤخذ بيمينه لانتفاء المسددة السابقة بل خصمه ظالم
 بما التبتة ان علم وخطي ان جهل واحذر المصنف بقوله بحيث لا يسمع عما اذا سمع فإنه يعزوه ويعد اليمين
 وان وصل بها كلاماً لم ينههم القاضي منه وأعاد اليمين فان قال كنت أذكر الله تعالى قبله ليس هذا
 وقته ولما انقضى الكلام على الحلف وكيفيته شرع في ضابط الخالف بقوله (و) كل (من توجهت) أي
 وجبت (عليه يمين) بان ألزم به في دعوى صحيحة (لو أقر بما لوها) أي الدعوى (لزمه) ذلك المطالب (فأنكر
 حلف) يضم أوله بخلاف خبر البينة على المدعي واليمين على المنكروا البهقي وفي الصحيحين خبر اليمين على
 المدعي عليه * (تنبيه) * قوله يمين وقع في نسخة المصنف ونسب لسبق القلم وصوابه دعوى كفى الحرر
 والشرحين والروضة وقوله فأنكر يمين ذلك لان الأنكار يكون بعد الدعوى لا بعد طلب اليمين وقد يدفع
 هذا الاعتراض بما قدرته في كلامه قال السبكي في الخليات وتعبير المنهاج ضحج وانما عدل عن الدعوى
 الى اليمين لانه قد يطلب اليمين من غير دعوى فيما اذا طلب القاذف يمين المقدوف أو وازنه أي المطالب
 له أنه ما زنى فإنه اذا ادعى وطلب اليمين أو طلبها من غير دعوى أجيب الى تخليفه على الصحيح اذ غرض في

أن لا يدعى الزنا حتى لا يكون قاذفاً نابياً لكن قد يحتاج على هذا أن قوله توجهت عليه بمعنى طابت منه قال
لكن قوله بعد فاسكر غير متنع فان الانكار يكون بعد الدعوى لا بعد طلب البين الآن يريد أنه معهم على
الانكار اه ثم ان حلف المقتوف أو وارثه حد القاذف وان تكفل وحلف القاذف سقط عنه الحد ولم
يثبت الزنا بحال كما حرمت الاشارة اليه في الزنا وخرج عما أقر بمطالبها لزمه نائب المال كالموصى والوكيل
ولا يخلف لانه لا يصح اقراره وعبر في الروضة في ضابطها الخالف بأنه كل من توجه عليه دعوى صحيحة ثم حكم
ضابطا المتن بقيل قال الزركشي تعال للسبكي والظاهر أن الثاني شرح للاول لان الدعوى الصحيحة تقتضي
ذلك فلا اضطراب حيث ذموا ذكره المصنف ليس ضابطا لكل خالف فان البين مع الشاهد الواحد لا يدخل
فيه ولا يمين الرد ولا ايمان القسامة والايمان وكأنه أراد الخالف في جواب دعوى أصلية فأضافه وغير
مبارد لاستثنائهم منه صوراً كثيرة أشار في المتن لبعضها بقوله (ولا يخلف قاض على تركه العالم في
حكمه) (ولا يخلف) شاهده لم يكذب في شهادته لا ارتفاع منصبه ما عن ذلك واحتترز بقوله في حكمه
عما إذا لم يتعاقب بحكمه كدعوى مال وغيره فهو كغيره ويتحكم فيه بخليقته أو قاض آخر وهذه المسئلة
قد تقدمت في كتاب القضاء (ولو قال مدعى عليه أنا صبي) واحتمل ذلك (لم يخلف ووقف) أمره في
الخصومة (حتى يبلغ) قيدى عليه وان كان لو أقر بالبلوغ في وقت احتماله قبل لان حلفه يثبت صباه
وصباه يمتل حلفه ففي تخليفه ابطال تخليفه نعم الكافر المسمى الميت اذا قال تعجلت العانة حلف وجوبا
في الاظهر لسقوط القتل بناء على ان الايات علامة للبلوغ فان نكل قتل ولو كان دعوى الصبا من غيره كما
إذا ادعى له وليه مالا وقال المدعى عليه من تدعى له المال بالغ قال الولي طاب عين المدعى عليه أنه لا يعلم صغيراً فان
نكل لا يخلف الولي على صباه وهل يخلف المصبي وجهان في فتاوى القاضى بناء على القولين في الاسير
ويستثنى مع ما استثناء المصنف مسائل منها ما لو عاق الطلاق على شيء من أفعال المرأة كالنحول فادعته
المرأة وأسكره الزوج فالقول قوله فلوطلبت المرأة تخليفه على أنه لا يعلم وقوع ذلك لم يخلف نعم ان ادعت
وقوع الفرقة حلف على نفيها كما نقله الراعي عن القفال وأقره ومنها ما إذا ادعت الجارية الوطء وأمية
الولد وأنكر السيد أصل الوطء فالصحيح في أصل الروضة انه لا يخلف وصوب البلقيني التخليف سواء كان
هناك ولد أم لم يكن وصوب السبكي حل ما في الروضة على ما إذا كانت المازعة لا نبات النسب فان كانت
لامية الولد لم يتنع من بيعها وتمعن بعد الموت فيحلف قال وقد قطعوا بخليف السيد اذا أنكر الكتابة وكذا
التدبير اذا قلنا ان انكاهه ليس برجوع ومنها ما لو طالب الامام الساعي بما أخذ من الزكاة فقال لم أخذ شيئاً
لم يخلف وان كان لو أقر بالانخذ لزمه سكاك شريح في روضته عن الاصحاب ومنها ما لو قسم الحاكم المال بين
العرماء بغير غريم آخر وقال لاحد العرماء أنت تعلم وجوب ديني وطلب عيشتي لم يلزمه سكاك الشيخان عن
العبادى ومنها ما لو ادعى من عليه زكاة مسقة لم يخلف ايحاجاً مع أنه لو أقر بمطالب الدعوى لزمه
(* تنبيه) * قد يفهم قول المصنف لو أقر بمطالبها فاسكر أن من لا يقبل اقراره لا يخلف وهو كذلك لكن
يستثنى منه صورتان الاولى لو ادعى على من يستخدمه انه عبده فانكر فانه يخلف وهو لو أقر بعد انكاره
الرق لم يقبل لكن فائدة التخليف ما يترتب على التفويت من تفريم القيمة لو نكل الثانية لو جرى العقد
بين وكيلين فالاصح في زوائد الروضة في اختلاف المتبايعين تحالفهم ما مع ان اقرار الوكيل لا يقبل لكن
فائدته الفسخ ثم شرع في بيان فائدة اليمين فقال (واليمين) غير المردودة (تفيد قطع الخصومة) وعلم
المطالبة (في الحال) و (لا) تفيد (براءة) لزمه المدعى عليه لما رواه أبو داود والنسائي والحاكم عن
ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً بعد ما حلف بالخروج من حق ضاحجه كأنه صلى الله عليه وسلم
علم كذبه كما رواه أحمد قد دل على أن اليمين لا توجب براءة (ولو حلفه) المدعى عليه (ثم أقام) المدعى (بينة)
بعد ما شاهد من فاكثروا كذا شاهد ويمين كما قاله ابن الصباغ وغيره (حكم بها) وان نفاها المدعى حين

الحالف لقوله صلى الله عليه وسلم البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة رواه البخاري فان قيل ينبغي أن
لا يحكم بالبينة بعد اليمين لقوله صلى الله عليه وسلم شاهدك أو يمينه ليس لك الا ذلك فقص على أنه ليس له
الا أحدهما كلاهما أوجب بأنه حصر حقه في النوعين أي لاثبات لهما وأما منع جمعهما فلا دلالة
للعديث عليه * (تنبيه) * لوردت اليمين على المدعي فنشكل ثم أقام بينة يحكم بها الاحتمال أن يكون
نكوله لتورع عن اليمين الصادقة ولو قال بعد إقامة بينة بدعواه بينتي كاذبة أو بمقالة مسعفات ولم تبطل
دعواه واستثنى البلقيني ما إذا أجاب المدعي عليه ودعية بنفي الاستحقاق وحالف عليه فان حلفه يفيد البراءة
حتى لو أقام المدعي بينة بأنه أودعه الدويعة المذكورة لم تؤثر فانها لا تتخالف ما حلف عليه من نفي الاستحقاق
* (فرع) * لو اشتملت دعوى على شخص واحد على أنواع وأراد المدعي أن يتخلفه على بعضها دون
بعض أوجب ولو أراد أن يتخلفه على كل نوع منها عينا فنظران فرقها في الدعوى أوجب والا فلا قاله
المأوردى (ولو قال المدعي عليه) الذي طاب المدعي تخلفه (قد حلفني مرة) على ما دعاه فليس له تخلفني
ثانيا (فلتحالف ان لم يحلفني) قبل ذلك (ممكن) من تخلفه المدعي (في الاصح) لان ما قاله محتمل غير
مستبعد والثاني المنع لانه لا يؤمن أن يدعي المدعي انه حلف على انه ما حلفه وهكذا في بدو الامر ولا
ينفصل وأوجب بعدم سماع ذلك من المدعي لثلاث تسلسل وعلى الاول لو شكك المدعي حلف المدعي عليه
وتخاص من الخصومة فلو قصده أن يتخلف بين الاصل لا يمين التخلف المدعومة عليه فليس له ذلك الا بعد
استئناف الدعوى لانها الآن في دعوى أخرى * (تنبيه) * هذا كما اذا قال حلفني عند فاض آخر
أو أطلق فان قال حلفني عندك فان حفظ القاضي ذلك لم يتخلفه ومنع المدعي من طبعه وان لم يحفظه حلفه ولا
ينفعه إقامة البينة عليه لان القاضي متى تذكر حكمه أمضاها والا فلا يعتمد غيره قال الاذري وبشبهه أن يقال
عند الاطلاق يستلزمه القاضي لانه قد يحلفه ويظن انه كتحلف القاضي لاسيما اذا كان خصمه لا يتظلم
لذلك ثم شرع في بيان النكول وحكمه فقال (واذا شكك) المدعي عليه عن يمين طلبت منه (حلف المدعي)
اليمين المدعومة لتحويل الحق اليه (وقضى له) بمدهاء (ولا يقضى بنكوله) أي المدعي عليه خلافا لابي حنيفة
وأحمد لانه صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم وصححه اسناده وقال تعالى أو يخافوا
أن ترد أيمان بعد أيمانهم أي بعد الامتناع من الايمان الواجبة فدل على نقل الايمان من جهة الى جهة
المعنى ان النكول كلما احتمل أن يكون تحرزا عن اليمين الكاذبة يحتمل أن يكون تورعا عن اليمين الصادقة
فلا يقضى مع التردد * (تنبيه) * ظاهر قوله وقضى له توقف الاستحقاق على الحكم وانه لا يثبت بمجرد
الحلف لكن الارجح في أصل الروضة عدم التوقف (والنكول) لغسة مأخوذة من نكل عن العسر و
عن اليمين جبن وشرعا (أن يقول) المدعي عليه بعد عرض القاضي اليمين عليه (أنا نا كل) عنها (أو
يقول له القاضي احلف فيقول لا أحلف) لصراحتهم في الامتناع فيرد اليمين وان لم يحكم القاضي
بالنكول * (تنبيه) * أورد على حصر المصنف النكول فيما ذكره ما لو قال له قل بالله فقال بالرحمن ففي
أصل الروضة انه نكول ولو قال له قل بالله فقال والله أو بالله فهل هو نكول كالصورة الاولى أولا وجهان
صحح البلقيني منهما أنه لا يكون نكولا ونسبه للنص وصوبه الزركشي قال الشيخان ويجريان فيما لو
غلط عليه باللفظ أو بالزمان أو المكان وامتنع وصحح البلقيني أيضا أنه لا يكون نكولا وهو الظاهر لان
التغليب بذلك ليس واجبا فلا يكون الممتنع منه نا كلا وقال القفال في التغليب اللفظي الاصح أنه نا كل
وقطع بعضهم به في المكاني والزمان لا اللفظي ولو قال له قل بالله بالثناة فوق فقال بالموحدة قال الشيخان عن
القفال يكون عينا لانه أبلغ وأشهر (فان سكبت بعد) عرض اليمين عليه لالهشة ونحوها (حكم القاضي)
بنكوله كما أن السكوت عن الجواب في الابتداء نازل منزلة الانكار ولا بد من الحكم هنا ليرتب عليه رد
اليمين بخلاف ما لو صرح بالنكول رد وان لم يحكم القاضي وللخصم العود الى الحالف بعد نكوله فلم

يحكم بشكوله حقيقة أو تزاعل المعتمد والافليس له العود الى ابرضا المدعى والحكم كقوله جعلتلك ناكلا
 أو نكاتك بالشديد ويسن للقاضي أن يعرض اليه على المدعى عليه ثلاث مرات والاستحباب فيما إذا
 سكت أكثر منه فيما إذا صرح بالشكول وبين الشكول للعاقل به كأن يقول له ان نكثت عن اليمين
 حلف المدعى وأخذ منك الحق وليس هذا من تلقين الدعوى فان لم يفعل وحكم بشكوله نفذ حكمه لتقصير
 المدعى عليه بترك البحث عن حكم الشكول (وقوله) أي القاضي في صورة السكوت (للمدعى الحلف
 بشكوله) أي المدعى عليه وفي الروضة كأصلها من منزلة الحكم فليس للمدعى عليه أن يحلف بعد هذا الا
 برضا المدعى كحرم لان الحق له (واليه الردودة) برضا المدعى عليه أو القاضي (في قول كبيت) يقيمها
 المدعى (وفي الاظهر كقرار المدعى عليه) لانه بشكوله فوصل للعق فاشبهه اقراره ويتفرع على القولين
 ما أشار اليه بقوله (فلو أقام المدعى عليه بعد هاتية بأداء أو ابراء) أو ضميره من المسقطات (لم تسمع) على
 الثاني وان خالف في ذلك البلقيني لتكذيبه لها باقراره وتسمع على الاول * (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف
 انه لا فرق في ذلك بين كون المدعى عسما أو دينيا وهو كذلك وقومهم بعض الشراح من قول المصنف ابراء أن
 ذلك في الدس فقط وان يثبت تسمع في اليمين على الثاني أيضا (فان لم يحلف المدعى) عين الرد (ولم يتعلل
 بشئ) أي لم يدعه ولا عذرا ولا طاب مهلة (سقطا حقه من اليمين) الردودة وغبرها لا عراضه وليس له
 ردها على المدعى عليه لان الردودة لا ترد (وايسر له) في هذا المجلس ولا ضميره (معالبة خصمه) الا أن يقيم
 بيته كالحلف المدعى عليه (وان تعلل بأقامة بيته) أو سؤال نفيه هل يجوز له الحلف أولا (أو مراجعة
 حساب) أو بان يترقى (أمهل ثلاثة أيام) ولا يتراد عليها لان امددة معتبرة شرعا وفي الزيادة عليها اضرار
 بالمدعى فان لم يحلف بعدها سقط حقه من اليمين (وقيل) يمهل (أبدا) لان اليمين حقه فله تأخيرها الى أن
 يشاء كالبيته وعرف الاول مان البيته فلا تساعد ولا تحضر واليمين اليه وهل هذا الامهال واجب أو
 مندوب وجهان والظاهر الاول (وان استمهل المدعى عليه حين استخلف لينظر حسابه لم يمهل) الا برضا
 المدعى لانه مفهوما وعلى اقرار واليمين بخلاف المدعى فانه مختار في طلب حقه وتأخيرها (وقيل) يمهل
 (ثلاثة) من الايام كالمدعى واختاره الروياني واحترز المصنف بقوله لينظر حسابه عما لو استمهل ليقيم بيته
 على دافع من أداء أو ابراء فانه يمهل ثلاثة كما سبق أول الباب (ولو استمهل) المدعى عليه أي طالب الامهال
 (في ابتداء الجواب) ليراجع حسابه ونحوه (أمهل الى آخر المجلس) قال في الروضة ان شاء المدعى وقال ابن
 المقرئ في روضه تبع الماطاوسي في التعليقة على الحاوي والبارزى ان شاء القاضي وهو ظاهر كلام الرازي
 وهذا أولى لان المدعى له الترك بالسكبة ثم يحلف بلا تجديد دعوى كالحاضر موكل المدعى بعد نكول
 الحصم له أن يحلف بلا تجديد دعوى ونكول المدعى مع شاهده كسكوله عن الردودة فان قال للمدعى
 عليه احلف سقط حقه من اليمين فلا ينفعه الابينة كاملة كما قاله الامام واقتضى كلام الرازي ترجحه ثم
 أشار المصنف لمساكن تستثنى كما قال ابن القاص من القضاء بالشكول من اليمين فقال (ومن طوب
 ز كاذ) في مال نعم أو حسب أو غير (فادعى دفعها الى ساع آخر أو) لم يدع دفعها بل (ادعى فلما
 حارس) بعد التزامه القصد والواجب (أو الزمناه اليمين) على الوجه المرجوح في المثلثين (فتشكل
 وتغرد اليمين) بأن لم تحضر المستحقون في البلد ولارد على الساعي والسامعان (فالاصح ان تؤخذ
 منه) لان مقتضى ملك النصاب ومضى الحول الوجوب فاذا لم يأت بدافع أخذنا إلزامه بمقتضى الأصل
 وليس هذا حكما بالشكول خلافا لابن القاص والثاني لا بد لم تقم عليه حجة فان احضر المستحقون ومنعنا
 نقاها وهو الاظهر لم تغرد اليمين أما اذا قلنا باستحباب اليمين وهو الاصح المتقدم في باب زكاة التيات
 فانه لا يباطل بشئ * (تنبيه) * كل حق يجب لله تعالى له حكم الزكاة كما نقله الزركشي عن ابن القاص
 قال ومنه ما لو ادعى ولد المرتقة البلوغ بالانزال وراثة اثبات اسمه في الدنوان فالاصح تجليفه فان شكل لم

بعده وقال ابن القاص وهو قاضه بالنكول وقال غيره لا وهو الراجح كما مر لان جهة الميمن ولم توجد ولو عدل
 المصنف عن مثال الزكاة الى مثال الجزية وهو فيها اذا قال أسلمت قبل تمام السنة وقال العامل بعد
 تمامها السكان التفرع فيه بما راعى الاصح فان الاصح أنه يحلف بايجابها وأنه اذا انكل يقضى عليه بالجزية
 ولو مات من لا وارث له ثم ادعى القاضى أو منصوبه دينه على انسان وجده في تذكره فأنكر الخصم ونكل
 عن الميمن فهل يقضى عليه بالنكول ويؤخذ منه أو يحبس حتى يقر أو يحلف أو يترك أوجه أحقها
 الروضة الثانية وهكذا في الدعوى للمسجد أو في وقف عام اذا انكل المدعى عليه عن الميمن ثم أشار لما
 يستثنى من رد الميمن على المدعى بقوله (ولو ادعى على سبي) أو مجنون (دينا) مثلاله على انسان
 (فأنكر ونكل) عن الحلف (لم يحلف الولي) لان اثبات الحق لغير الخالف بعد فيكتب القاضى بما
 جرى محضه من اوقوف الامر الى البلوغ أو الافاقه (وقيل يحلف) مطلقا ما لم يبلغ الصبي أو يفيق المجنون
 لانه المستوفى (وقيل ان ادعى مباشرة سبيه) أى ادعى نبوته بسبب باشره كعسر به في الحرر (حلف)
 لان العهد يمتد بآبائه والافلاق الى الهمم والقوى على هذا فقد نص عليه في الام اه ولعله أخذ
 من مسألة الصداق المتقدمة في بابيه وهى ما لو اختلف في قدره زوج وولى صغيرة أو مجنونة فاتفق
 وقد قدمنا الفرق هناك فلا يرابع ويجرى الخلاف فيما لو أقام الولي شاعدا هل يحلف معه وفيما لو ادعى
 عليه دين في ذمة الصبي فأنكر وفى قيم مسجد أو وقف ادعى شيئا فأنكر الخصم ونكل ولو أقر القيم بما ادعاه
 الخصم انزل وأقام القاضى غيره ولو ادعى ان هذا القيم قبضه فأنكر حلف * (تنبيه) * يحلف السفيه
 المجبور عليه على ما ادعاه ويا له اذا انكل خصمه ويقول له ويلزمك التسليم الى والي ولا يقل الى بخلاف وليه
 في دعواه عنه ومن وجب عليه من نقل المصنف عن البويلى أنه يجوز أن يقدّمها للمال قال الزركشى
 والمذهب المنع والتجوز من قول البويلى لا الشافعي ونقل المنع أيضا عن القاضي أبي الطيب وهذا
 هو الظاهر

* (فصل) * في تعارض البيتين من شخصين اذا (ادعىا) أى كل منهما (عينا) وهى (في يد ثالث)
 وهو منكر لهما (وأقام كل منهما عاينة) جهامه ملاقى القارىخ أو متفقتيه أو أحدهما مطلقة والاخرى
 مؤرخة (سقطتا) لتناقض وجبهما فأشبهه الدليلين اذا تعارضا ولا مرجح فعلى هذا كان لا يندرج
 الى التحالف فحلف لكل منهما عينا فان رضيا بيمن واحدة فالاصح المنع كفى الروضة خلافا لاجرم الامام
 بالجواز وان رجحه السبكي (وفى قول تستعملان) بمثناة فوقية أو له أى البيتان صيانة لهما عن الانعاش
 بقدر الامكان فعلى هذا اتزع العين ممن هى في يده لا تفادى البيتين على أنهما ليست لواحد معين ثم ما يفعل بها على
 هذا القول الا قول الاتية (فى قول يقسم) بينهما أى يكون لكل نصفها (و) فى (قول يقصر)
 بينهما وترج من خرجت قرعته (وفى قول توقف) بمثناة فوقية أى العين بينهما (حتى يبين) الامر فيها
 (أو يتعاضدا) على شئ لانه أشكل الحال فيما يرجح انكشافه فوقف كل واحد على امره أتبعه ومات
 قبل البيان فإنه يوقف الميراث ولم يرجح المصنف شيئا من هذه الاقوال لمفرعها على القول الضعيف ولكن
 قضية كلام الجمهور ترجيح الوقف وحزم به فى الروضة وأصلها فى أوائل التحالف * (تنبيه) * قوله عينا
 فى يد ثالث قد يخرج به تعارض البيتين فى النسب فإنه على قول الاستعمال لا تجب القسمة ولا الوقف
 وكذا القرعة على الاصح قيل وائس انما موضع تسقط فيه الاقوال الثلاثة الا هذا (ولو كانت) أى العين
 التى ادعاهما اثنان (فى يدهما وأثما بيئتين بقيت) فى يدهما (كأن كانت) أو لا تفرع على الصحيح وهو
 التساقط اذا يس أحدهما أولى به امن الآخر ويجعل بينهما على قول القسمة ولا يجب الوقف اذا لمعنى
 له وفى القرعة وجهان * (تنبيه) * محل الخلاف أن تشهد كل بيعة بجميع العين فأما اذا شهدت بالنصف
 الذى هو فى يد صاحبه فالبيعتان لم يتواردا على محل واحد فلا تجب أقوال التعارض فيحكم القاضى لكل

منهم بما في يده كما كان لوجه التساقط ولا يجهز الترجيح باليد وكلامه يقتضي أنه لا يحتاج السابق منهما
إلى إعادة البيعة وليس مراداً بل الذي أقام البيعة أو لا يحتاج إلى إعادة البيعة للنصف الذي بيده ويقع
بمدينة الخارج وحيث لا بيعة تبقى في يدهما أيضاً سواء أحلف كل منهما ما لا يستتر من كل ولو أثبت أو
حلف أحدهما فعلى من يجمعهما سواء أثبت له بيعة يجمعهما أم بالنصف الذي بيده الاستتر من حلف
ثم نكل صاحبه ودن العين عليه وإن نكل الأول كفي الآخر عين للنفي والاثبات وسكت المصنف كالروضة
وأصلها بما إذا لم تكن العين في يد ثالث وصورها بعضهم بعقار أو متاع ملق في طريق وأدعيها وحكمها أنها
كلو كانت بيدهما (ولو كانت) تلك العين (بيده) أي أحدهما أو يسمى الداخل (فأقام غيره بها
بيعه) أقام (هو) بها (بيعة قدم صاحب اليد) أي بيئته لأنهما استتر باقي إقامة البيعة وترى تحت
بيته بيده كالتحريم اللذين مع أحدهما قياس فيقتضي له ما أوات كانت شاهداً وحلف معه بيعة الاستتر
شاهدين * (تنبيه) * اقتضى إطلاق المصنف أنه لا يشترط في سماع بيعة صاحب اليد أن يبين سبب
الملك من شراء أو غيره كارت كبيعة الخارج وأنه لا يشترط أن يحلف مع بيته وهو الأصح فيها وما ذكره
من تقديم صاحب اليد لا يخالف ما ذكره فيها إذا ادعى أقيلاً في يد أحدهما وأقاما بيئتين أنه لا يرجح
صاحب اليد لأن القبط لا يدعى تحت اليد فلهذا سوى بينهما (ولا تسمع بيته) أي الداخل (الابتداء
بيته المدعى) وهو الخارج لأنه وقت أقامتها لأن الأصل في جباية الجيب فلا يعدل عنها مادامت كافية
* (تنبيه) * قضية الخلاف أن بيعة الداخل تسمع مع بيعة الخارج وإن لم تعدل وهو الأصح لعدم عرض يده الزوال
(ولو أزيل يده) أي الداخل عن العين التي بيده (بيئته) أقامه الخارج وحكم له القاضي بها (ثم
أقام الداخل (بيته بملكه) للعين التي كانت بيده (مستدراً) في الغاية (إلى ما قبل إزالة يده) مع
استدراجه إلى وقت الدعوى (واعترض) عن ذلك (بغية شهوده) مثلاً (سمعت) بيته (وقدمت)
على بيعة الخارج لأنها أزيلت لعدم الحجة فإذا ظهرت حكم بها بخلاف ما إذا لم تستد بيته إلى ذلك أو لم يهتد
بما ذكره أو نحو ذلك فلا تقدم بيته لأنه الآن مدع خارج (وقيل لا) تسمع فلا ينقض القضاء وإلى هذا ذهب
القاضي الحسين وقل عنه الهروي أنه قال أشككت على هذه المسئلة نيفا وعشرين سنة فادعى بها من نقض
الاجتهاد بالاجتهاد وتردد فيه إجابي ثم استقر على أنه لا ينقض (و) لو أطلق الداخل دعوى الملك وأقام
بيته (قال) أي قيد (الخارج) الدعوى بقوله (هو ملكي) اشترى بيته منك فقال (الداخل) (بل)
هو (ملكك) وأقاما بيئتين بذلك (قدم الخارج) أي بيئته ملزمة بأدعائه بالانقياد وكذا لو أقام الخارج
بيته أن المدعى به ملكه غصبه منه الداخل أو أدعاه عنده أو أجراه وأقام الداخل بيته أنه ملكه فإنه تقدم
بيته الخارج على الأصح ونكس المتن وهو لو قال الداخل هو ملكي اشترى بيته منك وأقام كل بيعة قدم الداخل
وكذا لو قال الخارج هو ملكي ورثته من أبي وقال الداخل هو ملكي اشترى بيته من أبيك * (فروع) *
لو قال كل منهما لصاحبه اشترى بيته منك وأقام بذلك بيته ونفي التار يختم الداخل ولو تداعيا بغير
أحدهما عليه متاع فالقول قول صاحب المتاع ببيته لأنفراداً بالاتفاق بخلاف ما لو تداعيا به أحدهما
عليه ثوب لم يحكم له بالعبد لأن كون حله على البعير انتفاع به فيده عليه والمدة في لبس الثوب للعبد
لأصاحب الثوب فلا يملكه ولو تداعيا جارية حاملاً وانتفاعاً على أن الحمل لأحدهما قال البغوي فهذه
لصاحب الحمل (ومن أقر غيره بشئ) حقيقة أو حكماً (ثم ادعاه) لنفسه (لم تسمع) دعواه (الآن)
يدكر انتقالاً من المقر له لأن المكاف مؤخذ بقراره في المستقبل بدليل أن من أقر رأس بشئ بطلالبه
اليوم ولولا ذلك لم يكن في الإقرار كبير فائدة وإذا كان كذلك فيستعجب ما أقر به إلى أن ثبت الانتقال
وهل يكفي في دعوى الانتقال أن يقول أنتقل إلى بسبب صحيح أو لا بد من بيان السبب قال ابن شهادة
ينبغي أن يفصل في سماعها بين الفقيه الموافق للقاضي وبين غيره كذا كرهه في الإخبار بتجسس الماء

* (تنبيه) * لو قاله وهبته له ومملكه لم يكن اقرارا بلزوم الهبة باو از اعتقاد له وهبها بالعقد كرم في
 الروضة كاصلها ولو باع شيئا ثم ادعى انه وقف فلم تسع بينته كفي الروضة وأصلها عن القفال وغيره (ومن
 أخذ منه مال بينته) فقلت عليه به (ثم ادعاه لم يشترط) في دعواه (ذكر انتقال) من المدعى عليه اليه
 (في الاصح) لانه قد يكون له بينته بمملكه فترجى باليد السابقة كما مر وهذه المسئلة من صور قوله قبل ولو
 أزيات يده الخ فلو ذكرها عقبها كان أولى والثاني يشترط كالقرار وأجاب الاول بان المقر يؤخذ
 بقوله في حق نفسه في المستقبل بخلاف البينة فان لم تشهد الاعلى التاني في الحال فلم تسلط أثرها على
 الاستقبال * (تنبيه) * محل الاول كما قال الباقي اذ اشهدت البينة بالملك وأطلقت أمال وأضافت الى
 سبب لا يتعلق بالمأخوذ منه كبيع أو هبة مقبوضة صدرت منه فهو كالقرار (والمذهب أن زيادة عدد
 شهود أحدهما) أي المدعين وزيادة وصفهم من ورع أو غيره (لا ترجح) بينته بل يتمازجان لكمال
 الجمع من الطرفين وفي قول من طريق ترجح كالرواية وقرق الاول بان للشهادة نصا بافتيحه ولا يضيق في
 الرواية فيعمل بأرجح الظنين (وكذا لو كان لاحدهما) أي المدعين بينته هي (رجلان ولا آخر)
 بينته هي (رجل وامرأتان) لا يرجح الرجلان على المذهب لقيام الحجة بكل منهما وفي قول من طريق
 يرجحان في زيادة الوثوق بقولهما ولذلك ثبت بهما ما لا يثبت برجل وامرأتين (فان كان للاخير شاهد
 وبين رج الشاهدان في الاظهر) لانهما حجة باجماع وفي الشاهد واليمين خلاف والثاني يتعادلان لان
 كل واحد منهما حجة في المال عند الانفراد * (تنبيه) * محل الخلاف اذ لم يكن لصاحب الشاهد واليمين
 يد فان كان قدم صاحب الشاهد واليمين على الاصح للاعتداد باليد المحسوسة ويجرى الخلاف في ترجيح
 الشاهد والمرأتين على الشاهد واليمين كما قاله الدراري (ولو شهدت) بينة (لاحدهما بملك) في عين (من
 سنة) الى الآن (و) بينة (للاخر) بملك (من أكثر) من سنة الى الآن كسنتين (فلا يظهر) وعبر
 في الروضة بالمذهب (ترجح الاكثر) لانها تثبت الملك في وقت لا تعارضها فيه الاخرى وفي وقت تعارضها
 فيه الاخرى فيتساقطان في محل التعارض ويثبت موجبهما فيما قبل محل التعارض والاصل في الثابت
 دواؤه والذني لا ترجح به لان مناط الشهادة الملك في الحال وقد استوفى بانه * (تنبيه) * صورة المسئلة
 أن تكون العيذ في يدهما أو في يده ثالث فان في كافت في يده متقدمة التاريخ ترجح قطعاً وفي يده متأخرة التاريخ
 فسدبأني وصورها ابن الرفعة بما اذا شهد مع ذلك بالملك في الحال وهو مراد المصنف وغيره من أطلق
 المسئلة ولهذا قدرته في كلامه لما سبأني ان الشهادة بالملك السابق لا تسع فضلا عن أن ترجح (و) على
 ترجح بينة لاكثر يكون (صاحبها الاجز والزيادة الحادثة من يومئذ) أي يوم ملكه بالشهادة لانها غامضة
 ما يملك ويستثنى من الاجرة ما لو كانت العين في يد البائع قبل القبض فلا جرة عليه للمشتري على الاصح عند
 المصنف في البيع والصدق خلافه للباقي ولو أطلقت احدهما الملك وبينت الاخرى سببه أو أن التمرق من
 شجرة أو الحظيرة من بئر قدمت على المطلقة لزيادة علمها ولا يثبت ابتداء الملك لصاحبها ومحل ذلك كما قال
 شيخنا اذا لم يكن أحدهما صاحب يد والا فتقدم بينته كما يؤخذ مما مر (ولو أطلقت بينة) شهادته عن تاريخ
 (وأرخت) أي قيدت أخرى شهادته بتاريخ (فالمذهب أنهم سواء) فيتعاضدان لان المطلقة كالعامه
 بالنسبة الى الأزمان ولو سرفناها بما أرخت باكثر مما أرخت به المؤرخة وقيل كافي أصل الروضة تقدم
 المؤرخة لانها تقتضي الملك في الحال بخلاف المطلقة قال الاول لكنها لا تنفي في الشرح حكايه
 طريقين طارد للقولين من المسئلة السابقة وقاطع بالتسوية وكيف فرض فالفاهر التسوية أه
 وعلى المذهب يستثنى ما لو شهدت احدهما بالحق والاخرى بالبراء وأطلقت احدهما وأرخت
 الاخرى قدمت بينة البراء كما قاله ثم رجح في روضه لان البراءة انما تكون بعد الوجوب (و) المذهب كما يشهر
 كلامه كغيره وعبر في الروضة بالاصح (أنه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ يد تقدم) على صاحب متقدمة

التاريخ لتساوي البيتين في اثبات الملك حالا فتساويات فيه ويبقى من أحد الطرفين اليد ومن الأخرى الملك السابق واليد أقوى من الشهادة على الملك السابق ولهذا لا تزال به اليد والثاني يرجح السابق والثالث يتساوتان وحتى ابن الصباغ طريقة قاطعة بالاول وبه يتم في المسئلة طريقان فلهذا عبر المصنف بالذهب ولو كانت اليد لصاحب متقدمة التاريخ تقدم قضاها (تنبيه) * شمل اطلاقه مالوك كانت متقدمة التاريخ شاهدة بوقف والمتأخرة التي معها يد شاهدة بذلك أو وقف وهو ما أفتى به المصنف قال البلقيني وعالمه بحري العمل ما لم يظهر أن اليد عادية باعتبار ترتبها على بيع صدر من أهل الوقف أو بعضهم بغير سبب شرعي فهناك يقدم العمل بالوقف قال ابن شعبة وهو متعين ويشترط في سماع بينة بذلك سابق أن تستعصبه الى الحال كما يشير اليه قوله (و) المذهب (أنها) أي البينة (لو شهدت بملكه أمس) بكسر السين أو شهدت بذلك الشهر الماضي مثلا (ولم تعرض للعالم لم تسمع) تلك الشهادة (حتى يقولوا) مع ذلك (ولم يزل ملكه أو) يقولوا (ولا نعلم مزيله) أي الملك لأن دعوى الملك السابق لا تسمع وكذلك البينة ولا نعلم ما شهدت به بما لم يدعوا في قول تسمع من غير هذا القول ويثبت به الملك أمس والعاريق الثاني القطع بالاول * (تنبيه) * يستثنى من اطلاق المصنف عدم السماع مسائل الاولى مالو ادعى رق شخص يبيده وادعى آخرانه كان له أمس وأنه اعتقه وأقام بذلك بينة قبلت لأن المقصود منها اثبات الحق وذكرك الملك السابق وقع تبعا الثانية مالو شهدت أن هذا المملوك وضعته أمته في ملكه أو هذه الثمرة أغرتنا نخذه في ملكه ولم تعرض للملك الولد والثمرة في الحال فانهم اتسمع كائن عليه وذكره في التنبيه ثم قال وقيل هو كالبينة بالملك الثلاثة اذا شهدت ان هذا الغزل من قطعه كائن عليه في التنبيه أيضا وذكره ما اذا شهدت ان هذا الطير من بيضه والاسجن من طينه الرابعة اذا شهدت أنهم املكه بالأمس ورثها قال العمراني حكم بها على الأصح وذكر أن الربيع والمزني فعلا ذلك الخامسة اذا شهدت أنهم املكه أمس اشتراها من المدعى عليه بالأمس أو أقر له به المدعى عليه بالأمس ولم يتعرض قبلت السادسة لو شهدت أن هذه الدار اشتراها المدعى من فلان وهو يملكها لم يقولوا وهي الآن ملك المدعى قبلت على ما يفهم من كلام الجمهور ولو لم تشهد البينة بذلك أصلا بل شهدت على حاكم في زمن سابق أنه ثبت عنده الملك قال ابن قاسم كعادة المكاتب في هذا الزمان قال بعضهم لم أرفقه نقلا ويحتمل التوقف (وتحججوا الشهادة بملكه الآن استصحابا لما) أي لحكمكم (سبق من ارث وشراء وغيرهما) اعتمادا على الاستصحاب لأن الأصل البقاء وبازدلك للحاجة وان جازوا له لأنه لم يعتمد الاستصحاب لعسرت الشهادة على الأملاك اذا تداول الزمن هذا اذا أطلق الشهادة فان صرح في شهادته باعتداد الاستصحاب لم يقبل عند الاكثريين وقال القاضي حسين يقبل والاوجه كما قال شيخنا جل الاول على ما اذا ظهر بذلك الاستصحاب تردد أي وكلام القاضي على خلافه فان قال لا ندرى هل زال أو لم تقبل قضاها لم يصيغه مراتب بعيدة عن أداء الشهادة (ولو شهدت) بينة (بإقراره) أي المدعى عليه (أمس بالملك) أي المدعى (استدسيم) الاقرار أي حكمه وان لم يصرح بالملك في الحال لأنه أسنده الى أمر يقيني فيثبت الملك له ثم يستعصب ولو قال له الخصم كانت العين المدعى ملكك أمس وأخذناه بإقراره فتزعم منه كقوائم بينة بأنه أقر له به أمس وفارقت مالو شهدت بانها كانت ملكه أمس بان الاقرار لا يكون الا عن تحقيق والشاهد بالملك قد يتساهل ويعتمد التخصيم فاذا لم ينضم اليه الجزم في الحال ضعف * (تنبيه) * الأصل أن بينة المدعى المطلقة لا توجب ثبوت الملك له بل آثاره كائن عليه فيجب أن يكون ملكه سابقا على اقامتها ولكن لا يشترط السابق بزمن طويل يكفي لصدق الشهود لحفلة المصلحة لأن هذا تقدم صوري لاحقيق ولهذا لا يستحق الثمرة والنتاج الخاصين قبل تلك الساعة كما قال (ولو أقامها بملك دابة أو شجرة لم يستحق ثمره وجودة ولا) يستحق (ولدا منه فضلا) عند الشهادة المسبوقه بالملك بل يبقين للمدعى عليه لأن الثمرة والولد ليسا من أجزاء الدابة والشجرة ولذلك لا يتبعان سمافي البيع المعلق * (تنبيه) * قيد البلقيني الثمرة الموجودة بان لا تدخل

في البيع لكونها مؤبرة فتمر الخلل أو بارزة في التسعين والعنب ونحو ذلك فان دخت في مطلق بيع
الشجرة استحقها قيم البينة بآل الشجرة قال وكلام الاصحاب شاهد لذلك وبسطا ذلك وأشار الى ذلك
في المطلب وهو مقتضى تعبير الروضة بالفاهر (ويستحق حلا) موجودا عند الشهادة (في الاصح) تبعا
للام وان لم تعرض له البينة والثاني وهو احتمال الامام لا يستحقه لاحتمال كونه غير مالك الام بوجبة
* (تنبيه) * ما ذكره المصنف في بينة مطابقة فان تعرضت لوقت مخصوص ادعاء المشهود له فيا يحصل من
النتاج والتمرة له وان تقدم على وقت ادعاء الشهادة ولو أقام بينة بآل جدار أو شجرة كانت شهادة بالاس
لا المغرر كما اقتضاء كلام الامام (ولو اشترى) شخص شيئا فآخذ منه بحجة مطابقة أي غير مؤرخة
ولا بينة لسبب الملك (رجع) الشخص (على بائعه بالثمن) وان احتمل انتقاله منه أي المدعى ليس
الحاجة اليه في هذه العقود ولان الاصل عدم انتقاله منه اليه فيستند المالك المشهود به الى ما قبل الشراء وانما
حكم ببقاء الزوائد المنفصلة للمدعى كما تقر لاحتمال انتقالها اليه مع كونها ليست بجزء من الاصل (وقبل
لا يرجع (الا اذا دعى) بضم الدال بخطه (ملك سابق على الشراء) لاحتمال انتقال الملك من المشتري
الى المدعى ورجحه البلقيني وقال انه الصواب والمذهب الذي لا يجوز غيره قال وحكي القاضي الحسين الاول
عن الاصحاب وهو لا يعرف من كتب الاصحاب في الطاريقين وهي طريقة غير مستقيمة جامعة لامر محال وهو
انه يأخذ النتاج والتمرة والزوائد المنفصلة كلها وهو قضية حكم البيع ورجع على البائع بالثمن وهو قضية
فساد البيع وهذا محال وأجيب عنه بما تقر * (تنبيه) * احترز المصنف بقوله مطابقة عما لو استند
الاستحقاق الى حالة العقد فبرجع قطعا ويحل الرجوع ما لم يصدقه على انه ملكه فان صدقه أو شهدت البينة
بافرار المشتري حقيقة أو حكما لم يرجع بالثمن عليه لاعتراؤه بما يقتضى انه ما لم يصدقه أو قال هو ملكي
على وجه الخصومة واعتد ظاهرا ليد ثبوت خلافه ورجع وكذا لو قال ابتداء بعني هذه الدار فانها ملكك
ثم قامت بينة بالاستحقاق أو اشترى عبدا في الظاهر فقال أنا حر الاصل وحلف فيكم بحريته وكان المشتري
قد صرح في منازعته بانه رقيق فبرجع بالثمن واحترز بقوله على بائعه عما لو باعه المشتري لغيره وانترع من
المشتري الثاني فانه ليس له مطالبة البائع الاول وان لم يظفر ببائعه بل يرجع كل منهما على بائعه (ولو ادعى)
شخص (ملكه ما عاقد مشهود له) به (مع) بيان (سببه لم يضر) ما زادوه أي لم تبطل شهادتهم بذلك لان سبب
المالك تابع للمالك وليس مقصودا في نفسه وانما المقصود الملك وقد وافقت فيه البينة الدعوى * (تنبيه) *
لا تقدم هذه البينة بذكر السبب بناء على ان ذكر السبب مرجح لانهم ذكروا السبب قبل الدعوى به
والاستشهاد عليه فان ادعى المدعى المالك وسببه فيشهد له بذلك فدمت بينته حينئذ (وان ذكر)
المدعى (سببا) للملك (وهم) أي الشهود ذكروا (سببا آخر) للمالك (ضر) ذلك فترد شهادتهم للتناقض
بين الدعوى والشهادة وقبل لا يضر بل يقبل على أصل الملك ويقهر السبب وهو نظير المرجح فيما اذا قال
له على ألف من ثمن عبد فقال المقل له لابل من ثمن دار فانه لا يضر وحينئذ يحتاج الى الفرق

* (فصل) * في اختلاف المتداعين في العقود وغيره أو أشار للاول بقوله اذا (قال) واحد (أجرتك
هذا البيت) من هذه الدار شهر كذا (بعشرة فقال) الآخر (بل) أجرتي (جميع الدار) المشتة عليه
(بالعشرة وأقاما) بمأفاه (بينتين) وأطاعتنا أو اتفقوا بخسهما وكذا ان اختلفا واتفقا على ان لم يجز
الا عقد واحد (تعارضتا) استكاذبهما فيسقطان على الاصح لان العقد واحد وعلى القول بالاستعمال
يقرب على الاصح ولاننا في القسمة لان التنازع هنا في العقد وهو لا يمكن ان يقسم بخلاف الملك ولا
الوقف أيضا لان المنازع تفوت في مدة التوقف (وفي قول) من يخرج ابن سرج وليس بمنصوص ومحل
في غير مختلفي التاريج (تقدم بينة المستأجر) لاشتمال بينته على زيادة وهي اكتر غير البيت وأجاب الاول
بان الزيادة المرجحة هي المشعرة بزيادة علم ووضوح حال أحد جانبي ما فيه التنازع كاستناد الى سبب وانتقال

من استصحب وأصل الزيادة هنا ليست كذلك وانما هي زيادة في المشهور وبه اما اذا اختلف تاريخه اولم
يتفق على بقاء واحد كان شهودا واحدا ما أنه أحدهما من أول رمضان والآخر من أول شوال أو من
الأسبق في الأصح لان السابق من العقدين صحيح لا بحالة فانه ان سبق العقد على الدار فصح وأما العقد الوارد
على البيت بعدوان سبق العقد على البيت صح والعقد الوارد على الدار بعده يعامل في البيت وفي باقي الدار
بإلحاقه بفريق العقدة (ولو ادعى) أي كل من اثنين (شبان يذنان) أنكرهما (وأقام كل منهما بينة
أنه اشتراه) من ذلك الثالث (وروزن) بفتح الراء (له غنم) وطالب بتسليم ما اشتراه هذا البلد (فان اختلف
تاريخ) كان شهودا أحدهما الميتين أنه اشتراه في رجب والآخرى أنه اشتراه في شعبان (حكم لا سبق)
تاريخ لعدم المعارض حال السابق ومطالبه الاسترخاء بالثمن (تنبيه) وزن يتهدى باللام كما استعمله
المصنف وبفسه وهو الأصح (والا) بان اتحد تاريخهما أو أطلقا أحدهما (تعارضتا) فقل في الأصح
بإسقاطان ويخاف لكل منهما بما عساه ولا تعارض في الثمين فيلزمه هذا اذا لم تعارض البينة أقبض
المبيع وان فرض التعارض لم يلزم جوع بالثمن لان العقد قد استقر بأقبض وليس على البائع هبة
ما يحدث بعده ومن شهود البائع بالمال وقت البيع أولاه ثلث تولى الاثنان أو بقية الثمن دون الآخرى قدمت
شهادتهما وان كانت الآخرى سابقة لان معازية زيادة علم (تنبيه) ما أطلقه في المتن محله حيث لم يصدق
البائع أحدهما فان صدق فقل في الأصح وهو سوط السنتين يسلم المدعى به للصدوق ثم ذكر المصنف عكس هذه
الصورة في قوله (ولو قال كل منهما) أي المذاهبين لثالث (بنته) أي الثوب مثلا (يكرا) وهو ملحق
(وأقامهما) أي أقام كل منهما بينة بما قاله وطالبه بالثمن (وأن) لم يمكن الجمع كان (اتحد تاريخهما) تعارضتا
لامتناع كونه ملحقا بوقت واحد لهذا واحد ولذا وحده وسقطا على الأصح فيخاف لكل منهما بما عساه
(وان اختلف تاريخهما) وفضى من الزمن ما يمكن فيه العقد الاول ثم الانتقال من المشتري للبائع
الثاني ثم العقد الثاني (لزمه الثمنان) لجواز أن يكون اشتراه من أحدهما في التاريخ الاول ثم
بأيه واشتراه من الآخر في التاريخ الثاني أما المدعى بما يمكن فيه الانتقال فلا يلزمه الثمنان للتعارض
(وكذا ان أطلقا أو) أطلقت (أحدهما) وأرشدت الآخرى يلزمه أيضا الثمنان (في الأصح)
لاحتمال أن يكونا في زمانين والثاني يقول بتعارضهما كتحديد التاريخ لان الأصل براءة المشتري ولا
يلزمه الإيقين (ولو مات) رجل (عن ابنين) مسلم ونصراني فقال كل منهما مات على ديني) غاربه ولا بينة
(فان عرف انه كان نصرانيا صدق النصراني) بيمينه لان الأصل بقاء كفره والمسلم يدعى انتقاله عنه
(فان أهما ميتين) مطلقين بما قاله فلا تعارض (وقدم المسلم) أي بينه على دينه
النصراني لان مع بينته زيادته علم وهو انتقاله الى الاسلام والآخرى استصحب الأصل والنسالة
أولى من المستحبة وهذا أصل يستعمل في ترجيح البيئات كما تقدم بينة الجرح على التعديل (وان
قيدت) بينة المسلم (ان آخر كلامه اسلام وعكست الآخرى) وهي بينة النصراني بان قيده بان
آخر كلامه النصرانية (تعارضتا) لتناقضهما الذي يستحيل موته عليهما فافسدتان وكان لابينة في صدق
النصراني بيمينه لان الأصل بقاء كفر الاب وكذا لو قيدت بينة النصراني فقط وبشرط في بينة النصراني
ببطلان ما يحصل به النصر كالثالث ثلاثة وفي اشتراط بيان بينة المسلم بكلام الاسلام وجهان ونقول الاذرى
عن ايراد البند فيجوز الملع ثم قال ويظهر أن يكون الأصح الاشتراط سيما اذا لم يكن الشاهد من أهل
العلم أو كان مخالفا للقاضي فيما سلم به الكافر (وان) لم يعرف دينه أي الميت (وأقام كل) منهما
بينة أنه مات على دينه تعارضتا فكان لا بينة وسواء أطلقا أم قيدتا بل ما ذكر أم قيدت بينة النصراني
فقط وحيد فينظر ان كان المال في يد غيرهما فالقول قوله وان كان في يدهما بخلاف كل منهما
صاحبه ويجعل بينهما وكذا ان كان في يد أحدهما على الأصح اذ لا أثر ليد بعد اعتراف صاحب

الدائم كان للميت وأنه يأخذ أرثا * (تنبيه) * هذا التعارض بالنسبة الى الارث خاصة واما بالنسبة
 للدفن وغيره فانه يدفن في مقابر المسلمين ويصلى عليه ويقول المصلى أصلى عليه ان كان مسلما كما لو
 اعتنقا موقى المسلمين بموتى الكفار (ولومات نصراني عن ابنين مسلم ونصراني فملك المسلم) أنا (أسلمت
 بعد موته فاليراث) مشتركة (بينهما) اذ قال النصراني (بل) أسلمت (قبله) فلما يرث لك بل هو لي
 (صدق المسلم بيمينه) لان الأصل استمراره على دينه سواء اتفقا على وقت موت الاب أم أطلقا (وان
 أقاما معا) أي أقام كل منهما بينكما قالاه (قدم النصراني) أي بينته لانها نافذة وبينه المسلم مستحبة
 لدينه مع الاولى زيادة علم * (تنبيه) * محل تقديم بيعة النصراني ما اذا لم تشهد بيعة المسلم بانها كانت
 تسدح تنصره الى مبدء الموت والافيتعارضان وحينئذ يصدق المسلم بيمينه قال البلقي ومجمله أيضا
 اذا لم تشهد بيعة المسلم بانها عات منه دين النصرانية حين موت أبيه وبعده وأنهم لم تستصحب فان قات
 ذلك قدمت بيعة المسلم لانا لو قدمنا بيعة النصراني لزم أن يكون مرتد اذ لم يمت موت أبيه والأصل عدم
 الردة (فلو اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان) فاليراث بيننا (وقال
 النصراني) بل مات (في شوال) فاليراث لي ولا ينيسه (صدق النصراني) بيمينه لان الأصل بقاء
 الحياة (وتقدم بيعة المسلم) التي أقامها (على بينته) أي النصراني التي أقامها لان بيعة المسلم نافذة من
 الحياة الى الموت في شعبان والاخرى مستحبة للحياة الى شوال نعم ان شهدت بيعة النصراني بانها عاتيته
 حيا بعد الاسلام تعارضتا كقوى الروضة وأصلها وحينئذ يصدق المسلم بيمينه (ولومات) وجل (عن
 أبوين كافرين) من (ابنين مسلمين) ومثلهما الابن الواحد وابن الابن والبنات وبنات الابن
 (فقال كل) من الفريقين (مات على دينه يصدق الابوان باليمين) لان الولد محكوم بكفره في الابتداء
 تبع الابوين فيستصحب حتى يعلم خلافه (وفي قول) وليس منصوبا بل من تخريج ابن سريج (يوقف)
 الامر (حتى يبين أربصا لمحو) على شيء لتساوى الحالين بعد البلوغ لان التبعية تزول بالبلوغ
 * (تنبيه) * لو انعكس الحال فكان الابوان مسلمين والابن كافرين وقال كل ماذا كرفان عرف
 للابوين كفر سابق وقالوا أسلمنا قبل بلوغه أو أسلم هو أو بلغ بعد اسلامنا وقال الابن لا ولم يتفقا
 على وقت الاسلام في الثالثة فالصدق الابن لان الأصل البقاء على الكفر وان لم يعرف له ما
 كفر سابق أو اتفقا على وقت الاسلام في الثالثة فالصدق الابوان عملا بالظاهر في الاولى ولان الأصل
 بقاء الصبا في الثالثة (فرع) لومات لرجل ابن وزوجة ثم اختاف هو وأخو الزوجة فقال هو مات قبل
 الابن فورثها أنا وابني ثم مات الابن فورثته وقال أخوها بل مات بعد فورث الابن قبل موتها ثم
 ورثتها أنا ولا بيعة صدق الاخ في مال أخته والزوج في مال ابنه بيمينها فان حلفا أو نكلا لم يرث ميت
 من ميت فمال الابن لا يبيعه ومال الزوجة بين الزوج والاخ فان أقاما بينتين بذلك تعارضتا فان اتفقا
 على موت واحد منهما يوم الجمعة مثلا واختلفا في وقت الاخر فله أو بعده صدق من ادعاه بعد لان
 الأصل بقاء الحياة فان أقاما بينتين بذلك قدم بيعة من ادعاه قبل لانها نافذة ولو قال ورث ميت لزوجته
 كنت أمة ثم عتقت بعد موته أو كنت كافرة ثم أسلمت بعد موته وقالت هي بل عتقت أو أسلمت
 قبل صدقوا بإيمانهم لان الأصل بقاء الرق والكفر وان قالت لم أزل حرة أو مسلمة صدقت بيمينها دونهم
 لان الظاهر معها (ولو شهدت) بيعة على شخص (أنه أعتق في مرضه) الذي مات فيه (سالموا)
 بيعة (أخرى) أنه أعتق في مرضه المذكور (غائما وكل واحد) منهما (ثالث ماله) ولم تجز الورثة
 ما زاد عليه (فان اختلف تاريخ) للبنتين (قدم الاسبق) منهما انا تاريخا لان التصرف المتجز في
 مرض الموت يقدم فيه الاسبق فلا سبق ولان معهما زيادة علم (وان اتفقا) تاريخهما (أفرع)
 بينهما عدم مزية أحدهما فان كان أحدهما سادس المال وخرجت القرعة له عتق هو ونصف

الاختلاف خرجت لا تخرج عن وحدته (وان أطلقنا) أو أحدهما (قبل يقرع) بينهما
 لاحتمال المية والترتيب (وفي قول) من طريق (يعنى من كل نصفه) لاستوائهما والفرقة بينهما
 لا بالأثر هنا لم نأمن ان يخرج الرق على السابق فيلزم منه ارفاق جرحه برقيق ولذا قال المصنف
 (قلت المذهب يعنى من كل نصفه والله أعلم) ولوقال المذهب الثاني لكان أحدهم ولو شهد بستان
 بتعليق منه ما يؤمنه أو بالصيغة باعتبارهما وكل واحد مثلث ماله ولم تجز الورثة أقرع سواء أطلقا
 أو أحدهما أم أرختا (ولو شهد أجنبيان انه أوصى يعنى سالم وهو ثلثه) أى ثلث ماله (و) شهد
 (وارثن) عدلان (حائزان) فتركة انه رجع عن ذلك (ووصى يعنى غانم وهو ثلثه ثبت) بشهادتهما
 الرجوع عن عتق سالم وثبوت العتق (لغانم) لان ما أثبت الرجوع عن الوصية يسلم بدلا لاساريه فلا يثم
 ولا نقار الى تبديل الولاء وكون الثاني أهراى لجمع المال فيورث عنه بعد هذا الاحتمال وخرج مثلثه
 لم لو كان غانم دونه كالسهم فلا تقبل شهادة الوارثين في القدر الذى لم يعيناه بدلا وهو نصف سالم وفي
 الباقي خلاف تبعيض الشهادة على ما صححه اصحاب من صحة التبعض يعنى نصف سالم مع كل غانم
 والمجموع قدر الثلث (فان كان الوارثان) الحائزان (فاسقين لم يثبت الرجوع) عن الوصية لسالم لعدم
 قبول شهادة الفاسق (فيعتق سالم) بشهادة الاجنبيين لان الثلث يحتسبه له ولم يثبت الرجوع عنه
 (و) يعنى (من غانم) قدر ما يحتسبه له (ثلث ماله بعد سالم) وكان ساما لكان أو عيب من التركة
 مؤاخذه للورثة باقرارهم * (تنبيه) * لو لم يتعرضا للرجوع أقرع بينهما ثم ان كانا فاسقين عتق غانم
 وثلثا سالم كما يحتسبه بعض المتأخرين * (تقمة) * لو قال السيد لعدله ان فانتا أو ان مت في رمضان فانتا جرح
 فاقام العبد بيبه بانه قتل في الاولى أو بانه مات في رمضان في الثانية وأقام الوارث بيبه بانه جنتا في
 الاولى وبموته في شوال في الثانية قدمت بيبه العبد لان معها زيادة علم بالقتل في الاولى وبعدوث الموت
 في رمضان في الثانية ولا قصاص في الاولى لان الوارث منكر للقتل فان أقام الوارث بيبه في الثانية بموته
 في شوال جاز قدمت بيبه لان ما اقله وان علق عتق سالم بموته في رمضان أو في مرضه وعاق عتق غانم بموته في
 شوال أو بالبره من مرضه فاما ما يثبت بموجب عتقه ما دهل بتعارضان كما قاله ابن المقرئ أو قد قدم بيبه
 سالم كما قاله صاحب الانوار وبينه غانم كما استفاهه شيخنا أوجه أظهرها آخرها

* (دحل) * في شروط العاقف وبيان الحاقه النسب بغيره وذكر المصنف بعض أحكامه في بابي العدة
 والقيء والعاقف لغة متبوع الاستار والجمع فاقه كبائع وباعة وشرا من يلحق النسب بغيره عند
 الاشتباه بما خصه الله تعالى به من علم ذلك والاصل في الباب خبر الصحيحين عن عائشة رضى الله تعالى عنها
 قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم مسرورا تبرق أسارى وجهه فقال ألم ترى أن يجزأ المدلجى
 دخل على قرأى أسامة وزيدا عليهما انطيفة قد غطيا بهما رؤسهما وقد بدت أقدامهما فقال ان هذه الأقدام
 بعضها من بعض فأقرره صلى الله عليه وسلم على ذلك يدل على ان العاقفة حق قال الشافعى رضى الله تعالى
 عنه فلم يعتبر قوله لمنعه من المجازفة وهو صلى الله عليه وسلم لا يقرع على خطا ولا يسر الابالغى اه وسبب
 سروره صلى الله عليه وسلم بما قاله مجزأت المنافقين كانوا يسمون في نسب أسامة لانه كان ملويا
 أسودا ففى الانف وكان زيد قصيرا بين السواد والبياض أخنس الانف وكان ملعنهم مغيظاته صلى الله
 عليه وسلم اذ كايا حبيسه فلما قال المدلجى ذلك وهو لا يرى الاقدامها مربه نقله الرافعى عن الأئمة
 وقال أبو داود ان زيدا كان أبيض وروى ابن سعد ان أسامة كان أجرا شقر وزيد مثل الليل الاسود
 وروى مالك ان عمر وعائفا ثنيين في رجلين تداعيا مولودا وشك اناس في مولوده فدعاه فأنفرا رواه الشافعى
 رضى الله تعالى عنه وبقر لما قال مالك وأجدد خائف أبو حنيفة وقال لا اعتبار بقول العاقف وهو مجموع
 بماسر وفي عجائب الخلفاء عن بعض التجار انه ورث من أبيه مملوكا أسود شيئا قال فكنت في بعض

أسقارى را كجالى بهير والمملوك يثوده فاجتاز بنا رجل من بنى مدلج فأمن فمنا انظاره ثم قال ما أشبهه
الراكب بالقائد قال فرجعت الى أمي فاحتجبت بها بذلك فقال صدق ان زوجي كان شيخا كبيرا ذامال
ولم يكن له ولد فزوجني بهذا المملوك فولدت لك ثم فكنتي واستحلقت وكانت العرب تحكم بالقيافة وتغفر بها
وتددها من أشرف عاقلها وهي والغراسمة فرأيتني العبايع يعان عليها الجبول ويجز عنها المصروف
عنها والقائف شروط شرع المصنف في ذكرها بقوله (وشرط القائف) أي شروطه (مسلم) فلا يقبل
من كافر (عدل) فلا يقبل من فاسق لأنه حاكم أو قاسم * (تنبيه) * كان الأولى أن يقول اسلام وكذا
ما بعده فأتى بالمصدق لان الشرط هو الاسلام لا الشخص ومرا التنبيه على ذلك في كتاب القضاء وعبرة
الحري أن يكون مسلما وهو حسن وأهل المصنف كونه بصيرا ناطقا وانتقاء العداوة عن الذي ينفيه عنه
وانتقاء الولاء عن يلحقه به فلو عبر بأهامة الشهادته كجلى الروضة لكان أحسن وأعم لكن قال الباقي
ولا أمتنع قيافة الاخرس اذا فهم اشارته كل واحد وفي المطلب اشتراط كونه سمعا ورده الباقي وهو
ظاهر (مجبور) بفتح الراء بخطه في معرفة النسب لحديث لالحكيم الا ذو تجربة حسنة الترمذي وكذا لولي
القضاء لا بعد معرفة علمه بالاحكام وفسر المجرب التجربة بان يعرض عليه ولو في نسوة ليس فيهن أمه ثم مرة
أخرى ثم مرة أخرى كذلك في نسوة فيهن أمه فان أصاب في الشكل فهو مجرب فان قيل لم يذف المصنف هذا
مع ان فيه محكمين أحدهما أنه لا بد من التجربة ثلاثا والثاني انه لا بد ان يكون العرض مع أمه وقد تجب
من حذفه لذلك أن يجب بان الحكم الأول منازع فيه فقد قال الامام لامعنى اعتبار الثلاث بل المعتبر غلبة
الفان بان قوله عن خبره لاعتناق وهذا قد يحصل بدون الثلاث اه وهذا نظير ما يحرم في تعاليم جارية
الصد وأما الحكم الثاني فان ذكر الامم مع النسوة ليس للتعقيد بل للدلولية اذا لم يصب مع الرجال كذلك وكذا
سائر العصبية والافارب عند فقههما وقال في الروضة كاصها كيفية التجربة ان يعرض عليه ولد في
نسوة ليس فيهن أمه ثم في نسوة ليس فيهن أمه ثم في نسوة ليس فيهن أمه ثم في نسوة ليس فيهن أمه فيصيب في
الشكل واستشكاه البارزى بان المجرب قد يعلم ذلك فلا يتبقى فائدة في الثلاثة الاول وقد يصيب في الرابعة
اتفاقا فلا يؤثر بالتجربة والاولى أن يعرض مع مصنف ولواحد منهم أو في بعض الاصناف ولا يخص
به الرابعة فاذا أصاب في الشكل قبل قوله بعد ذلك وينبغي أن يكتفى بثلاث مرات اه وقد مر أن الامام
يعتبر غلبة الفان فتي حصات (٧) بمضى الروضة أو بما قاله البارزى (والاصح) وفي الروضة الصحيح
(اشتراط خذ كر) كالتقاضى والثاني لا كالمقتضى (لا) اشتراط (عدد) فيكتفى قول الواحد كالتقاضى
والقاسم والثاني يشترط كالترك والمقوم (ولا كونه مدليا) أي من بنى مدلج وهم وهما مجبوز
المدلى بل يجوز كونه من سائر العرب والعجم لان القيافة نوع من العلم فن تعامه عمل به وفي سنن البيهقي
أن عمر رضى الله عنه كان قانغايقوف والثاني بشرط الرجوع الى الحساب رضى الله عنهم الى بنى مدلج في
ذلك دون غيرهم وقد يخص الله تعالى جماعة بنوع من المناصب والفضائل كخاص قريشا بالامامة ثم
أشار المصنف لمسلمين يعرض الولد فلهما على القائف بقوله (فاذا تداعيا) أي شخصان أو أحدهما
وسكت الآخر أو أنكر ولدا (مجهولا) صغير الغبطا كان أو غيره حيا أو ميتا لم يتغير ولم يبدن (عرض
عليه) أي القائف ولو بعد موت أحد المتداعيين فن أطلقه به لحقه كما سري في باب كتاب الاقط والجنود
كالمبي قال الباقي وكذا لو كان مغيبا عليه أو ناعسا أو سكران سكره يذره فيه فلو كان غير المعذور
لم يعرض لانه بمنزلة الصبي ولو انتسب الى هذه الحالة عمل به * (تنبيه) * قضية إطلاقه أنه لا فرق بين
أن يكون لاحدهما عليه يد أولا والاشبه بالذهب كما قال الراعى تفصيل ذكره القفال في اللقيط وهو أنه
ان كان في يده عن النقط لم يؤثر الاقدم صاحب اليد ان تقدم استحقاقه والا فوجهان قال الزركشى
انهما يستويان فيعرض على القائف (وكذا لو اشتركا) أي رجلان (في وطء) لامرأة (فولدت

ولما تمسكنا أي من كل (منهما وتزوجا) أي ادعاه كل منهما أو أحدهما وسكت الآخر وأسكر
ولم يتخال بين الوطآن حبضة كما ينبغي فانه يعرض على القائف ولو كان بالعا مكافا كما جزم به المبادري
ثم بين الاشتراك في الوطء في صورته (بانوطنا أسرا بشبهة) كان وجدها كل منهما في فراشه فظننا
زوجته أو أمته (أو) بانوطني شريكان أمة (مشتركة لهما أو) وطني (أمتهم فبأهوا ووطئنا
المشترى ولم يستبرئ واحد منهما) فانه يعرض على القائف وقال أبو حنيفة يلحق الولد في هذه الصور بهما
ولا اعتبار بقول القائف بماتة دم وبقوله تعالى ما جعل الله لرجل من قبلين في جوفه ولو كاله أبوان
لكاله قلب إلى كل منهما وبان الولد لا ينسب من ماء شخصين لان الوطء لا بد أن يكون على التعاقب
وإذا اجتمع ماء المرأة وانفرد الولد منه حصلت عليه غشاة تمنع من اختلاط ماء الثاني بماء الأول كما قيل
عن إجماع الأطباء (تنبيه) قول المصنف في وطء ظاهرها اشتراط تعقيب الحشفة قال البلعيني
وليس هذا باعتبار عندى في هذا المكان بل لو لم تدخل الحشفة كلها وأنزل داخل الفرج كان كالوطء
وكذا الأزال خارج الفرج بحيث تدخل الماء في الفرج واستندخال الماء وقوله بانوطنا بشبهة
أو مشتركة لهما هو من عطف الحاصل على العام لان وطء المشتري كمنشبه ويشترط فيها أن يقع الوطآن
في طهر ولو تخال بينهما حبضة فهو للثاني ولا ينعى عن ذلك كونه بعد لانه لا يمكن عود بلية الصور
لنعود ذلك في بعضها (وكذا الوطئي) بشبهة كذا المهر (مذكورة) لغيره نكاحا صحيحا ولدت ممسكا
منه ومن زوجها يعرض على القائف (في الأصح) فيلحق من ألقه به منهما ولا يتعين الزوج لا لالحاق
بل الوضع موضع الاشتباه والثاني يلحق بالزوج اقترانه وعلى الأول لا بد من إقامة بينة على الوطء
ولا يكفي اتعاق الزوجين والوطئي عليه لان له ولود حرة في النسب واتعاقهما ليس بجمعة عليه فان قامت
بينة به عرض على القائف ويعرض بتصدية ان بلغ وان لم تقم بينة لان الحق له وعلى هذا فبقيد كلام
المتن بإقامة بينة الوطء أو تصديق الولد المكاف (تنبيه) لو ألقست معا عرض على القائف
قال المهوراني إذا طهر فيه التخليط دون ما لم يظهر وفائده فيه اذا كانت الموطوءة أمة وباعها أحدهما
من الآخر بعد الوطء والاستبراء أن البيع هل يصح وأمية الولد عن تثبت في الحرة أن العدة تنعق
به عن من منهما (فاذا ولدت) تلك الموطوءة في المسائل المذكورة (بالمابين ستة أشهر وأربع سنين)
وكذا (من وطئها وادعيها) أي الولد (عرض عليه) أي القائف فيلحق من ألقه به منهما (تنبيه)
قوله وادعيها ليس بشرط بل لو ادعاه أحدهما وسكت الآخر وسكتا كذلك كما سرت (فان
تحال بين وطئهما حبضة ولثاني) من الواطئين الولدان الحيض اماره طاهرة في حصول البراءة عن
الأول فيقطع تعلقه عنه وإذا قطع عن الأول يعين لثاني لان فراشه لم يقطع بعد وجوده ولا فرق
بين أن يدعيه الأول أم لا اللهم (الآن يكون الأول) منهما (زوجاني نكاح صحيح) والثاني منهما
باطنا بشبهة أو في نكاح فاسد لا يقطع تعاقب الأول لان إمكان الوطء مع فراش النكاح قائم مقام
نفس الوطء والإمكان حاصل بعد الحبضة فان كان الأول زوجاني نكاح فاسد لا يقطع تعلقه لان المرأة
لا تصير فراشا في النكاح الفاسد الابحذية الوطء (وسواء فيهما) أي المتداعين فيما ذكر (اتفقا
اسلاما وحرية) بكونهما مسلمين حريين (أم لا) كسليم ودني وسرو عبد لان النسب لا يختلف وهذا
تفريع على صحة استلحاق العبد وهو الظاهر لو ادعاه مسلم وذمي وأقام الذي بينة تبعه نسبا ودنيا كما
أقامها المسلم أو لقله باط على القائف أو بنفسه كالجنته شيئا تبعه نسبا لادينا لان الاسلام يعدل ولا يعلى
عليه فلا يخصه لعدم أهليته لخاصته أو ادعاه سرو عبد وألقه القائف بالعبد أو لقله به بنفسه كالجنته
شيئا لقله في النسب وكان حرا لا احتمال أنه ولد من حرة (تنبيه) لو عدم القائف بدون مساند
الفرس أو أسكل عليه الحال بان تخير أو ألقه بهما أو دفعا عنه أو دفعا لغيره حتى يبلغ عاقلا ويختار

الانساب الى أحدهما بحسب الميل الذي يجده ويحبس ليعتازوا امتنع من الانساب الا ان لم يجد ميلا
 الى أحدهما فيوقف الأمر ولا يقبل رجوع قائف الا قبل الحكم بقوله ثم لا يقبل قوله في حقه اسقوط
 الثقة بقوله ومعرفة وكذا لا يصدق الغير الا سخر الابدعضى امكان تعلمه مع امتحان له بذلك * (خاتمة) *
 لو استلحق بمجهولا نسبه وله زوجة فأنكرته زوجته لحقه عملا باقراره دونها الجواز كونه
 من وطء شبهة أو زوجة أخرى وان ادعته والحالة هذه امرأة أخرى وأنكره زوجها وأقام زوج
 المذكور فينتسب تعارضا فيسقطان ويعرض على القائف فان ألحقه بهما لحقهما وكذا زوجهما على
 المذهب المنصوص كما قاله الاسنوي خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ أو بالرجل لحقه وزوجته فان لم يرقم
 واحد منهما مائة فالأصح كما قال الاسنوي انه ليس ولد الواحد منهما ولا يسقط حكم قائف بقول قائف آخر
 ولو ألحقه قائف بالاشياء الظاهرة وآخر بالاشياء الخفية كالحلق وتشاكل الاعضاء فالثاني أولى
 من الاول لان فيه زيادة ذوق وبصرة ولو ألحق القائف التوأمين بانهما الحلق أحدهما باحدهما والا سخر
 بالآخر بما ل قوله حتى يتحقق ويغلب على الظن صدقه فيقول كقول الحق الواحد بانهما ويغال أيضا
 قول قائف بن اخته لما في الاحاق حتى يتحققا ويغلب على الظن صدقهما ويلغو انتساب بالغ أو توأمين الى
 اثنين فان رجع أحد التوأمين الى الآخر قبل وبؤمر البالغ بالانتساب الى أحدهما متى أمكن كونه منهما
 عرض على القائف وان أنكره الآخر أو أنكره لان الولد حاق بالنسب فلا يسقط بالانكار من غيره
 وينفقان عليه الى أن يعرض على القائف أو ينتسب ويرجع بالنفقة من لم يلحقه الولد على من لحقه ان
 أتفق باذن الحاكم ولم يدع الولد ويقبل لان له الوصية التي أوصى له بها في مدة التوقف لان أحدهما أبوه
 ونفقة الحامل على المطلق فيعطيهما الهاوير رجوعهما على الآخر ان ألحق الولد بالآخر فان مات الولد قبل العرض
 على القائف عرض عليه ميتا لان تغير أودن وان مات مدعيه عرض على القائف مع أبيه أو أخيه ونحوه
 من سائر العصبية * (كتاب العتق) *

بمعنى الاعتراف وهو لغة مأخوذ من قوامه عتق الفرس اذا سبق وعتق الفرج اذا طار واستقل فكان العبد
 اذا فلك من الرق خاص واستقل وشعر عازلة الرق عن الادبى والاصل في الباب قوله تعالى قل رقبته وقوله
 تعالى واذا تقول للذين أنعم الله عليهم أي بالاسلام وأنعمت عليه أي بالعتق كما قاله المفسرون وفي غير موضع
 فتحرر برقبته وفي الصحيحين من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضوا من أعضائه من النار حتى
 الفرج بالفرج وفي سنن أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة مؤمنة كانت فداؤه من النار
 ونخصت الرقبة بالذكور في هذين الظاهرين لان لك السيد الرقيق كالغمل في رقبته فهو محتبس به كاحتبس الدابة
 بالجل في عتقها فاذا أعتقه أطلقه من ذلك الغسل الذي كان في رقبته * (فائدة) * أعتق النبي صلى
 الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة ونحر بيده في حجة الوداع ثلاثا وستين يدنة وأعتقت
 عائشة تسعا وستين وعاشت كذلك وأعتق أبو بكر كثيرا وأعتق العباس سبعين وأعتق عثمان وهو
 بمحاصر عشرين وأعتق حكيم بن حزام مائة طاوئين بالفضة وأعتق عبد الله بن عمر ألفا واعتبر ألف مرة
 وبعثت بن حجة وحبس ألف فرس في سبيل الله وأعتق ذوالكرام الحسبي في يوم غانية آلاف وأعتق
 عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفا وروى الحاكم عن سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اسق عبد
 الرحمن بن عوف من سلسل الجنة رضى الله عنهم وحسن نامهم آمين والعتق المنجز من المسلم قرينة بالاجماع
 أمالمعاق في الصادق من الرافعي ان التعليق ليس عقد قرينة وانما يصد به حدث أو منع أي أو تحقيق
 خبر بخلاف التندبير وكلامه يقتضى ان تعليقه العارى عن قصد ما ذكر كالتدبير وهو كما قال شيخنا ظاهر
 وأركان ثلاثة معتق وعتيق وصيغة وقد شرع في الركن الاول فقال (انما يصح) مالك (مطلق
 التصرف) أهل للتبرع والولاء مختارا ومن وكيل أوولى في كفارة لم يزل مؤلها فلا يصح من غير مالك بالابلا

لأنه لا من غيره ما في التصرف من مبي وجنون وشجره عليه بصفة أو فاس ولا من مبيع ومكاتب ومكره
بغير حق وينصرون كراه بحق في البيع شرط العتق ويصح من سكران ومن كثر ولو حرموا يروى
ولا يؤخذ على حقيقته المثل سواء اعتقه مسلم أم كافرا ثم أسلم ولا يصح عتق من وقف لأنه غير ملك ولأن ذلك
يؤثر به حق بقية المالكين وبما تقرره لم يأتى كلام المصنف من الاعتناق (ويصح تعليقه) بصفة متعققة
الوقوف وغيرها كالتدبير لما به من التمسك لتفصيل القرية ويصح تعليقه بعوض أيضا وفيه فهم من صحة
تعليقه أنه لا يفسد بالشروط الفاسدة بخلاف الوقف وبه صرح القفال في فتاويه قال الزركشي ومقتضى
كلام الرافعي في كتاب الوقف أنه يفسد به وليس كذلك قال في البسيما وكذا وقتة نفذ ولما انقضت
وإذا علق الاعتناق على صفة لم يملك الرجوع فيه بالقول وبالكه بالتصرف كالبيع ونحوه وإذا باعه ثم اشتراه
لم تعد الصلة وإن عاقه على صفة بعد الموت فبات السبيل تبطل الصفة (تنبيه) كلام المصنف قد يقتضي اعتبار
إطلاق التصرف في تعاقب الاعتناق وليس مراد ما أنه يصح تعليقه من الزمان المورس والموسر على صفة توجد
بعد الفلأ أو يستعمل وجودها قبله وبعده وكذا من مال الله العبد الجاني التي تعلقت الجناية برفقته ومن المجهول
عليه بغلس أوردته (و) نصص (أضافته إلى جزء) معين من الرقيق كيدته أو شائع منه كربيعة (ويصح كناه)
سراية كفايته في الطلاق وسواء المورس وغيره لما رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي أن رجلا أعتق شقة صا
من غلام قد كرز ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بإجازته فله وقال ليس فيه شريك هذا إذا كان ياقبه له فإن كان
بأبيه أغيرة فسيند كره المصنف بعد وظاهر كلامه أن العتق يقع على الجميع دفعة وهو أحد وجهين في الشرح
والروضة بل لا ترجح والثاني أنه يقع على ما اعتقه ثم على الباقي بالسراية وهو الصحيح كما قاله الزركشي كما
سبق في الطلاق ولذا جلا كلام المصنف عليه وإن قال المصنف أنهم ما يقع على الجميع دفعة واحدة وكانه
غير من الكل بالبعض ومن موافق الخلاف أنه لو قال لرقية أن دخلت الدار فابقي أمك حرة قطع أمه ثم دخل
فان قلنا بالتعسير عن الكل بالبعض عتق والأفلا ومنها ما لو حلف لبعث رقيقا فاعتق بعض رقيق فان قلنا
بأنه مير عن الكل بالبدن حدث والأفلا * (تنبيه) * أورد على المصنف ما إذا وكل وكيفا في اعتناق عبده فاعتق
الوكيل نصفه فقط مثلا فالاصح عتق ذلك النصف فقط كما صححه في أصل الروضة لكن ربح الباقي القطع
بعث الكل واستثنى كل في المهمات عدم السراية بأن في أصل الروضة أنه لو وكل شر يكتفي في عتق نصيبه فاعتق
الشرى النصف الموكل فيه سرى إلى تعيب الموكل قال فاذا حكم بالسراية إلى ذلك الغير في العتق الصادر
من الوكيل فلا ينسرى إلى ما لنفسه أولى فكيف يستقيم الجمع بينهما اه وقد يجب بان الوكيل قد سلف
موكاه فيما سر وكان القياس عدم المفوذ بالكية لكن لما كان الشارع قد وثقوا إلى العتق نفسه فلهذا فيما
أعتقه الوكيل ولم ترتب السراية على ما يثبت عتقه على خلاف القياس لأن عتق السراية قد لا يقوم مقام
المباشرة دفوت غرض الموكل لأنه قد يوكاه في عتقه عن الكفارة فلو نفذنا عتق بعضه بالسراية فما أجزأ
عن الكفارة وكان المالك يحتاج إلى نصف رقبة أخرى بخلاف ما إذا قلنا يعتق النصف فقط فإن النصف
الأخر يمكن عتقه بالمباشرة عن الكفارة وأما المنشكك به فقد وافق الوكيل موكاه فيما أذن له فيه
فكانه أعتق ذلك البعض وهو إذا أعتق ذلك البدن بنفسه سرى العتق إلى تعيب شرى يكتفي بالركن
الثاني العتق وبشرط فيه أن لا يملكه به حتى لازم غير عتق يمنع بيعه كاستولده ومؤخر بخلاف ما علق به
ذلك كوقوف كأمروكرهن على تفصيل مربيته والركن الثالث الصيغة وهي إما ألفنا صريح وإما كتابة
وقد شرع في القسم الأول فقال (وصريحه تحرير واعتناق) وما تصرف منهما كانت محررا وأحررتك
أرعتق أو معتق لور ودعما في القرآن والسنة منكرين ويستوي في الفاظهما الهازل واللاعب لأن
هزاهما جدد كل رواه الترمذي وغيره (وكذا هو رقبة) وما تصرف منه كملكوك الرقبة صريح (في الاصح)
لوروده في القرآن والثاني هو كناية لاستعماله في العتق وغيره فقد قيل في قوله تعالى فكل رقبة أي من الأسر

وقبل باجتناب المعاصي وورد في الحديث فلك الرقية ان تعين في غتها * (تنبيهه) * كان الاولى أن يقول
وما استنق من التحرير والاعتاق والفك فانه لو قال أنت تحرير أو اعتاق أو فك كان كناية كقوله لزوجه
أنت طالق * (فروع) * لو كان اسم أمته قبل ارفاقها حرة فسميت بغيره فقال لها يا حرة عتقت ان لم يقصد
الذناء لها به في القديم فان كان اسمها في الحال حرة لم تعتق الا ان قصد العتق وان أقر بحر يسميه خوفا من
أخذ المكس عنه اذا طال به المكاس به وقصد الاخبار لم يعتق باطنا وقول الاسوي ولا ظاهرا كقوله طالق لها
أنت طالق وهو يحلها من وثاق ثم ادعى انه أراد طلاقها من الوثاق مردود فان ذلك انما هو قرينة على
انه اخبار ليس بانشاء ولا يستقيم كلامه معه الا اذا كان على ظاهره ونظير مسئلة الوثاق كما قال شحنة أن
يقال له أنت كنية فيقول بل هي حرة فهو قرينة على ارادة الصفة لا العتق ولو قال لامرأة زاجته تأخري
يا حرة فبانت أمته لم تعتق وانما اعتق الشافعي رضي الله تعالى عنه أمته بذلك تورعا ولو قال لعبد افرغ
من عمك وأنت حر وقال أردت حرام من العمل لم يقبل ظاهرا ويدين ولو قال الله أعنتك عتق أو أعتقتك الله
فكذلك كما هو مقتضى كلامهما ورأى البوشنجي انه كناية لاحتمال الانشاء والدعاء ولو قال أنت حر مثل
هذا العبد وأشار الى عبد آخر لم يعتق ذلك العبد كبحته المصنف لان وصفه بالعبد يمنع عتقه بعتق
المخاطب فان قال مثل هذا ولم يقبل العبد معناه كما صوبه المصنف وان قال الاسوي انما يعتق الاول فقط
ولو قال لرجل أنت تعلم أن عبدى حر عتق باقراره وان لم يكن المخاطب عالما بحريته لان قال له أنت تظن
أو ترى ولو قال السيد اضارب عبده عبد غيرك حر مثلك لم يحكم بعتقه لانه لم يعينه (ولاحتياج) الصريح
(الى نية) لابقاعه كسائر الصرائح لانه لا يفهم منه غيره عند الإطلاق فلم يحج لنقو نية بالنية ولان هزله
جد كأنه دفع العتق وان لم يقصد ايقاعه أما قصد اغضا الصريح ليعتق فلا بد منه ليخرج أجمعي لفظا بالعتق
ولم يعرف معناه وماذا كره المصنف من عدم احتياج الصريح لنية معان من حكم الصريح وانما صرح به
تخفيف القول (وبحتاج اليها) أى النية (كناية) بهاء الضمير أى العتق وان احتفت بهاترين
لاحتمالها غير العتق فلا بد من نية التمييز كالامساك في الصوم (وهى) اى الكناية (لاماكنى عليك
لا سلطان) لى عليك وكذا في بقية الامثلة وهى (للسبيل لخدمة) لا بد لا أسرو ونحوها (أنت) بفتح التاء
بخطه (سائبة أنت مولاى) ونحو ذلك كأزلت ملهى أو حكمتى عنك لا شعرا ما ذكر بار الله الملك مع
احتمال غيره * (تنبيهه) * لو قال لعبد ياسدى هل هو كناية أولا وجهان رجع الامام انه كناية وحى
عليه ابن المقرئ وهو الظاهر ورجح القاضي والغزالي انه لغولانه من السؤدد وتبديل المنزل وليس فيه
ما يقتضى العتق وحى عليه الزركشى وعلمه بأنه اخبار بغير الواقع أو خطاب بالفظ ولا شعرا له بالعتق ولو
قال المصنف هى كقوله كما فعل فى الروضة كان أولى لثلاثهم الحصر قال القاضي الحسين وضابط الكناية
هنا كل لفظ يتضمن زوال الملك أو ينشئ عن الفرقة كالامثلة المتقدمة (وكذا كل صريح أو كناية للعلاق)
لا شعرا ما بار الله الملك ويستثنى من ذلك ما لو قال لرقبة أنا منك طالق أو بائن ونحو ذلك ونوى اعتاقه
عبدًا كان أو أمة لم يعتق بخلاف نظيره من العلق والفرق أن الزوجية تشمل الزوجين والرق خاص
بالعبد ويستثنى أيضا ما لو قال لعبد اعد أو استبرئ رجلك ونوى العتق فانه لا يعتق كما فى الروضة فى
الطلاق ولو قال لامته فوجهان أحدهما العتق * (تنبيهه) * قوله لا طلاق يخرج صرائح وكنايات
غيره لكن الظاهر صرائحه وكناياته كناية فى العتق وليس صريحا ولا كناية فى الطلاق ولو قال لعبد
يا خواجه لم يعتق فانه المرزوى فى الاحياء أن الزهرى قال من قال لعبد جزاء الله عتق عليه اه ولعل هذا
مذهب الزهرى وفى الكشاف فى سورة يس اذا قال الرجل كل مملوك لى قد سمى حر أو كتب ذلك فى وصية
عتق منهم من مضى له خول وأكثر لان القديم هو المأمول اه (وقوله لعبد) له (أنت) بكسر التاء
بخطه (حرة ولا مة) له (أنت) بفتح التاء بخطه أيضا (حر صريح) فى المسئلةين ولا يضر الخطا فى

التذكير والتأنيث تعالما للإشارة على العبارة ثم شرع في مشابهة العتق للمال في التعويض والتعليق
 بقوله (ولو قال) شخص لرقيقه (عتقك اليك) أي جعلته (أو خسر بك) في اعتناك بخاء معجمة من
 التغيير وهو في الرخصة بقوله حررتك بفتح حاء مؤنثة من الخسر يقال اسبخرى وهو غير مستقيم فان هذه
 اللفظة صريحة وصوابه حررتك مصدرا مضافا كلفظ المدكور قبله وهو العتق (ونرى تلويضا للعتق
 اليه فاعتق نفسه في المجلس عتق) كذا في المطلق لان العتق والمطلق يتقاربان في كل ما تقدم هناك يأتي
 له هنا * (تبيينه) عبارة المحرر وجعلت عتقك اليك وحذف المصنف العامل يوههم عدم الاحتياج
 اليه قال المصنف في وهو محتمل قال الزركشي وليس كذلك اهـ ولهذا قيدت العامل في عبارة المصنف وتغييره
 يقتضي اشتراط النية مع التفويض بالصرح لكن صرحا في المطلق بعدم الاحتياج وانما يشترط ذلك في
 التفويض بالحكاية فعلى هذا يكون قوله ونرى قيدا في الاخير خاصة وقوله في المجلس يقتضي أنه لا يشترط
 الفور لكن ظاهر عبارة الشرح والروضة اشتراطه حيث قال فاعتق نفسه في الحال عتق واعتذر عن
 المصنف بان مراده مجلس الخطاب لا الحضور (أو قال) لعبد في الإيجاب (أعتقك على ألب) مثلا
 في ذمتك (أو أنت حر على ألف تقبل) في الحال (أو قال له العبد) في الاستيجاب (أعتقني على ألب)
 مثلا (فأجاب) في الحال (عتق في الحال ولزمه الألف) في الصور الثلاث كالحال بل أولى لتسوية
 الشارع الى تخليص الرقبة دون الفراق وهو من حاب المالك معارضة بها شوب وتعليق ومن جاب المستدعي
 معارضة بأربعة الى الجمالة ولا يقدح كونه غلبا كذا يعتذر في الضمى ما لا يعتذر في المقصود * (تبيينه)
 قوله في الحال تبع فيه المحرر ولا فائدة له وهذا لم يذكره في الشرح والروضة وانما ذكره بعد هذه
 الصورة فيما لو قال أعتقك على كذا الى شهر فقبل عتق في الحال والعرض مؤجل وصورة مسألة الكتاب
 أن يكون الألف في الذمة كما قدرته في كلامه فان كانت معينة في ذنوى القفال اذا كان في يد عبده
 ألف درهم اكتبها قال السيد أعتقك على هذا الألف ففيه ثلاثة أوجه أحدها عتق ولا شيء على العبد
 والألف ملك السيد لانها كسب عبده وثانيها عتق ويراجعان بالقيمة كالكتابة الفاسدة وثالثها عتق
 والألف ملك السيد يرجع على العبد بتمام قيمته وهذا هو الظاهر ولوأعتقه على خير أو خسر يعتق
 وعليه قيمته (ولو قال) لرقيقه (بعثك نفسك بألف) في ذمتك حالة أو بوجهة زدها بعد حررتك (فقال
 اشتريتك بالذهب بفتح البيع) كالكتابة وأولى لان البيع أثبت والعتق فيه أسرع (وبعتق في الحال
 وعليه ألف) لا يقتضي العقد وهو عقد متافق على الأصح لا بيع وهذا لا يثبت فيه خيار المجلس ولو
 كان بيعا لثبت فيه (والولاة السيد) لعموم خبر العجيجي الولاء لمن أعتق وهذا عتق غلب فيه ثابته
 العتق وقبل لا ولاء عليه لانه عتق على ملك نفسه وهذا اذا باعه نفسه جعلا لولاءه بعض نفسه سرى على
 البائع ان قلما الولاء له كما لو أعتقه فان قلما لولاءه لم يسر كلولاءه من غيره قاله البغوي في فتاويه
 * (تبيينه) أنهم سكوت المصنف في هذه وما قبلها من ما شئ أن السيد لا يلزمه شيء وهو المشهور
 ولا خلاف انه لا يجب شيء في الاعناق بعير عرض ولو قال لرقيقه وهنتك نفسك ونوى العتق عتق أو التملك
 فكذلك ان قبل قورا كما اقتضاء كلامهما في باب الكتابة (ولو قال لحامل) أي لامته الحامل بمالك له
 (أعتقك) وأطلق (أو أعتقك دون حملك عتقا) أي عتقت وتبعها في العتق جها ولو أطلق بعصه
 حتى يأتي يوما لانه كالجزء منها وعتقه بالتبعية لا بالسرية لان السرية في الاشخاص لا في الاشياء
 ولقوة العتق لم يعلل في الاخير بخلاف البيع فيها كجاء وظاهر عبارة انهم يعتقان مع الامر بها
 والتعليل يقتضيه لكن قول الزركشي فيما لو أعتقه في مرضه والثالث يفي بها دون الحمل فيجتمعا انهما
 تمتق دونه كقولنا أعتقت سالما ثم غلما وكلان الأول ثابته لا فرق بين أن يرتب هو العتق أو يرتبه
 الشرع على سبيل التبعية يقتضي الترتيب وهو الظاهر (تبيينه) شمل إطلاقه ما لو قال لها أنت حرة

بعد موتى وفيها في الرافعي في باب الوصية وجهان أخذهما لا يعنى الجلى لان اعتاق الميت لا يسرى وأصحهما
يعنى لانه كعضو منها (ولو أعتقه) أى الجلى المملوك له (عتق دونها) حتى ابن المندوفيه الاجماع
وقيل تعنى بعقته كعكسه ورد بان العتق انما وقع بعنى الام تبعالها ولا يقع العتق عليها بعقته لان الاصل
لا يوسع الفرع وان أعتقه ما عتقا بخلاف البيع في المستثنين كما سرى في محله * (تنبيه) * محل صحة اعتاقه
وحده اذا نطق فيه الروح فان لم ينفج فيه الروح كضفة كان قال أعتقت منه فكذلك فهو لغو كما حكاه قبيل
التدبير عن فتاوى القاضى وأقره ولا ينافى ذلك ما قاله في باب الوصية يجوز الوصية بالجلى كما يجوز اعتاقه ثم
الشرط أن ينطق وقت يعلم وجوده عند الوصية وان ينطق حين الان حكم المشبه لا يعطى حكم المشبه به
من غير وجه وأن الوصية لما كانت تصح بالمجهول وبالعدوم والتجسس توسعوا فيها فلم يشترطوا في الجلى
نفع الروح بخلاف العتق ولو قال مضغة هذه الامة حرة ففى فتاوى القاضى انه اقرار بانتهقاد الولد حراً وتحرير
الامه أم ولد وقال المصنف ينبغي أن لا نصير حتى يقر بوطئها لاحتمال انه حر من وطئ أجنبية وبشبهة قال
اللقبى وهذا غير كاف وموافق حتى يقر بوطئها وبان هذه المضغة منه قال وقوله مضغة أمى لا يتعين
للاقرار وقد تكون للانشاء كقوله أعتقت مضغتها أى فلم يصح كما سرى وما سرق به غير كاف أيضاً بل لا بد أن
يقول عاقبت به فى ملكى أو نحوه أخذاً مما ذكر فى الاقرار (ولو كانت) تلك الامة الحامل (لرجل
والجلى لا سحر) كان أوصى له به (لم يعنى أحدهما بمنق الاسحر) وان كان المعتقد موسراً لانه لا يتبع
مع اختلاف المالكين * (قرو ع) * لو قال لامته الحامل ان ولدت ولدان فحر وولدت حياً عتق وان
ولدت ميتاً ثم ولدت حياً عتق ولو قال ذلك لحاملات ووضع حياً عتق ولو قال لها ان ولدت
أولاداً كراً فهو حر وان ولدت أولاداً أنثى فأنت حرة فولدت ذكراً ثم أنثى عتق الذى ذكر فقط أو بالعكس عتقت
الأم والذكر لانه حال عتق الأم كان جنيناً فقبهها وان ولدتها معاً أو ذكراً من أو اثنين معاً فلا
عتق ولو قال من دخل الدار أولاً من عبيدى فهو حر فدخلها واحد منهم عتق ولو لم يدخلها أحد
بعد ولو دخل اثنان ثم ثالث لم يعنى واحدهم اذ لا يوصف واحد منهم بأنه أول وأجيب عما ذكر
فى المسابقة ان الاول بطاق على المتعدد بانه لا يحذور من الاطلاق ثم اذ لا يلزم المخرج زيادة على الشروط
بخلافها اذ يلزم عليه زيادة عتق لم يلزمها فان كان قال فى هذه أول من يدخل وحده عتق الثالث
ولو قال آخر من يدخلها من عبيدى حرة فدخل بعضهم بعد بعض لم يعنى واحد منهم الى أن يموت
السيد فيثنين الاسحر (واذا كان بينهما) أى الشريكين سواء كانا مسلمين أم كافرين أم مختلفين (عبد
فاعتق أحدهما كاه أو نصيبه) أو بعضه بنفسه أو وكيله (عتق نصيبه) ولو كان معسراً (فان كان
معسراً) عند الاعتاق (بقى الباقي) من العبد (شريكه) ولا يسرى لمفهوم الحديث الاسرى (والا)
يان لم يكن معسراً (سرى) العتق عليه (اليه) أى نصيب شريكه والمراد بغير المعسر أن يكون موسراً
بقية حصته شريكه فاضلاً ذلك عن قوته وقوته من تلزمه نفقته فى يومه وليلته ودست ثوب يلبسه وسكنى
يوم على ما سقى فى الفلاس ويصرف الى ذلك كل ما يباع ويصرف فى الديون (أو) سرى (الى ما يسره)
من نصيب شريكه والاصل فى ذلك خبر الصحابين من أعتق شركه فى عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد
فمرد العبد عليه قيمة عدل وأعطى شركاه حصصهم وأعتق عليه العبد والا فقد عتق عليه منه ما عتق وفى
رواية اذا كان العبد بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه وكان له مال فقد عتق كله وأما رواية فان لم يكن
له مال فمرد العبد عليه قيمة عدل ثم يستسعى لصاحبه فى قيمته غير مشقوف عليه فدرجة فى الخبر كما قاله
الحفاظ أو محمولة على انه يستسعى لشريك المعتقد أى يتخذه بقدر نصيبه لئلا يظن أنه يحرم عليه استخدامه
* (تنبيه) * يستثنى من ذلك ما لو كان نصيب الشريك مستولداً بان استولدها وهو معسر فلا سريه فى
الاصح لان السريه تنضم من النقل ويجرى الخلاف فيها لو استولدها أحدهما وهو معسر ثم استولدها

لا يخرج من أعتقه أحدهما ولو كانت حصته الذي لم يعتق موقوفة لم يسر المعتق قولاً واحداً قاله في الكفاية
 وبه شاع إطلافاً ما لو كان العبد بين ثلاثة فاعتق اثنين منهم نصيبهما معا وأحدهما معسر والآخر وسر
 فله يقوم جميع نصيب الذي لم يعتق على هذا المוסركا جزأيه والمرضى معسر الأ في ثلث ما به كجاسني
 فإذا أعتق نصيبه من عبد مشترك في مرض مونه فإن خرج جميع العبد من ثلث ماله يقوم عليه نصيب
 شريكه وعتق جميعه وإن لم يخرج إلا نصيبه عتق بلاسرية (وعليه) أي للموسر على كل الأقوال الاستية
 (قيمة ذلك) القدر الذي يسره (يوم) أي وقت (الإعتاق) لأنه وقت الاتلاف أو وقت سببه كالجنانية
 على العبد إذا سرت لنفسه تعتبر وقت الجنانية * (تنبيه) * للشريك مطالبة المعتق بدفع القيمة وإجباره
 عليها ولو مات أخذت من تركته فإن لم يطالبه الشريك فله بعد المطالبة أن لم يطالب طالبه القاضي وإن
 اختلفا في قدر قيمته فإن كان العبد حاضر قريب العهد بالمعتق ورجع أهل التقويم أو مات أو غاب
 أو طال العهد صدق المعتق لأنه غارم (وتقع السرية) المذكورة (منس الاعتاق) فتقتل الحصة
 إلى ملك المعتق ثم تقع السرية به ولو حذفت المصنف لفتنا نفس كما حذفها بعد في قوله إن ذلما السرية
 بالاعتاق كان أولى * (تنبيه) * يستثنى من ذلك ما لو كاتبه الشريك ثم أعتق أحدهما نصيبه فاما
 تحكم بالسرية بعد العجز عن أداء نصيب الشريك فإن في التعجيل صراحة على السيد وفوات الولاية (وفي
 قول) قديم تقع السرية (بإداء القيمة) أو الاعتراض عنها لأن في إزالة ملك الشريك قبل أن يحصل
 العوض اضراؤه فإنه قد يفوته لهرب أو غيره والضرر لا يزال بالضرر فلا يكتفي الإبراء كما قاله المأوردى
 (و) في (قول) السرية موقوفة (أن دفعها) أي القيمة (بأنها) أي السرية (بالاعتاق) لأن
 الحكم بالمعتق يضر السيد والتأخير إلى أداء القيمة يضر بالعبد والتوقف أقرب إلى العدل ورعاية
 الجانبين ولا يختص السرية بالاعتاق (و) حينئذ (استيلاء أحد الشريكين الموسر) الأمة المشتركة
 بينهما (يسرى) الذي نصيب شريكه كالمعتق بل أولى منه بالنفوذ لأنه فعل وهو أقوى من القول ولهذا
 ينفذ استيلاء الجنون والمجور عليه دون عتقهما وإيلاء المريض من رأس المال واعتاقه من الثالث
 وخرج الموسر المسرى استيلاءه كالمعتق نعم إن كان الشريك المستولد أصلاً لشريكه سرى كما
 لو استولد الجارية التي كلها له (وعليه قيمة نصيب شريكه) للاتلاف بأزالة ملكه (و) عليه أيضاً (حصته
 من مهر مثل) للاستمتاع بذلك غيره ويجب مع ذلك إرضاء البكارة لو كانت بكرًا وهل يفرد أو يدخل في
 المهر خلاف اضمار الترجيح في نظائره والظاهر كإرضائه بعض المتأخرين عدم الدخول وهذا إن تأخر
 الانزال عن تعيين الحشفة كجها الغالب والأفلا يلزمه حصته مهر على الاظهر إلا أن في لان الموجب له
 تعيين الحشفة في ثلاث غيره وهو منتف نعم إن أنزل مع الحشفة وقلبا بما صححه الإمام مع أن الملك ينتقل
 مع العلوق ففضية كلام الأصحاب كما في المطالب الوجوب واحترام المصنف بالموسر ما لو كان معسراً فإن
 الاستيلاء لا يسرى كالمعتق فلو استولدها الثاني وهو معسر في مستولدته المصادفة ملكه المستقر ويجب
 على كل منهما نصف مهرها لا لا يخرج ويأتي فيه أقوال النقص (وتجري الأقوال) السابقة (في وقت
 حصول السرية) والعلوق هنا كالاعتاق (فعلى الأول) الاظهر وهو أنها تحصل بنفس العلوق (و)
 على (الثاني) وهو التبين (لأنجب قيمة حصته من الولد) لأنها لعنا أمه أم ولد في الحال فيكون
 العلوق في ملكه فلا تجب قسمة الولد أمه على الثاني القائل بحصول السرية بإداء القيمة فتجب وحصته
 الاسرى ونفقه له عن جزم الرافعي في آخر التدبير (ولا يسرى تدبير) فلو دبر أحد الشريكين نصيبه لم
 يسر لأنه ليس باتلاف بدليل جواز بيعه فلا يقتضي السرية ولا يسرى أيضاً إذا مات لان الميت معسر
 ولا يسرى أيضاً من بعضه إلى باقيه فحين ملكه كله (ولا يمنع السرية دين مستغرق في الاظهر) لأنه
 مالك لما في يده فالد التصرف فيه ولهذا لو اشترى عبداً وأعتقه نفذ والثاني تمنع لأنه في الحقيقة غير موسر

(تنبيه) * هذا اذا كان من يسرى عليه غير محجور عليه فان حجب عليه بطل بعد ان علق عتق حصته
على صفة ثم وجدت حال الحجز فلا سراية وفي تنقيده في حجب السلفة يعتق عليه والفرق ان المالك لو نفذنا
عتقه أضررنا بالغرماء بخلاف السلفيه (ولو قال) أحد الشريكين (لشريكه الموصر أعتقت نصيبك
فعليك قيمة نصبي فأنكر) الشريك ولا بينة للمدعي (مدق) المنكر (ببينه) عملا بالاصل (فلا
يعتق نصيبه) ان حلف (ويعتق نصيب المدعي باقراره ان قلنا) بالراجح منه (يسرى بالاعتاق) في
الحال مؤخذة له باقراره (ولا يسرى الى نصيب المنكر) وان كان المدعي موصرا لانهم ينشئ عتقا فهو
كالوفاة أحد الشريكين لرجل انك اشتريت نصيبه فاعتقته فانكر فانه يعتق نصيب المدعي ولا يسرى
ولا يعتق على القولين الا تخبر فان نكل عن اليمين حلف المدعي واستحق القيمة ولم يعتق نصيب المنكر
أيضاً هذا اليمين لان اليمين انما توجهت عليه لاجل القيمة واليمين المردودة لا تثبت الا ما توجهت الدعوى
نحوه والا فلا معنى للدعوى على انسان انك أعتقت عبداً وانما ذلك من وظيفة العبد قال الراجح واحتج
بقوله الموصر عن المعسر فانه اذا أنكر وحلف لم يعتق من العبد شيء فلو اشترى المدعي نصيب المدعي عليه
عتق عليه ولا سراية في الباقي (ولو) قال (لشريكه) ولوه معسرا ان أعتقت نصيبك فنصبي حر بعد نصيبك
فاعتق الشريك) المنقول له نصيبه (وهو موصر يسرى الى نصيب) الشريك (الاول ان قلنا السراية)
تحصل (بالاعتاق) وهو الاظهر (وعليه قيمته) أي قيمة نصيب المعلق ولا يعتق بالتعلق لانه اجتمع على
النصف تعلق وسراية والسراية أقوى لانها قهرية لا مدفع لها وموجب التعلق قابل للدفع بالبيع
ونحوه * (تنبيه) * قوله بعد نصيبك لاجابة اليمين لولا اطلق قوله فنصبي حر كان حكمه كذلك وانما
يخالفه أن لو قال قبله وقوله ان قلنا السراية بالاعتاق وكذا ان قلنا بالتبيين وأدبت القيمة واحتج بالموصر
عن المعسر فلا سراية عليه ويعتق على المعلق نصيبه (ولو قال) لشريكه ان أعتقت نصيبك (فنصبي
حر قبله) أي قبل عتق نصيبك (فاعتق الشريك) المقول له نصيبه (فان كان المعلق معسرا عتق نصيب
كل منهما) عنده) المنجز في الحال والمعلق قبله بموجب التعلق ولا سراية وعلم من تقييده المعلق
بالمعسر أنه لا فرق في الاخيرين المعسر والموصر (والولاة لهما) لا شرا كهما في العتق (وكذا ان كان)
المعلق (موصرا وأبطلنا الدور) وهو الاصح فاعتق نصيب كل منهما ولا شيء لاحدهما على الاخر
(والا) بأن صححنا الدور كما قاله ابن الحداد (فلا يعتق شيء) على أحد من الشريكين لانه لو نفذ اعتاق المقول
له في نصيبه لعتق نصيب القائل قبله ولو عتق أسرى عليه بناء على ترتيب السراية على العتق ولو سرى
لبطل عتقه فيلزم من نفوذه عدم نفوذه وفيما ذكر دور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه أي وجودا
وعدماً وهو دور افتقاري * (تنبيه) * لو قال في المسألة نصبي حر مع عتق نصيبك أو في حال عتق نصيبك
فاعتقه وقلنا السراية بالاعتاق ففي الاصح يعتق على كل نصيبه نظرا لاعتبار المصلحة المانع للسراية (حادثة)
سئل السبكي عن رجل مات وترك عبداً فادعت زوجته انه عوضها اياه من صداقتها وانما أعتقته فهل
يعتق ويسرى الى باقيه أو لا فقال يعتق ولا يسرى لان الاقرار باعتاقه يحتمل أن يكون قبل الموت وبعده
والاول يقتضي المؤخذة في نصيبها وعدم السراية والثاني يقتضي السراية فيحصل على المتيقن وهو
عدمها واتواخذ باقرارها في اسقاط صداقتها ٧ تعدد المعلق ولومع التفاوت كان (كان عبداً) مشتركا
بين ثلاثة (لرجل) منهم (نصفه ولا تخونه ولا تخرسدسه فاعتق الا تخراخ) بكسر الخاء بخناه
(نصيبهما) بالتنبيه كان تلفظا بالعتق (معا) بحيث لم يسبق أحدهما بالافراغ منه أو وكلاهما
فأعتقه باللفظ واحد أو عاقاه على صفة واحدة كدخول الدار وهما موصران (عتقا) بقدر الواجب
(بالقيمة) للنصف الذي سرى العتق (عليهما نصفان) على عدد رؤسهما الا على قدر الحصص (على
الذهب) لان ضمان التلف يستوى فيه القليل والكثير كما لو مات من جراحاتهما المختلفة وكما لو وضع

رجلان في ماء لغيرهما بخاسة فانهم استوثقوا في ضمائه وان كان أحدهما قد وضع فيه سر أو الأسر
 حروين وفي قول من الطريق الثاني القيمة عليهم ما على قدر المكين كفي نقايه في الشبهة وقرئ الاول
 بان الأخذ بالشبهة من فوائد الثالث ومرافقة كالترة وهذا سيلا سبيل ضمان المتلف * (تنبيه) * عمل
 الخلاف اذا كانا وسرين بقدر الواجب كقدرته في كلامه فان كان أحدهما وسرا فقامت عليه نصيب
 الثالث فضلا فان كانا وسرين بدون الواجب سري الى ذلك القدر بحسب يساره ما كان تفاوت في
 البسار سري على كل منهما بما بقدر ما يجحد وانما ضبط المصنف الاختراخ بكسر الخاء ليوافق قول الحرر
 ما عتق الثاني والثالث والافلوذ فاعتق اثنان منهما كفي الروضة وغيرهما كان الحكم كذلك (وشرط
 السراية) أي شرطها أربعة ولو لم يربه كان أولى لا لا يربهم الحصر فيمائه كره فانه لم يستوفها كاستبراء
 أحدها (اعتاقه) أي المالك ولو بتأبته (بأختياره) كسراية سر أصله أو مكره وقبول هبته أو الوصية
 به * (تنبيه) * ليس المراد بالاختيار مقال الاكراه بل المراد السبب في الاعتاق ولا يصح الإختيار
 بالاختيار عن الاكراه لان الكلام فيما يعتق فيه الشقص والا كراه لا يعتق فيه أصلا وشرح ما اختاره
 ما ذكره بقوله (فلو ورث بعض ولده) وان سهل أو يعرض أصله وان علا (لم يسر) عليه عتقه الى باقيه
 لان التقويم سيلا سبيل ضمان المتلفات وهذا استثناء الاختيار لا يصنع منه بعد اتلافها ومالو عمر مكاتب
 اشترى جزء بعض سيده فانه يعتق عليه ولم يسر سواء أعجز بتجيز نفسه أم بتجيز سيده لعدم اختيار السيد
 فان قيل هو مختار في الثانية أوجب بانه انما قصد التجيز والمالك حصل ضمننا ومالو اشترى أو انجب المكاتب
 بعض ابنه أو ابنة وعتق بعتقه لم يسر لانه لم يعتق بأختياره بل ضمننا ومالو لك شخص بعض ابن أخيه
 وباعه بشرب مثلامات فورثه أخوه ورد الاخ الثوب ببيع وجده فيه واسترد البعض عتق عليه ولم
 يسر كاهومعة نضي كلام الروضة كالزافي قبل الحصة الثالثة لأن المقصود فيه رد الثوب لاسترداد البعض
 وصوبه الزركشي ولكن المصحح في الروضة هنا السراية وجرى عليه ان المقرى وهو الذي بظاهر ترجمته
 لانه تبين في ملكه بالغسخ والفرق بينه وبين ماسر في تجيز السيد مكاتبه بأن الروضة تدعى حدوث ملك
 فاشبه الشراء بخلاف التجيز ومالو ودعا به ذلك البعض ببيع فانه لم يسر لانه قهرى كالارث ومالو أوصى
 لزيد مثلا ببعض ابن أخيه فمات زيد قبل القبول وقبله الاخ عتق عليه ذلك البعض ولم يسر لانه بقبوله يدخل
 البعض في ملكه وانه ثم ينقل اليه بالارث ثاني شرط السراية أن يكون له يوم الاعتاق مال يفي بقيمة الباقي
 أو بعضه كإسرو يباع فيها ما يباع في الدين من مسكن وخادم وغيرهما على ماسر في الماس وان كان
 المعتق مدبونا واستعرق الدين ماله كإسرى في كلام المصنف حتى يضارب الشريك بقيمة نصيبه مع الغرماء
 فان أصابه بالضاربة ما بقي بقيمة جميع نصيبه فذلك والا أخذ حصته ويعتق جميع العبد بناء على حصول
 السراية بنفس الاعتاق فلا يسرى على معسر (والمرضى) أيضا (معسر الا في ثلث ماله) فانه اذا عتق في
 مرض موته نصيبه ولم يخرج من الثلث غيره فلا سراية فان شرح نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية
 في الباقي (والميت) أيضا (معسر) مطلقا (فلو أوصى) أحد شريكي في رقيق (يعتق نصيبه) منه
 فاعتق بعد موته (لم يسر) الى باقيه وان شرح كما من الثلث لانتقال المال غير الموصى به الى الوارث
 ثالث شرط السراية أن يكون محال قابلا للنقل فلا سراية في نصيب حكم بالاستيلاء فيه ولا الى الحصة
 الموقوفة ولا الى المذروعة انما ونحو مما لزم اعتاقه بموت المريض أو المعلق على مهلة بعد الموت اذا كان
 أعتق بعد الموت ولو استتولد أحد شريكي نصيبه معسرا ثم أعتقه وهو وسر سري الى نصيب شريكه
 وقول الزركشي نقلنا من القاضي أبي العلي لا يسرى اليه بعكسه ممنوع وبسرى العتق الى بعض
 مرهون والى بعض مدبر والى بعض مكاتب عجز عن أداء نصيب الشريك رابع شرط السراية أن يعتق
 نصيبه أولا ليعتق ثم يسرى العتق الى نصيب شريكه فلما أعتق نصيب شريكه لغا اذلاله ولا تبعية فلما عتق

فصليه بعد ذلك سري الى حصه شريكه وان اعتق نصف المسترك وأطاق فهل يقع العتق على النصف
 شاعا لانه لم يخصه بآل نفسه أو على ملكه فقط لان الانسان انما يعتق ما يملكه وجهان أحدهما الثاني
 كتحريمه صاحب الأقار كافي البيع والأقرار وعلى كالأقتديرين لا يعتق جميعه الا ان كان المعتق
 موسرا قال الامام ولا يكاد ينفور لهذا الخلاف فائدة لا في تعليق طلاق أو عتق * (نقطة) * أمة حامل من
 زوج اشتراها ابنها الحر وزوجها معا وهما موسران فالحكم كل أو وصى سيداهما لهما وقبل الوصية معا
 فتعتق الامة على الابن والجل يعتق عليهما ولا يقوم

* (فصل) * في العتق بالبعضية (اذا مال أهل تبرع أصله أو فرع) الثابت النسب (عتق) عليه أما
 الأصول فلقوله تعالى واخلف لهما جناح الذل من الرحمة ولا يتأتى خفص الجناح مع الاسترقاق ولما في
 صحيح مسلم ان يجزى ولد والده الآن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه أى فيعتقه الشراء لأن الولد هو المعتق
 بإنشائه العتق كما فهمه داود الظاهري بدليل رواية فيعتق عليه وأما الفروع فلقوله تعالى وما ينبغي للرجن
 أن يتخذ ولدا ان كل من في السموات والارض الا أتى الرحمن عبدا وقال تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
 سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولدية والعبدية * (تنبيه) * شمل قوله أصله وفرعه
 الذكور ومنها والانات علوا أو سفلوا مملوكوا اختيارا أولا اتحد بينهما أولا لانه حكم متعلق بالقرابة
 فاستوى فيه من ذكرناه وخرج من عداهما من الاقارب كالأخوة والأعمام فانهم لا يعتقون بالملك لانه لم
 يرد فيه نص ولا هو في معنى ما ورد فيه النص لا تنفاه البعضية عنه وأما خبر من ملك ذا رحم محرم فقد
 عتق عليه فضعيف بل قال النسائي انه منكر والترمذي انه خطأ وقال أبو حنيفة وأجد يعتق كل ذى رحم
 محرم وقال مالك يعتق السبعة المذكورون في آية الميراث وقال الأوزاعي يعتق كل قريب محرما كان
 أو غيره وخرج بقولنا الثابت النسب مالم ولد الميراث أو ولد أمه ملكه الزاني لم يعتق عليه وخرج أصله
 وفرعه من الرضاع فإنه لا يعتق عليه والتقييد بأهل التبرع تبس فيه المحرر ولا يصح الاحتراز به عن الصبي
 والمجنون فانهما اذا مال كذلك عتق عليهما كما سيأتى ووقع هنا التقييد في الوجهين فقال الرافعي احتراز عن
 الصبي ونحوه قيل كأنه كتبه من غير تأمل وقول الشارح لم يقصد لذلك المفهوم مجموع بل يحترزه عن صور
 منها المكاتب اذا مال أصله أو فرع بمهبة أو وصية وكان القريب كسوا باعيا يقوم بكفاية نفسه فانه يجوز
 له قبوله واذا قبله ملكه ولا يعتق عليه بل يكتب عليه الذل وعتق لكان ولاؤه له ولا يتصور الولاء لرفيق ومنها
 مالم يملك المبعوض ببعض الحر أصله أو فرع فانه لا يعتق عليه لانه لا يملك الارث والولاء وليس من أهلها وانما
 عتقت أم الولد ببعض عتوته لانه حينئذ أهل للولاء لانقطاع الرق ومنها ما لو ملك شخص ابن أخيه ثم مات
 وعليه دين مستغرق وورثه أخوه فقط فلهما الدين لا يمنع الارث كما هو الاصح فان الاخ يملك ابنه ولا يعتق
 عليه لانه ليس أهلا للتبرع فيه واذا كان في المفهوم تفصيل لا يرد ولو اشترى الحر زوجته الحامل منه عتق
 عليه الجمل كما قاله الزكشي ولو اشترى امرأة في مرض موته ثم انفصل قبل موته أو بعده لم يرث أى لان عتقه
 حينئذ وصية وسيأتى الكلام على ذلك وأورد على المصنف صور منها مسائل الميراث التي تيسر ومنها ما لو
 وكاه في شراء عبد فاشترى من يعتق على موكله وكان معيها فانه لا يعتق عليه قبل رضاه بعينه (ولا يشترى)
 الولي (لأنه) أو يجنون أو سفله (قريبه) الذي يعتق عليه أى لا يصح شراؤه ولو قال لمجذوره كان
 أولى لانه انما ينفق عليه بالغبطة ولا غبطة لانه يعتق عليه وقد يطالب بنفقته وفي ذلك ضرر عليه
 (ولو وهب) أى لمن ذكر (أو) (وصى له) به (فان كان) الموهوب أو الموصى به (كاسيا) بما
 في عتوته (فعلى الولي) ولو وصيا أو قوما (قبوله) اذ لا ضرر عليه مع تحصيل الكمال لاصله ولا نظر الى
 احتمال توقع وجوب النفقة يجزى بطرأ لانه مشكوك فيه والاصل عدمه والمنفعة محققة (ويعتق)
 على الطفل ونحوه لعدم الادلة السابقة (وينفق) عليه (من كسبه) لاستغنائه عن القريب

(تنبيه) * ظاهر كلامه وجوب القبول ولو كان الصبي ونحوه موسرا وهو مشكك فان الظاهر في
الفقهاء أن من لا يكتب من الأصول مع القدرة على الكسب يجب نفقته فلو لم يجب النفقة
وعدمه كافي الروضة وغیرها لا بالكسب وعدمه لكان أولى ولو أوصى ما قل مثلاً بجدده وعه الذي هو ابن
هذا الجد حتى موسر لم يولي قبوله ولو كان الجد غير كاتب اذ لا ضرر عليه حيث تذا من صور الوصية
بالأب أن يتزوج عبداً بعترة ويولدها ولدا فهو حر ثم يوصي سيد العبدية لابنه من صور الوصية بالأب
أن يتزوج حرة ويولدها مولوداً فحق المالك الأمة ثم يوصي سيد الولد لابنه (والا) بأن لم يكن
القريب كاتباً بالمر (فان كان الصبي) أو نحوه (معسر واجب) على وليه (القبول) اذ لا ضرر
على الصبي أو نحوه حيث لا نفع له فيه قد يوسر فجب عليه نفقته فان أبي الولي قبل له الحاكم فان
أبي قبل هو الوصية اذا كمل الإلهية لغواها بالتأخير قال الأذري يشبه أن الجاسك لو أبي عن
نفاذ واجتهاد وكان رأى أن القريب يجوز عن قرب أو أن حرفته كثيرة الكساد فليس له القبول بعد
كلامه اه وهو ظاهر ان أباه بالقول دون ما اذا سك (ونفقته) ان لم يكن له من تجب نفقته عليه
بزوجية أو قرابة غير الصبي أو نحوه (في بيت المال) ان كان مسلماً لانه من محايج المسلمين اما الكافر
والحق فيه وهو هذا يطلع لسرقته لكن الامام يفتق عليه منه عند الحاجة بشرط الضمان ورجح الراجح
أن الضمان على الاقرب المحكوم بكفره (أو) كان الصبي ونحوه (موسراً) على وليه القبول لما فيه
من الضرر على الصبي أو نحوه بالاتفاق عليه من ماله * (تنبيه) * هذا كله اذا واهبه جميع القريب
كما هو ظاهر اطلاقه ولو واهبه بعضه وهو كسب والمجور عليه موسر لم يقبله الولي لانه لو قبل له ملكه
وعتق عليه وحيث تذا فيسرى على المجور فجب قيمة نصيب الشريك وهذا ما في الروضة وأصلها وهو المعتمد
وان رجح في تصحيح التنبيه انه يقبله ويعتق ولا يسرى لاس التبعيض للسراية بالاختيار وهو منتف وهله
المأوردى بانه باعتر عليه كالعسر (ولو ملك) شخص (في مرض موته قريبه) الذي يعتق عليه
(بلا عوض) كأن ورثته أو واهبه (عتق) عليه (من ثلثه) حتى لو لم يكن له غيره لم يعتق الا ثلثه لانه
دخل في ملكه ونخرج بالامتناع فاشبه المتبرع به وهذا ما رجح البغوي وتبعه في الحرر (وقبل) يعتق
عليه جميعه (من رأس المال) وان لم يملك غيره لان الشرع أخرجه عن ملكه فكانه لم يدخل وهذا
هو الاصح كما عساه في الشرحين والروضة هنا وفي كتاب الوصايا في مسألة الارث وقال الباقر انه الاصح
الذي يقتضيه نص الشافعي على ان المجور عليها بفلس لو أصدقها أباهما عتق عليها ولم يكن للعراء منه شيء
لانه يعتق ساعة يتم ملكها عليه قال وهو المعتمد في المتن (أو) ملكه في مرض موته (بعض بلا محاباة)
بل ثمن مثله (فمن ثلثه) ولا يعتق منه الا ما يخرج من الثلث لانه فوت على الورثة بما بذله من الثمن
ولم يحصل لهم في مقابلته شيء وليس للبائع الفسخ بالتزريق لو لم يخرج من الثلث الا بعضه وقوله (ولا يرث)
راجع لاه مستلزم على اعتبار العتق من الثلث لان عتقه حيث تذا وصيته ولا يجمع بينهما وبين الارث فالأبعد
بقاها هذا من الاصحاب وكذا تفرع على بطلان الوصية للوارث فان قلنا بصحتها وقوة على اجازة الورثة
أي وهو الصحيح لم يمنع الجمع بينهما ما احتمل توقف الامر اليها ويحتمل خلافه أي وهو الظاهر لتعذر
ايجازته لتوقفها على اراده المتوقف على عتقه المتوقف عليها فبوقف كل من ايجازته وارثه على الاستمر
فيتمتع ارثه وهذا خلاف الذي عتق من رأس المال فيرث أما اذا اعتبر بما من رأس المال وهو الاصح
في المسئلة الاولى كما مر ورث على الاصح هذا اذا لم يكن على المريض دين (فان كان عليه دين) مستغرق
لماله عند الموت (فقبل لا يصح الشراء) لان تصحيحه يؤدي الى ملكه ولا يعتق عليه فلم يصح كالا يصح
شراء الكافر العبد المسلم (والاصح صحته) اذ لا خال فيه (ولا يعتق) منه شيء لان عتقه يعتبر من الثلث
والدين يمنع منه (بل يباع في الدين) ويلزم هذا يقال حر موسر اشترى من يعتق عليه ولا يعتق و

معنى هذه الصورة ما لو اشترى المأذون من يعتق على سيده باذنه وقدر كره دين التجارة فانه يصح الشراء ولا يعتق على الاصح في تصحيح التنبيه للمصنف وقد ذكره الرافعي في القراض وعلاه بانه كالرهون بالدين وخرج بالمستغرق ما لا يمكن مستغرفا أو سقط عنه ببراء أو غيره فانه يعتق ان خرج منه ما بقي بعد وفاء الدين في الاولى أو ثلث الباقي في الثانية أو أجازة الوارث فيهما والا اعتق منه بقدر ما يخرج من ثلث ذلك (أو) ملكه بعوض (بالحياة) من البائع كان اشترى بخمسين وهو يساوي مائة (فقدرها كهيئة) فيكون قدر الحياة وهو خمسون في هذا المثال كما هو بوله فيجوز الخلاف السابق فيما ملكه بلا عوض هل يحسب من الثلث أو من رأس المال (والسابق) بعد قدرها يعتبر (من الثلث) جزا يخرج بالحياة من البائع بالحياة من المريض كان اشترى بمائة وهو يساوي خمسين فقدرها تبرع منه فان استوعب لثالث لم يعتق منه شيء والا قدمته بالحياة على العتق في أحد أوجه استظهاره ببعض المتأخرين (ولو وهب لعبد بعض قريب سيده) الذي يعتق عليه (قبل وقتنا يستقل) العبد (به) أي القبول وهو الاصح (عتق) القريب على السيد (وسرى) عليه (وعلى سيده قيمة باقيه) لان الهبة له هبة لسيده وقبوله كقبول سيده هذا ما جزم به الرافعي هنا وصوبه في المهمات ولهذا صححوا ان السيد يحلف على البت في نفي فعل عبده وقال في الروضة ينبغي انه لا يسرى لانه دخل في ملكه قهرا كالأثر وفيها كاصلها في كتاب الكفاية تصحيحه واعتمد البلقيني وقال ما في المنهاج وجه ضعيف غريب لا يلتفت اليه اه وهذا هو الظاهر * (تنبيه) * هذا اذا لم يكن العبد مبعوضا ولا مكاتباً فان كان مبعوضا وكان بينه وبين سيده مهابة فان كان في نوبة الحرية فلا عتق أو في نوبة الرق فكالمقن أو لم يكن بينهما مهابة فلا يتعلق بالحرية لا لملك السيد وما يتعلق بالرق فيه مأمور وان كان مكاتباً لم يعتق من موهوبه شيء مادامت الكفاية فاقه فان عجز نفسه بغير اختيار السيد ملك السيد ذلك الجزء ولم يسر وان عجز السيد فالاصح لاسرابه أيضا لانه انما قصد التجبر والمالك حصل ضمننا وقد مررت الاشارة اليه وخالف في ذلك البلقيني

* (فصل) * في الاعتاق في مرض الموت وبين ان القرعة اذا (اعتق في مرض موته عبدا لا يملك غيره) عند موته ولادين عليه (عتق ثلثه) ورق ثلثه لان العتق تبرع معتبر من الثلث كما سرى في الوصايا * (تنبيه) * هذا ان بقي بعد موت السيد فان مات في حياته فهل يموت كرهقيقا أو كما حراً أو ثلثه حراً وباقيه رقيق قال في أصل الروضة هنا فيه أوجه أحدها عند السيد لاني الاول وجرى عليه ابن المقرئ في روضه لان ما يعتق ينبغي ان يبقى للأورثة مثلا ولم يحصل لهم هنا شيء ونقل في الوصايا عن الاستاذ أبي منصور تصحيح الثاني واقتصر عليه وصوبه الزركشي تنزيلا منزلة عتقه في الصحة والاطلاق المصنف يقتضي ترجيح الثالث وهو الظاهر وصححه البغوي وقال في البحر انه ظاهر المذهب وقال الماوردي انه الظاهر من مذهب الشافعي كالومات بعده قال البغوي ولا وجه للقول بانه مات رقيقا لان نصرف المريض غير ممنوع على الاطلاق وتبعه الاذري وخص ذلك الماوردي بما اذا مات من غير كسب فان كان مات عن كسب وهو مثلاً فتمت عتق جميعه لانه صار للتركة مثلاً فتمت وان كان نصف قيمته كان نصفه حراً ويظهر فائدة الخلاف فيما لو وهب في المرض عبدا لا يملك غيره واقتضيه ومات العبد قبل السيد فان قلنا في مسئلة العتق يموت رقيقا مات هنا على ملك الواهب ويلزمه مؤنة تجهيزه وان قلنا يموت حراً مات هنا على ملك الواهب له فعليه تجهيزه وان قلنا بالثالث وزعت المؤنة عليهما (فان كان عليه) أي من أعتق في مرض موته عبدا لا يملك غيره (دين مستغرق لم يعتق شيء منه) لان العتق حائز كل وصية والدين مقدم عليها * (تنبيه) * أراد بقوله لم يعتق عدم النفوذ لكن يحكم باعتاقه في الظاهر حتى لو تبرع متبرع باداء الدين أو ابراء المستحق نفذ كما صرح به الرافعي فيما لو أوصى بشيء وعليه دين مستغرق واستثنى البلقيني من ذلك صوراً منها ما اذا أعتقه عن واجب كفارة قبل فالأصح نفوذه ولو أمكن اعتاق رقبة ببعض

قيمته وصرف الباقي الى الدين ومنها المنذور اعتناؤه في حال الصحة اذا اعتقه في حصة مرض الموت
 نفذ مع الدين المستغرق ومنها ما اذا أبرأ أصحاب الدين من دينهم نفذ العتق لزوال المانع وخرج
 بالمستغرق غيره فانه يعتق منه ثلث باقية (ولو اعتق) شخص (ثلاثة) من اذرافه معا كاعتقكم
 (لا يعتق غيرهم) عند موته (وفيتهم سواء) ولم تبرز الورثة عنهم (عتق واحد منهم بقرعة) لانها
 شرعت لفتح المنازعة فتعين طريقا والاصل فيها ما رواه مسلم عن عمران بن الحصين ان رجلا من
 الاسرار اعتق ستة أعبد مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فجزأهم اثلاثا ثم أفرع بينهم فاعتق اثنين ورق أربعة والنهار تساوى الاثلاث في القيمة لان
 عبد الجاز غالبا لا يختلف قيمتهم * (تنبيه) * ثلث اطلاقه مالومات أحدهم قبل موت السيد
 حتى يدخل الميت في القرعة وهو المذهب فان خرجت القرعة له رق الا سخران وبأن أنه مات سرا
 فيورث ونظائر كالمه تعين القرعة وهو كذلك فلو اتفقوا على أنه ان طار غراب فعلان حرا ومن وضع
 صبي يده عليه وهو حر لم يكتف (وكذا لو قال اعتقت ثلثكم أو) قال (ثلثكم حر) فيعتق واحد منهم
 بقرعة وانما يعتق ثلث كل منهم في هاتين لان عتق بعض الرقبة كاعتق بقاءه (فلو قال اعتقت
 ثلث كل عبد) منكم (أفرع) بينهم أيضا في الاصح ويعتق واحد بقرعة كما مر (وقبل يعتق من
 كل ثلثة) ولا افراع لتصريحه بالتبعض وهذا هو القياس لكن تشوف الشارع الى تسهيل العتق
 بوجوب اتباع الحبر في ايقاع القرعة * (تنبيه) * هذا كاه اذا لم يفسطه الى الموت فان قال ثلث
 كل واحد منكم حر بعد موتى عتق من كل واحد ثلثة ولا يفرع على الصحيح لان العتق بعد الموت
 لا يسرى وفهم من أمثلة التصور ربما اذا اعتق الابعاض معا فخرج ما اذا تبها فيقدم الاسبق
 حتى لو كان له عبد ان فقفا فقال نصف غانم حر وثلث سالم حر عتق ثلثا غانم ولا قرعة ذكراه
 في باب الوصية ثم شرع في بيان كيفية القرعة والتجزئة المترتبة عليها فقال (والقرعة ان يؤخذ ثلاث رقاع
 متساوية) اذا كان العبيد ثلاثة كما هو فرض المسئلة (يكتب في اثنين) منها (رق وفي واحد عتق) لان الرق ضعف
 الحرية فتكون الرقاع على نسبة المظالم في الكثرة والقلة (وتدرج في بندوق) من نحو شمع (كما سبق) في
 باب القسم (ويخرج واحدة باسم أحدهم فان خرج) له (العتق عتق ورق الا سخران) بفتح الحاء المعجمة
 (أو الرق) لو احدى (رق وأخرجت) رقعة (أخرى باسم) آخر فان خرج له العتق عتق ورق الثالث
 وان خرج له الرق ورق وعتق الثالث لان فائدة القرعة ذلك ثم ذكر المصنف طريقا آخر للقرعة وعبر
 فيها بالجواز فقال (ويجوز أن يكتب أسماءهم) في الرقاع (ثم تخرج رقعة على الحرية فيخرج اسمه عتق
 ورقا) أي الباقيان * (تنبيه) * ظاهر كلامه ان العارفين الاولى أولى للتعبير في الثانية بالجواز لكن صوب
 القاصي والامام وغيرهما هذه الكيفية لان الاخراج فيها يمكن مرة واحدة بخلاف الاولى فانه قد
 يعود الى اعادته كما مر ومقتضى كلامه انه لا يجوز الاقتصار في الصورة الاولى على رقعتين في أحدهما
 عتق وفي الاخرى رق وفيه وجهان بل اترجى في الروضة قال الامام والوجه انه احتياط وقال
 الباقيين انه الاصح ادليس فيه الا ما اذا أخرجهما رقعة على عبد فخرج بهما رق يحتاج الى ادراجها في
 بند قهامة أخرى فيكون ثلاث أرجح من رقعتين لانه ممنوع اه وقد مررنا الاشارة الى ذلك في باب
 القسم (وان) اخذت قيمتهم كان (كلوا ثلاثة قيمة واحد) منهم (مائة وأخرى مائتان وأخر
 ثلاثمائة أفرع) بينهم (بسمهم ورق وسهم عتق) بأن يكتب في رقعتين ورق وفي أخرى عتق وتدرج
 في بندوق الى آخر ما مر (فان خرج العتق لذى المسائتين عتق ورقا) أي الباقيان لانه به يتم الثلث (أو
 الثالث عتق ثلثاه) ورق باقية والا سخران (أو لا ذول عتق ثم يفرع بين الأخيرين بسمهم ورق وسهم
 عتق) في رقعتين (فان خرج) العتق على اسمه منهنما (فتم منه الثلث) وان كان ذا المسائتين عتق

نصفه أوذا الثلاثة عتق ثلثه ورق الباقي والآخر * (تنبيه) * تعبيرهم تعين هذا الطريق
 عند اختلاف القيمة وليس مراد بل يجوز الطريق الآخر وأن كتب في الرقاع أسماءهم فإن خرج
 على الحرية اسم ذى المائة عتق ونعم الثلث من خرج اسمه بعده إلى آخر ما مر (وإن كانوا) أى الأرقاء
 (فوق ثلاث) وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة) معاً فى الأجزاء الثلاث (كسنة) أو تسعة (قيمة)
 سواء جعلوا) فى المثال الأول (اثنين اثنين) وفى المثال الثانى ثلاثة ثلاثة وفعل كما سبق فى الثلاثة
 بالتساوية القيمة وكذا الحكم فى ستة ثلاثة منهم قيمة كل واحد منهم مائة وثلاثة قيمة كل واحد
 نجسون فيضم إلى كل نفيس نجس فيستوى الأجزاء عدداً وقيمة (أو) أمكن توزيعهم (بالقيمة دون
 العدد كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين) منهم (مائة) قيمة (ثلاثة) منهم (مائة) جعل الأول جزءاً
 والاثنان جزءاً والثلاثة جزءاً) وأقرع بينهم كما مر * (تنبيه) * تابع المصنف المحرر فى هذا المثال وهو
 غير مطابق فإن الستة لها ثلث صحيح وإنما مثاله كذا كراء فى الروضة وأصلها خمسة قيمة أحدهم مائة
 وقيمة اثنين مائة وقيمة اثنين مائة قال ابن شعبة وحينئذ فالعبارة معكوسة وإنما هو وأن أمكن توزيعهم
 بالعدد دون القيمة كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة وبه صرحا فى الشرحين
 والروضة اهـ واعتذر الشراح عن المصنف بقوله وفى عتق الاثنين أن يخرج وافق ثلث العدد ثلث
 القيمة فنقوله دون العدد صادق ببعض الأجزاء فى مقابلته للمثبت قبله فى جميع الأجزاء قال ولا يأتى
 التوزيع بالعدد دون القيمة (وإن تعذر) توزيعهم (بالقيمة) مع العدد بل لم يكن لهم ولا لقيمة
 ثلث صحيح) كاربعة قيمة منهم سواء فى قول يجوزون ثلاثة أجزاء (واحد) جزء (واثنان)
 جزء لانه أقرب إلى فعله صلى الله عليه وسلم (فإن خرج العتق لواحد عتق) كله (ثم أقرع لثمة
 الثلث) بين الثلاثة اثلاثاً فى خرج له سهم الحرية عتق ثلثه قال الدميرى كذا قال الرافعى ويحتاج إلى
 تأمل فإنه إن خرج لواحد عتق ثلثه فواضح وأن يخرج لاثنتين فكيف يفعل هل يعتق من كل واحد منهما
 سدسه أو يقرع بينهما اثناً فى خرج له عتق ثلثه وقيل من تعرض لذلك اهـ وهذا لا يحتاج لتعرض
 له فإن كلام الشرحين ظاهر وأصرح فى أن القرعة تعاد بين الثلاثة الباقين وأنهم يجوزون اثلاثاً كما مر فى
 خرج له سهم الحرية عتق ثلثه وقد صرح به البغوى فى التهذيب كما نقله عنه الباقي وحينئذ فلا وجه
 لما قاله (أو) (خرج العتق) (للاثنين) المجموعين جزءاً (رق) (الأخران) ثم أقرع بينهما) أى اللذين خرج
 لهما رقة العتق (فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر) لانه بذلك يتم الثلث (وفى قول يكتب اسم كل
 عبد فى رقة فيعتق من خرج) أولاً (وثلث الثانى) وهو القارع ثانياً لأن ذلك أقرب إلى فصل الأمر قال
 الباقي وقع فى بعض النسخ وثلث الباقي بالباء الموحدة والقاف وفى بعضها الثانى وهو الصواب * (تنبيه) *
 كلام المصنف يوهم أنه يعتق ثلث الباقي من غير إعادة القرعة وليس مراد بل المراد أن يكتب أسماءهم فى
 أربع رقايع ويخرج واحدة بعد واحدة إلى أن يتم الثلث فنخرج له أولاً رقة بالحرية عتق وتعاد
 القرعة بين الباقين فنخرج له ثانياً عتق ثلثه (فإن) كما قال الرافعى فى الشرح (أظهرهما الأول)
 وهو أنهم يجوزون ثلاثة أجزاء بحيث يقرب من الثلث (والله أعلم) لأن النبي صلى الله عليه وسلم جزءاً
 ثلاثة أجزاء (والقولان فى استحباب) لأن المقصود يحصل بكل طريق من ذلك (وقيل) فى إيجاب لانه
 أقرب إلى فعله صلى الله عليه وسلم وهذا كافى الروضة وأصلها مقتضى كلام أكثرين والأول هو ما رجحه
 فى المحرر وقال للقاضى وللإمام وهو الظاهر هذا كله إذا لم ينفار للميت مال (و) حينئذ (إذا أعتقنا بعضهم
 بقرعة فظاهر) بعدها (مال) آخر للميت جهلناه وقت القرعة (وخرج) الأرقاء (كلهم من الثلث
 عتقوا) أى تبين عتقهم من حين الاعتاق ولهذا قال (ولهم كسبهم من يوم الاعتاق) وكذا ما هو فى معنى
 الكسب كولد وأرض جنباية وغيرهما وتجرى عليهم أحكام الأحرار من حين الاعتاق حتى لو زنا أحدهم

وبعده من كل سنة ان كان بكرة ورجم ان كان ثلثا او لو كانت امة زوجها الوارث بالثالث بطل فكذلك اولو
 وطه الوارث بالثالث له هره اولو كان الوارث باع احدثهم او اخره او وحيه بطل تصرفه ورجع المهر على
 المتاجر باجر مثله (ولا يرجع الوارث بما اتفق عليهم) لانه اتفق على ان لا يرجع وهو كمن تسكن امرأة
 نكاحا ماسدا على ظن الصحة واتفق عليهم فرق القاضي بينهما لا يرجع بما اتفق (وان خرج) من الثالث
 بما طهر بعد آخر فيما اتفق من ثلاثة واحد (أفرع) بينه وبين من بقي من العبد فمن خرجت
 له القرعة فهو مع الاول * (تنبيه) * لو خرج بعض عبد كان الحكم كذلك ثم أشار الى قاعدة (و) هي كل
 (من عتق) من الارقاء (بقرعة حكم بعته من يوم الاعتاق) لامن يوم القرعة لان امينة لا عتق لامينة
 (وتعتبر قيمته حينئذ) أي حين الاعتاق لانه تبين بالقرعة انه كان حرا قبلها بخلاف من أوصى بعته ما به
 يقوم حين الموت لانه وقت الاستحقاق (وله كسبه من يومئذ غير محسوب من الثلث) سواء كسبه في حياة
 المعتق أم بعد موته لانه حدث على ملكه بعد الحكم بحريته (و) كل من (بقي) أي استمر (وربما)
 من الارقاء (يوم يوم الموت) لانه وقت استحقاق الوارث * (تنبيه) * محمل ذلك ما اذا كانت قيمة يوم
 الموت أقل أول يتخلف والا فالقيمة كفي الروضة وأما ما باقى الغنم من وقت الموت الى وقت قبض الوارث
 لتركه لانه ان كانت قيمته وقت الموت أقل فالزيادة حدثت في ملكهم أو وقت القبض أقل فمقتضى قبل
 ذلك لا يدخل في يدهم فلا يحسب عليهم كالذي يغصب أو يضيغ من التركة قبل أن يقبضوه (ومحسب) على
 الوارث (من الثلثين) هو وكسبه الباقي قبل الموت) لانه عتق لانه وقت استحقاق الوارث (لا الحادث بعده) أي
 موت المعتق لانه حدث على ملك الوارث حتى لو كان على سيده دين يبيع في الدين والكسب للوارث لا يقضى
 الدين منه خلافا للاصنافى ثم فرع على ما سبق قوله (ولو اتفق) في مرض موته (ثلاثة) معا (لأنهم)
 غيرهم قيمة كل) منهم (مائة فكسب أحدهم) قبل موت المعتق (مائة أفرع) بينهم (فان خرج
 العتق للكاسب عتق وله المائة) التي اكسبها الماسر ان من عتق له كسبه من يوم الاعتاق غير محسوب
 من الثلث ورق الاخران (وان خرج) العتق (الغيره) أي الكاسب (عتق ثم أفرع) نالباين الكاسب
 والاخر لثمنهم الثلث (فان خرجت) أي القرعة (الغيره عتق ثلثه) وبقي ثلثاه مع الكاسب وكسبه
 للورثة وهو من القيمة الاول وما عتق من الثاني (وان خرجت) أي القرعة (له) أي الكاسب (عتق
 ربه وتبعه ربع كسبه) لانه يجب أن يبقى للورثة نصف ما عتق ولا يبقى ذلك إلا بما ذكر فانه عتق
 ربه وقيمة خمسة وعشرون وتبعه من كسبه قدرها وهو غير محسوب عليه فيبقى من كسبه خمسة وسبعون
 وبقي منه ما قيمة خمسة وسبعون وبقي عبد قيمته مائة فجعله التركة المحسوبة ثلاثمائة وخمسة وسبعون
 منها قيمة العبد ثلاثمائة ومنها كسب أحدهم خمسة وسبعون فجعله ما عتق قيمته مائة وخمسة وعشرون
 وجعله ما بقي للورثة مائتان وخمسون وأما ما بيع كسبه فغير محسوب لانه تابع لما عتق منه لان الكسب يتقسط
 على ما في العبد من الحرية والرق فما قبل مائة من الحرية كان للعبد بغير وصية وما قبل مائة من الرق فهو
 للسيد فترادف تركته بذلك وازداد ما برز اذا استحقاق العبد في الكسب فتتقص حصص التركة فدارت المسئلة
 لان معرفة ما عتق منه متوفرة على معرفة ما عتق منه وطريق استخراجها بالجبر والمقابلة وقد ذكرها الجبر
 فقال ويستخرج ذلك بباريق الجبر بان يقال عتق من العبد الثاني شيء وتبعه من كسبه مثله غير محسوب من
 الثلث فيبقى للوارث ثلاثمائة سوى شيئين يعدل مثلي ما عتقه وهو مائة وشيئين فثلاثة مائتان وشيئين وذلك مقابل
 ثلاثمائة سوى شيئين فخير وتقابل فائتات وأربعة أشياء مقابل ثلاثمائة يسعها المائتين بالمائتين فبقي أربعة
 أشياء مقابل مائة فالثي خمسة وعشرون فعلمنا ان الذي عتق من العبد ربعه وتبعه من الكسب ربعه غير
 محسوب من الثلث اه كلامه وهو ظاهر * (تمت) * الوفا لانه أول ولد تلدته حرة فولدت ميتا ثم حيال
 عتق الحى لان الصفة انحلت بولادة الميت ولو قال لعبد المجول نسبه لأعلى وجهه الماطلة أنت ابني وأمكن

أن يكون ابنة بان كان أمه غريمه بما يتأني معه أن يكون ابنه عتيق عليه وثبت النسب ما كان من غيرا وكبيرا
وسدق ويعتق قضا ان كذبه وان كان لا يمكن ان يكون منه ما قوله فان أمكن ان يكون منه وكان معروف
النسب من غيره عتيق عليه ولم يثبت نسبه

(فصل في الولاء) * وهو بفتح الواو والمد لغة القرابة مأخوذ من الموالات وهو المعاونة والمقاربة وشرعا
عصو بنسبها وال مال المال من الرقيق بالحرية وهي مترامية عن عصوبة النسب فيرث بها المعتق وبلى أمر
النكاح والصلاة عليه وبه قل والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ادعوهم لابائهم الى قوله ومواليكم
وقوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق متفق عليه وقوله الولاء لغة كلمة النسب لا يباع
ولا يوهب رداه الامام أحمد وابن خزيمة وابن حبان والشمسة بضم اللام القرابة ويجوز فتحها ولا يورث
بلى يورثه لانه لو ورث لاشترط فيه الرجال والنساء كما تراه حقوق ولاختصاص الابن المسلم بالآرث به
قيمة الموات المعتق المسلم عن ابنين مسلم ونصراني فاسلم النصراني ثمن مات العتيق عنهما (من عتيق عليه رقيق)
أومعهض (باعتاق) مخير اما المستفلا أو بعوض كبيع العبد من نفسه أو ضمنا كقوله اعتق عبدك
عني فأجاب أومه لفاعلى صفة فوجدت (أو كناية) بآداء نجوم (وتدبير واستيلاد وقرابة) كان ورث
قريبه الذي يعتق عليه أو ملكه ببيع أو هبة أو وصية (وسراية) كما مر في عتيق أخذ الشرير يمين المومر
نصيه أو باعتاق غيره رقيقه عنه باذنه (فولاؤه) اما بالاعتاق فالتسوية السابق واما غيره فبالقياس عليه
اما اذا أعتق غيره عبده عنه بغير اذنه فإنه يصح أيضا لكن لا يثبت له الولاء وانما يثبت لأمالك خلافا لما وقع
في أصل الروضة من انه يثبت له لأمالك ولو أعتق عبده على ان لا ولأه عليه أو على ان يكون سائبة أو على
انه اغتر لم يبال ولاؤه ولم ينتقل كنسبه نظير الصحيحين كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل فضاء الله
أحق وشرطه أوثق انما الولاء لمن أعتق واستثنى من ذلك ما لو أقر بجر يبعده ثم اشتراه فإنه يعتق عليه
ولا يكون ولاؤه بل هو موقوف لان المالك يرضى لم يثبت له وانما عتيق مؤاخذه بقوله وما لو أعتق الكافر
كافرا فلقى العتيق بدار الحرب واسترق ثم أعتقه السيد الثاني فولاؤه لانساني وما لو أعتق الامام عبدا
من عبيد بيت المال فإنه يثبت الولاء عليه للمسلمين لا للمعتق **(تنبيه) *** يثبت الولاء للكافر على المسلم
كمكسه وان لم ينو ارثا كما ثبتت علاقة النكاح والنسب بينهما وان لم يتوارثا ولا يثبت الولاء بسبب آخر غير
الاتفاق كاسلام شخص على يد غيره وحديث من أسلم على بدر جمل فهو أحق الناس بحبها ومجانته قال
البخاري اختلفوا في صحته وكان اتفاقا وحديث نحو المرأة ثلاثة موارث عتيقها وعتيقها وارثا الذي
لاعت عليه ضعفه الشافعي وغيره كالخلف والموا لا ترث عتبه المتعصبين بانفسهم كما مر في الفرائض دون
سائر الورثة ومن يعصبهم العاصب لانه لا يورث كسر فلو اتفق الى غيرهم ليكون موروثا **(تنبيه) ***
ظاهر كلامه ان الولاء لا يثبت للعاصب مع وجود المعتق وليس مراد ابل هو ثابت لهم في حياته وهو
قضية قول الشيخين فيما اذا مات العتيق وهو مسلم والمعتق حر كافر وله ابن مسلم فغيره لابن المسلم ولو قلنا
لا يثبت لكان لبيت المال بل المتأخر لهم عنه انما هو فوائد وكان ينبغي للمصنف أن يقيده بالعصبة بما رذته
في كلامه وكأنه استغنى عن ذلك بقوله (ولا ترث امرأة بولاء) فلو كان للمعتق ابن وبنت ورث
الذ كردونها ثم استثنى من ذلك قوله (الامن عتيقها) للغير السابق (وأولاده) وان تزوا (وعتقانه)
وان بعدوا **(تنبيه) *** كان ينبغي أن يقول الامن عتيقها أو منتم اليه بنسب أو ولأه للأرث عليه
ولأه العتيقة الذي علمت به بعد العتيق من حر أصلى فان الاصح أنه لا ولأه لاحد عليه مع دخوله في عبارته
وهذه المسئلة قد تقدمت للمصنف في الفرائض وذكرها هنا توطئة لقوله (فان عتيق عليها أبوها) كان
اشرته (ثم أعتق عبدا فمات بعد موت الاب بلا وارث) من النسب للاب والعبد (فقاله) اى العتيق
(لانيث) لا لكونها بنت معتقه لاسر أنها الارث بل لانها معتقة للمعتق **(تنبيه) *** يحصل ميراثها اذا

لم يكن لأب صسبة فان كان كاخ واسم فيراث العتيق وله ان معتيق المعتق متأخر عن عصوة
النسب قال الشيخ أبو علي سمعت بعض الناس يقول أخطأ في هذه المسئلة أربع مائة فاض وقالوا ابن الميراث
لانت لانهم رأوها أقرب وهي صسبة بولائها عليه وجه العلة أن المقدم في الولاء المعتق ثم عصبة ثم معتقه
ثم صسبانه وهكذا ووارث العبد هذه العسبة فكان مقدما على معتق معتقه ولا شيء لها مع وجوده وقد مررت
بالإشارة إلى بعض ذلك في كتاب الفرائض ونسبة غالبا القضاة في هذه الصورة ككاه الشيخان قال
الركشي والذي كاه الامام عن غلطهم فيما اذا اشترى أخ وأخت أباهما فاعتق الأب عبد أو مات ثم
مات العتيق فقالوا ميراثه بين الأخ والأخت لانهم ما متقامته معه وهو غلام وأما الميراث للأخ وحسده وقول
المصنف بل ووارث يرجع للأب والعبد كما مر وان ذكره في الحرر بالنسبة إلى الأب (والولاء لأعلى العصبان)
أما رواد أبو داود وغيره عن عمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم الولاء لكبير وهو اضم الكاف وسكون الباء
أكبر الجساعة في الدرجة والقرب دون النسب مثله ابن المعتق مع ابن ابنه فلو مات المعتق عن ابنه أبي أو
أنحوس فمات أحدهما وخاف أن ينافي الولاء لعنه دونه وإن كان هو الوارث لابيه فلو مات الآخر وخاف تبعه
بين الولاء بين العشرة بالسوية (ومن مسروق) يعتق (ولا ولأه عليه) لأحد (الاعتقه وعصيته) فلا ولأه
عليه لمعتق أحد من أصوله لان نعمة من أعتقه عليه أعظم من نعمة من أعتق بعض أصوله فانحصت بالولاء
وصورته ان يدر رقية رقة قام رقيق أو حر فاعتق الولد وأعتق أبوه وأمه وهذا مستثنى من استرسال الولاء
على أولاد المعتق وأحداده واستثنى الرادحي صورة أخرى وهي من أبوه حر أصلي فلا يثبت الولاء عليه لموالى الام
على الاصح لان النسب لأب ولأولاد عليه فكذا العرعق فالابتداء حرية الأب تبطل دوام الولاء لموالى
الام كما سيأتي بدواها أولى بان يجمع ثبوتهم أهم أماعكسه وهو معتق تزوج بكرة أصلية في ثبوت الولاء على
الولد وجهان أحدهما أنه يثبت تبعه بالنسب والثاني لانهم أحد الوالدين فحر يتأمنع الولاء على الولد كالأب
ولأولاد على اسرة أصلية مات أبوه رقيقا فان عتق أبوه بعد ولادته فهل عليه ولا تبعه الا بيه أم لانه لم يثبت
ابتداء فكذا بعده كما لو كان أبوه حرين وجهان يرجح منهما الملقين وصاحب الانوار الاول ومن ولد بغير حرين
ثم رق أبوه ثم زال رقه - الما ولأه عليه لان نعمة الاعتاق لم تنه له لحصول الحرية له قبل ذلك بيه عليه الزركشي
أحد ما ياتي ثم أشار لولاء الانحرار بقوله (ولو نسك عبدا معتقه فانت بولاه فلا مؤلى الام) لانه المسم عليه فانه
عتق باعتاق أمه (فاذا عتق الأب انحر) الولاء من موالى الام (الى مواليه) أى الاب لان الولاء فرع النسب
والنسب الى الآباء دون الأمهات وأما ثبت لموالى الام لعدمه من جهة الأب فاذا لم يكن عاد الى موضعه
* (تنبيه) معنى الانحرار أن يقطع من وقت عتق الأب عن موالى الام فاذا انحر الى موالى الاب فلم يبق منهم
أحد لم يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال ولو لحق موالى الاب بدار الحرب وسبوا هل يعود الولاء
لموالى الام سكت ان كج في التجر يد فيه وجهين ويسمى ان يكون كالمسئلة قبلها ويحل الانحرار الى موالى الاب
اذا لم يكن معتق الاب والاس نفسه فان اشترى أباه فعتق عليه فالاصح ان ولأه الان مالى أمه كما سيأتي
(ولو مات الأب رقيقا وعتق الجد انحر) الولاء من موالى الام (الى مواليه) أى الجد لانه كالأب في النسب
والتعصيب فانه يستقر بذلك ولا يتوقع فيه انحرار (فان أعتق الجد والأب رقيقا انحر) الولاء من موالى الام
الى موالى الجد أيضا لما مر (فان أعتق الأب بعده) أى الجد (انحر) من موالى الجد (الى مواليه) أى الاب
لان الجد أعماجه لكون الاب كان رقيقا فاذا عتق كان أولى بالجر لانه أقوى من الجد في النسب واذا انقرض
موالى الاب لا يعود الى موالى الجد ولا الى موالى الام بل يبقى لبيت المال (وقيل) لا ينحر الى موالى الجد بل
(يبقى لموالى الام حتى يموت الأب فينحر الى موالى الجد) لانه انما ينحر ابقاء الاب رقيقا اذا مات زال المسامح
* (تنبيه) المراد بالجد أبو الأب فان الولاء لا ينحر من معتق الام الى معتق أبى الام بالأخلاف (ولو

لايه من موالى أمهم (البه) أى الولد قلنا لان الاب يعتق عليه فيثبت له الولاء عليه وعلى أولاده سواء
أكانوا من أمه أم من معتقة أخرى (وكذا ولأه نفسه) حر من موالى أمه (فى الاصح) فى الحرر كانوا
كلوا أعتق الاب غيره ثم يقطع ويصير كحر لا ولأه عليه (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (الاصح
المنصوص لا يجزى) أى ولأه نفسه من موالى الام اليه بل يستمر الولاء لهم (واشتهأهلم) لانه لو جاز
لثبت له على نفسه ولا يمكن ان يكون له على نفسه ولأه له والذا لاشترى العبد نفسه أو كاتبه سيده وأخذ
الجنوم يعتق ويكون الولاء سيده قال فى المهمات والنظام ان ما وقع فى الحر سقو * (خاتمة) * لو أعتق
عتق أيامه معتقه فكل من موالى الولاء على الآخر وان أعتق أجنبي أعتق لابي من أولاد فاشترى بأبائهما فلا
ولاء لوالدهما على الآخر ولو خالق حر من أسلمين وأجداده أرفاء يتصور ذلك فى تسكاح الغرور وفى
وطء الشبهة وتجوها إذا اعتقت أم أمه فالولاء عليه لمعتقه فان عتق أبوأمه أنجر الولاء الى مولاه لان جهة
الابوة أقوى واستقر عليه حتى لا يعود الى من أنجر اليه كما مر ولو عتق كافر مسلما وله ابن مسلم رابن كافر ثم
مات العتق بعد موت معتقه فولأه للمسلم فقط ولو أسلم الآخر قبل موته فولأه له وأولوات فى حياة
معتقه فبرائه لبيت المال

(كتاب التدبير)

هو لغة النصارى فى عواقب الامور وشرعها عتق بالابن الذى هو دبر الحياة فهو تغلىق عتق بصفة لا وصية
واهذا لا يقتصر الى اعتناق بعد الموت ولغته مأخوذة من الدبر لان الموت دبر الحياة وقبل لانه لم يجزى لغيره
الى غيره وقبل لانه دبر امر حياته باستخدامه وأمر آخرته بعقوبته وكان معروف فى الجاهلية فافره الشرع
وقيل انه مبتدأ فى الاسلام ولا يستعمل التدبير فى غير العتق من الوصايا والاصل فى الباب قبل الاجماع خبر
الصحيحين ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فقهر به صلى الله عليه وسلم له
وعدم انكاره يدل على جواز واسم الغلام يعقوب وديره مذكور الانصارى وفى سنن الدارقطى أن النبي
صلى الله عليه وسلم باعه بعد الموت ونسبه الى الخطأ وأركانه ثلاثة صبغة ومالك ومحل ويشترط فى الركن الاول
الغنى يشعربه وهو اما صريح واما كناية وقد بدأ بالقسم الاول منه فقال (صريحه) الذى يعقوبه وهو
ما لا يحتل غير التدبير ألفاظ كثيرة منها قوله أنت حر أو حررتك (بعد موتى أو اذامت أو متى مات فانت حر)
أو عتقت (أو أعتقت بعد موتى) ونحو ذلك كانت مفكوك الرقبة بعد موتى لان هذه الالفاظ لا تحتل
غيره وهو شأن الصريح وكذا دبرتك وأنت مدبر على المذهب المنصوص لاشتهاره فى معناه وفى قول مخرج
من طريق ثان مخرج من السكابة هو كناية لخلوه عن لفظ العتق والحرية * (تنبيه) * كلامهم فىهم الحصر
فيما ذكره وليس مرادا كما علم مما ذكرته ولو قال مثل كذا كان أولى ثم شرع فى القسم الثانى فقال
(ويصح بكناية عتق مع نية تملكيت سيلاك بعد موتى) ناويا لعتق لانه نوع من العتق فدخلته كناية ومثل
ذلك اذامت فانت حر أو سب أو مالك نفسك ونحو ذلك من الالفاظ المحتملة ويصح أيضا بلفظ التخبيس
الذى هو من صرائح الوقف كإفلا فى اثناء الباب عن كلام الشافعى فى الام * (تنبيه) * لودبر بعضه نظران
كان مبهما كره به صح فاذا مات عتق ذلك الجزء ولا يسرى كما تقدم وان كان الجزء معين كيد لغافى
أحد وجهين اقتضى كلام الرافعى ترجيحه واستظهاره الزكشى وقوله أنت حر بعد موتى أو لست بحر لا يصح
كنهه فى الطلاق والعتق وهذا كما قال الاذرى فيما اذا أطلق أو جهات ارادته فان قاله فى معرض الانشاء عتق
أو على سبيل الاقرار فلا قياس على ما قاله فى الاقرار (ويجوز) التدبير مطافا كما سبق (مقبدا) بشرط
فى الموت بعدة يمكن بقاء السيد اليها (كان) أو متى (مت فى هذا الشهر أو) فى (ذا المرض فانت
حر) قياسا على المطلق فان مات على الصفة المذكورة عتق والا فلا ما لم يمكن بقاؤه الى تلك المدة كان مت
بعد ألف سنة فانت حر لا يكون تدبير على أصح الوجهين فى البحر للقطع بانه لا يبق الى هذه المدة (ويجوز)

التدبير أيضا (معاقا) على شرط في الحياة (مكان) أو إذا أومئ (دشات) الدار (فانت خرد
موت) لأنه دائرين أن يكون وصية أو تعاقب صفة وكل منهما يقبل التعليق (مان وجدت الصفة
ومات عتق والا فلا) لعدم وجود الصفة ولا يصير مدبرا حتى يدخل * (تنبيهه) * أشعر كلامه بأن التدبير
المعاقب قسم القيد وليس مراد بل قسمه ما قبله وهو المعاقب (ويشترط) في حصول العتق (الدخول
قبل موت السيد) كسائر الصفات المعاقب عليها فإن مات السيد قبل الدخول فلا تدبير يلعو والتعليق
(مان قال) إذا دخلت الدار بعد موتى أو (انمت ثم دشنت) الدار (فأنت حر اشتراط) في حصول
العتق (دخول بعد الموت) مما يقتضى اللفظ من الترتيب في ذلك * (تنبيهه) * هذا تعاقب عتق بصفة
للتدبير كسائر التعليقات فلا يرجع فيه بالقول قطعا لأن التدبير تعليق العتق بموته وحده وههنا عاقبة موته
ودخول الدار بعده وقضية تعبيرة بشم أنه لو أتى بالوارث لم يشترط فيه ترتيب الدخول لكن نقلا عن
البهيوى الاشتراط أيضا قول الاسنوى ونقل عنه أنه ينبغي ليل الطالع ما يوافقه وخالف في الخلاف فخرم فيها
لو قال ان دشنت الدار وكت زيدا فأنت طالق فإنه لا فرق بين تقديم الأول وتأخره ثم قال وأشار في النتيجة
الى وجه في اشتراط تقدم الاول بملعه الى أن الواو تقتضى القرية وقال الزركشى الصواب عدم الاشتراط
هنا كما هو الحال والافاء الفرق اه وهذا ظاهر (وهو) أى الدخول بعد الموت (على التراخي) لانقضاء
ثم ذلك * (تنبيهه) * مقتضى ذلك ترك البعد على اختياره حتى يدخل ويضرر على الوارث والاوجه
كما قاله بعض المتأخرين ان محله قبل عرض الدخول عليه فان عرضه عليه وأبى فلوارث يبيع كسليمه
في المشيئة الاستية (وايس للوارث يبعه) وكذا كل تصرف يزول الملك به والموت (قبل الدخول)
إذ ليس له ابطال تعليق الميت وان كان للميت ان يعاله كالأوصى لرجل شئ ثم مات ايس للوارث ان
يعاله وان كان للأوصى ابطاله وايس للوارث منه من الدخول وله كسبه قبله (ولو قال) أنت حر رد
موتى بشهر مثلا أو (ادامت ومضى شهر) بعد موتى (فاستحر فلوارث) كسبه واستخدمه
واحارته واعارته (في الشهر) لقائه على ملكه (لابيهه) لما مر من انه ايس له ابطال تعليق المورث وهذا
أيضا تعليق عتق بصفة للتدبير على الاصح كما مر وهكذا كل تعاقب بصفة بعد الموت كقوله اداشت
لحرية بعد موتى أو شاء فلان ثم دخلت الدار فأنت حر (ولو قال) لعبدك (ان شئت فأنت مدبر أو أنت
حر بعد موتى ان شئت اشترطت المشيئة) هذه التدبير والتعليق في صورتين حال كونها (متصلة) اتصالا
فقليا بان يوجد في الصورة الاولى عقب الاقفا وفي الثانية عقب الموت لان الخطاب يقتضى جواما في الحال
كالبيع ولأنه كالتمليك والتمليك يقتدر الى القبول في الحال (وان قال متى) أو متى ما أوهما (شئت)
دل ان شئت (فلتراخي) لان معنى موضوعة للزمان فاستوى فيها جميع الأزمات ويشترط في الحال المشيئة
بل موت السيد كسائر الصفات المعاقب عليها إلا اذا صرح بالمشيئة بعد الموت أو لولاها فشترط بعده وفي
شرط الفور سنة منذ تفصيل وهو اذا قال فاذامت مشئت فأنت حر اشتراط فور المشيئة بعد الموت في الإصح
كداسائر التعليقات لمشبهة على الفاعل ان قال فاذامت غنى شئت فأنت حر فلا يشترط قطعا وقوله اذامت
أنت حر ارشئت أو اداشت أو أنت حر اذامت ان شئت أو اداشت أو أنت حر اذامت ان شئت أو اذا
شئت يتعمل أو يرديه المشيئة في الحياة وبعد الموت مع عمل بينهما لم ينحل على المشيئة بعد الموت
كداسائر التعليقات التي توسع فيها التزام الشرطين كقوله لزوجه اب أو اذا دخلت الدار فأنت طالق
من كانت بدايته يعمل بنيتها فان لم ينوشأ حل تأخير الشرط الثاني على الاول وتشترط المشيئة هنا فورا بعد
لموت عند الأكثرين ومعنى لم يعتبر الفور في المشيئة بعد الموت عرضت عليه فان امتنع فلوارث يبعه كما مر
بشرط التدبير أن يكون التعاقب بموت السيد (و) حينئذ (ولو قال) أى الشريك (لعبدك اذامتا
ننت حر لم يعلق حرة عونا) معا أو مرتبا (فان مات أحدهما قابس لوارثه بسم نصيبه) ولا يصرف فيه

بما ينزل الملك لأنه صار مستحق العتق بموت الشريف وله التصرف فيه بما لا ينزل الملك كاستخدام و اجارة
وفي كسبه بين موت الشريكي وجهان أحدهما انه للوارث خاصة وهذا بخلاف ما لو أوصى بعتق عبد
فاكتسب ما لا بين الموت والاعتاق فان الصحيح انه للعبد والفرق ان العتق مستحق حاله الاكتساب فانه
واجب على الفور بخلافه هنا ثم عتقه بموتها معا تعلق عتق بعتقه لا عتق بتدبير لان كلامهم من لم يعلقه
بموت بل بموته وموت غيره وفي موتها مرتبا يصير نصيب المتأخر وتامد برادون نصيب المتقدم ويشترط
أحدهما التدبير بلوغ وعقل (و) حينئذ (لا يصح تدبير مجنون) أطبق جنونه (و) لا تدبير (صبي لا يعيز)
لعدم أهليتهما للتبرع أما اذا قطع جنونه ودبر في حال إفاقته يصح كإي البحر ولو قال أنت حر ان جئت
فمن هل يعتق قال صاحب الإفصاح يحتل وجهين أحدهما نعم لان الإيقاع حصل في الصحة والثاني
المنع لان المضاف للمجنون كالنكاح فيه اه والاول أو جسه (وكذا المميز) لا يصح تدبيره (في الاظهر)
كاعتاقه والثاني يصح اذا تضييع فيه ولا يشترط في صحة التدبير اطلاق التصرف (و) حينئذ (يصح من
سفيه) ولو محجور راعاه لعمدة عبارته ولو لم يره الرجوع في تدبيره بالبيع للمصلحة ومن مفاسد ولو بعد الحجر
عليه ومن مبعوض ولا يشترط فيه أيضا السلام (و) حينئذ يصح من (كافر أصلي) ولو حربيا كما يصح
استيلاده وتعليقه العتق على صفة ومن سكران لانه كالسكاف حكاه (وتدبير المرتد يبي على أقوال مالكه)
قوله الاظهار وقوف فان أسلم بان صحته والا فلا وهذه المسئلة مكررة فقد سبق في باب الردة (ولو بر ثم ارتد
لم يبطال) تدبيره (على المذهب) صيانة لحق العبد عن الضياع ولان الردة انما تؤثر في العقود المستقبلية
دون الماضية بدليل أنما لا تفسد البيع والهبة السابقين عليهما والطريق الثاني القطع بالبطلان
والثالث البناء على أقوال الملك (ولو ارتد) العبد (المدبر) أو استولى عليه أهل الحرب (لم يبطال)
تدبيره وان صار دمه يمدد لبقاء الملك فيه كالأبطل الاستيلاد والكتابة بها ثم ان مات السيد قبل عتقه
عتق ولو التحق بذار الحرب فسبى فهو على تدبيره ولا يجوز استرقاقه لانه ان كان سيده حيا فهو له وان
مات فلاؤه ولا يجوز ابطاله وان كان سيده ميتا في جواز استرقاق عتيقه بخلاف سبق في محله ولو استولى
الكفار على مدبر مسلم ثم عاد الى يد المسلمين فهو مدبر كما كان (و الحرب) دخل دارا بأمان (حج مدبر)
الكافر الأصلي من دارنا (الى دارهم) ولو جرى التدبير في دار الاسلام ولم يرض المدبر بالرجوع لان
أحكام الرق باقية فيه ويجوز له ابطال ما أثبت له * (تنبيه) * حكم مستولادة الحربى كمدبره فيما مر بخلاف
مكاتبة الكافر الأصلي فانه في حكم الخارج عنه وبخلاف مدبر المرتد لبقاء عاقلة الاسلام كمنع الكافر من
شرائه (ولو كان كافر عبد مسلم) ملكه بارت أو غيره من صور ملك الكافر للمسلم المذكورة في كتاب
البيع (فدبره نقض) أى بطل تدبيره (وبيع عليه) لما في بقاء ملكه عليه من الاذلال * (تنبيه) *
قوله نقض وبيع عليه فيه تقديم وتأخير ومعناه بيع عليه ونقض تدبيره بالبيع قال في المهمات وقوله نقض
هل معناه ابطاله بعد الحكم بجهته حتى لو مات السيد قبل ابطاله عتق العبد أو معناه الحكم بباطلانه من
أصله وعلى الاول فهل يتوقف على لفظ أم لا فيه نظر اه ولا وجه لتوقفه في ذلك كما قاله ابن شهاب فانه
لا خلاف في صحة تدبير الكافر المسلم وانما الخلاف في الاكتفاء في زالة الملك به (ولو دبر كافر) عبدا
(كافرا وأسلم) العبد (ولم يرجع السيد في التدبير) بالقول بناء على صحة الرجوع به على القول
المرجوح الا ترى (نزع) العبد (من سيده) وجعل عند عدل دفعا للذل عنه ولا يباع بل يبقى مدبرا
لتوقع الحرية (وصرف كسبه) أى العبد (اليه) أى سيده كالأول أسلمت مستولادته وينفق عليه
منه فان لم يكن كسبه فنفقته على سيده (وفي قول يباع) عليه وينقض التدبير لان العبد المسلم
لا يبقى في يد الكافر وعلى الاول لو لحق سيده بذار الحرب أنفق عليه من كسبه وبعت بالفاضل له
* (تنبيه) * لو أسلم مكاتب الكافر لم يبيع فان عجز يبيع (وله) أى السيد (بيعه المدبر) للخبر

السابق أوّل الباب وفي معنى البيع كل تصرف بربيل المثلث ويسمى السببه فانه يصح تديره ولا يصح منه
 بيعه قول ابن الرقعة ولو أراد الولي بيعه لأجل إبطال التدير لم يعتزل لأنه لا يحجر عليه كما يسألون في أن يرجع
 فيه بالقول جزماً (والتدير) مقبداً كان أو معلقاً (تعلق عتق بصفة) لأن الصيغة صيغة تعلق هذا
 ما نقله الرابع عن ترجيح الأكثريين (وفي قول ربيعة) للعبد عتقه نظرنا إلى اعتبار اعتاقه من الثالث
 وهذا ما نص عليه في البولي وبلى واختاره الزنى والربيع وكذا البلغيني وقال في الام نصوص تدل على
 ما قررته فوق الثلاثين فصانتم بعد ذلك (ولو باعه) أي السيد مديره (ثم ملكه لم يعد بالتدير على المذهب)
 أما على القول بأنه ومسيبة فهو كقولنا أوصى بشي ثم باعه ثم عاد إلى ملكه وأما على القول بأنه تعلق عتق ومسيبة
 فعل الخلف في عود المثلث والظاهر أنه لا يعود وقيل يعود على القول بعود المثلث (ولو رجع عنه قول
 كأبطاله) أو (فصفته) أو (نفسته) أو (رجعت فيه صحت قلنا) بالرجوع وهو أن التدير
 (ومسيبة) كإصح الرجوع عن الوسيبة بذلك (والا) بأن قلناه وتعلق عتق بصفة (فلا) يصح باع قول
 كآخر التعليقات (تنبيه) مراد بالقول المعلق أو المثلث منزله كما قاله الزركشي لسد ثلث الآخرين
 المفهوم الإشارة وحذف المصنف حرف العطف من المعلومات لاعتبار بعض العرب كقوله وأما كانت مكملة لآخرها
 ثمما (ولو عاتق مديراً) أي عاتق عتقه (بصفة) كأن قال سيده بعد تديره المطلق إن دخلت الدرافات
 حر (صح) وبقي التدير بحاله كقول مدير المعلق عتقه بصفة (وعتق بالاسبق من الموت والصفة) تعميلاً لعتق
 فان وجدت الصفة قبل الموت عتقها وإن ما قبلها عتق بالتدير (وله) أي السيد (وطء) أمة
 (مديرة) له لبقه لملكه فيها كالمتولدة ولما روى الشافعي عن نافع عن ابن عمر أنه دبر أمته وكانت يملؤها
 (ولا يكون) وطؤها (رجوعاً) عن التدير سواء عزل عنها أم لا هذا لأن لم يولد لها (فأباً) ولدها يمال
 تديره) لأن الاستيلاد أقوى منه بدليل أنه لا يعتبر من الثالث ولا يمنع منه الذي يختلف التدير فربعه
 ما أقوى كزعم مالك الجين الشكاح (ولا يصح تدير أم ولد) إذا فائدة فيه لأن استحق العتق بالموت تحسمه
 هي أقوى منه كإمر (تنبيه) ليس لما يمنع التدير فيه مع وجود أهلية الملك الأدهم الصورة (وبيع
 تديره كاتب) كما يصح تعلق عتقه بصفة فيكون مديراً مكاتباً فيعتق بالاسبق من موت السيد وأداه النجوم
 فان أدى المال قبل موت السيد عتق بالكاتبه وبأن التدير ولو عزر بنفسه أو عزره سيده بماتت الكاتبة ويبقى
 التدير وإن لم يؤد المال حتى مات السيد عتق بالتدير قال الشيخ أبو حامد وماتت الكاتبة وقال ابن الصباغ
 عدى لا تباطل ويتبعه كسبه وولده كمن أعتق مكاتبه قبل الإداء فكذلك لا يملك الكاتبة بالاعتاق
 هكذا بالتدير قال أعني ابن الصباغ ويحتمل أن يريد الشيخ أبو حامد بالمال زوال العتق دون سقوط
 أحكامه اهـ والصحيح كما قال الأسوي ما قاله ابن الصباغ وبه جزم صاحب البحر وأول التارخيل المذكور
 ويؤخذ ذلك من مسألة الاحبال يشار إلى الأولى حيث لم تباطل الكاتبة بالإحبال حتى يتبعها ولدها وكسبها
 مع كونه أقوى من التدير وإن لم يحتمل الثالث جميعه عتق منه بقدر الثالث بالتدير ويبقى ما زاد مكاتباً
 وسقطا عنه من النجوم بقدر ما عتق إن عتق نصفه فنصف النجوم أو بوجهه وهو (و) تصح (كتابة
 مديراً) كعكسه لا شترا كما هي في العتق المقصود به ما يكون مديراً مكاتباً كما مر ويقتضى بالسابق من
 الموت وأداه النجوم فان أداه عتق بالكاتبه وإن مات السيد قبل الإداء عتق بالتدير قال ابن المقرئ
 وبماتت الكاتبة أخذنا من كلام الشيخ أبي حامد في المسئلة قبلها والوجه كما قال شيخنا أخذنا من مقابلة فيها
 الذي جرى هو عليه أن لا تباطل فيتبعه كسبه وولده كما قال شيخنا ويحتمل الفرق بأن الكاتبة ههنا لاحقة
 وفيها سابقة اهـ والوجه عدم الفرق كما مر ولو عاتق عتق المكاتب بصفة صح وعتق بالاسبق من
 وجود الصفة والإداء (تنبيه) تسمع الدعوى من العبد بالتدير والنماق على السيد في حياته وعلى

شاهد وعين وأما التدبير فلا بد في إثباته من رجلين لأنه ليس بحال وهو ما يطالع عليه الرجال غالبا

* (فصل) * في حكم جل المدبرة والمعلق بعقها بصفة مع ما يد كرمه إذا (ولدت مدبرة) ولدا (من نكاح
(أو) من (زنا) أو من شبهة بأمة حدث بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد (لا يثبت للولد حكم التدبير
في الاظهر) لأنه قد يقبل الرفع فلا يسرى الى الولد كالرهن والثاني يثبت كولد المستولدة بجامع العتق
بموت السيد وبهذا قال الأئمة الثلاثة أما إذا لم ينصل بان كانت حاملا عند موت السيد فان الحمل يتبعها
قطعا ولا يتبعها ولذا الذي ولدته قبل التدبير قطعا (ولو دبر حاملا) وأطلق (ثبت له) أي الحمل (حكم
التدبير على المذهب) تبعا لها لان الحمل بمنزلة عضو من أعضائها كما يتبعها في العتق والبيع وفي قول من
الطريق الثاني المبني على أن الحمل لا يعلم لا يثبت ويعرف وجود الحمل بوضعه لدون ستة أشهر من حين
التدبير وان وضعته لا كثر من أربع سنين من حينئذ لم يتبعها أولا بينهما فرق بين من لها زوج يفرشها
فلا يتبعها وبين غيرها فليتبعا وان انفصل فيها قبل موت سيدتها كما سبق في نظائرها (فان ماتت) أي
الام في حياة السيد بعد انفصال الحمل (أو رجع في تدبيرها) بالقول بناء على المرجوح (دام تدبيره) أي
الحمل أم في الاولى فكل ولد دبره بعد ثبات أحدهما قبل موت السيد وأم في الثانية فكل رجوع بعد
الانفصال (وقبل ان يرجع) وأطلق (وهو) أي الحمل (متصل) بها (فلا) يدوم تدبيره بل يتبعها في
الرجوع كما يتبعها في التدبير وفرق الاول بان التدبير فيه معنى العتق والعتق له قوة أما لو قال رجعت
عن تدبيرها دون تدبيره فإنه يدوم فيه قطعا (ولو دبر) الام دون حملها بان استثنائه صح كما صرح به الماوردي
والروائي وشرط أن تله قبل موت السيد فلو ولدته بعد موته بطل لان الحرة لا تلد الا حوا وان دبر
(جملا) بمفرده (صح) أيضا كما يصح اعتاقه دونها ولا يتبعه الام بخلاف عكسه لان الحمل تابع فلا يكون
متبوعا (فان مات) السيد (عتق) الحمل (دون الام) لما مر (وان باعها) مثلا حاملا (صح) البيع
(وكان رجوعا عنه) أي عن تدبير الحمل فصد الرجوع أم لا لدخول الحمل في البيع ولو قالت بعد موت
السيد دبرني حاملا فالولد سرا وأولاده بعد موت السيد فهو حر وأنكر الوارث ذلك وقال في الاولى بل
دبرك حائلا فهو قن وقال في الثانية بل ولدته قبل الموت أو قبل التدبير فهو قن صدق بيمينته في الصورتين
وكذا ان اختلفا في ولد المستولدة هل ولدته قبل موت السيد أو بعده أو ولدته قبل الاستيلاء أو بعده
وتسمع دعوى المدبرة التدبير لولدها حسبة لتعاقب حق الاتحيم ما حتى لو كانت قنة وادعت على السيد
ذلك سمعت دعواها (ولو ولدت المعلق عتقها) بصفة ولد امن نكاح أو زنا وانفصل قبل وجود الصفة
(لم يعتق الولد) بعقها لأنه قد يطمع الفسخ فلم تعد الى الولد كالوصية والرهن (وفي قول ان عتقت
بالصفة عتق) الولد وهما كالأوليين في ولد المدبرة ولو كانت حاملا عند وجود الصفة عتق الحمل قطعا
والحامل عند التعاقب كالحامل عند التدبير فليتبعا الحمل (ولا يتبع مدبر اولده) المملوك اسيدته لان
الولد يتبع الام في الرق والحرية لا أباه فيكون في سبب الحرية (وجنانيته) أي المدبر منه وعليه (بجناية
قن) كذلك اشبهت المالك عليه فان قتل بجناية قات التدبير أو يبيع فيها بطل التدبير فان فداء السيد يقي
ولا يلزمه ان قتل بجناية عليه أن يشتري بقيمته بعد ايدبره ولو يبيع بعضه في الجنانية بقي الباقي مدبرا فان
مات السيد وقدم جنى المدبر ولم يبعه ولم يختر فداء فونه كاعتاق القن الجاني فان كان السيد موسرا عتق
وفدى من التركة لأنه أعنتقه بالتدبير السابق ويفدية بالاقبل من قيمته والارش اعتذر تسليم المبيع وان
كان معسرا لم يعتق منه شيء ان استغفر فقه الجنانية والا فاعتق منه ثلث الباقي ولوضاق الثلث عن مال
الجنانية ففداء الوارث من ماله فولاؤه كله لاميته لان تنفيذ الوارث اجازة لا ابتداء عطية لأنه يتم به قصد
الموثر (ويعتق) المدبر كله أو بعضه (بالموت) اسيدته لكنه محسوب (من الثلث كله) أي عتق المدبر
كأما ان خرج من الثلث (أو) يعتق (بعضه) ان لم يخرج كله من الثلث وذلك انما يكون (بعد الدين)

وبعد التبرعات المنجزة في المرض وان وقع التدبير في العمة فان استغرق الدين التركة لم يعتق منه شيء أو
بصفة أو التركة نفس المدبر بقا يبيع نصفه في الدين وعق ثلث الباقي منه وان لم يكن عليه دين ولا مال سواء
عق ثلثه والحيلة في عتق جميعه بعد الموت أن يقول أنت حر قبل مرض موتي بيوم وانمت غداة فقبل
موتي بيوم فاذا مات بعد التعليق بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولا يتبدل عليه لأحد كيجزم به الرافعي
في كتاب الوصية بتقديم عتقه في العمة قبل موته * (تنبيه) * مسألة الممن سبقت في الوصية في قوله ويعتبر
من الثلث عتق عاق بالموت وذكرها نوطنة لقوله (ولو عاق عتقا على صفة تختص بالمرض) أي مرض
الموت بان لم توجد الا فيه (كان دخلت) الدار (في مرض موتي فانت حر) ثم وجدت الصفة (عتق من
الثلث) ضد وجود الصفة كما لو نجز عتقه (وان احتملت) الصفة (العمة) والمرض بان لم يقسمه به
(فوجدت) تلك الصفة (في المرض في رأس المال) يكون العتق (في الاظهر) اعتبارا بحالة التعليق
لانه لم يكن هتما بإبطال حق الورثة والثاني يكون العتق من الثلث اعتبارا بوقت وجود الصفة * (تنبيه) *
محل الخلاف اذا وجدت الصفة بغير اختياره كزول المعار فان وجدت باختياره كدخول الدار اعتبر من
الثلث حزبا لانه اختار العتق في مرضه قاله الرافعي تفقها وصرح به الماوردي * (فردع) * لو عاق عتق
رفقه بمرض يخوف فرض وعاش عتق من رأس المال وان مات منه في الثلث ولو عاق عتقه بصفة وهو عاق
النصر فوجدت بغير اختياره وهو محجور عليه بفس عتق اعتبارا بحال التعليق أو باختياره فلا ولو
وجدت الصفة وهو محجور أو محجور عليه بصفة عتق بلا خلاف ذكره البغوي وقرق بان حجر المرض
والفلس لحق العير وهو الورثة والعمراء بخلاف السفه والجنون ولومات سيد المدبر وماله غائب أو على معسر
لم يحكم بعتق شيء منه حتى يصل للورثة من العائب مثله فتيب عتقه من الموت ووقف كسبه فان استغرق
التركة دين وثلاثا يجهل المدبر فأبرئ من الدين تبين عتقه وقت الابراء (ولو ادعى عبده التدبير فأنكره)
سيده (فليس) انكاره (برجوع) عن التدبير ولو قلنا بجواز الرجوع بالقول كما أن بجواز الرد
لا يكون اسلاما وبجود العاق لا يكون رجعة (بل يحلف) السيد انه مادبره لاحتمال أن يعقر ولا ينبغي
اليهم بل له أن يسقط اليمين عن نفسه بأن يقول ان كنت ذبرته فقد رجعت ان جوزنا الرجوع
بالقول فان نكل حلف العبد وثبت تدبيره وله أيضا أن يقيم البينة بتدبيره (ولو وجد) بقدوم السيد
(مع مدبر مال) أو نحوه في يده فتنازع هو والوارث فيه (فقال) المدبر (كسبته بقدوم السيد وقال
الوارث) بل كسبته (قبله صدق المدبر بيمينه) لان اليد له فترجح وهذا بخلاف ولد المدبر اذا قالت ولده
بعدموت السيد فهو حر وقال الوارث بل قبله فهو قن فان القول قول الوارث لانها تزعم حرته والحر لا يدخل
تحت اليد (وان أقاما) أي المدبر والوارث (بينتين) بما قالاه (قدمت يمينه) أي المدبر على النص
وقطع به لاعتضاده باليد ولو أقام الوارث بينة أن المال كان في يده قبل عتقه فقال كان في يدي ودعته رجل
وملكته بعد العتق صدق بيمينه أيضا ولو دبر رجلان أمتهما أو أت ولدوا دعاه أحدهما لحقه وضمن لشر يكه
نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت أم ولده وبطل التدبير وان لم يأخذ شر يكه نصف قيمتها لان السراية
لا تتوقف على أخذها كالمرواني الروض كأصله من أن أخذ القيمة رجوع في التدبير مبنى على ضعف
وهو ان السراية تتوقف على أخذ القيمة ويلغو المدبر التدبير في حياة السيد وبعد موته كإتي المعاق عتقه
بصفة * (حاشية) * لو دبر السيد عبدا ثم ملكه أمه فوطئها فانت بولده ملكه السيد سواء أفلنا ان العبد كان
أم لا وثبت نسبه من العبد ولا يجب عليه للشبهة ولو قال لامته أنت حر بعد موتي بعشرين مثلاً لم يعتق
الابن تلك المدمة من حين الموت ولا يتبعها ولدها في حكم الصفة لأن أنت به بعد موت السيد ولو قبل مضى
المدمة فبقيت في ذلك فيعتق من رأس المال كولد المستولد فيجاءع أن كلامهما لا يجوز ارفاقها أو يؤخذ من

قبل موت سيده متق بونه وان قرأ بعضه لم يعتق بموت السيد وان قال ان قرأت قرأت فانت حر فقرأ
بعض القرآن ومات السيد عتق والفرق التعريف والتشكيك كذا نقله الرازي عن النص قال الدعيري
والصواب ما قال الامام في الحصول أن القرآن يبالى على القليل والكثير لانه اسم جنس كالماء والعسل
اقوله تعالى نحن نقص عليك احسن القصص بما اوحينا عليك هذا القرآن وهذا الخطاب كان بمكة
بالاجماع لان السورة مكينة وبعد ذلك نزل قرآن كثير وما نقل عن الامام الشافعي رضى الله عنه ليس على
هذا الوجه فان القرآن بالهمز عند الشافعي يقع على القليل والكثير والقرآن بغير همز عنده اسم جمع كما
أفاده البغوي في تفسير سورة البقرة ولغة الشافعي بغير همز والوقف على كلام الشافعي يظنه موهوزا وانما
ينبغي في ذلك بلغته المألوفة لا بغيرها وبهذا اتضح الاشكال وأجيب عن السؤال

*(كتاب الكتابة) *

وهي بكسر الكاف على الاشهر وقيل بفتحها كاعتناق لغة الضم والجمع لان فيها ضم نجم الى نجم والنجم
بمطلق على الوقت الذي يحل فيه مال الكتابة كما سيأتي للعرف الجارى بكتابة ذلك في كتاب بواقته وشرعا
قد عتق بالظن بالعوض منجم بنجمين فاكثروا فظنوا السلاحي لا يعرف في الجاهلية وهي معدولة عن
قواعد المعاملات من وجوه الاول ان السيد رباع ماله بما له لان الرقبة والسكب له الثاني يثبت في ذمة العبد
لما السكب مال ابتداء الثالث يثبت المالك للعبد فان هذا العبد يقتضي تسليطه على المالك مع بقائه على الرق
لكن جزؤها الشارع ليس الحاجة فان العتق مندوب اليه والسيد قد لا يسمح به مجانا والعبد لا مال
له يقدري به نفسه فاذا علق عتقه بالكتابة استفرغ الوسع وتناهى في تحصيل الاكتساب لازالة الرق
فاحتل الشرع فيها ما لا يحتل في غيرها كما احتمل الجهالة في ربح القراض وعمل الجمالة للحاجة والاصل
فيها قبل الاجماع قوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم فكتبوهم ان علمتم فيهم
شيئا وقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وكانت الكتابة من اعظم مكاسب الصحابة
رضي الله تعالى عنهم قيل اول من كتب عبد له عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يقال له ابو أمية
(هي مستحبة) لا واجبة وان طلبها الرقيق قيا ساعلى التدبير وشرأ القريب وائل لا يتعطى المالك وتعتكهم
المالك على المالكين وانما تستحب (ان طاهر رقيق) كما أو بعضه كما سيأتي (أمين قوى على كسب)
وبها فسر الشافعي الحسب في الآية واعتبرت الامانة لا لا يضيع ما يحصله فلا يعتق والقدرة على الكسب
ليوثق بخصيل النجوم ويفارق الايتاء حيث أجرى على ظاهر الامر من الوجوب كما سيأتي لانه مواساة
وأحوال الشرع لا تمنع وجوبها كلز كاة * (تبيينه) * قوله على كسب قد لوهم أنه أى كسب كان وليس
مرادا بل لا بد أن يكون قادرا على كسب لو في ما التزمه من النجوم (قيل أو) طلبها (غير قوى) اذا
كان أمينا لانه اذا عرفت أمانته أعين بالصدقات لمعتق والاول قال لا يوثق بذلك (ولا تكرر) الكتابة
(بحال) وان اتنى الوصفان بل هي مباحة حينئذ لانها قد تفضى الى العتق ويستثنى كما قال الاذرى
ما اذا كان الرقيق فاسقا بسرقه أو تخوها وعلم السيد أنه لو كاتبه مع العجز عن الكسب لا كتب
بما ربق الغسق فانها تكره بل ينبغي تحريمها التضمنها التمكن من الفساد ولو امتنع الرقيق منها وقد طلبها
سيده لم يجبر عليها كعكسه وأركانها أربعة صيغة ورقيق وسيد وعوض وقد شرع في الاول منها فقال
(وصيغتها) أى صيغة ايجابها الصريح من جانب السيد الناطق قوله لعبد (كاتبك) أو أنت مكاتب
(على كذا) كالف (منجما) مع قوله (اذا أدبته فأنت حر) لان لفظا الكتابة يصلح لهذا وللمخارجة
ولا بد من تمييزها فاذا قال فاذا أدبته فانت حر تعين الكتابة أما الاخر فسكنى اشارته المفهومة بذلك
(ويبين) وجوبه باقذر العوض وصفته و (عدد النجوم) وقدرها (وقسط كل نجم) والنقصان لم يكن ثم
نقد غالب لانها مقدمة وضقة فاشتراط فيه معرفة العوض كالبيع ولا يشترط تساوى النجوم ولا يشترط تعيين

ابتداء النجوم بل يكنى الاطلاق ويكون ابتداء من العبد على الصحيح * (تنبيهه) * فليس المهم الزمان
المضروب وهو المراد به ما يقع على المال المؤدى فيه كجانبه ويكنى ذلك كرمه من وجهه في الشرط في سببته من
بمنه من التبريم وجهه من أمتهما الاشتراط لانه وان كان قد عتق باليه من الطرأ بؤديه والتمتع بالسلب (ولو
ترك) في الكتابة الصحيحة (لغنا التعليل) لعدمه على الاداء وهو قوله اذا أدبته فاعتق (وفراغ)
بقوله كانبك على كذا الخ (جاء) ذلك لان المقصود منها العتق وهو يقع بالكتابة مع الية جزألا استقلال
المخاطبه أما الفاسدة فلا بد من التصريح بقوله فاذا أدبته فاعتق كما قاله القاضي - حين وغیره - (ولا
يكنى لغنا كتابة بل التعليل ولا يسه) له (على المذهب) المرسوم وفي قول من طريق ثابت فخرج يكنى
كالتدبير وأجاب الاول بان التدبير كان معلوما في الجملة ولم يتغير والكتابة تقع على هذا العقد وعلى
المحارجة كسرو لا بد من تمييز ما له من الية ولا يتعبد بما ذكر بل قوله فاذا أدبته فاعتق معه أو أدبته فاعتق
فاعتق ولا يكنى على الصحيح التي يرمي به ذلك اذ لم يكن معه هذا الحرية كقوله وتعالمني أو أعتقني في
أرض البهاية أو تستحق مني الايتاء أو من الناس سهم الرقاب وقول الاذرى انهم يفتقدون بذلك ان قوله
فتكون كتابة فهو ظاهر (ويقول المكاتب) فوراء صيغة القبول (قبالت) وبه تتم الصيغة فلا تصح
بدونه كسائر العقود ولا يعنى عن القبول التعليل بالاداء * (تنبيهه) * قضية قوله ويقول المكاتب
قلت ان لو قبل أجنبي الكتابة من السيد ليؤدى عن العبد النجوم فاذا أداها عتق أنه لا يصح وهو ما جده
في زيادة الرصة لما فيه موضوع الباب فعلى هذا لو أدى عتق العبد لوحدها لفسد ورجع السيد على
الاجنبى بالقيمة ورد له ما أخذ منه وتم قدر الكتابة بالاستيجاب والايجاب ولو قال أنت حر على أعتقك بل
عتق في الحال ولم الالف ذمته وقول المحرر ويقول العبد أولى من قول المصنف ويقول المكاتب لانه انما
يصير مكاتباً بعد القبول ثم شرع في الركن الثاني والثالث وهما الرقبة والسيد يقال (وترطها) ما
تكليف) فيهما يكون ما بالعين عاقلين فلا يصح تكاتب الصبي والمجنون لانهم لم يسلخوا العبارة ولا يكاتبان
أضاً ولا أثر لادان الولي للصبي أو المجنون في ذلك * (تنبيهه) * محل اشتراط التكليف في العبد ان صدرت
الكتابة معه وان صدرت عليه تبعاً لالماسيأنى ان ولد المكاتب مكاتب وقديفه هم كلام المصنف أن
الكراب المعاصى يسكره لا تصح كتابته لانه يرى عدم تكليفه وقد مر الكلام على ذلك في المطلق وغيره
(واطلاق) في التصرف فلا تصح الكتابة من مجبور عليه بسفه أو مأس ولا من مكاتب بصدده وان أذن له
سيده ولا من ولي المجبور عنه أباً كان أو غيره لانه تبرع * (تنبيهه) * اشتراط الاطلاق في العبد لم يذكر
أحد والذى نص عليه فيه الشافعى والاصحاب اعتبار البلوغ والعقل لا غير ولا يضر بفسده لانه لم يقصر
الاداء من كسبه وتديؤدى من الزكاة وغيره او قد ذكر المصنف ما يحتاج اليه وهو التكليف فانه
يستغنى عنه باطلاق التصرف كما هو في العتق وترك ما يحتاج اليه وهو الاختيار فان أكرها أو أهداهما
فالكتابة باطلة ولا يضر كون السيد أعمى كما يحسنه المصنف تعليلاً للعتق خلافاً لصاحب الابانة من اشتراط
البصر بشرط كون السيد حراً الكمل فلا يصح من مبهض لانه ليس أهلاً للولاء (وكتلة المريض) مرض
الموت تحسب (من الثلث) وان كاتبه بأكثر من قيمته لان كسبه له (فان كان له) هذا الموت (مثلاً)
أى العبد بان كانت قيمته ثلث تركته (صحت كتابته كله) لخروجه من الثلث سواء أكان مانحاً مما
أداء العبد أم لا ويبقى للورثة مثلاً (فان لم يترك) ذلك المريض شيئاً (غيره وأدى) المكاتب (في حياته)
أى السيد (ماتين) وكان كاتبه عليهما (وقيمته مائة عتق) كله لانه يبقى للورثة مثلاً وهما المائتان (وان
أدى مائة) وكان كاتبه عليهما (عتق ثلثاه) لانه اذا أخذ مائة وقيمه مائة فبالجملة مائتان فينفذ التبرع في ثلث
المائتين وهو ثلث المائة واحترز بقوله وأدى في حياته عمال ولم يؤد شيئاً حتى مات السيد فذلك مكاتب فان
أدى حصته من النجوم عتق ولا يزيده العتق بالاداء لبطالها في الثاني فلا نفود * (تنبيهه) * هذا كله

اذ لم يجز الوارث المكتابة في جمعة فان أجاز في جميعها عتق كله أو في بعضها عتق ما أجاز والولاء للعتق
 ولو لم يملك الا بعد من قيمته ما سواه فكاتب في المرض احدهما وباع الآخر سيئة ومات ولم يحصل بيده
 ثمن ولا يتجوم صحت المكتابة في ثلث هذه او البيع في ثلث ذلك اذ لم يجز الوارث ولا يراد في البيع والمكتابة
 باداء الثمن والتجوم (ولو كاتب) كافر أصلي رقيقه صحيح وان كاتب (مرتد) رقيقه (بني على أموال ملكه
 فان وقفناه) وهو الاظهر (بطلت على الجديد) القائل بابطال وقف العقود فلا يمتنع باداء النجوم وعلى
 القديم لا تبدل بل توفى ان أسلم تبين صحتها والاطلاق ما هو هذه المسئلة مكررة فانه ذكره في آخر الردة
 * (تنبيه) * لا يبطال طرقة ردة المكاتب ولا طرقة ردة السيد بعده وان أسلم السيد اعتد بما أخذه حال
 ردة وتصح كتابة عبد مرتد ويعتق بالاداء ولو في زمن ردة وان قتل قبل الاداء فماني يده للسيد ولو التحق
 سيد المكاتب بدار الحرب مرتدا ووفى ماله تأدى الحالك نجوم مكاتبه وعتق وان عجز أو عجز الحالك
 رفقان جاء السيد بعد ذلك بقي التجيز (ولا تصح كتابة مرهون) لانه معرض للبيع والمكتابة تمنع منه
 فتأنيبا (ولا) (مكرى) لان منافعه مستحقة له مستأجر فلا يتفرغ للاداء كسلب لنفسه ولا الموصى بمنفعته
 كإتلافه بالاول ولا كتابة المنصوب ان لم يتمكن من التصرف في يد الغاصب والاطلاق العمراني المنع بحول
 على هذا ثم شرع في الركن الرابع فقال (وشروط العوض) في المكتابة (كونه دينيا) نقدا كان أو عوضا
 موصوفا بصفات السلم لان الاعيان لا يملكها حتى يوردها العتق عليها (مؤجلا) ليحصله ويؤديه فلا تصح
 بالمال لان المكتابة عقد خالف القياس في وصفه واتبع فيه سنن السلف والمأثور عن الصحابة فمن بعدهم فلا
 وفعل انما هو التأجيل ولم يرددها أحد منهم حاله ولو جاز لم يتفقوا على تركه مع اختلاف الاغراض خصوصا
 وفيه تجبيل عتقه واختار ابن عبد السلام والرويان في حديثه جواز الحلول وهو مذهب الامامين مالك
 وأبو حنيفة فان قيل لو اقتصر المصنف على الاجل لافتنى عن الدينية فان الاعيان لا تقبل التأجيل وقد اعترض
 الرافعي بهذا على الوجيز ثم وقع فيه في المحرر أجيب بان دلالة الالتزام لا يكتفي بها في المخاطبات وهذا
 وصفان مقصودان لكن كان ينبغي أن يقول، وصوف بصفات السلم ان كان عرضا كقدرته في كلامه (ولو)
 كان العوض (منفعة) كبناء دار بن في ذمته وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما كيجوز أن تجعل المنافع
 ثنائيا واحدا والمراد بالمنفعة التي في الذمة أمالها كان العوض منفعة عين فانه لا يصح تأجيلها لان الاعيان
 لا تقبل التأجيل * (تنبيه) * ظاهر كلامه الا كفاء بالمنفعة وحدها والمنقول انه ان كان العوض منفعة
 عين حاله نحو كاتبك على أن تخدمني شهرا أو تخطي لي ثوبا بنفسك فلا بد معها من ضمنية مال كقوله
 وتعطيني ديناراً بعد انقضائه لان الضمنية شرط فلم يجز أن يكون العوض منفعة عين فقط فلو اقتصر
 على خدمة شهر بن وصرح بأن كل شهر نخدمك يصح لانهم انجم واحد ولا ضمنية ولو كاتبه على خدمة
 رجب وردها في أولي بالفساد اذ يشترط في الخدمة والمنافع المتعاقبة بالاعيان أن تنصل بالعقد (ومنجما
 بنجمين فأكثر) لانه المأثور عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم فمن بعدهم ولو جازت على أقل من نجمين
 لفعلوا به لانهم كانوا يادرون الى القررات والطاعات ما أمكن ولانها مشتقة من ضم النجوم بعضها الى بعض
 وأقل ما يحصل به الضم نجمان وقيل يكفي نجم واحد وقال في شرح مسلم انه قول جمهور أهل العلم اه
 وبه قال أبو حنيفة ومالك ومال إليه ابن عبد السلام * (تنبيه) * قضية اطلاقها تصح بنجمين
 قصيرين ولو في مال كثير وهو كذلك لا مكان القدر عليه كاسلم الى معسر في مال كثير الى أجل قصير
 ويؤخذ من ذلك انه لو أسلم الى المكاتب عقب عقد المكتابة صح وهو أحد وجهين وجهه الرافعي بقدرته
 برأس المال قال الاسنوي وتحل الخلاف في السلم الحال أما المؤجل فيصح فيه جزما كما صرح به الامام
 (وقيل ان ملك) السيد (بعضه باقية حرم بشرط أجل وتجبيل) في كتابته لانه قد يملك ببعضه الحر
 ما يؤديه فلا يتحقق الجز في الحال تستثنى هذه الصورة على هذا الوجه والصح عدم الاستثناء لانه تعبد

ولو بعلامات الكتابة عينان الايمان التي ملكتها ببعضه الحار قال الزركشي فيشبهه القطع بالصحف ولم يذكره اه وظاهر كلامهم عدم الصحة * (تنبيه) * يشترط بيان قدر العوض ومصلحته وأقرب الارشاد وما يؤدى عند حلول كل نجم فان كان على نقد كفى الاطلاق ان كان في البلد نقد مفرد أو غالب والاشترط التبيين وان كان على عرض ومصفه بالصفات المشروطة في السلم كالمس (ولو كاتب على) مسفعة عين مع غيرها أو بجانحو (خدمة شهر) من الآن (ودينار عند انقضائه) أو شيطة ثوب موصوف عند انقضائه (صحت) أى الكتابة لان المدفوعة مستحقة في الحال والمدة لتقديرها والتوفيق بها والديار والحياطة اما يستحق المطالبة بعد المدة التي عينها لاسحقاقه واذا اختلف الاستحقاق حصل تعدد النجوم ولا يضر كون المدفوعة حالية لان التأجيل يشترط لحصول القدرة وهو قادر على الاشتغال بالخدمة في الحال بخلاف مالو كاتب على دينارين أحدهما حال والاخر مؤجل وهذا يبين ان الاجل وان أطلقوا اشتراطه وليس ذلك بشرط في المنفعة التي يقدر على الشروع فيها في الحال وبشرط لاهية أن تتصل الخدمة والمافع المتعلقة بالايمان بالعقد فلا تصح الكتابة على مال يؤديه آخر الشهر وخدمة الشهر الذي بعده لعدم اتصال الخدمة به بالقد كإأن الاعيان لا تقبل التأجيل بخلاف المافع المترتبة في الذمة * (تنبيه) * قول المصنف عند انقضائه يفهم منه أنه لو قال بعد انقضائه بيوم أو يومين مثلاله يصح طريق الاولى ولهذا لم يختلفوا في صحة قدم وجه بعدم الصحة ولو كاتبه على خدمة شهر ودينار في اثباته كقوله ودينار بعد العقد بيوم جازي الاصح ولا يشترط بيان الخدمة بل يتبع فيها العرف كما مرث الاشارة اليه في الاجارة ولا يكفي اطلاق المدفوعة بأن يقول كاتبك على منفعة شهر مثلا لا خلاف للمصنف ولو كاتبه على خدمة شهر ودينار مثلا فرض في الشهر وفانت الخدمة انقضت الكتابة في قدر الخدمة ونسخت في الباقي وهل يشترط بيان موضع التسليم فيه الخلاف الذي في السلم فلنوجب المكان المعين أدى في أقرب المواضع اليه على قياس ما في السلم (أو) كاتبه (على أن يبيعه كذا) أو يشتري منه كذا كقول المصنف (صحت) أى الكتابة لانه شرط عقد في عقد * (تنبيه) * لوقال المصنف على ابتياع كذا التمسيل صورة البيع والشراء (ولو قال كاتبك وبعتك هذا الثوب) مثلا (بالف ونجم الالف) بنجمي مثلا كان قال له تؤدى منها خمسمائة عند انقضاء النجم الاول والباقي عند انقضاء الثاني (وعلى الحرية بإدائه) وقبل العبد العدين اما معا كقبلتهما أو مرتبا كقبلت الكتابة والبيع أو البيع والكتابة كذا قالوا وهو مخالف لما ذكره في الرهن من أن الشرط تقدم خطاب البيع على خلاف الرهن (فالذهب صحة الكتابة دون البيع) فيعمل بتقديم أحد شقيه على أهلية العبد لبيعة سيده وفي قول تسهل الكتابة أيضا ومال اليه البلقيني وهما قولان في الصفة هذه الطريقة الرابعة والطريق الثاني فيها قول بالصحة وقول بالبطلان وهما قول الجمع بين عقدين مختلفي الحكم وعلى صحة الكتابة فقط نوزع الالف على قيمتي العبد والثوب فخاصص العبد يؤديه في التجمين مثلا فاذا أداه عتق ولو قال كاتبك على ألف في نجمين مثلا وبعتك الثوب بالف صحت الكتابة قطعا لتعدد الصفقة بفضيل الثمن وأما البيع فقال الزركشي ان قدمه في العقد على اغنا الكتابة بطل وان آخره فان كان العبد قد بدأ بطلب الكتابة قبل اجابة السيد صح البيع والا فلا اه وهذا مجموع لتقديم أحد شقي البيع على أهلية العبد لبيعة سيده واستثنى البلقيني من عدم صحة البيع ما اذا كان المكاتب مبعوثا بينه وبين سيده مهياة أو كان ذلك في ثوب الحرية فانه يصح البيع أيضا فقد اقتضى الاطلاق وقد تقدم أحد شقيه على أهلية العبد لبيعة السيد قال ويجوز معاملة المبيع مع السيد في الاعيان معاقرة في الذمة اذا كان بينهما مهياة أو كان ولم أر من تعرض لذلك وهو دقيق الذمة (ولو كاتب عبيدا) كثلثة صفقة واحدة (على عوض) واحد كالف بنجم بنجمين مثلا (وعلى صفتهم بإدائه) كما اذا قال كاتبكم على ألف الى وقت كذا وكذا فاذا أدبتم فأنتم أحرار (فالنص صحتها)

لان مالك العوضين واحد والصادر منه افتنا واسد فصار كل واحد من واحد (ويوزع) المسمى (على
 قيمتهم يوم الكتابة) فان كانت قيمة أحدهم مئة والاخر مائتين والاخر ثلاثمائة فعلى الأول سدس
 المسمى وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه (فن أدى حصته) (لوجود الاداء ولا يتوقف على أداء الباقي
 (ومن عجز) أدما (رق) لانه لم يوجد الاداء منه وانما اعتبرت القيمة يوم الكتابة لانها وقت الحيلة
 بين السيد وبينهم ومقابل النص قول مخرج ببيان كتابتهم (وتصح كتابة بعض من باقيه) لانها
 تفيد الاستقلال المقصود بالعقد (قلو كاتب كاه) أى جميع العبد الذى بعده حرسا أو كان عالما
 بحرية بعضه أهم مقدار رق كله فبان حرا لبعض (صح في الرق في الاظهر) من قول تفريق الصفة و بطل
 في الاخر منهما وعلى الأول يعتق اذا أدى قسط الرقيق من المسمى ثم أعلم أن من شرط الكتابة لمن كاه
 رقيق استبعاد الكتابة له (و) حينئذ (لو كاتب بعض رقيق فسدت) هذه الكتابة (ان كان باقيه
 لغيره ولم يأذن) في كتابته لعدم الاستقلال ولان القيمة تنقص بذلك فيضر الشريك (وكذا ان أذن)
 الغير فيها (أو كان) ذلك البعض (له على المذهب المنصوص) لان المكاتب يحتاج الى التردد حضرا
 وسفرا لاكتساب العجوم ولا يستقل بذلك اذا كان بعض رقيقا فلا يحصل مقصود الكتابة وأيضا لا يعطى
 من سهم المكاتبين لانه يصير بعضه لملك المالك الباقي فانه من أكسابه بخلاف ما اذا كان باقيه حرا
 والطريق الثاني القطع بالأول وهو الراجح في الثانية * (تنبيه) استثنى من الفساد في كتابة البعض صور
 منها لو كاتب في مرض موته بعض عبده وذلك البعض ثلث ماله فانه يصح قطعاً قاله الماوردي ومنها
 ماله كان بعض العبد موقوفا على خدمة مسجد ونحوه من الجهات العامة وبقية رقيق فكتبه مالك بعضه
 قال الاذرى في شبهه أن يصح على قولنا في الوقف انه ينتقل الى الله تعالى لانه يستقل بنفسه في الجملة ولا يبقى
 عليه أحكام ملك بخلاف ما اذا وقف بعضه على معين اهـ والاوجه كما قال شيخنا خلافه لما فاته التعليمين
 السابقين ولو سلم فالبناء المذكور لا يختص بالوقف على الجهات العامة ومنها ما اذا أوصى بكتابة عبده فلم
 يخرج من الثالث لابعضه ولم تجز الورثة فالاصح انه يكتب ذلك البعض ومنها المومات عن ابنين وخلاف
 عبداً فأقر أحدهما أن أباه كاتبه وأذكر الآخر أن نصيبه مكاتباً قاله في الحاصل وفي استثناء هذه كما
 قال ابن شهبة نظر ومثله ما لو ادعى العبد على سيده أنهم كاتباه فصدقه أحدهما وكذبه الآخر (ولو)
 تعدد السيد كثير يكن في عبد (كاتباهما أو وكلا) من كاتبه أو وكل أحدهما الآخر (صح ان انفقت
 النجوم) جنسا وصفة وعددا وأجلا وفي هذا إطلاق النجم على المودى لقوله (وجعل المال) المكاتب
 عليه (على نسبة ملكهما) سواء صرحا باشتراط ذلك أم لا لئلا يؤدي الى انتفاع أحدهما بحال الآخر
 * (تنبيه) قوله نسبة ملكهما يفهم أنه لا يشترط تساوى الشريكين في ملك العبد الذى يكتبه وهو
 الفصح وانما متى اختلفت النجوم أو شرطت التفاوت في النجوم مع تساوى سهمهما في الملك أو بالعكس لم يصح
 وهو كذلك (فلو عجز) العبد (فحجزه أحدهما) وفسخ الكتابة (وأراد الآخر إقائه) العقد (فكتبه ابتداء
 عقد) فلا يجوز تغير الشريك الآخر على المذهب ولا يذنه على الاظهر كما في الروضة لماسر (وقيل
 يجوز) بالاذن قطعاً لان الدوام أقوى من الابتداء * (تنبيه) تعبير المصنف عن هذه الطريقة بقيل
 مخالف لاصح الملاحه وان كان الاصحاب كما قال الراعى يتوسعون في جعل طرق الاصحاب أوجها (ولو أبرأ)
 واحداً من كاتبى العبد معاً (من نصيبه) من النجوم (أو أعتقه) أى نصيبه من العبد (عتق نصيبه) منه
 تبرأه منزلة الابتداء (وقوم) عليه (الباقى) منه وسرى العتق عليه وكان الولاء له (ان كان موسراً)
 أما في العتق فلما سرى باباه وأدى في البراء فلا نه أبرأه من جميع ما يستحقه فأشبهه بالوكاتب جميعه وأبرأه عن
 النجوم * (تنبيه) كلامه يفهم أن التقويم والسرية في الحال وهو قول والاظهر انه ان أدى نصيب
 الآخر من النجوم عتق منه والولاء بينهما وان عجز وعاد الى الرق فيمضى لسرى ويقوم ويكون كل الولاء له

وان كان مفسرا ولا يقوم عليه وخرج بالبراء والاعتناق ملوث بفض نصيبه فلا يعتق وان رضى الاسترخاء
بتقديمه اذ ليس له تخصيص أحدهما بالقبض وان مات قبل التجيز والادعاءات بمعاوان ادعى انه واهجا
وصدقه أحدهما وحالف الاسترخاء في نصيب المصدق ولم يسر ولا مكذب معاوية المكاتب بكل نصيبه
بالنصف منه و أخذ نصف ما يبد المصدق ولا يرجع به المصدق وترد شهادة المصدق على المكذب وان
ادعى دفع الجميع لاحدهما فقال له بل أعطيت كلاهما نصيبه يعتق نصيب المقر ولم تقل شهادته على
الاسترخاء صدق في أنه لم يقبض نصيب الاسترخاء فله ثم لا تسترخى ياخذ منه من المكاتب ان شاء
أو ياخذ من المقر نصف ما أخذ وياخذ النصف الآخر من المكاتب ولا يرجع المقر بمقتضى ما
المكاتب كما سطر نظيره

* (اصل) * فيما لم السيد بعد الكتابة وما ينس له وما يحرم عليه بيان حكم ولد المكاتب وغير ذلك
(يلزم السيد) بعد صحة كتابة رقيقه (ان يحمله جزءا من المال) المكاتب عليه (أو يدفعه اليه) بعد
أخذ النجوم ليستعين به لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الايتاء بما ذكر وظاهر
الامر الوجوب وانما سخرنا منه في الكتابة لدليل ولم يعم دليل على حل الايتاء على الاستحباب فعمل بما
اقتضاه الظاهر * (تنبيه) * الف واللام في المال للعهود أى مال الكتابة فادهم أنه يحمله جزءا آخر من
المال المعهود عليه أو يدفع اليه بزمه بعد قبضه والاول ظاهر وأما الثاني فالاصح أنه لا يتعين ذلك وانما
يتعين أن يكون من جنسه فان أعطاه من غير جنسه لم يلزمه قبوله ولكن يجوز وان كان من جنسه وجب
قبوله فان مات السيد ولم يؤته لزم الوارث أو واهبه الايتاء فان كان النجم باقيا متعين منه وقدم على الدين وان
تلف النجم قدم الواجب على الوصايا وان أوصى بأكثر من الواجب فالراندس الوصايا وأهم كلام المصنف
أن السيد لو أبرأ الرقيق عن جميع النجوم انه لا يجب الايتاء وهو الاصح كما اقتضاه كلامهم على الصدق
لزوال مال الكتابة وكذا لو وهبها له كما قاله الزركشى واستثنى الجملة الى وغيره وتبين لا يلزم الايتاء فيها
أن يكاتبه على منفعة نفسه أو يكاتبه في مرض موته ولا يحتمل الثالث أكثر من قبضه وكذا الوصاية نفسه
أو اعتقه بعوض واذا لم يبق من النجوم الا القدر الواجب في الايتاء لا يسقط ولا يحصل التعارض لان
الاصح ان الحما أصل للسيد أن يؤته من غيره وليس للسيد تميزه كما يأتي في الفصل الآتي لان له عليه
منه لكن يرفعه المكاتب الى الحما كما حتى يرى رآيه ويحصل الامر بينهما (والحما) عن المكاتب (أولى)
من الدفع اليه فله المقول عن العصابة رضى الله عنهم قولاً وفعلاً ولان المقصود اعانته ليعتق والاعانة في الحما
بحققة وفي الدفع موهومة فانه فيدين في المال في جهة أخرى * (تنبيه) * قضية كلامه ان الواجب أحد
الامرين وليس أحدهما بدلا عن الآخر وهو وجه الاصح المنصوص في الام أن الحما أصل والايتاء بدل
عنه (و) الحما أو الدفع (في النجم الاشهر ألقى) لانه أقرب الى العتق وقد روى مالك في الموطأ عن ابن عمر
رضي الله عنهما انه كاتب عبد على خمسة وثلاثين ألفا ووضع منها خمسة آلاف وذلك من آخر نجمه (والاصح)
انه يكفي ما يقع عليه الاسم من المال (ولا يخفى انفسب المال) فله وكثرة لانه لم يرد فيه تقدير وهذا ما نقله
عن نص الام وعبارة الروضة أقل ممقول وهو المراد من عبارة الكتاب قال البلقيني ان هذا من المعضلات
فان اتيان فلس لمن كوتب على ألف درهم تبعد ارادته بالآية الذكر بمدة وأطال في ذلك ونقل الزركشى
عن اسحق بن راهويه انه قال أجمع أهل التأويل في قوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم أنهم اربع
الكتابة ويمكن حل هذا على الذنب كما سيأتي والثاني لا يكفي ما ذكر ويختلف بحسب المال فيجب ما ياتي
بالحال فان لم يتفق على شيء قدره الحما كما يجتهد * (تنبيه) * لو كاتب شريكان مثلاً عبد الزم كلامهما
ما يلزم المفرد بالكتابة كما يحسنه بعض المتأخرين (و) الاصح (ان وقت وجوبه) أى الحما أو الدفع (قبل
العتق) يستعين به عليه ولانه ما كان بين ركاه وايتاء فلما كانت الزكاة قبل العتق فكذلك الايتاء والثاني

بعده لينتفع به وعلى الأول انما يتعين في النجم الاخير ويجوز من أول عقد الكتابة لانها سبب الوجوب كما
 نقول الفطرة تجب بغروب شمس ليلة العيد ووقت الجواز من أول رمضان لانه سبب الوجوب هذا ما صرح
 به ابن الصباغ وقيل يجب بالعقد وجوبا موسما وبتضييق عند العتق وبهذا صرح في التهذيب وقيل لانه
 يتضييق اذا بقي من النجم الاخير القدر الذي يحمله أو يؤتيه اياه وبعبارة المصنف سادقة بكل من ذلك وعلى
 كل لو اتهم عن العتق أنهم وكان قضا فقول الرضا ويجوز بعد الاداء العتق لكن يكون قضاء فيه تسمع
 (ويستحب الربيع) أي حط قدر ربع مال الكتابة ان سمع به السيد (والافاضل - سبع) روى حط الربع
 النسائي وغيره عن علي رضي الله عنه وروى عنه ردفه الى النبي صلى الله عليه وسلم وروى حط السبع مالك
 عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه ما قال الباقين بقي يذهب ما حط السيد رواه البيهقي عن أبي سعيد مولى أبي
 أسيد (ويحرم) على السيد (وطء مكاتبته) كتابة صحيحة لا خلال ملكه فيها بدليل خروج الكتابها ما عنه
 وان لم يقطع ملكه عنها كالمطابق الرجعي ولو شرط في الكتابة أن يملأها فسد العقد - لان المال كدبت
 يصح العقد ولو بالشرط (ولاحد) على السيد (فيه) أي وطء مكاتبته وان علم التحريم شبهة الملك يمكن
 بغيره عند العلم بالتحريم على الصحيح وكذا هي * (تنبيه) * اقتصر المصنف على الوطء فيدهم - جواز
 ما عدا الاستمتاع وليس مراد فقهاء في زوائد الرضا في كتاب الفلأمر انه يحرم منها كل استمتاع قال
 وكذا المبعضة وأما النظر اليهما ونظر المكاتب أي المبعضة الى سيدته فقد مر في كتاب النكاح (ويجب)
 عليه بوطئها (مهر) وان طأ وصته لشبهة الملك * (تنبيه) * ظاهر إطلاقه وجوب مهر واحد وان تكرر
 وهو الأصح كفي زيادة الرضا في الصداق هذا حيث لم تقبض الصداق فان كان وطئها ثانيا بعد قبضها
 المهر وجب لها مهر ثان (والولد) الحاصل من وطء السيد (حر) نسب لانه ما علقته في ملكه (ولا
 ولا يجب) عليه (قيمة على المذهب) لان عقاده حرا لانه من أمته وفي قول لها قيمته بناء على قول يأتي ان
 حق الملك في ولدها من غيره والأول مبنى على مقاله لا يظهر ان حق الملك فيه للسيد مع قول آخر انه مملوك
 (ومات) بعد وضع الولد (مستولدة مكاتبته) فيكون لعتقها سببان ولا يبطل الاستيلاء بحكم الكتابة لان
 مقصودهما واحد وهو العتق * (تنبيه) * المراد بكونها تصير مكاتبته انها مستمرة على كتابتها والا
 فالكتابة ثابتة لها قبل ذلك ولو قال للحر رد هي مستولدة مكاتبته كان أولى فان أدت النجوم عتقت عن
 الكتابة وتبعها كسبها أو ولدها (فان عجزت عتقت بموت) أي السيد عن الاستيلاء وعتق معها أولادها
 الحادثون بعد الاستيلاء دون من قبله ولومات قبل عجزها عتقت أيضا لكن الأصح أنها ماتت عن الكتابة
 كالأعتق مكاتبته منجزا أو علقه بصفة فوجدت قبل الاداء ويتبعها كسبها وأولادها الحادثون بعد
 الكتابة * (تنبيه) * وطء أمة المكاتب حرام على السيد ولاحد عليه بوطئها ويلزمه المهر بوطئها جزا
 فان أحبالها فالولد حرسبب للشبهة ولا تجب عليه قيمته وتصير الأمة مستولدة له ويلزمه قيمتها السيد
 ومن كاتب أمة حرم عليه وطء بنتها التي تسكبت عانها ويلزمه به المهر ولاحد للشبهة وينفق عليها ما من ومن
 باقي كسبها ويوقف الباقي فان عتقت مع الام فهو لها والا فلا سيد فان أحبالها صارت أم ولد ويلزمه قيمتها
 للمكاتب والولد حرسبب لانتجابه قيمته لانه قد ملك الام ولا قيمة أمه لانها لا تملكها وعتقت اما بعتق أمها
 أو موت سيدتها (وولدها) أي المكاتب الحادث بعد الكتابة وقبل العتق (من نكاح) أو زمان مكاتب في الاظهر
 يتبعها رافا وعتقا لان الولد من كسبها فيوقف أمره على رفها وحرثها لانه يتبعها في سبب الحرية كما
 يتبعها في الحرية كولد المستولدة (وليس عليه شيء) للسيد اذ لم يوجد منه التزام والثاني هو مملوك للسيد
 يتصرف فيه بالبيع وغيره كولد الموهوبة * (تنبيه) * قوله مكاتب المراد انه ثبت له حكم الكتابة كما عبر
 به في الحر لانه يصير مكاتبها وهذا قال عقبه يتبعها رافا وعتقا والمراد يتبعها في العتق اذ عتقت بالكتابة
 أما اذا رقت ثم عتقت بجهة أخرى غير الكتابة الأولى لا يتبعها في العتق وقد توهم عبارته ارادة ما سبق في

المكتابة المستولدة وليس مراد ابل هـ ذاً في المكتابة المجردة ولا يلزم من قولنا يثبت له حكم المكتابة انه
 كالمكتاتب من كل وجه وله ذال قال البلعيني ويستثنى من حكم المكتاتب مورادها ان السيد المكتاتبه
 حزم به المارودي لان الحاصل له كتابته تبعية الثانية ان أرض الجنبية عليه ليس له الثلاثة لو كانت اثنى
 فوطئها السيد لم يجب عليه مرفوعا على الاصح ان حق المالك في الولد للسيد كما قال المصنف والحق فيه ابي
 الولد (السيد) كما ان حق المالك في الام له (وفي قولها) أي المكتابة لانه مكتاتب عليه ويكون الحق فيه لها
 (تتبعه) محل هذا الترجيع ما ذل لم يكن ولدها من عبدها فان كان منه في أصل الروضة يشبه ان يكون
 كولد المكتاتب من جاريته يعني فيكون المالك فيه لازم فاما قال البلعيني وعندى أنه وهم فان المكتاتب
 مات جاريته والولد يبيع أمه في الرزق وولد المكتابة اغتصامه الرق من أمه لامن رق أمية الذي هو عبدها أم
 وهذا أوجه ثم فرغ على القولين مسائل أشار اليها بقوله (فلنقتل) الولد (فقيه تملذي الحق) منهم ما من ولدا
 للسيد فقيه منه له كقيمة الام أو لادم باهاتستعين بها في أداء النجوم (والمذهب) ولو عبر بالا طهر لكان أولى
 لان الخلاف قولان (أن أرض جنبية عليه) أي ولد المكتابة فيمادون نفسه (و) أن (كسب) ومهره ينفق
 منها عليه وما فصل) عن ذلك (وقف) فان عتق فله (والد السيد) كما أن كسب الام اذا عتقت يكون لها
 والادسية وفي وجه لا يوقف بل يصرف الى سيدها هذا كله على قول أن حق المالك في سيدها هو على قول أنه
 لها فيكون ما ذكر من الأرض وغیره لها فان لم يكن له كسب أو لم ينفق ثمنه فعلى السيد وثمنه في الأولى
 وينتهي في الثانية ويصدق السيد به أنه ولد قبل المكتابة حتى يكون رقيقا له وان أمكن الله ولدها
 لانه اختلاف في وقت الكتابة فيصدق فيه كمالها ولان جواز التصرف فيها يحدث من ملكه وهي تدعى
 حدوث مانع منه فان نكح عن البين قال الدارمي قال ابن القمامان وقف الامر حتى يبلغ الولد ويحلف وذل
 ان الام تخاف فان شهد السيد بدعواه أربع نسوة قبل وان أقام يدين تعارضنا (ولا يعتق ثمن من
 المكتاتب حتى يؤدى) للسيد (الجميع) من النجوم لحديث المكتاتب من مابقي عليه درهم وفي معنى أدائه حكم
 الباقي عنه الواجب والابراء منه والحوالة به ولا تصح الحوالة عليه ولا الاعتياض عنه (تتبعه) لو كاتبه
 معا فادى بعض المال ثم آتته على أن يؤدى الباقي بعد العتق صح ولو شرط السيد أنه اذا أدى النجم
 الأول عتق وفي الباقي في ذمته يؤديه بعد العتق صح أيضا كما يقتضيه كلام الروضة (ولو أتي) المكتاتب
 (بمال يقال) له (السيد هذا حرام) أي لا تأكله (ولا يبدله) بذلك (حاشا للمكتاتب أنه لا يحل) بماله له فلا
 بظاهر البد (ويقال للسيد) حينئذ تأخذه أو تبرئه عنه) أي عن قدره ويحجر على أحد الأمرين فاقبل
 كيف نامر السيد بأخذه وهو يقر بكونه حراما أوجب بالمال تأمره بالقبض عينا بل شرا فان اختار الإبراء
 فذلك وان اختار القبض فقيه تفصيل فان أ كذب نفسه وقال هو للمكتاتب قبل كما قاله الامام ونفذ تصرفه
 فيه وان أقر به لغيره دفعه اليه من صدقه وتأخذ له باقراره وان لم يقبل قوله على المكتاتب وان لم يعين
 مالكا أو عينه ولم يصدق أقر في يده ويمنع من التصرف فيه (فان أبي قبضه القاضي) وعنى المكتاتب ان أدى
 السكن (فان نكح المكتاتب) عن الخلف (حلف السيد) انه ليس له ملكه لغرض امتناعه من الحرام
 (تتبعه) هذا اذا لم يكن أصله على التحريم فان كان كما اذا أتى اليه بلحم يقال هذا حرام لانه غير مذكي فقال
 بل مذكي صدق السيد لان الأصل عدم الذكبة واحذر المصنف بقوله ولا بدنة عمال أو أقام السيد بدنة على
 ما ذكروه فلا يحجر وتسمع بينة لانه فيه غرضان ظاهرهما وهو الامتناع من الحرام ولا يثبت بها ولا يمينه
 ملك لمن عينه ولا يسقط بخلف المكتاتب حق من عينه (ولو خرج) أي ظاهرا في حياة المكتاتب كون
 (المؤدى) من النجوم أو بعضها (مستحقا) ببدنة شرعية ولام الحاشا كما لا باقرار أو عين مردودة (رجع
 السيد بدله) لفساد القبض (تتبعه) المراد أنه يرجع عتقه ولو عبر به لكان أولى (فان كان في النجم
 الاخير بان ان العتق لم يقع) لبعالان الاداء فان ظهر الاستحقاق بعدم موت المكتاتب بان مات رقيقا وان

ما ترك للسيد دون الورثة * (تنبيه) * لا يتعبد ذلك بالنجم الأخير فلو كان في النجم ودفع اليمين
معتبرتين بخروج غيره مستحقا كونه لم يعتق أيضا ولذلك عبر في الروضة ببعض النجوم (وان كان
قال عند أخذه) للمكاتب (أنت حر) أو فقد أعتقتك فإنه لا يحكم بعتقه أيضا في الأصح المنصوص لأنه بناء
على ظاهر الحال وهو صحة الاداء وقيدان بخلافه فلم ينفذ العتق * (تنبيه) * قوله عند أخذه يوهم التصوير
بما إذا قاله متصلا بقبض النجوم وهو ما نقله عن كلام الامام حيث قالوا في كلام الامام اشعار بأن قوله
وأنت حر إنما يقبل تنزيهه على الحرية فيوجب القبض اذا رتب على القبض فلو انفصل عن القرائن لم يقبل
التأويل قالوا وهذا تفصيل قويم لا بأس بالأخذ به لكن في الوسيط لا فرق بين أن يكون جوابا عن سؤال
حرية أو ابتداء ولا فرق بين أن يكون متصلا بقبض النجوم أو غير متصل اه وقيد به اس الزعم بما إذا
قصد الاخبار عن حاله بعد ادعاء النجوم قال فان قصد انشاء العتق برئ المكاتب وعتق وقال البلقيني محل
عدم عتقه اذا قال ذلك على وجه الخبر بما جرى فلو قال على سبيل الانشاء أو أطلق لم يرتفع بخروج المدفوع
مستحقا بل يعتق عن جهة الكتابة وينتبه كسبه وأولاده اه وينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما لو قال
لزوجته ان ابرأني طلقك فأبرأته من مجهول فقال لها أنت طالق ثم تبين أن الأبراء من مجهول ولو
قال المكاتب أعتقتني بقولك أنت حر وقال السيد انما أردت بما أدبت صدق السيد بيمينه قال السيد لاني
وغیره وقياسه أنه لو قيل لرجل طلق امرأتك فقال نعم طلقها ثم قال انما قلته على ظن أن اللفظ الذي
جرى طلاق وقد أفتى الفقهاء بخلافه ونازعته صدق بيمينه (وان خرج) المؤدى من النجوم (معينا) ولم
يرض السيد به (فله رده وأخذ بدله) لان العقد انما يتناول السليم فلم يلزمه أخذ المغيب * (تنبيه) * قد
يوهم كلامه حصول العتق بالأخذ الاول وليس مراد بل الاصح أن اتين بان العتق لم يحصل بالأخذ الاول فان
رضي به وكان في النجم الأخير ينفذ العتق ورضاه بالمغيب كالإبراء عن بعض الحق وثبت حصوله من وقت
القبض على الاصح وقيل من وقت الرضا (ولا يترجى) المكاتب (الا باذن سيده) لانه عدم ما بقي عليه
درهم كاسر (ولا يتسرى بأذنه على المذهب) لضعف ملكه وخوفه من هلاك الجارية في الطلاق فنهى عنه من
الوطع كنعن الراهن من وطع المرهونة وما اقتضاه كلام الروضة وأصلها في نكاح العبد ووزائد هاهنا
معناه لانه من ترجع جوارزه بالأذن مبنى على أنه يملك بتملك السيد فالمد كورثنا مبنى على الجديد وهو
منع ملكه وقد صرح الرافعي ههنا بان تسريه بأذن السيد مبنى على الخلاف في تملك العبد بتملك سيده فاذا
لا يتخالف بين الابواب كما قد يتوهم * (تنبيه) * لو عبر المصنف بالوطع كان أولى لان التسرى أخص من
الوطع لاشتراط الانزال والحب فيه (وله) اى المكاتب (شراء الجوارى للتجارة) توسعاه في طرق
الاكتساب (فان وطئها) أى جاريته على خلاف منعه منه (فلا حد) عليه لشبهة الملاك وكذا لا مهر لانه
لو وجب عليه لكان له (والولد) الحاصل من وطئه (نسب) لاحق به لشبهة المالك (فان ولدته في
الكتابة) أى قبيل عتق أبيه أو معه (أو بعد عتقه) لكن (للدون ستة أشهر) من وطئه (تبعه)
الولد (رقاوعتقا) ولا يعتق في الحال في الصورة الاولى لضعف ملكه بل يكون ملكا له لانه ولد بجاريته
ولا يملك خروجه عن ملكه لانه ولده بل يتوقف عتقه على عتق أبيه فان عتق والارق وصار للسيد
وهذا معنى قولهم ان ولده مكاتب عليه (ولا تسير) أمه (مستولدة) للمكاتب (في الاظهر) لانها
علفت بمولوك فأشبهت الامة المسكوة والنسأني تصيران ولدها ثبت له حق الحرية بكتابه على أبيه
وامتناع به فثبت لها حرمة الاستيلاد هذا كله اذا ولدته في الكتابة (و) أما (ان ولدته بعد العتق)
فيمتثل ان ولدته (لخوف ستة أشهر) من الوطع كما في المحرر أو ستة أشهر كما في الروضة وتقدم في باب العدد
ان التعبير بما فرق الستة بحر على الغالب فكل من العبارتين صحيح (وكان باؤها) ووقع الوطع مع
العتق أو بعده في صورة الأكثر وولدته لستة أشهر فصاعدا من الوطع (فهو حر وهى أم ولد) لظاهره والموقوف في الرق

بعد الحرية ولا تقار الى احتمال الملوقة في الرق تغليب العربية فان لم يتطأ مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون
سنة أشهر من الوطء لم تصرف أم ولد (ولو بعل) المكاتب (النجوم) قبل صلها (لم يجبر السيد على القبول)
لما بعل (ان كان له في الامتناع) من قبضها (غرض) صحيح (كزينة مثله) أي مال النجوم الى صلها
كما طعام الكبير * (تنبيه) * لو أطلق المؤنة كان أنصرف وأتمل لدخول مؤنة العلف وقد ذكره
الحمر (أو خوف عليه) بسبب ظاهر متوقع زواله بان كان زمن نهب أو إغارة لمافي الاجبار من الضرر
والخسارة هذه ولو أنشأ المكاتب في زمن نهب أو إغارة فوَجَل فيه لم يجبر أيضا لأن ذلك تدينرول عند المل
قال الروباني فان كان هذا الخوف معه ودالبر جى زواله لزمه القبول وجها واسدأوبه جزم الماوردي
* (تنبيه) * تعبيرة بالنجوم ليس بقيد فلو أضر النجم الأول أو غيره كان الحكم كذلك لما فيه من تعهد
سبب العتق ومن الاغراض ما اذا كان طعما يريده ان يأخذ عند المل ربطا فال الباقي من الاغراض
ان الدين في ذمة المكاتب لازك فيه فاذا جاءه قبل المل كالمالك غرض في ان لا يأخذ لئلا يمتنع به
الزكاة قال ولم يذكروا الاصحاب والظاهر اعتباره اه وهو ظاهر (والا) بان لم يكن للسيد غرض صحيح
في الامتناع من قبض النجوم (فيجبر) على قبضه لان للمكاتب غرضا ظاهرا وهو تحرير العتق أو تقريره
ولا ضرر على السيد في القبول * (تنبيه) * أطلق المصنف الاجبار وظاهره انه يجبر على القبض ولكن
تقدم فيما اذا أتى المكاتب بمال فقل السيد هذا حرام ولا يئنه انه اذا حلف المكاتب انه جلال
أجبر السيد على أخذه أو الابعاد منه فان أتى قبضه القاضي ولم يذكروا هنا الإبراء فيحتمل ان يلحق به ويحتمل
ان يفرق بحلول الحق هناك بخلافه ما والاول أوجه وحري عليه الباقي (فان أتى) قبوله والإبراء منه على
ما مر أو كان غائبا (قبضه القاضي) منه وعتق المكاتب ان أدى الكل لانه نائب الممتنعين والغائبين
وليس للقاضي قبض دين الغائب لانه ليس للموذي غرض الاسقوط الدين عنه والظاهر للغائب ان يبقى
المال في ذمة المولى عفاه خير من ان يصير أمانة عند الحاكم (ولو بعل) المكاتب (بعضها) أي النجوم
(ليبرته) السيد (من الباقي) منها (قائرا) مع الاخذ (لم يصح الدفع ولا الإبراء) لفساد الشرط وسواء
اكان الانتماس من العبد أو من السيد لان ذلك يشبهه رب الجاهلية المجمع على تحريره فقد كان الرجل
اذا حل دينه يقول لمدينه اقض أو زد فان قضاءه والازاده في الدين وفي الاجل وعلى السيد رد المأخوذ ولا عتق
لعدم صحة القبض والبراء * (تنبيه) * ما ذكره المصنف لا يختص بدين الكتابة بل سائر الديون كذلك
لما مر (ولا يصح بيع النجوم) لانها غير مستقرة ولان المسلم فيه لا يصح بيعه مع لزومه من العارفين انطلق
السقوط اليه فالنجوم بذلك أولى وهذا يسقط ما قيل ان المصنف صحيح في الروضة في باب البيع قبل قبضه ان
بيع الدين لغير من هو عليه صحيح ومقتضاه ترجيح بيع النجوم (ولا الاعتياض) أي الاستبدال (عنها)
من المكاتب كان تكون النجوم دماير في على بدلها ادراهم وهذا ما يحتاجه هاتبا للبغوى وهذا أوجه مما
نقله الرافعي في باب الشفعة عن الاصحاب من الجواز لما مروان صوب الاسنوى ما هناك وحري عليه شيئا
هنا في منهجه (ولو باع) السيد النجوم (وأدى) المكاتب النجوم (الى المشتري لم يعتق في الاظهر)
وان تضمن البيع الاذن في قبضها لان الاذن في مقابلة سلامة العوض فلم تسلم فلم يبق الاذن ولو سلم بقاؤه
لكون المشتري كالوكيل وبه على الوجه الثاني القائل بانه يعتق فالفرق بينهما ان المشتري يقبض النجوم
لنفسه بخلاف الوكيل نعم لو باعها وأذن له المشتري في قبضها مع علمهما بفساد البيع عتق بقبضه (و) على
الاول (يتألب السيد المكاتب والمكاتب المشتري بما أخذ منه) وعلى الثاني بما أخذ يقبضه السيد
لانه كوكيله (ولا يصح بيع رقبته) أي المكاتب كتابة صحيحة (في الجسد) لان البيع لا يرفع الكتابة
لازومها من جهة السيد فيبقى مستحق العتق فلم يصح بيعه كالمسئولة وهذا قال أبو حنيفة ومالك والقديم
يصح بيع المكاتب كالعتق بصفه بهذا قال أحمد * (تنبيه) * محل الخلاف اذا لم يرض المكاتب بالبيع فان

رضى به جاز وكان رضاه فسخا كالجزم به القاضي الحسين في تعليقه لان الحق له وقد رضى بآ
وعلى هذا تستثنى هذه الصور من عدم صحة بيع المكاتب ويستثنى أيضا صور منها ما اذا بيع بشرط
العتق فانه يصح وان لم يرض المكاتب وترتفع الكتابة ويلزم المشتري اعتاقه والولاء له ذكره
الباقي حتى يخرج لان الشافعي أطلق جواز بيع العبد بشرط العتق بخلاف حديث بريرة والحال انها
كانت مكتوبة ومنها البيع الضمني اذا قال اعنتك مكاتبك حتى على الفذ كره الباقيين أيضا وقال انه أولى
بالجواز من التي قبلها مع اعترافه بأن المنقول في أصل الروضة البطال وان كان المنقول في هذه البطالان
فالبطلان في التي قبلها بطريق الأولى وهو كذلك ويجعل حديث بريرة على أنها رويت بالبيع ومعنى
البطلان في هذه أن العتق لا يقع عن السائل ولكن يقع عن المعتق ولا يستحق العوض كسائتي ومنها
ما اذا باع المكاتب من نفسه فانه يصح سواء أقله انه عقد عتاقة أو بيع وترتفع الكتابة فلا يقع عليه كسبه
ولا ولده ومنها اذا جنى ومنها اذا عجز نفسه وخرج بالصحة الفاسدة فان المنصوص في الأم صحة البيع فيها
اذا علم البائع بفسادها لبقائه على ملكه كالمعتق عتقه بصحة وكذا ان جهل على المذهب (فلو باع)
السيد رقبة مكاتبه (فأدى) المكاتب النجوم (الى المشتري) فقبضها (ففي عتقه القولان) السابقان
فيما اذا باع نجومه أظهرهما المنع (وهبته كبيع) فيبذل كروا الوصية فان نجزها فكم يبيعها ولا يقتصر
ان علقها على عجزه (وليس له) أي السيد (بيع ما في يده مكاتبه) لا (اعتاق عبده) لا (زوجه
أمنه) ولا التصرف في شيء مما في يده لانه معه كالأجنبي * (تنبيهه) * مسألة النكاح مكررة سبقت في
النكاح (ولو قاله) أي السيد (رجل) مثلا (أعتق مكاتبك على كذا) كائنة (ففعّل عتق وزمه
ما التزم) كقولنا أعتق مستولدك على كذا وهو بمنزلة فداء الأسير * (تنبيهه) * محل ذلك ما اذا قال
اعتقه وأطلق أما اذا قال أعتقه حتى على كذا قال أعتقه منك فانه لم يعتق عن السائل وبعتق عن المعتق
في الأصح ولا يستحق المال * (تتمه) * لو عاق عتق المكاتب على صفة فوجدت عتق ويتضمن الإبراء
عن النجوم حتى تتبعه أ كسبه ولو لم يتضمن الإبراء لكان عتقه غير واقع عنها فلا تتبعه إلا كسبه قاله
الفاضل الحسين في كتاب الزكاة من تعليقه قال والإبراء لا يقبل التعليق قصدا ويقبله ضمنا
* (فصل) * في لزوم الكتابة وجوازها وما يعرض لها من فسخ أو انفساخ وبين حكم تصرفات المكاتب
وغيرها (الكتابة) الصيغة (لازمة من جهة) أي جانب (السيد ليس له فسخها) لانها عقدت لحظا
مكاتبه لا لحظا فكان فيها كالراهن لانها حاق عليه أما الفاسدة فهي جائزة من جهته على الأصح
* (تنبيهه) * قوله ليس له فسخها لا حاجة اليه بعد ذكر الزوم وانما ذكره لأجل قوله (الان يحجز)
المكاتب (عن الاداء) عند المحل لنجوم أو بعضه غير الواجب في الإتياء فالسيد الفسخ في ذلك قال
الماوردي ويشترط ان يقول قد عجزت عن الاداء أو يقول السيد فسخت الكتابة ولا حاجة فيه الى حاكم
لانه متفق عليه كالفسخ بالعيب * (تنبيهه) * يرد على حصره الاستثناء صورتان أحدهما ما اذا امتنع
من الاداء مع القدرة عليه والسيد الفسخ كافي للروضة كالمصنف قبل اذا امتنع المشتري من أداء الثمن
ليس للبائع الفسخ فهو لا كان هنا كذلك أوجب بان المشتري عند القدرة يجبر على أداء الثمن بخلاف
المكاتب الثانية اذا حل النجوم والمكاتب غائب ولم يبعث المال كسيد كره المصنف أما اذا عجز عن القدرة
الذي يحكم عنه أو يبذل له فانه لا يفسخ لان عليه مثله ولا يحصل التقاص لان السيد ان يؤتبه من غيره ولكن
يرفع المكاتب الامر الى الحاكم ليفصل بينهما بان يلزم السيد بالاتباع والمكاتب بالاداء (و) الكتابة
(جائزة للمكاتب فله ترك الاداء وان كان معه وفاء) أي ما بيني بنجوم الكتابة لان الحظ فيها له فأشبهه المرتهن
كذا قاله واعترض من جهة انه يمتنع على السيد من النجوم بخلاف المرتهن وقد يجاب بان هذا بالنسبة
للمعتق كالضلع فلم ينظروا السيد (فاذا عجز نفسه) أي قال أنا عاجز عن كفاي مع ترك الاداء (فالسيد

الصبر عليه (و) له (الفسخ) لا الكتابة على الترخا ان شاء (بنفسه) لانه فسخ يجمع عليه للاجتهاد
 فيه فلم يشرط فيه الحاكم (وان شاء بالحاكم) ان ثبت الكتابة عنده وحلول النجوم والعجز مقرر او بيده
 ومضى صحت الكتابة فاز السيد بما أخذوا لكن يجب عليه ان يرد ما على من الزكاة ولا يملك له لقطته
 صرفا بل انما لالا للبقوى (وللمكاتب) أيضا (الفسخ) لهما (في الاصح) وان كان معه وفاء كان
 للمرخن ان يفسخ الرهن والثاني الملع لانه لا ضرر عليه في بقائها (ولو استعمل المكاتب) سيده (عند
 حلول النجم) ليجر (استحب) له (امهاله) اعانة له على تحصيل العتق (فان أمهل) السيد مكانه
 (ثم أراد الفسخ) لسبب محاسن (وله) ذلك لان الدين الحلال لا يتأجل قال ابن شهاب ودرغاط من فهم
 عن المصنف رجوع الضمير للعبد (وان كان معه) أي المكاتب (عروض) وكانت الكتابة غيرهما
 واستعمل لبيها (أمهاله) وجوبا (لبيها) لانها مدة قربية ولو لم يعلمها الفاتمة قصودا للكتابة (فان)
 لم يمكن بيعها او رآه كان (عرض كساد فله) ان لا يزيد في الماله على ثلاثة أيام لتضرر بذلك وهذا الجرم
 به في الحر وتبعه البقوى وجرى عليه ابن المقرى وغيره وهو المعتمد ومقتضى كلام الإمام عدم وجوب الامهال
 فقد نقل عنه في الروضة وأصلها جواز الفسخ وصحها (وان كان ماله غائبا) واستعمل لاجزاء (أمهاله)
 السيد وجوبا (الى احضاره ان كان) غائبا فيها (دون مرحلتين) لانه بمنزلة الحاضر (والا) بان كان
 على مرحلتين فأكثر (ولا) يجب الامهال اطول المدة * (تنبيه) * جهل لاحضار من حاله على مليء
 مقر أو غاب به بنسبة حاضرة واحضار ماله مودع (ولو حل النجم وهو) أي المكاتب (غائب) ولو باذن
 السيد أو غاب بعد حلوله بغير اذن (وللسيد الفسخ) للكتابة لتقصيرة بالغبية بعد الحل والاذن قبله
 لا يستلزم الاذن في استمرارها الى ما بعده ويفسخ بنفسه ويشهد لئلا يكتبه المكاتب وله الفسخ بالحاكم
 فتاير ماسر في الفسخ بالجزر لكن بعد اقامة البينة بالكتابة بحلول النجم والتعذر لتحصيل النجم وحلف السيد
 أنه ما مضى ذلك منه ولا من وكيله ولا أبرأ منه ولا أنفاره فيه كتحصن عليه الشاذي والعراقيون ولا يعلم له مال
 حاضر لان ذلك قضاء على غائبه التحليف المذكور فله في أصل الروضة عن الصيدلاني وأقره وهو المعتمد
 وان قال الاذرى انه غريب * (تنبيه) * قال في المطالب لم أر لهم تعرضا لهذه العينة والاشبه به
 لا فرق بين القربية والبعيدة وثقيدها في الكفاية بمسافة القصر قال الزركشي وهو قياس تزيل غيبته
 كقيمة المال وقال شيخنا والقياس فوق مسافة العبدوى اه والوجه ما في الكفاية (ولو كان له مال
 حاضر فليس للقاضي الاداء) للنجم (منه) ويمكن القاضي السيد من الفسخ وان عاق المكاتب عن
 حضوره مرض أو خوف في الطريق لانه ربما عجز نفسه لو كان حاضرا أو لم يؤد المال وربما منع الكتابة في
 غيبته فان قيل قال الاسوي وهذا مع القول بخلافه لا يجتمعان أجب بأن المراد من قولهم يمكن القاضي
 السيد أي لا يعترضه ولا ينافي ما تقدم من التحليف لان القاضي اذا وافي أو اذن فيه بحثا كما لو افي الحاضنة
 يكتفي بها العدالة القاهرة فان وقع نزاع في الاهلية فلا بد من ثبوتها عند القاضي كما أفتى به المصنف ولو
 أنظره السيد بعد حلول النجم وسافر باذنه ثم ندم على انتظاره لم يفسخ في الحال لان المكاتب غير مقرر
 وربما كتب في السفر ما يفي بالواجب عليه فلا يفسخ سيده حتى يعلم بالحال بل يكتب من قاضي بل سيده
 الى قاضي بده فان عجز نفسه كتب به قاضي بده الى قاضي بده السيد ليفسخ ان شاء فان لم يكن بياد السيد
 قاض وبعث السيد الى المكاتب من يعلم بالحال ويقبض منه النجوم فهل هو ككتاب القاضي فبأن فيه
 ما مر في خلاصه خلاف والوجه كما قال شيخنا الاوّل وهو ما اختاره ابن الرفعة والعمولى (ولا تفسخ) الكتابة
 (بجنون المكاتب) كتابة صحيحة لان ما كان لازما من أحد الطرفين لا يفسخ بجنون أحد المتعاقدين
 كالرهن وانما يفسخ به العقود الجائرة من الطرفين كالوكالة والقراض * (تنبيه) * لو أراد السيد فسخها
 حال جنون المكاتب لم يفسخ بنفسه بل يشترط أن يأتى الحاكم ويقيم البينة بجميع ماسر فيها اذا أراد

الفسخ على العائب (و) حيثئذ (يؤدى القاضى ان وجب له مالا) ليعتق لان الجنون ليس أهلا له فلما
 انفسه فتاب الخاكم عنه بخلاف المكاتب الغائب كما مر * (تنبيه) * محل تأدية القاضى عنه اذا رأى به
 مصلحة فى الحرية كإفادته الغزالي فان رأى انه يضيع بها لم يؤد قال فى أصل الروضة وهذا حسن
 لكنه قليل النفع مع قولنا ان السيد اذا وجد ماله له أن يستقل بأخذه الا أن يقال ان الحاكم يتعمد
 الانخذ والحالة هذه أى فلا يستقل بالانخذ فان لم يجد له القاضى مالا فسخ السيد بان القاضى وعاد بالفسخ
 فثناه فان فاق من جنونه وظهور له مال كان حصلا من قبل الفسخ دفعه الى السيد ونقض التجيز وعق
 قال فى أصل الروضة كذا أطلقوه وأحسن الامام اخذ من نقض التجيز بما اذا ظهر المال بيد السيد
 والا فهو ماض لانه فسخ حين تعذر حقه فأشبهه مالو كان ماله غائبا فخر بعد الفسخ اه قال فى الحادى وهذا
 مع مصادمته لا خلافهم مصادم لنص الشافعى والفرق أنه لا تقصير من الحاكم عند غيبة المال ثم حضوره
 بخلاف وجوده بالبدل واذا قلنا يعتق يطالبه السيد بما أنفق عليه قبل نقض التجيز لانه لم يتبرع عليه به
 وانما أنفق عليه على انه عبده قال الاذرى وقيد الدارمى بما اذا أنفق عليه بأمر الخاكم وهو ظاهر بل
 متدين نعم ان علم ان له مالا فلا يطالبه بذلك قال الرافعى ولو أقام المكاتب بعد ما أنفق بينة انه كان قد أدى
 النجوم حكم بعقه ولا رجوع للسيد عليه لانه ليس وأنفق على علم بحريته متبرعا فلولا نسيب الاداء
 قبل يقبل ليرجع فيه وجهان قال الاسنوى وغيره الصحيح منهما عدم الرجوع أيضا (ولا) تنفسخ
 الكتابة (بالحر) على المكاتب بسفه وارتفاع الحجر عنه كفاقته من الجنون وكلام المصنف يوم تعيين
 القاضى فى صحة الاداء وليس مرادا فلولا داء الجنون له أو استقل هو بأخذه عتق لان قبض النجوم
 مستحق ولا تنفسخ (بجنون السيد) ولا يمتونه لازوما من جهته ولا بالحجر عليه بسفه كالرهن (ويُدفع)
 المكاتب وجوب النجوم (الى وليه) اذا جن والى وارثه اذا مات لانه نائب عنه شرعا (ولا يعتق بالدفع
 اليه) أى السيد المجنون لان قبضه فاسد وللمكاتب استرداده لانه باقى على ملكه فان تلف فى يده لم يضمنه
 لتقصيره بالدفع اليه ثم ان لم يكن بيد المكاتب شئ آخر يؤديه فلولى تجيزه ولا ينفسخ بانغماء السيد ولا
 المكاتب (ولو قتل) المكاتب (سبده) عمدا (فلو ارثه قصاص) بكتاية عمدا غيره (فان عفا) عنه
 (على دية أو قتل) سبده (خطا أخذها) أى الدية (مما معه) حصلا قبل الجناية أو بعد حالان السيد
 مع المكاتب فى المعاملات كالأجنبي مع الاجنبى فكذلك فى الجناية * (تنبيه) * ظاهر كلامه وجوب
 الدية بالغة ما بلغت سواء كانت مثل قيمة العبد أو أكثر والذى فى الشرح والروضة وهل يجب تمام
 الارش أو أقل الامر من قيمته وأرش الجناية فيه القولان فى الجناية على الاجنبى وقضيته أن الراجح
 وجوب الأقل ورجح البلقينى وجوب الدية مطلقا كما اقتضاه كلام السكاك وخكاه عن نص الام
 والمختصر وقال ان القواعد تأبى الاول وبسط ذلك وهذا هو الظاهر وحرى عليه شيخنا فى شرح منحه
 وسبأى الفرق بين هذا وبين الجناية على الاجنبى ومحل الخلاف ما لم يعتقه السيد بعد الجناية فان أعفاه
 بعدها وفى يده ووافى به وأرش الجناية على المذهب المقطوع به (فان لم يكن) فى يده مال أو كان ولم يف
 بالارش (فله) أى وارث سبده (تجيزه فى الاصح) المنصوص دفعا للضرر عنه لانه اذا عجزه ورق سقط
 عنه الارش فلا يطالب به بعد العتق والثانى لا يجزى لانه اذا عجزه سقط مال الجناية فلا فائدة للتجيز ودفع
 بانه يستغديه الرد الى الرق المحض (أو قطع) المكاتب (طرقه) أى سبده (فاقتصاصه والدية) للطرف
 (كما سبق) فى قتله سبده وقد مراقبه * (تنبيه) * جنائيه على طرف ابن سبده بكتائيه على أجنبى فان
 قتله فلا سيد القصاص فان عفى على مال أو كان القتل غير عمد فككتائيه على السيد (ولو قتل) المكاتب
 (أجنبيا أو قهرا) عمدا (فعفى) بضم العين بخلافه أى عفا المستحق (على مال أو كان) قتله للاجنبى
 (خطا) أو شبهه عمد (أخذ) المستحق (مما معه) الا أن (ومما يسكبه) بعد (الأقل من قيمته)

والارض) لانه تلك تعبيرة لنفسه واذ ايجزها فلا يتعاق بسوى الرقبة قال ابن شهبة والفرق بين هذو وبين جنائيه
على سيده على ما في الكتاب أن حق السيد ملقى بذمته دون رقبة لان ملكه وإذا كانت في ذمته وجب
جميع الارض مما في يده كدين المعاملة بخلاف جنائيه على الاجنبي * (تنبيه) * في اطلاق الارض على دية
الفس تعليب فلا يما لب بأكثر مما ذكر ولا يقدى به نفسه الا باذن سيده و يقدى بنفسه بالاقل بلاذن
وقوله مما سيكتبه ليس هو في الروضة ولم يذكر المصنف في جنائيه على سيده قال ابن شهبة فيحتاج الى الفرق
بينهما على ما في الكتاب اه والظاهر أنه لا فرق لكنه سكت عنه هناك وصرح به هنا والمراد بما سيكتبه
ما بقيت كتابته ولم يتعرض المصنف لقصاص هنا وقد صرح في المحرر بوجوبه واصل المصنف سكت عنه لانه لم
يما روي عن من اطلاقه مالوا عنه السيد بعد الجنائية وفي يده وفاقا لمصوص الذي قطع به الجمهور
الارض بالعاما بلغ (فان لم يكن معه) أي المالكات (ثني) أو كان ولم يف بالواجب (وسأل المسئق)
لارض القاصي (تعبيره عجزه القاضى) المسؤل (ويبيع) منه (بقدر الارض) فقما ان زادت فتمت
عليه لانه القدر المحتاج اليه في الفداء والافسكاه هذا كلام الجمهور وقال ابن الرقعة كلام التنبيه يفهم أنه
لا حاجة الى التمييز بل يتعين بالبيع المساخ الكتابة كان بيع المروث في ارض الجنائية لا يحتاج الى نقل
الرهن اه ويبنى اعتمادا ومقتضى كلام المصنف انه يجوز بيعه ثم يبيع منه بقدر الارض قال الزركشى
والذي يفهمه كلامهم انه يجوز البعض ولهذا حكمه وايضا الباقي على كتابته ولو كان يجوز الجميع لم يأت ذلك
لانفساخ الكتابة في جميعه فيحتاج الى تجديده وقد يحتمل خلافه وقد افتقر عدم التجديد للضرورة اه وما
أفهمه كلامه هو الظاهر وهذا اذا كان يتأني منه يبيع بعضه فان لم يتأني لعدم رغب قال الزركشى فالقياس
بيع الجميع للضرورة وما نقل يأخذه السيد وبه صرح الرافعي في الجنائية على الرقيق بالنسبة لاقن (ان يني
منه ثني بقيت فيه الكتابة) لما في ذلك من الجمع بين الحقوق فان أذى حصته من النجوم عتق ذلك القدر
وهل يسرى بانيه على سيده المشتري اذا كان موسرا قال ابن الرقعة فيه وجهان قال وفي البحر لا يسرى قولا
واحد اه وما في البحر هو الظاهر (وللسيد فداؤه) بالاقل من قيمته والارش (وابقاؤه) على حاله
(مكتبا) لما فيه من الجمع بين حقوق الثلاثة وعلى المسئق قبول الفداء (ولو أعتقه) السيد (بعد الجنائية)
ونفذاه وهو المذهب (أو أبرأه) بعده من النجوم (عتق وزمه) أي السيد (الفداء) بالاقل من
قيمه والارض لانه فوت عليه الرقبة فهو كالمقتله بخلاف مالوا عتق باداء النجوم بعده فلا يلزم السيد فداؤه
ولو جنى جنائيات وعتق بالاداء فدى نفسه أو أعتقه السيد تبرعا لزمه فداؤه (ولو قتل المالكات) بعد
اختيار سيده الفداء لزم السيد فداؤه أو قبله فلا شيء عليه و (بطلت) كتابته في الحالين (وما رقيقا)
لفوات محلها وفائدة الحكم برقه ان السيد ما يترصه بحكم المالك لا الارث ووجب عليه تجهيزه وسواء
خاف وفاء بالنجوم أم لا وسواء كان الباقي قابلا أم كثيرا (ولسبيده قصاص على قاتله) المتعمد
(المكافئ) له لبقائه على ملكه (والا) بان لم يكن مكاشا أو كان القتل غير عمد (فالقبة) هي الواجبة
لان اجنابية على عبده * (تنبيه) * محل ما ذكر اذا قتله أجنبي وان قتله سيده فلا شيء عليه الا الكفارة
قال في المحرر هذا اذا قتلته فان قطع طرفه ضمنه قال الجرجاني وليس لضمان لا يضمن شخص او يضمن طرفه
غيره والفرق بملان الكتابة بموته وبقاؤه مع قطع طرفه والارش من اكسابه * (فرع) * لو كان
المالكات أباء بوصية ثم جنى على أبيه فقطع طرفه فانه يقتص من المكاتب لان حكم الاب بحكم الاجنبي
فانه لا يملك التصرف فيه وجعلت حرية موقوفة على حرية فله ابن الصباغ ثم قال ولا يعرف لاشافعي مسألة
يقتص فيها من المالك المملوك الا هذه وجب الروياني هذا في البحر عن نص الام ثم قال فأوجب القصاص
على المكاتب بقتل مملوكه ولم يجعل ملكه شبهة وهو غريب اه والمذهب أنه لا قصاص لشبهة المالك
(ويستقل) المكاتب (بكل تصرف لا تبرع فيه) على غير السيد (ولا خمار) بفهم الطائفة بقتله

كبسح وشراء وإجارة يعوض المثل لان في ذلك تحصيل للغرض المقصود من الكتابة وهو العتق (والا) بان
 كان فيه تبرع كصدقة أو إراء أو فيه خطر كقرض وبيع نسبية (فلا) يستقل به لان أحكام الرق جارية عليه
 ولا فرق في منع بيعه نسبية بين أن يستوثق برهن أو كفيل أم لا لان الكفيل قد يطلس والرهن قد يتلف
 ويتحكم القاضي المرفوع اليه بسقوط الدين هذا ما ذكرناه هنا وهو المعتبر وان صححنا في كتاب الرهن الجواز
 بالرهن والكفيل أما اذا تبرع على سيده فانه يصح كلو أذن له كإيأني * (تنبيه) * استثنى من التبرع ما تصدق
 به عليه من فحولم وتبرع بالعادة فيه كما هو عدم بيعه له اهداؤه لغيره على النص في الام ومما فيه خطر ما
 الغالب فيه السلامة ويطول للمصلحة كتدريج الهائم وقطع السلع منها والفصد والحجامة وخنن الرقيق وقطع
 سلعهم التي في قطعها الخطر لكن في بقائها أكثر وله اقتراض وأخذ قراض وهبة ثواب معلوم وبيع ما
 يساوي مائة بمائة نقد أو عشرة نسبية وشراء النسبية بمن النقد ولا يرهن به ولا يسلم العوض قبل المعوض
 في البيع والشراء ولا يقبل هبة من تلمزه نفقته الا كسوبا كفايته فيمن قبوله ثم يكاتب عليه ونفقته في
 كسبه والمفاضل للمكاتب فان مرض قريبه أو عجز لزم المكاتب نفقته لانه من صلاح مملكته وان جنى ببيع فيها
 ولا يقبله بخلاف عبده (وتصح) مما معناه منه مما تقدم وغيره (بأذن سيده في الاظهر) لان المنع انما كان
 لحقه وقد رضى به كالتبرع والثاني المنع لانه يفوت غرض العتق ولو تبرع بأداء دين لسيده على مكاتب آخر
 وقوله منه السيد صح على الاصح كلو أذن له * (تنبيه) * استثنى من اطلاق العتق والكتابة كما سيأتي
 (ولو اشترى) المكاتب (من يعتق على سيده) من أصله أو فرعه (صح) وكان المالك فيه للمكاتب كغيره من
 العبيد ولا يعتق على السيد لضرورة الحاجة للاسترباح (فان عجز) المكاتب ورق (وصار) الذي اشتراه
 من أصل سيده أو فرعه (لسيده عتق) عليه لدخوله في ملكه * (تنبيه) * هذا اذا اشترى من يعتق
 على سيده كما فاذا اشترى بعضه ثم عجز نفسه أو عجزه سيده عتق ذلك البعض ولا يسرى كما سرت الإشارة
 إليه في العتق (أو) اشترى المكاتب (من يعتق عليه) لو كان حرام أصله أو فرعه (لم يصح بلاذن)
 من سيده لتضمنه العتق والزامه المفقة (وبأذن فيسه القولان) السابقان في تبرعه بلاذن أظهرهما
 الصحة (فان صح) شراء المكاتب من يعتق عليه (فكاتب عليه) فيرق رقه وبعث بعتقه وبتنوع
 عليه بيعه (ولا يصح اعتاقه) عن نفسه ولو عن كفارة (و) لا (كتابته بأذن) له (على المذهب)
 لتضمنهما الولاء وليس من أهله والثاني يصح عتق بلاذن ويوقف الولاء والطريق الثاني القطع بالأول أما
 اعتاقه عن سيده أو أجنبي فيصح بلاذن * (رتبة) * لا يصح إبراءه عن الديون ولا هبته مجاناً ولا بشرط
 الثواب لان في قدره اختلافاً على القول به بين العلماء ولان الثواب انما يستقر بعد قبض الموهوب وفيه
 خطر ووصيته باطالة سواء أوصى بعين أو بثمن ماله لان ملكه غير تام

* (فصل) * في مشاركة الكتابة الفاسدة والصحيحة ومخالفاتها والفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة
 وغير ذلك (الكتابة الفاسدة) وهي ما انحلال في صحتها (لشرط) فاسد فيها كشرط أن يبيعه كذا
 (أو عوض) فاسد كان يكاتبه على خير (أو أجل فاسد) كان يكاتبه على نجم واحد حكمها (كالصحيحة)
 في استقلاله أي المكاتب (بالكسب) فيستردد ويتصرف ليؤدي النجم لانه يعتق فيها بالاداء
 كالصحيحة والاداء انما يكون من الكسب وليس لنا عقد فاسد يملك به كالصحيح الا هذا * (تنبيه) * قوله
 فاسد يعود الى الثلاث كما نقرر واحترز به عن الشرط الصحيح كشرط العتق عند الاداء وبالفسادة عن
 الباطلة وهي ما انتحلت صحتها باختلال ركن من أركانها ككون صيغته مشتبهة كان فقد الإيجاب أو القبول
 أو أحد العاقلين مكرها أو صيباً أو مجنوناً أو عتقت بغير مقصود كدم أو بما لا يتمول فان حكمها الالغاء
 الا في تعلق معتبر بمن يصح تعلقه فلا تلغى فيه وقد علم من ذلك الفرق بين الفاسدة والباطلة وهما في العقود
 عندنا سواء الا في مسائل قليلة استثنيت منها هذه ومنها السج ومنها العارية ومنها الخلع (و) الفاسدة

كالصبيحة أيضا (في أخذ أرض الجناية عليه ومهرشبهه) في الامة المكاتبه لانهما في معنى الاكساب
(تنبيه) الشبهة مثال فالواجب بمقتضى معنى صحيح أو مهر مثل بسبب تسمية فاسدة كذلك كماله
البلقيني (وقد أنه يعنى بالاداء) السيد عند الحل لوجود الصفة لان مسمى ود المكاتبه العتق وهو لا يبطل
في التعليق بفاسد ومذاخر البيع وغيره من العقود (و) في أنه (بتنبيه) اذا عتق (كسبه)
الحاصل بعد التعليق لانها جعلت كالصبيحة في العتق فكذا في الكسب *(تنبيه)* وله المكاتب
من جاريته ككسبه لكن لا يجوز بيعه لانه يشكك عليه فاذا عتق تبعه وعتق عليه ببيع المكاتبه كتابة
فاسدة ولدها على المذهب كالكسب وقضية كلام المصنف ان الفاسدة كالصبيحة فيما ذكره فقط وليس
مرارا بل هي كالصبيحة أيضا في أن نقتطع من السيد اذا استقل بالكسب بخلاف المأذنة
سيأتي (و) المكاتبه الفاسدة (كالتعليق) بصفة (في) حكمه وهو (انه) أي المكاتبه في (لا يعنى
باراه) عن النجوم لعدم حصول الصفة وفارق ذلك المكاتبه الصبيحة لان المقلب على عقدها المعاوضة
وحكم الاستيعاء والاراء في المعارضات واحد *(تنبيه)* لا يختص ذلك بالاراء بل لو أدى الغير عنه
تبرعا أو جعل المكاتب النجوم كان الحكم كذلك لماسر (و) في أن المكاتبه (تبطل بموت سيده) قبل
الاداء لعدم حصول التعليق عليه فلا يعنى بالاداء الى الوارث وانما باطلت الفاسدة بموت السيد لانها باثرت من
الجانبين بخلاف الصبيحة نعم ان قال ان أدبت الى أوالى وارثي بعد موتى كذا فانت حرة فانها حرة لا تبطل
بموت السيد بل يعنى بالاداء الى الوارث كما جزمه في أصل الروضة *(تنبيه)* انما ذكر المصنف حكم
موت السيد دون العبد لان الفاسدة توافق الصبيحة حيث تفسخ الكتابة بموته فيها لان ورود العدة الرقبة
وقد فانت (و) في أنه (تصح الوصية بوقته) وان طن السيد صفة كتابته كلو باع ملكه ظاهرا أنه لغیره
بخلاف الصبيحة فانه اذا أوصى بوقته لم تصح نعم انعلق الوصية على عجزه جعت في الاصح (و) في أنه
(لا يصرف اليه سهم المكاتبين) لانها غير لازمة والقبض فيها غير موثوق به *(تنبيه)* لا يصح
المخالفة فيما ذكره بل تخالف الفاسدة الصبيحة في أشياء غير ذلك منها صحة اعتاقه في الكفارة ومنها عدم
وجوب الارش على سيده اذا جنى عليه ومنها أن للسيد منع الزوج من تسليمها لها نارا كالقنة ومنها أن له
منعه من صوم الكفارة اذا حلف بغير اذنه وكان بصحة الصوم ومنها أنه لا تقطع زكاة التجار فيه فيخرج
عنه زكاتها لمكانه من التصرف فيه ومنها أن له منعه من الاحرام وتحليله اذا أحرم بغير اذنه وله ان يخالف
ومنها جواز وطء الامه ومنها أن لا يولك السيد من قبض النجوم ولا العبد من يؤذيها عنه رعاية للتعليق
بقوله فاذا أدبت الى ومنها أنه لا يعمل سيده كما قاله البغوي ومنها عدم وجوب الاراء اذا عادت اليه ومنها
عدم وجوب الايتاء ومنها ما اذا كاتب عبدا وجهه له أصله كتابة فاسدة بعد قبضه باذنه كان للأصل
الرجوع ويكون فسخا ومنها الكتابة الفاسدة الصادرة في المرض ليست من الثلث لاخذ السيد القيمة
عن رقبته بل هي من رأس المال ومنها ما اذا زوجه ابعد لم يجب المهر ومنها أن لا يجب لها مهر بوطء
سيدها لها ومنها وجوب الفمارة ومنها غليكة للغير فان الصبيحة تخالف الفاسدة في ذلك كله وقد أوصل
الولى العراقي في نكته الصور والمخالفة الى نحو ستين سورة وما ذكر منها فيه كفاية لاولى الابواب ومن أراد
زيادة على ذلك فابرجع النكت (و) الفاسدة (تخالفهما) أي الصبيحة والتعليق معا (في أن للسيد فسخها)
بالفعل كالبيع والقول كالبطات كتابته ان لم يسلم له العوض كما سيأتي وله فعل ذلك بالقاضي وبغيره دفعا
للضرر حتى لو أدى المكاتب المسمى به فسخها لم يعنى لانه وان كان تعليقا فهو في ضمن معاوضة فاذا ارتفعت
المعاوضة ارتفع ما تضمنته من التعليق ولا يبطلها القاضي بفساد ذن السيد *(تنبيه)* اكان الاولى
للمصنف أن يعبر بالابطال كما عبر به الشافعي رضي الله تعالى عنه كما نقله عنه البلقيني لان البيع انما
يكون في العقد الصحيح ففي التعبير بالفسخ عن الابطال تجوز وانما قد افسخ باليد لانه هو الذي ساقط

فيه الفساد كلام من الصحة والتعليق بخلافه من العبد فانه يلزم في الصحة اضعاف وقع
 للرافعي ولا يأتي في التعليق وان كان فسخ السيد كذلك وعق السيد له لان الكتابة فسخ فلا تستبرع كسبا
 ولولده (و) في (انه) أي السيد (لا يملك ما يأخذه) من المكاتب لفساد العقد (بل يرجع المالكين به)
 ان بقي ويبدله من مثل أو قيمة (ان) تلفو (كان منقوما) والمراد بالتقويم ماله قيمة كما عبر به في
 الحرز لا قسم المثل واحترز بذلك عما لا قيمة له كالحرز فان العتق لا يرجع على السيد بشئ لان كان محترما
 بخدمته لم يبيع وكان باقيا فانه يرجع به فان كان تلفا فلا رجوع له بشئ (وهو) أي السيد يرجع
 عليه أي المكاتب (بقيمة) لان فيه معنى المعاوضة وقد تلف المعقود عليه بالعتق فهو كالتلف
 المبيع بفساد في يد المشتري فيرجع على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه باقية وتعتبر قيمته
 (يوم العتق) لانه يوم التلف ولو كاتب كافر أملى كافرا كذلك على فاسد مقصود تكهرو وقبض في الكفر
 فلا تراجع ولو أسلموا ترافعا البنا قبل القبض ابطالناها ولا أثر لقبض بعد ذلك أو بعد قبض البعض
 فكذلك فلا قبض الباقي بعد الاسلام وقبل ابطالها عتق ويرجع السيد عليه بقيمته أو قبض الجميع بعد
 الاسلام ثم ترافعا البنا فكذلك ولا رجوع له على السيد بشئ للخمر ونحوه أما المرتدان فكالمسلمين
 (فان) تلف ما أخذه السيد من الرقيق وأراد كل الرجوع على الآخر (تجاسسا) أي واجبا السيد
 والعبد بأن كان مادفعه المكاتب للسيد من جنس الواجب له على سيده وعلى صفته (فأقول التقاص)
 الآتية على الأثر في زيادة المكاتب (ويرجع) منهما (صاحب الفضل) أي الذي دينه زائد على دين
 الآخر (به) أي الفاضل ولماسكت الحر من الأصح من هذه الأقوال بينه المصنف بقوله (قلت) أخذا
 من الرافعي في الشرح (أصح أقوال) التقاص (مقوطة أحد الدينين بالآخر) من الجانبين مع
 التساوي فيما (بلا رضا) لان معاملة أحدهما الآخر بمثل ماله عليه عندا لا فائدة فيه (والثاني) من
 أقوال التقاص مقوطة (برضاهما) لانه ابدال ما في ذمة بذمة فاشبهه الحوالة لا بد فيها من رضا المحيل
 والمحتال (والثالث) مقوطة (برضا أحدهما) لان للمدين أن يقضى من حيث شاء فاذا رضى
 أحدهما فقد وجد القضاء منه (والرابع لا يسلط) وان رضيا (والله أعلم) لانه يبيع دين بدين وهو
 منهي عنه ورد بان النهي انما هو في بيع الدين لغير من هو عليه وهذا ليس كذلك مع أن يبيع الدين
 لغير من هو عليه صحيح كإمر عن الروضة * (تلييه) * ظاهر كلام المصنف اجراء التقاص في النقيدين
 وغيرهما من المثليات ولكن المذهب في أصل الروضة أن المثليات غير النقيدين كالطعام والحبوب لا يقع
 التقاص فيها وعاله الشيخ أبو حامد بأن ما عدا الأثمان تطالب فيه المعاينة اهـ والوجه كما قال شيخنا
 تقييد في غيرهما من سائر المثليات بما إذا لم يحصل به عتق في الام لو أحرق السيد المكاتب مائة قاع حنطة مثل
 حنطته والحنطة التي على المكاتب حاله كان تقاصا وان كره سيده وظاهر كلام المصنف اجراء التقاص سواء
 اتفق الدينان حلولا وأجلا أم لا ولكن الذي رجح في أصل الروضة انه ما لو تراضيا يجعل الحال تقاصا
 عن التوجس لم يعجزه كافي الحوالة والوجه تقييده كما قال شيخنا بما إذا لم يحصل به عتق في الام لو جنى
 السيد على مكاتبه وجب مثل الخمر وكانت مؤجلة لم يكن تقاصا لان شاء المكاتب دون سيده اهـ
 وإذا جاز ذلك برضا المكاتب وحده فبرضاه مع السيد أولى ولو كان مؤجلا بجل واحد فوجهان
 أرجحهما عند الامام التقاص وعند البغوي المنع وهو المعتمد كما اقتضاه كلام الشرح الصغير وجرم به
 القاضي لانتفاء المطالبة ولان أجل أحدهما قد يجعل بموته قبل الآخر فلا يجوز ذلك الا بالاتراضي وهذا
 خاص بغير ما يؤدي الى العتق أما ما يؤدي اليه فيصح كما يؤخذ مما مر والحاصل أن التقاص انما يكون
 في النقيدين فقط بشرط أن يتخذا جنسا وصفة من جهة وتكسر وحلول وأجل الا اذا كان يؤدي الى العتق
 وبشرط أيضا كما قال الاسنوي أن يكون الدينان مستقرين فان كانا مسلمين فلا تقاص وان تراضيا

لا امتناع الاعتراض منه سواء قال القاضى والمأوردى ونفى عليه الشافعى واذا منعنا النقص فى الدينين
 وهما مقداران من جنتين كدراهم ودينارين فالعربى فى وصول كل منهما الى حقه من غير اشد من الجانبين
 أن يأخذ أحدهما على الآخر ثم يجعل المأخوذان شاه عرضا عليه ويرده اليه لان دفع العوض من
 الدراهم والدينارين جائز ولا ساجه حيث تدلى قبض العوض الآخر وأنها عرضان من جنسين فليقبض كل
 منهما ما على الآخران قبض واحد منهما لم يجز زده وعوضا عن الآخر لا يبيع عوض قبل القبض وهو
 ممنوع الا ان استحق ذلك العوض بقرض أو اتلاف وان كان أحدهما عرضا والآخر نقدا وقبض العوض
 مستحقه بآزله زده وعوضا عن النقد المستحق عليه ان لم يكن دين سلم لان قبض النقد مستحقه فلا يجوز زده
 وعوضا عن العوض المستحق عليه الا ان استحق العوض فى قرض ونحوه من الاتلاف أو كونه شتا وإذا
 امتنع النقص واستمتع كل من المتدينين من البداءة بالسليم ما عليه حبس حتى يسلم قال الاذرى وقضيه
 أن السيد والمكاتب يجب ان اذا امتنعان التسليم وهو متأبد به قولاهم ان الكتابة جائزة من جهة العبد
 وله ترك الاداء وان قدر عليه وأجيب بأنه انما يتأبد بما ذكر لولم يمتنع من تميز المكاتب أموالا متفانته
 مع امتناعها مما مر فلا وعليه يحكم كلامهم (فان فسخها) أى الفاسدة (السيد فليشهد) بالفسخ
 احتياطا لا وجوبا كما قاله المأوردى خوفا من التجاحد والتزاع * (تنبيه) * تخصيص السيد بذلك يفهم
 أن ذلك لا يجزئ فى فسخ المكاتب وليس مراد بل هو كالسيد فى ذلك كما قاله الزركشى (فلو أدى) العبد
 فيها (المال فقال السيد) بعد ذلك (كث فسخت) الكتابة قبل أن يؤدى (وأنكره) أى أنكر
 العبد أصل الفسخ أو كونه قبل الاداء (صدق العبد) المنكر (بيمينه) لان الأصل عدم الفسخ وعلى
 السيد البينة (والاصح بطلان) الكتابة (الفاسدة يجنون السيد وانما هو عليه) بسفه أما الفاس
 فلا تعامل به الفاسدة بل تباع فى الدين فاذا بيع بثلث ولا تبطل يجنون (العبد) وانما هو لان الحقا
 فى الكتابة له لا للسيد ولانها تبرع فيؤثر فيه اختلاف عقل السيد دون عقل العبد والذى بطلانها يجنونها
 وانما هو لما لجوازها من الطرفين كالأولى والثالث لا به لان الغالب فيها التعليق وهو لا يبطل بالجنون
 * (تنبيه) * افنا الأغناء من زيادته على الحر ولو اقدر عليه لفهم الجنون من باب أولى (ولو أدى)
 العبد (كتابة فأنكره سيده أو وارثه صدقا) باليمين لان الأصل عدمها (ويحالف الوارث على نفي العلم)
 والسيد على البت حتى يالهى القاعدة فيها * (تنبيه) * كان الاولى أن يقول صدق المنكر لان العلف
 بأو يقتضى افراد الضمير أما عكس مسئلة التى بأن ادعاها السيد وأنكرها العبد فانه يصير قنا ويجعل
 أنكاره تعجيزا منه نفسه فان قال السيد كاتبك وأدبت المال وعققت عتق باقراره (ولو اختلفا) أى
 السيد والمكاتب (فى قدر النجوم) أى فى مقدار ما يؤدى فى كل نجم أدق فعدد النجوم أو جنسها
 (أو صفها) ولا ينة أو لكل بينة (تختلفا) على ما مر فى تحالف المتبايعين فان اختلفا فى قدر النجوم بمعنى
 الاوقات فالحكم كذلك الا ان كان قول أحدهما مقنضيا للفساد كان قال السيد كاتبك على نجم فقال بل
 على نجمين فيصدق مدعى الصحة وهو المكاتب فى هذا المثال كما أشار اليه المصنف وغيره فيه (ثم) بعد
 التحالف (ان لم يكن قبض ما يدعيه) السيد (لم تنفسح الكتابة فى الاصح) قياسا على البيع (ول ان لم
 يتفق) على شئ (فسخ القاضى) الكتابة والثانى ينفسح لان العقد انتهى الى التنازع فيكانه لم يكن
 * (تنبيه) * ظاهر كلامه تبيين القاضى للفسخ وبه يزم فى الروضة وأصلها هنا تبع الجمع لكنهما حكيا
 نظائره من التحالف فى البيع التخيير بين القاضى أو المتبايعين أو أحدهما وهو مال البهنا الاستوى
 وغيره وهو الظاهر وان فرق الزركشى بأن الفسخ هنا غير مخصوص عليه بل يجتهد فيه فاشبه العنة بخلافه
 ثم (وان كان) السيد (قبضه) أى ما ادعاه بتسليمه (وقال المكاتب بعض المقبوض) وهو الزائد على
 ما اعترف به فى العقد (ودعيه) لى عند بل ولم أدفعه عن جهة الكتابة (عتق) لاتفاقهما على وقوع العتق

على التقديرين (ورجع هو) أي المكاتب (بمأدَى) جميعه (و) رجع (السيد ببقية) أي
العبد لأنه لا يمكن رد العتق (وقد يتقاصصان) بأن يؤدي الحال إلى ذلك بملف المؤدى وتوجد شروط التقاص
السابقة (ولو قال) السيد (كاتبك وأنما نحنون أو محجور على) بسفه أو فليس (فأنكر العبد) وقال
بل كنت كذبا (صدق السيد) بيمينه كفى المحرر (ان عرف سبق مادعاء) لقوة جانبه بذلك وضعف
جانب العبد فان قيل قد ذكرنا في النكاح أنه لو زوج بنته ثم قال كنت محجور على أو محجورنا يوم زوجتها
لم يصدق وان عهده ذلك فهلا كان هنا كذلك أجيب بأن الحق ثم نفاق بثالث بخلافه هنا * (تنبيه) *
صورة المسئلة إذا كان سحر السفه طارئا أما إذا كان مقارنا لا بلوغ فلم يتحقق لقوله ان عرف سبق مادعاء
(والا) بأن لم يعرف سبقه (فالعبد) المصدق بيمينه اضعف جانب السيد حينئذ والاصل عدم مادعاء
السيد ولا قرينة (ولو قال) السيد (كنت وضعت عليك النجم الاول أو قال) وضعت (البعض) من النجوم
(فقال) المكاتب (بل) النجم (الآخر) وضعت على (أو السكل) أي كل النجوم (صدق السيد) بيمينه
لأنه أعرف بأرادته وفعله * (تنبيه) * انما اظهر فائدة اختلافهما هنا إذا كان النجمان مختلفين فان تساويا
فلا فائدة ترجع إلى التقديم والتأخر وقد نبه على ذلك أبو علي الفارقي (ولوامان) شخص (عن ابنين
وعنده فقال) العبد لهما (كاتبني أبوكم) فان أنكر صدقا بيمينهما على عدم العلم بكتابة الأب لان الأصل
معهما * (تنبيه) * هذه المسئلة تقدمت في قول المصنف ولو ادعى كتابة فأنكر السيد أو وارثه ولكن
أعادها مبتدئا للتقسيم في قوله (وان صدقا) وهما أهل للتصديق أو نكلا وحلف العبد اليه من المردودة
أو قامت بكتابه يمينه (فكاتب) على بقولهما أو بيمينه المردودة أو بيمينه وإذا أراد إقامة بينة احتج
إلى شهادة عدلين لان مقصود الكتابة العتق دون المال ولوحلف أحدهما ونكل الآخر ثبت الرق في
نصيب الخائف وزد اليه في نصيب الناكل (فان أعتق أحدهما نصيبه) منه بعد ثبوت كتابته بطريق
مما مر أو أبرأه عن نصيبه من النجوم (فلا يصح لاعتق) نصيبه لعدم تمام ملكه (بل يوفى) العتق فيه (ان
أدى) المكاتب (نصيب) الابن (الآخر عتق كله ولاؤه للأب) لأنه عتق بحكم كتابته ثم ينتقل اليهما
بالعصوبة ثم فرع على الوقف قوله (ان عجز) المكاتب عن أداء نصيب الابن الآخر (فوم) الباقي (على
العتق ان كان موسرا) وقت التجيز وعتق كله ولاؤه وبطلت كتابة الأب (والا) بأن كان الابن
المتعق لنصيبه معسرا (فنصيبه) الذي أعتقه من المكاتب (حر والباقي منه قن للآخر) * (تنبيه) *
أساس بقوله على العتق إلى أنه إذا كان أبرأه عن شيء من النجوم لم يعتق منه شيء بالجيز لان الكتابة تبطل
بالجيز والعتق في غير الكتابة لا يحصل بالأبراء (فان) أخذ من كلام الرافي في الشرح (بل الاظهر)
ومقتضى ما في الروضة أن يقول بل المذهب (العتق) في نصيبه في الحال أبرأ أو أعتق (والله أعلم) ثم ان
عتق نصيب الآخر بأداء أو اعتاق أو أبرأه فالولاء للأب ثم ينتقل بالعصوبة اليهما بالمعنى السابق في الآخر
كتاب العتق وان عجز فجيزه الآخر عتق نصيبه قنا * (تنبيه) * سكت المصنف عن السراية على هذا القول
والاظهر في الروضة لاسراية على العتق وان كان موسرا لان الكتابة السابقة تقتضي حصول العتق
ليهما واليت لاسراية عليه كما مر والابن كالنائب عنه ووقع في تصحج التنبيه ترجيح السراية واعتراض ثم
ذكر قسم قوله وان صدقا بقوله (وان صدقه أحدهما) أي الابنين (فنصيبه) وحده (مكاتب)
مؤاخذة باقراره واعتقار التبعض بالضرورة (ونصيب المكذب قن) اذا حلف على نفي العلم بكتابة أبيه
استحبابا لأصل الرق ويكون نصف الكسبه ونصفه للمكاتب بصرفه إلى جهة النجوم (فان أعتقه
المصدق) أي أعتق نصيبه (فالمذهب أنه) يسرى العتق عليه إلى نصيب المكذب (يقوم عليه ان كان
موسرا) لان منكر الكتابة يقول انه رقيق فاذا أعتق أحدهما نصيبه ثبتت السراية بقوله ونخرج بأعتقه
مالو أبرأه عن نصيبه من النجوم أو قبضه فانه لا يسرى وفي قول لاسراية فلا يقوم عليه * (خاتمة) * لو أوصى

السيد للقراء أو المالكين أو لقضاء دينه من تعينه له كالأوصى بها الإنسان ويسلمها المكاتب إلى
الأوصى له بتفريقها أو بقضاء دينه منها فإن لم يكن سلمها للقاضي ولومات السيد والمكاتب ممن يعتق على
الوارث حتى يملكه ولو ورث رجل زوجته المكاتب أو ورثت امرأة زوجها المكاتب انفسخ النكاح لأن
كلامهما ملك لزوج أو بعضه ولو اشترى المكاتب زوجته أو بالعكس وانقضت مدة الخيار أو كان الخيار
للمشتري انفسخ النكاح لأن كلامهما ملك لزوج

***(كتاب أمهات الاولاد) ***

ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بأبواب العتق رحمه الله تعالى بعبقته وقارنه وشارحه من الناس فقال
الله تعالى من فضله وكرمه أن يجبرنا والدينا وما شئنا وأصحابنا وجميع أهلنا وصحبنا منها وآخر هذا
الباب لأنه عتق نوري مشوب بقضاء أو طار ولذلك توقف الشيخ عز الدين في كون الاستيلاء قربة أولاً
والأولى أن يجيء فيه التفصيل السابق في السكاح وهو أن قصد به مجرد الاستمتاع فلا يكون قربة أو حصول
ولد ونحوه فيكون قربة وأمهات بضم الهمزة وكسر هاء مع فتح الميم وكسر هاء جمع أم وأصلها أمهة بدليل
جمعها على ذلك قاله الجوهري قال شيخنا ومن نقل عنه أنه قال جمع أمهة أصل أم فقد تسمع اه وأشار
بذلك إلى الشارح فإنه نقل ذلك عنه ويمكن أن نسخ الجوهري مختلفة واختلاف النسخة في أن الملهق
أمهات زائدة أو أصلية على قولين فذهب سيوي به أنها زائدة لأن الواحدة أم ولقولهم الامومة وقيل
أصلية لقولهم تأمته فإذا قلنا بالزيادة فهل هذا الجمع جمع مزيد فيه بالإضافة أو جمع مزيد فيه بعدهما
اختلاف فيه على قولين أحدهما أن الهاء زيدت في المفرد أولاً فتقبل أمهة ثم جمعت على أمهات لأن الجمع
تابع للمفرد والثاني أن المفرد جمع على أمات ثم زيدت فيه الهاء وهذا أصح على قول الجوهري وقال
بعضهم الأمهات للناس والأمات للبهائم وقال غيره يقال فيها أمهات وأمات لكن الأولى أكثر في الناس
أنشد الزنجشيري في تفسير قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن للامامون الرشيد

وامهات الناس أو عمة * مستودعات وللا سماء أبناء

والثاني أكثر في غيرهم ويمكن رد الأول إلى هذا قال ابن شهاب وهذا الجمع مخالف للقياس لأن أم من
الاجناس المؤنثة بغير علامة لكن جمعوه كما جمعوا أسماء على سواها والأصل في الباب خبر أعيان مؤنثات
من سيدتها فهي حرة عن دبر منه ورواه ابن ماجه والحاكم وصححه اسناده وشبهه الصحيحين عن أبي موسى قلنا
يا رسول الله أمانا نأتي السبايا ونحب أئمانهن فما ترى في العزل فقال ما عليكم أن لا تتعاولوا ما من نسمة كائنة
إلى يوم القيامة الا وهى كائنته في قولهم ونحب أئمانهن دليل على أن يبعهن بالاستيلاء مشع وشبهه ما أن
من أشراف الساعة أن تلد الامتربتها وفي رواية ربه أي سيدتها فأقام الولد مقام أبيه وأبوهم فكذلك هو
وامتدحه البيهقي بقول عائشة رضي الله عنها لم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهما ولا
عبدا ولا أمة قال فيه دلالة على أنه لم يترك أم ابراهيم رقيقة وأنهم اعتنق عبوته فان قيل يتوقف دلالة ذلك
على أمرين أحدهما أثبت حياته بعده صلى الله عليه وسلم ثانيهما كونه لم يجز عتقا قبل موته صلى الله
عليه وسلم أجيب باستمرار الأصل (إذا أسبل) رجل حرمه أو كافر أصلي (أمته) أي بأن علفت معه ولو
سلبها أو مجنوناً أو مكرهاً أو أجلبوا الكافر حال اسلامه قبل بيعها عليه بوطء مباح أو محرم كان نيكون
سائضاً أو محرماً له كما تحته أو زوجة باستدخالها ذكره ولو كان نائماً أو ماعه المحترم في حال حياته (فولدت)
ولداً (حياً أو ميتاً أو ما يجب فيه غرة) كمضغة طاهر فيها صورة آدمي وإن لم تظهر الا لاهل الخبرة ولو من غير النساء
وجواب اذا قوله (عتقت) من رأس المال كاسيأتي (بعوت السيد) لما سر من الأدلة ولما روى البيهقي عن
ابن عمر أنه قال أم الولد أعتقها ولداً أي أنبت لها حق الحرية ولو كان سقلاً وخرج به ولو لم يحرر المكاتب فإنه
لوا حبل أمته ثم مات رقيقاً قبل العجز أو بعده أو حرالم تعتق بموته على الاصح وأما أمة البعض فهل تصير

أُم ولد باستيلاده لها أولا حتى الباقين في تصحج المنهاج في مبرها أم ولد قولين وأيد كونها نصير أم ولد
بأن في أصل الروضة أنه لا يثبت الاستيلاد للاب المبعوض بالولد المتقدم منه في أمة فرعا ثم فرق بينهما
بأن الأصل المبعوض لا تثبت له شبهة الاعفاف بالنسبة إلى بعضه الرقيق ولا كذلك في المبعوض في الأمة التي
استقل ملكها ثم قال والأصح عندنا أنه يثبت الاستيلاد في أمة المبعوض التي ملكها بأكسب الحرية وبه جزم
المواردي اه وهذا هو المذهب وان جرى شيخنا في شرح الروض في النكاح على النسوية بينهما في عدم
النفوذ وأحال عليه هنا فانه قال هناك لا يثبت الاستيلاد بإيلادهما أي المكاتب والمبعوض أمهما فإيلاد
أمة وإيلادها بالاولى ونقل ابن شهبة نفوذ استيلاده عن النص وبقولنا كافر أصلي المرتد فان إيلاده
موقوف ان أسلم تبين نفوذه والا فلا وبقول المصنف أمته أمة غيره وسأنت في يدخل في عبارته الأمة التي
اشترها بشرط العتق فانه اذا استولدها وراث قبل أن يعتقها فانها تعتق بموته ولا ينافي ذلك قولهم أن
الاستيلاد لا يجزئ لانه ليس باعتاق اذ معناه انه لا يسقط عنه طلب العتق بذلك لانهم لا تعتق بموته كما قد
يتوهم وقد توهم عبارته انه لو أحبل الجارية التي يملك بعضها انها لا تعتق بموته بل يعتق نصيبه فقط وليس
مرادا بل يثبت الاستيلاد في الكل اذا كان موسرا كما جرى في العتق حيث قال واستيلاد أحد الشريكين
الموسر يسرى وقال في الغنيمة اذا وطئ جاريته أو جارية يملك بعضها فإولادها فإولاد حرة والجارية أم ولد وهو
صريح في أن الجارية لا تتبع بعض في الولد لانه وطء بشبهة بسبب الملك فانه قد حر الوطء أخته المملوكة له وهذا
هو المحكي عن العراقيين وحكي الرافي في آخر السيرة تصحجه عن القاضي أبي الطيب والماوردي وغيرهما
وصححه في الشرح الصغير وأصل الروضة وقبل تتبع في الولد وصححه في أصل الروضة في أوائل الكتاب
وصححه الرافي في الكلام على دية الجنين وخرج بقولنا ولو سفيها المحجور عليه بالفلس فان المتأخرين اختلفوا
في نفوذ إيلاده فخرج نفوذ ابن الرقة وتبعه البلقيني ورجح السبكي خلافة وتبعه الاذري والركشي ثم قال
لمكن سبق عن الحاروي والغزالي النفوذ اه وكونه كاستيلاد الرهن المعسر أشبهه من كونه كالرئيس فان
من يقول بالنفوذ شبهه بالرئيس ومن يقل بعدمه يشبهه بالرهن المعسر وبقولنا أو ماله المحترم ماذا كان
غير محترم فلا يثبت به ذلك وبقولنا في حال حياته ماذا استدخلت منه المنفصل في حال حياته بعدموته فلا
يثبت به أمية الولد لانها بالموت انتقلت إلى ملك الوارث وهل يثبت بذلك نسبه أولا ينبغي على تعريف المحترم
فالذي عليه الأكثر أن يكون محترما حال الإخراج والاستدخال وجرى غيرهم على ان العبرة بحال الإخراج فقط
وهو الظاهر وعلى هذا يثبت نسبه ان كان كذلك وحكي الماوردي عن الأصحاب ان شرط وجوب العدة
باستدخال المني ان يوجد الانزال والاستدخال معاني الزوجية فلا أنزل ثم تزوجها فاستدخلته أو أنزل وهي
زوجة ثم أبانها واستدخلته لم تجب العدة ولم يلحقه الولد اه وقياسه على هذا في السيد أن يكون الانزال
والاستدخال معاني حال السيدية والافاء الفرق وحيث ثبت النسب ثبت الارث وهل ينبغي اذا كانت
المدخلة أمة فرعه أن يثبت الاستيلاد كالأصل أم فرعه الاوجه عدم الثبوت اذ لا شبهة ملك
حينئذ وبقوله فولدت حيا وميتا ما انفصل بعضه كان أخرجه رأسه أو وضعت عضوا أو باقية محتبس ثم مات
السيد فلا تعتق وان خالف في ذلك الدارمي فقد قالوا انه لا أثر لخروج بعض الولد متصلا كان أو منفصلا في
انقضاء عدة ولاني غيرهما من سائر أحكام الجنين لعدم تمام انفصاله الا في وجوب الغرة بظهوره وثى منه
والا في وجوب القود اذا خرجان وقتئذ وهو حي والا في وجوب الدية بالجناية على أمه اذا مات بعد حياته
والاستثناء معيار العموم لكن يثبت لها أمية الولد وبقوله أو ما يجب فيه غرة ما اذا وضعت مضغة ليس فيها
تخطيطا جلي ولا تخفى فلا يثبت أمية الولد بذلك ولو شهد أهل الخبرة انه مبتدأ خلق آدمي ولو بقي لخطأ اذ
لا تجب فيه الغرة على المنصوص بخلاف العدة فانها تنقضي به وهذه تسمى مسئلة النصوص وقدم الكلام
عليها في كتاب العدد ولو اختلف أهل الخبرة هل فيها خلق آدمي أولا فقال بعضهم فيها ذلك ونفاه بعضهم

فأما في نظر ان المبتدع مقدم لانهم يزادون علم ودخل في قوله بموته ما اذا قلته به صرح الرافعي في أوائل
الوصية بكتلول الدين المؤجل بقتل رب الدين للمدين وهذا مستثنى من قولهم من تعيل بشئ قبل أو أنه عوقب
بمجرمانه كقتل الوارث المورث وثبت عليها القصاص بشرطه وأما الدية وفلها وجوبها أيضا لان علم الفعل
حصل وهي حره يؤخذ من ذلك انهم لو قتل سيدها المبيع فدا انه يجب عليها القصاص لانها حال الجباية
رفقة والقصاص يعتبر حال الجباية والدية بالزهرق (تنبيه) قد علم مما تقدم وما في كلام المصنف من
الاجفاف وان له به بعبثات كان أولى ويستثنى من عقوبة الموت السيد مسائل منها ما اذا تعلق به الحق المبر
من رهن أو أرض جناية ثم استولدها وهو معسر ثم ماتت فلسا فانها لا تعاقب بموته وقد ذكر المصنف حكم ذلك
في محله لكن الاستثناء من احاطة هنا ولورهن جارية ثم ماتت عن أبي فاته ولدها الاب قال القفال لا تعير
أم ولد أي اذا كان معسرا لانه خليفة غير مزلته ومنها جارية التركة التي تعلق بها حق دين اذا استولدها
الوارث لم يتفد استيلاده اذا كان معسرا ومنها الجارية التي تذر مالها بالتصدق بها أو بغيرها لا يتفد استيلاده
لها السابق حتى النذر ذكره البلقيني تخريجا مما اذا تذر قبل الحول التصديق بالنصاب أو بعضه ومضى الحول
قبل التصديق به وفيه طريقان أحدهما القطع بعدم وجوب الركة والثاني تخريجه على الخلاف في أن الدين
هل يمنع وجوب الركة اه قال ابن شهاب واستثناء هذه الصورة من كلام المصنف عجيب وتخريجها كما ذكر
أعجب فان الجارية في الصورة المذكورة خرجت عن ملكه بمجرد الذرركا ومذكور في باب الانحية وعبارة
الروضة ولو نذر أن يتصدق بمال فعليه زال ملكه عنه وهذا ظاهر فاما اذا نذر أن يتصدق بمال او اذا نذر أن
يتصدق بغيره فانها لم تخرج عن ملكه لكن يلزم بيعها والتصدق بغيره ولا يتفد استيلاده فيها ومنها ما اذا أوصى
بعتق جارية فتخرج من المالك فاما الوارث ومع ذلك لو استولدها قبل اعتاقها لم يتفد لانسانه الى ابتاع
الوصية قاله الباقي أيضا وقال لم أر من تعرض لذلك وقياسه كما قال بعض المتأخرين المشتراة بشرط العتق اذا
مات قبله فاولدها الوارث لم يتفد والولد حر ولا يلزم قيمته ولا مهرها منه ومنها الصبي الذي استكمل تسع
سنين اذا وطئ أمته فولدت لا كثر من ستة أشهر لحقه الولد قالوا يمكن لا يحكم ببلوغه وثبوت استيلاده أمته
فعلى كلامهم تستثنى هذه الصورة وعلى ما قلنا لا استثناء اه والمعتمد الاستثناء (أو) أحبل (أمه غيره)
برئ أو (بكاح) لا ضرر فيه بحرية (فالولد) الحاصل بذلك (رفيق) بالاجماع لانه يتبع الام في الرق
والحرية أما اذا غر بحرية أمه فسكناها واولدها فالولد حر كذا كراه في باب الخيارات والاعطاف (ولانه
أم ولد) ان أحبالها (اذا ملكها) لا تنظم العلوق بحرية ملكه وكذا الحكم فيها لو ملكها وهي حاملة
من نكاحه لكن يعق عليه الولد ويثبت له الولاء عليه بخلاف ولد المالك فانه ينقصد سرا وتظهر الفائدة
في العقل فان المولى يعقل بخلاف الاب ولو نكح حر جارية أجنبي ثم ملكها ابنه أو تزوج عبد جارية ابنه ثم
عق لم ينفع النكاح لان الاصل في النكاح الثابت الدوام فلو استولدها الاب ولو بعد عقده في الثانية
وملك ابنه لها في الاول لم يتفد استيلاده لانه رضى بوقولده حين نكحها ولان النكاح حاصل بحقق فيكون
واشبا بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح وهذا ما جرى عليه الشيخان في باب النكاح وهو
المعتمد لان المكتوب لو ملك زوجة سيده الامه انفسخ نكاحه فاذا أحبالها السيد بعد ذلك صارت أم ولد
كما يعلم مما سبق أي (أو) أحبل أمه غيره (بشبهة) منه كمن ظن أمه أو زوجته الحرة كخجده في الحر
(فالولد حر) قلته وعليه قيمته لسيدها أما اذا ظنها زوجته الامه فالولد رقيق ولو تزوج بحرة وأمة
بشرطه فوطئ الامه ظنها الحرة فلا يشبهه ان الولد حر كما في أمة الغير فظنها زوجته الحرة (تنبيه) اه
أطلق المصنف الشبهة ومقتضى تعليلهم شبهة الغايل فتخرج شبهة العاريق وهي الجهة التي أباح الوطء
بمسالم فلا يكون الولد مسرا وكذا لو أكره على وطء أمة الغدير كما قاله الزركشي وفي فتاوى البغوي
واستدل الامه ذكرا ثم قطعته منه فالولد حر لانه ليس برئامن جهته ويجب قيمة الولد عليه ويحتمل أن

يرجع عليها بعد العتق كالغرور (ولا تصير أم ولد) لمن وطئها بشبهة (إذا ملكها في الظاهر) لأنها
علقت به في غير ملكه فاشبهه بالوعلقت به في النكاح والشأن في تصير لانها عاقت منه بحر والعاقب بالحر
سبب للحرية بالوالت * (تنبيهه) * محل الخلاف في الحر أم أو وطئ العبد جارية غيره بشبهة ثم عتق ثم
ملكها فانهم اتصروا أم ولد جزأ لأنه لم ينفصل من حر ويشتق من اطلاقه مسائل منها ما لو أولد السيد أمه
مكاتبته فإنه ثبت فيها الاستيلاء ومنها ما لو أولد الاب الحر أمه ابنة التي لم يستولدها فإنه ثبت فيها الاستيلاء
وان كان الأب معسراً أو كافراً أو غلاماً لم يختلف الحكم هنا باليسار والاعسار كما في الأمة المشتركة لأن الأيلاء
هنا إنما ثبت حرمة الابوة وشبهة الملك وهذا المعنى لا يختلف بذلك ومنها ما لو أولد الشريف الأمة المشتركة
إذا كان موسراً كحر فإن كان معسراً ثبت الاستيلاء في نصيبه خاصة وكذا الأمة المشتركة كمين فرع الواطئ
وأجنبي إذا كان الأصل موسراً ولو أولد الاب الحر مكاتبته ولده لم ينفذ استيلاءه لأن الكتابة تقبل الفسخ
أولاً لأن الكتابة لا تقبل النقل وجهان أو جههما كالجزم به القفال الأول ولو أولد أمه ولده المزرقة نفذ
أيلاؤه كأيلاء السيد لها وحرفت على الزوج مدة الحمل * (فرع) * جارية بيت المال كجارية الأجنبي فيحد
واما غيرها وان أولدها فلا نسب ولا استيلاء وان ملكها بعد سواها كان فقيراً أم لا لأن الاعفاف لا يجب من
بيت المال (وله) أي السيد (وطء أم الولد) منه بالاجماع ولحديث أمهات الأولاد لا يبيع ولا يوهب ولا
يورث يستمتع بها أسيدها مادام حياً فإذا مات فهي حرة ورواه الدارقطني والبيهقي وقال ابن القطان وإنه
كلهم نقات وأيسر له وطء بنتها وذلك حرمتها بوطء أمها وهو جري على الغالب فإن استدخال المني الذي
يثبت به الاستيلاء كذلك فانهم صرحوا في باب ما يحرم من النكاح بشبهة المصاهرة بذلك ولا وطء أمه مكاتبته
فإن أحباها سارت أم ولد كأم ولزمه قبحتها ولا يحرم عليه وطؤها بعد ذلك لأنه ملكها فإنه في الحر فإن قيل
لم أفرد في الحديث ضمير الجميع في قوله يستمتع بها ولم يقل بهن أعجب بان كلامهما جائز إلا أن أكثر
يعود للأفراد على جمع الكثرة والجمع على جمع القلة تنبيهه على ذلك الشيخ خالد في أعراب الالفة * (تنبيهه) *
محل جواز الوطء إذا لم يحصل هناك مانع منه فمن المانع ما لو أحبل الكافر أمته المسلمة أو أسلمت مستولده
فإنه لا يحل له وطؤها وقيل يحبر على اعتاقها في الحال والأصح يحال بينهما ومنه الحرمة على المحبل بنسب
أو رضاع أو مصاهرة أو أحباها فانها تصير أم ولد كأم وأيسر له وطؤها ومنه ما لو أولد مكاتبته فانها تصير أم
ولد كما مر في باب الكتابة ويمنع عليه وطؤها ومنه أمه المبعوض إذا استولدها وقتلنا بنفوذاً استيلاءه كأم
فإنه لا يطرأ ولو باذن مالكها بخلاف اللبقيني ومنه لو استولد الحر وطوء أمه فإنه يمتنع عليه وطؤها ومنه
الجارية المشتركة بينه وبين أجنبي إذا أحبلها الشريف المعسر أو المشتركة بين فرع الواطئ وأجنبي
إذا كان الأصل موسراً كأم ومنه الأمة التي لم ينفذ فيها الاستيلاء دلل من وضعي أو شرعي أو جذائية فإنه
يثبت الاستيلاء فيها بالنسبة للمستولد ولا يجوز له وطؤها * (فرع) * لو شهد اثنان على اقرار السيد الأمة
بأيلاؤها وحكم به ثم رجعا عن شهادتهما لم يغرما شيئاً لأن الملك باقي فيها ولم يقرنا الأساطنة البيع ولا قيمة
لها بانفرادها وأيسر كإبان العبد من يد غاصبه فإنه في غيره ضمان يد حتى يعود إلى مستحقه فإن مات السيد
غرمًا للوارث لأن هذه الشهادة لا تنقطع عن الشهادة بتعليق العتق لو شهدا بتعليقه فوجدت الصلحة وحكم
بعقه ثم رجعا غرمًا (و) له (استخدامها) وولدها (واجارتها) وولدها وأعارتها بطريق الأولى (وارش
جناية عليها) وعلى ولدها التابع لها وقيمتها إذا قتلا أمة أو ملكة عامهما فإن قيل قد صرح الأصحاب بأنه
لا يجوز إجارة الأختية المعينة كما لا يجوز بيعها المحال للمنافع بالاعيان فهل كان هنا كذلك كما قال به الإمام
مالك أعجب بأن الأختية تخرج ما يملك عنها بالكتابة بخلاف المستولدة * (تنبيهه) * محل حصة اجارتها
إذا كان من غيرها أما إذا أحرها نفسها فإنه لا يصح بخلاف بيعها من نفسها كالتماضي ولو مات السيد بعد
إن أحرها انفسخت الإجارة فإن قيل لو أعتق رقيقه المورث لم تنسخ فيه الإجارة فهل كان هذا كذلك

أجيب بأن السيد في العبد لا تلك المنفعة الاجارة فاعتاقه ينزل على ما علمتكم وأم الولد ملكته نفسها بمرت
سيدها فانه خلت الاجارة في المستقبل ويؤخذ من هذا انه لو أجرة ثم أحباها ثم ماتت لانتمسح الاجارة
وهو كذلك (وكذا) له (تزوجها بنفسها) في الاصح لبقاء ملكه عليها وعلى منافعها ذلك تزويجها
كالمدة والثاني لا يجوز الاباذهما كالمكاتبه والثالث لا يجوز وان أدت لانها غائصة في نفسها وولاية
السيد مائة فاشبهت الصغيرة لا تزويجها الا بغيرها ولو عبر المصنف بالاظهر لكان أول فان الخلاف
أقول كد كراه في الرخصة وأصلها وله تزويج بنتها جبراً لما مر في أمها ولا حاجة الى استبرائهم بخلاف
لغيرائهم ولا يجوز ابناها على النكاح ولله أن ينكح بلا إذن السيد وبأذنه يجوز وعلى الأول يستثنى
الكافر فلا يزوج مستولده المسلمة على الاصح وما استثناء البغوى من أن البعض لا يزوج مستولده
ممنوع كما قاله الباقرى لأن السيد يزوج أمته بالملك لا بالولاية (ويحرم) ويبدل (بيعهما ورهنها وهبتها)
لغير المذاريق على السابق في الأولى والثالث ولأنه لا يقبل النقل فيها وما بقيت الثاني عالمها ولأنه
تسليطاً على المبيع وقد قام الإجماع على عدم صحته بيدها واشتهر عن علي رضي الله عنه أنه خطب يوماً
على المنبر فقال في أثناء خطبته اجتمع رأيي ورأي عمر على أن أمهات الأولاد لا يبعن وأنا لأن أرى بيعهن
فقال عبدة السلماني رأيك مع رأي عمر وفي رواية مع الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك فقال أقنوا
فيه ما أنتم قاضون فأنى أكره أن أخالف الجماعة ولو حكمواكم كما يحكمه بيدها نفى حكمه لخالفته الإجماع
وما كان في بيعها من خلاف بين القرن الأول فقد انقطع وصار يجمع على منعه وأما خبر أبي داود وغيره
عن جابر كما يبيع أمهات سراري أمهات الأولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا ترى بذلك بأساً الذي
استدل به القديم على جواز البيع فأجيب عنه بجوابين الأول انه منسوخ الثاني ان هذا منسوب الى
الشي صلى الله عليه وسلم استدلالاً واجتهاداً فيقدم عليه ما نسب فيه قولاً ونصاً وهو الحديث السابق من
المدار على وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم بذلك كما قال ابن عمر كخبر أربيعين سنة لا ترى بذلك
بأساً حتى أخبرنا رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبارة فتركها * (فائدة) قد
ماطر في هذه المسئلة أبو بكر بن داود بن سريج فقال أبو بكر أجعنا على إنها قبل أمية الولد كانت تباع
فيستحب هذا الإجماع الى أن ثبت ما يخالفه فقال له ابن سريج أجعنا على انهم أحسين كانت حاملاً بحر
لاتباع فيستحب هذا الإجماع القريب الى أن ثبت ما يخالفه فأخذه * (تنبيه) قد يقتضى كلام
المصنف منع كتابته لأن الكتابة احتياض عن الرقة ونقله الروياني عن النص ولكن الاصح كل الرافعي
الجواز وأشعر قرنه البيع بالهبة انه حيث حرم بيعها حرم هبتها وعكسه لكن استثنى منه المرونة
والجانية فانه يجوز بيعها ولا يجوز هبتها ويستثنى من إطلاقه منع بيعها من نفسها بناء على انه عقد
عتاة وهو الاصح وكيفية في ذلك هبتها كما صرح به الباقرى بخلاف الوصية لاحتياجها الى القبول
وهو انما يكون بعد الموت وعقدها يقع عقبه وليس له بيعها ممن نعتق عليه ولا بشرط العتق ولان أثر
بحريتها فاما لو قلنا هو من جهة المشتري فاستداه ويبع من جهة البائع يثبت له فيه الخيار ففيه نقل مالك
كأمو رتي الأولين ويؤخذ من البناء المار في بيعها من نفسها ان يحله اذا كان السيد حر الكل أما
اذا كان مملوكاً فانه لا يبيع لانه عقد عتاة كما هو وليس من أهل الولاية وهذا ما شوذ من كلامهم
وان لم أر من ذكره والهبة كالبيع فيما ذكره وهذا كله اذا لم يرتفع الايلاء فان ارتفع بان كانت كافرة
وايستسلمت وصارت قنة فانه يبيع جميع التصرفات فيها لموعات للملكها بعد ذلك لم يعد الاستيلاء
لأنها بطلت بالكية بخلاف المستولدة المرونة اذا بيعت ثم ملكها الراهن لأنها انما بطلت بالاستيلاء
بالنسبة الى المرتن وقد زال تعاقبه وهذا هو الظاهر وان لم أر من تعرض له (ولو ولد من زوج) أو ولد
شبهة بان ظن الواطئ فيه أنه ازوجته الامة (أو زنا) بعد الاستيلاء (فالولد للمدعى بموته كماله) لأن

الولد يتبع الام في الرق والحرية فكذلك في سبها الا لازم ولا يتوقف عقبة على عتق الام فلو ماتت قبل
السيد بقي الاستيلاء فيه وهذا أحد المواضع التي يزول فيها حكم المتبوع ويبقى حكم التابع كافي نتاج
الماتية في الزكاة بخلاف المكتوبة اذ ماتت أو عجزت نفسها بتبطل الكتابة ويكون الولد رقيقا للسيد
لا يبعث بعتقها تبعاً لأداء منه أو نحوه وولد المستولاة انما يعتق بما تعلق به وهو موت السيد ولهذا
لو أعتق أم الولد أو المندوبة لم يعتق الولد كالعكس بخلاف المكتوبة اذا أعتقها يعتق ولدها وولد الاخيرة
المندوبة والهدى له حكمها لزوال الملك عنها وولد الموصى عنه يعتقها كلام رقبته للوارث ومنفعة الموصى
له لا يخرج من الام والمؤجرة والمعاراة لا يتعدى حكمها الى الولد لان العدة لا يقتضيه وولد المهرونة
الحادث بعد الرهن غير مرهون وولد المضمونة غير مضمون وولد المغصوبة غير مغصوب وولد المودعة
كلاهما الذي طهرته الرج الى داره وولد الجانية لا يتبعها في الجناية وولد المارتدين مرتد وولد العدو نص
شهادته على عدو أصله وولد مال القراض يفوز به المالك وولد المستأجرة غير مستأجر وولد الموقوفة
لا يتعدى حكم الوقف اليه لان المقصود بالوقف حصول الفوائد والمنافع للموقوف عليه قال الزركشي
وضابطا ما يتعدى الى الولد كل ما لا يقبل الرفع كالمندوبة يجب عتق جاريته يجب عتق ولدها وكذا اولاد الاخيرة والهدى
اذا مات قبل يرد على المصنف صورتيه اذ احبل الراهن المهرونة وهو معسر وقلنا بالاصح ان المصنف
أم ولد فتباع في الدين فاذا بيعت ثم ولدت عند المشتري اولاداً ثم ما حكمها الراهن هي وأولادها فأنهم انصير
مستولاة على الصحيح وأولادها أرقاعاً لا يطاون حكمها قاله الرافعي في باب الاقرار بالنسب قال البلقيني وجرى
ماله في الجانية وجارية التركة المتعلقة بها الرهن الثانية ما حكمه الرافعي قبيل الصدوق عن فتاوى البغوي
وأقره أن الزوج اذا كان بظن أن أم الولد حرة فالولد حر وعليه قيمته للسيد أجيب بانهم في الاولى ولدوا
قبل الحكم بالاستيلاء وظاهره أن الحكم كذلك ولو كانت حامله عند العود وهو ما في فتاوى القاضي وفي
الثانية ليست أم ولد في ظنه وقوله كهى فيه حر النكاح للضمير وهو شاذ والمصنف استعمله في مواضع من
المتن هذا آخرها ولو قال كالرخصة فحكم الولد حكم أمه لكان أولى ايشمل منع البيع وغیره من الاحكام
واستبرز بقوله من زوج أو زنا من ولدها من السيد فانه حر لكن يرد عليه ما لو طهرتها أجنبي بظن انها
زوجه الامه فان حكم ولدها كذلك كما مر (تنبيه) سكت المصنف عن حكم أولاد أولاد المستولاة ولم أر
من تعرض لهم وانما ظاهر أن ذلك من كلامهم انهم ان كانوا من أولادها الاناث فحكمهم حكم أولادها أو من
الذكور فلا ان الولد يتبع الام زواجره كإسراء (فرع) لو قال لامته أنت حرة بعد موتى بعشر سنين مثلاً
فانما يمتنع اذا مضت هذه المدة من الثالث وأولادها الحادثون بعد موت السيد في هذه المدة كأولاد
المستولاة ليس للوارث أن يتصرف فيهم بما يؤدى الى ازالة الملك ويعتقون من رأس المال كإسراء كره في
باب التديبر (وأولادها قبل الاستيلاء من زنا أو من زوج لا يعتقون بعوت السيد وله بيعهم) والتصرف
فيهم ببقية التصرفات لحدوثهم قبل ثبوت سبب الحرية للام ولو ادعت المستولاة أن هذا الولد حدث من
ذلك بعد الاستيلاء أو بعد موت السيد فهو حر وأنكر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء فهو حر
ضد ما يمتنع بخلاف ما لو كان في يدها مال وادعت انها اكتسبته بعد موت السيد وأنكر الوارث فأنهم
المصدق لان السيد لها فترجع بحكمه الى في الاولى فأنهم ادعى حرية والحر لا يدخل تحت السيد (وعتق
المستولاة) وأولادها الحادثون بعد الاستيلاء (من رأس المال) مقدّم على الديون والوصايا اظهر قوله
صلى الله عليه وسلم أعتقها ولدها وصبراء احبها أو أعتقها في المرض أم لا أو وصيها من الثالث أم لا بخلاف
ما لو وصى بحجة الاسلام فان الوصيتين انحبس من الثالث لان هذا التلاف حصل بالاستمتاع فاشبهه انفاق
المال في اللذات والشهوات (خاتمة) لو وطئ ثمرى كان أمة الهمة أو أتت بولد وادعيا استبراء وحالها
نسب ولا استيلاء وان لم يدعها له أحوال أسدها أن لا يمكن كونها من أحدهما بان ولده لا أكثر من أربع

*(يقول راجي غفران المساوي * محمد الزهري الغمراوي)*

نحمدك يا من أفضت على قلوب أصفيائك هواطل مرضاتك حتى استأهلوا للتفقه في الدين وشرحت
 صدور خواصك بما انجلبت به مرآة سرائرهم فصاروا أساطين الهداية بما أوتوه من علم اليقين ونصلي ونسلم
 على سيدنا محمد المبعوث بالشريعة الغراء والمؤيد بالمجيزات التي شرقت بها المعاندون ونحسنت في معارضتها
 البغاة وعلى آله الطاهرين وصحابة أجمعين * (أما بعد) * فقد تم بحمد الله تعالى طبع شرح خاتمة الأئمة
 الأعلام وجمعية المحققين وبركة الأنام العلامة المحقق والمهام الممدق من له في مدلهامات المسائل كل
 سهم مصيب الشيخ محمد الشربيني الخطيب سقى الله نراه صيب الرضوان وأسكنه أعلى فراديس الجنان
 على متن المنهاج اشفاق زمانه وبركة نصره وأوانه العلامة ابن زكريا يحيى النوري في الفقه على
 مذهب الإمام الشافعي رضي الله عن الجميع وبلغهم من رضاه كل مكان رفيع ولعمري لقد حل هذا
 الشرح من المقتن محل الحل من الحسنة وتزل منه منزلة الروح من جسد الاحياء عبق نشر التحقيق من
 مسك عباراته وانتشروا محل المشكلات من أفق سماواته قرب المتعاصي بسهولة الممتنع
 وتجاني عن الحشو يديع المظمر ترفع ساوي غيره من الشروح في جمعه الشوارد وخالفهم
 في سهولة المشرع لكل صادر ووارد فالكتاب وان شرحه أئمة أجلاء وتصدى
 النقده أو نصره اعلام فضلاء فهذا الشرح زبدة ما كتبوه ويبت قصيدهم
 الجامع لما فرقوه أو رتبوه وقد حللت طارده ووشيت غرره بتمن المنهاج
 المذكور وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة للحية بجوار
 سيدي أحمد الدردير قريباً من الجامع الأزهر المنير
 ادارة المفتحة المظورة القدير أحمد الباي
 الحلبي ذي العجز والتقدير وذلك في
 أول ذي الحجة سنة ١٣٠٨ هجرية
 على صاحبها أفضل الصلاة
 وأزكى التحية
 آمين



(توسعة الحرب الزافع رمى المحتاح لمره من الفاظ المباح له علامه الشيخ محمد الطليبي)
 (الشريفي رحمه الله تعالى)

٢٥٩	(كتاب الاصلية) ٢٦٩ فصل في العمية	٢	كتاب الحرب
٢٧٦	كتاب الاطعمة ٢٩٢ كتاب المساقاة والمناقلة	١١	فصل في الخاية من انبيى وما يد كرمها
٢٩٤	كتاب الاعيان ٣٠١ فصل في صفه كفاية اليجي	١٢	فصل في اواركان العصاص في الدمن
٣٠٨	فصل في الخلف على السكى والمساكنة	٢١	فصل في تعريف الحارح من وقت الحارح
٣١٥	فصل في مساقاة مشورة	٢٢	فصل في شروط العصاص في الاطاري
٣٢١	فصل في الخلف على ان لا يفل كذا	٢٧	(باب كيفية العصاص)
٣٢٥	(كتاب الدر)	٣٤	فصل في احد الاف والدم والحقاق
٣٣٣	فصل في ندرج او عرة او دودة او عيردا	٣٦	فصل في مستحق العصاص ومستوفيه
٣٤١	(كتابا مساء)	٤٤	فصل في وجوب العمد في العمو
٣٤٩	فصل في ما يدر من الاغاصى مما يعنى عرله	٤٨	(كتاب الديان)
٣٥٤	فصل في ادب القضاء	٥٢	فصل في موجب مادون الطين
٣٦٨	فصل في النسوة بين الخصمين	٧٠	فصل في الح كرمه فيما لا مدد ربه الح
٣٧٣	(باب القضاء على العائب)	٧٣	(باب موجب الدنه)
٣٧٨	فصل في بيان الدعوى	٨٢	فصل فيما يوجب الشر كرمى السماء وما يد كرمه
٣٨٤	(باب القسمه) ٣٩٢ (كتاب الشهادات)	٨٧	فصل في البيا له وكيفية ما دل ما تحمله
٤٠٥	فصل في بيان ما يعنى به شهادة الرمال	٩٢	فصل في اية الرقة ٩٤ فصل في ذمة الحس
٤١٤	فصل في تحمل الشهادة وتوليها	٩٨	فصل في كفارة لعن
٤١٦	فصل في جوار تحمل الشهادة على الشهادة	١٠٠	(كتاب دعوى الدم والقسمه)
٤٢	فصل في ارجوع الشهود من شهادتهم	١٠٨	فصل فيما يثبت موجب العصاص وموجب المالك
٤٢٤	(كتاب الدعوى)	١١٣	(كتاب الدعاء)
٤٣١	فصل فيما يتعلق بحجوب المدعى عليه	١١٩	فصل في شروط الامام الامام
٤٣٤	فصل في كيفية ما خلف والمدعى	١٢٣	(كتاب الردة) ١٢٢ (كتاب الزنا)
٤٤١	فصل في تعارض الميتين	١٤٣	(باب جند القذف) ١٤٦ (كتاب بطل السرفه)
٤٤٥	فصل في اختلاف المدعى	١٥٧	فصل فيما لا يجمع القطع وما يجمع
٤٤٨	فصل في شروط القائف	١٦١	فصل في شروط السارى ١٦٦ باب قاطع العار اق
٤٥١	(كتاب العتق) ٤٥٩ فصل في العتق بالعتق	١٧٠	فصل في اجتماع عقوبات في غير قاطع العار اق
٤٦١	فصل في الاعتق في مرض الموت	١٧٢	(كتاب الاشرية) ١٧٦ فصل في التعبير
٤٦٥	فصل في الولاء ٤٦٧ (كتاب التدبير)	١٧٩	كتاب الصل ١٨٨ فصل في صما ما ساهه الهام
٤٧١	فصل في حكم حل المدره والمعلق عتقها	١٩٢	(كتاب المسير) ٢٠٢ فصل فيما يكره من العرد
٤٧٣	(كتاب الكفاية)	٢١٠	فصل في حكم ما يؤخذ من اذل الحرب
٤٧٨	فصل فيما يلزم السيد بعد الكفاية	٢١٨	فصل في ايمان ٢٢٤ (كتاب الحرية)
٤٨٣	فصل في الكفاية لارقه من جهة السيد	٢٢٩	فصل اول الحرية في دار لكل
٤٨٧	فصل في الكفاية للمادة لشروط او عوص	٢٣٢	فصل في احكام عقد الحرية
٤٩٢	(كتاب امهات الاولاد)	٢٣٩	(باب الهدية) ٢٤٤ (كتاب الصل)
		٢٥١	فصل في بطل دمع وان مقدور عليه
		٢٥٥	فصل فيما يملكه السيد وما يد كرمه